

# حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة  
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء التاسع ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْلَبُ مِنَ الْمَكْتَبَةِ التَّجَارِيَةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَتَاءِ رَجَبٍ مُجَدِّدٍ عَلَى مَصْنُوعِهِ

لصاحبها مصطفى محمد

مُطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ  
صَادِرُ الْمَكْتَبَةِ التَّجَارِيَةِ الْكُبْرَى بِجَنَّةِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ﴿ باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة ﴾

( قوله غير مامر ) في البابين قبله مما يوجب الدية ابتداء كقتل الوالد وله وصور الخطا وشبه العمد زيادي ومعنى ( قوله يصح عطفه على كل ) لعل المراد من موجبات الدية فان اراد من العاقلة فالمراد الصحة في نفسه من جهة المعنى وان لم يوافق الصحيح في العربية سم على حج اي من ان المعاطيف المكررة يعطف كلها على الاول ما لم يكن بحرف مرتب اه ع ش ( قوله وجناية القن الخ ) عطف على موجبات معنى ( قوله ومر ان الزيادة الخ ) اي فلا يرد على المتن انه لم يذكر جنابة الرقيق والغرة في الترجمة مع انه ذكرهما في الباب اه ع ش ( قوله بنفسه ) الى قوله تنبيها في النهاية ( قوله او بالة ) ومنها نائبة الذي يعتقد وجوب طاعته مثلا اه ع ش ( قول المتن على صي الخ ) اي وان تعدى بدخوله ذلك المحل اه نهاية ( قول المتن لا يميز ) اي اصلا او ضعيف التمييز اه معنى ( قوله او مجنون الخ ) اي بالغ مجنون الخ اه معنى ( قوله او معتوه ) نوع من الجنون اه ع ش ( قوله او ضعيف عقل ) عبارة للمغنى والنهاية او امرأة ضعيفة العقل اه ( قوله ولم يحتج الخ ) اي المصنف ( قوله مثلهم ) الاولى الافراد ( قوله وهو الخ ) اي كل من ذكر اه معنى ( قوله او شفير بئر الخ ) اي او نحو ذلك اه اسنى ومعنى ( قوله وحذف تقييد اصله الخ ) وفي سم ما حاصله ان المصنف لم يحذف من اصله شيئا اذ لا يفهم من قوله بذلك الا بسبب الصباح بل عبارة المصنف اصرح من عبارة اصله اه رشيدى ( قوله تنبيها على الخ ) عبارة للنهاية ا كفاء بقوله بعد ولو صاح على صيد فاضطرب صي لانه شرط لا بد منه لكونه ذا الاعلى الاحالة على السبب اذ لو لا ذلك لاحتمل كونه موافقة قدر اه و عبارة للمغنى فوقع بذلك الصباح بان ارتعده فمات منه كافي الروضة ولو بعد مدة مع وجود الالم اه وفي شرح المنهج

### ﴿ باب موجبات الدية ﴾

( قوله يصح عطفه على كل ) لعل المراد من موجبات الدية فان اراد من العاقلة فالمراد صحته في نفسه من جهة المعنى وان لم يوافق الصحيح في العربية ( قوله وحذف تقييد اصله بالارتعاد الخ ) اقول يمكن ان يكون

﴿ باب موجبات الدية ﴾  
غير مامر ( والعاقلة )  
عطف على موجبات  
( والكفارة ) للقتل يصح  
عطفه على كل وجناية القن  
والغرة ومر ان الزيادة على  
ما في الترجمة غير معيب اذا  
( صاح ) بنفسه او بالة معه  
( على صي لا يميز ) او مجنون  
او معتوه او نائم او ضعيف  
عقل ولم يحتج لذكرهم  
لانهم في معنى غير المميز بل  
المميز غير المتيقظ مثلهم كما  
افهمه قوله الاتى ومراهم  
متيقظ كبالغ وهو واقف  
او جالس او مضطجع او  
مستلق ( على طرف سطح )  
او شفير بئر او نهر صحيحة  
منكرة ( فوق ) عقبها  
( بذلك ) الصباح وحذف  
تقييد اصله بالارتعاد تنبيها



على أن ذكره لكونه يغلب

وجوده عقب هذه الحالة  
لا لكونه شرطاً إذا مدار على  
ما يغلب على الظن كون  
السقوط بالصباح (فات)  
منها وحذفها لدلالة فاء  
السببية عليها لكن الفورية  
التي اشعرت بها غير شرط أن  
بقى الالم إلى الموت (فدية  
مغلظة على العاقلة) لأنه  
شبه عمد لا قود لا تنفاه غلبة  
افضاء ذلك إلى الموت لكنه  
لما أكثر افضاؤه إليه احلنا  
الهلاك عليه وجعلناه شبه  
عمد ولو لم يمت بل ذهب مشيه  
أو بصره أو عقله مثلاً ضمنته  
العاقلة كذلك أيضاً بارشه  
المارفيه وخرج بقوله على  
صبي صياحه على غيره الا في  
وبطرف سطح نحو وسطه  
إلا أن يكون الطرف اخفض  
منه بحيث يتدحرج الواقع  
به اليه فيما يظهر (وفي قول  
قصاص) فإن عني عنه فدية  
مغلظة على الجاني لغلبة  
تأثيره واجيب بمنع ذلك  
(ولو كان) غير المميز ونحوه  
(بارض) ولو غير مستوية  
فصاح عليه فات (أو صاح  
على بالغ) متماسك في نحو  
وقوفه على ما يحتمل الملقني  
وهو محتمل ويحتمل الاخذ  
باطلاقهم لأن التقصير منه  
حيث لا من صاح (بطرف  
سطح) أو نحوه فسقط ومات  
(فلاذية في الاصح) لندرة  
الموت بذلك حيث تكون  
موافقة قدر وافاد سياقه

والروض ما يوافقها قال الرشدي قوله لا كنفاء فيه الخ فيه توقف اه وقال ع ش قوله لا ذلولاً لذلك الخ وعليه  
لو اختلفا في الارتعاد وعدمه صدق الجاني لأن الأصل عدم الارتعاد وبراءة الذمة كما سيأتي اه (قوله على أن  
ذكره لكونه الخ) أي الارتعاد (قوله لا لكونه شرطاً) خلافاً للهاية والمعنى وشرحي المنهج والروض كما مر  
انفاذاً لنهاية مانصه ولو ادعى الولي الارتعاد والصائح عدمه صدق الصائح بيمينه اه أي فلا شيء عليه ع ش  
(قوله منها) إلى قول المتن وفي قول في النهاية (قوله منها) أي الصحيحة (قوله وحذفها) أي لفظة منها (قوله  
لدلالة فاء السببية) أي المتبادر في السببية في أمثال هذا المقام لا سيما مع قوله فوقه بذلك أو يقال وقوعه  
جواب الشرط المحتاج إلى تقديره دليل كونه للسببية سم على حج اه ع ش (قوله أن بقي الخ) قيد  
لعدم اشتراط الفورية عبارة الاسنى اما الموت بعد ما ذكره بلا تألم أو عقبه بلا سقوط أو بسقوط بلا  
ارتعاد فلا ضمان اه (قول المتن فدية مغلظة الخ) سواء اغافسه من ورائه ام واجبه اسنى زاد المعنى  
وسواء اكان في ملك الصائح ام لا اه (قول المتن مغلظة) أي بالثلث السابق في كتاب الديات معنى وع ش  
(قوله ولو لم يمت) إلى قوله إلا لأن يكون الطرف في المعنى (قوله بل ذهب مشيه أو بصره الخ) الظاهر أن هذا  
غير مقيد بالصبي ولا بطرف السطح اه رشدي عبارة ع ش قوله ضمنته العاقلة ذكره فمياً لو صاح  
عليه بطرف سطح يقتضى أنه لو صاح عليه بالارض أو على بالغ متيقظ فزال عقله لم يضمن وقد يقال الصياح  
وأن لم يؤثر الموت لكنه قد يؤثر زال العقل فانه كثير اما يحصل منه الانزعاج المفضى إلى زوال العقل ويأتي  
عن سم والمعنى التقييد بالصبي (قوله وخرج بقوله على صبي الخ) عبارة المعنى بالصياح عليه مالمو صاح  
على غيره فوقع من الصياح فهل يكون هدراً أو كمالو صاح على صيد قال الاذرى والاقرب الثاني اه (قوله  
الاتى) أي بقول المتن أو صاح على بالغ الخ ولو صاح على صيد الخ (قوله اخفض منه) أي من الوسط (قوله  
بحيث يتدحرج الخ) أي يتدحرج بالفعل كما هو ظاهر اه رشدي (قوله به اليه) أي بالوسط إلى  
الطرف (قوله يمنع ذلك) أي الغلبة وقوله فات أي من الصحيحة اه معنى (قول المتن على بالغ الخ)  
أي متيقظ اه ع ش (قوله باطلاقهم) أي سواء كان متماسكاً أو غير متماسك اه كرى (قوله  
منه) أي من البالغ (قول المتن فلاذية الخ) ثم إن فعل ذلك بقصد أذية غيره عزروا فلا اه ع ش (قوله  
فيكون) أي موتهما اه نهاية (قوله موافقة قدر) يؤخذ منه أنه لا كفارة على الصائح ع ش (قوله إذا  
مات) خبر أن اه سم (قوله فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبالغ أيضاً وأن احتمل قوله فاشترط الخ  
خلافه عبارة الانوار ولو صاح على صغير فزال عقله وجبت الدية مغلظة على عاقلة اه عبارة كثر الاستاذ  
ولو صاح على ضعيف العقل فزال عقله وجبت دية ولم يقيد به بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو  
أوجه وان يفرق بأن تأثير الصياح في زوال العقل اشد من تأثيره في السقوط من علو انتهت اه سم عبارة

ذلك الارتعاد في عبارة الأصل لبيان أن السقوط تسبب عن الصياح إذ عبارته مع تركوه هي فارتعد وسقط  
عنه لا تفيد ذلك بناء على أن الهاء في منه للطرف كما هو المتبادر من العبارة واما جعلها للصياح ومن للتعليل  
فبعيد لا يتبادر منها بل يتبادر خلافه كما نقرر واما عبارة المصنف فهي ظاهرة أو صريحة في أن السقوط  
تسبب عن الصياح إذ لا يفهم من قوله فوقه بذلك أي الصياح إلا معنى تسبب الصياح فلذا حذف ذلك القيد  
لاستغنائاه عنه ولذلك احتاج فيها إلى انفاذ ذكر الاضطراب الذي هو بمعنى الارتعاد لعدم ذكر ما يغنى  
عنه فتأمل (قوله لدلالة فاء السببية عليها) فيه أنه لا دليل هنا على أن هذه للسببية حتى يدل عليها إلا أن  
يقال تتبادر السببية في أمثال هذا المقام لا سيما مع قوله فوقه بذلك أو يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج إلى  
تقديره دليل كونه للسببية (قوله إذا مات) خبر أن (قوله فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبالغ  
أيضاً وأن احتمل قوله فاشترط الخ خلافه (قوله أيضاً فلو ذهب عقله) عبارة الانوار ولو صاح على صغير  
فزال عقله وجبت دية مغلظة على عاقلة اه وعبارة كثر الاستاذ ولو صاح على ضعيف العقل فزال عقله  
وجبت الدية ولم يقيد به بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو أوجه وان يفرق بأن تأثير الصياح

كما قرره فيه أن سلب الضمان فيه إذا مات فلو ذهب عقله

وجبت ديته كما قاله جمع متقدمون لأن تأثير العدة في زواله أشد منه في الهلاك فاشترط فيه نحو سطح (وشهر سلاح) على بصير آه (كصباح) في تفصيله المذكور (ومراهم متيقظ كبالغ) فيما ذكر فيه واستفيد من متيقظان المدار على قوة التمييز دون المراهقة (ولو صاح) محرم أو حلال في الحرم أو غيره (على صيد) (٤) فاضطرب صبي غير قوى التمييز أو نحوه ممن مر وهو على طرف سطح لا أرض (وسقط) ومات منه

(فدية مخففة على العاقلة) لأن فعله حينئذ خطأ ولو زال عقله وجبت ديته على العاقلة وإن كان بارض نظير ما مر وأفهم تأثير الصباح فيما ذكر تأثيره في غيره ومن ثم جزم في الأنوار ومن تبعه بأنه لو صاح بدابة إنسان أو هيجها بثوبه فسقطت في ماء أو وحدة فهلكت ضمنها في ماله وإن كان على ظهرها إنسان فسقط ومات فعلى عاقلة آه ولم يبينوا أنه خطأ أو شبه عمد والوجه أنه شبه عمد ثم ظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق بين كون الدابة تنفر بطبعها من الصباح وإن لا لكن يشكل عليه قولهم في اتلاف الدواب لو كانت الدابة وحدها فنفسها إنسان فالتلف شيئا متصلا بالنخس وطبعها الاتلاف فهل يضمن وجهان آه ومنحس كالصباح بل أولى كإياقي فالقائل بالضمان به يشترط أن يكون الاتلاف متصلا بالنخس وإن يكون طبعها فاعليه يشترط كل من هذين هنا بالاولى لما هو واضح أن النخس يبلغ في آثارهما من الصباح والقائل بعدمه مع هذين يقول هنا بعدمه أولى فاطلاق الأنوار

المغنى ولو صاح على صغير فالعقل وجبت الدية كما جزم به الامام ونص عليه في الام وإن كان بالغاً فلا آه (قوله نحو سطح) أي طرفه (قول المتن وشهر سلاح الخ) وكذا تهديد شديد آه مغنى (قوله على بصير آه) قد يقال أو على أعمى إذا مسه على وجه يؤثر ويرعب آه سم على حج آه عش (قوله كصباح في تفصيله الخ) أي وإن كان بارض كما سيصرح به آه سم أي في شرح ولو تبع بسيف الخ (قوله فيما ذكر فيه) أي من أنه لا شيء فيه عش (قوله واستفيد) إلى قول المتن فدية مخففة في النهاية والمغنى (قوله دون المراهقة) في استفادة الدونية نظر آه سم (قول المتن ولو صاح على صيد) أي لو لم يقصد الصبي ونحوه من ذكر بل صاح شخص على نحو صيد الخ آه مغنى (قوله لو صاح بدابة) إلى قوله وإن كان على ظهرها الخ نقله المغنى وعش عن فتاوى البغوى وأقره (قوله بدابة إنسان) بالاضافة (قوله انتهى) أي كلام الأنوار ومن تبعه (قوله ثم ظاهر كلامهم أي الأصحاب هنا) أي في صباح الدابة (قوله لكن يشكل عليه قولهم الخ) قد يفرق بأن السقوط المؤدى للتلف يتسبب عن الصباح كالنخس بدون أمر زائد بخلاف الاتلاف وسقوط راعيها المؤدى للتأثير فيه لازم لسقوطها من غير احتياج لامر زائد بخلاف اتلافها غير راعيها ليس لازماً لنخسها ولا لتفارها بواسطته فجاز أن يعتبر في مسئلة النخس كون الاتلاف طبعاً ويعتبر ذلك هنا آه سم (قوله متصلاً الخ) أي اتلاف متصلاً الخ (قوله وطبعها الاتلاف الخ) جملة حالية (قوله كإياقي) أي انفاً (قوله به) أي للنخس (قوله وإن يكون الخ) أي الاتلاف (قوله هنا) أي في الصباح (قوله والقائل بعدمه) أي بعدم الضمان في مسئلة النخس (قوله بل لا يصح الخ) في نفي الصحة عنه نظر ظاهر آه سم (قوله بأولى كما تقرر) فيه توقف (قوله بما في الأنوار) أي من الضمان (قوله إنما هو حيث الخ) محل تأمل (قوله أو نحوه) إلى قوله كالأول فزعها في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله أو لاحتضار نحو ولد آه قوله واعتراضه إلى المتن (قوله أو نحوه الخ) من النحو مشايخ البلدان والعربان والمشد آه عش (قوله بنفسه الخ) متعلق بطلب الخ (قوله أو برسوله) ولو زاد الرسول في طلبه على ما قاله السلطان كذاباً مهتداً وحصل الاجهاض بزيادته فقط تعلق الضمان به كالأول بطلبها السلطان أصلاً فلو جهل الحال بأن لم يعلم تأثير الزيادة في الاجهاض أو كلام السلطان فيه نظر والأقرب أن الضمان على عاقلة الرسول لتعديه بالخالفة ولو جهل هل زاد أو لا فالظاهر الضمان على عاقلة الامام دون الرسول لأن الأصل عدم الزيادة آه عش (قوله أو كاذب عليه) عطف على سلطان آه كردى عبارة المغنى بل لو كذب شخص وأمرها بالحضور

زوال العقل أشد من تأثيره في السقوط من علو آه (قوله على بصير) قد يقال أو على أعمى إذا مسه على وجه يؤثر ويرعب (قوله في المتن كصباح) في تفصيله المذكور وإن كان بارض كما يصرح به (قوله واستفيد من متيقظ) كذا شرح مر (قوله دون المراهقة) في استفادة الرؤية نظر (قوله لكن يشكل عليه الخ) قد يفرق بأن السقوط المؤدى للتلف يتسبب عن الصباح كالنخس بدون أمر زائد بخلاف الاتلاف وسقوط راعيها ليس لازماً لنخسها ولا لتفارها بواسطته فجاز أن يعتبر في مسئلة النخس كون الاتلاف طبعاً ولا يعتبر ذلك هنا وعبارة الأنوار ولو صاح على صغير فالعقل وجبت ديته مغلفة على عالمته آه وعبارة كنز الاستاذ ولو صاح على ضعيف العقل فالعقل وجبت الدية ولم يقيدوه بأنه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو أوجه وأنه يفرق بأن تأثير الصباح في زوال العقل أشد من تأثيره في السقوط من علو آه (قوله بل لا يصح

ومن تبعه فيه نظر بل لا يصح لأنه إن قال بالضمان في مسئلة النخس لزمه القول به بشرطها هنا بالاولى كما تقرر أو بعدمه مهما لم يصرح به القول بعدمه هنا بالاولى والعجب ممن جزم هنا بما في الأنوار وحكى ذينك الوجهين ثم من غير ترجيح وكأنه غفل في كل عن استحضار الآخر والام يسعه ذلك فإن قلت فمالذي يعتمد في ذلك قلت الذي يتجه ثم الضمان بقيد به فكذا هنا وكون النخس يبلغ من الصباح إنما هو حيث وجد قيدا لا مطلقاً فتأمل (ولو طلب سلطان) أو نحوه ممن يخشى سطوته ولو قاضياً بنفسه أو برسوله أو كاذب عليه

كذلك (من ذكرت) عنده (بسوء) هو للغالب فلا يرد عليه أن مثله ما لو تذكر به كان طلبت بدین قال الباقی وی هی مخدرة مطلقا أو غیرها و هو من یخشی سطوته أو لاجتياز نحو ولدها أو طلب من هو عندها (فاجهضت) أى ألت جنینا فزعامته (هـ) واعتراضه بان الاجهاض یختص

بالابل لغة یرد بأن عرف الفقهاء بخلافه فلا ینظر الیه (ضمن) بضم أوله (الجنین) بالغة المغلظة أى ضمنها عاقلته کما لو فرعها لإنسان بشهر نحو سیف ولأن عمر فعله فامرءه على رضى الله عنهما بذلك ففعل وأقرؤه أخرجه البیهق وخرج بأجهضت موتها فرعا فلا یضمنها ولا ولدها الشارب لبنها بعد الفرع لانه لا یفرض الیه عادة نعم إن ماتت بالاجهاض ضمن عاقلته دیتها كالفرة لان الاجهاض قد یفرض للموت ولو قذفت فاجهضت فعلى عاقلة القاذف أو ماتت فلا لذلك ولوجا آها برسول الحاكم لتدلهما على أخيها فاخذها فاجهضت من غیر أن یوجد من واحد منهما نحو إفراز عما یقتضى الاجهاض عادة فهدر ويتعين حمله على من لا یتأثر بمجرد رؤية الرسول أما من هی كذلك لاسیما والفرض أنهما أخذها فتضمن الفرة عاقلتهما كما هو واضح وینبغی لحاكم تطلب منه امرأة أن یسال عن حملها ثم یتلطف فی

على لسان الامام كان الحكم كذلك وكذا تهديدها بلا طلب اه (قوله كذلك) أى بنفسه أو برسوله یبغى لو طلب رجل من لسان الامام كاذبا بنفسه أو برسوله ان الامام یامر باحضارها فان اجهضت فاضمان على عاقلة الكاذب اه كرى (قوله هو) أى قوله بسوء معنى ويحتمل قوله ذكرت بسوء (قوله هو) وهى مخدرة الخ) أى من طلبت بدین (قوله مطلقا) أى تخشى سطوته ام لا امعش (قوله او غیرها الخ) عبارة المغنى او غیر مخدرة لكنها تخاف من سطوته فان لم تخف من سطوته وهى غیر مخدرة فلا ضمان اه (قوله هو) أى غیر المخدرة بمن یخشی ببناء الفاعل سطوته أى نحو السلطان (قوله یخشی) عبارة النهاية تخشى اه بالمشاة الفوقية (قوله او لاجتياز الخ) عطف على قوله بدین (قوله او طلب الخ) عطف على قوله طلبت الخ عبارة المغنى وطلبها ایضاً لیس بقید بل لو طلب سلطان رجلا عندها فاجهضت كان الحكم كذلك على النص اه (قوله أى ضمنها عاقلته) أى عاقلة السلطان او عاقلة الرسول إن كان الرسول كاذبا على السلطان عبارة سم على المنهج واعتمد مر فیما لو طلبها الرسل كذبا ان الضمان على الرسل وقال وطلبها رسل السلطان بامرءه مع عليهم بظلمه ضمنوا إلا أن یکرههم فکما فی الجلا دیکما هو ظاهر اه عش (قوله کما لو فرعها الخ) من باب التفعیل (قوله وخرج) إلى قوله ولو قذفت فی المغنى وإلى المتن فی النهاية (قوله فلا یضمنها الخ) أى کما لو فرع انسانا فافسدها فاحدث فی ثیابه معنى ونهاية (قوله ولا ولدها) أى ولا یضمن ولدها اه عش (قوله بعد الفرع) لعله متعلق بمقدر أى ومات بعد الفرع لفقد غیر لبنها ويحتمل انه متعلق بالشارب یعنى الشارب لبنها الفاسد بالفرع (قوله الیه) أى الموت (قوله عادة) أى ولا نظار الیها بخصوصها لان اطردت عادتھا بذلك اه عش (قوله بالاجهاض) أى بسببه اه عش (قوله فعلى عاقلة القاذف) أى ضمن عاقلة القاذف ضمان شبه عمد اه عش (قوله ولو جأ آها برسول الحاكم الخ) أى بلا إرسال من الحاكم قوله الاق فتضمن الفرة عاقلتهما اما إذا كان بارسالة فقد تقدم فی قوله بنفسه او برسوله اه عش (قوله لتدلهما) أى الرسول ومن جاء به (قوله على أخيها) أى مثلا اه نهاية (قوله ويتعين حمله على من الخ) يؤخذ منه حکم حادثة سئل عنها وهى ان شخصا تصور بصورة سبع ودخل فی غفلة على نوبة هيئة مفزعة عادة فاجهضت امرأة منهن وهو ان عاقلته تضمن الفرة بل وتضمن دية المرأة ان ماتت بالاجهاض بخلاف ما اذا ماتت بدونه اه عش (قوله وينبغى لحاكم) إلى قوله وقول بعضهم فی النهاية (قوله وينبغى لحاكم الخ) أى یجب اه عش (قوله فسكون) أى ففتح وجوز فی المحکم ضم الميم وكسر الموحدة اه معنى (قوله غاب عنها) سیدكر محترزه (قوله ومن ثم الخ) عبارة المغنى بخلاف ما لو وضع الصبی او البالغ فی زية السبع وهو فیها او التی السبع على احدهما او القاءه على السبع فی مضیق او حبسه معه فی بیت او بئر او حذفه له حتى اضطر الى قتله والسبع مما یقتل غالبا كاسد ونمر وذئب فقتله فی الحال او جرحه جرحا یقتل غالبا فعليه القود لانه الجا السبع الى قتله فان كان جرحه لا یقتل غالبا فشهبه عمد وهذا بخلاف ما لو القاه على حية او القاه عليه او قیده وطرحه فی مكان فی حیات ولو ضيقا فانه لا یضمنه لانها

الخ) فی نفي الصحة عنه نظر ظاهر لا یخفى (قوله فلا یرد علیه الخ) اقول الا یراد یندفع ایضا بان الضمان بغير ماله نحو ذکره بسوء نظرا لظهور عذره فی طلبها حیث ینفذ التقید هنا ینستحسن لذلك (قول المتن ولو وضع صیبا فی مسبعة الخ) قال الزركشی تخصیص الحكم بالصبی یقتضى انه لو وضع بالغالم یجب الضمان قطعاً وبه صرح فی الروضة هنا لكن الرافعی انما ذکره عن كلام الغزالی ثم اشار الى مخالفته فقال ویشبهه ان یقال الحكم منوط بالقوة والضعف لا بالصغر والكبر وهذا الذى یبحثه یرشد الیه قول الماوردى والرويانى والشیخ فی المذهب لو ربط یدى رجل ورجلیه والقاه فی مسبعة فهو شبه عمد فاعتبرواضعفه بالشد ولم یعتبروا كبره اه (قوله فی المتن فاكثر سبع فلا ضمان الخ) نعم لو كتفه وقیده ووضع فی المسبعة ضمنه كما قاله

طلبها (ولو وضع) جان (صیبا) والتقیید به لجریان الوجه الآتی حرا (فی مسبعة) بفتح فسكون أى محل السباع ولو زية سبع غاب عنها (فاكثر سبع فلا ضمان) علیه لان الوضع لیس باهلاک ولم یلجئ السبع الیه ومن ثم لو التی أحدهما على الاخر فی زية مثلا ضمنه

(7)

فيه لانه باشر اهلاك نفسه  
عمدا فقطع سبيبة تابعة ولا نه  
اوقع بنفسه ما خشيه منه  
فهو كما لو اكرهه على قتل  
نفسه ففعل اما غير المميز  
فيضمنه تابعه لان عمده  
خطا (فلو وقع بشيء مما  
ذكر (جاهلا) به (لعمى او  
ظلمة) مثلا او وقع في نحو  
بشر مغطاة (ضمنه) تابعه  
لا لجاء له الى الهرب المفضى  
لهلاكه من ثم لزم عاقبته  
دية شبه العمد (وكذا لو  
انخسف به سقف) لم يرم  
نفسه عليه (في هر به) لضعف  
السقف وقد جهله الهارب  
فهلك فان تابعه يضمنه (في  
الاصح) لما ذكر (ولو سلم  
صبي) ولو مر اهما من وليه  
او اجنبى وبحث الزركشى  
مشاركته للسباح مردود  
بان السباح مباشر ومسئله  
متسبب (الى سباح ليعله)  
السباحة اى العوم فتسليه  
بنفسه لا بئائه او اخذه من  
غير أن يسليه له أحد كما هو  
ظاهر فعله او عليه الولي  
بنفسه (فغرق وجبت  
ديته) دية شبه عمد على عاقبته  
لتقصيره باهماله له حتى  
غرق مع كون الما من شأنه

بطبعها تنفر من الآدمي بخلاف السبع فانه يثب عليه في المضيق دون المتسع والمجنون الضارى كالسبع المغرى في المضيق ولو الفاء مكتوفاً بين يدي سبع في مكان متسع فقتله فلا ضمان ولو السعة حية مثلاً فقتلته فان كانت بما يقتل غالباً فعمد وإلا فشبّهه اهـ (قوله بالقود) اى ان لم يعف عنه وقوله او الدية بان كان خطأ او عفى عنه بالـ (قوله من محله) انظر اى حاجة اليه مع قوله عن المهلك اهـ رشيدى اى فالاولى اسقاطه كما فعله المغنى (قوله او كان) اى الموضوع في مسبعة (قوله هدر قطعاً) نعم لو كتفه اى الحروق قيده ووضع في المسبعة ضمنه كما قاله الماوردى لانه احدث فيه فعلاً شرح مر اهـ سم قال ع ش قوله ممن ضمنه اى ضمان شبه عمده (قوله اما القن الخ) محترز قوله حر اهـ ع ش (قوله يميزا) عبارة المغنى مكلفاً بصيراً او يميزا اهـ (قول المتن بماء او نار) او نحوه من المهلكات كبر اهـ معنى (قول المتن او من سطح) اى او شاقق جبل اهـ معنى (قوله ومات) اى او لقيه لص في طريقه فقتله او سبع فافترسه ولم يلجئه اليه بمضيق سواء كان المطلوب بصيراً او اعشى اهـ معنى (قوله كما لو اكرهه الخ) تبع فيه الراعى هنا والمعتمد كما ذكره ابن المقرئ تبعاً لاصله في اوائل كتاب الجنائيات انه عليه اى المكروه بكسر الراء ونصف الدية اهـ نهاية اى دية عمده اهـ ع ش (قوله اما غير المميز) الى قول المتن ولو سلم في المغنى (قوله لان عمده) اى غير المميز صديداً او مجنوناً اهـ معنى (قوله بشئ مما ذكر) الى قول المتن ويضمن في النهاية (قول المتن او ظلمة) في نهار او ليل اهـ معنى (قوله او وقع الخ) او الجاء الى السبع بمضيق اهـ نهاية اى وهو عالم به كما يقتضيه الصنيع والفرق بينه وبين ما مر ظاهر رشيدى (قوله لالجائته الخ) اى ولم يقصد المتبع اهـ لالك نفسه نهاية ومعنى (قول المتن به) اى بالهارب صبيحاً كان او بالغاً اهـ معنى (قوله وقد جهله) اى ضعف السقف اهـ ع ش (قوله مشاركته) اى الاجنبى اهـ ع ش (قوله مردود) وفاقاً للنهية وخلافاً للمغنى (قوله اى العوم) الى قوله لو بحث في المغنى (قوله لا بنائيه) اى بخلاف ما اذا تسلمه بنائيه اى وعلمه النائب كما لا يخفى اهـ رشيدى (قوله او علمه الولي) عطف على قول المتن سلم صبي (قوله على عاقلته) اى عاقلة المعلم من الولي او غيره رشيدى وع ش (قوله ولو امره) الى المتن في المغنى (قوله ولو امره السباح) اى او الولي اخذاً من التعليل (قوله ضمنه) اى بدية شبه العمده اهـ ع ش (قوله عند العرايين) عبارة النهاية كما قاله العراقيون اهـ (قوله لا لزامه الحفظ) قال الشهاب ابن قاسم هذا لا يظفر في تسليم الاجنبى ولا من غير تسليم احد انتهى وقد يقال انه بتسليمه له من الاجنبى او بنفسه ملتزم بالحفظ شرعاً وان لم يكن هناك تسليم معتبر اهـ (قوله مختاراً الخ) فان اختلف السباح والوارث في ذلك فالمدق السباح لان الاصل عدم الضمان اهـ ع ش اى بتسليمه

المأوردى لأنه أحدث فيه فعلا ولا ينافيه قول المصنف وقيل إن لم يمكنه انتقال ضمنه أذهو مفروض فيمن  
عجز لضعفه أصغر أو نحوه بل لا يبطو نحوه ولا قول الشيخ في شرح منهجه ولا مكتوف أي لم يمكنه من الحرب  
وكلامنا في مكتوف مقيد شمر (قوله أو كان بالغاً) نعم إن كنفه وقيد ضمنه لأنه أحدث فيه العجز شمر  
فليراجع (قوله فهو كالواكره الخ) وقول بعضهم فاشبهه بالواكره إنساناً على أن يقتل نفسه قتلها لا ضمان  
على المكره تبع فيه الرافعي هنا والمعتمد كما ذكره ابن المقرئ تبعاً لاصلة في أوائل كتاب الجنائيات أنه عليه  
نصف الدية شمر (قوله وبحت الزر كشي مشار كته للسباح مردود) كذا شمر (قوله بل الوجه خلافه)  
كذا شمر (قوله لا لتزامه الحفظ) هذا لا يظهر في تسليم الاجنبي ولا من غير تسليم أحد

الاهلاك وبه فارق الوضع في مسبعة لانها ليس من شأنها الاهلاك وبحث أن الولي إذا سلمه يكون كعاقلة طريقا  
 في الضمان وفيه نظر بل الوجه خلافه إذا فعل ذلك لمصلحته وكذا لغيرها على ما مر في الاجنبى على ان جمعه مع عاقلة لا وجه له لان الجنابة في هذا  
 الباب كله على العاقلة ولو امره السباح بدخول الماء فدخل مختارا ففرق ضمنه ايضا عند العراقيين لان التزامه الحفظ ولو رفع مختارا يده  
 من تحته ولو بالغ لا يحسن السباحة ففرق لزمه القود وخرج بالصبي البالغ فلا يضمه مطلقا الا في رفع يده من تحته كما تقرر



اياه اه ع ش قوله لزمه القود أى ان قصد برفع يده اغرافه فان قصد اختبار معرفته أو لم يقصد شيئا فلا قصاص وعليه دية حلبى اه بجيرى (قوله لان عليه الاحتياط لنفسه) اى البالغ ولا يفتر بقول السباح اه معنى (قول المتن ويضمن) اى الشخص اه معنى (قول المتن عدوان) هو بالجر صفة حفر ويجوز النصب على الحال اه معنى (قوله كانت) الاولى حفر كما فى النهاية والمعنى (قوله بان كانت) الى قوله ولو اذن له المالك فى النهاية والى قوله كذا قيد فى المعنى الا قوله ويضمن القن الى ولو عرض (قوله بملك غيره الخ) أى او فى مشترك بغير اذن شريكه اه معنى (قوله او بشارع ضيق) اى وان اذنه الامام وكان لمصلحة المسلمين اه نهاية (قوله او واسع الخ) التمثيل به للعدوان قد يقتضى حرمة مع انه جائز عبارة الروض وله حفرها فى الواسع لمصلحة المسلمين بلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه ويضمن الا ان اذن له انتهت وقوله وكذا الى له حفرها كما صرح به شرحه اه سم (قوله ما تلف الخ) معمول لقول المتن ويضمن الخ اه ع ش (قوله من مال) بيان لما تلف (قوله بقيد الاق) اى انفاقيل المتن الاق (قوله وكذا) راجع الى قوله من مال عليه الخ (قوله على عاقلته) كقوله عليه متعلق بضمن فى المتن وضميرهما للحافر وعبرة المغنى فيضمن ما تلف بها من آدمى او غيره لكن الآدمى يضمن بالدية وان كان حرا بالقيمة ان كان رقيقا على عاقلة الحافر حيا او ميتا وان غير الآدمى كبهيمة او مال اخر فيضمن بالغرم فى مال الحافر الحر وكذا القول فى الضمان فى جميع المسائل الآتية اه (قوله لتعديه) المراد به ما يشمل الاقيسات على الامام بالنسبة الى قوله او واسع الخ لما مر عن سم انفا (قوله ويشترط ان لا يعتمد الخ) اى والا يوجد هناك مباشرة بان رداه فى البر غير حافر هاو الا فالضمان على المردى لا الحافر اه معنى (قوله ودعاه) اى تعمد الوقوع (قوله ما يحته الغز الى) عبارة النهاية ما فى الانوار اه الخ (قوله ودوام التعدى) اى ويشترط دوام العدوان الى السقوط اه معنى (قوله كان رضى المالك ببقائها) اى ومنعه من طمها اه نهاية (قوله او ملك البقعة) يعنى منفعتها وان لم يحز الحفر لملك المنفعة كما سياتى اه سم اى فى الشارح (قوله نعم لا يقبل قول المالك الخ) اى ويحتاج الحافر الى بينة باذنه اسنى ومعنى ونهاية (قوله بعد التردى) اى اما قبله فيسقط الضمان لانه ان كان اذن له قبل فظاهر وان لم يكن اذن عد هذا اذا نفاذ وقع التردى بعده كان بعد سقوط الضمان عن الحافر اه ع ش (قوله ولو تعدى الواقع الخ) اشارة الى تنقيذ ضمان الحافر عدوا نانا لما اذم يتعدى الواقع بالدخول اه ع ش (قوله ولو اذن له) اى للواقع فى الدخول (قوله ولم يعرفه) اى المالك الواقع بها اى بالبشر فى ملكه ضمن هو اى المالك (قوله لتقصيره) اى بعدم اعلامه اسنى ومعنى

(قوله او واسع لمصلحة نفسه) التمثيل به للعدوان قد يقتضى حرمة مع انه جائز وعبارة الروض ولو حفرها فى الواسع لمصلحة المسلمين فلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه ويضمن الا ان اذن له اه وقوله وكذا الى له حفرها كما صرح به فى شرحه (قوله او ملك المنفعة<sup>(١)</sup>) اى وان لم يكن الحفر لملك المنفعة كما سياتى (قوله ايضا المنفعة) فيه نظر لان مجرد ملك المنفعة لا يبيح الحفر الا ان تكون المنفعة شاملة للحفر ثم رايت ما ياتى (قوله نعم لا يقبل قول المالك بعد التردى حفر باذن) ويحتاج الحافر الى بينة باذنه شرح الروض (قوله كان مهذرا الخ) هذا واحد وجهين فى الروض صححه البلقينى وغيره وعبارة مع شرحه فلو تعدى بدخوله ملك غيره فوقع فى بشر حفرت عدوا نانا فهل يضمنه الحافر لتعديه او لا لتعدى الواقع فيها بالدخول وجهان صحح منهما البلقينى وغيره الثانى اه (قوله ولو اذن له المالك) ويحتاج الحال الى بينة اذنه شرح روض (قوله ولم يعرفه بها ضمن هو لا الحافر) عبارة شرح الروض فان اذن له المالك فى دخولها فان عرفه بالبشر فلا ضمان ولا فهل يضمن الحافر او المالك وجهان فى تعليق القاضى قال البلقينى والاوجه انه على المالك لانه مقصر بعدم اعلامه فان كان ناسيا فعلى الحافر اه وقوله وجهان فى تعليق القاضى اوجههما انه على الحافر خلافا للبلقينى مر ويفرق بين كونه على الحافر وما ياتى فى قوله

لان عليه الاحتياط لنفسه  
(ويضمن بحفر برعدوان)  
بان كانت بملك غيره بغير  
اذه او بشارع ضيق أو  
واسع لمصلحة نفسه بغير  
اذن الامام ما تلف بها ليللا  
ونهار امن مال عليه وحر  
أو قن بقيد الاق على عاقلته  
وكذا فى جميع المسائل  
الآتية والسابقة لتعديه  
ويشترط أن لا يعتمد  
الوقوع فيها ولا أهدر  
وعليه يحمل ما يحته الغز الى  
واعتمده الزركشى أنه اذا  
كان بصيرا نهرا والبئر  
مفتوحة لا يضمن ودوام  
التعدى فلوزال كان رضى  
المالك ببقائها أو ملك البقعة  
فلا ضمان لزوال التعدى  
نعم لا يقبل قول المالك  
بعد التردى حفر باذن ولو  
تعدى الواقع بالدخول كان  
مهذرا ولو اذن له المالك  
ولم يعرفه بها ضمن هو  
لا الحافر لتقصيره

(١) قول المحشى ابن قاسم  
قوله المنفعة نسخ الشرح  
التى بايدنا البقعة اه من  
هامش الاصل

مالم ينسها الخ) عبارة الاسنى والمغنى فان كان ناسيا الخ (قوله كما يأتى) أى قبيل قولى المتن أو بملك غيره (قوله ويضمن القن) الى قوله قال الامام فى النهاية (قوله ذلك) أى ما تالف بالحفر عدوا ناديا أو غيره (قوله فمن حين العتق) أى ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته أو سم ولعله مختص بما اذا كان الواقع بعد العتق آدميا أو اذا كان غير الادى كبهيمة أو مال آخر فضما نه على ماله أخذنا ما مر عن المغنى (قوله ولو عرض للواقع بها من حق ولم يؤثر فيه الوقوع شيئا لم يضمن الحافر شيئا لا تقطاع سببته (لا) محفورة (فى ملكه) وما استحق منفعته بوقف أو وصية مؤبدة كذا قيد به شارح وهو محتمل ويحتمل خلافه وهو ما اطلقه غيره نظرا الى انها وان اقتت بصدق عليه أنه مستحق للنفعة وان كان متعديا بالحفر لاستعماله ملك غيره فيما لم يؤذن له فيه اذا انتفاع لا يشمل الحفر كما هو ظاهر وكذا يقال فى الاجارة (وموات) لملك أو ارتفاق لا اعتبار على ما جزم به بعضهم وفيه نظر فلا يضمن الواقع فيها لعدم تعديه وعلى الموات حمل الخبر الصحيح البرجر حها جبار ولو تعدى بالحفر فى ملكه لكونه وسعه بقرب جدار جاره ضمن ما وقع بمحل التعدى كما قاله البلقيني واطلق ان الحفر بملكه المرهون المقبوض أو المستاجر غير تعدو وخالفه غيره فى الاول اذا انقص الحفر قيمته ويرد بان التعدى هنا ليس لذات الحفر بل لتقصي الرهن بخلاف توسعة الحفر الضارة

(قوله مالم ينسها الخ) عبارة الاسنى والمغنى فان كان ناسيا الخ (قوله كما يأتى) أى قبيل قولى المتن أو بملك غيره (قوله ويضمن القن) الى قوله قال الامام فى النهاية (قوله ذلك) أى ما تالف بالحفر عدوا ناديا أو غيره (قوله فمن حين العتق) أى ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته أو سم ولعله مختص بما اذا كان الواقع بعد العتق آدميا أو اذا كان غير الادى كبهيمة أو مال آخر فضما نه على ماله أخذنا ما مر عن المغنى (قوله ولو عرض للواقع بها من حق ولم يؤثر فيه الوقوع شيئا لم يضمن الحافر شيئا لا تقطاع سببته (لا) محفورة (فى ملكه) وما استحق منفعته بوقف أو وصية مؤبدة كذا قيد به شارح وهو محتمل ويحتمل خلافه وهو ما اطلقه غيره نظرا الى انها وان اقتت بصدق عليه أنه مستحق للنفعة وان كان متعديا بالحفر لاستعماله ملك غيره فيما لم يؤذن له فيه اذا انتفاع لا يشمل الحفر كما هو ظاهر وكذا يقال فى الاجارة (وموات) لملك أو ارتفاق لا اعتبار على ما جزم به بعضهم وفيه نظر فلا يضمن الواقع فيها لعدم تعديه وعلى الموات حمل الخبر الصحيح البرجر حها جبار ولو تعدى بالحفر فى ملكه لكونه وسعه بقرب جدار جاره ضمن ما وقع بمحل التعدى كما قاله البلقيني واطلق ان الحفر بملكه المرهون المقبوض أو المستاجر غير تعدو وخالفه غيره فى الاول اذا انقص الحفر قيمته ويرد بان التعدى هنا ليس لذات الحفر بل لتقصي الرهن بخلاف توسعة الحفر الضارة

ولو حفر بدهلن الخ بان هنا متعديا غير المالك يصلح لاحالة الضمان عليه (قوله فعلى الحافر كما يأتى) انظره مع ان الآتى ما قبل مالم الخ فقط (قوله فمن حين العتق) أى ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته (قوله اذا الانتفاع لا يشمل الحفر) قضيته امتناع الحفر فى الربط ايضا (قوله ضمن ما وقع الخ) أى مالم يتعد الواقع بالدخول اخذنا ما تقدم (قوله واطلق الخ) ما فائدة الحكم بالتعدي هنا مع ان حاصل ما فى الروض وشرحه ان من حفر فى ملكه ولو تعدى بان اعلم الداخل بالاذن او كانت مكشوفة والتحرز يمكن لم يضمن والا ضمن (قوله واطلق ان الحفر بملكه المرهون الخ) فى شرح الروض وان حفر فى ملكه ولو متعديا كان حفر فيه وهو مؤجر أو مرهون بغير اذن المكسرى او المرتن ودخل رجل داره بالاذن واعلمه الخ (قوله ويرد بان التعدى هنا ليس لذات الحفر الخ) ولو حفر بتراقية العمق متعديا فعمقه غير تعلق الضمان بهما

بملك غير الحافر ويضمن الصيد الواقع بئر حفرها بملكه في الحرم قال الامام اجماعا (ولو حفر بدليله) بكسر الدال (بئرا) أو كان به بمحل من الدار غيره بئر لم يتعد حافرها (ودعار جلا) أو صيما يميز إلى داره أو إليه فدخل باختياره وكان الغالب أنه يمر عليها (فسقط) فيها جأها لأنها لنحو ظلمة أو تغطية لها فهلك (فلا ظهر ضمانه) أي أنه بدية شبه العمدة لا نه غره ولم يقصده وادلاك نفسه فلم يكن فعله قطعاً ما غير المميز فيقتله كالملكه كذا أطلقه البلقيني ويتعين حمله على ما إذا كان الوقوع بها مهلكاً أو علم بنحو الظلمة (٩) وإن المار حينئذ يقع فيها غالباً أو ما إذا لم يدعه فهو مهدر مطلقاً وكذا إن دعاه وأعلمه بها وإن كانت مغطاة وخرج بالبئر نحو

كلب عقور بدليله فلا يضمن من دعاه فالتفه لأنه يفتسر باختياره مع كونه ظاهراً يمكن دفعه (تنبيه) لا يتم هذا الإخراج إلا مع التعبير بالدليل لأنه يشبه البئر حينئذ ما على ما جمعوا به بين قولهما في الجنايات لا ضمان وفي اتلاف البهائم بال ضمان من أن الاول في مربوط يبابه لأنه الذي ينطبق عليه التعليل المذكور والثاني فيما إذا كان في داره فلا يتم الإخراج إلا أن يحمل الدليل على أوله الملاصق للباب لأنه حينئذ بمنزلة المرتب يبابه وبقوله حفر مالو حفر عدوانا فان دعاه المالك فهل يضمنه المالك أو الحافر وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني لأنه المقصر بعدم اعلامه ومن ثم لم ينسئ كان على الحافر وإن لم يدعه بان تعدى بدخوله فهل يضمنه الحافر لتعديده أو لا لتعدي

أو المرتين أن أعلم الداخل بالاذن أو كانت مكشوفة والتحرز يمكن لم يضمن والاضمن اه سم (قوله بملك الحافر) لعلمه من تحريف الكتبة واصله الموافق لسابق كلام الشارح بملك الجبار (قوله بملكه في الحرم) أي أو بموات فيه اه معنى (قوله بكسر الدال) إلى التنبيه في النهاية (قوله به) أي في الدليل وكذا ضمير غيره (قوله لم يتعد حافرها) أي فان تعدى فقد مروى يأتي حكمه (قوله أو إليه) أي محل البئر من الدليل أو غيره (قوله باختياره) فلوا كرهه على الدخول فظاهر أنه يضمن اه معنى (قوله لنحو ظلمة الخ) أي أو كان اعنى اه معنى (قوله حمله) أي إطلاق البلقيني (قوله وعلم) أي الداعي (قوله وكذا إن ادعاه وأعلمه الخ) ولو اختلفا فقال المستحق لم تعلمه وقال المالك اعلمته فالذي يظهر تصديق المستحق لأن الأصل عدم الاعلام اه ع ش (قوله فلا يضمن من دعاه) وكذا لم يدعه بالطريق الاولى اه ع ش (قوله مع التعبير) أي في مسألة الكلب وقوله بالدليل أي لا بالباب (قوله لأنه) أي الكلب (قوله حينئذ) أي حين كون الكلب بالدليل (قوله من أن الاول) أي عدم الضمان (قوله التعليل المذكور) أي قوله مع كونه ظاهراً الخ (قوله والثاني) أي الضمان (قوله فيما إذا كان) أي الكلب (قوله إلا أن يحمل الدليل) أي في المتن (قوله لأنه) أي الكلب حينئذ أي كونه باول الدليل (قوله وبقوله الخ) عطف على قوله بالبئر الخ (قوله فان دعاه الخ) خرج مالو لم يدعه وقد تقدم في قوله ولو تعدى الواقع بالدخول كان مهدر اه ثم انظر أي حاجة لهذا مع قوله السابق ضمن هو لا الحافر الخ اه سم فان دعاه المالك أي ولم يعرفه بالبئر وقوله صحيح منهما البلقيني الخ وفاقه المغنى كما مروى خالفه النهاية فقال ولا يضمن البئر يعرفه بالبئر ضمن الحافر في أوجه الوجهين خلافاً للبلقيني اه (قوله الثاني) أي ضمان المالك (قوله لأنه المقصر الخ) أي فلو أعلمه البئر فلا ضمان اه نهاية (قوله) وإن لم يدعه إلى قول المتن ومسجد في النهاية إلا قوله وقول شارح إلى المتن (قوله الثاني) أي عدم الضمان (قوله عنه) أي البلقيني (قوله الاول) ضمان الحافر (قوله أو أن كلامه) أي البلقيني (قوله فعله) أي حيث كان التالف غير ادمى وعلى عاقبته أي حيث كان ادمياً ولو رقيقاً اه ع ش (قوله وهذا) أي الضمان في المستثنين (قوله وإن علم الخ) هذا الاعتراض يتوجه ايضاً على قوله أو بطريق ضيق الخ ويحجب ايضاً بأنه مبداً للتقسيم اه سم (قوله فقد ذكره الخ) ولو ذكره عقب قوله سابقاً ويضمن بحفر بئر عدوانا كان أولى لأنه مثال له اه معنى (قوله من هذه) أي من عبارته هنا (قوله ولو تعدى الخ) عبارة النهاية ولو حفر بئر اقرية العمق متعدياً فعمقها غيره تعلق الضمان بهما بالسوية كالجرأحات اه أي تعميماً له دخل في الإهلاك وإن قل بالنسبة للتعمية الاول ع ش (قوله وغيره) أي غير الحافر عطف على الضمير المستتر في تعدى (قول المتن يضر المارة) وليس مما يضر ما جرت به العادة من حفر الشوارع للإصلاح لأن مثل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح العامة اه ع ش وسياق قبيل قول المتن من جناح ما يوافق

بالسوية كالجرأحات مر (قوله فان دعاه المالك) خروج مالو لم يدعه وقد تقدم في قوله ولو تعدى الواقع بالدخول كان مهدر اه ثم انظر أي حاجة لهذا مع قوله السابق ضمن لا الحافر (قوله صحيح منهما البلقيني الثاني ايضاً) الاوجه الاول مر قال في شرح الروض عنه لأنه مقصر بعدم اعلامه فان كان ناسياً فعلى الحافر اه (قوله وهذا وإن علم الخ) هذا الاعتراض يتوجه ايضاً على قوله أو بطريق ضيق الخ ويحجب

(٢ - شرواني وابن قاسم - تاسع) الواقع وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني ايضاً وقول شارح عنه الاول اما سبق قلم أو أن كلامه اختلف (أو) حفر بئر (أو) بملك غيره (أو) في (مشارك) بينه وبين آخر (بلاذن) من الغير أو من شريكه في الحفر (فمضمون) ذلك الحفر فعله أو على عاقبته بدل ما تلف به من قيمة أو دية شبه عمد وهذا وإن علم بما قبله فقد ذكره للايضاح على أن التفصيل بين الاذن وعدمه لم يعلم صريحاً إلا من هذه فاندفع ما قيل لا حاجة لذكر هذه أصلاً ولو تعدى بحفر وغيره بتوسعة فالضمان عليهما نصفين لا بحسب الحفر (أو) حفر (بطريق ضيق يضر المارة

فكذا) هو مضمون وان  
أذن فيه الإمام لتعديهما  
(أو) حفر بطريق (لا يضر)  
المارة استعماً أو لا تحراف  
البئر عن الجادة (وأذن) له  
(الإمام) في الحفر (فلا  
ضمان) عليه ولا على عاقلة  
للتألف بها وإن كان الحفر  
لمصلحة نفسه (والا) ياذن  
له وهي غير ضارة (فإن حفر  
لمصلحة فالضمان) عليه أو  
على عاقلة لا قتياته على  
الإمام (أو مصلحة عامة)  
كالاستقاء أو جمع ماء المطر  
ولم ينه الإمام (فلا) ضمان  
(في الاظهر) لما فيه من  
المصلحة العامة وقد تعسر  
مراجعة الإمام وقيد  
المأوردى واعتمده  
الزركشى بما إذا أحكم  
رأساً فإن لم يحكمها وتركها  
مفتوحة ضمن مطلقاً لتقصيره  
وتقرر بالإمام بعد الحفر  
بغير أذنه برفع الضمان  
كتقرير مالك السابق  
والحق العبادى والهروى  
القاضى بالإمام حيث قال له  
الاذن في بناء مسجد واتخاذ  
سقاية بالطريق حيث  
لا تضر بالمارة وإنما يتجه أن  
لم يخص الإمام بالنظر في  
الطريق غيره (ومسجد  
كطريق) أى الحفر فيه  
كهو فيها فيجوز لمصلحة  
نفسه إن لم يضر بالمسجد  
ولا بمن فيه

(قوله هو مضمون) إلى قوله وبه يرد في المعنى لإلا قوله وإنما يتجه إلى المتن (قوله لتعديهما) أى الحافر والإمام  
أه ع ش أقول الأولى أى الحافر في ملك غيره كالأبوعضا بلا إذن والحافر بطريق ضيق يضر المارة (قول المتن  
وأذن الإمام) أى وأقره بعدم الحفر كما يأتى (قوله وهي غير ضارة) يعنى عنه العطف (قول المتن فإن حفر  
لمصلحة فالضمان الخ) يؤخذ من هذا التفصيل أن ما يقع لأهل القرى من حفر آبار في زمن الصيف للاستقاء  
منها في المواضع التي جرت عاداتهم بالمرور فيها والانتفاع بها إن كان في محل ضيق يضر المارة ضمن عاقلة  
الحافر ولو باذن الإمام وإن كان بمحل واسع لا يضر بهم فإن فعل لمصلحة نفسه كسقى دوابه منها وأذن له  
الإمام أو لمصلحة عامة كسقى دواب أهل القرية وإن لم ياذن له الإمام فلا ضمان وإن كان لمصلحة نفسه ولم ياذن  
له الإمام ضمن وإن انتفع غيره تبعاً والمراد بالإمام من له ولاية على ذلك المحل والظاهر أن منه ملزم بالبدل لانه  
مستاجر للأرض فله ولاية التصرف فيها أه ع ش (قول المتن لمصلحة) أى فقط أه معنى أى ولو اتفق أن  
غيره انتفع بها ع ش (قوله أو جمع ماء المطر) أى اجتماعه (قوله ولم ينه الإمام) أفهم أنه لو نهاه الإمام  
امتنع عليه الفعل وضمن أه ع ش عبارة المعنى ومحل إذالم ينه عنه الإمام ولم يقصر فإنها فحفر ضمن  
كما قاله أبو الفرج الزاز لا قتياته على الإمام حيث إذا قصر كان الحفر في أرض خوار أو لم يطوها ومثلها  
ينهار إذا لم يطوها وخالف العادة في سعتها ضمن وإن أذن له الإمام به عليه الرافعى في الكلام على التصرف  
في الأملاك أه (قوله وقيد المأوردى الخ) أى الخلاف أه معنى (قوله بما إذا أحكم رأساً) هل من  
أحكامه أعلاؤه مقداراً يمنع الوقوع عادة (قوله وتركها مفتوحة) لعله فيما إذا لم يعمل فيها بحيث يمنع  
الوقوع العادى الخ (قوله ضمن مطلقاً) فلو أحكم رأساً محتسب ثم جاء ثالث وفتح تعلق الضمان به أه  
نهاية أى الثالث ع ش (قوله له) أى للقاضى (قوله حيث لا يضر) أى ما ذكر من المسجد والسقاية  
(قوله وإنما يتجه) أى ما قاله العبادى والهروى (قوله بالنظر الخ) أى بسببه فالهاء داخل على  
المقصود (قوله غيره) أى غير القاضى مفعول يخص الخ (قوله فيجوز لمصلحة نفسه إن لم يضر الخ) وفاقاً  
للمعنى والأسنى وخلافاً للنهاية عبارته بعد كلام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه مطلقاً فالتشبيه من حيث  
الجملة أه (قوله إن لم يضر بالمسجد الخ) عبارة المعنى وإذا قلنا يجوز له لم يضمن ما تلف به وإن بحث الزركشى  
الضمان لعدم تعديده ومعلوم إذا قلنا يجوز له أنه لا بد أن يكون الحفر لا يمنع الصلاة في ملك البقعة أما السعة

أيضاً بأنه مبدأ للتقسيم (قوله فكذا هو مضمون وإن أذن فيه الإمام) قال الزركشى وقضيته أنه لا فرق بين  
أن يكون فيه مصلحة للمسلمين وأن لا يكون وفيه نظر شرح روض (قول المصنف وإلا فإن حفر لمصلحة  
فالضمان عليه) قضية الروض وشرحه جواز الحفر في هذه الحالة حيث قالوا وكذلك حفرها في ذلك أى  
الشارع الواسع وإن لم ياذن فيه الإمام ولكنه يضمن أه لكن قال في الروض بعد ذلك فرع بناء المسجد  
في الشارع وحفر بئر في المسجد وسقاية على باب داره كالحفر في الشارع فلا يضمن إن لم يضر الناس أى  
وإن لم ياذن الإمام كما في شرحه ثم قال لانه فعلة لمصلحة المسلمين ثم قال فإن بنى أو حفر ما ذكر لمصلحة نفسه  
فعدوا وإن أضر بالناس أو لم ياذن له الإمام أه فقول أه ولم ياذن فيه الإمام يقتضى امتناع بناء المسجد لنفسه  
وإن لم يضر إذا لم ياذن الإمام وهو خلاف ما تقدم عنه في حفر البئر لنفسه في الطريق الواسع فقد فرق بين حفر  
البئر وبناء المسجد لنفسه إلا أن يريد بالعدوان هنا مجرد الضمان فيستويان (قوله ولم ينه الإمام) كما نقل عن  
الود شرح الروض (قول المتن ومسجد كطريق) ويجب أن يكون فيه الحفر لمصلحة المسجد أو لمصلحة  
المسلمين والمصلين كما اقتضاه كلام البغوى والمتولى وغيرهما فإن فعله لمصلحة نفسه فعدوا وإن أضر بالناس  
وإن أذن فيه الإمام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه مطلقاً فالتشبيه من حيث الجملة نعم لو بنى مسجداً في موات  
فهلك به إنسان لم يضمنه وإن لم ياذن الإمام قاله المأوردى ش م ر (فيجوز لمصلحة نفسه) خو ل ف م ر  
(قوله فيجوز لمصلحة نفسه) هذا التفرع بعد التشبيه بالطريق يقتضى توقف جواز الحفر في الطريق  
لمصلحة نفسه إذ لا ضرر لا تساعه على إذن الإمام وقد تبين بالهامش هنا وفيما سبق عن شرح الروض خلافه



وَأَذْنُ فِيهِ الْإِمَامُ وَالْمَصْلَحَةُ  
 الْعَامَّةُ أَنْ لَمْ يَضُرْ كَمَا ذَكَرَ  
 وَأَنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ  
 وَيَمْتَنِعُ أَنْ ضَرَّ مَطَاقًا أَوْ  
 لَمْ يَضُرْ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ بَلَا  
 أَذْنَهُ وَيُؤَافِقُ هَذَا طَلَاقُ  
 الرُّوضَةِ عَنِ الصِّمْرِى فِي  
 أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ كَرَاهَةِ  
 حَفْرِهَا فِيهِ وَبِهِ يَرُدُّ قَوْلَ  
 الْبَلْقِينِ وَأَنْ اخْذَ الزُّرْكَشَى  
 بِقَضِيَّتِهِ الْجَوَازِ فِي الْأَوَّلَى  
 لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ وَنَزَاعُهُ فِي الثَّانِيَةِ  
 وَيَصَحُّ حُلُّ الْمَتْنِ بِتَكْلِيفِ  
 عَلَى أَنْ وَضَعَ الْمَسْجِدَ وَمِثْلَهُ  
 سَقَايَةُ بِطَرِيقٍ كَالْحَفْرِ فِيهَا  
 فَيَأْتِي هُنَا تَفْصِيلُهُ فِي الرُّوضَةِ  
 وَأَصْلُهَا فِي مَسْجِدِ بَنِي بَشَّارٍ  
 لَا يَضُرُّ الْمَارَةَ ضَمَانٌ لِمَنْ  
 يَعْتَرِبُهُ أَنْ يَأْذَنَ الْإِمَامُ وَالْأَوَّلَى  
 فَعَلَى مَا مَرَّ (فَرْعٌ)  
 اسْتَأْجَرَهُ لِحُذَّازٍ أَوْ حَفَرَ  
 نَحْوَهُ بئرًا أَوْ مَعْدَنَ فَسَقَطَ  
 أَوْ أَنْهَارَتْ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْهُ  
 وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ  
 الْمُسْتَأْجِرُ فَقَطُّ أَنَّهَا تَهْتَارُ  
 بِالْحَفْرِ ضَمَّنَهُ وَيُرَدُّ بَأَنَّهُ  
 لَا تَغْيِيرُ وَلَا الْجَاءُ فَلَمَقْصَرُ  
 هُوَ الْأَجِيرُ وَأَنْ جَهَلَ  
 الْأَنْهَارُ (وَمَا تَوَلَّدَ) مِنْ  
 فَعْلِهِ فِي مِلْكِهِ الْعَادَةِ  
 لَا يَضْمَنْهُ كَجَرَةِ سَقَطَتِ  
 بِالرَّيْحِ أَوْ بِيْلٍ مَحْلَاهَا وَحَطَبُ  
 كَسَرِهِ بِمِلْكِهِ فَطَارَ بَعْضُهُ  
 فَاتْلَفَ شَيْئًا وَدَابَّةً رُبَطَهَا  
 فِيهِ فَرَسَتْ أَنْسَانًا خَارِجَةً  
 وَأَنْ لَمْ يَأْذَنَ فِيهِ الْإِمَامُ لِأَنَّهُ  
 لَا نَظَرَ لَهُ فِي الْمَلِكِ أَوْ لَا

المسجد أو نحوها وان لا يتشوش الداخلون الى المسجد بسبب الاستقاء وان لا يحصل للمسجد ضرر اه (قوله كما ذكر) اي بالمسجد والابن فيه (قوله وان لم ياذن فيه الخ) اي اذ لم يفته عنه (قوله ويمتنع الخ) ولو بني سقف المسجد ونصب فيه عمودا او طين جداره او عاق في قنديل او فسقط على انسان او مال فاهلكه او فرس فيه حصيرا او حشيشا فزلق به انسان فهلك او دخلت شوكة منه في عينه فذهب بها بصره لم يضمنه وان لم ياذن له الامام لان فعله لمصلحة المسلمين ولو بني مسجد في ملكه او موات فهلك به انسان او بهيمة او سقط جداره على انسان او مال فلا ضمان ان كان ياذن الامام ولا فعلى الخلاف السابق أى في الحفر في الطريق اه معنى وفي النهاية والروض وشرحه ما يوافق (قوله ان ضر الخ) اي او نهى عنه الامام كامر (قوله ويوافق هذا) اي التفصيل المذكور بقوله فيجوز الى قوله ويمتنع (قوله اطلاق الروضة الخ) عبارة المغنى ما في زوائد الروضة في آخر باب شروط الصلاة نقلا عن الصيمرى انه لا يكره حفر البئر في المسجد ولم يفرق بين ان يكون للمصلحة العامة او لمصلحة نفسه على التفصيل السابق اه (قوله وبه يرد) اي باطلاق الروضة الخ ولا يخفى ما في الرد بذلك نعم يظهر الرد بما مر عن المغنى (قوله قول البلقين الخ) اعتمده النهاية كامر (قوله بقضيته) وهى ضمان ما تلحق بالحفر (قوله الجواز الخ) مقول القول وقوله في الاولى وهى الحفر في المسجد لمصلحة نفسه الخ (قوله ونزاعه الخ) اي البلقين عطف على قول البلقين الخ (قوله في الثانية) وهى الحفر في المسجد للمصلحة العامة الخ (قوله تفصيله) اي الحفر في الطريق (قوله وفي الروضة الخ) عبارة الروض مع شرحه فرع بناء المسجد في الشارع وحفر بئر في المسجد ووضع سقاية على باب داره كالحفر في الشارع فلا يضمن الهلاك بشئ منها وان لم ياذن الامام ان لم يضر بالناس لانه فعله لمصلحة المسلمين فان بني او حفر ما ذكر لمصلحة نفسه فعذر وان اضر بالناس او لم ياذن فيه الامام اه فقوله اولم ياذن الامام يقتضى امتناع بناء المسجد لنفسه وان لم يضر لاذن الامام وهو خلاف ما تقدم عنه في حفر البئر لنفسه في الطريق الواسع فقد فرق بين حفر البئر وبناء المسجد لنفسه الا ان يريد بالعدوان هنا مجرد الضمان فيستويان اه سم (قوله بنى بشار الخ) ظاهر اطلاقه سواء لمصلحته او لمصلحة عامة (قوله والا) اي ان لم ياذن الامام فعلى ما مر أى من التفصيل في الحفر في الشارع (قوله فرع) الى قول المتن ويحل في النهاية (قوله استأجره الخ) اجارة صحيحة او فاسدة او ادعاه ليجذو او يبني له تبرعا بلوا كرهه على العمل فيه فانهارت لم يضمن لانه باكر اه لم يدخل تحت يده ولا حدث فيه فعلا اه ع (قوله لجذاذ الخ) اي ونحوه اه نهاية (قوله كالعادة) اي فعلا موافقا للعادة (قوله فيه) اي ملكه وكذا ضمير خارج (قوله فيه) اي فعله في ملكه (قوله او لا كالعادة) عطف على كالعادة اي او فعلا مخالفا للعادة (قوله وقت هبوب الريح) لان هبت بعد الايقاد وان امكنه اطفالا وها فلم يفعل فيما يظهر وان نظر فيه الاذرعى اه قال الرشيدى قوله وقت هبوب الريح اي في مهب الريح اه وقال ع (قوله لان هبت الخ) ويقال بمثل هذا التفصيل فيما لو اوقد نار افي غير ملكه لكن بمحل جرت العادة بالايقاد فيه كما يقع لارباب الارياف من انهم يوقدون النار في

(وَأَذْنُ فِيهِ الْإِمَامُ) كَقَوْلِهِ الْآتَى أَوْ لَمْ يَضُرْ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ بَلَا إِذْنَهُ صَرِيحٌ فِي تَوْقِفِ جَوَازِ الْحَفْرِ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى أَذْنِ الْإِمَامِ إِذَا كَانَ الْحَفْرُ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَضُرْ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ قَوْلِ الرُّوضِ فَرَعَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فِي الشَّارِعِ وَحَفَرَ بئرًا فِي الْمَسْجِدِ وَوَضَعَ سَقَايَةَ عَلَى بَابِ دَارِهِ كَالْحَفْرِ فِي الشَّارِعِ فَلَا يَضْمَنْ أَنْ لَمْ يَضُرَّ النَّاسَ أَوْ مَا نَصَفَ فَإِنْ بَنَى أَوْ حَفَرَ مَا ذَكَرَ فَعَدَّ أَنْ أَضَرَ بِالنَّاسِ أَوْ لَمْ يَأْذَنَ فِيهِ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَضُرْ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ بَلَا إِذْنَهُ صَرَحَ قَبْلَ ذَلِكَ بِجَوَازِ حَفْرِ البئرِ فِي الشَّارِعِ الْوَاسِعِ وَأَنْ لَمْ يَأْذَنَ فِيهِ الْإِمَامُ وَلَكِنَّهُ يَضْمَنْهُ الخ وَقَدْ يَحْمِلُ قَوْلُهُ فَعَدَّ أَنْ عَلَى مَعْنَى التَّضْمِينِ فَقَطُّ فَلَا يَخَالَفُ هَذَا وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَ الشَّارِعِ وَالْمَسْجِدِ (قَوْلُهُ أَنْ أَذْنُ الْإِمَامِ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي الْحَفْرِ وَأَنْ لَمْ يَأْذَنَ فِيهِ الْإِمَامُ وَمَعَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَتْنِ آخِرِ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ يَعْلَمُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْحَفْرِ وَبِنَاءِ الْمَسْجِدِ وَقَدْ يُقَالُ قَوْلُهُ لَوْ لَا فَعَلَى مَا مَرَّ يَفِيدُ جَوَازَ بِنَائِهِ وَعَدَمَ الضَّمَانَ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنَ الْإِمَامُ إِذَا كَانَ لِمَصْلَحَةِ عَامَةٍ فَهُوَ عَلَى طَرِيقِ مَا فِي الْحَفْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ (وَقْتُ هَبُوبِ الرِّيحِ) بِخِلَافِهِ مَا لَوْ

كالعادة كالتولد من نار أو قدھا بملكه وقت هبوب الريح أو جاوز في ايقادھا العادة

او من سقى ارضه وقد اسرف او كان بهاشق (١٢) عليه ولم يحط بسده او من رشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقا او للمسلمين وجاوز العادة

ولم يتعمد المشى عليه مع  
عليه به يضمنه ويؤخذ من  
تفصيلهم المذكور في الرش  
ان تنحية اذى الطريق كحجر  
فيها ان قصده مصلحة  
المسلمين لم يضمن ما تولد  
منه وهو ظاهر والا ترك  
الناس هذه السنة المتأكدة  
او (من جناح) اى خشب  
خارج من ملكه (الى  
شارع) ولو باذن الامام  
فسقط واختلف شيئا او من  
تكسير حطب في شارع  
ضيق او من مشى اعشى  
بلاقائد وان احسن المشى  
بالعصا كما اقتضاه اطلاقهم  
او من عجن طين فيه وقد جاوز  
العادة او من حط متاعه به  
لا على باب حانوته كالعادة  
(فمضمون) لكنه في الجناح  
على ما ياتي في الميزاب من  
ضمان الكل بالخارج  
والنصف بالكل وان جاز  
اشرائه بان لم يضر المارة  
لان الارتفاق بالشارع  
مشروط بسلامة العاقبة  
وبه يعلم رد قول الامام لو  
تناهى في الاحتياط فجرت  
حادثة لا تتوقع او صاعقة  
فسقط بها واختلف شيئا  
فلست ارى اطلاق القول  
بالضمان انتهى وفارق  
ما مر في البئر بان الحاجة  
هنا اغلب واكثر فلا يحتمل  
اهداره اما اذا لم يسقط  
فلا يضمن ما انصدم به ونحوه  
كالموسق وهو خارج الى  
ملكه وان سبل ماتحتة شارعا

غيظانهم لمصالح تتعلق بهم وجرت العادة بها ويدل لذلك مفهوم ما ذكره الشارح من الضمان فيما لو كسر  
حطبا بشارع ضيق وقوله وان امكنه الخ اى او نهى من يريد الفعل اه (قوله او من سقى الخ) عطف على  
قوله من نار وقوله ارضه اى ارضائك منفعتها (قوله شق الخ) اى يخرج منه الماء اه عش (قوله او من  
رشه الخ) استطرادى فانه ليس من الموضوع (قوله مطلقا) اى ان لم يجاوز العادة اه عش (قوله او للمسلمين  
الخ) والضمان المباشر للرش فاذا قال للسقاء رش هذه الارض حمل على العادة فحيث تجاوز العادة  
تعلق الضمان به فان امر السقاء بمجاوزة العادة في الرش تعلق الضمان بالامر ولو جهل الحال هل نشأت  
الزيادة على العادة من السقاء والامر وتنازعنا لا لقرب ان الضمان على السقاء لا الامر اذا اصل عدم  
اسره بالمجاوزة كالموسق انكر اصل الامر اه عش وقوله فان امر السقاء ظاهر اطلاله وان لم يعتد وجوب  
امتثال الامر وفيه توقف فليراجع (قوله وجاوز العادة) بخلاف ما اذا لم يجاوز العادة وان لم ياذن الامام فيه  
كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وان نقل الزركشى عن الاصحاب وجوب الضمان اذ لم ياذن الامام اه نهاية  
ومال المغنى الى ما نقله الزركشى عن الاصحاب من وجوب الضمان اذ لم ياذن الامام وان لم يجاوز العادة (قوله  
ان قصده به مصلحة المسلمين الخ) اى وذلك لا يعلم الا منه فيصدق في دعواه ومفهوم انه اذا قصده مصلحة نفسه  
او اطلق ضمنه والظاهر خلافه في الاطلاق لان هذا الفعل ما مور به فيحمل فعله على امتثال امر الشارع  
بفعل ما فيه مصلحة عامة اه عش (قوله ولو باذن الامام) اى وبلا ضرر مغنى ونهاية (قوله في شارع ضيق)  
افهم انه لا ضمان لما تلف بتكسيده بشارع واسع لا تنفاه تعديه بفعل ما جرت به العادة اه عش (قوله  
بلاقائد) مفهومه انه اذا كان بلاقائد لا ضمان لكن نقل عن الشيخ حمدان في ملتقى البحرين انه مع القائد  
يضمن بالاولى ويؤيده ما فى سم على منبهج في اتلاف الدواب انه لو ركب دابة قاتلت شيئا ان الضمان عليه  
اعشى او غيره دون مسيرها كما جزم به مرانتهى اه عش (قوله لكنه في الجناح) الى المتن في المغنى الا قوله  
اما اذا لم يسقط الى لو سقط (قوله من ضمان الكل) اى كل ما تلف بالخارج اى من الجناح والنصف اى  
ضمان نصف التالف بالكل اى كل الجناح (قوله لان الارتفاق الخ) يؤخذ منه ان ما يقع من ربط جرة  
وادلا نهى في هواء الشارع او في دار جاره حكمه حكم ما سقط من الجناح فيضمنه واضع الجرة اه عش (قوله  
وبه) اى بذلك التعليل (قوله لو تناهى الخ) اى بالغ فيه وقوله فلست ارى الخ اى بل اقول بعدم الضمان  
اذ لا تقصير منه اه عش (قوله وفارق الخ) عبارة المغنى فان قيل لو حفر بئر المصلحة نفسه باذن الامام لم يضمن  
فهلا كان هنا كذلك اجيب بان للامام الولاية على الشارع فكان اذ نه معتبرا حيث لا ضرر بخلاف الهوا  
لا ولاية له عليه فلم يؤثر اذ نه في عدم الضمان اه (قوله بان الحاجة الخ) اى ان الاحتياج الى انتزاع المياه  
ونحوه يكثر في الشوارع فقلبا يخلو عنه بيت فلو اهدر لاضر بالمارة بكثرة الجنابات الغير المضمونة بخلاف  
البئر اذ احفره لنفسه باذن الامام ولم تضر فلا يضمن الواقع فيها لان حفر البئر نادر في الشوارع كما هو مشاهد  
اه سيد عمر (قوله فلا يضمن) خلافا للمغنى (قوله ما انصدم به) اى تلف به اه عش (قوله وان سبل الخ)  
غاية اى سبله بعد الاشراع وقوله او الى ما سبله الخ اى قبل الاشراع (قوله سكة غير نافذة الخ) اى وليس

طراهو به نعم ان امكنه حيث اطفأوا فتركه قال الاذرى ومر في عدم تضمينه نظر (قوله وجاوز  
العادة) بخلاف ما اذا لم يجاوز العادة وان لم ياذن الامام فيه كما اقتضاه اطلاق الشيخين وغيرهما وان نقل  
الزركشى عن الاصحاب انه لا بد من انه كالحفر بالطريق ويفرق على الاول بدوام الحفر وتولد المفساد منه  
فتوقف على اذنه بخلافه هنا شمر واقول انظر قوله عن الزركشى كالحفر بالطريق وقوله ويفرق الخ  
المقتضى انه لا بد في الحفر لمصلحة المسلمين من اذن الامام مع قول المتن السابق او لمصلحة عامة فلا في الاظهر  
فلعل هذا بالنسبة للحفر والرش لمصلحة نفسه (قوله وجاوز العادة) قضيت عدم الضمان ان لم يجاوز العادة  
وان لم ياذن الامام وهو قضية كلام الشيخين قال في شرح الروض قال الزركشى لكن الذى صرح به الاصحاب  
وجوب الضمان اذ لم ياذن الامام فيه وكان الحفر مع الاتساع لمصلحة المسلمين (قوله وفارق ما مر) تقدم

بأذن جميع الملاك والاضمن (ويحمل) للسلم دون الذي بالنسبة لثوارنا (أخراج الميازيب) (١٣) العالية التي لا تضر المارة (إلى شارع)

وإن لم ياذن الامام لعموم الحاجة اليها وصح أن عمر قلع ميزابا للعباس رضى الله عنهما قطر عليه فقال له انقلع ميزابا نصبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال والله لا ينصبه إلا من يرقى على ظهري وانحنى للعباس حتى رقى عليه وأعاد له محله (والتلف بها) وبما قطر منها (مضمون في الجديد) لما مر في الجناح وكما لو وضع نرا بابا بالطريق لطين به سطحه مثلا فان واضعه يضمن من يزلق به أى أن خالف العادة ليوافق مامر ودعوى أن الميزاب ضرورى بنوعه بأنه يمكن اتخاذ بئر أو أخذود في الجدار لماء السطح (فان كان بعضه) أى ماذكر من الجناح والميزاب (في الجدار فسقط الخارج) أو بعضه فالتلف شيئا (فكل الضمان) على واضعه أو عاقلته لوقوع التلف بما هو مضمون عليه خاصة وخرج بقوله بعضه ما لو لم يكن منه شيء فيه بان سمره فيه فيضمن الكل بسقوط بعضه أو كله وما لو كان كله فيه فلا ضمان بشيء منه كالجدار (وان سقط كله) أو الخارج وبعض الداخل أو عكسه فالتلف شيئا بأكله أو باحد طرفيه

فيها مسجد أو نحوه أما إذا كان فيه مسجد أو نحوه فهو كالشارع كأنه عليه الاذرى وغيره معنى وروض (قوله بآذن جميع الملاك) أى إذا لم يكن المشرع من أهلها ولا يباذن من باب بعده أو مقابله كما مر في باب الصلح (قوله للسلم) إلى قوله أو شك في المغنى إلى قوله أى إلى ودعوى وكذا فى النهاية لا قوله وصح ان عمر إلى المتن (قول المتن إخراج الميازيب) جرى المصنف في جمع الميازيب على لغة ترك الهمة في مفردة وهو ميزاب وهي لغة قليلة والأصح في جمعه مازب بهمة ومجمع متراب بهمة ساكنة ويقال فيه مرزاب بتقديم الراء على الزاى وعكسه فلغاته حيث ذابح اه معنى (قول المتن إلى شارع) قال فى الروض وكذا أى يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب منسداى ليس فيه نحو مسجد أو فاكشوارع أو ملك غيره بلا اذن وان كان عاليا اه وقال فى شرحه لتعديده بخلافه بالاذن اه سم على حج اه عش (قوله وإن لم ياذن الامام) لكن إذا لم ينه اخذنا ما سبق اه عش (قوله وصح الخ) عبارة المغنى أى ولما روى الحاكم فى مستدركه ان عمر الخ (قوله ان عمر قلع الخ) امر بقلعه فقلع اه معنى (قوله فقال) أى العباس له أى لعمر رضى الله تعالى عنهما (قوله فقال والله الخ) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله وبما قطر منها) مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المعلقة باجنحة البيوت فى هواء الشارع كما هو ظاهر سم على حج اه عش (قوله ليطين به سطحه الخ) أى وليجمعه ثم ينقله إلى المذيلة مثلا اه عش (قوله لمار) أى من أن الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة اه معنى (قوله مامر) أى فى شرح وماتولد الخ (قوله ودعوى الخ) رد لدليل القديم (قوله اتخاذ بئر) أى فى الدار اه معنى (قوله لماء السطح) متعلق بالاتخاذ (قول المتن فان كان بعضه فى الجدار) أى الجدار الداخل فى هواء الملك كالأينحنى بخلاف الجدار المركب على الرأس فى هواء الشارع كما هو الواقع فى غالب الميازيب فانه ينبغى ضمان التالف بهذا الميزاب مطلقا إذ هو تابع للجدار والجدار نفسه يضمن مالتف به لكونه فى هواء الشارع كما مر فليقتبه له اه رشيدى (قوله أى ماذكر الخ) عبارة المغنى أى الميزاب ويصح رجوعه إلى الجناح ايضا بتأويل ماذكر اه (قوله من الجناح والميزاب) ذكر الجناح هنا خلاف الظاهر من السياق مع أنه يتألف من قوله السابق لكنه فى الجناح على ما يأتى فى الميزاب الصريح فى أن كلام المصنف هنا مفروض فى خصوص الميزاب اه رشيدى (قول المتن فسقط الخارج) أى من الجدار (قوله أو بعضه) أى بعض الخارج اه معنى (قوله على واضعه) أى إن وضعه المالك بنفسه والا فعلى الأمر بالوضع اه عش (قوله منه) أى الميزاب وقوله فيه أى الجدار اه عش (قوله أو عكسه) أى الداخل وبعض الخارج وقد يشكل تصويره سم وقد يصور بما إذا كان المتطرف من الخارج مسمر فى خشبتين مركزتين فى الجدار مثلا اه سيد عمر عبارة عش وقد يمكن تصويره بما لو انفصل كل الداخل عن الجدار وكان الخارج ملتصقا مثلا بالجدار فانكسر وسقط بعضه مع جميع الداخل اه (قوله ايضا) أى كالخارج وقوله وهو أى التلف الحاصل بالداخل وقوله عليهما أى الداخل والخارج (قوله كله) أى الميزاب أو الجناح وقوله وانكسر أى نصفين اه معنى (قوله الخارج) أى أو بعضه (قوله ضمن الخ) أى الكل ولو نام أى شخص ولو طفلا على طرف سطحه فانقلب إلى الطريق على ما قال الماوردى إن كان سقوطه بانهار الحائط من تحته لم يضمن أى لعذره وان كان لتقلبه فى نومه ضمن أى بدية الخطأ لانه سقط بفعله اه نهاية بزيادة من عش

انه لا ضمان فى حفر البئر لمصلحة نفسه حيث أذن الامام ولا ضرر (قوله فى المتن إلى شارع) قال فى الروض وكذا أى وكذا يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب منسداى ليس فيه نحو مسجد أو فاكشوارع أو ملك غيره بلا اذن وان كان عاليا اه قال فى شرحه لتعديده بخلافه بالاذن اه (قوله وبما قطر منها) مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المعلقة باجنحة البيوت فى هواء الشارع كما هو ظاهر (قوله أو عكسه) أى الداخل

(فنصفه) أى الضمان على من ذكر (فى الاصح) لان التلف حصل بالداخل ايضا وهو غير مضمون فوزع عليهما نصفين من غير نظر لوزن ولا مساحة ولو سقط كله وانكسر فى الهواء فان اصابه الخارج ضمن او الداخل فلا كما قاله البغوى

أوشك فلا أيضا فيما يظهر لان الاصل (١٤) براءة الذمة ولو ألتف ماؤه شيئا ضمن نصفه ان كان بعضه في الجدار وبعضه خارجه ولو اتصل

(قوله أوشك) ولو اختلفا فقال صاحب الجناح تلف بالداخل وقال صاحب المتاع تلف بالخارج فالظاهر تصديق صاحب الجناح لان الاصل عدم الضمان اه عش (قوله ولو ألتف) إلى قوله وقياس ذلك في المغنى إلى قوله نعم ان كان ملكه في النهاية لا قوله وان نازع فيه البلقيني (قوله ولو ألتف ماؤه) أي ماء الميزاب عش ورشيدى عبارة المغنى ولو اصاب الماء النازل من الميزاب شيئا فالتف الخ (ولو اتصل ماؤه بالارض) أي ثم تلف به انسان نهاية ومعنى (قوله وقياس ذلك) أي قول البغوى ولو ألتف ماؤه شيئا الخ (قوله ان ماء ماليس منه) أي ماء ميزاب ليس الخ (قوله والذي في الروضة الخ) معتمد فيضمن التالف بماء الميزاب سواء خرج منه شيء عن ملكه أم لا عش (قوله ويوجه) أي ما في الروضة من اطلاق الضمان (قوله تميز خارجه الخ) أي خارج محل الماء (قوله بينه) أي ماء ماليس منه الخ (قوله كسره بملكه) أي حيث لا ضمان مع ان كلا تصرف في ملكه اه عش (قوله ولا يبرأ) إلى قوله نعم ان كان في المغنى لا قوله والمراد إلى نعم ان كانت (قوله ما مثلا) أي كلا وبعضا (قوله بانتقاله عن ملكه) فلو تلف بها انسان ضمنته عاقلة البائع كما نقله عن البغوى وأقره وقال البلقيني الاصح عندى لزومه للبالك أو لعاقلة حال التلف اه معنى (قوله وباعه منه) يعني انتقل إلى ملكه بطريق شرعى (قوله وسله) أي عن البيع اه عش (قوله برىء) أي وان لم يتعرض للبرائة منه لانه بدخوله في ملكه صار يستحق بقاءه ولا يكلف هدمه لما فيه من إزالة ملكه عن ملكه اه عش (قوله المالك الأمر) ينبغى ان المراد بالمالك اعم من مالك العين والمنفعة حيث ساع له اخراج الميزاب اه عش (قوله نعم الخ) انظر ما وقع هذا الاستدراك اه رشيدى أي فكان ينبغى ان يذكر ما قدمناه عن المغنى آنفا حتى يظهر الاستدراك (قوله اختص الضمان به) أي بالباقي مثلا اه رشيدى عبارة عش أي الأمر وظاهره انه لا ضمان على بيت المال في هذه الحالة اه (قول المتن وان بنى جداره) أي بعضه اخذ من كلام الشارح الآتى آنفا وعكس المغنى فقد رهنالفة كله ثم قال فان بنى بعض الجدار ما مثلا والبعض الآخر مستويا فسقط المائل فقط ضمن الكل أو سقط الكل ضمن النصف اه (قول المتن إلى شارح) أي أو مسجد اه نهاية (قوله أو ملك غيره) ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بنقصه أو اصلاحه كاغصان شجرة انتشرت إلى هواه ملكه فله طلب إزالة التالكن لا ضمان فيما تلف بها اه نهاية زاد المغنى والاسنى لان ذلك لم يكن بصنعه بخلاف الميزاب ونحوه اه قال عش قوله فله طلب إزالة التالكن أي فلو لم يفعل فلصاحب الملك نقضه ولا رجوع له بما يغرمه على النقض ثم رأت الدميرى صرح بذلك اه وفي النهاية ايضا ولو بناه ما مثلا إلى الطريق اجبره الحاكم على نقضه فان لم يفعل أي الحاكم فللمارين نقضه كما قاله في الانوار اه أي بخلاف ما لو بناه مستويا ثم مال فليس له مطالبة كما تقدم عن سم اه عش أقول انما ذكره سم على سبيل التردد بلا ترجيح شيء كما سترد عبارته عند قول الشارح ولو استهدم الجدار الخ كلامه وعن المغنى ترجيح عدم المطالبة (قوله ومنه) أي ملك الغير (قوله ومنه) أي ملك الغير السكة غير النافذة أي إذا لم يكن فيها مسجد أو بشر مسبل والافكا لشارع مغنى وأسنى (قوله كما مر) أي قبيل قول المتن ويحل الخ (قوله فيضمن) أي وان اذن فيه الامام أسنى ومعنى (قوله بالمائل) أي بسقوط المائل فقط وقوله بالكل أي بسقوط الكل اه معنى (قوله ويؤخذ منه) أي من المتن (قوله لو بناه) أي الجدار كله (قوله مطلقا) أي سواء ألتف ب كله أو بعضه اه عش (قوله فيه) أي كل من ملكه والموات (قوله ضمن) وفاقا لاسنى وخلافا للنهاية والمغنى

وبعض الخارج وقد يشكك في تصويره (قول المتن وإن بنى جداره ما مثلا الخ) قال في الروض ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بالنقض كاغصان الشجرة تنتهى إلى ملكه اه قال في شرحه لكن لو تالف بها شيء لم يضمن مالها لان ذلك لم يكن بصنعه بخلاف الميزاب ونحوه نقله البغوى في تعليقه عن الاصحاب اه وخرج بصاحب الملك الحاكم فليس له مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقصه على ما يفيد قول الشارح الآتى ولو استهدم الجدار الخ ان كان قوله فيه وان مال راجعا أيضا لقوله لم يطالب بنقصه لكن

ماؤه بالارض فالقياس الضمان قاله البغوى وقياس ذلك ان ماء ماليس منه شيء خارج لا ضمان فيه هذا والذي في الروضة وغيرهما اطلاق الضمان بماء الميزاب ويوجه به انه لا يلزم من التفصيل السابق في محل الماء جريانه في الماء تميز خارجه ودخلة بخلاف الماء ومجرد مروره بغير المضمون لا يقتضى سقوط ضمانه لا سيما مع مروره بعد على المضمون وهو الخارج وبهذا اعنى مروره على مضمون يفرق بينه وبين ما تطاير من حطب كسره بملكه ولا يبرأ واضح جناح وميزاب وباني جدار ما مثلا بانتقاله عن ملكه وان نازع فيه البلقيني نعم ان بناه ما مثلا لملك الغير عدوانا وباعه منه وسله له برىء والمراد بالواضع والباقي المالك الأمر لا الصانع نعم ان كانت عاقلة يوم التلف غير هايوم الوضع أو البناء اختص الضمان به (وان بنى جداره ما مثلا إلى شارح) أو ملك غيره بغير اذنه ومنه كما مر السكة غير النافذة (فكجناح) فيضمن الكل ان وقع التلف بالمائل والنصف ان وقع بالكل ويؤخذ منه انه لو بناه ما مثلا من اصله ضمن كل التالف مطلقا وهو ظاهر أو إلى ملكه أو موات فلا ضمان لان له التصرف فيه كيف



لانه استعمال الهواء المستحق للغير وبه يفرق بينه وبين الحفر بملكه المستاجر مثلاً على ما مر فيه لان الحفر اتلاف لا استعمال مضمن (أو) بناءه (مستوي افعال) إلى ما مر (وسقط) وأتلف شيئاً حال سقوطه (فلا ضمان) لان الميل لم يحصل (١٥) بفعله (وقيل إن أمكنه هدمه وإصلاحه

ضمن) لتقصيره بترك الهدم والإصلاح وانتصر له كثيرون وعليه فيظهر انه لا فرق بين ان يطالب بهدمه أو رفعه وان لا (ولو سقط) ما بناء مستويا ومال (بالطريق فعثر به شخص أو أتلف) به (مال فلا ضمان) وإن امرأة الوالي برفعه (في الأصح) لان السقوط لم يحصل بفعله نظير ما مر نعم ان قصر في رفعه ضمن كما قاله جمع متقدمون واعتمده الأذرعى وغيره لتعديه بالتأخير ويفرق بينه وبين ما مر فيما يمكنه هدمه بان ذلك لم يحصل فيه انتفاع بالطريق بخلاف هذا فاشتراط فيه عدم تقصيره به ولو استهدم الجدار لم يطالب بنقصه ولم يضمن ما تولد منه وإن مال كامر ويوجه بان الميل نشأ من غير فعله ولم يباس من إصلاحه غالباً وبه يفرق بينه وبين ما ذكر فيمن قصر بالرفع وفي وجه قوى مدركاً للجار والمال المطالبة به (ولو طرح قنات) بضم القاف أى كناسات (وقشور) نحو (بطيخ) ورمال (بطريق) أى شارع (فمضمون)

والشهاب الرملى (قوله لانه استعمال الهواء الخ) قد يقال إن ما حرم استعمال الهواء لتفويت حق الغير وهو موجود في الاتلاف لمنعه الانتفاع بموضع الحفر أه سم (قوله وبه يفرق الخ) يتأمل أه سم (قوله أو بناء مستويا) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى لا قوله وانتصر له كثيرون (قول المتن فمال) الأولى ومال بالواو (قوله إلى ما مر) أى شارع أو ملك غيره بغير إذنه (قول المتن فلا ضمان) (تنبيه) لو اختل جداره فظلع السطح فدقه للإصلاح فسقط على انسان فمات قال البغوى في فتاويه ان سقوط وقت الدق فعلى عاقلة الدية أه مغنى وفي ع ش بعد ذكر مثله عن سم على المنهج ما نصه 'و ما بعده فان كان السقوط مترتباً على الدق السابق لحصول الخلل به ضمن والا فلا أه (قوله ما بناء مستويا الخ) أى بخلاف ما بناء مثلاً إلى نحو شارع فان ما أتلف به مضمون كالجناح أه شرح المصح (قول المتن فعثر) بتثليث المثلثة في الماضي والمضارع أه رشيدى (قوله ضمن) وفاقاً للاسنى وخلافاً للنهاية والمغنى (قوله كما قاله جمع الخ) والصحيح خلافه م راهم سم (قوله واعتمده الأذرعى الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان انه لا يجبر على رفعه فيفرق بينه وبين ابقاء آلات البناء زيادة على العادة بانها بفعله أو يجبر على رفعها ولا ينافيه عدم الضمان سم وقد يقال يتعين الاحتمال الثانى لانه شغل الشارع بملكه وان لم يكن له فيه صنع أه سيد عمر (قوله ولو استهدم الخ) هذا يفيد انه ليس للحاكم مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقصه إن كان قوله الاقوى وان مال راجعاً أيضاً لقوله لم يطالب بنقصه لكن قد يمنع هذا قوله كما مر إذ عدم المطالبة بالنقص إذا مال لم يتقدم فلترجع المسئلة أه سم عبارة المغنى ولو استهدم الجدار ولم يمل لم يلزمه نقصه كما فى اصل الروضة ولا ضمان ما تولد منه لانه لم يجاوز ملكه وقضية هذا أنه إذا مال لم يمل ذلك وليس مراده أه (قوله ولو استهدم الجدار) أى قرب إلى الهدم الجدار الذى بناء مستويا أه كردى (قوله وبه يفرق) أى بقوله ولم يباس الخ (قوله بالرفع) كذا فى اصله رحمه الله تعالى فالباء بمعنى فى أه سيد عمر (قوله المطالبة به) أى بالنقص أه كردى (قول المتن ولو طرح) أى شخص أه مغنى (قوله بضم القاف) إلى قوله بل لا يصح فى النهاية الا قوله ما لم يقصر الى وفى الاحياء (قول المتن بطيخ) بكسر الموحدة مغنى وحلى (قوله بالنسبة للجاهل) أى فان مشى عليها قصد فلا ضمان قطعاً مغنى ونهاية (قول المتن على الصحيح) محل الخلاف كفى الروضة واصلها طرحها فى غير المزايل والمواضع المعدة لذلك والا فيشبه ان يقطع بنى الضمان أه مغنى (قوله لما مر الخ) أى من ان الاتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ولان فى ذلك حذر على المسلمين كوضع الحجر والسكين أه مغنى (قوله لان هذا) أى المنعطف المذكور وقوله منه أى الشارع (قوله فالتقصير من المار الخ) أى بعدوله اليه أه نهاية قضيته انه لو لم يعدل اليه اختياراً بل لعروض رحمة الجائته اليه ضمن وقضية اطلاق قوله لا نعم إن كانت فى منعطف الخ خلافه فليراجع والظاهر عدم الضمان مطلقاً أه ع ش وقوله وقضية اطلاق الخ محل تأمل (قوله ملكه والموات) أى والمزايل والمواضع المعدة لذلك أه مغنى (قوله مطلقاً) أى جاهلاً كان أو عالماً وواظراً هو ظاهره ولو دعه وهو ظاهر لانه ظاهر يمكن التحرز عنه كالكلب

قد منع هذا كما مر إذ عدم المطالبة بالنقص إذا مال لم يتقدم فلترجع المسئلة (قوله لانه استعمال الهواء المستحق للغير الخ) قد يقال إن ما حرم استعمال الهواء لتفويته حق الغير وهو موجود فى الاتلاف لمنعه الانتفاع بموضع الحفر (قوله وبه يفرق بينه الخ) يتأمل (قوله نعم ان قصر فى رفعه ضمن كما قاله جمع متقدمون الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان انه لا يجبر على رفعه فيفرق بينه وبين ابقاء آلات البناء فى الطريق زيادة على العادة بانها بفعله أو يجبر على رفعها ولا ينافيه عدم الضمان (قوله ضمن كما قاله جمع متقدمون) الصحيح خلافه م (قوله بنقصه) أى فلا ضمان وان قصر فى رفعها م ر ش ولو بناه مثلاً إلى الطريق اجبره الحاكم على نقصه فان لم يفعل فللمارين نقصه ش م ر

بالنسبة للجاهل بها (على الصحيح) لما مر فى الجناح نعم إن كانت فى منعطف عن الشارع لاحتياج اليه المارة أصلاً فلا ضمان على الاوجه لان هذا وإن فرض عده منه فالتقصير من المار فقط فاندفع ما للبلقينى هنا وخرج بالشارع ملكه والموات فلا ضمان فيها مطلقاً وبطرحها

مالو وقعت بنفسها بريح او نحوه فلا ضمان مالم يقصر في رفعها أخذاء امر وفي الاحياء ان ما يترك بارض الحمام من نحو سدر يكون ضمان ما تلف به على واضعه في أول يوم وعلى الحمى (١٦) في ثانيه لاعتقاد تنظيفه كل يوم وخالفه في فتاويه فقال ان نهى الحمى عنه ضمن الواضع وكذا ان

العقور اه عش (قوله مالو وقعت بنفسها الخ) او يصدق في ذلك المالك مالم تدل قرينة على خلافه اه عش (قوله مالم يقصر في رفعها) قال شيخنا في شرح الروض ويظهر لي ان هذا بحث والاوجه عدم الضمان ايضا كما لو مال جداره وسقط وامكنه رفعه فانه لا يضمن اه معنى عبارة النهاية فلا ضمان وإن قصر في رفعها بعد ذلك اخذا بما قدمناه اه (قوله وفي الاحياء الخ) عبارة المغنى ولو اغتسل شخص في الحمام وترك الصابون والسدر المزلقين بارضه او رمى فيها نخامة فزلق بذلك إنسان فوات او انكسر قال الرافعي فان التقي النخامة على الممر ضمن ولا فلا ويقاس بالنخامة ما ذكر معهما وهذا كما قال الزركشي ظاهر وقال الغزالي في الاحياء انه ان كان بموضع لا يظهر بحيث يعتذر الاحتراز عنه فالضمان متردد بين تاركه والحمى والوجه ان يحاسبه على تاركه في اليوم الاول وعلى الحمى الخ (قوله من نحو سدر الخ) اي كالصابون والنخامة اه عش (قوله وخالفه في فتاويه الخ) قد يقال لا مخالفة لا مكان ان يكون ما في الفتاوى تقييدا لما في الاحياء في إطلاقه ضمان الواضع في اليوم الاول اه رشيدى (قوله ضمنه الواضع) اي ولو في اليوم الثاني اه عش (قوله لكن جاوز في استكثاره العادة) اي بخلاف ما إذا لم يجاوز فلا ضمان عليه وانظر هل يلزم الحمى حيثئذ والظاهر لا وسكت عما إذا ذهبت الحمى فانظر حكمه اه رشيدى اقول ولعل حكمه التفصيل بين كونه ظاهرا يمكن التحرز عنه فلا يضمن وعدمه فيضمن من ياذنه في الدخول بعده فليراجع (قول المتن سببا هلاك) بحيث لو انفرد كل منهما كان مهلكا اه معنى وقال عش المراد بالسبب ماله مدخل إذا حفر شرطاه (قوله اي هو) اي ان كان التالف مالا وقوله او عاقلة اي ان كان التالف نفسا اه عش (قوله راجع لهذا ايضا) قد يقال الرجوع لهذا محتاج اليه لاجل قوله فالمنقول تضمنين الحافرا سم (قوله اهل للضمان) إلى قوله وبهذا يعلم في المغنى (قول المتن ووقع العاشر) اي بغير قصد بها اي البئر فلوراي العاشر الحجر فلا ضمان كما في حفر البئر ذكره الرافعي بعد هذا الموضع اه معنى قوله الملاقي بفتح القاف (قوله الضمان) مبتدا مؤخر (قوله فسياتي) اي انفا (قوله وفارق) اي ما في المتن وقد يشكل مسألة السيل ونحوه بقول الماوردى لو برزت بقلعة في الارض فتعثر بها مار وسقط على حديدة منصوبة بغير حق فالضمان على واضع الحديدة واجيب بان هذا اذا غير معمول به اه نهاية اي فلا ضمان على واضع الحديدة وهذا هو المعتمد عش (قوله فان الحافر الخ) بيان للحجوج الى الفرق وقوله بأن الواضع الخ متعلق بفارق الخ (قوله ووضع آخر) اي ولو تعديا كما يأتي اه عش (قوله فيها سكين) اي وتردى بها شخص ومات وقوله فانه لا ضمان الخ اي ويكون الواقع هدرا اه عش (قوله واما الواضع فلان السقوط الخ) وفي سم بعد ان ناقش في ذلك مانصه فالوجه صحة الحمل وان له وجها حسنا اه (قوله وبهذا الخ) اي بقوله اما المالك فظاهر الخ (قوله انه لا يحتاج الى الجواب الخ) هذا الجواب للشيخ في شرح الروض مع تعليقه عدم الضمان على احد بما ذكره الشارح بقوله اما المالك فظاهر الخ اه سم اقول ووافقاه الشيخ المغنى (قوله بحمل ما هنا) اي مسألة السكين (قوله

لم ياذن ولا نهى لكن جاوز في استكثاره العادة وهو اوجه (ولو تعاقب سببا هلاك فعلى الاول) اي هو أو عاقلة الضمان لانه المهلك بنفسه او بواسطة الثاني (بأن حفر) واحد بئرا عدوانا أولا لكن قوله الآتي فان لم يتعد الخ يدل على ان قوله عدوانا راجع لهذا ايضا وهو ما في اصله ولا محذور فيه لان غير العدوان يفهم بالاولى (ووضع آخر) اهل للضمان قبل الحفر أو بعده (حجرا) وضعا (عدوانا) نعت لمصدر محذوف كما قدرته او حال بتاويله بمتعديا (فعر به) بضم أوله (ووقع) العاشر (بها) فهلك (فعلى الواضع) الذى هو السبب الاول لان المراد به الملاقي او لا للتالف لا للمفعول او لا الضمان لان التعثر هو الذى اوقعه فكان واضعه أخذه ورداه فيها اما اذا لم يكن الواضع اهلا فسياتي (فان لم يتعد الواضع) الاهل بان وضعه بملكه وحفر اخر عدوانا قبله او بعده فعثر رجل ووقع بها فالمنقول تضمنين الحافر) لانه المتعدى وفارق حصول الحجر على طرفها بسيل او سبع او حربي

فان الحافر المتعدى لا يضمن هنا بأن الواضع ثم اهل للضمان في الجملة فصيح تضمنين شريكه بخلاف تلك الثلاثة ولا ينافي أو المتن مالو حفر بئرا بملكه ووضع آخر فيها سكين فانه لا ضمان على أحد اما المالك فظاهر واما الواضع فلان السقوط في البئر هو الذى أفضى الى السقوط على السكين فكان الحافر كالماشرو الآخر كالتسبب وبهذا يعلم أنه لا يحتاج الى الجواب بحمل ما هنا على ما اذا تعدى الواقع بمروره

أو كان الناصب غير متعدّل لا يصح ذلك (ولو وضع حجرا) عدوا نابطريق مثلا (و) وضع (آخران حجرا) كذلك بجنبه (فعر) ما فالضمان  
أثلاث) وان تفاوت فعلهم نظرا الى رؤسهم كالواختلفت الجراحات (وقيل) هو (نصفان) نصف على الواحد ونصف على الآخرين نظرا  
للحجرين لانهما المهلكان وانتصر له البلقيني (ولو وضع حجرا) عدوا انا (فعر به اخر) فهلك (ضمنه المذحرج)  
الذي هو العاشر الاول لان

أو كان الناصب) أى للسكين (فروع) لو كان يبد شخص سكين فالتى رجل رجلا عليها فهلك ضمنه هو أى جذب معه الدافع فسقطا وماتا الملقى لأصاحب السكين إلا أن يلقاها بها ولو وقف اثنان على بشر فدفعا أحدهما الآخر قال الصيرى فإن جذبه طمعافى التخلص وكانت الحال توجب ذلك فهو مضمون ولا ضمان عليه وإن جذبه لئلا ذلك بل لا تلافى المجذوب ولا طريق لخلاص نفسه بمثل ذلك فكل منهما ماضى للآخر كما لو تجارحا وماتا مغنى وروض مع شرحه وكذا فى النهاية إلا أنه اعتمد فى الجذب طمعافى التخلص الخ انها ضامنان خلافا للصيرى (قول المتن حبرا) أى مثلا ه مغنى (قوله عدونا بطريق) إلى قوله ومرفى الاحياء فى المغنى إلا قوله هو أو كذا فى النهاية إلا قوله وانصر له البلغنى (قوله عدونا) عبارة المغنى سواء كان متعديا أو لا ه وعبارة الاسنى وقوله اى الروض عدونا من زيادته ولو تركه كان أولى وإن كان حكم الوضع بلا عدوان فهو ما بالاولى ه (قوله إلى رؤسهم) اى رؤس الجناة (قوله لان انتقاله إناما هو الخ) قد يخرج مالو تدرج الحجر إلى محل ثم رجع إلى موضعه الاول وينبغى أن يقال فيه إن كان رجوعه للبل الاول ناشئامن الدحرجة كان دفعه إلى محل مرتفع فرجع منه فالضمان على المدحرج وإن لم يكن ناشئامن كان رجوع بنحو هرة أو ريح فلا ضمان على أحدها ع ش (قول المتن وماتا) اى العائرو المعشوراه مغنى (قوله أو كان) اى الطريق عطف على قوله لم تنضر الخ (قوله فيضمن هو الخ) اسقط النهاية لفظه هو وعبارة المغنى وتضمن واضع الفهامة والحجرو الحافرو المدحرجو العائرو وغيرهم المراد به وجوب الضمان على عاقلتهم بالدية أو بعضها لا وجوب الضمان عليهم كما نص عليه الشافعى والاصحاب ه فينبغى أن يحمل كلام الشارح هنا وفى شرح لا عاثر بهما على ما يعم كون المعشور به بهيمة (قوله والاي تسع الطريق كذلك) أى بأن كانت تنضر اثمارة بنحو النوم فيه ولم تكن بموات (قوله لغرض فاسد) عبارة المغنى والقائم فى طريق واسع اوضيق لغرض فاسد كسرة أو اذى كقاع فى ضيق ه (قوله وبه) اى بما مر وقوله مع ما هنا اى فى المتن (قوله وانه يجب الخ) عطف على قوله ان المراد الخ (قول المتن فالذهب اهدار قاعدونائم) ومحل اهدار القاعد ونحوه كما قاله الاذرى اذا كان فى متن الطريق أى وسطه أما لو كان بمنعطف ونحوه بحيث لا ينسب الى تعد ولا تقصير فلا ه نهاية اى ويهدر الماشى ع ش (قول المتن اهدار قاعدونائم) اى وواقف لغرض فاسد وكان الاولى ذكره ه ع ش (قوله لان الطريق) الى الفصل فى النهاية والمغنى (قوله بل عليهما) اى فيما اذا كان العائرو نحو عبد أو بهيمة ه رشيدى وقوله نحو عبد فيه تأمل (قوله يحتاج للوقوف الخ) لتعب او سماع كلام او انتظار رفيق او نحو ذلك ه مغنى (قوله فاصا به فى انحرافه الخ) بخلاف ما اذا انحرف عنه فأصابه فى انحرافه أو انحرف اليه فأصابه بعد تمام انحرافه فحكمه كالمو كان واقفا لا يتحرك (فرع) لو وقع عبد فى بشر فارس لرجل حبل فشد العبد فى وسطه وجره الرجل فسقط العبد ومات ضمنه كما قاله البغوى فى فتاويه ه مغنى (قوله وماتا) أى أو مات أحدهما أخذا ما بعده (قوله لما لا يئزه المسجد الخ) اى لا يضمن عنه كاعتكاف ونحوه ه ع ش (قوله وهدر) اى العائرو سواء كان اعمرى أو بصيرا

الخ) الجواب للشيخ فى شرح الروض مع تعليله عدم الضمان على أحد بما ذكره الشارح بقوله أما المالك فظاهر الخ (قوله فلا ضمان) عبارة المنهيج وهدر عاثر قال فى شرحه بخلاف المعشور به لا يهدر وهذا مافى الروضة كالشرحين ووقع فى الاصل أنه يهدر فلم يفرق بينهما ه اى لان قول الاصل فلا ضمان مع التفصيل فيما بعده يفيد عدم الضمان هنا لكل من العائرو والمعشور به فقد دل على اهدار المعشور به فلذا اوله الشارح بقوله بل على المعشور به الخ ويجوز أن يؤول على معنى فلا ضمان للعائرو اى لا يضمنه المعشور به (قوله

(۳- شروانی وابن قاسم - تاسع)

(۳- شروانی وابن قاسم - تاسع) عاقلتهما بدله (وضمان واقف) لان المار يحتاج للوقوف كثيرا فهو من مرافق الطريق (لا عاثر به) لانه لا حركة منه فالحلاك حصل بحركة الماشي نعم ان وجد من الواقف فعل بان انحرف للباشي لما قرب منه فاصابه في انحرافه وما تافهما كما شيين اصطدما وسياق ولوعثر بجالس بمسجد لما لا ينزه المسجد عنه ضمنه العاثر وهدر

اه ع ش (قوله بملكه) أى أو بمستحق منفعة اه معنى (قوله من دخله) أى دخل ملكه (قوله بغير إذنه) أى فان دخل باذنه لم يهدر اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه فان اراد نفي الاهدار مطلقا اشكل بان الملك لا ينقص الجلوس فيه عن الجلوس فى الشارع المفصل فيه وان اراد على تفصيل الشارع فقد يقرب فليحذر اه (قوله معتكفا) ينبغى ان يصدق فى الاعتكاف لانه لا يعلم الا منه ويقوم وارثه مقامه اه ع ش (تنبه) لو وقع فى بئر ونحوه فوقع عليه اخر عمدا بغير جذب فقتله اقتص منه ان قتل مثله غالبا لضخامته أو عمق البئر أو نحو ذلك كالأور ماه بحجر فقتله فان مات الآخر فالضمان فى ماله وان لم يقتل مثله غالبا فشبه عمد وان سقط عليه خطأ بان لم يختار الوقوع اولم يعلم وقوع الاول ومات بقتله عليه اربا فنصدمه بالبئر فنصب الدية على عاقلة لورثة الاول والنصف الاخر على عاقلة الحافر إن كان الحفر عدوانا لانه مات بوقوعه فى البئر وبوقوع الثانى عليه وان لم يكن الحفر عدوانا هدر النصف الاخر ولذا غرم عاقلة الثانى فى صورة الحفر عدوانا رجوعا باغرموه على عاقلة الحافر لان الثانى غير مختار فى وقوعه عليه بل ألجأه الحافر اليه فهو كالسكره له مع السكره على إتلاف مال بل اولى لا تنفاه قصده هنا بالكلية ولو نزل الاول فى البئر ولم ينصدم ووقع عليه اخر فقتله فبكل دية على عاقلة الثانى فان مات الثانى فضمانه على عاقلة الحافر للتعدى بخبره لان التى نفسه فى البئر عمدا فلا ضمان فيه لانه القاتل لنفسه معنى وروض مع شرحه

(فصل فى الاصطدام ونحوه) (قوله فى الاصطدام) الى قول المتن ولو أركبهما أجنبي فى النهاية لا قوله لا يأتى هنا الى المتن وقوله فهو كقول أى خفيفة الى أما المملوكه وكذا فى المغنى لا قوله مال كل الى المتن وقوله وهو مبالغة الى وأما المملوكه وقوله ذهب الى لومشى (قوله ونحوه) أى كحجر المتجنين اه ع ش (قوله وما يذكر مع ذلك) أى كإشراف السفينة على الفرق اه ع ش (قوله أى كاملان) أى بان كانا بالغين عاقلين حرين اخذا من قول المصنف الاق وصيان الخ اه ع ش عبارة المغنى أى حران كاملان الخ واستفيد تقييد الاصطدام بالحرين من قوله فعلى عاقلة كل الخ اه (قوله او مدبران) أى بان كانا ماشيين القهقرى كما لا يخفى اه رشيدى (قوله او مختلفان) راجع لكل من التعميمين كما هو صريح المغنى أى أو أحدهما راكب والآخر ماش أو مقبل والآخر مدبر (قول المتن بلا قصد) قيد به ليشمل ما إذا غلبتها الدابتان وسيات مختزله فى كلامه اه معنى عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو لم يقدر الراكب على ضبطها أى الدابة وما لو قدر وغلبته وقطعت العنان الوثيق وما لو كان مضطرا الى ركوبها اه أى وهو كذلك فى الكل ع ش (قوله لنحو ظلمة) أى من عمى وغفلة اه معنى (قول المتن فعلى عاقلة كل الخ) ولا فرق فى ذلك بين ان يقع منكبين او مستلقين او احدهما منكبا والاخر مستلقيا اتفق المالكى بان جنسا وقوة كفرسين ام لا كفرس وبغير اتفاق سيرهما أو اختلاف كأن كان أحدهما يمدو والآخر يمشى على هيئته معنى وروض مع شرحه (قول المتن مغلظة) أى بالتثليث اه ع ش (قوله على عاقلة كل) أى لورثة الاخر اه معنى (قوله لعدم افضاء الاصطدام الخ) ولذلك لا يتعلق به القصاص إذ اقامات احدهما دون الاخر اه معنى (قوله ولو ضعف الخ) ينبغى رجوعه لكل من القصد وعدمه لكنه فى القصد شبه عمد وفى

كالو جلس بملكه فعثر به من دخله بغير إذنه ونأثم به معتكفا كجالس وجالس لما ينزه عنه ونأثم بغير معتكف كقائم بطريق فيفصل فيه بين الواسع والضيق (فرع) تجارحا خطأ أو شبه عمد فعلى عاقلة كل دية الآخر ولا يقبل قول كل قصدت الدفع (فصل) فى الاصطدام ونحوه بما يوجب الاشتراك فى الضمان وما يذكر مع ذلك إذا (اصطداما) أى كاملان ماشيان أو راكبان مقبلان أو مدبران أو مختلفان (بلا قصد) لنحو ظلمة فاننا (فعلى عاقلة كل نصف دية خفيفة) لو ارث الآخر لان كلا منهما ملك بفعله وفعل صاحبه فيهدر النصف المقابل لفعله كالأو جرح نفسه وجرحه آخر فمات بهما ووجب خفيفة على العاقلة لانه خطأ محض (وان قصدا) الاصطدام (فنصفها مغلظة) على عاقلة كل لانه شبه عمد لا عمد لعدم افضاء الاصطدام للبوت غالبا ولو ضعف أحد الماشيين بحيث يقطع بأنه لا أثر لحركته مع حركة الآخر هدر القوى وعلى عاقلة دية الضعيف

كالو جلس بملكه فعثر به من دخله بغير إذنه) قال فى شرح الروض فان دخل باذنه لم يهدر اه فان اراد نفي الاهدار مطلقا اشكل فان الملك لا ينقص الجلوس فيه عن الجلوس فى الشارع المفصل فيه فان اراد على تفصيل الشارع فقد يقرب فليحذر (قوله ايضا) كالأو جلس بملكه فعثر به من دخله بغير إذنه الخ عبارة الروض وان عثر الماشى بواقف أو قاعد او نأثم فى ملكه بالماشى ضامن ومهدر دونهم إن دخل بلا إذنه اه قال فى شرحه فان دخل باذنه لم يهدر اه واطلاق عدم الاهدار يشك مع الاتساع وكذا مع الضيق فى القيام لكن الملك بالنسبة للمعشور به لا ينقص عن الشارع ان لم يزد والعائرفه لا يزيد عن الشارع فان أجرى تفصيل الشارع فيه قرب (فصل فى الاصطدام)



نظير ما يأتي (أو) قصد (أحدهما) فقط الاصطدام (فلعل حكمه) فعلى عاقلة القاصد نصف دية مغالطة وغيره نصفها مخففة (والصحيح أن على كل كفارتين) كفارة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه إذا لا يصح أن الكفارة لا تنجز أو أنها تجب على قاتل نفسه (وإن ما نافع مراكوبيهما فكذلك) الحكم في الدية والكفارة (وفي) مال كل إن عاشا وإلا ففي (تركة كل منهما) إن كانا مملكين (١٩) للراكيين (نصف قيمة) لا ياتي هنا ماسر

في الصداق في قيمة النصف

غيره خطأ اه ع ش (قوله نظير ما يأتي) لعل في قوله نعم إن كان الحبل الخ (قوله وغيره الخ) أي وعلى عاقلة غير القاصد نصف دية وقوله مخففة حال من الضمير المضاف إليه (قول المتن والصحيح أن على كل الخ) أي سواء قصد الاصطدام أم لا اه ع ش (قوله لا تنجز) كذا في أصله رحمه الله تعالى والقياس تنجز اه سيد عمر (قول المتن وفي تركة كل نصف قيمة الخ) وقد يجيء التقاص في ذلك ولا يجزى في الدية إلا أن يكون عاقلة كل منهما ورثته وعدمت الأبل اه أسنى ومغنى (قول المتن والشارح وفي مال كل إن عاشا الخ) هذا يقتضى حمل الواو في وفي على الاستئناف أو العطف على جملة وإن ما نال الخ لا على فكذلك كما هو المتبادر إذا لا يتأق ما زاده مع فرض موتها مع مراكوبيهما إلا أن يريد به بيان فائدة زائدة بدون حمل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف اه سم (قوله وإن غلباها) كان الأولى تانيث الفعل (قوله وإن كانت الخ) غاية للتين عبارة النهاية والمغنى وحمل ذلك كله إذالم تكن إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لحركتها مع قوة الآخر فإن كانت كذلك لم يتعلق بحركتها حكم كغرز الأبرة الخ (قوله حمله) أي الكبش في كلام الام (قوله أو هو) أي كلام الام (قوله أما المملوكة الخ) عبارة المغنى والنهاية هذا إذا كانت الدابتان لهما فإن كانتا لغيرهما كالمعارتين والمستاجرتين لم يهدر منهما شيء لأن المعار ونحوه مضمون وكذا المستاجر ونحوه إذا تلف ذو اليد أو فرط فيه اه (قوله يضمن كل) أي من الراكيين (قوله نصف ما على الدابة الخ) كان المراد ما على كل دابة وحيد يتجه التقيد بالأجنبي اه سم (قوله من مال الأجنبي) (فرع) لو كان مع كل من المصطدمين بيضة وهي ما يجعل على الراس فكسرت ففي البحران الشافعي رضى الله عنه قال على كل منهما نصف قيمة بيضة الآخر اه مغنى (قوله حبلا) أي لهما أو لغيرهما نهاية ومغنى (قوله نصف دية الآخر) أي دية شبه عمد وكذا في المواضع الثلاثة الآتية اه ع ش (قوله وإن كان الحبل لاحدهما) أي والآخر ظالم اه مغنى (قوله وعلى عاقلته) أي الظالم اه ع ش (قول المتن وصبيان الخ) قال في العباب ولو أركبه الأجنبي فاصطدم هو وبالغ وما نال نصف دية الصبي على عاقلة الفضولي ونصفها على عاقلة البالغ ولم أجد لحكم دية البالغ ذكر أو يظهر لي أن نصفها على عاقلة الفضولي ونصفها هدر انتهى اه سم (قوله أو صبي) إلى قوله وهو هنا في النهاية والمغنى (قول المتن ككاملين) هذا إن ركبا بانفسهما وكذا إن أركبهما وليهما لمصلحةتهما وكانا بمن يضبط المراكوب اه مغنى (قوله لأن الأصح أن عمدها الخ) هذا لا يتأق أن الاتلاف بالاصطدام شبه عمد فتامله اه سم (قوله لغير ضرورة) عبارة المغنى محل الخلاف كما نقله عن الامام وأقره ما إذا أركبهما الزينة والحاجة غير مهمة فإن أرهقت إلى أركبهما حاجة

(قول المتن والشرح وفي مال كل إن عاشا) هذا يقتضى حمل الواو في وفي على الاستئناف أو العطف على جملة وإن ما نال الخ لا على فكذلك كما هو المتبادر إذا لا يتأق ما زاده مع فرض موتها مع مراكوبيهما إلا أن يريد به بيان فائدة زائدة بدون حمل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف اه سم (قوله وفي تركة كل منهما) نصف قيمة دابة الآخر) قال في شرح الروض قد يجيء التقاص في ذلك ولا يجزى في الدية إلا أن تكون عاقلة كل منهما ورثته وعدمت الأبل اه (قوله وكذا يضمن كل نصف ما على الدابة من مال الأجنبي) كان المراد ما على كل دابة وحيد يتضح التقيد بالأجنبي (قوله لأن الأصح أن عمدها حيدت عمد) هذا لا يتأق أن الاتلاف بالاصطدام شبه عمد فتامله (قول المتن وقيل أن أركبهما الولي الخ) قال في العباب ولو أركبه الأجنبي فاصطدم هو وبالغ وما نال نصف دية الصبي على عاقلة الفضولي ونصفها على عاقلة البالغ ولم أجد

دية كل منهما ولو ذهب ليقوم فاخذ غيره بشو به ليقعد فتمزق بفعلها الزمه نصف قيمته وكذا الومشى على نعل ماش فانقطع بفعلها كما يأتي (وصبيان أو مجنونان) أو صبي ومجنون (ككاملين) في تفصيلهما المذكور ومنه وجوب الدية مغالطة أن كان لهما نوع تمييز لأن الأصح أن عمدهما حيدت عمد (وقيل أن أركبهما الولي) لغير ضرورة (تعلق به) أو بعاقلته (الضمان) لما فيه من الخطر وجوازه مشروط بسلامة العاقبة والأصح المنع أن أركبهما لمصلحةتهما والألا لا تمتنع الأولياء عن تعاطي مصالح المولى

نعم ان أركبهما يعجز عن ضبطها عادة (٢٠) لكونها جوحاً ولو لكونه ابن سنة مثلاً ضمنه وهو هنا ولي الحضنة الذي كرا لولي المال على ما بحثه

البلقيني وخالفه تليذه  
الزركشي في شرح المنهاج  
فقال يشبه أنه من له ولاية  
تاديه من اب وغيره حاض  
وغيره وفي الخادم فقال  
ظاهر كلامهم انه ولي المال  
اه وهو الاوجه (ولو  
اركبهما أجنبي) بغير اذن  
الولي ولو لمصلحةهما (ضمنهما  
ودابتهما) اجماعاً لتعديه  
فتضمنهما عاقلة ويضمن  
هو دابتهما في ماله وهذا  
ظاهر فثله لا يعترض به نعم  
ان تعمد الاصطدام وهما  
مميزان ومثلهما يضبط الدابة  
أحيل الهلاك عليهما لان  
عمدهما عمد (او) اصطدم  
(حاملان واسقطنا) وماتتا  
(فالدية كما سبق) من ان على  
عاقلة كل نصف دية الاخرى  
(وعلى كل اربع كفارات  
على الصحيح) واحدة لنفسها  
وأخرى لجنينها وأخريان  
لنفس الاخرى وجنينها  
لانهما اشتركا في اهلاك  
أربعة أنفس (وعلى عاقلة  
كل نصف غرتي جنينهما)  
لان الحامل اذا جنت على  
نفسها فاجهضت لزم عاقلتها  
الغرة كما لو جنت على أخرى  
ولما لم يهدر من الغرة شيء  
لان الجنين أجنبي عنهما  
ومن ثم لو كانتا مستولدتين  
والجنينان من سيديهما  
سقط عن كل منهما نصف

كنقلهما من مكان الى مكان فلا ضمان عليه قطعاً اه (قوله نعم ان أركبهما ما يعجز الخ) قال البلقيني  
وينبغي ان يضاف الى ما ذكر ان لا ينسب الولي الى تقصير في ترك من يكون معهما ممن جرت العادة بارساله  
معهما اه معنى (قوله مثلاً) اي او سنتين اه معنى (قوله ضمنه) اي ولزمه كفارتان مر اه ع ش  
(قوله على ما بحثه البلقيني) وهو الاوجه اه معنى (قوله انه من له ولاية تاديه) اعتمده النهاية اه سيد  
عمر وش (قوله من اب وغيره) ومنه الام حيث فعلت ذلك لمصلحة عند غيبة الولي والمعلم والفقهاء ع ش  
(قول المتن ولو أركبهما أجنبي الخ) قال في الروض وأجنبيان كل واحد افعل عاقلة كل نصف ديتهما وعلى  
كل نصف قيمة الدابتين وما أتلفته دابة من اركبه اه وينبغي ان يكون كالأجنبيين في هذا التفصيل  
الولي ان حيث اركبهما لالمصلحة لهما اه سم (قول المتن أجنبي) ومنه الولي اذا اركبهما الغير لمصلحة كما هو  
ظاهر بامر اه رشیدی عبارة ع ش ولو كان اي الاجنبي صيها اه (قوله بغير اذن الولي) الى قوله  
وهذا ظاهر في المعنى وكذا في النهاية الاقوله اجماعاً (قوله ولو لمصلحةهما) عبارة المعنى وان وقع الصبي  
فمات ضمنه المركب كما قاله الشيخان وظاهره انه لا فرق بين ان يكون اركبه لغرض من فروسية ونحوها أو لا  
وهو كذلك في الاجنبي بخلاف الولي فانه اذا اركبه لهذا الغرض وكان ممن يستمسك على الدابة لا يضمنه اه  
(قوله وهذا) اي استعمال ضمنهما ودابتهما في التفصيل والتوزيع المذكور (قوله أحيل الهلاك  
عليهما) خالفه المعنى والنهاية فقالوا وشم اطلاقه اي المتن تضمنين الاجنبي مالم تعد الصبيان الاصطدام  
وهو كذلك وان قال في الوسيط يحتمل احواله الهلاك عليهما بناء على ان عمدهما عمد واستحسنه الشيخان لان  
هذه المباشرة ضعيفة فلا يعول عليها كما قاله شيخنا وقضية كلام الجمهور ان ضمان المركب بذلك ثابت وان  
كان الصبيان ممن يضبطان المركب هو كذلك وان كان قضية نص الام انهما ان كانا كذلك لهما فهما كالأ  
ركباً بانفسهما وجزم به البلقيني اه (قوله وما تلتا) الى قوله ومن ثم في المعنى والى قوله فان اثر في النهاية الا  
قوله وارثه ولا يرث معه غيرها (قوله من ان عاقلة الخ) اي وانه يهدر النصف الاخر لان الهلاك منسوب  
اليهما اه معنى (قوله وانما لم يهدر من الغرة شيء) اي بخلاف الدية فانه يجب نصفها ويهدر نصفها كما مر  
اه معنى (قوله عنهما) اي الحاملين (قوله ومن ثم لو كانتا مستولدتين الخ) فان جنايتهما على سيدهما اه  
سم (قوله عن كل منهما) اي السيدين اه ع ش (قوله وارثة) صفة جدة (قوله ولا يرث معه غيرها) اي  
لا يتصور ارث غيرها اه رشیدی (قوله معه) اي السيد (قوله قيمة كل) اي من المستولدتين (قوله تحتمل  
نصف غرة) اي فان لم تحتمل ذلك لم يلزمه الا قدر قيمتها فيكون ما يخص الجدة اقل من سدس الغرة وما على  
سيد بنتها منه اقل من نصف السدس سم ورشیدی (قوله ارش جنايتها) اي على نفسها (قوله

لحكم دية البالغ ذكر ا ويظهر لي ان نصفها على عاقلة الفضولي ونصفها هدر اه (قوله وخالفه تليذه  
الزركشي في شرح المنهاج الخ) عبارة مر قال الزركشي في شرح المنهاج يشبه انه من له ولاية تاديه  
من اب وغيره حاض وغيره وفي الخادم ظاهر كلامهم انه ولي المال والثاني اوجه اه (قول المتن ولو  
اركبهما أجنبي الخ) قال في الروض او اجنبيان كل واحد افعل عاقلة كل نصف ديتهما وعلى كل نصف  
قيمة الدابتين وما أتلفته دابة من اركبه اه وينبغي ان يكون كالأجنبيين في هذا التفصيل الوليان  
حيث اركبهما لالمصلحة لهما (قوله أحيل الهلاك عليهما الخ) كافي الوسيط واستحسنه الشيخان قال في  
شرح الروض عقب ذلك وقضية كلام الجمهور ان ضمان المركب كذلك ثابت وان كان الصبيان ممن  
يضبطان المركب وقضية نص الام انهما ان كانا كذلك فهما كالأركباً بانفسهما وبه جزم البلقيني أخذاً  
من النص المشار اليه اه وقضية كلام المصنف هنا كغيره خلاف ما في الوسيط وخلاف ما جزم به البلقيني  
(قوله ومن ثم لو كانتا مستولدتين) فان جنايتهما على سيدهما (قوله غرة الخ) اي فان لم يحتمل ذلك لم  
يلزمه الا قدر قيمتها فيكون ما يخص الحرة اقل من سدس الغرة وما على سيد بنتها اقل من نصف السدس

غرة جنين مستولدتها لانه حقة الا اذا كان للجنين جدة لام وارثه ولا يرث معه غيرها وكانت قيمة كل تحتمل نصف غرة فاكثر فيتم  
اذ السيد لا يلزمه الفداء بالاقل كما يأتي فلها السدس وقد أهدر النصف لاجل عدم استحقاق سيد بنتها ارش جنايتها

فيتمم لها السدس من ماله قيل او هم الماتن تعين وجوب قن نصفه لهذا ونصفه لهذا قال نصف غرة لهذا ونصف غرة لهذا لا فاد جواز تسليم نصف عن هذا ونصف عن هذا اهـ ولك أن تقول ان تساوت الغرتان من كل وجه صدق نصفهما على كل منهما والام يصدق النصف حقيقة الاعلى نصف من هذا ونصف من هذا فلا إيهام ولا اعتراض (أو) اصطدم (عبدان) اتفقت (٢١) قيمتهما أم لا وماتا (فهدر) لان جناية

القن تتعلق برقبته وقد فانت نعم ان امتنع بيعهما كستولدتين او موقوفتين أو مندور عققهما فعلى سيد كل الاقل من نصف قيمة كل وارث جنائته على الآخر لانه بنحو الايلاد منع من البيع او كان ثم موصى به او موقوف على ارش ما يجنيه القن اعطى سيد كل نصف قيمة قن او كانا مغصوبين فعلى الغاصب فداء كل نصف منهما بأقل الامر من اموالومات احدهما فقط فيجب نصف قيمته متعلقا برقبة الحى فان اثر فعلى الميت فيه نقصا تعلق غرمه بذلك النصف وتقاصفه ولو اصطدم حر وقن وماتا وجب في تركه الحر نصف قيمة القن كذا عبر به شارح ولا ينافيه تعبير غيره بوجوب على العاقلة لما ياتى ان الجاني يلاقه الوجوب أولا ثم تتحمله العاقلة ويتعلق به نصف دية الحر لانه بدل الرقبة التى هى محل التعلق فيأخذ السيد من العاقلة نصف القيمة ويدفع منه أو من غيره للورثة نصف الدية ولا تقاص الا ان كان الورثة هم العاقلة وعدمت

فيتمم لها السدس) أى لان جنائتها انما تهر بالنسبة له لانه لا يجب عليها شىء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السدس من النصف الذى لزم سيد الأخرى ونصف السدس على سيد بنتها سم ورشيدى وعش (قوله قيل او هم الماتن الخ) وافقه المغنى (قوله تعين وجوب قن) اى على عاقلة كل اهـ سم (قوله ولك أن تقول الخ) نازع فيه ابن قاسم اهرشيدى (قوله ان تساوت الغرتان) اى بان اتفق دين امهما اهـ عش (قوله صدق نصفهما الخ) أقول هذا الصدق ان لم يؤكد الا إيهام مادفعه اهـ سم (قوله على كل منهما) اى من الصورتين (قوله فلا إيهام الخ) نظر فيه سم راجعه (قوله اتفقت قيمتهما) الى قول المتن اوسفيتان فى المغنى إلا قوله ولا تقاص الى أوالقن (قوله وماتا) أى معا أو أحدهما بعد الآخر قبل إمكان بيعه اهـ معنى (قوله كستولدتين) استثناء هذه إنما ياتى على رأى ابن حزم ان لفظ العبد يشمل الامة اهـ معنى (قوله كستولدتين الخ) عبارة النهاية والمغنى كابنى مستولدتين او موقوفتين او مندور عققهما اهـ (قوله او موقوفين الخ) انظر مالهو كان الواقف ميتا ولا تركه له اهـ سم على المنهج أقول والظاهر انه هدر اهـ عش (قوله من نصف قيمة كل) لا يخفى إشكال المغنى مع كل هذه فكان الاولى إسقاطها والتعبير بقوله من نصف قيمته فتأمل اهـ سم (قوله لانه) اى السيد (قوله او كان الخ) وقوله او كانا الخ عطفان على قوله امتنع الخ (قوله مغصوبين) اى مع غاصبين اثنين كما لا يخفى اهـ رشيدى (قوله فداء كل نصف منهما) راجع اهـ سم أقول ومثله فى المغنى ويوافقه تعبير النهاية فذا وهما اهـ قال الرشيدى وظاهر انه يلزمه أيضا تمام قيمة كل منهما السيد اهـ (قوله ولو اصطدم حروقن) الى المتن فى النهاية الاما سانه عليه والاقوله ولا تقاص الى أوالقن (قوله وجب في تركه الحر) الى قوله ويتعلق به عبارة النهاية والمغنى فنصف قيمة العبد على عاقلة الحر اهـ (قوله ويتعلق به) اى بنصف قيمة العبد اهـ رشيدى (قوله نصف دية الحر) ولورثته مطالبة العاقلة بنصف القيمة للتوثق بها اهـ نهاية (قوله منه) اى النصف (قوله للورثة) اى ورثة الحر اهـ عش (قوله فنصف قيمته الخ) اى ويهدر الباقي نهاية ومعنى (قوله وهما المجريان الخ) سمي بذلك لاجرائه السفينة على الماء المالح اهـ معنى (قول الماتن كرا كيين) ولو كان الملاحان صبيين واقامهما الولى او اجنبى فالظاهر كما قال الزركشى انه لا يتعلق به اى الولى او الاجنبى ضمان

(قوله فيتمم لها السدس) لان جنائتها انما تهر بالنسبة له لانه لا يجب عليها شىء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السدس من النصف الذى لزم سيد الأخرى ونصف السدس على سيد بنتها (قوله تعين وجوب قن) اى على عاقلة كل (قوله صدق نصفهما الخ) أقول هذا الصدق ان لم يؤكد الا إيهام المذكور مادفعه (قوله صدق نصفهما على كل منهما) أقول لا يخفى عدم اندفاع الإيهام المذكور على هذا التقدير سواء اراد ضمير الثانية فى قوله على كل منهما الغرتين او الصورتين اعنى قنا نصفه لهذا ونصفه لهذا وتسليم نصفه عن هذا ونصفه عن هذا اذ من لازم صدقه نفس هذا نصفه وللآخر نصفه احتمال ارادته فقط ولا معنى للإيهام الا ذلك وقوله والام يصدق النصف حقيقة الخ لا يخفى منعه اذا خفاء ان اعلى الغرتين يصدق عليها حقيقة أدنى الغرتين اذا الزيادة على أقل ما يجب لا تمتنع الاجزاء ولا صدق الواجب وحيث قد يصدق على أعلى القنين الذى جعل نصفه عن هذا ونصفه عن هذا انه نصف غرتى الجنيتين فيحتمل ارادته فقط وهذا معنى الإيهام فانظر مع ذلك قوله ولا إيهام ولا اعتراض (قوله من نصف قيمة كل) لا يخفى اشكال المغنى مع ذكر كل هذه فتأمل وكان الاولى إسقاطها والتعبير بقوله من نصف قيمته فتأمل (قوله فعلى الغاصب فداء كل نصف منهما الخ) يراجع (قول الماتن والملاحان كرا كيين) قال فى شرح الروض واستثنى الزركشى من

الابل وحل ما عليهم قبل الطلب أو للقن فقط فنصف قيمته على عاقلة الحر أو الحر فقط فنصف دية فى رقبة القن (أو) اصطدم (سفيتان) وغرقتا (فكدا بتين والملاحان) فيهما وهما المجريان لهما اتحدا أو تعددا والمراد بالمجرى لهما من له دخل فى سيرها ولو بامساك نحو حبل أخذها بمامر فى صلاة المسافر (كرا كيين) فيما مر (ان كانتا) أى السفيتان وما فيهما (لهما) فنصف قيمة كل سفينة ونصف متاعها مهدر

والنصف الآخر على صاحب الآخر إن بقي وإلا ففي تركته ونصف دية كل مهرد وما بقي على عاقلة الآخر بتفصيله السابق ( فان كان فيهما مال أجنبي لزم كلا) من الملاحين (نصف ٢٢) ضمانه) وإن كان يدهما لملك الذي بالسفينة لتعديهما ويعلم بما يأتي أنه مخير بين أخذ جميع

لأن الوضع في السفينة ليس بشرط ولأن العمد من الصيين هنا هو المهلك اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى ما نصه وقضية سكوت الشارح عن ذلك ان الارجح عنده عدم الاستثناء لأن الضرر المترتب على غرق السفينة اشد من الضرر الحاصل من الركوب اه قوله ان الارجح الخ اي وفاقا للنهاية والشهاب الرمي عبارة الاول وما استثناء البلقيني والزركشى من التشبيه المذكور من انه لو كان الملاحان صيين واقامهما الولي او اجني فالظاهر انه لا يتعلق به ضمان لأن الوضع في السفينة الخ مردود اذ الضرر المترتب على غرق السفينة اشد من الضرر الحاصل من الركوب اه قال الرشيدى قوله واقامهما الولي اي لغير مصلحة لهما كما هو ظاهر اه وقال ع ش قوله مردود أى فيضمن الولي والاجني اه (قوله والنصف الآخر على صاحب الآخر) اي موزعا على ملاحيهما إن كانوا متعددين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ونصف دية كل الخ) ولزم كلا منهما كفار تان نهاية ومعنى (قوله وما بقي) اي وهو نصف دية كل (قوله بتفصيله السابق) كانه اشارة للتقاص اه سم (قول المتن فيهما) اي في السفينتين وهما لهما اه معنى (قوله من الملاحين) الى قول المتن ولو اشرفت في المعنى (قوله ويعلم) الى قوله ولما قررت المتن في النهاية لإلا قوله فان كان لا يهلك الى المتن وقوله أى للمالك الى تقديم الاخص (قوله ويعلم بما يأتي) أقول في العلم بما يأتي نظر ظاهر لأن الآتى أخذ كل من ملاحه الجميع وهذا لا يدل على الاخذ من غير ملاحه كما يدل عليه قوله هنا من احد الملاحين اللهم إلا ان يراد باحد الملاحين ملاحه فليتامل سم على حجج اه رشيدى (قوله انه مخير) كذا في شرح المنهج اي والنهاية والمعنى فانظر ما وجه ذلك فان كلام يستقل بالاتلاف وليس المال في يده امانة وقد فرط فيه فلم طول بالنصف الآخر إلا ان يراد باحد الملاحين ملاحه سم على حجج اه رشيدى (قوله وهما) اي الملاحان فيهما اه معنى (قوله ولما لك كل) عبارة المعنى وتخير كل من المالكين بين أن يأخذ الخ (قوله أو لم يكمل) أى أو لم يعد لهما عن صوب الاصطدام مع امكانه اه نهاية (قوله عديتهما) اي من الرجال والآلات اه نهاية (قوله ويصدق الخ) اي عند التنازع في انهما غالبا اه معنى (قوله ولا لزم الخ) وإن تعمد احدهما او فرط دون الآخر فلكل حكمه وإن كانت إحداهما مربوطة فالضمان على مجرى السارية (فرع) لو خرق شخص سفينة عامدا خرقا يهلك غالبا كالخرق الواسع الذى لا مدفع له ففرق به إنسان فالقصاص او الدية المغلظة على الحارق فان خرقها لاصلاحها أو لغير إصلاحها لكن لا يهلك غالبا فشبّه عمد وإن سقط من يده حجر او غيره فخرقها أو أصاب بالآلة غير موضع الاصلاح خطأ محض ولو نقلت سفينة بتسعة أعدل فأتى فيها انسان عاشر اعدوا ففرقت به لم يضمن الكل ويضمن العشر على الاصح لأن النصف معنى ونهاية وروى مع شرحه (قوله ولا لزم كلا الخ) الاولى اسقاط كلا كما في المعنى ثم رايت في هاهنا نسخة مصححة على اصل الشارح ما نصه قوله كلا ساقطة في اصل الشارح اه (إن لم يترتبوا) اي بان ماتوا معا او جهل الحال شرح الروض اه ع ش (قوله ووجب في مال كل) وضمان الاموال والكفارات بعدد من اهلكها من الاحرار والعبيد في مالهما نهاية ومعنى (قول المتن طرح متاعها) اي ولو مصحفها وكتب علم اه ع ش (قوله حفظا) الى قوله ولما

بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر بين أخذ نصفه منه ونصفه من الآخر ( وإن كانتا لاجني) وهما اجيرا المالك أو أميناه (لزم كلا نصف قيمتهما) لأن مال الاجني لا يهدر منه شيء ولما لك كل أن يأخذ جميع قيمة سفينته من ملاحه ثم يرجع هو بنصفها على الملاح الآخر او نصفها من هذا ونصفها من هذا ولو كانا قننين تعلق الضمان برقبتهما هذا كله إذا اصطدمتا بفعلهما أو تقصيرهما كان قصراني الضبط مع امكانه او سيرا في ربح شديدة لا تسير في مثلها السفن او لم يكمل عديتهما والا بان غلبتهما الريح ويصدقان فيه يمينتهما لم يضمنتا لتعذر الضبط هنا في الدابة لا مكان ضبطها للجام ومحل كونهما كالرا كين مالم يقصدا الاصطدام بما بعده الخبر اه مفضيا للهلك غالبا والالزم كلا نصف دية كل دية عمد في مال الآخر ومن ثم لم يبق احدهما قتل بالميت او بقيا وغرق راكب قتلا به او ركاب قتلا به او احد بقرة ان لم يترتبوا والا فبالاول ووجب في مال كل نصف دية الباقي فان كان لا يهلك

غالبا فدية شبه عمد له على عاقلتهما (ولو اشرفت سفينة) بها متاع وراكب (على غرق) وخيف غرقها بما فيها (جاز) قررت عند توهم النجاة بان اشتد الامر وقرب اليأس ولم يفد الالقاء الاعلى ندورا وعند غلبة ظن النجاة بأن لم يخش من عدم الطرح الا نوع خوف غير قوى (طرح متاعها) حفظا للروح يعنى ما يدفع به الضرر في ظنه من الكل او البعض كما اشارت اليه عبارة اصله

(ويجب) طرح ذلك (لرجاء نجاته) (الراكب) أي لظنهم مع قوة الخوف ولم يطرح وينبغي أي للمالك فإما إذا تولى الالتقاء بنفسه أو تولاه غيره كالملح باذنه العام له فاندفع ما للبقين هنا تقديم الاخف قيمة ان امكن ويجب القاء حيوان ايضا لظن نجاته آدمي اي محترم فالمدرك كحربي وزان محصن لا يلحق لاجله مال مطلقا بل ينبغي أن يلحق هو لاجل المال ويؤيده بحث الاذرعى أنه لو كان ثم أسرى وظهر للامام المصلحة في قتلهم بدأ بهم قبل المال ولما قررت المتن بما حملت عليه حالة الجواز وحالة الوجوب بناء على فرضه أن فيها (٢٣) ذاروح ولا لاخل الجواز على القاء

متاعها كله لرجاء سلامتها  
أو بعضه لرجاء سلامة  
باقيه ظاهر رايه من  
اعتراضه بما يندفع بما ذكرته  
وحاصله ان قوله لرجاء  
لا يصلح تعليلا لحالة الجواز  
والوجوب معا كما هو واضح  
فان جعل تعليلا للوجوب  
فكيف يستقيم الجواز  
بدونه فالقياس الوجوب  
لرجاء نجاته الراكب مطلقا  
لان كل ما كان ممنوعا منه  
إذا جاز وجب له والقاعدة  
اغلبية على ان اتلاف المال  
لغرض صحيح كما هنا غير  
ممنوع فليس مانع فيه من  
هذه القاعدة ثم رايه  
البلقيني صرح ببعض  
ما ذكرته فقال إن حصل  
منه هول خيف منه الهلاك  
مع غلبة السلامة جاز الالتقاء  
لرجاء النجاة وإن غلب  
الهلاك مع ظن السلامة  
بالطرح وجب ثم رجح  
الاحتياج لاذن المالك ككل  
من له بالعين تعلق حق  
كالمرتبه وغرماء المفلس  
في حالة الجواز فيمتنع  
حينئذ القاء مال محجور الا  
إذا القى الولي بعض امتته  
لسلامة باقيها اخذا بما مر  
انه لو خاف ظاهرا على ماله  
جازه بذل ما يندفع به عنه

قررت في المعنى الا قوله أي للمالك إلى تقديم الاخف (قول المتن ويجب لرجاء الخ) فان لم يلحق من لزمه الالتقاء حتى حصل الفرق وهلك به شيء اثم ولا ضمان نهاية ومعنى (قول المتن لرجاء نجاته الراكب) اقول وينبغي ان يقال بمثل هذا التفصيل فيما لو طلع اصوص على سفينة وهو يقع كثيرا فتنبه له اه ع ش وقوله على سفينة او نحو عراية في البر (قوله وينبغي الخ) اي يجب وقيد مر وجوب مراعاة ما ذكر بما إذا كان الملقى غير المالك فان كان هو المالك لم يجب عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بالاخص دون غيره فغاية الامر انه اتلف الاشرف لغرض سلامة غيره المتعلق به غرضه اه سم على المنهج اه ع ش (قوله او تولاه غيره الخ) حتى العبارة وغيره كالملاح إذا تولاها باذنه (قوله تقديم الاخف الخ) فاعل وينبغي (قوله ويجب القاء حيوان الخ) اي ولو محترما وان لم ياذن مالكة اي مع الضمان عند عدم الاذن ع ش (قوله ايضا) اي كغير الحيوان ولا يجوز القاء الارقاء لسلامة الاحرار معنى ونهاية اي ولا كافر لمسلم ولا جاهل لعالم متبحر وان انفرد ولا غير شريف لشريف ولا غير ملك للملك وإن كان عادلا لا يثبت الكلي في ان كلا آدمي محترم ع ش (قوله كحربي الخ) اي ومرتد (قوله لظن نجاته الخ) اي إن لم يمكن دفع الفرق بغير القائه وإن امكن لم يجوز الالتقاء معنى ونهاية (قوله مطلقا) اي حيوانا ولا (قوله بحث الاذرعى الخ) اقره النهاية واستظهره المعنى (قوله وظهر للامام الخ) اي ولم يظهر له شيء اه ع ش (قوله على فرضه) اي المتن (قوله ولا) اي وإن لم يكن في السفينة ذوروح (قوله فحمل الجواز) فعل ونائب فاعله (قوله متاعها) اي السفينة (قوله او بعضه) اي المتاع وكذا ضمير باقيه (قوله رايه الخ) جواب لما (قوله من اعتراضه) اي المتن وافقه المعنى (قوله وحاصله) اي الاعتراض (قوله بدونه) اي رجاء السلامة (قوله فالقياس الوجوب الخ) قد يقال على سبيل التنزيل لا محذور في كلام المصنف على هذا التقدير ايضا لان تصريحه بالوجوب بعد التعيير بالجواز من قبيل التصريح بما علم التزاما ولا محذور فيه اه سيد عمر (قوله مطلقا) اي اشتد الخوف او لا اذن مالكة او لا قوى الرجاء او لا (قوله اه) اي حاصل الاعتراض (قوله والقاعدة الخ) اي كل ما كان ممنوعا (الخ) (قوله فقال) إلى المتن في المعنى (قوله ان حصل منه) الاولى اسقاط لفظة منه كإفعله المعنى (قوله خيف منه) اي من الهول (قوله ثم رجح) إلى المتن في النهاية (قوله ثم رجح الخ) عبارة المعنى ثم قال انه يحتاج إلى اذن المالك في حال الجواز دون الوجوب فلو كانت محجور لم يجوز القاء في محل الجواز ويجب في محل الوجوب قال ولو كانت مروهنة أو محجور عليه بفلس أو لمكاتب أو لعبد ما ذون عليه ديون وجب القاء في محل الوجوب وامتنع في محل الجواز الا باجتماع الراهن والمرتهن أو السيد والمكاتب أو السيد والمأذون والغرماء في الصور المذكورة اه وفي النهاية نحوها قال الرشيدى قوله لا باجتماع الراهن الخ اي ولا فيضمن وانظر لو ضمنه حينئذ ثم انفك الراهن باده او ابراهم والظاهر انه ينفك الضمان وليس للراهن اخذ شيء منه لاذنه حتى لو اخذ منه شيئا رده اليه فليراجع اه (قوله في حالة الخ) متعلق برجح (قوله فلا فرق) اي في عدم الاحتياج إلى الاذن (قوله فيها) اي حالة الوجوب (قوله ملاح) إلى قوله والاضمنه في النهاية (قوله ما مر انفا) اي من عدم الاحتياج إلى الاذن في حالة الوجوب (قوله وعدمه) هو المقصود هنا (قوله كما مر) اي انفا (قوله المستدعى)

المنهج فانظر ما وجه ذلك فان كلامه يستقل بالاتلاف وليس المال في يده أمانة وقد فرط فيه فلم يطول بالنصف الاخر إلا ان يريد بالاخذ ملاحه ويفرض ان المال في يده او يخص بما إذا قصر فليراجع

دون حالة الوجوب فلا فرق فيها بين مال المحجور وغيره (فان طرح) ملاح أو غيره (مال غيره) ولو في حالة الوجوب ولا ينافيه ما مر آنفا لان الاثم وعدمه يتسامح فيها ما لا يتسامح في الضمان لانه من باب خطاب الوضع (بلا اذن) منه له فيه (ضمنه) كما كل مضطر طعام غيره بغير اذنه (ولا) بان طرحه باذن مالكة المعبر الاذن (فلا) يضمه ولو تعلق به حق للغير كمرتبه اشترط اذنه ايضا كما مر (ولو قال) لغيره عند الاشراف على الفرق او القرب منه (الق متاعك) في البحر (وعلى ضمانه او على اني ضامن) اه او على اني اضمنه ونحو ذلك فالقاء وتلف (ضمنه) المستدعى



وان لم تحصل النجاة لانه التماس اغرض (٢٤) صحيح بوضوئه كاعتق عبدك عنى بكذا أو طلق زوجك بكذا أو اطلق الاسير أو

اعف عن فلان أو اطعمه  
وعلى كذا فعلم أنه ليس  
المراد بالضمان هنا حقيقته  
السابقة في باب ثم ان سمي  
المتمس عوضا حالا أو  
مؤجلا لزمه والاضمنه  
بالقيمة قبل هيجان الموج  
مطلقا كما رجحه البلقيني  
لتعذر ضمانه بالمثل اذا  
لا مثل لم يشرف على الهلاك  
الا مشرف عليه وذلك بعيد  
ولو قال لعمر أو الق متاع  
زيد وعلى ضمانه فالتقاء  
ضمن الملقى لانه المباشر  
للا تلاف نعم ان كان المأمور  
أعجميا يعتد وجوب طاعة  
آمره ضمن الأمر لان ذاك  
آله ونقل الشيخان عن  
الامام وأقره أن المتمس  
لا يملك الملقى فلو لفظه البحر  
فهو لما لم يرد ما أخذه  
بعينه ان بقي والا فبدله  
ويظهر أن محله ان لم ينقصه  
البحر والاضمن المتمس  
نقصه لانه السبب فيه ثم  
رأيت الاسنوى وغيره  
صرحوا به وقال الماوردي  
انه تملكه قال البلقيني ولا بد  
في الضمان من الإشارة لما  
يلقيه فيقول هذا أو يكون  
المتاع معلوما للمتمس والا  
لم يضمن الا ما القاه بمحضته  
ومن أن يلقى المتاع صاحبه  
فلو القاه غيره بلا اذنه أو

الى قوله ثم ان سمي في المغنى (قوله وان لم تحصل الخ) أى ولم يكن المتمس فيها شىء اهـ مغنى (قوله أو ادفع  
عن فلان) كذا اطلقه الذى صور به غيره العفو عن القصاص فاطلاق الشارح أى والنهاية صادق بالعفو  
عن حد القذف أو التزير أو غيرهما من بقية الحق فليتأمل وإيراجع اهـ سيد عمر (قوله عن فلان) عبارة  
المغنى عن القصاص اهـ (قوله وعلى كذا) أى وعلى ان أعطيك كذا مغنى واسنى ولو اقتصر على الق  
متاعك في البحر ونحوه واسقط نحوه ولو على الخ لم يضمنه منهج واسنى وعش وياق في الشارح مثله  
(قوله ليس المراد بالضمان) أى والالم يصح لانه ضمان للشىء قبل وجوبه ولانما حقيقته الاقتداء من الهلاك  
مغنى وسيد عمر (قوله حقيقة الخ) وهى ضمان ما وجب في ذمة الغير اهـ عش (قوله والاضمنه بالقيمة  
الخ) اعتمد المغنى والنهاية وفاقا للشهاب الرملى وجوب المثل في المثلى والقيمة في المنتوم (قوله قبل هيجان  
الموج) لاذلا مقابل له بعده ولا تجعل قيمته في البحر كقيمته في البر فالمتبر في ضمانه ما يقبله قبل هيجان البحر  
نهاية أى في ذلك المحل الذى وقع فيه اشرف السفينة كالو فرض أنه لو طيف به على ركاب السفينة بلغ من الثمن  
كذا عش (قوله مطلقا) أى مثليا كان أو متقوما ما اهـ عش (قوله ولو قال لعمر أو الق متاع  
زيد) إلى المتنى في النهاية لا قوله وقال الماوردي انه يملك كد قوله فان لم يعلم لم يلقى وفى قوله انا (قوله ان محله)  
أى محل كونه يرد جميع ما أخذه أو جميع بدله أى فلا يلزمه فى صورة التمس الاراد ما عدا قدر النقص اهـ  
رشيدى (قوله قال البلقيني الخ) عبارة النهاية ولا بد كما قال البلقيني من ان يشير الخ (قوله قال البلقيني) الى  
قوله بمحضته هذا مردود لان هذه الحالة حالة ضرورة فلا يشترط فيها شىء من ذلك اهـ مغنى (قوله أو  
يكون الخ) عطف على الإشارة (قوله والا) أى وإن اتنى كل من الإشارة ومعلومية المتاع (قوله بمحضته)  
أى المتمس اهـ عش (قوله ومن أن يلقى) إلى قوله فان لم يعلم في المغنى (قوله ومن أن يلقى الخ) وقوله ومن  
استمراره عطف على قوله من الإشارة (قوله فلو القاه غيره) أى بعد الضمان اهـ مغنى (قوله بلا اذنه)  
أى صاحب المتاع (قوله لم يلزمه شىء) أى بما القاه بعد الرجوع وقوله أو فى اثنائه الخ كان اذن له فى رمى  
احمال عينها فالتقى واحدا ثم رجع الضامن ضمن ذلك الواحد دون ما زاد عليه وقوله فينبغى ان يلقى فيه الخ  
ولو اختلفا فى الرجوع أو فى وقته صدق الملقى لان الاصل عدم وجوع المتمس اهـ عش (قوله ما رمى  
رجوع الضرر) أى من ان ما قات قبل علم الزوج برجوعها لا يقضى (قوله وفى قوله انا والركاب الخ) عبارة  
المغنى والروض مع الاسنى ولو قال شخص لآخر القى متاعك في البحر أو انا ضامن له وركاب السفينة أو على  
اننى اضمنه انا وركابها أو انا ضامن له وهم ضامنون أو انا وركاب السفينة ضامنون له كل من على السكال أو على  
اننى ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع لانه التزمه أو قال انا وركاب السفينة ضامنون له لزمه قسطه وان لم  
يقبل معه كل مناضامن بالحصة وان اراد به الاخبار عن ضمان سبق منهم وصدقه فيه لزمهم وان انكروا  
صدقوا وإن صدقه بعضهم فلكل حكمه وان قال انشأت عنهم الضمان ثقة برضاهم لم يلزمهم وان رضوا  
لان العقود لا توقف وان قال انا وركابهم ضامنون وخمست عنهم باذنهم طوب بالجميع فان انكروا الاذن فهم  
المصدقون حتى لا يرجع عليهم وان قال انا وركابهم ضامنون له واصححه واخصه من ما لم او من مالى لزمه الجميع  
وان قال انا وركابهم ضامنون له ثم باشر الالقاء باذن المالك ضمن الجميع فى احدى وجهين حكاه الرافعى عن القاضى  
ابن حامد وقال الاذرى انه نص الامام اهـ وفى النهاية ما يوافقها الا فى المسئلة الاخيرة فقال فيها ضمن القسط  
لا الجميع فى الوجهين اهـ (قوله عليه حصته) أى لانه جعل الضمان مشتركا بينه وبين غيره بلا اذن من الغير  
فلزمه ما التزم دون غيره وفيما بعدها جعل نفسه ضامنا للجميع فتعلق به والغنى ما نسب له لغيره اهـ عش (قوله

(قوله كما رجحه البلقيني) وقال الاذرى يجب المثل في المثلى فان قلت يشكك عليه أن الاخذ ان كان للحيلولة  
فالقياض وجوب القيمة مطلقا او للفيصولة يتنافى ما يلقى ان البحر لو لفظه كان لما لم يرد ما اخذ قلت يجاب  
بانه للفيصولة لان العرف يعده اتلا فاولذا انفسخ البيع بوقوع المبيع قبل القبض في البحر لكن اذا لفظه

سقط بنحو رجح لم يضمنه المتمس ومن استمراره على الضمان فلورجع عنه قبل الالقاء لم يلزمه شىء أو فى اثنائه ضمن ما قبله فان لم وكذا  
يعلم بالرجوع فينبغى ان يلقى فيه ما رمى فى رجوع الضرر ومبيح الثمرة ونظائرهما السابقة وفى قوله انا وركاب ضامنون أو ضامناء عليه حصته

وكذا عليهم ان رضوا بقره ولو قد تصد الاخبار عنها فان اراد انشاء لم يؤثر رضاهم لان العود لا توفى وحيث لزمته الحصة قط فباشر الالقاء بالاذن لزمه الكل نص عليه في الام او اناضامن له والركاب او على اني اضمنه انا والركاب وانا ضامن له وهم ضامنون يلزمه الجميع (ولو اقتصر على) قوله (أتق) متاعك ولم يقل وعلى ضمانه أو على أني ضامن (فلا) يضمنه (على المذهب) لعدم الالتزام وفارق الرجوع بمجرد اقتض ديني بانه بالقضاء ثم برى مقطعا والالقاء هنا قد لا ينفعه (ولما يضمن ملتصق لخوف غرق) فلو قال في الامن القهوه على ضمانه لم يضمنه اذ لا غرض ويظهر أن خوف القتل عن يقصدهم اذا غلب كخوف الغرق (ولم يختص نفع الالقاء (٢٥) بالملق) بان اخضع بالملتصق أو به وبالملك

أو بغيرهما أو بالمالك واجنبي أو بالملتصق واجنبي أو عم الثلاثة بخلاف ما لو اختص بالمالك وحده بان أشرقت سفينته وبها متاعه على الغرق فقال له من بالسط أو سفينة أخرى اتق متاعك وعلى ضمانه فلا يضمنه لانه وقع لحظ نفسه فكيف يستحق به عوضا (ولو عاد حجر من جنين) بفتح الميم والجيم في الاشرى يذكر ويؤث وهو فارسي معرب لان الجيم والفاء لا يجتمعان في كلمة عربية (فقتل أحد رماته) وهم عشرة مثلا (هدر قسطه) وهو عشر الدية (وعلى عاقلة الباقيين الباقي) من دية الخطأ لانه مات بفعله وفعلهم فسقط ما يقابل فعله ولو تعمدوا اصابته بامر صنعوه وقصدوه بسقوطه عليه وغلبت اصابته كان عدا في أموالهم ولا قود لانهم شركاء مخطيء قاله البلقيني (أو) قتل (غيرهم) ولم يقصدوه خطأ (قتلهم له

وكذا عليهم) أي على الركاب (قوله) وقد قصد الخ) جملة حاله (قوله) بالاذن) أي اذن المالك اه سم (قوله) لزمه الكل الخ) وفاقا للمعنى والاسنى وخلافا للنهاية كما مر انفا (قوله) متاعك) إلى الفصل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ويظهر الى المتن وقوله لان الجيم الى المتن وقوله ومنه يؤخذ الى المتن (قوله) وفارق الخ) أي عدم الضمان هنا وهذا دليل مقابل المذهب (قوله) لم يضمنه) أي كما لو قال اهدم دارك أو احرق متاعك ففعل ولو يو جد الخوف ولكنه متوقع قال الزركشي ينبغي ترجيح خلاف فيه من تنزيل المتوقع كالواقع اه والظاهر عدم الضمان اه معنى (قوله) ان خوف القتل الخ) وينبغي ولو في البر في نحو عراية (قوله) اذا غلب) أي القتل الى عرش ويظهر ان الضمير لخوف القتل (قوله) لانه وقع الخ) أي في الضرر عبارة المعنى لانه يجب عليه الالقاء لحفظ نفسه فلا يستحق به عوضا كما لو قال لا مضطر كل طعامك وانا ضامن له فأكله فلا شيء له على الملتصق اه (قوله) في الاشهر) وحكي كسر الميم الة يرمى بها الحجارة اه معنى (قول المتن الباقي) وهو تسعة اعشارها على كل منهم عشرها اه معنى (قوله) وغلبت اصابته) وان لم تغلب فشبه عمد كما هو ظاهر اه سم (قول المتن أو غيرهم) ليس من مسئلة العود بل هو فيما لو رموا غيرهم كما لا يخفى اه رشيدى (قوله) بعينه) ولو قصدوا غير معين كاحد الجماعة عن شبه عمد اه معنى (قوله) فان عني عنه) أي على مال (قوله) فان لم يغلب) بان غلب عدمها أو استوى الامر ان نهاية ومعنى (قوله) دون واضعه) أي الحجر (قوله) اذ لا دخل لهم الخ) الجمع هنا وفيما ياتي نظرا لجانب المعنى والا فالظاهر الشبهة

(فصل في العاقلة) (قوله) في العاقلة) الى قوله واستشكل في النهاية الا قوله اجماعا الى لما كانت الجاهلية (قوله) وكيفية تحملهم) أي وما يتبع ذلك كحكم من مات في اثناء سنة اه عرش (قوله) لعقلهم) أي ربطهم اه كردى (قول المتن دية الخطأ وشبه العمد) أي في الاطراف ونحوها وكذا في نفس غير القاتل نفسه وكذا الحكومات والفرقة اما اذا قتل نفسه فاشهور انه لا يجب على العاقلة شيء اه معنى (قوله) ثم العاقلة تحملا) أي حيث ثبت القتل بالبينة أو باقرار الجاني وصدقه العاقلة لما ياتي اه عرش (قوله) في الثاني) أي شبه العمد اه كردى (قوله) وهذا خارج) الى قوله وتضرب على الغائب في المعنى (قوله) وهذا) أي تغريم غير الجاني اه معنى (قوله) لما كانت الجاهلية الخ) أي لما كانت القبائل في الجاهلية يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون اولياء الدم اخذ حقهم منه ابدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحملهم بالخطأ وشبه العمد لانهما ما يكثرا لاسما في متاعا في الاسلحة فحسنت اعانته لئلا يتضرر بما هو معذور فيه واجلت الدية رفقا بهم اه نهاية (قوله) بتلك الخ) فيه ادخال الباء في حيز الابدال بالمتروك

تبيين عدم التلف فربنا عليه حكمه (قوله) فباشر بالاذن) أي اذن المالك (قوله) لزمه الكل) نص عليه في الام (قوله) او اناضامن له وهم ضامنون) ثم باشر الالقاء باذن المالك ضمن القسط لا الجميع في اوجه الوجهين ش م ر (قوله) وغلبت اصابته) فان لم تغلب فشبه عمد كما هو ظاهر (فصل في العاقلة)

(٤ - شرواني وابن قاسم - تاسع) فقيه دية مخففة على العاقلة (أو قصدوه) بعينه وتصور (فعمد في الاصح) ان غلبت الاصابة فقيه القود فان عني عنه فدية عمد في ما لهم فان لم يغلب فشبه عمد ثم الضمان يختص بمن مد الحبال ورمى الحجر لانهم المباشرين دون واضعه وماسك الخشب اذ لا دخل لهم في الرمي أصلا ومنه يؤخذ أنه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا أيضا وهو ظاهر (فصل) في العاقلة وكيفية تحملهم سموا بذلك لعقلهم الا بل بفناء دار المستحق أو لتحملهم عن الجاني العقل أي الدية أو لمنعهم عنه والعقل المنع (دية الخطأ وشبه العمد تلزم) الجاني أولا على الاصح ثم (العاقلة) تحملا اجماعا ولا عبرة بمن شذ في الثاني وهذا خارج عن القياس لكن لما كانت الجاهلية تمنع أخذ النار بالثلثة أبدلهم الشارع بثلث النصرة الباطلة المال رفقا بالجاني

في ذنبك فقط لكثرةتهما  
من متعاطى الاسلحة مع  
عذره في الخطا ولو اقر  
بأحدهما فكذبته عاقلته  
وحلفوا على نفى العلم  
لزمته وحده وهذا وإن  
قدمه لكنه وطابه لقوله  
(وهم عصيته) الذين يرثونه  
بنسب او ولاء إذا كانوا  
ذكور امكلفين بشروطهم  
الآتية فلا شيء على غير  
هؤلاء وإن ايسروا  
وتضرب على الغائب  
الاهل حصته فاذا حضر  
اخذت منه وشرط تحمل  
العاقلة ان تكون صالحة  
لولاية النكاح اى ولو  
بالقوة فدخل الفاسق  
لتمكنه من ازالة مانعه  
حالا من حين الفعل إلى  
الفوات فلو تخال بين الرمي  
والاصابة ردة او اسلام  
وجبت الدية في ماله ولو حفر  
قن او ذمى بتراعدوانا  
فعتق هو او ابوه وانجر  
ولاؤه لموالى ابيه او اسلم  
ثم تردى رجل في البئر  
ضمنه الحافر في ماله ولو  
جرح خطأ فارتدت فوات  
الجرح ولا قل من ارش  
الجرح والدية على عاقلته  
المسلمين فان بقى شيء ففي ماله  
فان اسلم قبل موت الجريح

وهو خلاف المعروف في اللغة (قوله في ذنبك) اى في الخطا وشبه العمد (قوله ولو اقر الخ) عبارة المعنى  
وانما يلزمهم ذلك إذا كانت بينة بالخطا او شبه العمد او اعترف به فصدقه وان كذبوا لم يقبل اقراره عليهم  
لكن يحلفون على نفى العلم فاذا حلفوا وجب على المقر وهذا حيث دعتنى من كلام المصنف ولا يقبل اقراره  
على بيت المال اه (قوله وهذا) اى ما في المتن وقوله وإن قدمه اى في اول كتاب الديات لكنه وطابه  
اى ذكره هنا توطئة اه معنى (قول المتن وهم عصيته) اى وقت الجناية وعليه فلو سرى الجرح إلى النفس  
ومات وكانت عاقلته يوم الجرح غير ما يوم السراية فالدية على العاقلة يوم الجناية فليراجع اه ع ش (قوله  
بنسب او ولاء) قد يقال قضية قوله الا اني ثم معتنق الخ ترك او ولاء اه سم عبارة الرشيدى ذكر قوله او ولاء  
هنا غير مناسب لسياق المتن او لا و اخرا كما يعلم بتبعه فيما ياتى ومن ثم اقتصر الجلال على قوله بنسب  
اه (قوله الآتية) اى في المتن (قوله وتضرب على الغائب) اى حيث ثبتت الجناية بالبينه او صدقت العاقلة  
ومنهم الغائب فلم يعلم حال الغائب من تصديق او تكذيب وقف ما يخصه إلى حضوره اه ع ش (قوله فدخل  
الفاسق) اى بقوله ولو بالقوة اه ع ش (قوله لتمكنه الخ) قد يقال المر تدمتكن كذلك سم على حج اقول وقد  
يقال خلفه امر اخر وهو انه ليس من اهل المناصرة للجاني لاختلاف الدين اه ع ش (قوله من حين الفعل)  
متعلق بقوله ان تكون صالحة اه ع ش (قوله الى القوات) اى فوات الروح او الطرف او المعنى (قوله  
وجبت الدية في ماله) اى الجاني لا تتفاء الاهلية قبل الاصابة اه ع ش (قوله ولو حفر الخ) لعله عطف  
على لو تخال الخ فهو من متفرعات الشرط المذكور (قوله فعتق هو او ابوه) اى فعتق هو او ابوه عتيق او فعتق  
هو وعتق ايضا ابوه اه ك ر دى (قوله فعتق هو او ابوه) قال الشهاب ابن قاسم هذا الصنيع قد يوهى تصوير  
المسئلة الثانية اى قوله او عتق ابوه بما اذا استمر هو رقيقا فان ذلك هو المفهوم من اوفى قوله فعتق او عتق  
ابوه لكن يمنع من ذلك ان الرقيق لا ولاء عليه وانه لا عاقلة له ولا مال فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الاولى  
وتصويرها بما إذا كان الحافر متولدا بين عتيقة ورقيق ثم عتيق ثم حصل الهلاك كما صنع في الروضة اه  
ملخصا اه رشيدى وسياق في شرح فكله على الجاني في الاظهر ما يوافق الروضة مع بسط (قوله وانجر ولاؤه)  
اى الابن بعثت ابيه (قوله ضمنه الحافر) اى من القن والذى لعدم صلاحية عاقلتهما لولاية النكاح وقت  
الفعل اه ع ش وفيه بالنسبة للقن تامل اذا عاقلة له وقت الفعل اصلا كما مر انفا الا ان يرجع النفي للمقيد  
ايضا (قوله ولو جرح) وان جرح قن رجلا خطأ فاعتقه سيده فهو اختيار للفداء فيلزمه اى السيدان مات  
الاقل من ارش جراحتهم وقيمتهم على العتيق باقى الدية اهنائية (قوله فالأقل الخ) سكت عمالو تساويا لعدم  
التفاوت فان الواجب قدر احدهما سم على حج ع ش (قوله فان بقى شيء ففي ماله) اى الباقي من الدية فيما

(قوله يرثونه بنسب او ولاء) قد يقال قضية قوله الا اني ثم معتنق الخ فولاؤه (قوله فدخل الفاسق لتمكنه  
الخ) قد يقال المر تدمتكن كذلك (قوله فعتق هو او ابوه وانجر ولاؤه لموالى ابيه) هذا الصنيع في الروض  
فقال فعتق او عتق ابوه وانجر ولاؤه الى موالى ابيه اه وقد يتوهم من هذا الصنيع تصوير المسئلة  
الثانية اى قوله او عتق ابوه بما إذا استمر هو رقيقا فان ذلك هو المفهوم من اوفى قوله فعتق او عتق  
ابوه لكن يمنع من ذلك ان الرقيق لا ولاء عليه حتى يصح قوله وانجر ولاؤه لموالى ابيه وانه لا علة فلا حاجة  
لذكره هنا في سياق محترز اشتراط ان تكون صالحة لولاية النكاح من حين الفعل إلى الفوات ولا نه لا مال له  
حتى يصح قوله ضمنه الحافر في ماله فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الاولى وتصويرها بما إذا كان الحافر  
متولدا من عتيقه ورقيق ثم اعتق ابوه ثم حصل الهلاك كما صنع في الروضة فانه ذكر المسئلتين متفاصلتين  
وقدم الثانية هنا وصورها بما ذكر حيث قال منها اى النظائر متولد من عتيقة ورقيق حفر بئرا عدوانا  
واشرع جناحا او ميزابا فأت به رجل فالدية على موالى الام فان اعتق ابوه ثم حصل الهلاك فالدية في ماله  
ولو حفر العبد بئرا ثم تردى فيها شخص او رمى الصيد فعتق ثم اصاب السهم شخصا فالدية في ماله  
اه (قوله فالأقل) سكت عمالو تساويا لعدم التفاوت فان الواجب قدر احدهما (قوله فان بقى شيء) اى

لزم عاقلة أرش الجرح  
والزائد في ماله على المعتمد  
(إلا الاصل) للجاني وإن  
علا (والفرع) له وإن  
سفل لانهم ابعاضه فاعطوا  
حكمه وصح انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>  
برأ زوج القاتلة وولدها  
وانه برا الوالد (وقيل  
يعقل ابن هو ابن ابن عمها)  
أو معتقها كما يلي نكاحها  
وردوه بان النبوة هنا مائة  
لما تقرر انه بعضه والمانع لا  
أثر لوجود المقضى معه  
وتم غير مقتضيه لان  
الملاحظ تم دفع العار وهي  
لا تقتضيه ولا تمنعه فاذا  
وجد مقتضى آخر اثر  
(ويقدم الاقرب) منهم على  
الابعد في التحمل كالارث  
وولاية النكاح فينظر  
في الاقربين آخر الحول  
والواجب (فان) وفوا به  
لقته أولكثرهم فذاك  
وإن (بقي) منه شيء فمن  
عليه ذلك الباقي (و) تقدم  
الاخوة فقروعهم  
فالاعمام فقروعهم فالاعمام  
الاب فقروعهم وهكذا  
كالارث (مدل بابوين)  
على مدل باب في الجدد  
كالارث (والقديم التسوية)  
لان الانوثة لا تدخل لها في  
التحمل ويجب بمنع ذلك  
الاترى انها مرجحة في  
ولاية النكاح مع انه لا دخل  
لهافيه ولا يتحمل ذوو

إذا كانت أكثر في مال المرتد أم الباقي من أرش الجرح أمة فيما لو كان أكثر فانه لا يلزمه وعبرة الروضة  
والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني أرش رشيدي عبارة سمي قوله فان بقي شيء من الدية بان كان الاقل أرش  
الجرح عبارة الروض وشرحه الباقي من الدية إن كان في ماله قطع يده فعلى عاقلة نصف الدية والباقي في ماله  
قطع يده ورجليه فعليهم الدية ولا شيء عليه اه (قوله لزم عاقلة أرش الجرح) لم يعبر هنا بالاقل كما في التي  
قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الروض واصله وعبرة العباب تقتضي التسوية بين المسلمين وكذا قول الشارح  
والزائد الخ فانه يفيد ان الارش اقل من الدية وإلا لم يكن ثم زائد وحينئذ هذه مساوية لما قبلها في وجوب  
الاقل سمي وعش ورشيدي (قوله في ماله الخ) أي لحصول بعض السراية في حال الردة فيصير شبهة دارنة  
للتحمل ومقابل المعتمد ان على عاقلة جميع الدية اعتبارا بالطرفين سمي على حجة اه ع (قول المتن إلا الاصل)  
أي من الاب وإن علا وقوله والفرع أي من ابن وإن سفل اه معنى (قوله لانهم) أي آباء الجاني وأبناءه  
(قوله برا زوج القاتلة الخ) أي من العقل اه معنى (قول المتن يعقل) أي عن المرأة القاتلة اه معنى  
(قوله أو معتقها) إلى قوله واستشكل في المعنى إلا قوله ويجب إلى ولا يتحمل (قوله أو معتقها) أي  
أو هو ابن معتقها اه معنى (قوله هنا) أي في تحمل الدية (قوله أنه) أي الابن بعضه أي الجاني  
(قوله لوجود المقضى الخ) صلة لا اثر (قوله و) أي في النكاح عطف على قوله هنا (قوله وهي) أي  
النبوة لا تقتضيه أي دفع العار (قوله آخر) لا حاجة اليه (قوله منهم) أي العصابة (قوله آخر الحول)  
متعلق بالاقر بين وقوله والواجب عطف على الاقربين (قوله وفوا به) أي الاقربون بالواجب (قول المتن  
فن يليه) أي ثم من يليه وهكذا اه معنى (قوله يوزع الخ) خبر فن يليه (قوله ويقدم الاخوة) عبارة المعنى  
والاقرب الاخوة ثم بنوهم وإن نزلوا اثم الاعمام ثم بنوهم وإن نزلوا اثم الاعمام ثم بنوهم وإن نزلوا اثم الاعمام  
الجد ثم بنوهم وإن نزلوا وهكذا اه (قوله في الجديد) معتمد (قوله ويجب بمنع ذلك الخ) المفهوم من العبارة  
ان المشار اليه الانوثة لا تدخل لها وينافيه ما صرح به قوله الاترى الخ من تسليم ان لها دخلا فلعله كان  
الاولى ان يقول ويجب بان ذلك لا يمنع انها مرجحة الاترى الخ سمي ورشيدي أقول وقد يدعى ان المشار اليه  
لازم ما عل به الشارح القديم واكتفى عن ذكره بذكر ملزومه عبارة المعنى لان الانوثة لا تدخل لها في تحمل  
العاقلة فلا تصلح للترجيح اه (قوله إلا إذا ورثناهم) أي بان لم ينظم امر بيت المال كما مر في الفرائض

من الدية وعبرة الروض وشرحه والباقي من الدية إن كان في ماله فلو قطع يده فعلى عاقلة نصف الدية  
والباقي في ماله ولو قطع يده ورجليه فعليهم الدية ولا شيء عليه اه وفي الروضة فأرش الجرح على عاقلة المسلمين  
والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني فان كان الارش كالدية أو أكثر بان قطع يده ورجليه فقدرد الدية  
وهو الواجب يلزم العاقلة اه (قوله فان بقي شيء) كان كان الاقل أرش الجرح (قوله لزم عاقلة أرش  
الجرح) لم يعبر بالاقل كما في التي قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الروض واصله وعبرة العباب تقتضي التسوية  
بين المسلمين فانه عبر بقوله ولو جرح مسلم إنسانا خطأ ثم ارتد ثم مات الجريح فعلى عاقلة المسلمين أرش  
الجرح إن كان كالدية أو أكثر إلا فباقي الدية في مال الجاني ولو أسلم الجراح ثم مات الجريح اه لكن  
ينظر قوله أو أكثر فان الذي في الروضة هو الموافق لما في الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه ولا يتأتى  
انه محرف عن او اقل لانه يصير معنى قوله وإلا ان يكون أكثر فلا يتأتى قوله فباقي الدية فليتأمل فانه مع السراية  
للفس لا يجب زيادة على الدية (قوله أرش الجرح) هو قد يكون اقل من الدية او قدرها ولا كلام فقد يكون  
أكثر ولا يلزم إلا قدر الدية فهلا عبر بالاقل كما في التي قبلها لكن قوله والزائد في ماله يقتضي فرض الارش  
اقل من الدية (قوله والزائد في ماله على المعتمد) لحصول بعض السراية في حالة الردة فيصير شبهة دارنة  
للتحمل ومقابل المعتمد أن على عاقلة جميع الدية اعتبارا بالطرفين (قوله ويجب بمنع ذلك) المفهوم من  
العبارة ان المشار اليه الانوثة لا تدخل لها وينافيه ما صرح به قوله الاترى الخ من تسليم انه لا دخل لها  
فلعله كان الاولى ان يقول ويجب بان ذلك لا يمنع انها مرجحة الاترى الخ فليتأمل (قوله فيحمل ذكر منهم

الارحام الا اذا ورثناهم فيحمل ذكر منهم

لم يدل باصل ولا فرع عند عدم العصبه أو عدم وفاتهم بالواجب ويقدم عليهم إلا الاخ لام للاجماع على ارثه (ثم) بعد عصبه النسب لفقدهم أو عدم وفاتهم (معتق) للجاني (ثم عصبته) من النسب ولو في حياته على المعتمد خلا أصوله وفروعه واستشكل بانهم إن لم يحملوا ثم تغزى لهم منزلة الجاني وهو لا يحمل وهذا المعتق يحمل فلم لم يحملوا وقد يجاب بان ذلك غير مطرد لان الجاني يحمل عند فقد بيت المال دون اصوله وفروعه حيثنذا لذي يتجه في معنى ذلك ان الحمل مواساة في النسب للجاني وفي الولاء من المعتق للجاني ومن عصبته للمعتق لانه الواسطة وهي في الاصول والفروع من أوجه عديدة كالانفاق وغيره بخلاف بقية الاقارب فان تلك الاوجه مفقودة في حقهم فخصوا هذه المواساة وهذا معنى ظاهر منضبط مطرد يصلح مناطا للحكم (٢٨) وبه يتضح استواء ابعاض الجاني والمعتق وغيرهما من يأتي وايضا فخير الولاء لجهة كلحمة

النسب صريح في ان الابوة والبنوة في عدم التحمل بالولاء كما في عدم التحمل بالنسب (ثم معتقه) اي المعتق (ثم عصبته) الامن ذكر ثم معتق معتقه ثم عصبته وهكذا (ولا) يوجد من له وللاء على الجاني ولا عصبته (فمعتق اي الجاني ثم عصبته) الامن ذكر (ثم معتق معتق الاب وعصبته) الامن ذكر والواو هنا بمعنى ثم التي باصله (وكذا) المذكور يكون الحكم فيمن بعده (أبدا) فاذا لم يوجد من له وللاء على ابى الجاني فمعتق جده فصعبته وهكذا فان لم يوجد معتق من جهة الآباء فمعتق الام فصعبته الامن ذكر ثم معتق الجدات للام والجدات للاب ومعتق ذكر ادلى بانثى كاي الام ونحوه (وعتيقها) اي المرأة (يعقل عاقلها) كما يزوج عتيقها من يزوجها لاهي لان المرأة لا تعقل اجماعا (ومعتقون كمعتق) لا شترا كم في الولاء فعليهم

وليس المراد ان قلنا بارثهم ع وش ومعنى (قوله لم يدل باصل ولا فرع) يخرج نحو الخال فانه مدل باصل وعبارة شرح الروض وظاهر ان محله اذا كان ذكر غير اصل ولا فرع انتهت وقوله عند عدم العصابة اي من النسب والولاء اه رشيدى (قوله خلاصوله وفروعه) اي كما في اصول الجاني وفروعه اه معنى (قوله واستشكل) اي استثناء اصول وفروع المعتق قياسا على اصول وفروع الجاني عبارة المغنى وصحح البلقيني انها يدخلان قال لان المعتق يتحمل فهما كالمعتق لا كالجاني ولا نسب بينهما وبين الجاني باصلية ولا فرعية واجاب شيخى عن كلام البلقيني بان اعتاق المعتق منزل منزلة الجنانية ويكفي هذا اسنادا للمعتق فان المنقول مشكل اه وكذا اجاب النهاية بهذا الجواب وقال ع ش قوله منزلة الجنانية اي جنانية المعتق وهم اي اصوله وفروعه لا يتحملون عنه اذا جنى اه (قوله ثم) اي في عصبه النسب وقوله وهما اي في عصبه المعتق (قوله بان ذلك) اي التنزيل المذكور (قوله حينئذ) اي حين فقد بيت المال (قوله في معنى ذلك) اي في حكمة استثناء الاصول والفروع مطلقا (قوله لانه) اي المعتق وهي اي المواساة اه سم (قوله) من يأتي) اي في قول المتن ثم معتقه الخ وقول الشارح فان لم يوجد معتق من جهة الآباء الخ (قوله كما) اي كلابوة والبنوة (قوله اي المعتق) الى قوله فان لم يوجد في المغنى والى التنبيه في النهاية (قوله الامن ذكر) اي اصوله وفروعه (قوله ثم عصبته) اي الاصوله وفروعه (قوله الامن ذكر) اي غير اصله وفروعه (قوله المذكور) بالجر نعت لاسم الاشارة وقوله يكون الخ خبر كذا (قوله بعده) اي المذكور في المتن (قوله فاذا لم يوجد الخ) الفاء تفصيلية (قوله من له وللاء الخ) اي ولا عصبه اه معنى (قوله فان لم يوجد) الاولى التعبير بالواو (قوله ثم معتق الجدات للام والجدات للاب) ظاهره انه لا ترتيب في ذلك سم على حج اه ع ش (قوله ونحوه) اي كاي ام الاب (قوله لاهي) عطف على قول المتن عاقلها اي لا يعقله معتقه لان الخ (قول المتن ومعتقون) اي في تحملهم جنانية عتيقهم كمعتق اي واحد فيما عليه كل سنة من نصف دينار اوربعه اه معنى (قوله لا شترا كم الخ) عبارة المغنى لان الولاء لجميعهم لالكل منهم اه (قول المتن ذلك المعتق) اي في حياته اه معنى (قوله فان اتحد) اي المعتق (قوله والفرق) اي بين المعتق وعصبته عبارة المغنى فان قيل هلا وزع عليهم ما كان الميت يحمله أجب بان الولاء لا يتوزع عليهم توزعه على الشركاء ولا يرثون الولاء من الميت بل الخ (قوله لانهم) اي العصبه (قوله انتقل له الولاء كاملا) اي فيما اذا كان المعتق واحدا والا فجميع حصته مورثه اه رشيدى (قوله لعين ربع او نصف) اي او الحصة منهما (قوله النصف) اي اذا اتحد المعتق ولا فحصة مورثه من النصف على فرض غناه (قوله ولم ار من الخ) عبارة النهاية كما هو لم يدل باصل ولا فرع الخ عبارة شرح الروض وظاهر ان محله اذا كان ذكر غير اصل ولا فرع اه (قوله) وهي في الاصول اي المساواة (قوله الجدات للام والجدات للاب) ظاهره انه لا ترتيب في ذلك (قول المتن) فان فقد العاقل) المراد اعم من فقده مطلقا وقد الموصوف بشرط التحمل بان لم يوجد الا الفقراء او عبارة

ربع دينار او نصفه فان اختلفوا غنى وتوسطا فعلى الغنى حصته من النصف لو فرض الكل أغنياء والمتوسط حصته من الربع ظاهر لو فرض الكل متوسطين والتوزيع عليهم بقدر الملك لا الرأس (وكل شخص من عصبه كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) فان اتحد ضرب على كل من عصبته ربع أو نصف وان تعدد نظر لخصته من الربع أو النصف وضرب على كل واحد من عصبته قدرها والفرق أن الولاء يتوزع على الشركاء لا العصبه لانهم لا يرثون به فكل منهم انتقل له الولاء كاملا فلام كالا قدر اصله ومعلوم ان النظر في الربع والنصف الى غنى المضروب عليه فالمراد بقوله ما كان يحمله اي من حيث الجملة لا بالنظر لعين ربع او نصف فلو كان المعتق متوسطا وعصبته أغنياء ضرب على كل النصف لانه الذي يحمله لو كان مثلهم وعكسه ولم أر من نه على هذا الكنه واضح (ولا يعقل عتيق في الاظهر) كالا يرث ولا



عصبته قطعاً ولا عتيقه وإطال البلقيني في الانتصار للمقابل الاظهر (فان فقد العاقل) ممن ذكر (اولم يف) بالواجب (عقل بيت المال عن المسلم) الكل او ما بقي للخبر الصحيح انا وارث من لا وارث له اعقل عنه ووارثه دون غير المسلم بل يجب في ماله ان كان غير حر في لان ماله ينتقل لبيت المال فينالا ارثا والمراد لا عاقلة له فواجب بجنايته خطأ أو شبه عمد في ماله ولو قتل لقيط خطأ أو شبه عمد أخذ بيت المال دينته من عاقلة قاتله فان فقد الم يعقل عنه اذ لا فائدة لاخذها منه ثم رداه اليه (فان فقد) بيت المال او منع (٢٩) متولى جورافيا يظهر ثم رايت البلقيني

صريح به (فكله) أى المال الواجب بالجناية وكذا بعضه ان لم تف العاقلة ولا بيت المال به (على الجاني) لا بعضه (في الاظهر) بناء على ما مر انها تلزمه ابتداء (تنبيه) هل يعود التحمل لغيره بعد صلاحيته له لان المانع نحو فقره وقد زال او لا لان الجاني هو الاصل فحق خوطب به من حيث الاداء استقر عليه ولم ينتقل عنه لانقطاع النظر لنياية غيره عنه حينئذ كل محتمل والثاني اقرب ثم رايت في كلام الزركشي ما يقتضى تحريج هذا على ما مر في الفطرة وهو غير صحيح لان الحرة الغنية لا يلزمها فطرة عند اعسار زوجها لان التحمل اما حوالة او ضمان وكل يقتضى الاستقرار على المتحمل بخلافه هنا فانه محض مواساة فاشبه النياية بدليل وجوبه على الاصل اذا لم يصلحوا للنياية وحينئذ اتجه عدم عود تحملهم واستقرار الوجوب على الجاني مطلقا ثم رأيتني بحث في شرح

ظاهر اه (قوله ولا عتيقه) أى عتيق العتيق وانظر ما فائدة وهل فيه خلاف وقضية صديعه عدمه (قوله لمقابل الاظهر) عبارة المغنى والثاني يعقل ورجحه البلقيني لان العقل للنصرة والاعانة والعتيق اولى بها اه (قول المتن فقد العاقل) او عدم اهلية تحملهم لفقر او صغر او جنون نهاية وروض وسهم (قول المتن عقل الخ) عبارة المغنى عقل ذوى الارحام اذ الم ينظم امر بيت المال ومعلوم ان محله اذا كان ذكر اغيار اصل وفرع فان انتظم عقل بيت المال الخ (قول المتن عقل بيت المال) أى يؤخذ من سهم المصالح منه سم على المنهج اه عرش (قوله الكل) إلى التنبيه في المغنى (قوله دون غير المسلم) عبارة النهاية والمغنى لا عن ذى ومرتد ومعاهد ومؤمن اه (قوله بل يجب) عبارة النهاية فتجب مال الكافر الخ وعبارة المغنى بل تجب الدية في مالهم مؤجلة فان ماتوا حلت كسائر الديون اه فتد كير الشارح الفعل باعتبار المال الواجب بالجناية (قوله ان كان) أى غير المسلم (قوله غير حر) أى ذميا او مرتدا او معاهدا اه مغنى (قوله لان ماله) أى غير الحر (قوله بجنايته) أى في زمن الردة اه عرش (قوله ولو قتل) ببناء المفعول (قوله لقيط خطأ الخ) ومعلوم ان من لا وارث له لا بيت المال كذلك اه مغنى (قوله منه) أى من بيت المال (قوله فان فقد بيت المال) بان لم يوجد فيه شيء او لم يف اه مغنى زاد النهاية او كان ثم مصرف اه (قوله ثم رايت البلقيني الخ) عبارة النهاية كما صرح به البلقيني فان تعذر ذلك لعدم انتظام بيت المال اخذ من ذوى الارحام قبل الجاني كما مر اه أى لانهم وارثون حينئذ عرش (قوله لا بعضه) أى لا على اصول الجاني وفروعه (قوله لغيره) أى غير الجاني من العاقلة وبيت المال وذوى الارحام (قوله يعود صلاحيته له) أى صلاحية التغير للتحمل (قوله نحو فقره) خبر ان (قوله مثلا) انظر ما فائدة بعد ذكر النحو (قوله ولا) أى او لا يعود (قوله حينئذ) أى حين إذ خوطب الجاني باداء المال الواجب بجنايته (قوله والثاني) أى عدم العود (قوله لا يلزمها الخ) اذ على ما صححه النووي خلافا للرافعي (قوله ثم) أى فى الفطرة (قوله هنا) أى فى الدية وقوله فانه أى التحمل هنا (قوله بدليل وجوبه) أى العقل (قوله على الاصل) وهو الجاني (قوله وحينئذ) أى حين كون التحمل هنا محض مواساة (قوله مطلقا) أى عادت صلاحيتهم او لا (قوله من اهل التحمل) خبر ان (قوله وهذا) أى بحشه المذكور (قوله لما رجحته الخ) أى من عدم العود (قوله بينه وبينهم) أى بين الجاني وبين العاقلة (قوله بما ذكرته) أى من عدم العود (قوله علم الخ) إلى المتن فى النهاية (قوله علم بمقدمته) أى من قوله وشرط تحمل العاقلة ان تكون سالحة لولاية النكاح الخ اه عرش أى مع قوله فان لم يوجد معتق من جهة الاباء فمعتق الام (قوله لو جرح) إلى المتن فى المغنى (قوله ابن عتيقة) فاعل جرح أى وهو حر وجملة ابوه فنعت لان عتيقة وقوله اخر مفعول جرح (قوله خطأ) أى او شبه عمد اه مغنى (قوله وانجر) أى يعقق الاب وولاه أى الابن لموا اليه أى الاب (قوله ثم مات الجريح الخ) أى بعد العتق (قوله ارش الجرح) أى فقط اه عرش (قوله فان بقى شيء الخ) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني انتهت اه سم وفى المعنى بعد ذكر مثل ما فى الشرح الخ ما نصه فان لم يبق شيء بان ساوى ارش

الروض فان فقدت العاقلة أو اعسروا وكذا لو لم يفوا بواجب الحول عقل بيت المال (قوله فان بقى شيء فعلى الجاني) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني اه

الارشاد انه لو عدم ما فى بيت المال فاخذ من الجاني ثم غنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة أنكروا الجناية فاخذت من الجاني ثم اعترفوا يرجع عليهم لانهم هنا حالة الاخذ من اهل التحمل بخلاف بيت المال ثم وهذا موافق لما رجحته هنا اذ الفرض انه عاد اليه التحمل لعدم صلاح غيره له فلا يعود للغير بعد صلاحه وياتى فى الموت فى الاثناء الفرق بينه وبينهم بما يصرح بما ذكرته (فرع) علم بمقدمته انه لو جرح ابن عتيقة ابوه فن آخر خطأ فعتق ابوه وانجر ولاؤه لموا اليه ثم مات الجريح بالسراية لزم موالى الام ارش الجرح لان الولاء حين الجرح لهم فان بقى شيء فعلى الجاني دون موالى امه لا تتقال الولاء عنهم قبل وجوبه موالى ابيه لتقدم سبيه على الانجرار وبيت المال

لوجود جهة الولاء بكل حال (وتوَجَّل) يعني تثبت مؤجلة من غير تأجيل أحد (على العاقلة) وكذا على بيت المال أو الجاني (دية نفس كاملة) بإسلام وحرية وذكورة ثلاث سنين (٣٠) في آخر (كل سنة ثلث) من الدية لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك كما قاله الشافعي رضي الله عنه

الجرح الدية كان قطع يديه ثم عتق الاب ثم مات الجريح فعلى موالى الام دية كاملة لان الجرح حين كان الولاء لهم يوجب هذا العذر ولو جرحه هذا الجارح ثانيا خطأ بعد عتق ابيه ومات الجريح سراية عن الجرح احتين لزم موالى الام ارش الجرح الاول ولزم موالى الاب باقى الدية اه (قوله لوجود جهة الولاء) يفيد ان وجود تلك الجهة مانع من التعلق ببيت المال وان لم يلزمها التحمل لان انتفاء سبب لزوم التحمل مع ان العاقل لو اعسر تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعا من تحمل بيت المال واعساره غير مانع مع انه قد يقال انتفاء سبب التحمل اولى من الاعسار لعدم المنع فليحرر رسم على حج اه ع ش (قوله يعنى تثبت) الى قول المتن وعلى الغنى في النهاية الا قوله ولو مضت سنة الى به يعلم وكذا في المغنى الا قوله او نحو مجوسى وقوله او مستامن وقوله للروح الى لانه مال وقوله وبه فارت الى يصح كونه وقوله وان معتق بعضه الى المتن (قوله يعنى تثبت) اى ولو من غير ضرب القاضى خلا فالما يقتضيه قوله وتوَجَّل انه لا بد من تأجيل الحاكم وليس مرادا اه معنى (قوله لقضائه الخ) عبارة المغنى اما كونها في ثلاث فلبارواه البيهقي من قضاء الخ واما كونها في كل سنة ثلث فتوزعها على السنين الثلاث واما كونها في آخر السنة فقال الرافعى كان سببه ان الفوائد كالزروع والثمار تتكرر كل سنة فاعتبر مضيتها ليجتمع عندهم ما يتوقعونه فيواسون عن تمكينا اه (قوله بذلك) اى بانها في ثلاث سنين اه رشيدى (قوله في ذلك) اى تأجيلها في ثلاث سنين اه معنى (قوله كونه) الاولى التانيث كافي المغنى (قوله على الاول) اى الاصح (قوله كما ياتى) اى في المتن آتفا (قوله واذا وجبت الخ) عبارة المغنى ولا يخالفهم اى الجاني العاقلة الا في امرين احدهما انه يؤخذ منه ثلث الدية عند الحول وكل واحد منهم لا يطالب الا بنصف دينار او ربع ثانيهما انه لو مات في اثناء الحول الخ (قوله سقط) اى الاجل مغنى وع ش (قوله لانها) اى تحمل الدية على حذف المضاف (قوله او نحو مجوسى) عبارة النهاية او مجوسى او معاهد او مؤمن اه قال الرشيدى قوله او مجوسى ينبغي حذفه اه اى لانه داخل في الذمى (قوله او اقل منه) اى من الثلث (قوله بدل نفس) اى محترمة اه معنى (قوله والباقي الخ) وهو السدس اه ع ش (قول المتن العبد) اى الخناية عليه من الحر (تنبيه) لو اختلفت العاقلة والسيد في قيمته صدقوا بايمانهم لكونهم غارمين اه معنى (قوله من غير وضع يده الخ) احتراز به عما لو وضع يده عليه ثم تلف في يده او اتلفه فالضمان حينئذ عليه لا على عاقلته اه ع ش (قوله زادت) اى المدة على الثلاث اى من السنين (قوله فان وجب دون ثلث الخ) عبارة المغنى وان كانت قيمته قدر ثلث دية كاملة فاقل ضربت في سنة اه (قوله ايضا) الاولى تركه (قوله وقيل يجب) اى جميع القيمة (قوله نقصت الخ) اى القيمة اه ع ش (قول المتن رجلين) اى مثلا اه معنى (قوله مسلمين) عبارة المغنى كاملين معا او مرتبا اه (قوله لاختلاف المستحق) فلا يؤخر حق واحد باستحقاق آخر كالديون المختلفة اذا اتفق انتفاء آجالها اه (قوله وما يؤخذ الخ) راجع لكل من الاصح ومقابله (قوله وعكس ذلك) مبتدأ وخبره قوله لو قتل الخ ويحتمل ان الاول جملة فعلية جواب لما بعده عبارة المغنى وفي عكس مسئلة الكتاب وهى ما لو قتل اثنان واحدا وجهان احدهما على عاقلة كل منهما نصف دية مؤجلة في سنتين نظر الى اتحاد المستحق والثاني وهو الصحيح على عاقلة كل منهما كل سنة ثلث ما يخصه كجميع الدية عند الانفراد لو قتل شخص امرأتين اجلت ديتهما على عاقلته في سنتين اه (قوله توَجَّل عليه) الاولى عليها اه ع ش (قول المتن في كل سنة الخ) اى توَجَّل في كل الخ

(قوله لوجود الخ) يفيد ان وجود ذلك التحمل مانع من التعلق ببيت المال وان لم يلزمهما التحمل لان انتفاء سبب لزوم التحمل مع ان العاقل لو اعسر تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعا من تحمل بيت المال واعساره غير مانع مع انه قد يقال انتفاء سبب التحمل اولى من الاعسار لعدم المنع فليحرر

والاصح أن المعنى في ذلك كونه دية نفس كاملة لا بدل نفس محترمة فدية الذمى والمرأة لا تكون في ثلاث على الاول كما ياتى واذا وجبت على الجاني مؤجلة فمات اثناء الحول سقط واخذ الكل من تركته لانه واجب عليه اصالته وانما لم تؤخذ من تركته من مات من العاقلة لانها مواساة (و) توَجَّل عليهم دية (ذمى) او نحو مجوسى (سنة) لانها ثلث او اقل منه (وقيل) توَجَّل (ثلاثا) لانها بدل نفس (و) دية (امرأة) مسلمة وخنى مسلم (سنتين في) السنة (الاولى ثلث) للدية الكاملة والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) توَجَّل (ثلاثا) لانها بدل نفس (وتحمل العاقلة العبد) اى قيمته اذا اتلفه من غير وضع يده عليه خطأ أو شبه عمد وأراد به ما يشمل الامه (في الاظهر) لانها بدل نفس (ففي كل سنة) يجب (قدر ثلث دية) زادت على الثلاث أم نقصت فان وجب دون ثلث أخذ في سنة أيضا (وقيل) يجب (في ثلاث) من السنين نقصت عن دية

أم زادت (ولو قتل رجلين) مسلمين (ففي ثلاث) من السنين تجب ديتهما لاختلاف المستحق (وقيل) تجب في (ست) اه من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة يقسم على مستحق الدينين وعكس ذلك لو قتل ثلاثة واحدا فعلى عاقلة كل واحد ثلث دية توَجَّل عليه في ثلاث سنين نظر الاتحاد المستحق وقيل في سنة (والاطراف) والمعاني والاروش والحكومات (في كل سنة

ثلث دية) فان كانت نصف دية ففي الاولى ثلث وفي الثانية سدس او ثلاثة ارباعها ففي الاولى ثلث وفي الثانية ثلث وفي الثالثة نصف سدس او ديتين فقي ست سنين (وقيل) تجب (كلها في سنة) بالغة ما بلغت لانها ليست بدل نفس او ربع دية فقي سنة قطعاً (و) اجل واجب (النفس من) وقت (الزوق) للروح بمذقة او سرية جرح لانه مال يحل بانقضاء الاجل فكان ابتداء اجله من وقت وجوبه كسائر الديون المؤجلة (و) اجل واجب (غيرها من) حين (الجناية) لانها حالة الوجوب وان توقفت المطالبة على (٣١) الاندماج ومحل ذلك ان لم تسر لعضو

آخر والا كان قطع أصبعه  
فسرت لكفه كان ابتداء  
اجل الاصبع من القطع  
والكف من السقوط (ومن  
مات) من العاقلة بعد سنة  
وهو موسر او متوسط استقر  
عليه واجبها واخذ من تركته  
مقدماً على الوصايا والارث  
او (بعض سنة سقط) عنه  
واجبها وواجب ما بعدها  
لما رآها مواساة كالزكاة  
وبه فارت الجزية لانها اجرة  
لا يقال في سقط حذف  
الفاعل بالكلية لادل عليه  
السياق على انه يصح كونه  
ضمير من ومعنى سقوطه  
عدم حسابه فيمن وجبت  
عليهم (ولا يعقل فقير) ولو  
كسوا لانه ليس من اهل  
المواساة (ورق) لذلك  
وملك المكاتب ضعيف  
لا يحتمل المواساة ويظهر  
ان المبعوض كذلك ثم رايت  
البلقيني ذكر ذلك وان  
معتق بعضه يعقل عنه وامرأة  
وخثي كما علم من قوله السابق  
وهم عصبتة نعم ان بان ذكر ا  
غرم للمستحق حصته التي  
اذاها غيره ولو قبل رجوع  
غيره على المستحق فيما يظهر  
(وصي وبنون) ولو متقطعا  
وان قل لانهم ليسوا من اهل

اه معنى (قول المتن ثلث دية) وفي نسخة المحلى والنهاية والمغني من المتن قدر ثلث دية (قوله فان كانت الخ)  
اي الاطراف وما عطف عليه اي واجبها عبارة المغني فان كان الواجب اكثر من ثلث دية ولم يزد على ثلثها  
ضرب في سنتين واخذ قدر الثلث في اخر السنة الاولى والباقي في اخر الثانية وان زاد اي الواجب على الثلثين  
ولم يزد على دية نفس ضرب في ثلاث سنين وان زاد على دية نفس كقطع اليدين والرجلين فقي ست سنين اه  
(قوله او ربع دية الخ) عطف على قوله نصف دية (قوله قطعاً) عبارة المغني محل الخلاف اذا كان الارش  
زائداً على الثلث فان كان قدره او دونه ضرب في سنة قطعاً اه (قوله او سرية جرح) اي او غيره كضرب  
ورم البدن وادى للبوت سم على حج اه ع (قوله لانها) اي حالة الجناية (قوله ومحل ذلك) اي كون ابتداء  
أجل الغير من حين الجناية (قوله استقر عليه الخ) اي وسقط عنه واجب ما بعدها (قوله واجبها) اي تلك  
السنة (قول المتن ببعض سنة) الباء بمعنى في معنى وعش (قوله لما ر) اي انفا (قوله انها الخ) اي تحمل  
الدية (قوله وبه) اي بسكونها مواساة (قوله لا يقال في سقط حذف فاعل الخ) الفاعل لا يحذف وان  
دل عليه السياق الا فيما استثنى فالوجه ان يقال ان فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق ويكفي في اضمار  
الفاعل دلالة السياق و الفرق بين الاضمار والحذف فانه لم يفرق بينهما سم على حج اه رشدي (قوله  
لانه دل عليه السياق) اي وما دل عليه دليل دلالة ظاهرة يكون كالمفروض اه ع (قوله على انه يصح كونه  
الخ) انصر عليه المغني وقال الرشدي قديقال ان هذا هو الاولى مع انه ظاهر المتن فلم قدم ذلك واتى بهذه  
العلامة اه (قوله لذلك الخ) عبارة النهاية لان غير المكاتب لملك له والمكاتب ليس اهل للمواساة اه  
(قوله كذلك) اي كالرفيق اه نهاية عبارة المغني والحق البلقيني المبعوض بالمكاتب لنقصه بالرق اه  
وهي الموافقة لصنيع الشارح (قوله وان معتق بعضه الخ) عطف على ان المبعوض الخ وظاهر انه استطراد  
(قوله يعقل عنه) يعني حيث لم تكن له عصبه من النسب ولا فبي مقدمة على المعتق كما يصرح به كلام  
سم على منج اه ع (قوله وامرأة الخ) عطف على رقيق (قوله وامرأة وخثي) اي لا يعقلان اه  
عش (قوله ان بان) اي الخثي (قوله حصته التي اداها) مفعول غرم (قوله غيره) اي غير الخثي (قوله  
وان قل) هذا ظاهر اطلاقهم ويحتمل كما قال الاذرعى الوجوب فيما اذا كان يحسن في العام يوماً واحداً ليس  
هو اخر السنة فان هذا لا عبرة به اه معنى (قوله نحو زمن) كالشيخ الهرم والاعمى اه معنى (قوله  
رايا وقولا) اي نصرة بالراي والقول اه معنى (قوله تحمل من واجبها) لعل مراد حصته من واجب تلك  
السنة وعليه كان الاولى واجبه فيها (قوله وبه يعلم الخ) اي بقوله ولو مضت الخ ولكن في علم التوافق في الدين  
والحرية المذكورين من ذلك تامل (قوله او معاهد) معدوف على ذمي وكان ينبغي تاخير ذمي عن يهودي  
ليظهر العطاف اه رشدي (قوله زادت مدة عهده الخ) بخلاف ما اذا انقضت عنها وهو ظاهر وما ساوتها  
تقدماً للبايع على المقتضى اسماً ومعنى (قوله ولم تنقطع) اي مدة عهده او امانته (قوله او معاهد الخ)

(قوله او سرية جرح) كان ينبغي أن يقول مثلاً أو غيره إذ السرية لا تنحصر في الجرح بل تحصل من غيره  
كضرب ورم البدن وادى للبوت (قوله لا يقال في سقط حذف الفاعل الخ) لا يحذف وان دل عليه السياق  
لا فيما استثنى فالوجه ان يقال ان فاعله ضمير واجب وقد دل عليه السياق و الفرق بين الاضمار والحذف  
فانه لم يفرق بينهما (قوله زادت مدة عهده الخ) عبارة الرض بقى عهده مدة لاجل قال في شرحه واعتبر

النصرة بوجه بخلاف نحو زمن لأن له رأيا وقولا ولو مضت سنة ولم يحسن فيها تحمل من واجبها كما بحثه الاذرعى وبه يعلم انه  
يعتبر السكالم بالتكليف والتوافق في الدين والحرية في المتحمل من الفعل الى مضى اجل كل سنة (ومسلم عن كافر وعكسه)  
لذا لا مناصرة كالارث (ويعقل) ذمي (يهودي) امعاهد او مستامن زادت مدة عهده على اجل الدية ولم تنقطع قبل مضى الاجل  
نعم يكفي في تحمل كل حول على انفراد زيادة مدة العهد عليه (عن) ذمي (نصراني) او معاهد او مستامن (وعكسه في الاظهر) كالارث

ومن ثم اختص ذلك بما إذا ( ٣٢ ) كانوا بدارنا لانهم حينئذ تحت حكمنا اما الحربى فلا يعقل عن نحو ذى وعكسه

لا نقطاع النصرة بينهما باختلاف الدار (وعلى الغنى نصف دينار ) اى مثقال ذهب خالص لانه اقل ما يجب فى الزكاة وممر ان التحمل هو اساة مثلها ( والمتوسط ربيع ) منه لانه واسطة بين الفقير الذى لا شىء عليه والغنى الذى عليه نصف فالخاقه باحد هما تفریط او إفراط والناقص عن الربع تافه ومن ثم لم يقطع به سارقه ولا يتعين الذهب ولا الدراهم بل يكفى مقدار احدهما لان الواجب هو الابل ان وجدت عند الاداء بالنسبة لواجب كل نجم ولا يعتبر بعض النجوم ببعض وما يؤخذ يصرف اليها ولو زاد عددهم وقد استوتوا فى القرب على قدر واجب السنة قسط عليهم ونقص كل منهم من النصف أو الربع وضبط البغوى الغنى والمتوسط بالعادة ويختلف بالمحل والزمن وضبطهما الامام والغزالي ومال اليه الرافعى واستنبطه ابن الرفعة من كلام الاصحاب بالزكاة فن ملك قدر عشرين دينارا اخر الحول فاضلا عن كل ما لا يكلف بيعه فى الكفارة غنى ومن ملك اخره فاضلا عن ذلك دون العشرين وفوق ربع الدينار لثلاثين فقيرا باخذه منه متوسط

فيه نظير ما مر آ نفاعن الرشيدى (قول المتن وعكسه الخ) صورته أن يتزوج نصرانية ويهودية أو عكسه ويحصل بينهما اولاد فيختار بعضهم بعد بلوغ اليهودية والاخر النصرانية اه ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل القياس على الارث (قوله اختص ذلك) اى تحمل الذمى ونحوه سم ومغنى (قوله باختلاف الدار) فيه انه قد يتحد الدار بان يعقد لقوم فى دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى عما لو كان الذميان فى دار الحرب فانه لا يعقل احدهما عن الاخر كما عرح به فى قوله ومن ثم اختص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب سم على حج اه ع ش (قول المتن وعلى الغنى) اى من العاقلة نهاية معنى (قول المتن نصف دينار) اى على اهل الذهب او قدره دراهم على اهل الفضة وهو ستة منها اه معنى عبارة ع ش والدينار يساوى بالفضة المتعامل بها نحو سبعين نصف فضة او اكثر ومضى زاد سعره او نقص اعتبر حاله وقت الاخذ منه وإن صار يساوى مائتي نصف فاكثر (قوله اى مثقال) الى قوله وضبط البغوى فى النهاية (قوله اى مثقال ذهب خالص) تفسير للدينار (قوله لانه) الى قوله وضبط البغوى فى المغنى (قوله لانه الخ) اى نصف الدينار (قوله اقل ما يجب فى الزكاة) اى اول درجة المواساة فى زكاة النقد والزيادة عليه لا ضابط لها اه معنى (قول المتن والمتوسط) اى من العاقلة (قوله ربيع) اى او ثلاثة دراهم اه معنى (قوله منه) اى من الدينار (قوله نصف) اى من دينار (قوله تفریط) اى تساهل وقوله وإفراط اى تجاوز عن الحد اه ع ش (قوله ومن ثم) اى لكونه تافها (قوله به) اى بالناقص عن الربع (قوله إن وجدت الخ) فان فقدت ثم وجدت قبل الاداء لمال تعينت وإن لم توجد قبل الاداء ولا عنده فالمعتبر قيمتها بنقد البلد وإن وجدت بعده لم يؤثر اه روض مع شرحه (قوله بالنسبة) متعلق بوجوب وكان الاولى حذفه كما فى النهاية وهو حينئذ كما قال الرشيدى متعلق بالاداء عبارة الكردى قوله بالنسبة لو اوجب كل نجم الباء صلة وجدت ونسبة كل نجم الى نجم الدية بالثلث فان وجد من الابل قدر تلك الدية عند كل نجم فيجب ان يشترى ذلك بما اخذ من العاقلة وإن لم توجد الا بل عند الاداء فالمعتبر قيمتها بنقد البلد فان بلغ نجم بالنسبة الى قيمة الابل مائة لا يعتبر النجم الاخر إلا بالنسبة الى قيمة الابل فى وقت ادائه اه وقوله لواجب الخ متعلق بالنسبة (قوله ولا يعتبر بعض النجوم الخ) عبارة الاسنى فان حل نجم والابل بالبلد قومت يومئذواخذ قيمتها ولا يعتبر الخ (قوله وما يؤخذ الخ) عبارة المغنى وما يؤخذ بعد تمام الحول من نصف او ربع يصرف اليها وللمستحق ان لا ياخذ غير هالمار والدعوى بالدية الماخوذة من العاقلة لا توجه عليهم بل على الجاني نفسه ثم هم يدفعونها بعد ثبوتها اه (قوله اليها) اى الابل (قوله على قدر الخ) متعلق بزيادة اه ع ش (قوله ويختلف) اى كل من الغنى والمتوسط ويحتمل ان الضمير للعادة (قوله وضبطهما الامام الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله بالزكاة) اى بما فيها والجار متعلق بضبطهما (قوله فن ملك قدر عشرين الخ) فالتشبيه بالزكاة لانها وفى مطلق الفضل ولا فالزكاة لا يعتبر فى غنيا افضل عشرين دينارا والمراد بالكفاية الكفاية للعمر الغالب كما يدل عليه التشبيه ونبه عليه سم فى حواشى شرح المنهج رشيدى وع ش (قوله عن كل ما لا يكلف فى الكفارة) عبارة النهاية عن حاجته اه (قوله لثلاثين فقيرا الخ) فان قيل ينبغى ان يقاس به الغنى لثلاثين متوسطا اجيب بان المتوسط من اهل التحمل بخلاف الفقير اه معنى (قوله لحدده هنا) كان المراد حدا مستقلا

الاصل زيادة مدة العهد على الاجل فخرج به ما إذا انقضت عنه وهو ظاهر وما إذا ساوته تقدما للبايع على المقتضى اه (قوله ومن ثم اختص ذلك) اى تحمل الذمى ونحوه (قوله) ومن ثم اختص ذلك بما إذا كانوا بدارنا الخ) يوقف على ما فيه فى الفرائض (قوله باختلاف الدار) كانه لان الفرض ان الذمى فى دار نادون الحربى إذ لو كان الذمى فى دار الحرب ايضا لم يعقل احدهما عن الاخر (قوله باختلاف الدار) فيه انه قد تتحد الدار بان يعقد لقوم فى دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى مما لو كان الذميان فى دار الحرب فانه لا يعقل احدهما عن الاخر كما عرح به فى قوله ومن ثم اختص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب (قوله فلا يحتاج لحدده هنا) كان المراد حده استقلا لا لا مفصلا ولا فقوله ومن عداهما فقير حده إذا لحد عند

موثماً إلا ان يريد من لا يملك ما يفضل عن كفاية كل يوم بحيث لا يصل لحد المتوسط (كل سنة من الثلاث) لأنها مواساة تتعلق بالحول فتكررت بتكرره ولم تتجاوز الثلاث للنص كما مر فجميع ما على كل غنى في الثلاث دينار ونصف وما على (٣٣) المتوسط نصف وربع (وقيل هو) أى

النصف والربع (واجب الثلاث) فيؤدى الغنى آخر كل سنة سدساً والمتوسط نصف سدس (ويعتبر ان) أى الغنى والمتوسط (آخر الحول) كالزكاة فالمعسر آخره لا شيء عليه وان كان اوله او بعده غنياً وعكسه عليه واجبه وقضية كلامه ان غيرهما من الشروط لا يعتبر باخره وهو كذلك

فالكافر والقن والصبي والمجنون أول الاجل لا شيء عليهم مطلقاً وان كملوا قبل آخر السنة الاولى وفارقوا المعسر بانهم ليسوا اهلاً للنصرة ابتداء فلا يكفونها فى الاثناء بخلافه (ومن أعسر فيه) أى فى آخر الحول (سقط) عنه واجب ذلك الحول وان أيسر بعده ولو طرأ جنون اثناء حول سقط واجبه فقط وكذا الرق بان حارب الذمى ثم استرق (فصل) فى جناية الرقيق (مال جناية العبد) أى الرقيق الخطأ وشبه العمد والعمد اذا عفى عنه على مال وان فدى من جنائيات سابقة (يتعلق برقبته) اجماعاً ولانه العدل اذا السيد لم يجنس والتأخير الى عتقه فيه تفويت على

مفصلاً ولا فوله ومن عدا ما فقير حمله إذ الحد عند الفقهاء ونحوهم هو المميز مطلقاً وهذا كذلك اه سم (قوله موهم) ان كان وجه الالهام صدقه بمن ملك الفاضل المذكور فى احوال الالية فقط او فى بعضها فقط مع انه غير فقير فقوله لا الخ كذلك اه سم (قوله لأنها مواساة) الى قوله ولو طرأ جنون فى المغنى وإلى الفصل فى النهاية (قوله كما مر) أى فى شرح ثلاث سنين فى كل سنة ثلث (قوله أى النصف الخ) عبارة المغنى أى ما ذكر من نصف او ربع اه (قوله وعكسه الى الخ) فلو أيسر آخره ولم يؤد ثم اعسر ثبت نصف دينار فى ذمته اه مغنى (قوله ان غيرهما) أى غير الغنى والمتوسط (قوله مطلقاً) أى لا فى ذلك الحول ولا فيما بعده اه مغنى (قوله وإن كملوا الخ) أى كما علم مما مر اه رشيدى أى فى شرح وصي ومجنون (قوله للنصرة) أى بالبدن اه مغنى (قوله فلا يكفونها فى الاثناء) عبارة المغنى فلا يكفون النصره بالمال فى الاثناء اه (قوله بخلافه) أى المعسر فانه كامل اهل للنصرة وإنما يعتبر المال لئتمكّن من الاداء فيعتبر وقته اه مغنى (قوله فقط) أى دون ما قبله اه ع ش أى إذا طرأ فى اثناء الحول الاخير واما إذا طرأ ثم زال فى اثناء الحول الاول فدون ما بعده او فى اثناء الحول المتوسط فدونهما معا

(فصل فى جناية الرقيق) (قوله فى جناية الرقيق) الى قوله ومغنى يتعلق فى النهاية لا قوله أو عاقلته وإلى قوله وهو مشكل فى المغنى لا قوله وإن فدى إلى المثلن وقوله أو عاقلته وقوله واستشكل إلى بخلاف امر السيد (قوله فى جناية الرقيق) أى غير المكاتب اما جانيته فستاقى باب الكتابة اه سم (قوله الخطأ الخ) صفة الجناية (قوله والعمد) الواو بمعنى او كما عبر بها النهاية والمغنى قال ع ش قوله أو عمداً وعفى على مال أى أو عمداً الا فصاص فيه أو لا فاقالاً غير سيده اه (قوله وان فدى الخ) هذه الغاية تعلم من قول المصنف ولو فدها ثم جنى الخ اه ع ش (قوله فدى) ببناء المفعول (قول المثلن يتعلق برقبته) ولا يجب على عاقلة سيده لأنها وردت فى الحر على خلاف الاصل (فرع) حمل الجناية غير المستولدة للسيد لا يتعلق به الارش سواء كان موجوداً يوم الجناية ام حدث بعدها فلا تباع حتى تضع اذا لا يمكن اجبار السيد على بيع الحمل ولا يمكن استثنائه فان لم يفدها بعد وضعها ببيعها و اخذ السيد ثمن الولد أى حصته واخذ المجنى عليه حصته اه مغنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه وكان وجه اطلاق قوله فلا تباع الخ تعذر بيعه معها للسيد اذا لا يمكن تقويمه قبل الوضع ليوزع الثمن (قوله اذا السيد الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج اذا لا يمكن الزامه لسيدته لانه اضراره مع براءته ولا ان يقال ببقائه فى ذمته الى عتقه لانه تفويت للضمان او تأخير الى مجهول وفيه ضرر ظاهر اه قال الحلبي قوله لانه تفويت الخ أى فيما اذا مات ولم يعقب وقوله أو تأخير الخ أى ان أعتق اه (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل يتعلق (قوله له) أى للرقيق وقوله لرضاه أى الغير (قوله وانما ضمن مالك البهيمه) أى اذا قصر اه مغنى وكالمالك كل من كانت فى يده اه ع ش (قوله جانيته) أى على ادمى كما هو ظاهر لان جانيته على المال لا تلزم العاقلة سم وسلمان (قوله لانه لا اختيار لها الخ) أى وجناية العبد مضافة اليه فانه يتصرف باختياره اه نهاية (قوله ومن ثم) أى ومن اجل

الفقهاء ونحوهم هو المميز مطلقاً وهو كذلك (قوله موهم) ان كان وجه الالهام صدقه بمن ملك الفاضل المذكور فى احوال الالية فقط او فى بعضها فقط مع انه غير فقير فقوله لا الخ كذلك (فصل فى جناية الرقيق) (قول المثلن يتعلق برقبته) سياق فى باب الكتابة قول المصنف ولو قتل أى المكاتب سيده فلو ارثه قصاص فان عفى على دية أو قتل خطأ اخذها مما معه فان لم يكن فله تعجيزه فى الاصح أو قطع طرفه فاقتصاصه والدية كما سبق ولو قتل أجنبياً أو قطعته فعفى على مال أو كان خطأ أخذ مما معه أو بما سيكسبه الاقل من قيمته والارش فان لم يكن معه شيء وسال المستحق تعجيزه عجزه القاضى وبيع بقدر الارش فان بقى منه شيء بقيت فيه الكتابة الخ اه فلم ان المكاتب ليس كغيره فليتامل (قوله جانيته) على ادمى كما



بالجناية لزمه او عاقلته  
ارشها بالغاما بلغ ولم تتعلق  
بالرقبة وكذا لو امره  
اجنبى يلزم الاجنبى ايضا  
واستشكل بان امره بالسرقة  
لا يقطع ورد بان الاكثرين  
على قطعه لانه آله بخلاف  
امر السيد او غيره للمميز  
فانه لا يمنع التعلق برقبته  
لانه المباشر ومن ثم لم تتعلق  
الجناية بغير الرقبة من مال  
الامر ولو لم يامر غير المميز  
احد تعلقت برقبته فقط  
لانه من جنس ذوى الاختيار  
بخلاف البيمة ومعنى  
التعلق بها انه يباع ويصرف  
ثمنه للجنى عليه الا يملكه  
هو ولا وارثه لثلاث بطل  
حق السيد من الفداء  
ويتعلق بجميعها وان كان  
الواجب حبة وقيمتها ألفا  
ولو ابر المستحق من بعضها  
أى الثمن انفق منه بقسطها  
كذا صححناه فى الوصايا  
وهو مشكل فان تعلق  
الرهن دونها لتقدمها عليه  
ولو ابر المثلثين من البعض  
لم ينفك منه شئ فقياسه انه  
لا ينفك منه شئ وهذا قد  
يفرق بان التعلق ثم انما  
هو بالذمة اصالة واما  
بالرهن فهو لكونه كالتائب  
عنها اعطى حكمها من  
شغله كله مادامت مشغولة  
كلها اذ لا يتصور فيها  
التجزى واما التعلق هنا فهو  
بالرقبة وهو موجود  
محسوس يمكن تجزئته فعملوا  
بقضية كل فى بابه (ولسیده)

الفرق بين العبد وفى البيمة بالاختيار وعدمه (قوله وجوب الطاعة) أى طاعة امره (قوله فامر الخ) أى  
غير المميز أو الاعجمى وكذا ضمير لو أمره (قوله يلزم الاجنبى) أى او عاقلته (قوله واستشكل) أى لزوم  
أرش جناية القن الغير المميز أو الاعجمى على أمره بها (قوله بان امره) أى القن الغير المميز أو الاعجمى  
(قوله بان الاكثرين الخ) اعتمده النهاية كامر (قوله لانه) أى القن المذكور آله أى الامر (قوله  
بخلاف امر السيد الخ) راجع لما قبل وكذا الخ وما بعده (قوله بخلاف امر السيد) او غيره للمميز ثم قوله  
قريباً وان اذن له فى الجناية حاصله أنه لا اثر لامر به بالجناية ولا لاذنه فيها وسيأتى قريباً انه لو لم ينزع لقطة  
عليها بيده فتلقت ولو بغير فعله ضمنها فى سائر امواله أيضاً فائز مجرد عدم النزع فقد يستشكل ذلك بان كلا  
من الامر بالجناية والاذن فيها ان لم يزد على مجرد عدم النزع ما نقص عنه فكيف اثر هذا دون ذلك اه  
سم اقول وقد يمنع بان كلاهما لا يؤدي الى الاتلاف اذ الفرض انه يميز مختار وان عدم النزع يؤدي الى  
التلف بيده كما هو ظاهر ثم رأيت أن الشارح ذكر ما يقرب منه ثم رأيت قال السيد عمر البصرى بعد ذكر  
كلام سم مانصه اقول كان رقم الفاضل المحشى لهذه القولة قبل الاطلاع على التنبيه الآتى أو لعل التنبيه  
ساقط من نسخته فانه من الملحقات باصل الشارح رحمه الله تعالى اه (قوله لانه المباشر) أى وله اختيار  
اه ع ش (قوله فلا يملكه) أى القن الجانى (قوله هو الخ) أى المجنى عليه (قوله ويتعلق) أى مال  
الجناية (قوله وان كان الواجب حبة) من قبيل المبالغة والا فالحبة ليست بمتمول (قوله من بعضها)  
أى مال الجناية والتائيت باعتبار المضاف اليه ويحتمل ابقاؤه على ظاهره بلا تأويل لكن يؤيد الاول  
قول المغنى والاسنى من بعض الواجب اه (قوله منه) أى العبد اه معنى (قوله بقسطها) عبارة المغنى  
بقسطه اه أى البعض (قوله وهو) أى الاتفكك هنا أو تصحيحه (قوله دونها) أى دون الجناية اه  
سم عبارة المغنى دون تعلق المجنى عليه برقبة العبد اه (قوله ولو ابراً المرتن الخ) جملة حاله (قوله من  
البعض) أى بعض الرهن (قوله لم ينفك منه) أى من الرهن (قوله لا ينفك منه) أى من العبد (قوله بان  
التعلق الخ) عبارة المغنى بان التعلق يجعل اقوى من الشرعى وعبارة سم ويفارق المرهون بان الراهن  
حجر على نفسه فيه مر ع ش اه (قوله واما بالرهن) أى التعلق بالرهن وكان الاولى حذف الباء أو زيادة  
الفاء فى قوله الآتى اعطى الخ فهو لكونه اى بالرهن كالتائب عنها أى الذمة اعطى ان الرهن حكمها أى الذمة  
(قوله من شغله) بيان للحكم والضمير للرهن (قوله مادامت الخ) أى الذمة (قوله وهى) أى الرقبة (قوله  
موجود الخ) وكان الظاهر المناسب التائيت ولعل التذكير نظر الكون اثناء بمنزلة حرف البناء كالمعرفة  
والنكرة (قوله بقضية كل) أى من الرهن والجناية (قوله بنفسه) أى قول المتن بالاقل فى النهاية وإلى قوله  
وهذه ان كان فى المغنى الاقوله ولا مانع وقولة السيد وسم مانع الى العبد (قول المتن ولسیده يبعه) ظاهر  
اطلاقه أنه يباع ويصرف ثمنه للمستحق حالاً بلا تأجيل فى ثلاث سنين ويؤيده انهم لم يفرقوا هنا بين العمد وغيره  
ع ش (قوله بنسبة حريته) يتامل سم لم يظهر وجهه فليتامل سيد عمر اقول لعل وجه التامل الاحتياج الى التأويل  
بان المراد مقدار نسبته الى مجموع القيمة على فرض رقبة الكل كنسبة حرية البعض الى مجموعه (قوله  
هو ظاهر لان جانيها على المال لا تلزم العاقلة (قوله فامر سیده الخ) بقى ما لوجنى بلا امر وهو الذى هو  
نظير جناية البيمة ثم رأيت ذكره (قوله بخلاف امر السيد او غيره للمميز) ثم قوله قريباً وان اذن له فى  
الجناية حاصله انه لا اثر لامر به بالجناية ولا لاذنه فيها وسيأتى قريباً انه لو لم ينزع لقطة عليها بيده فتلقت ولو  
بغير فعله ضمنها فى سائر امواله أيضاً فانه مجرد عدم النزع فقد يستشكل ذلك بان كلام من الامر بالجناية  
والاذن فيها ان لم يزد على مجرد عدم النزع ما نقص عنه فكيف اثر هذا دون ذلك (قوله  
ولو ابراً المستحق من بعضها الخ) عبارة شرح الروض فان حصلت البراءة من بعض الواجب  
انفك عنه بقسطه الخ (قوله وهو مشكل فان تعلق الرهن الخ) ويفارقه المرهون بان الراهن  
حجر على نفسه فيه مر ع ش (قوله دونها) أى دون الجناية (قوله بنسبة حريته) يتامل

بنفسه او نائبه (يبعه) او بيع ما يملكه منه اذا كان مبعوضاً اذ الواجب عليه من واجب جنايته بنسبة حريته وما فيه من الرقبة يتعلق

يتعلق به باقى واجب الجناية (ها) اى لاجلها باذن المستحق وتسليمه لبيع فيها (٣٥) (وفداؤه) كالمزهر ون يقتصر فى البيع على

قدر الحاجة ما لم يختار السيد  
بيع الجميع أو يتعذر وجود  
راغب فى البعض وإذا  
اختار فداءه لم يلزمه إلا  
(بالأقل من قيمته) يوم  
الفداء لأن الموت قبل  
اختياره لا يلزم السيد به شيء  
فالو نقص نعم أن منع  
من بيعه ثم نقصت قيمته عن  
وقت الجناية اعتبرت قيمته  
وقتها (وارشها) لأن  
الارش إن كان أقل فلا  
واجب غيره وإلا لم يلزم  
السيد غير الرقبة فقبل منه  
قيمتها (وفى القديم بارشها)  
بالغا ما بلغ (ولا يتعلق)  
مال الجناية الثابتة بالينة  
أو اقرار السيد ولا مانع  
(بذمة) ولا بكسبه وحدهما  
ولا (مع رقبته فى الاظهر)  
وان أذن له سيده فى الجناية  
فما بقى عن الرقبة يضيع على  
الجنى عليه لانه لو تعلق بالذمة  
لما تعلق بالرقبة كديون  
المعاملات أما لو أقر بها  
السيد وشم مانع كرهن  
فانكر المهرين وحلف فانه  
يباع فى الدين ولا شيء على  
السيد أو العبد وكذب السيد  
ولا يثبت فتنعلق بذمة فقط  
كما مر فى الاقرار ولا يزد  
على المتن ما لو اقر السيد بان  
الذى جنى عليه فنه قيمته الف  
وقال الفن بل الفنان فانه  
وان تعلق الف بالرقبة

يتعلق به باقى واجب الجناية) فيفديه السيد باقل الامر من حصتي واجبا والقيمة نهاية ومعنى وأسنى  
قال سم وفى العباب فى بحث العاقلة فان تبعض فقسط حريته على عاقلة اه (قوله اى لاجلها) اى الجناية  
(قوله باذن المستحق) عبارة الزركشى وإلا فاذا الجنى عليه شرط اه سم (قوله وتسليمه) مرفوع  
عطف على يبعه فى المتن وقد يغنى عنه قوله المار او بنائه ثم رايت أن المحلى اقتصر على ما هنا وشرح المنهج  
على ما مر (قول المتن وفداؤه) قال فى الروضة لو لم يفسد السيد الجانى ولا سلمه باعه القاضى وصرف الثمن  
للمجنى عليه ولو باعه بالارش جاز إن كان نقدا وكذا ابلا وقلنا يجوز الصلح عنها اه وعبارة الروض  
وإنما يباع الجانى بالارش النقدا لا بال ولو من الجنى عليه اه سم (قوله ويقتصر) اى البائع اه ع ش  
(قوله على قدر الحاجة) اى قدر ارش الجناية اه معنى (قوله إلا بالأقل الخ) استثناء من الضمير المستتر  
فى لم يلزمه الرجوع لفداء بشيء (قوله يوم الفداء) وفاقا للأسنى والمعنى ورجح النهاية اعتبار وقت الجناية  
مطلقا وقال ع ش هو المعتمد (قوله نعم أن منع من بيعه الخ) ينبغى أن يزداد وقت الجناية حتى يتجه اعتبار  
قيمة وقتها وإلا فالمتجه اعتبار قيمة وقت المنع والله اعلم ثم رأيت الفاضل المحشى نبه على ذلك فقال قوله عن  
وقت الجناية هلا اعتبر وقت المنع اه وهل لو مات بعد المنع يلزمه قيمته ويكون منعه اختيارا أولا محل  
تأمل والظاهر الاول إذ لا يظهر فرق بين نقص القيمة وسقوطها اه سيد عمر اقول وقول المصنف الا ترى  
إلا إذا طلب فتنعه صريح فيما استظهره (قوله وإلا) اى بان كانت القيمة أقل (قوله منها) اى بدل الرقبة  
(قوله بالغاما بلغ) اى لانه لو سلمه ربما يبيع بأكثر من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال اه معنى (قول  
المتن ولا يتعلق الخ) مستأنف اه ع ش (قوله مال الجناية) اى إلى قوله وهذه إن كان فى النهاية (قوله ولا  
مانع) سيد ذكر محترزه (قوله وان أذن له الخ) غاية فى نفي التعلق بكسبه اه رشيدى (قوله عن الرقبة) لعل  
صوابه عن الارش (قوله يضيع على الجنى عليه) اى ولا يتبع العبد به بعد عتقه اه معنى (قوله لانه  
الخ) تعليل للتمسك (قوله اموال اقر بها الخ) اى الجناية محترز قوله ولا مانع اه ع ش (قوله فانكر  
المهرين) اى الجناية وحلف يظهر على نفي العلم (قوله فانه يباع الخ) اى ويتعلق مال الجناية بذمة قطعاً  
اه معنى (قوله والعبد) اى أو أقر بها العبد (قوله فانه الخ) الفاء بمعنى اللام اه ع ش (قوله والف  
بالذمة) معتمداه ع ش (قوله جهة التعلق) اى فالف السيد لتصديقه على تعلقها بالرقبة والف العبد  
لانكار السيد لها واعتراف الفن بها اه ع ش (قوله ولو لم ينزع الخ) مثل ذلك فى شرح المنهج هنا وقال

(قوله يتعلق به باقى واجب الجناية) قال فى شرح الروض فيفديه السيد باقل الامر من حصتي واجبا  
والقيمة اه وفى العباب فى بحث العاقلة فان تبعض فقسط حريته على عاقلة اه (قوله اى لاجلها  
باذن المستحق الخ) قال فى الروض وشرحه وحمل الجناية غير المستولدة للسيد لا يتعلق به الارش سواء  
كان موجودا يوم الجناية ام حدث بعدها فلا تباع حتى تضع إذ لا يمكنه اجبار السيد على بيع الحمل ولا  
يمكن استثنائه فان لم يفدها بعد وضعها بيعا معا واخذ السيد ثمن الولد اى حصته واخذ الجنى عليه حصته  
اه وكان وجه اطلاق قوله فلا تباع الخ تعذر بيعه معها للسيد إذ لا يمكن تقديمه قبل الوضع ليوزع  
الفن (قوله باذن المستحق) عبارة الزركشى وإلا فاذا الجنى عليه شرط اه (قول المتن وفداؤه الخ)  
قال فى الروضة لو لم يفد السيد الجانى ولا سلمه للبيع باعه القاضى وصرف الثمن للجنى عليه ولو باعه بالارش  
جاز ان كان نقدا وكذا ابلا وقلنا يجوز الصلح عنها اه وعبارة الروض وانما يباع الجانى بالارش النقدا  
لا الا بل ولو من الجنى عليه اه (قوله يوم الفداء) كذا اعتبره القفال وحمل النص على اعتبار يوم الجناية  
على ما إذا منع من بيعه يوم الجناية ثم نقصت القيمة (قوله عن وقت الجناية) هلا اعتبر وقت المنع (قوله ولو  
لم ينزع لفظة عليها بيده الخ) ذكر مثل ذلك فى شرح المنهج هنا وقال فى باب اللقطة ولو أقرها فى يده سيده  
واستحفظه عليها ليعرفها وهو أمين جاز فان لم يكن امينا فهو متعدي بالاقرار فكانه اخذها منه ثم ردها اليه  
اه فيمكن حمل ما ذكره هنا على غير الامين الذى استحفظه عليها ليعرفها (قوله ولو لم ينزع لفظة عليها الخ)

والف بالذمة كما فى الام لكن اختلفت جهة التعلق ولو لم ينزع لفظة عليها بيده فتلقت ولو بغير فعله تعلقت بربقته وسائر اموال السيد

وهذه ان كان التلف فيها بفعله ترد عليه (تنبيه) من المشكل جدا على ما هنا وان واجب جنابة القن المميز لا يتعلق بمال السيد وان امره بها هذه المسئلة وقولهم لو رأى عبده يتلف مالا لغيره ولم يمنعه ضمن مع العبد لتعديهما فضمنوا السيد فيهما بمجرد السكوت ولم يضمنوه هنا بالامر وقد يتمحل للفرق بأن الامر بالجنابة لا يستلزم (٣٦) الوقوع فلم تتحقق حقيقة التعدي فيه بخلاف ترك لقطة يده وعدم دفعه عن مال الغير فانه

في باب اللقطة ولو أقرها في يده سيده واستحفظه عليها ليعرفها وهو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو معتد بالاقرار فكانه اخذها منه ثم ردّها اليه اه فيمكن حمل ما ذكره هنا على غير الامين الذي استحفظه عليها ليعرفها اه سم (قوله وهذه) اى مسئلة اللقطة (قوله ان كان التلف فيها بفعله ترد الخ) قديقال كلامه في الجنابة على الادى بقرينة السياق فلا ترد عليه اه سم (قوله بفعله) اى العبد (قوله عليه) اى المتن (قوله من المشكل) خبر مقدم لقوله هذه المسئلة اه كردى (قوله ان واجب جنابة القن الخ) بيان لما هنا (قوله بمال السيد) اى غير الرقبة (قوله هذه المسئلة) اى مسئلة ترك اللقطة بيد القن (قوله وقولهم الخ) عطف على هذه المسئلة اه كردى (قوله ضمن) اى السيد فيتعلق برقبة العبد وبقية أمواله وقوله مع العبد اى فيتبع به بعد العتق ان لم يف بذلك مال السيد وامتنع من ادائه هذا ما يظهر لى والله اعلم (قوله فضمنوا) اى اصحابنا (قوله بان الامر الخ) متعلق يتحمل (قوله الوقوع) اى وقوع الجنابة (قوله فيه) اى الامر (قوله تركه) اى السيد وكذا ضمير فانه وضمير اليه (قوله يده) اى القن وكذا ضمير دفعه (قوله على ذلك) اى الفرق المذكور (قوله انه) اى السيد (قوله هنا) اى في مسئلة الجنابة (قوله ضمن) اى بماله مطلقا (قوله وشم) اى في مسئلة الاتلاف ذلك اى الضمان فى الاولى وعدمه فى الثانية (قوله لا يضمن) اى بغير الرقبة (قوله فى البابين) اى فى باب الجنابة وباب الاتلاف (قوله حاصله) اى الوجه (قوله دون مشاهدة الخ) خبر ان (قوله و اقرار اللقطة) عطف على مشاهدة الخ (قوله هذان) اى المشاهدة والاقرار وقوله الاول اى مجرد الامر (قوله اى لبيع) الى قوله ولو انما يتجه فى النهاية والمغنى (قوله او باعه) عطف على سلبه (قوله كما مر) اى فى شرح ولسيده (قوله الان) اى حين جنابته بعد الفداء (قوله المتن فيهما) اى الجنابتين اه مغنى (قوله ذلك) اى البيع فى الجنابتين (قوله على مال) الاولى إسقاطه كفى المغنى (قوله ولما) اى بان كانت إحدى الجنابتين موجبة للقود ولم يعرف مستحقه (قوله الاشتراك) اى اشتراك المستحقين (قوله والقود) اى وتقدمه (قوله حينئذ) اى حين إذ كانت إحدى الجنابتين موجبة للقود ولم يعرف مستحقه (قوله ولم يوجد الخ) عطف على استمر الخ (قوله مع تعلق القود به) اى فيستوفيه ذو القود متى شاء ولو قبل عتقه بدون رضا المشتري (قوله وحينئذ) اى حين التعميم المذكور وقوله لا ينافيه اى تقديم ذى المال اه كردى (قوله انما شرطناه) اى عدم وجود من يشترى الخ (قوله ليقدم) ببناء المفعول من الاقدام (قوله ليقدم على شرائه) يتأمل ولا يخفى ما فيه اه سم (قوله قد يخالف ذلك) عبارة المغنى وما جزم به المصنف من البيع فى الجنابتين محله ان تحدا فلورجى خطا ثم قتل عمدا ولم يفده السيد ولا عفا صاحب العمد ففي فروع ابن القطان انه يباع فى الخطا وحده ولصاحب العمد القود كن جنى خطا ثم ار تدفانا نبيعه ثم نقتله بالردة ان لم يتب قال المعلق عنه فلو لم نجد من يشترى به لتعلق القود به فعبدى ان القود يسيقظ لانا نقول لصاحبه ان صاحب الخطا قد سبقك فلو قد مناك لا بطننا حقه فاعدل الامور ان يشترى كافي ولا سبيل اليه الا بترك القود كذا نقله الزركشى و اقره وفيه كما قاله ابن شبة نظرا اه اقول وكذا ذكره الزياى و اقره (قوله ما مر)

عبارة شرح المنهج او اطلع سيده على لقطة في يده و اقرها عنده أو أهمله وأعرض عنه فألتفها أو تلفت عنده تعلق المال برقبته وبسائر اموال السيد كانه عليه البلقينى انتهى (قوله وهذه ان كان التلف فيها بفعله ترد عليه) قديقال كلامه فى الجنابة على الادى بقرينة السياق فلا قود عليه (قوله ليقدم على شرائه) يتأمل فلا يخفى ما فيه (قوله لكنه لا يستوفيه الا برضا المشتري) قياس ما تقدم فى شرح قوله فى البيع ولو قتله بردة سابقة اى او قتل سابق كما قاله هناك ان له القود بغير رضا المشتري ثم ان جهله رجع بالثمن ولا فلا

لكونه اكل من القن انما تنسب حقيقة التعدي اليه فساوت بقية أمواله رقبة العبد فى التعلق بها فان قلت يلزم على ذلك انه لو رآه هنا يحنى فسكت ضمن وشم لو امره فالتف فى غيبته لا يضمن قلت ظاهر كلامهم فى البابين ذلك وله وجه علم بما قرره حاصله ان مجرد الامر دون مشاهدة التلف و اقرار اللقطة يده فجاز ان يؤثر هذان مالا يؤثر الاول فتأمل (ولو فداءه ثم جنى سلبه للبيع) اى لبيع أو باعه كما مر (أو فداءه) مرة أخرى وان تكرر ذلك مرارا لانه الآن لم يتعلق به غير هذه الجنابة (ولو جنى ثانيا قبل الفداء باعه) أو سلبه لبيع (فيهما) ووزع الثمن على أرش الجنابتين وإنما يتجه ذلك حيث لم تكن إحدى الجنابتين موجبة للقود أو عفا مستحقه على مال ولا فهو محل نظر لانه لا يمكن الاشتراك حينئذ وتقديم البيع لذى المال يفوت القود والقود يفوت البيع ولو قيل حينئذ بتقديم ذى المال

حيث استمر ذلك القود على طلبه ولم يوجد من يشترى به مع تعلق القود به لم يبعد لان القود يتدارك ولو بعدهتقه وحينئذ لا ينافيه قولنا ولم يوجد الخ لانا انما شرطناه ليقدم على شرائه فيستمر ذو القود على حقه لكنه لا يستوفيه الا برضا المشتري أو بعدهتقه ثم رأيت عن ابن القطان والمعلق عنه ما قد يخالف ذلك والوجه ما ذكرته فتأمل فان قلت قياس ما مر

ان ذا القود اذا تقدمت الجناية عليه قتلها وان فات حق من بعده كمن قتل جمعاً من تبا يقتل باولهم قلت يفرق بان قتله ثم لا يفوت حق من بعده لبقاء المال متعلقاً بتركته وذمته بخلافه هنا إذ لا تعلق إلا بالرقبة فيفوت حق الثاني بالسكية (٣٧) فكان الاعدل عفو ذى القود ليشتركا

والا قدم حق غيره لتقصيره  
(أو فداءه بالاقل من قيمته  
والارشرين) على الجديد  
(وفي القديم) يفديه  
(بالارشرين) ومحل الخلاف  
ان لم يمنع من بيعه مختاراً  
للفداء والا لزمه فداء كل  
منهما بالاقل من أرشها  
وقيمة (ولو أعتقه أو باعه  
وصحناها) بان أعتقه  
موسراً أو باعه بعد اختيار  
الفداء (أو قتله فداء)  
وجوباً لانه فوت محل  
التعلق فان تعذر الفداء  
لنحو افلاسه أو غيبته أو  
صبره على الحبس فسخ  
البيع وبيع في الجناية وفداؤه  
هنا (بالاقل) من قيمته  
والارش جزماً لتعذر

البيع (وقيل) يجرى هنا ايضاً  
(القولان) السابقان (ولو  
هرب) العبد الجاني (أو  
مات) قبل اختيار سيده  
الفداء (بريء سيده) من  
علقته لفوات الرقبة (الا  
اذا طلب) منه لبيع (ففعه)  
لتعديده بالمنع ويصير بذلك  
مختاراً للفداء بخلاف ماله  
لم يطلب منه أو طلب فلم يمنعه  
فانه لا يلزم به وان علم محله  
وقدر عليه فيما يظهر خلافاً  
للزركشي وقوله لا يلزمه

أى فى أوائل باب الجراح (قوله ان ذا القود) أى مستحقه بيان لما مرو وقوله إذا تقدمت الجناية عليه أى على مورثه على الجناية على غيره (قوله له) أى لذى القود قتله أى الجاني (قوله كمن قتل جمعاً الخ) فيه ان هذا داخل فيما مر فامعنى التشبيه (قوله لبقاء المال) أى الواجب بالجناية (قوله بتركته) أى الجاني المقتول وقوله وذمته المناسب حذفه أو قلب العطف (قوله على الجديد) إلى قوله وإن علم محله فى المغنى وإلى قول المتن ويفدى ام ولده فى النهاية (قول المتن وفى القديم بالارشرين) لما مر من انه لو سلبه ربما بيع باكثر من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال اه معنى (قوله ان لم يمنع من بيعه) أى للجناية الاولى قبل وقوع الثانية كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله منهما) أى الجنائيتين (قوله من ارشها) أى كل من الجنائيتين فكان الاولى التذكير (قول المتن ولو أعتقه) أى العبد الجاني اه معنى (قوله بان أعتقه موسراً) أى على الراجح اه معنى (قوله أو باعه بعد اختيار الفداء) أى على المرجوح معنى وعش (قوله لنحو افلاسه) أى السيد اه عش (قوله فسخ البيع) أى بخلاف الاعتراف رشيدى وسم وعش (قوله السابقان) أى الجديد والقديم (قوله ويصير الخ) فلو ادعى المستحق منعه وانكر السيد صدق بيمينه لان الاصل عدم المنع وعدم طلب المستحق البيع اه عش (قوله بذلك) أى بالمنع (قوله لا يلزم) ببناء المفعول من الالتزام (قوله محله) أى العبد المهرب وقوله عليه أى رده وتسليمه (قوله خلافاً للزركشى) كذا فى النهاية كما مر ولكن اقر المغنى قول الزركشى (قوله وقوله) أى الزركشى (قوله يلزمه) أى السيد (قوله بالقول) إلى الفصل فى المغنى إلى قوله ويفرق إلى ومن الارش (قوله بالقول الخ) أى لا بالفعل إذ الخ اه معنى (قول المتن وتسليمه) منصوب عطفاً على اسم ان والمغنى وان عليه تسليمه ولا يصح رفعه عطفاً على ضمير خبر ان لان التسليم عليه لاله اه معنى ولك ان تمنعه بان الهية نظر المجموع الامر من لالكل منهما (قوله لا يلزم) أى الوفاء به (قوله ومن ثم) أى من اجل عدم حصول الياس من بيعه اه معنى (قوله لومات) أى الرقيق الجاني وقوله أو قتل ببناء المفعول (قوله لم يرجع) أى السيد عن اختيار الفداء اه عش (قوله وكذا الخ) أى لا يرجع جزماً انتهى معنى (قوله ولو باعه) أى السيد وقوله لزمه أى الفداء وقوله وامتنع رجوعه أى بان

(قوله والا لزمه فداء كل منهما بالاقل من ارشها وقيمته) عبارة شرح البهجة وإن منع بيعه واختار الفداء للجنى ثانياً ففعل به مثل ذلك لزمه فداء كل جنانية بالاقل من ارشها وقيمته ذكره فى الروضة واصلها وقضيته انه لو تكرر منع البيع مع الجنانية ولم يختار الفداء لم يلزمه فداء كل جنانية الخ لعل محله مادام مصر على اختيار الفداء فيما إذا كان اختيار الفداء وعلى منع البيع فيما إذا لم يكن اختياره بناء على الظاهر المذكور فان رجوع عن ذلك وسلبه للبيع مع غرم نقص القيمة إن نقصت كان كذلك اخذاً بما ساقى فى قوله فالاصح ان له الرجوع وتسليمه فلو اختار بعد ذلك ايضاً الفداء فهل يلزمه فداء كل جنانية بالاقل من ارشها وقيمته او لا يلزمه إلا الفداء بالاقل من قيمته والارشرين لسقوط امر المنع والاختيار الاول بالرجوع عن ذلك فيه نظر فليتأمل فى كل ذلك (قوله أو قتله) قال فى الروض وشرحه وإن قتل الجاني خطأ أو شبه عمد تعلقت جنايته بقيمته لانها بدله فاذا اخذت سلبها السيد أو بدلها من سائر امواله أو عمد أو اقصى السيد هو حائز له لزمه الفداء للجنى عليه اه وقد يستشكل لزوم الفداء إذا اقتص السيد لانه لا منع له فى قتله والواجب ابتداء انما هو القود فلم يفوت العين ولا قيمتها لعدم وجوبها فلم لزمه الفداء (قوله فسخ البيع) ظاهره ان العتق يستمر (قول المتن والشرح الا اذا طلب منه ففعه ويصير بذلك مختاراً للفداء) عبارة الروض الا ان كان منع منه فهذا اختيار للفداء فيفديه أو يحضره لان له الرجوع عن اختيار الفداء انتهى وهو صريح فى جواز الرجوع عن اختيار الفداء وان منع من بيعه قبل ذلك والظاهر جريان ذلك وان تكررت الجنانية مع

تسليمه يرد بان لا يلزمه الا ان كانت تحت يده نعم يلزمه الاعلام به لكن هذا لا يختص به بل كل من علم به كذلك فيما يظهر (ولو اختار الفداء) بالقول الا يحصل بفعل كوطه الامه (فالاصح ان له الرجوع وتسليمه) لبيع لان اختياره مجرد وعد لا يلزم ولم يحصل الياس من بيعه ومن ثم لو مات أو قتل لم يرجع جزماً وكذا لو نقصت قيمته بعد اختياره الا ان غرم ذلك النقص ولو باعه باذن المستحق بشرط الفداء

لزمه وامتنع رجوعه وكذا امتنع لو كان البيع تاخرا يضر المجنى عليه وللسيد أموال غيره فيلزم بالفداء حذرا من ضرر المجنى عليه ذكر ذلك  
البلقيني (ويفدى أم ولده) حتما لمتعه يعبا (٣٨) ومن ثم لم تتعلق الجناية بذمتها خلافا للزركشي بل بذمته (بالأقل) من قيمتها يوم الجناية

يفسخ العقد ويسلمه لبياع وقوله وكذا امتنع أي الرجوع اه عش (قوله لو كان البيع) أي بعد الرجوع  
(قوله يتاخر الخ) أي لعدم من يرغب في شرائه اه عش (قوله وللسيد الخ) الواو حالية (قوله فيلزم)  
ببناء المفعول من الإلزام (قوله من ضرر المجنى عليه) أي بتأخير البيع (قوله ذكر ذلك البلقيني) عبارة الهابة  
والمغنى كما ذكره البلقيني اه وقضية صنيع الثاني أن المشار إليه بذلك قوله وكذا لو نقصت إلى هنا  
(قول المتن ويفدى) بفتح أوله اه مغنى عبارة عش عن سم على المنهج والنجير م عن الشوبري يقال فداءه  
إذا دفع مالا واخذ رجلا وفدى إذا دفع رجلا واخذ مالا وفادى إذا دفع رجلا واخذ رجلا اه (قوله  
حتما) أي وإن ماتت عقب الجناية نهاية ومعنى (قوله عنها) أي الجناية (قوله كما اقتضاه إطلاقهم) اعتمده  
النهاية (قوله ومحل) أي اعتبار وقت الجناية عند تأخر الاحبال (قوله فليعتبر الخ) أي وقت الاحبال  
(قوله كما بحث) أي في شرح البهجة مغنى وسم (قوله بينه) أي الاحبال المتأخر (قوله وبين المنع من يعبا)  
أي حيث اعتبر فيه وقت الجناية لا المنع وقوله فيما مر أي في شرح وفادى وبالأقل من قيمته وتقدم  
هناك عن السيد عمر ما يفيد أنه لا فرق بين الاحبال والمنع (قوله فلم يعتبر) أي وقت المنع (قوله ومن  
الأرض) عطف على قوله من قيمتها الخ (قوله السابقان) إلى الفصل في النهاية (قوله ومن ثم لو جاز الخ) عبارة  
المغنى وعميرة ومحل وجوب فداها على السيد إذا امتنع يعبا كما اقتضاه التعليل السابق فلو كانت تباع لكونه  
استولدها الخ (قوله ومثلها الخ) أي أم الولد لو كان الأنسب تأخير م ذكره في شرح وجنبايتها الخ كافي المغنى  
(قوله الموقوف الخ) (فرع) لو مات الواقف وله تركة فقيل يلزم الوارث فداؤه وترد فيه صاحب العباب  
اه عش ومرعنه أي عش اعتماد الأول وعبارة النجير م فان كان الواقف ميتا وله تركة ففي الجرجانيات  
أن الفداء على الوارث زيادي فان لم يكن تركة ففي كسبه أو على بيت المال إن لم يكن كسب حر رحلي اه (قوله  
والمندور عتقه) وأما المكتاب فذكر المصنف جنبايتها في باب الكتابة اه مغنى (قوله أن نحو الأيلاد)  
أي كالواقف أي والنذر اه عش (قوله وهو) أي السيد لو قتل الجاني أي جناية متعددة (قوله فهي  
كذلك) استثنى البلقيني من ذلك أم الولد التي تباع بان استولدها وهي مرهونة وهو معسر إذا جنت جناية  
تتعلق برقبته فان حق المجنى عليه يقدم فلا يكون جنبايتها كواحده لأنه يمكن بيعها بل هي كالقن يجنى جناية  
بعد أخرى فيأتي فيها التفصيل المار اه مغنى (قوله استردا الخ) أي المستحق الثاني (قوله وثلاث الخمسة  
الخ) أي ليصير معه ثلثا الألف ومع الأول ثلثة نهاية ومعنى (قوله الباقية عند السيد) أي بعد أخذ الأول  
أرض جنبايته الذي هو خمسة

ه (فصل) في الغرة (قوله الحر المعصوم) إلى قول المتن وكذا أن ظهر في المغنى لإقوله أو مسلما وإلى قول  
المتن ولو القت جنيتين في النهاية لإقوله أو أخرجه راسه إلى المتن (قوله الحر) أما الجنين الرقيق والكافر  
فذكرهما المصنف آخر الفصل اه مغنى (قوله المعصوم) أي المضمون على الجاني فخرج جنين أمته الآتي  
(قوله وإن لم تكن أمه معصومة) كان ارتدت وهي حامل أو وطئ مسلم حربية بشبهة اه عش (قوله

تكرر المنع واختيار الفداء حتى يجوز له الرجوع عنه مع ذلك (قوله لزمه وامتنع رجوعه) ظاهره وإن  
فسخ البيع أو انفسخ ويحتمل جواز الرجوع حينئذ (قوله لو كان البيع يتاخر الخ) أي بان اختار الفداء فعرض  
ما يقتضي تأخر البيع كما ذكره فليس له الرجوع (قوله ويفدى أم ولده) قال في شرح الروض وإن ماتت عقب  
الجناية لمتعه يعبا بالأيلاد كما لو قتلها بخلاف موت العبد لتعلق الأرض برقبته فاذا ماتت بلا تقصير فلا أرض  
ولا فداء اه (قوله وإن تأخر الاحبال) كتب م ر ش (قوله كما بحث) أي في شرح البهجة (قوله بل  
يقدم حق المجنى عليه) كما قاله البلقيني م ر ش ه (فصل في الجنين غرة الخ)

وإن تأخر الاحبال عنها  
كما اقتضاه إطلاقهم ومحل  
أن منع يعبا يوم الجناية  
والا فالتفويت إنما وقع  
بالاحبال المتأخر فليعتبر  
دون ما قبله كما بحث ويفرق  
بينه وبين المنع من يعبا فيما  
مر به من المنع ليس مفوتا للبيع  
فلم يع تبر من الأرض قطعا  
لا متاع يعبا (وقيل) فيها  
(القولان) السابقان في  
القن لجواز بيعها في صور  
ومن ثم لو جاز لكونه  
استولدها مرهونة وهو  
معسر لم يجب فداؤها بل  
يقدم حق المجنى عليه على  
حق المرتين ومثلها فيما  
ذكر الموقوف والمندور  
عتقه ومران نحو الأيلاد  
بعد الجناية إنما ينفذ من  
الموسر دون المعسر  
(وجنبايتها كواحده في  
الظاهر) فيلزمه السكك فداء  
واحد لأن الاستيلاد بمنزلة  
الاتلاف وهو لو قتل الجاني  
لم يلزمه الأقيمة واحدة  
يقتسمها جميع المستحقين  
فهو كذلك بالأولى فيشترك  
المستحقون فيها بقدر  
جنباياتهم ومن قبض أرضا  
حوصص فيه كغرماء المفلس  
إذا اقتسموا ثم ظهر غيرهم  
وكلما تجددت جناية تجدد  
الاسترداد فاذا كانت  
قيمتها ألفا وأرض الجناية

ألف أخذها المستحق فاذا جنت ثانيا والأرض ألف استرد خمسائة يأخذها المستحق فاذا جنت ثالثا والأرض ألف استرد من كل  
ثلث ما معه وهكذا أو ألفا وأرض الجناية الأولى خمسائة فأخذها ثم جنت والأرض ألف استرد الخمسة الباقية عند السيد وثلاث الخمسة التي  
أخذها الأول ه (فصل) في الغرة (في الجنين) الحر المعصوم عند الجناية وإن لم تكن أمه معصومة عندها ذكر كان أو نسيبا أو تام الخلقة



او مسلما او ضدك ولكون الحمل مستترا والاجتنان الاستتار ومنه الجن سمي جنينا (غرة) (٣٩) اجماعا وهي الخيار واصطفا بياض في

وجه الفرس واخذ بعض العلماء منها اشتراط بياض الرقيق الاتي وهو شاذ ولما تجب (ان انفصل ميتا بجناية) على امه الحية تؤثر فيه عادة ولو نحو تهديد او طلب ذى شوكة لها ولحق عندها كما مر او تجويع اثر اسقاطا بقول خيرين لانحو لطمة خفيفة (في حياتها او) بعد (موتها) متعلق بانفصال لا بجناية الا على ما قاله جمع من انه لو ضرب ميتة فاجهضت ميتا لزمته غرة لكن قال اخرون لا غرة فيه وادعى الماوردي فيه الاجماع ورجحه البلقيني وغيره لان الاصل عدم الحياة وبفرضا فالظاهر موته بموتها ولا تألم تختلف الغرة بذكورته وانوته لا طلاق خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة ولعدم انضباطه فهو كاللبن في المصرة قدره الشارع بصاع لذلك وخرج بتقييد الجنين بالعصمة ما لو جنى على حرية حامل من حربي او مرتدة حملت بولدف في حال ردتها فاسلت ثم اجهضت او على امته الحامل من غيره فعتقت ثم اجهضت والحمل ملكة فانه لاشيء فيه لا هداره

او مسلما) الاولى حذفه لما مر انفا عن المعنى (قوله او ضدك) افاد ان في الكافر غرة وهو كذلك غاية ان الغرة في المسلم تساوى نصف عشر الدية وفي الكافر ثلث غرة المسلم كما ياتي اه ع ش (قوله والاجتنان الاستتار ومنه الجن) اعترض بين الجار ومتعلقه (قول المتن غرة) (فرع) من معه طعام ذور رائحة يؤثر الاجهاض اذا علم ان الطعام كذلك وان هناك حاملا وجب عليه ان يدفع منه لها ما يمنع الاجهاض ان طلبت وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع واجهضت ضمنه بالغرة نعم لا يجب عليه الدفع مجانا بخلاف ما اذا لم يعلم حال الطعام او لم يعلم بوجود الحامل او بتاثرها بتلك الرائحة فلا ضمان عليه لانه لم يخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لو علمت هي الحال ولم تطلب حتى اجهضت فعليها الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمن كافي المضطر وكالواشرفت السفينة على الفرق فانه يجب طرح متاعها لرجاء نجاة الراكب مع الضمان اه سم (قوله وهي الخيار) اى في الاصل وقوله واصطفا الخ اى قبل هذا الاصل اه رشدي (قوله بياض الخ) اى فوق الدرهم اه ع ش (قوله واخذ بعض العلماء الخ) هو عمرو بن العلاء وحكاة الفاكاني في شرح الرسالة عن ابن عبد البر ايضا اه معنى (قوله فيه) اى الانفصال (قوله ولو نحو تهديد الخ) كان يضربها او يوجرها دواء وغيره فلتق جنينا اه معنى (قوله كامر) اى في اوائل باب موجبات الدية (قوله او تجويع الخ) عبارة المغنى كان يمنعها الطعام او الشراب حتى سقط الجنين وكانت الاجنة تسقط بذلك اه (قوله اثر اسقاطا الخ) اى ولو بتجويعها نفسها او كان في صوم واجب وقوله خيرين اى رجلين عدلين فلم يوجد او وجدوا اختلفا فيبغى عدم الضمان لان الاصل برائة الدمة فلا يكتفى اخبار النساء ولا خبر غير العدل وقوله لانحو لطمة محترز قوله تؤثر فيه عادة اه ع ش (قوله جمع) عبارة المغنى القاضي ابو الطيب والرويانى اه (قوله لكن قال اخرون الخ) عبارة النهاية لكن المعتمد مارجحه بالبقيني وغيره وادعى الماوردي الخ وعبارة المغنى وقال البغوى لاشيء عليه وبه قال الماوردي وادعى فيه الاجماع ورجحه البلقيني ولم يرجح الشيخان شيا اه (قوله وبفرضا) اى حياة الجنين (قوله بموتها) اى بموت امه قبل ضربها (قوله بذكورته الخ) اى الجنين (قوله انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين الخ) في الاستدلال به نظر لما تقرر في الاصول ان نحو فعل كذا لا عموم له ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على ثبوتها للجار غير الشريك بانه لا عموم له سم على حجج وقد يجاب بان الاستدلال هنا ليس بمجرد الحديث بل به مع ما فهمه الصحابة من وروده في جواب سؤال علي وجه يفهم العموم اه ع ش (قوله بصاع) اى من التمر (قوله لذلك) اى لعدم انضباطه (قوله حملت بولد الخ) اى من مرتد او غيره لكن يزنا ولم يكن في اصوله مسلم من الجانبين في الاولى ومن جانب الام في الثانية اه رشدي (قوله والحمل ملكة) اى السيد الجاني (قوله لاشيء فيه الخ) اى الجنين في كل من الصور الثلاث (قوله ذلك) اى العصمة وقوله لها اى للام (قوله جنينها الخ) اى الجنى عليها (قوله في الاولين) هما قوله حرية او مرتدة اه ع ش (قوله او لغيره) عطف على مسلم والضمير للسيد الجاني على ملوكته (قوله في الاخيرة) هي قوله او ملوكة اه ع ش (قوله لاشيء فيه) اى

(قوله غرة) فرع من معه طعام ذور رائحة يؤثر الاجهاض اذا علم ان الطعام كذلك وان هناك حاملا وجب عليه ان يدفع منه لها ما يمنع الاجهاض ان طلبته وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع واجهضت ضمن بالغرة نعم لا يجب عليه الدفع مجانا بخلاف ما اذا لم يعلم حال الطعام او لم يعلم بوجود الحامل او بتاثرها بتلك الرائحة فلا ضمان عليه لانه لم يخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لو علمت هي الحال ولم تطلب حتى اجهضت فعليها الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمن كافي المضطر وكالواشرفت السفينة على الفرق فانه يجب طرح متاعها لرجاء نجاة الراكب مع الضمان (قوله لكن قال اخرون لا غرة فيه) كتب عليه مر (قوله لا طلاق خبر الصحيحين) انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين الخ في الاستدلال به نظر لما تقرر في الاصول ان نحو فعل كذا لا عموم له ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على ثبوتها للجار

وجعل غير واحد من الشراح ذلك قيد الها مردودا لايها مه انه لو جنى على حرية او مرتدة او ملوكة جنينها مسلم في الاولين او لغيره في الاخيرة

لا شيء فيه وليس كذلك لعصته فلا نظر لاهدارها (وكذا إن ظهر) بالجناية على أمه في حياتها أو موتها على مامر (بلا انفصال) كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه (ع) فجنى عليها ومات ولم ينفصل (في الاصح) لتحقيق وجوده ولو أخرج رأسه وصاح فحز آخر

رقبته قبل انفصاله قتل به على المعتمد لتيقن استقرار حياته (ولا) ينفصل ولا ظهر بعضه (فلا غرة) وإن زالت حركة البطن وكبرها لعدم تيقن وجوده ولا إيجاب مع الشك (أو) انفصل (حيا) بالجناية على أمه (وبقي زمانا بلا الم ثم مات فلا ضمان) لأن الظاهر موته بسبب آخر (وإن مات حين خرج) أي تم خروجه (أودام الله) وإن لم يكن به وورم (فمات فدية نفس) فيه إجماعا لتيقن حياته وإن لم يستهل لأن الفرض أنه وجد فيه أماراة الحياة كنفس وامتصاص ثدى وقبض بدو بسطها وحيث لا فرق بين انتهائه لحركة المذبوح حين وعده له لأن حياته لما علمت كان الظاهر موته بالجناية ومن ثم لم يؤثر انفصاله لدون ستة أشهر وإن علم أنه لا يبش فن قتلته وقد انفصل بلا جناية قتل به كقتل مريض مشرف على الموت فإن انفصل بجناية وحياته مستقرة فكذلك والاعزر الثاني فقط ولا عبرة بمجرد اختلاج ويصدق الجاني يمينه في عدم الحياة لأنه الأصل وعلى المستحق البينة (ولو ألفت) المرأة بالجناية عليها (جنينين) ميتين (ففرتان) أو ثلاثا ثلاث

الجنين جواب لو (قوله لعصته) أي الجنين في كل من الثلاث (قوله لاهدارها) أي الام (قوله على مامر) أي في متعلق الجار (قوله فخرج رأسه) أي ميتا ه مغنى (قوله ومات) قال في الروض ولو علم موته بخروج رأس ونحوه فكأن انفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد خروج رأسه أم قبله وسواء مات الأم أم لا لتحقيق وجوده وذكر الأصل موت الام تصوير لا تقييد اه سم (قوله لتحقيق وجوده) إلى الفرع في المغنى لإلا قوله وحكي عن النص أنه كتم عدد الرأس وقوله أي أربع منهن (قوله ولو أخرج رأسه الخ) أي بعد أن ضرب أمه كما يأتي عن العباب وقد يفيد قوله آخر (قوله قتل به) ظاهره ولو كان دون ستة أشهر لكن قد ينافيه قوله لتيقن استقرار حياته وكذا ينافيه قوله الاتي فن قتلته وقد انفصل بلا جناية قتل به الخ فإن مفهومه أن من قتلته وقد انفصل بجناية لا يقتل به وانفصاله في هذه بجناية فليتام اه ع ش (قول المتن فلا ضمان) أي على الجاني سواء أزال الم الجناية عن أمه قبل القائه أم لا نهاية ومغنى (قوله أي ثم خروجه) أخرج مالومات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضربها فخرج رأسه وصاح فحز شخص لزمه القودا والدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة أو بعده فالدية اه سم على حج ولينظر الفرق بين مالومات قبل تمام خروجه حيث وجبت الغرة وبين مالومات أخرج رأسه ثم صاح فحز آخر رقبته حيث وجب عليه القصاص مع كون جنايته قبل انفصاله ولعله أن الجناية لما وقعت على ماتتحقق حياته بالصباح نزلت منزلة الجناية على المنفصل تغليظا على الجاني بأقدامه على الجناية على النفس بخلاف هذا فإن الجناية ليست عليه بل على أمه فالجنين ليس مقصودا بها تخفيف أمره اه ع ش (قوله وإن لم يستهل لأن) هذا راجع للمعطوف عليه فقط كما هو صريح صنيع المغنى (قوله وحيث) أي حين تيقن حياته (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الفرق (قوله لم يؤثر انفصاله الخ) أي وجوب الدية فلم يسقط بذلك ع ش ورشيدى (قوله فن قتلته) أي الجنين المنفصل حيا بدون ستة أشهر (قوله فكذلك) أي قتل به أمه ع ش (قوله والا) أي وإن لم يكن حياته مستقرة عبارة المغنى وإن كان أي الانفصال بجناية وحياته غير مستقرة فالقاتل له هو الجاني على أمه ولا شيء على الجاني إلا التعزير اه (قوله ولا عبرة) راجع إلى قوله لأن الفرض الخ فكان الأنسب تقديمه على قوله وحيث الخ (قوله ويصدق الجاني يمينه الخ) ولو أقر بجناية وأنكر الاجهاض أو خروجه حيا صدق المنكر يمينه وتقدم بينة الوارث ويقبل هنا أي في الاجهاض وفي أنه انفصل حيا النساء على أصل الجناية رجل وامرأتان كما قاله الماوردى وإن ادعى أن الاجهاض أو موت من خرج حيا بسبب آخر فإن كان الغالب بقاء الام إليه صدق الوارث وإلا فلا ويقبل رجل وامرأتان نظير ما مر اه نهاية ويأتى عن المغنى والاسنى ما يتعلق بالمقام (قول المتن ولو ألفت جنينين الخ) ولو اشترك جماعة في الاجهاض اشتركوا في الغرة كافي الدية مغنى وروض (قوله ميتين) إلى قوله فإن القته ميتا في النهاية لإلا قوله وحكي عن النص أنه كتم عدد

غير الشريك بأنه لا عموم له (قوله كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه فجنى عليها ومات ولم ينفصل) قال في الروض ولو علم موته بخروج رأس ونحوه فكأن انفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد خروج رأسه أم قبله وسواء مات الام أيضا لم لتحقيق وجوده وذكر الأصل موت الام تصوير لا تقييد اه (قوله أي ثم خروجه) خرج مالومات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضربها فخرج رأسه وصاح فحز شخص لزمه القودا والدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة أو بعده فالدية اه (قوله أيضا أي ثم خروجه) أخرج مالومات حين أخرج رأسه فقط وأدام له فمات (قوله أو متعددا من ذلك) قال في شرح الروض وظاهر أنه يجب للعضو الثالث فأكثر حكومة اه وخالفه شيخنا الشهاب الرملى فقال لا يجب غير الغرة اه ووجهه ظاهره فإن الغرة بمنزلة الدية فكلا لا يجب للجملة غير الدية وإن كثر ما فيها من الأيدي والأرجل وإن تلفت أو لا بجنايته ثم الجملة لا يجب للجملة غير الغرة وإن كثر ما فيها

وهكذا تعلق الغرة باسم الجنين أو ميتا وحيا

الرأس

فمات فغرة في الميت ودية في الحي (أو) ألفت (يدا) أو رجلا أو راسا أو متعددا من ذلك وإن كثر ولو لم ينفصل الجنين

ومات الام (فقرة) واحدة العلم بوجود الجنين والظاهر ان نحو اليد بان بالجناية وتعد ما ذكر لا يستلزم تعدده فقد وجد رأسان لبدن واحد نعم أو ألفت أكثر من بدن ولم يتحقق اتحاد الرأس تعددت بعده لان الشخص الواحد (٤١) لا يكون له بدنان بحال وحكي عن النص انه كتعدد الرأس أما اذا عاشت ولم تلق جنينا فلا يجب في اليد أو الرجل الا نصف غرة كما ان يد الحى لا يجب فيها الا نصف دية ولا يضمن باقية لانالم تتحقق تلفه بهذه الجناية فان ألفت ميتا كامل الاطراف وجبت حكومة في اليد لا غير لاحتمال انها كانت زائدة لهذا الجنين وانمحق أثرها هذا ان كان بعد الاندمال والا فقرة ولا شيء في اليد لهذا الاحتمال وحكي شارح عن الماوردي ما يخالف ذلك والمعتمد ما تقرر (وكذا لحم قال القوابل) أى أربع منهن (فيه صورة) ولولنجوعين أويد (خفية) لا يعرفها غيرهن فتجب الغرة لوجوده (قيل أو قلن) ليس فيه صورة ظاهرة ولا خفية ولكنه أصل آدمى ولو (بقي لتصور) والاصح انه لا أثر لذلك كما لا أثر له في أمة الولد وانما انقضت العدة به لدلالته على براءة الرحم (فرع) أفتى أبو اسحق المروزي بحل سقيه أمته دواء لتسقط ولدها مادام علقه أو مضغة وبالغ الخفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام

الرأس (قوله ومات الام) عطف على ألفت بدا الخ وسيد كر محترزه بقوله أما اذا عاشت الخ (قول المتن فقرة) وظاهر انه يجب للعضو الزائد حكومة اهمغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وخالفه شيخنا الشهاب الرملى فقال لا يجب غير الغرة ووجه ظاهر فان الغرة بمنزلة اليد فكما لا يجب للجمله غير اليد وان كثر ما فيها من الايدى والارجل وان تلفت أو لا بجنايته ثم الجمله كذلك لا يجب للجمله غير الغرة وان كثر ما فيها مما ذكر فليتامل نعم لو عاشت الام اتجه وجوب غرة في نحو الدين وحكومة للثالث فأكثر من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فتأمل ما أقول وظاهر صنيع الشارح والنهاية موافقة للشهاب الرملى في عدم وجوب الحكومة للعضو الزائد (قوله بان) أى انقطع اهرع ش (قوله تعدده) أى البدن (قوله فقد وجد رأسان) وروى ان الشافعى رضى الله تعالى عنه اخبر بامرأة هارأسان فنكحها بمائة دينار ونظر اليها وطلقها اهمغنى زادعش عن الدميرى على ذلك وان امرأة ولدت ولدا له رأسان فكان اذا بكى بكى بهما واذا سكنت سكنت بهما (قوله ان ألفت أكثر من بدن) أى ولو بالتصاق اهمغنى (قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس الخ) فلم يكن الرأس فاجممع بدن واحد حقيقة فلا يجب إلا غرة واحدة اهمغنى (قوله تعددت) أى الغرة وقوله بعده أى البدن اهرع ش (قوله لا يكون له بدنان الخ) أى بحسب الاستقراء وهو المعمول به حتى يتحقق خلافه رشيدى (قوله كتعدد الرأس) أى لا يستلزم تعدد البدن تعدد الرأس فلا يجب الا غرة واحدة (قوله فان ألفت الخ) أى بعد القاء اليد والاندمال اهمغنى (قوله ميتا) اما اذا ألفت حيا فكحه مفصل في الروض والمغنى فليراجع (قوله لا غير) أى فلا يجب فيها غرة ولا في الجنين شيء سم ومغنى (قوله وانمحق أثرها) كان المراد بانمحق أثرها عدم تأثيرها في اهلاك الجنين اهرم (قوله هذا) أى وجوب الحكومة لا غير (قوله ان كان) أى القاء ميت كامل الاطراف بعد القاء اليد (قوله والا) أى بان كان القاء الميت قبل الاندمال (قوله فقرة) أى لان الظاهر ان اليد بمائة منه اهمغنى (قوله لهذا الاحتمال) أى ان اليد التى ألفتها كانت زائدة لهذا الجنين وانمحق أثرها اهمغنى (قوله أى أربع) الى الفرع فى النهاية (قوله أى أربع منهن) وحضورهن منوط بالجنى عليه ولو احضرهن ولو من مسافة بعيدة وشهدن قضى له والا فلا والقول قول الجاني يمينه اهرع ش (قول المتن فيه صورة الخ) (فائدة) تظهر الصورة الخفية بوضعه في الماء الحار اهمغنى (قوله ولولنجوعين الخ) أى او اصبح او ظفر اهمغنى (قوله لذلك) أى لوجود مجرد اصل آدمى (قوله يجوز مطلقا) أى ولو بعد نفخ الروح (قوله وكلام الاحياء الخ) ذكر الشارح فى باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحياء دال على حرمة القاء النطفة بعد استقرارها فى الرحم فراجع اهرم سم (قوله فى الكامل) الى قول المتن والاصح فى النهاية الاما سأنبه عليه (قوله فى الكامل) أى بالحريه والاسلام والذكور (قوله كما نطق) الى قوله وبه فارق فى المغنى (قوله الخبر) أى خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى فى الجنين بغرة عبد او امة اهمغنى (قوله بخيرة الغارم الخ) أى والخيرة فى ذلك الى الغارم ويجبر المستحق على قبولها من أى نوع كانت اهمغنى (قوله وبحث الزركشى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ومن تبعه)

مما ذكر فليتامل نعم لو عاشت الام اتجه وجوب غرة فى نحو الدين وحكومة للثالث فأكثر من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فتأمل (قوله ومات الام) بخلاف ما لو عاشت وسيأتى (قوله وجبت حكومة فى اليد لا غير) أى فلا يجب فيها غرة ولا يجب فى الجنين شيء (قوله وانمحق أثرها) كان المراد بانمحق أثرها عدم تأثيرها فى اهلاك الجنين وقوله الآتى لهذا الاحتمال أى مع احتمال ان موته قبل اندمال تلك اليد اذ موته بعده يقتضى عدم دخول واجب اليد فى الغرة كالمات الكبير بعد اندماله قطع طرف لا يدخل واجبه فى دية فليتامل (قوله وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا الخ) ذكر الشارح فى باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحياء دال

(٦ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما مر والفرق بينه وبين العزل واضح (وهى) أى الغرة فى الكامل وغيره (عبد أو أمة) كما نطق به الخبر بخيرة الغارم لا المستحق وبحث الزركشى ومن تبعه أخذوا من المتن عدم اجزاء الخنثى وعلوه بانه ليس ذكرا ولا انثى أى باعتبار الظاهر لا باطن الامر

ومع ذلك الوجه التعليل بان الخنوة عيب كما في البيع (ميز) بلغ سبع سنين على ما نص عليه في الام واعتمده البلقيني فلا يلزم قبول غيره لانه لاحتياجه لكافل غير خيار ولا جابر (٢٢) لخلل والغرة الخيار ومقصودها جبر الخل فاستنبط من النص معنى خصصه وبه فارق اجزاء

الصغير مطلقا في الكفارة لان الوارد ثم لفظ الرقة فاكتفى فيها بما يتقرب فيه القدرة على الكسب (سليم من عيب مبيع) فلا يجبر على قبول معيب كامة حامل وخصى وكافر بمحل تقل الرغبة فيه لانه ليس من الخيار واعتبر عدم عيب المبيع هنا كابل الدية لانها حق آدمي لوحظ فيه مقابلة ما فات من حقه فغلب فيها شائبة المالية فاثرت فيها كل ما يؤثر في المال وبهذا فارقا الكفارة والاضحية (والاصح قبول كبير لم يعجز) عن شيء من منافعه (بهرم) لانه من الخيار بخلاف ما اذا عجز به بان صار كالطفل وافاد المتن ما صرح به غيره من إطلاق عدم اجزاء الهرم نظر الى أن من شأن الهرم العجز (ويشترط بلوغها) أي قيمة الغرة (نصف عشر الدية) أي دية أب الجنين إن كان والا كولد الزنا فعشر دية الام والتعبير به أولى في الكامل ولو حال الاجهاض بأن أسلمت أمه الذمية أو أبوه قبيله وكذا متولد بين كتابية ومسلم للقاعدة ان الاب إذا فضل الام في الدين فرضت مثله فيه رقيق

عبارة النهاية والدميري (قوله ومع ذلك) أي التفسير المذكور (قوله بلغ سبع سنين) وفاقا للبعثي وخلافا للنهاية عبارته وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البلقيني لها تبع للنص جرى على الغالب اه (قوله على ما نص عليه الخ) أي اعتبار بلوغ سبع سنين (قوله قبول غيره) أي غير المميز اه عش (قوله لانه) أي غير المميز ومقصودها أي المقصود بالغرة اه معنى (قوله معنى) هو الخيار اه عش (قوله وبه) أي بالمقصود المذكور (قوله مطلقا) أي عيزا ولا اه عش (قوله فلا يجبر) أي المستحق (قوله وكافر) أي او مرتد او كافرة يتمتع وطؤها لتمجس ونحوه اه معنى (قوله تقل الرغبة) أي للكافر فيه أي في ذلك المحل اه معنى (قوله لانه) أي المعيب (قوله حق آدمي) أي وحقوق الله مبنية على المساهلة فان رضى المستحق بالمعيب جاز لان الحق له اه معنى (قوله وبهذا) أي كونها حقا آدميا (قول المتن لم يعجز بهرم) يخرج العجز بسبب اخر غير الهرم وفيه نظر سم على حج وقد يدفع النظر بانه إذا عجز بغير الهرم كان معيبا بما نشأ العجز عنه وقد صرح المصنف بعدم اجزاء المعيب اه عش (قوله بخلاف ما إذا عجز الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج بخلاف الكفارة اه قال عش قوله بخلاف الكفارة المعتمد عدم اجزاء الهرم هنا وسم اه وقال الرشدي قوله بخلاف الكفارة كذا في التحفة كشرح المنهج لكن كتب الزياي على شرح المنهج انه سبق قلم إذا الغرة والكفارة في ذلك سواء فلا مخالفة اه وقوله كذا في التحفة سبق قلم (بأن صار كالطفل) أي الذي لا يستقل بنفسه اه معنى (قوله وافاد المتن الخ) الوجه ان المتن إنما افاد التفصيل في الهرم اه سم (قوله من إطلاق عدم اجزاء الهرم) قد يمنع ان المتن أطلق عدم اجزاء الهرم بل شرط في عدم اجزاء الهرم فان المفهوم منه ضرر بعجز سببه الهرم لان الهرم نفسه عجز اه سم (قوله أي قيمة الغرة) إلى قوله ومن ثم لم يجب في النهاية إلا لقوله واعتبر الكمال إلى المتن وما سابه عليه (قوله أي دية أب الجنين) كذا في اصله بدون ياء وانه على اللغة القليلة اه سيد عمر (قوله ان كان) أي وجد الاب اه عش (قوله فعشر دية الام) وتقرض مسلبة إذا كان الاب مسلما وهي كافرة اه عش (قوله والتعبير به) أي بعشر دية الام وقوله أولى أي لشموله لولد الزنا اه رشدي (قوله في الكامل) أي بالحرية والاسلام نهاية ومعنى (قوله الذمية) لعلها ليس بقيد (قوله قبيله) أي الاجهاض وظاهره ولو بعد الجنانية وهو ظاهر لانه معصوم في حالتي الجنانية والاجهاض وما كان معصوما في الحالتين فالعبرة في قدر ضمانه بالانتهاء اه عش (قوله فرضت مثله) يتأمل فان الظاهر فرض اه سيد عمر اقول وتعبير المنهج والنهاية كتعبير الشارح وبوجه بان الاولى كما مر انفا اعتبار دية الام فيفرض ديتها دون الولد (قوله فيه) أي الدين متعلق بالمثل وقوله رقيق الخ مبتدأ خبره قوله السابق في الكامل (قوله عن جماعة الخ) أي عمر وعلي وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم ولا يخالف لهم أي فكان اجماعا اه معنى (قوله دون العصمة) أي حيث اعتبرت حين الجنانية كما مر أي في اول الفصل (قوله حسا) إلى قوله ومن ثم لم يجب في المعنى إلا لقوله وبه يفرق إلى المتن (قوله حسا) لم يبين الشارح المحل الذي فقدت منه هل هو مسافة القصر او غيرها وقياس ما مر في فقد بل الدية انه هنا مسافة القصر اه عش (قوله الا باكثر الخ) أي او الا ما يساوى دون نصف عشر الدية وقوله ولو بما قل أي ولو غير متمول اه عش (قوله عشر دية الام)

على حرمة القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فراجع (قوله بلغ سبع سنين الخ) وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البلقيني لها تبع للنص جرى على الغالب م (قوله لم يعجز بهرم) يخرج العجز بسبب اخر غير الهرم وفيه نظر (قوله وافاد المتن الخ) الوجه ان المتن إنما افاد التفصيل في الهرم (قوله من إطلاق عدم اجزاء الهرم) قد يمنع ان المتن أطلق عدم اجزاء الهرم بل شرط في عدم اجزائه العجز فان المفهوم منه حصول عجز سببه الهرم لا أن الهرم نفسه عجز (قوله والتعبير به أولى) لشموله ذا الاب وغيره

تبلغ قيمته خمسة أبعرة كما روى عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ولا يخالف لهم عبارة وتعتبر قيمة الابل المغلظة اذا كانت الجنانية شبه عمد واعتبر الكمال حال الاجهاض دون العصمة كما مر لان العبرة في قدر الضمان بالمآل نظير ما مر أول الباب (فان فقدت) حسا أو شرعا بان لم توجد إلا بأكثر من قيمتها ولو بما قل وجب نصف عشر دية الاب فان كان

كاملا (خمسة أبعرة) تجب فيه لأن الابل هي الاصل (وقيل لا يشترط) بلوغها نصف عشر الدية لاطلاق الخبر (هـ) عليه (للفقد) تجب (قيمتها) بالغة ما بلغت وإذا وجبت الابل والجناية شبه عمد غلظت في الخمس تؤخذ حقة ونصف وجدة (٤٣) ونصف وخلفان فان فقدت الابل

فكأمر في الدية لأنها الاصل في الديات فوجب الرجوع اليها عند فقد المنصوص عليه وبه يفرق بين ما هنا وفقد بدل الدية في كفارة جماع النسك لان البدل ثم لا اصالة له بخلافه هنا (وهي) اي الغرة (لورثة الجنين) بتقدير انفصاله حيا ثم موته لانها فداء نفسه ولو نسبته الام لا جهاض نفسها كان صامت او شرب دواء لم ترث منها شيئا لانها قاتلة (و) الغرة (على عاقلة الجاني) للخبر (وقيل ان تعمد) الجناية بان قصدها بما يحض غالبا (فعليه) الغرة دون عاقلة بناء على تصور العمد فيه والمذهب عدم تصوره لتوقفه على علم وجوده وحياته ومن ثم لم يجب فيه قود وان خرج حيوات (والجنين) المعصوم (اليهودي او النصراني) او المتولدين كثنائي ونحو ثنائي (وقيل كسلم) لعدم الخبر (وقيل هدر) لتعذر التسوية والتجزئة ونازع الاذرعى في وجود هذا الوجه وتحرير ما قبله بما يطول بسطه (والاصح) انه يجب فيه (غرة كثلث غرة مسلم) قياسا على الدية وفي المجوسى ونحوه ثلثا عشر غرة مسلم (و) الجنين (الرقيق) بالجر عطا على الجنين اول الفصل

عارة النهاية نصف عشر دية الابل وكذا كان في أصل الشارح رحمه الله ثم أصلح إلى ما ترى اه سيد عمر اي لما مر ان التعبير بعشرية الام اولى (قوله كاملا) اي بالحريه والاسلام (قوله لا يشترط) بلوغها نصف عشر الدية) اي بل متى وجدت سليمة مميزة وجب قبولها وان قلت قيمتها لاطلاق الخبر اي اطلاق العبد والامة في الخبر اه معنى (قوله فعليه) اي على هذا الوجه اه معنى (قول المتن قيمتها) اي الغرة (قوله بالغة ما بلغت) اي كما لو غصب عبدا فمات (تنبيه) الاعتياض عن الغرة لا يصح كالا عتياض عن الدية اه معنى (قوله) وإذا وجبت الابل والجناية شبه عمد غلظت) هذا غير مكرمع قوله قبل وتعتبر قيمة الابل المغلظة الخ لان ذاك في اعتبار قيمتها مغلظة وهذا في اعتبارها نفسها مغلظة كما لا يخفى اه رشيدى (قوله فكأمر في الدية) اي فتجب قيمتها سم ورشيدى وعش عبارة المغنى فان فقدت الابل وجب قيمتها كما في فقد ابل الدية فان فقد بعضها وجبت قيمته مع الموجود تنبيه الاعتياض عن الغرة لا يصح كالا عتياض عن الدية اه (قوله لانها الاصل) اي الابل (قوله عند فقد المنصوص عليه) اي العبد والامة اه سم (قوله وبه يفرق) اي باصالة الابل في الدية (قوله وفقد بدل الدية الخ) اي حيث لم تجب قيمتها بل ما تقدم بيانه سم على حج اه عش اي في الحج من انه ان عجز عن البدنة فبقرة فان عجز فسيب من الغنم فان عجز قوم البدنة واشترى بقيمتها طعاما فان عجز صام بعدد الامداد اياها (قوله كان صامت) اي ولو صوما واجبا اه عش عبارة المغنى ولو دعتا ضرورة الى شرب دواء فينبغى كما قال الزركشى انها لا تضمن بسببه وليس من الضرورة الصوم ولو في رمضان اذا خشيت منه الاجهاض فاذا فعلته فاجمضت تضمن كما قاله الماوردى لانها قاتلة اه (قوله والغرة على عاقلة الجاني) وكذا دية الجنين عليهم اذا انفصل حيا ثم مات اه عش (قول المتن على عاقلة الخ) اقتصاره على العاقلة يقتضى تحمل عصبته من النسب ثم الولاء ثم بيت المال على مامر وبه صرح الامام فان لم يكن بيت المال ضربت على الجاني فان لم تف العاقلة بالواجب وجب على الجاني الباقي اه معنى (قوله بان قصدها) اي الحامل (قوله فيه) اي الجنين والجناية عليه (قوله والمذهب عدم تصوره) اي العمد في الجناية على الجنين وإنما تكون خطأ او شبه عمد لتوقفه على العمد على علم وجوده وحياته حتى يقصد بل قيل انه لا يتصور فيه شبه العمد ومن ثم اي من اجل عدم تصور العمد في الجنين لم يجب فيه اي الجنين قود الخ لانه انما يجب في العمد اه معنى (قوله ومات) الانسب فمات بالفاء (قول المتن اليهودي او النصراني) اي بالتبع لا بويه واما الجنين الحربي والجنين المرتد بالتبع لا بويهما فدران اه معنى (قوله في وجود هذا الوجه) اي وقيل هدر وتحرير ما قبله اي قيل كسلم (قوله انه يجب فيه) اي في الجنين المذكور (قول المتن كثلث غرة مسلم) وهو بعير وثلاثا بعير اه معنى (قوله وفي المجوسى الخ) عطف على قوله فيه (قوله ونحوه) اي كما بدوثن ونحو شمس وزنديق وغيرهم عن له امان منا (قوله ثلثا عشر الدية الخ) عبارة المغنى ثلث خمس غرة مسلم كافي ديته وهو ثلث بعير اه (قوله بالجر) الى قوله ويدخل في النهاية (قوله بالجر عطا على الجنين) تقدير الجنين هنا انما يناسبه العطف على وصفه اي الحر فتأمل اه سم (قوله والتقدير فيه عشر قيمة امه) اي على انه خبر والرقيق قوله قياسا الى قول المتن وتحمله في المغنى (قوله وسواء فيه الخ) اي الجنين (قوله والاثنى) عبارة المغنى وغيره اه (قوله وفيها) اي الام عطف على فيه (قوله وغيرهما) اي كالمذبرة اه معنى (قوله ان كانت هي) اي الام (قوله لم يجب فيه) اي فيما اذا كانت هي الجانية الخ (قوله له) اي السيد

(قوله فكأمر في الدية) اي فتجب قيمتها (قوله عند فقد المنصوص) اي العبد أو الامة (قوله وفقد بدل البدنة في كفارة جماع النسك) حيث لم تجب قيمتها بل ما تقدم بيانه (قوله بالجر عطا على الجنين) تقدير الجنين هنا انما يناسب العطف على وصفه اي وصف الجنين بالحرمة اي الحر فتأمل

والرفع على الابتداء والتقدير فيه (عشر قيمة امه) قياسا على الجنين الحر فان غرته عشر دية امه وسواء فيه الذكر والانثى وفيها المكاتبه والمستولدة وغيرهما نعم ان كانت هي الجانية على نفسها لم يجب فيه له شيء اذ لا شيء للسيد على قته وتعتبر قيمتها (يوم الجناية)



عليه لانه وقت الوجوب  
(وقيل) يوم (الاجهاض)  
لانه وقت الاستقرار  
والاصح كما في أصل  
الروضة اعتباراً أكثر القيم  
من يوم الجناية إلى  
الاجهاض مع تقدير اسلام  
الكافرة وسلامة المعية  
ورق الحرة بأن يعتقها  
مالكها والجنين لآخر بنحو  
وصية وذلك تغليظاً عليه  
كالغاصب ما لم ينفصل حيائهم  
يموت من أثر الجناية والا  
ففيه قيمة يوم الانفصال  
قطعا والقيمة في القن  
(لسيدها) ذكر لان الغالب  
أن من ملك حملا ملك أمه  
فالمراد لما لكه سواء أكان  
مالكها أم غيره (فان كانت)  
الام القنة (مقطوعة)  
أطرافها يعني زائلتها ولو  
خلقة وهذا مثال والا فالمدار  
على كونها ناقصة (والجنين  
سليم) أو هي سليمة والجنين  
ناقص (قومت سليمة في  
الاصح) لسلامته أو  
سلامتها وكالو كانت كافرة  
وهو مسلم تقوم مسئلة  
ولان نقصه قد يكون من أثر  
الجنابة والاتق الاحتياط  
والتغليظ (وتحملة) أي بدل  
الجنين القن (العاقلة في  
الظاهر) لما مر أنها تحمل  
العبد ويدخل أرش الالم  
للاثنين في الغرة

(قوله عليه) أي الجنين (قوله وقت الاستقرار) أي استقرار الجناية (قوله والاصح كما الخ) أي خلافا  
لما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار يوم الجنابة مطلقا سواء كانت القيمة فيه أكثر من يوم الاجهاض أم  
أقل وبه صرح القاضي حسين وغيره اه مغنى (قوله بأن يعتقها) تصوير لكونها حرة مع كون جنينها  
رقيقا اه سم (قوله لآخر) أي لغير مالك الالم (قوله وذلك) أي اعتبار أكثر القيم (قوله ما لم ينفصل  
الخ) راجع لقول المصنف والرفيق عشر قيمة اه الخ وقول الشارح والاصح اه عش عبارة المغنى هذا كله  
إذا انفصل ميتا كما علم من التعليل السابق فان انفصل حيا ومات من أثر الجنابة فان فيه قيمة يوم الانفصال  
قطعا وان نقصت عن عشر قيمة اه اه (قوله ثم يموت) لعل الصواب إسقاط الواو (قوله والا ففيه قيمة  
الخ) أي تمام قيمته أي الجنين يوم الانفصال ع ش ومغنى (قوله قيمة يوم الانفصال) أي تمام قيمة الجنين  
يوم الانفصال اه ع ش (قوله ان من الخ) بيان للغالب (قوله سواء أكان) أي مالك الحمل (قوله وهذا)  
أي كونها مقطوعة وقوله على كونها ناقصة أي ولو بيعت في غير الاطراف اصلا اه رشدي (قوله او  
هي سليمة والجنين ناقص) قال في الارشاد لان نقص انتهى أي فلا تقدر حيثن سليمة لفقد علة تقدير  
السلامة فيما مر من الاعتبار بالسليم منهما وبين الشارح في شرحه أنه أعنى صاحب الارشاد قال أن هذا  
ما خوذ من كلام الحاوى الموافق لمقتضى كلام الكفاية وان قضية كلامه في شرحه خلافه حيث قال الاصح  
أنها إذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء أكان الجنين سليما أم مقطوعا ثم نقل عن الامام ما يؤيده قال  
الشارح وهذا هو الاوجه انتهى وجزم به شيخ الاسلام في شرح البهجة فقال اما لو كانا معينين فنفرض  
الام سليمة أيضا وان اقتضى قوله كلام خلافه انتهى اه سم وبهذا يدفع تردد السيد عمر في حكم مالوكا نا  
معينين (قوله لما مر الخ) أي في الفصل الثاني من هذا الباب (تممة) سقط جنين ميت فادعى وارثه على  
انسان انه سقط بجنائته وانكر الجنابة صدق يمينه وعلى المدعى البينة ولا يقبل لإشهاد رجلين فان  
اقر بالجنابة وانكر الاسقاط وقال السقط ملقط فهو المصدق ايضا وعلى المدعى البينة ويقبل فيها شهادة  
النساء لان الاسقاط ولادة وان اقر بالجنابة والاسقاط وانكر كون الاسقاط بجنائته نظران  
اسقطت عقب الجنابة او بعد مدة يغلب بقاء الالم إلى الاسقاط صدق الوارث يمينه لان الظاهر معه  
والاصدق الجاني يمينه إلا ان تقوم بينة بأنهم بزل متألمة حتى أسقطت ولا يقبل هنا إلا رجلان وضبط  
المتولى المدة المتخللة بما يزول فيها الم الجنابة واثرها غالبا وإن اتفقا على سقوطه بجنابة وقال الجاني  
سقط ميتا فالواجب الغرة وقال الوارث بل حيا ثم مات فالواجب الدية فعلى الوارث البينة بما يدعيه  
من استهلال وغيره ويقبل فيه شهادة النساء لان الاستهلال لا يطلع عليه غالبا إلا النساء ولو اقام كل  
بينة بما يدعيه فبينة الوارث اولى لان معها زيادة علم اه مغنى وروض مع شرحه

(قوله بأن يعتقها الخ) تصوير لكونها حرة مع كون جنينها رقيقا (قوله أيضا بأن يعتقها مالكها والجنين  
لاخر الخ) قال في شرح الارشاد واعتراض المصنف على الحاوى بأن عبارته توهم فرضها كافرة إذا كان  
الجنين كافرا وهي مسئلة وحررة إذا كانت رقيقة والغرة لا عشر القيمة فمثل هذين لا مردود شرعا والثاني لا يتأتى  
لان الواجب في الحرارى وان كانت امه رقيقة الغرة لا عشر القيمة فمثل هذين لا مردود شرعا والثاني لا يتأتى  
البهجة بمضمون هذين الحكمين (قوله أو هي سليمة والجنين ناقص قومت سليمة في الاصح) قال في الارشاد  
لان نقص انتهى أي فلا تقدر حيثن سليمة لفقد علة تقدير السلامة فيما مر من الاعتبار بالسليم منها وبين  
الشارح في شرحه أنه أعنى صاحب الارشاد قال ان هذا مأخوذ من كلام الحاوى الموافق لمقتضى كلام  
الكفاية وان قضية كلامه في شرحه خلافه حيث قال الاصح أنها إذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء كان  
الجنين سليما أم مقطوعا ثم نقل عن الامام ما يؤيده قال الشارح في شرحه وهذا هو الاوجه انتهى وجزم شيخ  
الاسلام في شرح البهجة فقال اما لو كانا معينين فنفرض الام سليمة ايضا وان اقتضى قوله كلام خلافه اه

(فصل في الكفارة والقصد بها تدارك ما فرط من التقصير وهو في الخطأ الذي لا اثم فيه ترك الثبوت مع خطر النفس) (يجب بالقتل كفارة) على القاتل غير الحربى الذى لا امان له والجلاد الذى لم يعلم خطأ الامام اجماعا للآية ويجب الفور فى العمد وشبهه كما هو ظاهر تداركا لاثمها بخلاف الخطا وخرج بالقتل ما عداه فلا يجب فيه لانه لم يرد (وان كان القاتل) المذكور (صيا ٥٤) او مجنونا لان غاية فعلهما انه خطأ

وهي تجب فيه ولا تملك تلزمها كفارة وقاع رمضان لانها مرتبطة بالتكليف وليس امن اهلها وهنا بالازهاق احتياطا للحياة فيعتق الولي عنها من مالها فان فقد فصاما وهما عيزان اجزا هما وكذا من ماله ان كان ابا او جدا وكذا وصي وقيم وقد قبل لهما القاضى التليك (وعدا) فيكفر بالصوم (وذميا) قتل مسلما او غيره نقض العهد اولا ومعاهدا ومستامنا ومرتدا ويتصور اعتاق الكافر للمسلم بان يرثه او يستدعى عتقه ببيع ضئى وسفيا ولا يجوز ثمة غير عتق الولي عنه ان اسر (وعامدا) كالخطيئة بل اولى لانه احوج الى الجبر ولما في الخبر الصحيح من ايجابها في قتل استوجب صاحبه النار وهو لا يكون الا عمدا او شبهه (ومخطئا) اجماعا ولم يتعرض لشبه العمد لانه معلوم بما ذكره لاخذ شبهها منها وما ذواله من المقتول (ومتسببا) كسكره وآمره لغير عيز وشاهد زور وحافر عدوانا وان حصل التردى بعد موت الحافر فالمراد بالتسبب ما يشمل صاحب الشرط اما

(فصل في الكفارة) (قوله والقصد بها) الى قول المتن وصائل في النهاية لا قوله اجماعا وقوله وشبهه وقوله ولما في الخبر الى المتن وما سانه عليه (قوله وهو) اى التقصير (قوله غير الحربى الخ) صفة القاتل (قوله والجلاد) عطف على الحربى (قوله للآية) لعله على حذف العاطف (قوله ما عداه) اى من الاطراف والجروح اه معنى (قوله فيه) اى فيما عد القتل (قوله لانه) اى ما عداه اى الكفارة فيه (قول المتن صيا) اى وان لم يكن عيزا او تقدم ان غير المميز لو قتل بامر غيره ضمن امره ونه قضيته ان الكفارة كذلك كانه عليه الاذرعى اه نهاية قال ع ش قوله كانه عليه الخ معتمدا (قوله وانما لم تلزمها كفارة وقاع الخ) انظر ما صورته في المجنون وغير المميز اهرشيدى عبارة ع ش قوله لانها مرتبطة بالتكليف الخ قد يقال لاحاجة للجواب بالنسبة للمجنون لانه ليس في صوم فلا يتوهم وجوب الكفارة عليه حتى يحتاج للجواب عنه اه (قوله لانها) اى هناك وقوله وهنا عطف على هذا المقدر عبارة النهاية والممدار هنا على الازهاق اه (قوله فيعتق الولي) الى قوله وعكسه في المعنى لا قوله ومعاهدا ومستامنا ومرتدا وقوله ولا يجوز ثمة الى المتن وقوله أو شبهه وقوله نعم الى المتن وقوله ويرده الى المتن (قوله فيعتق الولي الخ) اى سواء كانت الكفارة على الفور ام على التراخي وهذا هو المعتمد كما يدل عليه سياقه وصرح به والده في حواشى شرح الروض وعليه فاذكره الشيخ في باب الصداق ضعيف اهرشيدى (قوله فان فقد) اى مالها (قوله فصاما الخ) عبارة النهاية وصام الصبي المميز اجزاء اه وزاد المغنى والحق الشيخان به المجنون في هذا وهو محمول على ان صومه لا يبطل بطريان جنونه ولا لم تتصور المسئلة اه (قوله وكذا من ماله) اى يعتق عنهما من مال نفسه فكانه ملكهما ثم ناب عنها في الاعتاق اه معنى (قوله وكذا وصي وقيم الخ) اى يعتقان عن الصبي والمجنون اذا قبل القاضى تملكها عن الصبي والمجنون فيدخل في ملكهما ويصير من جملة اموالها فيعتقان عنها بولايتهما عليهما (قوله وقد قبل الخ) اى فلا ينفذ اعتاقهما عن موليها لان تولى الطرفين خاص بالاب والجد اه ع ش (قوله لهما) اى للصبي والمجنون وقوله التملك اى تملك الوصى والقيم (قوله قتل مسلما او غيره الخ) عبارة المغنى ولا فرق بين ان يقتل مسلما وقتلنا بنقض عهده بقتل المسلم اولا وذميا ويتصور إعاقته مسلما في صور منها أن يسلم في ملكه أو يرتد أو يقول لمسلم أعتق عبدك عن كفارتى اه (قوله وسفيا) عطف على صيا (قوله وهو الخ) اى استحباب النار (قوله لانه الخ) اى ولان الخطا يطلق على شبه العمد كما يأتى (قوله بما ذكره) وهو قول المصنف وعامدا ومخطئا (قوله وما ذونا) اى في القتل فهو عطف على صيا (فالمراد بالتسبب الخ) وتقدم اوائل كتاب الجراح الفرق بين الشرط والسبب والمباشرة اه معنى (قوله لعدم التزام الاول) اى الحربى وقوله ولان الثانى اى الجلاد وقوله وآلة سياسته عطف تفسير اه ع ش (قوله معصوم عليه) اى على القاتل (قوله اول الباب) اى كتاب الجراح اه سم (كمعاهدا الخ) مثال لنحو الذى (قوله بالنسبة لمثله) اى فى الاهدار وان لم يكن بصفته كالزنى المحصن إذا قتله تارك الصلاة وعكسه فعليه الكفارة اه ع ش (قوله بالنسبة لغير مثلهم) فلا تجب الكفارة عليه اه معنى (قوله لا بد فيه من اذن

(فصل يجب بالقتل كفارة الخ) (قوله وان كان القاتل صيا الخ) وما ذكره الشيخان في الصداق من عدم جواز إعاقته عن الصبي حمله بعضهم على ما اذا كانت على التراضى وما هنا على ما اذا كانت على الفور او على ما اذا كان العتق تبرعا والجواز على الواجب هر (قوله اول الباب) اى كتاب الجراح (قوله لا بد فيه

الحربى الذى لا امان له والجلاد القاتل بامر الامام ظله وهو جاهل بالحال فلا كفارة عليها لعدم التزام الاول ولان الثانى سيف الامام وآلة سياسته (بقتل) معصوم عليه نحو (مسلم ولو بدار حرب) وان لم يجب فيه قود ولا دية في صورته السابقة اول الباب لقوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم الآية أى فيهم وذمى كمعاهد ومستامن كفى آخر الآية يكرر تدبانا قتلته مر تدمثله لانه معصوم عليه يقاس به نحوزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق بالنسبة لمثله لانه معصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغير مثلهم لاهدارهم نعم قاطع الطريق لا بد فيه

من اذن الامام والاوجب كالدية (وجنين) مضمون لانه ادعى معصوم (وعبد نفسه) لذلك ولان الكفارة حق لله تعالى (و نفسه) فتخرج من تركته لذلك أيضا ومن ثم لو هدر كالزاني المحصن لم تجب فيه على ما استظهره شارح وإن أثم بقتل نفسه كالمقتول غيره افتيا تاعلى الامام (وفي) قتل (نفسه وجه) أنها لا تجب فيها كالأضمان ويرده وضوح الفرق وهو ان الكفارة حق الله تعالى فلم تسقط بفعله بخلاف الضمان (لا) في قتل (امرأة وصبي حربيين) وان حرم لانه ليس لعصمتها بل لتقويت ارقامهم على المسلمين وكالصبي الحربي المجنون الحربي (وباغ) قتله عادل حال القتال وعكسه (وصائل) قتله من صال عليه لا هدارهما بالنسبة لثقلهما حينئذ (ومقتص منه) قتله المستحق ولو لبعض القود لانه مهدر بالنسبة اليه وان أثم بتقويته تشفى غيره ولا تجب على عائن (٤٦) وإن كانت العين حقا لانها لا تعد مهلكا عادة على أن التأثير يقع عندها لا بها حتى بالنظر للظاهر

وقيل تنبعث منها جواهر لطيفة غير مرئية تتخلل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عندها ومن ادويتها المجربة التي امر بها ﷺ أن يتوضأ العائن أى يغسل وجهه ويديه ومرفقيه واطراف رجله وداخل ازاره أى ما يلي جسده من الازار وقيل وركبه وقيل هذا كبره ويصبه على رأس المعيون ووجب ذلك بعض العلماء ورجحه الماوردي وفي شرح مسلم عن العلماء اذا طلب من العائن فعل ذلك لومه لخبر واذا استغسلتم فاغسلوا وعلى السلطان منع من عرف بذلك من مخالطة الناس ويرزقه من بيت المال ان كان فقيرا فان ضرره اشد من ضرر المجذوم الذي منعه عمر رضي الله عنه من مخالطة الناس وان يدعو العائن له وان يقول المعيون ماشاء الله لا قوة الا بالله حصنت نفسي بالحى القيوم الذي لا يموت ابد او دفعت

(الامام) أى قبل القتل سمى اه ع ش (قوله ولا اوجب كالدية) قال في شرح الروض بناء على ما ياتي من ان المقلب في قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البابين اه سمى (قوله لذلك) أى لانه ادعى معصوم (قوله لم تجب فيه الخ) هذا يقتضى تنزيل قتله نفسه منزلة قتل غيره مثله لا منزلة قتل مثله لئلا يوجب فليتا مل وجهه التنزيل سمى على حج وجهه التامل الذى اشار اليه انه معصوم على نفسه وذلك يقتضى وجوب الكفارة عليه فعدمها مخالف لما قدمه في التيمم من ان الزاني المحصن معصوم على نفسه فيشرب الماء لعطشه ويتيمم اه ع ش (قوله على ما استظهره شارح) عبارة النهاية كما استظهره بعض الشراح اه وعبارة المغنى كما قال الزركشى اه (قوله لو قتله غيره افتيا تاعلى الامام) أى فانه لا كفارة على القاتل اه ع ش (قوله لانه) أى المنع من قتلها اه معنى (قوله قتله من صال) الى قوله على ان التأثير في المغنى الا قوله وان اثم الى ولا تجب والى قوله ووجب ذلك بعض العلماء فى الهاية الا قوله وقيل وركبه وقيل هذا كبره (قوله من صال عليه) وكان ينبغى ابراز الضمير اه رشيدى أى لجريان الصلة على غير من هى له (قوله لا هدارهما) أى الباغى والصائل اه ع ش (قوله ولو بعض القود) كان انفراد بعض الاولاد بقتل قاتل أبيهم قاله المتولى وخالفه ابن الرفعة وقال الزركشى انه المنتجه ويمكن الجمع بينهما بان كلام المتولى عند اذن الباقيين وكلام ابن الرفعة عند عدمه اه معنى وصرح صنيع الشارح كانه ياه حمل كلام المتولى على اطلاقه وعدم وجوب الكفارة ولو كان قتل البعض بدون اذن الباقيين (قوله ولا تجب على عائن) أى الكفارة كما لا يجب قتل قود ولا دية عليه ومثل العائن الولي اذا قتل بحاله فلا شىء عليه معنى وع ش (قوله وقيل تنبعث) عبارة النهاية ومن ثم قيل الخ وكذا كان فى أصل الشارح رحمه الله تعالى ثم اصلح الى ما ترى اه سيد عمر (قوله ويديه) أى كفيه فقط دون الساعد وقوله وداخل ازاره أى ما بين السرة والركبة اه ع ش (قوله أى ما يلي جسده) كذا فى الروضة وعبارة ابن المقرئ وان يغسل جلده بما يلي ازاره بقاء اه (قوله واذا طلب الخ) عبارة ع ش وهل يجب فعل ذلك اذا وجد التأثير في المعيوب وطلب منه ام لا فيه نظر والا قرب الثانى لعدم تحقق نفع ذلك اه وفيه ما فيه اذ لا يقبل كلامه فى مخالفة النووي والشارح لاسيما عند استدلالهما بالحديث (قوله وعلى السلطان) الى قوله وقد يجب فى المغنى (قوله وعلى السلطان الخ) عطف على قوله ووجب ذلك الخ (قوله وان يدعو الخ) عطف على قوله ان يتوضأ الخ (قوله له) أى للبعين بفتح الميم بالمأثور وهو اللهم بارك فيه ولا تضره اه معنى (قوله قال القاضى ويسن الخ) وكان القاضى يحصن تلامذته بذلك اذا استكثرهم اه معنى (قوله لانها حق) الى الكتاب فى النهاية والمغنى (قوله كالقصاص الخ) فان قيل هلا تبعضت كالدية اجيب بان الدية بدل عن النفس

من اذن أى فى قتله (قوله والاوجب كالدية) قال فى شرح الارشاد بناء على ما ياتي من المقلب فى قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البابين اه (قوله لم تجب فيه الخ) هذا يقتضى تنزيل قتل نفسه منزلة

عنها السوء بالف لاحول ولا قوة الا بالله قال القاضى ويسن لمن رأى نفسه سليمة واحواله معتدلة ان يقول ذلك قال الرازى وهى والعين لا تؤثر من له نفس شريفة لانه استعظام للشىء واعتراض بما رواه القاضى أن نيبا استكثر قومه فمات منهم فى ليلة مائة الف نشك ذلك الى الله تعالى فقال انك استكثرتهم فعتنتهم فهلا حصنتهم اذا استكثرتهم فقال يارب كيف أحصنهم قال تعالى تقول حصنتكم بالحى القيوم الخ وقد يجب بان ما ذكره الرازى هو الاغلب بل يتعين تاويل هذا ان صح بان ذلك النبى ﷺ لما غفل عن الذكر عند الاستكثار عوقب فيه لم يسأل فيعلم فهو كالاصابة بالعين لانه ان حقيقة (وعلى كل من الشركاء كفارة فى الاصح) لانها حق يتعلق بالقتل فلا يتبعص كالقصاص وبه فارقت الدية ولا نها وجبت لهتك الحرمة لا بدلا وبه فارقت جزاء الصيد (وهى ك) كفارة (ظهار) فى جميع ما مر فيها فيعتق من يجزى ثم يصوم شهرين متتابعين كما مر ثم ايضا للاية (لكن لا اطعام فيها) عند العجز عن الصوم (فى الاظهر) اذ لانص فيه والمتبع فى الكفارات

لأل قياس والمطلق انما يحمل على المقيد في الأوصاف كالإيمان في الرقة لا الأشخاص كالإطعام (٤٧) هنا وعلم بامر في الصوم انه لو مات

قبله اطعم عنه

(كتاب دعوى الدم) عبر به عن القتل للزومه له غالباً (والقسامة) بفتح القاف وهي لغة اسم لاولياء الدم ولا يمانهم واصطلاحاً اسم لا يمانهم وقد تطلق على الايمان مطلقاً اذا قسم اليمين ولاستتباع الدعوى للشهادة بالدم لم يذكرها في الترجمة وان ذكرها فيما يأتي (يشترط) لصحة دعوى الدم كغيره وخص الاول بقرينة ما يأتي لان الكلام فيه ستة شروط الاول (ان) تعلم غالباً بان (يفصل) المدعى ما يدعيه بما يختلف به الغرض ففصل هنا مدعى القتل (ما يدعيه من عمد وخطا) وشبه عمد ويصف كلامها بما يناسبه ما لم يكن فقيهاً موافقاً للمذهب القاضي على ما يأتي بما فيه او اخر الشهادات وحذف الاخير لان الخطا يطلق عليه (وانفراد شركة) بين من يمكن اجتماعهم وعدد الشركاء ان وجبت الدية ولو بان يقول علم انهم لا يزيدون على عشرة مثلاً فتسمع ويطلب بحصة المدعى عليه فان كان واحداً طالبه بعشر الدية لاختلاف الاحكام بذلك ومن ثم لم يجب ذكر عدد الشركاء في القود لانه لا يختلف واستثنى ابن الرفعة كالماوردى السحر فلا يشترط تفصيله لخفائه واعترض بانه مخالف لا إطلاقهم اى لكنه

وهي واحدة والكفارة لتكفير القتل وكل واحد قاتل ولان فيها معنى العبادة والعبادة الواجبة على الجماعة لا تتبع اى معنى (قوله لا القياس) قضية قول جمع الجوامع ومنعه اى القياس ابو حنيفة في الحدود والكفارات والرخص والتعزيرات انتهى ان الصحيح عنده الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده جواز القياس في الكفارات اى سم (قوله لو مات قبله) وبقي هنا قيد اخر وهو بعد التمكن والحاصل انه لو مات قبل الصوم وبعد التمكن منه يخرج لكل يوم مد طعام من تركته اى كرى (قوله اطعم عنه) اى بدلا عن الصوم الواجب عليه وليس هو كفارة اى حش عبارة سم اى جاز الاطعام عنه اى وقضية قول المغنى والاسنى اطعم من تركته كفائت صوم رمضان اى الوجوب فينا في كلام سم الا ان يحمل كلامه على عدم التركة او يقال انه جواز بعد المنع فيشمل الوجوب مع وجود التركة فلا منافاة والله اعلم (كتاب دعوى الدم)

(قوله دعوى الدم) عبر بالكتاب لانه لا شتم له على شروط الدعوى وبيان الايمان المتبعة وما يتعلق بها شبه بالدعوى والبيانات وليس من الجنابة اى ع ش (قوله عبر به) الى قوله واعترض في النهاية (قوله للزومه له) اى لزوم الدم للقتل (قوله وهى) اى لفظة القسامة (قوله ولا يمانهم) اى الايمان التى تقسم على اولياء الدم اى معنى (قوله وقد تطلق) اى القسامة اصطلاحاً وقوله مطلقاً اى للدم اى سم (قوله ولاستتباع الدعوى الخ) اشار به الى ان الزيادة على الترجمة ولو قلنا هى عيب فحلها اذ لم يوجد ثم ما يستتبعها اى ع ش (قوله لم يذكرها) اى الشهادة بالدم (قوله دعوى الدم) اى القتل اى سم (قوله كغيره) اى كدعوى غير الدم كغصب وسرقه وانلاف اى معنى (قوله وخص الاول) اى فى الترجمة وقوله بقرينة ما يأتي اى من قوله من عمد الخ اى ع ش (ان يعلم) ببناء المفعول ونائب فاعله ضمير المدعى به وكان الاولى التانيث كفى النهاية والمغنى (قوله غالباً) اخرج مسائل في المطولات منها اذا ادعى على وارث ميت صدور وصية بشىء من مورثه فتسمع دعواه وان لم يعين الموصى به او على اخر صدور اقرار منه بشىء سم على المنهيج ومنه دعوى المتعة والنفقة والحكومة والرضخ اى ع ش (قوله وحذف الاخير) اى شبه العمد (قوله يمكن اجتماعهم) فان ذكر مع الخصم شركاء لا يمكن اجتماعهم عليه اغتد دعواه اى ع ش وسيأتى فى الشرح مثله (قوله وعدد الشركاء) الى قوله واعترض فى المغنى (قوله وعدد الشركاء) عطف على شركة (قوله فتسمع) اى دعواه (قوله ويطلب) ببناء الفاعل والضمير للدعى (قوله لا اختلاف الاحكام) تعليل للذين وما زاده الشارح (قوله لم يجب ذكر عدد الشركاء الخ) اى ولا ذكر اصل الشركة والانفراد كما ذكره سم على المنهيج عن مر اى ع ش (قوله لانه لا يختلف) اى حكم القود بالانفراد والشركة (قوله واستثنى ابن الرفعة الخ) اى من وجوب التفصيل السحر فلا يشترط الخ وهو ظاهر نهاية معنى (قوله فلا يشترط تفصيله) بل يسال الساحر ويعمل بمقتضى بيانه اى معنى وسيأتى ما يتعلق به فى اخر الباب (قوله اى لكنه الخ) اى الاستثناء (قوله فان اطلق المدعى) اى ما يدعيه كقوله هذا قتل اى (قوله ندبا) الى قوله وجهان فى النهاية (قوله بما ذكر) فيقول له اقله عمدا او خطأ او شبه عمد فان بين واحد منها استقصاه عن صفته والظاهر ان المراد بصفته تعرفه فان وصفه قال اكان وحده ام مع غيره فان قال مع غيره قال اتعرف عدد ذلك الغير فان قال نعم قال اذكره وحينئذ يطلب المدعى

قتل غير مثله له لا منزلة قتل مثله له والاوجب فليتأمل وجه التنزيل (قوله لا القياس) قضية قول جمع الجوامع ومنعه اى القياس ابو حنيفة في الحدود والكفارات والرخص والتعزيرات انتهى ان الصحيح عنده الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده جواز القياس في الكفارات (قوله انه لو مات قبله اطعم عنه) اى جواز الاطعام عنه

(كتاب دعوى الدم والقسامة)

(قوله لصحة دعوى الدم) اى القتل (قوله ان وجبت الدية الخ) لا يقال القسامة لا يجب معها الا الدية

ظاهر المعنى (فان اطلق) المدعى (استقصاه القاضي) ندبا بما ذكر لتصح دعواه لو ان يعرض عنه (وقيل يعرض عنه) وجوباً لانه نوع من

التلقين وردوه بان التلقين ان يقول له قل قتله عمدا مثلاً لا كيف قتله عمدا ام غيره والحاصل ان الاستفصال عن وصف اطلقه سائغ وعن شرط اغفله تمتع وفي الاكتفاء بكتابة رقعة بالدعوى وقوله ادعى بما فيها وجها والذي يتجه منهما انه لا يكتفى إلا بعد معرفة القاضي والخصم ما فيها ثم رأت شيخنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشي الاكتفاء بذلك إذا قرأها القاضي أو قرئت عليه أي بحضرة الخصم قبل الدعوى وعليه فيفرق بين هذا ونظيره في إظهاره على (٤٨) على رقعة بخطه انه لا بد من قراءتها عليهم ولا يكتفى قوله أشهدوا على بما فيها وان عرفوه بان

الشهادة محتاط لها أكثر على ان أشهدوا على بكذا ليس صيغة أقرأ على مأمور فيه الثاني ان تكون ملزمة ففي دعوى هبة شيء لا بد من واقبضه أو قبضته بأذنه وبيع أو أقرار لا بد من ويلزمه التسليم إلى أو إلى ولي (و) الثالث (ان يعين المدعى عليه فلو قال في دعواه على حاضر (ن) قتله أحدهم أو قتله هذا أو هذا أو هذا وطلب تحليفهم (لم يحلفهم القاضي في الاصح) لانهم المدعى عليه وفهم شارح المتن على ظاهره من سماع دعواه عليهم ثم ان انكروا وطلب تحليفهم لم يحلفهم وليس كذلك بل لا تسمع دعواه أصلاً كما يصرح به فرض غير المتن الخلاف في أصل سماع الدعوى واستحسنه لأن التحليف فرع الدعوى بل صرحوا به بقولهم ان قول الروضة وأصلها لو قال القاتل أحدهم ولا اعرفه فله تحليفهم فان نكل أحدهم كان لو ثاني حق فيقسم عليه مبنى على سماع الدعوى وهو وجه ضعيف ويلزم من عدم سماعها عدم التحليف لانه فرعها نعم ان كان هناك

عليه بالجواب زيادى اه بجيرى (قوله وله) أى للقاضى أن يعرض عنه أى عن المدعى ولا يسأل الجواب عن المدعى عليه اه معنى (قوله لا كيف قتله الخ) أى لان يقول كيف الخ (قوله عن وصف اطلقه الخ) قد يقال قد تقرر ان التفصيل شرط مستقل لا وصف لشرط اه سيد عمر (قوله الا بعد معرفة القاضي الخ) أى ولو بمجرد مطالعة كل منهما ما كتب بحاله اه ع ش (قوله قال الظاهر منهما الخ) اعتمده النهاية (قوله أى بحضرة الخصم) أى وأغيبته الغيبة المسوغة لسماع الدعوى على الغائب كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله من قراءتها) أى بنفسه عليهم أى الشهود (قوله الثاني) إلى قوله وفهم في النهاية والمعنى (قوله إلى) أى إذا كان رشيداً وقوله أو إلى ولي أى إذا كان سفياً (قوله وفهم شارح) أى حل (قوله وفهم شارح المتن على ظاهره الخ) قد يمتنع ان هذا الفهم ظاهر المتن مع جعل التعيين من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لنفي صحة الدعوى اه سم (قوله فرع الدعوى) أى صحتها (قوله لو قال) أى المدعى (قوله مبنى الخ) خبر ان (قوله لانه) أى التحليف فرعها أى الدعوى وسماعها (قوله نعم إن كان هناك لو ش سمعت) وحلفهم اه نهاية عبارة المغنى والروض مع شرحه وعلى هذا فان نكل واحدهم عن البين فذلك لو ش في حقه لان تكوله يشعر بانه القاتل فلولى ان يقسم عليه فلو نكلوا كلهم عن البين أو قال عرفته فله تعيينه ويقسم عليه لان اللوث حاصل في حقهم جميعاً وقد يظهر له بعد الاشتباه ان القاتل هو الذى عينه اه (قوله كذا قيل) اعتمده النهاية والمعنى والشهاب الرملى (قوله لان تحليفهم إنما ينشأ الخ) هذا القائل يقول بسماعها في هذه الحالة اه سم (قوله أى الاصح) إلى قوله والشرط السادس في النهاية والمعنى (قوله نحو غضب الخ) يغنى عن النحو قوله وغيرها الخ (قوله من كل ما يتصور فيه انفراد المدعى عليه) أى عن المدعى يعنى يتصور استقلاله به بقرينة ما يأتى وقوله بسبب الدعوى متعلق بانفراد الخ أى بالسبب الذى ادعى لاصله كالغضب اه رشيدى (قوله لانه الخ) عبارة الدميرى أى والمعنى لان المباشر لهذه الامور يقصد كتمها اه رشيدى عبارة المغنى إذ السبب ليس لصاحب الحق فيه اختيار والمباشر له يقصد الكتان فاشبه الدم (نتيجه) ضابط محل الخلاف ان يكون سبب الدعوى ينفرده المدعى عليه فيعسر تعيينه بخلاف دعوى البيع والقرض وسائر المعاملات لانها تنشأ الخ (قوله حيثئذ) أى حين مباشرته (قوله فيعسر) أى على المدعى وقوله التعيين أى تعيين المدعى عليه (قوله بخلاف نحو البيع) أى والقرض وسائر المعاملات اه معنى (قوله لانه ينشأ عن اختيار العاقدن الخ) (فرع) لو نشأت الدعوى عن معاملة وكيله أو عهده المأذون وما تاء وصورت عن مورثه قال البلقينى احتمال اجراء الخلاف للمعنى واحتمل ان لا يجزى لان اصلها معلوم قال ولم ار من تعرض لذلك اه واجراء الخلاف اوجه اه معنى (قوله والرابع والخامس الخ) عبارة المغنى ورابعها ما تضمنه قوله انما تسمع الخ ثم قال وخامسها ان

لان الكلام فى الدعوى الاعم بما معه قسامة (قوله ثم رأيت شيخنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشى الخ) كتب عليه مر (قوله وفهم شارح المتن على ظاهره الخ) قد يمتنع ان الفهم ظاهر المتن مع جعل اليقين من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لنفي صحة الدعوى (قوله نعم ان كان هناك لو ش سمعت كذا قيل) فان كان أى هناك لو ش سمعت وحلفهم مر ش (قوله لان تحليفهم إنما ينشأ عن دعوى مسموعة الخ) هذا القائل يقول بسماعها في هذه الحالة

لو ش سمعت كذا قيل وليس في محله لانه يلزم من سماعها تحليف المدعى عليه وهو على مبهم محال ولا يقال فائدة تحليف يكون الكل لان تحليفهم إنما ينشأ عن دعوى مسموعة وقد تقرر انها لا تسمع (ويجريان) أى الاصح ومقابله (في دعوى) نحو (غضب وسرقة واتلاف) وغيرهما من كل ما يتصور فيه انفراد المدعى عليه بسبب الدعوى فلا تسمع فيه على مبهم وقيل تسمع لانه حيثئذ يقصد كتمه فيعسر فيه التعيين بخلاف نحو البيع لانه ينشأ عن اختيار العاقدن فيضبط كل صاحبه (و) الرابع والخامس اهلية كل من المتداعين للخطاب ورد

الجواب فحيث (إنما تسمع) الدعوى في الدم وغيره (من مكلف) أو سكران (ما تزم) ولو لبعض الأحكام كالعهود والمستامن (على مثله) ولو محجورا عليه بسفه أو فلس أو ورق لكن لا يقول الأول استحق تسليم المال وإنما يقول ويستحقه ولي ولا تسمع على الأخير هنا إلا لقود أو أقسام بخلاف صبي أو مجنون عند الدعوى لا إلغاء عبارتها قد تسمع من الولي أو عليه وحرى لا أمان (٤٩) له مدعى كان أو مدعى عليه إلا

في صور تعلم بما يأتي في السير وذلك لعدم التزامه بشيء من الأحكام ومرد قبول أقرار سفيه بموجب قود ومثله نكوله وحلف المدعى لا مال لكن تسمع الدعوى عليه لا قامة البينة لا غير لا لحلف مدع لو نكل لأن النكول مع البين كالأقرار وأقراره به لغو كما تقرر (و) الشرط السادس أن لا يناقضها دعوى أخرى فحيث (لو ادعى) على شخص (أفراده) بالقتل ثم ادعى على آخر) أفرادا أو شركة (لم تسمع الثانية) لتكذيب الأولى لها نعم أن صدقة الثاني أو أخذ أيضا لأن الحق لا يعدو هما ويحتمل كذبه في الأولى وصدقة في الثانية وخرج بالثانية الأولى فإن ادعى ذلك قبل الحكم له يأخذ المال لم يأخذه لبطان الأولى أو بعده مكن من العود إليها فإن قال إن الأولى ليس بقاتل رد عليه ما أخذه منه أو أنه شريك فيه ففيه تردد للبقي قال وقياس الباب أنه لا يرد القسط فقط بل يرتفع ذلك من أصله وينشئ قسامة على الاشتراك الذي ادعاه آخر انتهى وفيه ما فيه وفي الروضة لو قال ظلمته بالأخذ

يكون الدعوى على مدعى عليه مثله أي المدعى (قول المتن من مكلف) أي بالغ عاقل حالة الدعوى ولا يضر كونه صديقا أو مجنونا أو جنيئا حالة القتل إذا كان بصدقة الكمال عند الدعوى لأنه قد يعلم الحال بالتسامع ويمكنه أن يحلف في مظنة الحلف إذا عرف بالحلف عليه بأقرار الجاني أو سماع كلام من يثق به كما لو اشترى عينا وقبضها فادعى رجل ملكها فله أن يحلف أنه لا يلزمه التسليم إليه اعتمادا على قول البائع اه معنى (قوله) أو سكران) أي متعده اه معنى (قول المتن على مثله) أي المدعى في كونه مكلفا ملتزما اه معنى (قوله الأول) أي المحجور عليه بسفه (قوله تسليم المال الخ) الأولى تسلّم المال (قوله على الأخير) أي المحجور عليه بالرق (قوله وأعليه) أي الولي بل أن توجه على الصبي أو المجنون حق مالي ادعى مستحقته على وليهما فإن لم يكن ولي حاضر فالدعوى عليهما كالمدعى على الغائب فلا تسمع إلا أن يكون هناك بينة ويحتاج معها إلى بين الاستظهار اه معنى (قوله ومرد قبول أقرار سفيه الخ) عبارة المغنى تنبيه دخل في المكلف المحجور عليه بالسفه والفلس والرق فيسمع الدعوى عليهم فيما يصح أقرارهم به فيسمع الدعوى على المحجور عليه بالسفه بالقتل ثم إن كان هناك لوث سمعت مطلقا سواء كان عمدا أم خطأ مشبه عمدا وإن لم يكن لوث فإن ادعى بما يوجب القصاص سمعت لأن أقراره به مقبول وكذلك بخلاف القذف فإن أقر اضنى حكمه وإن نكل حلف المدعى وأقنص وإن ادعى خطأ أو شبه عمدا لم تسمع إلا إذا قبل أقراره بالاتلاف اه ع ش (قوله لكن تسمع الدعوى عليه) أي بالمال كان ادعى عليه أنه قتل عبده أو أتلف ماله اه ع ش (قوله والشرط السادس) إلى قوله لأن الحق في النهاية وإلى قوله بأن صرح في المغنى لا قوله ويحتمل إلى وخرج (قوله أفرادا أو شركة) أي أنه منفرد بالقتل أو شريك الأول فيه اه معنى (قول المتن لم تسمع الثانية) أي سواء أقسم على الأولى ومضى الحكم فيه أم لا اه معنى (قوله نعم أن صدقة الثاني الخ) ظاهره سواء كان تصديقه قبل الحكم بالأولى أم بعده كما هو قضية صنع المغنى والروض أيضا (قوله أو أخذ الخ) عبارة النهاية فهو مؤاخذ بأقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح في أصل الروضة ولا يمكن من العود إلى الأولى اه أي لا مع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه ع ش (قوله أيضا) الأولى استقاطه كما فعله النهاية والمغنى (قوله لا يعدو هما) أي المدعى والمدعى عليه الثاني (قوله فإن ادعى ذلك) أي أن الآخر منفرد أو شريك الأول وقوله اه أي للدعى وقوله بأخذ المال أي من الأول (قوله لبطان الأولى) أي بالثانية (قوله مكن من العود الخ) لعله فيما إذا لم يصدقه الثاني كما هو قضية صنع المغنى والروض ويفيده كلام البجيرى (قوله إليها) أي الدعوى الأولى عبارة الاسنى إلى الأول اه (قوله أنه ليس) أي الأول (قوله بأنه) أي الثاني (قوله أنه لا يرد) أي المدعى (قوله ذلك) أي الحكم ويحتمل ما ادعاه أو لا (قوله وفي الروضة الخ) عبارة الروض مع شرحه وإن قال بعد دعواه القتل وأخذ المال أخذت المال باطلا أو ما أخذه حرام على أو نحوه سئل فإن قال ليس بقاتل وكذبت في الدعوى استرد المال منه أو قال قضى لي عليه يميني وأنا حنفى لا اعتقد أخذ المال يمين المدعى لم يسترد إليه لأن النظر إلى رأي الحاكم لا إلى اعتقاد الخصمين اه (قوله وقال غيره بل يسأل الوارث) اعتمده الاسنى (قوله من شبهه) إلى قوله على ما أطال في النهاية لا قوله ويكتفى فيها علم القاضي (قول المتن أصل الدعوى)

(قوله بخلاف صبي أو مجنون) أي لا يصح دعواهما ولا الدعوى عليهما أي إن لم يمكن ثم بينة فيما يظهر أخذا بما ذكره في الرقيق وعند غيبة الولي تكون الدعوى على غائب فيحتاج مع البينة ليمين الاستظهار مر ش (قوله أو بعده مكن من العود) عبارة شرح الروض فيمكن من العود إلى الأول اه (قوله وفي الروضة لو قال ظلمته بالأخذ الخ) عبارة الروضة فرع ادعى قتلا فآخذ المال ثم قال ظلمته بالأخذ وأخذته باطلا أو ما

(٧ - شرواني وابن قاسم - تاسع) بين أنه لكذبه رد أو لا اعتقاده أن المال لا يؤخذ يمين المدعى فلا لأن العبرة بعقيدة الحاكم وبحث البقيني أنه لو مات ولم يسأل رد وارثه أي لأن المتبادر من الظلم الأول وقال غيره بل يسأل الوارث فإن امتنع الجواب رد المال (أو) ادعى (عمدا أو وصفه بغيره) من شبهة أو خطأ أو عكسه (لم يبطل أصل الدعوى) وإن لم يذكر تاويلا (في الاظهر)



بل يعتمد تفسيره لأنه قد يظن ما ليس بعدم عمدا وقضيته ان الفقيه الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه يبطل منه ذلك للتناقض لكنهم علوه ايضا بأنه قد يكذب في الوصف ويصدق (٥٠) في الاصل وعليه فلا فرق (و) إنما (ثبت القسامة في القتل) دون غيره كما يأتي وقوامع النص

وهو دعوى القتل اه معنى (قوله بل يعتمد تفسيره الخ) فيمضى حكمه اه أسنى وعبرة المغنى وظاهر كلام المصنف عدم احتياجه إلى تجديد دعوى لكن جزم بتجديدها ابن داود في شرح المختصر اه (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله علوه) اي الاظهر (قوله في الوصف) يعني في العمدة اه رشيدى (قوله في الاصل) وهو القتل (قوله وعليه) اي التعليل الثاني (قوله لا فرق) معتمداه ع (قوله القسامة) وهى بفتح القاف اسم للإيمان التي تقسم على اولياء الدم اه معنى (قوله دون غيره) اي من جرح واثلاف مال اه معنى (قول المتن بمحل لوث) اي يعتبر كون القتل بمكان لوث اه معنى (قوله لان الايمان حجة ضعيفة) اي وهو سبب لها فكان ضعيفا اه ع (قوله وشرطه) أى شرط العمل بمقتضى اللوث اه ع (قوله أو علم قاض) أى حيث ساغ له الحكم به اه نهاية اي بان رآه مثلاً وكان مجتهدا ع (قوله ظاهر إطلاق الشارح ولو قاضى ضرورة كما ياتي في فصل اداب القضاء (قول المتن قرينة) اي حالية او مقالية نهاية ومعنى (قوله ويشترط ثبوت هذه القرينة) اي لان اليمين بسببها تنتقل إلى جانب المدعى فيحتاجها لها سم على المنهج اه ع (قوله ويكفى فيها) اي فى القرينة (قوله علم القاضى) ولا يخرج على الخلاف فى قضائه بعلمه لانه يقضى بالايمان اه أسنى (قوله عما يحل اللوث) اي لما يحل الخ وقوله من الاحوال الخ يان لما (قوله وبعضه) اي كراسه (فرع) وليس من اللوث مالو وجد معه ثياب القتل ولو كانت ملطخة بالدم اه ع (قوله وتحقق موته) قيد فى البعض اه ع (قوله لمن لا يطرقها الخ) راجع لكل من المحلة والقرية (قوله فان طرقها) اي المحلة او القرية برماوى اه بجري (قوله فان طرقها غيرهم) اي بان كانت المحلة او القرية على قارة الطريق وكان يطرقها المارون (قوله لاعدائه او اعداء قبيلته) اي حيث كانت العدو تحمّل على الانتقام بالقتل نهاية ومعنى (قوله ولم يخاطبهم غيرهم) اي فلو كان هناك ذلك انتفى اللوث فلا تسمع الدعوى به اه ع (قوله على ما طال به الاسنوى الخ) عبارة المغنى وهل يشترط ان لا يخاطبهم غيرهم حتى لو كانت القرية على قارة الطريق وكان يطرقها المارون والمجتازون فلا لوث ولا يشترط وجهاً اصحهما فى الشرح والروضة الثانى لكن المصنف فى شرح مسلم حكى الاول عن الشافعى وصوبه فى المهمات وقال البلقينى انه المذهب المعتمد اه (قوله فى الانتصار له) اي لا شترط ان لا يخاطبهم غيرهم (قوله ورد قولها) اي الشيخين عطف على الانتصار (قوله وهو) اي قولها المعتمد خلافاً لشيخ الاسلام وظاهر النهاية والمغنى (قوله بنسبته) اي القتل اليهم اي اهل المحلة والقرية (قوله وبه) اي قوله من غير معارض قوى (قوله فارق) اي مالو خالطهم غيرهم (قوله الى الكل) اي كل من الاعداء وغيرهم الساكنين معهم (قوله والمراد) الى قوله ووجوده فى النهاية ولما لم يقله وخرج فى المغنى والروض مع شرحه لا قوله اي الى والا (قوله على كلا القولين) اي القول باشترط عدم مخالطة الغير المار جرح عند الشارح والقول بعدم اشترطه اراجع عنده (قوله بينهما) اي بين القتل او اهله وبين الغير (قوله والا) اي بان ساكنهم من علمت صداقته للقتل او علم كونه من اهله ولا عداوة بينهما اه ع (قوله فاللوث موجود) اي فى حق الاعداء ذوى المحلة او القرية اه سم (قوله ووجوده) اي القتل وقوله بقرها اي المحلة او القرية المذكورتين اه رشيدى (قوله الذى ليس به

(بمحل لوث) بالمثلثة من اللوث بمعنى القوة لقوته بتحويله اليمين لجانب المدعى او الضعف لان الايمان حجة ضعيفة وشرطه ان لا يعلم القاتل ببينة او اقرار او علم قاض (وهو) اي اللوث (قرينة) مؤيدة (تصدق المدعى) بان توقع فى القلب صدقه فى دعواه ويشترط ثبوت هذه القرينة ويكفى فيها علم القاضى (تنبيه) التعبير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقته لان اللوث قد لا يرتبط بالمحل كالشهادة الالية فالتعبير به اما للغالب او مجازا عما يحل اللوث من الاحوال التى توجد فيها تلك القرائن المؤكدة (بان) بمعنى كان اذ لا تنحصر القرائن فيما ذكره (وجد قتل) او بعضه وتحقق موته (فى محلة) منفصلة عن بلد كبير (او) فى (قرية صغيرة) لمن لا يطرقها غيرهم وان كان اهله اصدقاء لان كلامهما حيثن كدار او مسجد تفرق فيه جمع عن قتل فان طرقها غيرهم اشترط كونها (لاعدائه) أو اعداء قبيلته دينا او دنيا ولم يخاطبهم غيرهم على ما أطال به الاسنوى وغيره فى الانتصار له ورد قولهما

أخذته حرام على سئل الخ (قوله بل يعتمد تفسيره) لانه قد يظن ما ليس بعدم عمدا قال فى شرح الروض فتبين بتفسيره انه مخطىء فى اعتقاده اه (قوله بمحل لوث) اي بحال (قوله او علم قاض) حيث ساغ له الحكم به مرش (قوله اي ولا عداوة بينهما) اي بين الغير العدو والقتيل وهذا الحاجة اليه على طريق الشيخين لانه اذا فرض ان مساكنهم عدو فهو من جملتهم ودخل فيهم وقد فرضت عداوتهم فلا حاجة لافراد بالذكر (قوله والا فاللوث موجود) اي فى حق الاعداء اي ذوى المحلة او القرية

هو لوث وان خالطهم غيرهم وهو المعتمد لان قرينة عداوتهم قاضية بنسبته اليهم من غير معارض قوى وبه فارق مالو ساكنهم ميرهم فانه غير لوث لان المساكنة أقوى من المخالطة فكانت النسبة الى الكل متقاربة والمراد بالغير على كلا القولين من لم تعلم صداقته للقتل ولا كونه من اهله أى ولا عداوة بينهما كما هو ظاهر والا فاللوث موجود ووجوده بقرها الذى ليس به

عمارة ولا مقيم ولا جادة كثيرة الطروق كثر فيها ولو تفرق في ثلاثين مثلاً عن الولي احداً وكلهم ما واقعهم وخرج بالصغيرة الكبيرة فلا  
لوث ان وجد فيها قتل فيما يظهر لان المراد به امن اهله غير محصورين وعند عدم حصرهم لا تتحقق عدوانهم فلم توجد قرينة فان عين احدا  
منهم وادعى عليه حلف المدعى عليه ويفرق بين هؤلاء وتفرق الجمع الاتي بان اولئك علم قتل احدهم له فقويت امارة اللوث فيهم بخلاف هؤلاء  
واصل ذلك ما في خبر الصحيحين ان بعض الانصار قتل بخيبر وهي صلاح ليس بها غير اليهود (٥١) وبعض اولياء القتل فقال صلى الله

عليه وسلم لاوليائه اتخلفون  
وتستحقون دم صاحبكم  
أو قاتلكم قالوا كيف  
تخلف ولم تشهد ولم نرقال  
فتبرئتم يهود بخمسين  
يميناً قالوا كيف نأخذ بآيمان  
قوم كفار فعقله صلى الله  
عليه وسلم من عنده اى  
دره اللقطة وقولهم كيف  
استنطق لبيان الحكمة في  
قبول أيمانهم مع كفرهم  
المؤيد لتكذيبهم ولم يبينها  
صلى الله عليه وسلم لهم  
اتكالا على وضوح الامر  
فيها (أو تفرق عنه جمع)  
ولو غير أعدائه في نحو دار  
أو ازدحموا على الكعبة  
أو بر و يشترط تصور  
اجتماعهم عليه والالم  
تسمع دعواه ولم يجب  
لاحضارهم حتى يعين  
محصورين منهم ويدعى  
عليهم وحيث يمكن من  
القسامة كالمثبت لوث على  
محصورين فخصص بعضهم  
وشرط وجود أثر قتل وإن  
قتل والافلاقسامة وكذا  
في سائر الصور واطال  
الاسنوي في خلافه وعلى

أى القرب عمارة الخ) أى فلو كان هناك ذلك انتفى اللوث فلا تسمع الدعوى به اه ع ش (قوله ولو تفرق)  
عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو وجد بعض القتل في محلة أعدائه وبعضه في أخرى لاعداءه الآخرين  
فللولى ان يعين احداً ما يدعى عليها ويقسم وله ان يدعى عليها ويقسم ولو وجد قتل بين قريتين وقبيلتين  
ولم يعرف بينهما وبين احدهما عدوة لم يجعل قربه من احدهما لوالان العادة جرت بان يبعد القاتل  
القتيل عن فئانه وينقله إلى بقعة أخرى دفماً للثمة عن نفسه اه (قوله وخرج) إلى قوله فان عين في النهاية  
(قوله فيها) أى الكبيرة (قوله من اهله) انظر التعبير بمن مع انها واقعة على القرية اه سم (قوله غير  
محصورين الخ) والمراد بالمحصورين من يسهل عدوهم والاحاطة بهم اذا وقفوا في صعيد واحد بمجرد النظر  
وبغير المحصورين من يعثر عدوهم كذلك اه ع ش (قوله حلف المدعى عليه) أى على الاصل اه سم (قوله  
ويفرق الخ) جواب سؤال منشؤه قوله فان عين احدا منهم الخ (قوله بين هؤلاء) أى غير المحصورين  
هنا حيث لو عين محصورين منهم وادعى عليهم لم يمكن من القسامة (قوله الاتي) أى آنفاً في المتن (قوله  
علم قتل الخ) من اين ذلك اه سم وقيل المراد بالعلم الظن القوي كما عبر به المغنى (قوله واصل ذلك)  
أى مشروعية القسامة (قوله قتل بخيبر) قد يقال خيبر قرية كبيرة اه سم (قوله وبعض اولياء  
القتيل) عبارة النهاية واخوة القتل اه (قوله أو قاتلكم) شك من الراوى (قوله استنطق) أى سؤال وهو  
خير وقولهم كيف (قوله ولم يبينها) أى الحكمة (قوله ولو غير أعدائه) إلى قوله وعلى الاول في النهاية  
والمغنى (قوله في نحو دار الخ) عبارة المغنى كان ازدحموا على بر أو باب الكعبة ثم تفرقوا عن قتل اه (قوله  
أو ازدحموا) عبارة النهاية أو ازدحموا على الكعبة أو بر (قوله تصور اجتماعهم الخ) أى ان يكونوا محصورين  
بحيث يتصور اجتماعهم على القتل مغنى ونهاية (قوله ولم يجب) بناء المفعول من الاجابة (قوله وشرط الخ)  
عبارة المغنى تنبيه لا يشترط في اللوث والقسامة ظهور دم ولا جرح اصلاً ان القتل يحصل  
بالخنق وعصر البيضة ونحوهما اذا ظهر اثره قام مقام الدم فلو لم يوجد اثر اصلاً فلا قسامة على الصحيح  
في الروضة واصلها وان قال في المهمات ان المذهب المنصوص وقول الجمهور ثبوت القسامة اه (قوله  
في سائر الصور) أى التى يقسم فيها اه ع ش (قوله واطال الاسنوي الخ) عبارة النهاية خلافاً للاسنوي  
اه (قوله وعلى الاول) أى قول الشيخين المعتمد (بموحدة) إلى قوله وقيد الماوردى في  
النهاية الا قوله لكن كان إلى المن (قوله لكن بتكلف) أى كان يقال المراد بالتقاتل شروعهم فيه ولا يلزم  
منه الاتهام اه ع ش (قوله لا ياتى قوله والا الخ) أى ولا قوله لثمت اه رشيدى (قوله بتفرق الجمع)  
أى المار آنفاً (قول المتن عن قتل) أى من احدهما طرى كما قاله بعض المتأخرين اه مغنى (قوله بان وصل  
سلاح احدهما الخ) شامل ارساع البندق والمدفع (قول المتن فلو في حق الصف الخ) سواء وجد بين  
الصفين أو في صف نفسه أو في صف خصمه اه مغنى (قوله ان ضمنوا) عبارة المغنى ان كان كل منهما  
يلزمه ضمان ما اتلفه على الآخر كما قاله الفارقي اه (قوله لا كاهل عدل مع بغاة) أى وعكسه لما ياتى في

(قوله من اهله) انظر التعبير بمن مع انها واقعة على القرية (قوله غير محصورين) هل المراد الحصر  
المذكور في نحو النكاح (قوله حلف المدعى عليه) على الاصل (قوله علم) من اين ذلك (قوله قتل بخيبر)

الاول فقول الدارمى لو اضافه أعداءه وخرج من عندهم ومات قبل ترده كان لوئالان الظاهر انهم سموه ضعيف لما تقرر انه لا بد من وجود اثر  
فعل ومن ثم لو تهرى مثلاً انجه ما قاله الدارمى (ولو تقابل) بموحدة قبل اللام (صفان) لغتال ويصح بفوقية لكن بتكلف اذ مع التقاتل بالفوقية  
لا ياتى قوله والى آخره ولا جال هذا ضبط شيخنا عبارة متجهة بالفوقية وحذف الا وما بعدها لكن كان ينبغي له ذكره مستقلاً الا ان يقال انه  
استغنى عنه بتفرق الجمع لان اهل صفه جمع تفرقوا عنه فكان لو ثابى حقهم فقط (وانكشفوا عن قتل فان التحم قتال) ولو بان  
وصل سلاح احدهما للآخر (فلوث في حق الصف الآخر) ان ضمنوا لا كاهل عدل مع بغاة لان الظاهر ان اهل صفه لا يقتلونه (والا)

يصل السلاح (فلوث في حق صفه) لأن الظاهر حينئذ أنهم الذين قتلوه ومن اللوث إشاعة قتل فلان له وقوله أمرضته بسحري واستمر تأله حتى مات ورؤية من يحرك يده عنده بنحو سيف أو من سلاحه أو نحو ثوبه ملطخ بدم مالم يكن ثم نحو سبع أو رجل آخر أو ترشش دم أو أثر قدم في غير جهة ذي السلاح وفيما لو كان هناك (٥٢) رجل آخر ينبغي أنه لو ثبت في حقهما مالم يكن الملطخ بالدم عدوه وحده في حقه فقط وظاهر

كلامهم هنا أنه لا أثر لوجود رجل عنده لا سلاح معه ولا تلطخ وإن كان به أثر قتل وذلك عدوه وحينئذ فيشكل بتفرق الجمع عنه إلا أن يفرق بأن التفرق عنه يقتضي وجود تأثير منهم فيه غالباً فكان قرينة ومن ثم لم يفرقوا فيه بين اصدقائه وأعدائه وبمجرد وجوده عند لا قرينة فيه ووجود العداوة من غير انضمام قرينة إليها لا نظر إليه (وشهادة العدل) الواحد أي إخباره ولو قبل الدعوى بأن فلانا قتله (لوث) لإفادته غلبة ظن الصدق وقيد المأوردي بالعمد الموجب للقوط في غيره يخلف معه يميناً واحدة ويستحق المال وفيه نظر بل الإوجه ما اقتضاه إطلاقهم الاتي أن اليمين التي مع الشاهد الواحد خمسون وكلام البلقيني الآتي صريح في ذلك وشهادته بأن أحد هذين قتله لوث في حقهما كذا قاله وفرع عليه شيخنا قوله فله أن يدعى عليهما وله أن يعين أحدهما ويدعى عليه مع كونهما لم يفرعا إلا الثاني وعبر غيره

كلام المصنف من أن الباغي لا يضمن ما تلفه في القتال على العادل على الراجح أعش (قوله لأن الظاهر الخ) تعليل للثبوت (قوله يصل السلاح) عبارة المغنى والنهاية بأن لا يلزم قتال ولا وصل سلاح أحدهما الآخر (قوله ومن اللوث إشاعة الخ) لا قول المجروح جرحي فلان أو قتلي أو دمي عنده أو نحوه فليس بلوث لأنه مدع فلا يعتمد قوله وقد يكون بينه وبينه عداوة فيقتصد أهلاً كعاشي ومغنى قال ع ش ومثل ذلك ما لو رأى الوارث في منامه أن فلانا قتل مورثه ولو بأخبار معصوم فلا يجوز له الاقدام على الحلف اعتماداً على ذلك بمجرد ما هو معلوم بالاولى عدم جواز قتله قصاصاً ولو ظفر به خفية لأنه لم يتحقق قتله بل ولا ظنه لأنه بتقدير صحة رؤية المعصوم في المنام فالرائي لا يضبط ما رآه في منامه (قوله إشاعة قتل فلان له) أي على السنة الخاص والعام نهاية ومغنى (قوله وقوله أمرضته بسحري) أي وإن عرف منه عدم معرفته بذلك مؤاخذه له بأفاره مع احتمال أنه علم ذلك ولم يطع عليه أعش (قوله واستمر تأله الخ) الظاهر أن هذا ليس من مقول القول فليراجع أه رشيدى (قوله ورؤية الخ) أي من بعد مغنى وروض (قوله عنده) كان الاولى تقديمه على قوله من يحرك الخ ليظهر اعتباره في المعطوف أيضاً عبارة المغنى أو رؤى في موضعه رجل من بعد يحرك يده كضارب بسيف أو وجد عنده رجل سلاحه ملطخ بدم أو على ثوبه أو بدنه أثره مالم تكن قرينة تعارضه كان وجد بقر به سبع أو رجل آخر مول ظهروه أو غير مول كما في الانوار (قوله مالم يكن الخ) راجع إلى قوله ورؤية الخ كما هو ظاهر أه رشيدى وظاهر صنيع الروض والمغنى أنه راجع إلى قوله أو من سلاحه الخ (قوله ثم) أي بقرب القتل روض ومغنى (قوله نحو سبع أو رجل آخر الخ) أي فلو وجد بقر به سبع أو رجل آخر فليس بلوث في حقه أن لم تدل قرينة على أنه لوث في حقه كان وجد به جراحات لا يكون مثلها من غيره بمن وجد ثم أه روض مع شرحه (قوله أو رجل آخر) لم يعتبروا فيه أي الرجل الآخر أن يكون معه سلاح مع أن الأثر الذي بالقتل قد لا يتصور وجوده من غير سلاح أه سم ومما انفقا عن الروض وشرحه صريح في اعتبار ما ذكره ولعلم لم يراجع هنا (قوله في غير جهة ذي السلاح) راجع لترشش وما بعده أه رشيدى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية والأقرب كما هو ظاهر كلامهم الخ (قوله وإن كان به) أي بالقتل وقوله وذلك أي الرجل الذي وجد عنده بلا سلاح ولا تلطخ (قوله أي إخباره الخ) عبارة الاسنى والمغنى وتعبير المصنف بالشهادة يومه أنه يتعين لفظها وأنه لا يشترط البيان وليس كذلك بل يكفي الإخبار وهو ظاهر ويشترط البيان فقد يظن مالم يثبت لوثاً ذكره في المطلب (قول المتن لوث) أي حيث لم تتوفر فيه شروط الشهادة كان أدى بغير لفظها فلا ينافي ما يأتي من أن الحق يثبت بالشاهد واليمين وأن ذلك ليس بلوث أه ع ش (قوله لإفادته) أي إخبار العدل (قوله وقيد المأوردي الخ) لم يتعرض النهاية لتقييد المأوردي بالكلية أه سيد عمر بلى كلامه في شرح لوظهر لوث الخ صريح في عدم التقييد وقال للشارح وخلافاً للمغنى عبارة تنبيهه أنما يكون شهادة العدل لو ثا في القتل الممدد الموجب للقصاص فإن كان في خطأ أو شبه عمد لم يكن لوثاً بل يخلف معه يميناً وأحله ويستحق المال كما صرح به المأوردي وإن كان عمداً لا يوجب قصاصاً كقتل المسلم الذي خسه حكم قتل الخطأ في أصل المال لا في صفته أه (قوله يخلف) أي الولي (قوله وشهادته) إلى قوله مع كونهما الخ في النهاية الإقوله كذا قاله وفرع عليه شيخنا قوله والى المتن في المغنى الإمام ر وقوله مع كونهما الخ بخلاف قوله (قوله فله) أي الولي (قوله إلا الثاني) أي قوله وله أن يعين أحدهما الخ (قوله وعبر غيره) أي غير شيخ الاسلام قد يقال خبير قرية كبيرة (قوله أو رجل آخر) لم يعتبروا فيه أن يكون معه سلاح مع أن الأثر الذي بالقتل

يقسم بدل يدعى ولا تخالف لأن من ذكر الدعوى  
ذكر الوسيلة ومن ذكر الأقسام ذكر الغاية وقد يستشكل الأقسام عليهما بأنه غير مطابق للشهادة إذ مفادها قتل أحدهما  
مبهما لا كليهما إلا أن يجاب بأن هذا الإبهام لما قوى الظن في حق كل على انفراده أنه قاتل كان سببا للأقسام عليهما لعدم المرجح

(قوله)

بخلاف قوله قتل أحد هذين لتعدد الولي هنا فلا مجال لتعيينه ولا لكونه لو ثافي حق كل ومن ثم لو اتجدد الولي كان لو ثا كالأول (وكذا عيسى ونساء) يعني اخبار اثنين فأكثر ان فلا ناقله لان ذلك يفيد غلبة الظن ايضا لان الفرض عدالتهم (وقيل يشترط تفرقهم) لاحتمال التواطؤ ورد بان احتماله كاحتمال الكذب في اخبار العدل (وقول فسقة وصبيان وكفار) ولو غير ذميين فيما يظهر ثلاثة فاكثروا فارقوا أولئك بان عدالة الرواية فيهم جارية (لو ثافي الاصح) لان اجتماعهم على ذلك يؤكد ظنه (٥٣) (و) للوث مسقطات منها (لو ظهر لو ثافي في

قتيل (فقال أحد ابنته) مثلا قتله (فلان وكذبه) الابن (الآخر) صريحا (بطل اللوث) فلا يحلف المستحق لانحرام ظن الصدق بالتكذيب الدال على انه لم يقتله لان جلبة الوارث التشفني فنفية اقوى من إثبات الآخر بخلاف ما إذا لم يكذبه كذلك بان صدقه اوسكت او قال لا اعلم انه قتله وبحث الباقين انه لو شهد عدل بعد دعوى احدهما خطأ او شبه عمد لم يطل اللوث بتكذيب الآخر قطعاً واعتراض بما مر ان شهادة العدل إنما تكون لو ثافي قتل العمد ويحجب بان هذا التقيد ضعيف كما مروى بان مراده لم تبطل شهادته بتكذيب الآخر فلن لم يكذب ان يحلف معه خمسين ويستحق (وفي قول لا) يطل كسائر الدعاوى ويحجب عنه بما مر من الجلبة هنا (وقيل لا يطل بتكذيب فاسق) ويرده مأمراً إذ الجلبة لا فرق فيها بين الفاسق

(قوله بخلاف قوله) أي الشاهد (قوله أحد هذين) مفعول قتل (قوله لتعيينه) أي القاتل (قوله كالأول) (وهو شهادة العدل بان أحد هذين قتله (قوله يعني اخبار اثنين الخ) وفي الوجيز ان القياس ان قول واحد منهم لو ثافي جرى عليه في الحاوي الصغير فقال وقول راو وجزم به في الانوار وهو المعتمد نهاية ومعنى وزيا دي (قوله ثلاثة فاكثر) يقتضي عدم الاكتفاء باثنين كما في العباب وقال ابن عبد الحق يكفي باثنين وهو الاقرب لحصول الظن باخبارهما اه ع (قوله منه لو ظهر لو ثافي الخ) عبارة المغني ذكر منها ثلاثة أمور الأول تكاذب الورثة كما ذكر ذلك نقول ولو ظهر الخ (قوله في قتيل) الى قوله ويجاب في المغني والى قوله وبما تقرر اندفع في النهاية الا قوله فلا يحلف المستحق وقوله واعترض الى فلن لم يكذب (قوله صريحا) سيد كر محترزه (قوله فلا يحلف المستحق) وله تحليف من عينه على الاصل اه اسنى (قوله كذلك) اي صريحا (قوله خطأ او شبه عمد) انظر لم يقيد به اه رشيدى عبارة ع ش ينبغي او عمدا اه (قوله واعتراض الخ) اقره المغني (قوله بما مر) اي في شرح وشهادة العدل لو ثافي (قوله فلن لم يكذب) اي فللو ارث الذي لم يكذب العدل (قوله ويستحق) اي المقسم نصف الدية اه ع ش (قول الماتن وفي قول لا) قال البلقيني محل الخلاف في الماتن لا في ادل حلة ونحوهم ثبت في حقهم لو ثافي احد الوارثين واحدا منهم وكذبه الاخر ودين غيره ولم يكذبه اخوه فيما قاله فلا يبطل حق الذي كذب من الذي عينه قطعاً بقاء اصل اللوث وانحرامه لانها وفي ذلك الماتن الذي تكاذب فيه اه معنى (قوله من غير تعرض) اي صريحا (قوله اقسام كل الخسنيين الخ) عبارة الروض مع شرحه ولذا تكاذب الوارثان في متهمين وعين كل منهما غير من يراه الاخر انه القاتل بكل اللوث فلا يحلف المدعى ولكل من الوارثين تحليف من عينه على الاصل من ان البين في جانب المدعى عليه اه وهذه كما ترى مخالفة لما قاله الشارح ولعل هذا عدل النهاية عن قول الشارح على من عينه الى على ما عينه وقال ع ش قوله على ما عينه اي من عمد او خطأ او شبه عمد اه (قوله لاحتمال ان مبهم الخ) عبارة غيره اذ لا تكاذب منهما لاحتمال الخ (قول الماتن وله) اي كل منهما ربع الدية ولو رجع كل منهما بعد ان قسم على من عينه وقال بانلى ان الذى اهتمته هو الذى عينه اخى فلكل ان يقسم على من عينه الاخر وياخذ ربع الدية وهل يحلف كل منهما في المرة الثانية خمسين مينا او نصفها فيه خلاف ويؤخذ مما سياتى ترجيح الثاني ولو قال كل منهما بعد ما ذكر المجهول غير من عينه اخى رد كل منهما ما اخذه لتكاذبهما ولكل منهما تحليف من عينه ولو قال احدهما قتله زيد وعمرو وقال الاخر بل زيد وحده اقسما على زيد لا نقا فما عليه وطالباه بالنصف ولا يقسم الاول على عمرو لان اخاه كذبه في الشر كدو الاول تحليف عمرو فيما بطلت فيه القسامة والثاني تحليف زيد فيه معنى وروض مع شرحه (قوله لا اعترافه) الى قوله ويؤخذ منه في المغني (قوله وحسته) اي كل منهما (قوله منه) اي من النصف اه ع ش (قول الماتن فقال) اي قبل ان يقسم المدعى اه معنى (قوله او كنت غائبا الخ) ودعوى وجود الحبس او المرض يوم القتل كدعوى الغيبة اه اسنى (قوله على راسه) اي وافق على راسه (قوله فعلى المدعى عدلان) وان اقام كل بينة تقدم بينة الغيبة لزيادة عملها كما في التهذيب قال في قد لا يتصور وجوده من غير سلاح

وغیره ولو عين کل غیر معین الاخر من غیر تعرض لتکذیب صاحبه اقسام کل الخسنيين على من عينه وأخذ حصته (ولو قال أحدهما) وقد ظهر اللوث (قتله زيد ومجهول) عندی (وقال الاخر) قتله (عمرو ومجهول) عندی لم يبطل اللوث بذلك وحينئذ (حلف كل) خمسين (على من عينه) لاحتمال ان مبهم کل هو معین الاخر (وله ربع الدية) لاعترافه بان واجب معينه النصف (ولو أنكر المدعى عليه اللوث في حقه فقال لم اكن مع المتفرقين عنه) اي القاتل او كنت غائبا عند القتل او لست الذى روى معه سكين ملطخ على راسه او نحو ذلك مأمراً (صدق يمينه) لان الاصل عدم حضوره وبراهة ذمته فعلى المدعى عدلان بالامارة التي ادعاها فان لم يوجد

الم المدعى عليه على نفيها وسقط اللوث ونفي أصل الدعوى (ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد وخطأ) كان أخبر عدل بأصله بهد دعوى مفصلة (فلاقسامة في الأصح) لأنها حينئذ (ع) لا تقيد بمطالبة قاتل ولا عاتلة وخذ منه أنه ليس له الحلف مع شاهده لأن المطالبة قد دواها وبما تقر

اندفع قول غير واحد  
تصور بهذا الخلاف مشكل  
فإن الدعوى لا تسمع الا  
مفصلة ومن ثم اجاب عنه  
الرافعي بان صورته ان  
يدعى الولي ويفصل ثم تظهر  
الامارة في أصل القتل دون  
صفته وساق شارح قول  
الرافعي وهذا يدل على ان  
القسامة على قتل موصوف  
تستدعي ظهور اللوث في  
قتل موصوف وقد يفهم  
من إطلاق الاصحاب انه اذا  
ظهر اللوث في أصل القتل  
كفى في تمسك الولي من القسامة  
على القتل الموصوف وليس  
يبعد إذ لو ثبت اللوث في  
حق جمع جازله الدعوى على  
بعضهم واقسم فكل لا يعتبر  
ظهور اللوث فيما يرجع إلى  
الانفراد والاشتراك لا  
يعتبر في صفتي العمد والخطا  
ثم تأييد البلقيني له وقوله فتى  
ظهر لوث وفصل الولي  
سمعت الدعوى وأقسم بلا  
خلاف ومتى لم يفصل لم  
تسمع على الأصح ثم قال  
ومن هذا يعلم ان قول المصنف  
فلاقسامة في الأصح غير  
مستقيم اه وليس في محله  
لان المعتمد كلام الاصحاب  
الموافق له المتن المحمول على  
وقوع دعوى مفصلة ويفرق  
بين الانفراد والشركة  
والعمد وضده بان الاول  
لا يقتضى جهلا في المدعى

الروضة كاصلها هذا عند افتائها على حضوره من قبل ولم يبين الحكم عند عدم الاتفاق وكما التعارض  
مغنى واسنى (قوله حذف على المدعى عليه) أي خمسين يمينا على ما قاله بعضهم وبيننا واحدة على ما اعتده  
الزيادى كذا بها مش ونقل في الدرس عن الزيادى انها خسون وعن العباب الاكتفاء بيمين واحدة وهو  
الا قرب لان يمينه ليست على قتل ولا على جراحة بل على عدم الحضور مثلا وإن استلزم ذلك سقوط الدم اه  
عش وقوله على ما قاله بعضهم ولله الشارح كما تقدم في شرح وشهادة العدل لوث ونقل الجبري عن  
الشوبري مثل ما استقر به عش من الاكتفاء بيمين واحدة وعن سم ما يؤيده (قول المتن وخطا) أي  
وشبه عمد اه معنى (قوله بأصله) أي بمطلق قتل (قوله لأنها حينئذ) أي لان القسامة حين ظهور اللوث  
بمطلق القتل عبارة المغنى لان نطاق القتل لا يفيد مطالبة القاتل بل لا بد من ثبوت العمد ولا مطالبة العاقلة  
بل لا بد ان يثبت كونه خطأ أو شبه عمد اه (قوله منه) أي من التعليل (قوله لانه) أي شاهده (قوله  
وبما تقر) أي من قوله كان أخبر إلى المتن (قوله تصور بهذا الخلاف) إلى قوله ومن ثم مقول القول  
(قوله ومن ثم) أي من اجل اندفاعه بما تقر لا تسمع الخ (قوله عنه) أي الاشكال (قوله بان صورته)  
أي الخلاف (قوله دون صفته) أي من عمد وغيره (قوله وساق شارح الخ) كلام مستأنف (قوله وهذا  
يدل) إلى قوله ثم تأييد الخ مقول الرافعي كردى وسيد عمر اى واسم الاشارة راجع إلى تصحيح عدم  
القسامة في دعوى مفصلة مع ظهور اللوث في أصل القتل دون صفته (قوله تستدعي ظهور اللوث الخ)  
أي ولا يكفي ظهوره في أصل القتل (قوله وقد يفهم الخ) إلى المتن في النهاية عبارة تدعى ان المفهوم من  
إطلاق الاصحاب الخ غير مسلمة لان المعتمد الخ (قوله وقد يفهم الخ) هذه جملة خالية من فاعل يدل (قوله  
جازله) أي للولي (قوله ثم تأييد البلقيني الخ) عطف على قول الرافعي اه كردى (قوله له) أي قول  
الرافعي وليس يبعد وقوله فتى الخ عطف تفسير على تأييد الخ وقوله ثم قال أي ذلك الشرح وقوله  
ومن هذا أي من تأييد البلقيني بقوله فتى ظهر الخ اه كردى ويظهر ان اسم الاشارة راجع إلى كل من قول  
الرافعي وقول البلقيني (قوله انتهى) أي ما ساقه الشارح اه كردى (قوله وليس الخ) أي ما ذكر من  
قول الرافعي وقد يفهم الخ وتأييد البلقيني له بما ذكره وقول الشارح المذكور ومن هذا يعلم الخ (قوله لان  
المعتمد كلام الاصحاب الخ) قد يعارض كون هذا كلام المصنف قول الرافعي وقد يفهم من إطلاق  
الاصحاب الخ فليتامل اه سم (قوله المحمول) صفة المتن (قوله ويفرق الخ) جواب عن قول الرافعي فكلما  
يعتبر الخ (قوله بخلاف هذا) أي فانه يقتضى جهلا في المدعى به وسياق ان الواجب بالقسامة الدية ولو في  
العمد فان اراد ان هذا يقتضى الجهل باعتبار ان الدية في العمد على المقسم عليه وفي غيره على العاقلة فيبعد تسام  
ان هذا جهل في المدعى به يتوجه ان نظيره ثابت في الاول إذ الدية في الانفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه  
وعلى شركائه إن اراد باقتضاء الجهل شيئا آخر فليصور اه سم (قول المتن في طرف) أي في قطعه ولو بلغ  
دية نفس اه معنى (قوله وجرح) إلى قوله وافهم في المغنى لا قوله لكنها إلى المتن وإلى قوله وانما استؤنفت  
في النهاية لا قوله بل جاء إلى ولقوة جانب (قوله ولحرمة النفس) عبارة المغنى لان النص ورد في النفس  
لحرمتها اه (قول المتن الا في عبد) استثناء من عدم القسامة في المال اه معنى (قوله ولو مدبرا الخ) هو

(قوله لان المعتمد كلام الاصحاب الموافق له المتن) قد يعارض كون هذا كلام الاصحاب قول الرافعي وقد  
يفهم من إطلاق الاصحاب الخ فليتامل (قوله بخلاف) أي فانه يقتضى جهلا في المدعى به وسياق ان الواجب  
بالقسامة الدية ولو في العمد فان اراد ان هذا يقتضى الجهل باعتبار ان الدية في العمد على المقسم عليه وفي غيره  
على العاقلة فيبعد تسام ان هذه جهل في المدعى به فيتوجه ان نظيره ثابت في الاول ان الدية في  
الانفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه وعلى شركائه وان اراد باقتضاء الجهل شيئا آخر فليصور (قوله

به بخلاف هذا) (ولا يقسم في طرف) وجرح (واتلاف مال) وقوفامع النص ولحرمة النفس فيصدق المدعى  
يمينه ولو مع اللوث لكنها في الاولين تكون خمسين (الا في عبد) ولو مدبرا أو مكاتباً أو أم ولد (في الاظهر) فاذا قتل عبداً وجدلوث

أقسم فيه بناء على الأصح أن قيمته تحملها العاقلة (وهي) أي القسامة (أي يحلف المدعى) غالبا (٥٥) ابتداء (على قتل ادعاه) ولولحنو امرأة

وكافر وجنين لان منعه  
تهية للحياة في معنى قتله  
(خمسین يمينا) للخبر السابق  
في قصة خير وهو مخصص  
لعموم خبر البيعة على المدعى  
واليمين على المدعى عليه بل  
جاء هذا الاستثناء مصرحا  
به في خبر لكن في استناده لين  
ولقوة جانب المدعى باللوث  
وافهم قوله على قتل ادعاه  
انه لا قسامة في قد الملقوف  
لان الحلف على حياته كإمراء  
فايراده سهو وانه يجب  
التعرض في كل ميم إلى عين  
المدعى عليه بالاشارة إن  
حضر وإلا فيذكر اسمه  
ونسبه وإلى ما يجب يانه في  
الدعوى وهو المعتمد لتوجه  
الحلف إلى الصيغة التي حلفه  
الحاكم عليها اما الاجمال  
فيجب في كل ميم اتفاقا فلا  
يكفي تكرير والله خمسین  
مرة ثم يقول لقد قتلتها اما  
حلف المدعى عليه ابتداء  
او لنكول المدعى او حلف  
المدعى لنكول المدعى عليه  
او الحلف على غير القتل فلا  
يسمى قسامة ومرة في اللعان  
بعض ما يتعلق بتغليظ  
اليمين ويأتي في الدعوى  
بقيته وكان حكمة الخمسين  
ان الدية مقومة بالف دينار  
غالبا ومن ثم اوجبها القديم  
كما مر والقصد من تعدد  
الايمان التغليظ وهو إنما  
يكون في عشرين دينارا  
فاقتضى الاحتياط للنفس  
ان يقابل كل عشرين يمين  
منفرة عما يقتضيه التغليظ

غاية في جريان الخلاف اه رشیدی (قوله اقسام) أي السيد وبعد الاقسام ان اتفقا على قدر القيمة  
او ثبت ببينة فذاك والافين حتى تصديق الجاني يمينه وإن كان الغرم على العاقلة لان القيمة تجب عليه اولاً ثم  
يتحملها العاقلة فوجوبها عليهم فرع وجوبها عليه اه ع ش (قوله بناء على الأصح الخ) والثاني لا قسامة  
فيه بناء على ان بدله لا يحمله العاقلة فهو ملحق بالهاثم اه معنى (قوله غالبا) احتراز عن نحو مسألة المستولدة  
الآتية فان الخالف فيها غير المدعى اه سيد عمر أي قبيل الفصل الآتي (قوله ابتداء) احتراز عن  
قوله الآتي او حلف المدعى لنكول المدعى عليه اه سم (قول المتن على قتل ادعاه) أي مع وجود اللوث  
اه معنى (قوله وجنين) أي وعبد لما مر انه يقسم في دعوى قتله اه ع ش (قوله لان منعه تهية للحياة  
الخ) والجنين قد يحصل قتله حقيقة اه سم (قوله وهو مخصص الخ) وذلك لانه طلب اليمين من ورثة  
القتيل ابتداء وما اكتفى بهامن المدعى عليه إلا بعد نكول المدعى اه ع ش (قوله على المدعى عليه) عبارة  
النهاية على من انكر اه ولعلها روايتان (قوله هذا الاستثناء) أي استثناء القسامة عن ذلك الخبر  
اه معنى (قوله لين) أي ضعف (قوله انه لا قسامة) أي بل إنما يحلف الولي يمينا واحدة فقط ووجه  
ايراده انه وإن لم يدع القتل صرحا لكنه لازم لدعواه اه ع ش (قوله انه لا قسامة في قد الملقوف) خلافا  
للمعنى عبارة تهو اورد عليه قد الملقوف فانه لا يقسم فيه مع انه لا يتحقق فيه حالة القتل حياة مستقرة واجيب  
بان المراد تحقق الحياة المستقرة في الجلة وقد تحققت قبل ذلك اه (قوله لان الخالف على حياته) لعل  
حق العبارة المدعى به فيه الحياة لا القتل اه سم (قوله فايراده) على منع المتن (قوله سهو) كان المورد  
نظر إلى المعنى فان الولي مدعى في المعنى ان القاد قتله بقده لانه كان حيا فلا يلزم السهو وإنما يجاب بان المدعى  
به في الظاهر الحياة اه سم (قوله وانه الخ) عطف على انه لا قسامة الخ (قوله إلى عين المدعى عليه) أي  
واحد كان او اكثر فلو ادعى على عشرة مثلاً ذكر في كل ميم انهم قتلوا مورثه اه ع ش (قوله فيذكر  
اسمه ونسبه) أي او غيرهما كقبيلته وحرثته ولقبه اه معنى (قوله وإلى ما يجب يانه) أي من عبد  
اوشبه عمدر وض وع ش (قوله وهو المعتمد) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى عبارة تهو هل يشترط ان  
يقول في اليمين قتله وحده او مع زيد وعبد او خطأ وشبه عمدا ولا وجهان اوجههما الثاني بل هو مستحب اه  
(قوله لتوجه الحلف الخ) في تفرقه نظر (قوله اما الاجمال الخ) محتزم ما يجب يانه مفصلا من عمداو  
خطا او غيرهما اه ع ش (قوله اما حلف المدعى عليه) محتزم قول المتن المدعى (قوله ابتداء) أي حيث  
لالوث وقوله او لنكول المدعى أي مع اللوث اه معنى (قوله او حلف المدعى الخ) أي وجدلوث او لا (قوله  
او الحلف على غير القتل) محتزم قول المتن على قتل قال ع ش اقتصاره على ما ذكر يقتضى ان اليمين مع  
الشاهد تسمى قسامة ويوجه بانها حلف على قتل ادعاه اه (قوله على غير القتل) أي من الطرف والجرح  
واتلاف مال غير الرقيق (قوله فلا يسمى الخ) كل من الثلاثة (قوله ويأتي في الدعوى الخ) أي فيأتي جميعه  
هنا اه ع ش (قوله غالبا) احتراز به عن دية المرأة فانها على النصف من ذلك وعن دية الكافر فانها على  
الثلث من ذلك اقل والحاصل ان الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا يلزم اطرادها (قوله كل عشرين) أي  
من الالف دينار اه ع ش (قوله عما يقتضيه التغليظ) متعلق بمنفردة أي ميم مجردة عن الاشياء التي يقتضيها  
التغليظ وهي التي مرت في اللعان اه كردى ويظهر ان مراد الشرح من الانفراد عما ذكر الزيادة عليه

غالبا) خرج ميم الرد الآتية (قوله أيضا غالبا) اشارة الى انه قد يكون الحالف غير المدعى كمالو أوصى  
لمستولدة بقيمة عبد قتل وهناك لوث ومات السيد فلها الدعوى وليس لها ان تقسم وإنما يقسم الوارث  
كما بين ذلك في المبسوطات كالروض وشرحه ثم رايت الشارح ذكر ذلك قبيل الفصل (قوله لان منعه تهية  
للحياة كما في معنى قتله) أي الجنين وقد حصل قتله حقيقة (قوله لان الحلف على حياته الخ) لعل حق العبارة  
المدعى به فيه الحياة لا القتل (قوله فايراده سهو) كان المورد نظر الى المعنى فان الولي مدعى في المعنى ان انفاذ  
قتله بعده لانه كان حيا فلا يلزم السهو وإنما يجاب بان المدعى به في الظاهر الحياة



(ولا يشترط موالاتها) أي الإيمان (على المذهب) له ولأمته ودفع تفرقة ما كاشهاده بخلاف اللعان لأنه احتيط له أكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واخلاق النسب (٥٦) وشيوخ الفاشية وذلك العرض (فلو تلما جنوز أو اغما) أو عزل قاض وعادته بخلاف

إعادة غيره (بني) إذا فاق ولم يلزمه الاستئناف لما تقرر وإنما استؤنفت لتولي قاض ثان لأنها على الإثبات فهي بمنزلة حجة تامة وجد بعضها عند الأول بخلاف إيمان المدعى عليه (ولومات) الولي المقسم في أثناء الإيمان (لم يبن وارثه) بل يستأنف (على الصحيح) لأنها كحجة واحدة فإذا بطل بعضها بطل كلها بخلاف موته بعد إقامة شاهد لأنه مستقل فلوارثه صم آخر إليه وموت المدعى عليه فيبن وارثه لما مر (ولو كان للقتل ورثة وزعت) الخمسون عليهم (بحسب الارث) غالبا لأنهم يقتسمون ماوجب بها بحسب أرثهم فوجب كونها كذلك وتحلفون السابق في قصة خير إنما وقع خطأ بالآخيه وابن عمه تجملا في الخطاب والا فالمراد أخوه فقط وخرج يغالبا زوجة مثلا وبيت المال فانها تحلف الخمسين مع أنها لا تأخذ إلا الربع كما لو نكل بعض الورثة أو غاب وزوجة وبنت فتحلف الزوجة عشرة والبنات الباقي توزيعا على ساهمها فقط

بالتعدد كما يفيد كلام المغني وسياق الشرح (قول الماتن ولا يشترط موالاتها) ولو حلفه القاضى خمسين يمينا في خمسين يوما صح معنى ونهاية أي فتلها ما زاد عليها وإن طال ما بينهما مع ش (قوله أي الإيمان) إلى قول الماتن والمذهب في المغني لا لقوله ولا يحلفون إلى وخرج وقوله ولا نعلم يكف إلى ولومات (قوله) أو عزل قاض (وعادته) أي بناء على أن الحاكم يحكم بعلمه اه معنى (قوله) لما تقرر) أي من قوله له ولأمته ودفع تفرقة ما كاشهاده بخلاف اللعان لأنه احتيط له أكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واخلاق النسب (٥٦) وشيوخ الفاشية وذلك العرض (فلو تلما جنوز أو اغما) أو عزل قاض وعادته بخلاف المغني اما على عدم اشتراط الموالاته فظاهر واما على اشتراطها فليقيم العذر اه (قوله) لأنها) أي إيمان المدعى (قوله) بخلاف إيمان المدعى عليه) عبارة الاسنى والمغني وخرج بالمدعى المدعى عليه فله البناء فيما لو تخلف إيمانه عزل القاضى أو موته ثم ولى غيره هو الفرق أن يمسه للنفق فتنفذ بنفسها وبين المدعى للإثبات فتوقف على حكم القاضى والقاضى الثاني لا يحكم بحجة قيمت عند الأول اه (قوله الولي المقسم) إلى قول الماتن ويجب بالقسامة في النهاية (قوله الولي) أي ولى الدم وهو المستحق اه عش (قوله) في أثناء الإيمان) اما إذا تمت إيمانه قبل موته فلا يستأنف وارثه بل يحكم له كالأول اقام بينة ثم مات اه معنى (قوله) فإذا بطل بعضها بطل كلها) عبارة المغني وشيخ الاسلام ولا يجوز أن يستحق أحد شيئا بيمين غيره اه ويرد عليها مسألة المستولدة الآتية (قوله) لأنه مستقل) يعنى ولا يستأنف لأن شهادة كل شاهد مستقلة بدليل أنها إذا انضمت اليه بين البها قد يحكم بهما بخلاف إيمان القسامة لاستقلال بعضها بدليل أنه لو انضم إليه شهادة شاهد لا يحكم بهما اسنى ومعنى (قوله) وموت المدعى عليه) أي وبخلاف موت المدعى عليه في أثناء إيمانه اه كرى (قوله) لما مر) أي من قوله وإنما استؤنفت الخ اه عش (قوله) غالبا) سيد كرمترزه (قوله) ماوجب الخ) وهو المال اه عش (قوله) كالأول نكل بعض الورثة أو غاب) أي فيحلف الباقي والحاضر خمسين (قوله) وزوجة وبنت) عطف على قوله زوجة الخ اه كرى (قوله) فتحلف الزوجة الخ) هذا واضح إذا انتظم بيت المال وفيه فرض الكلام بدليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ اما إذا لم ينتظم فظاهر أنه يرد الباقي على البنت فقط إذ لا رد على الزوجة ونقسم الإيمان على حصة الزوجة وهو الثمن وحصة البنت وهو الباقي فيخص الزوجة سبعة أثمان بغير المنكسر إذ ثمن الخمسين ستة وربع ويخص البنت أربعة وأربعون كذلك إذ الباقي وهو سبعة أثمان الخمسين ثلاثة وأربعون وثلاثة عشرين فيكمل وقس على ذلك فظائر اه سم وفي البجيرى عن الشورى عن الطبرائى ومثله قول عشرة أي ولو حلفت بحسب الارث وهو الثمن حلفت سبعة اه سم (قوله) وهى خمسة من ثمانية) فان المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد وللبنات النصف أربعة فمجموع ما لها خمسة فتكون الإيمان بينهما الخماسا سم وعش (قوله) يمين من معه) وهو الزوجة في المثال الأول وحدها ومع البنت في الثاني اه عش (قوله) بل ينصب) ببناء المفعول (قوله) مدع عليه) أي من يدعى على المتهم بالقتل اه رشيدى (قوله) فيحلف الزوج خمسة عشر) وذلك لأن حصته ثلاثة من عشرة وهى خمس ونصف خمس فيحلف ذلك من الخمسين وهو ما ذكره وحصة الاختين للاب خمساً والاختين

(قوله) بخلاف إيمان) أي فقيها البناء وإن عزل القاضى وولى غيره لأنها للنفق فتنفذ بنفسها وإيمان المدعى للإثبات فتوقف على حكم القاضى (قوله) فتحلف الزوجة عشرة الخ) هذا واضح أن انتظم بيت المال وفيه فرض الكلام بدليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ اما إذا لم ينتظم فظاهر أنه يرد الباقي على البنت فقط إذ لا رد على الزوجة ونقسم الإيمان على حصة الزوجة وهو الثمن وحصة البنت وهو الباقي فيخص الزوجة سبعة أثمان بغير المنكسر إذ ثمن الخمسين ستة أثمان وربع والبنات أربعة وأربعون كذلك إذ الباقي ثلاثة وأربعون يمينا وثلاثة وأربع عشرين وهى سبعة أثمان الخمسين وقس على ذلك فظائر اه (أيضا) فتحلف الزوجة عشرة) أي ولو حلفت بحسب الارث وهو الثمن حلفت أقله أي سبعة (قوله) وهى خمسة من ثمانية) فان

للام

وهى خمسة من ثمانية ولا يثبت حق بيت المال هنا يمين من معه

بل ينصب مدعى عليه ويفعل ما يأتى قبيل الفصل ولو كان ثم عول اعتبر في زوج وأم وأختين لاب وأختين لام أصلها من ستة وتعمل لعشرة فيحلف الزوج خمس عشرة وكل من الاختين لاب عشرة ولا م خمسة والام خمسة (وجبر الكسر) لأن البين الواحدة لا تتبع بعض فلو خلف

تسعة واربعين ابنا حاف كل ابن يمين وفي ابن وخنى فلا يوزع بحسب الارث المحتمل لان الناجز في حاف الابن ثلثها وما يأخذ نصف والحنى نصفها وما يأخذ الثلث ووقوف السدس احتياطا لحاف والاخذ (وقول يحاف كل) من الورثة (خمين) لان العدد هنا كمين واحدة واجاب الاول بامكان القسم هنا (ولو نكل احدهما) اى الوارثين حاف الاخر خمسة (او غاب) احدهما او كان صغيرا او

مجنونا (حلف الآخر خمسين واخذ حصته) لان شينا من الدية لا يستحق باقل من الخمسين واحتمال تكذيب الغائب المبطل للوث على خلاف الاصل فلم ينظروا اليه (والا) يحلف (صير للغائب) ليحلف كل حصته ولا يبطل حقه بنكوله عن الكل فعلم انهم لو كانوا ثلاثة اخوة حضرا احدهم واراد الحلف حلف خمسين فاذا حضرا ثمان حاف خمسة وعشرين فاذا حضر الثالث حاف سبعة عشر ولا يتم يكتم بالايان من بعضهم مع انها كالبينة لصحة النيابة في إقامتها بخلاف البين ولومات نحو الغائب او الصبي بعد حلف الاخر وورثته حلف حصته او بان انه عند حلقه كان ميتا فلا كالمو باع مال ابيه يظن حياته فبان ميتا (والمذهب ان يمين المدعى عليه) القتل (بلا لوث) وان تعدد (خمسون) كالمو كان لوث لان التعدد ليس للوث بل لحرمة الدم واللوث إنما يفيد البداء بالمدعى وفارق التعدد هنا التعدد في المدعى بان كلا منهم هنا ينفي عن نفسه القتل كما ينفيه المنفرد

للام خمس وحصاة الام نصف خمس اه عش (قوله تسعة واربعين الخ) أو ثلاثة بنين حاف كل منهم سبعة عشر اه معنى (قوله يوزع) الظاهر التانيث (قوله ثلثها) وهو اربع وثلاثون مع جبر الكسر وقوله نصفها وهن وخمس وعشرون (قول ووقوف السدس) اى الى الصالح او البيان اه حلى (قول للحاف) اى بالاكثر وقوله والاخذ اى بالانثى (قوله هنا) اى في القسامة وقوله كمين واحدة اى في غيرها (قوله هنا) اى في القسامة اى لا في غيرها (قول الماتن واخذ حصته) اى في الحال اه معنى (قوله لان شينا من الدية) اى وما سبق من توزيع الايمان مفيد بضرورة الوارثين وكلمهم اه معنى (قول واحتمال تكذيب الغائب) اى والناقص بعد الكمال اه معنى (قوله المبطل) اى تكذيب الغائب (قوله على خلاف الاصل الخ) اى فان وجد اى التكذيب على مقتضاه اه معنى (قول الماتن ولا) اى وان لم يحاف الحاضر أو الاصل صير الغائب اى حتى يحضر والصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفق اه معنى (قوله ولا يبطل حقه) اى الخاص اه عش (قوله بنكوله عن الكل) عبارة الروضة ولو امتنع الحاضر عن الزائد على قدر حقه لم يبطل حقه من القسامة حتى إذا حضر الغائب كل معه اه سم (قوله في إقامتها) اى البينة اه عش (قوله نحو الغائب الخ) اى المجنون (قوله وورثته) اى الاخر اه عش (قوله حاف حصته) اى ولا يحسب ما مضى لانه لم يكن مستحقا له حينئذ اه معنى (قوله او بان الخ) عطف على جملة مات الخ (قوله القتل) اى او الطرف او الجرح كما تقدم في شرح ولا يسم في طرف الخ اه عش عبارة الروض مع شرحه والاشبه ان بين الجراحات كالنفس فتكون خمسين سواء اقتصت ابدالها عن الدية كالحكومة وبذل اليد او زادت كبذل الدين والرجلين اه (قوله وان تعدد) الى قول الماتن وفي القديم في المغنى لا قوله وبه يتجه الى ولو نكل المدعى (قوله وان تعدد) اى المدعى عليه خمسون ولورد احد المدعى عليهم حاف المدعى خمسين واستحق ما يخص المدعى عليه من الدية إذا وزعت عليهم اه عش (قوله وفارق التعدد هنا) اى حيث طالب من كل خمسون يميننا التعدد في المدعى اى حيث وزعت الايمان على عدد المدعين بحسب ارثهم اه عش (قوله لا يثبت لنفسه ما يشته الخ) اى بل يثبت بعض الارش فيحلف بقدر حصته اه معنى (قوله من المدعى عليه) بان لم يكن لوث او كان ونكل المدعى عن القسامة فردت على المدعى عليه فكل فردت على المدعى مرة ثانية اه معنى (قوله لانها اللازمة للراد) فيه فيما إذا كان رد البين من بعض المدعين فقط نظر (قوله ومن ثم لو تعدد المدعى عليهم الخ) لا موقع له هنا فكان حقا ان يسقط كافي النهاية والمغنى أو يقدم على قوله أو الردودة من المدعى كالاخفى (قول الماتن واليمين مع شاهد خمسون) انظر بماذا ينفصل هذا عن قوله السابق كغيره ان اخبار العدل لوث ويحجب بانه أن وجد شرط الشهادة كان اتي بلفظ الشهادة بعد تقدم الدعوى كان من باب الشهادة وإن اتي بغير لفظ الشهادة وقبل تقدم الدعوى كان من باب اللوث اه عش (قول الماتن خمسون) راجع للجميع كما تقرر والاحسن في الردودة واليمين نصيبهما عطف على اسم ان قبل استكمال خبرها ويجوز عند الكسائي الرفع اه معنى (قوله وبه يتجه الخ) عبارة النهاية والوجه كما اقتضاه اطلاعهما عدم الفرق الخ (قوله انه لا فرق

المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد والبنات النصف أربعة فجمع ما لها خمسة فتكون الايمان بينهما خمسا (قوله ولا يبطل حقه بنكوله) عبارة الروضة ولو امتنع الحاضر من الزائد على قدر حقه لم يبطل حقه من القسامة حتى إذا حضر الغائب كل معه اه

(٨ - شرواني وابن قاسم - تاسع) وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يشته المنفرد فوزعت عليهم بحسب ارثهم (و) ان اليمين (الردودة) من المدعى عليه القتل (على المدعى) خمسون لانها اللازمة للراد (او) الردودة من المدعى (على المدعى مع لوث) خمسون لانها اللازمة للراد ومن ثم لو تعدد المدعى عليهم حلف كل الخمسين كاملة (و) ان (اليمين مع شاهد) بالقتل (خمسون) احتياطا للدم وبه يتجه ما اطلقاه المقتضى انه لا فرق بين العمود وغيره كامر ولو نكل المدعى عن يمين القسامة أو اليمين مع الشاهد ثم نكل المدعى عليه

ردت على المدعى وان نكل لان يمين الرد غير يمين القسامة لان سبب تلك النكول وهذه اللوث أو الشاهد (ويجب بالقسامة في قتل الخطأ وشبه العمدية على العاقلة) لقيام الحجة (٥٨) بذلك ولا يغني عن هذا ما مر في بحث العاقلة خلافا لمن زعمه لان القسامة حجة ضعيفة وعلى خلاف

القياس فيحتاج إلى النص على أحكامها (وفي العمد) دية (على المقسم عليه) لا قود للخبر الصحيح اما ان تدوا صاحبكم أو تاذنوا بحرب من الله وهو لما فيه من التقسيم المقتضى للحصر فيهما وعدم ثالث غيرهما ظاهر في عدم القود (وفي القديم قصاص) لظاهر ما مر وتستحقون دم صاحبكم وروى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم قتل رجلا في القسامة وفي الصحيحين يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته أى بضم أوله وكسره بحبله وقد تطلق على الجملة واجابوا بان المراد بدل دمه جمعا بين الدليلين والقسامة تشمل لغة يمين المدعى بعد نكول المدعى عليه وهى يثبت بها القود والدفع بالحبل قد يكون لاخذ الدية منه (ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضر احدهم اقسام عليه خمسين واخذ ثلث الدية) لتعذر الاخذ بها قبل تمامها (فان حضر آخر) أى الثانى ثم الثالث فادعى عليه فأنكر (اقسم عليه خمسين) لان الايمان السابقة لم تتناول

(الخ) خلافا للنفى عبارته واطلق الشيخان تعدد اليمين مع الشاهد وينبغي ان يقيد بالعمد اما قتل الخطأ وشبه العمد فتخاف مع الشاهد يميننا واحدة كما مر عن أصريح الماوردى في الكلام على ان شهادة العدل لوث اه (قوله) ردت على المدعى وان نكل (وليس لنا يمين ردت لانهما بحيرى (قوله) لان سبب تلك) أى يمين الرد وقوله وهذه أى يمين القسامة اه ع (قول المتن بالقسامة) أى من المدعى واحترز بالقسامة عمالو - ملف المدعى عند نكول المدعى عليه وكان القتل عمدا فانه يثبت بها القود لانهما كالا يمينه والقود يثبت بكل منهما معنى وزيادى وأتى في شرح وفي القديم قصاص ما يوافق (قول المتن على العاقلة) أى مخففة في الاول مغلفة في الثانى اه معنى (قوله) لقيام الحجة) إلى قوله وروى أبو داود في النهاية لا قوله وهو لما فيه إلى المتن (قوله) فيحتاج إلى النص (الخ) أى لثلاثتهم ان القسامة ليست كاليمين في ذلك كما انها ليست كاليمين في العمداه معنى (قوله) دية) أى حاله اه معنى (قوله) امان تدوا (الخ) أى تطوا وقوله او تاذنوا (الخ) أى تلبوا بحرب من الله لمخالفتكم له فيما امركم به اه ع (قوله) وهو) أى هذا الخبر (قوله) ظاهر (الخ) خبر وهو (قوله) وتستحقون دم (الخ) بدل من ما مر سم ورشيدى (قوله) دم صاحبكم) أى دم قاتل صاحبكم اه معنى (قوله) فيدفع) ببناء المفعول ونائب فاعله ضمير رجل منهم (قوله) أى بضم (الخ) الاولى اسقاط (قوله) واجابوا) عبارة للمغنى والنهاية واجاب الجديداه (قوله) بان المراد بدل دمه) هذا جواب ما مر وقوله والقسامة (الخ) هذا جواب خبر أبي داود وقوله والدفع بالحبل (الخ) هذا جواب خبر الصحيحين اه سم (قوله) بان المراد بدل دمه) أى وعبر بالدم عن الدية لانهم يأخذونها بسبب الدم اه معنى (قوله) لاخذ الدية (الخ) أى كما يكون للاقتصاص منه (قول المتن ولو ادعى عمدا بلوث) عبارة الروض أو ادعى على ثلاثة بلوث انهم قتلوه عمدا وهم حضور حلف لهم خمسين يمينان غابوا حلف لكل من حضر خمسين اه سم ع (قول المتن بلوث) أى معاه معنى (قول المتن اقسام عليه (الخ) والمتعدد في هذه المدعى عليه وفيما مر من قول الشارح فلوانهم لو كانوا ثلاثة اخوة (الخ) المتعدد المدعى اه ع (قوله) لتعذر الاخذ) إلى قوله بعدد عواها في المغنى لا قوله وعجيب إلى المتن وإلى الفصل في النهاية إلا ذلك وقوله قال جمع (قوله) ثم الثالث) ذكره المغنى في شرح وهو الاصح بما نصه وسكت عن حكم الثالث إذا حضر وهو كالثاني فيما مر اه وقال ع (قوله) بعد ذكر مثله عن المحلى مانصه أى فيحلف المدعى بعد حضوره خمسين يميناً ان لم يكن ذكره في حلفه ولا ولا فلا يحتاج إلى حلف اصلا اه (قوله) فأنكر) أى وان اعترف اقتص منه اه معنى (قول المتن اقسام عليه (الخ) عبارة للمغنى فان اعترف بالقتل اقتص منه وان أنكر اقسام (الخ) (قوله) كالأحوال) يتأمل هذا فان المتبادر ان الخمسين عند حضورهما لهما لان لكل خمسة وعشرين سم على حج اه ع (قوله) ومحل احتياجه (الخ) اشار به إلى ان قول المصنف ان لم يكن الخ قيد لا قسم لا للقول المرجوح كأيومهم صنيع المصنف (قوله) أى الثانى) عبارة للمغنى أى الغائب اه (قوله) بجمته الرافعى) أى في المحررا معنى (قوله) وعجيب (الخ) قديقول ذلك الشارح لا عجيب فان ينبغي تستعمل

(قوله) وتستحقون دم صاحبكم) بدل من ما (قوله) بان المراد بدل دمه) هذا جواب ما مر (قوله) والقسامة تشمل يمين المدعى) هذا جواب خبر أبي داود (قوله) والدفع بالحبل) هذا جواب خبر الصحيحين (قوله) ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضر احدهم) عبارة الروض أى أو ادعى على ثلاثة بلوث انهم قتلوه عمدا وهم حضور حلف لهم خمسين يميناً فان غابوا حلف لكل من حضر خمسين اه (قوله) كالأحوال) يتأمل هذا فان المتبادر ان الخمسين عند حضورهما لهما لان لكل خمسة وعشرين (قوله) وعجيب (الخ) قديقول ذلك الشارح لا يجب فان ينبغي تستعمل للبندوب كفى قوله في الوصية ينبغي ان لا يوصى بأكثر من ثلث ماله

للمنقول

وأخذ ثلث الدية (وفي قول) يقسم عليه (خمسا وعشرين)

كألو حضرا معا ومحل احتياجه للاقسام (ان لم يكن ذكره) أى الثانى (في الايمان) السابقة (ولألا) بان ذكره فيها (فينبغي) وفاقأما بجمته الرافعى (الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الاصح) قياسا على سماع البينة في غيبته وعجيب مع قوله ينبغي

اعتراض شارح له بأنه يقتضي ان هذا قول (وهو استحق بدل الدم اقسام) ولو كافر اعجزوا (٥٩) عليه وسيد في قتله بخلاف مجروح

ارتد ومات لا يقسم قريبه  
لان ماله فيه نعم لو اوصى  
لمستولدة بقيمة قته بعد قتله  
ومات قبل الاقسام والتكول  
قسم الورثة بعد دعواها  
أو دعواهم إن شاؤا لانهم  
الذين يخلفونه والقيمة لها

عملها بوصيته فان نكحوا سمعت  
دعواها التحليف الخصم ولا  
تحلف هي ويقسم مستحق  
البذل (ولو) هو (مكاتب  
لقتل عبده) لانه المستحق  
فان عجز قبل نكوله اقسام السيد

أو بعده فلا كالوارث وبهذا  
كمسئلة المستولدة المذكورة  
آنفيا يعلم ان قوله اقسام جرى  
على الغالب إذا الخالف فيها  
غير المدعي وظاهر أن ذكر  
المستولدة مثال وان له لو

اوصى بذلك لآخر اقسام  
الوارث أيضا واخذ  
الموصى له الوصية بل قال  
جمع لو اوصى لآخر بعين  
فادعاهما الآخر حلف الوارث  
كافي مسئلة المستولدة وقيل

يفرق بان القسامة على خلاف  
القياس احتياطا للدماء  
قال ابن الرفعة هذا إن كانت  
العين بيد الوارث فان كانت  
بيد الموصى له حلف جزما  
(ومن ارتد) بعد موت  
مورثه (فالا فضل تاخير

اقسامه ليسلم) ثم يقسم لانه  
لا يتورع عن اليمين الكاذبة  
(فان اقسام في الردة صح على  
المذهب) وأخذ الدية لانه  
عليه السلام اعتد بايمان اليهود

للمنقول كافي قوله في الوصية ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله اه سم (قوله اعتراض شارح الخ) واقفه  
المغنى (قوله بانه) اى كلام المصنف وقوله ان هذا اى قوله إن لم يكن ذكره في الايمان والا فينبغي الخ (قوله  
منقول) اى عن الاصحاب اه مغنى (قوله بخلاف مجروح ارتد) عبارة المغنى احتراز عن استحق الخ عمالو  
جرح شخص مسلما فارتد الخ (قوله ولو اوصى) اى السيد (قوله بعد قتله) متعلق باوصى اهرشيدى ويجوز  
تعلقه بقيمة قته عبارة الروض فان اوصى لمستولدة بعد قتل حاف السيد وبطلت الوصية او بقيمة عبده  
إن قتل صحت الوصية والقسامة للسيد أو ورثته اه ويوافق الاول فقط قول المغنى بقيمة عبده المقتول اه  
(قوله ومات) عبارة المغنى فالوصية صحيحة فاذا مات السيد قبل القسامة فان المستولدة تستحق القيمة ومع  
ذلك لا تقسم بل الوارث لان العبد يوم القتل كان للسيد والقسامة من الحقوق المتعلقة بالقتل فيرثها كسائر  
الحقوق وإذا ثبتت القيمة صرفها إلى المستولدة بموجب وصيته وتحقق مراده كانه يقتضى دينه اه (قوله  
اقسم الورثة) فهنا اقسام غير مستحق بدل الدم اه سم (قوله بعد دعواها) اى المستولدة وقوله اودعواهم  
أى الورثة (قوله إن شاؤا) قيد لقوله اقسام الورثة عبارة الروض مع شرحه ولا يلزمهم القسامة وإن تيقنوا  
الحال لانه سعى في تحصيل غرض الغير فان نكحوا عن القسامة لم تقسم المستولدة لان القسامة لا ثبات القيمة  
وهى للسيد فتختص بخليفته بل لها الدعوى على الخصم بالقيمة والتحليف له لان الملك لها فيها ظاهر ولا يحتاج  
في دعواها والتحليف إلى إثبات جهة الاستحقاق ولا إلى اعراض الورثة عن الدعوى فلو نكل الخصم حلفت  
اليمين حلفت بين الرداه (قوله ولا تحلف هي) اى لانها ليست خليفة المورث فلو نكل الخصم حلفت  
اليمين المردودة اه ع ش (قوله ويقسم الخ) دخول في المتن (قوله لانه المستحق) اى لبدله ولا يقسم سيده  
بخلاف العبد المأذون له في التجارة إذا قتل العبد الذى تحت يده فان السيد يقسم لبدله دون المأذون له لانه  
لاحق له مغنى واسى (قوله فان عجز) اى المكاتب عن اداء النجوم (قوله قبل نكوله الخ) اى وقبل اقسامه  
واما لو عجز بعدما اقسام اخذ السيد القيمة كالومات الولي بعدما اقسام اه مغنى واسى (قوله او بعده فلا)  
اى فلا يحلف لبطان الحق بالنكول لكن للسيد تحليف المدعى عليه اه اسنى (قوله كالوارث) اى كما  
لا يقسم الوارث إذا نكل مورثه اه اسنى (قوله وبهذا) اى مسالة عجز المكاتب (قوله إذا الخالف فيهما الخ)  
انما يتجه هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى اقسام وانما قال ومن استحق بدل الدم اقسام وهذا لما يخرج  
منه مسئلة المستولدة دون مسئلة الكتابة فتأمل على ان اطلاق ان الخالف غير المدعى في مسئلة المستولدة  
لا يجامع قوله اودعواهم اه سم (قوله غير المدعى) عبارة النهاية غير المستحق حالة الوجوب اه (قوله  
هذا) اى الخلاف (قوله حلف جزما) اى الموصى له (قوله بعد موت مورثه) عبارة المغنى بعد استحقاقه  
البذل بان يموت المجروح ثم يرتد عليه قبل ان يقسم اما إذا ارتد قبل موته ثم مات المجروح وهو مرتد فلا يقسم  
لانه لا يرث بخلاف ما إذا قتل العبد وارث سيده فانه لا فرق بين أن يرتد قبل موت العبد او بعده لان استحقاقه  
بالمالك لا بالارث اه (ثم يقسم) الى الفصل في المغنى (قول المتن صح) اى اقسامه (واخذ الدية) يقتضى ان  
الاخذ لا ينافى وقف ملك المرء تسم على حج اه ع ش (قوله اعتد بايمان اليهود) اى فدل على ان يمين الكافر  
صحيحة اه مغنى (قوله اعتد بها) اى بايمان حال الردة (قوله لتعذر بيت المال) لان دية لعامة المسلمين  
وتحليفهم غير ممكن اه مغنى (قوله والاحبس) اى وان طال الحبس اه ع ش

(قوله اقسام الورثة) فيها اقسام غير مستحق بدل الدم (قوله إذا الخالف فيهما غير المدعى) انما يتجه  
هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى اقسام وانما قال ومن استحق بدل الدم اقسام وهذا لما يخرج من مسئلة  
المستولدة دون مسئلة الكتابة فتأمل على ان اطلاق ان الخالف غير المدعى في مسئلة المستولدة لا يجامع قوله  
أو دعواهم (قوله بل قال جمع لو اوصى لآخر بعين) كتب عليه مر (قوله واخذ الدية) يقتضى ان الاخذ

في القصة السابقة والقسامة نوع اكتساب للمال كالا حطاب ولو أسلم اعتد بها قطعا (ومن لا وارث له) خاصا (لاقسامة فيه)  
م لو مع لو تلعذر حلف بيت المال بل ينصب الامام مدعيا فان حلف المدعى عليه فواضح ولا احبس حتى يقرأ ويحلف

(فصل فيما ثبت به وجوب القود والمال بسبب الجناية واكثره ياتي في الشهادات والدعاوى وقدم هنا تبعا للشافعي رضي الله عنه (لأنه ثبت موجب) بكسر الجيم (القصاص) (٦٠) في نفس او غيرهما من قتل او جرح او ازالة (باقرار) صحيح من الجاني (او) شهادة (عدلين) او يعلم القاضى أو يتكول المدعى عليه مع حلف المدعى كايعدان مما سيذكره على ان الاخير كالاقرار وما قبله كاليمين وسياق ان السحر لا يثبت الا بالاقرار فلا يرد عليه (و) انما ثبت موجب (المال) مما مر (بذلك) اى الاقرار او شهادة العدلين وما في معناهما (أو برجل وامرأتين أو) برجل (ويعين) مفردة او متعددة كما مر انفا او بالقسامة كما علم مما قدمه وشرط ثبوته بالحجة الناقصة أن يدعى به لا بالقود ولا لم يثبت المال بها وانما وجب في السرقة بها وان ادعى القطع لانهما توجبهما والعمد لا يوجب الا القود فلو اوجبنا المال أو جينا غير المدعى (ولو عفا) المستحق (عن القصاص) قبل الدعوى والشهادة على مال (ليقبل للمال رجل وامرأتان) او شاهد (ويعين) لم يقبل في (الاصح) اذ لا يثبت المال إلا بعد ثبوت القود اما بعدهما وقبل الثبوت فلا يقبل قطعا لان الشهادة غير مقبولة حين اقيمت (ولو شهد هو وهما) اى رجل وامرأتان وفي معناهما رجل معه يمين (بهاشمة قبلها) ايضاح لم يجب ارسها على المذهب (لاتحاد الجناية فاذا اشتملت

(فصل فيما ثبت به وجوب القود) (قوله فيما ثبت) الى قول المتن وليصرح في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله مفردة او متعددة (قوله بسبب الجناية) قيد في موجب المال ليخرج موجب المال لا بسبب الجناية كاليبيع مثلا لكنه يدخل المال الواجب بالجناية على المال وهو غير مراد فكان ينبغي زيادة على البدن او نحو ذلك اه رشيدى (قوله واكثره) اى اكثر ما في هذا الفصل (قوله وقدم) اى المصنف هذا الفصل (قوله من قتل الخ) بيان لموجب القصاص (قوله او جرح) بفتح الجيم مصدر واما بالضم فهو الاثر الحاصل به وقوله او ازالة اى لمعنى من المعانى كالسمع والبصر ادعش (قوله صحيح) احتراز به عن اقرار الصبي والمجنون اه ع شر (قوله او يعلم القاضى) اى حيث ساغ له القضاء به لانه كان يجتهد ادعش هذا على مختار النهاية وياتي في الشارح خلافة (قوله كايعدان الخ) جواب عن ايراد علم القاضى وبين الرد على حصر المصنف وحاصله انه سكت عنهما هنا اتكالا على علمهما ما سيذكره (قوله على ان الاخير) اى اليمين المردودة وقوله وما قبله الخ اى علم القاضى اى فلا يردان على حصر المصنف (قوله فلا يرد عليه) وجه وروده انه ذكر ان موجب القصاص يثبت بالاقرار أو البينة مع أن السحر لا يثبت إلا بالاقرار خاصة وحاصل الجواب انه لما لم يتعرض له هنا لا سيما ذكره اه رشيدى (قوله مما مر اى من قتل او جرح او ازالة (قوله وما في معناهما) وهو علم القاضى واليمين المردودة ادعش (قوله كما مر انفا) انظر ان مر ذلك في النسبة المفردة والذي مر به انه ان جميع ايمان الدم متعددة رشيدى وبهم وساطان (قوله تامة) اى فى قوله ويجب بالقسامة الخ (قوله وشرط ثبوته) اى المال وقوله بالحجة الناقصة وهى رجل وامرأتان او رجل ويمين ادعش (قوله به) اى المال (قوله ولا) اى بأن ادعى القود وأقام الحجة الناقصة (قوله لم يثبت المال الخ) بل لا يصح دعوى القود اصلا كما هو الموجود في كلامهم وكما لم يزل قول المصنف به ولو دفع عن القصاص الخ خلافا لما يروى من كلام الشارح قال الرشيدى وفيه تاويل (قوله بها) اى بالحجة الناقصة لكنها تثبت بها للوثوق وانما وجب اى المال وقوله بها اى بالحجة الناقصة ادعش (قوله لانها) اى المرفة يعنى إقامة الحجة الناقصة فيها (قوله توجبهما) اى المال والقطع واجيب عن ذلك ايضا بان المال هنا بدل عن القود واما المال والقطع فكل منهما حق متأصل لا يدل كافيده قوله لانها توجبهما اه ع شر (قوله غير المدعى) بفتح العين اى غير المدعى به (قوله المستحق) اى مستحق قصاص في جناية توجبها اه مغنى (قوله قبل الدعوى الخ) وقوله على مال متعلقان بعفا (قوله ويعين) اى خسون اه ع شر (قوله المتن لم يزل الخ) اى لم يحكم به بذلك لما اقام بينه بعد دفعه بالجناية المذكورة هل يثبت القصاص لان العفو وغيره لا يزيل لانه امانة طهق لم ار من تعرض له والظاهر الاول اه مغنى (قوله لا يثبت القود) اى ولم يثبت (قوله اما بعدهما الخ) اى بعد الدعوى والشهادة عبارة المغنى أما لو ادعى العمد وأقام رجلا وامرأتين ثم عفا عن القصاص على مال وقصد الحكم به بذلك الشهادة لم يحكم بها قطعا اه (قوله فاذا اشتملت) عبارة المغنى واذا اشتملت الجناية اه بالواو (قوله لم يثبت) الاولى التانيث كفى المغنى (قوله وبه) اى باتحاد الجناية هنا (قوله مرق منه) اى من السهم من زيد (قوله فان الثانى) اى الخطا الوارد على غير زيد (قوله لانها) اى رضى زيد بسهمه ومروءته الى غيره (قوله فى الاولى) اى هاشمة قبلها ايضاح وهو راجع لمعطوف والمعطوف عليه معا (قوله بها) اى بالحجة لا ينافى وقف ملك المرتد

(فصل انما يثبت موجب القصاص باقرار او عدلين الخ) (قوله مفردة او متعددة كما مر) راجع أين مر ذلك بالنسبة للبفردة وعبرة الزركشى وقوله او يمين صوابه او يمين بزيادة او الا ان يريد المال في غير القسامة فانه يثبت باليمين المفردة وهو بعيد من سياقه لكن يرد عليه ان اليمين في الجراح كلها متعددة على الاظهر ولا توزع على مقدار الدية اه (قوله وانما وجب في السرقة بها) اى بالناقصة (قوله

وجواباً (الشاهد بالمعنى) الذى مر اضافة التائب للمول (وقال) اشهد انه (خبر به) ينفى خبره فمات لم يثبت (المعنى به) هو المرات الباقى  
عن قوله (حتى يقول فمات منه) (اى من جرحه او قتلته) او فمات مكانه لان احتمال موته بسبب آخر غير جرحه تعينت اضافة المرات اليها  
فذلك لا حتماً ويكفى اشهد انه قتلته وان لم يذكر ضرباً ولا جرحاً خلافاً لما يدعيهم من العبارة (ولو قال ضرب راسه فادماه او فأسال  
دمه ثبتت دامية) لزم ربح كلامه بها بخلاف فمات لانه لا احتمال حمول السيلان بسبب آخر (٦١) (ويشترط لوضحة) اى لانه اداة بها

قول الشاهد (ضربه فاوضح  
عظم راسه) لاذلا احتمال  
حينئذ (وقيل يكفى فاوضح  
راسه) وهو المعتمد لفهم  
المقصود منه عرفاً وما قيل  
ان الموضحة من الايضاح  
ولا تختص بالعظم فلا بد  
من التعرض له ولان تنزيل  
لفظ الشاهد الغير الفقيه على  
اصطلاح الفقهاء لا وجه له  
رده البلقينى بان الشارع  
اناط بذلك الاحكام فهو  
كصرائح الطلاق يقضى  
بها مع الاحتمال فاذا شهد انه  
سرحما قضى بطلاقها وان  
احتمل تسريح راسها  
فكذا اذا شهد بالايضاح  
قضى به وان احتمل انه لم  
يوضح العظم لانه احتمال  
بعيد جداً وفيه ما فيه فى  
شاهد عامى لا يعرف مدلول  
نحو الايضاح شرعاً ولا وجه  
هنا وفيما قاس عليه انه  
لا بد من الاستفصال فان  
تعذر وقف الامر هنا الى  
البيان او الصلح (ويجب  
بيان محلها) اى الموضحة  
الموجبة للقود (وقدرها)  
فيما اذا كان على راسه  
موضحاً او تعيينها بالاشارة اليها  
سواء كان على راسه موضحة

الباقية (قوله رجرها) الى قوله ما قيل فى المعنى الاول (وقال) اشهد انه (خبر به) ينفى خبره فمات لم يثبت (المعنى به) هو المرات الباقى  
الى المتن (قول المتن بالمعنى) بفتح الميم اى المعنى به معنى ونهاية قوله فمات مكانه (اول وجه الاكتفاء  
بذلك ان المتبادر منه ان موته بسبب الجناية لا يخلو من ذلك ان موته بسبب آخر كسقوط جدار ومثل  
ذلك ما قال فمات حالاً اه عش (قوله) ان لم يذكر ضرباً ولا جرحاً (افاد) لاقتصر على نفي ما ذكر انه ذكر  
شروط الدعوى كقوله قتلته عمداً او خطأ الى غير ذلك على ما مر فى دعوى الدم والنفقة اه عش (قوله  
بخلاف فمات لدمه) وقيل ما قال فمات مكانه او حالاً اه عش (قوله) ان لم يذكر ضرباً ولا جرحاً (افاد) لاقتصر على نفي ما ذكر انه ذكر  
(قول المتن فاوضح عظم راسه) ولو اقتصر على قوله اوضحه لم يسمع مع عدمها بغير الراس والوجه مع ان  
الواجب فيه الحكومة فبإدى اه عش (قوله من الايضاح) اى هو اذ لا يكشف البيان وليس فيه تخصيص  
بعظم اه بجرى (قوله) اى للعظم (قوله) على اصطلاح الفقهاء (اى من اختصاصه بالعظم) (قوله) رده  
البلقيني الخ) خبر وما قيل الخ (قوله بذلك) اى بالايضاح (قوله وفيه) اى فى كلام البلقيني (قوله هنا) اى  
فى نحو الايضاح من الشاهد العامى وقوله فيما قاس عليه اى من نحو التسريح من العامى (قوله الموجبة  
للقود) سيدكر محترزه باختلاف قدرها الخ اى جراحة باقى البدن (قوله فيما اذا كان على راسه موضحاً)  
توقف ابن قاسم فى هذا التمييز ثم نقل عبارة شرح المنهج الصريحة فى عدم اعتباره وانه لا بد من بيان الموضحة  
محلها ومساحة وان كان براسه موضحة واحدة اه رشيدى اقول وكذا عبارة المغنى صريحة فى اشتراط بيان  
الموضحة محلها ومساحة او الاشارة اليها وان كان براسه موضحة واحدة (قوله متى لم يبينوا ذلك) اى ولم  
يعينوها بالاشارة اليها (قوله بل تعين الارش) عبارة المغنى افهم قوله لانه يمكن قصاصاً بالنسبة الى وجوب  
المال لا يحتاج الى بيان وهو الاصح المنصوص اه (قوله لا يختلف) اى باختلاف محلها ولا باختلاف مقدارها  
اه عش (قوله ومنه) اى من قوله لانه لا يختلف الخ (قوله لا بد) اى فى وجوبها (قوله من تعيينها) اى تعيين  
موجبها على حذف المضاف ويجوز ارجاع الضمير الى الباقي بتاويل البقية وفى بعض نسخ النهاية من  
تعيينها اه بالثنية اى المحل والقدر (قوله لا اختلافها) اى الحكومة (قوله حقيقة) الى التنبيه فى المغنى  
(قوله وهو يقتل غالباً) من مقول الساحر (قوله تاباً) يعنى كان ساحرين ثم تابا اه معنى (قوله او نادراً)  
راجع لكل من المثالين (قوله له) اى لاسمه (قوله وهما) اى دية شبه العمود الخطا على حذف المضاف (قوله  
فعلية) اى الساحر (قوله ولم يمت) اى به اه عش عبارة المغنى وان قال امرضت به عزرفان مرض به  
وتالم حتى مات كان لو ثاب قائم بينة انه تالم حتى مات ثم يحال الولي انه مات بسحره وياخذ الدية فان ادعى  
الساحر براه من ذلك المرض واحتمل برؤه بان مضت مدة يحتمل برؤه فيها صدق بيمينته اه (قوله وكنكوله  
الخ) هذا هو الافرار الحكيم اه رشيدى اى فهو عطف على قوله كفتلته الخ عبارة المغنى ويثبت السحر

فيما اذا كان على راسه موضحاً (لعل هذا القيد لاجل قوله بيان محلها لا لاجل قوله وقد رها ايضاً بدليل قوله  
وان لم يكن براسه الاموضحة واحدة لاحتمال انها وسعت اه وقد يقال بيان محلها لا بد منه وان لم يكن براسه  
الواحد اذ قد تكون موضحة بعضها يختلف محلها ثم رأت قول شرح المنهج ويجب لقوده الموضحة ببيانها  
محلها ومساحة وان كان براسه موضحة واحدة لجواز انها كانت صغيرة فوسعها غير الجاني اه (قوله بل  
يتعين الارش الخ) عبارة الروض فلو شهد بايضاح بلا تعيين وجب المال اه وكان تعذر القود لعدم

او موضح (ليمكن قصاص) لانهم متى لم يبينوا ذلك فلا قود وان لم يكن براسه الاموضحة واحدة لاحتمال انها وسعت بل يتعين الارش  
لانه لا يختلف ومنه يؤخذ ان الحكومة باقى البدن لا بد من تعيينها ولو بالنسبة للمال والالم تجب حكومتها لاختلافها باختلاف قدرها ومحلها  
(ويثبت القتل بالسحر باقراره) به حقيقة او حكماً كفتلته بسحرى وهو يقتل غالباً او بنوع كذا وشهد عدلان تابا بانه يقتل غالباً فعمد فيه القود  
او نادر افشبه عمداً واخطأت من اسم غيره له لخطا وهما على العاقلة ان صدقوه والافعله او مرض بسحرى ولم يمت اقيم الولي لانه لو شؤ وكنكوله



مع يمين المدعى (الابينة) لتعذر مشاهدة (٦٢) قصد الساحر وتأثير سحره (تنبيه) تعلم السحر وتعليمه حرامان مطلقا على

أيضا باليمين الردودة كان يدعى عليه القتل بالسحر فينكر وينكل عن اليمين فترد على المدعى بناء على  
الاصح من اهما كالاقرار اه (قوله مع يمين المدعى) اي يمين واحدة اه ع ش (قوله وتأثير سحره) اي في  
الشخص المعين فلا ينافي قوله السابق واشهد عدلان الخ لانه كان في النوع مع قيد الغالب (قوله تعلم السحر)  
الى قوله نعم في المغنى (قوله مطلقا على الاصح) اي خلافا لابن ابي هريرة في قوله ويجوز تعليمه وتعليمه  
للقوف عليه لا للعمل به اه مغنى (قوله ولا اعتقاده) فان احتيج فيها الى تقديم اعتقاد مكفر كفر اه مغنى  
(قوله ويحرم فعله) وهل من السحر ما يقع من الاقسام وتلاوة آيات قرآنية يتولد منها الهلاك فيعطى حكمه  
المذكور ام لا فيه نظر والاقرب الاول فليراجع اه ع ش عبارة السيد عمر ولا بأس بحل السحر بشيء  
من القرآن والذكر والكلام المباح وان كان بشيء من السحر فقد توقف فيه احدى المذهب جواز ضرورة  
اه اقناع في فقه الحنابلة اه (قوله ويفسق به) اي بفعل السحر مطلقا ايضا اي كتعليمه وتعليمه (قوله فيها)  
اي في قوله ويحرم فعله ويفسق به وقوله ولا يظهر الخ وقوم نعم الخ استدراك على دعوى الاجماع  
في الاول فقط اي قوله ويحرم فعله ويفسق به عبارة المغنى قال امام الحرمين ولا يظهر السحر الاعلى  
فاسق ولا تظهر الكرامة على فاسق وليس بمقتضى العقل بل مستفاد من اجماع الامة انتهى (قوله يطلق  
السحر) اي يحله (قوله منه) اي من جواب احد (قوله لهذا الغرض) اي الحل (قوله وفيه نظر) اي  
في الاخذ (قوله اذ ابطاله الخ) وقد يقال ان اطلاق الامام احمد ظاهر في العموم وهذا القدر كاف في  
صحته الاخذ (قوله وفي حديث الخ) تايد للنظر (قوله وذكروا لها) اي للنشرة المباحة (قوله لانه) اي  
السحر حيثئذ اي حين حل به السحر عن الغير (قوله وهو الحق) اي ما قاله الحسن البصري وغيره  
من عدم جوازه مطلقا (قوله لانه داء الخ) لا يخفى انه يفيد عدم جواز التعلم لا عدم جواز فعل العالم به  
حلّه عن الغير (قوله وبهذا برد الخ) يعني بقوله لانه داء الخ ومرمافيه (قوله قال) اي من اختار حله الخ  
(قوله وله حقيقة الخ) (تنبيه) السحر لغة صرف الشيء عن وجهه يقال ماسحرك عن كذا اي  
ما صرفك عنه واصطلاحا حازر اوله النفوس الخبيثة لافعال واقوال يترتب عليها امور خارقة للعادة  
واختلف فيه هل هو تخيل او حقيقة قال بالاول المعتزلة واستدلوا بقوله تعالى يخيل اليه من سحرهم انها  
تسمى وقال بالثاني اهل السنة ويدل لذلك الكتاب والسنة الصحيحة والساحر قد يأتي بفعل او قول يتغير به  
حال المسحور فيمرض ويموت منه وقد يكون ذلك بوصول شيء الى بدنه من دخان او غيره وقد يكون بدونه  
ويفرق به بين الزوجين ويكفر معتقدا باحته (فائدة) لم يبلغ احد من السحر الى الغاية التي وصل اليها القبط  
ايام دولو كامله مصر بعد فرعون فانهم وضعوا السحر على البرابي وصوروا فيها صور عساكر الدنيا  
والبرابي بالباء الموحدة احجار تحت وتجعل فيها الصور المذكورة وهي مشهورة في بلاد الصعيد فاي عسكر  
قصدهم اتوا الى ذلك العسكر المصور فافعلوه به من قلع الاغين وقطع الاعضاء اتفق نظيره للعسكر القاصد  
لهم فتخاف منهم العساكر واماواستمان سنة والنساء من الملوك والامراء بمصر بعد غرق فرعون وجنوده  
فهاهم الملوك والامراء قال الدميري حكاة القرافي وغيره وذهب قوم الى ان الساحر قد يقلب بسحره الاعيان  
ويجعل الانسان حمارا بحسب قوة السحر وهذا واضح البطلان لانه لو قدر على هذا القدر ان يرد نفسه الى الشباب  
بعد الهرم وان يمنع نفسه من الموت ومن جملة انواعه السيمياء واما الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والحصى  
والشعير والشعيرة فحرام تعليمها وتعلما وفعلا وكذا اعطاء العوض واخذها عنها بالنص الصحيح في النهي  
عن حلوان الكاهن والباقي بمعناه مغنى وع ش (قوله ويحرم تعلم وتعليم كهانة) والكاهن من يخبر بواسطة  
النجم عن المغيبات في المستقبل بخلاف العراف فانه الذي يخبر عن المغيبات الواقعة كعين السارق  
ومكان المسروق والضالة ومغنى (قوله وضرب الخ) عطف على تعلم الخ (قوله وخبر مسلم الخ) عبارة  
المغنى واما الحديث الصحيح كان نبي من الانبياء يخط فمن وافق خطه فذاك معناه من علم موافقته له  
فلا بأس ونحن لا نعلم الموافقة فلا يجوز لنا ذلك اه وفي ع ش عن الدميري مثلها (قوله علق حله) اي

الاصح ومحل الخلاف  
حيث لم يكن فعل مكفرو ولا  
اعتقاده ويحرم فعله ويفسق  
به ايضا ولا يظهر الا على  
فاسق اجماعا فيهما نعم سئل  
الامام احمد عن يطلق  
السحر عن المسحور فقال  
لا بأس به وأخذ منه حل  
فعله لهذا الغرض وفيه نظر  
بل لا يصح اذ ابطاله لا يتوقف  
على فعله بل يكون بالرقى  
الجائزة ونحوها مما ليس  
بسحر وفي حديث حسن  
النشرة من عمل الشيطان  
قال ابن الجوزي هي حل  
السحر ولا يكاد يقدر عليه  
إلا من عرف السحر اه  
أى فالنشرة التي هي من  
السحر محرمة وإن كانت  
لفصد حله بخلاف النشرة  
التي ليست من السحر فانها  
مباحة كما بينها الاثمة وذكروا  
لها كيفيات وظاهر المنقول  
عن ابن المسيب جواز حله  
عن الغير ولو بسحر قال لانه  
حيثئذ صلاح لا ضرر لكن  
خالفه الحسن وغيره وهو  
الحق لانه داء خبيث من  
شان العالم به الطبع على  
الافساد والاضرار به ففطم  
الناس عنه راسا وبهذا يرد  
على من اختار حله اذ تعين  
لرد قوم يخشى منهم قال كما  
يجوز تعلم الفلسفة المحرمة  
وله حقيقة عند أهل السنة

ويؤثر نحو مرض وبغضاء وفرقة ويحرم تعلم وتعليم كهانة وضرب رمل وخبر مسلم دال على حظره لانه علق حله بمعرفة موافقة الضرب

ما يفعله منه لما كان يفعله النبي الذي علمه راني يظن ذلك فضلا عن علمه وشيرو وحى وشوذة والنفرج على فاعل شيء من ذلك كما هو ظاهر لأنه إعانة على معصية ثم رايت في فتاوى المصنف ما يصرح بذلك والخبر الصحيح من أني عرفنا لم تقبل له محلة أربعين وما يشمله رني القبول فيه نفى للتوابع وللصححة ومقبول هذا الكتاب أنه لا ضمان على القاتل بالعين وإن نعمده ونقل الزركشي عن بعض المتأخرين أنه أفتى بأن لولي الدم قتل ولي قتل مورثه بالحال لأن فيه اختيارا كالساحر وحيد فينبغي أن يأتي فيه تفصيله اه وفيه نظر بل الذي يتجه خلافه لأن غاية انه كعائن تعدد وقد اعتيد منه دائما قتل من تعدد النظر اليه على أن القتل بالحال حقيقة إنما يكون (٦٣) لمهدر لعدم نفوذ حاله في محرم إجماعا

(ولو شهد لمورثه) غير أصل وفرع (بجرح) يمكن افضاؤه للهلاك (قبل الاندمال لم يقبل) وإن كان عليه دين مستغرق لثمنه اذ لو مات كان الارش له فكانه شهد لنفسه ولا نظر لوجود الدين لأنه لا يمنع الارث وقد يرى الدائن أو يصلح وكونه لمن لا يتصور ابرائه كزكاة نادر لا يلتفت اليه والعبرة بكونه مورثه حال الشهادة فإن كان عندها محجوبا ثم زال المانع فإن كان قبل الحكم بالشهادة بطلت أو بعده فلا (وبعده يقبل) اذ لا تهمة (وكذا قبل) شهادته لمورثه (بمال في مرض موته في الأصح) لأنه لم يشهد بالسبب الناقل للشاهد بتقدير الموت بخلاف الجرح ولأن المال يجب هنا حالا ويتصرف فيه المريض كيف أراد وشم لا يجب إلا بالموت فيكون للوارث (ولا تقبل شهادة العاقلة بفسق شهود قتل)

الضرب برمل وكذا ضمير منه وضمير عليه (قوله ما يفعل) ببناء المفعول (قوله علمه) ببناء المفعول من التعليم (قوله ذلك) أي الموافقة نائب فاعل يظن (قوله وشعير الخ) بالجر عطا على رمل (قوله وشعبذة) عطف على كهاة (قوله والنفرج الخ) عطف على تعلم الخ عبارة عث عن الدمير ويحرم المشي إلى أهل هذه الأنواع وتصديقهم وكذلك تحرم القيافة والطيرو الطيرة وعلى فاعل ذلك التوبة منه اه (قوله بذلك) أي بحرمة النفرج (قوله عرافا) مر تفسيره انفا (قوله ويشمله) أي المتفرج (قوله ونقل الزركشي) إلى قوله لأن غاية الخ في المغنى (قوله لأن له) أي الولي فيه أي في الحال أو القتل بها (قوله وفيه نظر الخ) أي في فتوى البعض عبارة المغنى والصواب أنه لا يقتل به ولا بالدعاء عليه كما نقل ذلك عن جماعة من السلف اه (قوله لأن غاية الخ) أي الولي المذكور (قوله منه) أي العائن (قوله غير أصل وفرع) أي كما يعلم من باب الشهادات لأن شهادتهما لا تقبل مطلقا للبعضية اه معنى (قوله يمكن افضاؤه) إلى قوله كذا قيل في المغنى لإفوله في المجلس أو بعده وإلى قوله ولا ينافي مراجعة الأولى في النهاية لإفوله ولا نظر إلى ما قتل لا يحملونه (قوله يمكن افضاؤه للهلاك) أي ولو كان ذلك الجرح ليس من شأنه أن يسرى لأنه قد يسرى سم على المنهج اه عث (قوله وإن كان عليه) أي على مورثه وكذا ضمير مات (قوله وقد يرى الدائن) يؤخذ منه أن مثل ذلك مال أو وصى بارش الجنابة عليه لاخر فإن الموصى له قد لا يقبل فيثبت الموصى به للوارث اه عث (قوله من لا يتصور الخ) أي أو المحجور عليه بصبا وجنون معنى وعث (قوله كزكاة) أي وقف عام اه معنى (قوله لا يلتفت اليه) لأن التهمة موجودة لاحتمال ظهور مال لمورثه كان مخفيا قال الرافعي وشهادتهم بتركية الشهود كشهادتهم بالجرح اه معنى (قوله فإن كان) أي الزوال (قول المتن وبعده) أي الاندمال (قوله لأنه لم يشهد الخ) عبارة الجلال في تعليل مقابل الأصح نصا ورفق الأول بأن الجرح سبب الموت الناقل للحق إليه بخلاف المال اه رشدي زاد المغنى عقب مثل ما مر عن الجلال فاذا شهد بالجرح فكانه شهد بالسبب الذي يثبت به الحق وهما بخلافه اه (قوله أو نحوه) أي كقطع طرف خطأ أو شبه عمد اه معنى ويحتمل أن الضمير للفسق (قوله وكذا إن لم يحملوه لفقرهم) أي لا تقبل اه عث (قوله بخلاف الموت) أي موت القريب (قوله كينة باقراره) أي كشهادة العاقلة بفسق بينة أفراره بالقتل العمداه معنى (قوله اذ لا تهمة) أي اذ لا تحمل فيه (قول المتن ولو شهد اثنان الخ) عبارة المغنى وأعلم أنه يشترط في الشهادة السلامة من التكاذب وحينئذ لو شهد الخ (قول المتن بقتله) أي شخص اه معنى (قوله أي المدعى به) تفسير لقتله (قوله على الأولين) أو على غيرهما معنى واسنى (قوله لأن طلبه) أي المدعى اه عث (قوله ان سأل) أي الحاكم (قوله فيه) أي الحكم وعبارة المغنى لأن دعواه القتل على المشهود عليهما وطلبه الشهادة كاف الخ (قوله فالمراد سكت عن التصديق) أي مراد القيل بسكوت الولي سكوته عن

التعيين في معنى العفو عنه فلا يشكل بأن الواجب القودعينا (قوله وكذا إن لم يحملوه لفقرهم) لا يكون الاقربين الخ) بقى ما لو كان الأبعدون أغنياء والاقربون فقراء فهل ترد شهادة الأبعدين لأنهم المتحملون

أو نحوه (بحملونه) أو بتركية شهود الفسق لدفعهم بذلك الغرم عن أنفسهم وكذا إن لم يحملوه لفقرهم لا يكون الاقربون يفون بالواجب لأن الغنى قريب في الفقير بخلاف الموت ولا نظر إلى تحمل البعيد لفقر غيره لأن الإنسان كثيرا يقرب غنى نفسه ويعرض عن أمر غيره غنى وفقر فالتهمة المبينة على تقدير غنى نفسه أظهر من التهمة المبينة على فقر غيره الغنى إما قتل لا يحملونه كينة باقراره أو بأنه قتل عمدا فتقبل شهادتهم بنحو فسقهم اذ لا تهمة (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله) أي المدعى به (فشهدا على الأولين بقتله) مبادرين في المجلس أو بعده (فان صدق الولي) المدعى (الأولين) يعني استمر على تصديقهما حتى لو سكت جاز للحاكم الحكم بها لأن طلبه منهما الشهادة كاف في جواز الحكم بها كذا قيل ويرده ما صرحوا به في القضاء أنه لا يجوز له الحكم بما ثبت عنده إلا أن سأل المدعى فيه فالمراد سكت عن التصديق

(حكمهما) لا تنفاه التهمة عنهما وتحققهما في الآخرين لانهما اصدرا عدوين الاولين بشهادة الاولين عليهما اولاهما يدفعان بها عن أنفسهما والتمليل الاول مشكل إذ المؤثر العداوة الدنيوية وليست الشهادة منها فالذي يتجه هو التعليل الثاني (أو) صدق (الآخرين أو) صدق (الجميع) أو كذب (الجميع بطلان) أي الشهادة ثان اما في تكذيب الكل فواضح واما في تصديق الكل فلان تصديق كل فريق يستلزم تكذيب الآخر لا قضاء لكل من الشهادتين أن لا قاتل غير المشهود عليهما واما في تصديق الآخرين فلا يستلزمه تكذيب الاولين وشهادة الآخرين مردودة لما مر ولا ينافي مراجعة الولي التي (٦٤) افهمها المتن وجوب تقديم الدعوى وتعيين القاتل فيها لان تلك المبادرة لما وقعت اورثت

التصديق لا سكوته عن طلب الحكم فلا ينافي ما صرحوا به في القضاء وحينئذ فنوله لان طلبه منهما الشهادة كاف اي عن التصديق ثانيا رشيدي وعش (قول المن حكمهما) ولا يختص هذا الحكم بما ذكره بل متى ادعى على احدهم قال غيره مبادرة بل انا الذي فعلته جاء فيه ما ذكر من التفصيل اه عش (قوله او لانهما يدفعان الخ) عطف على قوله لانهما صار الخ (قوله منها) اي من العداوة الدنيوية اه عش (قوله) فالذي يتجه هو التعليل الثاني (ولذا اقتصر عليه المغنى) (قوله اي الشهادتان) الى قوله كذا قاله جمع في المغنى (قوله لما مر) اي من التعليل (قوله مراجعة الولي) اي مراجعة الحاكم للولي (قوله لان تلك المبادرة الخ) علة لعدم المناقاة (قوله اورثت رية) اي للحاكم وقوله فراجع اي فليراجع الولي ويساله احتياطا انتهى مغنى (قوله لينظر) اي الحاكم ايستمر اي الولي (قوله او لا) اي او يعود الى تصديق الآخرين او الجميع او يكذب الجميع انتهى مغنى (قوله وهو الاصح) اي النذب (قوله تجوز الخ) خبر ان (قوله) وان الولي الخ (عطف على قوله ان تسمية الخ) (قوله سؤاله) من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ان بادرا) اي المشهود عليهما (قوله وبما تقرر) اي من الجوابين عن استشكل تصوير مشكلة المتن (قوله صورة ذلك) الى قوله وظاهر الخ مقول البعض والمشار اليه ما فهمه المتن من مراجعة الولي (قوله فانه لا يحتاج الخ) اي الولي (قوله على الاولين) اي الشاهدين الاولين في دعوى الوكيل (قوله المدعى عليهما) اي المشهود عليهما في دعوى الوكيل (قوله فينزل) اي الوكيل بسبب من اسباب العزل المارة في الوكالة وهو عطف على قوله ان يوكل الخ (قوله وظاهر قوله) الى قوله وقال احدهما قاتل في النهاية ولى الكتاب في المغنى (قوله لكن عبارة الجمهور الخ) معتمد وقوله بطل حقه اي فليس له ان يدعى مرة اخرى ويقم البينة اه عش (قوله ولو مبهما) اي سواء اعين العاقي ام لا (قوله فكانه اقر بسقوط حقه الخ) اي فيسقط حق الباقي (قوله منه) اي القصاص (قوله اما المال الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه واحترز بسقوط القصاص عن الدية فانه لا تسقط بل ان لم يعين العاقي فللورثة كلهم الدية وان عينه فانكر فكذلك ويصدق يمينه انه لم يعف فان نكل حلف المدعى وثبت العفو يمين الردوان اقر بالعفو مجانا او مطلقا سقط حقه من الدية والباقي حصته منها اه (قوله ولا يقبل قوله الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويشترط لاثبات العفو من بعض الورثة عن القصاص لان حصته من الدية شاهدان لان القصاص ليس بمال وما لا يثبت بحجة ناقصة لا يحكم بسقوطه بها اما اثبات العفو عن حصته من الدية فيثبت بالحجة الناقصة من رجل وامرأتين او رجل ويمين لان المال يثبت بذلك فكذا اسقاطه وخرج بقوله اقر ما لو شهد فانه ان كان فاسقا ولم يعين العاقي فكالاقرار وان كان عدلا وعين العاقي وشهد بانه عفا عن القصاص والدية جميعا بعد دعوى

باعتبار وقت الشهادة او لا لاحتمال غنى الاقربين بعده وقضية عبارة المصنف الاول (قوله اما المال فيجب له كالبقية) عبارة شرح المنهج وللجميع الدية سواء اعين العاقي ام لا نعم ان اطلق العاقي العفو او عفا مجانا فلا حق له فيها اه (قوله ايضا اما المال فيجب له كالبقية) عبارة الروض وشرحه فلجميع الدية ان لم يعين العاقي وكذا ان عينه فانكر فان اقر سقطت حصته من الدية فان عين المقر وشهد عليه بالعفو عن القصاص

رية فراجع لينظر ايستمر على تصديق الاولين فيحكم له او لا فتردد دعواه كذا قاله جمع مجيبين عن اعتراض تصوير المسئلة بان الشهادة بالقتل يشترط لسماعها تقدم الدعوى وتعيين القاتل فيها فكيف يشهدان ثم يراجع الولي واقول إنما يتوجه هذا الاعتراض حتى يحتاج للجواب عنه بما ذكر اذا قلنا ان الحاكم يراجع الولي وجوبا او ندبا وهو الاصح اما اذا قلنا بما مر ان معنى تصديقه للاولين استمراره على تصديقهما فلا اعتراض اصلا غاية الامر ان تسمية ما وقع من المشهود عليهما شهادة تجوز لان المبادرة بالشهادة تبطلها وان الولي وان لم يجب سؤاله لكنه قد يتعرض لما يطل حقه وظاهر كلام بعضهم ان ندب سؤاله محله ان بادرا في مجلس الدعوى لاني مجلس بعده اي لان مبادرتهم بمجلس الدعوى قد تقرب ظن صدقهما بخلافها بعده وبما تقرر علم انه لا يحتاج لقول بعضهم صورة ذلك ان يوكل الولي

الحاجي

في المطالبة بدم مورثه فانه لا يحتاج لبيان المدعى عليه فيدعى الوكيل على اثنين به

ويقم عليهما شاهدين فيشهد المشهود عليهما على الاولين ويصدق الوكيل الكل او البعض اي الآخرين فينزل فيدعى الولي على الاولين فيشهد عليهما المدعى عليهما فلا يقبلان للتهمة وظاهر قوله بطلناه بقاء حقه في الدعوى لكن عبارة الجمهور بطل حقه (ولو اقر بعض الورثة بعفو بعض) عن الفود ولو مبهما (سقط القصاص) لنعذر تبعضه فـ كانه اقر بسقوط حقه منه اما المال فيجب له كالبقية ولا يقبل قوله على العاقي إلا ان عينه وشهد وضم له مكمل الحجة (ولو اختار شاهدان في زمان او مكان أو آلة أو هيئة) للفعل كقتله بكرة

أو بمحل كذا أو بسيف أو  
 حز رقبته وخالفه الآخر  
 (لغت) شهادتهما للتناقض  
 (وقيل) هي (لوث)  
 لاتفاقهما على أصل القتل  
 ويرد بان التناقض ظاهر في  
 الكذب فلا قرينة يثبت  
 بها اللوث وخرج بالفعل  
 الاقرار فلو قال احدهما  
 اقربه يوم السبت وقال  
 الآخر يوم الاحد فلا  
 تناقض لاحتمال انه اقربه  
 في كل من اليومين نعم ان  
 عينان منافي مكانين يستحيل  
 عادة الوصول من احدهما  
 للآخر فيه كان شهدا احدهما  
 انه اقرب بقتله بمكة يوم كذا  
 والآخر بانه اقربه بمصر  
 ذلك اليوم لغت شهادتهما  
 وقال احدهما قتل وقال  
 الآخر اقر بقتله لغت  
 لعدم اتفاقهما وهو لوث  
 حيثند

### (كتاب البغاة)

جمع باغ من بغى ظلم وجاوز  
 الحد لكن ليس البغى اسم  
 ذم على الاصح عندنا  
 لانهم لما خالفوا بتاويل  
 جائز في اعتقادهم لكنهم  
 مخطئون فيه فلم لما  
 فيهم من اهلية الاجتهاد  
 نوع عذر وما ورد من  
 ذمهم وما وقع في كلام  
 الفقهاء في بعض المواضع  
 من عصيانهم او فسقهم  
 محمولان على من لا اهلية  
 فيه للاجتهاد اولا تاويل

له اوله تاويل قطعي البطلان

الجاني قبلت شهادته في الدية ويحلف الجاني مع الشاهد ان العافي عفا عن الدية فقط لا عنها وعن الفصاص  
 لان الفصاص سقط بالاقرار فيسقط من الدية حصه العافي وان شهد بالعفو عن الدية فقط لم يسقط قصاص  
 الشاهد اه (قوله بمحل كذا) اي كالمسجد وقوله وخالفه الآخر اي كان قال قتله في العشي او في الدار  
 او برح او بشقه نصفين اه معنى (قوله لغت شهادتهما الخ) اي ولا لوث بها اه معنى (قوله)  
 لاتفاقهما على أصل القتل) اي والاختلاف في الصفة ربما يكون غلطاً او نسياناً اه معنى (قوله فلو  
 قال احدهما اقربه الخ) يعني لا يضر اختلافهما في الزمان وكذا لا يضر اختلافهما في المكان او فيهما معا  
 كان شهدا احدهما بانه اقر بالقتل يوم السبت بمكة والآخر بانه اقربه يوم الاحد بمصر لانه لا اختلاف في  
 القتل وصفته بل في الاقرار معنى وروض مع شرحه (قوله زمان في مكانين) عبارة المغنى يوما واما في  
 مكانين متباعين اه (قوله ذلك اليوم) ومثل اليوم ما لو عينا اياما تحيل العادة بجيئه فيها وقوله لغت  
 شهادتهما ظاهره وان كانا وليين يمكنهما قطع المسافة البعيدة في زمن يسير ويوجه بان الامور الخارقة  
 لا معمول عليها في الشرع اه ع ش (قوله او قال احدهما قتل الخ) عبارة المغنى مع شرحه ولو شهد  
 احدهما على المدعى عليه بالقتل والآخر بالاقرار به فلو ثبت به القسامة دون القتل لانها لم يتفقا على  
 شيء واحد فان ادعى عليه الوارث قتيلا عمدا اقسم وان ادعى خطأ أو شبه عمد حلف مع احد الشاهدين فان  
 حلف مع شاهد القتل فالدية على العاقلة او مع شاهد الاقرار فعلى الجاني وإن ادعى عليه عمد افشدهما  
 باقراره بقتل عمد والآخر باقراره بقتل مطلق او شهدا احدهما بقتل عمد والآخر بقتل مطلق ثبت أصل القتل  
 لاتفاقهما عليه حتى لا يقبل من المدعى عليه انكاره وطواب بالبيان لصفة القتل فان امتنع منه جعل  
 ناكلا وحلف المدعى بمين الرد انه قتل عمد او اقتص منه وان بين فقال قتلته عمد اقتص منه او عني على مال  
 او قتله خطأ فللمدعى تخليفه على نفى العمدية ان كذبه فاذا حلف لزمه دية خطأ باقراره فان نكل عن اليمين  
 حلف المدعى واقتص منه ولو شهد رجل على آخر انه قتل زيدا وآخر انه قتل عمرا اقسم ولياهما للحصول  
 اللوث في حقهما جميعا اه (قوله وهو لوث) اي شهادتهما والتذكير لرعاية الخبر (كتاب البغاة)

اي وما يذكر معهم من الكلام على الخوارج والكلام على شروط الامام اه بجري قال ع ش ولعل  
 الحسنة في جعله عقب ما تقدم انه كالا ستثناء من كون القتل مضمنا اه (قوله جمع باغ الخ) سمو بذلك  
 لظلمهم ومجاوزتهم الحدود الاصل فيه آية وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فيهما ذكرا الخروج على  
 الامام صريحاً لكنهما تشمله لعمومها او تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبغى طائفة على طائفة فلبغى على الامام  
 اولى وقد اخذ قتال المشركين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتال المرتدين من الصديق رضي الله تعالى عنه  
 وقتال البغاة من على رضي الله تعالى عنه نهاية ومعنى (قوله ليس البغى) الى قوله او ظنية في النهاية الا قوله  
 على الاصح عندنا (قوله ليس البغى اسم ذم) اي على الاطلاق ولا فديكون مذموما اه ع ش (قوله)  
 لما فيهم من اهلية الاجتهاد الخ) قد يشعر بانهم لو لم يكونوا اهلا للاجتهاد لا يحكم ببيعهم والظاهر انه ليس  
 بمراد لما ياتي ان المدار على شبهة لا يقطع بطلانها فعمل المراد بالااجتهاد في عبارة الاجتهاد اللغوي او جرى  
 على الغالب اه ع ش (قوله وما ورد من ذمهم) كحديث من حمل علينا السلاح فليس منا وحديث من فارق  
 الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الاسلام من عنقه وحديث من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فيئته جاهلية  
 اه معنى (قوله محمولان على من لا اهلية له الخ) ينبغي ولم يذمر بجمله سم وع ش (قوله على من لا اهلية فيه  
 الخ) قد يقال ان اعتقد جواز الخروج على الامام باجتهاد او تقليد صحيح او جهل حرمة الخروج وعذر في

والدية جميعا بعد دعوى الجاني قبلت شهادته في الدية ويحلف الجاني معه اي مع الشاهد ان العافي عفا من  
 الدية لا عنها وعن الفصاص لان الفصاص سقط بالاقرار فسقط من الدية حصه العافي اه

### (كتاب البغاة)

(قوله محمولان على من لا اهلية فيه) ينبغي ولم يذمر بجمله (قوله ايضا محمولان على من لا اهلية فيه) قد

أى وقد عز مواعلي قتالنا اخذا بما يأتى فى الخوارج او ظنية لاهليته للاجتهاد لكن خروجه لاجل جور الامام بعد استقرار الامر لما يأتى فيه المعلوم منه ان اهلية الاجتهاد انما تنبع (٦٦) العصيان فى الصدر الاول فقط فاندفع ما يقال كيف يشترطون التأويل المتوقف على الاجتهاد المطلق

إلى الان وهم مصرحون باقطاعه من نحو ستمائة سنة فعلم ان الاحكام الالوية انما تثبت للبغاة الذين (هم) مسلمون فلم تردون إذا خرجوا لا تثبت لهم تلك الاحكام بل يقتلون من غير استتابة كما يعلم بما يأتى فى الردة (مخالفو الامام) ولو جازت الحرمة الخروج عليه أى لا مطلقا بل بعد استقرار الامر المتأخر عن زمن الصحابة والسلف رضى الله عنهم فلا يرد خروج الحسين بن على وابن الزبير رضى الله عنهما ومعهما كثير من السلف على يزيد وعبد الملك ودعوى المصنف الاجماع على حرمة الخروج على الجائر انما اراد الاجماع بعد انقضاء زمن الصحابة واستقرار الامور أى وحينئذ فلا فرق فى الحرمة بين المجتهد الذى له تأويل وغيره (مخرج عليه وترك) عطف تفسير (الانقياد) له بعد الانقياد كذا وقع فى عبارة بعضهم وظاهر انه غير شرط (أو منع حق) طلبه منهم وقد (توجه عليهم) الخروج منه كركاة او حداوقود (بشرط شوكة لهم) بحيث يمكن بها مقاومة

ذلك الجهل فلا اثم ولا اثم فليتأمل سيد عمر وسم (قوله أى وقد عز موالخ) راجع لكل من المحامل الثلاثة (قوله اخذ الخ) راجع لقوله أى وقد عز موالخ (قوله بما يأتى الخ) أى فى شرح ولو اظهر قوم رأى الخوارج الخ (قوله لما يأتى) أى انفايه أى الخروج على الامام لجوره (قوله ان اهلية الاجتهاد الخ) هذا يقتضى عصيان المجتهد بما دى اليه اجتهاده بعد الصدر الاول ولا يخفى اشكاله الا ان يجب بانه اثر لاجتهاد خالف الاجماع الا فى نقله اه سم (قوله فاندفع الخ) نظر وجه الاندفاع بما ذكر اه سم وقد يقال وجهه ما افاده كلامه من ان البغى قسمان مذموم وغير مذموم وإن التأويل انما هو شرط فى القسم الثانى فقط او قوله أى وقد عز موالخ من ان اشتراط التأويل انما هو فيما اذا لم يقاتلوا بخلاف ما اذا قاتلوا فلا يشترط فيهم (قوله ما يقال الخ) وقد يدفع هذا القول بما مر عن ع ش (قوله يشترطون التأويل) أى الغير قطعى البطلان (قوله إلى الان) متعلق بقوله يشترطون الخ (قوله فعلم الخ) لعله من قوله لكن ليس إلى قوله وما ورد (قوله ولو جازا) وفاقا للنهاية وشرحي المنهج والروض والمعنى عبارته ولو جازا وهم عدول كما قاله القفال وحكاها ابن القشيري عن معظم الاصحاب وما فى الشرح والروضة من التقييد بالامام العادل وكذا فى الام والمختصر مرادهم امام اهل العدل فلا ينافى ذلك اه (قوله عليه) أى الامام ولو جازا (قوله المتأخر) أى استقرار الامر (قوله فلا يرد) أى على التعليل المذكور (قوله ومعهما كثير الخ) جملة حالبة (قوله على يزيد وعبد الملك) نشر على ترتيب اللف (قوله ودعوى المصنف) دفع به امرين الاول منافاة قوله أى لا مطلقا لقول المصنف فى شرح مسلم ان الخروج على الائمة وقتالهم حرام باجماع المسلمين وإن كانوا فاسقة ظالمين والثانى النزاع فى قول المصنف المذكور بخروج الحسين بن على وابن الزبير (قوله انما اراد) أى المصنف بالاجماع المذكور (قوله وحينئذ) أى بعد اجماع الطبقة المتأخرة عن الصحابة من التابعين فمن بعدهم على حرمة الخروج على الامام الجائر (قوله بين المجتهد الخ) أى خروجه على حذف المضاف (قوله وغيره) أى غير المجتهد الذى الخ (قوله كذا وقع) أى التقييد بعد الانقياد له (وظاهر انه غير شرط) وفاقا للمعنى والنهاية عبارته سواء سبق منهم انقياد ام لا كما هو ظاهر اطلاقهم اه (قوله بحيث يمكن الخ) عبارة للمعنى والروض مع الاسنى بكثرة او قوة ولو بحسن يمكن معهما مقاومة الامام فيحتاج فى رد دم إلى الطاعة لسكفة من بذل مال وتحصيل رجال اه (قوله ويؤيده) أى قول بعضهم (قوله انهم بغاة باتفاق) مقول الامام (قوله بما ذكر) أى من الشوكة المقيدة بالحيشة المذكورة (قوله او بتحصنهم الخ) عطف على ما ذكر عبارة النهاية ولو حصلت لهم القوة بتحصنهم بحصن فهل هو كالشوكة او لا المعتمد كما رواه الامام انه ان كان الحصن بحافة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة والافليسوا بغاة ولا يبالى بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك الانوار اه قال ع ش قوله بحافة الطريق ليس بقيد ومن ثم اقتصر الزيادى على قوله ولو بحصن استولو بسببه على ناحية اه اقول وكذا اقتصر عليه الشارح والروض والمعنى كما مر (قوله بدليل حكاية ابن القطان) محل تأمل اه سيد عمر (قوله غير قطعى البطلان) إلى قوله اما اذا خرجوا فى المعنى الا قوله كذا قيل إلى وتاويل وإلى قول المتن قيل فى النهاية (قوله غير قطعى البطلان)

يقال ان اعتقد جواز الخروج وعذر فى ذلك الجهل فلا اثم ولا اثم فليتأمل (قوله المعلوم منه ان اهلية الاجتهاد انما تنبع العصيان فى الصدر الاول فقط) هذا يقتضى عصيان المجتهد بما دى اليه اجتهاده بعد الصدر الاول ولا يخفى اشكاله الا ان يجب بانه لا اثر لاجتهاد خالف الاجماع الا فى نقله (قوله فاندفع ما يقال الخ) انظر وجه الاندفاع بما ذكر (قوله بشرط شركة) لو حصلت لهم القوة بتحصنهم بحصن فهل هو كالشوكة او لا المعتمد كما رواه الامام انه ان كان الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة والافليسوا بغاة ولا

الامام كذا قيل وفيه نظر وأحسن منه قول بعضهم بحيث لا يسهل الظفر بهم وبعضهم بحيث لا يندفعون الا بجمع جيش ويؤيده قول أى الامام فى قليلين لهم فضل قوة انهم بغاة بالاتفاق ولا يمتنع تحقق فضل قوتهم بما ذكر أو بتحصنهم بحصن استولو بسببه على ناحية وكان المراد بالقليلين الذين هم محل الاتفاق أحد عشر فاكثر بدليل حكاية ابن القطان وجهين فيما لو كانوا نحو خمسة أو ستة (وتأويل) غير قطعى البطلان

يجوزون به الخروج عليه كتاويل أهل الجمل وصفين خروجهم على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتلة عثمان ويقدر على قتلهم ويمنعهم منهم لمواطاة أياهم كذا قيل والوجه أخذ من سيرهم في ذلك أن رمية بالمواطاة الممنوعة لم يصدر من يعتد به لأنه برى من ذلك حاشاء الله منه وتاويل بعض مانعي الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة إلا لمن صلاته سكن لهم وهو (٦٧) النبي صلى الله عليه وسلم أما إذا

خرجوا بلا تاويل كانعي حق الشرع كالزكاة عنادا أو بتاويل يقطع بطلانه كتاويل المرتدين أولم يكن لهم شوكة فليس لهم حكم البغاة كما يأتي بتفصيله (ومطاع فيهم) يصدر عن رأيهم وإن لم يكن منصوبا إذ لا شوكة لمن لا مطاع لهم فهو شرط لحصولها لا أنه شرط آخر غيرهما (قيل و) المطاع وإن كان شرطا لكن لا يكتفي في قيام شوكتهم بكل مطاع بل لا توجد شوكتهم إلا إن وجد المطاع وهو (امام) لهم (منصوب) منهم عليهم للحكم بينهم وردوا هذا الوجه بأن عليا كرم الله وجهه قاتل أهل الجمل ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب امامهم ولا يشترط على الأصح جعلهم لأنفسهم حكما غير حكم الاسلام ولا انفرادهم بنحو بلد (ولو أظهر قوم رأي الخوارج) وهم صنف من المبتدعة (كترك الجماعات) لأن الأئمة لما أقروا على المعاصي كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم (وتكفير ذي كبيرة) أي فاعلها فيحبط عمله ويحذف

أي بل ظنية عندنا ولا فهو صحيح عندهم اه حلي (قوله يجوز به الخروج عليه) عبارة المغني يعتقدون به جواز الخروج عليه أو منع الحق المتوجه عليهم اه (قوله ويمنعهم) أي أهل الجمل وصفين منهم أي قتلة عثمان عبارة النهاية والمغني ولا يقتصر منهم اه وهي النسب بالمقام (قوله في ذلك) أي في التاويل اه بجبري (قوله بالمواطاة الممنوعة) أي التي نقول بمنعها عبارة ع ش أي التي علمناها وقلنا بمنعها وعليه فبتقدير أن ثم مواطاة صدرت غير هذه لا ترد اه (قوله لم يصدر من يعتد به) أي من الخارجين عليه وقوله لانه برى من ذلك أي فلا يكون مستندهم المواطاة لأن هذا تاويل باطل قطعيا ويشترط في التاويل أن لا يكون قطعي البطلان وقد جاء عن علي رضي الله تعالى عنه أن بني أمية يزعمون أني قتلت عثمان والله الذي لا اله إلا هو ما قتلت ولا مالات وأفدنت فعضوني حلي وشيخنا (قوله صلاته) أي دعاؤه اه شيخنا (قوله سكن لهم) أي تسكن لها نفوسهم وتطمئن بها قلوبهم اه يضاوي (قائدة) قال في العباب يحرم الطعن في معاوية ولعن ولده يزيد ورواية قتل الحسين وما جرى بين الصحابة فإنها تبعث على ذمهم وهم اعلام الدين فالطاع فيهم طاعن في نفسه وكلهم عدول ولما جرى بينهم محامل سم على المنهج اه ع ش (قوله كتاويل المرتدين) أي بان اظهروا شبهة لهم في الردة فان ذلك باطل قطعيا لوضوح أدلة الاسلام اه ع ش (قوله يصدر عن) أي تصدر أفعالهم اه ع ش (قوله وإن لم يكن منصوبا) أي قوله ولا انفرادهم في المغني لا قوله المطاع إلى المتن (قوله فهو) أي المطاع وقوله لحصولها أي الشوكة (قوله وإن كان شرطا) أي لحصول الشوكة (قوله المطاع وهو) الأول الآخر مطاع هو (قوله منهم عليهم) متعلق بمنصوب (قوله ولا يشترط) أي في كونهم بغاة اه ع ش (قوله ولا انفرادهم) خلافا للمغني عبارة سكنت المصنف عن شرط آخر وهو انفراد البغاة ببلدة أو قرية أو موضع من الصحراء كما نقله في الروضة وأصلها عن جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه اه واعتمده شيخنا (قول المتن رأى الخوارج) أي ونحوهم من أهل البدع كما يفيد كلام المصنف في شرح مسلم وقد يفيد قول الشارح الآتي ويؤخذ من قولهم الخ (قوله وهو صنف) إلى قوله ويؤخذ في المغني وإلى قول المتن وتقبل في النهاية (قوله في قبضتهم) أي أهل العدل (قوله فلا تتعرض لهم) سواء كانوا أيننا أم امتازوا بموضع عنالكن لم يخرجوا عن طاعة الامام كما قاله الأذرع مغني ونهاية (قوله ما لم يقاتلوا) أي فان قاتلوا فاسقوا وأهل وجهه انهم لا شبهة لهم في القتال وبتقديرها فهي باطلة قطعيا اه ع ش (قوله نعم ان تضررنا بهم الخ) أي مع عدم قتالهم وقوله حتى يزول الضرر أي ولو يقتلهم اه ع ش (قوله ان صرحوا الخ) أي لان اعرضوا في الأصح لان عليا رضي الله تعالى عنه سمع رجلا من الخوارج يقول لاحكم الله ورسوله ويعرض بتخطئته في التحكيم فقال كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله ان تذكره فيها ولا يمنعكم النى مما دامت أيديكم معنا ولا نبذوكم بقتال مغني واسنى وكذا في النهاية لا قوله لكم علينا الخ قال ع ش قوله في التحكيم أي بينه وبين معاوية اه ميري اه (قوله بعض أهل العدل) أي اماما وغيره اه مغني (قوله ولا يفسقون) مقول

يبالي بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك في الانوار م ر ش (قوله ولم يقاتلوا) أي انهم لم يقاتلوا (قوله فلا تتعرض لهم الخ) عبارة الروض فلا يقاتلون ولا يفسقون مالم يقاتلوا قال في شرحه اما اذا قاتلوا ولم يكونوا في قبضة الامام فيقاتلون ولا يتحكم قتل القاتل منهم كما سيأتي قال في الأصل مع هذا واطلق البغوى انهم ان قاتلوا فهم فسقة واصحاب نهب لحكمهم حكم قطاع الطريق وبه جزم في المنهج وأصله ومحلّه اذا قصدوا اخافة الطريق اه (قوله كما يعزرون ان صرحوا بسب بعض أهل العدل) أي بخلاف ما اذا عرضوا بالسب فلا يعزرون م

في النار عندهم (ولم يقاتلوا) أهل العدل وهم في قبضتهم (تركوا) فلا تتعرض لهم إذ لا يكفرون بذلك بل ولا يفسقون مالم يقاتلوا وكما تركهم على كرم الله وجهه وجعل حكمهم حكم أهل العدل نعم ان تضررنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر كما يعزرون ان صرحوا بسب بعض أهل العدل ويؤخذ من قولهم ولا يفسقون أنا لا نفسق سائر أنواع المبتدعة الذين لا يكفرون ببدعتهم



ويؤيده ما يأتي من قبول شهادتهم ولا (٦٨) يلزم من ورود ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب اهل النار الحكم بقسقمهم لانهم لم يفعلوا

محرمات في اعتقادهم وإن أخطأوا وأثموا به من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد قطعاً كما عليه أهل السنة وإن مخالفه آثم غير معذور فإن قلت أكثر تعاريف الكبيرة يقتضي فسقمهم لو عيدهم الشديد وقلة أكثر آثمتهم بالدين قلت هو كذلك بالنسبة لأحكام الآخرة دون الدنيا لما تقرر أنهم لم يفعلوا محرماً عندهم كما أن الحنفى يحد بالنبيذ لضعف دليله وتقبل شهادته لأنه لم يفعل محرماً عنده نعم هو لا يعاقب لأن تقليده صحيح بخلافهم كما علم مما تقرر (والا) بأن قاتلوا أو كانوا في غير قبضتنا (هـ) هم (قطاع طريق) في حكمهم الآتي بابهم لا بغاة وإن أطال البلقيني في الانتصار له نعم لو قتلوا لم يتحتم قتلهم لأنهم لم يقصدوا أخافة الطريق ومن ثم لو قصدوها تحتم (وتقبل شهادة البغاة) لعدم فسقمهم كما مر نعم الخطائية منهم ومن غيرهم لا تقبل شهادتهم لموافقتهم كما يأتي ولا ينفذ قضاؤهم (و) يقبل أيضاً (قضاء قاضيه) لذلك لكن (فيما يقبل فيه قضاء قاضينا) لا في غيره كخالف النص أو الإجماع

قولهم وقوله أننا لا نفسق نائب فاعل يؤخذ (قوله ويؤيده) أي المأخوذ المذكور (قوله لأنهم لم يفعلوا محرماً الخ) قال سم قد يقال لا أثر لهذا التعليل مع قوله وأثموا به من حيث الخ مع أنه آثم غير معذور أم رشدي (قوله وإن أخطأوا وأثموا به الخ) يتجه أن ما يرجع إلى الفروع كالخروج على الإمام ومقاتلتهم إياه لا فسق به ولا إثم لأنه عن تأويل واجتهاد وما يرجع إلى الاعتقاد فيه الكلام المعروف فيه فليتام (قوله) كما عليه الخ عبارة النهاية هو ما عليه أهل السنة (قوله لما تقرر أنهم الخ) تقدم ما فيه (قوله بأن قاتلوا) إلى قوله ومن ثم في المعنى إلا قوله وإن أطال البلقيني في الانتصار له (قوله في حكمهم الخ) عبارة المعنى أي حكمهم كحكم قطاع طريق فإن قتلوا أحداً ممن يكافؤهم اقتص منهم كغيرهم لأنهم قطاع طريق كما يفهمه كلام المصنف فلا يتحتم قتلهم وإن كانوا كقطاع طريق في شهر السلاح لأنهم لم يقصدوا الخ (قوله) وإن أطال البلقيني في الانتصار له عبارة النهاية خلافاً للبلقيني (قوله لعدم فسقمهم) إلى قوله وظاهر كلامهم في المعنى وإلى قوله ثم رايت في النهاية إلا قوله بأن لم ندر إلى المتن وقوله ورد إلى ويحتمل (قوله لعدم فسقمهم الخ) أي لنا وأويلهم (قوله كما مر) أي آنفاً (قوله في الخطائية) وهم صنف من الرافضة يشهدون بالزور ويقضون به لموافقتهم بتصديقهم أسنى ومعنى (قوله منهم) أي البغاة (قوله كما يأتي) أي في الشهادات وسيأتي فيها أنهم إن بينوا في شهادتهم السبب قبلت لا تتفاء التهمة حينئذ أسنى ومعنى وعش (قوله ولا ينفذ قضاؤهم) أي لموافقتهم نهاية وأسنى ومعنى (قوله ويقبل أيضاً قضاء قاضيه) أي بعد اعتبار صفات القاضي فيه (قوله لذلك) أي لعدم فسقمهم (قوله هنا) احتراز عما يأتي في التنفيذ (قوله قبول ذلك) أي قضاء قاضيه (قوله ما يأتي في التنفيذ) أي من نذب عدمه أم عش (قوله لأن هذا كما هو ظاهر الخ) عبارة النهاية لشدة الضرر بترك عدم قبول الحكم بخلاف التنفيذ (قوله) وكتب الرشدي عليه مانصه عبارة التحفة صريحة في أن الحكم في المحين واحد غاية الأمر أن كلامهم هنا في الحكم الذي يتصل أثره به وهناك في الحكم الذي لم يتصل أثره به وبعبارة الشارح صريحة في أن المراد بالتنفيذ المعنى الاصطلاحي وهو أن يقول القاضي نفذته فهذا غير واجب بخلاف قبول الحكم والتزام مقتضاه فانه واجب وحاول الشهاب بن قاسم رد كلام التحفة إلى كلام الشارح فانه قال قوله بأن الإلغاء أي رد الحكم ثم قال قوله بخلافه ثم أي ترك مجرد التنفيذ (قوله لأن هذا الخ) يظهر أن هذا للتنفيذ بمعنى عدم النقص والتعرض له والآتى للتنفيذ بمعنى الإمضاء والإعانة عليه والفرق واضح ولا يلزم في الأول اتصال الأثر أم سيد عمر

ش (قوله لأنهم لم يفعلوا محرماً في اعتقادهم) أي أثر لهذا التعليل مع ما بعده (قوله وإن أخطأوا وأثموا به من حيث أن الحق في الاعتقادات واحد الخ) يتجه أن ما يرجع إلى الفروع كالخروج على الإمام ومقاتلتهم إياه لا فسق به ولا إثم لأنه عن تأويل واجتهاد وما يرجع إلى الاعتقاد فيه الكلام المعروف فيه فليتام (قوله) لم يفعلوا محرماً عندهم قد يقال لا أثر لهذا مع قوله وأثموا به من حيث إلى قوله آثم غير معذور فتأمل فانه إذا آثم ولم يعذر لم يؤثر اعتقاده عدم الحرمة (قوله أو كانوا في غير قبضتنا) أي وقتلتناهم فقاتلوا كما يفهم من عبارة شرح الروض السابقة في الهاشمي وإلا فلا معنى للحكم بأنهم قطاع بمجرد أنهم في غير قبضتنا فليتام (قوله) ومن ثم لو قصدوها تحتم هذا يقتضي أنهم قطاع وإن لم يقصدوها فليتام مع ما في الهاشمي عن شرح الروض من قوله وحله إذا قصدوا الخ (قوله ولا ينفذ قضاؤهم) لم يقيد ذلك بقوله لموافقتهم وقضية عبارة الروض وشرحه التقييد حيث قال الروض فيجوز شهادة البغاة وينفذ قضاؤهم فيما ينفذ فيه قضاؤنا إن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا وما يكونون أخطائهم (قوله) وقال في شرحه وما إذا كانوا خطائية فيمتنع من ذلك أيضاً وإن علمنا أنهم لا يستحلون ما ذكر لكن محله إذا فعلوا ذلك مع موافقتهم كما سيأتي في الشهادات نعم لو بينوا في شهادتهم السبب قبلت لا تتفاء التهمة حينئذ كما سيأتي فليتام (قوله فلا ينافيه ما يأتي) قريباً (قوله ويفرق بأن الإلغاء) أي رد الحكم (قوله بخلافه) أي ثم ترك مجرد التنفيذ (قوله)

أو القياس الجلي وظاهر كلامهم هنا وجوب قبول ذلك وعليه فلا ينافيه ما يأتي في التنفيذ لأن هذا كما هو ظاهر (قوله) فيما وقع اتصال أثر الحكم به من نحو أخذ ورد ذلك فيما لم يتصل به أثره ويفرق بأن الإلغاء هنا فيه ضرر عظيم بخلافه ثم (الا) راجع

للامرين قبله (أن يستحل) ولو على احتمال بان لم يدركه من يستحل أولا (دما نأ) أو أموالنا فقد عدلته حينئذ يؤخذ منه أن المراد استحلال خارج الحرب وإلا فشكل البغاة يستحلونها حالة الحرب واعترض هذا بقول الروضة في الشهادات تقبل شهادة المستحل للدم والمال من أهل الأهل أو القاضي كالشاهد ورد بان المعتمد ما هنا ويحتمل الجمع بحمل ما هنا على غير المؤول (٦٩) تأويل احتملا وما هنا على المؤول

كذلك ثم رأيت التصريح بذلك (وينفذ) بالتشديد (كتابته بالحكم) إلينا جواز الصلحة بشرطه (ويحكم) جواز أيضا (بكتابه) إلينا (بسماع البينة في الاصح) لصلحته أيضا ويندب عدم تنفيذه والحكم به استخفافا بهم وينبغي تخصيصه بما إذا لم يترتب عليه ضرر المحكوم له بان انحصر تخلص حقه في ذلك بل لا يبعد حينئذ الوجوب ثم رأيت الاذرعى بحقه فيما إذا كان الحق لواحد من أعلى واحد منهم والذي يتجه أن عكسه مثله بعبارة المذكور كما اقتضاه عموم ما قرره (ولو أقاموا حدا) أو تعزيرا (واخذوا زكاة وجزية وخرجا وفرقا) سهم المرتبة على جندهم (صح) فننفذه إذا عاد إلينا ما استولوا عليه وفعلوا فيه ذلك تاسيا بعلى كرم الله وجهه لئلا يضرب بالرية ولان جندهم من جند الاسلام ورعب الكفار قائم بهم وبحث البلقيني ان محله إذا كان فاعل ذلك هو مطاعهم لا آحادهم ولا

(قوله للامرين الخ) أى الشهادة والقضاء اه ع ش (قول المتن إلا ان يستحل الخ) أى شاهد البغاة أو قاضيه وينبغي كما قاله الزركشى ان يكون سائر الاسباب للفسق في معنى استحلال الدم والمال اه مغنى (قوله ولو على احتمال) إلى المتن في المغنى (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله واعترض هذا) أى ما جزم به المصنف هنا من عدم صحة شهادته ونفوذ قضائه إذا استحل دما نأ أو أموالنا اه مغنى (قوله ويحتمل الجمع بحمل ما هنا الخ) جزم به النهاية والمغنى والاسنى (قوله محتملا) أى إذا احتمال وكان احتراز عن قطعى البطلان اه سيد عمر (قول المتن وينفذ) أى قاضينا كتابه أى قاضى البغاة اه مغنى (قوله جواز أيضا) إلى قوله وينبغي في المغنى وإلى قوله والذي يتجه في النهاية (قوله عدم تنفيذه) أى الكتاب بالحكم والحكم به أى بالكتاب بالسماح (قوله تخصيصه) أى ندب ما ذكر (قوله عليه) أى عدم التنفيذ والحكم (قوله) فى ذلك (أى فى التنفيذ والحكم) (قوله الوجوب) أى وجوب التنفيذ والحكم (قوله أو تعزيرا) إلى قوله وبحث البلقيني فى النهاية إلا قوله تاسيا إلى ثلاثين (قول المتن وأخذوا) فى النهاية والمغنى أو بدل الواو (قوله فننفذه) إلى المتن فى المغنى إلا قوله ولا فرقة إلى وفى زكاة (قوله ثلاثين) الأولى ولثلاث الخ بالعطف كما فى المغنى (قوله وبحث البلقيني ان محله الخ) عبارة المغنى اما إذا أقام الحد وغيره ولا تهم فانه لا يعتد به ومحل الاعتداد به فى الزكاة كما قال البلقيني إذا كانت غير معجلة أو معجلة لكن استمرت الخ (قوله ولا فرقة) منعته الخ) قديقال هو لا يسو ابغاة فهم خارجون من اصل المسئلة اه سيد عمر وفيه نظري يظهر بمراجعة تعريف البغاة وتقسيمها فيه إلى قسمين (قوله وفى زكاة غير معجلة الخ) خلاف النهاية وسواء كانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم إلى وجوبها أم لا كما اقتضاه تعليل الاصحاب المار وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبلقيني اه (قوله وهو تفرقتهم) إلى التنبية فى النهاية (قوله بل فيما عدا الحد) يمكن على بعدان تحمل عليه عبارة المنهاج بان يراد بالآخر ما عدا الاول اه سيد عمر (قوله عدا الحد) أى والتعزير (قوله لم يكن من ضرورته) عبارة المغنى لضرورته بان كان فى غير القتال أو فيه لالضرورته اه (قوله نفسا) إلى قوله وبه يعلم فى المغنى (قوله وقيد الماوردى) أى الضمان فى صورة العكس وهى اتلاف العادل على الباغي اه ع ش (قوله لا اضعافهم وهز يمتهم) أى ولا فلا ضمان سم ومغنى (قوله وبه يعلم) أى يقول الماوردى لا اضعافهم وهز يمتهم (قوله ضعف الخ) عبارة النهاية جواز عقود ائهم إذا قاتلوا الخ قال سم لوجه لتضعيفه لانه يمكن حمله على ما إذا لم يؤثر البقر فى اضعافهم اه ويقال قوله إذا قاتلوا اصفه الدواب لا ظرف لتعقر أى الدواب التى يقاتلون عليها ومنه يعلم حكم غيرها بالاولى ثم يقيد بان محله إذا لم يكن بقصد اضعافهم أى والغرض ان اتلاف خارج الحرب اه سيد عمر (ضعف قوله) وقوله إذا جوازى الماوردى

لفقد عدلته حينئذ) فيه نظري صورة كون الاستحلال على الاحتمال (قوله ويحتمل الجمع) بحمل ما هنا على غير المؤول تأويل احتملا وما هنا على المؤول كذلك ثم رأيت التصريح بذلك وعبارة شرح الروض لكن محله فى الاولى إذا استحلوا ذلك بالباطل عدوا ناليتوصلوا إلى ارافة دما نأ و اتلاف اموالنا وما ذكره كاصله فى الشهادات من التسوية فى تنفيذ ما ذكر بين من يستحل الدما و الاموال وغيره محله فى غير ذلك فلا تناقض اه (قوله وفى زكاة غير معجلة) وسواء كانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم الى وجوبها ام لا كما اقتضاه تعليل الاصحاب المار وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبلقيني مر (قوله لا اضعافهم وهز يمتهم) أى ولا فلا ضمان (قوله وبه يعلم ضعف قوله الخ) قد يقال لا حاجة لتضعيفه لانه يمكن حمله على

فرقة منعت واجبا عليها من غير خروج وفى زكاة غير معجلة ومعجلة استمرت شوكتهم لدخول وقتها والام يعتد بقبضهم لها لانهم عند الوجوب غير متأهلين للاخذ (وفى الاخير) وهو تفرقتهم ما ذكر بل فيما عدا الحد (وجه) انه لا يعتد به لئلا يتقوا به علينا (وما أتلفه باغ على عادل وعكسه ان لم يكن فى قتال) ولم يكن من ضرورته (ضمن) نفسا وما لا وقيد الماوردى بما إذا قصد أهل العدل التشني والانتقام لا اضعافهم وهز يمتهم وبه يعلم ضعف قوله لا تعقر دوابهم إذا قاتلوا عليها لانه إذا جزا اتلاف أموالهم خارج الحرب لاجل اضعافهم

فهذا يجوز لان الضرورة اليه كدوا الاضعا في اشد (والا) بان كان في قتال حاجته او خارجه وهو من ضرورته (فلا) ضمان لامر العادل بقتالهم ولان الصحابة رضوان الله (٧٠) عليهم لم يطالب بعضهم ببعض اشيء نظر التأويل (تنبيه) ذكر الدميري أن من قتل في الحرب

(قوله بان كان) ولو اختلف المتلف وغيره في ان التلف وقع في القتال او في غيره صدق المتلف لان الاصل عدم الضمان اه ع ش (قوله لحاجته) عبارة المغنى محل الخلاف فيما اتلف في القتال بسبب القتال فان اتلف فيه ما ليس من ضرورته ضمن قطعاً قاله الامام واقراه اه (قوله او خارجه الخ) كما اذا ترسو ابشيه فيجوز لانه قبل الحرب اه زيادى (قوله من ضرورته) قال الشيخ عز الدين ولا يتصف اتلاف اهل البغى باباحة ولا تحريم لانه خطأ معفو عنه بخلاف ما يتلفه الحربى فانه حرام غير مضمون مغنى وزيادى وع ش (قوله لامر العادل) اى اهل العدل عبارة المغنى وشرح المنهج والروض لا ناما ورون بالقتال فلا نضمن ما يتولد منه وهم انما ألتفوا بتأويل اه (قوله ولان الصحابة الخ) علة اكل من الاصل وعكسه والاول علة للاصل فقط (قوله ولو لو طوى) الى قوله امامر تدون في النهاية ولى قوله وكذا من في حكمهم في المغنى (قوله ان اكرهها) اى او ظنت جواز التمكن اه ع ش (قوله وهو مسلم له شوكة الخ) وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض العرب واجتماعهم لنهب ما يقدرون عليه من الاموال بل هم قطاع طريق اه ع ش (قوله لوجود معناه) اى حكمة عدم ضمان الباغى عبارة المغنى لان سوط الضمان في الباغين لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود هنا اه (قوله لافى تنفيذ قضاء الخ) اى فلا يعتد بها منهم لانتفاء شرطهم مغنى واسنى (قوله واستيفاء حق اؤحد) سكت عن قبول الشهادة وعدمه اه سم (قوله فهم كقطاع الخ) وفاقا للمغنى وشيخ الاسلام وخلافا لانه عبارة فهم كالبغاة على الاصح كما اقبل به الوالد رحمه الله تعالى اه اى في عدم الضمان خاصة رشيدى (قوله طلقا) اى في الضمان وغيره (قوله ويجب على الامام الخ) اى وعلى المسلمين دعائهم عن قرب منهم حتى تبطل شوكتهم اه ع ش (قوله في حكمهم) اى البغاة (قوله اى لا يجوز) الى قوله وسياسة الناس في النهاية (قوله اى عدلا) وينبغى الاكتفاء بفاسق ولو كافرا حيث غلب على ظن الامام انه ينقل خبره بلا زيادة ولا نقص وانهم يثقون به فيقولون ما يقول اه ع ش (قوله والحروب الخ) فائدة معرفتها انه ينهمهم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من انواع الحرب وطرقه ليقع الرعب في قلوبهم فينقادوا للحكم الاسلام اه ع ش (قوله ما ينقمونه) بكسر القاف من باب ضرب (قوله اى يكرهونه) الى قول المتن واشبهة في المغنى (قوله تاسيا الخ) علة وجوب البعث (قوله بالنهروان) بفتح نون وسكون الهاء بلد بقرب بغداد اه ع ش (قوله فرجع بعضهم الخ) اى وابتعضهم

ما لاذلم يؤثر العقراضا فاهم (قوله فهذا يجوز) كتب عليه مر (قوله وكذا المهران اكرهها) شرح مر (قوله لافى تنفيذ قضاء) سكت عن قبول الشهادة وعدمه (قوله امامر تدون لهم شوكة الخ) اقى الشهاب الرملى في مرتدين لهم شوكة بان الاصح انهم كالبغاة لان القصد اتلافهم على العود الى الاسلام مر ش (قوله ايضا امامر تدون لهم شوكة فهم كقطاع الخ) قال في شرح الروض بخلاف ما لو اردت طائفة لهم شوكة فالتفوا امالا او نفسا في القتال ثم تابوا واسلموا فانهم يضمنون لجنايتهم على الاسلام كما نقله الماوردى عن النص فى اكثر كتبه وابن الرفعة عن الجمهور وقال الاسنوى انه الصحيح ونقله عن تصحيح جماعات وقطع آخرين وقال الاذرى انه الوجه وحكى الاصل فى ذلك وجهين بلاترجيح اه واعتمده شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان كالبغاة بل اولى للاحتياج الى تالفهم للاسلام كالا احتياج الى تالف البغاة للطاعة والضمان منفرد عن ذلك وما اعتمده يوافقه قول الروض فى باب الردة مانصه فصل امتنع مرتدون بنحو حصن بدار نابتالهم واتباعا مدبرهم وذقنا جريحهم واستتبنا أسيرهم وضمنهم كالبغاة اه وان قال شيخ الاسلام فى شرحه قضيتهم انهم لا يضمنون ما اتلفوه فى الحرب لكن تقدم فى قتال البغاة ان الصحيح خلافه اه بل الظاهر ان

ولم يعلم قتاله لم يرته قريبه الذى فى الطائفة الاخرى لاحتمال انه قتله وفيه نظر واضح وان نقله غيره واقره لان المانع لا يثبت بالاحتمال فالوجه خلافه (وفى قول يضمن الباغى) لتقصيره ولو لو طوى احدهما أمة الآخر بلا شبهة يعتد بها لزمه الحد وكذا المهران اكرهها والولد رقيق (و) المسلم (المتاوول بلا شوكة) يثبت له شىء من احكام البغاة حينئذ (يضمن) ما اتلفه ولو فى القتال كقطاع الطريق ولئلا يحدث كل مفسد تاويلا وتبطل السياسات (وعكسه) وهو مسلم له شوكة لا تاويل (كباغ) فى عدم الضمان لما ألتفه فى الحرب أو لضرورتها لوجود معناه فيه من الرغبة فى الطاعة ليجتمع الشمل ويقل الفساد لافى تنفيذ قضاء واستيفاء حق اؤحد امامر تدون لهم شوكة فهم كقطاع مطلقا وان تابوا واسلموا الجنايتهم على الاسلام ويجب على الامام قتال البغاة لاجماع الصحابة عليه وكذا من فى حكمهم (و) لكن (لا يقاتل البغاة) اى لا يجوز له ذلك (حتى يبعث اليهم أمينا)

أى عدلا (فظنا) أى ظاهر المعرفة بالعلوم والحروب وسياسة الناس وأحوالهم نعم ان علم ما ينقمونه اعتبر كونه اه فظنا فيه فقط فيما يظهر (ناصحا) لاهل العدل (يسألهم ما ينقمونه) على الامام اى يكرهونه منه تاسيا بعلى فى بعثه ابن عباس رضى الله عنهم الى الخوارج بالنهروان فرجع بعضهم الى الطاعة وكون المبعوث عارفا فظنا واجب ان يث للناظرة وإلا فندوب (فان ذكروا

مظلة) بكسر اللام وفتحها (أو شبهة أزالها) عنهم الامين بنفسه في الشبهة وبمراجعة الامام في المظلة ويصح عود الضمير على الامام فزالته للشبهة بتسببه فيه إن لم يكن عارفاً للظلمة برفعها (وإن أصرروا) على بغيمهم بعد إزالته ذلك (نصحهم) ندباً كما هو ظاهر بواعظ ترغيباً وترهيباً وحسن لهم اتحاد كلمة الدين وعدم شتم الكافرين (ثم) إن أصرروا دعاهم للمناظرة فإن امتنعوا أو انقطعوا وكابروا (آذنيهم) بالمدأى أعلمهم (بالقتال) لأنه تعالى أمر بالصلاح ثم القتال هذا إن كان بعسكره قوة والا انتظرها (٧١) وينبغي له أن لا يظهر لهم ذلك بل يرمهم

ويورى وعند القوة قال

المأوردى يجب القتال إن

تعرضوا للحريم أو أخذ مال

بيت المال أو تعطل جهاد

الكفار بسببهم أو منعوا

واجبا أو تظاهروا على

خلع امام انقضت بيعته أي

أو ثبتت بالاستيلاء فيما

يظهر فإن اختلف ذلك كله

جاز قتالهم انتهى وظاهر

كلامهم وجوب قتالهم مطلقا

لأن بقاءهم وإن لم يوجد

شيء مما ذكر تولد مفسد

قد لا تتدارك (فإن استمهلوا)

في القتال (اجتهد) في الامهال

(وفعل ما رآه صواباً) فإن

ظهر له أن غرضهم إيضاح

الحق امهالهم ما يراه ولا

يتقيد بمدة أو احتياطهم لنحو

جمع عسكر بادرهم ويكون

قتالهم كدفع الصائل سبيله

الدفع بالاذنى فالاذنى قاله

الامام وظاهره وجوب هرب

امكن وليس مراداً لأن

القصد ازالة شوكتهم

ما امكن (ولا يقاثل) إذا

وقع القتل (مدبرهم) الذي

لم يتحرف لقتال ولا

تحيز الى فئة قريبة لا بعيدة

لأن غائلته فيها ويؤخذ

منه أن المراد بها هنا هي

اه معنى (قول المتن مظلمة) هي سبب امتناعهم من الطاعة اه معنى (قوله بكسر اللام) الى التنبيه في النهاية  
الاقوله اي او ثبتت بالاستيلاء فيما يظهر وقوله واقتهاء الى نعم (قوله بكسر اللام وفتحها) اي ان كان مصدرا  
ميميالا لكن الفتح هو القياس فالكسر شاذ فان كان اسمها المالم يظلم به فالكسر فقط معنى وزبادى زاد الرشيدى  
المراد هنا هو الثانى ومن ثم اقتصر على الكسر الشارح الجلال اه (قوله وبمراجعة الامام الخ) لعل محله  
مالم يفوض له ذلك ابتداء اه سيد عمر (قوله ان لم يكن عارفا) ينبغى وان كان عارفا فتأمل سم اقول هو  
كذلك لكن من الواضح ان مراد الشارح من التسبب استنابة الغير ولو نظرنا الى الحقيقة فهو في المظلمة  
متسبب لا دافع اه سيد عمر (قول المتن فان أصرروا) اي ولم يذكروا شيئا اه معنى (قوله بعد ازالة)  
الى قوله وينبغى في المعنى (قوله بعد ازالة ذلك) لعله في ظنه لا مع اعترافهم بالزوال والالم يظهر قوله الا ترى ثم  
ان أصرروا الخ المعتبر بزوال شبهته انى يناظر قاله السيد عمر اقول وينبغى عنه حمل الازالة على ذكر ما هي  
شأنه (قوله فان امتنعوا) عبارة المعنى فان لم يجيبوا او اجابوا وغلبوا فى المناظرة و أصرروا (قول المتن آذنيهم)  
اي وجوباً اه شيخنا (قوله امر) أى فى قوله وان طائفتان الآية (قوله بالصلاح ثم القتال) أى فلا يجوز  
تقديم ما اخره الله تعالى نهاية ومعنى (قوله هذا) أى اعلامهم بالقتال (قوله انتظرها) اي وجوباً اه ع  
(قوله او اخذ مال بيت المال) اي من حق بيت المال وليس لهم اه معنى (قوله اي او ثبتت) امامته  
(قوله فان اختلف ذلك كله) اي ان لم يوجد واحد من الامور الخمسة المذكورة (قوله جاز قتالهم) اعتمده  
المعنى (قوله وظاهر كلامهم الخ عبارة النهاية والوجه كما هو ظاهر كلامهم وجوب الخ) قول المتن فان  
استمهلوا الخ) وإن سألوا اترك القتال أبدا لم يجيبهم اه معنى (قوله في الامهال) أى وعدمه اه معنى (قوله  
فان ظهر) الى قوله وظاهره فى المعنى (قوله ان غرضهم إيضاح الحق) عبارة غير ان استمهلهم للتأمل فى  
إزالة الشبهة اه (قوله امهالهم) اي وجوباً اه بجري (قوله امهالهم ما يراه) اي ليتضح لهم الحق اه معنى  
(قوله بادرهم) اي ولم يمهلمهم وإن بذلوا امالاً و هو اذ ارادهم فان سألوا الكف عنهم حال الحرب ليطلقوا  
اسرائنا وبذلوا بذلك رهائن قبلنا فان قتلوا الاسارى لم يقتل الرهائن بل نطقهم كاسارهم بعد انقضاء  
الحرب وإن اطلقوهم اطلقناهم اه روض مع شرحه (قوله كدفع الصائل) خبر يكون وقوله سبيله الخ بدل  
مبهو ويجوز ان الثانى هو الخبر والاول متعلق به (قوله فيها) اي البعيدة وكذا ضميرها (قوله نظير ذلك) اي  
المراد المذكور (قوله لان المدار ثم الخ) اي وهنا ما تحصل به المناصرة للغة فى ذلك الحرب وما لا تحصل  
اه ع ش (قوله على كونه) اي المتحيز (قوله بعد) بصيغة المضارع المبني للفعول من العد وهو فى بعض  
النسخ بصيغة الماضى المبني للفاعل من البعد (قوله ولا من ألقى سلاحه) اي تاركاً للقتال روض ومعنى  
(قوله او أغلق باباً) اي اعراضاً عن القتال اه ع ش (قول المتن واسيرهم) اي إذا كان الامام يرى رايان فيهم  
اما إذا كان لا يرى ذلك فلا اعتراض عليه اه معنى (قوله عن على يوم الجمل) أى من أنه أمر مناديه فنادى  
لا يتبع مدبر ولا يدفع على جريح ولا يقتل اسير ومن أغلق باباً فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن اه معنى  
(قوله له نعم) الى قوله ويسن فى المعنى (قوله زعيمهم) اي مطاعهم (قوله اتبعوا الخ) اي وجوباً اه ع ش  
شيخنا إنما اخذ اعتماده من هذا المذكور فى باب الردة (قوله ان لم يكن عارفا) ينبغى وإن كان عارفا فتأمل  
(قوله وظاهر كلامهم وجوب قتالهم) وهو الوجه م

التي يؤمن عادة مجيئها اليهم قبل انقضاء القتال أما اذا لم يؤمن ذلك بأن غلب على الظن مجيئها اليهم والحرب قائمة فينبغى أن  
يقاثل حينئذ وانما بشرط نظير ذلك فيما يأتى فى الجهاد لان المدار ثم على كونه يعدم الجيش او لا (ولا) يقتل تارك القتال منهم وان لم يلحق  
سلاحه ولا (مخنهم) بفتح الحاء من أمتخته الجراحة أضعفته ولا من ألقى سلاحه أو أغلق باباً (و) لا (أسيرهم) الخبر الحاكم  
واليهيى بذلك واقتهاء بما جاء فى ذلك كله بسند حسن عن على يوم الجمل نعم لو ولو اجتمعين تحت راية زعيمهم اتبعوا حتى يتفرقوا

ولا قد يقتل اجد هؤلاء لشبهة اى حنية رضى الله عنه ويسر ان يتجنب قتل رحمه ما يمكنه فيكره ما لم يقصد قتله ( تنبيه ) استعمل يقابل مراد به حقيقة المفاعلة فيمن يتأق منه كالمذبذب واصل الفعل فيمن لا يتأق منه كالمتخلف ولا محذور فيه بل فيه نوع بلاغة فلا اعتراض عليه ( ولا يطلق ) أسيرهم إن كان فيه منعة ( وإن كان ( ٧٢ ) صدياً أو امرأة ) وقنا ( حتى تنقض الحرب ويتفرق جمعهم ) تفرقا لا يتوقع جمعهم بعد

وهذا في رجل حروك ذافي  
مراهق وامرأة قن قاتلوا  
والاطلاق بمجر دانتضاء  
الحرب ( الا ان يطبع )  
الحرك الكامل الامام بمناقبته  
له ( باختياره ) اى وتقوم  
قرينة على صدقه فيما يظهر  
فيطلق وان بقيت الحرب  
لا من ضرره ( ويرد )  
وجوباً عليهم ( سلاحهم  
وخيولهم اليهم ) اذا انقضت  
الحرب وامنت غائلتهم  
اى شرهم بعدوهم للطاعة  
او تفرق شملهم تفرقا لا  
يلتئم نظائر ما مر في إطلاقهم  
( ولا يستعمل ) ما اخذ منهم  
من نحو سلاح و خيل ( في  
قتال ) او غيره اى لا يجوز  
ذلك ( الا لضرورة )  
كخوف انهم اهل العدل  
أو نحو قتلهم لو لم يستعملوا  
ذلك نعم تلزمهم اجرة  
ذلك ما اقتضاه كلام الروضة  
كضطر اكل طعام غيره  
يلزمه قيمته وقضية كلام  
الانوار انها لا تلزم ولا يرد  
عليه المضطر لان الضرورة  
لم تنشأ من المالك بخلاف  
ما هنا ومع ذلك فالذى يتجه  
ان استعملها ان كان في  
القتال او لضرورته لم  
يضمنها ولا منفعتها كاعلم  
بما مر ولا ضمنهما ( ولا  
يقاتلون بعضهم ) يعم

( قوله ولا قد ) اى بل فيه دية عمد اه ع ش ( قوله لشبهة اى حنية ) اى فانه يرى قتل مدبرهم وأسيرهم  
ومشترطهم اه بجبرى ( قوله ما لم يقصد قتله ) اى فيباح قتله اه ع ش ( قوله استعمل ) اى المصنف ( قوله  
مر يد الخ ) حال من فاعل استعمل ( قوله فيمن يتأق الخ ) اى القتال ( قوله واصل الفعل الخ ) اى القتل  
عطف على حقيقة المفاعلة الخ ( قوله ولا محذور فيه ) اى في الجمع بين الحقيقة والحجاز ( قوله فلا اعتراض )  
جرى عليه اى الاعتراض المغنى عبارة عبر في المحرر في المدبر بالقتال والاخيرين بالقتل وهو اولى من تعبير  
المصنف لان الخنث والاسير لا يقتلان اه ( قوله أسيرهم ) الى قوله نعم في المغنى الا قوله اى وتقوم قرينة على  
صدقه فيما يظهر الى قول المتن الا لضرورة في النهاية الا قوله المذكور ( قوله منعة ) بفتح تين وقد تسكن  
النون اه ع ش ( قول المتن وإن كان الخ ) غاية اه ع ش ( قول ) وهذا ) اى استمراره جيس أسيرهم اه غنى  
( قوله في رجل حر ) اى مناهل للقتال اه غنى ( قوله وكذا في مراهق الخ ) اى وشيخ فان اه غنى ( قوله  
والاطلاق الخ ) اى وان خفنا عودهم غنى واسنى ( قوله الحر الكامل ) اى اما الصبيان والنساء والعبيد فلا  
بيعة لهم اه غنى واسنى ( قول المتن ويرد سلاحهم و خيولهم ) وحفظ سلاحهم وغيره بما اخذ  
منهم على بيت المال ما استولى عليها يد عادية بقصد اقتنائها تعدياً فوئتها عليه مادامت تحت يده وكذا  
عليه اجرة استعمالها وان لم يستعملها اه ع ش ( قوله اى لا يجوز ذلك ) اى استعمله ( قوله نعم يلزمهم  
اجرة ذلك الخ ) وعليه فهل الاجرة لازمة على المستعمل وتخرج من بيت المال لان ذلك الاستعمال لمصلحة  
المسلمين فيه نظر والا قرب الاول اخذ من قوله كضطر اكل طعام غيره اه ع ش ولعل الاقرب هو الثاني  
نعم لو استعمله لغير ضرورة القتال يتبين الاول ( قوله على ما اقتضاه كلام الروضة الخ ) اعتمده النهاية  
والزبادى خلافاً للشرح والمغنى والاسنى كما يأتى ( قوله وقضية كلام الانوار انها لا تلزم ) اعتمده الاسنى  
والمغنى وسيد كر الشارح ما يوافقه ( قوله ولا يرد عليه ) اى ما يقتضيه كلام الانوار وقوله المضطر اى اذا  
اكل طعام غيره فانه يلزمه بدله ( قوله لان الضرورة ) اى في مسألة المضطر ( بخلاف ما هنا ) اى فان الضرورة  
نشأت في مسئلتنا من جهة المالك ( قوله ومع ذلك ) اى مع الفرق بين المسئلتين ( قوله بما مر ) اى من انه  
لا ضمان لما يتأق في القتال اه غنى ( قوله ولا يقاتلون بعضهم ) ولا يجوز حصارهم بمنع طعام وشراب  
غنى ونهاية ( قوله نعم ) الى قوله وظاهره في المغنى الا قوله قال البغوي الى قال المتولى الى قوله قال الماوردى  
في النهاية الا قوله او اسراء والتذفيف على جريهم وقوله اى لا يجوز الى قوله نعم ( قول المتن ومنجنيق ) هو  
آلة رمى الحجارة ( قوله والقاء حيات ) وارسال اسود ونحوها من المملكات اه غنى ( قوله ولم يندفعوا )  
راجع لكل من المعطوفين ( قوله الابه ) فان امكن دفعهم بغيره كانتنا لموضع اخر لم نقالهم به ( تنبيه )  
لو تحصنوا ببلد او قلعة ولم يتأت الاستيلاء عليهم الا بذلك لم يجز قتالهم به لما مر ولا يجوز قطع اشجارهم  
وزرعوهم ودار البغى دار الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب اقامة حد اقامه الامام اذا استولى عليها ولو  
سبى المشركون طائفة من البغاة وقدر اهل العدل على استنقاذهم لزمتهم ذلك اه غنى ( قوله بقصد الخلاص )  
ينبنى او لا بقصد اه ع ش ( قوله ويظهر ) عبارة النهاية ويتجه ( قوله ان هذا ) اى قصد الخلاص منهم  
( قوله قال المتولى ويلزم ) عبارة النهاية والمغنى ويلزم الواحد منا كما قال المتولى مصابرة الخ ( قوله وظاهره )  
اى ما قاله المتولى ( قول المتن ولا يستعان الخ ) اى يحرم ذلك اه سم عبارة المغنى والنهاية تنبيه

( قوله ولا يستعان عليهم )

( كنار ومنجنيق ) وتعريق والقاء حيات لان القصد ردهم للطاعة وقدير جعون فلا يجدون للتجاسة سبيلا ( الا لضرورة ) ظاهر  
بان قاتلوا به أو أحاطوا بنا ولم يندفعوا إلا به قال البغوي بقصد الخلاص منهم لا بقصد قتلهم ويظهر أن هذا مندوب لا واجب قال المتولى  
ويلزم الواحد منا مصابرة اثنين منهم ولا يولى إلا متحرفاً أو متحيزاً وظاهره جريان الاحكام الآتية في مصابرة الكفار هنا ( ولا يستعان عليهم )

بكافر) ذمى او غيره الا ان اضطررنا لذلك (ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) او اسراء او التذفيف على جريحهم اعداوة او اعتقاد كالحنفى اى لا يجوز لنحو شافعى الاستعانة باولئك لان القصد ردھم للطاعة واولئك يتدينون بقتلهم نعم ان (٧٣) احتجنا لذلك جاز ان كان لهم نحو

جرامة وحسن اقدام وامكننا دفعهم لو ارادوا قتل واحد من ذكر قال الماوردى ويشترط ان يشترط عليهم الامتناع من ذلك ويثق بوفائهم به انتهى ويظهر ان ذلك ياتى فى الاستعانة بالكافر ايضا الا ان الجات الضرورة اليهم مطلقا ولا يخالف ما هنا جواز استخلاف الشافعى للحنفى مثلا لان الخليفة مستبد براه واجتهاده وهؤلاء تحت راية الامام ففعلهم منسوب له فوجب كونهم على اعتقاده (ولو استعانوا علينا باهل الحرب وآمنوهم) بالمداى عقدوا لهم امانا ليقا تلونا معهم (لم ينفذ امانهم علينا) للضرر فنعاملهم معاملة الحربين (ونفذ) الامان (عليهم فى الاصح) لانهم آمنوهم من انفسهم ولو قالوا وقد اعانوا ظننا انه يجوز اعانة بعضكم على بعض او انهم المحقون ولنا اعانة المحق او انهم استعانوا بنا على كفار وامكن صدقهم بلغناهم المامان واجرىنا عليهم فيما صدر منهم احكام البغاة هذه هى العبارة الصحيحة وامان عبر بقوله بلغناهم المامان وقا تلناهم كبغاة فقد تجوز والافضى الجمع بين تبليغ المامان ومقاتلتهم كبغاة تناف

ظاهر كلامهم ان ذلك لا يجوز ولو دعت الضرورة اليه لكنه فى التهمة صرح بجواز الاستعانة به اى الكافر عند الضرورة وقال الا ذرعى وغيره انه المتجه اه (قول المتن بكافر) اى لانه يحرم تسليطه على المسلم نهاية ومنهج زاد المغنى ولذا لا يجوز لمستحق القصاص من مسلم ان يוכל كافرا فى استيفائه ولا للامان ان يتخذ جلادا كافرا لاقامة الحدود على المسلمين اه وقال ع ش بعد نقل ما ذكر عن الزياى اقول وكذا يحرم نصبه فى شى من امور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة توليته فى شى لا يقوم به غيره من المسلمين او ظهر فيمن يقوم به من المسلمين خيانة وامنت فى ذمى ولو لحوفه من الحاكم مثلا فلا يبعد جواز توليته فيه لضرورة القيام بمصاحبة ماولى فيه ومع ذلك يجب على من نصبه مراقبته ومنعه من التعرض لاحد من المسلمين بما فيه استعلاء على المسلمين اه (قوله ذمى) الى المتن فى المغنى الا قوله اى لا يجوز لى نعم وقوله ويظهر لى ولا يخالف (قول المتن مدبرين) اى حال كونهم مدبرين اه معنى (قوله اى لا يجوز لنحو شافعى الخ) راجع للمعطوف والمعطوف عليه وقوله نعم الخ راجع للمعطوف فقط (قوله واولئك يتدينون بقتلهم) هذا لما يناسب قوله او اعتقاد الخ دون قوله لعداوة (قوله لذلك) اى الاستعانة بمن يرى قتل واحد من ذكر (قوله جاز ان كان لهم الخ) عبارة المغنى قال الشيخان يجوز بشرطين احدهما ان يكون لهم حسن اقدام وجرأة والثانى ان يمكن دفعهم عنهم الخ زاد الماوردى شرط ثالثا وهو ان يشترط الخ (قوله قال الماوردى) ويشترط ان يشترط الخ والاوجه انه ليس بشرط اذ فى قدر تناعلى دفعهم غنية عن ذلك اه نهاية قال السيد عمر بعد ذكر مثله عن سم مانصه يتوقف فى ذلك لانه قد يغفل عنه وان امكن دفعه لو شعر به اه (قوله ان ذلك) اى ما قاله الماوردى (قوله الا ان الجات الخ) راجع الى كل من قوله نعم الخ وقوله ويظهر الخ (قوله اليهم) اى الكافرون من يرى قتل واحد من ذكر (قوله مطلقا) اى فيجوز الاستعانة بهم بدون وجود شى من تلك الشروط الثلاثة (قوله ما هنا) اى قوله لا يجوز لشافعى الخ (قوله لان الخليفة) علة لعدم المخالفة (قوله مستبد) اى مستقل (قوله وهؤلاء) اى المستعان بهم (قوله بالمداى) الى قوله هذه هى العبارة فى النهاية والمغنى (قوله بالمداى) اى بهمة ممدودة وقصرها مع التشديد الميم لحن كاقاله ابن مكى اه معنى عبارة ع ش قوله بالمداى وبالقصر مع التشديد كما يؤخذ من قوله الا فى تامينا مطلقا ولعل اقتصار الشارح على ما ذكره لكونه الاكثر لكن فى الشيخ عميرة مانصه فى كلامه التولى ضبط آمنتهم بالمداى كافى قوله تعالى وامنهم من خوف وحكى ابن مكى من اللحن قصر الهمزة والتشديد اه (قوله ليقا تلونا معهم) اى ليعينوهم علينا (قوله فنعاملهم الخ) اى وحيتذ فلنا غم امواهم واسترقاقهم وقتل اسيرهم ومدبرهم وتذفيف جريحهم اه معنى (قوله انه يجوز) اى لنا (قوله اعانة بعضكم) من اضافة المصدر الى مفعوله وقوله على بعض اى منكم (قوله انهم الخ) اى الباغون (قوله وامكن صدقهم) راجع لكل من المعاطيف (قوله واجرىنا عليهم) اى قبل تبليغهم المامان اه ع ش (قوله فيما صدر منهم) اى قبل تبليغ المامان اه رشيدى (قوله احكام البغاة) اى فلا نستطيعهم للامان مع عذرهم اه معنى (قوله هذه هى العبارة الصحيحة الخ) عبارة شيخنا م روهذا مراد من عبر بقوله وقا تلناهم كالبغاة اه اى فليس قوله وقا تلناهم كالبغاة مر تباعلى تبليغهم المامان لانه قبله فالعبارة مقلوبة وبه يرد ما اطال به فى التحفة شوبرى وقال سم وقا تلناهم قبل تبليغهم المامان فى حال اختلاطهم بالبغاة كقتال البغاة فن ظفر نابه منهم ببلغه المامان فيكون

بكافر) اى يحرم ذلك (قوله ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) قال فى الروض الا ان احتجناهم ولهم اقدام وجرأة وامكن دفعهم اى لو اتبعوهم بعد انهم اذ لمهم قال فى شرحه زاد الماوردى وشرطنا عليهم ان لا يتبعوا مدبر او لا يقتلوا جريحا ويثق بوفائهم بذلك اه ما فى شرح الروض وقد يقال لاحاجة لهذا الزيادة مع قولهم وامكن دفعهم فليتامل (قوله ونفذ الامان عليهم) قاله فى الكفاية واذا حاربوا معهم لم يبطل امنهم فى حقهم

( ١٠ - شروانى وابن قاسم - تاسع ) لان قتلهم كبغاة ان كان بعد تبليغ المامان فغير صحيح لانهم

بعد بلوغ المامان حربون فليقاتلوا كالحربيين وقبل بلوغه لا يقاتلون اصلا قالوا جه انهم لعذرهم يبلغون المامان وبعده يقاتلون كحربيين



أمالو امنوهم تامينا مطلقا فينفع علينا (٧٤) أيضا فان قاتلوهم انتقض الامان في حقنا وحقهم (ولو أعانهم أهل الذمة) أو معاهدون

في كلام الشارح أي شيخ الاسلام تقديم وتأخير وقال شيخنا العزيزي وقائلناهم كالبلغاة التشبيه في أصل القتال لامن كل وجه اه بجمري (قوله امالو امنوهم) إلى قوله ويقتلون ان قتلوا في النهاية إلا قوله قيل وإلى الفصل في المعنى إلا قوله قيل وقوله مع عدم انتقاض عهدهم (قوله امالو امنوهم الخ) مخترز ليقاتلونا معهم اه سم (قوله امنوهم تامينا) تذكر مامر عن ابن مكي (قوله مطلقا) أي بدون شرط قاتلنا اه معنى (قوله فان قاتلونا الخ) عبارة المعنى فان استعانوا بهم بعد ذلك وقاتلونا انتقض امنهم حينئذ في حقنا كما نص عليه اه (قوله وحقهم) عبارة النهاية والمعنى وكذا في حقهم كما هو القياس اه (قوله يقتلون) ببناء المفعول (قوله بالنسبة لأهل الذمة الخ) يعني ان الاكتفاء بقولهم انهم مكروهون في أهل الذمة واما غيرهم فلا تقبل دعواهم الا كراه إلا بيئته اه معنى (قوله لغيرهم) أي من المعاهدين والمستامين اه عش (قول المتن وكذا قالوا الخ) مخترز قوله عالمين الخ اه معنى (قوله وامكن جعلهم الخ) راجع إلى ما بعد وكذا (قوله قيل الخ) واقفه النهاية والمعنى (قوله وليس الخ) من مقول القيل عبارة المعنى وليس مراد الخ (قوله بل فيه) أي في الاكراه (قوله مع عدم انتقاض عهدهم) انظر ما موقعه اه رشيدى اقول ولعله من تصرف الكتبة وكان في الأصل مؤخر عن المتن عبارة المعنى ويقاتلون أي حيث قلنا بعدم انتقاض عهدهم في المسائل الثلاث كبلغاة أي كقاتلهم اما إذا انتقض عهدهم خضعه مذكور في الجزية اه (قوله لحقن دماهم) أي بالامان (قوله ولا يلحقون بهم الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج وخرج بقاتلهم الضمان فلوا تلفوا علينا نفسا او مالا ضمنوا اه قال عش أي بغير القصاص اه وقال الحلبي المعتمد وجوبه اه (قوله ما يتلف) أي ما يتلفونه (قوله ويقتلون الخ) وفاقا للمعنى عبارة وهل يجب عليهم القصاص وجها في الروضة كاصلا بل لا ترجح ارجحها كما قال البلقيني الوجوب وقال انه ظاهر نص الشافعي اه (قوله لانه) أي عدم الضمان ثم أي في البغاة (قوله غير موجود في نحو الذميين) أي لانهم في قبضة الامام (فرع) لو اقتتل طائفتان باغيتان منعهما الامام فلا يعين احدهما على الاخرى وان عجز عن منعهما قاتل اشدهما بالاخرى التي هي اقرب الى الحق وان رجعت من قتلها الى الطاعة لم يفاجىء الاخرى بالقتال حتى يدعوها الى الطاعة لانها صارت باستعانتها بها في أمانه فان استوت اقال الماوردي ضم اليه أقلهما جمعائهم اقربهما دارا ثم يجتهد فيهما وقاتل بالمضمومة اليه منهما الاخرى غير قاصد اعانتها بل قاصد دفع الاخرى ولو غزت البغاة مع الامام مشتركين فكاهل العدل في حكم الغنائم فيعطى القاتل منهم السلب كغيره من أهل العدل ولو عاهد البغاة مشركا اجتنبناه بان لا نقصده بما يقصد به الحربى الغير المعاهد ولو قتل عادل عادلا في القتال وقال ظننته باغيا حلف ووجبت الدية دون القصاص للعذر ولو تعمد عادل قتل باغ آمنه عادل ولو كان المؤمن له عبدا أو امرأة اقتص منه وان كان جاهلا بامانة لزمه الدية معنى وروض مع شرحه

(فصل في شروط الامام الاعظم) (قوله في شروط الامام) الى قول المتن يجتهد في المعنى الا قوله وياق الى وعقب وقوله ومن ثم الى المتن وقوله واللبالغة فقط وقوله لضعف عقل الاتي وقوله ومرالى وفي التتمة والى قول وتنعد في النهاية الا قوله لكون الكتاب الى لان البغي وقوله اسأده الى فكنا في وقوله ومرالى فجمعى وقوله قال الاذرى الى وسلماء وقوله وتمكن فيه من اموره (قوله وبيان طرق الامامة) أي وما يتبع ذلك مما لو ادعى دفع الزكاة الى البغاة أه عش (قوله هي فرض كفاية) اذ لا بد للامة من امام يقيم الدين وينصر السنة وينصف المظلوم من الظالم ويستوفي الحقوق ويضعها موضعها معنى واسنى (قوله وعقب البغاة) أي هذا اه نهاية ومعنى وقد ما في الشارح والروضة الكلام على الامامة على احكام البغاة وما في الكتاب اولى لان الاول

أو مستأمنون مختارين (عالمين بتحرير قتلنا انتقض عهدهم) حتى بالنسبة للبلغاة كالأقارب والقتال فيصرون حربيين يقتلون ولو مع نحو الاثخان والادبار (أو مكروهين) ولو بقولهم بالنسبة لأهل الذمة وبيئته بالنسبة لغيرهم (فلا) ينتقض عهدهم لشبهة الاكراه (وكذا) لا ينتقض عهدهم (لو) حاربوا البغاة لانهم حاربوا من على الامام محاربه او (قالوا) اظننا جوازها أي ما فعلوه من اعانة بعض المسلمين على بعض (أو) ظننا (انهم) استعانوا ابتاعوا على كفار او انهم (محقوقون) وان لنا اعانة المحق وامكن جعلهم بذلك (على المذهب) لانهم معذورون قيل وقضية كذا أنه لا خلاف في الاكراه وليس كذلك بل فيه الطريقتان مع عدم انتقاض عهدهم (ويقاتلون كبلغاة) لا كحربيين لحقن دماهم ولا يلحقون بهم في عدم ضمان ما يتلف في الحرب فيضمنون المال ويقتلون ان قتلوا لانه ثم لردهم للطاعة لثلاثتهم الضمان وهذا غير موجود في نحو الذميين (فصل في شروط الامام الاعظم وبيان طرق الامامة) هي فرض كفاية كالقضاء فيأتي فيها أقسامه الآتية من الطلب والقبول وعقب

بخلاف مالو امن شخص مشركا قصده مسلما أو ماله فانه يلزم بعد ابلاغه ما منه مجاهدته لان تامينه للكف عن المسلمين فانتقض بقتال أحدهم بخلاف الحربى مع البغاة شرح الروض (قوله تامينا مطلقا) مخترز ليقاتلون معهم (فصل في شروط الامام الاعظم)

البغاة لكون الكتاب عقد لهم والامامة لم تذكر الاتبع

بهذا لان البغى خروج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة (٧٥) الدنيا ومن ثم اشترط فيه ما شرط في القاضي

وزيادة كما قال (شرط الامام  
كونه مسلما) ليراعى مصلحة  
الاسلام والمسلمين (مكفا)  
لان غيره في ولاية غيره  
وحججه فكيف يلي امر الامة  
وروى احمد خبر نعوذ بالله من  
امارة الصبيان (حرا) لان من  
فيه رقل لا هاب وخبر اسمعوا  
واطيعوا وان ولي عليكم عبد  
حبشي محمول على غير الامة  
العظمى او للبالغة فقط  
(ذكرنا) لضعف عقل الانثى  
وعدم مخالفتها للرجال  
وصح خبر ان يفلح قوم ولوا  
امرهم امرأة والحق بها  
الخنثى احتياطا فلا تصح  
ولايته وان بان ذكرها  
كالقاضي بل اولى (قرشيا)  
لخبر الائمة من قريش اسناده  
جيد لا هاشميا اتفاقا فان  
فقد قرشي جامع للشروط  
فكناني فرجل من ولد  
اسماعيل صلى الله على نبينا  
وعليه وسلم ومرفى ذلك كلام  
في النفي والكفاءة فعجمي  
كذافي التهذيب وفي التتمة  
بعد ولد اسمعيل فجرهمى لان  
جرهما اصل العرب ومنهم  
تزوج اسمعيل فن ولد  
اسحاق صلى الله على نبينا  
وعليه وسلم (مجتهدا)  
كالقاضي بل اولى بل حكى  
فيه الاجماع ولا ينافيه قول  
القاضي عدل جاهل اولى  
من فاسق عالم لان الاول  
يمكنه التفويض للعلماء فيما  
يفتقر للاجتهد لان محله  
عند فقد المجتهدين

هو المقصود بالذات اه (قوله بهذا) اى بالكلام على البغاة اه نهاية (قوله لان البغى الخ) علة للتبعية  
(قوله القائم بخلافة النبوة) يشعر التعبير بخلافة النبوة انه انما يقال للامام خليفة رسول الله اوانبيه وهو  
موافق لما في الديمري انه قيل لابي بكر يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وجوز بعضهم ذلك لقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلائف في الارض اه والاصح عدم الجواز  
كافي العباب وسم على المنهج اه عش عبارة المغنى والروض مع شرحه ويجوز تسمية الامام خليفة وخليفة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وامير المؤمنين قال البغوى وان كان فاسقا واول من سمي به عمر بن الخطاب رضى  
الله تعالى عنه ولا يجوز تسميته بخليفة الله تعالى لانه انما يستخلف من يغيث ويموت والله تعالى منه عن ذلك  
قال المصنف في شرح مسلم ولا يسمى احد خليفة الله بعد ادم واداء عليهم السلام وعن ابي مالك ان رجلا  
قال لابي بكر رضى الله تعالى عنه يا خليفة الله فقال انا خليفة محمد صلى الله عليه وسلم وان اراض بذلك اه (قول  
المتن شرط الامام) وهو مفرد مضاف فيعم كل شرط اى شروطه حال عقد الامة او العهد بها امور احدها  
(كونه مسلما) فلا تصح تولية كافر ولو على كفار ثانيهما كونه مكفا فلا تصح امامة صبي ومجنون بالاجماع  
مغنى عبارة المصنف في شرح مسلم قال القاضي عياض اجمع العلماء على ان الامة لا تنعقد لكافر وعلى انه  
لو طرأ عليه الكفر ان عزل وكذا لو ترك اقامة الصلوات والاداء اليها قال وكذلك عند جمهورهم البدعة قال وقال  
بعض البصريين تنعقد له وتستدام له لانه متاويل قال القاضي فلوطر اعياه كفو وتغير للشرع او بدعة خرج  
عن حكم الولاية لا يوسقط طاعته ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب امام عادل ان امكنهم ذلك فان  
لم يقع ذلك الا لطائفة ووجب عليهم القيام بخلع الكافر ولا يجب في المبتدع الا اذا طرأ القدرة عليه فان تحققت  
العجز لم يجب القيام ويهاجر المسلم عن ارضه الى غير ما يفر بدينه اه (قوله خبر نعوذ بالله الخ) من اضافة  
الاعم الى الاخص (قوله او للبالغة) اى فى وجوب بذل الطاعة للامام قال عث والبجيرمى او محمول  
على المتغلب الاقوى اه (قوله وان بان ذكرها) هل هذا على اطلاقه او محله اذا تولى وهو خنثى ثم اتضح  
ذكر محل تامل فليراجع والظاهر ان الثانى هو المراد اه سيد عمر اقول ويصرح بالثانى قول  
الرشيدى اى فيحتاج الى توليته بعد التبين كما هو ظاهر اه (قوله لا هاشميا اتفاقا) فان الصديق وعمر وعثمان  
رضى الله تعالى عنهم لم يكونوا من بنى هاشم اه مغنى (قوله فان فقد الخ) اى بان لم يوجد وان بعدت مسافته  
جدا اه عث (قوله فرجل من ولد اسمعيل الخ) شمل ذلك جميع العرب بعد كنانة فهم في مرتبة واحدة اه  
عش (قوله من ولد اسمعيل) وهم العرب كما في الروض اه رشيدى (قوله فعجمي كذا الخ) عبارة المغنى  
فان عدم فرجل جرهمى كافي التتمة وجرهم اصل العرب والخ وان عدم فرجل من ولد اسحق صلى الله عليه وسلم  
ثم غيرهم اه (قوله وفي التتمة الخ) وهذا هو الراجح لان جرهما من العرب في الجملة اه عث (قول المتن  
مجتهدا) اى ولو فاسقا اخذا من قول الشارح لان محله الخ اه عث (قوله ولا ينافيه) اى قول المتن مجتهدا  
(قوله لان محله) قد يقال ينافى هذا الحمل قوله اى القاضي فيما يفتقر للاجتهد فليتأمل ثم رابت الفاضل  
المحشى به على ذلك اه سيد عمر ثم قال اى المحشى الا ان يقال المراد فقد المجتهدين المتصفين ببقية شروط

(قوله شرط الامام كونه مسلما مكفا) و (قوله وفي التتمة بعد ولد اسمعيل الخ) جزم في الروض بما في التتمة  
قال في شرحه والترجيح من زيادته قال الرافعى ولك ان تقول قريش من ولد النضر بن كنانة بن خزيمه  
ابن مدركة فكما قالوا اذا فقد قرشى ولى كنانى هلا قالوا اذا فقد كنانى ولى خزيمى وهكذا يرتقى الى اباب بعد  
حتى ينتهى الى اسمعيل قال ابن الرفعة وهو قضية كلام القاضي فاذا ذكره مثال يقاس عليه قال الاذرعى  
وفي كلام الرافعى الاخير وقفة ظاهرة اذ من المعلوم ان من فوق عدنان لا يصح فيه شىء ولا يمكن حفظ النسب  
فيه منه الى اسمعيل اه كلام شرح الروض (قوله لان محله الخ) فيه حرازة لان اولوية احد الامرين على  
الاخر تقتضى وجودهما اذ مع فقد احدهما لا معنى لاولية الاخر الا ان يقال المراد بالعالم غير المجتهد  
لكن قوله لان الاول الى فيما يفتقر للاجتهد يقتضى وجود المجتهدين فينافى قوله لان محله الخ الا ان يقال

وكون أكثر من ولى أمر الامة بعد الخلفاء الراشدين غير مجتهدين إنما هو لتغلبهم فلا يرد (شجاعا) ليغزو بنفسه ويدبر الجيوش ويفتح الحصون ويقرر الأعداء (ذاري) يسوس به الرعية ويدبر مصالحهم الدينية والدنيوية قال الهروي وأدناه أن يعرف اقدار الناس (وسمع) وإن نقل (وبصر) وإن ضعف بحيث لم يمنع التمييز بين الأشخاص (٧٦) أو كان أعورا أو أعشى (ولفق) يفهم وإن فقد الذوق والشم وذلك ليتاقى منه فضل

الامور وعدلا كالقاضي بل أولى فلو اضطر لولاية فاسق جاز ومن ثم قال ابن عبد السلام لو تعذرت العدالة في الأئمة والحكام قد منّا ألقهم فسفا قال الأذري وهو متعين إذ لا سبيل إلى جعل الناس فوضى ويلحق بها الشهود فاذا تعذرت العدالة في أهل قطر قدم ألقهم فسقا على ما يأتي وسليمان نقص منع استيفاء الحركة وسرعة النهوض وتعتبر هذه الشروط في الدوام أيضا إلا العدالة فقد مر في الوصايا أنه لا ينزل بالفسق والالجنون إذا كان زمن الأفاقة أكثر وتمكن فيه من أموره والا قطع يد أو رجل فيعتقد دوا لا ابتداء بخلاف قطع البدن أو الرجلين لا يفتر مطلقا (وتعتقد الإمامة) بطرق أحدها (بالبیعة) كما بايع الصحابة أبابكر رضي الله تعالى عنهم (والاصح) أن المعتبر هو (بیعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم) حالة البيعة بأن لم يكن فيه كلفة عرفا فيما يظهر لأن الأمر ينتظم بهم ويتبعهم سائر الناس ويكفي

الإمامة اه (قوله) وكون أكثر من ولى الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله) فلا يرد أى على اشتراط الاجتهاد (قول المتن شجاعا) بتثليث المعجزة والشجاعة قوة القلب عند البأس معنى (قوله) يسوس على وزن يصون أى يحكم به اه كرى (قوله) ان يعرف اقدار الناس) أى بان يعرف من يستحق الرعاية ومن لا يستحقها ويعاملهم بذلك إذا وردوا عليه اه عش (قوله) يفهم) ببناء الفاعل ويجوز كونه للفعول (قوله) وإن فقد الذوق الخ) عبارة المغنى وفهم من اقتصره على ما ذكر أنه لا يؤثر فقد شم وذوق وهو كذلك كما جزم به في زوائد الروضة ولا يشترط كونه معصوما لأن العصمة للأنبياء ولا يضر قطع ذكر وأنثيين اه (قوله) وذلك) أى اشتراط سمع وما بعده (قوله) وعدلا) عطف على مسلماني المتن (قوله) لو تعذرت العدالة في الأئمة) يعنى بأن لم يوجد رجل عدل اه رشيدى (قوله) ويلحق بها الشهود) ضعيف اه عش عبارة النهاية والحق بهم الشهود اه (قوله) من نقص يمنع الخ) كالنقص في اليد والرجل اه معنى (قوله) أنه لا ينزل بالفسق) أى في الاصح اه معنى (قوله) والالجنون الخ) أى عدمه (قوله) وتمكن فيه من أموره) أى فلا ينزل به اه عش (قوله) ولا يقطع يد أو رجل الخ) وعلم من ذلك أنه ينزل بالعمى والصمم والخرس والمرض الذى ينسيه العلوم اه معنى (قوله) فيعتقد دوا) أى فلا ينزل به اه عش (قوله) مطلقا) أى لا ابتداء ولا دوا) (قوله) بطرق) أى ثلاثة ولا يصير الشخص اماما بتفرده بشروط الإمامة بل لا بد من أحد الطرق كاحكامه المأوردى عن الجمهور وقيل يصير اماما من غير عقد حكاه القمولى قال ومن الفقهاء من الحق القاضي بالإمام في ذلك وقال الامام لو خلا الزمان عن الامام انتقلت احكامه إلى اعلم اهل ذلك الزمان اه معنى (قوله) احدها بالبيعة) لاحسن في هذا المزج كالا يخفى (قول المتن بالبيعة) بفتح الموحدة اه معنى (قول المتن ووجوه الناس) من عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظماء وهم بامارة أو علم أو غيرهما اه عش (قوله) حالة البيعة) إلى قوله بما يأتى في النهاية (قوله) فيما يظهر) عبارة النهاية كما هو المتجه اه ويتبعهم سائر الناس ولا يشترط اتفاق اهل الحل والعقد من سائر الاقطار بل إذا وصل الخبر إلى الاقطار البعيدة لزوم الموافقة والمتابعة اسنى ومعنى (قوله) ويكفي بيعة واحد الخ) عبارة المغنى ولا يشترط عدد كما هو مكره بل لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته اه (قوله) ويشترط قبوله الخ) عبارة النهاية والاقرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد اه (قوله) من العدالة) إلى قوله ويشترط في المغنى (قوله) قال وكونه الخ) عبارة المغنى تنبيه قضية كلامه عدم اشتراط الاجتهاد وهو كذلك وما في الروضة كاصلها من أنه يشترط أن يكون المبايع مجتهدا أن اتحاد وان يكون فيه مجتهدان تعدد مفرع على اشتراط العدد والمراد بالمجتهد هنا المجتهد بشروط الإمامة لا أن يكون مجتهدا مطلقا كما صرح به الزنجاني في شرح الوجيز اه (قوله) وكونه) أى المبايع وكذا ضمير اتحاد (قوله) ولا فيجتهد فيهم) أى وإن تعدد المبايع فيشترط وجود مجتهد فيهم (قوله) ورد) أى قولها المذكور وكذا ضمير بانه (قوله) على ضعيف) وهو اشتراط تعدد المبايع انتهى نهاية (قوله) وإنما يتجه) أى الرد انتهى رشيدى (قوله) اما إذا اريد الخ) اقول ان كلامها صريح في تفرع ما حكاه الشارح عنهما بقوله قالا وكونه الخ على

المراد فقد المجتهدين المنتصفين ببقية شروط الإمامة (قوله) ويتبعهم سائر الناس) ولا يشترط اتفاق اهل الحل والعقد في سائر البلاد والاضاع بل إذا وصل الخبر إلى اهل البلاد البعيدة لزوم الموافقة والمتابعة شرح الروض (قوله) ورد بانه مفرع على ضعيف) كتب عليه مر

بيعة واحد انحصر الحل والعقد فيه أما بيعة غير أهل الحل والعقد من العوام فلا عبرة بها ويشترط قبوله لبيعتهم كذا قيل ولو قيل الاوجه الشرط عدم الرد لم يبعد فان امتنع لم يجبر إلا ان لم يصلح غيره (وشرطهم) أى المبايعين (صفة الشهود) من العدالة وغيرهما يأتى أول الشهادات قالا وكونه مجتهدا أن اتحاد ولا فيجتهد فيهم ورد بانه مفرع على ضعيف وإنما يتجه ان أريد حقيقة الاجتهاد أما إذا أريد به ذو رأى وعلم ليعلم وجود الشروط والاستحقاق فيمن يبايعه فهو ظاهر كما يدل له قولهم لا عبرة ببيعة العوام ثم رأيت عن الزنجاني أنه صرح

بذلك في شرح الوجيز ويشترط شاهدان إن اتحد المبايع أي لأنه لا يقبل قوله وحده فربما ادعى عقد سابق وطال الخصام فيه لأن تعدد أي لقبول شهادتهم بها حينئذ فلا محذور وشهادة الإنسان بفعل نفسه مقبولة حيث لا تهمة (٧٧) كرايت الهلال أو أَرْضعت هذا وبهذا الذي

يتعين حمل كلامهم عليه لوضوحه يندفع اعتراض التفصيل الذي صححه في الروضة (و) ثانيها (باستخلاف الامام) واحدا بعده ولو فرعه أو أصله ويعبر عنه بعده إليه كما عهد أبو بكر إلى عمر رضى الله عنهما وانعقد الاجماع على الاعتداد بذلك وصورة أن يعقد له الخلافة في حياته ليكون هو الخليفة بعده فهو وإن كان خليفة في حياته لكن تصرفه موقوف على موته ففيه شبه بوكالة تجزى وعلق تصرفها بشرط وبهذا يندفع ما هنا من الترددات وما يؤيد ما ذكرناه أنه خليفة حالا وإنما المنتظر تصرفه وأنه غير وصاية قولهم وقت قبول المعين الذي هو شرط من العهد إلى الموت وقضيته أنه لو أخره إلى ما بعد الموت لم يصح وهو متجه لأن ذلك خلاف قضيه العهد وبثبوتهم له بالوكالة اندفع قول البلقيني ينبغي أن يجب الفور في القبول وقولهم لا بد من وجود شروط شروط الامامة فيه وقت العهد فإن لم توجد الاعتد موت العاهد احتاج للبيعة (نتية) ظاهر كلامهم هنا أنه لا بد من القبول لفظا وقضية تشبيهه

الوجه الضعيفه وحينئذ فلا محل لقوله وإنما يتجه إلخ لأن حاصله تأويل هذا الكلام الذي يصرح عبارتهما ببنائه على الضعيف من غير حاجة إليه ولا حاجة للنقل عن الزنجاني اه سيد عمر (قوله بذلك) أي المراد الثاني (قوله ويشترط) إلى قوله وشهادة الإنسان في النهاية (قوله عقد إلخ) نائب فاعل ادعى (قوله بها) أي بالامامة أو المبايعه (قوله وبهذا) أي باشرط شاهدين عند اتحاد المبايع وعدمه عند تعدده (قوله اعتراض التفصيل) أي المذكور اه سم أي بقوله ويشترط شاهدان إن اتحد المبايع لأن تعدد (قول المتن باستخلاف الامام) خرج بالامام غيره من بقية الامراء فلا يصح استخلافهم في حياتهم من يكون اميرا بعدهم لأنهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك اه ع ش (قوله واحدا بعده) إلى قوله وصورته في المعنى وإلى قوله وبهذا يندفع في النهاية (قوله واحدا بعده) عبارة المعنى شخص معين في حياته ليكون خليفة بعده اه (قوله ويعبر عنه) أي عن الاستخلاف (قوله كما عهد أبو بكر إلى عمر) بقوله الذي كتبه قبل موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ عند آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة في الحالة التي يؤمن فيها الكافر ويتقي فيها الفاجر أني استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان بروعدك فذاك على ورأي فيه وإن جار وبدل فلا علم لي بالغيب والخير اردت ولكل امرئ ما اكتسب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون معنى وع ش (قوله في حياته) متعلق بالخلافة اه رشيدى (قوله وبهذا) أي التصوير المذكور (قوله أنه خليفة) بيان للوصول (قوله قولهم) فاعل يؤيد (قوله من العهد إلخ) خبر وقت قبول المعين (قوله وقضيته) إلى قوله وقولهم في النهاية (قوله وقضيته أنه إلخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولا بد أن يقبل الخليفة في حياة الامام وإن تراخى عن الاستخلاف كما اقتضاه كلام الروضة وإن بحث البلقيني اشتراط الفور فإن أخره عن الحياة رجع ذلك إلى الإيصاء وسيأتي حكمه اه (قوله لو أخره) أي عقد الخلافة ع ش ورشيدى اقول هذا ظاهر صنيع النهاية لكن صنيع الشارح ومما انفقا عن المعنى والاسنى صريحان في أن مرجع الضمير القبول كانه عليه سم فيما يأتي عنه (قوله لو أخره إلخ) الذي في شرح الروض مانصه فان أخره أي القبول عن حياته رجع ذلك فيما يظهر إلى الإيصاء وسيأتي حكمه اه (قوله وهو متجه) كذا في النهاية وظاهره أنه بلغوا العهد بالكلية وهو ايضا ظاهر قول شرح المنهج ويشترط القبول في حياته اه لكن مرانفا عن المعنى والاسنى أنه يرجع إلى الإيصاء ثم رايت به عليه سم بما نصه قوله اندفع إلى قول البلقيني ينبغي إلخ يومهم اشتراط اصل القبول وقدم خلافه رشيدى وع ش اقول ما مر إنما هو في الطريق الاول والكلام هنا في الطريق الثاني ولذا فرق الشارح بينهما بما يأتي (قوله وقولهم إلخ) عطف على قوله وقت إلخ (قوله فيه) أي في المعمود إليه (قوله هنا) أي في الاستخلاف (قوله أن يفرق) أي بين الامامة والوكالة (قوله وعلى الاول) أي اشتراط القبول لفظا (قوله بينه) أي الاستخلاف (قوله ما قدمته إلخ) أي من استقر أب عدم اشتراط القبول وإنما الشرط هو عدم الرد (قوله ويجوز العهد) إلى قوله وظاهر كلامه في النهاية (قوله ويجوز العهد إلخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه وعليه أن يتحرى الأصلح للامامة بأن يجتهد فيه فاذا ظهر له واحد ولاه ولاه جعل الخلافة لزيد ثم بعده لعمر ثم بعده لبكر وتنقل على ما رتب كارتب ﷺ أمراء جيش مؤتة فان مات الاول في حياته أي المعاهد فالخلافة للثاني وإن مات الثاني أيضا فهي للثالث وإن مات وبقي الثلاثة أحياء وانتصب الاول للخلافة كان له أن يعهد بها

(قوله يندفع اعتراض التفصيل) أي المذكور (قوله وقضيته أنه لو أخره إلخ) الذي في شرح الروض مانصه فان أخره أي القبول عن جناية رجع ذلك فيما يظهر إلى الإيصاء وسيأتي حكمه اه (قوله وهو متجه) كذا شرح مر (قوله لجمع مترتين) قال في شرح الروض وتنقل اليهم على ما رتب اه (قوله نعم الاول) مثلا بعد موت العاهد العهد بها إلى غيرهم عبارة الروض وله تبديل عهد غيره لآعده اه (قوله

بالوكالة أن الشرط عدم الرد الآن يفرق بالاحتياط للامامة وعلى الاول يفرق بينه وبين ما قدمته في البيعة بانه ثم لم ينب عن أحد حتى يقبل عنه بخلافه هنا ويجوز العهد لجمع مترتين نعم للاول مثلا بعد موت العاهد العهد بها إلى غيرهم لأنه لما استقل صار امك بها

ولو أوصى به الواحد جاز لكن قبول الموصى له واجتماع الشروط فيه انما يعتبر ان بعد موت الموصى (فلو جعل) الامام (الامر شورى بين جمع فكاستخلاف) في الاعتداده ووجوب (٧٨) العمل بقضيته (فيرضون) بعد موته او في حياته باذنه (احدهم) لان عمر جعل الامر

الى غير الاخيرين لانها لما انتهت اليه صار أم ملك بها بخلاف ما اذا مات ولم يعهد الى أحد فليس لاهل البيعة أن يبايعوا غير الثاني ويقدم عهد الاول على اختيارهم ولا يشترط في الاستخلاف رضا اهل الحل والعقد في حياته او بعد موته بل اذا ظهر له واحد جاز استخلافه من غير حضور غيره ولا مشاورة أحد اه (قوله ولو أوصى الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو أوصى بها جاز كالواستخلف لكن قبول الموصى له انما يكون بعد موت الموصى وقيل لا يجوز لانه بالموت يخرج عن الولاية ويتعين من اختياره للخلافة بالاستخلاف او الوصية مع قبول فليس لغيره ان يعين غيره فان استعفى الخليفة او الموصى له بعد القبول لم ينزع حتى يعفى ويوجد غيره فان وجد غيره جاز استخلافه واعفاؤه وخرج من العهد باستجاءهم والامتنع وبقي العهد لازما اه (قول المتن شورى) مصدر بمعنى التشاور اه معنى (قول المتن فيرضون احدهم) اى فليس لهم العدول الى غيرهم ثم ما ذكر من انهم يختارون واحدا منهم ظاهر ان فوض لهم ليختاروا واحدا منهم فلو فوض لجمع ليختاروا واحدا من غيرهم أى ومطلقا هل الحكم كذلك فيختاروا ومن شأوا أولا وكان لا عهد فيه نظر والا قرب الاول اه ع ش (قوله بعد موته) الى قوله وقد يشك في المغنى (قوله بين ستة الخ) اعلم انما خصهم لعله بانها لا تصلح لغيرهم بكري اه ع ش والاولى لعله بانهم اصلح للامامة من غيرهم (قوله ولو امتنعوا) اى اهل الشورى وقوله لم يجبروا اى على الاختيار ظاهره وان لم يصلح غيرهم ولا غير الممهور داليه اه سم اقول قد يقال يناق في عدم الجبر في الثاني قول الروض مع شرحه والمغنى فان لم يصلح للامامة الا واحدا لم يسم طلبها وأجبر عليها ان امتنع من قبولها اه (قوله وكان) يظهر انها مخففة من المثقلة حذف اسمها وقوله لا عهد ولا جعل الخ بصيغة المضى المبني للفاعل خبره عبارة المغنى وكأنه لم يعهد الخ وعبارة الاسنى بل يكون الامر كالولم يجعلها شورى اه (قوله يختص بالامام الجامع الخ) فلا عبرة باستخلاف الجاهل والفاسق اسنى ومعنى (قوله وقد يشك عليه) اى على الاختصاص المذكور (قوله بل هذا) اى كون التنفيذ المذكور للشوكة لا للعهد (قوله بالشوكة) الى الفرع في النهاية والى قوله وان استحسنته في المغنى (قوله هذا ان مات الامام الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه بعد موت الامام اما الاستيلاء على الخى فان كان الخى متغلبا انعقدت امامة المتغلب عليه وان كان اما ببيعة او عهد لم تنعقد امامة المتغلب عليه اه (قوله او كان متغلبا) اى الامام الذى اخذ عنه ذو الشوكة الجامع للشروط اه ع ش (قوله اى ولم يجمع الخ) انظره هل يخالف هذا الاطلاق ما قد مناه عن المغنى والروض مع شرحه (قوله وغيرهما الخ) ظاهره ولو كافر او عبارة الخطيب نعم الكافر اذا تغلب لا تنعقد امامته لقوله تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقول الشيخ عز الدين لو استولى الكفار على اقليم فولو للقسضاء رجلا مسلما فالذى يظهر انعقاده ليس بظاهر اهو الا قرب ما قاله الخطيب اه ع ش (قوله كلها) اى الا الاسلام اما لو استولى كافر على الامامة فلا تنعقد امامته اه حلى وتقدم عن شرح مسلم ان المبتدع كالكافر هنا عند الجمهور (قوله لا يجوز عقدها لاثنتين الخ) اى فاكثر ولو باقائهم ولو تباعدت مغنى وروض مع شرحه (قوله والابطال الخ) عبارة المغنى فان جهل سبق او علم لكن جهل سابق فكما مر في نظيره من الجمعة والنكاح فيبطل العقدان وان علم السابق ثم نسي وقف الامر رجاء الانكشاف فان اضر الوقف بالمسلمين عقد لاحدها لا لغيرهما والحق في الامامة للمسلمين لاهلها فلا تسمع دعوى أحدهما السابق وان اقرب به احدهما الاخر بطل حقه ولا يثبت الحق للاخر الا ببينة اه (قوله لم يجبروا) ظاهرة وان لم يصلح غيرهم ولا غير الممهور داليه (قوله او كان متغلبا الخ) عبارة الروض وشرحه وكذا تنعقد لمن قهره اى قهر ذا الشوكة عليها فينعزل هو بخلاف ما لو قهر عليها من انعقدت امامته ببيعة او عهد فلا تنعقد له ولا ينزع للمقهور اه

شورى بين ستة على عثمان والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وطلحة فانفقوا بعد موته على عثمان رضى الله عنهم ولو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا كالواستخلاف الممهور اليه من القبول وكان لا عهد ولا جعل شورى وظاهر كلامه ان الاستخلاف بقسميه يختص بالامام الجامع للشروط وهو متجه ومن ثم اعتمده الاذرى وقد يشك عليه ما في التواريخ والطبقات من تنفيذ العلماء وغيرهم لعهد خلفاء بنى العباس مع عدم استجاءهم الشروط بل نفذ السلف عهد بنى امية مع انهم كذلك الا ان يقال هذه وقائع محتملة انهم انما نفذوا ذلك للشوكة وخشية الفتنة لا للعهد بل هذا هو الظاهر (و) ثالثها (باستيلاء جامع الشروط) بالشوكة لا بنظام الشمول به هذا ان مات الامام او كان متغلبا اى ولم يجمع الشروط كما هو ظاهر (وكذا فاسق وجاهل) وغيرهما وان اختلفت فيه الشروط كلها (في الاصح) وان عصى بما فعل حذرا من تشتت الامر وثوران الفتنة (فرع) لا يجوز عقدها لاثنتين في وقت واحد ثم ان تربايقنا تعين الاول والابطلا ولا

نزاع البلقيني فيه وإن استحسن ووقع اختلاف تاليفين لبعض مشايخنا في بقاء خلافة المتولي من بني العباس يطريق العهد المتسلسل فهم إلى الآن قليل نعم لما اجتمعت عليه الأعصار المتأخرة بعد زوال شوكة الخلافة من أنه لا يولي السلطان من الأكراد والأتراك إلا هو مشترطاً عليه ابتداء أنه نائبه في العام الخاص وقليل لا زال شوكته من أصلها حتى أن بعض السلاطين أهانوه وحسبه وأخذوا كثر أقطاعه وما زال متقهقراً إلى الآن حتى انعدم بالكلية وقد قدمت ما يبطل الأول من أنه لا عبرة به غير مستجمع الشروط ولا نظر للضعف وزوال الشوكة لأن عروضهما إن صحت ولايته لا يبطلها بل لا تصح تولية غيره حتى يخلع نفسه مطلقاً ويخلع لسبب (٧٩) ولا ينزل بأسر كفار له إلا إن أيس من خلاصه

ومثلهم بغاة لهم إمام ولا لم ينزل وإن أيس من خلاصه لأنه نادر (قلت لو ادعى من لزمته زكاة ممن استولى عليهم بغاة) (دفع الزكاة إلى البغاة) أي إمامهم أو منصوبه (صدق) بلا يمين على المعتمد وإن أتهم لبنائها على التخفيف ويسن أن يستظهر على صدقه إذا أتهم (ييمينه) خروجاً من الخلاف في وجوبها (أو ادعى) (دفع جزية فلا يصدق) (على الصحيح) لأنها كالاجرة أذهى عوض عن سكنى دارنا وبه فارت الزكاة (وكذا خراج في الأصح) لأنه اجرة أو ثمن ولا يقبل ذلك من الذي جزما (ويصدق في إقامة حد) أو تعزير عليه قال الماوردي بلا يمين لأن الحدود تدرا بالشبهات (إلا أن يثبت بيينة ولا أثر له في البدن) أي وقد قرب الزمن بحيث لو كان لو جد أثره فيما يظهر فلا يصدق (والله أعلم) وفارق المقر بأنه لا يقبل رجوعه بخلاف المقر

نزاع البلقيني فيه) أي حيث قال بل الأصح جواز عقد الغير مما اذ هو مقتضى بطلان عقدهما اه أسنى (قوله وإن استحسن) أي نزاع البلقيني ومن استحسنه شيخ الإسلام في شرح الروض (قوله السلطان) مفعول لا يولي وقوله إلا هو أي المتولي من بني العباس فاعله (قوله مشترطاً عليه) أي المتولي على السلطان (قوله حتى انعدم) أي شوكته (قوله وقد قدمت) أي أنفاً في شرح فيرون أحداهم (قوله من أنه الخ) بيان لما يبطل الخ (قوله بعد غير الخ) بالإضافة (قوله ولا نظر للضعف الخ) رد لدليل الثاني مع قوله نفسه (قوله لأن عروضهما) إلى المتن في الروض والمغنى (قوله مطلقاً) أي لسبب ودونه (قوله إلا إن أيس من خلاصه) أي فينزل فحينئذ لا يؤثر عهده لغيره بالامامة وتعد لغيره بخلاف ما لو عهده لغيره قبل الياس لبقائه على إمامته وإن خلس بعد الياس من خلاصه لم يعد إلى إمامته بل يستقر فيها ولي عهده مغنى وروض مع شرحه (قوله ولا) أي وإن لم يكن للبغاة إمام (قوله لم ينزل الخ) ويستنبط عن نفسه إن قدر على الاستتابة والاستتباب عنه فلو خلع الإمام نفسه أو مات لم يصير المستتاب إماماً مغنى وروض مع شرحه (قوله من لزمته) إلى قوله وأخر هذه الأحكام في المغنى لا قوله أو ثمن وقوله أي وقد قرب إلى فلا يصدق وإلى قوله فائدة في النهاية (قوله إمامهم أو منصوبه) إنما اقتصر عليهم لأن الكلام فيما يتعلق بالإمام والأفلاو ادعى الدفع إلى فقراء البغاة أو مساكينهم صدق أيضاً اه عش (قول المتن يمينه) متعلق بـ يستظهر (قوله أو ادعى) أي ذمى اه معنى (قوله وبه) أي يكون الجزية كالاجرة (قوله وكذا خراج الخ) أي لأرض خراجية ادعى مسلم دفعه لقاضي البغاة اه معنى (قوله أو ثمن) يتأمل اه رشیدی عبارة عـش يتأمل كون الخراج ثمناً ولعل صورته أن يصالحهم على أن الأرض لهم بعد استيلائها عليها ويقدر عليهم خراجاً معيناً في كل سنة فكانه باعها لهم بثمن مؤجل بمجهول واغتفر للحاجة ولا يسقط ذلك بإسلامهم والاقرب تصوير ذلك بما لو ضرب عليهم خراجاً مقدراً في كل سنة من نوع مخصوص ثم دفعوا بدله للمتولي بيت المال فإن ما يقبضه منهم عوض لما قدر عليهم من الخراج اه (قول المتن ولا أثر الخ) جملة حالية اه معنى (قوله لو كان) أي وجد الحدای اقيم عليه (قوله وفارق) أي من ثبت الحد عليه بالبيينة عـش ورشیدی (قوله بخلاف المقر) أي فانه يقبل رجوعه اه عـش (قوله وانكار بقاء الحد الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله هذه الأحكام) أي التي زادها اه (قوله تأخيرها) أي نحو قتال البغاة إليها أي هذه الأحكام المزيدة (قوله هذه) أي الأحكام المزيدة (قوله بانه) أي ما نقله الدميري عن شرح للسلم وقوله فيه أي في شرح مسلم (قوله تقديم ذلك) أي المصالح الكلية على هذه أي الجزئية الواصلة إليه

(كتاب الردة)

إنما ذكرها هنا لاجتناباً على الدين وما قبلها على النفس وأخرها مع كونها أهم لكثرة وقوع ما قبلها اه

(كتاب الردة)

وانكار بقاء الحد عليه في معنى الرجوع وأخر هذه الأحكام إلى هنا لتعلقها بالإمام فان قلت وقاتل البغاة ونحوه متعلق به أيضاً فكان الأنسب تأخيرها إليها أو تقديمها معه قلت هذه تتعلق به مع وجود البغي وعدمه فكانت أنسب به من غيرها (فائدة) عن أبي حنيفة أنه ليس للسلطان أن يقضي بين خصمين وإنما ذلك لثأبه الخاص قال الدميري وهو مذهبنا كما نقله في شرح مسلم واعترض بأنه ليس فيه في مظانه ويعترض أيضاً بأن ثبوت ذلك لثأبه دون بعيد لا يوافقه قياس إلا أن يرد به نقل صريح لا يقال قد يشتغل عن وظيفته من النظر في المصالح الكلية لا نأمنع ذلك بأن وصول جزئية إليه لطلب حكمه فيها نادر لا يشغل عن ذلك وبفرض عدم ندوره يلزمه تقديم تلك على هذه (كتاب الردة) أعاذنا الله تعالى منها (هي)



لغة الرجوع وقد تطاق على الامتناع (٨٠) من اداء الحق كإنعنى الزكاة في زمن الصديق رضى الله عنه وشرعا (قطع) من يصح طلاقة دوام

عش (قوله لغة) إلى قوله وزعم الامام في النهاية (قوله الرجوع) أى عن الشيء إلى غيره اه معنى (قوله وقد تطلق) أى مجازا لغويا وقوله كإنعنى الزكاة الخ أى فإنهم لم يردوا حقيقة وإنما منعوا الزكاة بتأويل وان كان باطلا اه عش (قوله من يصح طلاقة) أى بقرض الاثنى ذكر اقاله الرشيدى وقال البجيرمى بان يكون مكلفا مختارا او تدخل فيه المرأة لانه يصح طلاقها بنفسها بتفويضه اليها وطلاق غيرهما بوكالتها اه (قوله دوام الاسلام) دفع به ما قيل ان الاسلام معنى من المعانى فما معنى قطعه وايضا قى به لا بقاء اعراب المتن وان قال ابن قاسم انه غير ضرورى اهرشيدى (قوله ومن ثم) الى قوله وزعم الامام فى المعنى لا قوله وكذا آية المائدة إلى فلا تجب (قوله ومن ثم كانت الخ) النظر ما وجه التفريع عبارة المعنى وهى الخش الخ (قوله افحش انواع الكفر الخ) لا يقال ان مقتضاه ان كل مرتد اقبح من ابى جهل وابى لهب واضراهما من الذين عاندوا الحق وذآره عليه السلام واصحابه بانواع الاذيق وصدوا عن الاسلام من اراد الدخول فيه وعذبوا من اسلم بانواع تعذيب إلى غير ذلك من القبائح لان اقبحية نوع من نوع لا تقتضى ان كل فرد للاول اقبح من كل فرد للثاني كما تقرر فى محله اه عش (قوله وأغظها حكما) أى لان من أحكام الردة بطلان التصرف فى امواله بخلاف الكافر الاصلى ولا يقر بالجزية ولا يصح تامينه ولا مهادنته بل متى لم يتب حالا قتل اه عش (قوله فلا تجب اعادته الخ) أى فلو خالف واعاد لم تنعقد اه عش (قوله قبل الردة) أى الواقعة قبل الردة اه عش (قوله ان هذا) أى إحباط الثواب وقوله به أى بالتنافى (قوله عند الجمهور) أى واما عند غيرهم ففيها ثواب والعقاب بغير حرمان الثواب اه عش (قوله مع محنتها) أى واسقاطها للقضاء اه معنى (قوله وزعم الامام الخ) مبتدأ خبره قوله غريب (قوله وان فعل) أى العمل (قوله لان شرطه) أى عدم العقاب (قوله لان شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا يرد على الامام اه سم (قوله وخارج) إلى المتن فى النهاية لا قوله إذ القطع إلى ولا يشمل الحد (قوله بقطع) أى بقطع الاسلام كما عبر به النهاية ويشير اليه قول الشارح الاقوى ومن حيث اضافته للاسلام الخ فى كلام الغزالي تسمح (قوله الكفر الاصلى) أى فليس ردة اه عش (قوله ويرد بان الجنس قد يكون مخرجا باعتبار) وذلك إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه بل وكذا إذا لم يكن واريدا بالخراج عدم الدخول وهذا الثانى اولى كما هو معلوم من محله اه عش (قوله باعتبار) ومنه اخرج بعض المناطقة بالحيوان فى قولهم الانسان حيوان ناطق الملائكة والجن اه نهاية (قوله لان فيه قطع موالاة الله الخ) فيه ان قطع الموالاة الذى هو إزالته بعد وجودها غير متحقق فى الكفر الاصلى اذ لم يكن هناك موالاة ثم أزيلت فحقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه فتأمل اه سم (قوله وهذا) أى كون الاخراج بحقيقة الاضافة (قوله والكلام قبله) مبتدأ وخبر واستشكله سم بما نصه ان اراد كلام الغزالي فهو ممنوع لان الغزالي اخرجها من التعريف او كلام ابن الرفعة وقوله والكفر الاصلى

(قوله دوام الاسلام) قد لا يحتاج لتقدير دوام (قوله لان شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا يرد على الامام (قوله يشمل الكفر الاصلى) فيه نظر إذ المفهوم من قطع الاسلام ازالة حقيقة فلا يشمل الكفر الاصلى الذى لم يتحقق قبله اسلام قط فان اريد الاخراج بقطع فالخراج به فرع الدخول فى غيره ولا دخول للكفر الاصلى او بقيد الاسلام او الاضافة اليه فليس الاخراج بقطع اللهم إلا ان يكون الغزالي تسمح كما يشير اليه كلام الشارح وكان يكفي فى الجواب عن الغزالي انه اراد ان خروج الاصلى بالقطع باعتبار عدم شموله له فتأمل (قوله قطع موالاة الله ورسوله) فيه ان قطع الموالاة الذى هو إزالته بعد وجودها غير متحقق فى الكفر الاصلى اذ لم يكن هناك موالاة ثم أزيلت فحقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه فتأمل (قوله واخراج الخ) فيه ما لا يخفى فان المراد بخروجه بنفس الردة انه خارج بحملة تعريفها لعدم صدقه عليه واما قوله والكلام قبله فشى مغرب فتأمل (قوله والكلام قبله) ان اراد كلام الغزالي فهو ممنوع لان الغزالي انما اخرجها من التعريف او كلام ابن الرفعة وقوله والكفر الاصلى خارج بنفس الردة فاما اولاهو ايضا ممنوع واما ثانيا فاسلمنا لكن قوله وهى حينئذ الخ ممنوع اذ العلم بحقيقة الشيء لا يتوقف على ذكر

(الاسلام) ومن ثم كانت افحش انواع الكفر واغظها حكما وانما تحبب العمل عندنا ان انصلت بالموت لآية البقرة وكذا آية المائدة اذ لا يكون خاسرا فى الآخرة الا ان مات كافرا فلا تجب اعادته قبل الردة وقال ابو حنيفة رضى الله عنه تجب اما احباط ثواب الاعمال بمجرد الردة فمحل وفاق وظن الاسنوى ان هذا ينافى عدم احباطها للعمل فاعترض به وليس ظن اذ احباط العمل الموجب للاعادة غير احباط مجرد ثوابه اذ الصلاة فى المنصوب لا ثواب فيها عند الجمهور مع محنتها وزعم الامام عدم احباطها للعمل وان مات كافرا بمعنى انه لا يعاقب عليه فى الآخرة غريب بل الصواب احباطه وان فعل حال الاسلام لان شرطه موت الفاعل مسلما والاصار كانه لم يفعل فيعاقب عليه وخارج بقطع الكفر الاصلى قاله الغزالي واعترضه ابن الرفعة بان الاخراج انما يكون بالفصل والكفر الاصلى خارج بنفس الردة ويرد بان الجنس قد يكون مخرجا باعتبار اذ القطع الاعم يشمل الكفر الاصلى لان فيه قطع موالاة الله ورسوله فهو من حيث ذاته شامل له ومن حيث اضافته للاسلام مخرج له وهذا هو مراد

خارج بنفس الردة أو لافهوا أيضا ممنوع وأما ثانيا فاسلنا لكن قوله وهي حينئذ الخ ممنوع إذ العلم بحقيقة الشيء لا يتوقف على ذكر تعريفه ومعنى قول ابن الرفعة خارج بنفس الردة أن معناها وحقيقتها غير صادق عليه وكونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره اه (قوله وهي) أي الرد حينئذ أي قبل تعريفها (قوله والحاقه) أي المناقاة ع ش (قوله على المتن) أي جمعه (قوله والمتنقل من كفر لكفر الخ) حاصله ادعاء أنه بتسليم أنه مرتد قد مر ذكره في كلامه فلا يرد على كلامه هنا على أن لا نسلم أنه مرتد ولا في حكمه فلا يرد على التعريف أصلا ولك أن تقول إذا سلم أنه مرتد لا يندفع الإيراد بالجواب الأول لأن ذكره في محل آخر لا ينفع في عدم جامة التعريف رشیدی وسم (قوله مرفى كلامه فلا يرد عليه الخ) عبارة النهاية مذکور في كلامه في بابه فلا يرد عليه على أن المرجح إجابته لتبليغ ما منه الخ (قوله وليس في محله) قد يجاب بأن مراد هذا القيل أن حكمه من حيث أنه لا يقبل منه الإسلام وأنه لا بد من قتله ما لم يسلم لكن في الجملة فلا ينافي ذلك وجوب تبليغه المأمّن لأنه بعد بلوغه المأمّن إذا ظفر نابه قتلناه وإن بذل الجزية فلا تقبل منه ولا تمنع من قتله إن لم يسلم وإذا كرهنه على الإسلام فاسلم صح إسلامه لأن أكرهه بحق اه سم (قوله أنه يجاب) أي المتنقل (قوله ولا يجبر على الإسلام) أي بل يطلب منه الإسلام وأن امتنع أمر بالحق لمأمّنه وأن امتنع منهما فعمل به الإمام ما يراه من قتل أو غيره وإن قتله كان فينا ع ش (قوله ووصف) إلى المتن في المغنى (قوله ولد المرتد) عبارة المغنى ومن علق بين مرتد على الأصح عند المصنف وهذا لا يرد على التعريف فإنه لم يرتد وإنما الحق بالمرتد حكما اه (قوله على ما نحن فيه) أي لأن الكلام في الردة الحقيقية لا فيما يعم الحكمية اه سم (قوله لكفر) إلى قوله لكن شرط في النهاية (قوله حالا الخ) راجع إلى المتن (قوله وتسمية العزم الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أو ما لا عبارة المغنى وذكر النية مز يد على المحرروا الشرحين والروضة ليدخل من عزم على الكفر في المستقبل فإنه يكفر حالا لكن كان ينبغي على هذا التعبير بالعزم فقد قال الماوردي أن النية قصد الشيء مقترنا بفعله فإن قصد وتراخي عنه فهو عزم وسياق في كلام المصنف التعبير بالعزم اه (قوله أنه) أي العزم وقوله منها أي من النية وقوله غير بعيد خبر وتسمية العزم (قوله وتردده الخ) كان الأولى تقديمه على قوله ثم قطع الإسلام الخ (قوله في قطعه) أي الإسلام (قوله الاتي) وصف لتردده اه رشیدی (قوله ملحق بقطعه الخ) أي فلا يرد على تعريف المصنف (قوله بقطعه) أي بالنية فيما ينبغي اه سم

تعريفه ومعنى قول ابن الرفعة خارج بنفس الردة أن معناها وحقيقتها غير صادق عليه وكونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره ألا ترى أنا نقطع بأن معنى الفرس خارج عن نفس معنى الإنسان سواء ذكرت تعريف الإنسان أو لا ألا ترى أنا لو سكتنا عن ذكر تعريف الإنسان لم يلزم جهلنا بمعناه لأن ذكر التعريف إنما هو لإفادة الغير الجاهل فتأمل وعجب من أمره بتأمل ما ذكره بقوله فتأمل (قوله لأنه لم يوجد منه الإسلام) فليخرج بالقطع الكافر الأصلي (قوله والمتنقل من كفر لكفر الخ) إن كان المتنقل المذكور من أفراد المرتد حقيقة لم يندفع وروده عليه بمروره في كلامه لأن معنى الإيراد أنه غير داخل في تعريف الردة المذكور مع أنه من أفراد المرتد فيجب دخوله في التعريف ولا نك في عدم دخوله ومراره في كلامه لا يقتضي دخوله في التعريف وإن لم يكن من أفراد المرتد حقيقة كما هو المتبادر فلا يرد عليه وإن لم يمر في كلامه لعدم تناول التعريف له وعدم كونه من أفراد المعرفة فلا يضر عدم دخوله فيه بل يجب خروجه عنه فلا وجه لتفريع عدم وروده عليه بأنه مرفى في كلامه ومشاركته للمرتد في حكمه لو سلت لا دخل لها في الإيراد وعدمه لأن كثير ما يتشارك المختلفان في الأحكام وبعضها وإذا فهمت ذلك علمت أنه لا تجوز في هذا الإيراد ولا في جوابه فتأمل (قوله وليس في محله) قد يجاب بأن مراد هذا القيل أما حكمه من حيث أنه لا يقبل منه إلا الإسلام وأنه لا بد من قتله ولا بد ما لم يسلم لكن في الجملة ولا ينافي ذلك في وجوب تبليغه المأمّن لأنه بعد بلوغه المأمّن إذا ظفر نابه قتلناه وإن بذل الجزية فلا تقبل منه ولا تمنع من قتله إن لم يسلم وإذا كرهنه على الإسلام فاسلم صح إسلامه لأن أكرهه بحق (قوله فلا يرد على ما نحن فيه) لأن الكلام في الردة الحقيقية لا الحكمية (قوله ملحق بقطعه)

وهي حينئذ مجهولة لا يصح الإخراج بها فتأمل ولا يشمل الحد كفر المناقاة لأنه لم يوجد منه إسلام حتى يقطعه وإلحاقه بالمرتد في حكمه لا يقتضي إيراده على المتن خلافا لمن زعمه والمتنقل من كفر لكفر مر في كلامه فلا يرد عليه وإن كان حكمه حكم المرتد كذا قيل وليس في محله لأن الصحيح أنه يجاب لتبليغ المأمّن ولا يجبر على الإسلام بخلاف المرتد فليس حكمه حكمه فلا يرد أصلا ووصف ولد المرتد بالردة أمر حكى فلا يرد على ما نحن فيه ثم قطع الإسلام أما (بنية) لكفر ويصح عدم تنويه بتقدير إضافته لمثل ما أضيف إليه ما عطف عليه كنصف وثلاث درهم حالا أو ما لا فيكفر بها حالا كما يأتي وتسمية العزم نية بناء على ما يأتي أنه المراد منها غير بعيد وتردده في قطعه الاتي ملحق بقطعه تغليظا عليه (أو قول كفر) عن قصد

وروي كما يفهمه قوله الاتي استهزاء الخ فلا أثر لسبق لسان أو كراهة واجتهاد وحكاية كفر لكن شرط الغزالي أن لا يقع الاتي مجلس الحاكم وفيه نظر بل ينبغي أنه حيث كان في حكاية مصلحة جازت وشطح ولي حال غيبته أو تأويله بما هو مصطلح عليه بينهم وإن جهله غيرهم إذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة عند أهل فلا يعترض (٨٢) عليهم بمخالفته لاصطلاح غيرهم كما حققه أئمة الكلام وغيرهم ومن ثم زل كثير من في التهويل

(قوله وروية) تأمل فإن القصد كاف في حصول الردة وإن لم يكن عن تأمل ونظر في العواقب فلهذا أراد بالروية مجرد الاختيار فهو تأكيد للقصد اه ع ش (قوله فلا أثر) إلى قوله إذ اللفظ في المعنى الاقوله واجتهاد وقوله لكن شرط إلى وشطح ولي (قوله واجتهاد) أي فيما لم يقم الدليل القاطع على خلافه بدليل كفر نحو القائلين بقدوم العالم مع أنه بالاجتهاد رشیدی وسم و غ ش (قوله واجتهاد الخ) الواو بمعنى أو (قوله وحكاية كفر الخ) عبارة المعنى وخرج أيضا ما إذا حكى الشاهد لفظ الكفر لكن الغزالي ذكر في الاحياء أنه ليس له حكاية الاتي مجلس الحكم فليست له اه (قوله أن لا يقع) أي حكاية الكفر (قوله وشطح ولي) عطف على قوله سبق لسان (قوله أو تأويله) عطف على غيبته (قوله ومن ثم) أي لاجل المخالفة لاصطلاح غيرهم (قوله زل كثير من الخ) وجرى ابن المقرئ تبعا لغيره على كفر من شك في كفر طائفة ابن عربي الذين ظاهر كلامهم الاتحاد وهو بحسب ما فهموه من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء جار على اصطلاحهم وأما من اعتقد ظاهره من جهة الصوفية فإنه يعرف أن استمراره على ذلك بعد معرفته صار كافرا وسيأتي الكلام على هذا في كتاب السير إن شاء الله تعالى اه معني (قوله لان فيه) أي التكلم بكلماتهم المشكلة الخ (قوله ولا ينافي ذلك) أي قوله أنا الله (قوله والا) أي إن لم يكن غائبا ولا مؤولا بمقبول (قوله ويمكن حمله على ما الخ) أقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأويله والتعزير للفظ من هذا اللفظ الخطر اه سم (قوله على ما إذا شككنا الخ) مقتضاه أنه حينئذ لا يستفصل منه ولا يتخلو عن شيء فلي تأمل اه سيد عمر (قوله وقول القشيري الخ) جواب سؤال منسوخه قوله ولا بعدم الولاية الخ (قوله مغرور الخ) عبارة المعنى فهو مغرور مخادع فالولي الذي توالت أفواه على الموافقة اه (قوله مراده) أي القشيري من قوله ذلك (قوله للتصل منه) أي التبري منه اه كردى (قوله للبتهم) جواب لو (قوله وإنما يتجه إن لم يكن الخ) أقول القلب إلى ما قاله ذلك الشيخ أميل لأن بقاء العلم يتصور باللقاء إلى المتاهل له والتدوين وإن كان البالغ في حفظ العلم وبقائه كما صرحوا به لكن هذه الأولوية لا تقاوم المفاسد المترتبة عليه مع ما هو مقرر من أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح واما قول الشارح وتلك الخ ففعل تأمل لأن قصارى ما يتأتى من أئمة الشرع إظهار فسادها لادرؤها وإزالة التماسها في زماننا الذي عرف فيه المنكر وانكر المعروف واعتقدت العامة في كثير من الفسقة أنه بالولاية موصوف نسال الله الهداية والتوفيق وإن بمنحنا سلوك أقوم طريق اه سيد عمر (قوله كخشية اندراس اصطلاحهم) أي ومعرفة اصطلاحهم بمطالعتها فاجتناب عن تكفير العارفين في عصر أو قطار خال ظاهر اعن التصوف الصادق ودفع نزاع بها فيها بالاختلاف علماءه فيمن تكلم بها فقال بعضهم بكفره بناء على أنها ليست من مصطلحاتهم وبعضهم بعدمه بناء على أنها منها وبه يندفع ما مر انفا عن ميل السيد عمر إلى ما قاله بعض المشايخ (قوله قيل) إلى قوله ويجاب في المعنى الا قوله أو عكسه (قوله الكفر الاصلی) قد يقال أو المطلق اه سم لأن الجنس إنما يتوقف على أنواعه وافراده في التحقق والوجود الخارجي لا في التصور والوجود الذهني (قوله بان تقديمه) أي بان يقول بنية كفر أو قول أو فعل (قوله أو عكسه) كان مراده تأخير اه سم أي بان يقول بنية أو قول أو فعل كفر

أي بالنية فيما ينبغي (قوله واجتهاد) أي لا مطلقا كما هو ظاهر لما ساقى من نحو كفر القائلين بقدوم العالم مع أنه بالاجتهاد والاستدلال (قوله ويمكن حمله على ما إذا شككنا في حاله) أقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأويله والتعزير للفظ الخطر (قوله الكفر الاصلی) قد يقال أو أطلق أو كان مراده

على محقق الصوفية بما هم بريئون منه ويتردد النظر فيمن تكلم باصطلاحهم المقرر في كتبهم قاصدا له مع جهله به والذي ينبغي بل يتعين وجوب منعه منه بل لو قيل بمنع غير المشتهر بالتصوف الصادق من التكلم بكلماتهم المشكلة الا مع نسبتها اليهم غير معتقد لظواهرها لم يبعد لان فيه مفسد لا تخفى وقول ابن عبد السلام يعزر ولي قال أنا الله ولا ينافي ذلك ولايته لانه غير معصوم فيه نظر لانه ان كان غائبا فهو غير مكاف لا يعزر كالاول بمقبول ولا فهو كافر ويمكن حمله على ما إذا شككنا في حاله فيعزر فطماه ولا يحكم عليه بالكفر لاحتمال عذره ولا بعدم الولاية لانه غير معصوم وقول القشيري من شرط الولي الحفظ كما ان من شرط النبي العصمة فكل من للشرع عليه اعتراض مغرور مخادع مراده أنه إذا وقع منه مخالف على النذرة بادر للتصل منه فوراً إلا أنه يستحيل وقوع شيء منه أصلا (تنبيه) قال بعض مشايخ

مشايخنا ممن جمع بين التصوف والعلوم النقلية والعقلية لو أدركت أرباب تلك الكلمات للبتهم على تدوينها مع اعتقادي حقيقةتها (قوله لانها مزالة للعوام والاغبياء المدعين للتصوف اه وإنما يتجه إن لم يكن لهم غرض صحيح في تدوينها كخشية اندراس اصطلاحهم وتلك المفاسد يدروها أئمة الشرع فلا نظر اليها قيل في المتن دور فان الردة أحد نوعي الكفر فكيف تعرف بانها قول كفر ورد بان المراد بالكفر المضاف اليه الكفر الاصلی واعتراض أيضا توسطه الكفر بان تقديمه ليحذف بما بعد لدلالة الاول أو عكسه أولى ويجاب

يمنع ذلك بل له حكمة تأتي قريبا على أن توسطه يفيد ذلك أيضا فإنه بالنسبة لما قبله متاخر ولما بعده متقدم نأخير ما مرفى الوقف (تنبيه) يدخل في قول الكفر تعليقه ولو بمحال عادي وكذا شرعى أو عقلى على احتمال لانه قد ينافي عقد التصميم المشترط في الاسلام ويشكل على ذلك ما في البخارى من عدة طرق ان خبايا رضى الله عنه طلب من العاص يدوائى السهمى ديناله عليه فقال لا اعطيك حتى تكفر بحمد فقال اكفر به حتى يمتك الله ثم يبعثك فهذا التعليق للكفر بممكن ومع ذلك لم يكن فيه كفر وقد يجاب بانه (٨٣) لم يقصد التعليق قطعا وإنما اراد تكذيب

ذلك اللعين في انكاره

البعث ولا ينافيه قوله حتى لانها تأتي بمعنى إلا المنقطعة فتكون بمعنى لكن التى صرحوا بان ما بعدها كلام مستأنف وعليه خرج ابن هشام الخضر اوى حديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أى لكن أبواه قال وقد ذكر النحويون هذا في اقسام حتى وخرجوا عليه قوله حتى الخ اه ونظير ذلك ما وقع لاسامة لما قتل من قال لا اله الا الله ظانا انه إنما قالها تقية فأنبه صلى الله عليه وسلم حتى قال تمنيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم رواه مسلم وهذا التمنى يقتضى الكفر لكنه لم يقصد ظاهر هذا اللفظ بل أن ذلك الفعل وقع منه قبل اسلامه حتى يكون مغفورا له فتأمل كلا من هذين القولين فان الكلام فيهما مهم ومع ذلك لم يوضحوه ثم رأيت بعض شراح البخارى قال لا يقال مفهوم

(قوله يمنع ذلك) أى أولوية التقديم أو التأخير (قوله بل له) أى للتوسط (قوله تأتي الخ) أى في شرح أو فعل (قوله يفيد ذلك) أى ما يفيد التقديم أو التأخير (قوله تعليقه) أى الكفر (قوله لانه) أى التعليق بالمحال (قوله لانه قد ينافي عقد التصميم) انظر هل هذا فى المحتمل أو اعم انتهى سم اقول ظاهر صنيعة الاول (قوله على ذلك) أى الدخول (قوله ولا ينافيه) أى عدم قصده التعليق (قوله بان ما بعدها) أى لكن (قوله وعليه) أى على حتى بمعنى إلا الخ (قوله قال) أى ابن هشام (قوله هذا) أى كون حتى بمعنى إلا الخ وقوله قوله أى قول خباب اه كردى (قوله نظير ذلك) أى ما وقع لخباب رضى الله تعالى عنه (قوله تقية) أى خوفا من ان يقتله المسلمون اه كردى (قوله فانه) من التائب يقال انه تائب إذا لامة انتهى قاموس (قوله ظاهر هذا اللفظ) أى من تمنى استمراره على الكفر وقوله بل ان ذلك الفعل أى القتل (قوله من هذين القولين) أى قول خباب وقول اسامة رضى الله تعالى عنهما اه كردى (قوله لم يوضحوه) أى شراح الاحاديث (قوله مفهوم الغاية) أى فى قول خباب رضى الله تعالى عنه (قوله لان ذلك) علة لنى القول والمشار اليه الكفر بعد الموت (قوله فى ان ذكره) أى الاستثناء (قوله ان اراد) أى البعض بقوله بعد الموت وقوله لانه قال الخ أى لخباب رضى الله عنه (قوله فليس هذا بمحال) قد يقال ليس مراد البعض بالمشار اليه بذلك موت العاصى ثم بعثه حتى يرد عليه ما اورده ان صح بل مراده الكفر بعد الموت يعنى ان من مات مسلما لا يتصور كفره بعد موته فلا يرد عليه هذا الذى اورده فان قلت من اين يحتمل الكلام هذه العناية قلت بناء على ان المراد ببعث العاصى البعث المشهور اه سم (قوله قلت هذا لا يوجب الاستحالة) أقول إذا اراد خباب ببعث العاصى البعث الشرعى المشهور وهو القيام من القبر للعرض والحساب او بعبارة الاستحالة لان ذلك يستلزم موت خباب فيكون ذكر موت العاصى وبعثه كناية عن موت خباب بل موت الخلق لانهمما يستزمانه تأمل سم وسيد عمر (قوله لوقته) أى حالا (قوله وخباب حتى) جملة حالية (قوله ما ذكرته) وهو قوله وقد يجاب الخ اه كردى (قوله على انك الخ) الاولى تقديمه على قوله فالخلق الخ (قوله وقد علمت) أى فى اول التنبيه ان التعليق بمثل هذا يقتضى الكفر لانه لا يخلو من احد الاقسام أعنى العادى والشرعى والعقلى اه كردى (قوله على انك قد علمت الخ) إنما يرد لو ثبت الاجماع على ما تقرر قبل صدور ذلك من خباب واثباته اعسر من خرط القتاد فليتأمل اه سيد عمر عبارة سم وقد لا يسلم البعض ما فى هذه العلوة اه (قوله لكفر) إلى قوله محتجافى النهاية إلا قوله فان قلت الى المتن (قوله) وسيفصل

تأخير (قوله لانه قد ينافي عقد التصميم) انظر هذا فى المحتمل أو اعم (قوله فليس هذا بمحال) قد يقال مراد البعض بالمشار اليه بذلك ليس موت العاصى ثم بعثه حتى يرد عليه ما اورده ان صح بل مراده به الكفر بعد الموت يعنى ان مات مسلما لا يتصور كفره بعد موته فلا يرد عليه هذا الذى اورده نعم يرد عليه العلوة الآتية وهو شيء آخر وقد لا يسلم البعض ما فى تلك العلوة فان قلت من اين يحتمل الكلام معنى ان من مات مسلما لا يتصور كفره قلت بناء على ان المراد ببعث العاصى البعث المشهور (قوله قلت هذا لا ينافى الاستحالة الخ) أقول ان اراد ببعث العاصى البعث الشرعى المشهور وهو القيام من القبر للعرض والحساب ووجب الاستحالة لان ذلك يستلزم موت خباب فيكون ذكر موت العاصى وبعثه كناية عن موت خباب بل موت

الغاية انه يكفر بعد الموت لان ذلك محال فكانه قال لا أكفر أبدا كافى لا يدورقون فيها الموت الا الموت الاولى فى أن ذكره للتأكيد انتهى وفيه نظر لانه ان اراد بعد موت نفسه كان غلطاً لانه قال حتى يمتك الله ثم يبعثك او بعد موت العاصى ثم بعثه فليس هذا بمحال بل هو ممكن كما تقرر فان قلت بل هو محال لان خبابا بعد بعث العاصى يكون قد مات فكانه علق بما بعد موت نفسه قلت هذا لا يوجب الاستحالة لانه يمكن عقلا وعادة ان الله يبعث العاصى ثم يبعثه لوقته وخباب حتى فلا استحالة بوجه فالخلق ما ذكرته على انك قد علمت ان التعليق بمثل هذا المحال يقتضى الكفر (أو فعل) لكفر وسيفصل كلاما من هذه الثلاثة مقدما القول لانه اغلب من الفعل

و ظاهر يشاهد بخلاف النية وكان (٨٤) هذا هو حكمة إضافته لكفردون الآخرين فاندفع ما قبل ينبغي تأخير القول عن الفعل لان

الخ) أى فى قوله فان نى الخ اه ع ش (قوله و ظاهر يشاهد الخ) أنظر ما معنى كون القول يشاهد اه  
رشيدى (اقول) معناه انه يدرك بحس السمع بخلاف النية فانها لما تترك بالوجدان (قوله بخلاف النية)  
هلا زادو الفعل اى فان الفعل وان كان يشاهد الا انه ليس اغلب مع ان قوله دون الآخرين يقتضى ما  
ذكرته فليتأمل اه رشيدى اقول ويغنى عن زيادة قوله السابق من الفعل (قوله وكان هذا) اى مزية  
القول على الفعل بالاخيلية وعلى النية بالمشاهدة (قوله فاندفع الخ) اى بقوله لانه اغلب من الفعل (قوله)  
لان التقسيم) اى الى الاستهزاء او العناد والاعتقاد المقومة اى المحصلة اه كرى (قوله والقول الخ) اى  
وقدم القول (قوله لما مر) اى فى قوله لانه اغلب الخ (قوله فى الحكم عليه) اى بالارتداد (قوله فقال لا  
افعله وان كان سنة) اى وقصد الاستهزاء بذلك كما صوبه المصنف اه معنى ويعلم بهذا ان قول الشارح الآتى  
كالنهاية لما يريد بالمبالغة الخ راجع لكل من المتناين ويندفع قول الرشيدى قوله كان قيل له قص الخ صريح  
هذا السياق ان هذا بمجرد استهزاء او لولم يقصده استهزاء فليراجع اه (قوله وكان قال الخ) وكما لو  
قيل له كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اكل لعق أصابعه الثلاثة فقال ليس هذا باب أو قال لو امرنى الله  
او رسوله بكذا لم افعل او لو جعل الله القبلة هنالك لم اقبلها ولا اتخذ الله فلانا نبيا لم اصدق اه وشهد عندى نبى  
بكذا او ملك لم اقبله او قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا نجونا ولا ادرى النبي انسى او جنى او قال انه جن او  
صغر عضوا من اعضائه احتقار او صغر اسم الله تعالى او قال لا ادرى ما الايمان احتقارا او قال لمن حو قل  
لا حول لا يغنى من جوع او لو اوجب الله على الصلاة مع مرضى هذا الظلمى او قال المظلوم هذا بتقدير الله  
فقال الظالم أنا فعل بغير تقديره أو سمي الله على شرب خمر او زنا استخفافا باسمه تعالى أو قال لا أخاف القيامة  
وقال ذلك استخفافا كما قاله الاذرى او كذب المؤذن فى آذانه كان قال له تكذب او قال قصعة من تريد خير من  
العلم او قال لمن قال او دعت الله مالى او دعت من لا يتبع السارق اذا سرق وقال ذلك استخفافا كما قاله الاذرى  
او قال تو فى ان شئت مسلما او كافرا ولم يكفر من دان بغير الاسلام كالنصارى او شك فى كفرهم او قال اخذت  
مالى وولدى فماذا تصنع ايضا وماذا بقى لم تفعله او اعطى من اسلم ما لا فقال مسلم ليقنى كنت كافرا فاسلم فاعطى  
مالا او قال معلم الصبيان مثالا اليهود خير من المسلمين لانهم ينصفون معلمى صبيانهم معنى وأسنى مع شرحه  
(قوله لما مر بالمبالغة الخ) فلا كفر حينئذ ولا حرمة ايضا اه ع ش (قوله عن فعله) اى وقوله (قوله)  
كما قاله بعضهم) وافق بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى تبعا للسبكى فى انه ليس من التقيص نهاية  
وسم وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله كما وقع) اى عدم القبول (قوله فان فى هذا من الاشعار الخ) ممنوع  
بل فيه الاشعار بانه اعظم عظيم اه سم (قوله بالاستهتار) اى الاستخفاف اه كرى (قوله ما قاله)  
أى البعض (قوله لو جاني الخ) مقول القول (قوله على تعظيمه الخ) أى عظمة جبريل او النبي (قوله)  
قلت لا يؤيده لما هو ظاهر الخ) اطال سم فى رده واثبات ان لافرق بين القولين راجعه (قوله وكان)  
بشد النون وقوله مادة هذا اى اصل هذا الافتاء ومأخذه (قوله فقال) اى الآخر له للأمر (قوله)

التقسيم فيه فان قلت فلم  
قدم النية فيما مر قلت لانها  
الاصل والمقومة للقول  
والفعل فقد مها فى الاجمال  
لذلك والقول فى التفصيل  
لما مر فهو صنيع حسن (سواء)  
فى الحكم عليه عند قوله  
الكفر (قاله استهزاء) كان  
قيل له قص اظفارك فانه  
سنة فقال لا افعله وان كان  
سنة وكان قال لو جاء فى  
النبي ما قبلته لما يريد بالمبالغة  
فى تبعيد نفسه عن فعله او  
يطلق فان المتبادر منه التباعد  
كما قاله بعضهم محتجا عليه  
بانه لو لم يقبل شفاعته صلى  
الله عليه وسلم فى حياته فى  
شئ كما وقع لبريرة رضى  
الله عنها لم يكفر وذلك ان  
تقول لاحجة له فى ذلك  
للفرق الواضح بين عدم  
قبول الشفاعة مجردا عما  
يشعر باستخفاف وقوله  
لو الخ فان فى هذا من الاشعار  
بالاستهتار ما لا يخفى على  
احد فالذى يتجه فى حالة  
الاطلاق الكفر فان قلت  
يؤيد ما قاله قول السبكى  
ليس من التقيص قول من  
سئل فى شئ لو جاء فى جبريل  
او النبي ما فعلته لان هذه  
العبرة تدل على تعظيمه  
عنده قلت لا يؤيده لما هو  
ظاهر ان ما فعلته لا يشعر  
باستخفاف اصلا بخلاف  
ما قبلته فتأمله وأقضى الجلال  
البلى فى من قبل له اصبر

الخلق لانها يستلزم انه تأمله (قوله وكان هذا هو حكمة الخ) يتأمل حاصله (قوله فان المتبادر منه التباعد  
كما قاله بعضهم) وافق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله فان فى هذا من الاشعار الخ) ممنوع بل فيه الاشعار بانه  
فرق عظيم (قوله لما هو ظاهر الخ) ان ما فعلته لا يشعر باستخفاف اصلا الخ) اقول لا يخفى ان قول القائل  
لو جاء فى جبريل او النبي ما فعلته لما يريد بالمبالغة فى تبعيد نفسه عن الفعل ومعلوم ان هذا القول إنما  
يفيد المبالغة المذكورة ان اراد لو جاء فى جبريل او النبي أمر بهذا الفعل او طابا له ما فعلته لاذلوا اراد احدهما  
غير أمر به ولا طالب له لم يكن هناك مبالغة مطلقا وحينئذ فلا فرق بين قوله لو جاء فى النبي ما قبلته وبين قوله  
لو جاء فى النبي اى طابا لهذا الفعل ما فعلته فادعاه من الفرق ووصفه بالظهور ليس بشئ وما يعين ايضا  
ان المراد لو جاء فى النبي أمر او طابا بالقول السبكى لان هذه العبارة تدل على تعظيمه عنده لاذلوا كان المراد

انه لا يكفر لانه من باب المبالغة في التشبيه المقصودة للبلغاء الدالة على تعظيم قدر المشبه دون (٨٥) احتقار المشبه به انه يكفر لان فيه استخفافا

أن العالم لا يكفر لانه يعرف  
حقائق التشبيه المانعة من  
الاستخفاف نظرا إلى أن  
المبالغة تمنع قصد تحقيق  
المعنى بخلاف العامى لان  
هذه العبارة منه تدل على  
عظيم تهورو استخفاف ولم  
يرجع الراجح شيئا من هذه  
الاحتمالات ورجح غيره  
عدم التكفير وبه يتأيد ما مر  
عن السبكي والجلال (أو  
عنادا) بان عرف بباطنه انه  
الحق وأبى أن يقربه (أو  
اعتقادا) وهذه الثلاثة تأتي  
في النية أيضا كالفعل الآتي  
وحذف همزة التسوية  
والعطف بالو لغة والافصح  
ذكرها والعطف بام ونقل  
الامام عن الاصوليين  
ان إضمار التورية اى فيما  
لا يحتملها كما هو ظاهر لا  
يفيد فيكفر باطنا أيضا  
لحصول التهاون منه وبه  
فارق قبوله في نحو الطلاق  
باطنا (فمن نفي الصانع)  
أخذوه من الاجماع النطق  
به ان سلم وإلا فمن قوله  
تعالى صنع الله لكن على  
مذهب من يرى ان ورود  
الفعل كاف أو على مذهب  
الباقى أو الغزالى كما  
أشرت اليهما أول الكتاب  
واستدل بعضهم بالخبر  
الصحيح أن الله صانع كل  
صانع وصنعتة ولا دليل فيه  
لما قدمته ثم ان الشرط

أنه لا يكفر الخ متعلق بقوله حكاية الراجح كافي تضييبه وقوله المقصودة صفة للبالغة كافي تضييبه أيضا  
وقوله انه يكفر هو الاحتمال الثانى وقوله ان العالم لا يكفر الخ هو الثالث اه سم (قوله بان عرف) إلى  
قول المصنف فمن نفي في النهاية إلا قوله كالفعل الآتى (قوله وحذف همزة التسوية) اى من قاله اه  
عش (قوله لغة) فيه توجيه آخر عن السيرافى وغيره تقدم في هامش معاملات للعبد اه سم (قوله اى  
فيما لا يحتملها) اى كان قال الله ثالث ثلاثة وقال اردت غيره اه عش (قوله وبه فارق قبوله في نحو  
الطلاق) صريح السياق فرض هذا فيما لا يحتمل في المحتمل اولى اه سم عبارة عش ظاهره فيما  
يحتمله وما لا يحتمله اه (قوله في نحو الطلاق) انظر الصورة التى لا تقبل التورية فيها في الطلاق ظاهرا  
وتقبل فيها باطنا اه رشيدى (قول المتن فمن نفي الصانع) اى انكره وهم الدهرية الزاعمون ان العالم  
لم يزل موجودا كذلك بلا صانع اه معنى (قول المتن فمن نفي الصانع) (فرع) الوجه فيمن قال علم الله كذا  
مثلا كاذبا انه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غايته الكذب وهو بمجرد ليس كفر افا ن قاله على وجه الاستخفاف  
او اعتقد عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء للواقع بل اوجوز عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر والوجه  
ايضا فيمن لم يصل إلا للخوف من العذاب بحيث انه لو لا الخوف ماصلى عدم إطلاق كفره بل ان اعتقد مع  
ذلك استحقاقه تعالى العباد فلا كفر وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال في الكفر وإن لم يعتقد واحدا  
من الامرين بمعنى الغفلة عنهما ففيه نظر ولا يبعد عدم الكفر اه سم (قوله اخذوه) اى اطلاق الصانع على  
الله تعالى (قوله ان سلم) اى وجود الاجماع النطقى (قوله فمن قوله تعالى) إلى قوله وبأتى آخر الحقيقة في  
النهاية إلا قوله على مذهب إلى او على مذهب الباقى وقوله كما أشرت اليهما في أول الكتاب وقوله فتأمل  
(قوله على مذهب من يرى الخ) من هو فليراجع عبارة الجلال الدوانى في شرح العقائد العصرية ذهب  
المعتزلة والكرامية إلى انه دل العقل على اتصافه به جاز الاطلاق عليه سواء ورد بذلك الاطلاق إذن الشرع  
اولم يرد وقال القاضى ابو بكر من اصحابنا كل لفظ دل على معنى ثابت لله تعالى جاز إطلاقه عليه تعالى بلا  
توقيف إذا لم يكن لإطلاقه موهما بما لا يليق بكبريائه وقد يقال لا بد مع نفي ذلك الايهام من الاشعار بالتعظيم  
وذهب الشيخ الاشعرى ومتابعوه إلى انه لا بد من التوقيف وهو المختار وذهب الامام الغزالى إلى جواز  
إطلاق ما علم اتصافه به على سبيل التوصيف دون التسمية اه بحذف (قوله او على مذهب الباقى) اى انه  
يجوز ان يطلق عليه تعالى ما لا يشعر بنقص وقوله او الغزالى اى انه يجوز اطلاق الصفات عليه تعالى وان لم  
ترد وهذا حكمة العطف باو اه عش (قوله ولا دليل فيه) اى في ذلك الخبر (قوله ثم) اى في أول الكتاب

التعاقب على مجيئه مجرد ادعاء الامر والطلب لم يكن في هذه العبارة دلالة على التعظيم كما لا يخفى إلا ان يكون ذلك  
الفعل مما لا يليق فعله بحضرة النبى بالادب معه وادلو له ما فاعلته مراعاة للادب معه لكن هذا المعنى غير  
مراد من هذا الكلام قطعا فتأمل بعد ذلك قوله فتأمل تحريض على الاهتمام بهذا الفرق واستفادته سم  
(قوله انه لا يكفر) متعلق بقوله حكاية الراجح كافي تضييبه وقوله المقصودة صفة للبالغة كافي تضييبه ايضا  
(قوله انه يكفر) هو الاحتمال الثانى (قوله ان العالم لا يكفر) هو الثالث (قوله لغة) فيه توجيه آخر عن  
السيرافى وغيره تقدم في هامش معاملات للعبد (قوله قبوله في نحو الطلاق) صريح السياق فرض هذا  
فيما لا يحتمل في المحتمل اولى (قوله فمن نفي الصانع الخ) (فرع) الوجه فيمن قال علم الله كذا مثلا كاذبا  
انه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غايته الكذب وهو بمجرد ليس كفر افا ن قاله على وجه الاستخفاف او اعتقد  
عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء للواقع بل اوجوز عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر اما في الاول  
فلا استخفاف واما في الثانى فلان فيه نسبة الجمل اليه تعالى عنه علوا كبيرا وهذا اولى من اطلاق الجواهر  
الكفر والوجه ايضا فيمن لم يصل إلا للخوف من العذاب بحيث انه لو لا الخوف ماصلى عدم إطلاق كفره بل  
ان اعتقد مع ذلك استحقاقه تعالى العباد فلا كفر لان غاية الامر انه لو لا الخوف عصى وبمجرد العصيان  
وقصده ليس كفر وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال في الكفر وان لم يعتقد واحدا من الامرين بمعنى الغفلة

أن لا يكون الوارد على جهة المقابلة نحو أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين وما في الحديث



من هذا القليل وايضا فالكلام في الصانع (٨٦) بال من غير اضافة والذي في الخبر بالاضافة وهو لا يدل على غيره الا ترى ان قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>

(قوله من هذا القليل) أى من المذكور على جهة المقابلة (قوله وايضا الكلام في الصانع بال الخ) لا موقع لذكر هذا مع قوله الا ترى اذ لا فرق الخ اه سيد عمر وقد يجاب بان ما يأتى في المعرفة والمنكر وما هنا في المقيد والمطلق فلا منافاة (قوله وهو) أى الخبر (قوله على غيره) أى غير المضاف اه ع ش (قوله كل نجوى) أى كلام خفى لا يطلع عليه اه ع ش (قوله منه) أى من الخبر المذكور (قوله ليعزم) أى يصمم الداعى اه ع ش (قوله من قبيل المضاف) أى لمن ينون صانع او المقيد أى ان نون (قوله وهو دليل واضح الخ) ولكن منعه بأن هذا من المقيد حذف قيده لدلالة الاول (قوله هنا) أى فى اطلاق الصانع عليه تعالى اه ع ش (قوله اذ لا فرق بين المنكر والمعرف) أى لان تعريف المنكر وعكسه لا يغير معناه اه ع ش (قوله ويأتى) الى قوله او اعتقد لم يظهر لى فائدة ذكره هنا (قوله او اعتقد الخ) عطف على قول المتن نبي الصانع (قوله او قدم العالم) الى قوله لان الاصح فى المعنى (قوله مطاوعا) أى بالكليات والجزئيات جميعا (قوله فمدعى الجسمية الخ) هذا يقتضى ان الجسمية غير منفية عنه تعالى بالاجماع والالكان يلزم الكفر وان لم يزعم واحدا ماذكر وان مجرد إثبات الجسمية فى نفسها ليس محذور او قدوبه هذا بأنه قد يعتد أنه جسم لا كالأجسام اه سم (قوله ان زعم واحد) أى اعتقده اه سم (قوله ان لازم المذهب) ظاهره وان كان لازما بينا وهو ظاهر لجواز ان لا يعتد باللازم وان كان بينا ليس بمذهب معناه انه لا يحكم به بمجرد دلزومه فان اعتقده فهو مذهبه ويترب عليه حكمه اللائق به اه سم (قوله فيه) أى فى الاصح المذكور او فى قوله وإلا فلا (قوله هنا) الاشارة راجعة للاجماع فى كل من قوله ما هو ثابت للقديم إجماعا ثم قوله ما هو منى عنه إجماعا كفى تضييحه اه سم (قوله وان لم يعلم) أى اجمع عليه (قوله ويمكن توجيهه بأن اجمع الخ) لا يخفى عدم مطابقة هذا التوجيه للوجه فان الموجه عممه الى عدم العلم من الدين بالضرورة والتوجيه حصره فى العلم المذكور فتامله اه سم (قوله) والوجه انه لا بد من التقييد الخ) هل يقيد به ايضا فى قوله الا ترى واحد الانبياء اجمع عليه او جحد حرافة جمعها عليه الخ لكن سياق ان ما لا يعرفه إلا الخواص لا كفر بمجرد دله ولا يخفى ان صفات الاداء وان اجمع عليها لا يعرفها إلا الخواص اه سم (قوله به) أى بالعلم المذكور وقوله ايضا أى كالتقييد بالاجماع (قوله ومن ثم) أى من أجل التقييد هنا بالعلم المذكور (قوله يفتر نحو التجسيم الخ) ظاهره وان زعموا معه شيئا مما ذكر وإلا فلا وجه للاستثناء اه سيد عمر (قوله لانهم الخ) لعلة من مقول القيل (قوله مع ذلك) أى اعتقادهم نحو الجسمية (قوله او اعتقد الخ) عطف على قول المتن نبي الصانع (قوله واستشكل بقول المعتزلة

يا صاحب كل نجوى أنت صاحب فى السفر لم يأخذوا منه أن صاحب من غير قيد من اسمائه تعالى فكذا هو لا يؤخذ منه ان الصانع من غير قيد من أسمائه تعالى فتأمله وفى خبر مسلم ليعزم فى الدعاء فان الله صانع ما شاء لا مكره له وهذا أيضا من قبيل المضاف او المقيد نعم صح فى حديث الطبرانى والحاكم اتقوا الله فان الله فاتح لكم وصانع وهو دليل واضح للفقهاء هنا اذ لا فرق بين المنكر والمعرف ويأتى آخر العقيقة أن الواهب توفيقى بما فيه فراجعته او اعتقد حدوثه او قدم العالم او نبي ما هو ثابت للقديم إجماعا كاصل العلم مطاوعا أو بالجزئيات أو اثبت له ما هو منى عنه إجماعا كاللون أو الاتصال بالعالم أو الانفصال عنه فمدعى الجسمية والجهة ان زعم واحد من هذه كفر وإلا فلا لان الاصح أن لازم المذهب ليس بمذهب ونوزع فيه بما لا يجدى وظاهر كلامهم هنا الاكتفاء بالاجماع وإن لم يعلم من الدين بالضرورة ويمكن توجيهه بان اجمع عليه هنا لا يكون إلا ضروريا وفيه نظر والوجه انه لا بد من

التقييد به هنا أيضا ومن ثم قيل أخذنا من حديث الجارية يفتر نحو التجسيم والجهة فى حق العوام لانهم مع ذلك على غاية من اعتقاد التنزيه والكمال المطلق أو اعتقد أن الكوكب فاعل استشكل بقول المعتزلة أن العبد يخلق فعل نفسه ويجاب

بان ذالك الكوكب يعتقد فيه نوعان التأثير الذي يعتقد له لاله ولا كذلك المعتزلي غاية انه يجعل فعل العبد واسطة ينسب اليها المفعول تنزيها  
له تعالى عن نسبة القبيح اليه (أو) نفي (الرسول) او احدهم واحدا لانياء المجمع عليه اوجد (٨٧) حرفا يجمع عليه من القرآن كالمعوذتين

أو صفة من وجوه الاداء  
المجمع عليها واذ حرفا فيه  
يجمع على نفيه متفعدا انه  
منه أو نقص حرفا يجمع على  
انه منه (أو كذب رسولاً)  
أو نيباً أو نقصه بآي منقص  
بان صغراً اسمه مر يد التحقير  
أو جوز نبوة أحد بعد وجود  
نبينا وعيسى نبي قبل فلا يرد  
ومنه تمنى النبوة بعد وجود  
نبينا صلى الله عليه وسلم كتمنى  
كفر مسلم بقصد الرضا به  
لا التشديد عليه ومنه أيضاً  
لو كان فلان نبياً امتنت أو  
ما امتنت به أن جوز ذلك  
على الأوجه وخرج بكذبه  
كذبه عليه وقول الجويني  
انه على نيبنا صلى الله عليه  
وسلم كفر بالغ ولده امام  
الحرمين في تزويغه وانه زلة  
(أو حل محرم بالاجماع)  
وعلم تحريمه من الدين  
بالضرورة ولم يجوز أن يخفى  
عليه (كالزنا) والواط  
وشرب الخمر والمكس وسبب  
التكفير بهذا كالإتي سواه  
في ذلك ما فيه نص وما لا نص  
فيه إن انكار ما ثبت ضرورة  
انه من دين محمد صلى الله  
عليه وسلم فيه تكذيب له  
صلى الله عليه وسلم (وعكسه)  
أي حرم حلالاً يجمع عليه  
وإن كره كذلك كالبيع  
والنكاح (أو نفي وجوب  
يجمع عليه) معلوماً كذلك  
كسجدة من الجنس (أو عكسه)

الخ (قد يجاب بان خلق الفعل عند المعتزلة بقدره خلقها الله حتى لو اعتقد للكوكب مثل ذلك أعني ان الله  
تعالى خلق فيه منشأ التأثير ينبغي ان لا يكفر اه سم (قوله بان الخ) عبارة المغني بان صاحب الكواكب  
اعتقد فيها ما يعتقد في الاله من انها مؤثرة في جميع الكائنات كلها بخلاف المعتزلة فانهم قالوا العبد  
يخلق أفعال نفسه فقط اه (قوله أو نفي الرسل) بان قال لم يرسلهم الله اه معنى (قوله أو احدهم)  
إلى قوله أو نقص منه في النهاية لإلا قوله أو صفة إلى أو زاد (قوله كالمعوذتين) بكسر الواو المشددة وفيه  
رمز إلى أن سقوطهما من مصحف ابن مسعود رضي الله عنه لا يمنع من دعوى الاجماع على قرآنيتهما اه  
عش (قوله أو نقص منه حرفاً الخ) أي معتقداً انه ليس منه ويغني عن هذا قوله السابق اوجد حرفاً الخ  
(قوله أو نيباً) إلى قوله وقول الجويني في النهاية لإلا قوله امتنت وقوله إن جوز ذلك على الأوجه (قوله  
أو نقصه الخ) عبارة المغني أو سبه أو استخف به أو باسمه أو باسم الله أو امره أو نبيه أو وعده أو وعيده اه  
(قوله مر يد التحقير) قيد اه عش (قوله أو جوز الخ) أو قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اسود أو  
امرد أو غير قرشي أو قال النبوة مكتسبة أو تنال رتبها بصفاء القلوب أو وحى إلى وان لم يدع النبوة أو قال اني  
دخلت الجنة فكلت من ثمارها وعانقت حورها روض ومعنى (قوله وعيسى نبي قبل) مبتدا وخبر  
(قوله فلا يرد) أي عيسى على قوله أو جوز نبوة الخ (قوله ومنه) أي من التجوز المذكور (قوله تمنى  
النبوة الخ) أي أو ادعاه أو ما يظهر للمقطع بكذبه بنص قوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين اه عش  
(قوله كتمنى كفر مسلم الخ) التشبيه في مطلق الردة لافي الردة بالتجوز المذكور (قوله لا التشديد عليه)  
أي لكونه ظلمة مثلاً ويؤخذ من هذا صحة ما قاله العلامة ابن قاسم في شرح الغاية قبيل كتاب الطهارة من  
جواز الدعاء على الظالم بسوء الخاتمة اه عش (قوله ومنه أيضاً) أي من التجوز المذكور (قوله إن  
جوز ذلك الخ) أي ولم يرد بالمبالغة في نفي النبوة عنه للعلم بانتفائها اه عش (قوله وخرج بكذبه كذبه  
عليه) أي فلا يكون كفر ابل كبيرة فقط اه عش (قوله وعلم تحريمه) إلى قوله ونكاح المعتدة في  
المغني إلا قوله وإن كرهه وقوله وما منكره إلى وبعد عن العلماء إلى التنبيه في النهاية لإلا قوله وإن كرهه (قوله  
ولم يجوز أن يخفى عليه) ولا يقبل منه دعوى الجهل به اما باطنافان كان جاهلاً به حقيقة فهو معذور اه  
عش (قوله والواط) أي والظلم اه معنى (قوله كالإتي) أي في قول المصنف وعكسه الخ (قوله في  
ذلك) أي في التكفير بهما (قوله أن انكار الخ) خبر وسبب التكفير الخ (قوله كذلك) أي علم  
حله من الدين بالضرورة ولم يجوز أن يخفى عليه اه عش (قوله معلوماً كذلك) أي من الدين بالضرورة  
ولم يجوز أن يخفى عليه (قوله من الجنس) أي الصلوات الخمس (قوله اماماً لا يعرفه الخ) محترز قوله معلوم  
من الدين بالضرورة وظاهره وان عليه ثم أنكره وهو المعتمد وفي شرح البهجة لشيخ الاسلام ما يخالفه اه  
عش وقوله وهو المعتمد سياقاً عن المغني والسيد عمر ما يوافقه (قوله إلا الخواص الخ) بشكل على ذلك  
قوله السابق أو صفة من وجوه الاداء المجمع عليها لان تلك الوجوه لا يعرفها إلا الخواص اللهم إلا أن يفرض  
في وجوه يعرفها غير الخواص أيضاً اه عش (قوله وكحرمة نكاح المعتدة) أي فلا يكفر منكرها للعدو  
بل يعرف الصواب ليعتقده وظاهر هذا انه لو كان يعرفه انه يكفر إذا جحد وظاهر كلامهم أولاً أنه لا بد أن

منشأ التأثير ينبغي ان لا يكفر (قوله اماماً لا يعرفه إلا الخواص الخ) بشكل على ذلك قوله السابق أو صفة  
من وجوه الاداء المجمع عليها لان تلك الوجوه لا يعرفها إلا الخواص اللهم إلا أن يفرض في وجوه يعرفها  
غير الخواص أيضاً (قوله فلا كفر بجحد) ان شمل بالنسبة للاول وهو ما لا يعرفه إلا الخواص ما لو كان  
الجاحد من الخواص فقوله لانه ليس فيه تكذيب مشكل وان حصر بما اذا كان الجاحد ممن يخفى عليه

أي أو جب يجمع على عدم وجوبه معلوماً كذلك كصلاة سادسة أو نفي مشروعية يجمع على مشروعيته معلوم كذلك كالرواتب وكالعید كما  
صرح به البغوي اماماً لا يعرفه إلا الخواص كاستحقاق بنت الابن السديس مع بنت الصلب وكحرمة نكاح المعتدة للغير

وما نكره أو مثبتة تأويل غير قطعي البطلان كما مر في النكاح أو بعد عن العلماء بحيث يخفى عليه ذلك فلا كفر بجحده لأنه ليس فيه تكذيب ونوزع في نكاح المعتدة بشهر تهويجاً بمنع ضروريته إذ المراء بالضرورة ما يشترك في معرفته الخاص والعام ونكاح المعتدة ليس كذلك إلا في بعض أقسامه وذلك لا يؤثر (تنبية أول) من أفراد قولنا أولم ثبت الخ إيمان فرعون الذي زعمه قوم فانه لا قطع على عدمه بل ظاهر الآية وجوده والفاء فيه مع الاسترواح في أكثره بعض محقق المتأخرين من مشايخ مشايخنا وما يرد عليه أن الإيمان عند يأس الحياة بان وصل آخر مرق كالفرغرة وأدراك الفرق في الآية من ذلك كما هو واضح خلافاً لمن نازع فيه لا يقبل كما صرح به أئمتنا وغيرهم وهو صريح قوله تعالى فلم يك ينفعهم إيمانهم لما روا (٨٨) بأسنا وبما تقرر علم خطا من كفر القائلين بإسلام فرعون لأننا وإن اعتقدنا بطلان هذا القول

لكنه وإن وردت به أحاديث وتبادر من آيات أولها المخالفون بما لا ينفع غير ضروري وأن فرض أنه يجمع عليه بناء على أنه لا عبرة بخلاف أولئك إذ لم يعلم أن فيهم من بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق (تنبية ثان) ينبغي للفتي أنه يحتاط في التكفير ما أمكنه لعظم خطره وغلبة عدم قصده سيما من العوام وما زال أئمتنا على ذلك قدما وحديثا بخلاف أئمة الحنفية فانهم توسعوا بالحكم بمكفرات كثيرة مع قبولها التأويل بل مع تبادره منها ثم راي الزركشي قال عما توسع به الحنفية أن غالبه في كتب الفتاوى نقلا عن مشايخهم وكان المتورعون من متأخري الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليدهم لأنهم غير معروفين بالاجتهاد ولم يخرجوها على أصل أي حنفية لأنه خلاف عقيدته

يعرفه الخاص والعام وإلا فلا يكفر وهذا هو الظاهر اه مغنى عبارة ع ش أى مع اعترافه بأصل العدة وإلا فإنكار العدة من أصلها كفر لثبوته بالنص وعلمه بالضرورة اه (قوله وما نكره الخ) عطف على ما لا يعرفه الخ ولعله محترز قوله ولم يجز أن يخفى عليه (قوله أو بعد الخ) عطف على تأويل (قوله أو بعد عن العلماء الخ) أى أو قرب عهده بالإسلام اه مغنى (قوله فلا كفر بجحده الخ) يشمل بالنسبة للأول وهو ما لا يعرفه إلا الخواص مالو كان الجاحد من الخواص فقوله لأنه الخ مشكل وإن خص بما إذا كان الجاحد من يخفى عليه ذلك فمما بلته بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكل وينبغي تحرير المسئلة سم أفول لك أن تختار الشق الأول وهو الشمول ولا إشكال فيه لأنه إذا اتنى العلم بالضرورة القطعي فعليه ظنى يجوز معه عدم صدور ذلك عنه عليه السلام فليست المخالفة فيه عذراً في التكذيب بخلافه في الضرورى فإن الإجماع دلالة ظنية لا قطعية فليتام اه سيد عمر (قوله بشهرته) أى شهرة تحريره على حذف المضاف وكذا قوله بمنع ضروريته وقوله ونكاح المعتدة على حذف المضاف (قوله ليس كذلك) أى فلا يكون إنكاره كفراً مطلقاً اه ع ش (قوله من أفراد الخ) خبر مقدم لقوله إيمان فرعون وقوله فانه الخ علة لهذه الجملة (قوله فيه) أى وجود إيمان فرعون (قوله في أكثره) أى أكثر مواضع هذا التأليف (قوله بعض محقق المتأخرين) كأنه يشير إلى الجلال الدواني اه سيد عمر (قوله وما يرد) من الرد وقوله عليه أى على البعض (وأدراك الفرق في الآية من ذلك) جملة اعتراضية والإشارة إلى الوصول لآخر مرق أو إلى يأس الحياة (قوله فيه) أى في قوله وأدراك الفرق الخ (قوله لا يقبل) خبر قوله أن الإيمان الخ (قوله وهو) أى عدم القبول عند اليأس (قوله وبما تقرر) أى بقوله من أفراد قولنا أولم ثبت الخ إيمان فرعون الخ (قوله بطلان هذا القول) أى القول بإسلام فرعون (قوله لكنه) أى كفر فرعون وكذا ضمير به (قوله أولها المخالفون الخ) هذه الجملة صفة للأحاديث والآيات وقوله غير ضرورى خبر لكنه (قوله أنه) أى كفر فرعون (قوله بناء على الخ) راجع إلى قوله يجمع عليه وقوله بخلاف أولئك أى المخالفين المؤولين وقوله إذ لم يعلم الخ علة عدم العبرة (قوله عما توسع الخ) لعل عن بمعنى فى (قوله أكثرها ويخالفونهم) أى كتب الفتاوى وقوله هؤلاء أى مشايخهم (قوله ولم يخرجوها) أى الفتاوى (قوله انتهى) أى قول الزركشي (قوله ما علمت حرمة أو نفيه الخ) نشر على غير ترتيب اللف (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف أى وهو أى قوله ضرورة معتبر في علم الحرمة وعلم الوجوب (قوله ومن ثم) أى لاجل ارتداده بما ذكر (قوله وعلم) أى ذلك البعض (قوله وحصول اليقين الخ) مبتدأ خبره قوله من حيث حصوله الخ أى من سبيل حصوله الخ (قوله بقتله الخ) أى في قتل الخضر (قوله الذى ذكره الغزالي) أى سبق ذكره عنه آنفاً

إذ منها أن معناه أصلاً محققاً هو الإيمان فلا ترفع له إلا ييقن فليتنبه لهذا وليحذر من يبادر إلى التكفير في هذه المسائل مناو منهم (قوله) فيخاف عليه أن يكفر لأنه كفر مسلماً اه ملخصاً قال بعض المحققين مناو منهم وهو كلام نفيس وقد اقبى أبو زرعة من محقق المتأخرين فيمن قيل له أيجزنى في الله فقال هجرتك لا ف الله بانه لا يكفر أن أراد لالف سبب أو هجرة الله تعالى وإن لم يكن ذلك ظاهر اللفظ حقناً للدم بحسب الامكان لا سيما أن لم يعرف قائله بعقيدة سيئة لكن يؤدب على إطلاقه لشناعة ظاهره (تنبية ثالث) قال الغزالي من زعم أن له مع الله حالاً أسقط عنه نحو الصلاة أو تحريم نحو شرب الخمر وجب قتله وإن كان في الحكم بخلوده في النار نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر اه ولا نظير في خلوده لأنه مرتد لاستحلاله ما علمت حرمة أو نفيه وجوب ما علم وجوبه ضرورة فيهما من ثم جزم في الأنوار بخلوده ووقع للياقنى مع جلالة في روضه لو اذن الله تعالى لبعض عباده أن يلبس ثوب حرير مثلاً وعلم الاذن يقينا فلبسه لم يكن منه تكالفاً للشرع وحصول اليقين له من حيث حصوله للخضر بقتله للغلام إذ هو ولي لاني على الصحيح وقوله مثلاً بما يدخل فيه ما زعمه بعض المتصوفة الذى ذكره الغزالي

وبفرض ان اليا فعي لم يرد بمثلا الا ما هو مثل الحرير في ان استحلاله غير مكفر لعدم عليه ضرورة فان اراد بعدم انتهاك للشرع ان له نوع عذروا  
 كنا نقضى عليه بالاثم بل والفسق ان ادم ذلك فله نوع اتجاه او انه لا حرمة عليه في لبسه كما هو الظاهر من سياق كلامه فهو زلة منه لان ذلك اليقين  
 إنما يكون بالالهام وهو ليس بحجة عند الأئمة إذ لا ثقة بخواطير من ليس بمعصوم وبفرض أنه حجة فشرطه عند من شذ بالقول به أن لا يعارضه نص  
 شرعي كالنص بمنع لبس الحرير المجمع عليه إلا من شذ عن لا يعتد بخلافه فيه وبتسليم أن الخضرولى وإلا فالاصح أنه نبي فمن أين لنا أن الالهام  
 لم يكن حجة في ذلك الزمن وبفرض أنه غير حجة فالانبياء في زمنه موجودون فلعل الاذن في قتل الامام جاء اليه على يد أحدهم فان قلت قضية هذا  
 أن عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم لو أخبر بعد نزوله أحدا بان له استعمال الحرير جازله (٨٩) ذلك قلت هذا لا يقع لانه ينزل بشريعة

نبينا صلى الله عليه وسلم وقد استقر فيها  
 تحريم الحرير على كل مكلف  
 لغير حاجة او ضرورة فلا  
 يغيره ابدا لا يقال يتاول  
 لليا فعي بان الاذن في الحرير  
 وقع تداويا من علة عليها  
 الحق من ذلك العبد كما تأول  
 هو وغيره ما وقع لولى انه  
 لما اشتهرت ولايته بلد خاف  
 على نفسه الفتنة فدخل  
 الحمام ولبس ثياب الغير  
 وخرج مترققا في مشيه  
 ليدركه فادركوه وأوجعوه  
 ضربا وسموه لص الحمام  
 فقال الآن طاب المقام  
 عندهم بان فعله لذلك إنما  
 وقع تداويا كما يتداوى بالخر  
 عند الغص ومفسدة لبس  
 ثياب الغير ساعة اخف من  
 مفسدة العجب ونحوه من  
 قبائح النفس لا نأقول ذلك  
 الاذن الذى للتداوى ليس  
 بالالهام وقد اتضح بطلان  
 الاحتجاج به ووفق واضح بين  
 مسئلتنا ومسئلة ذلك الولي  
 فان الحرير لا يتصور حله  
 لغير حاجة واستعمال مال  
 الغير يجوز مع ظن رضا

(قوله ان له نوع عذرا) لك أن تقول ما فائدته مع تفسيقه لا يقال فائدته نفي التكفير لا نأقول ذلك  
 لا يختص به فتأمل اه سيد عمر (قوله شرطه) اى كون الالهام حجة وكذا ضمير به (قوله المجمع عليه) اى من  
 الأئمة وقوله إلا من شذ الخ مستثنى من هذا المحذوف (قوله وبتسليم ان الخضرولى الخ) جواب سؤال مقدر  
 كان قائل يقول كيف تقول الالهام ليس بحجة مع ان الخضرولى وقتل الغلام بالالهام وحاصل الجواب لو  
 سلمنا انه ولى فمن أين لنا العلم ان الالهام لم يكن حجة في ذلك الزمن فلا يقاس ما في زمننا عليه اه كردى (قوله  
 وبفرض أنه غير حجة) اى في ذلك الزمن (قوله في زمنه) اى الخضر (قوله قضية هذا) اى قوله فلعل الاذن  
 الخ (قوله قلت هذه) اى الاخبار المذكورة (قوله تاول هو) اى اليا فعي (قوله بان فعله) متعلق بقوله تاول  
 هو الخ (قوله لا نأقول) متعلق بقوله لا يقال الخ (قوله ليس بالالهام) وقد يمنع الحصر بجواز انه لا يرتكب  
 اخف المحذورين الذى لا مندوحة له عن احدهما بمجرد دونه بدون الهام وكشف كما يأتى في الشارح (قوله  
 هو يظن رضا بفرض اطلاعه الخ) قضيته ان ظن الرضا بفرض الاطلاع على القصد وإن لم يطلع عليه يجوز  
 اه سم (قوله وان كان من كان) اى ولو كان أبخل الناس (قوله مثلاً) الى قوله وكذا من أنكر في المغنى ولى  
 التنبيه في النهاية (قول المتن كفر) جواب لجميع ما مر من المسائل اه مغنى (قوله لمنافاته الخ) عبارة المغنى  
 لطريان شك يناقض جزم النية بالاسلام فان لم يناقض جزم النية به كالذى يجزى في المكفرة فهو بما يبتلى به  
 الموسوس ولا اعتبار به كما قاله الامام اه (قوله وكذا من أنكر صحبة ابى بكر) ظاهره ان إنكار صحبة غيره  
 كبقية الخلفاء لا يكفر به وهو كذلك لان صحبتهم لم تثبت بالنص اه ع ش (قوله وكذا في وجه الخ) اى  
 ضعيف ع ش وسم عبارة النهاية ولا يكفر بسبب الشيخين أو الحسن والحسين إلا في وجه حكاة القاضى اه  
 (قوله الشيخين) اى ابى بكر وعمر اه ع ش (قوله او عنادا) الى التنبيه في النهاية لا قوله وسحر الى لانه وقوله  
 ذلك فقامت به بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكل وينبغي تحرير المسئلة من شرح البهجة وما يتعلق به (قوله  
 قلت هذا لا يقع الخ) كان يمكن ان يزداد ولو فرض وقوعه لم يكن إلا بناء على انه من شرع نبينا في ذلك الزمان  
 (قوله هو يظن رضا بفرض اطلاعه الخ) قضيته ان ظن الرضا بفرض الاطلاع على القصد وإن لم يطلع  
 عليه يجوز (قوله او عزم على الكفر غدا او تردديه كفر) قال الشارح في الاعلام بقواطع الاسلام وفارق  
 ذلك عزم العدل على مقارنة كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدامة على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستقامة  
 على العدالة فانها ليست شرطاً فيها وكان وجه ذلك أن الايمان التصديق وهو منتف مع العزم والعدالة  
 اجتناب الكبائر مع عدم غلبة المعاصى والنية لا تنافى ذلك اه ولما عدى الروض من المكفرات قوله او عزم  
 على الكفر او علقه او ترددهل يكفر قال في شرحه لان استدامة الايمان واجبة فاذا تركها كفر ولهذا فارق  
 عدم تفسيق العدل بعزمه على فعل كبيرة او تردديه اه فليتأمل (قوله وكذا في وجه حكاة الخ) يفيد  
 ان الصحيح خلافه (قوله او عناداله) قد يكون المصنف ادخله في الاستهزاء فان العناد لا يخلو عن

(١٢ - شروائى وابن قاسم - تاسع) ومن أين لنا أن ذلك الولي ما عرف مالك الثياب ولا ظن رضا وبفرض جهله به هو يظن  
 رضا بفرض اطلاعه على انه إنما فعله لذلك القصد إذ كل من اطلع على باطن فاعل ذلك يرضى به وإن كان من كان ومرتى الولية ان ظن رضا  
 الغير يبيع ماله فهى واقعة محتملة للحل من غير طريق الالهام كواقعة الخضرو مسئلة الحرير لا تحتمله من غير طريق الالهام بوجه فتأمل (أو  
 عزم على الكفر غدا) مثلاً (او تردديه) اى فعله اولاً (كفر) في الحال في كل ما مر لمنافاته للاسلام وكذا من أنكر صحبة ابى بكر اورى ابنته  
 عائشة رضى الله عنهما بما رآها الله منه وكذا في وجه حكاة القاضى من سب الشيخين أو الحسن والحسين رضى الله عنهم (تنبيه) ذكر مسئلة  
 العزم ليبين انه المراد من النية في كلامهم لانها قصد الشئ مقترنا بفعله وهو غير شرط هنا (والفعل المكفر ما تعمده استهزاء صريحاً بالدين)

وزعم الجويني الى نعم (قوله أو عناده) قد يكون المصنف أدخله في الاستهزاء فان العناد لا يخلو عن استهزاء  
اهم (قوله أو اسم معظم) يشمل أسماء الانبياء والملائكة (فائدة) للجلال السيوطي مصنف حافل  
جليل سماه تنزيه الانبياء عن تسفيه الاغنياء يتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ما سطر في  
فتاويه ومن جملة ما فيه قوله ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب كثير فنسب احدهما الاخر الى رعي  
المعزى فقال له ذاك تنسبني الى رعي المعزى فقال له والد القائل الانبياء رعو المعزى او ما من نبي الارعي  
المعزى وذلك بحضرة جمع كثير من العوام فترافعو الى الحكام فسئلت ماذا يلزم الذي ذكر الانبياء مستدلا بهم  
في هذا المقام فاجبت بانه يعزى التعزير البالغ لان مقام الانبياء اجل من ان يضرب مثالا لاحاد الناس ثم ذكر  
ان المستدل بامثال ذلك تارة يكون في مقام التدريس والافتاء والتصنيف وتقرير العلم بحضرة اهله وهذا  
لانكار عليه وتارة يكون في الخصام والتبري من معرة او نقص ينسب اليها هو وغيره وهذا محل الانكار  
والتاديب لاسيما اذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي التفاوض في السب والقذف ونحو ذلك ولكل  
مقام مقال ولكل محل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابن حجر عما يقع في الموالد من  
بعض الوعاظ انهم يذكرون في مجالسهم الحفلة المشتملة على الخاص والعام من الرجال والنساء ماجريات  
هي مخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة فيبقى في حيز من يرحم لامن يعظم  
ومن ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم ياخذنه لعدم ماله الاحليمة رغبت في رضاعه  
شفقه ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرعى غنما وينشدون

باغنما سار الحبيب الى المرعى \* فيا حبذا راع فؤادي له يرعى

وفيه فاحسن الاغنام وهو يسوقها \* فاجاب بما نصه ينبغي لمن يكون فطنا ان يحذف من الخبر ما يوهم  
في الخبر عنه نقصا ولا يضره ذلك بل يجب انتهى واطال في هذا المؤلف بفوائد نفيسة واحتجاجات ثقلية  
ومعنوية يتعين استفادتها اه سم (قوله او من الحديث) الى المتن في المعنى (قوله او من الحديث) ظاهره

أو عناده له (أو جوداله  
كالقاء مصحف) أو نحوه  
بما فيه شيء من القرآن بل  
أو اسم معظم أو من  
الحديث قال الروياني

استهزاء (قوله بل أو اسم معظم) يشمل أسماء الانبياء والملائكة (فائدة) للجلال السيوطي مصنف  
حافل جليل سماه تنزيه الانبياء عن تسفيه الاغنياء يتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ما سطر  
في فتاويه ومن جملة ما فيه قوله وقع ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب كثير فقذف احدهما عرض  
الاخر فنسبه الاخر الى رعي المعزى فقال له ذاك تنسبني الى رعي المعزى فقال له والد القائل الانبياء رعو  
المعزى او ما من نبي الارعي المعزى وذلك بسوق الغزل يجوار الجامع الطول في بحضرة جمع كثير من العوام  
فترافعو الى الحكام فبلغ الخبر قاضي القضاة المالكي فقال لورفع الى ضربته بالسياط فسئلت ماذا يلزم الذي  
ذكر الانبياء مستدلا بهم في هذا المقام فاجبت بان هذا المستدل يعزى التعزير البالغ لان مقام الانبياء اجل  
من ان يضرب مثالا لاحاد الناس ثم ذكر ان المستدل اي بامثال ذلك تارة يكون في مقام التدريس والافتاء  
والتصنيف وتقرير العلم بحضرة اهله وهذا لانكار عليه وتارة يكون في الخصام والتبري من معرة او نقص  
ينسب اليها هو وغيره وهذا محل الانكار والتاديب لاسيما اذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي  
التفاوض بالقذف والسب ونحو ذلك ولكل مقام مقال ولكل محل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام  
حافظ العصر ابن حجر عما يقع في الموالد من بعض الوعاظ انهم يذكرون في مجالسهم الحفلة المشتملة على  
الخاص والعام من الرجال والنساء مخرجات هي مخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة فيبقى  
في حيز من يرحم لامن يعظم من ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم ياخذنه لعدم ماله الاحليمة رغبت في  
رضاعه شفقه عليه ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرعى غنما وينشدون

باغنما سار الحبيب الى المرعى \* فيا حبذا راع فؤادي له يرعى

وفيه فاحسن الاغنام وهو يسوقها \* فاجاب بما نصه ينبغي لمن يكون فطنا ان يحذف من الخبر  
ما يوهم في الخبر عنه نقصا ولا يضره ذلك بل يجب هذا جوابه بحرفه اه واطال في هذا المؤلف بفوائد نفيسة

وان كان ضعيفا وهو ظاهر لان في القائه استخفافا من نسب اليه وخرج بالضعيف الموضوع (قائدة)  
وقع السؤال عن شخص يكتب القرآن برجله لكونه لا يمكنه ان يكتب بيديه لما نهي عن الجواب عنه كما  
اجاب به شيخنا الشوبري انه لا يحرم عليه ذلك والحالة هذه لانه لا يعد ازرا لان الازراء ان يقدر على الحالة  
الكاملة وينتقل عنها الى غيرهما وهذا ليس كذلك اه عش (قوله او من العلم الشرعي) هل المراد به هنا  
ما يشمل آلهته اسم (قوله وقضية قوله كالفاء الخ) اي قضية آياته بالكاف في الالف اه نهاية (قوله)  
وفي اطلاقه الخ) اي اطلاق الكفر بجميع ما ذكر في المتن والشرح هنا (قوله ولو قيل الخ) اعتمده  
المغني تبعا لان المقرئ وقد يصرح بذلك قول المصنف استهزاء صريحا الخ (قوله لا بد من قرينة تدل  
الخ) وعليه فاجرت العادة به من البصاق على اللوح لازالة ما فيه ليس بكفر وينبغي عدم حرمة ايضا  
ومثله ما جرت العادة به ايضا من مضغ ما عليه قرآن او نحوه للتبرك به او لصيافته عن النجاسة وبقى  
ما وقع السؤال عنه وهو ان الفقيه مثلا يضرب الاولاد الذين يتعلون منه بالواحه هل ذلك كفر ام لا  
وان رماهم بالالواح من بعد فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الثاني لان الظاهر من حاله انه لا يريد  
الاستخفاف بالقرآن نعم ينبغي حرمة لا شعاره بعدم التعظيم كما قالوه فيما لوروح بالكراسة على وجهه اه  
عش (قوله لم يبعد) معتمداه عش (قوله او مخلوق آخر) الى قوله وخرج بالسجود في المغني (قوله)  
او مخلوق آخر) قال في الروض ما يفعله كثيرون من الجهلة الضالين من السجود بين يدي المشايخ حرام  
قطعا بكل حال سواء كان الى القبلة او غيرها وسواء قصد السجود لله تعالى او غفل عنه وفي بعض صور  
ما يقتضي الكفر قال الشارح في الاعلام بعد نقله ما في الروضة هذا يفهم انه قد يكون كفرا بان قصد به عبادة  
مخلوق او التقرب اليه وقد يكون حراما بان قصد به تعظيمه اي التذلل له او اطلاق وكذا يقال في الوالد  
والعلماء اه كرى (قوله لانه ثبت لله تعالى) (تنبيه) يكفر من نسب الامه الى الضلالة او الصحابة الى  
الكفر وانكر اعجاز القرآن او غير شيئا منه او انكر الدلالة على الله تعالى في خلق السموات والارض بان  
قال ليس في خلقهم ادلالة عليه تعالى وانكر بعث الموتى من قبورهم بان يجمع اجزاءهم الاصلية ويعيد الارواح  
اليها او انكر الجنة والنار او الحساب أو الثواب أو العقاب أو أقربها لكن قال المراد بها غير معانيها وقال  
الائمة افضل من الانبياء هذا ان علم معنى ما قاله لان جمل ذلك لقرب اسلامه او بعده عن المسلمين فلا يكفر  
لعذره ولا ان قال مسلم لمسلم سلبه الله الايمان او الكافر لارزقه الله الايمان لانه مجرد دعاء بتشديد الامر  
والعقوبة عليه ولا ان دخل دار الحرب وشرب معهم الخمر واكل لحم الخنزير ولا ان قال الطالب ليمين خصمه  
وقدار الخضم ان يحلف بالله تعالى لا اريد الحلف به بل بالطلاق والعق ولا ان قال رؤي اياك كروية  
ملك الموت ولا ان قرأ القرآن على ضرب الدف أو القصب أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم أو خرج لسفر فصاح  
العقرب فرجع ولا ان صلى بغير وضوء متعمدا او بنجس او الى غير القبلة ولم يستحل ذلك ولا ان تمنى حل  
ما كان حلالا في زمن قبل تحريمه كان تمنى ان لا يحرم الله الخمر او المناكحة بين الاخ والاخت او الظلم أو الزنا  
او قتل النفس بغير حق ولا ان شد الزنار على وسطه او وضع قلنسوة المجوس على راسه ودخل دار الحرب  
للتجارة او لتخليص الاسارى ولا ان قال النصرانية خيرا من المجوسية او المجوسية شر من النصرانية ولا ان قال  
لو اعطاني الله تعالى الجنة ما دخلتها صرح بذلك كله في الروضة وقال صاحب الانوار في الاخيرة انه يكفر  
والاولى كما قاله الاذرعى انه ان قال ذلك استخفافا او استغناء وكفرا وان اطلق فلا معنى واسنى (قرينة قوية)  
عبارة النهاية قرينة على عدم الاستهزاء لم يبعدها وهي اولى (قوله بحضرتهم) عبارة النهاية بحضرة كافر  
خشية منه اه (قوله فانه لا شك في الكفر حيثئذ) اي حين قصد تعظيم مخلوق فلو لم يقصد ذلك لم يكن كفرا بل

او من العلم الشرعي  
(بقاذورة) أو قدر طاهر  
كمخاط وبصاق ومنى لان  
فيه استخفافا بالدين وقضية  
قوله كالفاء ان الالف ليس  
بشرط وان مائة شيء  
من ذلك بقدر كفر أيضا  
وفي اطلاقه نظر ولو قيل  
لا بد من قرينة تدل على  
الاستهزاء لم يبعد (أو  
سجود لصنم او شمس) أو  
مخلوق آخر وسحره نحو  
عبادة كوكب لانه أثبت  
لله تعالى شريكا وزعم  
الجويني ان الفعل بمجرد  
لا يكون كفرا رده ولده  
نعم ان دلت قرينة قوية  
على عدم دلالة الفعل على  
الاستخفاف كأن كان  
الالفاء خشية أخذ كافر  
أو السجود من أسير في دار  
الحرب بحضرتهم فلا كفر  
وخرج بالسجود الركوع  
لان صورته تقع في العادة  
للمخلوق كثيرا بخلاف  
السجود نعم يظهر ان محل  
الفرق بينهما عند الاطلاق  
بخلاف ماله قصد تعظيم  
مخلوق بالركوع كما يعظم  
الله به فانه لا شك في الكفر  
حيثئذ

واحتجاجات عقلية ومعنوية يتعين استفادتها (قوله او من العلم الشرعي) هل المراد به ما يشمل آلهته  
(قوله او قدر طاهر كمخاط وبصاق الخ) اختلف مشايخنا في مسح القرآن من لوح المتعلم بالبصاق فافق  
بعضهم بحرمة مطلقا وبعضهم بحله مطلقا وبعضهم بحرمة ان بصق على القرآن ثم مسحه وبحله ان بصق على



(تنبيه) وقع في متن المواقف وتبعه السيد في شرحه ما حاصله ان نحو السجود لنحو الشمس من مصدق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كفر اجماعا ثم وجه كونه كفرا بانه يدل على عدم التصديق ظاهر او نحن نحكم بالظاهر ولذا حكمنا بعدم ايمانه لالان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الألوهية بل سجد لها وقلبه مطمئن بالايمان لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله تعالى وان اجري عليه حكم الكفر في الظاهر ثم قال ما حاصله ايضا لا يلزم على تفسير الكفر بانه عدم تصديق الرسول في بعض ما جاء به ضرورة تكفير من ليس الغيار مختارا لانه لم يصدق في الكل وذلك لا نأجلنا الظن الصادر عنه باختياره علامة على الكفر اى بناء هنا على ان ذلك اللبس ردة فحكمنا عليه بانه (٩٢) كافر غير مصدق حتى لو علم انه شدة لا لاعتقاد حقيقة الكفر لم يحكم بكفره فيما بينه وبين

الله كما مر في سجود الشمس انتهى وهو مبنى على ما اعتمده اولاً ان الايمان التصديق فقط ثم حكيا عن طائفة انه التصديق مع الكلمتين فعلى الاول اتضح ما ذكرناه انه لا كفر بنحو السجود للشمس لما مر عن الشارح ان نحو عدم السجود لغير الله ليس داخلا في حقيقة الايمان والحاصل ان الايمان على هذه الطريقة التي هي طريقة المتكلمين له حيث ان النجاة في الآخرة وشرطها التصديق فقط واجراء احكام الدنيا ومناطها النطق بالشهادتين مع عدم السجود لغير الله ورمى المصحف بقاذورة وغير ذلك من الصور التي حكم الفقهاء بانها كفر فالنطق غير داخل في حقيقة الايمان وإنما هو شرط لاجراء الاحكام الدنيوية ومن جعله شطرا لم يرد انه ركن حقيقي ولا لم يسقط عند العجز والا كراه بل

لا يكون حراما أيضا كما يشعر به قوله لان صورته الخ لكن عبارة على الشبائل صريحة في أن الايمان بصورة الركوع للخلق حرام اه اماما جرت به العادة من خفض الراس والانحناء الى حد لا يصل به الى اقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة ايضا لكن ينبغي كراهته اه ع ش (قوله وقع في متن المواقف الخ) لما عبر بوقع المعروف استعماله في الخطا لما ياتي في شرح وقيل لا يقبل الخ من اعتماده كالنهاية والمغنى اشتراط التلفظ بالشهادتين من الناطق في الاسلام ظاهر او باطنا (قوله بما جاء به الخ) اى بجميعة (قوله ثم وجه) اى السيد قدس سره (قوله فلذلك) اى لدلالته على عدم التصديق ظاهر (قوله لالان عدم السجود الخ) عطف على قوله لذلك (قوله حتى لو علم الخ) تفريع على النفي (قوله ثم قال ما حاصله الخ) عبارة شرح المواقف وهو اى الكفر خلاف الايمان فهو عندنا عدم تصديق الرسول في بعض ما علم بحجته به ضرورة فان قيل فساد الزنار ولا بس الغيار بالا اختيار لا يكون كافرا اذا كان مصدقا له في الكل وهو باطل اجماعا فلما جعلنا الشيء الصادر عنه باختياره علامة للتكذيب فحكمنا عليه بذلك اى بكونه كافرا غير مصدق ولو علم انه شد الزنار لا لتعظيم دين النصارى واعتقاد حقيقة لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله كما مر في سجود الشمس انتهى اه سيد عمر اى وبه يعلم ما في قول الشارح حاصله ايضا الخ (قوله انه لم يصدق) صوابه كما في شرح المواقف اذا كان مصدقا له في الكل (قوله وذلك) اى عدم اللزوم (قوله الظن) صوابه الشيء كما في شرح المواقف او اللبس (قوله اى بناء هنا على ان ذلك) ظاهر صنيعة انه تعليل لقوله جعلنا الخ (قوله فحكمنا الخ) تفريع على قوله جعلنا الخ (قوله حتى الخ) تفريع على قوله فحكمنا الخ (قوله فعلى الاول) بل وعلى الثاني ايضا اذا وجد النطق بالكلمتين اه سيد عمر (قوله انه لا كفر) اى في الباطن بنحو السجود اى لا على سبيل التعظيم واعتقاد الألوهية (قوله عن الشارح) اى السيد (قوله على هذه الطريقة) اى ان الايمان التصديق فقط اه كردى (قوله حيث ان) اى ثمرتان (قوله فقط) اى بدون اشتراط النطق بالشهادتين وعدم نحو السجود لغير الله تعالى (قوله واجراء احكام الدنيا) عطف على قوله النجاة الخ اى وثانية حيثيتين اجراء الخ (قوله ومناطها) اى مناط حيثية اجراء احكام الاسلام في الدنيا (قوله والا كراه) فيه نظر اذا لا كراه لا يمنع النطق بحيث يسمعه نفسه فقط (قوله اذ لا يمكن الاطلاع عليها) اى على حقيقة الايمان بدون النطق والحاصل ان من جعله شطرا اراد انه شطر مجازى ومن جعله شطرا اراد انه شرط للاجراء لا للحصول اه كردى (قوله قيل يلزم) اى على عدم كون النطق شطرا ولا شرطا (قوله وهو) اى عدم الاعتبار (قوله بكونه) اى المصدق التارك للنطق بلا عذر (قوله وان الامتناع الخ) اى وبان الخ (قوله ان من ترك الخ) بيان لقضية الاجماع (قوله الى ان هذا) اى ما اختاره النووي وقوله الاول اى ما اختاره الغزالي ومن تبعه (قوله ويؤيده) اى مذهب المتكلمين اه كردى ويظهر ان مرجع الضمير كون الاول مذهب المتكلمين (قوله انتهى) اى قول النسفي (قوله ولا يشكل

انه دال على الحقيقة التي هي التصديق اذ لا يمكن الاطلاع عليها وما يدل على انه ليس شطرا ولا شرطا الاخبار الصحيحة يخرج من عليه النار من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان قيل يلزم ان لا يعتبر النطق في الايمان وهو خلاف الاجماع على انه يعتبر وإنما الخلاف في انه شرط أو شرط وأجيب بان الغزالي منع الاجماع وحكم بكونه مؤمنا وان الامتناع عن النطق كالمعاصي التي تجامع الايمان وتبعه المحققون على هذا ولم ينظروا الاخذ بالنوى بقضية الاجماع ان من ترك النطق اختيارا اخلا ابدأ في النار سواء اقلنا انه شرط وهو واضح او شرط لان بانتفائه تنقضي الماهية لكن أشار بعضهم الى ان هذا مذهب الفقهاء والاول مذهب المتكلمين ويؤيده قول حافظ الدين النسفي كون النطق شرطا لاجراء الاحكام لا لصحة الايمان بين العبد وربّه هو اصح الروايتين عن الاشعري وعليه الماتريدي اه ولا يشكل

عليه أنه شطر أو شرط لما مر في معناهما اللاتقي بذهب المتكلمين لا الفقهاء فتأمل ذلك فانه مهم لأهم منه وبقى من المكفرات أشياء كثيرة جمعتها كلها بحسب الامكان على مذاهب الائمة الاربعة في كتاب مستوعب لا يستغنى عنه وسميته الاعلام بقواطع الاسلام فعليك به فان هذا الباب أخطر الابواب اذا الانسان ربما فرط منه كلفة قيل بانها كفر فيتنجسها ما أمكنه وقد بالغ الحنفية في التكفير بكثير من كلمات العوام ينتهوا فيه مع ما فيها (ولا تصح) يعني توجد اذا الردة معصية كالزنا لا توصف بصحة ولا بعدمها (ردة ٩٣) صبي مجنون) لرفع القلم عنهما (ومكره)

على مكفر قلبه مطمئن  
بالايمان للاية وكذا ان  
تجرد قلبه عنهما فيما يتجه  
ترجيحه لاطلاقهم ان المكروه  
لا تلزمه التورية (ولو ارتد  
فجن) أمهل احتياطاً لا نه قد  
يعقل ويعود للاسلام و (لم  
يقتل في جنونه) ندبا على  
ما اقتضاه كلامهما وقيل  
وجوبا واعتمده جمع لوجوب  
الاستتابة المستلزم لوجوب  
التأخير الى الافاقه وعليهما  
لا شيء على قائله غير التعزير  
لافتيانه على الامام ولتقويته  
الاستتابة الواجبة وخرج  
بالقاء ما لو تراخى الجنون  
عن الردة واستتيب فلم يتب  
ثم جن فانه لا يأتي فيه وجوب  
التأخير على القول الثاني  
( والمذهب صحة ردة  
السكران) المتعدى بسكره  
وان كان غير مكلف كطلاقة  
تغليظا عليه وقد اتفق  
الصحابه رضوان الله عليهم  
على مؤاخذته بالقذف وهو  
دليل على اعتبار أقواله  
يسن تأخير استتابة

عليه) أي الاول وقوله لما مر متعلق بقوله لا يشكل (قوله أشياء كثيرة) وقدمنا في اوائل الباب عن  
المغني والاسنى جملة منها (قوله فرط) أي سبق (قوله يعني توجد) الى قول المتن لم يقتل في النهاية والى قول  
المتن والمذهب في المغني الا قوله لا فتياه على الامام (قوله لا توصف بصحة الخ) اذا الصحة كافي جمع الجوامع  
موافقة ذى الوجهين من العبادة او العقد الشرع (قوله المتن ردة صبي) أي ولو يميز اه مغني (قوله قلبه  
مطمئن) فان رضى بقلبه فرتد اه مغني (قوله وكذا ان تجرد الخ) أي كالمطمئن قلبه بالايمان في أنه لا يكفر  
اه بجرى (قوله عنهما) أي عن الايمان والكفر سم وعش ورشيدى (قوله لاطلاقهم الخ) عبارة  
المغني لان الايمان كان موجودا قبل الاكراه وقول المكروه ملغى مالم يحصل منه اختيار لما كره عليه كالمو  
اكرهه على الطلاق اه (قوله وقيل وجوبا) اعتمده المغني وكذا النهاية عبارته وجوبا وقيل ندبا اه  
(قوله وعليهما) أي قولى الوجوب والتدب الى المتن في النهاية (قوله لا شيء على قائله الخ) قد يشكل  
التعزير على الاول اه سم (قوله لا فتياه على الامام) لو اعرض الامام ونوابه عن قتله راسا بحيث ايس من  
تعاطيهم ذلك وأمرهم به فهل يسوغ قتله للاحاد او يجب اه سم اقول القلب الى الاول أميل ومعلوم  
ان كلاما من الاحتمالين مشروط بعدم خوف الفتنة (قوله فانه لا يأتي فيه الخ) عبارة المغني فانه يجوز قتله  
اه عبارة النهاية فانه يقتل حتما اه (قوله المتعدى) الى قوله وجرياً عليه في النهاية الا قوله كذا قالوه الى  
ومر وقوله وخطر امر الردة الى ومن ثم (قوله المتعدى) الى قوله وتأخير الاستتابة في المغني الا قوله تغليظا  
الى ويسن (قوله كطلاقة) أي وسائر تصرفاته اه مغني (قوله وهو) أي الاتفاق المذكور (قوله  
وأولى منه الخ) استحسنة الرشيدى (قوله ثم بعد الخ) أي ثم استتابة ثانيا بعد افاقته (قوله من منعها فيه) أي  
منع صحة استتابة في حال سكره اه مغني (قوله ومن ثم الخ) أي من اجل ذلك الخلاف (قوله مع وجوب  
الرد) أي رد المغصوب الى مالكه (قوله فهذا اولى) محل تأمل فكيف يكون تأخير الكفر اولى من تأخير  
وضع اليد على مال الغير وان فرض انه حق آدمى اه سيد عمر وقد يجاب بان ازالة الكفر ليس في وسعنا  
بخلاف وضع اليد (قوله اما غير المتعدى) الى قول المتن وقيل في المغني الا قوله كالمجنون قوله فلا يحتاج الى  
واذا عارض (قوله فلا يحتاج الخ) خلافا للمغني عبارة قضية الاعتداد باسلامه في السكرانه لا يحتاج الى  
تجديده بعد الافاقه وليس مراد افقد حكي ابن الصباغ عن النص انه اذا افاق عرضنا عليه الاسلام فان وصفه  
كان مسلما من حين وصفه الاسلام فان وصف الكفر الخ (قوله لصحة اسلامه) وما تقرر من صحة اسلام  
السكران المتعدى اذا وقع سكره في ردة هل يجرى مثله في الكافر الاصلى اذا سكر ثم اسلم او باع او طلق فتحكم

نحو خرقه ثم مسح بها (قوله وكذا ان تجرد قلبه عنهما) كان المراد عن الايمان والكفر (قوله لوجوب  
الاستتابة المستلزم لوجوب التأخير الخ) على الاول يجب بان محل وجوب الاستتابة اذا امكنت في الحال  
(قوله لا شيء على قائله غير التعزير) قد يشكل التعزير على الاول لا فتياه على الامام لو اعرض الامام ونوابه  
عن قتله راسا بحيث ايس من تعاطيهم ذلك وأمرهم به فهل يسوغ قتله للاحاد او يجب (قوله وتأخير  
الاستتابة الواجبة لمثل هذا العذر مع قصر مدة السكر غالبا الخ) قال في الروض ويمهل أي السكران بالقتل  
حتى يفيق اه وقوله ويمهل قال في شرحه احتياطاً لا وجوباً كما نص عليه الشافعي والبعوى في تعليقه اه

لافاقته وإن صح اسلامه في السكر لا يأتي باسلام مجمع على صحته وتأخير الاستتابة الواجبة لمثل هذا العذر مع قصر مدة السكر غالبا غير بعيد كذا  
قالوه وأولى منه استتابة في حال سكره لاحتمال موته فيه ثم بعد افاقته خروجاً من خلاف من منعها فيه ومن ثم يجب تجنب الابعاد افاقته  
ومر آخر الوكالة انه يغتفر للغاصب مع وجوب الرد عليه فوراً التأخير للشهاد فهذا أولى فان قتل في سكره فلا شيء فيه أما غير المتعدى  
بسكره فلا تصح ردة كالمجنون (واسلامه) سواء ارتد في سكره أم قبله لا تقرر أنه يعتد بأقواله كالصاحي فلا يحتاج لتجديده بعد الافاقه  
والنص على عرض الاسلام عليه بعد ما يحمل على التدب وإذ اعرض عليه فوصف الكفر فهو كافر من الآن لصحة اسلامه (وتقبل الشهادة بالردة

مطلقا) كما صححاه في الروضة واصلها ايضا فلا يحتاج الشاهد لتفصيلها لانها لخطرهما لا يقدم العدل على الشهادة بها الا بعد مزيد ثمر (وقيل يجب التفصيل) بان يذكر موجبا وان (٩٤) لم يقل عالما مختارا اخلاقا لما يوهمه كلام الرافعي لا اختلاف المذهب في الكفر وخطر أمر الردة

بنفو ذلك منه لتعديده بالسكر لا نه مكلف بعدم الشرب بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أولا لا نأقهره على شرب المسكر ما لم يظهر به معنى ان لا نقيم عليه الحدولا نتعرض له واطلاقهم يقتضي ترجيح الاول اه ع ش وفيه وقفة فليراجع (قول المتن مطلقا) اى على وجه الاطلاق ويقضى به من غير تفصيل معنى ورشيدى عبارة ع ش اى إلهادامطلقا فلا يقال كان الصواب ان يقول مطلقة لان لفظ الشهادة مؤنث فتجب المطابقة بينه وبين صفته لان الحال صفة في المعنى اه (قوله) كما صححاه في الروضة واصلها ايضا الخ هذا هو المعتمد اه نهاية واعتمد شيخ الاسلام والمعنى وجوب التفصيل وكذا الشارح كما يأتى (قوله) الا بعد مزيد ثمر (مزيد ثمر) يؤخذ منه ان الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره اه ع ش (قوله) وهذا هو القياس الخ عبارة المعنى فلا بد من التفصيل وهو كما قال شيخنا اوجه اه (قوله) ومن ثم اطال كثير من الخ عبارة المعنى قال الاذرى هذا اى وجوب التفصيل هو المذهب الذى يجب القطع به وقال الاسنوى انه المعروف عقلا ونقلا قال وما نقل عن الامام بحث له وقال الدميرى والذى صححه الرافعي تبع فيه الامام وهو لم ينقله عن احد وإنما هو من تخريجه اه (قوله مطلقا) اى قولاً أو فعلاً ومع التصديق الباطنى وبدونه (قوله) وقديرب الاول اى قبول الشهادة بالردة مطلقا (قوله) ان سكوتاه اى المشهود عليه بالارتداد (قوله) عن الاسلام اى النطق بكلمتى الشهادة (قوله) رفع اثر الشهادة اى الحكم بالردة فكان الاول ان يعبر بالدفع بالدال المهمة (قوله) قال البلقينى الخ اعتمد المعنى دون النهاية عبارة ته واقتضى كلام المصنف انه لا فرق بين قولها ارتد عن الايمان او كفر بالله او ارتد او كفر فهو من محل الخلاف خلافا للبلقيني اه (قوله) اى لاحتماله اى المعنى اللغوى (قوله) ظاهر المتن الاقنى وهو قوله ولو قال لفظ لفظ كفر الخ (قوله) وهو مشكل اى ظاهر المتن الاقنى من الاكتفاء وكذا ضمير ولا يحمل الخ (قوله) على ما يأتى الخ راجع للحمل وقوله لان الالفاظ الخ راجع لفيه (قوله) الاتفاق اى بين الشهود والقاضى (قوله) مطلقا اى سواء قالوا لا ارتد عن الايمان او كفر بالله او قالوا لا ارتد او كفرو ويحتمل ان المراد سواء كانا فقيهيين موافقين للقاضى او لا بل هو الاقرب من حيث السياق (قول المتن فعلى الاول) وهو قبولها مطلقا (قوله) لو شهدوا المراد اثنين فاكثر على شخص بردة ولم يفصلوا اه معنى (قوله) إنشاء اى الى قوله وكذا على الثانى فى النهاية ولى قوله ويرد فى المعنى لا قوله فظاهر كلامهم انه كالأول (قوله) إنشاء سيد كر محترزه بقوله اما لو شهدوا باقراره الخ (قول المتن حكم بالشهادة) (فروع) لو ارتد اسير او غيره مختار اثم صلى فى دار الحرب حكم باسلامه لان اصله فى دارنا لان صلاته فى دارنا قد تكون تقية بخلافها فى دارهم لا تكون الا عن اعتقاد صحيح ولو صلى كافر اصلى ولو فى دارهم لم يحكم باسلامه بخلاف المارتد لان علة الاسلام باقية فيه والعود اهلون من الابتداء فمصح فيه الا ان يسمع تشهده فى الصلاة فيحكم باسلامه ولو اكره اسير او غيره على الكفر ببلاد الحرب لم يحكم بكفره كما مر فان مات هناك ورثه وارثه المسلم فان قدم علينا عرض عليه الاسلام استجبنا بالاحتمال انه كان مختارا كما لو اكره على الكفر بدارنا فان امتنع من الاسلام بعد عرضه عليه حكمنا بكفره من حين كفره الاول لان امتناعه يدل على انه كان كافرا من حينئذ فلو مات قبل العرض واللفظ بالاسلام فهو مسلم كالمات قبل قدمه علينا معنى وروض مع شرحه ويظهر اخذنا من تعليمهم ان دار الكفر بان يكون المتولى كافرا حكمه حكم دار الحرب والله اعلم (قوله) ولم ينظر لانكاره لان الحجة قامت والتكذيب والانكار لا يرفعه كالمات بالينة بالزنا فانكاره او كذبهم لم يسقط عنه الحداه معنى (قوله) فيستتاب الخ فان ابقى بما يصير به مسلما قبل الحكم امتنع الحكم بالشهادة بالردة كما

وهذا هو القياس لاسيما فى العامى ومن رايه يخالف رأى القاضى فى هذا الباب ومن ثم اطال كثيرون فى الاتصا له نقلا ومعنى وجريا عليه فى الدعاوى وذكرا فى مسائل ما يؤيده كالشهادة بنحو الزنا والسرقة والشرب وبتين ترجيحه فى خارجى لا اعتقاده ان ارتكاب الكبيرة ردة مطلقا وقديرب الاول ان سكوتاه عن الاسلام الذى لا كلفة فيه بوجه دليل على صدق الشهود فلم يجب التفصيل لسهولة رفع اثر الشهادة بالمبادرة بالاسلام بخلاف تلك المسائل فانه لما لم يمكنه رفع اثر الشهادة او جبا تفصيلها حتى لا يقدم على مؤاخذته الا بعد اليقين قال البلقينى ومحل الخلاف ان قالوا ارتد عن الايمان او كفر بالله اما مجرد ارتد او كفر فلا يقبل قطعا اى لاحتماله لكن ظاهر المتن الاقنى الاكتفاء بقولهما لفظ لفظ كفر وهو مشكل ولا يحمل على فقيهيين موافقين للقاضى فى هذا الباب على ما يأتى او اخر الشهادات لان الالفاظ والافعال المكفرة كثر الاختلاف فيها لاسيما

(قوله) كما صححاه فى الروضة واصلها كتب عليه م (قوله) قال البلقينى ومحل الخلاف الخ ما قاله البلقينى ممنوع وما ذكر من محل الخلاف ايضا م ش (قوله) حكم بالشهادة ولم ينظر لانكاره فيستتاب ثم يقتل ما لم يسلم الخ قال فى الروض ولو ارتد اسير مختار اثم صلى فى دار الحرب حكم باسلامه لا فى دارنا ولو صلى حربى فى

بين اهل المذهب الواحد فلا يتصور هنا الاتفاق لان اللفظ المسموع قابل للاختلاف فيه فليجب بيانه مطلقا (فعلى نص الاول ولو شهدوا بردة) إنشاء (فانكر) بان قال كذبا او ما ارتدت (حكم بالشهادة) ولم ينظر لانكاره فيستتاب ثم يقتل ما لم يسلم وكذا

على الثاني إذا فسلوا فانكر امالو شهدوا باقراره بها فظاهر كلامهم انه كالاول وبحث ابن الرفعة قبول انكاره كالمشهدوا باقراره بالزنا فانكره  
وردد بجواز الرجوع ومنه الانكار ثم لانهما يفرق بسهولة التدارك هنا بالاسلام فلا ضرورة للرجوع (فلو) لم ينكروا انما قال كنت مكرها  
واقترضته قرينة كاسر كفار) له (صدق يمينه) تحكما للقرينة وحلف لاحتمال انه مختار فان قتل قبل العين لم يضمن لوجود مقتضى والاصل  
عدم المانع (ولا) تقتضيه قرينة (فلا) يصدق فيحكم بينونة زوجته التي لم يطاها ويطالب (٩٥) بالاسلام فان ابى قتل (ولو قال لفظ لفظ

كفر) أو فعل فعله (فادعى

لم كراه اصدق) يمينه (مطلقا)

أى مع القرينة وعدمها لانه

لم يكذبهما إذا لا كراه انما

ينافى الردة دون نحو التلفظ

بكلمتها لكن الحزم أن يجدد

كلمة الاسلام وانما لم يصدق

في نظيره من الطلاق حيث

لا قرينة لانه حق آدمي

فيحاط له فان قلت الفرق

بين الشهادة بالردة والتلفظ

بلفظها مثلا انما يتجه بناء على

عدم التفصيل اما عليه فلا

يظهر بينهما فرق قلت بل بينهما

فرق لانها إذا قال ارتد

لتلفظه بكذا حكما بالردة

ويناسبها فكان في دعوى

الاكراه تكذيب لها وأما

إذا قال ابتداء لفظ بكذا

فليس في دعوى الاكراه

تكذيب لها ولو شهدا

بكفره وفصله لم يكف

قوله أنا مسلم بل لا بد من

الشهادتين مع الاعتراف

ببطلان ما كفر به او البراءة

من كل ما يخالف دين الاسلام

(ولو مات معروف بالاسلام

عن ابنين مسلمين فقال

احدهما ارتدت فمات كافرا

فان بين سبب كفره) كسجود

نص عليه الشافعي رضي الله عنه ولكن يحكم عليه بما يترتب عليها من بينونة زوجته إذا كان قبل الدخول  
بين او بعده وانقضت العدة وهل ينزل عن وظائمه التي يعتبر فيها الاسلام ولا خلاف والظاهر الاول اه  
مغنى (قوله على الثاني) اى اشتراط التفصيل (قوله باقراره بها) كان شهدوا عليه بانه اقر بانه سجد لصنم اه  
رشيدى (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) اعتمده المغنى والرشيدى (قوله ويرد) اى بحثه (قوله ومنه) اى  
الرجوع (قوله ثم) اى فى الاقرار بالزنا (قوله لانهما) اى فى الاقرار بالردة (قوله بالاسلام) اى  
بالنطق بالشهادتين (قوله فلو لم ينكر) ولا بما عابرة المغنى فلو صدق شخص من شهد عليه بردة ولكن قال  
الخ (قوله لم ينكر) الى قوله فان قلت فى المغنى والنهاية (قوله وحلف الخ) والظاهر كما قال الزركشى ان هذه  
اليمين مستحبة اه مغنى (قوله ولا تقتضيه قرينة) بان كان فى دار كفر وسيله محلى اه مغنى (قوله  
فيحكم بينونة زوجته التي لم يطاها) عبارة النهاية ويصير مرتدا اه (قول المتن ولو قال لفظ)  
اى ولو لم يقل الشاهدان ارتدوا لكن قالوا الخ اه مغنى (قوله دون نحو التلفظ الخ) عبارة المغنى ولا ينافى  
التلفظ بكلمة الردة ولا الفعل المكفرو ويندب أن يجدد كلمة الاسلام فان قتل قبل العين فهل يضمن لان الردة  
لم تثبت او لا لان لفظ الردة وجدوا لاصل الاختيار قولان واجههما كما قال شيخنا الثاني اه (قوله لكن  
الحزم) اى الراى وهو بالحاء المهملة وبالزاي اه ع ش (قوله على عدم التفصيل) اى عدم اشتراطه (قوله  
ما كفر به) اى كتحصيل رسالة سيدنا محمد عليه افضل الصلاة والسلام بالعرب اه سم (قوله كسجود  
لصنم) الى قوله لكن فى قبول فى النهاية لا قوله وهذا جرى الى لكن الاظهر الى قوله فاما هو فى المغنى إلا  
قوله لكن فى قبول الى وان لم يذ كر (قوله لانه مرتدا الخ) أى والمرتد لا يورث (قوله لكن الاظهر الخ) هذا  
هو المعتمد نهائى ومغنى (قوله او غيرها) اى غير ما هو ردة (قوله صرف) اى نصيب المقر بالارتداد الى اه  
المقر به (قوله وقف) وفاقا لشيخ الاسلام والمغنى وخلافا للنهاية عبارة فالوجه عدم حرمانه من ارثه اه  
(قوله فاما هو) الضمير راجع للاظهر كما فى تضييحه اه سم (قوله على التفصيل) اى على اشتراطه فى الشهادة  
بالردة (قوله واما لاحظ) اى الرافعى فى اصل الروضة وغيره وقوله فيه اى فى الاظهر (قوله فرقا) اى بين  
الشهادة بالردة والاقرار بها حيث لم يعتبر فى الاول التفصيل بخلاف الثاني (قوله ويتجه فيه) أى فى الفرق

دارهم لم يحكم باسلامه الا ان سمع شهادته اه وقوله حرى قال فى شرحه المراد كافرا أصلى ولا ينافيه قوله فى  
دارهم (قوله ولو قال لفظ لفظ كفر فادعى اكرها الخ) قال فى شرح الروض قال فى الاصل وفما ذكرنا  
دلالة على انها لو شهدا بردة اسير ولم يدع اكرها حكم برده ويؤيده ما حكى عن القفال انه لو ارتد اسير مع  
السكفار ثم احاط بهم المسلمون فاطلع من الحصن وقال أنا مسلم وانما تشبهت بهم خوفا قبل قوله وان لم يدع  
ذلك ومات فالظاهر انه ارتد طائعا وعن نص الشافعي انها لو شهدا بتلفظ رجل بالكفر وهو محبوس او  
مقيد لم يحكم بكفره وان لم يتبرضا لا كراهه وفى التهذيب ان من دخل دار الحرب فسجد لصنم او تلفظ بكفر ثم  
ادعى اكرها فان فعل فى خلوة لم يقبل او بين ايديهم وهو اسير قبل قوله (قوله صدق) قال فى الروض فان قتل  
قبل العين فهل يضمن قولان قال فى شرحه واجههما الثانى وعلمه بان لفظ الردة وجدوا لاصل الاختيار (ما كفر  
به) أى كتحصيل رسالة محمد عليه افضل الصلاة والسلام بالعرب (قوله لكن الاظهر فى اصل الروضة  
وغیره انه يستفصل) كتب عليه م وقوله فاما هو مفرع الضمير راجع للاظهر كما فى تضييحه وقوله ويتجه

لصنم (لم يرثه ونصيبه فى) ليت المال لانه مرتد بزرعه (وكذا ان أطلق فى الاظهر) معاملة له باقراره وهذا جرى على ما مر من قبول الشهادة  
المطلقة لكن الاظهر فى اصل الروضة وغيره انه يستفصل فان ذكر ما هو ردة فىء او غيرها كقوله كان يشرب الخمر صرف اليه لكن  
فى قبول هذا من عالم نظر ظاهر وان لم يذ كر شيئا وقف فاما هو مفرع على التفصيل السابق واما لاحظ فيه فرقا ويتجه فيه ان الانسان  
ولو الوارث يتسامح فى الاخبار عن ألميت بحسب ظنه ما لا يتسامحه

في الحى الذى يعلم انه يقتل بشهادته وكونه يفوت ارثه ويترتب عليه عار مورثه المستلزم لعاره فلا يقدم عليه إلا بعد مز يدتحر أكثر من الشاهد يعارضه انه كثير اما يغفل عن ذلك (وتجب استتابة المرتد والمرادة) لاحترامهما بالاسلام قبل ورماعرضت شبهة بل الغالب انها لا تكون عن عبث محض وروى الدارقطنى خبر أنه صلى الله عليه وسلم أمر في امرأة ارتدت أن يعرض عليها الاسلام فان اسلمت ولا قتلت وإنما لم يستتب العرنيين لانهم حاربوا المرتد اذا حارب لا يستتاب كذا قيل وفيه نظر بل الذى يتجه وجوب الاستتابة حتى فيمن حارب لان تحتم قتله لا يمنع طلب استتابة لينجو من الخلود في النار وحينئذ (٩٦) فالذى يتجه في الجواب انها واقعة حال محتملة أنه صلى الله عليه وسلم علم منهم أنهم لا يتوبون أو علم

أنهم من أهل النار قيل كان ينبغي أن يعبر بقتلها إن لم تتب لانه الذى خالف فيه ابو حنيفة وهو عجيب فانه صرح به بعد (وفي قول يستحب) كالكافر الا صلى (وهى) على القولين (في الحال) للخبر الصحيح من بدل دينه فاقتلوه ومرئى تأخيرها إلى صحو السكران (وفي قول ثلاثة ايام) لاثري فيه عن عمر رضى الله عنه (فان اصرا) اى الرجل والمرأة على الردة (قتلا) للخبر المذكور لعموم من فيه والنهى عن قتل النساء محمول على الحريات والسيد قتل قنه والقتل هنا بضرب العنق دون ماعاده ولا يتولاه إلا الامام او نائبه فان افتات عليه أحد عزز ولو قال عند القتل عرضت لى شبهة فاذيلوها لا توب ناظرناه وجوباً ما لم يظهر منه تسويق بعد الاسلام وهو الاولى او قبله على الالوجه فان الحجة مقدمة على السيف فاغتفر له هذا الزمن القصير للحاجة ولا

كافى تضيقه أيضاً اه سم (قوله في الحى) أى في الشهادة عليه (قوله وكونه) اى الاخبار عن الميت مبتدأ خبره قوله يعارضه الخ والجملة استئنافية (قول المتن ويجب استتابة المرتد الخ) فلو قتله احد قبل الاستتابة عزر فقط ولا شىء عليه لا هداره اه ع ش (قوله لاحترامهما) اى قوله كذا قيل في المغنى (قوله ورماعرضت) عبارة المغنى فر بما الخ بالفاء (قوله لا تكون عن عبث الخ) اى بل عن شبهة عرضت (قوله في امرأة) يقال لها ام رومان اه معنى (قوله ولا تألم يستتب الخ) جواب سؤال والضمير المستتر راجع اليه صلى الله عليه وسلم (قوله لانها) اى قصة العرنيين (قوله أو علم أنهم الخ) أو كان قبل نزول وجوب الاستتابة اه سيد عمر (قوله قبل كان الخ) واقفه المغنى عبارة نص المصنف على المرأة اشارة إلى خلاف ابي حنيفة لكن كان الاولى ان يعبر كما في المحرر يقتل المرتد ان لم يتب رجلا كان او امرأة لان خلاف ابي حنيفة في قتلها لافى استتابتها فانه قال تحبس وتضرب إلى ان تموت او تسلم اه (قوله وهو عجيب) اى القول المذكور (قوله صرح به) اى يقتل المرأة (قوله وهى) اى الاستتابة (قوله من بدل دينه فاقتلوه) لعل وجه الدلالة ما افادته الفاء من التعقيب اه رشيدى (قول المتن وفي قول ثلاثة ايام) اى وفي قول يميل فيها على الاولى ثلثة ايام اه معنى (قوله والنهى) اى قوله وجوباً في النهاية والمغنى (قوله والقتل هنا الخ) اى واما فيما عداه فقد يكون بغير ضرب العنق كان القتل قصاصاً عن قتل بغير ضرب العنق فيقتل بمثل فعله للنسابة اه ع ش (قوله ولا يتولاه إلا الامام الخ) اى في الحرسم ومعنى (قوله او نائبه) هذا ان لم يقاتل فان قاتل جاز قتله لكل من قدر عليه اه معنى (قوله ناظرناه وجوباً الخ) قد يقال مقتضاه بقاء وجوب المناظرة حتى بعد الاسلام وقد يوجه بأن الغرض ازالة الشبهة ومقتضاه أيضاً أن قوله ما لم يظهر منه تسويق قيد في المناظرة بعد الاسلام ولا يظهر له وجه فكان ينبغي ان يقول بعد الاسلام او قبله ما لم يظهر الخ اه سيد عمر اقول بل الظاهر انه قيد وجوب المناظرة مطلقاً بعد الاسلام او قبله ففاده حينئذ اسقاط الوجوب بتسويفه مطلقاً ووجه ظاهر (قوله بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظرناه كما في تضيقه اه سم (قوله او قبله الخ) خالف فيه النهاية والمغنى فقال ناظرناه بعد الاسلام لا قبله وان شكى جوعاً قبل المناظرة اطعمه ولا اه اى وجوباً ع ش (قوله فانه احسن منهم) فلا مانع من دفنه في مقابر الكفار اه معنى (قوله لم يبق لها اثر الخ) اى بموته كافر اه معنى (قول المتن وان اسلم) اى من قامت به الردة ذكر اكان او انشى صح وترك اى وان تكررت رده مرار الكنه لا يعز على اول مرة كما ياتى وظاهره انه لا فرق في قبول الاسلام منه مع التكرار بين أن يغلب على الظن انه انما يسلم بعد الردة تقية أو لا اه ع ش (قوله اسلامه) اى قوله لكن اختيار في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وللخبر الى وشمل (قوله بسبه الخ) اى او قدفه اه معنى (قوله وهو المعتمد) اى صحة اسلام من كفر بالسب وترك قتله (قوله مطلقاً) اى تاب ام لا (قوله عليه) اى الفارسى (قوله وللسبكي هنا) اى فيما إذا اسلم بسبه صلى الله عليه وسلم (قوله ولم يحتج) اى المتن في النهاية (قوله فيه الضمير راجع للفرق في قوله واما لاحظ فيه فرقا كما في تضيقه أيضاً (قوله ولا يتولاه إلا الامام) اى في الحر (قوله بعد الاسلام) كتب عليه مر (قوله ايضاً بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظرناه كما في تضيقه

يدفن في مقابر الكفرة ولا في مقابر المشركين لما سبق له من حرمة الاسلام كذا قالوه وهو مشكل فانه ولم احسن منهم وحرمة الاسلام لم يبق لها اثر البتة بعد الموت (ولان اسلم صح) اسلامه (وترك) لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وللخبر الصحيح فاذا قالوا عصموا منى دماءهم واموالهم وشمل كلامه من كفر بسبه صلى الله عليه وسلم أو بسب نبى غير دوهو المعتمد مذهبا لكن اختيار قتله مطلقاً ونقل الفارسى والخطابى من ائمتنا الاجماع عليه في سب هو قدف لا مطلقاً هذا هو صواب النقل عن الفارسى ومن بالغ في الرد عليه الغزالي وللسبكي هنا ما اعترف بخروجه عن المذهب فليحذر ايضاً ولم يحتج هنا للتثنية

الاشارة للخلاف فاندفع ما قيل الاحسن أسلسا ليوافق ما قبله ( وقيل لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفر خفي كزنادقة وباطنية ) لان التوبة عند الخوف عين الزندقة والزندق من يظهر الاسلام ويخفي الكفر كذا ذكره في ثلاثة مواضع وذكر في آخر أنه من لا يتحل ديننا ورجحه الاسنوي وغيره بان الاول المناق وقد غيروا بينها والباطني من يعتقد أن للقرآن باطنا غير ظاهره وأنه المراد منه وحده أو مع الظاهر وليس منه خلافاً لهم فيه اشارات الصوفية التي في تفاسيرهم كتفسير السلي والقشيري لان أحدا منهم لم يدع انها مرادة من لفظ القرآن وانما هي من باب ان الشيء يتذكر بذكر ماله به نوع مشابهة وان بعدت ولا بد في الاسلام مطلقا وفي النجاة من الخلود في النار كما حكى عليه الاجماع في شرح مسلم من التلطف بالشهادتين من الناطق فلا يكفي ما قبله من الايمان وان قال به الغزالي وجميع محققون لان تركه للتلفظ بهما مع قدرته عليه وعليه بشرطيته أو شطرته لا يقصر عن نحوري مصحف بقدر ولو بالعجمية وان

ولم يحتاج) أي المصنف هنا أي في أسلم وترك (قوله لفوات المعنى السابق الخ) أي وللإشارة بالمغايرة إلى الخلاف ولو ثبت هنا إضافات هذه الإشارة كما لا يخفى فمصنعه المصنف أحسن مما أشار إليه المعترض وان قال الشهاب بن قاسم ان ما ذكره انما هو مصحح للعبارة بتكلف لا دفع لاحسن ما أشار إليه المعترض اه رشيدى (قوله وهو الاشارة للخلاف) أي لان في قوله قتلا اشارة للرد على من قال ان المرأة لا تقتل وفي قوله السابق والنهي عن قتل النساء الخ تعريض بالرد على قائله اه عش (قوله ما قيل الخ) وافقه المعنى وسم (قوله لان التوبة) إلى قوله كذا ذكر اه في النهاية (قوله والزندق) إلى قوله أو مع الظاهر في المعنى (قوله في ثلاثة مواضع) أي في هذا الباب وباب صفة الآئمة والفرانض وقوله في آخر أي في اللعان مغنى وشرح المنهج (قوله من لا يتحل ديننا) أي من لا ينسب إلى دين اه عش (قوله أو مع الظاهر الخ) محل تأمل والموجود في كلام بعض الآئمة قصر الباطنية على الاول وتجويز الثاني لفوة اه سيد عمر اقول ومن قصرهم على الاول المعنى (قوله وليس منه) أي من الباطن (قوله لم يدع انها مرادة الخ) ان اراد قطعاً فسلم لكن ذلك جار في كثير من وجوه تفسير اهل الظاهر او مطلقاً فحل تأمل وقوله ولا نأهى الخ محل تأمل لانه مسلم في بعضها واما كثير منها فما احتمله اللفظ احتمالاً لا ظاهراً بالنسبة إلى مصطلحهم بل ربما يكون اقرب إلى اللفظ من بعض الوجوه المحكية عن اهل الظاهر اه سيد عمر (قوله ولا بد في الاسلام) إلى قوله خلافاً لما يفعله في النهاية والمعنى لإلا قوله وفي النجاة إلى من التلطف وقوله من الناطق إلى ولو بالعجمية وقوله والفرق إلى بترتيبها (قوله مطلقاً) أي سواء كان بمن ينكر رسالته صلى الله عليه وسلم للعرب وغيرهم او ينكرها لغيرهم خاصة قاله عش وعبارة الروض مع شرحه لا بد في اسلام المرتد وغيره من الكفار الخ ولعل هذا التعميم هو المراد هنا (قوله من التلطف بالشهادتين) أي ولو ضمنا على ما يأتي ويسن امتحان الكافر بعد الاسلام بتقريره بالبعث بعد الموت ولو قال بدل محمد رسول الله في الشهادتين احمد او ابو القاسم رسول الله كفاه ولو قال النبي بدل رسول الله كفاه لا الرسول فانه ليس كرسول الله فلو قال آمنت بمحمد النبي كفي آمنت بمحمد الرسول لان النبي لا يكون إلا الله تعالى والرسول قد يكون لغيره وبخلاف آمنت بمحمد كما فهم بالاولى وغيره وسوى وما عدا ونحوها في الاستثناء كالإني الا كفاءها كقوله لا إله غير الله أو سوى الله أو ما عدا الله أو ما خلا الله ولو قال كافر انا منكم أو مسلم أو ولي محمد أو احبه أو اسلمت وامننت لم يكن اعترافاً بالاسلام لانه قد يريد انا منكم أو مثلكم في البشرية أو نحو ذلك من التاويلات فان قال آمنت أو اسلمت أو انا مؤمن أو مسلم مثلكم أو انا من امة محمد ﷺ أو دينكم حق أو قال انا بريء من كل ما يخالف الاسلام أو اعترف من كفر بانكار وجوب شيء بوجوبه ففيه طريقتان احدهما وهي ما علمها الجمهور وهي الراجحة لا يكون ذلك اعترافاً بالاسلام والثانية ونسبها الامام للمحققين انه يكون اعترافاً به ولو قال انا بريء من كل ملة تخالف الاسلام لم يكف على الطريقين لانه لا ينفي التعطيل الذي يخالف الاسلام وهو ليس علة ومن قال آمنت بالذي لا إله غيره لم يكن مؤمناً بالله لانه قد يريد الوثن وكذا لا إله إلا الملك أو الرزاق لانه قد يريد السلطان الذي يملك امر الجنود ويرتب ارزاقهم فان قال آمنت بالله ولم يكن على دين قبل ذلك صار مؤمناً بالله فيأتي بالشهادة الاخرى وإن كان مشركاً لم يصبر مؤمناً حتى يضم اليه وكفرت بما كنت اشركت به ومن قال يقدم غير الله كفي للإيمان بالله ان يقول لا قدسم إلا الله كمن لم يقل به ومن لم يقل به يكفيه ايضاً الله ربى مغنى وروض مع شرحه (قوله وعليه الخ) مفهومه ان سكوت المكلف عنه لجهله باعتباره في الايمان شطراً أو شرطاً لا يضر فهو مؤمن في الباطن لكن يرد عليه ان كون الشيء شطراً أو شرطاً من خطاب الوضع وهو لا يؤثر في الجهل فتاثير الجهل هنا يؤيد ما قاله المتكلمون واختاره الغزالي وجمع محققون من ان الايمان التصديق فقط ووجوب النطق بالشهادتين على القادر به وجوب فقهي بوجوب تركه الاشم لا الكفر والله اعلم (قوله ولو بالعجمية) عبارة المعنى يصح الاسلام بسائر اللغات كما قاله ابن الصباغ وغيره وبإشارة (قوله فاندفع الخ) في اندفاعه نظر لا يخفى اذ لا شبهة في أحسنه ما ذكره أو أما التوجيه الذي ذكره فغاياته



الآخرس نعم لو لقن العجمي الكلمة العربية فقلها ولم يعرف معناها لم يكف اه (قوله ولو بالعجمية) أى عند من يعرفها فلا يجوز له قتله اما إذا نطق بها عند من لا يعرفها فقتله لظن بقائه على الكفر فلا اثم عليه وينفعه ذلك عند الله فلا يتخلف النار ثم إذا شهدت بينة بان ما نطق به هو كلمة الشهادة لمعرفتها بلسانه دون القاتل فينبغي وجوب الدية على القاتل لانه قتل مسلما في نفس الامر وظن كفره لا يما يسقط القصاص للشبهة اه ع ش (قوله بينه) أى التلطف بالشهادتين (قوله جلي) لعله بورود الامر بتعين الله اكبر بقوله ﷺ صلوا كما رايتموني هناك وعدم ورود الامر بتعين العربية هنا (قوله بترتيبهما الخ) قضية صنيعه عدم اعتبار الموالاة بينهما وبه صرح المغني بعبارة ولا بد من ترتيب الشهادتين بان يؤمن بالله ثم برسوله فان عكس لم يصح كما في المجموع في الكلام على ترتيب الوضوء وقال الحلبي ان الموالاة بينهما لا تشترط فلو تأخر الايمان برسول الله تعالى عن الايمان بالله تعالى مدة طويلة صح اه ولكن جرى النهاية على اعتبارها بعبارة ويعتبر ترتيبهما وموالاةهما وجزم به الودرحمة الله تعالى في شروط الامامة اه (قوله ثم الاعتراف الخ) عطف على التلطف بالشهادتين وقوله او البراءة الخ عطف على الاعتراف وقوله وبرجوعه عطف على قوله برسالته (قوله وبرجوعه عن الاعتقاد الخ) أى كان يقول برئت من كذا فيبرأ منه ظاهرا وأما في نفس الامر فالعبرة بما في نفسه اه ع ش (قوله ولا يعزمر مرتد تاب الخ) عبارة المغني نعم يعزمر من تكرر ذلك منه لزيادة تهاونه بالدين فيعزمر في المرة الثانية فمابعد ما ولا يعزمر في المرة الاولى اه (قوله فقد قال) إلى قوله وفي الاحاديث في النهاية (قوله فقد قال الشافعي الخ) هذا النص فيه تصريح بانه لا يشترط عطف إحدى الشهادتين على الاخرى ويوافقه قولهم لو اذن كافر غير عيسوى حكم باسلامه بالشهادتين مع ان الاذان لا عطف في شهادتيه سم وع ش (قوله ويؤخذ من تكريره الخ) عبارة المغني قال ابن النقيب في مختصر الكفاية وهما اشهدان لا إله الا الله واشهدان محمد رسول الله وهذا يؤيد من ائمتي من بعض المتأخرين بانه لا بد ان يأتي بلفظ اشهد في الشهادتين ولا لم يصح إسلامه وقال الزنكوني في شرح التبيين وهما لا إله الا الله محمد رسول الله وظاهره ان لفظة اشهد لا تشترط في الشهادتين وهو يؤيد من ائمتي بعدم الاشتراط وهي واقعة حال اختلف المفتون في الافتاء في عصرنا فيها والذى يظهر لي ان ما قاله ابن النقيب محمول على الكمال وما قاله الزنكوني محمول على اقل ما يحصل به الاسلام فقد قال ﷺ امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله محمد رسول الله رواه البخارى ومسلم اه (قوله انه لا بد منه) أى من تكريره أى وعليه فلا يصح إسلامه بدونه وإن أتى بالواو قاله ع ش وقال سم ينبغي ان يغني عنه العطف اه (قوله وهو ما يدل عليه الخ) معتمد وكذا في ع ش لكن الموافق للدلالة عدم اشتراطه كما مال اليه الشارح بل عدم اشتراط لفظة اشهد من اصلها كما مر آنفا عن المغني استظهاره وعنه وعن الروض مع شرحه ما يفيد (قول المتن وولد المرتدان الخ) وفي سم بعد ذكر عبارة الروض مانصه وهي صريحة في ان المنعقد قال ردتها مسلم فقول المصنف وأحد أبويه مسلم لما يحتاج اليه في المنعقد بعدها من لازم المنعقد قبلها أن أحد أبويه مسلم اه سم (قول المتن ان انعقد قبلها) يتأمل المراد بالانعقاد ولا يبعد ان يراد به حصول الماء في الرحم ويعرف ذلك بالقرائن كالأوطئها مرة واتت بولد لسته اشهر من الوطئ فينظر هل الردة قبل الوطئ فقد انعقد بعدها او بعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما إذا حصل وطئ قبل الردة ووطئ بعدها واحتتمل الانعقاد من كل منهما ولم يكن في آباءه مسلم اه سم عبارة المغني وسكت الاصحاب هنا عما لو اشكل علوقه هل هو قبل الردة او بعدها والظاهر كما قال الدميري انه على الأقوال لان الاصل في كل حادث تقديره باقرب

تصحيح العبارة بالتكلف (قوله بترتيبهما) أى وموالاةهما مر (قوله فقد قال الشافعي رضى الله عنه إذا ادعى على رجل الخ) هذا النص فيه تصريح بانه لا يشترط عطف إحدى الشهادتين على الاخرى ويوافقه قولهم لو اذن كافر غير عيسوى حكم باسلامه بالشهادتين مع ان الاذان لا عطف في شهادتيه (قوله أنه لا بد منه) أى من تكريره ينبغي ان يغني عنه العطف (قوله وولد المرتدان انعقد قبلها الخ) يتأمل ما المراد

بينه وبين تكبيرة الاحرام جلي بترتيبهما ثم الاعتراف برسالته ﷺ إلى غير العرب ممن ينكرها أو البراءة من كل دين يخالف دين الاسلام وبرجوعه عن الاعتقاد الذى ارتد بسببه ولا يعزمر مرتد تاب على أول مرة خلافا لما يفعله جهلة القضاة ومن جهلهم ايضا أن من ادعى عليه عندهم برودة أو جاءهم يطلب الحكم باسلامه يقولون له تلفظ بما قلت وهذا غلط فاحش فقد قال الشافعي رضى الله عنه إذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكشف عن الحال وقلت له قل أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله وانك برىء من كل دين يخالف دين الاسلام اه ويؤخذ من تكريره رضى الله عنه لفظ أشهد أنه لا بد منه في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلام الشيخين في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الاحاديث ما يدل لكل (وولد المرتدان انعقد قبلها)

أي الردة (أو بعدها واحد أبويه) من جهة الأب أو الأم وان علا ومات (مسلم فسلم) تغليبا للسلام (أو) وأبواه (مرتدان) وليس في أصوله مسلم (فسلم) فلا يسترق ويرثه قريبه المسلم ويجزى عتقه عن الكفارة ان كان قنابلقاء علقه (٩٩) الاسلام في أبويه (وفي قول) هو (مرتد)

زمان ويدل له كلامهم في الوصية في الحمل (قوله أي الردة) إلى قوله فيما مل في المغني وإلى قوله هذا ما ذكره في النهاية (قول المتن أو بعدها) أي فيها أه مغني وهذا يغني عما في عش عن شيخه الشوبري أي أو مقارناتها (قوله وان علا الخ) غاية وقوله ومات أي ولو قبل الحمل به بسنين عديدة وقوله وليس في أصوله الخ أي وان بعد لكن حيث يعد منسوب إليه بحيث يرث منه أه عش (قوله اسلاما) الأولى ردة كما في المغني (قوله حتى يغلق الخ) متفرع على قوله يباشر الخ وقوله فيعامل الخ متفرع على المتن أو على قول الشارح ولم يباشر الخ (قوله وقطع به الخ) إنما هو بانه كافر لا بخصوص الردة كما يعلم من الروضة أه رشيدى عبارة المغني وفي تعبير المصنف بمرتد وكافر أصلي تسميح والأولى ان يقال فهو على حكم الكفر أه (قول المتن ونقل العراقيون) أي القاضي حسين وابن الصباغ والبنديجي وغيرهم أه مغني (قوله أي امامهم القاضي أبو الطيب) مراده بهذا الجواب عن نقل المصنف حكاية الاتفاق عن جميع العراقيين مع ان الناقل له إنما هو واحد منهم وهو القاضي أبو الطيب وحاصل الجواب انه لما نقله امامهم وهم اتباعه فكانهم نقلوه أه رشيدى ولا يخفى ان هذا الجواب إنما يظهر لو كان سكت غير امامهم وليس كذلك عبارة المغني تنبيه ما دعاه من نقل الاتفاق اعتمد فيه قول القاضي أبي الطيب انه لا خلاف فيه كما قال في الروضة واعترض بان الصيمري شيخ الماوردي من كبارهم وقد جزم بانه مسلم ولم يحك ابن المنذر عن الشافعي غيره وقال البلغيني ان نصوص الشافعي قاضية به واطال في بيانه وذكر نحو الزركشي أه (قوله ولا يقتل) أي ومع ذلك لا ضمان على قاتله للحكم برده مالم يسلم أه عش (قوله وان بعد) أي حيث يعد منسوباً إليه أه عش (قوله مرتد وقوله كافر) كان الأولى نصبهما (قوله قاله البغوي) وجزم به في الروض أه سم (قوله من اولاد الكفار الخ) المراد كفار هذه الامة كما نقله الشوبري وصرح به المناوى أه بجيرى وفي هامش

النهاية بلا عزم وانصه هذا في كفار أمته صلى الله عليه وسلم تشير يفاهم أمأ وولاد كفار غير امته في النار بلا خلاف كذا نقله شيخنا الشوبري عن بعض العلماء أه (قوله في الجنة) أي ومستقلون على المعتمد أه بجيرى (قوله أي الردة) إلى قوله هذا ما ذكره في المغني (لا قوله ومحل الخلاف وقوله وفي مال معرض للزوال يزول مطلقاً) أي لزوال العصمة برده وقوله لا مطلقاً أي لان الكفر لا ينافي الملك كالكافر الأصلي أه مغني (قوله لانه يجمع عليه) في تقريره نظر (قوله وثالثها) وأوه مرقومة بالحرمة في نسخ التحفة وليست من المتن في نسخ المحلى وغيره من الشراح أه سيد عمر (قول المرتدان هلك مرتد الخ) عبارة المغني أظهرها الوقف كبضع زوجته سواء التحق بدار الحرب أم لا فعليه ان هلك الخ (قول المتن زوال ملكه) وفي المحلى والنهاية والمغني زوالها أه (قوله ملكه في الردة) يعني حازه فيها أه رشيدى (قوله أوباق على اباحتها) أي فان عاد إلى الاسلام استقر عليه ملكه وعليه فلو انتزع منه قبل اسلامه ما صاده في الردة فالأقرب انه يملكه

بالاتفاق ولا يبعد أن يراد به حصول الماء في الرحم ويعرف ذلك بالقرائن كما لو وطئها مرة وأنت بولد ستة أشهر من الوطء فينظر هل الردة قبل الوطء فقد انعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما إذا حصل وطء قبل الردة ووطء بعدها واحتمل الانعقاد من كل منهما ولم يكن في آباؤه مسلم (قوله أيضاً وتلد المرتدان انعقد قبلها الخ) عبارة الروض فعلى ارتداد الزوجان وهي حامل أو أحدهما قبل الحمل فالولد مسلم ولو انعقد بين المرتدين فله حكمها أو بين مرتد وأصلي فكالأصلي أه وهي صريحة في ان المنعقد قبل ردتهم مسلم فقول المصنف راد أحد أبويه مسلم إنما يحتاج إليه في المنعقد بعدها إذ من لازم المنعقد قبلها ان أحد أبويه مسلم (قوله فكافر أصلي قاله البغوي) وجزم به في الروض (قوله ومحل الخلاف في غير مالكة في الردة بنحو اصطلياد فهو أمانى أوباق على اباحتها الخ) عبارة الروض والا أي وان مات مرتداً بان ان ملكه فيء وما يملكه أي في الردة بنحو احتطاب على الاباحة أه

من مات قبل البلوغ من اولاد الكفار الأصليين والمرتدين في الجنة على الأصح (وفي زوال ملكه عن ماله بها) أي بالردة (أقوال) أحدها يزول مطلقاً حقيقة ولا ينافيه عوده بالاسلام لانه يجمع عليه ثانياً لا مطلقاً (و) ثالثاً وهو (أظهرها

ان هلك مرتداً بان زوال ملكه وان أسلم بان أنه لم يزول) لان بطلان عمله يتوقف على موته مرتداً فكذا زوال ملكه ومحل الخلاف في غير ما يملكه في الردة بنحو اصطلياد فهو أمانى أوباق على اباحتها وفي مال معرض للزوال لانحوه مكاتب وأم ولد

وظاهر كلامه انه بمجرد الردة يهجر بمجور اعلية وفوجه والاصح انه لا بد من ضرب الحائز الحجر عليه وانه كحجر المفلس لانه لا جل حق  
النبي هذا ما ذكره شارح وهو ضعيف والمعتمد ان ما لا يقبل الوقف يبطل مطلقا وان ما يقبله ان حجر عليه بطل والوقف (وعلى الاقوال)  
كلها (يقضى منه دين لزمه قبلها) أى الردة بالتلاف او غيره أو فيها بالتلاف كما سبذ كره اما على بقاء ملكه فواضح واما على زواله فهى لا تزيد  
على الموت والدين مقدم على حق الورثة فعلى (١٠٠) حق النفي اولى ومن ثم لومات مرتدا وعليه دين وفي ثم ما بقى فى مظاهر كلامهم ان

الآخذ لعدم استقرار ملكه عليه حين الاخذ فلا يؤمر برده بعد الاسلام وقوله لا نحو مكاتب وأم ولد أى  
اماهما فلا يزول ملكه عنهما اتفاقا لثبوت حق العتق لها قبل رده اء ع ش (قوله وظاهر كلامه الخ)  
عبارة النهاية والاصح على القول ببقاء ملكه انه لا يصير محجورا بمجرد الردة بل لا بد من ضرب الحائز ملكه  
خلاف ما اقتضاه ظاهر كلامه اه قال الرشيدى انظر ما وجه اقتضاء ظاهر كلامه ذلك اه (قوله وانه) اى  
الحجر المضروب عليه اه ع ش (قوله كحجر الفليس) وقيل كحجر السفه وقيل كحجر المرض اه معنى (قوله هذا  
ما ذكره شارح) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لا يقبل الوقف) اى التعليق كالبيع (قوله مطلقا) اى حجر  
عليه ام لا (قوله وان ما يقبله) اى كالعق (قوله كلها) الى قول المتن انه يلزم فى المغنى والى الكتاب  
فى النهاية الا قوله اما على الوقف الى المتن وقوله وقوله مقصود فعليه وقوله على المعتمد ونحوها (قوله اما على  
بقاء ملكه) اى وان ما موقوف اه معنى (قوله وفى) ببناء المفعول من الوفاء (قوله كما انه لا يمنع) اى الدين  
(قوله وهو اوجه ما افهمه الخ) وفائدة الخلاف تظهر فى فوائد التركة فعلى الاول لم يتعلق الدين بالزوائد  
وعلى الثانى يتعلق بها اه ع ش (قوله فى مدة الاستتابة) اى اذا اخرت لعذر قام بالقاضى او بالمرتد كجنون  
عرض عقب الردة اه ع ش ويظهر ولو لغبر عذر بل لتساهل القاضى فى الاستتابة (قوله بناء على زوال  
ملكه) سبذ كره محترزه ويعنى بهذا ان الخلاف الاصح ومقابله مبنى على زوال ملكه لا خصوص الاصح اه  
رشيدى (قول المتن فيها) اى الردة حتى لو ارتد جمع وامتنعوا عن الامام ولم يصل اليهم الا بقتال فما تعلقوا فى  
القتال اذا اسلموا ضمنوه على الاظهر كما مرت الاشارة اليه فى الباب الذى قبل هذا اه معنى وفى الاسنى  
ما يوافق (قوله نفقة الموسرين) فى نسخة من التحفة المعسرين فليحرر اه سيد عمر (قوله اما على الوقف) اى  
او بقاء ملكه اه معنى (قول المتن ولذا وقفنا ملكه) وهو الاظهر كما مر اه معنى (قوله فيها) اى الردة  
(قول المتن وإلا) اى بان مات مرتدا اه معنى (قوله ونكاحه) انظر هل الخلاف يجرى فيه ايضا اه  
رشيدى (قوله على المعتمد) عبارة المغنى ما ذكره فى الكتابة من انها على قولى وقف العقود حتى تبطل على  
الجديد هو المعتمد كما ذكره فى المحرر هنا وفى الكتابة وصوبه فى الروضة هنا ورجحنا فى الشرحين والروضة فى  
باب الكتابة صحتها ورجحه البلقنى اه (قوله ونحوها) اى كالوقف كما فى شرح الروض اه سم (قوله  
مقصود العقد الخ) اى العتق سم ورشيدى (قوله مع عدل) اى عنده يحفظه (تنبيه) قد يفهم  
كلامه انه يكتفى بالجعل المذكور على قول بقاء ملكه وليس مراد بل عليه لا بد من ضرب الحجر عليه كما  
نص عليه الشافعى اه معنى (قوله المتن ويؤجر ماله) اى من جهة القاضى اه ع ش (قوله بيبه الخ) اى  
الحيوان كما لا يخفى اه رشيدى عبارة الروض فان لحق بدار الحرب بيع عليه حيوانه بحسب المصلحة اه  
(قول المتن ويؤدى مكاتبه الخ) ولو ادى فى الردة زكاة وجبت عليه قبلها ثم اسلم قال القفال ينبغى ان لا تسقط  
(قوله هذا ما ذكره شارح) واقصر عليه مر (قوله كعتق وتدير الخ) قال فى الروض ووقف قال فى شرحه  
وقوله من زيادة توفى وسهوا فانه ليس من ذلك بل بما ذكره بقوله لا يبيع الخ (قوله وان احتمله مقصود  
العقد) وهو العتق (قوله وللقاضى يبيعه ان هرب الخ) عبارة كثر الاستاذ ولو لحق بدار الحرب ورأى  
الحاكم الحظ فى بيع الحيوان فعلى اه

المال انتقل جميعه ليت  
المال متعلقا بالدين كما انه  
لا يمنع انتقال جميع التركة  
للوارث وهو اوجه مما  
افهمه ظاهر كلام بعضهم  
انه لا ينتقل اليه الا ما بقى  
(وينفق عليه منه) فى مدة  
الاستتابة كما يجزى الميت من  
ماله وإن زال ملكه عنه  
بالموت (والاصح) بناء على  
زوال ملكه (انه يلزمه  
غرم اتلافه فيها) كمن حفر  
بشرا عدوانا يضمن فى  
تركته ما تلف بها بعد موته  
(ونفقة) يعنى مؤنة (زوجات  
وقف نكاحن) نفقة  
الموسرين (وقريب) اصل  
او فرع وان تعدد وتجدد  
بعد الردة وام ولد لتقديم  
سبب وجوبها اما على  
الوقف فيجب ذلك قطعا  
كنفقة القن (ولذا وقفنا  
ملكه فنصرفه) فيها  
(ان احتمل الوقف) بان  
يقبل قوله ومقصود فعليه  
التعليق (كعتق وتدير  
ووصية موقوف ان اسلم  
نفذ) اى بان نفوذه (والا  
فلا ولو اوصى قبل الردة  
ومات مرتدا بطلت وصيته  
ايضا (ويبيعه) ونكاحه  
(ورهنه وهبته وكتابه)

على المعتمد ونحوها من كل ما يقبل الوقف لعدم قوله للتعلق (باطلة) فى الجديد لبطان وقف العقود  
ووقف التبيين لما يكون حيث وجد الشرط حال العدة ولم يعلم وجوده وهنا ليس كذلك لما تقر ان الشرط احتمال العقد للتعلق وهو منتف  
وان احتمله مقصود العقد فى الكتابة (وفى القديم موقوفة) بناء على صحة وقف العقود فان اسلم حكم بصحتها وإلا فلا (وعلى  
الاقوال) كلها خلافا لمن خصه بغير الاول (يجعل ماله مع عدل وامته عند) نحو (امراة ثقة) او محرم (ويؤجر ماله) كعقاره وحيوانه  
صيانة له عن الضياع وللقاضى يبيعه ان هرب ورآه له لحة (ويؤدى مكاتبه النجوم الى القاضى) ويعتق لعدم الاعتداد بقبض المرتد كالجنون

وذلك احتياطا له لاحتمال اسلامه وللمسلمين لاحتمال موته مرتداه (كتاب الزنا) بالمدة والعصرو هو الا فصح واجمعت الملل على عظيم تحريمه ومن ثم كان اكبر الكبار بعد القتل على الاصح وقبل هو اعظم من القتل (١٠٠) لانه يترتب عليه من مفساد انتشار الانساب

ولكن نص الشافعي على السقوط لان المراد بالنية هنا التمييز اهمغنى (قوله وذلك الخ) راجع للجعل المذكور وما بعده (قوله لاحتمال موته مرتدا) (خاتمة) لو امتنع مرتدون بنحو حصن بدأنا بقتلهم دون غيرهم لان كفرهم اغلظ ولا نهم اعرف بعورات المسلمين فاتبعنا مدبرهم وذفنا جرهم واستتبنا اسيرهم وعليهم ضمان ما تلفوه في حال القتال كما مر ويقدم القصاص على قتل الردة وتجب الدية حيث لزمته في ماله مطلقا لانه لا عاقلة له معجلة في العمد ومؤجلة في غيره فان مات حلت لان الاجل يسقط بالموت ولا يحل الدين المؤجل بالردة ولو وطئت مرتدة بشبهة كان وطئت مكرهة أو استخدم المرتدة أو المرتدة اكرها فوجوب المهر والاجرة موقوفان ولو اتي في رده بما يوجب حدا كان زنى او سرق او قذف او شرب خمر ا

### (كتاب الزنا)

(قوله وهو) اي القصر (قوله من مفساد انتشار الانساب الخ) وهو من جملة الكليات الخمس النفس والدين والنسب والعقل والمال وشرعت الحدود وحفظ هذه الامور فاذا علم القاتل مثلاله ان اذ قتل قتل انكف عن القتل فشرع القصاص حفظا للنفس وقتل الردة حفظا للدين وحد الزنا حفظا للانساب وحد الشرب حفظا للعقل وحد السرقة حفظا للمال زيادي وشرع حد القذف حفظا للعرض فاذا علم الشخص انه اذا قذف حدا امتنع من القذف اه يجزى (قوله وهو ايلاج الذكر الخ) هذا التعريف لا يشمل زنا المرأة الا ان يراد بالايلاج الاعم من كونه مصدر او ليح مبنيا للفاعل ومصدر او ليح مبنيا للمفعول اه حلي (قوله الاصل) الى المتن في النهاية قوله وللزائد الى قوله فها وجب (قوله ولو اشل) اي او غيره منتشر اسنى ومغنى زاد الحلي ولو من طفل اه وفيه وقفة (قوله وللزائد الخ) اي الذكر الزائد اه ع (قوله فها وجب) اي الغسل به الخ وهو الزائد العامل او المسامت وان لم يكن عاملا كما مر هنا اه رشيدى زاد ع وش وقضية قوله فها وجب الخ انه اذا علمت المرأة عليه حتى ادخلت حشفته في فرجها مع تمكته من رفعها وجب الحد لوجوب الغسل حينئذ ويوجه بان تمكته لها من ذلك كفعله اه (قوله مردود) يعنى بالنسبة لاطلاق الزائد والاف بعض افراده محد به كما مر اه رشيدى عبارة ع وش ويمكن حمل قول الزركشى على زائد يجب الغسل بايلاج اه (قوله لا يحصل به) اي بالزائد (قوله على ما ذكرته) اي ما لا يجب الغسل به اه نهاية اي بان لا يكون عاملا ولا مسامة للاصل (قوله او قدرها) الى قوله ولو ذكر نائم في المغنى (قوله او قدرها) معطوف على قوله جميع حشفته وقوله ولو مع حائل الخ غاية فيها رشيدى وع ش (قوله من آدمى) يخرج الجنى وان كان مكلفا اه سم وقال ع ش قوله من آدمى اي او جنى تحققت ذكر كورته اخذ ما ذكره في المولى فيه فيجب على المرأة الحد اذا مكته اه ومال اليه الرشيدى كما يأتى وقد يصرح بذلك قول الشارح الآتى وقياسه عكسه (قوله بخلاف ما لا يمكن الخ) عبارة النهاية وان لم يمكن انتشاره كما هو الاقرب وان بحث البلقيني خلافاه وم عن المغنى ما يوافقها (قوله تنبيه الخ) عبارة النهاية وقد علم ما قررناه انه لا حد بايلاج بعض الحشفة كالغسل نعم يتجه انه لو قطع من جانبها فلقية يسيرة بحيث تسمى حشفة مع ذلك ويحس ويلتذ بها كالكاملة وجب بها اه (قوله ثم برىء) الاولى التأنيث (قوله ويحس الخ) اي صاحبها (قوله بها) تنازع فيه الفعلان (قول المتن بفرج) اي ولو فرج نفسه كان ادخل ذكره في دبره كما نقل بالدرس عن البلقيني ثم اطلاق الفرج يشمل

### (كتاب الزنا)

(قوله من آدمى) يخرج الجنى وان كان مكلفا وهذا في الواطىء لو كان موطوءا فهل هو كالآدمى أو البهيمة فيه نظر ثم رأيت أوجنية (قوله على ما بحثه البلقيني) الا قرب خلاف ما بحثه فانه الذى كتب عليه م (قوله

والقتل وهو (ايلاج) اي ادخال (الذكر) الاصل المتصل ولو اشل اي جميع حشفته المتصلة به وللزائد والمشقوق ونحوهما هنا حكم الغسل كما هو ظاهر فها وجب به حد به وما لا فلا وقول الزركشى في الزائد الحد كما تجب العدة بايلاج مردود بتصريح البغوى بانه لا يحصل به احسان ولا تحليل فاولى ان لا يوجب حدا ووجوب العدة للاحتياط لاحتمال الاحبال منه كاستدخال المني هذا والذي يتجه حمل اطلاق البغوى المذكور في الاحسان والتحليل على ما ذكرته فيتأتى فيهما ايضا التفصيل في الغسل او قدرها من فاقداه لا مطلقا خلافا لقول البلقيني لو ثبت ذكره وادخل قدرها منه ترتبت عليه الاحكام ولو مع حائل وان كثف من آدمى واضح ولو ذكر نائم استدخلته امرأة بخلاف ما لا يمكن انتقاره على ما بحثه البلقيني وايد بان هذا غير مشتهى وفيه ما فيه ثم رايت بعضهم لما حكى ذلك قال وفيه نظر وهو كما قال (تنبيه) صرحوا بانه لا غسل ولا غيره بايلاج بعض الحشفة وظاهره انه لا فرق بين ان

يكون البعض الاخر موجودا أو مقطوعا قليلا أو كثيرا لكنه مشكل فيها اذا قطع من جانبها قطعة صغيرة ثم برىء وصارت تسمى مع ذلك حشفة ويحس ويلتذ بها كالكاملة فالذى يتجه في هذه انها كالكاملة وفي غيرها نظير ما قدمته فيه في الغسل (بفرج)

أى قبل آدمية واضح ولو غوراء كجانبه الزركشى وهو ظاهر قياسا على إيجابه النسل وإنما يكف في التحليل لأن القصد به التفسير عن الثلاث وهو لا يحصل بذلك أوجنية تشككت بشكل الآدمية كجانبه أبو زرعة وقياسه عكسه لأن الطابع لا ينفر منها حينئذ وعمله كما هو واضح أن قلنا نحل نكاحهم وم (١٠٢) ما فيه (محرم لعينه خال عن الشبهة) التى يعتد بها كوطء أمة بيت المال وإن كانت من سهم المصالح الذى له فيه حق لأنه

لا يستحق فيه الاعفاف بوجه وحرية لا بقصد قهر أو استيلاء وملوكة غير باذنه بتفصيله السابق في الرهن ومراعاة ما نقل عن عطاء في ذلك لا يعتد به وإنه مكذوب عليه (مشتبهى طبعا) راجع كالذى قبله لكل من الذكور والفرج وإن أوهم صنيعة خلافه (تنبيه) لم يبينوا أن معنى الزنا لغة يوافق ما ذكر من حده شرعا ويخالفه ولعله لعدم بيان أهل اللغة له اتكالا على شهرته لكن من المحقق أن العرب العرباء لا يشترطون في إطلاقه جميع ما ذكرنا فالظاهر أنه عندهم مطلق الإيلاج من غير نكاح وهذا أعم منه شرعا فهو كغيره أذمعناه شرعا أخص منه لغة (تنبيه ثان) صرحوا بأن الصغيرة هنا كالكبيرة فيجب وطئها وفي نواقض الوضوء بعدم النقض بلبسها وبجواب بان الملحظ مختلف إذ المداثرم على كون الملبوس مظنة للشهوة (قوله) ولو في حال سابق كالميتة لا متربك بالصغيرة والفرق قوة السابق وضعف المترقب باحتمال

إدخال ذكره في ذكر غيره فراجع أم عرش (قوله أى قبل آدمية) إلى قوله قياسا في المغنى وإلى التنبيه في النهاية لا قوله وإنما يكف إلى أوجنية وقوله وقياسه إلى المتن (قوله أى قبل آدمية) شامل للصغيرة أم سم أى كما يأتي في الشارح (قوله ولو غوراء) مراده وإن لم تنزل بكارتها فلا اعتبار هنا بغيبوبة الحشفة كما في إيجاب النسل أم كردى (قوله على إيجابه) أى الإيلاج بفرج الغوراء (قوله وإنما يكف) أى الإيلاج في فرج الغوراء (قوله به) أى بالتحليل (قوله بذلك) يعنى بالإيلاج بفرج الغوراء بدون إزالة بكارتها (قوله أوجنية) أنظر هل مثابها الجنى أو لا فالفرق أم رشيدى وفيه مبل لما مر عن عرش (قوله تشككت بشكل الآدمية) عبارة النهاية تحققت أنوثتها أم قال عرش ظاهره ولو على غير صورة الآدمية أم ومال إليه سم فقال ويحتمل أن لا يشترط ذلك أى التشكل بشكل الآدمية حيث علم أنها جنية أم واستوجه الحلبي كلام الشارح (قوله وقياسه عكسه) المتبادر أن المراد به آدمية تشككت بشكل جنية أم سم أقول بل المراد به جنى تشككت بشكل آدمى كما يفيد التعاليل (قول المتن محرم لعينه) قال الزركشى يرد عليه من تزوج خامسة أم أى فانه يحجبوطئها مع أنها ليست محرمة لعينها بل لزيادتها على العدد الشرعى وقد يجاب بانها لما زادت عن العدد الشرعى كانت كالجنية لم يتفق عقد عاينها من الواطئ فجعلت محرمة لعينها أم عرش (قوله كوطء أمة بيت المال الخ) مثال للخالى عن الشبهة أم رشيدى زاد عرش أى وإن خاف الزنا فإيما يظهر أخذ من قوله لأنه لا يستحق الخ أم (قوله وحرية) دطف على أمة بيت المال (قوله لا بقصد قهر الخ) أى فإن وطئها بقصد هلا لا يحدث دخولها في ملكه وظاهره ولو كان مقهورا كمتيدوه وظاهره لأن الحد يدرا بالشبهة أم عرش أى وإن أشم من جهة عدم الاستبراء (قوله باذنه) أى الغير (قوله بتفصيله السابق الخ) أى من أنه لو وطئ المرتن المرهونة بلا شبهة فزأن ولا يقبل قوله جهات تحريمه إلا أن يقرب إسلامه أو ينشأ ببادية بعيدة عن العلماء وإن وطئ باذن الرهن قبل دعواه جهل التحريم في الأصح فلا حد بخلاف ما إذا علم التحريم أم سم (قوله وم) أى في الرهن (قوله في ذلك) أى وطء وملوكة غيره باذنه أم عرش (قول المتن مشتبهى طبعا) بان كان فرج آدمى حتى أم مغنى عبارة البجرمى ولو باعتبار نوعه فدخل الصغير والصغيرة أم (قوله كالذى قبله) أى قوله خال عن الشبهة (قوله وإن أوهم الخ) أى حيث أخره عن وصف الفرج أم عرش وقال الكردى أى إيراد أحدهما معرفة والآخر نكرة فانه يوم أنهم ليسا متحدين في الحكم ولكتهما متحدان فيه أم (قوله ولعله) أى سكوت الفقهاء عن البيان (قوله اتكالا) متعلق بعدم بيان أهل اللغة على شهرته أى معناه اللغوى (قوله جميع ما ذكر) أى من القيود (قوله وهذا) أى الزنا لغة أعم منه أى من الزنا (قوله أن معناه) أى فى أن الخ (قوله بان الصغيرة) أى التى لا تشتهى أم بجرمى (قوله إذ المداثرم) أى فى نقض الوضوء (قوله فخرج المحرم) أى بقوله إذ المداثرم على كون الملبوس مظنة للشهوة (قوله وهنا) أى والمدار فى إيجاب الحد (قوله لا ينفر) بضم الفاء وكسرهما (قوله فدخلت الصغيرة) فى إطلاقه توقف (قوله فلم أثرت الشبهة الخ) كوطء أمة المازوجة يوجب النقض لا الحد (قوله لأن الموجب هنا) بفتح الجيم وهو الحد يأتى على النفس أى يؤدى إلى تلفها يقينا أى فى الرجم أو ظنا أى فى الجلد أم كردى (قوله فاحتيط له) أى للوجوب هنا (قوله عذرها) أى النفس

أى قبل آدمية شامل للصغيرة (قوله أوجنية تشككت) ويحتمل أن لا يشترط ذلك حيث علم أنها جنية (قوله عكسه) المتبادر أن المراد به آدمية تشككت بشكل جنية (قوله بتفصيله السابق فى الرهن الخ)

(قوله)

أن لا يوجد فخرج المحرم وهنا على كون الموطوء

لا ينفر منه الطبع من حيث ذاته فدخلت الصغيرة والمحرم وخرجت الميتة وسبب هذه التفرقة الاحتياط لما هنا لكونه أغلظ إذ فيه مفاسد لا تنتهى ولا تتدارك فان قلت فلم أثرت الشبهة هنا لا ثم قلت لأن الموجب هنا يأتى على النفس يقينا أو ظنا فاحتيط له بأشراط عدم عذرها ولم ينظر لما فى نفس الأمر وثم ليس كذلك فانيط بماتى نفس الأمر لأنه المحقق وبهذا علم سر حديث ادروا الحدود بالشبهات

وحكم هذا الايلاج الذي هو مسمى الزنا اذا وجدت هذه القيود كلها فيه انه (يوجب الحد) (١٠٣) الجلد والتغريب أو الرجم اجماعا

وسياق محترزات هذه كلها  
وحكم الخنثى هنا كالغسل  
فان وجب الغسل وجب  
الحد ولا فلا قيل خال عن  
الشبهة مستدرك لا غناء  
ما قبله عنه إذ الاصح ان  
وطء الشبهة لا يوصف  
بجل ولا حرمة ويرد بان  
التحريم للعين باعتبار  
الاصل والشبهة أمر طارئ  
عليه فلم يغن عنها وتعين  
ذكرها لا فائدة الاعتداد  
بها مع طروها على الاصل  
ومرفى محرمات النكاح  
معنى كون وطء الشبهة  
لا يوصف بجل ولا حرمة  
(ودبر ذكر وأنثى كقبل على  
المذهب) ففيه رجم الفاعل  
المحصن وجلد وتغريب  
غيره وإن كان دبر عبده  
لانه زنا وروى البيهقي خبر  
إذا أتى الرجل الرجل فهما  
زنايان وقيل يقتل الفاعل  
مطلقا للخبر الصحيح من  
من وجدتموه يعمل عمل  
قوم لوط فاقتلوا الفاعل  
والمفعول به وهو يشكل  
علينا في المفعول به نظير  
ما يأتي في حديث البيهقي  
وعليه فهل يقتل بالسيف  
أو بالرجم أو بهدم جدار  
أو باللقاء من شاق وجوه  
أصحابها الاول وفارق دبر  
عبده وطء محرمة المملوكة  
له في قبلها بان الملك يبيع

(قوله وحكم هذا الايلاج الخ) أشار به إلى أن قول المصنف يوجب الحد خبر قوله ايلاج الخ كما صرح به  
المعنى (قوله إذا وجدت الخ) متعلق بقوله هو مسمى الخ (قوله الجلد) إلى قوله ومر في النهاية (قوله محترزات  
هذه) أي القيود (قوله فان وجب الغسل) أي بان اوج او ل فيه (قوله ولا) أي بان اوج فقط او اوج  
فيه فقط اه ع ش (قوله قيل) عبارة المعنى قال ابن شعبة اه (قوله إذا الاصح) حاصله ان قول المصنف محرم  
لعينه يفهم ان غير المحرم كذلك لاحد فيه ومنه وطء الشبهة لانه لا يوصف بجل ولا حرمة لكن نازع ابن  
قاسم في كون جميع انواع الشبهة لا يوصف بجل ولا حرمة اه رشيدى عبارة سم قوله إذ الاصح الخ يتامل  
وجه هذا التعليل فان كان وجهه ان وطء الشبهة للملم يوصف بجل ولا حرمة لم يصدق مع الشبهة قوله محرم لعينه  
فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لان قوله لعينه يصدق مع الشبهة إذ الفرج مع الشبهة محرم لعينه وان لم يحرم  
لعارض ثم اعلم ان الشبهة ثلاث شبهة المحل كافي وطء زوجة حائض او صائمة او محرمة وامه لم تستبرأ وشبهة  
الفاعل كافي وطء اجنية ظنها زوجته او امته وشبهة الجهة كافي وطء من تزوجها بلاولى او بلا شهود ولا  
شك في ثبوت التحريم في الاولى والثالثة بشرطها وحينئذ فلما قل ان يقول ان قوله ان وطء الشبهة لا يوصف  
الخ غير مسلم فيهما اه وقوله اعلم الخ في المعنى مثله (قوله ويرد بان التحريم الخ) حاصله ان الشبهة  
ايضا يتصف فيها الفرج بانه يحرم لعينه ومع ذلك لاحد فيه للشبهة فتعين ذكرها لذلك اه رشيدى (قوله فلم  
يغن) أي قيد تحريم العين عنها أي الشبهة يعنى عن قيد الخلوعن الشبهة (قول الماتن واثني) أي اجنية اه معنى  
وكان ينبغي ان يذكره الشارح ايضا حتى يظهر قوله الآتي واما الحلية الخ لانه محترزه عبارة ع ش قوله واثني  
أي غير حلية كما ياتي حرة او امه اه (قوله ففيه رجم) إلى قوله للخبر في النهاية الا قوله وروى  
البيهقي إلى وقيل إلى قوله وهو مشكل في المعنى (قوله ففيه رجم) أي الايلاج في كل من الدبرين المسمى  
بالواط اه معنى (قوله وجلد وتغريب غيره) أي من الفاعل غير المحصن والمفعول به مطلقا اه رشيدى  
وهذا التفسير مسلم بقطع النظر عن المقام والافال كلام هنا في الفاعل فقط كما ياتي فالضمير راجع للمحصن  
لا للفاعل المحصن (قوله وان كان) أي دبر ذكر قوله مطلقا أي محصنا كان أولا اه نهاية (قوله  
وهو يشكل) أي الخبر الثاني (قوله وعليه) أي على القول بالقتل اه كردى (قوله وفارق) إلى قوله قيل في  
النهاية الا قوله ومن ثم لو وطئها في دبر واحد (قوله هذا المحل) أي الدبر وقال ع ش أي دبر العبد انتهى  
(قوله لو وطئها) أي محرمة المملوكة له حد وفاقا لابن المقرئ وشيخ الاسلام وخلافا للنهاية والمعنى ومال سم

المذكور في الزنا قول المصنف ولو وطئ المرتبة المرهونة بلا شبهة فران ولا يقبل قوله جهلت تحريمه الا  
ان يقرب اسلامه او ينشأ بيادية بعيدة عن العلماء وان وطئ باذن الراهن قبل دعواه جهل التحريم في الاصح  
فلا حده قال الشارح عقب ذلك بخلاف ما اذا علم التحريم ولا عبرة بما نقل عن عطاء الخ (قوله إذا الاصح  
إلى وطء الشبهة هذا الخ) يتامل وجه هذا التعليل فان كان وجهه ان وطء الشبهة للملم يوصف بجل ولا حرمة لم  
يصدق مع الشبهة قوله محرم لعينه فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لان قوله لعينه يصدق مع الشبهة إذ الفرج  
مع الشبهة محرم لعينه وان لم يحرم لعارض (قوله ايضا إذا الاصح ان وطء الشبهة لا يوصف بجل ولا  
حرمة) اعلم ان وطء الشبهة ثلاث شبهة المحل كافي وطء زوجة او صائمة او محرمة وامه لم تستبرأ وشبهة  
الفاعل كافي وطء اجنية ظنها زوجته او امته وشبهة الجهة كافي وطء من تزوجها بلاولى او بلا شهود ولا شك  
في ثبوت التحريم في الاولى والثالثة بشرطها وحينئذ فلما قل ان يقول ان قوله لا يوصف بجل ولا حرمة غير  
مسلم فيها فاطلاق زعمه اغناء ما قبل قوله خال عن الشبهة إذ التحريم للعين أي الذات ثابت في الثالثة باعتبار  
اعتقاد الواطئ وكذا في الثانية فيما يظهر لان الظاهر ان عدم الوصف فيها بالحرمة انما هو باعتبار الاطلاق  
واما مع التقيد بالعين فيوصف بذلك وحينئذ فاما يخرج ان قوله خال عن الشبهة فلم يغن ما قبله عنه بالنسبة  
اليهما بخلاف الاولى فان التحريم فيها ليس للعين فهي خارجة بقوله لعينه فليتامل (قوله حد) هو ما نقله  
ابن الرفعة عن البحر المحيط واقره وظاهر كلامهم عدم الحد قاله شيخ الاسلام وان اختار الاول (قوله

اثنان القبل في الجملة ولا يبيح هذا المحل بحال ومن ثم لو وطئها في دبرها حد



هذا حكم الفاعل أما الموطوء  
في دبره فإن أكره أو يكلف  
فلا شيء له ولا عليه وإن كان  
مكلفا مختارا جلد وغرب ولو  
محصنا امرأة كان أو ذكرا  
لأن الدبر لا يتصور فيه احصان  
وقيل يقتل المفعول به مطلقا  
الخبر السابق وقيل ترجم  
المحصنة وفي وطء دبر الحليلة  
التعزير فيماعد المرة الأولى  
وعبر بعضهم بما يعد منع  
الحاكم والأول أوجه (ولا  
حد بمفاخضة) وغيرها مما  
ليس فيه تغيب حشفة  
كالحاق لعدم الإيلاج  
السابق ومن ثم لا حد  
بتمكنها نحو قرد وإيلاجها  
ذكره بفرجها ولا بإيلاج  
مبان وكذا زائد لكن  
بتفصيله في الفصل كما مر  
(وطء زوجته) بهاء الضمير  
أو بالناء أي له (وامته)  
يظنها اجنبية أو (في) نحو  
دبر و (حيض) أو نفاس  
(وصوم وأحرام) لأن  
التحريم ليس لعينه بل لامر  
عارض كالأذى وفساد  
العبادة ومثله وطء حليلته يظن  
أنها اجنبية فهو وإن أشم أشم  
الزنا باعتبار ظنه كما مر أوائل  
العدد لا يحد لأن الفرج  
ليس محرما لعينه (وكذا  
امته المزدوجة والمعتدة)  
لمروض التحريم هنا أيضا  
(وكذا أملاكه المحرم) بنسب

إلى ما قالاه وسكت عليه ع ش وقال البرماوى هو المعتمداه (قوله وأما الحليلة) إلى قوله وقيل في المغنى  
إلى قوله وامته إلى هذا كله (قوله وأما الحليلة) شامل لامته ولما ورد على قوله فسائر جسدها الخ امته  
المزدوجة أجاب عنه بقوله الآتي وامته المزدوجة الخ اسم (قوله فإن أكره أو لم يكلف الخ) قضية العطف  
أن المكره مكلف وليس كذلك كافي جمع الجوامع وعبارة المغنى فإن كان صغيرا أو مجنونا أو مكرها فلا حد  
عليه ولا مهر له لأن منفعة بضع الرجل غير متقومة اه (قوله فلا شيء له) هذا صريح في عدم وجوب المهر لو  
كانت الموطوءة أنثى اه رشدى أقول قضية التعليل المار عن المغنى خلافاه فليراجع ثم رأيت قال ع ش قوله  
فلا شيء له ظاهره أنه إذا أكره الاثنى على ذلك لا مهر لها ومن ثم كتب سم قوله فلا شيء له أى فلا يجب له  
مال اه والظاهر أنه غير مراد لتسويتهم بين القبل والدبر إلا في مسائل ليست هذه منها فيجب لها المهر اه  
(قوله مطلقا) أى محصنا أو لا (قوله وفي وطء دبر الحليلة الخ) عبارة المغنى أمالو وطى زوجته وامته في دبرها  
فالمذهب أن واجبه التعزير أن تكرر منه الفعل فإن لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره البغوى والرويانى والروضة  
والامة في التعزير مثله اه (قوله وعبر بعضهم الخ) وافقه النهاية فقال وفي وطء الحليلة التعزير أن عاد له بعد  
نهي الحاكم عنه اه قال ع ش قوله إن عاد الخ أفهم أنه لا تعزير قبل نهى الحاكم وإن تكرر وطؤه اه (قول  
المتن ولا حد بمفاخضة) ولا بإيلاج بعض الحشفة ولا بإيلاجها في غير فرج كسرة اه معنى (قوله  
وغیرها) إلى قوله ولا بإيلاجها في النهاية (قوله كالحساق) عبارة المغنى ولا بتان المرأة المرأة بل تعزير أن ولا  
بأستمنائه باليد بل يعزر أما يمد من محل الاستمتاع بها فأكروه لأنه في معنى العزل اه (قوله ومن ثم لا حد الخ)  
أى وتعزير وإن لم يتكرر اه ع ش (قوله ولا بإيلاج مبان) بل يعزر به اه (قوله أى له) راجع  
للمعطوف فقط (قوله يظنها اجنبية) قد يغنى عنه قوله الآتى ومثله وطء حليلته الخ (قوله أو في نحو دبر) إلى  
قوله ويصدق في النهاية إلا قوله كما مر أوائل العدد وقوله غير المحرم (قول المتن وأحرام) أى واستبراء مغنى  
وروض ع ش (قوله لأن التحريم الخ) لا يتأتى في قوله أو في نحو دبر رشدى وسم أقول ولا فى قوله وطء  
زوجة وامته يظنها اجنبية لكن الشارح كثير أما يقتصر على تعليل ما فى المتن دون ما زاده (قوله ومثله) أى  
وطء نحو دبر زوجته (قوله وطء حليلته) أى فى قبلها وقوله وهو وإن أشم الخ أى فيفسق به وتسقط شهادته  
تسلب الولایات عنه اه ع ش (قول المتن والمعتدة) أى من غيره والمشتركة والجوسية والوثنية والمسلمة وهو  
ذمى مغنى وروض (قول المتن وكذا أملاكه المحرم) وظاهر كلامهم أن وطء امته المحرم فى دبرها لا يوجب  
الحد وهو كذلك لشبهة الملك مغنى ونهاية وتقدم فى الشارح عن شيخ الاسلام خلافاه (بنسب) إلى قوله على  
أنه يتصور فى المغنى (قوله أو مصاهرة) كموطوءة أبيه أو ابنه اه معنى (قوله ولا يرد عليه نحو أمه الخ) كان  
صورة الأيراد أنه لو ملك أمه ثم وطئها حد اه سم عبارة المغنى تنبيه محل ذلك فيمن يستقر ملكه عليها

وأما الحليلة) شامل لامته ولما ورد على قوله فسائر جسدها مباح امته المزدوجة أجاب عنه بقوله الآتى  
تحريمها لعارض (قوله فلا شيء له) فلا يجب له مال (قوله بمابعد منع الحاكم) يشمل المرة الأولى إذا  
سبقها منع الحاكم ور بما عبروا بأن عاد نهى الحاكم وهذا قد لا يشمل المرة الأولى المذكورة وقد يشملها  
لأن العود قد يراد به الصيرورة أو يراد به موافقة الغالب من عدم سبق نهى الحاكم الأولى (قوله أيضا  
بما بعد منع الحاكم) بخلاف ما قبل منعه وإن تكرر وكثر مر (قوله ولا بإيلاج مبان) هل يعزر بالمبان  
ينبغي نعم (قوله لأن التحريم ليس لعينه) انظره فى قوله أو فى نحو دبر (قوله وكذا امته المزدوجة والمعتدة)  
وكذا أمه المحرم قال فى الإرشاد عطفًا على ما لا حد فيه ولا قبل أملاكه حرمت بنحو محرمية وشركة وأمة الفرع  
قال الشارح فى شرحه وظاهر كلامه وجوب الحد بالإيلاج فى دبر نحو المشتركة وأمة الفرع والوثنية وفيه نظر  
وان قلنا وجوبه بالإيلاج فى دبر المملوكة محرم وبفرق بأن تلك لا يتصور حل شيء منها بخلاف المذكورات  
اه ويتحصل منه وما ذكره هنا عن الروضة وغيرها أنه لا حد بوطء من يملك بعضها فقط أو كلها وهى محرم  
فى قبلها وفى الوطء فى دبرها وفى قبل اجنبية ظنهاهى ما تقرر (قوله ولا يرد عليه نحو أمة) كان صورة الأيراد

لزوالمملكة بمجرد ملكة فليست ملكة حال الوطء على أنه يتصور ملكة لها كما يأتي فلا اعتراض (١٠٥) أيضا وكذا من ظنها حليلته كما بأصله

أو مملوكة غير المحرم كلا  
لابعضا كما في الروضة وقال  
آخرون لا فرق واعتراض  
بان ظن ملك البعض لا  
يفيد الحل فليس شبهة كمن  
علم التحريم وظن أنه لا حد  
عليه وأجيب بان الأول  
مستقط لو وجد حقيقة  
فاعتقد مستقطا بخلاف  
الثاني لا يسقط بوجه فلم  
يؤثر اعتقاده ويرد بان لا  
عبارة باعتقاد المستقط  
مطلقا لأنه حيث لم يظن  
الحل فهو غير معذور  
وليس هذا نظير ما يأتي في  
نحو السرقة لأنهم توسعوا  
في الشبهة ثم مالتم توسعوا  
فيه هنا ويصدق في ظنه  
الحل بيمينه وان كذبه  
ظاهر حاله كما هو ظاهر  
(ومكره في الاظهر) لشبهة  
الاكراه مع خبر ادروا  
الحدود بالشبهات ولرفع  
القلم عنه كما في الحديث  
الصحيح ولان الاصح  
تصور الاكراه في الزنا  
لان الانتشار عند نحو  
الملاسة امر طبعي لا اختيار  
لنفس فيه ولو لم يحصل  
انتشار فلا حد قطعاً كما اذا  
كان المكروه امرأة قبل  
الاظهر جار فيما بعد كذا  
الاولى ايضا فيرد عليه ذلك  
اه ويرد بان جريانه  
طريقة ضعيفة لم يرتضيها  
وكان كذا الاولى لبيان  
ان الاحسن فيما بعدها

كاخته أما من لا يستقر ملكة عليها كالأم والجدة فهوزان قطعاً كما قاله الماوردي وغيره اه (قوله نحو أمه)  
اي كبنته (قوله لزوال ملكة الخ) قضيته انه لو لم يزل ملكة بذلك ككونه مكاتباً او عجزوراً عليه واشتراها  
في الذمة لا يحد بوطئها وهو مقتضى قوله على أنه الخ اه ع (قوله فليست ملكة الخ) اي فلم تصر حينئذ  
مملوكة المحرم اه سم (قوله على أنه يتصور الخ) اي وحينئذ فلا حد سم ورشيدى (قوله فلا اعتراض) اي  
لدخولها في كلامه اه سم (قوله من ظنها حليلته) اي زوجته اه سم (قوله كلا الخ) تمييز عن قوله او  
مملوكة بان كان يملك جميعها وقوله لا بعضا يشمل من يملك بعضها وبعضها الآخر حر ويشمل المشتركة  
بينه وبين غيره اه سم (قوله لا بعضا) معتمد اه ع (قوله عبارة الغنى فرع لو وطئ امرأة على ظن انها امته  
المشتركة فبان اجنبية حد كارجحه في الروضة اه) (قوله بان الاول) اي ملك البعض وقوله بخلاف الثاني  
هو قوله كمن علم التحريم الخ اه ع (قوله وليس هذا) اي وطء من ظنها مملوكة غير المحرم بعضا (قوله ما يأتي  
في نحو السرقة) اي المال المشترك اه ع (قوله في ظنه الحل) اي حل من يملك بعضها لا مطلقاً اه سيد عمر  
وفيه نظر بل الظاهر اي في ظن موطوءه حليلته او مملوكة غير المحرم كلا (قول المتن ومكره) ينبغي ان من  
الاكراه المستقط للحد مالوا اضطرت امرأة الطعام مثلاً فأني صاحبه إلا أن تمسكه من نفسها فكنته لدفع  
الهلاك عن نفسها فلا حد عليها وإن لم يجز لها ذلك لانه كالاكراه وهو لا يبيح ذلك وإنما يسقط عنها الحد  
لشبهة اه ع (قوله وفي المغنى مثله لا قوله وإن لم يجز الخ) (قوله لشبهة الاكراه) إلى قوله قيل في المغنى لا قوله  
ولو لم يحصل إلى كما اذا (قوله ولان الاصح الخ) الاولى حذف لان (قوله قيل الاظهر جار الخ) وافقه  
المغنى عبارة وتعبر المصنف يوهم عدم الخلاف في امته المزوجة والمعتدة وليس مراد ابل الخلاف الذي في  
المحرر جار فيما اه (قوله ايضا) اي مثل ما بعد كذا الثانية (قوله فيرد عليه) اي على المصنف ذلك اي  
جريان الخلاف فيه اي حيث يشعر حينئذ بعدم الجريان فكان ينبغي حذف كذا الثانية (قوله ويرد الخ)  
ويمكن ان يجاب بان كذا الاولى اشارة الى الخلاف وكذا الثانية اشارة الى ضعفه حيث خص التصريح  
به بما بعد الثانية فتأمل فانه حسن دقيق اه سم (قوله وكان الخ) بشدائون وكان الاولى الفاء بدل الواو  
(قوله لبيان أن الاحسن خروجه الخ) فيه نظر ظاهر اه سم (قوله وفي الوسيط الخ) سيأتي عن سم أنه  
المعتمد (قوله لا يلحقه) اي المكروه بفتح الراء (قول المتن وكذا كل جهة اباح بها الخ) اي فانه لا يحد بالوطء  
بها ولا يعاقب عليها في الاخرة اه ع (قوله ولا يعاقب الخ) اي اذا قلده الفاعل تقليداً صحيحاً اخذاً بما  
قدمه في باب النكاح عند قول النهاية اما الوطء في نكاح بلاولى ولا شهود فلا حد فيه كما افقى الوالد رحمه  
الله تعالى مما نصه قوله فلا حد الخ اي وبائهم وقوله كما افقى به الوالد الخ اي لقول داود بصحته وان حرم  
تقليده لعدم العلم بشرطه عنده اه (قوله الاصل) إلى قوله فينبغي في النهاية (قوله او أضمر الوطء) اي قدر ضمير

أنه لو ملك أمته ثم وطئها حد (قوله فليست ملكة حال الوطء) فلم تصر حينئذ مملوكة المحرم (قوله على أنه يتصور  
ملكها) اي فلا حد (قوله فلا اعتراض) اي لدخولها في كلامه (قوله وكذا من ظنها حليلته) اي  
زوجته (قوله غير المحرم) خرج المحرم وعبارة شرحه للارشاد وخرج بقوله ظن حل ما اذا وطئ اجنبية  
ظنها مملوكة غير المحرم او المشتركة فيحد كما في الروضة اه وقوله كذا تمييز عن قوله او مملوكة بان كان يملك  
جميعها وقوله لا بعضا يشمل من يملك بعضها وبعضها الآخر حر ويشمل المشتركة بينه وبين غيره (قوله  
كمن علم التحريم وظن الخ) في الروض وشرحه في باب السرقة وإن ادعى من شهد عليه اربعة زنا امرأة ان  
الموطوءة زوجته وامته سقط عنه الحد لاحتمال صدقه اه وفي العباب خلافه حيث قال في هذا الباب فرع  
من قامت عليه بينة بالزنا بامراه فقال هي زوجتي او امي باعتبارها مالكم لم يسقط عند الحد كمن قطع يد انسان  
وقال اذن لي في قطعها فانه يقاد اذا لم يقرله بذلك اه (قوله قيل الاظهر جار فيما بعد كذا الاول) اي  
فيرد عليه ذلك اه ويرد بان الخ) يمكن ان يجاب بان كذا الاولى اشارة الى الخلاف وكذا الثانية اشارة

(١٤) - شرواني وابن قاسم - تاسع) خروجه بحال عن الشبهة لا بمحرم لعينه وفي الوسيط أن الولد لا يلحقه وفي التمه  
أنه يلحقه وهو الواو (وكذا كل جهة اباح بها) الاصل اباحها فضمن اباح قال وزاد الباء تأكيداً أو أضمر الوطء أي أباحه يسببها (عالم)

يعتد بخلافه شبهة باحته وإن لم يلقه القائل (كنكاح بلاشهود على الصحيح) كذهب مالك رضي الله عنه كذا قالوا والمعروف من مذهبه أنه لا بد منهم أو من الشهرة حالة الدخول فيبغى إذا انتفيا أن يجب الحد ثم رايت القاضي صرح به وعلله بانتفاء شبهة اختلاف العلماء والحق به ما إذا وجد الاعلان وقد الولي وبعضهم (١٠٦) اعترضه بأن الذي في الروضة في اللعان أنه لا يحد وإن اتقى الولي والشهود ويرد بوجوب

حمل ما فيها على أن الوافيها بمعنى أو يدل عليه لما فرغ عليه ذكر حكم انتفائه عن الولي فقط ولم يذكر حكم انتفائه عن الشهود للعلم به من تعليله بالخلاف في اباحته أو بلا ولي كذهب إلى حنيفة رضي الله عنه أومع التاقيت وهو نكاح المتعة ولو لغيره مضطر كذهب ابن عباس رضي الله عنهما وما قيل من رجوعه عنه لم يثبت بخلافه بلا ولي وشهود أومع انتفاء أحدهما لكن حكم باطلا أو بالفرقة بينهما من يراه وقع الوطء بعد علم الواطئ به إذ لا شبهة حينئذ ولا يعتد بخلاف الشيعة في اباحة ما فوق الأربع ولا في غيره كما في المجموع (ولا بوطء ميتة) ولو اجنبتة خلافا لما وقع في بعض كتب المصنف (في الاصح) لأنه مما ينفر الطبع عنه فلا يحتاج للرجوع عنه فهو غير مشتهى طبعاً (ولا بهيمة في الاظهر) لأنها غير مشتهاة كذلك ولا يجوز قتلها ولا يجب ذبح المأكولة فإن ذبحت أكلت هذا هو المذهب خلافاً لمن وهم فيه لكن في حديث صحيح من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معه والجواب عنه مشكل إذ لا يتأتى إلا بالنسخ وهو

الوطء (قوله يعتد بخلافه الخ) والضابط في الشبهة قوة المدرك كما صرح به الروياني وغيره لاعتين الخلاف كما ذكره الشيخان أهمنى (قوله أنه لا بد الخ) عبارة النهاية اعتبارهم في صحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد اهـ (قوله والحق به) أي بنكاح اتقى فيه الشهود والاعلان في وجوب الحد (قوله اعترضه) أي المتن (قوله بأن الذي الخ) اعتمده النهاية عبارة ته أو بلا ولي وشهود كما نقل عن داود وصرح به المصنف في شرح مسلم وأقوى بذلك الودرحمة الله تعالى اهـ وعبارة شيخنا وكالو نكح امرأة بلا ولي ولاشهود فان ذلك يقول بحله داود ولا يجوز تقليده إلا للضرورة لكن إذا وطئ امرأة هذه الطريق لم يحد للشبهة اهـ وعبارة المغنى ويجب في الوطء في نكاح بلا ولي ولاشهود قال القاضي في الآية فلا حد فيها لخلاف مالك فيه اهـ ولعل صوابه لخلاف داود عبارة الجبري وكذا بلا ولي ولاشهود وهو مذهب داود وهذا في الثيب خلافاً للشارح يعني شيخ الاسلام حلي وسلطان اهـ (قوله على أن الوافيها بمعنى أو الخ) ما المانع من بقائها بمعناها ويكون ما فيها إشارة إلى مراعاة خلاف داود القائل بصحته بلا ولي ولاشهود بناء على الاعتداد بخلافه كما قاله التاج السبكي وإن نقل عن باب اللباس من شرح مسلم خلافه وقد اتقى شيخنا الشهاب الرمي بعدم الحد مراعاة لنحو خلاف داود والشارح ما شاع على وجوب الحد كما ترى اهـ سم (قوله حكم انتفائه الخ) أي حكم خلو النكاح عن الولي من عدم وجوب الحد وقوله حكم انتفائه عن الشهود أي والولي جميعاً من وجوبه (قوله أو بلا ولي) إلى قوله وما قيل في المغنى والنهاية الا قوله ولو لغيره مضطر (قوله أو بلا ولي) وقوله أومع التاقيت معطوفان على بلاشهود (قوله بخلافه بلا ولي وشهود) مر ما فيه من الخلاف أومع انتفاء أحد هما الخ عبارة المغنى محل الخلاف في النكاح المذكور كما قاله الماوردي أن لا يقر أنه حكم فان حكم شافعي بطلانه حد قطعاً وحنفى أو مالكي بصحته لم يحد قطعاً اهـ (قوله بعد علم الواطئ به) أي بالحكم المذكور (قوله ولا في غيره) أي غير اباحته ولو اجنبتة إلى قوله هذا والمذهب في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولا يجوز قتلها (قوله في بعض كتب المصنف) عبارة المغنى في نكت الوسيط اهـ (قوله لأنه) أي وطء الميتة (قول المتن ولا بهيمة) لكنه يعزف فيها نهاية ومعنى أي الميتة والبهيمة ولو في أول مرة عرش (قوله ولا يجوز قتلها) يعني بغير الذبح الشرعي أخذاً ما بعده (قوله مشكل) كان يمكنهم الجواب بحمل الأمر فيها على الندب وقتلها على ذبحها اهـ سم عبارة المغنى وفي السامى عن ابن عباس ليس على الذي يأتي بالبهيمة حد مثل هذا لا يقوله إلا عن توقيف اهـ (قول المتن في مستأجرة) أي ووطئها اهـ مغنى وقوله للزنا إلى قوله هذا ما أورده في النهاية والمغنى (قوله لعدم الاعتداد الخ) علة لا انتفاء شبهة (قوله أنه) أي الاستتجار اهـ عرش (قوله ينافيه الاجماع على الخ) مما يمنع هذه المناقاة أن الاكراه شبهة دافعة للحد مع أنه لا يثبت به النسب كما تقدم عن

إلى ضعفه حيث خص التصريح به بما بعد الثانية فتأمل فانه حسن دقيق (قوله لا بمحرم الخ) فيه نظر ظاهر (قوله لبيان أن الاحسن) فيه نظري ويكون ما فيها إشارة إلى مراعاة خلاف داود القائل بصحته بلا ولي ولاشهود بناء على أن الاعتداد بخلافه كما قاله الشارح السبكي وإن نقل عن باب اللباس من شرح مسلم خلافه وقد اتقى شيخنا الشهاب الرمي بعدم الحد مراعاة لنحو خلاف داود والشارح ما شاع على وجوب الحد كما ترى (قوله على أن الوافيها بمعنى أو) ما المانع من بقائها بمعناها (قوله وهو نكاح المتعة) جعل في شرح مسلم من أمثلة نكاح المتعة الذي لا حد فيه جريانه مؤقتاً بدون ولي وشهود فاذا اتقى وجود التاقيت المقتضى لضعف الشبهة فلان ينبغي مع انتفائه بالاولى وقد اتقى بذلك شيخنا الشهاب الرمي (قوله والجواب عنه مشكل) كان يمكنهم الجواب بحمل الأمر فيها على الندب وقتلها على ذبحها (قوله ينافيه الاجماع على عدم ثبوت النسب) مما يمنع هذه المناقاة أن الاكراه شبهة دافعة للحد مع أنه لا يثبت النسب كما تقدم عن الوسيط

يحتاج لدليل آخر (ويحذف مستأجرة) للزناها إذ لا شبهة لعدم الاعتداد بالعقد الباطل بوجه وقول أي حنيفة الوسيط أنه شبهة ينافيه الاجماع على عدم ثبوت النسب ومن ثم ضعف مدركه ولم يراع خلافه بخلافه في نكاح بلا ولي وهذا ما أورده شارح

عليه وهو لا يتم الا لو قال انه شبهة في إباحة الوطء وهو لم يقل بذلك بل بانه شبهة في درء الحد فلا (١٠٧) يرد عليه ما ذكر وإنما الذي يرد عليه

إجماعهم على انه لو اشترى حرة فوطئها او خرافتها حدا ولم تعتبر صورة العقد الفاسد نعم الذي يصرح به قول الامام الشافعي في حنفى شرب النبيذ أحده وا قبل شهادته انه لو رفع لشافعي حنفى فله حده خلافا للرجائي لانه إذا حدا بما يعتد بإباحته فاولى ما يعتد تحريمه (ومبيحة) لان الإباحة هنا لغو (ومحرم) ولو بمصاهرة ومحرمه لتوثن او لنحو بينونة كبرى ولو في عدته أولعان أو ردة (وان كان) قد (تزوجها) خلافا لابي حنيفة ايضا لانه لا عبرة بالعقد الفاسد نظير ما مر في الاجارة فيأتي فيه حد الشافعي للحنفي به وفي خبر صحيح قتل فاعله واخذ ماله وبه قال الامام احمد وإسحق اما مجوسية تزوجها فلا يحسد بوطئها للاختلاف في حل نكاحها (وشرطه) التزام الاحكام فلا يحسد حربي ومستأن من خلاف المرتد لالتزامه لها حكما (والتكليف) فلا يحسد غير مكلف لرفع القلم عنه (الا السكران) المتمدى بسكره فيحد وان كان غير مكلف على الاصح تغليظا عليه من باب ربط الاحكام بالاسباب فلا استثناء

الوسيط وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله عليه) أى على أى حنيفة قوله نعم إلى قوله وفي خبر صحيح في النهاية لا لا قوله لانه إذا حد إلى الماتن (قوله فعله) أى الوطء بالاستتجار اه ع ش (قوله حده) أى حد الشافعي ذلك الحنفى (قوله إذا حد) أى الحنفى (قول الماتن ومبيحة) ولا مهر لها وان كانت أمة سم على المنهج اه ع ش عبارة المغنى وتقدمي ايضا في المسئلتين اه أى في وطء المستأجرة والمبيحة (قوله ولو بمصاهرة) إلى قوله اما مجوسية في المغنى لا قوله نظير ما مر إلى وفي خبر صحيح (قوله ولو بمصاهرة) ويحد في وطء أخت نكحها على أختها وفي وطء من ارتهنها وفي وطء مسلمة نكحها وه وكافرو وطئها وهو عالم وفي وطء معتدة لغير هولوز في مكاف بمجنون أو نائمة أو مرافقة حد ولو مكنت مكافه بمجنونا أو مرافقا أو استدخلت ذكر نائم حدث ولا تحد خلية حبلى لم تقر بالزنا ولدت ولم تقر به لان الحد إنما يجب ببينة أو إقرار كإسباتي ان شاء الله تعالى اه معنى (قوله لانه لا عبرة) عبارة المغنى لانه وطء صادق فلا ليس فيه شبهة وهو مة طوع بتحريمه فيتعلق به الحداه وعبارة الرشيدى قوله لانه لا عبرة الخ لعله إذا كان فساد له لعدم قابلية المحل كما هنا وإلا فهو غير مسلم (قوله وفي خبر صحيح) يمكن حله على ان من اعتد الحبل لانه ردة اه سم (قوله فاعله) أى وطء المحرم اه (قول الماتن وشرطه) أى إيجاب حد الزنا رجما كان أو جلدا في الفاعل أو المفعول به اه معنى والاولى إيجاب الزنا الحد رجما الخ (قوله التزام الاحكام) إلى قول الماتن إلا السكران في المغنى وإلى قوله على ما ائق به في النهاية لا لا قوله نعم إلى الماتن (قول الماتن التكليف) ولو أوجصى او مجنون او مكره فزال الصبا او الجنون والاكراه حال الايلاج واستدام فلا حد لان استدامة الوطء ليست وطام راهم (قوله غير مكاف) أى صبي ومجنون ولكن يؤدهما وإيهما بما يجرهما اه معنى (قوله وان كان غير مكاف الخ) أى وان قلنا بالاصح من عدم تكليفه اه ع ش (قوله فلا استثناء منقطع) فيه نظر ان كان المستثنى منه الهاء في شرطه وعادت لازانى اه سم (قوله فلا يحسد جاهله الخ) أى من جهل بتحريم الزنا لقرب عهده بالاسلام او بعده عن المسلمين لكن إنما يقبل منه يمينه كما هو قضية كلام الشيوخ في الدعوى فان نشأ بينهم وادعى الجهل لم يقبل منه اه معنى عبارة ع ش أى حيث قرب عهده بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء (أر ع) في العباب ولو قالت امرأة بلغت وفاء زوجي فاعتدت وتزوجت فلا حد عليها انتهى أى وان لم تقم قرينة على ذلك اه (قوله او بعقد الخ) عبارة المغنى والنهاية والروض مع شرحه ولو ادعى الجهل بتحريم الموطوءة بنسب لم يصدق بعقد الجهل بذلك قال الأذرعى الا ان جهل مع ذلك النسب ولم يظهر لنا كذبه والظاهر تصديقه او بتحريرها برضاع فقو لان اظهرهما كما قال الأذرعى تصديقه إن كان ممن يخفى عليه ذلك او بتحريرها بكونها مزوجة أو معتدة وامكن جهله بذلك صدق يمينه وحدثه هى دونه ان علمت تحريم ذلك اه (قوله ومرو) أى في النكاح اه كرى وكذا مر هنا في شرح وكذا علموا كته المحرم (قوله ويصدق جاهل نحو نسب) أى بعد ان تزوجها ووطئها نهاية واسنى (قوله وتحريم مزوجة الخ) أى ويصدق مدعى الجهل بتحريرها بكونها مزوجة أو معتدة نهاية واسنى (قوله ان امكن جهله الخ) راجع لقوله ويصدق الخ (قول الماتن وحد المحصن الخ) والاحصان لغة المنع وشرعا بمعنى الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والعفة والتزويج

وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي (قوله وفي خبر صحيح الخ) يمكن حله على من اعتد الحبل لردته (قوله فلا يحسد غير مكلف) لو أوجصى او مجنون او مكره فزال الصبا او الجنون والاكراه حال الايلاج واستدام فلا حد لان استدامة الوطء ليست وطام مر ش (قوله فلا استثناء منقطع) فيه نظر ان كان المستثنى منه الهاء في شرطه وكانت لازانى (قوله او بعقد كنكاح نحو محرم رضاع ان عذر الخ) قال في الروض وشرحه ومن ادعى الجهل بتحريرها بنسب كاخته بعد ان تزوجها ووطئها لم يصدق بعقد الجهل بذلك نعم ان جهل مع ذلك النسب ولم يتبين لنا كذبه فالظاهر تصديقه قاله الأذرعى او بتحريرها برضاع فقو لان قال الأذرعى اظهرهما تصديقه ان كان ممن يخفى عليه ذلك او بتحريرها لكونها مزوجة أو معتدة وامكن جهله بذلك

منقطع (وعلم تحريمه) فلا يحسد جاهله أصلا أو بعقد كنكاح نحو محرم رضاع ان عذر لبعده عن المسلمين لا محرم نسب إذ لا يجهله احد ومرو حد من علم تحريمه وجهل وجوب الحد فيه ويصدق جاهل نحو نسب وتحريم مزوجة أو معتدة ان أمكن جهله بذلك (وحد المحصن)

الرجل والمرأة (الرجم) حتى يموت اجماعا ولانه صلى الله عليه وسلم رجم ماعز او الغامدية ولا يجلد مع الرجم عند جماهير العلماء ( وهو مكلف ) وإن طرأ تكليفه اثناء الوطء فاستدامه قيل لا معنى لاشتراط التكليف في الاحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الجود ورد بان له معنى هو ان حذفه يوهن ان اشتراطه لو وجب الحد لا لتسميته محصنا فين يتكرره انه شرط فهم ما ويلحق بالمكلف هنا ايضا السكران (حر) كله فمن فيه رق غير محصن لنقصه نعم ان عتق بعد التغيب فاستدام كان محصنا على الاوجه بخلاف ما لو نزع مع العتق ( ولو ) هو (ذمي) لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> رجم اليهوديين (١٠٨) رواه الشيخان زاد ابو داود و كانا قد احصنا فالذمة شرط لحد الممران نحو الحربى لا يحد

لا لاحصانه إذ لو وطئ نحو حربى في نكاح فهو محصن لصحة نكاحهم فاذا عقدت له ذمة فزنى رجم (غيب حشفته) كلها او قدرها من فاقدها بشرط كونها من ذكر اصلى عامل على ما افتى به البغوى ويتجه أن يأتى في نحو الزائد ما سرائنا (بقيل في نكاح صحيح) ولو مع نحو حيض وعدة شبهة لان حقه بعد أن استوفى تلك اللذة الكاملة اجتنابها بخلاف من لم يستوفها أو استوفها في دبر أو ملك أو وطء شبهة أو نكاح فاسد كما قال (لا فاسد في الاظهر) لحرمة لذاته فلا تحصل به صفة كمال وكما يعتبر ذلك في احصان الواطئ يعتبر في احصان الموطوءة (والاصح اشتراط التغيب حال حرته وتكليفه) ولو مع الاكراه كما اقتضاه اطلاقهم وهو ظاهر خلافا لمن نظر فيه فلا احصان لصبي أو مجنون او قن وطئ في

وطء المكلف الحر في نكاح صحيح وهو المراد هنا معنى ونهاية (قوله الرجل) الى قول المتن وهو مكلف في المعنى (قوله الرجل والمرأة) هذا التعميم لا يوافق قول المصنف غيب حشفته سم على انه سياتى وكما يعتبر ذلك في احصان الواطئ يعتبر في احصان الموطوءة اه رشيدى اقول ويمكن ان يجاب بان قول المصنف وهو مكلف الخ استخداما (قول المتن وهو) اى المحصن الذى يرجم ع ش ومغنى (قوله وان طرأ تكليفه الخ) تعميم لما يحصل به الاحصان الذى يترتب عليه انه اذا زنى بعده رجم اه ع ش (قوله وان طرأ تكليفه اثناء الوطء) اى وطء زوجته وكان المناسب ذكر هذه الغاية عقب قول المصنف الآتى والاصح اشتراط التغيب حال حرته وتكليفه اه رشيدى (قوله اثناء الوطء فاستدامه) نعم لو اوجظنا انه غير بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد فى اصح الوجهين نهاية اه سم وقوله وجب الحد اى الرجم اذا زنى بعد قوله قيل الخ وافقه المغنى (قوله ويلحق) الى قوله على ما افتى به فى المعنى الا قوله نعم الى المتن (قوله فمن فيه رق الخ) اى ولو مكاتباً ومبعضاً ومستولداً اه مغنى (قول المتن ولو ذمى) اى او مرتداً اه مغنى (قوله لحد) اى الذمى وكذا ضمير قوله لا لاحصانه المعطوف عليه (قول المتن غيب حشفته) اى ولو مع خرقه خلافاً للمطلب او غيبها غيره وهو نائم اه مغنى (قوله ولو مع نحو حيض) الى قوله وهو اولى فى النهاية الا قوله ولو مع الاكراه الى فلا احصان والى قوله إلا لان يؤل فى المعنى الا قوله بالقوة الى استصحابا (قوله ولو مع نحو حيض الخ) اى ونفاس وضوم واحرام اه مغنى (قوله اجتنابها خبران والضمير للذة عبارة المغنى ان يتمتع من الحرام اه (قوله واستوفها) اى مطلق اللذة اه رشيدى (قوله لحرمة لذاته) يتردد النظر فيما لو اختلف اعتقاد الزوجين وكان فاسداً فى اعتقاد احدهما فقط فهل يحصل التحصين بالنسبة لمعتقد الصحة الظاهر نعم والله اعلم اه سيد عمر (قوله وكما يعتبر ذلك) اى ما ذكر من الشروط عبارة المغنى وهذه الشروط كما تعتبر فى الواطئ تعتبر ايضا فى الموطوءة اه (قوله خلافاً لمن نظر فيه) عبارة المغنى وان قال ابن الرفعة فيه نظر اه (قوله وطئ في نكاح الخ) اى ثم زنى وهو كامل اه مغنى (قوله مع تغيبها الخ) اى مع ادخال المرأة حشفة الرجل فيها وهو نائم وادخاله فيها وهى نائمة اه مغنى (قوله لان التكليف موجود حينئذ بالقوة الخ) اعلم ان وجود التكليف بالقوة حاصلة التجوز فى الوصف به كالان الحكم به حال النوم بالاستصحاب حاصلة التجوز فى الوصف به ايضا فدعوى اولوية ما ذكره محتاج الى بيان اه سم (قوله وقضية المتن) الى قوله ولظهور هذا فى النهاية (قوله اشتراط ذلك) اى ما ذكر من الحرية والتكليف (قوله قال ابن الرفعة الخ) معتمداً ع ش (قوله فلم الى المتن فى المعنى (قوله متعلق بالكامل) فالمعنى حينئذ ان الذى صار كاملاً فى الاحصان بسبب ناقص كما اذا وطئ الحر المكلف امة او صبية او مجنونة بنكاح صحيح ثبت الاحصان له دونها وكذلك العكس اه

صدق يمينه وحدت هي دونه ان علت تحریم ذلك اه (قوله الرجل والمرأة) هذا التعميم لا يوافق قول المصنف غيب حشفته (قوله وان طرأ تكليفه اثناء الوطء فاستدامه) نعم لو اوجظنا انه غير بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد فى اصح الوجهين م ش (قوله لان التكليف موجود حينئذ بالقوة الخ) اعلم ان

كردى

نكاح صحيح لان شرطه الاصابة بكل الجهات وهو النكاح الصحيح فاشتراط حصولها من كامل

ايضا ولا رد على اشتراط التكليف حصول الاحصان مع تغيبها حال النوم لان التكليف موجود حينئذ بالقوة وإن كان النائم غير مكلف بالفعل لرجوعه اليه بادنى تنبيه وهو اولى من جواب الزركشى بانه مكلف استصحابا لحاله قبل النوم إلا ان يؤول بما ذكرته وقضية المتن اشتراط ذلك حال التغيب لا الزنا فلو احصن ذمى ثم حارب وارق ثم زنى رجم والذى صرح به القاضى وغيره انه لا يرجم قال ابن الرفعة وعليه فيجب ان يقال المحصن الذى يرجم من وطئ في نكاح صحيح وهو حر مكلف حالة الوطء وحالة الزنا فعلم ان من وطئ ناقصاً ثم زنى كاملاً لا يرجم بخلاف من كل فى الحالين وان تغلبها نقص كجنون ورق (وان الكامل الزانى ناقص) متعلق بالكامل لا بالزانى

كما افاده كلامه إذ لو تعلق به لاقتضى أن الكامل الحر المكلف إذا زنى بناقص محصن وإن لم يوجد فيه التغيب السابق وهو باطل بنص كلامه فتعين تعلقه بما ذكر ولم يصب من اعترضه وإن كثروا ولا من غير الزاني بالباني على أنه خطيء بأن المعروف بنى على أهله لا بهم ولظهور هذا من كلامه كافر تهلم يحتاج لتقديم بناقص اثر متعلقه (محصن) لانه حر مكلف وطى في نكاح صحيح (١٠٩) فلم يؤثر نقص الموطوء كعكسه

لوجود المقصود وهو

التغيب حال كمال المحكوم

عليه بالا حصان منهما

(و) حد المكلف ومثله

السكران (البكر) وهو غير

المحصن السابق (الحر)

الذكر والمرأة (مائة جلدة)

للآية سمي بذلك لوصوله

إلى الجلد (وتغريب عام)

أى سنة هلالية وآثره لأنها

قد تطلق على الجذب وذلك

لخبر مسلم به وعطف بالواو

لا فاداه لا ترتيب بينهما

وإن كان تقديم الجلد أولى

فيعد بتقديم التغريب

وتأخر الجلد وإن نازع فيه

الأذرعى وعبر بالتغريب

لا فاداه أنه لا بد من تغريب

الحاكم فلو غرب نفسه لم

يكف إذ لا تشكيل فيه

وابتداء العام من ابتداء

السفر ويصدق في أنه مضى

عليه عام حيث لا بينة ويحلف

ندبا إن اتهم لبناء حق الله

تعالى على المسامحة وتغريب

معتدة وأخذ منه تغريب

المدين ومستاجر العين وفي

الاخير نظر ويفرق بان

معظم الحق فيها لله تعالى

وفيه الحق متمحض

كردى (قوله كما افاده) أى عدم تعلقه بالزاني (قوله لاقتضى أن الكامل الخ) اقتضاء ذلك ممنوع لعلم اعتبار وجود ما ذكر مما تقدم فيجوز أن يكون المعنى أن الزاني بناقص محصن بمعنى أن زناه بالناقص لا يخرج عن حكم الاحصان الذى ثبت فيجدو أن كان المزنى به ناقصا فلا يشترط في تأثير احصانه كمال المزنى به فليتامل بمبالغته مع ذلك على المعترضين اه سم (قوله ولم يصب من اعترضه الخ) عبارة المغنى تنبيه عبارة المصنف لا يفهم المراد منها لأن قوله بناقص لا يخلو اما أن يتعلق بالزاني أو بالكامل فان علقه بالاول ففسد المعنى إذ يقتضى الخ وإن علقه بالثاني يصير قوله الزاني ضائعا فلو قال وإن الكامل بناقص محصن لكان اخصر وأقرب إلى المراد ومن الشراح من أجاب بأن قوله بناقص متعلق بمحذوف تقديره وإن الكامل الزاني إذا كان كما له بناقص محصن اه (قوله بالباني) أى النكاح اه مغنى (قوله بان المعروف بنى على اهله الخ) كما قاله الجوهري وغيره اه مغنى (قوله وحد المكلف) إلى قول المتن وإذا عين الامام فى النهاية إلا قوله وفى الاخير إلى لا يقرب وقوله اقتداء بالخلفاء الراشدين (قوله السكران) أى المعتدى اه نهاية (قول المتن مائة جلدة) ولا فلو فرقها نظر فان لم يزل الام لم يضرو الا فان كان خمسين لم يضرو وإن كان دون ذلك ضرر وعلل بان الخمسين حد الرقيق اه مغنى (قوله وآثره) أى التعبير بالعام لانهاى السنة (قوله وذلك لخبر مسلم) الى قوله وابتداء العام فى المغنى (قوله وتأخر الجلد) لعل الاولى وتأخير الجلد (قوله فلو غرب الخ) بتشديد الراء عبارة الروض ولا يعتد بتغريبه نفسه اه وعبارة المغنى حتى لو اراد الامام تغريبه فخرج بنفسه وغاب سنة ثم عاد لم يكف اه (قوله من ابتداء السفر) وفاقا للاسنى وخلافا لظاهر المغنى عبارة وهو ابتداء العام من حصوله فى بلد التغريب فى احد وجهين اجاب به القاضى ابو الطيب والوجه الثانى من خروجه من بلد الزنا اه (قوله ويصدق) الى قوله اتهم فى المغنى (قوله ويحلف ندبا) قال الماوردى وينبغى للامام أن يثبت فى ديو أنه اول زمان التغريب اه مغنى (قوله ومستاجر العين الخ) عبارة النهاية اما مستاجر العين فالوجه عدم تغريبه ان تعذر عمله الخ قال ع ش قوله فالوجه عدم تغريبه أى الى انتهاء مدة الاجارة اه (قوله وفى الاخير) أى مستاجر العين (قوله ويفرق) أى بين الاخير والمعتدة (قوله فيها) أى المعتدة (قوله فيه) أى الاخير (قوله ويؤيده) أى الفرق (قوله لا يعدى عليه) أى لا يحضره للدعوى عليه اه كرى (قوله أنه لا يغرب) ظاهره وإن وقعت الاجارة بعد ثبوت الزنا وقد يقال بعدم صحتها لو جوب تغريبه قبل عقد الاجارة اه ع ش (قوله بما يراه الامام) أى وإن طال بحيث يزبد الذهاب والاياب على سنة وقوله لحرمة دخوله ومثله الخروج حيث كان واقعا فى نوعه اه ع ش (قوله ذلك) الاولى اسقاطه كما فى النهاية أو زيادة الواو معه (قوله اقتداء بالخلفاء الخ) عبارة المغنى لان عمر غرب الى الشام وعثمان إلى مصر وعليها إلى البصرة وليكن تغريبه إلى بلد معين فلا يرسله الامام ارسلاه (قول المتن وإذا عين الامام الخ) أى ويجب ذهابه اليه فور امتثال الامر الامام ويغتفر له التأخير لتبعية ما يحتاج اليه الامه التى يستصحبها للتسرى اه ع ش (قوله لانه قد يكون) الى قوله ومن ثم وجب فى النهاية إلا قوله على المعتمد الى له استصحاب امه (قوله

التكليف بالقوة حاصلة التجوز فى الوصف به كما أن الحكم به حال النوم حاصل بالاستصحاب وحاصله التحوز فى الوصف به ايضا فدعوى اولوية ما ذكره يحتاج إلى بيانها (قوله وإن لم يوجد فيه التغيب الخ) اقتضاء ذلك ممنوع لعلم اعتبار وجود ما ذكر مما تقدم فيجوز أن يكون المعنى أن الزاني بناقص محصن بمعنى أن زناه بالناقص لا يخرج عن حكم الاحصان الذى ثبت فيجدو أن كان المزنى به ناقصا فلا يشترط في تأثير احصانه

للأدعى ويؤيده أن القاضى لا يعدى عليه ثم رأيت شيخنا رجح أنه لا يغرب أن تعذر عمله فى الغربة كما لا يحبس لغريمه أن تعذر عمله فى الحبس ويوجه تغريب المدين وإن كان الدين حالا بانه أن كان له مال قضى منه والام تغد اقامته عند الدائن فلم يمنع حقه توجه التغريب اليه وانما يجوز التغريب (الى مسافة القصر) من محل زناه (مافوقها) بما يراه الام بشرط امن الطريق والمقصد على الاوجه وإن لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله ذلك اقتداء بالخلفاء الراشدين ولأن ما دونها فى حكم الحضر (وإذا عين الامام جهة فليس له طلب غيرها فى الاصح)



لانه قد يكون له غرض فيه فلا يحصل الزجر المقصود ويلزم بالأقامة فيها غرب اليه حتى يكون كالحبس له على المعتمد من تناقض في الروضة  
وجمع شيخنا بما يلزم عليه انتفاء فائدة (١١٠) التغريب إذ تجوز انتقاله لغير بلده ودون مرحلتين منها يجعله كالمتمنزه في الارض وهو

مناف للمقصود من تغريبه  
واخذ من قولهم كالحبس  
ان له منعه من نحو استمتاع  
بالحلبة وشم الرياحين وفي  
عمومه نظر لتصريحهم بان  
له استصحاب امة يتسرى بها  
دون اهله وعشيرته وقضية  
كلامهما انه لا يمكن من  
حمل مال زائد على نفقته  
وهو متجه خلافا لما وردى  
والرويانى ولا يقيد الا ان  
خيف من رجوعه ولم تقف  
فيه المراقبة او من تعرضه  
لافساد النساء مثلاً واخذ  
منه بعض المتأخرين ان كل  
من تعرض لافساد النساء  
او الغلمان اى ولم ينزجر لالا  
بحسبه حبس قال وهى مسألة  
نفسية وإذا رجع قبل المدة  
اعيد لما يراه الامام واستأنفها  
إذ لا يتم التنكيل إلا بموالة  
مدة التغريب (ويغرب  
غريب) له وطن (من بلد  
الزنا الى غير بلده) اى وطنه  
ولو حلة بدوى إذ لا يتم  
الا يحاش الا بذلك ومن ثم  
وجب بعد ما غرب اليه عن  
وطنه مسافة القصر (فان  
عاد) المغرب (الى بلده)  
الاصلى او الذى غرب منه او  
الى دون المسافة منه (منع  
فى الاصح) معاملة له بنقيض  
قصده وقياس ما مر انه  
يستأنف السنة ثم رايته  
ذلك مصرحاً به اما غريب

(له) أى المغرب اه معنى (قوله فيه) أى فى الغير (قوله ويلزم) ببناء المفعول من الا لازم (قوله بالاقامة فيها  
غرب الخ) اى كاقامة اهله اه عش (قوله على المعتمد) وفاقاً للهائية وخلافاً للبنى والاسنى كما يأتى آنفاً  
(قوله وجمع شيخنا الخ) وافقه المعنى عبارتها واللفظ للثانى تنبيه لو غرب على الاول الى بلد معين فهل  
يمنع من الانتقال الى بلد آخر وجهان اصحهما كفى اصل الروضة لا يمنع لانه امثل والمنع من الانتقال لم يدل  
عليه دليل وما صححه الرويانى من انه يلزمه ان يقيم ببلد الغربة ليكون كالحبس له فلا يمكن من الضرب فى  
الارض لانه كالنزهة يحمل ان المراد ببلد الغربة غير بلده لان ما عداه بلاد غربة وبقوله فلا يمكن من  
الضرب فى الارض انه لا يمكن من ذلك فى جميع جوانبها بل فى غير جانب بلده فقط على ما عرف (قوله ودون  
مرحلتين) عطف على بلده منها اى بلده هذه العبارة ليست فى كلام شيخه كما مر آنفاً (قوله كالمتمنزه) هو الذى  
يسير فى الارض للتفرج كرى (قوله واخذ) الى قوله بان له استصحاب امة عبارة النهاية وله استصحاب امة  
الخ اى وإن لم يخف الزنا عش (قوله له استصحاب) الى قوله وقضية فى المعنى (قوله دون اهله الخ) لكن لو  
خرجوا معه لم يمنعوا معنى وروض (قوله دون أهله) أى زوجته ومحلها لم يخف الزنا عش (قوله من  
حمل مال زائد) اى يتجر فيه اه معنى (قوله خلافاً للباوردى والرويانى) وافقهما الاسنى والمعنى (قوله  
ولا يقيد) الى قول المتن منع فى المعنى (قوله ولا يقيد) اى فى الموضع الذى غرب اليه كما قاله لكن يحفظ بالمراقبة  
والتوكيل لثلاث يرجع اه معنى (قوله من رجوعه) اى الى بلد آخر (قوله ولم تقف فيه) اى فى منعه من  
الرجوع (قوله مثلاً) هل يدخل فيه المال كالغلمان ثم رايته قال عش عند قول النهاية كالشارح فى  
آخر فصل التعزير وأفتى ابن عبد السلام بادامة حبس من يكثر الجناية على الناس ولم ينفع فيه  
التعزير حتى يموت مانصه قوله من يكثر الجناية على الناس اى بسبب او اخذ شىء او هو صريح فى الدخول  
(قوله واخذ) الى قوله ولو اذ ارجع عبارة المعنى وكذا ان خيف من تعرضه للنساء وفسادهن فانه يحبس كما قاله  
الماوردى اه (قوله منه) اى من قولهم او من تعرضه الخ (قوله حبس) اى وجوباً وورزق من بيت المال  
إن لم يكن له مال ولا فن مياسير المسلمين اه عش (قوله وإذا رجع) اى الى المحل الذى غرب منه بالفعل اه  
عش (قوله لما يراه الامام) اى ولا يتعين للتغريب البلد الذى غرب اليه ولا اسنى ومعنى وسلطان (قوله  
ومن ثم) يعنى من اجل ان القصد الا يحاش (قوله مسافة القصر) اى فافوقها اه معنى (قوله الاصل)  
الى التنبيه فى النهاية الا قوله خلافاً لابن الرفعة وغيره وقوله على المعتمد خلافاً للبلقيني (قوله اولاً الى دون  
المسافة الخ) مفهومه انه لو عاد الى قدر المسافة منه لم يمنع وهو لا يوافق رده الجمع الذى نقله فيها تقدم عن شيخه  
ولما يوافق ذلك الجمع فليتام اه سم (قوله منه) اى من احدهما (قوله وقياس مامر) اى قبيل  
قول المتن ويغرب غريب (قوله ثم رايته ذلك مصرحاً) عبارة النهاية كما هو ظاهر اه (قوله اما غريب)  
الى قوله وفارق فى المعنى (قوله فيمهل) اى وجوباً اه عش (قوله تغريب مسافر زنى الخ) لعل المتعبرة  
فى هذا المسافر بعده عن محل زناه كوطنه لا عن مقصده ايضا اه سم وفيه توقف إذ لا يتم الا يحاش إلا بالبعد  
عن مقصده ايضا (قوله على المعتمد) وفاقاً للبنى (قوله بان هذا) اى الزانى فى سفره وقوله وذلك اى  
الغريب الذى لم يتوطن (قوله فتعين اماله الخ) اى مدة جرت العادة بحصول الالف فيها اه عش (قوله  
كال المزنى به فليتام مبالغته مع ذلك على المعترضتين (قوله دون اهله وعشيرته) قال فى الروض عقب هذا  
فان خرجوا اى معه لم يمنعوا (قوله خلافاً للباوردى والرويانى) جزم بما قالاه فى شرح الروض (قوله او  
الى دون المسافة منه) مفهومه انه لو عاد الى قدر المسافة منه لم يمنع وهو لا يوافق رده الجمع الذى نقله فيها تقدم  
عن شيخه ولا يوافق ذلك الجمع فليتام (قوله تغريب مسافر الخ) لعل المتعبر فى هذه المسافة بعده عن محل

لاوطن له كان زنى من هاجر لدار ناعقب ووصلها فيمهل حتى يتوطن محلها ثم يغرب منه وفارق خلافاً لابن الرفعة وغيره  
تغريب مسافر زنى لغير مقصده وإن فاته الحج مثلاً على المعتمد خلافاً للبلقيني لان القصد تنكيهه وإيحاشه ولا يتم إلا بذلك بان هذا الوطن  
فلا يحاش حاصل بعده عن ذلك لاوطن له فاستوت الاما كن كلها بالنسبة اليه فتعين أماله ليا لى لم يغرب لىتم الا يحاش احتمال أنه قد

لا يتوطن بلد أفقودي إلى سقوط الحد بعيد جدا فلا يلتفت إليه كاحتمال الموت ونحوه ولو زني في ما غرب له غرب لغيره البعيد عن وطنه ومحل زناه ودخل فيه بقية الاول (ولا تغرب امرأة وحدها في الاصح بل مع زوج او محرم) او نسوة (١١١) ثقات عندا من الطريق والمقصد

بل او واحدة نفقة او  
ممسوح كذلك او عبدا  
الثقة ان كانت هي نفقة  
ايضا بان حسنت توبتها  
لما مر في الحج ان السفر  
الواجب يكفي فيه ذلك  
وذلك لحركة سفرها وحدها  
كامرئ ثم بتفصيله ووجوب  
السفر عليها لا يلحقها بالسفارة  
للهمجرة حتى يلزمها السفر  
ولو وحدها ويفرق بان  
تلك تخشى على نفسها او بضعها  
لو اقامت وهذه ليست  
كذلك فانتظرت من يجوز لها  
السفر معه ولا يلزم نحو  
المحرم للسفر معها الا برضا  
(ولو باجرة) طلبها منها  
فتلزمها كاجرة الجلاد  
فان عسرت ففي بيت المال  
فان تعذر اخر التغريب  
حتى توسر كامن الطريق  
ومثله في ذلك كله امر دحسن

فلا يغرب الامع محرم  
اوسيد (تنبيه) اطلقوا  
الحران مؤنة تغريبه عليه  
سواء مؤن السفر والاقامة  
واما الرقيق بعضهم فيها  
على السيد وقال شارح  
مؤن تغريبه في بيت المال  
والافلى السيد ومؤن  
الاقامة على السيد ولعله  
لحظ الفرق بان ذلك

ولو زني إلى قوله او ممسوح في المعنى الا قوله البعيد عن وطنه ومحل زناه وقوله والمقصد (قوله غرب لغيره)  
ظاهره وان لم يكن توطن ما غرب اليه وهو ظاهر اذ يكفي التوطن الاول لحصول الايحاش موه في كل تغريب  
لمرات الزنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريح في انه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر  
خلافا لما توهم اذ لا يحاش حينئذ اه سم (قوله ودخل فيه) اي التغريب الثاني اي في مدته (قول المتن بل  
مع زوج) اي بان كانت امة او حرة وكان الزنا قبل الدخول او طرا التزويج بعد الزنا فلا يقال ان من  
ها زوج محصنة اه رشیدی (قول المتن بل مع زوج) وان سافر معها ولو باجرة استمرت النفقة وغيرها ولو  
لم يتمتع بها في المدة المذكورة اه ع ش (قوله لما مر في الحج الخ) تقدم هناك جواز سفرها وحدها مع الامن  
للحج الواجب وقياسه جواز تغريبها وحدها مع الامن فلا يرجع اه سم اقول قديمتك ذلك القياس  
التعليل الا في عن المعنى (قوله ذلك) اي من ذكر من واحدة نفقة وما عطف عليها (قوله وذلك) اي اشتراط  
نحو محرم معها (قوله لحركة سفرها) الخ لا تسافر المرأة الا ومعها زوج او محرم وفي الصحيحين لا يحل  
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم الا مع ذي رحم محرم ولان القصد تاديبها والزانية  
اذا خرجت وحدها هتكت جلباب الحياء اه معنى (قوله ثم) اي في الحج (قوله حتى يلزمه السفر) لكن قياس  
جواز سفرها وحدها لغرض الحج مع الامن جواز تغريبها مع الامن ان اجابت إلى ذلك اه سم قدم ما في  
القياس المذكور (قوله ولا يلزم الخ) يعني عنه قوله الا في فان امتنع حتى بالاجرة الخ (قوله الا برضا) لعله  
منقطع اه سم (اقول) ولا يتدفع به الاشكال (قوله فتلزمها الخ) اي بشرط ان تكون اجرة المثل عادة  
اه ع ش (قوله كاجرة الجلاد) اي حيث لم يرزق من سهم المصالح (قوله فان تعذر) اي حصولها من بيت  
المال ثم من مياسير المسلمين (قوله ومثلا) اي المرأة (قوله في ذلك كله) ومنه ما مر في نفقة من تخرج  
هي معه اه ع ش (قوله امر دحسن) يخاف عليه الفتنة اه معنى (قوله فلا يغرب الخ) كذا في المعنى  
(قوله الامع محرم الخ) يحتمل جواز تغريبه مع امرأتين ثقتين يامن معهما للامن مع جواز الخلوة مر  
اه سم (قوله مع محرم اوسيد) اي او نحوهما اه رشیدی (قوله اطلقوا) إلى قوله ولعله في المعنى الا قوله  
فاطلق بعضهم إلى مؤنة تغريبه (قوله والا) اي وإن تعذر حصولها من بيت المال (قوله ولعله) اي  
ذلك الشارح لحظ الفرق اي بين الحر والرقيق (قوله بان ذلك) اي مؤن السفر (قوله ففصل فيه كما  
تقرر) المراد به ما يستفاد من صدر التنبيه مع قوله والمعسر اه سم وقال السكردى انه اشارة إلى قوله فان  
عسرت ففي بيت المال اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله فرقه) اي فرق ذلك الشاح (قوله فلزمته)

زناه كوطنه لاعتقاده ايضا (قوله غرب لغيره) ظاهره وإن لم يكن توطن ما غرب له وهو ظاهر اذ يكفي  
التوطن الاول لحصول الايحاش معه في كل تغريب لمرات الزنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريح في  
انه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر خلافا لما توهم اذ لا يحاش حينئذ ولو كفي تغريبه  
للغريب من وطنه لكفي تغريبه لنفسه ووطنه اذ القريب منه بمنزلة وذلك باطل قطعاً (قوله لما مر في الحج  
ان السفر الواجب يكفي فيه ذلك الخ) تقرر جواز سفرها وحدها مع الامن للحج الواجب وقياسه جواز  
تغريبها وحدها مع الامن فلا يرجع (قوله حتى يلزمها السفر الخ) لكن قياس جواز سفرها وحدها  
لفرض الحج مع الامن جواز تغريبها مع الامن ان اجابت إلى ذلك (قوله الا برضا) لعله منقطع (قوله فلا  
يغرب الامع محرم) يحتمل جواز تغريبه مع امرأتين ثقتين يامن معهما للامن مع جواز الخلوة مر (قوله  
واما الرقيق فاطلق بعضهم فيها انها على السيد الخ) الذي في العباب ثم ان غربه سيده فاجرة تغريبه عليه  
وان غربه الامام ففي بيت المال انتهى (قوله ففصل فيه) ينظر في اي محل فصل فيه خصوصاً مع قوله  
اطلقوا في الحد قد يجاب بان المراد بالتفصيل فيه ما يستفاد من صدر التنبيه مع قوله والمعسر الخ (قوله

واجب على القن اصاله وهو في حكم المعسر والمعسر مؤنة في بيت المال او لا فقدم على السيد بخلاف الحرفانه يتصور  
فيه اليسار وغيره ففصل فيه كما تقرر وبوجه فرقه بين مؤنة التغريب ومؤنة الاقامة بان الثانية لحق الملك فلزمته مطلقاً بخلاف الاولى

وفصل بعض الاصحاب بين ان يكون المغرب المالك فهي عليه او السلطان فهي في بيت المال (فان امتنع) حتى بالاجرة (لم يجبر في الاصح) لان في اجباره تعذيب من لم يذنب (و) حد (العبد) يعني من فيهرق وان قل سواء الكافر وغيره (خمسون وتغريب نصف سنة) على النصف من الحر لآية فعلين نصف ما على المحصنات (١١٢) من العذاب اى غير الرجم لانه لا ينصف ولا مبالاة بضرب السيد كما يقتل بنحور دته

أى السيد مطلقا أى تعذرت من بيت المال أم لا (قوله وفصل بعض الاصحاب الخ) ويتجه انها من بيت المال سواء اغرب السيد ام لا كالحررة المعسرة اه سلطان وياتى عن عس ما يوافقه (قوله فهي) اى مؤن السفر والاقامة (قول المتن فان امتنع الخ) ولا ياتى بامتناعه كما يجتبه في المطلب اه مغنى (قول المتن لم يجبر الخ) ثم لو اراد الزوج السفر معها او خلفها ليمتنع بها لم يمنع من ذلك وعليه النفقة حينئذ وان لم يتمتع بها في المدة المذكورة بخلاف ما لو لم يسافر معها او سافر لغرض اخر واتفق مصاحبتها لها من غير قصد ولا تمتع فلا يستحق نفقة ولا كسوة لا غيرهما اه عس (قوله يعنى) الى قول المتن ولو اقر في النهاية لا قوله ومخالفة الى وياتى (قوله يعنى من فيهرق الخ) فلا فرق في ذلك بين الذكرو والانثى والمكاتب وام الولد والمبعض اه مغنى (قوله سواء الكافر) الى قوله وفيه نظر في المغنى (قوله لا ينصف) بيناء المفعول من التنصيف (قوله ولا يكون الكافر) عبارة المغنى وقضية كلامهم انه لا فرق فيما ذكر بين العبد المسلم والكافر وهو كذلك وقول البلقينى لاحد على الرقيق الكافر لانه لم يلزم الاحكام بالذمة اذ لا جزية عليه فهو كالمعاهد والمعاهد لا يحد مردود لقول الاصحاب للكافر ان يحد عبده الكافر ولان الرقيق تابع لسيد فحكمه حكمه بخلاف المعاهد ولانه لا يلزم من عدم لزوم الجزية عدم الحد كما في المرأة الذمية اه (قوله بقولهم) اى الاصحاب (قوله ومنه) اى من الجميع (قوله خروج نحو محرم الخ) اى ونفقته في بيت المال لانه لا مال للرقيق والسيد لاشئ عليه اه عس (قوله والعبد الامرد) يعنى عنه قوله المار اوسيد اه رشيدى (قوله لتعلقه) اى التغريب (قوله بذكر المزني بها) متعلق بفصلت وبيان للتفصيل اه عس (قوله كاشهد الخ) عبارة المغنى فيقولون رايناها داخل ذكره او قدر حشفت منه في فرج فلانة على وجه الزنا وينبغى كما قال الزركشى ان يقوم مقامه زنى بها زنا يوجب الحد اذا كانوا عارفين باحكامه ويشترط تقدم لفظ اشهد على انه زنى ويذكر الموضع اه (قوله على سبيل الزنا) ويسوغ له ذلك بقرينة قوية تدل على ان فعله على وجه الزنا اه عس (قوله اوزنا يوجب الخ) عطف على قوله داخل الخ بتقدير العامل وكان ينبغى ان يصرح بذلك بان يقول اوزنى بها زنا الخ كما مر عن المغنى (قوله لانه قد يرى) اى الشاهد اه سم (قوله ما لا يراه الحاكم) اى ان كان الشاهد مخالفا له في مذهبه او كان مجتهدا ومنه يعلم انه لا يتم به الرد على الزركشى لانه لما اكتفى بعدم التفصيل في الموافق نعم قوله وقد ينسى بعضها يرد على الزركشى اه عس (قوله فالوجه وجوب التفصيل الخ) وفاقا للنهاية وشيخ الاسلام وخلاف للمغنى كما مر (قوله باربعة) فيه تأمل (قوله موجب الحد) بكسر الجيم وقوله بل يحد كل منهم الخ معتمد اه عس (قول المتن او اقرار الخ) (فروع) ان روى رجل وامراة اجنبيان تحت لحاف عزرا ولم يحد او يقام الحد في دار الحرب ان لم يخف فتنة من تحوردة الحدود والتحافة بدار الحرب ويسن للزاني ولكل من ارتكب معصية السر على نفسه فاظهارها ليجدوا يعز زخلاف المستحب واما التحدث بها فكم فحرام قطعها وكذا ينسب للشاهد سترها بترك الشهادة ان رآه مصلحة فان تعلق بتركها لإيجاب حد على الغير كان شهدا ثلاثة بالزنا ثم الرابع بالتوقف ويلزمه الاداء اما ما يتعلق بحق ادى كقتل او قذف فانه يستحب له بل يجب عليه ان يقربه ليستوفي منه لما في حقوق الادمين من التضييق وبحرم العفو عن حد الله تعالى والشفاعة فيه مغنى وروض مع شرحه (قوله حقيقى) الى قول المتن ولو اقر في المغنى لا قوله ان فهمه كل احد (قوله نظير ما تقرر في الشهادة) لعله بالنسبة لغير المكان والزمان اذ لا يظهر لهما فائدة فليراجع اه رشيدى عبارة عس ومنه ان يقول (قوله قد يرى) اى الشاهد (فالوجه وجوب التفصيل) كتب عليه مر (قوله وليس كازعموه) كتب عليه

ولا يكون الكافر لم يلتزم الجزية كما في المرأة الذمية ومخالفة جمع فيه مردودة بقولهم للكافر حد عبده الكافر وبانه تابع لسيد وياتى هنا جميع فروع التغريب السابقة وغيرها ومنه خروج نحو محرم مع الامة والعبد الامرد (وفى قول) يغرب (سنة) لتعلقه بالطبع فلا يختلفان فيه كذمة الابل (وفى قول لا يغرب) لتفويت حق السيد (ويثبت) الزنا (بيينة) فصلت بذكر المزني بها وكيفية الادخال ومكانه ووقته كاشد أنه ادخل حشفته او قدرها في فرج فلانة محمل كذا وقت كذا على سبيل الزنا قال الزركشى اوزنا يوجب الحد اذا عرف احكامه وفيه نظر لانه قد يرى ما لا يراه الحاكم من افعال بعض الشروط او بعض كفيته وقد ينسى بعضها فالوجه وجوب التفصيل مطلقا ولو من عالم موافق وسيد كفى في الشهادات انها اربع لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وعن جمع أنه لو شهد أربعة بزناه

بأربع نسوة لكن اقتصر كل منهم على انه رآه يزنى بواحدة منهم حد لانه استفيد من مجموع الشهادات الاربع ثبوت في زناه بأربعة وليس كازعموه لان كلا شهد بزنا غير ما شهد به الاخر فلم يثبت بهم موجب الحد بل يحد كل منهم لانه قاذف (او اقرار) حقيقى مفصل نظير ما تقرر في الشهادة ولو باشارة اخرس ان فهمها كل احد للاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم

رجم ماعز او الغامدية باقرارهما وخرج بالحقيق العين المردودة بعد نكول الخصم فلا يثبت ( ١١٣ ) بهازنا لکن تسقط حد القاذف

ويكفي الاقرار حال كونه  
(مرة) ولا يشترط تكرره  
اربعا خلافا لابي حنيفة  
رضي الله عنه لانه صلى الله  
عليه وسلم علق الرجم بمطلق  
الاعتراف حيث قال واغديا  
انيس الى امرأة هذا فان  
اعترفت فارجمها وترديده  
صلى الله عليه وسلم على ماعز  
اربعا لانه شك في امره ولهذا  
قال أبك جنون فاستثبت  
فيه ولهذا لم يكرر اقرار  
الغامدية وعلم من كلامه  
السابق في اللعان ثبوته  
ايضا عليها بلعانه دونها  
والآتي في القضاء ان القاضي  
لا يحكم فيه بعلمه نعم للسيد  
استيفاء من قنه بعلمه لمصلحة  
تاديبه (ولو أقر) به (ثم  
رجع) عنه قبل الشروع  
في الحد أو بعده بنحو كذبت  
أو رجعت أو ما زنت وإن  
قال بعده كذبت في رجوعي  
أو كنت فاخذت فظننته زنا  
وإن شهد حاله بكذبه فيما  
يظهر بخلاف ما أقررت  
لانه مجرد تكذيب للينة  
الشاهدة به (سقط) الحد لانه  
صلى الله عليه وسلم عرض  
لما عز بالرجوع فلو لانه  
يفيد لما عرض له به بل لما  
قالوا لانه عند رجمه طلب  
الرد اليه فلم يسمعوا قال هلا  
تركتنموه لعله يتوب أي  
يرجع اذ التوبة لا تسقط  
الحد هنا مطلقا فيتوب الله  
عليه ومن ثم سن له الرجوع

في وقت كذا في مكان كذا ولو قيل لاحاجة الى تعيين ذلك فيه بل يكفي في صحة اقراره ان يقول ادخلت حشقتي  
في فرج فلانة على وجه الزنا لم يعد لانه لا يقر الا عن تحقيق اه (قوله رجم ماعزا والغامدية باقرارهما)  
انظر هل في قصة ماعز والغامدية انهما فصلا الاقرار اه سم (قوله لکن تسقط) من الاسقاط وكان  
الانساب يسقط بهما من السقوط (قوله لابي حنيفة) أي واحمد اه معنى (قوله وترديده الخ) رد المستداني  
حنيفة (قوله اربعا) لعله اراد به اجوبة قوله صلى الله عليه وسلم لعلك قبلت لعلك لمست أبك جنون مع  
اقراره الاول اه عش (قوله ولهذا) أي للشك في أمره (قوله فاستثبت فيه) متفرع على قوله شك  
الخ (قوله ولهذا) أي لاجل كون التردد عن الشك (قوله وعلم من كلامه الخ) جواب عما يرد على  
المصنف من اجمال طريق ثالث عبارة المغني واورد طريق آخر مختص بالمرأة وهو ما اذا قذفها الزوج  
ولا عن ولم تلاعن هي فانه يجب عليها الحد كما ذكر اه في بابه اه (قوله والآتي) أي ومن كلامه الاتي  
(قوله قبل الشروع) الى قوله وأفهم في المغني الا قوله وان قال بعده كذبت في رجوعي وقوله وان شهد الى  
بخلاف والى قوله ولو وجد في النهاية (قوله او بعده) فان رجع في اثباته فكل الامام متعديا بان كان  
يعتقد سقوطه بالرجوع فمات بذلك هل يجب عليه نصف الدية لانه بمضمون وغيره او توزع الدية على السياط  
قولان اقر بهما كما قال شيخنا الثاني كما لو ضربه زائعا على حد القذف اه معنى (قوله اورجعت) أي عما  
أقررت به اه معنى (قوله او ما زنت) أي فافراري به كذب فلا تكذيب فما ذكر للشهود فانهم انما شهدوا  
بالاقرار وهو لم يكذبهم فيه اه عش (قوله وان قال بعده) أي بعد رجوعه (قوله او كنت الخ) عطف على  
كذبت الاول (قوله بخلاف ما أقررت) أي فلا يكون رجوعا فلا يسقط به الحد اه عش (قوله لانه مجرد  
تكذيب الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو شهدوا باقراره بالزنا فلكذبهم كان قال ما أقررت لم يقبل  
تكذبه لانه لا يكذب للشهود والقاضي اه (قوله الشاهدة به) أي باقراره اه سم (قوله انه) أي الرجوع  
(قوله قالوا) أي المباشرون برجمه له أي صلى الله عليه وسلم انه أي ماعز او قوله اليه أي صلى الله عليه وسلم  
(قوله طلب الرد الخ) ومجرد طلب الرد ليس رجوعا اه سم (قوله فلم يسمعوا) أي لم يجيبوه لما طلبه اه عش  
(قوله فقال هلا تركنموه الخ) الوجه حذف الفاء من فقال اه رشیدی أقول قد صرح العصام بانه قد  
يكون جواب لما مضيا مقرونا بالفاء (قوله اذ التوبة الخ) علة للتفسير (قوله مطلقا) أي سواء ثبت الزنا  
بالاقرار أو بالينة (قوله فيتوب الله عليه) من تنمة الحديث (قوله ومن ثم) أي من اجل ترغيبه صلى الله  
عليه وسلم في الرجوع (قوله سن له الرجوع) عبارة المغني والروض مع شرحه ويسن لمن أقر زنا أو شرب  
مسكر الرجوع كالسر ابتداء ولو قال زنت بفلانة فانكرت أو قالت كان تزوجني ففقر بالزنا وقاذف لها  
فيلزمه حد الزنا وحد القذف فان رجع سقط حد الزنا وحده وان قال زنت بها مكره لزمه حد الزنا لا القذف  
ولو لمه لها مهر فان رجع عن اقراره سقط الحد لا المهر لانه حق ادعى اه (قوله بقاء الاقرار) سياقي أنه يضمن  
بالدية اذا قتل فليس قوله بالنسبة لغيره على عمره اه عش (قوله فلا يجب الخ) أي حد قاذفه سواء قذفه قبل  
الرجوع أو بعده لانه سقطت حصانته باقراره بالزنا وغير المحصن لا يحد قاذفه اه عش (قوله فيه) أي في قاذفه  
(قوله ولو وجد اقراره وبينة الاسبق) أي ثم رجع عن الاقرار مغني ونهاية (قوله اعتبر الاسبق) وينبغي كما قال شيخنا  
ان الممول على البينة حيث وجدت لان البينة في هذا الباب اقوى كما ان الاقرار في المال اقوى الا اذا اسند

مر (قوله رجم ماعز او الغامدية باقرارهما) انظر هل في قصة ماعز والغامدية انهما فصلا الاقرار (قوله  
ولو اقر ثم رجع سقط) هل تسقط عدالته باقراره بالزنا ثم يعود حكمها برجوعه فيه نظر (قوله لانه مجرد  
تكذيب للينة الشاهدة به) أي باقراره (قوله بل لما قالوا لانه عند رجمه طلب الرد اليه) ليس رجوعا (قوله  
ولو وجد اقراره وبينة الاسبق) المعتمد اعتبار البينة وان تاخرت لان البينة في حقوق الله اقوى من الاقرار  
عكس حقوق الادميين مر ش (قوله ايضا اعتبر الاسبق) الاعتبار البينة مطلقا لم يسند الحكم الى الاقرار

وأفهم قوله سقط أي عنه بقاء الاقرار بالنسبة لغيره كحد

( ١٥ ) — شرواني وابن قاسم — تاسع )

قاذفه فلا يجب برجوعه بل يستصحب حكم اقراره فيه من عدم حده لثبوت عدم احصائه ولو وجد اقراره وبينة اعتبر الاسبق

مالم يحكم بالبينة وحدها ولو متأخرة فلا يقبل الرجوع وكان في قبول الرجوع عنه كل حد لله تعالى كدرب وسرقة بالنسبة للقطع وافهم كلامه انه اذا ثبت بالبينة لا يتطرق الرجوع وهو (١١٤) كذلك لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية وملك امة كما ياتي في السرقة

وظن كونها حليلة ونحو ذلك وكاسلام ذمي بعد ثبوت زناه ببينة فانه يسقط حده (ولو قال) المقر اتركوني او (لا تحذوني او هرب) قبل حده او في اثرائه (فلا) يكون رجوعا (في الاصح) لانه لم يصرح به نعم يغني وجوبا حالا فان صرح فذاك والا اقيم عليه للخبر السابق هلا تركتموه فان لم يغني لم يضمن لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا يوجب عليهم شيئا ولو اقر زان بنحو بلوغ واحصان ثم رجع وقال انا صبي او بكر فهل يقبل محل نظر وعدم القبول اقرب وليس في معنى مامر لانه ثم رفع السبب بالكلية بخلافه هنا لو ادعى المقر ان اما ما استوفى منه الحد قبل وان لم ير له يدينه اتركوا فهم مامر اخر البغاة وعلى قاتل الراجع دية لا قود لشبهة الخلاف في سقوط الحد بالرجوع (و) بما يسقط الحد الثابت بالبينة ايضا ما (لو شهد اربعة) من الرجال (بزناها واربع) من النسوة او رجلا ن اورجل وامرأتان (انها عذراء) بمعجزة اى بكر سميت بذلك لتعذر وطئها وصعوبته وانما (لم) تحدهى (لشبهة بقاء

الحكم بالاقرار وحده فانه يعمل به قدمت البينة عليه او تاخرت مغنى ونهاية (قوله مالم يحكم بالبينة وحدها) يدخل مالم يحكم بهما او بالاقرار وحده و تاخر والمعتمدان المعتمد البينة مطلقا مالم يسند الحكم الى الاقرار وحده مراه سم (قوله وكاننا) الى قوله وملك امة في المغنى ولى قوله وكاسلام في النهاية (قوله بالنسبة للقطع) اى اما المال فيؤخذ منه اه ع ش (قوله لا يتطرق اليه رجوع) انظر ما المراد من هذا اه رشيدى (اقول) المراد لا يسقط بالرجوع عبارة الروض والحد الثابت بالبينة لا يسقط بالرجوع اه وعبارة المغنى قد يفهم كلام المصنف عدم سقوط الحد بعد ثبوته بالبينة وهو كذلك فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثابت بالاقرار بالتوبة لكن استثنى منه صورتان الاولى ما اذا اقيمت عليه البينة ثم ادعى الزوجية الثانية الاسلام الخ (قوله بغيره) اى غير الرجوع وقوله كدعوى زوجية اى لمن زنى بها و ظاهره ولو بالبينة وكانت المزنى بها متزوجة بغيره اه ع ش (قوله وملك امة) وقوله وظن كونها الخ معطوفان على قوله زوجية (قوله وظن كونها الخ) اى وتصديق ذلك وقوله ونحو ذلك اى كدعوى الاكراه اه ع ش (قوله بينه) وكذا بالاقرار لانه يقبل رجوعه عنه اه ع ش (قوله فانه يسقط حده) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارة لم يسقط حده وما ذكره المصنف في الروضة عن النص من سقوطه مفرع على سقوط الحد بالتوبة والاصح خلافه اه وعبارة سم المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى عدم السقوط اه (قوله اتركوني) الى قول المتن ويستوفيه في النهاية لا قوله للخبر السابق هلا تركتموه (قوله لانه) الى قوله ولو اقر زان في المغنى لا قوله للخبر السابق هلا تركتموه (قوله به) اى الرجوع (قوله فان صرح) اى بالرجوع (قوله للخبر الخ) علة للاستثناء (قوله فان لم يغني) اى فبات اه مغنى (قوله وقال اناصي الخ) تفسير الرجوع (قوله فهل يقبل) الى قوله وليس الخ عبارة النهاية فالنتيجة عدم قبوله اه (قوله وليس) اى قوله اناصي او بكر (قوله في معنى مامر) اى في شرح ثم رجع الخ من قوله نحو كذبت الخ (قوله رفع السبب) وهو الاقرار بالزنا (قوله ان اما ما الخ) اى او نائبه لما تقدم ان المراد بالامام حيثما اطلق ما يشمل نحو القضاة (قوله وان لم ير له يدينه الخ) ظاهره وان عين للحدز من ابيغدمع زوال اثر الضرب اه ع ش (قوله وعلى قاتل الراجع الخ) وفاقا للمغنى والروض وشرحه (قوله وما يسقط الخ) ثم قوله وانما لم تحدا الخ لا يظهر مع هذا المزج العطف في قوله ولا قاذفها ولا الشهود الخ فاقبل (قوله ايضا) اى مثل مامر قبيل قول المتن ولو قال الخ من قول الشارح لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية الخ (قوله من الرجال) الى قوله واولى في المغنى لا قوله وبه يعلم الى المتن (قوله لم تزن) عبارة المغنى لم توطا اه (قوله وبه يعلم) اى بالتعليل المذكور (قوله لا يحذر الزانى الخ) اى لان وجود العذرة ظاهر في عدم الزنا اه ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل هذا الاحتمال (قوله بحيث لا يمكن الخ) بان شهدوا انها زنت الساعة وشهدت بانها عذراء اه مغنى (قوله حد قاذفها) اى والشهود كما هو ظاهر رشيدى وع ش (قوله وبحث البقيني الخ) عبارة النهاية ومحلها كما يحثه البقيني مالم تكن غورا الخ (قوله ان محله) اى محل قول المصنف لم تحدهى (قوله فكالشهادة بانها عذراء الخ) عبارة المغنى فليس عليها حد الزنا ولا عليهم حد القذف لانهم رموا من لا يمكن جماعه اه وعبارة الرشيدى قوله

وحده مر (قوله مالم يحكم الخ) يدخل فيه مالم يحكم بهما او بالاقرار وحده و تاخر والحاصل انه ان اسند الحكم الى البينة او الاقرار اعتبروا ولا اعتبرت البينة لانها في حقوق الله اقوى من الاقرار والاقرار في حقوق الادمين اقوى منهم مر (قوله وكاسلام ذمي بعد ثبوت زناه ببينة فانه يسقط حده) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى عدم السقوط قال ونص الشافعي على السقوط مفرع على قوله المرجوح وهو سقوط الحد بالتوبة (قوله حد قاذفها) سكنت عن الشهود (قوله فكالشهادة الخ) قضيته انه لاحد هنا على القاذف

العذرة الظاهرة في انها لم تزن وبه يعلم انه لا يحذر الزانى بها ايضا (ولا قاذفها) ولا الشهود عليها لاحتمال عود البكارة لترك فكالشهادة البالغة في الايلاج ومن ثم قال القاضي لو قصر الزمن بحيث لا يمكن عود البكارة فيه حد قاذفها وبحث البقيني وغيره ان محله ان لم تكن غورا يمكن غيبة الحشفة فيها مع بقاء بكارتها والاحداث ثبوت الزنا وعدم وجود ما ينافيه ولو شهدوا بالزنا او بالقرن فكالشهادة بانها عذراء واولى

ولو أقامت أربعة أمهات الزنا وطلبت المهر وشهد أربع أمهات بوجوب المهر اذ لا يمتنع بالشبهة لا الحداثة متروطة بها (ولو غين شاهد)  
من الاربعة (زاوية) أو زنا مثلاً (لونا هو) عين (الباقون غيرها) أو غير ذلك الزمن لذلك (١١٥) الزنا (لم يثبت) للتناقض المانع من تمام

العدد بزنية واحدة فيحد  
القاذف والشهود  
(ويستوفيه) أى الحد  
(الامام أو نائبه من حر)  
للاتباع ويشترط عدم  
قصده لصارف كظلم وليس  
منه حده بظن شرب فبان  
زنا لقصده الحد في الجملة  
(ومبعض) لتعلق الحد  
بجملته وليس للسيد الا  
بعضها وقرن كله أو بعضه  
موقوف أو ليت المال  
وموصى بعقته زنى بعد  
موت موص وهو يخرج من  
الثالث بناء على ان اكسابه  
له وهو الاصح وقرن محجور  
لاولى له وقرن مسلم لكافر  
واستيفاء الامام من مبعض  
هو مالك بعرضه رجح الزركشى  
فيه انه بطريق الحكم لا الملك  
فيما يقابله لاستحالة تبعيضه  
استيفاء فكذا في الحكم  
وفيه نظر لان الاستيفاء امر  
حسى فامكنت الاستحالة  
فيه ولا كذلك الحكم فلا  
قياس ثم رأيت في تكملة  
التدريب التصريح بما  
ذكرته ويستوفيه من الامام  
بعض نوابه (ويستحب  
حضور) جمع من المسلمين  
ثبت باقرار أو بينة على  
الوجه لقوله تعالى  
وليشهد عذابهما طائفة

فكلا لشهادة الخ ووجهه بالنسبة للقاذف والشهود انهم زمر ما لا يتأتى منه الزنا قاله الدميرى وبه يدفع  
ما فى سم اى من قولهم قضيته انه لاحد هنا على القاذف لا الشهود مع انتفاء التعليل السابق فليراجع اه  
أقول وكذا يدفع بذلك قول ع ش اى فلا تحدهى ويحسب دفعها على ما مر عن القاضى اذ لم يمكن عود  
الرتق اه (قوله ولو أقامت أربعة الخ) قضيته انها لو أقامت دون الاربعة لم يثبت المال وهو ظاهر لان المال  
انما يثبت بعد ثبوت سببه وهو الوطء ولم يثبت اه ع ش (قوله وشهد أربع انها بكر) ينبغى ان يحكى كلام  
القاضى والبلقى المار بن هنا فليراجع اهرشيدى ولعل مراده لا يجب المهر لو قصر الزمن بحيث لا يمكن عود  
البكارة فيه ويحد اذا كانت غورا (قوله من الاربعة) الى قوله واستيفاء الامام فى المغنى (قول المتن  
زاوية) اى من زوايا البيت (قوله مثلاً) اى او امرأة (قول المتن لم يثبت) اى الحداه مغنى والاولى الزنا  
(قوله بزنية) بالفتح اسم للمرة وبالكراسم للبيته والمناسب هنا الاول لوصفه بالوحدة اه ع ش (قوله  
والشهود) قال الزركشى ولا يبعد عدم الحد على الشهود اذ انقاربت الزوايا لا مكان الزحف مع دوام  
الايلاج اه (قول المتن الامام أو نائبه) خرج به غيره فلو استوفى الجلد واحد من آحاد الناس لم يقع حد اولومه  
الضمان لان الحد مختلف وقتا ومخلاف يقع حدا لا باذن الامام بخلاف القطع اه مغنى (قوله للاتباع) الى  
قوله وخروجى النهاية (قوله ويشترط عدم قصده الخ) هذا الشموله الاطلاق أولى من قول المغنى ولا بد فى  
اقامة الحد من النية اه (قوله عدم قصده لصارف) ويصدق كل من الامام ونائبه فى دعوى الصارف وان  
تكرر ذلك لان الاصل بقاء الحد ولان القصد لا يعلم الا منهم ولو قصده اسم ولا ضمان لاهداره بشوت  
زناه ان كان محصنا بخلاف البكر فان حده باق وما فعله الامام لا يعتد به فيعيده وينبغى ان يمهله حتى يبرأ من  
اثر الاول وانه لو مات بما فعله به الامام ضمنه لانه لم يمت من حد اه ع ش (قوله وليس منه) اى من قصد  
الصارف (قوله وقرن) عطف على حر وقوله كاه الخ مبتدا خبره قوله موقوف والجملة صفة فن (قوله بعد  
موت موص) اى وقبل اعاقه اه مغنى (قوله وهو يخرج الخ) اى كله أو بعضه كما هو ظاهر اهرشيدى (قوله  
وقرن مسلم) بالتوصيف لكافراى كستولدتاه (قوله واستيفاء الامام) مبتدا خبره قوله رجح الخ (قوله  
هو) اى الامام مبتدا خبره قوله مالك بعضه بالتونين وبدون الجملة حال من الامام أو نعت له بناء على ان  
ال فيه للجنس (قوله فيما يقابله) اى الملك (قوله لاستحالة تبعيضه استيفاء) اى بان يجعل بعضه للحرية وبعضه  
للقرق ووجه الاستحالة ان كل سوط وقع فهو على حرور فيق اهرشيدى (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية  
والاوجه خلافه كما فى تكملة التدريب اه اى فهو طريق الملك فيما يملكه والحكم فى غيره وتظهر فائدة فيما لو  
عزل اثناء الحد ع ش (قوله فامكنت الاستحالة الخ) اى امكن القول بها اهرشيدى (قوله ويستوفيه من  
الامام) الى قوله وندب فى المغنى (قوله مطلقا) اى سواء ثبت الزنا باقرار أو بينة وقال ع ش اى حضرت  
البينة ام لا اه (قول المتن وشهوده) اى ان ثبت الزنا بهم اه مغنى (قوله اقامة الحد) مفعول حضور الخ  
(قوله خروجا) الى قوله ثم رأيت فى النهاية (قوله من خلاف من اوجه) اى اى حنيفة فانه قال بوجوب  
حضورهم اه مغنى (قوله غير واحد) كالتغامدية وما عزاها مغنى (قوله وندب حضور الجمع والشهود  
الخ) فى العبارة مسامحة وحتم وندب حضور الجمع مع الشهود هم مقتضى اطلاقهم بابدال الواو بمنع  
وحذف مطلقا اهرشيدى (قوله ويندب) الى قوله فاندفع فى المغنى لا قوله وقد يجاب الى وليس (قوله  
ويندب للبينة البداءة الخ) اى ثم الامام ثم الناس اه مغنى (قوله بدا الامام) اى بالرجم ثم الناس اه مغنى  
ولا للشهود مع انتفاء التعليل السابق فليراجع (قوله وموصى بعقته زنى بعد موت موص) مفهومه عدم

من المؤمنين وحضور (الامام) مطلقا أيضا (وشهوده) اى الزنا اقامة الحد وخروجهم من خلاف من اوجه لنا انه صلوات الله عليه رجم  
غير واحد ولم يحضر ولا امر بحضور واحد معين وندب حضور الشهود والجمع مطلقا هو مقتضى اطلاقهم لكن بحث ان حضور  
البينة يمكن عن حضور غيرهم وهو متجه ان اربداصل السنة لا كاهلها ويندب للبينة البداءة بالرجم فان كان بالاقرار بدا الامام



(ويحد الرقيق) للزنا وغيره كقطع أو قتل أو حد خرا أو قذف (سيدة) ولو أثبت أن علم شروطه وكيفية وان لم ياذن له الامام لحرب مسلم اذا زنت أمة أحدكم فليحدها وخبر أبي داود والنسائي أقيموا الحدود وعلى مملكت أيما نكم نعم المحجور بقيقه وليه ولو قيبا وبحث ابن عبد السلام أنه لو كان بين السيد وقته عداوة ظاهرة لم يقمه عليه ويؤيده ما مر أن المجبر لا يزوج حيث ذم مع عظيم شفقتة فالسيد أولى واستشكله الزركشي بأن له حده إذا قذفه وقد يجاب بأن مجرد (١١٦) القذف قد لا يولد عداوة ظاهرة ويسن له بيع أمة زنت ثالثة لحربيه ولو زنى ذمى ثم حارب

وارق لم يحده الا الامام لانه لم يكن مملوكا يوم زناه وبه يفرق بينه وبين من زنى ثم أبيع فان للبشترى حده لانه كان مملوكا حال الزناخل المشتري محل البائع كما يحل محله في تحليله من احرامه وعدمه بخلاف الاول لما زنى كان حرا فلم يتول حده الا الامام فاندفع استشكل الزركشي تلك بهذه ثم رأيت بعضهم أشار لنحو ما ذكرته وبهذا يتضح الفرق بين ما مر في البعض وحد الشركاء للشترك على قدر ملكهم ويستنبون في المنكسر وذلك لان السيد ثم لو توزع هو والامام وقع حده في جزء الحرية وهو ممتنع بخلاف توزع الشركاء هنا فان حد كل يقع في جزئه الرق وغيره المماثل له وقضية اطلاقهم جواز استقلال أحدهم بحده حصته وان لم تاذن البقية وعليه فهل يضمه لو تاف بذلك لانه مشروط بسلامة العاقبة كالمزور اولا لانه مقدر ما دون فيه كل محتمل ومقتضى فرقه الآتي قريبا بين حد الامام

(قوله كقطع) أي للسرقة أو قتل أي للردة والمخاربة اهمغنى (قول المتن سيدة) أي بنفسه أو نائبه وبستهثنى من اطلاقه السفية فلا يقيم الحد على رقيقه كما قاله الزركشي لخروجه عن أهلية الاستصلاح والولاية اهمغنى (قول المتن سيدة) ظاهره وان كان الرقيق أصله أو فرعه بان اشترى المسكنب أصله أو فرعه عس وحلى (قوله ولو أثبت) أي السيد (قوله ان علم) أي السيد شروطه وكيفية أي وان كان جاهلا بغيرها اه نهاية (قوله فليحدها) عبارة المغنى فليجلدها واعلم رواية أخرى (قوله نعم المحجور) أي من طفل أو سيفه أو مجنون اهمغنى (قوله واستشكله) أي البحث (قوله ويسن له الخ) ويجب عليه ان يبين ذلك لمشتريها اه (قوله ثالثة) أي مرة ثالثة اه عس (قوله ثم أبيع) الاول حذف الهمزة اذا لا باعة كافي القاموس التعريض للبيع لا البيع بالفعل المراد هنا (قوله في تحليله من احرامه) أي اذا كان بلاذن السيد وعدمه أي اذا كان باذنه (قوله بخلاف الاول) أي الذمي وقوله تلك أي مسألة الذمي وقوله بهذه أي مسألة العبد اه عس (قوله وبهذا يتضح الفرق الخ) فيه توقف (قوله وحد الشركاء) عطف على ما مر (قوله ويستنبون الخ) أي أحدهم أو غيرهم اه مغنى (قوله وغير المماثل له) قد يقال لكنه ملك غيره اه سم (قوله جواز استقلال الخ) خبر وقضيته الخ (قوله بالنص والاجتهاد) نشر على ترتيب اللف (قوله الضمان الخ) خبر ومقتضى فرقه (قوله لعموم ولايته) إلى قوله كما مر في المغنى الا قوله فلم يراع مخالفه (قوله ومع ذلك الاول السيد) كذا في النهاية وقال الرشيدى أي اذا لم ينارعه الامام بقرينة ما بعده وصرح به في الروضة اه (قوله لثبوت الخبر فيه) ولانه استمرغنى وسم (قول المتن فان تنازعا) أي الامام والسيد اهمغنى (قوله فيمن يتولاه) أي حد الرقيق (قول المتن الامام) أي يحده الامام الاعظم أو نائبه اهمغنى (قول المتن وان السيد يفرقه الخ) لا يخفى ما في عطفه على الامام المفيد لتفرع تصحيحه على التنازع (قوله كما تجلده) إلى قوله كما نقله في النهاية الا قوله وان عجز إلى المتن (قوله في الخبر) أي خبر أقيموا الحدود وعلى ما ملكت أيما نكم \* (تنبية) \* مؤنة تغريب الرقيق في بيت المال فان فندفع على السيد وعليه مؤنته في زمن التغريب وقيل في بيت المال اهمغنى (قوله فلا يحده الامام) أي لخروجه عن قبضة السيد بالكتابة الصحيحة أما المكاتب كتابه فاسدة فكالف اهمغنى (قوله وان عجز) أي فرق قبل استيفاء الحد اهمغنى (قول المتن والمكاتب) بفتح المثناة أي كتابة صحيحة اخذها ما قبله اه عس (قوله بما مر) أي من شروط الحد وكيفية (قول المتن يحدون عبيدهم) أي اذا لم ينارعه الامام والا فالامام أولى اهمنهم (قوله لعموم الخبر الثاني) أي أقيموا الحدود وعلى مملكت أيما نكم وقد يقال ان الخبر الاول عام ايضا بالنسبة إلى المالك فلم قيد الخبر

استيفائه اذا زنى قبل الموت وان تأخر استيفاء لما بعد الموت وفيه نظر (قوله ويحد الرقيق سيدة) قال الاستاذ البكري في الكنز ولواثي وهو أولى لانه استرو منه يعلم انه في غير الرجم فهو ظاهر اه وفيه دلالة على رجم الرقيق إذا زنى حال الرق فلينظر مع ما تقدم قيل وان الكامل الزاني الآن يبنى هذا على مخالفته ما تقدم أو يصور بما اذا زنى حال الكمال أيضا ثم حارب واسترق قبل الحد لكن هذا يخالف قول الشارح ولو زنى ذمى الخ (قوله لانه لم يكن مملوكا يوم زناه وقوله الآتي لانه كان مملوكا حال الزنى) قد يؤخذ من ذلك انه لو عتق الرقيق قبل الاستيفاء كان السيد استيفاءه فليراجع (قوله وغيره المماثل له) قد يقال لكنه ملكه غيره (قوله

وختانه بالنص والاجتهاد الضمان هنا لان اقتصار كل على حصته امر مجتهد فيه (أو الامام) لعموم ولايته ومع ذلك الاول بالثاني السيد لثبوت الخبر فيه فلم يراع مخالفه (فان تنازعا) فيمن يتولاه (فالاصح الامام) لعموم ولايته (و) الاصح (ان السيد يفرقه) كما تجلده لان التغريب من جملة الحد المذكور في الخبر (و) الاصح (ان المكاتب) كتابة صحيحة (كحر) فلا يحده الا الامام وان عجز أخذ ما تقر في ذمى زنى ثم حارب وأرق اعتبار ابحال الزنا (و) الاصح (ان السيد) الكافر والفاسق والمكاتب (والجاهل العارف بما مر) يحدون عبيدهم لعموم الخبر الثاني والاصح ان اقامته من السيد انما هي بطريق الملك لغرض الاستصطلاح كالنقص والحجامة ومن ثم حده بعله بخلاف القاضى

والمسلم المملوك لكافر يحده الامام كما مردون سيده كانقلاه وأقرامه خلافا للاذرعى لانه لا يقر ملكه عليه فلا استصلاح منه ونازع كثير ون في المكاتب وبنوا عليه ان من ملك قنا يعضه الحر لا يحده لانه ليس حرا كله والمعتمد ما ذكره (١١٧) في المكاتب والمبعض أولى منه لان ملكه

تام تجب فيه الزكاة وغيرها بخلاف ملك المكاتب (و) الاصح (ان السيد يعززه) لحق الله تعالى كما يحده وكون التعزير غير مضبوط بخلاف الحد لا يؤثر لانه مجتهد فيه كالقاضي اما الحق نفسه فيجوز قطعاً (و) انه (يسمع البينة) وتزكيتها (بالعقوبة) المقتضية للحد او التميز اي بموجبها للملك الغاية فالوسيلة أولى وقضيته انه لا فرق هنا ايضاً بين الكافر والمكاتب وغيرهما لكن بحث جمع اختصاص سماعها بالحر العدل العارف بصفات الشهود وشروطهم واحكام العقوبة زاد بعضهم الذكورة وفيه نظر (والرجم) الواجب في الزنا يكون (بمدر) اي طين متحجر (و) نحو خشب وعظم والاولى كونه بنحو (حجارة معتدلة) بان يكون كل منها يملا الكف نعم يحرم بكبير مذق لتفويته المقصود من التكيل وبصغير ليس له كبير تاثير لطول تعذيبه ونازع فيه البليقني لخبر مسلم في قصة ما عاز انهم رموه بما وجدوه حتى بالجلاميد

بالثاني (قوله والمسلم المملوك الخ) استثناء معنى من قول المصنف وان الكافر الخ اه عش (قوله كافر) اي في شرح ويستوفيه الامام الخ (قوله كانقلاه الخ) اي دون سيده (قوله خلافا للاذرعى) راجع لقوله كما نقلاه واقراءه لا لما قبله عبارة المغنى ومحل الخلاف في الكافر اذا كان عبده كافرا اما اذا كان مسلماً فليس له إقامة الحد عليه بمحال كما صرح به ابن كج وقال الاذرعى انه الاصح المختار اه وبذلك ينحل توقف السيد عمر حيث قال بعد ذكر عبارة المغنى مانصه قوله وقال الاذرعى الخ هذا يخالف ما في التحفة فليحذر فلعلى في العبارة سقط أو اختلف كلام الاذرعى اه فانه مبنى على إرجاع قول الشارح خلافاً للخ إلى ما قبل قوله كانقلاه الخ (قوله انه لا يقر الخ) علة لقوله دون سيده (قوله في المكاتب) اي في حد مملوكه (قوله وبنوا عليه) اي على النزاع (قوله ما ذكره) اي المصنف في المكاتب من حده لمملوكه والمبعض أولى منه اي من المكاتب في حده لمملوكه (قوله لحق الله) إلى قوله لكن بحث في النهاية والمغنى (قوله لحق الله) قال في شرح المنهج ولحق غيره اه سم عبارة عش وبقي حق غيره كان سب شخصاً واضربه ضرباً لا يوجب ضماناً وينبغي الحاقه بحق الله تعالى فيعززه السيد على الاصح اه ولعله لم يطلع على ما في المغنى عبارة تنبيه محل الخلاف في حقوق الله تعالى اما حقوق نفسه وكذا حقوق غيره فيستوفيه قطعاً اه (قوله لا يؤثر فيه) اي في قياس التعزير على الحد (قوله لانه) اي السيد يجتهد فيه اي في التعزير (قوله وانه يسمع البينة وتزكيتها الخ) ولا بد كما في الروضة واصلمها من علمه بصفات الشهود واحكام الحدود وان كان جاهلاً بغيرها فلو سمع البينة بزناه عالماً باحكامها او قضى بما شاهده من زناه جاز وخرج بكونه عالماً باحكام البينة ما لم يكن عالماً بها فلا يسمعها لعدم اهليته لسماعها اه مغنى وروض مع شرحه (قوله المقتضية) بكسر الضاد (قوله أى بموجبها) بكسر الجيم اي ما يوجب الحد والتعزير والمراد بالغاية هنا الحد والتعزير اه كردى والاولى اي ما يوجب العقوبة الخ (قوله فالوسيلة) اي البينة عش ومغنى (قوله وقضيته الخ) عبارة المغنى وقال الزركشى اطلاق المصنف السيد بعد ذكره الكافر والمكاتب يومهم طرد ذلك فيهم وهو ممنوع وقد صرح الرافعي وغيره باعتبار الاهلية في سماع البينة وعلى هذا فيخرج الفاسق والمكاتب اه وقال شيخى المراد بان يكون فيه اهلية سماع البينة ان يعرف احكام الحدود وصفات الشهود وعلى هذا فيسمعها الفاسق وغيره وهو ظاهر كلام الشياخين اه (قوله وقضيته) اي كلام المصنف (قوله انه لا فرق الخ) وهو المعتمد اه نهاية وتقدم عن المغنى مثله (قوله هنا) اي في سماع البينة ايضاً اي كالحديث (قوله وفيه نظر) اي في البحث المذكور (قوله الواجب في الزنا) إلى قوله ولا ينافيه في النهاية الا قوله وان يخلى والاتقاء بيده (قوله اي طين) الى قوله ونازع في المغنى (قوله من التكيل) بيان للصوص (قوله ونازع فيه البليقني) الى قوله تصدق الخ عبارة النهاية وما في خبر مسلم في قصة الخ غير مناف لذلك لصدقه الخ (قوله ونازع فيه البليقني) وقال يرمى بالخفيف والثقيل على حسب ما يجده الراى اه مغنى (قوله ويجاب) اي عن استدلاله بالخبر بانها اي الجلاميد (قوله بل قولهم) اي الصحابة الراجين لما عز (قوله عرض الحرة) وهي اسم جبل في المدينة اه عش (قوله دليل الخ) خبر بل قولهم الخ (قوله والاولى) الى قوله وظاهر المتن في المغنى الا قوله اي ايلاً ما يؤدى لسرعة التذفيف وقوله ويعتد الى المتن (قوله والاولى) ان لا يبعد عنه الخ قال الماوردى والاولى لمن حضره ان يرمه ان رجم بالبينة وان يمسك عنه وان رجم بالاقرار اه مغنى (قوله اذ جميع بدنه الخ) علة لعدم الحرمة المفهوم من قوله والاولى الخ اه كردى (قوله وان يخلى والاتقاء بيده) عبارة المغنى والاسنى ولا يربط ولا يقيد اه وعبارة الكردى والواو في قوله والاتقاء بمعنى مع فالاتقاء مفعول معه

لحق الله تعالى) قال في شرح المنهج ولحق غيره

وهي الحجارة الكبار ويجاب بانها تصدق بالمعتدل المذكور بل قولهم فاشدت واشتدنا خلفه حتى آتى عرض الحرة فانتصب لنا فرميناه بجلاميد الحرة حتى سكن فيه دليل على ان تلك الجلاميد لم تكن مذقفة ولا لم يعددوا الرمي بها الى ان سكن والاولى ان لا يبعد عنه فيخطئه ولا يدنو منه فيؤلمه اي ايلاً ما يؤدى الى سرعة التذفيف وان يتوقى الوجه اذ جميع بدنه محل للرجم وان يخلى والاتقاء بيده

وتعرض عليه التوبة لتكون خاتمة أمره واتسرت عورته وجميع بدنائه يؤمر بإحالة دخل وقتها ويجاب لشرب لا اكل وإحالة ركعتين ويجوز ويدفن في مقابرنا ويعتد بقتله بالسيف لكن فوات الواجب (ولا يحفر للرجل) عند رجه وإن ثبت زناه ببينة وظاهر الماتن امتناع الحفر لكنه جرى في شرح مسلم على التخيير لأنه صرح أن ما ذكره أحفره وأنه لم يحفر له واختاره البلقيني وجمع بأنه حفر له أو لا حفره صغيرة فهرب منها فاتبه وحقق قتلوه بالحفرة كما مر ولا ينافيه ما في رواية حفره إلى صدره لأنه قد بطاع منها ويهرب إذ لا يلزم من الحفر ونزوله فيها رداً تراب عليه حتى لا يتمكن من الخروج (والأصح استحبابه للدرأة) (١١٨) بحيث يباغ صدره (إن ثبت) زناها (ببينة) أو لعان كما يحتمل البلقيني لئلا تنكشف لإقرار

لممكنها الحرب إن رجعت وثبوت الحفر في الغامدية مع أنها كانت مقرة لبيان الجواز بدليل أنه لم يحفر للجهنية وكانت مقرة أيضاً (ولا يؤخر الرجم لمرض) يرجى برؤه (وحرور بد مفراطين) لأن نفسه مستوفاة بكل تقدير (وقيل يؤخر) أي ندباً (أن ثبت بإقرار) لأنه يسيل من الرجوع ويرد بان الأصل عدمه أما ما لا يرجى برؤه فلا يؤخره قطعاً على نزاع فيه وكذا لو ارتد أو تحتم قتل في المحاربة نعم يؤخر لوضع الحمل والفظام كما قدمه في الجراح ولزوال جنون طراً بعد الإقرار (ويؤخر الجلد لمرض) أو نحو جرح يرجى برؤه منه أو لكونها حاملاً لأن القصد الردع لا القتل (فإن لم يرج برؤه جلد) إذا غاية تنتظر (لا بسوط) ثلاثاً (بل) بنحو نعال وتوقف البلقيني فيما المفاوق الم العثكال وأطراف ثياب و (بعثكال) بكسر العين أشهر من فتحها وبالمثلثة أي عرجون (عليه

والمعنى والاولى أن يحل من أن يبقى نفسه بيده يعني لا يربطاه (قول) وتعرض عليه التوبة) أي ومع ذلك إذا تاب لا يستطاع منه الحداه عرش (قول) واتسرخ (أي وجوباً له معنى (قول) ويجاب لشرب) أي وجوباً له عرش (قوله لا اكل) أي لأن الشرب له طش سابق والاكل اشبع مستقبلاً له معنى (قوله وإحالة ركعتين) أي يجب لذلك ندباً فيما يظهر له عرش (قوله ويجوز) عبارة المغني والروض مع شرحه والمقتول حدا بالرجم أو غيره حكم موقى المسلمين من غسل وتكفين وصلاة وغيرها كبتارك الصلاة إذا قتل (قوله) وإن ثبت زناه ببينة) كافي الروضة وأصلها فصل الماوردي والشيخ أبو إسحق بين أن ثبت زناه ببينة فيسن أن يحفر له حفرة ينزل فيها إلى وسطه لئلا يمتنع من الحرب أو بإقرار فلا يسن له معنى (قوله) وأنه لم يحفر له) أي وصرح أنه الخ (قوله واختاره) أي التخيير (قوله وجمع) أي البلقيني بين الروايتين المذكورتين (قوله فهرب منها) أي فمارجهم هرب منها أي نهاية (قوله ولا ينافيه) أي ذلك الجمع وقوله لأنه الخ علة لعدم المناقاة (قوله بحيث) إلى قوله ويرد في المغني إلا قوله ولعان كما يحتمل البلقيني وإلى قول الماتن بعثكال في النهاية إلا قوله على نزاع (قوله وثبوت الحفر الخ) رد لدليل مقابل الأصح (قوله وكذا) أي لا يؤخر قطعاً (قوله) نعم إلى قوله وببعثكال في المغني (قوله يؤخر لوضع الحمل) فلو أقيم عليها الحد حرم واعتد به ولا شيء في الحمل لأنه لم يتحقق حياته وهو إنما يضمن بالغة إذا انفصل في حياته واما ولدها إذا مات لعدم من رضعه فينبغي ضمانه لأنه يقتل أمه ألتف ما هو غذاء له أخذاً بما قالوه فمما لودج شاة فمات ولدها أم عرش (قوله لوضع الحمل الخ) سواء كان الحمل من زنا أو غيره له معنى (قوله ولزوال جنون الخ) يعني إذا أقر بالزنا ثم جن لا يحدف في جنونه بل يؤخر حتى يفيق لأنه قد يرجع بخلاف ما لو ثبت بالبينة ثم جن له معنى (قوله أو نحو جرح) عبارة المغني وفي معنى المريض النفساء ومن به جرح أو ضرب له (قوله يرجى برؤه) كالحمل والصداع له معنى (قول الماتن فإن لم يرج برؤه الخ) أي كزمانه أو كان نضوا له معنى (قوله بل بنحو نعال) خلافاً للنهاية (قوله وتوقف البلقيني الخ) عبارة المغني وإن نازع البلقيني في الضرب بالنعال (قوله وأطراف الثياب) عطف على نعال (قول الماتن بعثكال) وهو الذي يكون فيه البلع بمنزلة العقود من الكرم (قوله أي عرجون) هو العثكال إذا دبس والعثكال هو الرطب فكأنه بين هذا التفسير الماردم العثكال هنا أم رشدي (قوله وهي الخ) أي التائيت لرعاية الخبر (قوله فيضرب) إلى قول الماتن وإذا جاء الإمام في المغني إلا قوله وكسرها وقوله على تناقض فيه وقوله مع الحبس (قول الماتن ضرب به مرتين) أي وإن كان رقيقاً ضرب به مرة واحدة (قوله فيه) أي الحر (قوله أما إذا لم تمسه) إلى قوله وإنما ضمن في النهاية إلا قوله أو شك وقوله مع الحبس (قول الماتن اجزاه) أي الضرب به ولا يعاد فلو ضرب بما ذكر من يرجى برؤه فبري لم يجزه ويخير من له قذف على مريض بين الضرب بعثكال ونحوه وبين الصبر إلى برئه له معنى (قوله أو قبله) عطف على قوله بعد ضربه (قول الماتن مفراطين) أي شديدين (قوله) بدليل أنه لم يحفر للجهنية وكانت مقرة أيضاً) قد يعكس فيقال الحفر في الغامدية لأنه مستحب وتركه في الجهنية لبيان الجواز للترك (قوله طراً بعد الإقرار) يفهم أنه لا تأخير لو ثبت بالبينة

مائة غصن) وهي الشماريخ فيضرب به الحر مرة لخبر أبي داود بذلك (فإن كان) عليه (خمسون) غصنا (ضرب به مرتين) معنى لتكميل المائة وعلى هذا القياس فهو في القن (وتمسه الأغصان) جميعاً (أو ينكبس بعضها على بعض ليناله بعض الالم) لئلا تتعطل حكمة الجلد من الزجر وبه فارق الاكتفاء في الإيمان بضرب لا يؤلم على تناقض فيه لأن مبناها على العرف وغير المولم يسمى ضرباً عرفاً أما إذا لم تمسه ولم ينكبس بعضها على بعض أو شك في ذلك فلا يكفي (فإن برأ) يفتح الرأ وكسرها بعد ضربه بذلك (أجزاه) وفارق مغصوباً حج عنه ثم شفي بأن الحدود مبنية على الدم أو قبله حد كالصحاء قطعاً أو في أثانها اعتد بما مضى وحد الباقي كالصحاء (ولا جلد في حرور بد مفراطين) بل يؤخر

مسح الحبس لوقت الاعتدال ولو لا ولا وكذا قطع المرقعة بخلاف القود و حد القذف لانهم ما حق آدمي واستثنى المأوردى والرويانى من يلد لا ينكح حره او برده فلا يؤخر ولا ينقل لمعتدلة لتأخر الحد والمشفقة ويقابل افرط الزمن بتخفيف الضرب ليسلم من القتل (وإذا جلد الامام) أو نائبه (فى مرض أو حر أو برد) أو فوضوا حتى لا يمتثل السياط (فلا ضمان على النص) (١١٩) لحصول التافى من واجب اقيم عليه ولانما

ضمن من ختن فى ذلك بالدية لثبوت قدر الجلد بالنص والختان بالاجتهاد فكان مشروطا بسلامة العاقبة كالتعزير واستشكل الزر كشى ما ذكر فى النص وقال الظاهر وجوب الضمان لان جلد مثله بالشكال لا بالسياط (فيقتضى) هذا النص (ان التأخير مستحب) وهو

كذلك عند الامام لكنه صحح فى الروضة وجوبه وعليه لا ضمان أيضا واعتمده الاذرى ونقله عن جمع ويؤيده قول ابن المنذر أجمعوا على أن المريض لا يجلد حتى يصح وصوب البلقينى حمل الاول على ما إذا كان الجلد فى ذلك لايهلك غالبا ولا كثيرا والوجوب على خلافه

(كتاب حد القذف) من حدم منع لمنعه من الفاحشة او قدر لان الله تعالى قدره فلا تجوز الزيادة عليه (القذف) هو هنا الرمي بالزنا فى معرض التعيير لا الشهادة وهو لرجل وامرأة من اكبر الكبائر وان أوجب التعزير لا الحد فيما يظهر ويحتمل خلافه وانما وجب الحد به دون الرمي بالكفر لقدره هذا على نقي ما رمى به بان يحدد كلمة

مغنى (قوله مع الحبس) ولا يحبس على الراجح فى حدم من حدوده تعالى كما صرحوا به فى باب استيفاء القصاص اه نهاية (قوله لوقت الاعتدال) متعلق يؤخر (قوله بخلاف القود و حد القذف) أى فلا يؤخر ان اه نهاية (قوله لمعتدلة) أى من البلاد (قول المتن وإذا جلد الامام الخ) خرج به السيد فلا يضمن رقيقه جز ما اه معنى (قوله او فوضوا حتى) بكسر النون وسكون الصاد أى ضعيف البدن (قوله لحصول التلف) أى قوله ويؤيده فى المغنى (قوله فى ذلك) أى المرض او الحر او البرد (قوله فكان) أى الختان (قوله واستشكل الزر كشى الخ) عبارة المغنى واقتصار المصنف على عدم الضمان فى الحر والبرد والمرض قد يشعر بوجوبه إذا كان الزانى نضوا الخلق لا يمتثل السياط فجلبه بها فأتى وهو الظاهر كما قاله الزر كشى لان جلد مثله الخ (قوله وهو كذلك الخ) عبارة النهاية وليس كذلك بل المعتمد كما صحح فى الروضة وجوبه وعليه فلا ضمان أيضا اه (قوله واعتمده) أى وجوب التأخير اه معنى وكذا الضمير فى نقله ويؤيده قوله حمل الاول أى ما اقتضاه النص من الاستحباب (قوله فى ذلك) أى المرض او الحر او البرد

### (كتاب حد القذف)

(قوله من حد) إلى قوله وتغليبا فى المغنى لا أقوله أى وإن إلى وانما وجب وقوله وإن اثم وقوله وبه فارق إلى وكذا مكرمه وقوله مع عدم الاثم وقوله او ولد غيره إلى التنيه فى النهاية لا أقوله أى وإن إلى وانما وجب وقوله وقد يؤخذ إلى المتن (قوله من حد) أى ما خوذ منه لغة اه ع ش (قوله لمنعه) أى الحد الشرعى (قوله من الفاحشة) أى من الاقدام عليها (قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النقص وهو ظاهر باذن المقدوف سم اه ع ش (قوله هنا) أى شرعا اه ع ش (قوله لا الشهادة) عبارة المغنى ليخرج الشهادة بالزنا فلا حد فيها إلا ان يشهد به دون اربعة كما سياتى اه وعبارة الرشيدى انظر هل يرد على التعريف مالو شهد اقل من النصاب او رجع بعض الشهود اه (قوله من اكبر الكبائر) أى بعدما مر اه نهاية أى من القتل والردة والزنا (قوله وإن أوجب التعزير الخ) قال الحلبي قذف الصغيرة والمملوكة والحررة المنهكة من الصغائر لان الايداء فى قذفهن دونهن فى الكبير الحررة المستترة اه كردى (قوله لقدرة هذا الخ) لك ان تقول إن كان المراد بالنسبة لدفع العار فتجديد الاسلام لا ينفيه أو بالنسبة للخروج عن المعصية بفرض تحققها فالزنا كذلك بالتوبة أو بالنسبة للعقوبة فهى لا تثبت بمجرد القذف بل لا بد فيها من تمام نصاب الشهادة وحينئذ فلا قذف وإن ارى اثم اخر فليبين والله اعلم اه سيد عمر و فرق الرشيدى بمانصه وقوله بان يحدد كلمة الاسلام أى وبها ينتفى وصف الكفر الذى روى به وثبت وصف الاسلام بخلاف نحو التوبة من الزنا لا يثبت بها وصف الاحسان اه (قوله ومررت تفاصيل القذف الخ) أى فاستغنى بها عن إعادتها هنا (قوله فلا يحذر حرى) أى ومؤمن اه ع ش (قوله وإن اثم الخ) أى القاذف لآذنه (قوله كما مر) أى فى باب الزنا فى شرح الاسكران (قوله فلا يحذر مكره) ولولم يعلم اكراهه وادعاه هل يقبل او لا او يقبل ان وجدت قرينة لا يبعد الثالث فليراجع سم على المنهج اه ع ش (قوله وبه) أى بقوله مع عدم التعيير (قوله لوجود الجنابة منه الخ) يعنى ان المأخذ هنا التعيير ولم يوجد هنا الجنابة وقد وجدت اه كردى (قوله ويجب التلفظ به) أى يجب لدفع الحد التلفظ بما اكره به فان زاد او تلفظ بغيره وجب

(قوله لكنه صحح فى الروضة وجوبه) كتب عليه م ر وقوله وعليه لا ضمان ان كتب عليه لا ضمان م ر

### (كتاب حد القذف)

(قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النقص وهو ظاهر باذن المقدوف

الاسلام ومررت تفاصيل القذف فى اللعان (شرط حد القاذف) الالتزام وعدم اذن المقدوف وفرعيته للقاذف فلا يحذر حرى وقاذف اذن له وإن اثم ولا اصل وان علا كما يأتى و (التكليف) فلا يحذر صبي ومجنون لرفع القلم عنهما (الاسكران) فانه يحذر ان كان غير مكلف تغليظا عليه كامر (والاختيار) فلا يحذر مكره عليه لرفع القلم عنه ايضا مع عدم التعيير وبه فارق قتله إذا قتل لوجود الجنابة منه حقيقة ويجب التلفظ به

لداعية الاكرام وكذا مكرهه وفارق مكره القاتل بانه آله إذ يمكنه اخذ يده فيقتل بهادون اسانه فيذف به وكذا لا يجد جاهل بتحريره لقرب اسلامه او بعده عن عالمي ذلك (ويعزر) القاذف (المميز) الصبي او المجنون زجره والو نادى بلو غم سقط بالبلوغ والافاقة (ولا يجد اصل) اب أو أم وان علا (بذف الولد) ومن ورثه (١٢٠) الولد (وان سفل) كالا يقتل به ولو كنه يزرر الايذاء ويفرق بينه وبين عدم حبسه بدينه

بان الحبس عقوبة قد تدوم مع عدم الاثم فلم يلق بحال الاصل على ان الرافعي صرح بانه حيث عزر انما هو لحق الله دون الولد وعليه فلا اشكال ولم يقل هنا ولا له وقاله في القود ثلاثا ليرد مالو كان لزوجته ولده ولدا اخر من غيره فان له الاستيفاء لان بعض الورثة يستوفيه جميعه بخلاف القود ولو قال لولده أو ولد غيره يولد الزنا كان قاذفا لانه فيحد لها بشرطه واذا وجب حد القذف (فالحر) حالة القذف (حده ثمانون) جلدة للآية فدخل فيه مالو قذف ذمي ثم حارب واراق فيجلد ثمانين اعتبارا بحالة القذف (والرقيق) حالة القذف ايضا ولو مبعضا ومكاتباً وأم ولد حده (أربعون) جلدة اجماعا وبه خصت الآية على ان منع الشهادة فيها للقذف مصرح بانها في الاحرار وتغليبا لحق الله تعالى والافاجب للآدمي لا يخالف فيه الفسح والحرمان غلب حق الآدمي في توقف استيفائه على طلبه اتفاقا وسقوطه بعفوه ولو على مال لكن لا يثبت المال وكذا ثبت زنا المقتوف

الحداه كرى (قوله به) أى بالقذف اه عرش (قول لداعية الاكرام) اى لا لتشف او نحوه اه رشيدى وظاهر صنيع الشارح ان الاطلاق كة صد التشفى وتقدم في باب الردة ان المكره لا تلزمه التورية (قوله وكذا مكرهه) اى لاحد عليه ايضا اه نهاية اى ويعزر عرش وسيد عمر (قول وفارق) اى مكره القاذف بكسر الراء اه كرى قال السيد عمر وقد يفرق ايضا بان النفس لخطرها غلظ فيها بتضمن من له دخل في ازهاقها مباشرة اوسببا او شرط بخلاف العرض فاقصرت العقوبة فيه على المباشرة ان لم يكن له عذر كالا كراهه (قوله بانه) اى القاتل بالا كراهه آله اى المكره بكسر الراء (قوله او المجنون) اى الذى له نوع تمييز معنى وعرش اى كادل عليا صنيع المصنف رشيدى (قول ورثه الولد) اى فقط اه سيد عمر وعبرة عرش اى من زوجة واخ من ام مثلاه (قول للايذاء) اى الشديدا بالقذف فلذا يعزر لبقية حقه كيا باني في فصل التعزير اه عرش (قوله بينه) اى بين تعزير الاصل لقذف فرعه وبين عدم حبسه اى الاصل بدينه اى الفرع (قوله قد تدوم) اى بخلاف التعزير فانه قد يحصل بقيام من مجلس ونحوه اه معنى (قوله مع عدم الاثم) اى من الاصل وحاصل ما ذكره من الفرق ان منع حبس الاصل لفرعه لا من من احدهما انه عقوبة قد تدوم والثاني عدم الاثم من الاصل بسبب الحبس الذى هو الدين بخلاف التعزير فانه رشيدى عبارة السيد عمر اى بالنسبة لاصل الدين حيث كان مباحا وان عرض الاثم فيه بسبب مطله مع القدرة الذى هو مظنة الحبس اه (قوله وقاله في القود) عبارة هناك ولا قصاص يقتل ولد وان سفل ولا قصاص يثبت له اى الفرع على اصله كان قتل قته او عتيقه او زوجته او امه اه (قوله ثلاثا ليرد مالو كان الخ) قد يمنع الورد حيث لا المعنى ولا له من حيث انه له وذلك لا ينافي الحد من جهة غير سم اه عرش (قوله مالو كان لزوجته ولده الخ) اى والمقتوف الزوجة اه رشيدى اى والقاذف ابو الزوج خلا لما ياتى عن عرش (قوله ولد اخر) انظر ما فائدة قوله اخر (قوله فان له الاستيفاء الخ) اى فاذا قذفها الزوج ثم ماتت وورثها ابنه وابنها من غيره فلا ينه من غيره الحدود ان لم يكن لابن الزوج الحد اه عرش وقضية صنيع الشارح حيث قال لزوجته ولده ولم يقل لزوجته ان القاذف هو ابو الزوج لا الزوج الا ان يريد تصويرا آخر غير ما فى الشارح (قوله ولو قال الخ) اى ولو هازلا اه عرش (قوله بشرطه) اى شروطه المذكورة في قوله شرط حد القاذف الخ اه عرش (قوله قد دخل الخ) تفرع على قوله حالة القذف وقوله فيه اى الحر (قوله وبه) اى بالاجماع (قوله خصت الآية) اى اية فاجلدوه ثم ثمانين جلدة (قوله فيها) اى فى الآية (قوله مصرح بانها الخ) اى لان العبد لا تقبل شهادته وان لم يقذف اه معنى (قوله وتغليبا الخ) عطف على اجماعا وفي هذا العطف المقتضى لكون التغليب دليلا مستقلا نظر ظاهر (قوله وان غلب الخ) غاية في قوله وتغليبا الخ اه رشيدى (قوله في توقف استيفائه) اى حد القذف على طلبه اى الآدمي قوله وسقوطه الى قوله وقد يؤخذ منه فى المعنى (قوله لكن لا يثبت المال) اى على القاذف اه عرش (قوله وكذا ثبت الخ) عطف على بعفوه (قوله او بلعان) اى فى حق الزوجة اه معنى (قوله ولا يعاقب فى الآخرة الخ) (فائدة) اختار المصنف والغزالي ان الغيبة بالقلب يكتبها الملكان الحافظان كالتلفظ بها ويدركان ذلك بالشتم ولعل هذا فيما اذا صمم على ذلك والافحاط على القلب مغفور اه معنى (قوله لم يعاقب) اى فى الآخرة اصلا وهو ظاهر اه عرش وقال السيد عمر والذى يتجه انه ياثم وان كان صادقا بناء على ما مشى عليه الغزالي وتبعه النووي من ان الغيبة القلبية

كاللسانية

بينة أو اقرار أو يمين مردودة أو بلعان ومن قذف غيره ولم يسمعه الا الله والحفظه

لم يكن كبيرة موجبة للحد لخلوه عن مفسدة الايذاء ولا يعاقب فى الآخرة الاعقاب كذب لا ضرر فيه قاله ابن عبد السلام يؤخذ منه انه لو كان صادقا بان شاهد زناه لم يعاقب وهو محتمل (و) شرط (المقتوف) ليحد قاذفه (الاحصان) للآية (وسبق فى اللعان)

بيان شروطه وشروط المقدوف نعم لا يجب على الحاكم البحث عن احسان المقدوف (١٢١) بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الاحسان

تغليظا عليه لعصيانه بالقذف ولان البحث عنه يؤدي الى اظهار الفاحشة المأمور بسترها بخلاف البحث عن عدالة الشهود فانه يجب عليه ليحكم بشهادتهم لا تنفاه المعنيين فيه كذا نقله الرافعي عن الاصحاب (ولو شهد) عند قاض رجال احرار مسلمون (دون اربعة بالزنا حدوا) حد القذف (في الاظهر) لما في البخاري ان عمر رضي الله عنه حد الثلاثة الذين شهدوا ابن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ولم يخالفه احد وثلاثا تنفذ صورة الشهادة ذريعة للوقعة في اعراض الناس ولهم تخفيفه انه لم يزن فان نكل لم يحدوا ان حلفوا وكذا لو كان الزوج رابعهم لتهمت في شهادته بزناها اما لو شهدوا الا عند قاض فذمة قطعا ولا يحد شاهد جرح بزنا وان انفرد لان ذلك فرض كفاية عليه ويندب لشهود الزنا فاعمل ما يظنونه مصلحة من ستر او شهادة ويظهر ان العبرة في المصلحة بحال المشهود عليه دون حال الشاهد ويحتمل اعتبار حاله ايضا (وكذا لو شهد اربع نوسة و) اربع (عبد و) اربع (كفرة) اهل ذمة او اكثر في الكل فيحدون (على المذهب) لانهم ليسوا من اهل الشهادة فتمحضت شهادتهم للقذف ومحل ان كانوا ابصفة الشهود

كالاسانية بل ما هنا أولى لانها لاسانية وان لم يسمعها أحد فليأمل اه (قوله بيان شروطه وشروط المقدوف) اي شروط المقدوف صريحاً وشروط الاحسان ضمناً فان عبارة هناك والمحض مكلف حرم مسلم عفيف عن وطء محد به وكان الشارح أشار بذلك إلى دفع الاعتراض على المتن بان الذي سبق إنما هو شروط المحض لا الاحسان لكن في جملة الفاعل لفظ بيان مع انه في المتن ضمير الاحسان تساهل اه رشدي (قوله نعم لا يجب الخ) ظاهره الجواز لكن قوله ولان البحث الخ قد يقتضي خلافه اه عرش عبارة السيد عمر لك ان تقول هذا ظاهر فيمن يغاب على الظان احصائه بناء على ظاهر حاله اما من يشك فيه فكيف يقدم على عقوبة قاذفه مع الشك في سببها ولعل هذا نشأ قوله رحمة الله تعالى كذا نقله الرافعي عن الاصحاب والله اعلم اه (قوله بل يقيم الحد على القاذف) اي حتى لو تبين عدم احسان المقدوف بعد حد القاذف لاشي على المقدوف وان كان سبباً في الحد بل ظاهره انه لو مات القاذف بالحد لاشي على المقدوف ولا على القاضى فليراجع لان الاحكام مبنية على الظاهر اه عرش (قوله الى اظهار الفاحشة) اي في المقدوف اه عرش (قوله لا تنفاه المعنيين الخ) وفي انتفاء المعنى الثاني تأمل (قوله وكذا نقله الرافعي الخ) معتمد اه عرش (قوله عند قاض) إلى التنبيه في المعنى لا قوله ولا يظهر إلى المتن وقوله او اكثر في الكل (قول المتن دون اربعة الخ) ظاهره انه فاعل شهدوه وهو على مذهب الاخفش والكوفيين من ان دون ظرف يتصرف اما على مذهب سيبويه والبصريين من انه لا يتصرف فالفاعل مقرر معلوم من المقام ودون صفة له تقديره رجال دون اربعة وهذا المقدر ذكره مروجج اه بجري على المنهج (قوله ذريعة) اي وسيلة اه عرش (قوله فان نكل لم يحدوا) أي وان حلف حدوا وقوله ان حلفوا اي وان نكلوا حدوا اه زيادي (قوله وكذا لو كان الزوج رابعهم) اي فيحدوه وهم معنى وسمو عرش (قوله لتهمت الخ) اي في دفع عارها عنه مثلاً اه رشدي (قوله اما لو شهدوا الخ) يعني مطلق الشهود وان كثروا والخصوص المذكورين في المتن اه رشدي (قوله فذمة قطعا) اي وان كان بلفظ الشهادة اه معنى (قوله ولا يحد شاهد جرح بزنا) وذلك بان شهد في قضية فادعى المشهود عليه انه زان و اقام من شهد بذلك فلا حد على الشاهد بزنا ولا على المشهود عليه لان غرضه الدفع عن نفسه لا التعبير اه عرش (قوله لان ذلك) اي جرح الشهادة بزناه (قوله ويحتمل الخ) عبارة النهاية ولو قيل باعتبار حاله ايضا لم يبعد اه (قوله اعتبار حاله) اي الشاهد (قوله وأربع عبيد اربع كفرة) عبارة النهاية اربعة بالتاء فيها (قوله اهل ذمة) إذ لا حد على اهل الحرب وان قذفوا العدم الالتزام اه سم (قوله او اكثر) ظاهره وان بلغوا حد التواتر اه عرش اي لان غاية ذلك افادة العلم للقاضي بزنا المشهود عليه والقاضي لا يحكم بعلمه في حدوده الله تعالى كما ياتي فلم يفد شهادتهم إلا بالتعبير (قوله ومعه) اي محل الخلاف اه معنى (قوله ان كانوا ابصفة الشهود الخ) اي ثم باتوا كفارا او عبيدا اه معنى (قوله ولا الخ) اي بان علم حالهم لم يصغ القاضي اليهم اه معنى (قوله فيكونون فذمة قطعا) اي لان قولهم ليس في معرض شهادة (فروع) لو شهد اربعة بالزنا وردت شهادتهم بنفسق ولو موطوعا به كالزنا وشرب الخمر لم يحدوا و فارق ما مر في نقص العدد بان نقص العود متيقن ونقصهم انما يعرف بالظن والاجتهاد والحديد بالاشبهة ولو شهد بالزنا خمسة فرجع واحد منهم عن شهادته لم يحد لبقاء النصاب او اثنان منهم حد لانها الحقا به العار دون الباقيين لتام النصاب عند الشهادة مع عدم تقصيرهم ولو رجع واحد من اربعة حد وحده دون الباقيين لما ذكر اه معنى زاد الاسنى سواء ارجع بعد حكم القاضي بالشهادة ام قبله ولو رجع الاربعة حدوا لانهم الحقوا به العار ارشاً فليأمل (قوله دون اربعة) قال في الروض ولوردت شهادتهم بنفسق مقطوع به أي فلا يحدون اه وكردوها بالفسق ردوها بالعداوة كما في شرحه (قوله وكذا لو كان الزوج رابعهم) فيحدوه وهم (قوله ويحتمل اعتبار حاله ايضا) وعلى هذا لو تعارضوا رضافيه نظر (قوله اهل ذمة) إذ لا حد على اهل الحرب وان قذفوا لعدم الالتزام (قوله لانهم ليسوا من اهل الشهادة الخ) عبارة الروض وان شهد ثلاثة فحدوا و اعادها مع اربع لم يقبل اه ثم قال في الروض وان شهد خمسة فرجع واحد لم يحدوا اثنان حدوا دون الباقيين وكذا لو

ظاهرا ولا لالم يصغ اليهم فيكونون فذمة قطعا



ولا تقبل إعادتهما من الأولين إذا تم البقاء التهمة كفساق رد فتب بخلاف نحو الكفرة والعبيد اظهروا نقصهم فلا تهمة (ولو شهدوا جحد على إقراره) بالزنا (فلاحد) كما لو قال له أقررت بالزنا قصد به قذفه وتعبيره بل أولى (تنبيه) قد يستشكل ما تقرر المعلوم منه أن حدود الأربعة للقذف اللازم منه الفسق بأنه كيف (١٢٢) تجوز فضلا عن أن تطلب من أحد الأربعة الشهادة بالزنا مع احتمال أن البقية لا يشهدون

فيترتب عليه الفسق والحد ولا حيلة مسقطه لها عنه بفرض عدم شهادة البقية ولا اصل هنا نستصحبه بل الاصل عدم شهادتهم وان وثق كل من الأربعة بالبقية بأنه يشهد بعده وما يزيد الاشكال انه قد يترتب على عدم شهادتهم حد قاذفه فيثبت بتعارض خشية الشاهد الحد والفسق بامتناع غيره وحد الغير ان لم يشهدوا شكل من ذلك انه لو علق الطلاق بزناها وعلم به اثنان فان شهدا به ترتب عليهما الحد والفسق وان لم يشهدا صار مقرين للزوج على وطنها زالكن يحتمل في هذه انهما يشهدان وجوباً ولا شيء عليهما لان قصدهما إيقاع الطلاق يمنع عنهما توهم القذف بصورة الشهادة وقد يجاب عن ذلك بأنه مران للشاهد ان يحلف المشهود عليه انه ما زنى فاذا كان الشاهد متحققاً لزناه فهو في امن من الحد لانه اذا طلب منه اليمين بأنه ما زنى يمتنع منها نظراً للغالب على الناس من امتناعهم من اليمين الغموس فسوغ له النظر إلى هذا

سواء أتعمدوا أم أخطؤا لانهم فرطوا في ترك الثبوت اه (قوله ولا تقبل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو شهدوا أربعة بالزنا فحدوا أو أعادوها مع أربع لم تقبل شهادتهم كالفسق ترد شهادته ثم يتوب ويعيدها لا تقبل ولو شهد بالزنا عبيد وحدوا فأعادوا وشهادتهم بعد العتق قبلت اه (قوله من الأولين) أى فيما لو كانوا دون أربعة عشا وكردى (قوله إذا اتهموا) أى بعد الرد والحد اه رشيدى (قوله بخلاف نحو الكفرة الخ) أى فتقبل منهم إذا أعادوها بعد كالحكم اه عشا (قول المتن ولو شهدوا حد الخ) قسم قوله ولو شهدوا أربعة بالزنا اه عشا (قوله بل أولى) أى ما فى المتن بعدم الحد (قوله ما تقرر) وهو قوله حد القذف في شرح حدوا فانه يعلم منه ان حدود الأربعة لاجل القذف اللازم منه الفسق اه كردى (قوله بأنه الخ) متعلق يستشكل (قوله من أحد الأربعة) متعلق بيجوز وتطلب على التنازع وقوله الشهادة فاعلها على التنازع (قوله عليه) أى على أداء أحد الشهادة (قوله لها) أى الفسق والحد (قوله عنه) أى عن الواحد (قوله بل الاصل الخ) لك ان تقول لا التفات لهذا الاصل مع كون الظاهر والغالب عند توافقهم على الشهادة انهم يشهدون اه سم (قوله عدم شهادتهم) أى للبقية (قوله بأنه يشهد) أى كل من البقية وهو بدل من البقية بأعادة الجار (قوله على عدم شهادتهم) أى الأربعة (قوله الحد الخ) أى حد نفسه (قوله بامتناع غيره) أى من الشهادة (قوله وحد الغير) عطف على الحد والغير هنا شامل لمن شهد قبله ولقاذف المشهود عليه مطلقاً (قوله إن لم يشهد) أى كل من الأربعة (قوله في هذه) أى مسألة تعليق طلاقها بزناها (قوله ولا شيء الخ) أى من الحد والفسق (قوله إيقاع الطلاق) أى إظهار وقوع الطلاق وهو بالنصب مفعول قصدهما وجملة منع الخ خبر ان (قوله توهم القذف الخ) أى قصد القذف (قوله عن ذلك) أى الاستشكل الاول (قوله بأنه مر) أى انفاً (قوله فهو) أى الشاهد وكذا الضمير فى لانه الخ (قوله منه) أى من المشهود عليه (قوله يمتنع منها الخ) قديقال فما الحكم لو فرض انه يقطع باقدامه على اليمين اه سيد عمر (قوله نظر للغالب الخ) لعله بالنسبة إلى زمانه بل بالنسبة إلى غير نحو الزنا فتأمل (قوله فسوغ) أى يجوز (قوله النظر) فاعل سوغ وقوله الشهادة مفعوله (قوله قد تلزمه) أى الشهادة (قوله لانه الخ) مر ما فيه (قوله حينئذ) أى حين النظر المذكور او حين كون الغالب الامتناع (قوله فلكل واحد) إلى قوله كذا قال فى النهاية والمغنى (قوله لان شرط التقاص) أى حتى على الضعيف القائل به فى غير النقود اه رشيدى (قوله وهو) أى اتحاد الصفة معنى وشرح المنهج قال البجيرمى ولم يقل والجنس كما قال اولالان الجنس هنا واحد اه (قوله باختلاف البدنين الخ) أى بدن القاذف والمقذوف فى الخلقة وفى القوة والضعف اه شرح المنهج (قوله لمن سب الخ) ويجوز للظلم ان يدعو على ظالمه ولو سمع الامام رجلا يقول زنىت برجل لم يقيم عليه الحد لان المستحق مجبول ولا يطالبه بتعيينه لان الحد يدرك بالشبهة وان سمعه يقول زنى فلان لزمه ان يعلم المقذوف فى اصح الوجوه لان ثبوت له حق لم يعلم به فعلى الامام اعلامه كما لو ثبت عنده مال لشخص لم يعلم به اه معنى (قوله بقدر سبه) لعل المراد قدره عدداً لا مثلاً ما ياتى به الساب بقوله عمالاً كذب فيه الخ اه حلى (قوله عمالاً كذب فيه الخ) أى وان كان ما تاتى به الاول كذباً او قذفاً اه حلى وفى عشا ما يوافق (قوله يا احق) قال امر والاحق من يفعل الشيء فى غير موضعه مع علمه بقبحه اه بجيرمى (قوله لخبر ابي داود) هذا دليل التقاص فى السب وقوله ولان احداً الخ هذا دليل التثليل بياظالم يا احق فكان المناسب ان يذكر كلا رجوع واحد من أربعة حد وحده أى سواء رجع بعد حكم القاضى بالشهادة ام قبله اه (قوله بل الاصل عدم شهادتهم الخ) لك ان تقول لا التفات لهذا الاصل مع كون الظاهر والغالب عند توافقهم على الشهادة

الغالب الشهادة بل قد تلزمه لانه حينئذ من لحوق ضرره فتأمل ذلك فانه مهم (ولو تقادفا فليس تقاصاً) منها فلكل واحد الحد على الآخر لان شرط التقاص اتحاد الجنس والصفة وهو معتذر هنا لاختلاف تأثير الحدين باختلاف البدنين غالباً نعم لمن سب أى يرد على سابه بقدر سبه عمالاً كذب فيه ولا قذف كما ظالم يا احق لخبر ابي داود ان زينب لما سبت عائشة رضى الله عنها قال

عن ذلك ولا يحل له أن يتجاوز  
لنحو آييه وباتصاره ليستوفي  
يبقى على الأول اثم الابتداء  
والا اثم لحق الله تعالى كذا  
قاله غير واحد وظاهره  
أن لم يجعل والا اثم هو  
السابق انه يبقى عليه اثمان  
والذي يتجه انه لا يبقى  
عليه الا الثاني فقط كما قالوه  
فيمتنع قتل قودا وإذا  
وقع الاستيفاء بالسب  
المائل فاي ابتداء يبقى على  
الأول للثاني حتى يكون  
عليه اثم وانما الذي عليه  
الاثم المتعلق بحق الله تعالى  
فاذا مات ولم يتب عوقب  
عليه ان لم يميت عنه (ولو  
استقل المقتوف) بالاستيفاء  
للحد ولو باذن الامام او  
القاذف (لم يقع الموقع)  
فان مات به قتل المقتوف  
مالم يكن باذن القاذف كما  
هو ظاهر وان لم يميت لم  
يجلد حتى يبرأ من الم الأول  
وانما لم يقع لاختلاف  
ايام الجلدات مع عدم  
امن الحيف ومن ثم اعتد  
بقتله للزاني المحصن لا بجلده  
نعم لسيد قد فقهه ان يحده  
وكذا لمن قذف وتعذر  
عليه الرفع للسلطان ان  
يستوفيه اذا امكنه من غير  
مجازاة للشروع والله اعلم  
(كتاب قطع السرقة)  
قل لو حذفه كما حذف حد  
من كتاب الزنا لكان اعم  
واخصر لتناوله احكام

منها عقب مدعاه كما فعله المغني (قوله لها) أي لعائشة اه عش (قوله سبها) وفي سنن ابن ماجه دونك  
فانتصرى فاقبلت عليها حتى يبس ريقها في فيها فهل وجه النبي ﷺ اه مغني (قوله عن ذلك) أي عن الظالم  
والحق (قوله ولا يحل له) أي للسبب (قوله وباتصاره) أي لنفسه بسببه صاحبه اه عش (قوله ليستوفي  
أي ظلامته ويرى الأول مغني وشرح المنهج (قوله ويبقى على الأول اثم الابتداء) أي لما فيه من الايذاء وإن  
كان حقا اه عش (قوله والا اثم الخ) أي المذكور اه عش فاللعن المذكور بجري (قوله إن لم يجعل  
والا اثم) أي لفظه وبما اثم في قوله والا اثم لحق الله تعالى هو السابق أي عين السابق في قوله اثم الابتداء وقوله  
انه يبقى الخ خبر وظاهره الخ (قوله اثمان) أي احدهما اثم الابتداء والاخر الاثم لحق الله تعالى (قوله  
الا الثاني) أي الاثم لحق الله تعالى (قوله فاذا مات) أي الأول (قوله إن لم يميت عنه) أي إن لم يميت الواجب  
تعالى عنه بفضل اه كردى (قوله للحد) إلى الكتاب في النهاية إلى قوله ولانما إلى نعم (قوله كما هو ظاهر)  
أي فيضمن أي وعليه فلو اختلف الوارث والمقتوف فيبغى تصديق الوارث لان الاصل عدم الاذن اه  
عش وقوله فيضمن لهل صوابه لا يضمن اقول (قوله وإن لم يميت الخ) سكت هنا عما يلزم المقتوف سم اقول  
يلزمه التعزير فقط اه عش (قوله اعتد بقتله) أي قتل واحد من الرعايا اه كردى (قوله نعم) إلى الكتاب  
في المغني (قوله وكذا ان قذف الخ) قضية التقيده ان مستحق التعزير ليس له استيفاء وإن دجز عن رفعه  
للحاكم ويوجه بان التعزير يختلف باختلاف الناس فليس له قدر مخصوص ولا نوع يستوفيه المستحق ولو  
كان عارا فبالذلك فلو جوز له فعله فربما تجاوز في استيفائه عما كان يفعله القاضي لورفع له فاحفظه اه عش  
قوله وتعذر الرفع الخ) هل من تعذر الرفع فقد ان بينه الظاهر نعم والله اعلم اه سيد عمر وسياتي عن الاسنى  
ما يصرح به (قوله للسلطان) أي او من يقوم مقامه عن يعتد بفعله ومنه الحاكم السياسي في قرى الريف  
وان لم يكن له ولاية القضاء اه عش (قوله ان يستوفيه الخ) أي كالدين الذي له ان يتوصل إلى اخذه إذا  
منع منه ما صرح به الماوردي وقضية هذا التشبيه ان له ذلك بالبلد اذا لم يكن له بيئة بقذفه والقاذف يحدد  
ويحلف اه اسنى (قوله من غير مجاوزة للمشروع) ولو بالبلد كما قاله الاذرعى اه نهاية

### (كتاب قطع السرقة)

(قوله قيل) إلى قوله فان قلت في النهاية الا قوله ان القطع إلى هو المقصود (قوله لو حذفه) إلى قوله اه في المغني  
(قوله اعم واخصر) الأول ليتصل العلة بمعلولها قلب العطف (قوله ويرد الخ) حاصله بقطع النظر عن قوله  
فكان إلى فذكر انه لما كان القطع مشتركا بين السارقين لا يتفاوتون فيه بخلاف الحد فانه يختلف باعتبار  
كون الزاني بكرا او محصنا وبين كونه حرا اوراقا لاحظ ذلك فلم يذكر الحد في الزنا لاختلافه باختلاف  
الزناة وذكر القطع في السرقة لعدم اختلافه اه عش (قوله فكان الخ) هذا الترتيب يحتاج لبيان اه سم  
(قوله فكان هو المقصود بالذات) لعل وجهه أن السرقة تشاركها في الاحكام المترتبة عليها غير القطع  
ابواب كثيرة كالالاختلاس والانتهاج والجحد فانها كلها مشتركة في الحرمة وضمان المال ان تلف  
وارش نقصه ان نقص واجرة مثله لمدة الاستيلاء عليه وانما اختصت السرقة بالقطع فكان هو المقصود  
بالذات في هذا الباب بخلاف الزنا فانه لم يشارك في الاحكام المترتبة عليه غيره كعدم ثبوته النسب به وعدم

أنهم يشهدون (قوله وإن لم يميت) سكت هنا عما يلزم المقتوف باستقلاله والظاهر أنه التعزير بما يراه الامام  
(قوله من غير مجاوزة للمشروع) ولو بالبلد كما قال الاذرعى م رش

### (كتاب قطع السرقة)

(قوله ويرد بأن القطع الخ) يرد على هذا الرد أن المقصود في الابواب بيان الاحكام ولا نسلم أن بيان احكام  
القطع مقصود بالذات وبيان احكام نفس السرقة مقصود بالتبع وما اشار إلى الاستدلال به من عدم  
اختلاف القطع ممنوع اذ عدم هذا الاختلاف لا يقتضى اختصاص القطع بالمقصودية بالذات (قوله فكان  
هو المقصود الخ) هذا الترتيب يحتاج لبيان ثم ان هذا التوجيه مع احتياجه للبيان لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى

نفس السرقة اه ويرد بأن القطع هنا واحد لا يختلف باختلاف الفاعل فكان هو المقصود بالذات

وماعداه بطريق التبعية له فذكر لذلك والحد ثم تعدد بتعدد فاعله ومختلف في بعض اجزائه وهو التغريب لحذف ثلاثيهم التخصيص ببعضها فهم اصنعان لكل ملحوظ فان قلت قال الزركشي عبر في التنبيه بحذف السرقه وهو احسن لان الحد لا ينحصر في القطع قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف ان الحسم من تمام الحد او على ان من سرق خامسة او لا اربع له او لا تكليف يكون تعزيره الذي ذكره حداله والوجه خلافه لان الحد مقدر شرعا والتعزير (١٣٤) بخلافه وما هنا غير مقدر فتعذر كونه حدا ونص الامام على ان تعزير الصبي اي المميز

والقاضي على ان تعزير المجنون الذي له نوع تمييز حدله فيه تجوز ظاهر كما هو واضح (السرقه) هي بفتح فكسر او بفتح او كسر فسكون لغة اخذ الشيء خفية وشرعا اخذ مال خفية من حرز مثله بشروطه الاثنية والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع ولما شكك الملحد المعري بقوله يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار اجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بجواب بديع مختصر وهو قوله وقاية النفس اغلاها وارخصها وقاية المال فافهم حكمة الباري

اي لو وديت بالقليل لكثرت الجنايات على الاطراف المؤدية لازهاق النفوس لسهولة الغرم في مقابلتها ولولم يقطع الا في الكثير لكثرت الجنايات على الاموال واجاب ابن الجوزي بانها لما كانت امينة كانت ثمينة فلما خانت هانت واران السرقه الموجبة

المصاهرة واسترقاق الولد الحاصل به لعدم نسبتته لوالده وتربط الحد عليه كترتب هذه الاحكام فلم يكن مقصودا بالذات بل الاحكام كلها مشتركة اعمش (قوله وماعداه بطريق التبعية) اي لان الكلام هنا اصاله في الحدود ومن ثم عبر بعضهم بعد باب الردة بكتاب الحدود وجعله ابوابها باب السرقه فاندفع قول ابن قاسم لان سلم ان بيان احكام القطع مقصودة بالذات وبيان احكام نفس السرقه مقصودة بالتبعية انتهى وبما يدفعه ان ابن حجر والشارح لم يجعل احكام السرقه تابعة في حد ذاتها وانما جعلها تابعة هنا في هذا الموضع المقصود منه بيان الحدود كما تقرر اه رشيدى (قوله فذكر) اي لفظ قطع لذلك اي لكونه هو المقصود بالذات (قوله والحد) بالنصب عطف على القطع ثم اي في الزنا (قوله خذف) اي لفظ حد (قوله ثلاثيهم التخصيص الخ) قديقال ذكره مع توهم التخصيص ببعضها اهو من حذفه الموهوم عدم ارادته راسا والموهوم ارادة بعضها اذ الحذف لا يمنع الايهام اه سم (قوله ببعضها) اي الحدود في الزنا اه رشيدى (قوله فهم الخ) اي ذكر القطع هنا وحذف الحد في الزنا (قوله وهو) اي تعبير التنبيه (قوله قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف الخ) قديقال المراد بالحد في عبارة التنبيه معنى العقوبة فلا يراد به انما اوردته في هذا الجواب على ان العبارة الشاملة لسائر الاقوال احسن من المختصة ببعضها اه سم (قوله خامسة) اي مرة خامسة (قوله او لا اربع الخ) اي اطراف اربع عطف على خامسة (قوله يكون الخ) خبر ان (قوله والقاضي) عطف على الام (قوله حوله) خبر ان وقوله فيه تجوز الخ خبر ونص الام (قوله هي بفتح) الى قوله ولما شكك في النهاية الى قوله ولو اختلفت في المعنى الا قوله كذا وقع الى وسارق (قوله اخذ الشيء خفية) اي سواء كان مالا او لا وسواء كان من حرز مثله او لا اه بجيرى (قوله اخذ مال خفية) زاد المعنى ظلما اه وكأنه احتزبه عن بعض صور الظلم سيد عمر (قوله فيها) اي في القطع بهانهاية ومعنى (قوله ولما شكك الخ) اي على الشريعة في الفرق بين الدية والقطع في السرقه اه معنى (قوله واران السرقه) الى قوله ولو اختلفت في النهاية (قوله في عباراتهم) اي كشرح المنهج (قوله وهو صحيح) اي ما وقع في عبارتهم (قوله اذ المراد الخ) حاصله ان المراد بالسرقه الاولى الشرعية وبالثانية اللغوية فلا تهاون اه بجيرى (قوله الاخذ خفية من حرز) اي الى اخره اه سم (قول المتن ربع دينار) وربع الدينار يبلغ الان نحو ثمانية وعشرين نصف فضة اه عش (قوله كما في الخبر المتفق عليه) عبارة المعنى وشرح المنهج لخير مسلم لا تقطع يد سارق الا في ربع دينار فصاعدا اه (قوله وشذ من قطع الخ) عبارة المعنى وقال ابن بنت الشافعي بسرقه القليل ولا يشترط النصاب لعدم الاية وللصحيح لعن الله الخ ووجب عن الاية بانها مخصوصه بالحديث وعمافي الصحيح باجوبة احدها ما قاله الاعمش كانوا يرون انها بيضة الحديد والحبل الذي يساوي درهم كحل السفينة رواه البخاري عنه والثاني حمله على حنس البيض والحبال والثالث ان المراد ان ذلك يكون سببا وتدرج من هذا الى ما قطع فيه يده اه (قوله اما اراد الخ) خبر قوله

(قوله لحذف ثلاثيهم التخصيص الخ) قديقال ذكره مع توهم التخصيص ببعضها اهو من حذفه الموهوم عدم ارادته راسا والموهوم ارادة بعضها اذ الحذف لا يمنع الايهام (قوله قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف ان الحسم من تمام الحد او على ان الخ) قديقال المراد بالحد في عبارة التنبيه معنى العقوبة فلا يراد به انما اوردته في هذا الجواب على ان العبارة الشاملة لسائر الاقوال احسن من المختصة ببعضها (قوله

للقطع سرقه كذا وقع في عباراتهم وهو صحيح اذ المراد بالسرقه الثانية مطلق الاخذ خفية وبالاولى الاخذ خفية من حرز وخبر وسارق ومسروق ولطول الكلام فيه بدا به فقال (يشترط لوجوبه في المسروق) امور (كونه ربع دينار) اي مثقال ذهب مضر وبكافي الخبر المتفق عليه وشذ من قطع باقل منه وخبر لعن الله السارق يسرق البيضة او الحبل فقطع يده اما اريد بالبيضة فيه بيضة الحديد وبالحبل ما يساوي ربعا او الجنس او ان من شأن السرقه ان صاحبها يتدرج من القليل الى الكثير حتى تقطع يده (خالصا) وان تحصل من مغشوش

بخلاف الربع المغشوش لانه ليس ربع دينار حقيقة (او) كونه فضة كان او غيرهما يساوى (قيمه) بالذهب المضروب الخالص حال الاخراج من الحرز فان لم تعرف قيمته بالدنانير قوم بالدرهم ثم هي بالدنانير فان لم يكن بمحل السرقة (٢٥) دنانير انتقل لا قرب محل اليها فيه ذلك كما هو

قياس نظائره ولو اختلفت قيمة نقدين خالصين اعتبر ادناهما كما قاله الدارمي لوجود الاسم اى ومعه لا نظير لدره الحد بالشبهة لان شرطها ان تكون قوية ولا قوة لها مع صدق الاسم بانه اخذ ما يساوى نصابا ويفرق بينه وبين ما لو شهدت بينة بانه نصاب واخرى بانه دونه فلا قطع بان هنا تعارضا اوجب الغاؤهما في الزائد على الاقل فلم يوجد الاسم بخلافه في مسئلتنا وبينه وبين ما مر فيمالو نقص نصاب الزكاة في بعض الموازين الظاهر جريانه هنا ايضا بان الوزن أمر حسي والتقويم أمر اجتهادى واختلاف الحسى اقوى فائز دون اختلاف الاجتهادى واما قول الماوردى ان كان ثم اغلب اعتبر ولا فوجها فيرد وإن قال الزركشى أنه الا حسن بان الغلبة لا دخل لها هنا مع النظر الى ما مر من صدق الاسم وبانه مع الاستواء لم يرجح شيئا فتعين ما اطلقه الدارمي ولا بد من قطع المقوم بان يقول قيمته كذا قطعاً وان كان مستند شهادته الظن وبه فارق شاهدى القتل

وخبر عن الله الخ (قوله بخلاف الربع المغشوش الخ) ينبغي في مغشوش لا يبلغ خالصه نصابا لكن اذا قوم غشه وضم إلى الخالص بلغ المجموع نصابا ان يقطع به سم اه عش وقلوبى (قوله حال الاخراج الخ) اى فلو نقصت قيمته بعد ذلك لم يسقط القطع اه معنى عبارة الزيادة وتعتبر مساواة للربع عند الاخراج من الحرز فلا قطع بما نقص عند الاخراج وإن زاد بعد بخلاف عكسه اه (قوله فان لم يكن بمحل السرقة الخ) يعنى بان كانوا لا يتعارفون التعامل بها كما هو ظاهر امر شيدى (قوله اليها) الاولى التذكير كما فى المعنى (قوله فيه ذلك) اى فى ذلك الاقرب الدنانير (قوله ولو اختلفت قيمة نقدين الخ) عبارة المعنى ويراعى فى القيمة المكان والزمان لاختلافهما فان استويا استملا فباهما يقدم وجهان احدهما بالادنى اعتبارا بعموم الظاهر ومنها فى زمان السرقة فان استويا استملا فباهما يقدم وجهان احدهما بالادنى اعتبارا بعموم الظاهر والثانى بالا على المال دون القطع للشبهة نقل الزركشى عن الماوردى واستحسنه واطلق الدارمي ان الاعتبار بالادنى اه (قوله قيمة نقدين) اى من النقود التى يقتضى الحال التقويم بها اه عش (قوله اعتبر ادناهما الخ) لكن الاوجه تقويمه بالا على درء اللقطع وعليه فلا قطع نهاية اه سم وتقدم عن المعنى ما يميل اليه (قوله لوجود الاسم) اى اسم الربع اه عش (قوله ومعه) اى مع وجود الاسم (قوله لان شرطها) اى الشبهة التى يدربها الحد ولو ذكر الضمير لكان أولى (قوله بانه الخ) متعلق بصدق الاسم ولعل الباء سببية ولو قال مع صدق اسم انه اخذ الخ كان اخصر ووضح (قوله ويفرق الخ) وقد يقال انه لا يحتاج الى الفرق هنا اذا المتعبر فى كل منهما الاقل (قوله بينه) اى بين القطع بالادنى هنا (قوله وبين ما لو شهدت بينة الخ) اى الاقرب فى آخر السوادة (قوله بخلافه) اى الاسم (قوله وبينه) اى اعتبار ادنى النقيدين هنا (قوله فائز) اى فلم يجب فيه الزكاة اه عش (قوله اعتبر) اى اغلب النقيدين فى القطع (قوله انه الاحسن) اى قول الماوردى (قوله بان الغلبة لا دخل لها الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها وهو قياس النظائر اه سم (قوله وبانه لم يرجح الخ) اى الماوردى ولا يخفى ما فى دعوى حصول الرد به (قوله مع الاستواء) اى استواء النقيدين استملا (قوله فتعين الخ) هذا التفريع لا وجه له اه سم (قوله ما اطلقه الخ) اى من اعتبار ادنى النقيدين الشامل لكل من صورتي الغلبة والاستواء (قوله ولا بد) الى قوله وبه فارق فى المعنى لا قوله بان يقول قيمته كذا قطعاً او الى المتن فى النهاية الا قوله بان يقول قيمته كذا قطعاً وما قبله (قوله بان يقول قيمته كذا قطعاً الخ) فى شرح الروض ما يشعر بان الشرط ان لا يصرحوا بالاستناد الى الظن بان يقولوا انظن لانه يشترط ذكر لفظ القطع اه سيد عمر (قوله مستند شهادته) اى التقويم (قوله وبه فارق الخ) الاولى حذف به لان الضمير فها راجع لقطع المقوم وهذا هو نفس الحكم المحتاج للفرق والفرق إنما حصل بقوله فان مستند شهادتهما المعاينة الخ اه عش اقول والظاهر ان مرجع الضمير العموم الذى افاده قوله وإن كان الخ فلا إشكال (قوله فارق) اى شاهد التقويم (قوله شاهدى القتل) اى حيث اكتفى منهما بقولهما قتله ولم يكتف هنا بقولهما سرق ما قيمته كذا بل لا بد من قولهما قيمته كذا قطعاً او يقينا مثلاً اه عش (قوله لما تقرر من الفرق) وهو قوله وبه فارق الخ اه كردى (قوله بان التقويم) اى مطلق التقويم

بخلاف الربع المغشوش الخ) ينبغي في مغشوش لا يبلغ خالصه نصابا لكن اذا قوم غشه وضم إلى الخالص بلغ المجموع نصابا ان يقطع به (قوله اعتبر ادناهما كما قاله الدارمي) لكن الاوجه تقويمه بالا على درء اللقطع مرش (قوله بان الغلبة لا دخل لها الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها هو قياس النظائر (قوله فتعين ما اطلقه الدارمي) هذا التفريع لا وجه له

فان مستند شهادتهما المعاينة فلم يحتج للقطع منهما وإن استوى البابان فى أن الشهادة فى كل إنما تفيد الظن لا القطع فاندفع ما للبلىنى هنا وهل وجوب ذكر القطع بالقيمة يختص بما هنا رعاية للحد الواجب الاحتياط له أو يعم كل شهادة بقيمة لما تقرر من الفرق كل محتمل والثانى أقرب لنصريح الشيخين نقلا عن الامام بأن التقويم تارة ينشأ عن الاجتهاد وتارة ينشأ عن القطع أى فاذا قال قيمته كذا

احتمل أنه عن الاجتهاد وهو لا يكتفي فوجب التصريح بما يدفع هذا الاحتمال وأن لا يتعارض بينتان وإلا أخذ بالافل وذلك لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قطع في مئة قيمة ثلاثة دراهم وكان (١٢٦) الدينار إذ ذاك اثني عشر درهما (ولو سرق ربعا) ذهباً (سبيكة) فاندفع اعتراضه بان سبيكة

الشامل لما هنا وغيره (قوله) احتمل أنه عن الاجتهاد (الخ) قضيته أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتفويض امر اجتهادي وقوله وإن كان مستنداً لشهادته الظن اه سم اقول عبارة الروض مع شرحه وغير ذلك من العروض والدراهم يقوم بذهب أي دينار تقوم قطع من المقومين لا تقوم اجتهاد منهم للحداد لاجله فلا بد لاجله من القطع بذلك اه صريحة في تلك القضية (قوله) وان لا يتعارض بينتان وإلا أخذ بالافل) عطى على قوله قطع المقوم الخ (قوله) وإلا الخ) أي وإن تعارضتا أخذ بالافل فلا قطع وإن كانت بينة الا كثرأ كثر عدداً لان الحديد را بالمشبهة اه ع ش (قوله) أخذ بالافل) أي بالافل من القيمتين فلو شهد اثنان بانه نصاب واخران بدونه فلا قطع اه كرى (قوله) وذلك) راجع إلى قول المتن او قيمته (قوله في مئة) أي ترس او درة اه ع ش (قوله) فاندفع) إلى قوله خلافا لما يوهه في النهاية لا قوله وزعم إلى لان الوزن (قوله) فاندفع اعتراضه الخ) اقول يجوز ان يكون مفعول سرق سبيكة وربعاً حالاً مقدمة أي حالاً كونها مقدرة بالربع سم اه ع ش واجاب المغنى بان سبيكة صفة ربعاً على تأويله بمسبوكة اه (قوله) فلا يصح كونه نعتاً) أي وصح كونه نعتاً لذهب لان الذهب ربما يؤنث كافي المختار اه ع ش (قوله) لان الدينار) الا قوله ويوجه في المغنى لا قوله وإن لم يكن إلى المتن (قوله) او خاتماً عطف على ربعاً في المتن (قوله) تبلغ قيمته) أي بالصنعة (قوله) فكذلك) والحاصل ان الذهب يعتبر فيه امر ان الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار مضروب وغيره يعتبر فيه القيمة فقط اه نهاية (قوله) كافي الروضة) وهو المعتمد اه مغنى (قوله) هو الغلط) خبر قوله وزعم الخ (قوله) كالسبيكة) راجع إلى قوله الاصح نعم عبارة المغنى بعد كلام نصه وبذلك علم كإقال شيخنا انه لا بد في المستلذين من اعتبار الوزن والقيمة اه (قوله) لمن زعمه) وهو الدارمي اه مغنى (قوله) ثم هي) أي الدراهم بالمضروب أي تقوم بالدينار المضروب اه مغنى (قوله) مثلاً) إلى قوله ويوجه في النهاية (قول المتن لا تساوى) صفة فلوسا اه سم (قوله) مع قصد اصل السرقة) يؤخذ منه انه لو تعلق بثلثا ربع دينار من غير شعوره به ولا قصد عدم قطعه بذلك وهو ظاهر ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله) ولا عبرة بالظن) أي البين خطؤه (قوله) لانه لم يقصد أصل السرقة) ويصدق في ذلك اه ع ش (قول المتن ثوب رث) أي قيمته دون ربع اه مغنى (قوله) بالثلثة) أي فيهما اه مغنى (قوله) لما مر) أي انفاً (قوله) وكونه الخ) رد لدليل المقابل (قوله) وبالصفة) أي في مسألة الفلوس (قول المتن مرتين) أي مثلاً كل منهما دون نصاب اه مغنى (قوله) بان تممه الخ) أي بان اخرج مرة بعض النصاب ومرة ثانية باقية (قول المتن واعادة الحرز) هذا ظاهر إن حصل من السارق هتك للحرز اما لو لم يحصل منه ذلك كان تسور الجدار وتدلى إلى الدار فسرق من غير كسر باب ولا نقب جدار فيحتمل الا كنفاء بعلم المالك إذ لا هتك للحرز حتى يصلح اه ع ش (قوله) او نائبه) أي بأن يعلم به ويستتيب في اصلاحه اه ع ش (قوله) دون غيرهما) عبارة سم على منهج بعد مثل ما ذكر نقلاً عن مر مانصه

(قوله) احتمل أنه عن الاجتهاد) قضيته أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتفويض امر اجتهادي وقوله وإن كان مستنداً لشهادته الظن (قوله) فاندفع اعتراضه بان سبيكة) قد يقال يرد الاعتراض حينئذ بانه كيف يصح كونه نعتاً لذهباً فان صرفه عن النعتية كان يجوز كونه نعتاً لبعام مع ذلك الصرف (قوله) ايضاً فاندفع اعتراضه الخ) اقول يجوز ان يكون مفعول سرق سبيكة وربعاً حالاً مقدمة أي حال كونها مقدرة بالربع (قوله) فكذلك كافي الروضة) والحاصل ان الذهب يعتبر فيه امر ان الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار مضروباً وغيره يعتبر فيه القيمة فقط وقول الشارح والتفويض يعتبر بالمضروب فلو سرق شيء يساوى ربع مثقال من غير المضروب كالسبيكة والحلى ولا يبلغ ربعاً مضروباً فلا قطع به لا يخالفه لما قررناه نعم قوله من غير المضروب متعلق بيساوى مر ش (قوله) لا تساوى) صفة فلوسا (قوله)

مؤنث فلا يصح كونه نعتاً لربع (لا يساوى ربعاً مضروباً فلا قطع) به (في الاصح) لان الدينار المذكور في الخبر اسم للمضروب او خاتماً ذهباً تبلغ قيمته الربع لا وزنه فكذلك كما في الروضة وزعم الاسنوى انه غلط فاحش هو الغلط كما قاله البلقيني لان الوزن لا بد منه وهل يعتبر معه في غير المضروب كالتراضة والتبرو الحلى ان تبلغ قيمته ربع دينار مضروب الاصح نعم خلافاً لما يوهه كلام غير واحد كالسبيكة وتقويم الذهب السبيكة بالذهب المضروب الذي صرح به المتن لا يحذور فيه خلافاً لما زعمه فوجب تقويمها بالدرهم ثم هي بالمضروب (ولو سرق دينار ظنها فلوساً) مثلاً (لا تساوى ربعاً قطع) لوجود سرقة الربع مع قصد أصل السرقة ولا عبرة بالظن ومن ثم لو سرق فلوساً لا تساوى ربعاً لم يقطع وان ظنها دينار وكذا ما ظنه لانه لم يقصد أصل السرقة (وكذا ثوب رث) بالثلثة (في جيبه تمام ربع جهله في الاصح) لما مر وكونه هنا جهل جنس المسروق لا يؤثر لما تقرر انه قصد أصل السرقة فلم يفترق الحال بين الجهل بالجنس هنا وبالصفة (ولو

أخرج نصاً بآ من حرز مرتين) بأن تممه في المرة الثانية (فان تخلل) بينهما (علم المالك) بذلك (واعادة الحرز) بنحو اصلاح نقب وغلق باب من المالك او نائبه دون غيرهما كما اقتضاه عبارة الروضة

وان لم يكن كالاول حيث وجد الاحراز كما هو ظاهر (فالاخراج الثاني سرقة اخرى) لاستقلال (١٢٧) كل حينئذ لا قطع به كالاول (والا)

يتم قال مران اعادة غيرهما كاعادتهما كما افادته عبارة المهاج باطلاقها اه ع ش (قوله وان لم يكن)  
اي الحرز المعاد (قوله والايتمخل علم المالك ولا اعادته) اي بان انتفاء ما (قوله ولا اعادته الخ) بهاء  
الضمير العائدة على المالك بخالف عبارة المهاج اذ هي تقتضي ان الحرز لو اعيد ولو من غير المالك كان سرقة  
اخرى اه كردى (قوله أو تخمل أحدهما فقط) صادق باعادة الحرز مع عدم علم المالك بالسرقه ويصور  
بما اذا أعاده المالك ظاناً انه جدار غيره او انه جداره ولم يعلم بأنه سرق منه بان ظن ان السارق لم يأخذ منه  
شيئاً ويصور ايضاً بما اذا وجد الباب غير مغلق فظن انه فتحه بعض اهله فاغلقه فقد اعاد الحرز باغلاقه  
وصوره ع ش بما اذا أعاد نائبه في اموره العامة مع عدم علم المالك اه واستشكل ما اذا أعيد الحرز بدون  
العلم بالسرقه بأنه صار حرزاً للسارق ولغيره فمقتضاه ان لا يضم الاول للثاني في اكمال النصاب بل يكون  
الثاني سرقة مستقلة ان بلغ نصاباً قطع والافلا وأجاب سم بأنه لما أعيد الحرز مع عدم علم المالك بالسرقه كان  
كعدم اعادته فبينما الثانية على الاولى اه بجري (قوله خلافاً للبقيتي الخ) عبارة النهاية والمغنى لكن اعتمد  
البقيتي فيها اذا تخمل احدهما فقط عدم القطع وراى الامام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم  
القطع اه قال ع ش والرشيدى وله في الصورة الثانية هي مالت تخمل علم المالك لم يعده اه (قوله لبقاء الحرز  
بالنسبة اليه) اي الاخذ وهذا ليس له معنى فيها اذا تخملت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولغيره  
وايضاً فكيف يقطع والفرض ان المخرج ثانياً دون نصاب ويمكن دفع هذا بان القطع بمجموع المخرج  
ثانياً والمخرج اولاً لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع الاول ايضاً فليتام سم اي بأنه لما أعاده من غير علم  
جعل فعله بالنسبة للسارق لغواً تغليظاً عليه اه ع ش (قوله ذكر هذه) اي مسألة الاخراج مرتين (قوله  
بأنه لا تعلق لها بالنصاب) اي فان النظر فيها الى كيفية الاخراج فايرادها في غير هذا الموضع أليق اه مغنى  
(قوله وسياى) أى في اوائل الفصل الآتي في قول المصنف ولو نسب وعاد في ليلة اخرى الخ وقوله مع الفرق  
اي من الشارح (قوله كجيب) الى قول المتن ولو سرق في النهاية والمغنى الا قوله وزعم الى امالوا نصب  
(قوله فانصب منه نصاب) ولو اخذه مال كجيب بعد انصبا به قبل الدعوى به هل يسقط القطع لان شرطه الدعوى  
وقد تعذرت فيه نظر فليراجع سم والاقرب سقوط القطع لما سياتى ان السارق لو ملك ما سرقة بعد اخرج  
من الحرز وقبل الرفع للناقص لم يقطع لانتهاء اثباته عليه اه ع ش (قوله على التدرج) تقييد لمحل الخلاف  
كما ياتى (قول المتن قطع في الاصح) ويلغى بذلك ويقال لنا شخص قطع بسرقة ولم يدخل حرزاً ولم يأخذ  
منه مالا اه مغنى (قوله وزعم ضعف الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قول المتن ولو اشترك الخ) خرج  
باشترائهم ما في الاخراج مالم يتميز فيه فيقطع من مسروقه نصاب دون من مسروقه اقل اه مغنى (قوله  
وبحث القمولى الخ) عبارة النهاية وتقييد القمولى الخ بخالف لظاهر كلامهم اه (قوله والا) اي بان كان  
احدهما لا يطبق ذلك والآخر يطبق حمل ما فرقه نهاية ومغنى (قوله وأشار الزركشى) الى المتن عبارة  
المغنى والظاهر القطع كما اطلقه الاصحاب لمشاركته في اخراج نصابين فلا ينظر الى ضعفه اه (قوله وهو الا ليق)  
اي التنظير (قوله وبحث الاذرى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ان محله) اي اذ ذكره المصنف (قوله

لبقاء الحرز بالنسبة اليه) كتب عليه شيخنا الشهاب البرلسى بهامش شرح المنهج ما نصه قوله ابقاء للحرز  
بالنسبة اليه هذا ليس له معنى فيها اذا تخملت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولغيره وايضاً فكيف  
يقطع والفرض ان المخرج ثانياً دون نصاب ففي كلامه مؤاخذة من وجهين بل من ثالث ايضاً وذلك لان  
اطلاقه يوهى تصور اعادة المالك من غير علم وهو محال والمؤاخذات الثلاث وارادة على الشارح كما لا يخفى نعم  
يمكن منع محالية الثالث لجران يشبه حرز المالك بحرز غيره فيصاحبه على ظن انه لغيره من غير ان يعلم السرقة  
ودفع قوله وايضاً الخ بان القطع انما هو بمجموع المخرج ثانياً والمخرج اولاً لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع  
الاول ايضاً فليتام (قوله فانصب منه نصاب) لو اخذه مال كجيب بعد انصبا به قبل الدعوى به هل يسقط القطع

قطع مطبق حمل مساويه فقط وأشار الزركشى الى اعتماده ونظر فيه غيره بصدق الاشتراك مع ذلك وهو الا ليق باطلاقهم  
وعلمهم السابقة (والا) يبلغ نصابين (فلا) قطع على واحد منهما توزيعاً للمسروق كذلك وبحث الاذرى والزركشى ان محله



فيما اذا بلغ نصابا اذا استقل كل والا فان كان احدهما غير مكلف فهو آلة له فيقطع المكلف فقط ويؤخذ من كونه آلة له انه امره أو اذن له (ولو سرق) مسلم أو غيره (خمر) ولو محترمة (وخنزير أو كلبا) ولو مقتنى (وجلد ميتة بلا دبح فلا قطع) لانه ليس بمال وإطلاق السرقة عليه لغة صحيح كما سيجوز بخلاف ما اذا دبح أو تحللت الخمر (١٢٨) ولو بفعله في الحرز (فان بلغ اناء الخمر نصابا) ولم يقصد باخراجه اراقها وقد دخل بقصد سرقة

(قطع) به (على الصحيح) لانه اخذه من حرزه ولا شبهة كأنه بول وحكى جمع القطع فيه بالقطع وكان الفرق ان استحقاق الاول للكسر لآلة للسكر بشرطه السابق في الغصب صيره غير معتد به بخلاف الثاني ويؤيده ان الخمر لو كانت محترمة أو اريقته في الحرز قطع قطعاً ما لو قصد باخراجه تيسر إفسادها وان دخل بتصد سرقة أو دخل بقصد إفسادها وان أخرجه بقصد سرقة فلا قطع (ولا قطع في سرقة (طنبور ونحوه) من آلات اللهو وكل آلة معصية كصليب وكتاب لا يحل الانتفاع به كالخمر (وقيل ان بلغ مكسره) أو نحو جلده (نصابا) ولم يقصد بدخوله أو باخراجه تيسر إفساده (قطع قلت الثاني اصح والله اعلم) لسرقة نصابا من حرزه ولا شبهة له فيه ولو كانت لذى قطع قطعاً الشرط الثاني كونه) أي المسروق الذي هو نصاب (ملكاً لغيره) أي السارق فلا قطع بماله فيه ملك وان تعلق به نحو رهن واستحقاق ولو على قول ضعيف أي مالم يعارضه

فيما (الخ) متعلق بضمير محله (قوله إذا بلغ) أي المخرج بالاشتراك والظرف متعلق بمحله وقوله إذا استقل الخ خبر ان (قوله فان الخ) الاول بان الخ بالبلاء (قوله غير مكلف) بان كان صديداً أو مجنوناً لا يميز معنى ونهاية قال ع ش قوله لا يميز قيد في كل من الصبي والمجنون اه (قوله انه) أي الملك (قوله امره أو اذن له) ظاهره ولو يميز لا يعتد طاعة الامر أو الاذن وفي كونه حيث ذآلة توقفة اه سم ويؤيدها ما مر عن المغنى والنهاية انفا (قوله مسلم) إلى قوله وحكى في النهاية وإلى قوله وكان الفرق في المغنى (قوله ولو محترمة) أي بان كانت لذى أو لمسلم عصرها بقصد الخلية أو بلا قصد اه ع ش (قوله كما سرق) أي في أول الباب (قوله بخلاف جلد دبح) أي فانه يقطع به لان له قيمة وقت الاخراج اه ع ش (قوله ولو بفعله في الحرز) أي ولو كان الدبغ والتخلل بفعل السارق في الحرز ثم أخرجه اه سيد عمر (قوله القطع فيه) أي الاتفاق في اناء بول (قوله ان استحقاق الاول) أي اناء الخمر (قوله صيره الخ) خبر ان وضمير النصب الاول (قوله بخلاف الثاني) أي اناء البول (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله ما لو قصد الخ) ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله تيسر إفسادها) أي الخمر (قوله وإن دخل بقصد سرقة) ولو دخل بقصد سرقة أو إفسادها فلا يبعد عدم القطع للشبهة سم اه ع ش (قوله أو دخل الخ) عطف على قصد الخ (قوله بقصد إفساده) أي الخمر فلا ينسب التانيث (قول المتن في طنبور) بضم الطاء ويقال فيه ايضاً طنبار فارسي معرب اه مغنى (قوله وكل آلة الخ) عطف على آلات اللهو (قوله كالخمر) علة لقول المصنف ولا قطع الخ اه ع ش (قوله ولو كانت الخ) أي الطنبور ونحوه والفرض ان مكسره يبلغ نصابا اه ع ش (قوله أي المسروق) إلى قوله والخبر اني داود في النهاية والمغنى إلا قوله واستحقاق إلى قوله وذلك وإلا مسألة الوقف وقوله كنية وإن لم يقبضه (قوله نحو رهن) أي كاجارة اه مغنى (قوله واستحقاق) عطف على قوله ملك والواو بمعنى أو (قوله ولو على قول الخ) غاية في قوله بماله فيه ملك الخ (قوله ما هو أقوى منه الخ) وهو في مسألة الوصية تقصيره بعدم القبول اهرشيدى (قوله وذلك) أي ماله فيه ملك الخ (قوله بزم من خيار) أي ولو للبائع اه ع ش عبارة سم ظاهره وإن كان الملك لغير السارق ويدل عليه قوله ولو على ضعيف إن رجع لقوله بماله فيه ملك ايضاً اه (قوله أو مشتر) أي ولو قبل تسليم الثمن ولو سرق مع ما اشتراه مالا آخر بعد تسليم الثمن لم يقطع كافي الروضة ولو سرق الموصى له به قبل موت الموصى أو بعده وقبل القبول قطع في الصور تين مغنى ونهاية قال ع ش قوله بعد تسليم الثمن مفهومه انه لو لم يسلم الثمن قطع وهو مشكل بان المال المسروق معه غير محرز عنه لتسلطه على ملكه إلا ان يقال لما كان ممنوعاً من اخذ ما اشتراه قبل تسليم ثمنه كان المحل حرزاً لا متناع دخوله عليه اه (قوله وموقوف الخ) أي ومؤجر ومروء اه مغنى (قوله وهو موقوف الخ) أي وإن افهم منطوقه قطعه فيه نهاية ومعنى أي لانه يصدق عليه انه ملك لغيره (قول المتن فلو ملكه) أي المسروق أو بعضه اه مغنى (قوله فلا يفيد) أي ملكه بعده أي

لان شرطه الدعوى وقد تعذرت فيه نظر فليراجع (قوله ولا فان كان احدهما غير مكلف) فلو كان احدهما صديداً أو مجنوناً لا يميز فيقطع المكلف وان لم يكن المخرج نصيباً إذا كان قد امره به أو اكرهه عليه غيره كآلة مر ش (قوله امره أو اذن له) ظاهره ولو يميز لا يعتد طاعة الامر أو الاذن وفي كونه حيث ذآلة توقفة (قوله وإن دخل بقصد سرقة أو دخل بقصد إفساده) لو دخل بقصد سرقة أو إفساده فلا يبعد عدم القطع للشبهة (قوله بزم من خيار الخ) ظاهره وان الملك فيه لغير السارق ويدل عليه قوله ولو على قول ضعيف إن رجع لقوله بماله فيه ملك ايضاً (قوله وموقوف وهو موقوف الخ) بخلاف موصى له به قبل الموت أو قبل القبول كما سيأتي (قوله وإن لم يقبضه) هذا لا يصدق عليه ملكه ما هو أقوى منه لما يأتي في مسألة الوصية وذلك كبيع بزم من خيار سرقة بائع أو مشتر وموقوف وموهوب قبل قبض سرقة الموقوف عليه أو متب (فلو ملكه بارت أو غيره) كنية وان لم يقبضه (قبل اخراجه من الحرز) أو بعده وقبل الرفع للحاكم فلا يفيد بعده ولو قبل الثبوت كما اقتضاه كلامهم لان القطع انما يتوقف على الدعوى وقد وجدت ثم رابت صاحب البيان صرح بذلك (أو نقص فيه عن نصاب

باكل وغيره) كاحراق (لم يقطع) المخرج للمسكوك المانع من الدعوى بالمسروق المتوقف عليها القطع والخبر أبي داود انه صلى الله عليه وسلم لما أمر بقطع سارق رداء صفوان قال أنا ابيعه واهبه ثمته فقال صلى الله عليه وسلم هلا كان هذا قبل أن تأتيني به ولتقصه ووجه ذكر هذه هنا مع انها أنسب بالشرط الاول مشاركتها لما قبلها في النظر لحالة الاخراج كذا قيل وأحسن منه أنه أشار بذلك الى أن سبب النقص قد يكون مملكا كالزاد إذا أخذ المار في غاصب بروحهم جعلها ماهرة يسه (وكذا) لا قطع (لوا دعى) السارق (١٢٩) (ملكه) للمسروق قبل الاخراج أو بعده أو للمسروق منه

المجهول أو للحرز أو ملك من له مال شبهة كايه أو سيده أو أقر المسروق منه بانه ملكه وإن كذبه (على النص) لا حتم له وإن قامت بينة بل أو حجة قطعية بكذبه على ما اقتضاء اطلاقهم لكن يعارضه تقييدهم بالمجهول فيأمر الصريح في أنه لا نظر لدعواه ملك معروف الحرية فكذا هنا إلا أن يفرق بإمكان طرو ملكه لذلك ولو في لحظة بخلاف معروف الحرية فكان شبهة دارنة للقطع كدعواه زوجية أو ملك المزني بها خلافا لما نقله عن الامام بل نقل الماوردي اتفاقهم على سقوط الحد بذلك وعلى الضعيف فرق بجران التخفيف في الاموال دون الابضاع ولو أنكر السرقة الثابتة بالبينة قطع لانه مكذب للبينة صريحا بخلاف دعوى الملك (ولو سرقا) شيئا يبلغ نصابين (وادعاه احدهما له) أو لصاحبه وأنه اذله (أو لهما وكذبه الاخر لم يقطع المدعى) لا احتمال صدقه (وقطع

الرفع (قوله للمسكوك الخ) هذا تعليل للمسئلة الاولى وقوله ولتقصه تعليل للمسئلة الثانية رشيدى ومغنى (قوله والخبر أبي داود الخ) تعليل لقول الشارح او بعده وقبل الرفع الخ (قوله قال الخ) اي صفوان (قوله) ووجه ذكر الى قوله كذا قيل في المغنى (قوله هذه) أي المسئلة الثانية (قوله هنا) اي في الشرط الثاني (قوله بالشرط الاول) اي كون المسروق ربع دينار او قيمته (قوله اشار بذلك) الى قوله ولا يقطع بسرقة في النهاية الا قوله خلافا لما نقله الى ولو أنكر (قوله وكذا لا قطع) الى قوله على ما اقتضاء في المغنى (قوله) لو ادعى السارق ملكه أي وان لم يكن لا تقابله وكان ملك المسروق منه ثابتا بينة أو غيره أو هي من الحيل المحرمة بخلاف دعوى الزوجية فهي من الحيل المباحة نقله ع ش عن الشيخ أبي حامد ثم بين الفرق بينهما (قوله للمسروق) قضيته ارجاع ضمير ملكه للسارق والظاهر رجوعه للمسروق كما جرى عليه المغنى فقال اي المسروق أو ملك بعضه اه (قوله قبل الاخراج) متعلق بملكه عبارة المغنى ولم يسند الملك الى ما بعد السرقة وبعد الرفع الى الحاكم وثبتت السرقة بالبينة اه (قوله او للمسروق منه) اي ادعى ملكه للشخص المسروق منه اه ع ش (قوله المجهول) أي حريته (قوله او للحرز) عبارة المغنى ويجرى الخلاف في دعوى ملك الحرز أو انه اخذ باذن المالك أو انه اخذه وهو دون نصاب أو كان الحرز مفتوحا أو كان صاحبه معرضا عن الملاحظة أو كان تأمنا هذا كله بالنسبة الى القطع اما المال فلا يقبل قوله فيه بل لا بد من بينة أو يمين مردودة فان نكل عن التمين لم يجب القطع اه مغنى (قوله او ملك من الخ) اي للمسروق او المسروق منه او الحرز (قوله او أقر الخ) عطف على ادعى (قوله بانه ملكه الخ) اي ان المال المسروق ملك السارق وان كذبه السارق ولو أقر بسرقة مال رجل فانكر المقر له ولم يدعه لم يقطع لان ما أقر به يترك في يده كما مر في الاقرار اه مغنى (قوله لا حتم له) اي لا احتمال صدقه فصار شبهة دارنة للقطع ويروى عن الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه انه ساء السارق الظريف أي الفقيه اه مغنى (قوله لا حتم له) هو جرى على الغالب بدليل ما بعده اه رشيدى (قوله بل أو حجة قطعية) هل يجمع هذا قوله لا حتم له اه سم (قوله فيأمر) اي آتيا (قوله هنا) اي في دعوى نحو ملكه للمسروق (قوله طرو ملكه) اي السارق أو نحو بعضه لذلك اي لنحو المال المسروق (قوله كدعواه زوجية الخ) اي ولو كانت المزني بها معروفة بتزويجهما من غيره اه ع ش (قوله بذلك) اي دعوى زوجية أو ملك المزني بها (قوله وعلى الضعيف) اي الذي نقله عن الامام (قوله) بخلاف دعوى الملك) اي في مقابلة البينة فانه ليس فيها تكذيب البينة اه مغنى (قوله شيئا) الى قوله اي ما لم يدخل في المغنى (قوله وانه اذله) انظر ما الحاجة اليه مع انها سرقا معا وحاصل دعواه حيث ذانه اخرج المسروق بحضور مال كماله معا وناله فيه وان لم ياذن له في ذلك وقوله لانه مقر الخ اي فيما لو ثبت اصل السرقة باقرارهما لا بالبينة وبذلك صور في شرح المنهج اه رشيدى (قوله فاشبهه بوطء امة الخ) اي فلا يحده اه ع ش (قوله فيقطع به على ما جزم به القفال) هذا محمول على ما اذا اختلف حرزهما اه مغنى (قوله) حرزهما اي المشترك والخاص بالشريك (قوله اي ما لم يدخل بقصد سرقة الخ) ويرجع في ذلك لقوله وقياس ما تقدم فيما لو اشترى شيئا ولم يدفع ثمنه من انه اذا دخل وسرق مال البائع المختص به قطع انه يقطع دنا (قوله بل أو حجة قطعية) هل يجمع هذا قوله لا حتم له (قوله الصريح في انه لا نظر لدعواه ملك معروف) قياس عدم الالتفات الى دعواه ملك معروف الحرية عدم الالتفات الى دعوى الزاني زوجية المزني بها

(١٧ - شرواني وابن قاسم - تاسع) (الآخر في الاصح) لانه مقر بسرقة نصاب لاشبهة له فيه أما اذا صدقه فلا يقطع كالدعى وكذا إن لم يصدق ولا كذبه أو قال لأدري لا احتمال ما يقوله صاحبه (وإن سرق من حرز شريكه مشتركا) بينهما (فلا قطع) عليه (في الاظهر وإن قل نصيبه) لان له في كل جزء حقا شائعا فاشبهه بوطء أمة مشتركة وخرج بمشتركة كسرقة ما يخص الشريك فيقطع به على ما جزم به القفال والوجه جزم الماوردي بأنه إن اتحد حرزهما لم يقطع أي ما لم يدخل بقصد سرقة غير المشترك أخذما مما يأتي

قيل قول المتن أو أجنبي المصوب ولا يقطع بسرقته ما قبل هبته ولم يقبضه كما مر بخلاف ما أوصى له به بعد الموت وقبل القبول لان  
العديم يتم فضعت الشبهة واعتراض جمع وأطالوا في أنه لا فرق بينهما بل الثاني أولى لان الخلاف في ملكه بالموت من غير قبول أقوى منه في  
الاول وقد يجاب بان الهبة بعد العقد الصحيح (١٣٠) لا تتوقف الاعلى القبض بخلاف الوصية بعد الايجاب الصحيح والموت تتوقف على القبول

وعدم وجود دين يبطلها  
فضعف سبب الملك هنا  
جدافانه معرض لا يطال  
ولو يحدث دين بخلافه ثم  
والخلاف الاقوى انما هو  
عند تحقق عدم الدين فتامله  
لتعلم به اتجاهه لمحوه بما خفي على  
من شنع عليهم الشرط  
(الثالث عدم الشبهة) له  
(فيه) للخبر الصحيح ادروا  
الحدود بالشبهات وفي رواية  
صحيحة عن المسلمين اى  
وذكرهم ليس بقيد كما  
مرت نظائره ما استطعتم  
(فلا قطع بسرقته مال اصل)  
للسارق وان علا (وفرع)  
له وان سفله لشبهة استحقاق  
النفقة في الجملة وبحث  
البليغى انه لو نذر اعتاقه  
غير المميز فسرقه اصله أو  
فرعه قطع لا تنفاه شبهة  
استحقاق النفقة عنه بامتناع  
تصرف الناذر فيه مطلقا  
وبه فارق المستولدة وولده  
لان له ايجارهما قيل وفيه  
نظرا ولا وجه للنظر مع  
علم السارق بالنذر وان يمتنع  
به عليه التصرف فيه (و) لا  
قطع بسرقته من فيه رقيق ولو  
مبعضا ومكاتباما مال (سيد)  
او اصله او فرعه او نحوهما  
من كل من لا يقطع السيد  
بسرقته ماله اجماعا وشبهة

مطلقا قاله ع ش وفيه ان الفرق بينهما ظاهر (قوله قيل قول المتن) اى فى الفصل الآتى (قوله  
بخلاف ما أوصى الخ) اى سرقته ما لو الخ على حذف المضاف وقوله بعد الموت الخ متعلق بهذا المحذوف (قوله  
بينهما) اى مسألة الهبة ومسألة الوصية (قوله بل الثاني) اى الموصى له المذكور اولى اى بعدم القطع من  
المنهك المذكور (قوله بان الهبة) اى حصول الملك بها (قوله فضعف سبب الملك الخ) اى مع ان الموصى له  
مقصر بعدم القبول قيل اخذته نهاية ومعنى (قوله للخبر الصحيح) اى قول المتن والاظهر في النهاية وكذا في  
المعنى الا قوله اى الى ما استطعتم وقوله لو بحث الى ولا قطع وقوله لو ادعى الى كالموظن (قوله ادروا) اى ادفعوا  
وقوله وفي رواية صحيحة عن المسلمين اى مضمونة الى قوله بالشبهات اه ع ش (قوله اى وذكرهم) الى قوله  
ما استطعتم كان الاولى تاخير عنه وابدال قوله اى وذكرهم بقوله والا سلام الخ (قوله فلا قطع بسرقته مال  
اصل السارق وان علا وفرع له الخ) اى وإن اختلف دينهما كما بحثه بعض المتأخرين معنى وع ش عن سم  
على المنهج وسواء كان السارق منها حرا او عبدا كما صرح به الزركشى نهاية ومعنى (قوله وبحث البليغى  
الخ) معتمد اه ع ش (قوله عنه) اى العبد هو متعلق بانتهاء ارشيدى (قوله مطلقا) اى فى عينه وفى  
منفعته (قوله وبه) اى بالامتناع المذكور (قوله فارق) اى القن المنذور عتقه (قوله قيل وفيه نظر اه الخ)  
عبارة النهاية وما نظر به فيه يرد بانه لا وجه له مع علم السارق الخ (قوله مع علم السارق الخ) اى اما اذا لم يعلم  
فلنظر فيه وجه كما هو واضح ارشيدى (قوله به) اى النذر عليه اى الناذر (قوله ولا قطع بسرقته من فيه رقيق  
الخ مال سيد الخ) ولا فرق كما بحثه الزركشى بين اتفاق دينهما واختلافه اه نهاية (قوله من كل من لا يقطع  
السيد الخ) اى مكاتب السيد او اصله او فرعه ومن ملك بعضه نهاية ومعنى (قوله ولو ادعى القن الخ) يغنى  
عنه ما قدمه فى شرح وكذا لو ادعى ملكه (قوله او سرق الخ) عطف على ادعى (قوله فكذلك) اى لا قطع  
اه ع ش (قوله للشبهة) اى لان ماله ملكه بالحرية فى الحقيقة لجميع بدنه معنى وع ش (قوله اى بسرقته  
ماله) الى قوله لانه فى المعنى وكذا فى النهاية الا قوله لسواء جنس دينه وغيره (قوله المحرز عنه) بان يكون فى بيت  
اخر غير الذى هما فيه اما لو كانا فى بيت واحد فلا قطع ولو كان المال فى صندوق مقفل مثلا سلطان وفى ع ش  
انه لو كان فى صندوق مقفل يكون محرز وان كان الموضع واحدا هجرى اى اقول قول المغنى اما لو كان المال  
فى مسكنهما بلا اضرار فلا قطع قطعا اه قديموا فى الثاني ولكن الاول هو الاقرب الموافق لتقييد الشارح  
والنهاية قول المصنف الاتى وعروة دار وصفها الخ بقوله الغير نحو السكان (قوله وشبهة استحقاقها)  
اى الزوجة وهو رد لدليل مقابل الاظهر (قوله لانها مقدرة الخ) اى مؤنتها ولو نثى كان اولى (قوله فارقت  
المبعض) كذا فى النهاية بالميم وكتب عليها الرشيدى مانصه هكذا فى النسخ بميم قبل الموحدة ولعل المهم زائدة  
وان كانت صحيحة ايضا ثم رايت نسخة كذلك اه (قوله وايضا الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف فى الزوجة  
اذ لم تستحق على الزوج شيئا حين السرقه الخ (قوله منهما) اى النفقة والكسوة (قوله فاخذته بقصد  
الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد فى الرقيق والاصل والفرع والفرق يمكن سم واقره ع ش ثم  
المعرفة الزوجية لغيره فليراجع (قوله فضعف سبب الملك هنا جدا الخ) وايضا فالوصى له مقصر بعدم  
القبول قبل اخذه (قوله فلا قطع بسرقته مال اصل للسارق وإن علا) سواء كان السارق حرا او عبدا مرش  
(قوله بقصد الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد فى الرقيق والاصل والفرع والفرق يمكن (قوله

استحقاق النفقة ولان يده كيدسيده ولو ادعى القن أو القريب ان المسروق او حرزه ملك أحد من ذكر لم يقطع وان كذبه بين  
كالوظن انه ملك لمن ذكر او سرق سيده ماله ملكه ببعضه الحر فكذلك للشبهة (والاظهر قطع احد الزوجين بالاخر) اى بسرقته ماله المحرز عنه  
لعموم الادلة وشبهة استحقاقها النفقة والكسوة فى ماله لا اثر لها لانها مقدرة محدودة وبه فارقت المبعض والقن وايضا فالفرع  
انه ليس لها عنده شيء منها ومن ثم لو كان لها عنده شيء منها حين السرقه فاخذته يقصد الاستيفاء لم تقطع

كدائن سرق مال مدينه بقصد ذلك سواء جنس دينه وغيره ان حل وجحد الغريم او ما طل لانه حيثنذ ما ذون له في اخذه شرعا وبه يعلم انه لا بد من وجود شروط الظفر ولو قيل قصد الاستيفاء وحده كاف لم يبعد لانه يعد شبهة (١٣١) ولان لم يبح الاخذ نظير شبه كثيرة

ذكروها وان لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم ولا يقطع بسرقة طعام في زمن قحط لم يقدر عليه ولو بضمن غال (ومن سرق مال بيت المال) وهو مسلم (ان افرز لطائفة ليس هو منهم قطع) لاذل شبهة وظاهر كلامهم انه لا فرق بين علمه بانه افرز لهم وان لا والذي يتجه انه متى لم يعلم الافراز وكان له فيه حق لا يقطع لان له فيه حيثنذ شبهة باعتبار ظنه (والا) يفرز (فالاصح انه ان كان له حق في المسروق كمال مصالح) ولو غنيا (وكصدقة) اي زكاة افرزت (وهو فقير) اي مستحق لها بوصف فقر او غيره واثرا الاول انبسته على مستحقها (فلا) يقطع للشبهة وان لم يجر فيها ظاهر كما ياتي (والا) يكن له فيه حق كغنى اخذ مال صدقة وليس غار مالا صلاح ذات البين ولا غازيا (قطع) لا تنفاه الشبهة بخلاف اخذه مال المصالح لانه قد تصرف لما ينتفع به كعمارة المساجد ومن ثم يقطع الذي بمال بيت المال مطلقا لانه لا ينتفع به الاتبعالا والاتفاق

بين الفرق راجعه (قوله) كدائن سرق مال مدينه (الخ) ولا يقطع بزائد على قدر حقه اخذه معه وان بلغ الزائد نصا با او هو مستقل لانه اذا تمكن من الدخول والاخذ لم يبق المال محرز امغنى وروض مع شرحه (قوله) بقصد ذلك اي الاستيفاء (قوله) ان حل وجحد الغريم (الخ) وقضيته القطع بسرقة مال غريمه الجاحد للدين المؤجل سم اي وكذا سرقة مال غريمه الغير المماطل اه ع ش (قوله) وبه يعلم (الخ) اي بالتعليل (قوله) ولو قيل (عبارة المغنى) ومحل كما مر ان يكون جاحدا او بما طلا وقد يقال لا حاجة الى هذا اذ الكلام في السرقة والاخذ بقصد الاستيفاء ليس بسرقة اه (قوله) لم يبعد (وفاقا للمغنى) كما مر آتفا ولبعض نسخ النهاية عبارة انه كانه عليه الرشيدى كدائن سرق مال مدينه بقصد ذلك وان لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم اه (قوله) ولا يقطع (الى المتن في النهاية والمغنى) (قوله) ولا يقطع بسرقة طعام (وكدائن اذن له في الدخول الى دار او حانوت لشراء او غيره فسرقة ويقطع بسرقة حطب وحشيش ونحوهما كصيد لعموم الادلة ولا اثر لكونها مباحة الاصل ولا يقطع بسرقة معرض للتلف كهريسة وفوا كدو بقول لذلك وبما هو تراب ومصحف وكتب علم شرعى وما يتعلق به وكتب شعر نافع لما مر فان لم يكن مباحا نافعاً قوم الورق والجلد فان لم ينعنا با قطع والا فلا ولو قطع بسرقة عين ثم سرقها ثانيا من مالها الاول او من غيره قطع ايضا كالوزنى بامرأة لخدمته زنى بها ثانيا مغنى وروض مع شرحه (قوله) لم يقدر عليه ولو بضمن (الخ) اي بان وجحد الثمن ولم يسمح به مالها او يحجز عن الثمن اه رشيدى (قول المتن ان افرز) الاولى فان الخ بالفاء (قول المتن لطائفة) اي كذوى القرى والمساكين اه مغنى (قوله) ولو غنيا) الى قوله وما وقع في المغنى الا قوله بوصف فقر الى المتن وقوله وان لم يجر الى المتن الى قوله واعترض (قوله) افرزت) اي عن غيرهما فلا يخالف موضوع المسئلة وقال الرشيدى قوله افرزت انظر ما الداعى له وكانه لبيان الواقع اه (قول المتن وهو فقير) اي او غارم لذات البين او غازاه مغنى (قوله) الاول) اي الفقير (قوله) فلا يقطع) اي وان اخذ زيادة على ما يستحقه اخذا مما تقدم عن الروض وشرحه اه ع ش (قوله) للشبهة) عبارة المغنى فلا يقطع في المسئلة اما في الاولى فلان له حقا وان كان غنيا كما مر لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد واما في الثانية فلا يستحقه بخلاف الغنى فانه يقطع لعدم استحقاقه الا اذا كان غازيا او غارم لذات البين فلا يقطع اه (قوله) وان لم يجر فيها ظفر) اي وان لم يوجد فيها ما يجوز الاخذ بالظفر اه ع ش (قوله) وليس (الخ) اي والحال ليس ذلك الغنى (قوله) بخلاف اخذه) اي الغنى (تنبيه) من لا يقطع بسرقة مال بيت المال لا يقطع اصله او فرعه او رقيقه بسرقة منه وخرج بمال بيت المال ما لو سرق مستحق الزكاة من مال وجبت عليه فانه ان كان المسروق من غير جنس ما وجب قطع وان كان منه وكان متعينا للصراف وقلنا بالاصح انها تتعلق بالشركة فلا قطع كالمال المشترك قاله البغوى وصاحب السكافي اه مغنى (قوله) لانه (الخ) الاولى التذكير (قوله) كعمارة المساجد) اي والقناطر والرباطات فينتفع بها الغنى والفقير من المدين لان ذلك مخصوص بهم اه مغنى (قوله) مطلقا) اي غنيا كان او فقيرا من مال المصالح كان او من غيره (قوله) لانه لا ينتفع به (الاتبع الخ) عبارة المغنى وانتفاعه بالثناطر والرباطات بالنسبة من حيث انه قاطن بدار الاسلام لا لاختصاصه بحق فيها اه (قوله) هذا التفصيل) اي قول المصنف والا فلا يصح (الخ) (قوله) انه لا قطع بسرقة مسلم) ظاهره وان زاد على ما يستحقه بقدر ربع دينار كما في المال المشترك سم اه بجيرى (قوله) مطلقا) اي غنيا كان او فقيرا حيث اخذ من سهم المصالح بخلاف

كدائن سرق مال مدينه (الخ) في الروض وشرحه فان سرق مال غريمه الجاحد للدين الحال او المماطل واخذه بقصد الاستيفاء لم يقطع لانه حيثنذ ما ذون له في اخذه شرعا ولا قطع وغير جنس حقه كهو اي كجنس حقه في ذلك ولا يقطع بزائد على قدر حقه معه وان بلغ الزائد نصا با اه وقضيته القطع بسرقة مال غريمه الجاحد

عليه منه عند الحاجة مضمون عليه وما وقع في اللقيط من عدم ضمانه حمل على صغير لا مال له واعترض هذا التفصيل بان المعتمد الذي دل عليه كلام الشيخين في غير هذا الكتاب وكلام غيرهما انه لا قطع بسرقة مسلم مال بيت المال مطلقا لان له فيه حقا في الجملة الا ان افرز لمن ليس هو منهم ويمكن حمل المتن عليه بجعل قوله ان كان له حق في المسلم وقوله والا في الذي وقوله وهو فقير

للعالم فلا مفهوم له و قول شارح ان الذي يقطع بلا خلاف يرد حكاية غيره للخلاف فيه ولو في بعض احواله و حينئذ فيفيد المتن ان المسلم مع عدم الافراز لا يقطع مطلقا و ايهاه تخصيص (١٣٢) ذلك ببعض اموال بيت المال غير مراد كما ان ايهاه ان مال الصدقة بسائر انواعها من

أموال بيت المال غير مراد ايضا وإن لم ينبه عليه احد من الشراح فيما علمت وقد تقول عبارته بجعله من باب ذكر النظير وإن لم يصدق عليه المقسم فيرفع هذا الايهام من اصله (والمذهب قطعه بباب مسجد و جذعه) ونحو منبره وسقفه وسواريه وقناديله التي للزينة و تآزيره اى التي للزينة او التحصين لان ذلك معد لتحصينه وعمارته وابهته لا لاتنفاع الناس به و يؤخذ منه أن الكلام في غير منبر الخطيب لانه ليس لتحصين المسجد ولا للزينة بل لاتنفاع الناس بسماهم الخطيب عليه لانهم ينتفعون به حينئذ مالم ينتفعوا به لو خطب على الارض و يقطع بسرقة ستر الكعبة ان احرز بالحياطة عليها (لا بنحو) حصره وقناديل تسرج) فيه لانه معد لاتنفاع المسلمين به فكان كمال بيت المال ومن ثم قطع بها الذي مطلقا وكذا من لم توقف عليه بان خصه بطائفة ليس هو منهم وجواز دخول غيرهم الذي افق به ابن الصلاح انما هو بطريق التبعية مع عدم شمول لفظ الواقف لهم و تردد الزركشى

مالوا أخذ من مال الزكاة على ما مر اه ع ش وفي المغنى و شرحى الروض و المنهج ما يوافقه (قوله للعالم الخ) لو اراد ان المقصود به مطلق المستحق فهو مكرر مع ما مر منه او مطلق المسلم وهو ظاهر سياقه بل صريحه فهو مخالف لما مر عن المغنى و شيخ الاسلام و ع ش (قوله يقطع بلا خلاف) اى فلا يصح جعل والافى الذي لذكر المصنف الخلاف فيه (قوله ولو في بعض احواله) لعله حال حاجته الى النفقة (قوله وحينئذ) اى حين حمل المتن على ما ذكر (قوله فيفيد المتن) الى المتن في النهاية لا قوله كما كان الى وقد تقول (قوله مطلقا) تذكر ما مر فيه عن ع ش وغيره (قوله ببعض اموال بيت المال) اى بمال المصالح (قوله وإن لم يصدق عليه) اى مال الصدقة بجميع انواعها (قوله المقسم) اى مال بيت المال (قول المتن و جذعه) نحو الاخشاب التي يسقف عليها ع ش اه يجزئى (قوله وسقفه) الى قوله اى التي في النهاية و المغنى (قوله سقفه) اى لانه إنما يقصد بوضعه صيانتها لاتنفاع الناس فلو جعل فيه نحو سقيفة يقصد به وقاية الناس نحو الحرفلا قطع بها ومن ذلك ما يغطى فيه نحو فتحة في سقفه لرفع نحو البرد الحاصل منها عن الناس مر اه سم على المنهج اه ع ش (قوله و تآزيره) ومثلها الشبايك اه ع ش (قوله لتحصينه) راجع للباب و تآزير التحصين وقوله وعمارته راجع لجذعه ونحو منبره وسقفه وسواريه وقوله وابهته راجع لقناديل و تآزير الزينة (قوله ويؤخذ منه) اى من التعليل (قوله في غير منبر الخطيب الخ) قضيته انه قد يكون في المسجد منبر غير منبر الخطيب ولعله مجرد فرض وإلا فلا وجود له فيما رايناه من المساجد (قوله في غير منبر الخطيب) اى ودكة المؤذن وكرسى الواعظ فلا يقطع بها وإن كان السارق لها غير خطيب ولا مؤذن ولا واعظ نهاية و مغنى (قوله لانهم ينتفعون به حينئذ مالم ينتفعوا الخ) الوجه عدم القطع وإن خطب بالارض لاستحقاق الانتفاع به في الجملة لو خطب عليه لاعداده لذلك اه سم (قوله ويقطع) الى المتن في النهاية و المغنى (قوله بسرقة ستر الكعبة الخ) وينبغي ان يقال مثل ذلك في ستر الاولياء اه ع ش (قول المتن لاحصره) اى المدة للاستعمال وخرج بها حصر الزينة فيقطع بها كما قاله ابن الملقن وينبغي ان يكون ستر المنبر كذلك اى يخط عليه وان يكون بلاط المسجد كحصره المدة للاستعمال اه مغنى (قوله بنحو حصره) اى كسائر ما يفرش فيه نهاية و مغنى اى ولو كان ثوبا كبساط نفيس وينبغي ان يلحق بذلك ابواب الاخلية لانها تتخذ للستر بها عن أعين الناس ع ش (قول المتن وقناديل تسرج) اى وإن لم تكن في حالة الاخذ تسرج اه نهاية (قوله لانه معد) الى قوله وينافيه في المغنى لا قوله وجواز دخولهم الى و تردد الزركشى (قوله قطع بها الذي) اى بسرقتها من المسجد اما سرقتها من كنائسهم فينبغي ان يجري فيه تفصيل المسلم في سرقة من المسجد المذكور في قول المصنف و لمذهب قطعه بباب المسجد الخ اه ع ش (قوله مطلقا) اى سواء كانت للزينة او للاستعمال (قوله وكذا من) الى قوله و ظاهر كلامهم في النهاية لا قوله وجواز دخولهم الى والوجه وقوله لمن ينتفع بها (قوله وكذا من لم يوقف) عبارة النهاية و المغنى ومحل ذلك في مسجد عام اما ما اختص بطائفة فيتجه جريان هذا التفصيل في تلك الطائفة فغير ما يقطع مطلقا اه (قوله انما هو بطريق التبعية) اى فاشبه الذي اذا سرق من مال بيت المال لان ذلك تبع للمسلمين اه ع ش (قوله بالاستماع الخ) اى وبالتعلم منه اه مغنى (قول المتن والاصح قطعه بموقوف) اى سواء قلنا الملك فيه لله تعالى ام للوقوف عليه نهاية واسنى زاد المغنى ام الواقف اه (قوله اذلاشبهة حينئذ) اما اذا كان فيه استحقاق او شبهة استحقاق كمن سرق مما وقف على جماعة هو منهم او سرق منه ابو الموقوف عليه او ابنه او وقف على الفقراء للدين المؤجل (قوله منبر الخطيب) مثله دكة المؤذن وكرسى الواعظ مرش (قوله مالم ينتفعوا به الخ) الوجه عدم القطع وان خطب بالارض لاستحقاق الانتفاع به في الجملة لاسماع الخطيب لو خطب عليه لاعداده

وهو

في سرقة مصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد والوجه

عدم القطع ولو غير قارىء لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارىء فيه كقناديل الاسراج (والاصح قطعه بموقوف) على غيره من ليس نحو أصله ولا فرع ولا مشاركاله في صفة من صفاته المعتبرة في الونف اذلاشبهة له فيه حينئذ ومن ثم لا قطع بسرقة موقوف

على جهة عامة كبكرة بئر مسبله لمن ينتفع بها وإن سرقة ذمى على ما قاله الرويانى وعمله بأنه تبع لناو ينافيه ما مر في مال بيت المال إلا أن يفرق بان  
شمول لفظ الواقف له عناصره من أحد الموقوف عليهم وإن سلمنا أنه بطريق التبعية فكانت (١٣٣) الشبهة هنا قوية جداً ما غلة الموقوف

المذكور فيقطع قطعاً بها قطعاً  
لأنها ملك الموقوف عليه  
اتفاقاً بخلاف الموقوف  
وظاهر كلامهم قطع البطن  
الثانية في وقف الترتيب  
لأنهم حال السرقة ليسوا  
من الموقوف عليهم باعتبار  
الاستحقاق ويحتمل خلافه  
لشبهة صحة صدق أنهم من  
الموقوف عليهم (وأم ولد  
سرقها) من حرز حال كونها  
معذورة كان كانت (نائمة  
أو مجنونة) أو مكرهة أو  
أجمعية تعتقد وجوب الطاعة  
أو عياء لأنها مضمونة  
بالقيمة كالقن بخلاف  
عاقلة متيقظة مختارة بصيرة  
لقدرتها على الامتناع  
ويجوز خلافها في ولدها  
الصغير التابع لها ونحو  
منزور عتقه لاني نحو قن  
صغيراً ونحو نائم بل يقطع  
به قطعاً إذا كان محرزاً ولا  
قطع بسرقة مكاتب ومبعض  
قطعاً لما فيه من مظنة الحرية  
وقد يستشكل بأم الولد بل  
الحرية فيها أقوى منها في  
المكاتب لعوده في الرق  
بأدنى سبب بخلافها ويحجب  
بان استقلاله بالتصرف  
صير فيه شبهاً بالحرية أقوى  
بما فيها لانه مستقبل مترقب  
وقد لا يقع (الرابع) كونه

وهو فقير فلا قطع قطعاً اه معنى (قوله على جهة عامة) أى أو على وجوه الخير اه معنى (قوله مسبله)  
أى للشرب اه عش (قوله لمن ينتفع بها) شامل للانتفاع بغير الشرب (قوله على ما قاله الخ) عبارة  
النهاية كما قاله الرويانى لأن له فيها حقاً ولا ينافيه ما مر الخ لأن شمول لفظ الواقف الخ (قوله وعمله بأنه الخ)  
عبارة المغنى قال صاحب البحر وعندى أن الذى لا يقطع بسرقتها أيضاً لأن له فيه حقاً اه وهذا هو الظاهر  
اه (قوله ما غلة الموقوف المذكور فيقطع الخ) كذا فى المغنى (قوله بخلاف الموقوف) أى فان فيه الخلاف  
اه رشيدى (قوله من حرز) إلى قوله وقد يستشكل فى المغنى وإلى قول المتن الرابع فى النهاية لإلا قوله ويجزى  
إلى ولا قطع (قوله أو أجمعية الخ) أى أو مغنى عليها أو سكرانة اه نهاية (قوله التابع لها) أى فى  
الرقية (قوله ونحو منذور الخ) عطف على ولدها الصغير عبارة المغنى ومثل أم الولد فيما ذكر ولدها الصغير  
من زوج أو زنا وكذا العبد المنذور اعتاقه والموصى بعتقه اه (قوله لاني نحو قن صغير الخ) عبارة النهاية  
وكام ولد فى ذلك غير اه أى من بقية الأرقاء كما فهم بالاولى أو التقيد بأم الولد إنما هو للخلاف فيها عش  
وعبارة المغنى ولو سرق عبد صغير أو مجنون أو بالغ أو أجمعي لا يميز سيده عن غيره قطع قطعاً إذا كان محرزاً  
اه (قوله بسرقة مكاتب) أى كتابة صحيحة اخذ من قوله باستقلاله الخ اه عش (قوله لما فيه) أى فى كل  
من المكاتب والمبعض (قوله وقد يستشكل) أى المكاتب (قوله بل الحرية الخ) عبارة النهاية ويقال  
الحرية الخ (قوله لعوده) تعليل للاشكال والضمير راجع للمكاتب اه عش ويجوز كونه تعليل لقوله  
بل الحرية الخ (قوله لانه) أى ما فيها ولو انت الضائر بارجاعها إلى الحرية لكان اولى (قوله وقد لا يقع)  
أى بان توت قبل السيد اه عش (قوله إجماعاً) إلى قوله وببحث فى النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله وحدها  
إلى لأن الشرع وقوله وهو ما حرز إلى المتن (قوله من قوى متيقظ) سياق فى بعض الأفراد الاكتفاء  
بالضعيف القادر على الاستغاثة مع مقابله بالقوى فعمل مراده بالقوى هنا ما يشمل الضعيف المذكور  
اه رشيدى (قول المتن أو حصانة موضعه) بفتح الحاء المهملة من التحصين وهو المنع اه (قوله وحدها)  
وفاقاً للبهج عبارة مع شرحه وكونه محرزاً بلحاظ دائم أو حصانة لموضعه مع لحاظه فى بعض من أفرادها  
اه وخلافاً للمغنى عبارة تعبيره بأى يقتضى الاكتفاء بالحصانة من غير ملاحظة وليس مراداً فانه سيصرح  
بخلافه فى قوله وان كان بحسن كفى لحاظ معتاد فدل على أن اعتبار اللحظ لا بد منه إلا أن يحتاج فى غير  
الحصن إلى دوامه ويكتفى فى الحصن بالمعتاد اه (قوله أو مع ما قبلها) أى الملاحظة فلم انه قد تكتفى بالحصانة  
وحدها وقد تكتفى بالملاحظة وحدها سم أى وقد يجتمعان اه عش (قوله لأن الشرع الخ) علة لقوله وإنما  
يتحقق الأحرار الخ المفيد أن المدار فى الحرز على العرف عبارة المغنى والروض والمحكم فى الحرز العرف  
فانه لم يجد فى الشرع ولا اللغة فرجع الخ (قوله والأوقات) فقد يكون الشئ حرزاً فى وقت دون وقت بحسب  
صلاح أحوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه وضبطه الغز إلى بما لا يعد صاحبه مضيعاً وقال  
الماوردى الأحرار يختلف من خمسة أوجه باختلاف نفاسة المال وخسته وباختلاف سعة البلد وكثرة دغاره  
وعكسه وباختلاف الوقت أماناً وعكسه وباختلاف السلطان عدلاً وغلظة على المفسدين وعكسه وباختلاف  
الليل والنهار وأحرار الليل أغلظ اه معنى (قوله مضيع) بفتح الياء المشددة (قوله مع انتفاهما) أى الملاحظة  
والحصانة (قوله منزل منزلة ملاحظته) يجوز أيضاً أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن أن يدعى حصانة

لذلك وأما تركه لإياه وخطبته على الأرض فلا ينافى ذلك فليتام (قوله إلا أن يفرق) كتب عليه مر (قوله كان  
كانت نائمة) أو مغنى عليها أو سكرانة مرش (قوله لقدرتها على الامتناع) وكام الولد فى ذلك غير اه كما فهم  
بالاولى مرش (قوله وحدها أو مع ما قبلها) فلم انه قد يكتفى بالحصانة وحدها وقد تكتفى بالملاحظة وحدها

محرزاً إجماعاً وإنما يتحقق الأحرار (بملاحظة) للسرقة من قوى متيقظ (أو حصانة موضعه) وحدها أو مع ما قبلها كما يعلم بما يأتى فأو مانعة  
خلو فقط لأن الشرع أطلق الحرز ولم يبينه ولا ضبطته اللغة فرجع فيه إلى العرف وهو يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات  
واشترط لأن غير المحرز مضيع فماله هو المقصر قيل الثوب بنومه عليه محرز مع انتفاهما ويرد بأن النوم عليه المانع غالباً لا يخذه



حرز لنوع حرز لما دونه من ذلك النوع أو تابعه كما يعلم بما يأتي في الاصطبل (فإن كان بصحراء أو مسجد) أو شارع أو سكة منسدة أو نحوها وكل منها لاحتصانه له (أشترط) في الإحراز (دوام للاحاظ) بكسر اللام إلا في الفترات العارضة عادة فلو تغفله وأخذ فيها قطع وبحث البلقيني اشترط رؤية السارق للملاحظة لانه لا يتمتع من غير تغفله إلا حينئذ (وإن كان بحصن كفي للاحاظ معتاد) ولا يشترط دوامه عملاً بالعرف وظاهر صنيعهم اختلاف اللحاظ هنا وشم خلافاً لمن ظن اتحادهما أخذاً ما رفي استثناء الفترات وذلك لا يشترط الدوام ثم إلا في تلك الفترات القليلة جداً التي لا يتخلونها أحد عادة لاهنا بل يكفي لحاظه في بعض الأزمنة دون بعض وإن لم يكن دواماً عرفاً (واصطبل حرز دواب) ولو نفيسة إن اتصل بالعمران واغلق والافع اللحاظ كما يعلم من كلامه الآتي في الماشية (لا آتية وثياب) ولو خديسة عملاً بالعرف ولأن إخراج الدواب مما يظهر ويعد الاجترار عليه بخلاف نحو الثياب واستثنى البلقيني ما اعتيد وضعه به نحو السطل وآلات الدواب

موضعه حقيقة سمى أي بأن يقال المراد بالموضع مأخذ المسروق منه وهو هنا حصين بالنوم على الثوب اه عش (قوله أو تابعه) عطف على ذلك النوع (قول المتن فإن كان بصحراء) إلى قوله كفي للاحاظ معتاد ما قد يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اعتبار اللحاظ هنا على أنه قد يكتفي بمجرد الاحتصان فلا ينافي عدم اعتبار اللحاظ في بعض مسائل نحو الاصطبل والدار الآتية وقوله الآتي كفي للاحاظ معتاد أي حيث يعتبر اللحاظ (قوله وبحث البلقيني اشترط رؤية السارق) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي عدم اشترط ذلك مرس (قوله أي المصنف كفي للاحاظ معتاد) أي حيث يشترط اللحاظ إلا فقد لا يشترط اللحاظ مطلقاً (قوله كما يعلم من كلامه الآتي في الماشية) قضية الأخذ بما يأتي في الماشية إلحاقها وقضيته اعتبار اللحاظ

لا يعتاد وضع مثلها في الاصطبل لم يكن حرزها اه ع ش (قوله وعرة نحو خان) أى صحنه اه معنى  
(قول المتن وعرة دار الخ) الغرض منه بيان تفاوت اجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لانواع المحرز مع قطع  
النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من  
قوله الآتي ودار منفصلة الخ اه سم (قوله لغير نحو السكان) أى فليست حرزا عن السكان اه سم  
(قوله خسية) إلى قوله أى بان يكون في المغنى (قولى المتن وثياب بذلة) أى مهنة ونحوها كالبسطة اه  
مغنى (قوله وسوق) فاذا سرق المتاع من الدكاكين وهناك حارس بالليل قطع (فروع) لو ضم العطار  
او البقال او نحوهما الامتعة ووربطها بجبل على باب الحانوت او ارخى عليها شبكة او خالف لوحين على باب  
حانوته كانت محرزة بذلك في النهار ولو نام فيه او غاب عنه لان الجيران والمارة ينظرونها وفيما لو فعل ما ينههم  
لو قصدها السارق فلم يفعل شيئا من ذلك فليست محرزة وما في الليل فمحرزة بذلك مع حارس والبقول  
ونحوه كالفجل إن ضم بعضه إلى بعض وترك على باب الحانوت وطرح عليه حصير او نحوه فهو محرز بحارس  
وإن رقد ساعة ودار على ما يحرسه اخرى والامتعة النفيسة التي تترك على الحوانيت في ليالي الاعياد ونحوها  
لثزين الحوانيت وتستبرط ونحوه محرزة بحارس لان اهل السوق يعتادون ذلك فيقوى بعضهم ببعض  
بمخلاف سائر الليالي والثياب الموضوعة على باب حانوت القصار ونحوه كامتعة العطار الموضوعة على باب  
حانوته فيما سر والقدور التي يطبخ فيها في الحوانيت محرزة بسد تنصب على باب الحانوت للشقة في نقلها إلى  
بناء وغلغلق باب عليها والحانوت المغلق بلا حارس حرز لمتاع البقال في زمن الامن ولو ليلا لمتاع البزاز  
بمخلاف الحانوت المفتوح والمغلق من الخوف وحانوت البزاز ليلا والارض حرز للبذر والزرع للعادة  
وقيل ليست حرز الا بحارس قال الاذرعى وقد يختلف ذلك باختلاف عرف النواحي فيكون محرز في ناحية  
بحارس وفي غيرها مطلقا وهذا وجه التحويط بلا حارس لا يحرز الثمار على الاشجار إلا ان اتصلت بجيران  
براقبونها عادة واشجار أفنية الدور محرزة بلا حارس بخلافها في البرية والتلج في الثلجة والجمد في الجمدة  
والتين في المتن والحنطة في المطامير كل منها في الصحراء غير محرز الا بحارس وابواب الدور والبيوت التي فيها  
والحوانيت بما عليها من مغاليق وحلق ومسامير محرزة بتركيبها ولو مفتوحة او لم يكن في الدور والحوانيت  
احد ومثلها كما قال الزركشي وغيره سقف الدور والحوانيت ورخامها والاجر محرز بالبناء والخطب  
وطعام البياعين محرز بشد بعض كل منها إلى بعض بحيث لا يمكن اخذ شيء منه إلا بحل الرباط او بتقوى بعض  
الغرائر حيث اعتيد ذلك بخلاف ما إذا لم يعتد فانه يشترط ان يكون عليه باب مغلق مغنى وروض مع شرحه  
(قوله او مملوك غير مغصوب) مفهومه انه لو نام في مكان مغصوب لا يكون مامعه محرزا به وبوجه بان  
المسروق منه متعدد بدخوله المكان المذكور فلا يكون المكان حرز له وسياتي التصريح به في كلام المصنف  
في الفصل الآتي اه ع ش (قول المتن او توسد متاعا) أى وضعه تحت راسه او اتكا عليه اه معنى (قوله  
محرزا) بفتح الراء أى احرزا (قوله لا مافيه) عطف على متاعا عبارة النهاية بخلاف ما فيه اه وعبارة  
المغنى واستثنى الماوردي والرويانى فيهما لو توسد شيئا لا يعد التوسد حرزا له كالتوسد كسافيه نقد اوجوه  
حتى يشده بوسطه قال الاذرعى أى تحت الثياب اه (قوله وبحت تقييده بشده) عبارة النهاية وينبغي كما  
قاله الشيخ تقييده بشده الخ اه (قول المتن فحرز) فيقطع السارق بدليل الامر بقطع سارق رداء صفوان  
قال الشافعى رضى الله تعالى عنه رداؤه كان محرزا باضطجاعه عليه وإنما يقطع بتغييه عنه ولو بدفنه إذا حرز  
مثله بالمعانة فاذا غيبه عن عين الحارث بحيث لو نه لم يره كان دفنه في تراب او واره تحت ثوبه او حال بينها

لها على ما سياتى التنبيه عليه في هامش ما هناك (قوله أى المصنف وعرة دار الخ) الغرض منه بيان تفاوت  
اجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لانواع المحرز مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم  
اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من قوله الآتي ودار منفصلة الخ (قوله لغير نحو السكان) فليست

(وعرة) نحو خان  
(و دار وصفتها) لغير نحو  
السكان (حرز آنية) خسية  
(وثياب بذلة) آنية او  
ثياب نفيسة ونحو (حلى  
ونقد) بل حرزها البيوت  
المحصنة ولو من نحو خان  
وسوق عملا بالعرف  
فيهما (ولو نام بصحراء)  
أى موات او مملوك غير  
مغصوب (او مسجد) او  
شارع (على ثوب او توسد  
متاعا) يعد التوسد له  
محرزا له لا مافيه نحو نقد  
الا ان شده بوسطه كما  
يأتى وبحت تقييده بشده  
تحت الثياب أى بان يكون  
الخطب المشدود به تحتها  
بخلافه فونها لسهولة  
قطعه حينئذ (فحرز)

ان حفظ به لو كان متيقظا للعرف وكذا إذا اخذ عمامته او خاتمه او مداسه من راسه أو اصبعه الغير المتخلخل فيه وكان في غير الائمة العليا  
او رجله او كيس نقد شده بوسطه ونازع البلقيني في التقييد بشد الوسط في الاخير فقط بان المدرك انتباه النائم بالاخذ وهو مستوفى السك  
وبان اطلاقهم الخاتم يشمل ما فيه فص (١٣٦) ثمين ويرد بان العرف يعد النائم على كيس نحو نقد مقرطادون النائم وفي اصبعه

خاتم بفص ثمين وايضا

فالانتباه باخذ الخاتم  
اسرع منه باخذ ماتحت  
الراس وظاهر في نحو  
سوار المرأة او خلخالها  
انه لا يحرز بجعله في يدها  
او رجلها الا ان عسر  
اخراجها بحيث يوقظ  
النائم غالبا اخذ انما ذكره  
في الخاتم في الاصبع  
(فلو انقلب) بنفسه او بفعل  
السارق (فزال عنه) ثم  
اخذ (فلا) قطع عليه  
لروال الحرز قبل اخذه  
وفارق قلب السارق نحو  
نقب الحرز بانه هنا رفعه  
بازالته من اصله بخلافه  
واما قول الجويني وابن  
القطان وجد جملا صاحبه  
نائم عليه فالقاء عنه وهو  
نائم واخذ الجمل قطع فقد  
خالفهما البغوي فقال لا قطع  
لانه رفع الحرز ولم يهتك  
وما قاله اوجه لما تقرر من  
فرقهم بين هتك الحرز  
ورفعه من اصله ويؤخذ  
منه انه لو اسكره فغاب  
فاخذ ما معه لم يقطع لانه  
لا حرز حيثئذ (وثوب  
ومتاع وضعه بقربه)  
بحيث يراه السارق ويمتنع  
الابتغاله (بصحاء) او مسجد  
او شارع (ان لاحظ) لحاظا  
دائما كما مر (محرز) بخلاف

جدار فقد اخرج من حرزه مغنى وروض مع شرحه (قوله ان حفظ به لو كان متيقظا) كانه اشارة الى  
اعتبار ما ياتي في قوله وشرط الملاحظ الخ اسم على حجة اه ع ش (قوله ان حفظ) الى قول المتن ومتصلة في  
النهاية الا قوله وفارق الى واما قول الجويني (قوله وكذا) الى قوله ونازع في المغنى (قوله وكذا) اى  
يقطع (قوله اذا اخذ عمامته الخ) اى فيما لو نام بنحو صحراء لا بسا عمامته او غيرها كمداسه وخاتمه اه مغنى  
(قوله في غير الائمة العليا) اى من جميع الاصابع اه ع ش (قوله او كيس نقد) عطف على عمامته  
(قوله ونازع البلقيني الخ) عبارة النهاية ونزاع البلقيني الخ مردود بان العرف الخ (قوله في الاخير  
الخ) متعلق بالتقييد (قوله يشمل ما فيه فص الخ) اى فهو مثل النقد فلم صار الخاتم محرزا مطلقا وكيس  
النقد بشرط الشد في الوسط (قوله ويرد بان العرف الخ) نشر لا على ترتيب اللف (قوله بجعله في  
يدها الخ) اى وان كانت نائمة في بيتها فلا يعد نفس البيت حرز له اه ع ش (قول المتن فلوا انقلب) اى في  
نومه اه مغنى (قوله بنفسه) الى قوله لما تقرر في المغنى (قول المتن عنه) اى الثوب اه مغنى (قوله نحو  
نقب الحرز) اى ما لو نقب الحائط او كسر الباب او فتحه واخذ النصاب فانه يقطع باتفاق اه مغنى  
(قوله هنا) اى في قلب السارق رفعه اى الحرز وقوله بخلافه ثم اى في النقب (قوله واما قول الجويني  
وابن القطان الخ) اى المقتضى القطع في مسألة قلب السارق (قوله فقال لا قطع) اى في مسألة الجمل (قوله  
وما قاله) اى البغوي من عدم القطع (قوله ويؤخذ منه انه الخ) وقد يؤخذ منه ايضا انه لو رفع الحرز  
من اصله هناك بان هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتأمل سم ومعلوم ان محل ذلك حيث كانت  
اللبنيات التي اخرجهما من الجدار بهدمه لا تساوى نصابا ولا قطع اه ع ش (قوله انه لو اسكره الخ) وقياس  
ذلك انه لو كان ثقيل النوم بحيث لا يتنبه بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وعليه سم  
على حجة اه ع ش (قول المتن وضعه) اى كلامهما اه مغنى (قوله بحيث يراه) الى قوله ولو اذن في المغنى  
الا قوله ويجرى الى المتن (قوله بحيث يراه الخ) لعله مبنى على بحث البلقيني السابق وكذا قوله الا ان يراه  
وينزجر به فليتأمل اه سم اقول قد نقله المغنى هنا عن البلقيني عبارته ويشترط مع الملاحظة امران  
احدهما الخ والثاني ان يكون الملاحظ في موضع قريب بحيث يراه السارق حتى يمتنع من السرقة لا بتغفله  
فان كان بموضع لا يراه فلا قطع اذ لا حرز يظهر للسارق حتى يمتنع من السرقة قاله البلقيني اه (قوله بحيث  
يراه السارق الخ) المناسب للمفهوم الا ان يقول بحيث ينسب اليه اه رشيدى (قوله كما مر) انفا في المتن  
(قوله بحيث يعادلوهم) اى السراق اه ع ش والاولى اى الطارقين كما في المغنى (قوله ولو اذن للناس)  
هل يشترط الاذن لفظا او يكتفى بالاعم كقربة الحال لا يبعد الثاني اه سيد عمر عبارة ع ش  
ولا فرق في الاذن بين كونه صريحا او حكما كمن فتح داره وجلس للبيع فيها ولم يمنع من دخل للشراء منه اه  
وقد يصرح بالعموم قول النهاية ولو فتح داره او حانوته لبيع متاع فدخل شخص الخ (قوله في دخول نحو  
داره الخ) منه الحمام فن دخله للغسل فسرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظ ويختلف الاكتفاء فيه  
بالواحد والاكثر بالنظر الى كثرة الزحمة وقتلها ومنه ايضا ما جرت العادة به من الاسمطة التي تعمل للافراح

حرز اعن السكان (قوله ان حفظ به لو كان متيقظا) كانه اشارة الى اعتبار ما ياتي في قوله وشرط الملاحظ الخ  
(قوله ويؤخذ منه انه لو اسكره فغاب فاخذ ما معه الخ) وقياس ذلك انه لو كان ثقيل النوم بحيث لا يتنبه  
بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وما عليه (قوله ايضا ويؤخذ منه الخ) وقد يؤخذ منه ايضا  
انه لو رفع الحرز من اصله هناك بان هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتأمل (قوله بحيث يراه) لعله مبنى

وضعه بعيدا عنه بحيث لا ينسب اليه فانه مضيع له ومع قربه منه لا بد من انتفاء ازحام الطارقين  
والا اشترط كثرة الملاحظين بحيث يعادلوهم ويجرى ذلك في زحمة على دكان نحو خباز (والا) بلا حظه كان نام او ولاء ظهره او ذهل  
عنه (فلا) احرار لانه يعد مضيعا حيثئذ ولو اذن للناس في دخول نحو داره لشراء قطع من دخل سارقا لا مشتريا ولو لم ياذن قطع كل داخل

وهذا أبين مما ذكره أو لا بقوله فان كان بصحراء الخ فمن ثم صرح به أيضا (وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوة أو استعانة) فان ضعف بحيث لا يبالي السارق به وبعد محله عن الغوث فلا حراز بخلاف ما إذا بالى به ومن ثم لو حظ متاعه ولا غوث فان تغفله اضعف منه واخذه قطع أو اقوى فلا (ودار) حصينة كما علم من قوله أو حصانة موضعه لكنه لا يتأتى اشتراطه كما علم مما مر مع وجود قوى متيقظ (منفصلة عن العارة ان كان بها اقوى يتظان حرز مع فتح الباب واغلاقه) لاقتضاء العرف ذلك (والا) يكن بها (١٣٧) احدا أو كان بها ضعيف وبعثت عن الغوث أو قوى لكنه نائم (فلا) حرز

ولو مع اغلاق الباب هذا ماجريا عليه هنا والمعتمد ماجريا عليه في الروضة وغيرها واعتمده وحاصله مع زيادة عليه انها حرز بملاحظة قوى بها يقظان مع فتحه واغلاقه ونائم مع اغلاقه اورده ونومه خلفه بحيث يصيبه وينتبه به لو فتح أو امامه بحيث ينتبه بصير فتحه أو فيه ولو مع فتحه بحيث يعد حركته ويظهر فيمن بدار كبيرة مشتملة على محال لا يسمع من باحدها من يدخل الآخر انه لا يحرز به الا ما هو فيه وان يبأها لا يحرز به ظهرها الا ان كان يشعر بمن يصعد اليها منه بحيث يراه وينزجر به (و) دار (متصلة) بالعمارة اي بدور مسكونة وان لم تحط العمارة بجوانبها كما اقتضاء اطلاقهم ويفرق بينه وبين ما ياتي في المشاية بان الغالب في دور البلد كثرة الطروق والملاحظة لها بخلاف ابنية المشاية (حرز مع اغلاقه وحافظ) بها (ولو) هو (نائم) ضعيف ولولا لوز من خوف ورجح الاذرعى في الضعيف

ونحوها اذا دخلها من اذن له فان كان بقصد السرقة قطع والا فلا اما غير المأذون له فيقطع مطلقا وكون الدخول بقصد السرقة لا يعلم الا منه فلو ادعى دخوله لغير السرقة لم يقطع اه ع ش (قوله وهذا بين الخ) عبارة المغنى هذه المسئلة علمت من قوله سابقا فان كان بصحراء الخ لكن زاد هنا قيد القرب ليخرج ما لو وضعه بعيدا بحيث لا ينسب اليه فان هذا اتصيع لا حراز اه (قول المتن على منع سارق) اي من الاخذ لو اطلع عليه اه معنى (قوله فان ضعف) الى المتن في المغنى (قوله وبعد محله عن الغوث) فيه اشارة الى ان في حكم القوى الضعيف القريب من الغوث سم على حج اه ع ش (قوله أو اقوى) بقى المساوى سم على حج اقول وينبغي انه كالا قوى اه ع ش زاد السيد عمر لان المساوى يبالي بمساويه اه (قوله كما علم) أى التقييد بالحصينة (قوله لكنه لا يتأتى اشتراطه الخ) وحينئذ فشرطه انما هي في قوله ومتصلة اه رشدي (قوله مما مر) اي في شرح او حصانة موضعه (قوله مع قوى الخ) متعلق باشتراطه (قول المتن منفصلة عن العارة) اي ككونها باطراف الخراب والبساتين وقوله حرز اي لما فيها ليلا ونهار اه معنى (قوله لاقتضاء العرف) الى قوله او فيه ولو مع فتحه في المغنى (قوله او كان بها ضعيف) اي لا يبالي به اه معنى (قوله وبعثت) فيه اشارة الى ان الضعيف القريب من الغوث في حكم القوى سم اه ع ش (قوله ولو مع اغلاق الباب) غاية في الصورة الاخيرة اه معنى (قوله هذا) اي التعميم بقوله ولو مع الخ (قوله جريا عليه هنا) عبارة النهائية في الكتاب كالححر اه (قوله ونائم الخ) ظاهره ولو ليل لزم من خوف اه سم (قوله بصير فتحه) اي صوته اه ع ش (قوله او فيه) اي الباب اي فتحته اه ع ش (قوله ولو مع فتحه) لا يخفى ما في هذه الغاية (قوله انه) اي من بدار الخ (قوله منه) اي الظهور الجار متعلق يصعد (قوله بحيث يراه الخ) الاسبك وكان بحيث الخ (قوله بالعمارة) الى قول المتن وخيمة في النهاية الا قوله على ان البلقيني الى نعم (قوله ويفرق بينه) اي بين ما اقتضاه اطلاقهم من عدم اشتراط الاحاطة من جميع الجوانب هنا (قوله وبين ما ياتي في المشاية) اي قوله هذا ان احاطت بها العمارة من جوانبها كلها والافكا الخ اه رشدي وعبارة سم كانه يريد به ما افاده قوله الآتي والافكا في قوله كما بحثه الاذرعى الخ من اعتبار الحافظ نهارا من الامن والاغلاق حيث لا احاطة بجوانبها ثم وعدم اعتباره كذلك هنا كما ياتي في قوله فان خلت الخ فليتأمل اه (قول المتن حرز) اي لما فيها ليلا ونهارا اه معنى (قوله ويرد الخ) ويمكن حمل كلام الاذرعى على الضعيف العاجز عن الاستغاثة فيكون ظاهرا اه معنى (قوله واشتراط النائم) اي الحافظ النائم (قوله لذلك) اي لقدرة على الاستغاثة بالجيران (قوله اي الباب) الى قول المتن وخيمة الا قوله اخذ الى المتن وقوله كالمكان الى اما بالنسبة وقوله اي كثرته الى المتن (قوله هي) اي الدار المتصلة (قوله لانه) اي ما فيها من الامتعة (قوله لذلك) اي لانه ضائع اه ع ش (قوله

على بحث البلقيني السابق وكذا قوله الآتي بحيث يراه وينزجر به فليتأمل (قوله أو اقوى) بقى المساواة (قوله وبعثت عن الغوث) فيه اشارة الى ان في حكم القوى الضعيف القريب من الغوث (قوله ونائم الخ) ظاهره ولو ليل لزم من خوف (قوله ويفرق بينه وبين ما ياتي في المشاية) كانه يريد بما ياتي في المشاية ما افاده قوله الآتي والافكا في قوله كما بحثه الاذرعى الخ من اعتبار الحافظ نهارا من الامن والاغلاق حيث لا احاطة بجوانبها وعدم اعتباره كذلك كما ياتي في قوله فان خلت الخ فليتأمل (ونومه) اي الحافظ في المنفصلة

(١٨) — شرواني وابن قاسم — تاسع

انه كالعديم ويرد بان الاحراز الاعظم وجد بفتح الباب واشتراط النائم انما هو ليستغيث بالجيران فكفى الضعيف لذلك على ان البلقيني اطال في عدم اشتراط شئ مع الغلق نعم ينبغي تقييد الخوف بما اذا كان السارق يندفع حينئذ باستغاثة الجيران كما هو ظاهر مما مر في شرط الملاحظة (ومع فتحه) اي الباب (ونومه) اي الحافظ هي بالنسبة لما فيها من الامتعة (غير حرز ليلا) لانه ضائع مالم يكن النائم بالباب او بقر به كما هو ظاهر اخذنا مما مر آنفا بالاولى (وكذا نهارا في الاصح) لذلك

ونظر الجيران والطارقين لا يفيد بمفرده في هذا بخلافه في أمثلة بأطراف الدكاكين لوقوع نظرهم عليها بخلاف أمثلة الدار ووزن الخوف هي غير حرز قطعاً كالوكان الباب بمنعطف لا يمر به الجيران بالنسبة لها نفسها وأبوابها المنصوبة وحلقها المسمرة ونحو سورها وخامها فهي حرز مطلقاً (وكذا) تكون غير حرز أيضاً (إذا كان بها يقظان) لكن (تغفل سارق في الاصح) لذلك لتقصيره بعدم المراقبة مع الفتح ومن ثم لو بالغ في الملاحظة فاتهز السارق الفرصة (١٣٨) وأخذ قطع قطعاً (فان خلت الدار) المتصلة عن حافظها (فالذهب أنها حرز نهاراً) وألحق

به ما بعد الغروب الى انقطاع الطارق اي كثرته عادة كما هو ظاهر ( زمن امن واغلاقه) اي معه ما لم يوضع مفتاحه بشق قريب منه لانه مضيق له (فان فقد شرط) من هذه الثلاثة بان فتح او الزمن زمن نهب او ليل والحق به ما بعد الفجر الى الاسفار (فلا) يكون حرزاً (وخيمة بصحراء ان لم تشد اطنابها وترخي) بالرفع عطف لجملة على جملة في حين النفي ونظيره قراءة قبل انه من يتقى باثبات الياء ويصبر بالجزم قالوا من موصولة وتسكين يصبر للعطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية في العموم والابهام ولذا دخلت الفاء في حينها فكذلك هنا لم بمعنى لافي النفي فكان ترخي عطفاً على المعنى لاعلى اللفظ ويصح تخريجه على مافي قول قيس بن زهير العبسي الم ياتيك والاباء تنمي من أن حرف العلة حذف للجازم ثم اشبعت الحركة فتولد حرف العلة لا يقال يغتفر بالشعر ما لا يغتفر في غيره لانا نقول ظاهر كلامهم

ونظر الجيران (الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله في هذا) أي أمثلة الدار (قوله بخلاف أمثلة الدار) اي فلا يقع نظرهم عليها (قوله ووزن الخوف) اما حال من قوله هي مبتدأ او ظرف لقوله غير حرز ويغتنر في الظروف ما لا يغتنر في غيرها عبارة النهاية اما وزن الخوف فغير حرز اه وعبارة المغني تنبيه محل الخلاف زمن الامن من النهب وغيره ولا فالايام كالليالي اه وهما احسن (قوله اما بالنسبة للخ) يحترز قوله بالنسبة لما فيها الخ (قوله لها) اي للدار (قوله وابوابها المنصوبة الخ) وكالدار فيما ذكر المساجد فسوقها وجدرانها محرزة في انفسها فلا يتوقف القطع بسرقة شيء منها على ملاحظ اه ع ش (قوله رخامها) اي المثبت بها سواء كان مفروشا بارضها او كان ملصقاً بجدرانها اه ع ش (قوله فهي حرز مطلقاً) اي متصلة كانت او منفصلة اه ع ش ولولا وزن خوف (قوله لذلك) لعله متعلق بقوله غير حرز ولا فالتعليل مذكور بعده ولم يعطفه عليه اه رشيدى ويظهر انه علة وقوله لتقصيره الخ علة العلة (قوله بشق قريب) مفهومة انه إذا كان بمحل بعيد وفقش عليه السارق واخذه يقطع وينبغي ان في حكم البعيد ما لو كان المفتاح مع الهالك محرزاً بحجبه مثلاً فسرقة زوجته مثلاً وتوصلت به الى السرقة فتقطع اه ع ش (قوله او الزمن زمن نهب) اي او كان الزمن الخ فقوله او ليل كان الاولى نصبه (قوله والحق به) اي بالدليل (قوله فلا يكون) الاولى التانيث كافي النهاية والمغني (قول المتن وخيمة) ومن ذلك بيوت العرب المعروفة المتخذة من الشعر اه ع ش (قول المتن اطنابها) اي حبوها (قوله بالرفع) الى قوله قالوا في النهاية (قوله عطف لجملة الخ) كذا افاده الشارح المحقق وظاهر هذا التعبير انه عطف بمجموع ترخي مع مرفوعه على مجموع تشد مع مرفوعه وحينئذ لا يظهر قوله ونظيره الخ إلا أن يقال انه نظيره في أصل استشكاله بحسب الظاهر وان اختلف التوجيه المزيل للاشكال فهو نظير في الجملة ونقل الفاضل المحشي سم عن در التاج للسيوطي توجيه المتن بقوله قلت او يكون على لغة اثبات حروف العلة مع الجازم وهي فصيحة مشهورة قرى بها في السبع قوله تعالى انه من يتقى ويصبر باثبات الياء وهو عين ما سيذكره الشارح بقوله وقيل اثبت الخ اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله نظيره قراءة قبل الخ هذا غير صحيح لانه من عطف فعل على فعل لاجلة على جملة ولا لم يكن للجزم وجه والذي في الاية يخرج على لغة من يثبت حرف العلة مع الجازم كما قاله السيوطي في در التاج في اعراب المنهاج ونقله عنه ابن قاسم اه (قوله ويؤيد ذلك) اي عدم الاختصاص بالشعر (قوله على هذا) اي مافي قول قيس بن زهير (قوله فالولي المتن) انما تاتي الاولى ان كان ذلك قياساً والا فلا اولوية بل ولا مساواة بل يتمتع اه سم (قوله بان انتقيا) الى قوله ورؤية السارق في النهاية والى قوله وهو اصبوب في المغني (قوله او بين العمارات) لعله عطف على صحراء في قول المتن وخيمة بصحراء اه سم اقول وقول المغني فلو كانت مضروبة بين العمارات فهي كمتاع بين يديه في السوق اه صريح

(قوله لانا نقول ظاهر كلامهم أن هذا ليس بما يختص بالشعر الخ) فان السيوطي في در التاج بعد أن ذكر انه اجاب الشارح المحقق بان من عطف الجمل لا من عطف المفردات ما نصه قلت او يكون على اثبات حروف العلة مع الجازم لغة وهي فصيحة مشهورة قرى بها في السبع في قوله تعالى انه من يتقى ويصبر باثبات الياء وجزم المعطوف عليه اه (قوله فالولي المتن) انما تاتي الاولى ان كان ذلك قياساً والا فلا اولوية بل ولا مساواة بل يتمتع (قوله او بين العمارات) لعله عطف على قول المتن بصحراء في قوله وخيمة بصحراء الخ

ان هذا ليس بما يختص بالشعر لانهم جعلوا هذا مقابلاً للقول بان ذلك ضرورة ويؤيد ذلك بل يصرح به تصريحهم بانه يجوز في يتقى اثبات الياء ان قلنا من شرطية لان الجازم حذف الياء وهذه الموجودة اشباع فقط واذا خرجت الاية على هذا فالولي المتن وقيل اثبت حرف العلة رجوعاً الى الاصل من الجزم بالسكون ويصح تخريج المتن على هذا أيضاً (اذيها) بان انتقيا معاً (فهي وما فيها كمتاع موضوع) (بصحراء) فيشرط في احرارها واما لحاظ من قوى او بين العمارات فهي كمتاع يسوق فيشرط لحاظ معتاد (والا) بان وجد ما

(حُرْز) بالنسبة لما فيها (بشرط حافظ قوي فيها) أو بقربها (ولو) هو (نائم) نعم اليقظان لا يشترط قربه بل ملاحظته ورؤية السارق له بحيث ينزجر به قاله البلقيني وهو أصوب عما وقع للزركشي وغيره في فهم عبارة الروضة وإذا نام بالباب أو بقربه بحيث ينتبه بالدخول منه لم يشترط اسبأه للعرف فإن ضعف من فيها اشترط أن يلحقه غوث من يتقوى به ولو نجاه (١٣٩) السارق عنها فكما مر في النجاه عما نام عليه

ما بالنسبة لنفسها فيكفي مع اللحاظ وإن نام ولو بقربها شد اطمئناها وإن لم ترخ إذا لها قيل وما اقتضاه المتن أن فقد أحد هذين يجعلها كالمناجاة بالصحرَاء غير مراداه ورد بأنه لا يقتضي ذلك نعم قوله ولا يشمل وجود أحدهما ولا يرد أيضا لأن فيه تفصيلا هو أنه إن كان الأرخاء وحده لم يكف مطلقا أي الامع دوام لحاظ الحارس كما هو ظاهر مما مر أو الشد كفي مع الحارس وإن نام بالنسبة لها فقط كما تقرر والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد (وماشية) نعم أو غيرها (بابنية) ولو من نحو حشيش بحسب العادة (مغلقة) أبوابها (متصلة بالعمارة محرزة بلا حافظ) نهارا من أمن أخذها مما مر في دار متصلة بالعمارة وإن فرق بأنه يتسامح في الماشية أكثر من غيرها وذلك للعرف هذا إن احاطت بها العمارة من جوانبها كلها والا فكافي قوله كما بحثه الزركشي كالأذرع (و) بابنية مغلقة (ببرية يشترط) في أحرارها (حافظ ولو) هو (نائم) وخرج بالمغلقة فيهما المفتوحة فيشترط حافظ يقظ قوي

في ذلك العطف (قول المتن قوي) أي أو ضعيف يبالي به وقوله ولو نائم أي فيها أو بقربها اه معنى (قوله) ورؤية السارق له الخ) خلافا للنهاية ووافقا للمعنى (قوله) وإذا نام) إلى قوله أما بالنسبة في المعنى وإلى المتن في النهاية لا قوله وإن نام ولو بقربها (قوله) فإن ضعف الخ) محترز قول المصنف قوي (قوله) أما بالنسبة لنفسها الخ) محترز قوله بالنسبة لما فيها (قوله) شد اطمئناها) فاعل يكفي اه ع ش (قوله) غير مراد) فانه إذا وجد الشد فقط كفي اللحاظ المعتاد اه سم (قوله) والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد) فيه بحث لأن وجود أحدهما أو كونه حرزاً حيثئذ بالشرط المذكور منطوق لدخول ذلك تحت والا وقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوم حتى يعتذر بما ذكره فتأمل سم على حج وهو كما قال اه سيد عمر وع ش (قوله) نعم) إلى قول المتن وغيره متطورة في المعنى لا قوله نهارا إلى وذلك وقوله والحق إلى المتن وقوله بأن لا يطول إلى المتن وقوله فيشترط في أحرارهما ما مر وقول الشارح إذا الوجه في النهاية لا قوله بأن لا يطول إلى المتن (قوله) نهار الخ) لم يذكر محترز ذلك ويؤخذ من الحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أخذها مما مر أنه لا بد من حافظ ولو نائم في الليل وزمن الخوف سم على حج اه ع ش واعتمد المعنى إطلاق المتن ولم يقيد به بالنهار وزمن الأمن وفرق بين ما هنا وما مر بما يأتي (قوله) مما مر) أي من قوله فإن خلت فالذهب أنها حرز نهارا زمن أمن وإغلاقه اه سم (قوله) وذلك) راجع للتمن وكذا قوله هذا (قوله) بها) أي بابنية الماشية المذكورة (قوله) والا) أي بأن اتصلت بالعمارة ولها جانب من جهة البرية معنى ونهاية (قوله) فكافي قوله الخ) أي فيلتحق ذلك الجانب بالبرية فيشترط لكونها حرزاً للحاظ معتاد في ذلك الجانب اه ع ش (قوله) في قوله) أي المصنف (قول المتن يشترط حافظ) ظاهره ولو نهارا من الأمن مع الإغلاق سم على حج اه ع ش (قول المتن حافظ) أي قوي أو ضعيف يبالي به فإن كان ضعيفا لا يبالي به السارق ولا يلحقه غوث فكالعدم كما مر اه معنى (قوله) يقظ) بضم القاف وكسرهما اه مختار ع ش بمعنى مستيقظ لا نائم رشيدى (قوله) المعقولة) أراد به ما يشمل المقيدة (قوله) وغيرها) أي من الخيل والبغال والخيول وغيرها اه معنى (قوله) على ما الخ) عبارة النهاية كما الخ (قوله) على ما في الشرح الصغير الخ) وهو الظاهر اه (قوله) فغير محرز) أي ما لم يره منها فقط وقوله كما إذا تشاغل عنها أي عن جميعها (قوله) نعم يكفى طروق الناس الخ) أي فيحصل الأحرار بنظرهم

(قوله) غير مراد) فانه إذا وجد الشرط فقط كفي اللحاظ المعتاد (قوله) لم يكف مطلقا) أي مع دوام اللحاظ اما مع فهو حرز كما بينه أولا بقوله فهي وما فيها كمناع بصحرَاء فيشترط في أحرارهما دوام لحاظ (والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد) فيه بحث لأن وجود أحدهما أو كونه حرزاً حيثئذ بالشرط المذكور منطوق لدخول ذلك تحت والا وقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوم حتى يعتذر بما ذكره فتأمل (قوله) بلا حافظ نهارا) لم يذكر محترز ذلك ويؤخذ من الحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أخذها مما مر في دار متصلة بالعمارة أنه لا بد من حافظ ولو نائم في الليل والخوف كما ذكره هناك بقوله حرز مع إغلاقه وحافظ ولو نائم ضعيف ولو ليلا ولو زمن خوف اه (قوله) أخذها مما مر) أي من قوله فإن خلت فالذهب أنها حرز نهارا زمن أمن وإغلاق اه (قوله) يشترط حافظ) ظاهره ولو نهارا من الأمن مع الإغلاق (قوله) نعم يكفى طروق المارة للبرعي) عبارة شرح الروض بعد قول الروض فإن نام أو غفل أو استتر بمضاه فضع ما نصه فإن لم يخل المرعي عن المارين حصل الأحرار بنظرهم به عليه الرافعي أخذ من كلام الغزالي اه

أو بإحتمال الغوث نعم يكفى نومه بالباب نظير ما مر ونحو الابل بالمرح المعقولة محرزة بنائم عندها لا في حل عقلها ما يوقفه فإن لم تعقل اشترطت ينظنه أو ما يوقفه عند أخذها من نحو كلب أو جرس (وابل) وغيرهما من الماشية (بصحرَاء) ترعى فيها مثلاً والحق بها المحال المتسعة بين العمران (محرزة بجافظيها) جميعها وإن لم يراها صوته على ما في الشرح الصغير ونقله ابن الرقعة عن الأكثرين اكتفاء بالنظر لا مكان العدو إليها أما ما لم يره منها فغير محرز كما إذا تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تكن مقيدة أو معقولة نعم يكفى طروق المارة للبرعي (ومقطورة)



وغير مقطورة تساق في العمران يشترط في احرازها رؤية سائقها أو راكب آخرها جميعها وتقاد (يشترط التفات قائدها) أو راكب أولها (اليها كل ساعة) بان لا يطول زمن عرفا بين رؤيتين فيما يظهر (بحيث يراها) جميعها والا فإيراه فقط ويكفي عن التفاته مروره بالناس في نحو سوق ولوركب غير الاول والاخر فهو سائق لما أمامه قائدا خلفه (و) يشترط مع ذلك في ابل وبغال ان تكون مقطورة لانها لا تسير الا كذلك غالبا (ان لا يزيد قطار) منهما (على تسعة) للعرف فإزاد كغير المقطورة فيشترط في احرازهما مامر وزعم ابن الصلاح ان الصواب سبعة بتقديم السين وان الاول تصحيف رده الاذرى بان ذاك هو المنقول لكن استحسن الرافعي وصحح المصنف قول السرخسي لا يتقيد في الصحراء بعدد وفي العمران يتقيد بالعرف وهو من سبعة الى عشرة وقال جمع متأخرون الاشبه الرجوع في كل مكان الى عرفه (وغير مقطورة)

أسنى ومعنى (قوله طروق الناس) أى المعتاد اه عش (قوله و غير مقطورة) أى بالنسبة لغير الابل والبغال بقريته ما يأتى ثم هو فيما اذا كان هناك ملاحظ ليشارك قول المصنف الاق و غير مقطورة ليست محرزة كانه عليه سم اه رشيدى عبارة سم قوله و غير مقطورة يفارق قول المصنف الاق و غير مقطورة الخ بتصوير هذا بالملاحظ وذلك بغيره اه (قوله يشترط الخ) وفي اشتراط بلوغ الصوت لها ما سبق قريا اه معنى (قوله وتقاد) ويصور القود في غير المقطورة مع تعدده بان يمشى امامها فتتبعه او يقود واحدا منها فيتبعه الباقي أو يأخذ زمام كل واحد لكن تفاوتت الازمة طولا وقصرا فحصل فيها امتداد خلفه لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة سم على حج اه عش (قوله والا فإيراه الخ) أى فالحرز ما يراه فقط والباقي غير محرز (قوله مروره بالناس الخ) ظاهره وان جرت العادة بان الناس لا ينفون السارق لنحو خوف منه ويمكن توجيهه بان وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيبتهم والخوف منهم فاكتفى بذلك اه عش اقول وينبغي تقييده بما اذا لم تجر العادة بسرقة هؤلاء الممرور بهم وإعانة بعضهم لبعضهم فيها كفى نحو سوق الجديدة في طريق الحج (قوله مع ذلك) أى الشرط وقوله في ابل وبغال اخرج الخيل سم اه عش (قول المتن قطار) هو بكسر القاف ما كان بعضه اثر بعض اه معنى (قوله منهما) أى الابل والبغال (قوله فإزاد كغير المقطورة) عبارة الروض وشرحه فلوز اد على تسعة جاز أى وكان الزائد محرز في الصحراء لا في العمران وقيل غير محرز مطلقا وهو ما اقتضاه كلام المنهاج كاصله وعليه اقتصر الشرح الصغير انتهى اه سم (قول في احرازها) المناسب تذكير الضمير اه رشيدى (قوله مامر) انظر ما المراد به فانه ان أراد به الحافظ في قوله السابق يحافظ يراها فالحافظ كل منهما حافظ يراها وان اراد به التفات القائد او الراكب فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليها منه في الشرط فلا معنى لاشتراط عدم زيادة القطار على تسعة اوشيا اخر فلم يظهر مروره سم على حج اه عش ويمكن ان يراد به الاول ويدفع قوله فالسابق والقائد الخ بان قول الشارح السابق و غير مقطورة الخ مفروض في غير الابل والبغال كما هو قضية صنيع المعنى وقدمناه عن صريح الرشيدى والكلام هنا فيها فقط لكن يرد عليه ما يأتى عن الرشيدى فليتا مل (قوله تصحيف) أى تحريف من سبعة الى تسعة (قوله بان ذاك) أى تسعة بالناء المثناة اوله (قوله لكن استحسن الرافعي الخ) عبارة النهاية لكن المعتمد ما استحسنه المصنف كالرافعي من قول السرخسي الخ (قوله وصحح المصنف قول السرخسي الخ) وجرى عليه ابن المقرئ في روضه وهو الظاهر اه معنى (قوله الى عشرة) هل الغاية داخله او خارجة لا يبعد الدخول سم على حج اه عش (قول المتن و غير مقطورة) عبارة المعنى وابل غير مقطورة كان كانت تساق ليست محرزة في الاصح لان الابل لا تسير (قوله و غير مقطورة الخ) يفارقه قول المصنف الاق و غير مقطورة الخ بتصوير هذا بالملاحظة وذلك بغيره (قوله وتقاد) هذا مع عطفه على تساق الموصوف به غير مقطورة ايضا مع قوله الاق ويشترط مع ذلك في ابل وبغال ان تكون مقطورة صريح في شمول القود لغير المقطورة من غير الابل والبغال فليظن ما معنى ترد غير المقطورة مع تعدده حتى يتأتى التفصيل بين رؤية جميعها او بعضها الا ان يصور بان يمشى امامها فتتبعه او يقود واحدا منها فيتبعه الباقي او يأخذ زمام كل واحد لكن تفاوتت الازمة طولا وقصرا فحصل فيها امتداد خلف لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة (قوله ويشترط مع ذلك) أى الشرط وقوله في ابل وبغال اخرج الخيل (قوله فإزاد كغير المقطورة الخ) عبارة الروض وشرحه فلوز اد على تسعة جاز أى كان الزائد محرز في الصحراء لا في العمران وقيل غير محرز مطلقا وهو ما اقتضاه كلام المنهاج كاصله وعليه اقتصر الشرح الصغير اه (قوله مامر) انظر ما المراد به فانه ان اراد الحافظ في قوله السابق يحافظ يراها فالسائق والقائد كل منهما حافظ يراها اوشيا اخر فلم يظهر مروره فان اراد به التفات القائد او الراكب فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليها منه في الشرط فلا معنى حينئذ لاشتراط عدم زيادة القطار على تسعة (قوله الى عشرة) هل الغاية داخله او خارجة لا يبعد الدخول

منها تساق أو تقاد (ليست محرزة) بغير ملاحظ (في الأصح) لأنها لا تسير كذلك غالباً ومن ثم اشترط في إحراز غير الابل والبغال نظرها  
(تنبيه) للبنا ونحو صوفها أو متاع عليها حكمها في الإحراز أو عدمه كما في الروضة وغيرها (١٤١) وظاهره بل صريحه أن الضرر وحده

ليس حرزاً للبن ولإنما  
حرزه حرزها وبه يعلم ضعف  
الوجه القائل بأنه لو حلب  
من اثنين فأكثر حتى بلغ  
نصاباً لم يقطع لأنها سرقات  
من إحراز لأن كل ضرع  
حرز للبنه وبحل الأول  
إن كانت كلها لواحد أو  
مشتركة وإلا لم يقطع إلا  
بنصاب للمالك واحد إذ  
الوجه أن من سرق  
من حرز واحد عشرين كل  
للمالك ومجموعهما نصاب  
لا يقطع لأن دعوى كل  
بدون نصاب ويؤيده ما يأتي  
في القاطع أن شرط النصاب  
لجمع اشتراكهم فيه واتحاد  
الحرز (وكفن) من مال  
الميت أو غيره ولو ببيت  
المال ولو غير مشروع في  
قبر ببيت محرز ذلك البيت  
بما مر فيه وعين الزركشي  
كسر الرأ ويمكن توجيهه  
بأنه لا يلزم من كون البيت  
محرزاً بالنسبة لنفسه كونه  
محرزاً بالنسبة لما فيه لما مر  
من اختلافهما ففتحها يوم  
أنه باحرازه في نفسه يكون  
محرزاً بالنسبة لما فيه بخلاف  
كسرها فإنه لا يوم ذلك  
(محرز) ذلك الكفن فيقطع  
سارقه سواء أجرد الميت في  
قبره أم خارجه لخبر البيهقي  
من نبش قطعناه في تاريخ

كذلك غالباً كذا في أصل الروضة والخيل والبغال والحمير والغنم السائرة كالابل السائرة إذ لم تكن مقطوعة  
ولم يشترطوا القطر فيها لكنه معتاد في البغال ويختلف عدم الغنم المحرزة بحارس واحد بالبلد والصحراء  
أه والذي عليه ابن المقرئ أن البغال كالابل تقطير أو عدمه وأن غيرهما من الماشية مع التقطير وعدمه  
مثلها مع التقطير وهو الوجه أه (قوله منها) المناسب لما قبله التثنية (قوله بغير ملاحظ) هذا إنما يأتي إن  
جعل قول المصنف وغير مقطوعة في مطلق الماشية وإن كان خلاف فرض كلامه إذ هو في خصوص الابل  
كما هو فرض المسئلة وهي محل الخلاف وحينئذ فيستثنى منه الابل والبغال كما مر أم بالنظر لموضوع المتن فلا  
يصح قوله بغير ملاحظ إذ قضيته أنها مع الملاحظ محرزة وإليس كذلك كما علم مما مر ثم انظر ما معنى قوله بعد  
ومن ثم اشترط الخ هذا كله إن كان الضمير في منها بغير تثنية كفي نسخ فإن كان مثني كما في نسخ أخرى ومرجعه  
الابل والبغال فيجب حذف هذا القيد كالأخفى أه رشيدى ويمكن الجواب بحمل الملاحظة المنفية على  
الملاحظة الدائمة والخلاف إنما هو في كفاية الملاحظة المعتادة (قوله نظرها) أي الغير والتأنيث نظر البعثة  
(قوله تنبيه) إلى قوله إذا الوجه في المعنى (قوله للبنا) أي الماشية (قوله وظاهره) أي كلام الروضة وغيرها  
(ومحل الأول) وهو القطع فيما لو حلب من اثنين فأكثر ما يبلغ نصاباً بعبارة المعنى والنهاية ومحل الخلاف  
الخ (قوله لم يقطع) أي جزماً كما قاله شيخنا معنى ونهاية (قوله من إحراز) بفتح الهمة (قوله ويؤيده) أي  
الوجه المذكور (قوله من مال الميت) إلى المتن في النهاية والمعنى (قول المتن محرز) بالجر صفة بيت أه معنى  
(قوله وعين الزركشي) عبارة النهاية ولا يتعين كسر الرأ خلافاً للزركشي أه (قوله من كون البيت محرزاً)  
بفتح الرأ (قوله لما مر) أي في الدار المتصلة بالعمارة (قوله من اختلافهما) أي البيت وما فيه بالنسبة للحرز  
(قوله ففتحها) أي الرأ (قول المتن محرز) بالرفع خبر كفن أه معنى وإلى أشار الشارح بقوله ذلك الكفن  
(قوله ذلك الكفن) إلى قوله في تاريخ البخاري في النهاية (قوله فيقطع سارقه) وإنما يقطع بأخراجه من  
جميع القبر إلى خارجه لا من اللحد إلى فضاء القبر وتركه ثم لخوف أو غيره لأنه لم يخرج من تمام حرزه نهاية  
ومعنى (قوله أم خارجه) خلافاً للمعنى (قوله لخبر البيهقي) إلى قوله وبحث في المعنى (قوله أن كان) إلى  
قوله وبحث في النهاية الأقوله بخلاف غير المشروع إلى المتن (قوله أن كان) أي الكفن عبارة المعنى  
وكذا كفن بقبر بمقبرة كائنه بطرف العمارة فإنه محرز يقطع سارقه حيث لا حارس هناك لأن القبر في  
المقابر محرز في العادة أه (قوله لتعذر الحفر) الظاهر أن من تعذر الحفر صلاية الأرض لكون البناء  
على جبل وينبغي أن يلحق بذلك ما لو كانت الأرض خواردة سريعة الانهيار أو يحصل بها ماء لقربها من البحر  
ولم يكن الماء موجوداً حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد لأن في وصول الماء إليه متكالفة المية  
وقد يكون الماء سبباً لهدم القبر أه ع (قوله لا مطلقاً) أي تعذر الحفر أو لا عبارة المعنى بخلاف ما إذا  
لم يتعذر الحفر ولا بدايضاً كما يحشه بعضهم أن يكون القبر محترماً ليخرج قبر في أرض مغسوبة أه (قوله  
بخلاف غير المشروع) والطيب المسنون كالكفن والمضربة والوسادة وغيرهما والطيب الزائد على  
المستحب كالكفن الزائد والتابوت الذي يدفن فيه كالزائد حيث كرهه والاقطع به أه نهاية أي بان كان  
بأرض غير ندية وغير خواردة ع (قوله كان زاد على خمسة) يفيد أن الزائد على الثلاثة في الذكر من الرابع  
والخامس مشروع ومحرز يقطع بسرقة (قوله كان زاد على خمسة) فليس الزائد محرزاً بالقبر كالأ  
وضع مع الكفن غيره إلا أن يكون القبر ببيت محرز فإنه محرز به معنى وأسنى (قول المتن لا بمضعة) أي  
بقعة ضائعة وهي بضاد معجمة مكسورة بوزن معيشة أو ساكنة بوزن مسبعة أه معنى (قوله مع انقطاع الشركة)  
(قوله بخلاف غير المشروع) يؤخذ من ذلك أن التابوت إذا دفن فيه الميت أن شرع فحرز والافلاوان نحو  
الطيب حيث شرع ولم يغال فيه محرز والافلام (قوله كان زاد على خمسة) قال في شرع الروض فليس

البخاري أن ابن الزبير رضي الله عنهما قطع نباشاً (وكذا) أن كان وهو مشروع في قبر أو بوجه الأرض وجعل عليه أحجار لتعذر  
الحفر لا مطلقاً (بمقبرة بطرف العمارة) فيكون محرزاً (في الأصح) بخلاف غير المشروع كان زاد على خمسة أو كفن به حربى كما هو  
ظاهر (لا) أن كان (بمضعة) ولا ملاحظ فلا يكون محرزاً (في الأصح) للعرف فيهما مع انقطاع الشركة فيه إذا كان من بيت المال

بصرفه للبيت فان خفت بالعمارة ونذر تخلف الطارقين عنها في زمن يأتي فيه النباش أو كان بهاجر س كانت حرز اولو لغير مشروع جز ما ولو سرقة حافظ البيت او المقبرة او بعض الورثة او نحو فرع احدثهم ليقطع ويبحث انه لو بلى الميت كان الملك فيه لله تعالى فيكون سرقة كسرقة مال بيت المال وانما يتجه ان كفن من (١٤٢) بيت المال والا فهو ملك للمالك ولا من وارث او اجني ولو غولى فيه بحيث لم يخل مثله بلا

حارس لم يكن محرزا الا بحارس وبحث الاذرعى ان ما بالفاسقى اى التى بالمقابر غير محرز وعلله بان اللص لا يلحق عناية بنشها بخلاف القبر المحكم على العادة وانما يحتاج لهذا ان قلنا باجزاء الدفن فيها اما اذا قلنا بما مر عن السبكي انه لا يجزى فلا فرق بين ان يلحق ذلك وان لا على ان منها ما يحكم أكثر من القبر

(فصل) في فروع تتعلق بالسرقة من حيث بيان حقيقتها بذكر ضدها وبالسارق من جهة منها لقطعها وعدمه والحرز من جهة اختلافه باختلاف الاشخاص والاحوال (يقطع مؤجر الحرز) المالك له أو المستحق لمنفعته بسرقة منه مال المستأجر لاذلا شبهة لانتقال المنافع التى منها الاحراز للمستأجر لاذل الغرض صحة الاجارة وبه فارق عدم حده بوطء أمته المزوجة لدوام قيام الشبهة فى المحل وأفهم التعليل ان محل ذلك ان استحق الاحراز به والا كان استعمله فيما نهى عنه او فى أضرعا استأجر له كان استأجر أرضا للزراعة فأوى فيها مواشيه اى بخلاف ادخال مواشى

اى بين صاحب الكفن والسارق اه ع ش (قوله بصرفه الخ) متعلق بانقطاع الشركة (قوله فان خفت) اى المقبرة (قوله عنها) اى عن المقبرة والجار متعلق بتخلف اهرشيدى (قوله ولو سرقة حافظ البيت الخ) ومثله حافظ الحمام اذا كان هو السارق لعدم حفظ الامتعة عنه اه ع ش (قوله او نحو فرع احدثهم) اى الورثة (فروع) لو كفن الميت من التركة فنش قبره وأخذ منه طالب به الورثة من اخذه ولو اكل الميت سبع او ذهب به سيل وبقى الكفن اقتسموه ولو كفنه اجني او سيد من ماله او كفن من بيت المال كان العارية للميت فيقطع به غير المكفنين والخصم فيه المالك فى الاولين والامام فى الثالثة ولو سرق الكفن وضاع ولم يقسم التركة وجب ابداله من التركة وان كان الكفن من غيره ماله فان لم تكن تركته فكفن مات ولا تركته له وان قسمت ثم سرق استحب لهم ابداله هذا اذا كفن أو لافى الثلاثة التى هى حق له فانه لا يتوقف التكفين بها على رضا الورثة أما لو كفن منها بواحد فينبغى كما قاله الاذرعى ان يلزمهم تكفينه من تركته بشان وثالث والبحر ليس حرز الكفن الميت المطروح فيه فلا يقطع أخذه لانه ظاهر فهو كالو وضع الميت على شفير القبر فاخذ كفنه فان غاص فى الماء فلا قطع على أخذه ايضا لان طرحة فى الماء لا بعد احراز اى كمال تركته على وجه الارض وغيبه الريح بالتراب اه معنى وزاد الاسنى والخمسة للمرأة كالثلاثة للرجل اه وكذا فى النهاية الا مسائل البحر (قوله ولو غولى) الى قوله وبحث الاذرعى فى النهاية والى قوله وانما يحتاج فى المغنى (قوله لم يكن محرزا الخ) اى فى غير البيت كما هو ظاهر اهرشيدى (قوله وبحث الاذرعى الخ) عبارة النهاية ولو سرق الكفن من مدفون بفسقية وجوزنا الدفن بها وكان يلحق السارق بنشها عناية كالقبر قطع والا فلا حيث لا حارس اه قال ع ش قوله وجوزنا الدفن الخ هذا هو المعتمد حيث منعت الرائحة والسبع ودفن بها على انفرادها ومع غيره عند ضيق الارض عن الحفر لسكل على حدته اه

(فصل) فى فروع تتعلق بالسرقة (قوله فى فروع) الى قوله قال شيخنا فى النهاية الا قوله او المستحق لمنفعته وقوله والا الى لم يقطع (قوله بذكر ضدها) اى السرقة وكذا ضمير منعها (قوله لقطعها) متعلق بمنعها وقوله وعدمه اى عدم المنع (قوله والحرز) عطف على السارق (قوله والاحوال) كمالو اخرج من من بيت دار الى صحنها حيث يفرق فيه بين كون البابين مفتوحين او مغلقين او غير ذلك على ما يأتى اه ع ش (قول المتن يقطع مؤجر الحرز) اى لجارة صحيحة بخلاف ما لو كانت فاسدة فلا قطع معنى وع ش (قوله بسرقة) الى قوله اى بخلاف فى المغنى الا قوله فيما نهى عنه (قوله للمستأجر) متعلق بانتقال الخ (قوله وبه فارق الخ) اى بقوله اذلا شبهة الخ (قوله ان محل ذلك) اى قطع المؤجر (قوله ان استحق) اى المستأجر (قوله لم يقطع) الظاهر ان مثله اى المؤجر فى عدم القطع الاجني فليراجع اهرشيدى (قوله وان ثبت له الفسخ) اى خيار فسخ الاجارة بافلاس المستأجر نهاية ومعنى (قوله وبعد مدتها الخ) عبارة المغنى ويؤخذ من هذا اى من قولهم ان محل ذلك ان استحق الاحراز به الخ انه لو سرق منه بعد فراغ مدة الاجارة لم يقطع وهو كذلك وان كان قضية كلام ابن الرفعة انه يقطع اه (قوله به) اى بالقطع بالسرقة بعدمدة الاجارة (قوله قال شيخنا وفيه) عبارة النهاية وتنظير الاذرعى فيه يحمل على ما لو علم المستأجر بانقضائها واستعمله تعديا اه اى بان وضع فيه متاعا بعد العلم بانقضاء الاجارة أو امتنع من التخلية مع امكانها بعد ان طلبها المالك بخلاف ما لو استدام وضع الامتعة ولم يوجد من المالك طلب التخلية الممكنة سم على حج اه ع ش (قوله فقط) اى بدون

الرائد بمحرز اه (قوله بان اللص لا يلحق عناية) فان لقيه فمحرز مر (فصل) يقطع مؤجر الحرز الخ (قوله يحتمل<sup>(١)</sup>) على ما لو علم المستأجر اى او اخر التخلية مع امكانها

نحو الحرث على الاوجه لتوقف الزراعة عليها فكانت كالمأذون فيها لم يقطع ويقطع بسرقة منه فى مدة الاجارة وان ثبت له اعلامه الفسخ وبعد مدتها كما بصرح به تشبيه ابن الرفعة بقطع المعير قاله شيخنا وفيه كما قال الاذرعى وغيره نظرا له والحق ان المعير فيه تفصيل يأتى ومنه انه يقطع بعد الرجوع فقط (١) قول المحشى قوله يحتمل الخ ليس فى نسخ الشرح وكذا قوله او رجع بقيدته الآتى اهن هامش

واعلامه بالرجوع (قوله وهذا) أى المؤجر (قول المتن وكذا معيره) أى الحرز اعارة صحيحة بخلاف مالو كانت فاسدة فلا قطع فيها معنى وعش (قوله يقطع إذا) إلى قوله وتعليقه في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله لو رجع إلى امتنع (قوله فيما أذن له فيه) خرج به مالو استعار للزراعة فغرس ودخل المستعير فسرق من الغراس لم يقطع على قياس ما مر في صورة الاجارة السابقة (تنبيه) مثل اعارة الحرز مالو اعارة رقية لحفظ مال او رعى غنم ثم سرق ما يحفظه رقيقه معنى واسنى ونهاية (قوله وإن دخل بنية الرجوع) وإنما يجوز له الدخول إذا رجع نهاية واسنى فبجر دالية لا يكون رجوعا بل لا بد من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العارية او فسختها ثم قوله وإنما يجوز الخ صريح في حرمة الدخول قبل الرجوع وإن لم يكن على المستعير ضرر بدخوله كما ارتضى بهذا الاطلاق م حين بحثت معه فيه سم على حج اه عش (قوله إذا شبهة ايضا) عبارة المعنى لانه سرق النصاب من حرز محترم وإنما يجوز له الدخول إذا رجع والثاني لا يقطع لان الاعارة لا تلزم وله الرجوع متى شاء ويؤخذ من هذا ان محل الخلاف في العارية الجائزة اما الاعارة اللازمة فيقطع فيها قطعاً فالمؤجر اه (قوله لاستحقاقه منفعة) فيه شيء سم أى ان المستعير إنما يستحق الانتفاع دون المنفعة وقد يقال المراد باستحقاق المنفعة استحقاق الانتفاع بهذا فلا محذور اه سيد عمر (قوله لو رجع) أى المعير في العارية بالقول معنى وسم (قوله واستعمله او امتنع من الرد تعدياً) قال سم كانه إشارة إلى مالو احدث شغلا جديداً بان احدث وضع ائمة بخلاف ما إذا استصحب ما كان في هذا إشارة إلى جواز بقاء ائمة بعد المدة اه ومحل ان لم يطالب المالك بالتفريغ كما نبه عليه هو في قوله اخرى اه رشيدى قوله تعدياً عبارة المعنى بعد التمكن اه (قوله وطره) أى قطع المعير اه عش (قوله به) أى بالطر المذكور (قوله نقب الجدار) أى نقب المعير الجدار واخذ ما في داخله (قوله لعرق ظالم) يروى بالاضافة وتركها ووجه الاضافة ظاهر ولعل وجه التوین انه من المجاز العقلي والاصل لعرق ظالم صاحبه فحول الاسناد عن المضاف إلى المضاف اليه فاستتر الضمير كافي عيشة راضية اه عش (قوله من غير علمه ورضاه) ضرب على الوافى اصل الشرح فليتامل وليحرر اه سيد عمر اى ومفاد ثبوت الوافى انه لا يسقط القطع إلا اذا علم المالك الوضع ورضى به ومفاد سقوطها أنه يكفي في سقوط القطع علم الوافى رضا المالك بالوضع لو علمه وان لم يعلم بالفعل ولعل هذا هو الاقرب (من غير علمه ورضاه) مفهومه انه إذا وضعه بعلم المستحق ورضاه قطع مالك الحرز إذا سرق منه وقد يشكل بان المؤجر اجارة فاسدة لا يقطع اذا سرق من مال المستاجر مع ان المستاجر انما وضع برضا المالك حيث سلطه عليه باجارته الا ان يقال ان المستاجر استند في الانتفاع بالمؤجر الى عقد فاسد وهو لفساده لا اعتبار به فالغنى ما تضمنه من الرضا بخلاف مالو وضعه برضاه فانه يشبه العارية وهى مقتضية للقطع اه عش وياتى في شرح أو أجنبى المغصوب الخ ما قد يخالفه (قوله وكذا لا يقطع) الى قوله ولا

بعد طلب المالك كما هو ظاهر (قوله وكذا معيره) عبارة الروض وشرحه وكذا يقطع بسرقة من داره فيما لو اعارها لغيره مال المستعير وضعه وإنما يجوز له الدخول اذا رجع اه ولم يذكر قول الشارح وان دخل بنية الرجوع الخ ولا منافاة بينهما لان نية الرجوع ليست رجوعاً فجرد دالية لا يكون رجوعاً بل لا بد من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العارية او فسختها وقوله وإنما يجوز الدخول اذا رجع صريح في حرمة الدخول قبل الرجوع وهو مشكل لبقاء العين ومنفعة على ملكه وعدم ملك المستعير المنفعة وإنما يملك أن ينتفع نعم ان كان على المستعير ضرر بدخوله اتجه توقف جواز الدخول على الرجوع ثم بحثت مع م ر فى ذلك فاخذ باطلاق شرح الروض مالم يعلم رضا المستعير فليتامل (قوله واستعمله او امتنع من الرد تعدياً) كانه إشارة إلى مالو احدث شغلا جديداً بان احدث وضع ائمة بخلاف ما إذا استصحب ما كان بقى وهذا إشارة إلى مالو احدث جواز ابقاء ائمة بعد المدة (قوله او رجع بغيره الاق) فيه نظر لانه سياتى انه لا قطع عند الرجوع بالقيد الاق الا ان يريد بالقيد بعض ما ياتى وهو العلم دون الاستعمال تعدياً او اراد بالاقى ما يفهم منه فيكون القيد هنا عدم ما ياتى فليتامل (قوله لاستحقاقه منفعة) فيه شيء

أو سرق اختصاصاً كما هو ظاهر أو (مالاً) ولو فلساً وان نازع فيه البلقينى (وأحرزه بحرزه

فسرق المالك منه مال الغاصب) أو السارق فلا قطع عليه في الاصح لان له دخول الحرز وهتكه لا خذماله أو اختصاصه فلم يكن حرزا بالنسبة اليه ولم يفترق الحال بين المتميز عن ماله والمخلوط به ولا ينافي هذا قطع دائن سرق مال مدينه لا بقصد الاستيفاء بشرطه لانه حرز بحق والدائن مقصر بعدم مطالبته أو نيته الاخذ للاستيفاء على (١٤٤) ما مروى من ثم قطع راهن ومؤجر وموعد ومالك مال قراض بسرقة مع مال نفسه

نصا بآخر دخل بقصد سرقته أي أو اختلف حرزهما اخذا ما مرق في مسئلة الشريك فقوله لا يقطع مشتر وفر الثمن باخذ نصاب مع المبيع محله إن دخل لا لسرقته وقد اتحد حرزهما (أو) سرق (اجنبى) منه المال (المغصوب) أو المسروق (فلا قطع) عليه (في الاصح) وإن اخذه لا بنية الرد على المالك لان المالك لم يرض باحراره فيه فكانه غير حرز وقد يؤخذ منه ان كل ما تعدى بوضع اليد عليه كالمبيع فاسدا ليس كالمغصوب من حيث أن مالك هذا لا يقال انه لم يرض باحراره وإن كان مثله في الضمان (و) الركن الثاني السرقة ومراستها اخذ المال خفية من حرز مثله فحيث (لا يقطع مختلس ومتنهب وجاحد ودعيعة) او عارية مثلا لخبر الترمذي بذلك والاولان ياخذان المال عيانا واولهما يعتمد الحرب وثانيهما القوة فيسهل دفعهما بنحو السلطان بخلاف السارق لا ينافي منعه فقطع زجره واما حديث الخزومية التي كانت تستعير المتاع وتجدده فقطعها النبي ﷺ فالقطع فيه ليس للجحد وإنما ذكر لانها

ينافي في المعنى إلا مسئلة الاختصاص وقوله ولو فلسا إلى المتن وإلى قوله وقد يؤخذ منه في النهاية (قول المتن فسرق المالك) والمراد بالمالك ما يشمل صاحب الاختصاص على طريق التغليب (قوله فلا قطع عليه الخ) ينبغي ان يكون محله إن لم يدخل بقصد السرقة اخذا من التعليل فليراجع قاله الرشدي وقضية قول الشارح والنهاية ولا ينافي هذا الخ انه لا يقطع هنا مطلقا وقد يفيد ايضا قوله لم يكن حرزا بالنسبة اليه اه (قوله لان له دخول الحرز وهتكه الخ) أي وإن لم يتفق له اخذه اه ع ش (قوله ولا ينافي هذا) أي عدم قطع صاحب المال بسرقة مال الغاصب اه ع ش (قوله بشرطه) لم يجعل له شرطا فيما مر اه رشدي ويحجب بان شرطه مفهوم قوله فيما مر إن حل وجد الغريم او ما طل اه (قوله أو نية الاخذ) عطف على مطالبته (قوله للاستيفاء) أي بشرطه اخذا من قوله قيل بشرطه سم اه ع ش (قوله ومن ثم) أي لاجل الفرق بين الحرز بحق وغيره (قوله اخذ الخ) راجع لقوله أي أو اختلف الخ (قوله مما مرق في مسئلة الشريك) أي من انه لو دخل حرز فيه مال مشترك بينه وبين صاحب الحرز وسرق ما لا يختص بشريكه قطع إن دخل بقصد السرقة اه ع ش (قول المتن أو اجنبى المغصوب) احترز به عما لو سرق الاجنبى غير المغصوب فانه يقطع قطعا اه معنى (قوله لا بنية الرد الخ) أي بل بنية السرقة اه معنى (قوله وقد يؤخذ منه الخ) قد ينافيه ما مرق في اول الفصل من اعتبار الصحة في الاجارة والاعارة (قوله والركن الثاني) انظر ما المعطوف عليه عبارة المعنى واعلم ان السرقة اخذ المال الخ وهو ظاهر (قوله ومراستها) إلى قوله واما حديث الخزومية في المعنى لا قوله مثلا وإلى قول المتن ولو تعاونا في النهاية لا قوله فتامله إلى المتن وقوله ومعنى قولهم إلى أو كان (قوله يعتمد الحرب) أي عن غير غلبة اه معنى (قوله فقطع زجره) كذا قال الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على الاغلب والافلا جاحدا لا يقصد الاخذ عند جوده عيانا فلا يمكن منعه بساطان ولا غيره اه معنى وقد يقال الجاحد يمكن المالك ان يشهد عليه عند الدفع فاذا جحد تخلص منه بنحو السلطان فان لم يشهد فهو مقصر بخلاف السارق فانه لا حيلة فيه اه سيد عمر (قوله وإنما ذكر) أي جحد المتاع اه ع ش (قوله يشمل قاطع الطريق) أي مع انه يقطع اه سم (قوله ويحجب بان قاطع الطريق الخ) ويمكن ان يحجب بان هذا الاطلاق مقيد بما يعلم ما ياتي في قاطع الطريق ولا يضر الاطلاق هنا لان الغرض تمييزه عن مصحوبه وهو حاصل بذلك وقوله لا يقطع مختلس ومتنهب وجاحد ودعيعة) او عارية مثلا لخبر الترمذي بذلك والاولان ياخذان المال عيانا واولهما يعتمد الحرب وثانيهما القوة فيسهل دفعهما بنحو السلطان بخلاف السارق لا ينافي منعه فقطع زجره واما حديث الخزومية التي كانت تستعير المتاع وتجدده فقطعها النبي ﷺ فالقطع فيه ليس للجحد وإنما ذكر لانها

عرفت بل لسرقه كما بينه اكثر الرواة بل في الصحيحين التصريح به وهو ان قريشا اهمهم شأنها ما سرقته قيل تفسير المتن يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج ويحجب بان قاطع الطريق له شروط تمييزها كما ياتي فلم يشمل هذا الاطلاق (ولو نقب) في ليلة (وعاد في) ليلة (أخرى فسرق) من ذلك النقب (قطع في الاصح) كالمو نقب اول الليل وسرق اخره ابقاء للحرز بالنسبة اليه اما اذا أعيد الحرز

أو سرق عقب النقب فيقطع قطعا (قلت هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين ولا) بان علم أو ظهر لهم (فلا يقطع قطعا) وقيل فيه خلاف (والله اعلم) لا تنهك الحرز فصار كالو نقب وأخرج غيره وفارق أخرج نصاب من حرز دفتين بأنه ثم متمم لا خذه الأول الذي هتك به الحرز فوقع الأخذ الثاني تابعا فلم يقطعه عن متبوعه إلا قطع قوى وهو العلم والاعادة السابقان دون أحدهما ودون مجرد الظهور لأنه يؤكد اهتك الواقع فلا يصلح قاطعاً له وهنا مبتدئ سرقة مستقلة لم يسبقها اهتك الحرز باخذ (١٤٥) شئ منه لكنها مرتبة على فعله المركب

من جزء من مقصودين لا تبعية

بينهما نقب سابق وأخرج لاحق وإنما يتركب منها إن لم يقع بينهما فاصل اجنبى عنهما وإن ضعف فكفى تحلل علم المالك أو الظهور فتأمل فان الفرق بمجرد أنه ثم متمم وهنا مبتدئ فرق ضرورى لو لا ما انطوى عليه من المعنى الظاهر الذى قرره وفى بعض النسخ ولا فيقطع قطعاً وهو غلط (ولو نقب واحد وأخرج غيره) ولو بامر مالم يكن غير مميز أو اعجمياً يعتد وجوب الطاعة بخلاف نحو قد علم لأن له اختياراً وادراكاً وانما ضمن انساناً أرسله عليه لأن الضمان يجب بالسبب بخلاف القطع (فلا قطع) على واحد منهما لأن الأول لم يسرق والثانى أخذ من غير حرز نعم أن ساوى ما أخرجه بالنقب من آلات الجدار نصاباً قطع الناقب كما نص عليه وإن لم يقصد سرقة الآلة لأن الجدار حرز لآلة البناء ومعنى قولهم أو لا لم يسرق أى شيئاً من داخل الحرز أو كان بازاء النقب ملاحظ يقظان فتغفله المخرج قطع أيضاً (ولو تعاوانا فى النقب)

المتن قلت (أى كما قال الرافعى فى قول الشارح وقوله هذا أى القطع فى مسئلة المتن اه معنى (قوله بان علم) أى المالك النقب وقوله أو ظهر أى للطارقين (قوله وفارق) أى ما عدا حيث اكتفى فيه بأحد الأمرين (قوله لأنه) أى الظهور (قوله فلا يصلح) أى كل واحد من الثلاثة (قوله وهنا) عطف على ثم (قوله لكنها مرتبة الخ) فيه ترتب الشئ على نفسه إذا الجزء الثانى من المركب المرتب عليه بالفتح هو عين المترتب بالكسر (قوله نقب سابق وأخرج الخ) بالجر على أنهما بدل من جزأين أو بالرفع على أنهما خبر مبتدأ محذوف (قوله فان الفرق بمجرد أنه الخ) اقتصر على هذا الفرق المعنى كما نهنا عليه (قوله وهو غلط) أى والصواب إثبات حرف التنوين وهو موجود فى خط المصنف قاله الأذرى اه معنى (قول المتن وأخرج غيره) أى أخرج المال من النقب ولو فى الحال اه معنى (قوله ولو بامر) إلى قول المتن ولو تعاوانا فى المعنى (قوله مالم يكن غير مميز الخ) عبارة المعنى هذا إذا كان المخرج ميزاً أمالو نقب ثم امر صيغاً غير ميز أو نحوه بالأخراج فأخرج قطع الأمر وإن امر مميز أو قدراً فلا لأنه ليس آلة ولا للحيوان اختياراً فإن قيل هلا كان غير المميز كالقرد هنا اجيب بان اختيار القرد أقوى فان قيل لو علمه القتل ثم أرسله على إنسان فقتله فانه يضمنه فهلا وجب عليه الحد هنا اجيب بان الحد إنما يجب بالمباشرة دون السبب بخلاف الضمان وهل القرد مثال فيقاس عليه كل حيوان معلوم أو لا يظهر الأول ولو عزم على غفريت فأخرج نصاباً هل يقطع أو لا يظهر الثانى كالأكره بالغاميز على الأخرى فانه لا قطع على واحد منهما اه (قوله بخلاف نحو قد علم الخ) أى من سائر الحيوانات المعلمة كالأعصفر أو الأخدشى فأخذه فلا قطع على ما تفيد هذه العبارة ومثل ذلك مالم عزم على غفريت كما ذكر الخطيب اه ع شر (قوله أرسله) أى نحو القرد المعلوم (قوله على واحد منهما) لكن يجب على الأول ضمان الجدار وعلى الثانى ضمان المأخوذ اه معنى (قوله ومعنى قولهم الخ) الأولى فعنى الخ بالفاء بدل الواو اه رشيدى (قوله أو لا) لعله من تحريف الناسخ والاصل لأن الأول عبارة المعنى فيكون المراد حيثئذ بقولهم لأن الأول لم يسرق أنه لم يسرق ما فى الحرز اه (قوله أو كان الخ) عطف على قوله ساوى الخ (قوله ملاحظ يقظان) أى وإن كان الحافظ نائماً فلا قطع معنى واسنى (قوله ولو بان أخرج الخ) إلى قوله فلا اعتراض فى المعنى (قول المتن بالأخراج) أى لنصاب فأكثر وقوله فأخرجه أخرى مع مشاركتها فى النقب وسأوى ما أخرجه نصاباً فأكثر اه معنى (قوله إذا المقسم الخ) عبارة النهاية وقوله أو وضعه عطف على وانفرد فيفيدان المخرج شريك فى النقب اه (قوله تحويلة) أى المصنف وقوله من أحدهما إلى الناقب أى من الأسناد إلى أحدهما ضمير أو ظاهر إلى الأسناد إلى لفظ ناقب (قوله فيهما) أى فى صورتى المتن (قول المتن بوسط نقبه) بفتح السين لأنه اسم أريد به موضع النقب اه معنى وعلى هذا لا يحتاج إلى قول الشارح أو ثلثة مثلاً وإنما زاده أى الشارح لحمله على سكن السين (قول المتن وهو يساوى نصابين) خرج به ما إذا كان يساوى دون والاخص مشمول للأعم قطعاً لا ترى أن للإنسان شروطاً يميز بها عن مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعاً فليأتمل فالأولى جواز إيتا مل (قوله ولو تعاوانا فى النقب) ثم أخذه أحدهما الخ) كان التصوير بذلك الاختلاف فى قطعهما إذا بلغ المسال فى الخارج المذكور بين الناقب الآخر وغيره لكن مقابل الأظهر إنما يجرى فى الآخر كما هو ظاهر (قوله وأخرجه آخر) صفة محذوف أى ناقب (قوله إذا المقسم) أنهما تعاوانا فى النقب (قوله وضعه عطف على انفراد لا على تعاوانا م

(١٩) شروانى وابن قاسم تاسع) ولو بان أخرج هذا لبنات وهذا لبنات (وانفرد أحدهما بالأخراج أو وضعه ناقب بقرب النقب وأخرجه آخر) ناقب أيضاً إذا المقسم أنهما تعاوانا فى النقب فلا اعتراض عليه لا سيما مع قوله قبله وأخرج غيره فلا قطع ثم رايت البلقى صرح بنحو ذلك وقال سبب توهم الاعتراض تحويلة الكلام من أحدهما إلى الناقب لكن الفاضل لا يخفى عليه ذلك (قطع المخرج) فيهما لأنه السارق (ولو) تعاوانا فى النقب ثم أخذه أحدهما (وضعه بوسط نقبه) أو ثلثة مثلاً (فأخذه خارجاً وهو يساوى نصابين) أو أكثر (لم يقطع ما فى الأظهر) لأن



كلا منهما لم يخرج منه من تمام الحرز (١٤٦) وكذا لو ناوله الداخل للخارج فيه بخلاف ما لو وضعه أو ناوله له خارجه فإن الداخل يقطع

لأنه الذي أخرجه من تمام الحرز (ولو رماه إلى خارج حرز) من نقب أو باب أو فوق جدار ولو إلى حرز آخر لغير المالك أو إلى نحو نار فاحرقته علم بها أم لا على الأوجه أو وضعه بماء جار إلى جهة مخرجة فآخرجه منه أو راكدا أو جار إلى غير جهة مخرجة وحركة حتى أخرجه منه وإن كان المحرك خارج الحرز كما هو ظاهر بخلاف ما إذا لم يحركه وإنما طرأ عليه نحو سبل أو حركة غيره فإن الغير هو الذي يقطع وما إذا رمى حجرا لنحو ثمر فسقط في ماء وخرج لأنه لم يستول عليه (أو) وضعه على (ظهر دابة سائرة) إلى جهة مخرجة أو سيرها حتى أخرجه منه وحذف هذه من أصله لفهمها بما ذكره بالاولى (أو عرضة لريح هابة) حالة التعريض فلا أثر لهبوبها بعده (فآخرجه) منه (قطع) وإن لم يأخذه أو أخذه آخر قبل أن يقع على الأرض لأن الإخراج في الجميع بفعله ومنسوب إليه قيل تنكيره الحرز بخلافه لاضله غير جيد لا يباهمه أنه لو أخرج نقدا من صندوقه للبيت فقتله أو أخذه غيره أنه يقطع وليس كذلك أهو ليس

النصايين فإنه لا يقطع عليهما جز ما ه معنى أى فالتصور بذلك لتعيين محل الخلاف (قوله فيه) متعلق بناوله والضمير لو وسط النقب خرج به ما إذا أخرج يده إلى خارج الحرز وناوله أه رشيدى (قوله بخلاف ما لو وضعه أو ناوله) أى الداخل له أى للخارج والجار متعلق بناوله فالاولو محترز ما فى المتن والثاني محترز ما فى الشارح وقوله خارجه تنازع فيه الفعلان (قوله فان الداخل يقطع) ولو ربط المال لشريكه الخارج لغيره قطع الخارج دون الداخل وعليهما الضمان ويقطع الاعمى بسرقه مادله عليه الزمن وإن حمله ودخل به الحرز ليدل على المال وخرج به لأنه السارق ويقطع الزمن بما أخرجه والاعمى حامل لازم لذلك وكالزمن غيره وفتح الباب والفعل بكسر أو غيره وتصور الحائط كل منها كالنقب فيما مر معنى وروض مع شرحه (قول المتن ولو رماه الخ) أى المال المحرز أو أخذه فى يده وأخرجه به من الحرز ثم أعادها له أه معنى (قوله من نقب) إلى قوله وما إذا فى النهاية الاقوله أو جار إلى غير جهة مخرجه وقوله وإن كان إلى بخلاف وإلى قول المتن أو ظهر دابة فى المعنى إلا ما ذكر (قوله ولو إلى الحرز الخ) وسواء أخذه بعد الرمى أم لا أخذه غيره أم لا تلف بالرعى أم لا معنى ونهاية (قوله إلى جهة مخرجة) أى يخرج الحرز (قوله نحو سبل) عبارة المعنى انفجار أو سبل أو نحوه أه (قوله فان الغير هو الذى يقطع) أى كان تحريكه لا لجل إخراجيه للسرقه كما هو ظاهر فليراجع أه رشيدى (قوله لأنه لم يستول عليه) قد يشكل عدم القطع هنالك بالقطع فيما لو نقب وعاء حنطة فانصب منه نصاب لأنه ايضا لم يستول عليه إلا أن يجاب بأنه هناك أحدث فعلا فى الحرز نشأ عنه خروج المال فعدم استوليا عليه وقضية هذا أنه يضمن المال هناك وإن لم يضع يده عليه حقيقة فليراجع أه سم أقول كلام بعضهم هناك صريح فى تلك القضية (قول المتن أو ظهر دابة سائرة الخ) ولو ربط لؤلؤة مثلا بجناح طائر ثم طيره قطع كالو وضعه على ظهر دابة ثم سيرها أه معنى (قوله أو سيرها) إلى قول المتن فآخرجه فى المعنى وإلى قول المتن ولا يضمن حرفى النهاية (قول المتن فآخرجه قطع) عموم شامل للمال أخذه المالك بعد خروجه من الحرز وقبل الرفع للقاضى ولعله غير مراد لما يأتى من أن شرط القطع طلب المالك للماله وبعد أخذه ليس له ما يطالبه به فتنبه له أه ع ش وتقدم فى الشروح الثالثة ما يفيد (قوله بفعله ومنسوب الخ) الاولى الاقتصار على المعطوف كفى المعنى (قوله قيل تنكيره الخ) وافقه المعنى (قوله لو أخرج نقد الخ) عبارة المعنى لو فتح الصندوق وأخذ منه النقود رماه فى أرض البيت فقتل الخ (قوله فقتل أو أخذه غيره) لا دخل لهذا فى الاشكال كما لا يخفى بل حذفه المبلغ فى الاشكال أه رشيدى وفيه وقفة (قوله وليس كذلك) عبارة المعنى وفيه تفصيل يأتى أه (قوله فهو لم يخرج به إلى خارج حرز) فيه بحث بل أخرجه إلى خارج حرز أه سم (قوله فان قلت الخ) أقول قد يغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور وذلك لأن النكرة فى الاثبات لا عموم لها فقول له خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كفى جمع الجوامع فقول له خارج الحرز معناه كل حرز إذ لم يتحقق هنا عهد فليتامل سم على حج أه ع ش (قوله التنكير يفيد أنه لا بد الخ) هذا حاصل جواب الاعتراض الاول وإنما يتأتى

(قوله على الأوجه) هو الأصح مر (قوله لأنه لم يستول عليه) قد يشكل عدم القطع هنا لذلك بالقطع فيما لو نقب وعاء حنطة فانصب منه نصاب لأنه ايضا لم يستول عليه إلا أن يجاب بأن هناك أحدث فعلا فى الحرز نشأ عنه خروج المال يعد به مستوليا عليه وقضية هذا أنه يضمن المال هنا وإن لم يضع يده عليه حقيقة فليراجع أه (قوله لأن البيت أن كان حرز للنقد فهو لم يخرج به إلى خارج حرز) فيه بحث بل أخرجه إلى خارج حرز وهو الصندوق لأن لفظ حرز نكرة فى الاثبات فلا عموم له أى وأخرجه إلى خارج الحرز أى المعهود وهو ما كان فيه فليتامل (قوله فان قلت التنكير الخ) أقول قد يغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور وذلك لأن النكرة فى الاثبات لا عموم لها فقول له خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كفى جمع الجوامع فقول له خارج الحرز معناه كل حرز إذ لم يتحقق هنا عهد فليتامل (قوله

فى محله لأن البيت أن كان حرز للنقد فهو لم يخرج به إلى خارج حرز ولا الحرز أو غير حرز صدق أنه أخرجه إلى خارج حرز أو حرز فلم يفرق الحال بين التعريف والتنكير فان قلت التنكير يفيد أنه لا بد من إخراجيه إلى مضيقه ليست حرز الشيء بخلاف التعريف

قلت ممنوع لأن ال في الحرز للعهد الشرعي قد ساويا ومرانه لو اتلف نصابا أكثر في الحرز لم يقطع مالم يتحصل بماعلى بدنه من نحو طيب نصاب على ما بحثه البلقيني مخالفا فيه الشيخين أو يبلغ جوهره فيه فتخرج منه خارجا بلغت قيمتها (١٤٧) حالة الاخراج ربع دينار (أو) وضعه بظهر

دابة (واقفة فشت بوضعه) ومثله كما هو ظاهر مالم يمشى لاشارته بنحو حشيش (فلا) قطع (في الاصح) لانه اذا لم يسبقها مشى باختيارها قال البلقيني ومحل ان لم يستول عليها والباب مفتوح فان استولى عليها وهو مغلق ففتحها لها قطع لانها لما خرجت بحمله وقد استولى عليها ففتحها ينسب الاخراج اليه قال وقضية هذا أنها لو كانت تحت يده بحق فخرجت وهو معها انه يقطع لان فعلها منسوب اليه ولذا ضمن متلفها اه وورده مامر ان الضمان يكنى فيه مجرد السبب بخلاف القطع فتوقف على تسييرها حقيقة لاحكام (ولا يضمن حر) ومكانت كتابة صحيحة ومبعض (يبد ولا يقطع سارقه) وان صغر وخبر قطعه <sup>للمن يسرق</sup> الصبيان ويضعهم ضعيف أو محمول على الارقاء وحكمهم ان من اخذ غير يميز من حرزه كفناء دار سيده الذي ليس بمطروق يقطع وان تبعه ثم اخذه خارج الحرز لم يقطع الا ان دعاه كهيئة تساق او تقاد وقضيته ان الاشارة

ان كان لفظ حرز في كلام المصنف للعموم مع أنه لا مسوغ له اه رشيدى (قوله قلت ممنوع لأن ال الخ) حاصل هذا الجواب كالا يخفى تسليم ما قاله المعترض في التكرير الذي هو حاصل جواب الاعتراض الاول وادعاء ان التعريف مثله يجعل ال للعهد الشرعي لكنه لما يتم ان كان معنى العهد الشرعي هنا ما جعله الشارع حرز في الجملة ولو لغير هذا اما ان كان معناه ما جعله الشارع حرز لهذا كما هو الظاهر فلا مساواة اه رشيدى (قوله ومرانه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فروع لو ابتلع جوهره مثالا في الحرز وخرج منه قطع ان خرجت منه بعد لبقائها بحاله فاشبهه مالم يخرجها فيه او وعاء فان لم تخرج منه فلا قطع لاستهلاكها في الحرز كما لو اكل المسروق في الحرز وكذا لو خرجت منه لكن نقصت قيمتها حال الخروج عن ربع دينار كما نه عليه البارزى ولو تضمن بطيب في الحرز وخرج منه لم يقطع ولو جمع من جسمه نصاب منه لان استعماله بعد اتلافه كالطعام اه (قوله مالم يتحصل الخ) عبارة النهاية وان اجتمع بعد ذلك بماعلى بدنه من نحو طيب ما يبلغ نصابا خلافا لبلقيني اه وقدمر آتفا عن المغنى والروض مثله (قوله مالم يتحصل) الى المتن لم يتقدم في كلامه خلافا لما يقتضيه صنيعه فكان الاولى ان يزيد كلمة اى (قوله او يبلغ الخ) عطف على يتحصل (قوله حالة الاخراج) يعنى حالة الخروج من جوفه اه رشيدى (قول المتن بوضعه) اى بسبب وضعه قاله سببية اه عش (قوله لانه اذا لم يسبقها الخ) عبارة المغنى لان لها اختيارا في السير فاذا لم يسبقها فقد سارت باختيارها اه (قوله قال البلقيني الخ) عبارة النهاية وقول البلقيني ومحل الخ مردود بان الضمان الخ (قوله والباب مفتوح) المناسب لما ساقى او الباب بالف قبل الو او اه رشيدى (قوله ينسب) الاولى المضى (قوله قال) اى البلقيني (قوله وقضية هذا) اى قوله فان استولى عليها الخ (قوله ويرده) اى ما قاله البلقيني بصورته (قول المتن ولا يضمن حرير) اى بوضع يد عليه كالمو اجر الوالى الصبي لا حد فهرب من عنده فلا يضمنه ومثله الزوجة الصغيرة اذا هربت من عند زوجها فلا يطالب بها الزوج اه بجيرى عن شيخه العشماوى (قوله ومكانت) الى قول المتن ولو سرق في النهاية والمغنى لا قوله وقضيته الى ويميز (قوله وان صغر) اى الحار لانه ليس بمال مغنى وشرح المنهج وقضية صنيع الشارح ان المرجع كل من الحرو المكاتب والمبعض (قوله ويبيعهم) اى ثم يخرج بهم فيبيعهم في ارض اخرى اه مغنى (قوله وحكمهم) اى الارقاء اه عش (قوله غير يميز) اى قنا غير يميز اصغرا وعجمة او جنون نهاية ومغنى (قوله الذى ليس بمطروق) اى كان كان منعطفًا عن الطريق كذا ظهر فليراجع اه رشيدى (قوله وان تبعه الخ) عبارة المغنى وسواء أحمله السارق او دعاه فاجابه لانه كالهيئة تساق او تقاد اه وكذا في النهاية لا قوله لانه الخ (قوله وقضيته) اى الاستثناء المفيد للحصر (قوله اليه) اى القن الغير المميز (قوله ليست كدعائه) اى فلا قطع فقوله نظير مامر الخ راجع للنق (قوله ويميز بنحو نوم الخ) عبارة المغنى ولو حل عبد اعيزا قويا على الامتناع نائما او سكران قطع اه زاد النهاية او مضبوطا اه اى مربوطا عش (قوله كالمو حمله) اى متيقظا نهاية ومغنى (قوله حرا) الى قوله لا لان كان في النهاية لا قوله كذا قالوه وقوله ان لاقت به (قوله ولو صغيرا) قضية هذه الغاية ان الكبير من محل الخلاف والظاهر انه ليس كذلك فليراجع اه رشيدى اقول قضية قول المغنى ولو سرق حرا صغير الا يميز أو مجنوناً أو أعجمياً أو أعمر من موضع لا ينسب لتضييع بقلادة الخ أما اذا سرقه من موضع ينسب لتضييع فلا يقطع بلا خلاف اه ان الكبير الكامل والاذن من غير حرزه كل منهما ليس من محل الخلاف خلافا لما يوجهه صنيع الشارح والنهاية (قوله او معه مال اخر) اى يليق به ايضا كما هو صريح شرح المنهج

مالم يتحصل بماعلى بدنه من نحو طيب نصاب على ما بحثه البلقيني مخالفا فيه الشيخين أو يبلغ جوهره فيه فيخرج منه) عبارة الروض وان ابتلع جوهره وخرج قطع ان خرجت منه وان تضمن بطيب وخرج لم يقطع

اليه بما كحل ليس كدعائه نظير مامر في البهيمه ويحتمل الفرق بأنها أقوى ادراكا منه لتناولها مصالحها وكفها عن ضارها بخلافه ويميز به نحو نوم أو اكراهه حتى تبعه كغير المميز فان خدعه فتبعه مختارا لم يقطع كالمو حمله وهو قوى قادر على الامتناع (ولو سرق) حرا ولو (صغيرا) أو مجنوناً أو أعجمياً (بقلادة) وحلى يليق به ويبلغ نصابا أو معه مال آخر (فكذا) لا يقطع سارقه

وان أخذه من حرز (في الاصح) لان الحرز يداعلى مامعه فهو محرز ولهذا لا يضمن سارق ما عليه ويحكم على ما يبداه انه ملكه كذا قالوه وقضيته انه لو نزع منه المال قطع لاخرجه من (١٤٨) حرز ومحلّه كما صرح به الماوردي والرويان ان نزعها منه خفية او بجاهرة ولم يمكنه منعه

من النزع وقول الاذرعى عن الزبيلي محل الخلاف ان نزعها منه اى والاصح منه لا قطع والا فلا قطع قطعا يحمل على ما اذا نزعها منه بجاهرة وامكنه منعه اما اذا لم يلق به ومثله مالو كانت ملكا لغير الصبي فان أخذه من حرز مثلها قطع قطعاً ومن حرز يلى بالصبي دونها فلا قطعاً واما اذا سرق ما عليه او ما على قن دونه فان كان بحرزه كفناء الدار قطع كفناء الدار قطع والا فلا وقلادة كلب بحرز دواب يقطع بها ان لاقت به أخذها وحدها ومع الكلب (ولو نام عبد) ولو صغيرا فيما يظهر خلافاً لمن قيده بالبالغ العاقل او بالمميز وان امكن توجيهه بان البعير لا يحترزه مع النوم الا ان كان فيه قوة على الاحراز لو استيقظ ويرد بان هذا انما يظهر مع اليقظة واما مع النوم فلا فرق وانما سبب الاحراز وجودهما بين اهل القافلة كمتاع بين سوقه بلا حظونه فاستوي الصغير وغيره ومن ثم جعلوا النائم من جملة المسروق (على بعير) عليه أمتعة أو لا (فقاذه وأخرجه عن القافلة) الى مضجعة (قطع) في الاصح لانه أخرجهما من حرزهما

كغيره اه رشيدى عبارة المغنى أو مال غيرها بما يلىق به من حليه وملا بيه وذلك نصاب اه (قوله وان أخذه الخ) قد مر ما في هذه الغاية (قوله فهو) اى مامع الحرز الاثني به محرز اى بالحرز اه اسنى (قوله ولهذا لا يضمن سارقه) بمعنى انه لا يدخل في ضمانه لو تلف مثلاً بغير السرقة اه رشيدى (قوله وقضيته) اى قولهم فهو محرز (قوله من حرزه) وهو الحرز اه بجيرى (قوله ومحلّه) اى ذلك المقتضى عبارة النهاية والاوجه كما قاله الشيخ واقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي انه ان نزعها منه خفية او بجاهرة ولم يمكنه منعه من النزع قطع ولا فلاه (قوله أو بجاهرة) لعل المراد أنه أخذوه والصبي مثلاً ينظر لكنه في محل خفي حتى يصدق حد السرقة عليه فليراجع اه رشيدى (قوله وقول الاذرعى عن الزبيلي الخ) قال الزركشى ويتعين أن يكون مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز اه نهاية هذا تنقيحاً لثان لكلام الزبيلي اى اما اذا نزعها منه قبل الاخراج من الحرز اى الحرز لها فيقطع لانه سرق مالاً من حرز مثله رشيدى (قوله عن الزبيلي) قال ابن شبة في طبقات الشافعية الزبيلي بفتح الزاى فباء موحدة مكسورة قال السبكي انه الذى اشتهر على اللسان وقال الاسنوى هكذا ينطق به الذين ادركناهم ولا أدري هل له أصل ام هو منسوب الى دليل بدال مهجلة مفتوحة فباء موحدة مكسورة فباء مثناة ساكنة فلام وهو الظاهر قال ابن السمعاني انه قرية من قرى الشام فيما اظن ورايت بخط الاذرعى ان الصواب انه دليل ومن قال الزبيلي فقد صحفاه ثم رايت في لب الآليات في باب الدال المهمة مانصه الديبلى بالفتح والكسر نسبة الى دليل قرية بالرملة اه ع ش (قوله والاصح منه) اى من النزاع وقوله ولا اى ان لم نزعها منه (قوله اما اذا لم تلق به) الى المتن في المغنى لا قوله ان لاقت به (قوله فان أخذه) اى الحر الصغير أو المجنون الخ (قوله وأما اذا سرق ما عليه الخ) هل هذا غير قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غيره فليحرروا ان كان هو فلم ذكرهما واعتبر الحرز هنا ثم سم على حج ع ش ورشيدى اقول صنيع المغنى وكذا صنيع النهاية آخر اصرىح في انهما غير ان يعتبر فيهما الحرز بالتفصيل الآتى فالاول مفروض فيما اذا سرق طفلاً بقلادة مثلاً من حرزه واخرجه من الحرز ثم نزعها منه فلا يقطع على الاصح اما لو سرقة من غير حرزه فلا يقطع بلا خلاف كما قدمناه عن المغنى أو نزعها منه قبل الاخراج من الحرز فيقطع كما قدمناه عن الرشيدى والثاني مفروض فيما اذا سرق قلادة دونه فان كان الخ (قوله فان كان بحرزه) اى الصغير حر او قناه مغنى (قوله قطع) هل يقيد بما تقدم في قوله ومحلّه كما صرح به الماوردي الخ اذا لفرق بين سرقة ما عليه وبين نزع المال منه فتأمل سم اقول الظاهر التقيد اه ع ش (قوله ولو صغيراً) وفاقلاً لانه يظاهر المغنى وقوله ويرد بان هذا اى التوجيه المذكور (قوله وجودهما) اى الصغير وغيره (قوله ومن ثم جعلوا النائم الخ) يفيد انه لو لم يتم النصاب الا به كنى اه سم عبارة المغنى والعبد في نفسه مسروق وتثبت عليه اليد ويتعلق به القطع اه (قوله عليه أمتعة) الى قول المتن فلا في النهاية (قول المتن قطع) سواء أنزله بعد ذلك عنه ام لا كما صرح به في التهذيب اه مغنى (بالاولى)

ولو جمع من جسمه نصاب اه (قوله وقضيته انه لو نزع منه المال قطع) ظاهره وخصوصاً بعد قوله وان أخذه من غير حرز الدال على انه لا فرق وان كان في حرزاً كقفاء يكونه حرز ما عليه وانظر مع هذه المسئلة قوله الآتى واما اذا سرق ما عليه فان كانت هي هذه فلم جمع بينهما ولم يشترط في هذه الاخذ من حرز على ما تقرّر واشترط في ذلك الاخذ منه وان كانت غيرهما فليحرر التمييز بينهما (وقول الاذرعى الى وامكنه منعه) قال الزركشى ويتعين ان يكون مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز م (قوله واما اذا سرق ما عليه) هل هذا غير قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غيره فليحرروا ان كان هو فلم ذكرهما ولم اعتبر الحرز هنا لا ثم (قطع) هل يقيد بما تقدم في قوله ومحلّه كما صرح به الماوردي الخ اذا لفرق بين سرقة ما عليه وبين نزع المال منه فتأمل (قوله ومن ثم جعلوا النائم من جملة المسروق) يفيد انه لو لم يتم النصاب الا به كنى (قوله

بخلاف مالو أخرجه الى قافلة أو بلد كذا أطلقوه ويتعين حمله على قافلة أو بلد متصلة بالاولى بخلاف مالو كان بينهما مضجعة فانه اى باخرجه اليها أخرجه من تمام حرزه فلا يفيد احراره بعد (او) تام (حر) أو مكاتب كتابه صحيحة او مبعض على بعير فقاذه وأخرجه عن القافلة

سواء كان الحر ميرا أو بالغاً وغيرهما خلافاً لمن قيد بذلك هنا أيضاً المأمراً أن له يداعلي مامعه (فلا) قطع (في الاصح) لأنه يیده وخرج بنام مالو كان العبد مستيقظاً وهو قادر على الامتناع فلا قطع لأنه بمنزلة الحر حيثئذ (ولو نقله من بيت (١٤٩) مغلق إلى صحن دار) مشتملة على ذلك

البيت (بابها مفتوح) بفتح غيره (قطع) لأنه أخرجه من حرزه إلى محل الضياع بخلاف مالو كان هو الفاتح لأنه كالمغلق في حقه فلم يخرج من تمام الحرز كما في قوله (ولاً) بان كان الاول مفتوحاً والثاني مغلقاً او كانا مفتوحين ولا ملاحظ او مغلقين ففتحها (فلا) يقطع لانتهاء الحرز في الثانية او تمامه في الاولى والثالثة كالورماه من دار الملك إلى أخرى له وبقولهم او تمامه يعلم ان ما هنا لا يخالف ما مران الصحن ليس حرزاً لنحو نقد وحلي ومن ثم قالوا لو اخرج نقداً من صندوق مغلق إلى بيت مغلق لم يقطع كما مر مع ان البيت ليس حرزاً للنقد باطلاً (وقيل إن كانا مغلقين قطع) لأنه أخرجه من حرز ويرد بمنع ما علل به (وبيت) نحو (خان) ورباط ومدرسة من كل ما تعدد ساكنو بيوته (وصحبه كبيت) وصحن (دار) لو أحد (في الاصح فيقطع) في الحال الاول دون الاحوال الثلاثة بعده والفرق بان صحن الخان ليس حرزاً لصاحب البيت بل هو مشترك بين

أى القافلة الاولى (قوله سواء أكان الحر ميرا الخ) انظر ما وجه التقييد بالحرز وهلا عزم اذ مكتوبة الصغير متصورة تبعاً وما المانع من هذا التعميم في المبهض اه رشیدی وقد يقال وجه اقتصار المتن عليه فالعموم في المكاتب والمبهض مستفاد من جعلهما في الشارح في حكم الحرز (قوله وخرج بنام) إلى قوله لانه في المغنى الا قوله العبد (قوله وخرج بنام مالو كان العبد) الاولى تقديمه على قول المتن او حرا الخ (قول المتن ولو نقله) اى المال من بيت مغلق الخ بخلاف مالو نقله من به ضرز او ايا البيت لبعض اخر منه فلا يقطع اه معنى (قوله بان كان) إلى قوله كالورماه في المغنى وكذا في النهاية الا قوله ولا ملاحظ (قوله الاول) اى باب البيت وقوله والثاني اى باب الدار (قوله مغلقاً) اى والعروة حرز بالمخرج اسنى ومعنى (قوله ولا ملاحظ) قيد له طوف فقط (قوله او مغلقين الخ) اى والعروة حرز بالمخرج اه معنى (قوله فلا يقطع) نعم إن كان السارق في صورة غاق البابين احد السكاكن المنفرد كل منهم ببيت قطع اه نهاية (قوله او تمامه الخ) عطف على الحرز والمغنى وله دم لإخراجه من تمام الحرز في الاولى والثانية وعمل المغنى والاسنى عدم القطع فيها بان لم يخرج من تمام الحرز (قوله كالورماه الخ) (فرع) قال سم على المنهج لو فتح شخص الحرز ودخل الدار غدت فيها مال وهو فيها فاخذه وخرج به فلا قطع لاخذه من حرز متهوك اه واعتمده مر اه عش (قوله لا يخالف ما مر الخ) كان وجه حمل ما هنا على ما إذا كان المنقول بما يكون الصحن حرزاً له سم وقد قدمنا في المغنى والاسنى التقييد بذلك ومع ذلك فالذى يظهر انه ليس مراد للشارح بل مراده كما يفيد سياقه ان المنفى فيما مر كون الصحن بنفسه حرزاً تاماً لنحو النقد والمثبت هنا كون الصحن متم الحرز لنحو النقد فلا منافاة بينهما (قوله ومن ثم) يحتمل أن الاشارة إلى عدم المخالفة ويحتمل انها إلى قوله او تمامه الخ وهو الاقرب (قوله لم يقطع) اى لانه لم يخرج من تمام الحرز (قوله مع أن البيت الخ) ظرف لقوله قالوا الخ (قوله ليس حرزاً) اى تاماً مستقلاً (قوله ورباط) إلى قوله وكما مر في النهاية الا قوله وإن اخذ إلى بان اعتياد (قوله والفرق) رد دليل مقابل الاصح قوله نعم إلى قوله وكما مر في المغنى الا قوله وان كان له بواب (قوله نعم لو سرق الخ) راجع لكل من الدار ونحو الخان ومثله الدار المتعدد ساكنو بيوته كما هو صريح المغنى وقد مناه عن النهاية ما يوافقه (قوله احد السكاكن) اى في الحرز المشترك كالخان اه اسنى (قوله وان كان له) اى لنحو الخان (قوله في حجرة الخ) اى او بيت مغلق اه معنى (قوله قطع لا حرازه الخ) ومنه صندوق احد الزوجين بالنسبة للآخر فيقطع بسرقة اه عش (قوله فيما لو نقله) (فروع) لو سرق الضيف من مكان مضيفة او الجار من حانوت جاره او المغتسل من الحمام وان دخل ليسرق او المشتري من الدكان المطروق للناس ما ليس بحرزه اعلم يقطع على القاعدة في سرقة ذلك وان دخل الحمام ليسرق قال ابن الرفعة او ليغتسل ولم يغتسل فتغفل حامياً او غيره استحفظ متاعاً لحفظه وأخرج المتاع من الحمام قطع بخلاف مالو لم يستحقه او استحفظ فلم يحفظ لنوم او اعراض او غيره ولم يكن حافظاً اه روض مع شرحه زاد المغنى ولو نزع شخص ثيابه في الحمام والحامى او الحارس جالس ولم يسلمها اليه ولا استحفظه بل دخل على العادة فسرقت فلا قطع ولا ضمان على الحامى ولا على الحارس ولو سرق السفن من الشط وهو جانب النهر والوادي وجمعه شطوط وهى مشدودة قطع لانها محرزة بذلك فان لم تكن مشدودة فلا قطع لانها غير محرزة في العادة اه

الى اخرى له) لعل المراد متصلة بالاولى بخلاف مالو كان بينهما مضيفة (قوله لا يخالف) كان وجه حمل ما هنا على ما اذا كان المنقول بما يكون الصحن حرزاً له

السكاكن فكان كسكة مشتركة بين اهلها بخلاف صحن الدار فيقطع بكل حال يردو ان اخذ بقضيته كثير ون اعتمده جمع متأخرون بأن اعتياد ساكن نحو الخان وضع حقير الامة بصحته يلحقه بصحن الدار لا السكة كما هو واضح نعم لو سرق أحد السكاكن ما في الصحن لم يقطع لانه ليس محرزه اعنه وإن كان له بواب أو ما في حجرة مغلقة قطع لا حرازه عنه وكما مر فيما لو نقله من بيت مغلق إلى صحن دار بابها مفتوح

(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق الذي يقطع وهي التكليف وعلم التحريم وعدم الشبهة والاذن والتزام الاحكام والاختيار وفيما ثبت السرقة ويقطع بها وما يتعلق بذلك (لا يقطع صبي ومجنون) وجاهل بحرمة السرقة وقد عذر بل اولم يعذر حيث امكن جهله على احتمال لان الحديد را بالشبهة الممكنة (ومكره) (١٥٠) لرفع القلم عنهم وحرى ومن اذن له المالك وذو شبهة مامر لعذرهم نعم يعذر المميز

والحق به كل من سقط عنه القطع لشبهة ولا يقطع مكره بالسكس ايضا لما مر أن التسبب لا يقتضى حدا ومن ثم لو كان المكره بالفتح غير مميز أو أعجميا يعقود الطاعة كان آله للسكس فيقطع فقط (ويقطع مسلم وذمى) ولو سكران (بمال مسلم وذمى) إجماعا في مسلم بمسلم ولصحة الذى والتزامه الاحكام وإن لم يرض بحكمنا وكذا في الزنا ويفرق بين هذا وعدم قتل المسلم به بان ملحظ القود المائلة ولم توجد وملحظ السرقة الاخذ خفية بشروطه وقد وجد (وفى معاهد) ومستأن (أقوال) أحسنها أن شرط قطعه بسرقة قطع (لا التزامه) (والا) بشرط ذلك (فلا) يقطع لعدم التزامه (قلت الاظهر عند الجمهور ولا قطع) بسرقة مال مسلم او غيره مطلقا كما لا يحدان زنى (والله اعلم) لا تلم يلتزم الاحكام فاشبه الحربى نعم يطالب قطعاً برده ماسرقة او بدله ولا يقطع أيضا مسلم أو ذمى بسرقتها

(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق (قوله في شروط) إلى قول المتن ويقطع في النهاية إلا قوله الركن الثالث وهو قوله بل اولم يعذر إلى المتن وقوله لعذرهم إلى ولا يقطع (قوله في شروط الركن الخ) أى في بعض ما قبله وهي التكليف بيان للشروط من حيث هي لا التي في كلام المصنف في هذا الفصل اه رشيدى ولك ان تحمله على ظاهره بجعل المتن والشرح لا متزاجهما كأنهما كلام شخص واحد (قوله وهي) إلى قوله وما يتعلق بذلك في المغنى (قوله وعلم التحريم) أى تحريم السرقة (قوله وفيما ثبت الخ) من الاثبات (قوله ويقطع بها) أى وفيما يقطع بالسرقة وهو اطرافه على التفصيل الاقايى رشيدى (قوله وجاهل الخ) وأعجمى أمر بسرقة وهو يعقود باحتياها معنى (قوله وقد عذر) أى بقرب عهده بالاسلام او بعده عن العلماء معنى وعش (قوله على احتمال) ينبغى ان يكون هذا هو الوجه بل لو قيل به بالاطلاق في الحدود وغيرها اكان وجبها لا ثقا بمحاسن الشريعة اه سيد عمر وهو كلام حسن (قوله لرفع القلم عنهم) وقطع السكران من قبيل ربط الحكم بسببه اه معنى (قوله وحرى) لعدم التزامه اه معنى (قوله لعذرهم) يتأمل في الحربى اه سم وقد يقال انه معذور بعدم التزامه الاحكام (قوله المميز) أى من الصبي والمجنون (قوله ولا يقطع مكره) إلى قوله وكذا في الزنا في المغنى (قوله فيقطع فقط) أى كما لو أمره بلا اكراه اه نهاية (قوله إجماعا) إلى قوله ويفرق في النهاية (قوله ولصحة الذى والتزامه الاحكام) عبارة المغنى واما قطعه بمال الذى فعلى المشهور لا نه معصوم بذمته واما قطع الذى بمال المسلم والذى فلا التزامه الاحكام اه (قوله وكذا) عبارة النهاية كما اه (قوله بين هذا) أى قطع المسلم بمال الذى (قوله به) أى بالذى (قوله وملحظ السرقة الخ) يتأمل اه سم (قول المتن وفى معاهد) بفتح الهاء بخطه ويجوز كسرهما اه معنى (قوله ومستأن) إلى قوله وبحسب الاذرعى في المغنى إلا قوله ولا يقطع ايضا إلى المتن وإلى قوله فعلم في النهاية (قول المتن ان شرط) أى عليه في عهده اه معنى (قوله لا التزامه) أى كل من المعاهد والمستأن (قوله او غيره) من الذى والمعاهد (قوله مطلقا) أى شرط قطعه بسرقة او لا (قوله نعم يطالب قطعاً الخ) في هذا الصنيع اشعار بان الحربى لا يطالب وظاهر انه لو تلف ماسرقة فلا ضمان عليه وإن كان باقيا وامكن نزعه منه نزع فليتأمل سم على حج اه عش (قوله برده ماسرقة) أى ان بقى او بدله أى ان تلف اه معنى (قول المتن وثبت السرقة الخ) ضعيف اه عش (قول المتن يمين المدعى المردودة) كان يدعى على شخص سرقة نصاب فينكل عن اليمين فترد على المدعى ويحلف اه معنى (قوله والمنقول المعتمد لا قطع) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لان ثبوته) أى المال باليمين المردودة عش ومعنى (قوله ان فصله) أى السارق الاقرار بما يأتى في الشهادة بها فيبين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحزب بتعيين او وصف بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لانه قد يظن غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة له وقضية كلامه انه لا يثبت القطع بعلم القاضى وهو كذلك بخلاف السيد فانه يقضى بعلمه في رقيقه كما مر في حد الزنا اه معنى (قوله وان لم يتكرر كسائر الحقوق) عبارة المغنى مؤاخذه له بقوله ولا يشترط تكرار

(فصل) لا يقطع صبي ومجنون الخ (قوله ويقطع بها) المغنى وفيما يقطع بالسرقة وهو يده المغنى الخ (قوله لعذرهم) يتأمل في الحربى (قوله وملحظ السرقة الخ) يتأمل ع (قوله نعم يطالب قطعاً الخ) في هذا الصنيع اشعار بان الحربى لا يطالب وظاهر انه لو تلف ماسرقة فلا ضمان عليه وان كان باقيا وامكن نزعه منه نزع فليتأمل (قوله والمنقول المعتمد لا قطع) كتب عليه م

ماله لاستحالة قطعها بماله دون قطعه بماله (وثبت السرقة يمين المدعى المردودة) فيقطع (في الاصح) الاقرار لانها كالاقرار والمنقول المعتمد لا قطع كما لا يثبت بها حد الزنا وحمل شارح المتن على ثبوتها بالنسبة للمال وهم لان ثبوته لا خلاف فيه (وباقرار السارق) بعد الدعوى عليه ان فصله بما يأتى في الشهادة بها وإن لم يتكرر كسائر الحقوق وبحسب الاذرعى قبول المطلق من فقيه وافق للقاضى في مذهبه ويرد بان كثير من مسائل الشبهة والحزب وقع فيه خلاف بين أئمة المذهب الواحد فالوجه اشتراط التفصيل

مطلقا نظير ما قدمته في الزنا أما إقراره قبل الدعوى عليه فلا يقطع به حتى يدعى المالك (١٥١) ويثبت المال أخذان قولهم لو شهد بسرقة

مال غائب أو حاضر حسبة  
قبلا لكن لا يقطع حتى  
يدعى المالك بماله ثم تعاد  
الشهادة لثبوت المال لأنه  
لا يثبت بشهادة الحسبة  
لا للقطع لأنه ثبت بها وإنما  
انتظر لتوقع ظهور مسقط  
ولم يظهر فلم أن شرط القطع  
دعوى المالك أو وليه أو  
وكيله بالمال ثم ثبوت السرقة  
بشروطها ومر عن صاحب  
البيان قبيل الثالث ماله تعلق  
بذلك (والمذهب قبول  
رجوعه) عن الإقرار  
بالسرقة كالزنا لكن بالنسبة  
للقطع فقط (ومن أقر بعقوبة  
لله تعالى) أي بموجيها كزنا  
وسرقة وشرب مسكر ولو  
بعد دعوى (فالصحيح أن  
للقاضي) أي يجوز له كافي  
الروضة وأصلها لكن أشار  
في شرح مسلم إلى نقل  
الاجماع على نده وحكاية في  
البحر عن الأصحاب وقضية  
تخصيصهم القاضي بالجواز  
حرمته على غيره وهو  
محتمل ويحتمل أن غير  
القاضي أولى منه بالجواز  
لامتناع التلقين عليه (أن  
يعرض له) أن كان جاهلا  
بوجوب الحد وقد عذر  
على ما في العزيز ولكن  
توقف فيه الأذري ويؤيد  
توقفه أن له التعريض لمن  
علم أن له الرجوع فكذلك لمن  
علم أن عليه الحد (بالرجوع)  
عن الإقرار وأن علم جوازه

الإقرار كما في سائر الحقوق اه (قوله مطلقا) أي فقيها أو غيره اه ع ش (قوله) أما إقراره الخ لعله  
مفروض في مالك حاضر حتى يغير مسألة الماتن الآتية ومع ذلك فتأخيره إلى هناك وذكره معها بالنسب اه  
سيد عمر (قوله) أخذان قولهم الخ قد يشكك هذا الأخذ بان قضية المأخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال  
لأنه إنما احتج إليه في المأخوذ منه لأنه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في المأخوذ فإن فيه إقرار أو المال يثبت  
به فليتأمل سم على حجج ع وش ورشيدى ويوافق الاشكال المذكور قول المغنى فإن أقر قبله لم يثبت القطع  
في الحال بل يوقف على حضور المالك وطلبه كإسأقى اه حيث لم يذكر قوله ويثبت المال ورفع الجيرى  
ذلك الاشكال بما نصه وقولها ويثبت عطف على قولها فلا يقطع وصرح بذلك لئلا يتوهم من نفي القطع  
عدم ثبوت المال وليس معطوفا على يدعى المالك ويكون ثبت حينئذ بضم الياء وكسر الباء لأنه ثابت  
بالإقرار فلا معنى لإثباته اه (قوله) لا للقطع لأنه ثبت الخ قد يقال قضية هذا الصنيع أن السرقة تثبت قبل  
الدعوى فقد يشكك على الترتيب في قوله الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتأمل وقد يجاب بان هذا  
مخصص للترتيب المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتأمل سم على حجج لكن قد يقال أن  
الجواب الثاني لا يتناق مع قوله دعوى المالك أو وليه أو وكيله اه رشيدى ولم يظهر لى وجه عدم الثاني إذ  
الضمير في قول سم أو بانه الخ راجع لثبوت المال بأعادة الشهادة المسبوبة بدعوى المالك بماله فالترتيب  
موجود هناك ضمنا (قوله) بها أي بشهادة الحسبة (قوله قبيل الثالث) أي من شروط المسروق في شرح  
فلم يذكره بارت أو غيره قبل إخراجهم من الحرز (قول الماتن والمذهب قبول رجوعه الخ) (فرعان)  
لو أقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمى لا يقطع ولو أقر بها ثم أقيمت عليه البينة ثم رجع قال  
القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لأن الثبوت كان بالإقرار وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردى كذا في  
شرح الروض سم على حجج لكن المعتمد فيه ما خلافة عند مر أي والخطيب وفيما تقدم اه ع ش (قوله) عن  
الإقرار إلى قوله وقضية تخصيصهم في المغنى وإلى قوله رواه أبو داود في النهاية (قوله) لكن بالنسبة للقطع  
ولو في أثنائه لأنه حق الله تعالى فيسقط كحد الزنا ولو بقي من القطع بعد الرجوع ما يضر بقاؤه قطع هو لنفسه  
ولا يجب على الإمام قطعه وأما الغرم فلا لأنه حق آدمى مغنى وروى مع شرحه (قوله فقط) أي دون المال  
اه نهاية (قوله) لكن أشار في شرح مسلم الخ والمعتمد الأول نهاية ومغنى أي الجواز سم وع ش (قوله)  
القاضي بالجواز عبارة النهاية الجواز بالقاضي اه (قوله) ويحتمل أن غير القاضي أولى منه وهو الوجه  
اه نهاية (قوله) لا تمتنع التلقين عليه أي على الحاكم دون غيره اه نهاية أي فهو أولى بالجواز رشيدى  
(قوله) على ما في العزيز الخ ولعله جرى على الغالب إذ العالم قد تطرا له دهشة فلا فرق كما قاله البلقيني اه  
نهاية أي بين العالم والجاهل ع ش (قوله) عرض به أي بالرجوع بقوله لملك قبلت فاخذت (قوله)  
ما إخالك بكسر الهمزة على الإفصح وبفتحها على القياس حلبي أي ما اظنك اه بجيرى (قوله)  
(قوله) أخذان قولهم قد يشكك هذا الأخذ بان قضية المأخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال لأنه إنما  
احتج إليه في المأخوذ منه لأنه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في المأخوذ فإن فيه إقرار أو المال يثبت به  
فليتأمل (قوله) لا للقطع لأنه ثبت بها قد يقال قضية هذا الصنيع أن السرقة تثبت قبل الدعوى فقد  
يشكك على الترتيب في قوله الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتأمل وقد يجاب بان هذا مخصص للترتيب  
المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتأمل (قوله) والمذهب قبول رجوعه عن الإقرار بالسرقة  
الخ (فرعان) لو أقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمى لا يقطع ولو أقر بها ثم أقيمت عليه البينة  
ثم رجع قال القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لأن الثبوت كان بالإقرار وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردى  
كذا في شرح الروض (قوله) لكن أشار في شرح مسلم إلى نقل الاجماع على نده والمعتمد الأول مر (قوله)  
ويحتمل أن غير القاضي أولى وهو الوجه مر (قوله) فكذا لمن علم أن عليه الحد كتب عليه مر

فيقول لملك قبلت فاخذت أخذت من غير حرز غصبت انتهيت لم تعلم أن ما شرته مسكر لأنه صلى الله عليه وسلم عرض به لما عز وقال  
لمن أقر عنده بالسرقة ما إخالك سرقت قال بلى فاعاد عليه مرتين أو ثلاثا فامر به فقطع رواه أبو داود وغيره



ويؤخذ منه أنه يندب تكرير التعريض (١٥٢) ثلاثا بناء على ندبه وأفهم قوله بالرجوع أنه لا يعرض له بالانكار لأن فيه حملا على

ويؤخذ منه) أي من الخبر (قوله) وأفهم قوله) أي المصنف (قوله) لا يعرض له) أي بعد الإقرار (قوله) وقوله) إلى قوله ويوجه في المعنى لإلا قوله أي ما لم يخش إلى وأنه لا يجوز والى المتن في النهاية (قوله) وقوله أقر) أي وأفهم قوله أقر (قوله) أي ما لم يخش الخ) ولعل صورة انكار السرقة دون المال أن يقربه ويدعى أنه أخذه بشبهة أو نحو ذلك اهـ رشيدى (قوله) وأنه لا يجوز الخ) عطف على قوله أنه الخ (قوله) وقوله لله) أي وأفهم قوله لله (قوله) وقطعوا الخ) عبارة المعنى وكلام المصنف يقتضى أن قوله ولا يقول أرجع من تنمة ما قال أنه الصحيح وليس مراد بل مجزوم به في كلام الرافعى وغيره اهـ (قوله) عنه) إلى قوله وبه يعلم في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله) فيأثم به) ومثل القاضي غيره اهـ عش (قوله) لأنه امر بالكذب) إن رجوع للذين أيضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وإن في الثاني حملا على الكذب وتسايم ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه إلا أن يجلب بالفرق بين الحمل على الكذب والامر به فليحذر ثم على حج اهـ عش (قوله) وله أن يعرض الخ) وأما الشفاعة في الحد فقال المصنف في شرح مسلم أجمع العلماء على تحريمها بعد بلوغه الإمام وأنه يحرم تشفيعه فيه وأما قبل بلوغ الإمام فأجازها أكثر العلماء إن لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس فإن كان كذلك لم يشفع وسيأتي الشفاعة في التعزير في باب اهـ معنى (قوله) وإلا فلا) شامل لما إذا لم ير مصلحة في واحد منهما كما صرح به الأسنى (قوله) ضياع المسروق الخ) ومثله بالاولى ما لو خاف على نفسه أو ماله كما هو معلوم اهـ عش (قوله) أو حد الغير) عبارة الروض مع شرحه في الزنا ثم محل استحباب تركها أي الشهادة إذا لم يتعلق بتركها إيجاب حد الغير فإن تعلق به ذلك كان شهد ثلاثة بالزنا فيأثم الرابع ويلزمه الأداء انتهى اهـ سم (قوله) للقطع) أي بالإقرار أيضا أي كعدم الرجوع عن الإقرار (قوله) كما مر) حقه أن يؤخر عن قوله للمال (قوله) أو وكيله) أي أو وليه (قوله) فعلية) أي على اشتراط الطلب (قوله) أو بعد دعوى) إلى قول المتن ولو اختلف في النهاية لإلا قوله كما يأتي إلى المتن وقوله ووقع إلى وكونها (قوله) الشامل وكالته لهذه) أي الدعوى كان وكله فيما يتعلق بالدعوى اهـ عش ويجوز إرجاع الإشارة للسرقة (قوله) بها) أي بالسرقة والجار متعلق بالشعور (قوله) أو شهد الخ) عطف على قول المصنف أقر بلا دعوى وكان المناسب أن يؤخره عن قوله والحق به السفيه ويزيد له قوله أو دعوى ولى المالك (قوله) أو مال) إلى قوله كما مر في المعنى (قوله) أو مال غير مكلف) أي مال صبي أو مجنون (قول المتن حضوره) أي الغائب وفي معنى حضوره حضور وكيله في ذلك كما قاله الأذرى وغيره اهـ أسنى (قوله) وكما له) أي غير المكلف والملحق به بالبلوغ والافاقة والرشد (قوله) ومطالبته) أي المقر له بعد الحضور والكمال (قوله) بالاباحة) أي بأنه كان أباح له المال (فرع) لو أقر عبد بسرقة دون النصاب لم يقبل إلا أن صدقه سيده أو نصاب قطع كإقراره بجناية توجب قصاصا ولا يثبت المال وإن كان بيده كما عكس ذلك من باب

الكذب كذا قيل وفيه نظر لما مر في الزنا أن انكاره بعد الإقرار كالرجوع عنه ثم رايهم صرحوا بأن له التعريض بالانكار وبالرجوع ويجاب عما علل به بأن تشوف الشارع إلى درء الحدود الغنى النظر إلى تضمن الانكار للكذب على أنه ليس صريحا فيه تخفف امره وقوله أقران له قبل الإقرار ولا بينة حملة بالتعريض على الانكار أي ما لم يخش أن ذلك يحمله على انكار المال أيضا على الأوجه وأنه لا يجوز التعريض إذ ثبت بالبينة وقوله لله أن حق الأدعى لا يجوز التعريض بالرجوع عنه وإن لم يفد الرجوع فيه شيئا ويوجه بأن فيه حملا على محرم إذ هو كقطع العقد الفاسد (و) قطعوا بانه (لا يقول) له (أرجع) عنه أو أجحده فيأثم به لأنه امر بالكذب وله أن يعرض للشهود بالتوقف في حد الله تعالى أن رأى المصلحة في الستر وإلا فلا وبه يعلم أنه لا يجوز له التعريض ولا لهم التوقف أن ترتب على ذلك ضياع المسروق أو حد الغير (و) يشترط للقطع أيضا كما مر طلب من المالك أو وكيله للمال فعليه (لو أقر بلا دعوى) أو بعد دعوى

(قوله) وقوله أقر الخ) وعلى ما تقدم من أن الانكار كالرجوع يكون التقيد بإقراره غيره بالاولى (قوله) لأنه امر الخ) أن رجع للذين أيضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع إلى الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وإن في الثاني حملا على الكذب وتسايم ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه إلا أن يجلب بالفرق بين الحمل على الكذب والامر فليحذر (قوله) أن رأى المصلحة في الستر وإلا فلا وبه يعلم أنه لا يجوز له التعريض ولا لهم التوقف في الروض وشرحه في الزنا وكذا الشاهد يستحب له سترها بأن يترك الشهادة بها إن رأى مصلحة وأن رأى المصلحة في الشهادة بها كذا في الروضة فكلاهما فيما إذا لم ير مصلحة متدافع وكلام المصنف يقتضى أنه يشهدو الأقرب خلافاً وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاقهم في باب الشهادات وغيره استحباب ترك الشهادة ثم محل استحباب تركها أن لم يتعلق بتركها إيجاب حد على الغير فإن تعلق به ذلك كان شهد ثلاثة بالزنا فيه فيأثم الرابع بالتوقف ويلزمه الأداء اهـ وينبغي أن يقال

وكيل الغائب الشاملة وكالته لهذه من غير شعور للمالك بها أو شهد بها حسبة (أنه سرق مال زيد الغائب) أو مال غير مكلف والحق به السفيه (لم يقطع في الحال بل) يحبس و(ينتظر حضوره) وكما له ومطالبته (في الأصح) لأنه ر بما يقوله بالاباحة

والمالك فانه يسقط القطع وان كذبه كما مر اما بدد دعوى عن موكل علم ذلك فلا انتظار لعدم احتمال الاباحة هنا ونحو الصبي يمكن ان يملكه عقب البلوغ والرد وقيل الرفع للقاضي فيسقط القطع ايضا ولا يشكل حبسه متابعه فيه فيما لو اقر بمال الغائب لان له المطالبة بالقطع في الجملة لا بمال الغائب ومن ثم لومات عن نحو طفل حبس لان له بل عليه المطالبة به حينئذ كما يأتي (١٥٣) قبيل القسمة ووجوب قبضه عين الغائب إنما

هو فيما اذا عرضها عليه من هي تحت يده كما يأتي ثم (او) اقر (انه اكره امة غائب على زنا) اوزنى بها (حدد في الحال في الاصح) لانه لا يتوقف على طلب ولا يباح بالاباحة ومن ثم توقف المهر على حضوره لانه يسقط بالاستسقاط واحتمال كونه واقفت عليه لا يؤثر لضعف الشبهة فيه ومن ثم جريا في موضع على الحد بوطء الواقفة عليه نعم يحتمل انه نذر له بها وكانهم لم يراعوه لندوره (ويثبت) القطع (بشهادة رجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (فلو) ادعى المالك او وكيله ثم (شهد رجل وامرأتان) او رجل وحالف معه (ثبت المال ولا قطع) كما يثبت بذلك الغصب المعلق به طلاق او عتق دونهما ان كان التعليق قبل ثبوت الغصب والا وقعا بخلاف مالو شهدوا قبل الدعوى فانه لا يثبت شيء لعدم قبول شهادة الحسبة في المال كما مر (ويشترط) للقطع (ذكر الشاهد) هو للجنس اى كل من شاهديه (شروط السرقة) السابقة اذ قد يظن ان ماليس بسرقة سرقة فينيان المسروق منه والمسروق

الاقرار معنى واسنى مع الروض (قوله وانك) هذا التعليل لا يأتي في الصبي والمجنون والسفيه لكن سيأتي انه قد يبلغ الخ فيأتي نظيره في المجنون والسفيه اه عش وكان ينبغي ان يكتبه على قول الشارح او الاباحة لا لا اقرار بالمالك يتأتى من انك كما هو صريح الاسنى والمغنى (قوله وان كذبه) اى كذب المقر بالسرقه المالك المقر بملك السارق (قوله اما بدد دعوى عن موكل علم ذلك الخ) عبارة النهاية اما بعد دعوى الموكل فلا انتظار اه اى بان ادعى مثلا ثم سافر واقر المدعى عليه بعد سفر المدعى عرش (قوله لعدم احتمال الاباحة هنا) اى والمالك ولول وجهه ان توكيله في دعوى السرقة بعد علمه بها يبعد سبق الاباحة والمالك (قوله ونحو الصبي) اى من المجنون والسفيه (قوله ان يملكه الخ) اى وان يقر له بانه مالك لما سرقه كالغائب معنى واسنى (قوله لانه) اى لالحاكم عرش ومعنى (قوله ومن ثم لومات) اى الغائب اه رشيدى عبارة المغنى لومات الغائب من مال وخلفا طفل ونحوه فله ان يطالب المقر به ويحبسه اه (قوله حبس) اى المقر عرش ومعنى (قوله لانه الخ) اى الحاكم عرش ومعنى (قوله ووجوب قبضه الخ) جواب سؤال مشؤمه قوله لا بمال الغائب (قوله ثم) اى قبيل القسمة (قوله او اقر) الى قوله نعم في المغنى (قوله اوزنى بها) اشار به الى ان الاكره ليس بقيد (قوله لانه) اى حد الزنا (قوله ولا يباح) اى البضع (قوله واحتمال كونها الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله فيه) اى الواف (قوله في موضع) اى في باب الواف معنى ونهاية (قوله لندوره) افاد انه اذا وطئ الامة المندور له بها هو بيد الناذر لا يحدوه وظاهر لانه ملكها بالنذر اه عرش (قوله ويثبت القطع) كذا في النهاية بتد كبير القول والذى في المغنى والحلى وثبت السرقة الموجبة للقطع اه بتاينث الفعل (قوله القطع) الى قول المتن ويشترط في المغنى (قوله غير الزنا) فانه خص بزيد العدد اه معنى (قوله ادعى المالك الخ) اى وليه (قوله كما ثبت بذلك الغصب الخ) عبارة المغنى كالوعلق الطلاق او العتق على غصب او سرقة نشهد رجل وامرأتان على الغصب او السرقة ثبت المال دون الطلاق والعتق اه (قوله بخلاف مالو شهدوا الخ) عبارة المغنى تنبيه محل ثبوت المال ما اذا شهدوا بعد دعوى المالك او وكيله فلوشهدوا حسبة لم يثبت بشهادتهم المال ايضا لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة اه (قوله كما مر) اى قبيل قول المصنف والمذهب (قوله اذ قد يظنان) الى قوله ويجاب في المغنى الا قوله ووقع الى وكونها (قوله وان لم يذكر انه نصاب) اى لا يشترط ان يذكره الشاهدان بل يكفي تعيين المسروق ثم الحاكم ينظر فيه فاذا ظهر له نصاب عمل بمقتضاه اه معنى (قوله فيه) اى في كون المسروق نصابا (قوله بهما) اى الشاهدين وقوله او بغيرهما شامل للقاضي نفسه (قوله ولا انه ملك الخ) عطف على انه نصاب اى ولا يشترط ان يذكر كون المسروق ملكا لغير السارق بل يكفي ان يقول اسرق هذا المالك يقول هذا ملكى والسارق يوافقه او يثبت المالك بغيرهما كذا في المغنى (قوله يقولان لان نعم الخ) من جملة الشروط المعترضة ذكرها اه عرش (قوله وغير ذلك كاتفاق الشاهدين) عطف على قول المصنف ذكر الشاهد وكان الاولى تاخيرها الى قبيل المتن عبارة المغنى ويشترط اتفاقهما في شهادتهما وحينئذ لو اختلف شاهدان في وقت الشهادة كقوله الخ وهى اسبك (قوله ذكر اسم ونسبه) اى بحيث يحصل التمييز اه معنى (قوله واستشكل) اى قولهم ويشير ان الخ ومحط الاشكال قولهم والا ذكر الخ (قوله ويجاب الخ) عبارة المغنى وقد يجاب بانها لا تسمع تغليبا لجانب المال ولهذا لا قطع على السارق حتى يحضر المالك ويدعى بماله كما مر اه (قوله بتصويره) اى السماع اه

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - تاسع) وإن لم يذكر أنه نصاب لا النظر فيه وفي قيمته للحاكم بهما أو بغيرهما ولا انه ملك لغير السارق بل للمالك اثباته بغيرهما ووقع في هذه والتي قبلها بعضهم ما يخالف ذلك فاحذره وكونها من حرز بتعيينه او وصفه ويقولان لان نعم له فيه شبهة وغير ذلك كاتفاق الشاهدين ويشير ان للسارق ان حضرو الا ذكر اسمه ونسبه واستشكل بان البيعة لا تسمع على غائب في حد الله تعالى ويجاب بتصويره بغائب متعززا ومتوار بعد الدعوى عليه (ولو اختلف شاهدان) فيما بينهما (كقوله) اى أحدهما (سرق) هذه العين

او ثوبا ايضاً او ( بكرة ) قول ( ١٥٤ ) ( الاخر ) سرق هذه شير الاخرى او ثوبا اسود او ( عشية فباطلة ) للتناقض فلا يترتب

عليها قطع نعم للمسروق  
منه ان يحلف مع احدهما في  
الاولى ومع كل منهما في  
الثانية ان وافقت شهادة  
كل دعواه والحق في زعمه  
وياخذ المال ولو شهد  
واحد بكيس وآخر  
بكيسين ثبت واحد وقطع  
ان بلغ اصابا وله الحلف  
مع الذي زاد وياخذوا  
اثنان انه سرق هذه بكرة  
واخران انه سرقها عشية  
تعارضتا ولم يحكم بواحدة  
منها فان لم يتوارد على شيء  
واحد ثبتا وقطع لاذ  
لا تعارض ( وعلى السارق  
رد ما سرق ) وان قطع  
للخبر الحسن على اليد  
ما اخذت حتى تودي به ولان  
القطع لله تعالى والغرم  
للادى فلم يسقط احدهما  
الاخر ومن ثم لم يسقط  
الضمان والقطع عنه برده  
للحرز ( فان تلف ضمنه )  
كنافقه بمثله في المثل  
واقصى قيمه في المتقوم  
( و قطع يمينه ) اى السارق  
الذى له اربع اذ هو الذى  
يتاقى فيه الترتيب الآتى  
اجماعا ولو شاء ان امن  
نزف الدم ولان البطش  
بها اقوى فكان البداء بها  
اردع ولا يتم ما يقطع ذكر  
الزاني لانه ليس له مثله وبه  
يفوت النسل المطلوب

رشيدى ( قوله للتناقض ) الى قوله كذا نقله في النهاية الا قوله في الاولى وقوله في الثانية ( قوله في الاولى ) ثم  
قوله في الثانية فيه نظر فليتأمل ا ه سم والمراد بالاولى الاختلاف في تشخيص الدين وبالثانية الاختلاف  
في تشخيص اللون ( قوله ومع كل منهما في الثانية ) ونزف ابن سم في هذا ونقل عليه عبارة الروض ونصها  
وان شهد واحد بثوب ايضاً وآخر باسود فله ان يحلف مع احدهما وله ان يدعى الاخر ويحلف مع  
شاهده واستحقهما انتهى ا ه رشيدى عبارة المغنى تنبيه قوله فباطلة اى بالنسبة الى القطع اما المال فان  
حلف المسروق منه مع الشاهد اخذ الغرم منه والا فلا كذا قالاه فالمراد حلف مع من وافقت شهادته  
دعواه او الحق في زعمه كما بينه في الكفاية ثم ذكر نظير ما مر عن الروض ( قوله ان وافقت شهادة كل )  
كان ادعى بعين فشهد احدهما انه سرقها بكرة والاخر عشية فيحلف مع كل منهما بمعنى انه ان شاء حلف  
انه سرقها بكرة وان شاء حلف انه سرقها عشية فان وافقت دعواه شهادة احدهما دون الاخر كان ادعى  
انه سرق ثوبا ايضاً فشهد احدهما بذلك والاخر بانه سرق ثوبا اسود فيحلف مع الاول لموافقة  
شهادته دعواه ا ه ع ش ( قوله والحق ) بالنصف عطفاً على دعواه ( قوله ولو شهد ) الى قول المتن فان  
تلف في المغنى الا قوله وله الحلف الى او اثنان ( قوله ولم يحكم بواحدة الخ ) اى وان كثرت عدد احدهما لان  
الكثرة ليست مرجحة ا ه ع ش ( قوله ثبتتا ) اى التيناز ( قول المتن وعلى السارق رد ما سرق ) ولو كان  
للمسروق منفعة استوفاهما السارق او عطلها وجبت اجزئها كالمغصوب ا ه غنى زاد سم وقد يؤخذ من قوله  
الآتى كنافقه ا ه ( قوله برده المال للحرز ) اى ولو لم تثبت السرقة الا بعد الرد وقد يخرج بقوله برده الخ  
مالوا اخذه المالك قبل الرفع للقاضى كان رماه السارق خارج الحرز فاخذه المالك فلا ضمان ولا نطع له نذر  
طالب المال والفرق انه لا يبرأ برده للحرز قبل وضع المالك يده عليه ا ه ع ش ( قوله اجماعا ) الى قوله وقاطعها  
في المغنى ( قوله ان امن نزف الدم ) اى فان لم يؤمن نزف الدم قطعت رجله اليسرى بخلاف ماسياتى اخر  
الباب انه لو شلت بعد السرقة ولم يؤمن نزف الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة يتعلق القطع بعينها فاذا تعذر  
قطعهما سقط بخلافه هنا فان الشلل موجود ابتداء فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعدهما رسم على  
حج ا ه ع ش ( قوله ولان البطش الخ ) عطف على قوله اجماعا ( قوله لانه ليس له مثله ) اى والسارق له مثل  
اليده غالباً فلم تقت عليه المنفعة بالسكية ا ه غنى ( قوله وبه يفوت الخ ) اى غالباً ا ه غنى وهو علة مستقلة كما  
هو صريح المغنى ( قوله وقاطعها في غير القن ) اى من حره ومبعض ومكاتب اما القن فقاطعها السيد والامام  
ا ه ع ش ( قوله فلو فوضه ) اى الامام او نائبه وقوله للسارق خرج به مال فوضه للمسروق منه فيقع الموضع  
وان امتنع التفويض له مخافة ان يردد عليه الالة فيؤدى الى اهلاكه وخرج بفوض اليه مال ففعله بلا اذن  
من الامام او نائبه فلا يقع حد وان امتنع القطع له واث المحل ا ه ع ش وقوله وخرج بفوض اليه الخ فيه ان  
الحكم في التفويض كذلك فامعنى الخروج حينئذ على انه يخالف قول الشارح الآتى فاجز اسقوطها الخ

ايضا ان محل جواز تركها فيما اذا كانت المصلحة فيها ما ذكر الخ فليتأمل ( قوله او ثوبا ايضاً الخ ) في  
الروض وان شهد واحد بثوب ايضاً وآخر باسود فله ان يحلف مع احدهما وله ان يدعى الاخر ويحلف  
مع شاهده واستحقهما انتهى ( قوله في الاولى ثم قوله في الثانية ) فيه نظر فليتأمل م ( قوله وعلى السارق  
رد ما سرق ) واجزته مدة وضع يده وقد يؤخذ من قوله الآتى كنافقه ( قوله ان امن نزف الدم ) اى فان  
لم يامن نزف الدم قطعت رجله اليسرى بخلاف ماسياتى آخر الباب انه لو شلت بعد السرقة ولم يامن نزف  
الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة يتعلق بعينها فاذا تعذر قطعها سقط بخلافه هنا فان الشلل موجود ابتداء  
فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعدهما م ( قوله فلو فوضه للسارق لم يقع الموضع ) في الروض في باب  
استيفاء القصاص قبيل الطرف الثانى مانصه ولو اذن الامام لسارق اى في قطع يده فقطع يده جاز ويجزى  
ا ه قال في شرحه وما ذكره كاصله من الجواز نصه في اول الباب الثانى من ابواب الوكالة ا ه

وهو مشكل بما يأتي من سقوطها بنحو أفة المصحح بوقوع فعله الموقوع وإن لم يفوضه إليه الإمام ثم رأت كلام الرافعي ليس نصافي ذلك وإنما هو عموم فقط وهو أن التوكيد في استيفاء الحد متمتع ولا يقع الموقوع فليحمل على غير هذا لما صرحوا به فيما يأتي أن القطع تعلق بهين البين فاجز اسقوطها على أي وجه كان (فإن سرق ثانيا بعد قطعها) واندمل القطع الأول وفارق توالي قطعها في الحرابة لأنهما ممتد واحد (فرجله اليسرى) هي التي تقطع (و) أن سرق (ثالثا) قطعت (يده اليسرى) أن سرق (رابعا) قطعت (رجله اليمنى) لخبر الشافعي بذلك وله شواهد وصح ما ذكر في الثالثة عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من غير مخالف وحكمة قطع اليد والرجل أنهما آلة السرقة بالأخذ والنقل وقطع ما ذكر في الثانية والرابعة أن السرقة مرتين تعدل الحرابة شرعا وهما قطعان في مرة منها كما يأتي أما قبل قطعها فسيأتي هذا كله حيث لا زائدة وشبهها على معصمه والا قطعت أصلية أن تميزت وأمكن استيفاؤها بدون الزائدة والاقطعتا كذا أطلقه شيخنا هنا في شرح الروض لكنه قدم فيه في الوضوء في أصلية وزائدة لم

(قوله كذا نقله شارح عن الرافعي) واقتصر عليه النهاية وكتب عليه ع ش ما نصه قوله لا يقع الموقوع أي ويكون كالسقوط باقة وسيأتي ما فيه ومنه سقوط القطع وعليه يشكل الفرق بين القول بوقوع الموقوع والقول بعدمه بأن كلاهما يسقط القطع إلا أن يقال إذا قلنا بوقوع الموقوع كان قطعها جابرا للسرقة من حيث حق الله تعالى وحيث قلنا لا يقع الموقوع لم يكن سقوطها جابرا للسرقة لعدم لزوم شيء للسارق بعداه ويوافقه قول السيد عمر ما نصه قوله وهو مشكل بما يأتي الخ قد يقال سقوط القطع لفوات محله لا ينافي عدم وقوعه الموقوع أي عن الحد كالساقط باقة فإنه لا يقع عن الحد ويسقط به الحداه (قوله على أي وجه كان) فيه أن من تلك الوجوه قطعها بالتوكيد في الاستيفاء سم (قول المتن ثانيا بعد قطعها) الأولى لحسن عطف ما بعده عليه بعد القطع ثانيا (قوله واندمل) إلى قوله كما يأتي في المغني لا قوله وله شواهد إلى وحكمه وإلى قوله هذا كله في النهاية (قوله واندمل القطع الخ) عطف على جملة سرق ثانيا ولو أخره عن قول المصنف فرجله اليسرى لكان أولى ويندفع توهم الحالية عبارة النهاية واندمال القطع الخ قال الرشيدى قوله واندمال القطع كان ينبغي التعبير بغير هذا لأنه يومئذ لا تعلق بوجهه اليسرى إلا أن سرق بعد قطع اليمنى واندمالها بخلاف ما لو سرق بعد القطع وقبل الاندمال اه وعبارة المغني فإن سرق ثانيا بعد قطعها أي يده اليمنى فرجله اليسرى أن برئت يده اليمنى وإلا أخرت للبراءة اه وهي أحسن (قوله واندمل القطع الأول) فلو والى بينهما فئات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان أخذنا ما تقدم في الحدود اه ع ش (قوله وفارق الخ) عبارة المغني وانما لم يقطع الرجل إلا بعد اندمال اليد لئلا تنقض الموالاة إلى الهلاك وخالفوا الاتهام في الحرابة لأن قطعها فيها حد واحد اه (قوله لخبر الشافعي الخ) أي لما رواه الشافعي بإسناده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السارق أن سرق فاقطعوا يده ثم أن سرق فاقطعوا رجله ثم أن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله اه (قوله بالاخذ) أي باليد والنقل أي بالرجل (قوله وقطع ما ذكر في الثالثة) لعله في الثانية فتأمل اه رشيدى ويؤيده قول المغني وانما قطع من خلاف لثلاث فبوت جنس المنفعة عليه فتضعف حركته كما في قطع الطريق لأن السرقة مرتين تعدل الحرابة شرعا والمحارب يقطع أولا يده اليمنى ورجله اليسرى وفي الثانية يده اليسرى ورجله اليمنى اه (قوله وشبهها) لعله أراد به ما سيأتي في قوله أو مرتبا الخ (قوله كذا أطلقه شيخنا هنا الخ) اعتمد النهاية أي والمغني أنه لا تعلق يدان مطلقا بسرقة واحدة حتى إذا لم يمكن قطع أحدهما بدون الأخرى انتقل لما بعدهما اه سم (قوله معناه) ولا يمكن استيفاؤها بدون الزائدة (أقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه ولا تحتل عبارة غير أنه لا يعقب قوله فبقطعان بقوله وإن لم تميز قطعت أحدهما وبذلك يعلم سقم النسخة الواقعة لشارح ويبقى ما إذا لم تميز ولم يمكن استيفاء أحدهما بدون الأخرى وهو داخل في قول الشارح والاقطعتا اه سم عبارة شرح الروض فرع لو كان له كفان على معصمه قطعت الأصلية منهما أن تميزت اه زاد المغني هذا ما اختاره الإمام بعد أن نقل عن الأصحاب قطعها مطلقا والذي في التهذيب أنه أن تميزت الأصلية قطعت والا فاحداهما فقط ولا تعلقان بسرقة واحدة قال الرافعي وهذا أحسن وقال المصنف أنه الصحيح المنصوص وجزم به في التحقيق وروى به في شرح المذهب وصححه ابن الصلاح وعلى ما جرى عليه المصنف لو لم يمكن قطع الأصلية إلا بالزائدة أولم يمكن قطع أحدهما عند الاشتباه فإنه يعدل إلى الرجل اه

(قوله كذا نقله شارح عن الرافعي) واقتصر عليهم رش (قوله على أي وجه كان) فيه أن من تلك الوجوه قطعها بالتوكيد في الاستيفاء (قوله كذا أطلقه شيخنا هنا في شرح الروض) لكنه قدم فيه في الوضوء الخ (قوله اعتمد رآه) لا تعلق بوجهه اليسرى أو مطلقا بسرقة واحدة حتى إذا لم يمكن قطع أحدهما بدون الأخرى انتقل لما بعدهما (قوله معناه) ولا يمكن استيفاؤها بدون الزائدة (أقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه ولا تحتل عبارة غير أنه لا يعقب قوله ولا فليقطعان لقوله وإن لم تميز قطعت أحدهما فقط انتهى وبذلك يعلم سقم النسخة الواقعة لشارح ويبقى ما إذا لم تميز ولم يمكن استيفاء أحدهما بدون الأخرى وهو داخل في قول الشارح والاقطعتا

تتميز أنه تقطع أحدهما وهو الوجه والوجه لك أن تقول لا تخالف بين عبارتيه لأن قوله هنا والامعناه ولا يمكن استيفاؤها بدون الزائدة

وحينئذ فتي أمكن استيفاء الاصلية وحدها أو إحداهما إن لم تتميز الاصلية قطعت وعليه يحمل ما في الوضوء والا قطعنا وعليه يحمل ما هنا فلا نظر لتمييز وعده بل لا مكان قطع واحدة وعده نعم في قوله كغيره ثم فإن لم تتميز الزائدة عن الاصلية بان كانتا اصليتين أو احدهما ولم تتميز غموض إذ كيف يعلم مع عدم التميز انهما اصليتان تارة أو احدهما فقط تارة أخرى وقد يجاب بتصور ذلك بان يخلقا معا أو مرتبا ويستويا فيحكم على كل من الاولين بالاصالة ( ١٥٦ ) وعلى إحدى الآخرين بالاصالة فقط وليس مجرد التقدم مقتضيا للاصالة فان لم يكن له الا

زائدة قطعت وان فقدت أصابعها وتقطع إحدى اصليتين في سرقة والاخرى في أخرى كزائدة صارت بعد قطع الاصلية اصلية بان صارت عاملة فتقطع في سرقة أخرى وتعرف الزيادة بنحو فحش قصر ونقص أصبع وضعف بطش (وبعد ذلك أي قطع الاربع اذا سرق أو سرق أولا ولا أربع له (يعزر) لانهم يرد فيه شيء وخبر قتله منكروا لوصح لكان منسوخا أو محمولا على انه قتله بزاوا واستحلال كما قاله الاممة اما اذا لم يكن له الاربع فيقطع في الاولى ما يؤخذ في الثانية بل الرابعة بان لم يكن له الاربع لم يمتى لانهم لم يجدوا ما قبلها تعلق الحق بها (ويغمس) ندبا ( محل قطعه ببيت ) خص كانه لكونه ابلغ (اودهن) آخر (مغلي) بضم الميم لصحة الامر ولانه يسد افواه العروق فينحسم الدم واقتصر جمع على الحسم بالنار وخير الشاشي بينهما واعتبر الماوردي عادة المقطوع الغالبة فللاحضري نحو الزيت واللبدوى الحسم

(قوله وحينئذ) لا حاجة اليه (قوله ثم) أي في باب الوضوء (قوله بان يخلقا معا أو مرتبا ويستويا فيحكم الخ) أقول ان عدم تميز الزائدة من الاصلية صادق بعدم الزيادة أو بزيادة احدهما لان السلب يصدق بنفي الموضوع فلا غموض ولا اشكال لان العلم باصالة الاثنين أو احدهما امر سهل وإنما ثبتت الغموض لو كان المراد ان احدهما زائدة ولم تتميز من الاصلية وحينئذ لا يتأق التصوير الاول الذي ذكره فتأمل اه سم (قوله فان لم يكن) الى قوله كما قاله الاممة في النهاية الا قوله وتقطع الى وتعرف (قوله وتقطع إحدى اصليتين في سرقة والاخرى في أخرى كزائدة الخ) أي ولا يعدل الى الرجل وأورد بعضهم هاتين المسئلتين على قول المصنف فان سرق ثانيا فرجله اليسرى واجيب عنه بانه انما تكلم على الحلقة المعتادة الغالبة اه معنى (قول المتن وبعد ذلك يعزر) وفي العباب يعزر ويحبس حتى يموت وظاهر المتن انه لا يحبس اه ع ش (قوله اذا سرق) كان الاولى تقديره بين الواو ومدخولها حتى يظهر عطف ما بعده عليه فتأمل (قوله أو سرق أولا) الى قوله اما اذا لم يكن في المغنى (قوله ولا أربع له) أي ولا واحدة له من الاطراف الاربع (قوله لانهم يرد فيه شيء) أي والسرقة معصية فتعين التعزير اه معنى (قوله اما اذا لم يكن) الى قول المتن وتقطع في النهاية الا قوله واقتصر الى واعتبر (قوله اما اذا لم يكن له الاربع) أي جميعها وهو من سلب العموم عبارة النهاية لبعض الاربع اه (قوله ما قبلها) أي الرجل اليمنى ويحتمل ان مرجع الضمير الموجودة (قوله خص الخ) لعلمه في الحديث (قوله بضم الميم) أي وفتح اللام اسم مفعول من أغلى ما فتح الميم مع كسر اللام وتشديد الياء على زنة مفعول فلحن كما قاله ابن قاسم اه معنى (قوله واقتصر الخ) عبارة المغنى قضية كلامه امتناعه بغير الزيت والدهن واقتصر الشافعي في الام على الحسم بالنار وفصل الماوردي في الحاوى فيجعل الزيت للحضري والنار للبدوي لانها عادت بهم وهو تفصيل حسن اه (قوله واعتبر الماوردي الخ) حسنه المغنى كما مر وضعفه ع ش بغير عزو (قوله ثم) لا تظهر فائدته (قوله أي الحسم) عبارة المغنى أي الغمس المسمى بالخمسة اه (قوله لان فيه) أي الحسم (قوله على تركه) أي السرقة والتذكير نظرا للمغنى (قوله لانه تداو) الى قوله وجزم به في المغنى (قوله ومن ثم لم يجبر الخ) بل يستحب له ويندب للامام الامر به عقب القطع ولا يفعله الا باذن المقطوع اه معنى (قوله هنا) الاولى على هذا (قوله وعليه ان تركه الامام لزم كل من علم الخ) أي فان لم يفعل اثم ولا ضمان عليه ولا على الامام ايضا اه ع ش (قوله ولان الاعتماد) عبارة المغنى والمعنى فيه ان البطش في الكف وما زاد من الذراع تابع ولهذا يجب في قطع الكف الدية وفيما زاد عليها الحكومة اه (قول المتن من مفصل القدم) بفتح الميم وكسر الصاد (تنبيه) ينذب خلع العضو المقطوع قبل قطعه تسهيلا للقطع ويندب ان يقطع بحديدة ماضية دفعة واحدة وان يكون

(قوله وقد يجاب بتصور ذلك بان يخلقا معا أو مرتبا ويستويا فيحكم على كل من الاولين بالاصالة وعلى إحدى الآخرين بالاصالة فقط) أقول ان كان عدم تميز الزائدة من الاصلية صادقا بعدم الزيادة أو بزيادة احدهما لان السلب يصدق بنفي الموضوع فلا غموض ولا اشكال لان العلم باصالة الاثنين أو احدهما امر سهل وإنما ثبتت الغموض لو كان المراد ان احدهما زائدة ولم تتميز من الاصلية وحينئذ لا يتأق التصوير الاول الذي ذكره فتأمل

بالنار ثم (قيل هو) أي الحسم (تتمة للحد) فيلزم الامام فعله هنا لا في القود لان فيه من بدا يلام يحمل المقطوع على تركه (والاصح انه حق المقطوع) لانه تداو بدفع الهلاك بنزف الدم ومن ثم لم يجبر على فعله (فتؤنته عليه) هنا وكذا على الاول ما لم يجعله الامام من بيت المال كاجرة الجلاد (وللامام له اهاله) ما لم يؤد تركه لتلفه لتعذر فعله من المقطوع بنحو اغماء كما يحتمل البلقيني وجزم به الزركشي وهو ظاهر وعليه ان تركه الامام لزم كل من علم به وقدر عليه ان يفعله به كما هو ظاهر (وتقطع اليد من كوع) للتابع رواه الدارقطني وقال به ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وفعله على كرم الله وجهه ولان الاعتماد على الكف ومن ثم وجبت الدية فيه (و) تقطع (الرجل من مفصل القدم)

وهو الكعب كما فعله عمر رضي الله عنه (ومن سرق مرارا بلا قطع لم يلزمه إلا حد واحد على المعتمد وإنما) (كفت يمينه) عن الكل لاتحاد السبب فتدخلت لوجود الحكمة وهي الزجر وكالزنى بكر أو شرب مرارا وإنما تعددت فدية نحو لبس المحرم لان فيها حقا لآدمي باعتبار غالب مصرفها ولا كذلك هنا ولو سرق بعد قطع اليمنى مرارا كنى قطع الرجل عن الكل وهكذا على قياس ما ذكر ويكفي قطع اليمنى أو غيرها مما يجب قطعه (وان نقصت أربع أصابع قلت وكذا) تجزىء (ولو ذهب الخنس) الأصابع (١٥٧) منها (والله أعلم) لا طلاق اسم اليد عليها حيث دمع وجود الزجر بما

حصل له من الايلام والتشكيل ومن ثم اجزأت وان سقط بعض كفها ايضا (وتقطع يد) أو رجل (زائدة أصبعا) فاكثر (في الاصح) لشمول اسم اليد لها وفارق القود بان مقصوده المساواة (ولو سرق فسقطت يمينه بأفة) أو ظلمها أو قودا أو شلت وخشى من قطعها نزف الدم (سقط القطع) ولم تقطع رجله لتعلق الحق بعينها فسقط بفواتها (أو) سقطت (يساره) بذلك مع بقاء اليمنى (فلا) يسقط الأنطع (على) المذهب) لبقاء محل القطع وانما سقط بقطع الجلاذها غلطا لوجود القطع والايلام بعلة السرقة

(باب قاطع الطريق)

سمى بذلك لمنعه المرور فيها ببروزه لا خذمال أو قتل أو أراهب مكبرة اعتمادا على القوة مع عدم الفوت كما يعلم بما ياتي والاصل فيه قوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية إذا فقهاء وجهوا المفسرين وغيرهم على انها نزلت فيه بدليل الا الذين تابوا فان

المقطوع جالس أو ان يضبط لئلا يتحرك وان يعلق العضو المقطوع في عنقه ساعة الزجر والتشكيل معنى وروض مع شرحه (قوله وهو الكعب) الى قوله وانما سقط في النهاية والى الباب في المعنى الا قوله وفارق الى المتن (قوله لم يلزمه الا حد واحد الخ) اي وان علت السرقة الاولى والثانية ولم يقطع اه ع ش (قوله) (انما كفت) لا تظهر فائدة انما (قوله) وانما تعددت الخ) اي كان لبس او لا ثم بعد نزاع الثوب او العمامة اعاد اللبس ثانيا اه ع ش (قوله فدية نحو لبس المحرم) اي وتطيه في مجالس معنى واسنى (قوله) باعتبار غالب مصرفها) لان مصرف الكفارة اليه اه معنى (قوله ويكفي الخ) دخول في المتن (قول المتن وان نقصت) اي يمينه اه معنى او غيرها (قوله بذلك) اي بشيء بما ذكر (قوله فلا يسقط القطع) اي قطع اليمنى وحكم الرجل حكم اليد فما ذكر اه معنى (قوله) وانما يسقط بقطع الجلاذ الخ) عبارة النهاية ولو اخرج السارق للجلاذ يساره فقطعه فان قال المخرج ظننتها اليمنى او انها تجزىء اجزائه والا فلا لان العبرة في الاداء بقصد الدافع وهذه طريقة يومى الى ترجيحها كلام الروضة وصحح الرافعي في اخرج باب استيفاء القصاص والمصنف في تصحيحه وصححها الاسنوى وان حكى في الروضة طريقة أخرى أنه يسأل الجلاذ فان قال ظننتها اليمنى او انها تجزىء عنها وحلف لزومه الدية واجزائه او علتها اليسار وانها لا تجزىء لزمه القصاص ان لم يقصد المخرج بدلهما اي عن اليمنى او اباحتها ولم تجزه وجزم به ابن المقرئ اه قال ع ش قوله فان قال المخرج ظننتها اليمنى الخ معتمد اي ولا شيء على الجلاذ في الحالين اه وقال المعنى بعد ذكر الطريقتين مقدما للثانية مع زيادة بسط مانعه وهي اي الاولى في كلامه الصحيحة وان صحح الاسنوى الثانية اه وكلام الشارح يومى ترجيحها خلافا للنهاية

#### (باب قاطع الطريق)

(قوله سمي بذلك) الى قوله ولا ذمى في المعنى (قوله ببروزه) الى قوله ولا ذمى في النهاية (قوله ببروزه) متعلق يمينه (قوله لا خذمال الخ) اي او امرأة او امرء للتمتع كما ياتي (قوله او اراهب) اي اخافة (قوله مكبرة) اي مجاهرة ونصبه على الحال اه مجيرى (قوله مع عدم الفوت) اي مع البعد عن الفوت نهاية ومعنى اي ولو حكما كالودخول ادار او منعو أهلها من الاستغاثة اه ع ش (قوله اذ الفقهاء الخ) عبارة المعنى والنهاية قال اكثر العلماء نزلت في قاطع الطريق لاني الكفار واحتجوا به بقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الآية اذ المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كان الكفار لكانت توبتهم بالاسلام وهو دافع للعقوبة قبل القدرة وبعدها اه (قوله بدليل الا الذين تابوا) اي الآية (قوله ويدفع الخ) عطف على يتقيد بقدرة ولو عكس كان اولي (قوله فلا يضمن نفسا ولا مالا) اي اتلفه او تلف يده واما اذا كان ما اخذه باقيا أو مكن نزعه نزع كما مر عن سم (قوله ولا ذمى الخ) عطف على لا حربي (قوله) وان المنصوص المعتمد الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله وقد يوجه الاول بان لذين احكاما الخ) هذا لا يقتضى خروجهما اه سم (قوله وضمانه الخ) عطف على قتل الثاني (قوله او سكران) الى قوله كذا اطلقوه في النهاية الا قوله

#### (باب قاطع الطريق)

(قوله وقد يوجه الاول بان لذين احكاما الخ) هذا لا يقتضى خروجهما

الاسلام لا يتقيد بقدرة وبدفع القتل وغيره (هو مسلم) لا حربي وهو واضح لانه غير ملتزم لاحكامنا فلا يضمن نفسا ولا مالا ومثله في عدم كونه قاطعا للمعاهد والمستأمن ولا ذمى على ما اقتضاه كلام الشيخين وابن الرفعة عملا بمقتضى سبب نزول الآية لكن أطال المتأخرون في رده وان المنصوص المعتمد انه كالمسلم فيما ياتي ومثله المرتد وقد يوجه الاول بان لذين احكاما أشد من احكام القطاع كانتفاض عهد الاول على ما ياتي المقتضى لاستباحة ماله ودمه وكقتل الثاني وبصير ماله فينا لنا وضمانه للنفس والمال (مكلف) أو سكران مختار ولو قنا وامرأة فلا عقوبة على صبي ومجنون ومكره وان ضمنوا النفس والمال (له شوكة) أي قوة



وقدرة ولو واحد يغلب جمعا أو يساويهم وقد تعرض للنفس أو للبضع أو المال مجاهرا (لا يختلسون يترضون لأخر قافلة) مثلا (يعتمدون الحرب) لا انتفاء الشوكة لحكمهم قودا وضمانا كغيرهم والفرق أن ذا الشوكة يعز دفعه بغير السلطان فغلظت عقوبته ردعاه بخلاف نحو المختلس (والذين يغلبون شرذمة بقوتهم (١٥٨) قطاع في حقهم) لاعتمادهم على الشوكة بالنسبة اليهم (لا لقافلة عظيمة) لإذا قوة لهم

بالنسبة اليهم فالشوكة امر نسبي فلو وجدت بالنسبة لجمع يقاومونهم لكن استسلموا لهم حتى اخذوهم لم يكونوا قطاعا لانهم مضيعون فلم يصدر ما فعله اولئك عن شوكتهم بل عن تفریط الآخرين كذا اطلقوه لكن بحث فيه الشيخان بان مجرد العدد والعدة لا تحصل الشوكة بل لا بد معه من اتفاق الكلمة ومطاع وعزم على القتال وهذا شأن القطاع لا القوافل غالبا فليسوا مضيعين ولا ينبغي ان يخرج قاصدوهم عن كونهم قطاعا انتهى واعتمده جمع وعليه فالشوكة يكفي فيها فرض المقاومة بتقدير اجتماع الكلمة وما مر معه ثم رايت البقيتي صرح به فانه اعترض قولها عن تصحيح الامام وجزم الغزالي لو نالت كل من الاخرى قطاع بان الذي ظهر له من كلام الشافعي واصحابه انه متى كان احتمال غلبة القطاع في اثبات عقوبة القطاع في حقهم غلبوا ام غلبوا لحصول اخافة السبيل بهم (وحيث يلحق غوث)

أو يساويهم وفي المعنى الاقوله او البضع (قوله أو سكران) أي متعدد (قوله وقدره) عطفت تفسيره ع (قوله ولو واحد) ولو اثنى يغلب جمعا أي اذا كان له فضل قوة يغلب بها الجماعة وكذا الخارج بغير سلاح إن كان له قوة يغلب بها الجماعة ولو بالكثر والضرب بجمع السكب وقيل لا بد من آلف معنى واسي (قوله وقد تعرض الخ) أي مع البدن عن الغوث كما يعلم من قوله بدد وفقد الغوث الخ اه معنى (قوله للنفس او البضع الخ) هلا قال اول الارهاب اه رشیدی (قوله او البضع) لم يجعلوا فيما ياتي للمتعرض للبضع حكما يختص به من حيث كونه قاطع طريق وعليه حكمه كغير قاطع الطريق اه ع ش عبارة الرشیدی وانظر المتعرض للبضع فقط هل له حكم يخصه او هو داخل في التعرض للنفس فان كان داخل فيه فلم نص عليه اه (قول المتن لا يختلسون الخ) عبارة المعنى وخرج بالشوكة ما تضمنه قوله لا يختلسون قليلون يتعرضون لأخر قافلة عظيمة يعتمدون الحرب برخص الخيل او نحوها او العدو على الاقدام او نحو ذلك فليسوا قطاعا (تنبيه) قوله لا آخر قافلة جرى على الغالب وليس بقيد بل حكم التعرض لا ولها وجوانبها كذلك فلو قهرهم ولو مع كونهم قليلين فقطاع لاعتمادهم على الشوكة فلا تعداهل القافلة مقصرين لان القافلة لا تجتمع كلتهم ولا يضبطهم مطاع ولا عزم لهم على القتال اه (قول المتن شرذمة) بذال معجزة طائفة من الناس اه معنى (قول المتن قطاع في حقهم) أي وان هربوا منهم وتركوا الاموال لعلهم يعجز انفسهم عن مقاومتهم (تنبيه) لو ساقهم للصوم مع الاموال الى ديارهم كانوا اقطاعا في حقهم ايضا كما قاله ابراهيم المروزي اه معنى (قوله اليهم) أي الجماعة اليسيرة اه معنى (قول المتن لا لقافلة عظيمة) أي لاقطاع في حقهم اه معنى (قوله فلو وجدت الخ) عبارة النهاية فلو وجدت الخ وهي المناسبة للتعليل الآتي (قوله يقاومونهم) أي يقدررون على دفعهم اه معنى (قوله حتى اخذوهم الخ) عبارة المعنى حتى فشلوا واخذت اموالهم فنتهبون لاقطاع وان كانوا ضامين لما اخذوه اه (قوله كذا اطلقوه لكن بحث الخ) يمكن حمل الاطلاق على ما اذا تمكنوا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم اهملوا تلك الاسباب واعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشيخين اه سم (قوله واعتمده) أي البحث (قوله فالشوكة يكفي فيها الخ) قال في شرح الارشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيخين ان شرط القطاع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كازعم بل الشرط القوة والغلبة وان كانت لا تحصل غالبا الا بما ذكر انتهى اه سم (قوله وما مر معه) أي من المطاع والعزم (قوله قولها) أي الشيخين أي مفهومة (قوله لو نالت كل من الاخرى فقطاع) مقول القول (قوله بان الذي الخ) متعلق باعتراض (قوله بل منتهبون) الى قول المتن واذا في النهاية والمعنى (قوله او السلطان) قال ابن قاسم الوجه هنا وفي نظيره الا في التعبير بالواو أي كافي المعنى وان المراد ان الموجود احدى الامرين رشیدی وعش (قوله ومنعوا اهلها الخ) ومن ذلك هؤلاء الذين يأتون للسرقة المسمون بالمنسرفين زمانا فهم قطاع طريق والمنسرف كسجد ومقود خيل من المائة الى المائتين اه ع ش وقال الرشیدی قوله ومنعوا هذا قد يخرج للصوم المسمين بالمناسر اذا جاهاروا ولم يمنعوا الاستغاثة او عبارة السيد عمر هل يعتبر المنع بالفعل او يكفي ان يعلم من حالهم

(قوله كذا اطلقوه لكن بحث فيه الشيخان الخ) يمكن حمل الاطلاق على ما اذا تمكنوا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم اهملوا تلك الاسباب واعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشيخين (قوله وبتقدير اجتماع الكلمة الخ) قال في شرح الارشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيخين ان شرط القطاع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كازعم اه (قوله او السلطان) لعل الوجه التعبير

يمنع شوكتهم لو استغاثوا (ليسوا) وفي نسخة ليس فالضمير للذكر وهو ذو الشوكة ولكونه في معنى الجمع انهم راعاه في قوله (بقطاع) بل منتهبون (وقد الغوث يكون للبعد) عن العمران او السلطان (او لضعف) باهل العمران او بالسلطان او بغيرهما كان دخل جمع دارا وشهروا السلاح ومنعوا اهلها من الاستغاثة فهم قطاع في حقهم وان كانوا بحضرة السلطان وقوته

(وقد يغلبون والحالة هذه) أي وقد ضعف السلطان أو بعده أو أعرانه (في بلد) لعدم (١٥٩) من يقاومهم من أهلها (فهم قطاع)

كالذين بالصحراء وأولى  
لعظم جرائمهم (ولو علم  
الامام قوما يخفون الطريق)  
او واحدا (ولم ياخذوا  
مالا) نصابا (ولا) قتلوا  
(نفسا عززهم) وجوبا مالم  
ير المصلحة في تركه كما يؤخذ  
تماما في التعزير (بحبس  
وغیره) ردعاهم عن هذه  
الورطة العظيمة والحبس  
فسر النفس في الآية ومن ثم  
كان أولى من غيره فلا يتعين  
وله جمع غيره معه كما اقتضاه  
المتن ويرجع في قدره وقدر  
غيره وجنسه لرای الامام  
والاولى ان يستدعيه الى ان  
تظهر توبته وان يكون بغير  
بلده وافهم قوله علم ان له  
الحكم بعلمه هنا لما فيه من حق  
الآدمي (وإذا اخذ القاطع  
نصاب السرقه) ولو لجمع  
اشتركوا فيه واتحد حرزه  
وتعتبر قيمة محل الاخذ  
بفرض ان لاقطاع ثم ان  
كان محل بيع والا فاقرب  
محل بيع اليه من حرزه كان  
يكون معه او بقر به ملاحظ  
بشرطه السابق من قوته او  
قدرته على الاستغاثة فان  
قلت القوة والقدرة تمنع قطع  
الطريق لما مر انه حيث لحق  
غوث لو استغث لم يكونوا  
قطاعا قلت ممنوع لان لا  
نعتبرهما في الحالة الراهنة  
بل بتقدير كونه سارقا ولا  
يلزم من وجودهما بهذا  
التقدير منعهما لوصف قطعه  
للتريق لان ادنى قوة او

انهم لو استغاثوا لوقعوا بهم نحو قتل محل تامل اه اقول اخذ ائمة اقدمنا عن المعنى في حاشية قول المتن قطاع  
في حقهم ان الثاني هو الظاهر (قول المتن وقد يغلبون) أي ذو الشوكة اه معني (قوله كالذين بالصحراء الخ)  
عبارة المعنى لوجود الشروط فيهم ولا نهم اذا وجب عليهم هذا الحد في الصحراء وهي موضع الخوف فلان يجب  
في البلده موضع الامن أولى لعظم جرائمهم (تنبه) اشعر كلامه بانه لو تساوت الفرقتان لم يكن  
لهم حكم قطاع الطريق لكن الاصح في الروضة واصلها خلافه اه (قول المتن قوما الخ) أي ولو كانوا غير  
مكلفين اه ع (قوله واحدا) عطف على قوما (قوله مالا نصابا) أي وان اخذوا دونهم وينبغي أن يقال أو  
اخذوا نصابا مع فقد بقية شروط السرقة اه سم (قوله مالم ير المصلحة في تركه) بل قد يجب أي الترك كان  
علم انه ان عززه زاد في الطغيان وأدى من قدر على إيذائه اه ع (قوله ومن ثم) أي من اجل التفسير بذلك  
(قوله فلا يتعين الخ) تفريع على الاولوية (قوله جمع غيره) أي غير الحبس (قوله في قدره) أي الحبس  
(قوله لرای الامام الخ) فلا يقدر الحبس مدة بل يستدام حتى تظهر توبته وقيل يقدر بستة اشهر ينقص منها  
شيئا لثلاثين يد على تغريب العبد في الزنا وقيل يقدر بستة ينقص منها شيئا لثلاثين يد على تغريب الحر في الزنا  
اه معني (قوله وان يكون بغير بلده) أي وقوفا مع ظاهر الآية اه رشیدی ولانه احوط وابلغ في  
الزجر كما به عليه المعنى (قوله ان له الحكم الخ) أي الحكم عليهم بانهم قطاع كما هو ظاهر من افهام كلام المصنف  
اما الحكم عليهم بالقتل او القطع فظاهر انه لا بد فيه من اثبات فليراجع اه رشیدی (قوله هنا) أي وان  
قلنا بان الاصح ان القاضي لا يقطع بعلمه في حدود الله تعالى اه معني (قول المتن وإذا اخذ القاطع) أي  
واحد او اكثر اه معني (قوله ولو لجمع) الى قوله على انهم صرحوا في النهاية الا قوله أي بعد الاندمال كما  
هو ظاهر مامر (قوله اشتركوا فيه) هل المراد شركة الشيوخ او الاعم حتى لو اخذ من كل شيئا وكان  
المجموع يبلغ نصابا قطع الآخذ فيه نظرو ولا يبعد الثاني تغليظا عليهم لكن قياس مامر في السرقة الاول  
ويؤيده انهم علوا القطع بالمشارك بان لكل واحد من الشركاء ان يدعى بجميع المال وفي المجاورة ليس  
لو احد منهم ان يدعى بغير ما يخصه معلوم مامر في السرقة ان القاطعين لو اشتركوا في الاخذ اشترط ان  
يخص كل واحد منهم قدر نصاب من الماخوذ ولو زرع على عددهم ولا فلا اه ع (قوله واتحد حرزه)  
معطوف على قول المصنف اخذ القاطع اه رشیدی ولعل الصواب على قول الشارح اشتركوا فيه (قوله  
وتعتبر) الى قوله على انهم صرحوا في المعنى لا قوله فان قلت الى من غير شبهة وهو له أي بعد الاندمال كما هو  
ظاهر مامر (قوله ثم) أي في محل الاخذ (قوله من حرزه) متعلق بقول المصنف اخذ وكذا قوله من  
غير شبهة متعلق به اه رشیدی عبارة المنهج مع شرحه او باخذ نصاب بقيد زدهما بقولي بلا شبهة من  
حرز الخ (قوله كان يكون معه الخ) فلو كان المال يسير به الدواب بلا حافظ او كانت الجمال مقطورة ولم  
تتعهد كاشترط في السرقة لم يجب القطع اه معني (قوله لا نالنا لاعتبر الخ) عبارة النهاية اذ القوة والقدرة  
بالنسبة للحرز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من خصوص الشوكة ونحوهما كما علم مامر بخلاف  
الحرز يكتفي فيه بمبالاة السارق به عرفا وان لم يقاوم السارق اه (قوله لا ادنى قوة او استغاثة) أي صرفها  
في الخارج وبه يدفع قول سم قوله تمنع وصف السرقة الخ لعل الوجه ان يقال يكتفي في السرقة ولا يكتفي  
في قطع الطريق اه المبني على ارادة القدرة عليها بدون صرفها واجرائها في الخارج (قوله تمنع) أي كل

بالو او وكذا قوله الآتي أو السلطان وتصحيح أو أن المراد وجود أحد الأمرين فقط (قوله نصابا) وان أخذوا  
دونه (قوله ايضا نصابا) زائد على ما في شرح الروض والباب وغيرهما هو قيد ظاهر بل ينبغي ان يقال او  
أخذوا نصابا مع فقد بقية شروط السرقة فليتأمل (قوله لان ادنى قوة او استغاثة تمنع وصف السرقة الخ)  
هذا الكلام قد يفيد ان الملاحظ لو قدر على استغاثة يبالى بها السارق في حد ذاته ولا يبالى بها في تلك الحالة  
لقوة ما معه من الاعوان الذين يصدر معاوتهم ببيت السرقة الموجبة للقطع فليراجع (قوله تمنع وصف  
السرقة) لعل الوجه ان يقال بدل هذا توجد معه السرقة او تتحقق معه الحرزبة المتحقق معها السرقة والا

استغاثة تمنع وصف السرقة ولا يمنع هنا وصف قطع الطريق الا قوة أو استغاثة تقاوم شوكمته

من غير شبهة مع بقية شروطها السابقة ويثبت ذلك برجلين لا بغيرهما إلا بالنسبة للمال وطلب المالك نظير ما مر في السرقة (قطع يده اليمنى) المال كالسرقة (ورجله اليسرى) للبحاربة (١٦٠) ومع ذلك هو حد واحد وخولف بينهما ثلاث نفوت المنفعة كلها من جانب واحد ولو فقدت

منها اه ع ش (قوله من غير شبهة مع بقية شروطها الخ) أي السرقة عبارة لا سني والمغني قال الاذرعى وسكتوا هنا عن توقف القطع على المطالبة بالمال وعلى عدم دعوى الملك ونحوه من المسقطات وينبغي ان يأتي فيه ما مر في السرقة اه (قوله ويثبت ذلك) أي قطع الطريق اه ع ش والاولى اخذ القاطع للنصاب (قوله برجلين) وباقراره كما يأتي عن المغني (قوله وطلب المالك) هو بصيغة الفعل عطف على قول المصنف اخذ اه رشدي (قوله نظير ما مر الخ) أي فترك المصنف له إحالة على ما مر في السرقة اه ع ش (قول المتن قطع يده اليمنى ورجله اليسرى) دفعة او على الولاء اه مغني (قوله ولو لشلها الخ) أي فالمراد بالفقد ما يشمل الحكمي (قوله هو حد واحد) أي قطعها ويحسم موضع القطع كما في السارق ويجوز ان تحسم اليد ثم تقطع الرجل وان تقطعا معا ثم يحسمانها به مغني قال ع ش قوله وان تقطعا الخ ظاهره وإن خيف هلاكه وبوجه بانه حد واحد فلا يجب تفريقه اه (قوله بخلاف ما لو قطع الخ) وينبغي ان مثل ذلك في الضمان ما لو قطع يديه معا او رجله معا لانه خالف المنصوص عليه فيضمن اليد اليسرى والرجل اليمنى اه ع ش (قوله بشرطه) عبارة النهاية والمغني إن تعدده اه (قوله واما القول بان قضية ذلك الخ) أي قوله ولو عكس ذلك الخ عبارة النهاية والمغني والفرق ان قطعها من خلاف نص بوجوب خلافه الضمان وتقديم اليمنى على اليسرى اجتهدا يسقط بمخالفته الضمان ذكره الماوردي والرويانى قال الزركشي وقضية الفرق أنه لو قطع في السرقة يده اليسرى في المرة الاولى عامدا أجزأ لان تقديم اليمنى عليها الخ وبه يعلم ما في كلام الشارح من الاجاز (قوله فيرد الخ) تعبيره بالمضارع يدل على انه من عندياته مع انه جواب شيخ الاسلام في شرح الروض فلعل هذا من باب توارد الخاطر اه سم (قوله وهو القراءة الشاذة) أي فاقطعوا ايمانها به ومغني (قوله فان فقدنا) إلى قوله وقياس في النهاية لا أقوله وعندى فيه وقفة (قوله قبل الاخذ) أي اما لو فقدنا بعده فلا قطع للاخريين كما تقدم نظيره فيما لو سرق فسقط يده وفي سم على حجج عن شرح الروض او بعده سقط القطع كما في السرقة اه وقد يشعر بذلك قول الشارح السابق ولو قيل اخذ المال اه ع ش (قوله يقطعان) الاولى التانيث (قول المتن وإن قتل) أي ولم ياخذ مالا اه مغني (قوله قتلا يوجب القود) عبارة المغني معصوما مكافئا له عمدا كما يعلم بما يأتي اما إذا قتل غير معصوم او غير مكافئ له أو قتل خطأ أو شبه عمدا فلا يقتل اه (قوله وان كان القتل) إلى قوله واعتماد الزركشي في المغني الا قوله وعندى فيه وقفة وقوله معترضا (قوله بعد ايام الخ) ظرفان لمات (قوله بعفو مستحق القود) ولا يعفو السلطان عن لا وارث له اه مغني (قوله لاخذ المال) أي ولم ياخذ مالا يأتي من انه لو قتل واخذ المال صلب مع القتل ويعرف كون قتله لاخذ المال بقرينة تدل على ذلك اه ع ش (قوله نصابا الخ) عبارة

فالادنى المذكور لا يمنع تحقق السرقة كيف وهو محقق لشرطها فليتأمل (قوله أيضا تمنع وصف الخ) لعل الوجه ان يقال يكفي في السرقة ولا يكفي في قطع الطريق مر (قوله ولو فقدت احدهما الخ) عبارة الارشاد ويقطع بربع دينار ولو لجمع وورده كالسرقة (قوله يده اليمنى ورجله اليسرى) او مابقي والاخريان ان فقدتا او عاد اه (قوله فيرد بان الخ) تعبيره بالمضارع يدل على انه من عندياته مع انه جواب شيخ الاسلام في شرح الروض فلعل هذا من باب توارد المناظر (قوله ايضا فيرد بان في هذه نصا على اليمنى وهو القراءة الشاذة) اقول رد على هذا الرد ان القراءتين في حكم نصين والقراءة المشهورة عامة لليمين واليسار والقراءة الشاذة خاصة باليمن فهي من قبيل افراد بعض افراد العام بحكمه وذلك لا يخصص كما تقرر في الاصول إلا أن يجاب بمنع أن القراءتين من باب العام والخاص حتى تكون الشاذة من القبيل المذكور بل هما من باب المطلق والمقيد فليتأمل جدا (قوله فان فقدنا قبل الاخذ) قال في شرح الروض او بعده سقط القطع كما في السرقة اه (قوله ان قتل لاخذ المال) وظاهره وان لم ياخذ

احداهما ولو قبل اخذ المال ولو لشلها وعدم امن نزف الدم اكتفى بالاخري ولو عكس ذلك بان قطع يده اليسرى ورجله اليمنى اساء واعتدبه لصدق الآية به بخلاف ما لو قطع مع يمينه رجله اليمنى فيلزمه قودها بشرطه والافديتها فقطع رجله اليسرى أي بعد الاندمال كما هو ظاهر مما مر واما القول بان قضية ذلك اجزاء قطع اليد اليسرى اول سرقة لان تقديم اليمنى عليها بالاجتهاد ولا قاتل به من اصحابنا فيرد بان في هذه نصا على اليمنى وهو القراءة الشاذة السابق انها بمنزلة الخبر الصحيح بخلاف ما نحن فيه على أنهم صرحوا بوقوع اليسرى حد الدهشة أو نحوها (فان) فقدنا قبل الاخذ او (عاد) ثانيا بعد قطعها الى اخذ المال (فيرداه ويمناه) يقطعان للآية (وان قتل) قتلا يوجب القود وان كان القتل بجرح مات منه بعد ايام قبل الظفر به والتوبة (قتل حتما) لان المحاربة تفيد زيادة ولا زيادة هنا الا التحتم فلا يسقط بعفو مستحق القود ويستوفيه الامام لانه حق الله تعالى قال البندنجي وانما يتحتم

ان قتل لاخذ المال واعتمده البلقيني وعندى فيه وقفة (وان قتل) قتلا يوجب القود (وأخذ مالا) نصابا كما قالاه وان نازع فيه البلقيني (قتل) بلا قطع (ثم) غسل ثم كفن ثم صلى عليه ثم (صلب) مكفنا معترضا على نحو خشية ولا يقدم الصلب على القتل

لانه زيادة تعذيب وقياس اشتراط النصاب هنا في الصلب اشتراط بقية شروط السرقة واما الزر كشي قطع الماوردى بانه لا يشترط هنا الحرز رد بان الماوردى لا يشترط هنا النصاب فالولى الحرز (ثلاثا) من الايام بلياها وجوب باليشتهر الحال ويتم النكال وحذف التاء لحذف المعدود سائغ (ثم ينزل) ان لم يخف تغيره قبلها والآنزل حينئذ (وقيل بيق) وجوبا (حتى) يتهرى و (يسيل صديده) تغليظا عليه ومحل قتله وصلبه محل محاربه لان لا يمر به من ينزجر به فاقرب محل اليه ويظهر ان هذا مندوب (١٦١) لا واجب (وفي قول يصلب) حيا (قليلًا ثم ينزل فيقتل) لان الصلب

النهاية يقطع به في السرقة كما دل عليه كلامهما اه (قوله لانه زيادة تعذيب) أى وقد نهى عن تعذيب الحيوان قال صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسنوا القتلة اه معنى (قوله وقياس اشتراط النصاب الخ) عبارة المعنى وقياس ما سبق اعتبار الحرز وعدم الشبهة اه (قوله اشتراط بقية شروط السرقة) فيتحصل ان الشروط معتبرة في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلب الى القتل دون تحميم القتل وحده مر اه سم (قوله من الايام) الى قوله واعترض في المعنى الا قوله ويظهر الى المتن ولم يول قول المتن ومن اعانهم في النهاية (قوله وحذف التاء) أى من ثلاثا وقوله لحذف المعدود أى المذكرو هو الايام (قوله سائغ) أى كافي قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال اه معنى (قوله ان لم يخف تغيره) أى قبل الثلاث قال الاذرعى وكان المراد بالتغير هنا الانفجار ونحوه والافتمى حبست جيفة الميت ثلاثا حصل التثنية والتغير غالبا اه نهاية (قوله والا) أى بان خيفه قبل الثلاث (قوله انزل حينئذ) وحمل النص في الثلاث على زمن البرد والاعتدال اه معنى (قوله وجوبا) ولا تجوز الزيادة عليها اه نهاية (قول المتن صديده) وهو ماء رقيق يخرج مختلطاً بدم معنى (قوله ان هذا) أى قوهم ومحل قتله الخ (قوله فاذا حفظا) أى الشيطان (قوله حنف أنفه) أى بلا سبب اه عش (قوله وبما تقرر) أى فى المتن من القطع فى الاخذ وتحميم القتل فى القتل وتحميم القتل والصلب فيهما (قوله مع ذلك) أى القتل (قوله توقيف) أى تعليم منه على الله عليه وسلم (قوله أرلغة) قال ابن قاسم لا يخفى ان كون اول التنويع مما لا شبهة ولا يحتاج فيه الى كونه من مثل ابن عباس حجة وانما الكلام فى ارادته فى الآية ولا طريق لذلك الا التوقيف اه والظاهر ان مراد الشارح كابن حجر ان هذا المراد فهمه ابن عباس من الآية باعتبار اللغة لانه يفهم من أسرارها ما لا يفهمه غيره اه رشيدى (قوله من مثله) أى ابن عباس اه عش (قوله ولم يزد) الى قول المتن لو مات فى المعنى الا قوله المتحتم وقوله الاصح تلزمه الكفارة والى قول الشارح ونازع فى النهاية لا فوله الاصح (قوله ولم يزد على ذلك) أى بان لم يأخذ ما لا نصا با ولا قتل نفسا اه معنى (قوله المتحتم) وخارج به تله لقود لا يتعلق بقطع الطريق وقلته لقود يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البند ينبجى سم على حج أى فليس فيه هذا الخلاف بل قتله للقود قطعاً اه عش (قول المتن معنى القصاص) الاضافة للبيان (قوله لان الاصل الخ) ولانه لو قتل بلا محاربة ثبت لوليه القصاص فكيف يحبط حقه بقتله فيها اسنى ومعنى (قوله تغليب حق الاذى الخ) ولا يشك هذا بما مر من تقدم الزكاة على دين الاذى لان فى الزكاة حقاً ادماً ايضاً فانها تجب للاصناف فتقدمها ليس لمحض حق الله تعالى بل لاجتماع الحقين فقد تمت على ما فيه حق واحد اه عش (قول المتن الحد) أى معنى الحد اه معنى (قوله ويستقل الامام باستيفائه) عبارة الاسنى والمعنى ويستوفيه الامام بدون طلب الولي

(قوله اشتراط بقية شروط السرقة) فيتحصل ان الشروط معتبرة فى قطع اليد والرجل وفى ضم الصلب الى القتل دون تحميم القتل وحده مر (قوله اولغة) لا يخفى ان كون او ترد لغة للتنويع مما لا شبهة فيه ولا يحتاج فيه الى كونه من مثل ابن عباس حجة وانما الكلام فى ارادته فى الآية ولا طريق لذلك الا التوقيف (قوله وقيل يتعين التغريب) هذا قرينة واضحة على انه يراد على الاول ان التغريب يجمع هذه المذكورات (قوله وقتل القاطع المتحتم) خرج قتله لقود لا يتعلق بقطع الطريق وقلته لقود يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البند ينبجى (قوله ويستقل الامام باستيفائه) عبارة شرح الروض ويستوفيه الامام بدون طلب الولي اه قال

يعقوبة فيفعل به حيا واعترض قوله قليلا بانه زيادة لم تحك عن هذا القول فان اريد به ثلاثة ايام كان احد أوجه ثلاثة مفرعة على هذا القول لانه من جملة ويجاب بان من حفظ حجة على من لم يحفظ فاذا حفظا ان قليلا من جملة هذا القول قد مايم الذى يظهر ان المراد به أدنى زمن ينزجر به عرفا غيره وافهم ترتيبه الصلب على القتل انه يسقط بموته حنف أنفه وبقتله لغير هذه الجهة كقود فى غير المحاربة لسقوط التابع بسقوط متبوعه وبما تقرر فسر ابن عباس رضى الله عنهما الآية فانه جعل او فيها للتنويع دون التخيير حيث قال المعنى أن يقتلوا او يقتلوا او يصلبوا مع ذلك ان قتلوا واخذوا المال او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ان اخذوه فقط او بنفوا ان أرعبوا ولم يأخذوه وهذا منه اما توقيف وهو الاقرب اولغة وكلاهما من مثله حجة لاسما وهو ترجمان القران (ومن اعانهم وكثر جمعهم) ولم يزد على ذلك (عزربحس

(٢١ - شروانى وابن قاسم - تاسع) وتغريب وغيرهما) كسائر المعاصي وعبر أصله بأو ولا خلاف بل المدار على رأى الامام نظير ما مر فيمن أخافوا الطريق (وقيل يتعين التغريب الى حيث يراه) الامام وما تقتضيه المصلحة (وقتل القاطع) المتحتم (يغلب فيه معنى القصاص) لان الاصل فيما اجتمع فيه حق الله وحق الآدمى تغليب حق الآدمى لبنائه على الضيق (وفي قول الحد) اذا يصح العفو عنه ويستقل الامام باستيفائه (فملى الاول) الاصح

وقن للإصالة أو لعدم الكفاءة بل تلزمه الدية أو القيمة (و) على الأول أيضا (لومات) القاتل بلا قتل (قدية) للقتول في ماله إن كان حرا أو لا فقيسته (و) عليه أيضا (لو قتل جمعا) معا (قتل بواحد وللباقي ديات) فان قتلهم مرتبا قتل بالاول (و) عليه أيضا (لوعفا وليه بمال وجب وسقط القصاص ويقتل حدا) كالأول وجب قود على مرتد فغا عنه وليه ونازع فيه البلقيني بان المنصوص عليه الجمهور انه لا يصلح عفوه على القولين بمال ولا بغيره وأطال فيه (و) عليه أيضا لو تاب قبل القدرة عليه لم يسقط القتل (ولو قتل بمنقل أو يقطع عضو فعل به مثله) ونازع فيه البلقيني بان الذى يقتضيه النص انه يقتل بالسيف عليهما (و) يختم التحتم بالقتل والصلب دون غيرهما خيئذ (لو جرح جرحا فيه قود كقطع يد فاندمل) او قتل عقبه (لم يتحتم قصاص) فيه في ذلك الجرح (في الاظهر) بل يتخير المجروح بين القود والعفو على مال أو غيره لأن التحتم تغليظ لحق الله تعالى فاخص بالنفس

زاد سم قال في العباب فيقتله الامام وإن كان المستحقون صغارا اه (قوله تلزمه الكفارة) أى بنحو ولده وكان الاولى تأخير به عطفه على قول المصنف ولا يقتل عبارة الروض مع شرحه فلا يقتل إذا كان حرا ابعد او نحوه بمن لا يكافؤه كابنه وذى والقاطع مسلم وتلزمه الكفارة ولو قال الضمان بالمال كان اعم اه (قول المتن ولا يقتل) أى والد بولده أى الذى قتله في قطع الطريق اه معنى أى وإن سفل نهاية (قول المتن وذى) أى ولا ذى إذا كان هو مسلما (قوله وقن) أى إن كان هو حرا أو لا فهو قد يكون قنا كما قال الشارح في تعريفه اول الباب ولو قنا وقد يقتل قنا اه سم قوله القاتل بلا قطع عبارة المغنى القاطع من غير قتله قصاصا اه وعبرة النهاية القاطع بلا قطع قال الرشيدى قوله القاطع بلا قطع صوابه القتل بلا قتل أى قصاصا اه عبارة السيد عمر قوله القاتل بلا قطع كذا في الموجود من نسخ التحفة حتى نسخة المصنف وكان الظاهر بلا قتل وكانه وقع كذلك في نسخة المحشى سم وعبارته قوله بلا قتل أى اقتصاصا أو لا فلو قتله أحد تعديا وجب دية المقتول في ماله أيضا كما هو ظاهر ويجب دية لورثته على قاتله اه (قوله للمقتول) لى قوله ولو ادعى في المغنى إلا قوله يختص إلى المتن وقوله وان لم يصلح عمله وقوله وان صلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله إن كان حرا) أى المقتول وهذا إن كان القاتل القاطع حرا أو لا لم يثبت قوله في ماله بل تسقط الدية اه سم (قوله) ولا فقيسته) أى مطلقا اه شرح المنهج أى سواء مات القاتل الحر بقتل أو غيره أو لم يمت حلبي (قول المتن قتل بواحد) أى منهم بالقرعة اه معنى (قوله فان قتلهم مرتبا) أى صادق لهذه أيضا محشى سم وعليه فكان ترك التعرض للتعين فيه لوضوحه وكان الحامل للتخصيص الذى سلكه الشارح تبعاً للشارح المحقق السلامة من الإهام اللازم لما ذكره المحشى وإن كان مندفعاً بالوضوح اه سيد عمر (قوله قتل بالاول) أى حتما وان أوفى كلام المتن خلافه حتى لو عفا وليه لم يسقط لتحتم اه معنى (قول المتن ولو عفا وليه) أى المقتول عن القصاص بمال أى عليه صح ووجب أى المال اه معنى (قول المتن ويقتل حدا) ظاهر تخصيص القتل حدا بصورة العفو انه لا يقتل فيما لو قتل ولده أو ذميا أو فنا حدا كما لا يقتل قصاصا اه ع ش أقول وبفيده أيضا تقييدهم قول المصنف الماروان قتل الخ بقولهم قتلا بوجوب القود (قوله) ونازع فيه البلقيني الخ) عبارة المغنى وعلى الثانى فالعفو لغو كما قالاه وان قال البلقيني انه لغو على القولين لأن القاطع لم يستفد بالعفو شيئا التحتم قطعه بالمحاربة اه (قول المتن ولو قتل) أى القاطع شخصا بمنقل أو يقطع عضو أو بغير ذلك اه معنى (قول المتن فعل به مثله) أى تغليباً للقصاص معنى ونهاية (قوله ونازع) إلى التنبيه في النهاية لا أقوله وان لم يصلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله ونازع الخ) عبارة النهاية والمغنى وان الخ زيادة ان الوصلية (قوله عليهما) أى القولين نهاية ومعنى (قوله دون غيرهما) أى كقتله بمنقل أو قتل به (قوله جرحا فيه قود) أى ما غيرهما كجائفة فواجبه المال اه معنى (قوله او قتل عقبه) عبارة المغنى قوله فاندمل يوم ان الاندمال قيد محل الخلاف وليس مراد افلوقطع بده ثم قتله قبل الاندمال جرى القولان ايضا في تحتم قصاص اليد اه (قوله فيه) يغنى ما بعده عنه ولذا اسقطه المغنى (قوله كالكفارة) أى كفارة القتل فانها مختصة بقتل النفس دون القطع اه بجيرى (قوله اما إذا سرى الخ) محترز فاندمل (قوله كما مر) أى في

في العباب فيقتله الامام وان كان المستحقون صغارا او قياس هذا عدم توقف القطع على طلب صاحب المال بخلاف السرقة وعن بعض المتأخرين توقفه وفيه وقفة اه وتقدم قول الشارح وطلب المالك نظير ما مر في السرقة (قوله وقن) أى إن كان هو حرا أو لا فهو قد يكون قنا كما قال الشارح في تعريفه اول الباب ولو قنا وقد يقتل قنا (قوله ولومات القاتل بلا قتل) أى اقتصاصا أو لا فلو قتله أحد تعديا وجب دية المقتول في ماله أيضا كما هو ظاهر ويجب دية لورثته على قاتله كما قاله في الروض وشرحه وإذا قتله أحد بلاذن من الامام فلورثته الدية على قاتله ولا قصاص لان قتله متحتم ولو لم يراع فيه القصاص لم تلزمه الدية بل مجرد التعزير لافتياته على الامام اه (قوله ان كان حرا) أى المقتول وهذا ان كان القاتل القاطع حرا أو لا لم يثبت قوله في ماله بل تسقط الدية (قوله فان قتلهم مرتبا إلى آخره) أى صالح لهذه أيضا

شرح فان قتل قتل حتما (قول المتن وتسقط الخ) ولو ثبت قطع الطريق والقتل باقراره ثم رجع قبل رجوعه كاذكره في التنبيه في اوائل الاقرار اه معنى (قوله من تحتم القتل) اى دون اصل القتل فلا يسقط بنوبته بل يقتل قصاصا لاحد الا ان عفا عنه مستحق القصاص فيسقط قتله حينئذ وقوله واصل ان عطف على قتل كان المعنى وتحتم صلبه مع ان الصلب يسقط من اصله فالمناسب عطفه على تحتم لان الصلب من حيث هو عقوبة تخصه وقوله وقطع رجل الخ فيسقط قطع رجله ويده معا اه شيخنا (قوله وعبارته الخ) جواب عما يقال ان كلام المصنف يوهى خلافه فان الرجل هو المختصة بالقاطع واليد تشارك فيها السرعة اه شيخنا (قوله لان المختص به) الباء داخله على المقصور وقوله القاطع نائب فاعل المختص (قوله فهما) اى الرجل واليد اه ع ش (قوله بعضها) وهو هنا قطع الرجل للمجارية وقوله كلها العمل الاولى الباقى وهو هنا قطع اليد (قوله الآية) اى لقوله تعالى لا الذين تابوا من قبل ان تغدروا عليهم الا يقو المراد بما قبل القدرة ان لا تمتد اليهم يد الامام لهرب او استخفاف او امتناع اه نهاية عبارة الجبرى المراد بالقدرة ان يكونوا فى قبضة الامام وقيل المراد بها ان ياخذ الامام فى اسبابها كارسال الجيوش لامساكهم اه (قوله فيها) اى فى الآية اه ع ش (قوله انها) اى التوبة قبلها اى القدرة (قوله لا تهمة فيها) عبارة المغنى بعيدة عن التهمة قريبة من الحقيقة اه (قوله وظهرت اماره صدقه) اى وان لم تظهر لم يصدق قطعا اه معنى (قوله لا مارة) اى اماره صدق (قوله نعم ان اقام بها بينة الخ) قد يشكك اقامة البينة بعدم اطلاعها على الندم والعزم من اركانها ونطقه بذلك قد يكون من غير مواطاة القلب الا ان يقال تستدل بالقرائن ولو لا ذلك لم يثبت قولهم تسقط بتوبته قبل القدرة اه سم (قوله وهو عجب) اقول لا عجب لان المراد بالوجوب التحتم فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بعفو الولي لا جوازه فللولى استيفاءه وهذا معنى صحيح لا غبار عليه والحاصل ان القتل قصاصا فى حد نفسه يوصف بالجواز بمعنى عدم امتناع تعاطيه وبالوجوب اى التحتم بمعنى امتناع سقوطه فاذا حصلت التوبة سقط الوصف الثانى وبقي الوصف الاول وليس فى كلام البيضاوى ان الوصفين ثابتان له من حيث كونه قصاصا بل يجوز ان يريد انهما ثابتان له فى نفسه بمعنى ان ذات هذا القتل الذى يسمى قصاصا له اذان الوصفان ولا ينافى ذلك قوله ان القتل قصاصا لان ذكر القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر ان العنوان لا يجب ان يكون منشأ الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم اندفاع ما اطال به الشارح وانه لا عجب فيما قاله ولا فى سكوت محشيه اه سم وقد يجاب عن طرف الشارح بان القتل هنا وظيفة الامام فقط دون الولي وقول الشارح ان نظرنا الى الولي الخ مجرد توسيع الدائرة وليس للامام بعد طلب الولي الا وصف الوجوب كما يفيد قول المصنف المارو يقتل حدا واما قول الشارح وان جاز او وجب الخ فاو فيه معنى بل

(قوله نعم ان اقام بها بينة قبل) قد يستشكل البينة بعدم اطلاعها على الندم والعزم من اركانها ونطقه بذلك قد يكون عن غير مواطاة القلب الا ان يقال يستدل بالقرائن ولو لا ذلك لم يثبت قولهم تسقط بتوبته قبل القدرة (قوله وهو عجب) اقول لا عجب لان المراد بالوجوب التحتم فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بعفو الولي لا جوازه فللولى استيفاءه وهذا معنى صحيح لا غبار عليه ولفظ البيضاوى اما القتل قصاصا فى الاولياء يسقط بالتوبة وجوبه لا جوازه اه والحاصل ان القتل قصاصا فى حد نفسه يوصف بالجواز بمعنى عدم امتناع تعاطيه وبالوجوب اى التحتم بمعنى امتناع سقوطه فان حصلت التوبة سقط الوصف الثانى وبقي الاول وليس فى كلام البيضاوى ان الوصفين ثابتان من حيث كونه قصاصا ولا يفيد كونه قصاصا بل يجوز ان يريد انهما ثابتان له فى نفسه بمعنى ان ذات هذا القتل الذى يسمى قصاصا له اذان الوصفان فلا ينافى ذلك قوله اما القتل قصاصا لان ذلك القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر ان العنوان لا يجب ان يكون منشأ الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم اندفاع ما اطال به الشارح وانه لا عجب فيما قاله ولا فى سكوت محشيه وانه لا حاجة به الى تاويل لا يوافق مذهبه وإنما العجب من الاستطالة على البيضاوى ومحشيه بما لا منشأ له الا اهمال التأمل وعدم مراعاة القواعد والله اعلم سم

وتسقط عقوبات تخص القاطع) من تحتم قتل وصلب وقطع رجل وكذا يد وعبارته تشملها لان المختص به القاطع اجتماع قطعها فهما عقوبات واحدة وهى اذا سقط بعضها سقط كلها (بتوبة) عن قطع الطريق (قبل القدرة عليه) وان لم يصلح عمله للآية بخلاف مالا يخصه كالقود وضمان الممال (لا بعدها) وان صالح عمله (على المذهب) لمفهوم الآية ولا لالم يكن لقبلا لاثمة فيها والفرق انها قبلها لاثمة فيها وبعدا فيها اثممة دفع الحد ولو ادعى بعد الظفر به سبق توبة قبله وظهرت اماره صدقه فوجهان والذى يتجه منهما عدم تصديقه للثمة ولا نظر لامارة يكذبها فله نعم ان اقام بها بينة قبل (تنبيه) وقع للبيضاوى فى تفسيره ان القتل قصاصا يسقط بالتوبة وجوبه لا جوازه وهو عجب



وأعجب منه سكوت شيخنا عليه في حاشيته مع ظهور فساد له لأن التوبة كما تقرر لا تدخل لها في القصاص أصلاً إذ لا يتصور له بقيد كونه قصاصاً حالاً وجوب وجواز لا نأخذ نظرنا إلى الولي فطلبه جائز له لا واجب مطلقاً والامام فان طلبه منه الولي وجب والامام يحجب من حيث كونه قصاصاً وان جاز أو وجب من حيث كونه حسداً (١٦٤) فتأمل وأوله بعضهم بما لا يوافق قواعد مذهب البيضاوي فاحذره فان السبر قاض بانه

لا يجزم بحكم على غير مذهبه من غير عزوه لقائله (ولا تسقط سائر الحدود) المختصة بالله تعالى كحد زنا وسرقة وشرب مسكر (بها) أي بالتوبة قبل الرفع وبعده ولوفي قاطع الطريق (في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم حذ من ظهرت توبته بل من اخبر عنها بها بعد قتلها واطال جمع في الانتصار لمقابله بالآيات والاحاديث الدالة على ان التوبة ترفع الذنوب من اصلها نعم تارك الصلاة يسقط حده بها عليهما وكذا ذمى زنى ثم اسلم والخلاف في الظاهر اما فيما بينه وبين الله تعالى فحيث تحت توبته يسقط بها سائر الحدود وقطعوا من حد في الدنيا لم يعاقب في الآخرة على ذلك الذنب بل على الاصرار عليه ان لم يتب (فصل) في اجتماع عقوبات على شخص واحد (من لزمه قصاص) في النفس (وقطع) لطرف قصاصاً (وحد قذف) وتعزير لاربعة (وطالبوه) عزروا واناخرشهم (جلد) للنفذ (ثم قطع ثم قتل) تقدماً للاخف فالأخف لانه اقرب الى استيفاء الكل (و يبادر

(قوله وأعجب منه الخ) في التعبير بأعجب دلالة على ما لا يليق نسبته لمثل البيضاوي اه سم (قوله مطلقاً) أي سواء غلب في قتل القاطع معنى القصاص او معنى الحد (قوله فان السبر) أي تتبع كلام البيضاوي (قول المتن سائر الحدود) أي باقيها اه معنى (قوله المختصة) إلى قوله بل على الاصرار في المعنى إلا قوله قبل الرفع وبعده وقوله بل من اخبر إلى نعم وإلى الفصل في النهاية إلا قوله وكذا ذمى زنى ثم اسلم (قوله المختصة) صفة للحدود (قوله قبل الرفع) أي إلى الحاكم (قوله ولو في قاطع الطريق) عبارة المعنى في قاطع الطريق وغيره اه وعبارة سم قوله ولو في قاطع الطريق إشارة إلى أن هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق اه (قوله بل من الخ) أي بل حد امرأة اخبر أي صلى الله عليه وسلم هذا لا يؤيد الاظهر فمأذنة ذكره في مقام الاستدلال له (قوله عنها بها بعد قتلها) كل من هذه الظروف الثلاثة متعلق باخبر والضمير الاول والثالث لمن والثاني للتوبة (قوله لمقابله) أي مقابل الاظهر القائل بالسقوط بها فياساً على حد قاطع الطريق اه معنى (قوله عليهما) أي الاظهر ومقابله (قوله وكذا ذمى الخ) وفاقاً للبغوي وخلافاً للنهاية عبارة ولا يسقط بها عن ذمى باسلامه كما مر اه (قوله وكذا ذمى) المعتمد خلاف هذا كما قاله شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى اه سم (قوله ومن حد في الدنيا الخ) انظر هل هو مبني على ان الحدود وجوا بر لا زواج او مبني عليهما اه رشدي (قوله بل على الاصرار الخ) او على الاقدام على وجهه اه نهاية

(فصل في اجتماع عقوبات على شخص) (قوله في اجتماع عقوبات) إلى قول المتن في الاصح في المعنى إلا قوله ولا تجوز المبادرة به وقوله وخيف إلى المتن وإلى الكتاب في النهاية إلا قوله ولا يجوز المبادرة به وقوله فان أي إلى المتن وقوله ثم رأيت إلى ولو اجتمع وقوله ولو اجتماعهما إلى المتن (في اجتماع عقوبات) أي في غير قاطع الطريق وهي اما لأدى أو لله تعالى أولها وقد بدا بالقسم الاول اه معنى (قول المتن من لزمه) لآدميين محلي ومعنى (لاربعة) كان الاول ذكره عقب من لزمه قال البجيرمي فلو كانت لو احدهم يجب الترتيب شرعاً بل بارادته اه (قوله وان تاخر) أي وجهه قال الرشدي هو غاية فيما بعده ايضاً اه (وخيف موته) سيد كر محترزه (لرضاه) أي مستحق قتله بالتقديم أي في الزمن بمعنى الموالاته اه رشدي (قوله فيعجل)

(قوله وأعجب منه الخ) في التعبير بأعجب دلالة على ما لا يليق نسبته لمثل البيضاوي (قوله مع ظهور فساد الخ) أقول دعوى فساد فضلاء دعوى ظهور فساد فسادوا واضحاً (قوله لان التوبة لا تدخل لها في القصاص الخ) قلنا لم يدع البيضاوي ان لها دخلاً في القصاص بل ادعى ان لها دخلاً في صفة القتل قصاصاً وهي وجوبه أي تحتها وقوله إذ لا يتصور له بقيد كونه قصاصاً الخ قلت لم يدع ان له حالتي جواز وجوب بهذا القيد بل ادعى انه في نفسه له الحالتان وهو صحيح على انه يمكن ان يدعى ان له الحالتين بذلك القيد لكن باعتبارين باعتبار الولي وباعتبار الامام إذا طلب منه فقوله لا نأخذ نظرنا الخ كلام ساقط لانه نأخذ النظر اليهما جميعاً ولا شك ان النظر اليهما جميعاً يقتضي ثبوت الحالتين له بقيد كونه قصاصاً وقوله فتأمل قلنا تأملناه فوجدناه لم ينشأ إلا عن عدم التامل الصحيح فاعجب مع ذلك من المسارعة إلى دعوى ظهور الفساد والتعجب من البيضاوي وحشيه والتثبت على ذلك بما لا منشأ له إلا الغفلة الفاحشة ولا حول ولا قوة إلا بالله سم (قوله ولو في قاطع الطريق) إشارة إلى ان هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق (قوله وكذا ذمى الخ) المعتمد خلاف هذا كما قاله شيخنا الشهاب الرملي

(فصل من لزمه قصاص وقطع وحد قذف وطالبوه جلد ثم قطع الخ)

بقتله بعد قطعه) بلامهلة بينهما فتجب الموالاته لان الغرض ان المستحق مطالب والنفس مستوفاة (لاقطعه بمد جلده) فلا أي تجوز المبادرة به (ان غاب مستحق قتله) لانه قد يهلك بالموالاته فيفوت قود النفس (وكذا ان حضروا قال عجلوا القطع) وأنا بادراً بعده بالقتل وخيف موته بالموالاته بين الجلد والقطع (في الاصح) لانه قد يهلك بالموالاته فيفوت القتل قوداً مع انه له مصلحة هي سقوط العقاب عنه به في الآخرة وايضاً بما عفا مستحق القتل فتكون الموالاته سبباً لقوات النفس فاتجه عدم نظرهم لرضاه بالتقديم اما لو لم يخف موته بالموالاته فيعجل جزماً

وأما لو كان به مرض مخوف يخشى منه موته بالجلد إن لم يبادر بالقطع فيبادر به وجوباً وخروج بطلابوه مالو طالبه بعضهم فله أحوال فحينئذ إذا  
 آخر مستحق النفس حقه) وطالب الآخر ان (جلد فاذا برأ) بفتح الراء وكسرها (قطع) ولا يؤول بينهما خوف الموت فيفوت قود النفس (ولو  
 آخر مستحق طرف) وطالب الآخر ان (جلد وعلى مستحق النفس الصبر حتى يستوفي الطرف) لثلايفوت حقه واحتمال تأخير مستحق الطرف  
 لا إلى غاية فيفوت القتل لا نظر إليه لان مبنى القود على الدرء والاسقاط ما أمكن فاندفع استحسان (١٦٥) جبره على القود والعفو والاذن

لمستحق النفس بالتقدم فان  
 انى ممكن الحاكم مستحق  
 النفس (فان بادر) مستحق  
 النفس (فقتل) فقد استوفى  
 حقه ولكنه يعزى لتعديه  
 وحينئذ (فلمستحق الطرف  
 دية) في تركه المقتول نفوت  
 محل الاستيفاء (ولو آخر  
 مستحق الجلد) حقه وطالب  
 الآخر ان (فالمقياس صبر  
 الآخرين) وجوباً حتى  
 يستوفى حقه وإن تقدم  
 استحقاقهما لثلايفوت  
 حقه باستيفائهما أو استيفاء  
 أحدهما ولو قطع نحو أنملة  
 لان الجرح عظيم الخطر  
 وربما أدى إلى الزهوق  
 فاندفع ما للبلى هنا (ولو  
 اجتمع حدود الله تعالى)  
 كان زنى بكر أو سرق وشرب  
 وارتد (قدم) وجوباً  
 (الاخف) منها (فالاخف)  
 حفظاً لمحل القتل كحد الشرب  
 ثم بعد برئه منه الجلد ثم بعد  
 برئه القطع فالقتل وتوقف  
 ابن الرفعة في تقديم قطع  
 السرقة على التغريب ويتجه  
 تقدم التغريب لانه الاخف  
 ولا يخشى منه هلاك ثم رأت  
 شارحاً رجح عكسه واعتمده  
 شيخنا في شرح منجه ولو

أى يجوز تعجيله اه رشيدى (قوله) وأما لو كان به مرض الخ) دل على عدم تأخير الجلد للمرض سم وعش  
 (قوله) فيبادر به) أى بالقطع (قول المتن) إذا آخر مستحق النفس حقه جلد الخ) فان قيل كان المصنف غنياً عن  
 هذا بما ذكره فيما إذا غاب مستحق القتل اجيب بانه إنما أعاده لضرورة التقسيم اه معنى (قوله) وطالب  
 الآخر ان) إلى قوله باستيفائهما فى المغنى إلا قوله ولكنه يعزى إلى المتن (قول المتن وعلى مستحق النفس  
 الصبر الخ) سواء تقدم استحقاق النفس أم تأخر اه معنى (قوله) لا نظر إليه) خبر قوله واحتمال الخ (قوله)  
 استحسان جبره الخ) هذا لغة قليلة والكثير لجباره كما فى المصباح اه عش (قوله) فان أبى) أى من جميع ذلك  
 (قوله) ممكن الحاكم الخ) أى من القتل وهذا من تمة الاستحسان (قول المتن) فالمقياس) أى لما سبق فى هذه  
 المسئلة كما قاله الراعى فى الشرح الكبير اه معنى (قوله) ولو قطع الخ) غاية فى المعطوف (قوله) نحو أنملة) عبارة  
 النهائية لبعض أنملة اه (قوله) كان زنى) إلى قوله وجمع بينهما فى المغنى إلا قوله ثم رأت إلى ولو اجتمع وقوله قال  
 الماوردى إلى قال القاضى (قول المتن) قدم الاخف) علم منه انه لو اجتمع مع الحدود تزيير فهو المقدم وبه  
 صرح الماوردى اه معنى (قوله) ثم بعد برئه منه الجلد) أى والتغريب أيضاً على الوجه نهية ومعنى (قوله) فالقتل)  
 أى بغير مهلة لان النفس مستوفاة اه معنى (قوله) ويتجه تقديم التغريب) أى على قطع السرقة ومرة عن  
 النهائية والمغنى انفاً اعتماداً (قوله) رجح عكسه) أى تقديم قطع السرقة على التغريب والراجح انه قبل قطع  
 السرقة اخذ من قودهم قدم الاخف اه شوبرى (قوله) ولو اجتمع قطع سرقة الخ) ولو اجتمع قتل قصاص فى  
 غير محاربة وقتل محاربة قدم السابق منهما ورجح الآخر إلى الدية وفى اندراج قطع السرقة فى قتل المحاربة فيما  
 لو سرق وقتل فى المحاربة وجهان أو جههما كما قال شيخنا نعم اه معنى ووافقه النهاية فى الاولى دون الثانية  
 فقال أو جههما لا فيقطع للسرقة ثم يقتل ويصاب للمحاربة لان الظاهر فى ذلك ان حق الادمى لا يفوت  
 بتقديم حق الله تعالى وإليه مال سم اه (قوله) لها) أى للسرقة والمحاربة اه عش (قوله) قال الماوردى  
 الخ) اعتمده النهاية عبارة تهرجم لانه أكثر الخ كما قال الماوردى والرويانى وذهب القاضى الخ (قوله) رجم  
 الخ) ويدخل فيه قتل الردة رجحه الشهاب الرملى اه شوبرى (قوله) وقال القاضى الخ) اعتمده المغنى (قوله)  
 وجمع بينهما الخ) عبارة النهاية ويمكن الجمع بينهما الخ (قوله) يفعل ما يراه مصلحة) أى فان رأى المصلحة فى  
 قتله بالردة قتله بالسيف أو فى قتله بالنار رجمه اه عش (قوله) ولو اجتمعاهما) أى قتل زنا وقتل ردة (قوله)  
 لانه حق ادمى) قضيته ان حد الزنا ليس حق ادمى مع ان فى الزنا مع اكره المزنى به الجنابة على الاعراض  
 اه سم (قوله) أو اجتمع عقوبات الله) ماصورة الاستواء فى حقوقه تعالى وقوله اول لادمى واستوت كقذف  
 اثنتين سم على حج اه عش (قوله) مع هذه) أى حد الزنا والسرقة والشرب والارتداد (قوله) وكان شرب الخ)  
 عطف على كان كان الخ (قوله) أو كانا) عطف على قوله لم يفوت الخ والضمير لحق الله وحق الادمى وقوله قتل

(قوله) وأما لو كان به مرض مخوف الخ) دل على عدم تأخير الجلد للمرض (قوله) فيبادر به وجوباً) قاله  
 الأذرى مر (قوله) لانه حق ادمى) قضيته ان حد الزنا ليس حق ادمى مع ان فى الزنا مع اكره المزنى به الجنابة  
 على الاعراض (قوله) أو عقوبات الله تعالى الخ) ماصورة الاستواء وقوله اول لادمى واستوت كقذف اثنتين  
 (قوله) إن لم يفوت حق الله تعالى فى الروض وشرحه فى اندراج قطع السرقة فى قتل المحاربة فيما لو سرق وقتل  
 اجتمع قطع سرقة وقطع محاربة قطعت يده اليمنى لهما ثم رجمه للمحاربة أو قتل زنا وقتل ردة قال الماوردى والرويانى رجم لانه أكثر نكالا  
 وقال القاضى يقتل للردة إذ فسادها اشد وجمع بينهما بان الامام يفعل ما يراه مصلحة ولو اجتمعاهما وقتل قطع الطريق قدم وان قلنا انه حد لانه  
 حق ادمى (أو) اجتمع (عقوبات) لله تعالى اول لادمى واستوت خفة أو غلظا قدم الاسبق فالاسبق والافبالقرعة أو عقوبات (لله تعالى  
 ولادمين) كأن كان مع هذه حد قذف وكان شرب وزنى وقذف وقطع وقتل (قدم) حق الادمى ان لم يفوت حق الله تعالى أو كانا قتلا فيقدم  
 (حد قذف) (رقطع) (على) حد (زنا) لان حق الادمى مبنى على المضايقة ومن ثم قدم ولو اغلظ كما قال

(والاصح تقديمه) أى حد القذف وكذا (١٦٦) القطع (على حد الشرب) والاصح (ان القصاص قتل او قطعاً يعدم على) حد الزنا) ان كان

رجماً بالنسبة للقتل لا القطع كما تقرر تقديم الحق آدمى لا بخلاف جلد الزنا وتغريبه وحد الشرب فانها يقدمان على القتل لثلاثي يفتونا وفي تحرير محل الخلاف هنا تناف وقع بين الزركشى وغيره لا حاجة بنا اليه ولو اجتمع مع الحدود تعزير قدم عليها كلها كما علم مما مر لانه اخف وحق آدمى

﴿ كتاب الاشربة ﴾  
جمع شراب بمعنى مشروب وفيه ذكر التعازير تبعاً وجمع الاشربة لاختلاف انواعها وإن اتحد حكمها ولم يقل حد الاشربة كما قال قطع السرقة لان القصد ثم ليس إلا بيان القطع ومتعلقاته وأما التحريم فمعلوم ضرورة وأما هنا فالقصد بيان التحريم أيضاً لحقيقته بالنسبة في كثير من المسائل فلم يقل حد ليقدر حكم الشامل للحرمة والحد وغيرهما كالوجوب عند الغص شرب الخمر حرام اجماعاً من الكبار وشربها المسلمون أول الاسلام قيل استصحاباً لما كان قبل الاسلام والاصح انه بوحى ثم قيل المباح الشرب لا غيبة العقل لانه حرام في كل ملة وزيفه المصنف وعليه

بصيغة المصدر خبر كانا (قول ابنن والاصح تقديمه على حد الشرب) ولا يوا الى بين حد الشرب وحد القذف بل يهول لثلاثي لك بالتوا الى اى معنى (قوله لا القطع) أى بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقاً اسم ومعنى أى رجماً كان أو جلداً (قوله كما تقرر) أى في قوله وقطع على حد زنا سم على حج اءعش (قوله وحق آدمى) انظره مع ان التعزير قد يكون لله تعالى سم على حج إلا أنا وان كان حقاً لله تعالى هو اخف فيقدم على غيره اه عش ﴿ كتاب الاشربة ﴾

(قوله جمع شراب) الى قوله ومن قال بالسكفر في النهاية الا قوله أيضاً وقوله فلم يقل الى شرب الخمر وقوله حرام اجماعاً وقوله وعليه الى حقيقة الخمر وقوله قياسى الى منصوص (قوله وفيه) اى في هذا الكتاب (قوله ذكر التعازير تبعاً) أى فلا يقال لم أخلفا في الترجمة اءعش (قوله لان القصد ثم ليس إلا بيان القطع الخ) يتأمل اسم (قوله) وأما هنا فالقصد بيان التحريم الخ فيه منع ظاهر يعلم بما قدمناه أول السرقة اه رشيدى (قوله أيضاً) أى كبيان الحد بالاشربة (قوله بالنسبة) لا حاجة اليه (قوله في كثير الخ) أى لكثير (قوله فلم يقل حد) اى لم يذكر لفظ حد (قوله ليقدر حكم) اى ليتاقي تقدير لفظ حكم (قوله والحد) اى بالاشربة (قوله شرب الخمر) الى قوله اى من حيث فى المغنى الا قوله ثم قيل الى وحقيقة الخمر (قوله شرب الخمر الخ) الاولى وشرب الخمر باو الاستئناف كفى النهاية والمغنى (قوله اجماعاً) ولا تنفات الى قول من حكى عنه ابا حنيفة اه مغنى (قوله من السكيات) وان مزجها بمائها من الماء اه نهاية اى خلافاً للحليمى في قوله انها حينئذ من الصغار رشيدى عبارة ع ش اى بخلاف الو م زجت باكثر منها كما يأتى انه لاحد فى تناوله فلا يكون كبيرة اه (قوله من السكيات) بل هى ام السكيات كما قاله عمرو عثمان رضى الله تعالى عنه ما اه مغنى (قوله والاصح الخ) عبارة النهاية وكان شربها جائز أول الاسلام بوحى ولو الى حد يزيل العقل على الاصح ولا ينافيه قولهم ان السكيات الخمس لم تبخ في ملة من الملل لان ذلك بالنسبة للجموع وقيل انه باعتبار ما استقر الخ قال الرشيدى قوله السكيات الخمس اى النفس والعقل والنسب والمال والعرض اه وقال ع ش قوله الخمس قد نظمها شيخنا اللقاني في عقيدته وزاد سادساً في قوله وحفظ نفس ثم دين مال نسب وهو مثلها عقل وعرض قد وجب اه (قوله انه بوحى) ومع ذلك لم يتناولوه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> اه ع ش (قوله وزيفه المصنف) اى فى شرح مسلم وقال وهو اى القول بان شربه الى حد يزيل العقل حرام فى كل ملة لا أصل له اه مغنى (قوله وعليه) أى تزييف المصنف ذلك القول (قوله انه باعتبار ما استقر الخ) فمعنى انها لم تبخ في ملة اى لم يستقر ابا حنيفة فى ملة وان ابيحت فى بعضها فى بعض الاحيان اه رشيدى (قوله عنداكثر اصحابنا الخ) عبارة المغنى واختلف اصحابنا فى وقوع اسم الخمر على الانبذة حقيقة فقال المزنى وجماعة بذلك لان الاشتراك فى الصفة يقتضى الاشتراك فى الاسم وهو قياس فى اللغة وهو جائز عند اكثر من وهو ظاهر الاحاديث ونسب الرافعى الى الاكثر انه لا يقع عليها إلا مجازاً اما فى التحريم والحد فهى كالأخمر لكن لا يكفر مستحلبها بخلاف الخمر للاجماع على تحريمها دون تلك فقد اختلف العلماء فى تحريمها اه (قوله وإن لم يقذف بالزبد) واشترط ابو حنيفة ان يقذفه حينئذ يكون مجعاً عليه اه مغنى (قوله فتحريم غيرها) اى غير الخمر المفسر بما ذكر (قوله قياسى الخ) عبارة النهاية بنصوص دلت على ذلك اه (قوله أى يفرض الخ) لا حاجة اليه بناء على جواز

فى المحاربة وجهان احدهما وهو الاوجه نعم تغليبا لحق الآدمى وثانيهما لا بل يقطع للسرقة ثم يقتل ويصلب للمحاربة لان الظاهر فى ذلك ان حق الآدمى لا يفوت بتقديم حق الله تعالى الا ان يقال لم يفوت بل اندرج فى القتل وفيه ما فيه (قوله لا القطع) اى بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقاً (قوله تقرر) اى فى قوله وقطع على حد زنا (قوله له وحق آدمى) انظر واذا التعزير يكون حقاً لله ﴿ كتاب الاشربة ﴾

(قوله لان القصد ثم ليس إلا بيان القطع) يتأمل (قوله اى يفرض الخ) لا حاجة اليه بناء على جواز

القياس فالمراد بقولهم بحرمة ذلك فى كل ملة انه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتنا وحقيقة الخمر عند أكثر اصحابنا المسكر من عصير العنب وان لم يقذف بالزبد فتحريم غير ما قياسى اى يفرض عدم ورود ما يأتى ولا فيسيعلم منه ان تحريم الكل منصوص وعند اهلهم كل مسكر

ولكن لا يكفر مستحل المسكر من عصير غير العنب للخلاف فيه اى من حيث الجنس لحل قليله على قول جماعة اما المسكر بالفعل فهو حرام اجماعا كما حكاه الحنفية فضلا عن غيرهم مستحله من عصير العنب الصنف الذى لم يطبخ (١٦٧) ولو قطرة لانه يجمع عليه بل ضرورى ومن قال بالتكفير لكونه جمعا

عليه اعترض باننا لا نكفر من ينكر اصل الاجماع ورد بان الكلام فيمن اعترف بكونه جمعا عليه وانكره لان فيه حينئذ تكذيب جميع حملة الشرع فهو تكذيب للشرع والجواب باننا لم نكفره لانكار الجمع عليه بل لكونه ضروريا لا يتأتى إلا على المعتمدين لا بد في التكفير من كونه ضروريا اما من لا يشترط ذلك فلا جواب إلا ما مر فتامله (كل شراب اسكر كثيره) من خمر او غيرها ومنه المتخذ من لبن الزمكة فانه مسكر مانع كما مر بيانه في النجاسات (حرم قليله) وكثيره لخبر الصحيحين كل شراب اسكر فهو حرام وصح خبر انها كم عن قليل ما اسكر كثيره وخبر ما اسكر كثيره قليله حرام وخبر الخمر من هاتين العنبه والنخلة وروى مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي احاديث ضعيفة ما يخالف ذلك فلا يعول عليه كتناويل بعض تلك الاحاديث بما ينبو عنه ظاهرها من غير دليل (وحد شاربه) وان لم يسكر اى متعاطيه لما ياتي ان الحد لا يتوقف على الشرب وان اعتقد باحته لضعف ادلته

القياس مع وجود النص اه سم (قوله) ولكن لا يكفر مستحل المسكر الخ) كذا اطلق المغنى كما مر وقيدته النهاية فقال ولكن لا يكفر مستحل قدر لا يسكر الخ وقال الرشيدى اى بخلاف مستحل الكثير منه فانه يكفر خلافا لابن حجر اه (قوله) اما المسكر بالفعل الخ) كان مقتضى مقابله لقوله قبل ولكن لا يكفر الخ ان يقول اما المسكر بالفعل فيكفر مستحله فان الحرمة لا تنقيد بالقدر المسكر هذا ويبقى النظر في انه هل يكفر كما اقتضاه صدر عبارته او لا وهل هو كبيرة كالخمر او لا فيه نظر والا قرب انه يكفر وانه كبيرة بل كونه كبيرة ومفهوم قول الزبائدى وشرب ما لا يسكر من غير ما قلته صغيرة اه وقضية صنيع الشارح عدم التكفير كما مر وصنيع المغنى كما اصريح فيه كما مر (قوله) بخلاف مستحله) اى فيكفر به وقوله الذى لم يطبخ اى بخلاف ما لو طبخ على صفة يقول بحالها بتلك الصفة بعض المذاهب اه ع ش (قوله) اعترض باننا لا نكفر الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولم يستحسن الامام لاطلاق القول بتكفير مستحل الخمر قال وكيف نكفر من خالف الاجماع ونحن لا نكفر من يرد اصله وانما نبذعه وأول كلام الاصحاب على ما إذا صدق المجمعون على ان تحريم الخمر ثبت شرعا ثم حملناه فانه رد للشرع حكماء عنه الرافعى اه وبها يندفع قول السيد عمر (قوله) لان فيه حينئذ تكذيب الخ) محل تأمل إذ مخالفة اهل الاجماع وان حرمت ليس فيها تكذيب اهله بل تخطئهم في اجتهادهم ولو سلم انه تكذيب لهم لم يلزم منه تكذيب الشرع فليتأمل حق تأمل اه (قوله) والجواب) اى عن الاعتراض المار (قوله) من كونه) اى تحريم ما استحله مثلا (قوله) إلا ما مر) اى في قوله ورد بان الكلام الخ (قوله) من خمر) إلى قوله كما في النهاية (قوله) او غيرها) من نقيع الثمر والزبيب وغيرهما اه مغنى (قوله) ومنه) اى من الغير (قوله) من ابن الرمكة) اى الفرس فى اول نتاجها اه ع ش (قوله) وكثيره) إلى قوله كتناويل في المغنى إلا الحديث الرابع (قوله) وروى مسلم كل مسكر خمر الخ) هذا قياس منطقي اذ حذف منه الحد الاوسط وهو المسكر الذى هو الخمر الواقع محمولا للصغرى وموضوعا للكبرى أنتج كل مسكر حرام اه رشيدى (قوله) وفي احاديث الخ) عبارة المغنى وخالف ابو حنيفة في القدر الذى لا يسكر من نقيع التمر والزبيب وغيره واستند باحاديث معلولة بين الحفاظ وايضا احاديث التحريم متأخرة فوجب العمل بها اه (قوله) وان لم يسكر) إلى قوله ولان العبرة في المغنى لا لقوله لما ياتي إلى وان اعتقدوا إلى قوله وما تاتى كد في النهاية لا لقوله لما ياتي وان اعتقدوا وقوله وان حرمت إلى بل التعزير وقوله وحدوها إلى ولا حد (قوله) وان لم يسكر) اى حسبا لمادة الفساد كما حرم تقبيل الاجنية والخلو بها لافضائه إلى الوطء المحرم ولحديث رواه الحاكم من شرب الخمر فاجلدوه وقيس به شرب النبيذ اه مغنى (قوله) لم يسكر) ببناء الفاعل من السكر (قوله) اى متعاطيه) تفسير لشاربه عبارة المغنى والمراد بالشارب المتعاطى شربا كان وغيره وسواء فيه المتفق على تحريمه والتخلف فيه وسواء جامده ومائعه مطبوخه ونبيئه وسواء تناوله معتقدا تحريمه ام باحته على المذهب اه (قوله) لما ياتي الخ) اى بقوله الاتى انفا بخلاف جامد الخمر وبقوله الاتى في شرح ويحد بدرى الخ وكذا بتخيئه إذا اكله (قوله) وان اعتقد الخ) عطف على وان لم يسكر (قوله) وقول الزركشى الخ) عبارة المغنى ولو فرض شخص لا يسكر شرب الخمر حرم شر به للنجاسة لا الاسكار ويحد ايضا كما قاله الدهيرى وغيره حسبا للباب اه (قوله) عجيب الخ) قد يقول

القياس مع وجود النص (قوله) وان اعتقد باحته) قد يشكك بعدم الجاهل بالحرمة الآتى بجامع ان هذا معذور باعتقاده الحل تقليد المن يجوز تقليده كما ان ذاك معذور بحمله وضعف ادلة هذا لا يعصر عن انتفاء ادلة ذلك راسا إلا ان يفرق بان الجاهل غافل عن المعارض لا اعتقاده وهو القول بالتحريم وادلته فهو ابعد عن المخالفة وصورة المعاندة (قوله) وقول الزركشى فيمن لا يسكر بشرب الخمر ان الحرمة من حيث النجاسة لا الاسكار ففي الحد عليه نظر لا انتفاء العلة وهى الاسكار عجيب وغفلة) قد يقول الزركشى الاسكار

بمذهب القاضى لا المتداعين وقول الزركشى فيمن لا يسكر بشرب الخمر ان الحرمة من حيث النجاسة لا الاسكار ففي الحد عليه نظر لا انتفاء العلة وهى الاسكار عجيب وغفلة عن وجوب الحد في القليل الذى لا يتصور منه اسكار فمضى كوى نه علة أنه مظنة له

وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات فلا حد فيها وإن حرمت واسكرت على ما مر أول النجاسة بل التعزير لانتفاء الشدة المطربة عنها كثير  
البنج والزعفران والعبير والجوزة والحشيشة المعروفة وحدوثها كان أوائل المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار التي لم تقع في العالم فتنة ارفع  
ولا أذهب للنفوس منها ولا حد بمذاها الذي ليس فيه شدة مطربة بخلاف جامد الخمر نظر الأصلها بل التعزير الزاجر له عن هذه المعصية الدينية  
ومما يتأكد المبالغة في الزجر عنه وإذاعة (١٦٨) أنه من الكبائر بل من أقبحها ما حدث الآن من استعمال كثير من السفهاء له من نبت

يسمى القبيسي يوجد بنحو  
جبال مكة فإنه أسوأ  
المخدرات لأن قليله يؤدي  
إلى مسخ البدن والعقل  
وزواله عن جميع اعتدالاته  
وكثيره قاتل فوراً فهو أبلغ  
من الأفيون في السمية وقبل  
الآن من مركب يسمى  
البرش ونحوه وهو أيضاً  
ماسخ للبدن والعقل ولا  
حجة لمستعمل ذلك في  
قولهم إن تركناه يؤدي  
للقتل فصار واجباً علينا  
لأنه يجب عليهم التدرج في  
تقيصه شيئاً فشيئاً لأنه  
مذهب لشغف الكبد به  
شيئاً فشيئاً إلى أن لا يضره  
فقدته كما أجمع عليه من رأينا  
من أفاضل الأطباء فتي لم  
يسعوا في ذلك التدرج فهم  
فسقة آثمون لا عذر لهم  
ولا للاحد في إطعامهم إلا  
قدر ما يحى نفوسهم لو  
فرض فوتها بفقدته وحينئذ  
يجب على من رأى فاقده  
وخشى عليه ذلك إطعامه  
ما يحيا به لا غير كإسائة  
اللحمة بالخمر الآتية ويحرم

الزركشي الأسكارولو باعتبار المظنة منتف عن هذا وقد يورد عليه حيث أنه يكفي في المظنة ملاحظة جنس  
الشارب أو المشروب سم على حجة اه عش (قوله وخرج) إلى قوله ومما يتأكد كدفي المغنى (قوله وخرج  
بالشراب ما حرم) أي وبأسكر غير المسكر ولكن يكره من غير المسكر المنتصف وهو ما يعمل من تمر ورطب  
والخليط وهو ما يعمل من بسرور رطب لأن الأسكار يسرع إلى ذلك بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه فيظن  
الشارب أنه ليس بمسكر ويكون مسكراً مغنى واسنى (قوله ككثير البنج الخ) المراد بالكثير منها ما يغيب  
العقل بالنظر لغالب الناس وأن لم يؤثر في المتناول له لا اعتياد تناوله اه عش (قوله والحشيشة الخ) ولا  
تبطل بحملها الصلاة اه مغنى (قوله أوائل المائة السابعة) عبارة المغنى وقال ابن تيمية إن الحشيشة أول ما  
ظهرت آخر المائة السادسة من الهجرة اه (قوله ولا حد بمذاها) أي المذكورات محلها ما لم تشدد بحيث  
تقذف بالزبد وتطرب والاصارت كالخمر في النجاسة والحد كالخمر إذا ذاب وصار كذلك بل أولى أي  
الخمر وفاقاً للطبلاوى والرمل ثانياً سم على المنهج اه عش (قوله لأصلهما) أي جامد الخمر ومذاب  
المذكورات (قوله بل التعزير) أي بل فيها التعزير ما لم يصير إلى حاجة تاجته إلى استعمال ذلك بحيث لو  
تركه أصابه ما يبيح التيمم نعم يجب عليه السعي في إزالة الاحتياج إليه ما باستعمال ضده أو تقليله إلى أن يصير  
لا يضره تركه اه عش (قوله وإذاعة الخ) عطف على المبالغة (قوله الآن) الأسبك ذكره قبيل منه  
نبت الخ وقوله من استعمال الخ من فيه زائدة واستعمال الخ فاعل حدث (قوله وزواله) عطف تفسير على  
مسخ والضمير لكل من البدن والعقل (قوله وكثيره قاتل) عطف على اسم أن وخبره (قوله ونحوه)  
عطف على مركب (قوله وهو) أي المركب المسمى بالبرش (قوله لمستعمل ذلك) راجع لكثير البنج  
والزعفران الخ أيضاً (قوله تركناه) اسم أن (قوله فصار) أي استعمال ذلك (قوله لأنه يجب الخ) علة  
لعدم الحجة (قوله لأنه مذهب الخ) أي التدرج في ذلك (قوله كما أجمع عليه) أي اذهب التدرج لذلك  
(قوله ولا للاحد الخ) عطف على لهم (قوله لا قدر ما يحى الخ) أي من المخدورات المذكورة (قوله ذلك)  
أي فوت نفسه (قوله إطعامه) فاعل يجب (قوله ويحرم الخ) إلى قول المتن ومن غص في النهاية إلا قوله لكن  
ينبغي إلى المتن (قوله ويحرم شرب) إشارة إلى أن قول المصنف الأصيب الخ مستثنى من التحريم وجوب  
الحد عبارة المغنى وظاهر قوله لا الأصيب الخ أنه مستثنى من التحريم وجوب الحد لكن الأصحاب إنما ذكروه  
في الحد اه (قوله على قياس ما مر) أي في السارق (قوله أو معاهدا) أي أو مؤمناً كما فهم بالاولى اه عش  
(قوله لأنه لا يلتزم) إلى قوله كافي المجموع في المغنى إلا قوله ككل آكل أو شارب حرام (قوله مسكر أقرها)  
عبارة المغنى أي مصبو في حلقة قهرا اه (قول المتن على شربها) وفي النهاية والمغنى على شربه اه أي المسكر  
(قوله ويلزمه) أي المكروه كل أكل بلا توين (قوله ولا نظر إلى غدره) الأسبك تأخير عن الغاية (قوله)  
وأن لزمه تناول) أي كالمضطر اه عش (قوله لذلك) أي لزوم التقيؤ (قوله وعلى نحو السكران الخ)  
عبارة المغنى ومن حدثم شرب المسكر حال سكره في الشرب الاول حد ثانياً اه (قوله فيحد ثانياً) أي حال  
صحوه اخذاً بما يأتي أنه لا يحد حال سكره اه بجري عن عش (قول المتن ومن جهل كونها) أي

شرب ما ذكر ويحد شربه (لأصيباً ومجنونا) لرفع القلم عنهم السكن ينبغي تعزير المميز على قياس ما مر (وحرماً) الخمر  
أو معاهدا لعدم التزامه (وذمياً) لأنه لم يلتزم بالذمة مما لا يعتقده إلا ما يتعلق بالادمين (وموجراً) مسكراً قهراً إذ لا صنع له  
(وكذا مكروه على شربها على المذهب) لرفع القلم عنه ويلزمه ككل آكل أو شارب حرام تقيؤه أن أطاقه كافي المجموع وغيره ولا نظر  
إلى غدره وأن لزمه تناول لأن استدامتته في الباطن انتفاع به وهو محرم وأن حل ابتداءه لزوال سببه فاندفع استبعاد الأذرى واخذ غيره  
بمقتضى استبعاده وعلى نحو السكران إذا شرب مسكراً حد واحد ما لم يحد قبل شربه فيحد ثانياً (ومن جهل كونها خمر) فشرها ظاناً

إباحتها (لم يحد) لعذره وفي البحر يصدق بعد صوره يمينه إذا ادعى هذا أو الأكره أي وبين معنى الأكره إن لم يعلم منه أنه يعرفه (ولو قرب إسلامه فقال جهلت تحريمها لم يحد) لأنه قد يخفى عليه ذلك والحديد رأ بالشبهة ويؤخذ منه أن من (١٦٩) نشأ بين أظهرنا بحيث تقضى قرينة

حاله بأن تحريمها لا يخفى عليه حدوا اعتمده الأذرعى وغيره (أو) قال علمت التحريم (جهلت الحد) إذا كان عليه أذعن التحريم أن يتجنبها (ويحد بدردي نحر) أو مسكر آخر وهو ما يبق آخرانها لأنه منها وكذا بتجنبها إذا أكله (لا يتجنب عن دققة بها) لأن عينها أضحت بالنار ولم يبق الاثرها وهو النجاسة (ومعجون هي فيه) وماء فيه بعضها والماء غالب بصفاته لاستهلاكها (وكذا حقنة وسعوط) بفتح السين لا يحد بهما (في الأصح) وإن حصل منهما إسكار لأن الحد للزجر ولا حاجة إليه هنا إذا لا تدعو إليه النفس وبه فارق افطار الصائم بهما لأن المدار ثم على وصول عين للجوف (ومن غص) بفتح اوله المعجم كما يخطو ويجوز ضمه (بلقمة) وخاف الهلاك منها أن لم تنزل إلى الجوف ولم يمكنه إخراجها كما هو ظاهر وظاهر أيضا أن خصوص الهلاك شرط للوجوب الآتي لا مجرد الإباحة اخذا من حصول الأكره المبيح لها بنحو ضرب شديد على أنه قد

أخر اه معنى ومثلها غير هامن المسكرات فشرها إلى قوله ويؤخذ في المغنى لإقوله أي وبين إلى المتن (قوله) إباحتها) أي كونها شرابا لا يسكر اه معنى (قول المتن لم يحد) أي ويجب عليه التقاؤه ع ش أي إن أطاقه (قوله لعذره) ولا يلزمه قضاء الصلوات الفائتة مدة السكر كالمغنى عليه معنى وروض مع شرحه وع ش (قوله وفي البحر يصدق الخ) يتردد النظر فيمن قال ظننتها حشيشة مذابة أو غيرها مما يحرم ولا حد فيه ومقتضى قول المصنف ومن جهل كونها الخ وقول الشارح فشرها الخ أنه يحد ويؤيده ما يأتي فيمن علم الحرمة وجهل الحد فليتأمل اه سيد عمر (قوله إذا ادعى هذا) أي الجهل وقال لم أعلم أن الذي شربته مسكر اه معنى (قوله والأكره الخ) ظاهره وإن لم يثبت ذلك ولا وجدت قرينة تدل عليه اه ع ش عبارة السيد عمر ظاهره أن مدعى الجهل يصدق وإن كذب ظاهر حاله ككونه معروفا بكثرة شرابها أو باصطناعها وهو محل تأمل وإن مدعى الأكره يصدق أيضا وإن كذب ظاهر حاله ككونه ناشوكا بحيث يقطع بعدم تصور أكرهه بترك البلد وهو محل تأمل أيضا وإن أمكن تأييد الظاهر في المستأين بكون الحدود تدرا بالشبهات ويؤيد التقييد في المستأين بحث الأذرعى الآتي فيمن جهل التحريم والله أعلم اه (قوله أي وبين معنى الأكره الخ) (فرع) لو بين الأكره بما ليس بأكره لكنه لجهله ظن أن مثله لأكره مبيح فظاهر أنه لا حد عليه اه سم (قوله إن لم يعلم منه أنه يعرفه) أي الأكره أي فإن علم منه معرفته فلا حاجة لبيان اه رشدي (قول المتن ولو قرب إسلامه) أي وأنشأ بعيدا عن العلماء اه أسنى (قوله واعتمده الأذرعى) عبارة النهاية كما اعتمده الأذرعى وعقب المغنى كلام الأذرعى بما نصه ظاهر كلام الأصحاب الإطلاق وهو الظاهر اه (قوله أو قال علمت) إلى قوله وبه فارق في المغنى لإقوله وإن حصل منهما إسكار (قول المتن لا يتجنب عن الخ) ولا بالكل لحم طبخ بها بخلاف مرقه إذا شربه أو غس فيه أو ثرد به فإنه يحد لبقاء عينها معنى وروض مع شرحه (قوله وماء فيه بعضها) الظاهر أن الماء مثال فثله سائر المائعات اه ع ش (قوله والماء غالب بصفاته) أي بأن لا يبقى للسكر طعم ولا لون ولا ريح اه حلي (قول المتن وكذا حقنة) أي بأن أدخلها دبره وسعوط أي بأن أدخلها أنفه اه معنى (قوله بفتح السين) قياسه الضم كالقعود فان المراد به المصدر اه بجري (قوله ولا حاجة إليه) أي الزجر هنا أي في الحقنة والسعوط وقوله إذ لا تدعو إليه أي المذكور من الحقنة والسعوط (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله بفتح اوله) إلى قوله على أنه قد يؤخذ في النهاية (قوله ويجوز ضمه) أي وهذا وإن كان أصله لازما لكنه لما عدى بحرف الجر جاز بناؤه للمفعول وفي الصباح غصصت بالطعام غصصا من باب تعب ومن باب قتل لغة الغصة بالضم ما غص به الإنسان من طعام اه وهو صريح في أن الماضي غصص بالفتح لا غير وأن في المضارع لغتين اه ع ش عبارة المغنى وحكى ضمها والفتح أجود قاله ابن الصلاح والمصنف في تهذيبه اه وقوله وهو صريح في أن الماضي الخ فيه نظر ظاهر فان تعب من الباب الرابع فكلام المصباح يفيدان في ماضيه لغتين أيضا (قوله أن خصوص الهلاك شرط للوجوب) قضية هذا عدم الوجوب إذا خاف تلف عضو أو منفعة عضو فليراجع ثم رأيت العلوة المذكورة اه سم (قوله مما يأتي في المضطر) أي في كتاب الأطعمة (قوله به) أي بالهلاك (قوله ثم) أي في المضطر (قوله إلحاقه به فيه هنا) أي إلحاق نحو الهلاك بالهلاك في الوجوب في النصص باللقمة (قوله وجوبا) إلى قوله ولا حد في النهاية وإلى قوله وللزركشي في المغنى الإقوله أو صبي أو مجنون وقوله ويظهر إلى ولو احتيج وقوله لمن ذكر وخاف الهلاك منها (قوله انقاذ النفس الخ) وعلى هذا لو

(قوله أي وبين معنى الأكره الخ) (فرع) لو بين الأكره بما ليس بأكره لكنه لجهله ظن أن مثله لأكره مبيح فظاهر أنه لا حد عليه (قوله أن خصوص الهلاك شرط للوجوب) قضية هذا عدم الوجوب إذا خاف تلف عضو أو منفعة عضو فليراجع ثم رأيت العلوة المذكورة (قوله إن لم يجد غيرها) ينبغي أن لا حد وأن



فأرقت عدم وجوب  
التداوى ( والا صح  
تحريمها ) صرفا ( لدواء  
المكلف أو صبي أو مجنون  
لخبر مسلم أنه عليه السلام قال  
لمن سأله أنه يصنعها  
للدواء أنه ليس بدواء  
ولكنه داء وصح خبر  
أن الله لم يجعل شفاء أمتي  
فيما حرم عليها وما دل عليه  
القرآن أن فيها منافع أنما هو  
قبل تحريمها امام استهلاكه  
مع دواء آخر فيجوز التداوى  
بها كصرف بقية النجاسات  
أن عرف أو أخبره عدل  
طب بنفعها وتعينها بأن  
لا يغني عنها طاهر ويظهر في  
متجسس بخمر ونجس غيره  
أنه يجب تقديم هذا ولو  
احتج في نحو قطع يدمتأكلة  
الى زوال عقله جاز بغير  
مسكر مانع (و) جوع و  
(عطش) لمن ذكر ولو لهيمة  
لأنها لا تزيله بل تزيد حرا  
لحرارتها ويؤسستها وظاهر  
كلامهم امتناعها للعطش وأن  
أشرف على التلف وهو  
بعيد ولا يبعد جوازها  
حينئذ للضرورة ثم رأيت  
الزركشي نقله عن الإمام عن  
اجماع الاصحاب ومع تحريمها  
للدواء والعطش لاحدتها  
وأن وجد غيرها على  
المعتمد للشبهة وأن قيل  
الاصح مذهبها الحد

مات بشر به مات شهيد الجواز تناوله له بل وجوبه بخلاف ما لو شر به تعديا وغص منه ومات فإنه يموت عاصيا  
لتعدي به بشر به اه عش (قوله فأرقت) أي الاساغة أي وجوبها (قوله صرفا) أي أما غير الصرف ففيه  
تفصيل ستأتي الإشارة اليه اه رشدي (قوله أنه) أي المصنوع وهو الخمر (قوله ليس بدواء الخ) والمعنى  
أن الله تعالى سلب الخمر منافعتها عند ما حرمها وبذل لهذا قوله صلى الله عليه وسلم أن الله لم يجعل شفاء أمتي الخ  
وهو محمول على الخمر اه معنى (قوله أنما هو قبل تحريمها) وأن سلم بقاء المنفعة فتحريمها مطلق به وحصول  
الشفاء بها مضمون فلا يقوى على ازالة المقطوع اه معنى (قوله أنما هو الخ) قديقال هذا ينافية ظاهر  
الاية حيث قرنت المنافع فيها بالاثم الذي هو ثمرة التحريم اه رشدي (قوله امام استهلاكه) إلى قوله  
وأن قيل في النهاية الاقوله ويظهر إلى ولو احتج بقوله لمن ذكر (قوله فيجوز التداوى بها) وإذا سكر  
عاشربه لتدأ أو عطش أو اساغة لقمة قضى ما فاتته من الصلوات كما صرح به الارشاد ولا نه تعمد الشرب  
لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل كونها خيرا فلا يلزمه قضاء الصلوات الفائتة مدة السكر كما صرح به  
الروض (فرع) ثم صغير أئمة الخمر وخيف عليه إذا لم يسق منها هل يجوز سقيه ما يدفع عنه الضرر قال  
م أن خيف عليه الهلاك أو مرض يفرض إلى الهلاك جازو الام يجوز أن خيف مرض لا يفرض إلى الهلاك  
اه سم على المنهج أقول لو قيل يكفي مجرد مرض تحصل معه مشقة ولا سيما أن غالب امتداد بالطفل لم يكن  
بعيدا اه عش (قوله كصرف بقية النجاسات) كالحم حية وبول ولو كان التداوى بذلك لتعجيل شفاء  
معنى وروض مع شرحه (قوله أن عرف) أي بالطب ولو فاسقا اه عش عبارة المغنى والروض بشرط  
اخبار طبيب مسلم عدل بذلك أو معرفته للتداوى به اه والشروط المذكورة راجعة لكل من المشبه  
والمشبه به كما هو صريح صنيع الروض والمغنى (قوله وتعينها) عطف على نفعها (قوله تقديم هذا) أي النجس  
الآخر (قوله في نحو قطع يدمتأكلة الخ) عبارة النهاية لقطع نحو سلعة ويدمتأكلة الخ قال عش وهل  
من ذلك ما يقع لمن اخذ بكرة أو تعذر عليه اقتضاها الا باطعامها ما يغيب عقلها من نحو بنج أو حشيش فيه نظر  
ولا يبعد أنه مثله لأنه وسيلة إلى تمكن الزوج من الوصول إلى حقه ومعلوم أن محل جواز وطئها ما لم يحصل به  
لها أذى لا يحتمل مثله في ازاله البكارة اه (قوله بغير مسكر الخ) أنظر لولم يجد الا المسكر المانع سم على حج  
والظاهر عدم جوازها في الحالة قياسا على ما لو تعينت الخمر الصرفة للتداوى بها اه عش عبارة السيد عمر  
قال المغنى وينبغي أنه أن لم يجد غيره أو لم يزل عقله الا به جوازها ويقدم النبيذ على الخمر لأنه يختلف في حرمة اه  
وقوله وينبغي الخ أن كان باطلا فبشكل يمنع التداوى بها وأن كان محله إذا اشرف على الهلاك لولم يقطع  
المأكله فليس يبعد اخذ ما ياتي في مسئلة العطش ويمكن ابقاؤه على اطلاقه ويفرق بتحقيق النفع هنا وهو  
زوال العقل بخلاف التداوى اه (قوله لمن ذكر) أي المكلف والصبي والمجنون (قوله بل تزيده حرا الخ)  
ولهذا يحصر شارها على الماء البارد قال القاضي أبو الطيب سالت أهل المعرفة بها فقال تروى في الحال  
ثم تثير عطشا شديدا اه معنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية ولو اشرف على الهلاك من عطش جاز له  
شربها كما نقله الامام الخ وعبارة المغنى ومحله في شربها للعطش إذا لم ينته الامر به إلى الهلاك وأن انتهى به إلى  
ذلك وجب عليه تناول الميتة للبضطر كما نقله الامام الخ وفي سم عن الشارح في غير هذا الكتاب  
مثلا (قوله ولا يبعد جوازها الخ) ظاهر صنيعهم أن الجوع كالعطش في الجواز في تلك الحالة فليراجع  
ثم رأيت قال السيد عمر ما نصه ينبغي أنه لو اشرف على التلف لجوع ولم يجد غيرها أن تجوز ايضا بالاولى لأن  
نفعها في دفع الجوع والتغذية لا ينسكرا (قوله للدواء والعطش) أي والجوع (قوله للشبهة) عبارة المغنى  
وجد غيرها كما لا يجد بشرها للتداوى وأن وجد غيرها كما سيأتي بل أولى (قوله جاز بغير مسكر) أنظر لولم  
يوجد الا المسكر المانع (قوله ولا يبعد جوازها حينئذ) هو الوجه ويؤخذ منه أن الصغير لو شرب رائحتها  
وخيف عليه منها أن لم يسق منها كان أخبر طبيب مسلم عدل بذلك أنه يجوز أن يسقى منها ما يدفع عنه الضرر  
م (قوله ايضا ولا يبعد جوازها حينئذ للضرورة) عبارة في غير هذا الكتاب ما لم ينته الامر إلى الهلاك

(تنبيه) جزم صاحب الاستقصاء بحل اسقائها للبهائم ولزركشي احتمال انها كالادمي في امتناع اسقائها اياها للعطش قال لانها تثيره فيهلكها فهو من قبيل اتلاف المآل انتهى والاولى تعليله بان فيه اضرار الها واضرار (١٧١) الحيوان حرام وإن لم يتلف قال والمتنجه

منع اسقائها لها لالعطش لانه من قبيل التمثيل بالحيوان وهو متمتع وفي وجهه غريب حل اسقائها للخيول لتزداد حوا الى شدة في جريها قال والقياس حل اطعامها نحو حشيش وبنج للجوع وان تخدرت ويظهر جوازها لآدمي جاع ولم يجد غير ذلك وإن تخدر لان المخدر لا يزيد في الجوع انتهى

ملخصا (وخذ الخرار بعون) لخبر مسلم ان عثمان امر عليا بجلد الوليد فامر الحسن فامتنع فامر عبد الله بن جعفر رضي الله عنهم بجلده وعلى يعد حتى بلغ اربعين فقال اي على امسك ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين وابوبكر اربعين وعمر ثمانين اي بشارة ابن عوف لما استشار عمر الناس في ذلك وكل سنة وهذا احب الى وبه يرد زعم بعضهم اجماع الصحابة على الثمانين واستشكل ذكر الاربعين بما في البخاري انه جلده ثمانين وجمع بان السوط له راسان والقصة واحدة وقوله وكل سنة بما صح عنه ايضا انه صلى الله وسلم لم يسنه ولهذا كان في نفسه من الثمانين شيء وقال لومات وديته وكان يحذ في امارته اربعين ومجابه بحمل النبي على انه لم يبلغه

لشبهة قصد التداوى ومثله شربها للعطش اه اي او الجوع (قوله جزم صاحب الاستقصاء الخ) قد يقال المتنجه ما قاله صاحب الاستقصاء نعم بتجده بقاءه لما يلزمها فيه ضرر فان علم او ظن اضرارها به لم يعد التحريم اه سيد عمر (قوله بحل اسقائها للبهائم) واطفاء الحريق بها اه معنى (قوله قال) اي الزركشي (قوله حل اطعامها) اي البهائم (قوله لان المخدر الخ) لعله في بعض المخدرات واما في بعضها فالذي تقضى به القواعد الطبية انه يزيد في الجوع فليحذر اه سيد عمر (قوله لخبر مسلم) الى قول المتن والزيادة في النهاية الا قوله وبه يرد الى واستشكل وقوله ونقل غير واحد الى واما النص وقوله ما امر عن على الى الاكثر من احواله (قوله فامر) اي على اه ع شر (قوله ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين الخ) فان قلت اذا قلنا بالراجح في الصحابة من عدالة جميعهم اشكل شربهم الخرفانه ينافي عدالة ويوجب الفسق قلت يمكن ان من شرب منهم عرضت له شبهة تصورها في نفسه تقضى جوازها فشرب تعويلا عليها وليس هي كذلك عندهم رفع لخلده على مقتضى اعتقاده وذلك شرب على مقتضى اعتقاده والعبارة بعقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما فاحفظه انه دقيق على انهم صرحوا بان المراد بعد التهم ان من شهد منهم اوردى حديثا لا يبحث عن عدائته فتمت بل روايته وشهادته اوردى شخص عن بهيم من الصحابة فقال حدثني رجل من الصحابة سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا قبل منه ومن ارتكب شيئا يوجب رتب عليه مقتضاه من حد او تعزير ومع ذلك لا يفسق بارتكاب ما يفسق به غيره كما صرح به المحلى في شرح جمع الجوامع اه ع شر وقوله اي بشارة الخ بيان فائدة ذكرها في خلال كلام على رضي الله تعالى عنه اه رشيدى (قوله وكل سنة الخ) بقية كلام على رضي الله تعالى عنه (قوله سنة) اي طريقة (قوله وهذا احب الى) اي الاربعون صرح به الكمال المقدسي في شرح الارشاد كذا بهامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلسي سم على حج اه ع شر عبارة البجيرمي اي الاربعون كما في ع شر والحلي وقال الشويري اي الثمانون وهو الظاهر اه اقول وهذا اي الثمانون صريح صنيع المغني في الاستدلال على الثمانين الا في حيث جعل ما هنا وما ياتي حديثا واحدا فقال عقب هذا احب الى لانه اذا شرب مسكرا الخ (قوله وبه يرد) اي بقوله ثم قال جلد النبي (قوله زعم بعضهم اجماع الصحابة الخ) قال الحلي واجيب عنه اي بعد تسليم دعوى الاجماع بان الاجماع على جواز الزيادة لا على تعيينها اه (قوله واستشكل ذكر الاربعين) اي في الرواية المذكور (قوله انه جلده) اي صلى الله عليه وسلم (قوله له راسان) اي كان له راسان (قوله وقوله الخ) اي واستشكل قول على رضي الله تعالى عنه وكذا ضمائر عنه ونفسه وقال وكان يحذ في امارته (قوله ويجاب بحمل النبي الخ) اي لم يسنه ويمنع هذا الحمل كون رجوع على رضي الله تعالى عنه عن الثمانين الى الاربعين في خلافته (قوله والاثبات) اي وكل سنة (قوله على انه) اي جلده صلى الله عليه وسلم الثمانين وقوله لم يبلغه اي علم ارضى الله تعالى عنه (قوله ولم يسنه الخ) عطف على قوله لم يبلغه الخ (قوله ما يؤيد هذا) اي انه لم يسنه بلفظ عام يشمل كل قضية بل فعله (قوله ما في جامع عبد الرزاق) هذا قد يؤيد الاول ايضا فتأمل اه سم اي انه بلغه ثانيا ويظهر ان ما في جامع عبد الرزاق محمول ايضا على سوط له راسان والقصة واحدة (قول المتن ورقيق عشرون) (تنبيه) لو تعدد الشرب كفي ما ذكره المصنف وحديث الامر بقتل الشارب في الاربعة منسوخ بالاجماع ويروى ان ابا عجن النقي القائل اذا مت فادفني الى اصل كرامة \* تروى عظامي بعد موتي عروقها

والاوجب نقله الامام عن اجماع اصحاب (قوله وهذا احب الى) اي الاربعون صرح به الكمال المقدسي في شرحه للارشاد مع حكاية القصة بابط ما هنا عن صحيح مسلم كذا بهامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلسي (قوله رايت ما يؤيد هذا) قد يؤيد الاول ايضا فتأمل

اولا والاثبات على انه بلغه ثانيا ولم يسنه بلفظ عام يشمل كل قضية بل فعله في وقائع عينيه وهي لاعوم لها ثم رايت ما يؤيد هذا وهو ما في جامع عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر ثمانين (ورقيق) اي من فيه رقوق وانزل (عشرون) لانه على النصف من الحر

ويجوز ما ذكره القوي السليم (بسوط ١٧٣) أو أيد أو نعال أو أطراف ثياب (للتابع رواه البخاري وغيره ولا بد في طرف الثوب من

قلته وشده حتى يؤلم (وقيل يتعين بسوط) لان غيره لا يحصل به الزجر وصححه كثيرون ونقل غير واحد عليه اجماع الصحابة لكنه في شرح مسلم حكى الاجماع على الاول وجعل الثاني غلطاً فاحشاً لمخالفته للحديث الصحيحة ونظر فيه الاذرعى اما النضو ولو خلقة فيجلد بنحو عثكال ولا يجوز بسوط (ولو رأى الامام بلوغه) اى حد الحر (ثمانين) جلدة (جاز في الاصح) لما مر عن عمر رضي الله عنه لكن الاولى اربعون كما بحثه الزركشي لما مر عن علي أنه عليه السلام لم يسنه وفيه نظر لما مر انه سنه إلا ان يقال الاكثر من احواله عليه السلام الاربعون وجاء ان علياً اشار على عمر رضي الله عنهما بذلك أيضاً وعلمه بانه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى وحد الافتراء ثمانون (والزيادة) على الاربعين (تعزيرات) إذ لو كانت حدا لم يجز تركها لكن لو كانت تعزيرات جازت زيادتها لان كل تعزير يجوز كونه تسعاً وثلاثين فالوجه ان فيها شائبة من كل منهما ومن ثم قال الرافعي اختص حد الشرب بتحتم بعضه ورجوع باقيه لرأى الامام او نائبه (وقيل حد)

ولا تدفى في الفسلة فأنى أخاف إذا مامت أن لا أذوقها

جلده عمر رضي الله تعالى عنه مراراً والظاهر أنه أكثر من أربع ثم تاب وحسنت توبته وذكر أنه قد نبت عليه ثلاث اصول كرم وقد طالت وانتشرت وهى معرشة على قبره بنو احدى جرجان اه معنى (قوله) ويجلد ما ذكر القوي الخ) فعل ففعله المطلق المجازى ثم نائب فاعله (قول المتن بسوط) هو كما قال ابن الصلاح المتخذ من جلود سيور يلبس ويلف سمي بذلك لانه يسوط اللحم بالدم اى يخلطه اه معنى (قوله) (للتابع) الى المتن فى المعنى (قوله) ولا بد فى طرف الثوب الخ) اى وجوب باعش (قول المتن وقيل يتعين السوط) اى للسليم القوي كحد الزنا والقذف اه معنى (قوله) ونظر فيه) اى ما فى شرح مسلم (قوله) أما النضو) الى المتن فى المعنى (قوله) ولا يجوز بسوط) ولو خالف وجلده فمات الجلود فالذى يظهر عدم الضمان كما لو جلد فى حر او برد ومات به اه ع ش (قول المتن ولو رأى الامام الخ) قال القاضى لا بد فى الحد من النية وخالفه شيخه القفال فلم يشترطها قال حتى لو ظن الامام ان عليه حد شرب فجلده فبان غيره اجز او كذا لوضر به فبان ان عليه حدا اه وقديتوقف فى قوله وكذا الخ لان ضربه ظليماً قصد به غير الحد فهو صارف عن وقوعه عنه بخلاف ما لوضربه بلا قصد أنه عن الحد فينبغى الاجزاء محلاً للمطلق على ما وجب عليه لعدم وجود الصارف عنه سم على المنهج اه ع ش (قول المتن جاز فى الاصح) ويجرى الخلاف فى بلوغه فى الرقيق اربعين اه معنى عبارة سم عن الاسنى اما العبد فلورأى الامام تبليغه اربعين جاز ولا يزاد عليها اه (قوله) لما مر) عبارة المعنى لما روى عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين وجلد ابو بكر اربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا احب الى لانه إذا شرب سكر الخ (قوله) عن عمر) اى فعله (قوله) وفيه نظر) اى فى تعليل الزركشى لما مر اى عن علي رضي الله تعالى عنه (قوله) وجاء أن علياً أشار على عمر الخ) هذا يدل على أن اسم الإشارة فى قوله السابق وهذا احب الخ راجع للثمانين اه حلى (قوله) اشار على عمر) الاولى إسقاط على كإفعله النهاية (قوله) بذلك) اى الثمانين ع ش ورشيدى (قوله) وعلمه) اى على رضي الله تعالى عنه الثمانين (قوله) وإذا سكر هذى الخ) كان المراد ان السكر مظنة ذلك اه سم (قوله) وحد الافتراء الخ) لعل المراد بالافتراء القذف اه سيد عمر (قوله) على الاربعين) اى فى الحر وعلى العشرين فى غيره اه معنى (قوله) جازت زيادتها) عبارة المعنى والنهاية فاتجز الزيادة على الثمانين وقدم منعوها اه (قوله) فالوجه أن فيها الخ) والمعتمد أنها تعزيرات وإنما لم تجز الزيادة اقتضار على ما ورد اه معنى عبارة النهاية وجوابه ان الاجماع قام على عدم الزيادة عليها فهى تعزيرات على وجه مخصوص اه وهو عدم الزيادة على الثمانين وجواز مع عدم تحقق الجنابة ع ش (قول المتن وقيل حد) لان التعزير لا يكون الا على جنابة محققة نهاية ومعنى (قوله) ومع ذلك) اى كونها حدا وقوله ضمن خالفه النهاية فقال ومع ذلك لو مات به لم يضمن اه قال ع ش قوله ومع ذلك اى ومع كون الزيادة تعزيرات وقوله لا يضمن الخ هذا يخالف ما يأتى فى كلام المصنف فى كتاب الصيال والزائد فى حد يضمن بقسطه إلا ان يقال هذا تفريع على كون الزائد حدا لا تعزيراً وذلك مفرع على انه تعزير الا انه يبعده قوله ومع ذلك فانه كان الظاهر حينئذ ان يقول وعليه او نحوه وينافيه تصريح شرح المنهج فيما يأتى بضمان عاقلة الامام فيما إذا ضرب فى حد الشرب ثمانين فمات اه ع ش (قول المتن ويحد باقراره) اى الحقيقى اه زيادى واحترز به عن اليمين المردودة ولعل صورتها ان يرمى غيره بشرب الخمر فيدعى عليه انه رماه بذلك ويرد تعزيره فطلب الساب لليمين من نسب اليه شربها فيمتنع ويردها عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على الراد لليمين اه ع ش (قوله) او علم السيد) الى قوله وساغ فى النهاية وكذا فى المعنى الا قوله هيته وقوله وحد عثمان الى المتن (قوله) دون غيره) اى غير ما ذكر من شهادة رجل وامرأتين واليمين المردودة (قوله) ولو رأى الامام بلوغه ثمانين جاز) قال فى شرح الروض أما العبد فلورأى الامام تبليغه اربعين جاز فلا يزاد عليها اه (قوله) وإذا سكر هذى الخ) المراد ان السكر مظنة ذلك

أى ومع ذلك لو مات بها ضمن على ما اقتضاه كلامهم ويوجه باننا وإن قلنا أنها حدهى تشبه التعزير وعلم من حيث جواز تركها فاندفع ما للبقينى هنا (ويحد باقراره أو شهادة رجلين) أو علم السيد دون غيره نظير ما مر فى السرقة (لا يريح خمر

(و) هيئة (سكر وقي) لاحتمال انه احدثن او استعطفها او شربها او انه شربها مع عذر لغلط او اكره او حذر عثمان رضى الله عنه بالقيء اجتهاده (ويكنى في اقراره وشهادة شرب خمر) او شرب او شرب بما شرب منه فلان فسكو وساخ له ذلك في شرب النبيذ لانه قد يسمى خمر اشرا وكونه قد يكون حنفيا فلا يفسد بخلاف الخمر امر خارج عما هو المقصود الذي هو الحد فلم يؤثر (١٧٣) في تغيير الشاهد عنه بالخروا ان لم يقل مختارا

وعلم القاضي فلا ي توفيه بعلمه على الصحيح بناء على انه لا يقضى بعلمه في حدود الله تعالى اه معنى (قوله) وهيه سكر) تقدير هيئة الظاهر انه غير ضروري سم على حج اى لانه يستفاد من عدم الحد بالسكر عدمه بهيته وان لم يتحقق بالاولى اه ع ش (قوله لغلط) الاولى من غلط كافي النهاية (قوله وحذر عثمان الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قول المتن ويكنى في اقراره وشهادة الخ) اى لا يشترط في الاقرار والشهادة التفصيل بل يكنى فيهما الاطلاق معنى وع ش (قول المتن شرب خمر) اى حيث عرف الشاهد مسمى الخمر اه ع ش (قوله فسكو) اى الفلان اه رشيدى (قوله وساخ له) اى للشاهد ذلك اى التعبير بالخمر ولعله اخذ بما بعده لاذالم يكن القاضي حنفيا (قوله قد يسمى خمر) اى مجازا عند الكثير وحقيقة عند القليل كما مر (قوله وكونه) اى المشهور عليه (قوله عنه) اى النبيذ (قوله وان لم يقل) اى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله كما فيهما في نحو بيع وطلاق وقوله لاحتمال الى واختاره ولى قوله وقال الزركشى في النهاية لا قوله فيهما وقوله واختاره الاذرى وقوله وفيه نظر الى وقد يفرق (قوله وان لم يقل الخ) اى كل من المقر والشاهد وهو غاية في المتن (قوله كما فيهما الخ) اى كما يكنى إطلاق الاقرار والشهادة في نحو بيع الخ (قوله لان الاصل) الاولى ولان الخ عطف على قوله كما فيهما الخ (قوله لان الاصل عدم الاكره والغالب الخ) اى فينزل الاقرار والشهادة عليه اه معنى (قوله في كل من الامر الخ) عبارة المعنى يشترط التفصيل بان يزداد على ما ذكر في كل منهما كقول المقر وان اعلم مختار وكقول الشاهد وهو عالم الخ (قوله لاحتمال ماسر) اى من انه شربه لعذر من غلط او اكره (قوله كالشهادة الخ) المناسب كالاقرار والشهادة بالزنا (قوله واختاره) اى اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله و فرق الاول) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا ينفى احتمال المقدمات سم اقول والجواب ان قولهم شرب خمر الا يطلق عادة على مقدمات الشرب بخلاف الزنا فانه يطلق على مقدماته ومنه نال العينين بالنظر فيقال زنى اذا قبل او نظر فاحتيج للتفصيل فيه دون الشرب اه ع ش ولك ان تقول ان هذا الجواب وان نفع في ذكر العلم لا يسلم نفعه في ذكر الاختيار (قوله كافي الحديث) اى حديث العينان يزيان (تنبيه) سكت المصنف هنا عن حكم رجوع المقر بشرب خمر وهو على ما سبق في حد الزنا فان كل ما ليس من حق آدمى يقبل الرجوع فيه اه معنى وسياتي في شرح ولا يحد حال سكره الاشارة الى ذلك (قوله وعلى الثاني) اى اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله ان يزيد) اى كل من المقر والشاهد (قوله لنحو تدوا) اى كالعطش والجوع (قوله في عقل الشارب) اى المقر بالشرب (قوله لزمه ذلك) اى الاستفصال (قوله فيحرم ذلك) اى قوله لخبر البخارى في النهاية وكذا في المعنى لا قوله ولم يصير الى اعتد (قوله ولم يصير ملقى) اى فان صار كذلك لم يعتد به لان المقصود من الحد الزجر ومن وصل لهذه الحالة لا يتأثر فكيف ينزجر اه ع ش (قوله الظاهر فيه) اى في الاعتداد (قوله ومن ثم) اى الظهور (قوله لا خلاف فيه) اى الاعتداد (قوله فيها) اى الحرمة (قوله لغوات ما ذكر) اى الزجر (قوله وكذا) الى قوله وانما في النهاية ولى المتن في المعنى (قوله وان كره فيه) عبارة النهاية مع السكراهة حيث لا تلويث اه قال الرشيدى وع ش قوله حيث لا تلويث قيد للسكراهة اى والا حرم اما الاجزاء فهو حاصل في المسجد مطلقا اه (قوله فيه) اى في الحد في المسجد اه اى للمسجد (قوله والتعازير) اى قوله ولا يلقى على وجهه في النهاية لا

وعلم القاضي فلا ي توفيه بعلمه على الصحيح بناء على انه لا يقضى بعلمه في حدود الله تعالى اه معنى (قوله) وهيه سكر) تقدير هيئة الظاهر انه غير ضروري سم على حج اى لانه يستفاد من عدم الحد بالسكر عدمه بهيته وان لم يتحقق بالاولى اه ع ش (قوله لغلط) الاولى من غلط كافي النهاية (قوله وحذر عثمان الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قول المتن ويكنى في اقراره وشهادة الخ) اى لا يشترط في الاقرار والشهادة التفصيل بل يكنى فيهما الاطلاق معنى وع ش (قول المتن شرب خمر) اى حيث عرف الشاهد مسمى الخمر اه ع ش (قوله فسكو) اى الفلان اه رشيدى (قوله وساخ له) اى للشاهد ذلك اى التعبير بالخمر ولعله اخذ بما بعده لاذالم يكن القاضي حنفيا (قوله قد يسمى خمر) اى مجازا عند الكثير وحقيقة عند القليل كما مر (قوله وكونه) اى المشهور عليه (قوله عنه) اى النبيذ (قوله وان لم يقل) اى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله كما فيهما في نحو بيع وطلاق وقوله لاحتمال الى واختاره ولى قوله وقال الزركشى في النهاية لا قوله فيهما وقوله واختاره الاذرى وقوله وفيه نظر الى وقد يفرق (قوله وان لم يقل الخ) اى كل من المقر والشاهد وهو غاية في المتن (قوله كما فيهما الخ) اى كما يكنى إطلاق الاقرار والشهادة في نحو بيع الخ (قوله لان الاصل) الاولى ولان الخ عطف على قوله كما فيهما الخ (قوله لان الاصل عدم الاكره والغالب الخ) اى فينزل الاقرار والشهادة عليه اه معنى (قوله في كل من الامر الخ) عبارة المعنى يشترط التفصيل بان يزداد على ما ذكر في كل منهما كقول المقر وان اعلم مختار وكقول الشاهد وهو عالم الخ (قوله لاحتمال ماسر) اى من انه شربه لعذر من غلط او اكره (قوله كالشهادة الخ) المناسب كالاقرار والشهادة بالزنا (قوله واختاره) اى اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله و فرق الاول) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا ينفى احتمال المقدمات سم اقول والجواب ان قولهم شرب خمر الا يطلق عادة على مقدمات الشرب بخلاف الزنا فانه يطلق على مقدماته ومنه نال العينين بالنظر فيقال زنى اذا قبل او نظر فاحتيج للتفصيل فيه دون الشرب اه ع ش ولك ان تقول ان هذا الجواب وان نفع في ذكر العلم لا يسلم نفعه في ذكر الاختيار (قوله كافي الحديث) اى حديث العينان يزيان (تنبيه) سكت المصنف هنا عن حكم رجوع المقر بشرب خمر وهو على ما سبق في حد الزنا فان كل ما ليس من حق آدمى يقبل الرجوع فيه اه معنى وسياتي في شرح ولا يحد حال سكره الاشارة الى ذلك (قوله وعلى الثاني) اى اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله ان يزيد) اى كل من المقر والشاهد (قوله لنحو تدوا) اى كالعطش والجوع (قوله في عقل الشارب) اى المقر بالشرب (قوله لزمه ذلك) اى الاستفصال (قوله فيحرم ذلك) اى قوله لخبر البخارى في النهاية وكذا في المعنى لا قوله ولم يصير الى اعتد (قوله ولم يصير ملقى) اى فان صار كذلك لم يعتد به لان المقصود من الحد الزجر ومن وصل لهذه الحالة لا يتأثر فكيف ينزجر اه ع ش (قوله الظاهر فيه) اى في الاعتداد (قوله ومن ثم) اى الظهور (قوله لا خلاف فيه) اى الاعتداد (قوله فيها) اى الحرمة (قوله لغوات ما ذكر) اى الزجر (قوله وكذا) الى قوله وانما في النهاية ولى المتن في المعنى (قوله وان كره فيه) عبارة النهاية مع السكراهة حيث لا تلويث اه قال الرشيدى وع ش قوله حيث لا تلويث قيد للسكراهة اى والا حرم اما الاجزاء فهو حاصل في المسجد مطلقا اه (قوله فيه) اى في الحد في المسجد اه اى للمسجد (قوله والتعازير) اى قوله ولا يلقى على وجهه في النهاية لا

(قوله وهيه سكر) تقدير هيئة الظاهر انه غير ضروري (قوله و فرق الاول الخ) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا ينفى احتمال المقدمات

سكره) فيحرم ذلك لغوات مقصوده من الزجر مع فوات رجوعه ان كان اقرارا فحد ولم يصير ملقى لاحتراكه فيه اعتد به كما صححه جمع الخبر البخارى الظاهر فيه ومن ثم قال بعض الأئمة لا خلاف فيه وكان قضية الحديث عدم الحرمة وكانهم نظروا الى إمكان تأويله فاحتاطوا فيها لحق الله نظرا لغوات ما ذكر وفي الاعتداد لحق الادعى وكذا يجزى في المسجد وان كره فيه ولا تمام يحرم خلافا للبدني جى لحصول المقصود به فيه من غير استئذان فيه له (وسوط الحدود) والتعازير يكون (بين قضيب) اى غصن رقيق جدا (وعصا) غير معتدلة (و) بين (رطب ويا بس) بان

يعتدل عرفا جرمه وورطوبته ليحصل به الزجر مع عدم خثية نحو الهلاك فيمتنع كونه ليس كذلك لانه اما يخشى منه الضرر الشديد او لا يؤلم وفي  
الموطا مرسلانه صلى الله عليه وسلم اراد ان يجلد رجلا فاقى بسوط خلق فقتل فوق ذلك فاقى بسوط جديد فقال بين هذين وهذا وان كان في زان  
حجة هنا بتقدير اعتضاده وصحة وصله (١٧٤) كما قيل اذ لا فارق قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف (ويفرقه) اي

قوله كما قيل وقوله لا مر على الى فان جلده وقوله واطال جمع في الانتصار له (قوله نحو الهلاك) كتلف عضو  
او منفعة (قوله فيمتنع كونه كذلك) اي فيجب كونه معتدلا الجرم والرطوبة كما قاله الزركشي اه معنى  
قال ع ش فلو فعل خلاف ذلك فلا قرب الاعداد به في الثقل دون الخفيف الذي لا يؤلم اعلا اه (قوله بسوط  
خلق) بفتح اللام اي بال اء ع ش (قوله وهذا) اي الخبر المذكور (قوله وان كان في زان) اي ورد فيه  
(قوله حجة هنا) خبر وهذا (قوله بتقدير اعتضاده) اي المرسل المذكور (قوله كما قيل) اي بوضعه اليه صلى  
الله عليه وسلم (قوله ابن الصلاح) عبارة النهاية ابن عبد السلام اه (قوله والسوط هو المتخذ الخ) كان هذا  
حقيقته ولا فالمراد بسوط العقوبة ما هو اعم من هذا كما هو ظاهر و اشار اليه سم رشيدى وع ش (قوله اي  
السوط) الى قول المتن قيل في المعنى لا قوله والراس (قوله من حيث العدد) اي لا الزمن (قوله كما قاله الاذرعى  
الخ) راجع الوجوب (قوله ومن ثم) اي من اجل المنع من عظم الالم (قوله لا يرفع عضده الخ) اي فلورفعه  
ا ثم واجز اما الضرب به على وجهه لا يؤلم لم يعتد به اه ع ش عبارة المعنى (تنبيه) لا يجوز للجلاد رفع يده  
بحيث يبدو بياض ابطله ولا يخفضها خفضا شديدا بل يتوسط بين خفض ورفع فيرفع ذراعه ولا يبالي بكون  
المجلود رقيق الجلد يدنيه الضرب الخفيف اه (قوله لان القصد الخ) فيه مع قوله الا ترى لامر على الخ  
بلا عطف ركة والاسبك ما صنعه المعنى من جعله علة لحرمة ضرب المقاتل عبارة فلا يضرب به عليها لما مر من  
قول على و اتق الوجه والمذاكير و ظاهر كلامهم كما قال الاذرعى ان ذلك واجب لان القصد زجره لا اهلاكه  
ولا الوجه فلا يضرب به عليه وجوب الخبر مسلم اذا ضرب احدكم فليقلق الوجه ولا يجمع المحاسن فيعظم اثر شينه اه  
(قوله كما يحته) اي الاذرعى التحريم (قوله لا مر على على كرم الله وجهه بالاول) اي التفريق حيث قال للجلاد  
واعط كل عضو حقه ونهيه عن الاخيرين اي المقاتل والوجه اي ضربها حيث قال عقب ما مر عنه و اتق  
الوجه والمذاكير اه معنى (قوله والراس) عطف على الاخيرين (قوله وقضية كلام الدارمى الخ) معتمد  
ع ش (قوله لانه مستور بالشعر غالبا الخ) مقتضاه انه لو لم يكن عليه شعر لفرع واحلق راس اجنته قطعاً  
اه نهاية (قوله بانه) اي خبر امر ابى بكر بذلك (قوله باضراره) اي ضرب الراس (قوله والاحرم جزما)  
اي واجزاً واذامات منه لا ضمان اه ع ش (قوله ولا تشديده) ظاهر كلامهم حرمة ذلك اى وان تاذى به  
والا كره اه حلى (قوله بل ترك) الى الفصل في المعنى لا قوله اي يحرم الى ولا يمد وقوله اي يكره الى بل  
يجلد وقوله اي يكره الى بخلاف وقوله بل ينبغى الى ان منعت وقوله اي وجوباً فيما يظهر وقوله ما احذته الى  
وان المتأفت (قوله وليضرب الخ) اي وجوباً اه ع ش (قوله ولا يلقى على وجهه) ولا يربط اه معنى  
(قوله اي يحرم ذلك) اي ان تاذى به والا كره نهاية (قوله التى لا تمنع) الى الفصل في النهاية (قوله اي  
يكره ذلك الخ) ينبغى حرمة ان كان على وجهه مزر كعظيم اريد الاقتصار من ثيابه على ما يزرى به كقميص  
لا يلقى به اوازار فقط سم على حج اه ع ش (قوله وتؤمر الخ) عبارة المعنى ويترك على المرأة ما يسترها  
(قوله قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف) في شرح المنهج و قيس بالسوط غيره وفى  
هامشه بخط شيخنا الشهاب قوله و قيس بالسوط غيره اراد المتخذ من جلود سيور بخلاف قوله سابقا  
وسوط العقوبة الخ فانه اراد بالسوط فيه ما هو اعم من هذا انتهى (قوله ولا يصح المنع) ومحل الخلاف  
حيث لم يترتب محذور تيمم بقول طيب ثقة ولا احرم جزما لعدم توقف الحد عليه م (قوله اي يكره ذلك)  
ينبغى حرمة ان كان على وجهه مزر كعظيم اريد الاقتصار من ثيابه على ما يزرى به كقميص لا يلقى به  
اوازار فقط (قوله وتؤمر اي وجوباً فيما يظهر) اي حيث ترتب نظر محرم على التكشف فيما يظهر

السوط من حيث العدد  
(على الاعضاء) وجوباً كما  
قاله الاذرعى لئلا يعظم الالم  
بالمؤلة في موضع واحد ومن  
ثم لا يرفع عضده حتى يرى  
بياض ابطله كما وضعه وضعا  
لا يؤلم (الا المقاتل) كثرة  
نحو وفرج لان القصد زجره  
لا اهلاكه (والوجه) فيحرم  
ضربها كما يحته ايضا لا مر  
على كرم الله وجهه بالاول  
ونهي عن الاخيرين والراس  
فان جلده على مقتل فمات  
ففي ضمانه وجهان وقضية  
كلام الدارمى نفي الضمان  
كالجلد في حرا وبرد مفرطين  
(قيل والراس) لشرفه  
واطال جمع في الانتصار له  
لانه مقتل ويخاف منه العمى  
والاصح المنع لانه مستور  
بالشعر غالبا فلا يخاف  
تشويهه بضربه بخلاف  
الوجه ولا مر ابى بكر رضى الله  
عنه للجلاد بضربه وعلله بان  
الشيطان فيه لكن اعترض  
بانه ضعيف ومعارض بما مر  
عن على ومحل الخلاف ان لم  
يقبل طيب عدل رواية  
باضراره ضرر ابيح التيمم  
ولا احرم جزما لان الحد  
لا يتوقف عليه (ولا تشديده)  
بل ترك ليقى بها ان شاء  
وليضرب غيرها ووضعهما عليه  
لان وضعها بمحل يدل على

شدة تألمه بضربه ولا يلقى على وجهه أى يحرم ذلك فيما يظهر أخذاً مما مر من حرمة كب الميت على وجهه وإن أمكن الفرق ويشد  
ولا يمد اي يكره ذلك ولا يحرم كما هو ظاهر بل يجلد الرجل قائماً والمرأة جالسة (ولا تجرد ثيابه) التي لا تمنع الم الضرب اي يكره ذلك ايضا فيما  
يظهر بخلاف نحو جبة مخشوة بل ينبغى وجوب تجريدها ان منعت وصول الالم المقصود وتؤمر اي وجوباً فيما يظهر ايضا امرأة او حرم

بشد ثياب المرأة عليها كلما تكشفت ولا يتولى الجلد الارجل واستحسن الماوردي ما أحسنه ولاية العراق من ضربها في نحو غرارة من شعر  
زيادة في سترها وان المتهافت على المعاصي يضرب في الملاوذا الهيئة يضرب في الخلاء والخش (١٧٥) كالمراة لكن لا يتولى نحو شد ثيابها

الاحرم على الاوجه (ويوالى  
الضرب) عليه (بحيث  
يحصل) له (زجر وتكيل)  
بان يضرب في كل مرة ما يؤلمه  
الماله وقع ثم يضرب الثانية  
وقد بقي الم الاول فان فات  
شرط من ذلك لم يعتد به  
وحرم كما هو ظاهر

(فصل في التعزير وهو  
لغة من سماء الاضداد لانه  
يطلق على التفتيح والتعظيم  
وعلى التاديب وعلى اشد  
الضرب وعلى ضرب دون  
الحد كذا في القاموس  
والظاهر ان هذا الاخير غلط  
لان هذا وضع شرعي لا لغوي  
لانه لم يعرف الا من جهة  
الشرع فكيف ينسب لاهل  
اللغة الجاهلين بذلك من  
أصله والذي في الصحاح بعد  
تفسيره بالضرب ومنه سمي  
ضرب مادون الحد تعزيرا  
فاشار الى ان هذا الحقيقة  
الشرعية منقولة عن  
الحقيقة اللغوية بزيادة قيد  
هو كون ذلك الضرب دون  
الحد الشرعي فهو كلفظ  
الصلاة والزكاة ونحوهما  
المنقولة لوجود المعنى اللغوي  
فيها بزيادة وهذه دقيقة مهمة  
تفطن لها صاحب الصحاح  
وغفل عنها صاحب القاموس  
وقد وقع له نظير ذلك كثيرا  
وكله غلط يتعين التفتن له  
وأصله العزير بفتح فسكون  
وهو المنع والنكاح والاجبار

ويشد عليها ثيابها ويتولى ذلك منها امرأة أو محرم ويكون بقرنها وان تكشفت سترها اه (قوله أى  
ووجوب الخ) أى حيث ترتب نظر محرم على التكشف فيما يظهر سم على حج اه ع ش (قوله بشد  
ثياب المرأة عليها) ويتجه وجوبه نهاية أى وجوب الشد ع ش (قوله كلما تكشفت) عبارة النهاية  
كيلا تكشف اه (قوله ولا يتولى الجلد الارجل) ينبغى ان ذلك سنة اه ع ش (قوله وان المتهافت  
الخ) عطف على ما أحسنه الخ (قوله الاحرم) أى ونحوه معنى واسنى قال ع ش فان لم يوجد المحرم تولاها كل  
من الفريقين كما في غسله اذا مات ولا محرم له وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الشارح (قوله بان يضرب في كل  
مرة) أى فيكفى هذا في الموالاة وليس المراد ان هذا حقيقة الموالاة الواجبة حتى يتمتع خلافة كما لا يخفى اه  
رشيدى (قوله ثم يضرب الثانية) ولو جلد للزنا خمسين ولا وفى غده كذلك اجزا معنى وروض (قوله  
قبل انقطاع الم الاولى) ظاهره سواء رضى به المحدود او لا ووجهه الزيادة بان اذا جاز للامام الزيادة على  
الاربعين تعزير افهذ الاولى اه ع ش (قوله فان فات شرط من ذلك) أى من الايلا م ومن كونه له وقع ومن  
الموالاة اه رشيدى

(فصل في التعزير) (قوله في التعزير) الى قوله قيل في النهاية الاقوله وهذه دقيقة الى واصله وقوله  
والنكاح الى وما قلنا وقوله المشهور الى اقلوا (قوله من اسماء الاضداد) أى في الجملة والا فالضرب الاقوى  
ليس تمام ضد التعظيم والتعظيم ضد ذلك الالهانة اعم من ان تكون بضرب او غيره اه  
رشيدى (قوله لانه يطلق) أى لغة وقوله والتعظيم عطف تفسير اه ع ش (قوله وعلى التاديب) اقتصر عليه  
المعنى كما تاتى عبارة (قوله وعلى اشد الضرب) قضيتها انه لا يطلق لغة على اصل الضرب ولكن سياق عن  
الصحاح ما يفيد انه يطلق على ذلك اه ع ش (قوله ان هذا الاخير) أى قوله وعلى ضرب دون الحد (قوله  
لان هذا وضع شرعي الخ) قد يقال سبر صنيع القاموس قاض بانه يدرج فيه المصطلحات الخاصة الشرعية  
وغيرها وان كان اصل وضع كتابه لموضوعات اللغة كما انه عرف من سبره ايضا انه لا يميز بين الحقيقة اللغوية  
والمجاز اللغوي وكلا الامرين واقع عن قصد وكان الداعى له الرغبة في مزيد الاختصار والافتقار في كلا  
الامر من مهم اه سيد عمر عبارة ع ش ويمكن أن يجاب عن الاشكال بان القاموس كثيرا ما يذكر  
المجازات اللغوية وان كانت مستعملة بوضع شرعي والمجاز لا يشترط سماع شخصه بل يكفي سماع نوعه اه  
اقول وقد يدفع كلام جواب السيد عمر وجواب ع ش قول صاحب القاموس هنا وهو لغة الخ الا ان  
يحمل قوله لانه الخ على الاستخدام ويراد بقوله يطلق الخ مطلق الاطلاق الشامل للمجازى (قوله ضرب  
مادون الحد) ما زائدة (قوله واصله العزير الخ) أى مشتق منه وذلك لان التعزير مصدر مزبد وهو مشتق  
من المجرد اه ع ش (قوله وهو المنع) اقتصر عليه المعنى (قوله والنكاح) أى الجماع كما في القاموس  
عبارته وهو لغة التاديب واصله من العزروه والمنع ومنه قوله تعالى تعزروه أى تدفعوا العدو عنه وتمنعوه  
ويخالف الحد من ثلاثة اوجه احدها اختلاف باختلاف الناس فتعزير ذوى الهيئات اخف ويسوون في  
الحدود والثاني تجوز الشفاعة فيه والعفو بل يستحب ان الثالث التالف به مضمون خلافا لاني حنيفة ومالك  
وشرعا تاديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة اه (قوله وما قلنا انه شرعي) وهو الاخير في كلا القاموس  
(قوله الله اولادى) الى قوله المشهور في المعنى الاقوله ولما صبح الى والخبر (قوله سواء الخ) كان الانسب  
ذكره عقب قوله السابق اولادى عطف عليه كما في المعنى (قوله مقدمة ما فيه حد) كباشرة أجنبية في غير  
الفرج وسرقة ما لا قطع فيه والسب بما ليس بقذف معنى وشرح المنهج (قوله وغيرها) كالتزوير وشهادة

له فصل يميز في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة الخ (قوله فكيف ينسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك)  
لا يقال هذا الا باق على ان الواضع هو الله تعالى لانا نقول هو تعالى انما وضع اللغة باعتبار ما يتعارفه الناس مع

على الامر والتوقيف على الحق وغير ذلك وما قلنا انه شرعي هو ما تضمنه قوله (يعزري في كل معصية) لله اولادى (لا حد فيها) أراد به ما يشمل  
القود ليدخل نحو قطع طرف (ولا كفارة) سواء مقدمة ما فيه حد وغيرها اجماعا ولا مره تعالى الا زواج بالضرب عند النشوز ولما صبح من



فعله صلى الله عليه وسلم والخبر أني داود والنسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال في سرقة تمر دون نصاب غرم مثله وجلدات نكال وأقضى به على كرم الله وجهه فيمن قال لا خير يا فاسق يا خبيث وما ذكره هو الاصل وقد ينتفي مع انتفائهما كذوى الهيئات للحديث المشهور من طرق ربما يبلغ بها درجة الحسن بل صححه ابن حبان (١٧٦) بغير استثناء أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا الحدود وفي رواية زلاتهم وفسرهم الشافعي

رضي الله عنه من لم يعرف بالشرايع أراد أصحاب الصغائر وقيل من يندم على الذنب ويتوب منه وفي عثراتهم وجهان صغيرة لا حديقها أو أول زلة أي ولو كبيرة صدرت من مطيع وكلام ابن عبد السلام صريح في ترجيح الأول منهما فإنه عبر بالاولياء وبالصغائر فقال لا يجوز تعزير الاولياء على الشغائر وزعم سقوط الولاية بها جهل ونازعه الاذرع في عدم الجواز بان ظاهر كلام الشافعي سن العفو عنهم وبان عمر عزز غير واحد من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم وهم رؤس الاولياء وسادات الامة ولم ينكر احد عليه وقد ينظر فيه بان قول الام في موضع لم يعزر ظاهر في الحرمة وفعل عمر اجتهاد منه والمجتهد لا ينكر عليه في المسائل الخلافية وكن رأي زانيا باهله وهو محسن فقتله لعذره بالحجة والغيظ هذا ان ثبت ذلك والإلحاح له قتله باطنا واقيده به ظاهرا كما في الام وكقطع الشخص

الزور والضرب بغير حق ونشوز المرأة ومنع الزوج حتمها مع القدرة اه مغني (قوله قال في سرقة تمر دون نصاب الخ) انظر هل مقول القول جميع في سرقة تمر الخ او خصوص غرم مثله الخ فيكون قوله في سرقة الخ يانا لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في شأنه ذلك اه رشيدى وجزم عيش بالثاني (قوله واقضى به) أي بالتعزير اه عيش (وما ذكره) أي المصنف هو الاصل أي الغالب عبارة المغني (تنبيه) اقتضى كلام المصنف ثلاثة أمور الأول تعزير ذى المعصية التي لا حديقها ولا كفارة ويستثنى منه مسائل الأولى إذا صدر من ولي لله تعالى صغيرة فإنه لا يعزر كما قاله ابن عبد السلام الخ الثاني أنه متى كان في المعصية حدا كانا أو كفارة كالتمتع بطيب في الاحرام ينتفي التعزير لا بحجاب الأول الحد والثاني الكفارة ويستثنى منه مسائل الأولى الخ الثالث أنه لا يعزر في غير معصية ويستثنى منه مسائل الأولى الخ (قوله وقد ينتفي مع انتفائهما) أي بان يفعل معصية لا حديقها ولا كفارة ولا يعزر عليها اه عيش (قوله ربما يبلغ) أي الحديث بها أي الطرق (قوله بغير استثناء) أي للحدود (قوله اقبلوا الخ) بدل من الحديث (قوله انيلوا) أي وجوبا مالم بر المصلحة في عدم الاقالة اه عيش (قوله وفسرهم) أي ذوى الهيئات (قوله قيل أراد) أي الشافعي بقوله من لم يعرف بالشرايع (قوله وفي عثراتهم) أي في المراد بها اه عيش (قوله أو أول زلة الخ) الأولى الواو بدل او (قوله وكلام ابن عبد السلام الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله منهما) أي من الوجهين ويحتمل من الاختلاف في تفسير من لم يعرف بالشرايع والاختلاف في تفسير العثرات (قوله فقال لا يجوز تعزير الاولياء الخ) معتمده اه عيش (قوله وزعم سقوط الولاية بها) أي الصغيرة جهل من مقول ابن عبد السلام (قوله ونازعه) إلى قوله وفهم انتفاء في النهاية لا قوله وكذخول إلى وقذفه (قوله وبان عمر الخ) ايراد هذا يتوقف على المعزور عليه صغيرة أو أول زلة وهي واقعة حال فعلية سم على حج عيش ورشيدى عبارة المغني اوجب عنه أي عما فعله عمر بان ذلك تكرر منهم والكلام هنا في أول زلة مطيع اه (قوله وقد ينظر فيه) أي في نزاع الاذرع بشقيه (قوله وفعل عمر الخ) أي وبان فعل عمر الخ (قوله وكن رأي) إلى قوله وواقره في المغني الا قوله هذا ان ثبت الى وكقطع الشخص (قوله لعذره الخ) عبارة المغني فقتله في تلك الحالة فلا تعزير عليه وان افتات على الامام لاجل الحجة اه (قوله والاحل له قتله الخ) أي بخلاف ما اذا ثبت عليه فإنه يصير من الامور الظاهرة المتعلقة بالامام فقتله حيثن فيه فنيات على الامام فحرم فاذا ذكره الشهاب ابن قاسم هنا غير ظاهرا رشيدى (قوله واقيد به) من الاقادة يقال اقاد القاتل بالقتيل إذا قتله به كذا في القاموس (قوله لكن يمنع من الرعي) أي باخراج دوابه منه (قوله ونظر فيه الاذرع) وقال واطلاق كثيرين أو الاكثرين يقتضى انه يعزرها اسنى (قوله ويؤيده) أي تنظير الاذرع (قوله فهذا أولى) لانه لا حرمة على الامام في الحجة اه سم (قوله وبهذا) أي بتعزير مخالف تسعير الامام (قوله لم يعص) أي الداخلة المذكور (قوله ومنع الامام لمصلحة الضعيف) مبتدأ وخبر (قوله وبفرضه) أي اعتماد بحث الاذرع لكن هل يناسب هذا الصنيع تأييده وقد يقال نعم اذ لا يلزم من تأييده من حيث المدرك اعتماد له لمخالفته للقول اه سيد عمر وهذا مبنى على انه من عند الشارح وهو

قطع النظر عن الشرع (قوله وبان عمر الخ) ايراد هذا يتوقف على ان المعزور عليه صغيرة أو أول زلة وهو واقعة حال فعلية (قوله وكن رأي زانيا باهله وهو محسن الخ) قضية السياق حرمة القتل في هذه الحالة لان الكلام فيما انتفى فيه التعزير مع انتفاء الحد والكفارة عنه لكن قضية قوله عقبه والاحل له قتله الخ عدم حرمة فليراجع (قوله فهذا أولى) لانه لا حرمة على الامام في الحجة

اطراف نفسه وكذخول قوى ما حاه الامام للضعفة فرعاه فلا يعزرو ولا يغرم وان اثم لكن يمنع من الرعي نقله في الروضة واقره خلاف ونظر فيه الاذرع ويؤيده تعزير مخالف تسعير الامام وان حرم على الامام التسعير فهذا أولى وبهذا يضعف قول البلقيني لم يعص وانما ارتكب مكروها ومنع الامام لمصلحة الضعفاء لا لتحريمه على غيرهم وبفرضه فاخراج دوابه تعزير يكنى في نحو هذا

قاله الماوردى وكن قال  
لخاصه ابتداء ظالم فاجر  
او نحوه كفى شرح مسلم وبه  
ان صح يتقيد قول غيره  
يعزى فى سب لاحد فيه وعلى  
الاول فكان وجه استثناء  
هذه الالفاظ ان احدا لا يخلو  
عنها نظير ما مر فى باب حد  
القذف وكردة وقذفه لمن  
لا عنها وتسكيفه قه مالا  
يطبق وضربه تعديا لحيلته  
ووطئها فى دبرها اول مرة فى  
لكل لكن اعترضت الاخيرة  
بوطء الحائض ويرد بان هذا  
الحش للاجماع على تحريره  
وكفر مستحله على ان العلة  
ان وطء الدبر ذيلة ينبغي  
عدم اذ اعتها وكالاصل لحق  
فرعه ماعدا قذفه كما مر  
وكتاخير قادر نفقة زوجة  
طلبها اول النهار فانه لا يحبس  
ولا يوكل به وإن ائتم قاله  
الامام وفهم انتفاء التعزير  
منه الموجب للاستثناء فيه  
نظر إذ مراده لا يحبس  
لكونها دينا فانه لا يتحقق  
إلا بعضى النهار إذ لو نشز  
مثلا أثناء سقطت نفقتها  
وكتعريض أهل البنى  
بسب الامام وقد يقال  
انتفاء تعزيرهم لان التعريض  
عندنا ليس كالنصریح  
فليسوا بمانحن فيه لكن قضية  
قول البحر ربما هيجهم  
التعزير للقتال فيترك ان  
تركه ليس لكون سبه غيره  
معصية وكن لا يفيد فيه إلا

خلاف ظاهر صنيع الشارح بل سياقه كالنصریح فى انه مقول البلقينى ولا يجوز العدول عنه إلا بنقل  
فضمير وبفرضه حيثند للعضيان او التحريم فلا إشكال ولا جواب (قوله ومثله) أى الدخول المذكور  
(قوله قاله) أى قوله ومثله الخ (قوله وبه) أى بما فى شرح مسلم (قوله وعلى الاول) يعنى ما فى شرح  
مسلم وكان الاول حذفه (قوله هذه الالفاظ) أى نحو ظالم (قوله ان احدا) أى من الامة (قوله لا يخلو  
عنها) كون ذلك مسقطا للتعزير مع ما فيه من الابداء محل تأمل واما جواز التقاص فيه الممار فى باب القذف  
فوجه واضح اه سيد عمر بان يرد المسبوب على سابه بقدر سبه مالا كذب فيه ولا قذف كيا ظالم وبأ  
احق وقوله محل تأمل أى كما اشار اليه الشارح بقوله إن صح وقوله واما جواز التقاص الخ (قوله وكردة)  
إلى قوله لكن اعترضت فى المعنى إلا قوله وقذفه لمن لا عنها (قوله قته) أى اودابته اه ع ش (قوله ووطئها فى  
دبرها) قيل هذا بالنسبة له اما هى فتعزرو وهو ممنوع إلا بنقل م ر سم وع ش (قوله اول مرة) المراد به  
قبل نهى الحاكم له ولو أكثر من مرة م ر اه سم وقوله المراد الخ يوم جريانه فى الكل اغنى قوله كردة وما  
عطف عليها مع أن الظاهر أنه مخصوص بوطء المرأة فى الدبر فانه الذى تقدم بخلافه صاحب النهاية فيه اه  
سيد عمر (قوله فى الكل) أى فى الردة وما عطف عليها اه سيد عمر وقال ع ش الظاهر رجوعه لما مر من قوله  
كذوى الهيت إلى هنا ومعلوم ان التقيد لا يأتى فى مسألة الزانى ويدخل فيه حيثند من قطع اطرافه  
مرات اه اقول والاول هو ظاهر سياق الشارح وصريح صنيع المعنى (قوله لكن اعترضت الاخيرة بوطء  
الحائض) أى فانه يعزربه م ر اه سم (قوله بان هذا) أى وطء الحائض (توله للاجماع على تحريره الخ)  
قضيته ان وطء الحليلة فى دبرها غير مجمع على تحريره وعدم كفر مستحله اه ع ش أى كما صرح به القسطلانى  
وغيره وقوله وعدم كفر مستحله صوابه إسقاط عدم ويحتمل انه محرف من على (قوله وكفر مستحله)  
عطف على قوله تحريره (قوله لحق فرعه) أى فلا يعزى فيه وقوله ماعدا قذفه أى فيعزى فيه اه ع ش (قوله  
وكتاخير قادر) إلى قوله وقد يقال فى المعنى إلا قوله قاله الامام الى وكتعريض الخ (قوله قاله الامام) عبارة  
النهاية كما قال الامام (قوله وفهم انتفاء الخ) مبتدأ وخبره قوله فيه نظر (قوله وكتعريض اهل البنى) إلى  
قوله ونوزع فى النهاية إلا قوله وإن أطال البلقينى فى رده (قوله لان التعريض عندنا الخ) قال ابن قاسم لا ينبغي  
ان تعريض الغير بما يكرهه من افراد الغيبة فهو معصية لاحد فيها ولا كفارة اه رشيدى وع ش (قوله ليس  
كالنصریح) فيه نظر نعم هو ليس كالنصریح فى حكم القذف وليس الكلام فيه اه سم أى بل فى المعصية  
(قوله ليس لكون سبه غير معصية) أى فهو معصية وهذا يفيد ان التعريض بسبب غير الامام من غير البغاة  
ايضا معصية وقضية توجيه البحر ثبوت التعزير لعدم المعنى الذى انتفى بسببه تعزيرهم على سبب الامام وكذا  
قضية ثبوت تعزير غيرهم بسبب الامام لذلك سم على حج اه ع ش (قوله وكن لا يفيد الخ) سياق فى شرح  
بحسب اوضرب ما يتعلق به (قوله نقله الامام الخ) عبارة النهاية كما نقله الامام عن المحققين وهو الاصح وإن  
(قوله وكردة) قضيته ان الحد لا يشمل القتل مطلقا لكنه قدم فى قوله لاحد فيها انه اراد به ما يشمل القود  
(قوله ووطئها فى دبرها الخ) قيل هذا بالنسبة له اما هى فلا تعزرو وهو ممنوع إلا بنقل م ر (قوله اول مرة)  
المراد قبل نهى الحاكم له ولو أكثر من مرة م ر (قوله لكن اعترضت الاخيرة بوطء الحائض) فاه يعزى  
به م ر (قوله ليس كالنصریح) لا ينبغي ان التعريض بالغير بما يكرهه من افراد الغيبة اخذ من قول الشارح  
السابق فى مبحث خطبة النكاح فى حد الغيبة ولو باشارة او ايماء بل وبالقلب إن اصر على استحضاره اه  
فهو معصية لاحد فيها ولا كفارة فعدم التعزير عليه هنا إذا اعترف بقصده المعرض به بوجب الاستثناء  
فقوله ليس كالنصریح فيه نظر نعم هو ليس كالنصریح فى حكم القذف وليس الكلام فيه فليتأمل (قوله ليس  
لكون سبه غير معصية) أى فهو معصية وهذا يفيد ان التعريض بسبب غير الامام من غير البغاة معصية  
وقضية توجيه البحر ثبوت التعزير لعدم المعنى الذى انتفى بسببه تعزيرهم على سبب الامام وكذا ثبوت تعزير  
غيرهم بسبب الامام لذلك (قوله نقله الامام عن المحققين) وهو الاصح م ر

وبحث فيه الرافعي بأنه ينبغي ضربه غير مبرح اقامة لصورة الواجب واعتمده التاج السبكي وقد يجامع التعزير الكفارة كجماع حليته نهار رمضان وان اطل البلقيني في ردده وكالمظاهر وحالف يمين غموس وكقتل من لا يقاد به ونوزع فيها باختلاف الجهة وبينه الاسنوي في الاخيرة ثم قال وقضيته ايجاب التعزير في محرمات الاحرام ان كانت اتلافا كالحلق والصيد والاستمتاع كاللبس والتطيب وفيه نظر بل الكل على حد سواء ومن اختلافا مالو شهد بنائهم رجع (١٧٨) فيحد للفاف ويعزر لشهادة الزور وقد يجامع الحد وحده او مع الكفارة كتعليق يد السارق

في عنقه ساعة زيادة في نكاله وكالزيادة على الاربعين في حد الشرب وكن زني بامة في الكعبة صائما رمضان معتكفا محر ما فيلزمه الحد والعق والبدنة ويعزر لقطع رحمه وانتهاك حرمة الكعبة قاله ابن عبد السلام قيل ومن صور اجتماعه مع الحد مالو تكررت رده انتهى وفيه نظر لانه ان عزر ثم قتل فقتله للاصرار وهو معصية اخرى وان اسلم عزروا لاحد فلم يجتمعوا وقد يوجد حيث لا معصية كغير مكلف فعل ما يعزر به المكلف او يحدو كمن يكتسب باللغو المباح فيعزر المحتسب الآخذو المعطى كما اقتضاه كلام الماوردي للصحة وكنتي الخنث للصحة وان لم يرتكب معصية ثم التعزير يكون (بحس او ضرب) غير مبرح فان علم انه لا يزرجه الا المبرح لم يحل المبرح ولا غيره على المعتمد وعليه فينبغي انه ينتقل به الى نوع آخر اعلى فان فرض ان جميع انواع التعزير لا تفيد فيه كان نادرا فيفعل به اعلاها من غير

بحث الخوياتي في الشارح اعتماده أيضا (قوله وبحث فيه الرافعي بأنه الخ) قال في المهمات وهو ظاهر اه معنى (قوله التاج السبكي) عبارة النهاية جمع اه (قوله وقد يجامع التعزير) الى المتن في المعنى الا قوله ثم قال الى وقد يجامع الحد وقوله قيل الى وكن يكتسب (حليته) اي زوجته او امته (قوله وحالف يمين غموس) اي كاذبة ومحل ذلك اذا اعترف بحلفه كاذبا عمدا عالما او املا اذا حلف واقامت عليه البينة فلا تعزير لاحتمال كذبها عش وحلي (قوله وكقتل من لا يقاد به) كوله وعنده اه معنى عبارة عش هذا يشمل قتل الوالد وله وقد مثل به في شرح الروض سم على حج وهو مخالف لعموم قوله السابق ما عدا قذفه فتضم هذه الصورة الى القذف اه (قوله ونوزع فيها) اي في الصورة الاربع المستثناة (قوله وبينه الاسنوي الخ) اي بان ايجاب الكفارة ليس للمعصية بل لاعداد النفس بدليل ايجابها بقتل الخطا فلما بقي التعمد خاليا عن الزجر اوجبت فيه التعزير اسنى ومعنى (قوله وقضيته) اي البيان (قوله لا الاستماع) الانسب تنكيه (قوله بل الكل على حد سواء) اي في عدم التعزير فيها (قوله ومن اختلافا) اي الجهة (قوله وقد يجامع الحد) الى المتن في النهاية الا قوله أو يحد (قوله وقد يجامع) اي التعزير (قوله وكالزيادة) الاولى حذف الكاف (قوله وكن زني الخ) مثال اجتماع الثلاث وما قبله مثال اجتماع الاثنين (قوله ومن صور اجتماعه) اي التعزير (قوله وقد يوجد) اي التعزير (قوله وكن يكتسب باللغو) اي امانا من يكتسب بالحرام فالتعزير عليه داخل في الحرام لانه من المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما جرت العادة به في مصر ناهن اتخاذه من يذكر حكايات مضحكة واكثرها اكاذيب فيعزر على ذلك الفعل ولا يستحق ما ياخذ عليه ويجب رده الى دافعه وان وقعت صورة استجار لان الاستجار على ذلك الوجه فاسد عش وقوله في الحرام لعله محرف في الحد بمعنى التعريف (قوله المباح) كاللعب بالطار والغناء في القهاوى مثلا وليس من ذلك المسمى بالمزاح عش (قوله وكنتي الخنث) وهو المتشبه للنساء وقوله للصحة منه ادفع من ينظر اليه حين التشبه او من يريد التشبه بالنساء بان يفعل مثل فعله اه عش (قوله ثم التعزير الخ) اشار به الى ان قول المصنف بحس الخ متعلق بقوله الما يعزر الخ (قوله وعليه) اي المعتمد المذكور (قوله به) اي من الضرب فالباء بمعنى من (قوله اعلى) اي من الضرب (قوله لذلك) اي لعدم الافادة (قوله وعلى هذا) اي فعل الاعلى عند عدم افادة الجميع يحمل ما مر عن الرافعي لانه لا يخفى بعد هذا الحل (قوله ما ياتي قريبا) اي في شرح وقيل ان تعلق بأدى الخ (قوله وهو الضرب) الى قوله انتهى في النهاية وكذا في المعنى الا قوله او بسطها (قوله او تغريب) سياقي بيان مدته (او قيام) الاولى او اقامة كما في الاسنى (قوله او تسويد وجهه) اي او الاعراض عنه اه معنى (قوله وحلق راس) اي لمن يكرهه في زمننا اه نهاية (قوله لالحية) اي لا يجوز التعزير بحلقها وان اجز الو فعله الامام اه عش وحلي وسم على المنهج (قوله على كراهته التي عليها الشيخان) وآخرون وهي الاصح اه نهاية اي اذا فعله بنفسه عش (قوله فلا وجه للنع الخ)

(وكقتل من لا يقاد به) يشمل قتل الوالد وله وقد مثل به في شرح الروض في قوله فقتله من لا يقاد به قال في شرح الروض كوله وعنده (قوله للاصرار) يتامل (قوله يحمل ما مر عن الرافعي) كيف يتاقي ذلك

نظر لذلك وعلى هذا يحمل ما مر عن الرافعي فعلم ان قولهم لم يحل المبرح ولا غيره إنما هو في نوع الضرب فقط وأما غيره من بقية خلافا انواع التعزير فلا يتصور فيها فرق بين مبرح وغيره فاذا علم انه لا يؤثر فيه ضرب مبرح ولا غير مبرح انتقل لغيره من بقيتها كما ذكرته هكذا أفهم ثم رأيت ما ياتي قريبا عن ابن عبد السلام وهو صريح فيما ذكرته (أو صفع) وهو الضرب بجمع الكف أو بسطها (أو توبيخ) باللسان او تغريب او كشف راس او قيام من المجلس او تسويد وجهه قال الماوردي وحلق راس لالحية انتهى وظاهره حرمة حلقها وهو لما يجيء على حرمة التي عليها أكثر المتأخرين اما على كراهته التي عليها الشيخان وآخرون فلا وجه للنع اذا رآه الامام لخصوص المعزر

أو المعز عليه فإن قلت فيه تمثيل وقد نبهنا عن المثلة قلت ممنوع لا مكان ملازمة لبيته حتى تعود فغايبته أنه كحسب دون سنة مع ضرب دون الحد ومع تسويد الوجه إذ لا امام الجمع بين أنواعه كما ياتي وأركابه الحمار من كسوا والدوران به كذلك بين الناس وتهديده بانواع العقوبات قال الماوردي أو صلبه حيا خبر فيه ولا يجوز ثلاثة أيام ولا يمنع طعاما وشرابا ووضوءا يصلي (١٧٩) بالأيام واعترض تجويزه بأنه يؤدي إلى الصلاة بالأيام من غير ضرورة

إليه أي بالنسبة للإمام فلم يجز له التسبب فيه فإن قلت ظاهر إطلاقهم أو صريحه أن له حبسه حتى عن الجمعة فقياسه هذا قلت قد يفرق بأن الأيما أضيق عذرا منها فسومح فيها بمالم يسامح فيه وبأن الخبر الذي ذكره غير معروف ويتعين على الإمام أن يفعل من هذه الأنواع في حق كل معز ما يراه لا تقابه وبجنايته وإن يراعى في الترتيب والتدرج ما يراعى في دفع الصائل فلا يرقى لرتبة وهو يرى مادونها كافيا فلو هنا للتبويب ويصح كونها لمطلق الجمع إذ للإمام الجمع بين نوعين أو أكثر منها بحسب ما يراه وقول ابن الرفعة إذا جمع بين الحبس والضرب ينبغي نقصه نقصا إذا عدل معه الحبس بضربات لا تبلغ ذلك أدنى الحدود نظرقه الأذرعى بأنه لو نظر لتعديل مدة حبسه بالجلدات لما جاز حبسه قريب سنة وبأن الجلد والتغريب حد واحد وإن اختلف جنسه (ويجتهد الإمام في جنسه وقدره) كما تقرر لأنه غير مقدر شرعا فوكل إلى رأيه واجتهاده باختلافه باختلاف مراتب

خلاف للنهية والمغنى وشرحي المنهج والروض (قوله أو المعز عليه) أو بمعنى الواو (قوله فيه) أي خلق اللحية (قوله تمثيل) أي تغيير للخطفة (قوله عن المثلة) بضم فسكون وبضميتين (قوله ومع تسويد الوجه) لعل الواو بمعنى أو لأن في الخلق مع ملازمة البيت امرين لا ثلاثة (قوله إذ لا امام) لعل الأولى والامام الخ (قوله وأركابه) إلى قوله ويصلي في النهاية وإلى قوله فإن قلت في المغنى (قوله الحمار) أي مثلا أه ع ش عبارة المغنى الدابة اه (قوله ويصلي بالأيام الخ) عبارة النهاية ويصلي لاموميا خلافا له أي الماوردي على أن الخبر الذي استدلل به غير معروف اه وعبارة المغنى ويصلي موميا ويعيد إذا أرسل قاله الماوردي واعترض منعه من الصلاة والظاهر أنه لا يمنع منها اه (قوله فقياسه) أي جواز الحبس عن الجمعة هذا أي جواز الصلب المؤدى إلى الصلاة بالأيام (قوله وبأن الخبر الخ) الأولى على أن الخبر الخ (قوله ذكره) أي الماوردي (قوله ويتعين) إلى قوله فالو للتبويب في المغنى وإلى قوله وقول ابن الرفعة في النهاية (قوله وإن يراعى في الترتيب الخ) ومن ذلك ما جرت به العادة في زمتان تحمیل باب للمعز وثقب أنفه أو أذنه ويلقى فيه رغيف أو يسمر في حيط فيجوز قال سم على المنهج عن شيخنا البرلسي ولا يجوز على الجديد باخذ المال انتهى اه ع ش (قوله فواو الخ) أي في المتن اه معنى (قوله ينبغي نقصه) أي الضرب (قوله إذا عدل معه الحبس الخ) أي إذا جعل مجموع الضرب والحبس عدلا بضربات (قوله لا يبلغ ذلك) أي مجموع الضرب والحبس (قوله بالجلدات) متعلق بالتعديل (قوله جد واحد) يعني لو سلنا اعتبار التعديل فليعدل بمجموعهما بالجلد فقط وقد يجاب بأن مجموع الجلد والتغريب ليس في الحدود (قوله جنسه) أي جنس جزئيه (قوله كما تقرر) أي في قوله ويتعين على الإمام الخ (قوله لأنه غير مقدر) إلى قوله ومن ثم في النهاية وكذا في المغنى الأقوله وقول جمع إلى مثلها وقوله ومن إلى والسيد (قوله أنه ليس لغير الإمام استيفاءه) أي ولو فعله لم يقع الموقع ويعزر على تعديه على المجنى عليه اه ع ش (قوله وسوء الأدب) ظاهره ولو غير معصية اه حلي (قوله على السفية المهمل) عبارة النهاية على من طرأ تعزيره ولم يعد عليه الحجر اه قال الرشيدى قضيته أنه لو أعيد عليه الحجر يكون لهما ضرب به وفيه وقفة لأن وليه حينئذ أنما هو الحاكم لهما اه زاد ع ش الآن يقال أنه لا يلزم من عدم تصرف غير الحاكم من الأب والجد في أمواله منعهما من التأديب لأن الحاكم قد لا يتفرغ لتأديبه في كل قضية لكن لو أريد هذا لم يتقيد بما إذا أعيد الحجر عليه اه (قوله ومثلها ما لا يم) ظاهره وأن لم تكن وصيته وكان الأب والجد موجودين ولعل وجهه أن هذا الكونه ليس تصرفا في المال بل لمصلحة تعود على المحجور عليه سومح فيه مالم يسامح في غيره وتقديم في فصل أنما تجب الصلاة الخ ما يدل عليه اه ع ش (قوله وللدعلم الخ) من ذلك الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضى تأديبه فيما يتعلق بالعلم وليس منه ما جرت به العادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حق لغيره باقى صاحب الحق للشيخ ويطلب منه أن يخلصه من المتعلم منه فاذا الشيخ منه ولم يوقه فليس له ضربه ولا تأديبه على الامتناع من توفية الحق وليس منه أيضا هؤلاء المسمون بمشايخ الفقهاء من أنه إذا حصل من أحدهم تعد على غيره أو امتناع من توفية حق عليه أو نحو ذلك عزره الشيخ بالضرب وغيره فيحرم عليه ذلك لأنه لا ولاية عليهم اه ع ش (قوله تأديب المتعلم) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الأب وقد فرض أنه يفعل أعلاها من غير الضرر والرافعى قال ينبغي ضرب به غير مبرح (قوله لا تقابه) فلا يجوز تعزير أحد بما لا يليق به مر (قوله وللدعلم تأديب المتعلم منه) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الأب (قوله لكن باذن ولي المحجور) هذا الاستدراك مع ما قبله يشعر بأن له ضرب الكامل وهو ممنوع لأنه لا يزيد

الناس والمعاصي وأفهم كلامه أنه ليس لغير الإمام استيفاءه نعم للأب والجد تأديب ولده الصغير والمجنون والسفيه للتعلم وسوء الأدب وقول جمع الأصح أنه ليس لها ضرب البالغ ولو سفيها يحمل على السفيه المهمل الذي ينفذ تصرفه ومثلها الاموم من نحو الصبي في كفالته كما بحثه الرافعى وغيره والسيد تأديب قته ولو لحق الله تعالى وللدعلم تأديب المتعلم منه لكن باذن ولي المحجور وللزوج تعزير زوجته لحقه

كالنشوز لالحق الله تعالى أى الذى لا يبطل أو ينقص شيئا من حقوقه كما هو ظاهر ومن ثم بحث بعضهم ان له تأديب صغيرة للتعليم أو اعتياد الصلاة واجتناب المساوى وبحث ابن البرزى بكسر الموحدة انه يلزمه أمر زوجته بالصلاة أو أوقاتها وضربها عليها وهو متجه حتى في وجوب ضرب المكلفة لكن لا مطلقا بل ان (١٨٠) توقف الفعل عليه ولم يخش ان يترتب عليه مشوش للعشرة يعسر تداركه (وقيل ان تعلق بآدى

لم يكف توبيخ) لنا كدحقه ومنع ابن دقيق العيد ضرب المستور بالدرة الآن لانه صار عارا في الذرية وهو حسن لكن لا يساعده النقل قاله الاذرى وافق ابن عبد السلام بادامة حبس من يكتر الجناية على الناس ولم ينفع فيه التعزير حتى يموت ( فان جلد وجب ان ينقص) عن اقل حدود المعز فتنقص ( في عبد عن عشرين جلدة) ونصف في الحبس والتغريب (وحر عن أربعين) جلدة وستة فيهما (وقيل) يجب النقص فيهما (عن عشرين) لخبر من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين لكنه مرسل وقيل لا يزدان على عشر للخبر المتفق عليه لا يجلد فوق عشرة اسواط إلا في حد من حدود الله تعالى واختاره كثير من قالوا ولو بلغ الشافعى لقال به لكن نقل الرافعى عن بعضهم انه منسوخ واحتج له بعمل الصحابة رضى الله تعالى عنهم بخلافه من غير انكار انتهى وفيه نظر إذ المروى عن الصحابة مختلف وهو لا يثبت به النسخ ثم رايت القونوى قال حمله على

والاب لا يؤدب البالغ غير السفه سم على حج وقد يقال هو من حيث تعلمه واحتياجه للعلم أشبه المحجور عليه بالسفه وهو لو له تأديبه اه ع ش ويؤيد ما قاله سم تقييد المغنى المتعلم في باب الصيال بالصغير (قوله كالنشوز) ويصدق فيما فيه نشوز بالنسبة لتعزيرها لالسقوط نفقتها اه ع ش (قوله شيئا من حقوقه) أى الزوج كان شربت الزوجة خمرأ فحصل نفور منه بسبب ذلك أو نقص تمتعه بها بسبب رائحة الخمر اه ضربها على ذلك ان افاد وإلا فلا اه بجيرى عن سم عن م ر (قوله ومن ثم الخ) لم يظهر لى وجه هذا التفرغ (قوله ان له) أى للزوج (قوله انه يلزمه أمر زوجته الخ) في الوجوب نظرا اه أسنى عبارة الاجداد والحاصل ان كلامهم هنا يقتضى حرمة ضرب الزوجة على ترك الصلاة مطلقا وفي الامر بالمعروف يقتضى وجوبه حيث كانت مكلفة والذى يتجه الجواز لانه يحصل له بذلك مزيدا قبل عليها لمزيد نظافتها الناشئ عن الصلوات في أوقاتها دون الوجوب لما يترتب عليه من شدة المنافرة واتقاء الالة المطلوبة اه (قوله وهو متجه الخ) والمعتمد عدم جواز ضربها على ترك الصلاة اه بجيرى عن م ر عبارة المغنى وللزوج ضرب زوجته لنشوزها ولما يتعلق به من حقوقه عليها وليس له ذلك لحق الله تعالى لانه لا يتعلق به وقضيته انه ليس له ضربها على ترك الصلاة وان افق ابن البرزى بانه يجب على الزوج أمر زوجته بالصلاة في أوقاتها ويجب عليه ضربها على ذلك واما امره لها بالصلاة فسلم اه (قوله لنا كدحقه) إلى قوله وقيل لا يزدان في النهاية لإاقوله الحبس (قوله ومنع ابن دقيق العيد الخ) يعنى منع نوابه من فعل ذلك في زمن ولايته القضاء اه رشيدى (قوله لانه صار) أى يصير (قوله وهو حسن) معتمدا اه ع ش (قوله لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم انه يختلف باختلاف مراتب الناس اه سم (قوله قاله) أى قوله وهو حسن الخ اه رشيدى (قوله وافق ابن عبد السلام) أى وينفق عليه من بيت المال حيث لم يكن له ما ينفق عليه ثم ان لم يكن فيه شيء فينفق عليه من مياسير المسلمين ولو كانوا بغير بلده لان المسلمين كالجسد الواحد إذا تالم بعضه تبعه باقيه بالحمة والسهر اه ع ش (قوله من يكتر الجناية على الناس) أى بسبب او اخذ شيء وينبغى ان مثل ذلك من يصيب بالعين حيث عرف منه وكثرا اه ع ش (قوله المتن وجب ان ينقص الخ) محله إذا كان التعزير في حقوق الله أو في حقوق العباد من غير المال أما التعزير لوفاء الحق المالى فانه يحبس إلى ان يثبت اعساره وإذا امتنع من الوفاء مع القدرة ضرب إلى ان يؤديه او يموت كالصائل وكذا لو غصب مالا وامتنع من رده فانه يضرب إلى ان يؤديه وهو مستثنى من الضمان بالتعزير لوجود جهة اخرى اه بجيرى عن الشوبرى عن م ر (قوله فيهما) أى الحبس والتغريب (قوله لخبر) إلى قوله والفرق في المغنى (قوله لكنه مرسل) وهو يحتج به إذا اعتضد ولم يبين ما يسوغ الاستدلال به ومن المسوغات عدم وجود غيره في الباب اه ع ش عبارة المغنى وشرح المنهج عطا على لخبر من الخ وكما يجب نقص الحكومة عن الدية والرضخ عن السهم اه (قوله لا يزدان على عشر) أى لا يزدان في تعزيرهما على عشرة أسواط اه معنى (قوله قالوا) أى الكثيرون (قوله ولو بلغ) أى الخبر المذكور آنفا (قول المتن جميع المعاصى) السابقة أى معصية الشرب وغيره فى الاصح أى فليتحقق ما هو من مقدمات الحدود بما ليس منها إذ لا دليل على التفرقة اه معنى (قوله إذ لا نظره) إلى الباب فى النهاية (قوله وان كان لا يستوفيه) أى بدون عفا اه معنى (قوله والفرق) أى بين العفو فلا مام التعزير بعده وعدمه فلا تعزير له إلا بطلب مستحقه (قوله انه الخ) أى حق على الاب الذى يمتنع عليه ضرب الكامل م ر (قوله لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم انه

الاولوية بعد ثبوت العمل بخلافه ا هون من حمله على النسخ ما لم يتحقق (ويستوى في هذا) أى النقص عما ذكر المستحق فى كل قول (جميع المعاصى فى الاصح) وقيل تقاس كل معصية بما يناسبها ما فيه حد فينقص تعزير مقدمة الزنا عن حده وان زاد على حد القذف وتعزير السبب عن حد القذف وان زاد على حد الشرب (ولو عفا مستحق حد فلا تعزير) يجوز (للامام فى الاصح) إذ لا نظره فيه (أو) مستحق (تعزيره) أى الامام التعزير (فى الاصح) لتعلقه بنظره وان كان لا يستوفيه إلا بعد طلب مستحقه والفرق انه بالعفو يسقط

فيبقى حق الاصلاح ليتكف عن نظير ذلك وقبل الطلب الاصلاح منتظر فلو اقيم (١٨١) لفات على المستحق حق الطب وحصول

التشفي وربما يفهم المتن انه لو طلب لا يلزم الامام اجابته وله العفو وهو احد وجهين رجحه ابن المقرئ لكن الذي رجحه الحاوي الصغير ومختصروه وغيرهما انه ليس له العفو اما العفو فيما يتعلق بحق الله تعالى فيجوز له ان رآه مصلحة والله اعلم

### (كتاب الصيال)

هو الاستطالة والثوب على الغير (وضمان الولاية) ومن متعلقهم ذكر الختان وضمان الدابة إذ الولي يخنق ومن مع الدابة ولي الاصل فيه قوله تعالى فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وذكر اعتدوا للمقابلة واسارة الى افضلية الاستسلام الآتية والمثلية من حيث الجنس دون الافراد لما ياتي وللخير الصحيح انصر اخاك ظالماً او مظلوماً وفسر نصر الظالم بكفه عن ظلمه ولو بدفعه عنه (له) اي الشخص المعصوم وكذا غيره بالنسبة للدفع عن غير المعصوم فيما يظهر وكذا عن نفسه ان كان فيما يظهر وكذا عن نفسه ان كان الصائل غير معصوم ايضا فيما يظهر ايضا اخذ امام اوائل الجراح ان غير المعصوم معصوم على

المستحق (قوله فيبقى حق الاصلاح الخ) اي الذي هو حق الله تعالى (قوله لو طلب) اي المستحق (قوله وهو احد وجهين) الى الباب في المغنى (قوله انه ليس له العفو) اي عند طلب مستحقه كالقصاص (قوله ان رآه مصلحة) وينبغي ان من المصلحة ترك التعزير على وجه يترتب على فعله تسلط اعوان الولاية على المعزور فيجب على المعزور اجتناب ما يؤدي الى ذلك ويعزير بغيره بل ان رأى المصلحة في تركه مطلقاً تركه وجوباً اه ع ش (خاتمة) يعزير من وافق الكفار في اعيادهم ومن يمسك الحية ومن يدخل النار ومن قال لذي يا حاج ومن هنا بعيد ومن يسمى زائر قبور الصالحين حاجا والساعي بالنسيمة لكثرة افسادها بين الناس قال يحيى ابن كثير يفسد النعام في ساعة ما لا يفسده الساحر في سنة ولا يجوز للامام العفو عن الحدود ولا يجوز الشفاعة فيه ويسن الشفاعة الحسنة الى ولاية الامور من اصحاب الحقوق ما لم يكن في حدم حدود الله تعالى او امر لا يجوز تركه كالشفاعة الى ناظر يقيم او وقف في ترك بعض الحقوق التي في ولايته فهذه شفاعة سوء محرمة اه مغنى

### (كتاب الصيال)

(قوله هو الاستطالة) الى قوله كعبة بر في النهاية الا قوله ولو بدفعه عنه وقوله المعصوم وكذا الى المتن (قوله هو) اي لغة وقوله والثوب اي الهجوم عطف تفسير وقوله ومن متعلقهم اي الولاية اه ع ش (قوله ضمان الدابة) عطف على الختان عبارة المغنى واتلاف البهائم اه (قوله اذا الولي يخنق) اي مولى (قوله للمقابلة) اي المشاكلة نهاية (قوله واسارة الخ) وجه الاشارة ان في تسميته اعتداء اشارة الى انه ينبغي تركه وتركه استسلام سم على حج ع ش ورشيدى (قوله الآتية) اي في شرح لاح لمسلم في الاظهر (قوله لما ياتي) ان الصائل يدفع بالاخف فالأخف اي ولو كان صائلاً على نفس (قوله وللخير الصحيح الخ) كان ينبغي حذف الجواز كما فعله غيره ليظهر عطفه على قوله تعالى (قوله ولو بدفعه عنه) اي دفع الظالم عن ظلمه وانظر ما فائدة هذه الغاية (قوله وكذا عن نفسه الخ) هلا قال وكذا ان صال على حربي ليسلخ جلده او ليقطعه قطعاً اه سم (قول المتن له دفع الخ) هل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الآتي بقوله ان لم يخف الخ اقول قضية صنيعهم في شرح كهو عن نفسه عدم الاشتراط مطلقاً كما سنسبه عليه هناك وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل سم على حج اه ع ش (قوله مكلف وغيره) عبارة المغنى مسلماً كان او كافراً عاقلاً او مجنوناً بالغاً او صغيراً قريباً او اجنبياً ادمياً او غيره اه (قوله عند غلبة ظن صياله) اي فلا يشترط لجواز الدفع تلبس الصائل بصياله حقيقة ولا يكتفي لجواز دفعه توهمه ولا الشك فيه او ظنه ظناً ضعيفاً على ما فهمه قوله غلبة ظنه لان معناها الظن القوي اه ع ش (قوله او منفعة) الى قول المتن او مال في المغنى (قوله او منفعة) قد يقال الصائل على الطرف شامل لا تلافه نفسه ولا تلاف منفعته فلا حاجة الى زيادة او منفعة وجعله خارجاً عن المتن زائداً عليه فليتأمل اه سم (قول المتن او مال) ويستثنى من جواز الدفع عن المال ما لو صال مكرهاً على اتلاف مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المالك ان يبقى روحه بماله كما ينال المضطر طعامه ولكل منهم ما دفع المكره له دفع مسلم عن ذي ووالد عن ولده وسيد عن عبده لانهم

مختلف وقد يقال هو مع الاختلاف بغير النسخ لزيادة سائر مراتب الاختلاف على العشر الا ان يكون بعض المراتب لم يجاوز العشر بل لو فرض هذا افاده ايضا إذ يكتفي بوجود الزيادة من غير انكار في بعض المراتب (قوله لكن الذي رجحه الحاوي) كتب عليهم ر انه ليس له العفو بل تلزمه اجابته م

### (كتاب الصيال)

(قوله واسارة) وجه الاشارة ان في تسميته اعتداء اشارة الى انه ينبغي تركه وتركه استسلام (قوله له اي الشخص) هل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الآتي بقوله ان لم يخف الخ وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل (قوله ان كان الصائل غير معصوم) هلا قال وكذا ان كان معصوماً اذا كان الصيال بما لا يسوغ كان صال على حربي ليسلخ جلده او ليقطعه قطعاً (قوله او منفعة) قد يقال الصيال على الطرف

مثله (دفع كل صائل) مكلف وغيره عند غلبة ظن صياله (على) معصوم له او غيره من (نفس او طرف) او منفعة (او بضع) او نحو قبله محرمة



(أومال) وإن لم يتمول على ما اقتضاه (١٨٢) إطلاقهم كحجة بر ويؤيده ان الاختصاص هنا كالمال مع قولهم قليل المال خير من كثير

الاختصاص ويحتمل تقيد نحو الضرب بالتمول على انه استشكل عدم تقدير المال هنا مع اداء الدفع الى القتل بتقديره في القطع بالسرق وقطع الطريق مع انه قد لا يؤدي اليه وجوابه ان ذنك قدر حدهما فقدر مقابله وهذا لم يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمة عدم التقدير هنا انه لا ضابط للصيال بخلاف ذنك وذلك لما في الحديث الصحيح ان من قتل دون دمه او ماله او اهله فهو شهيد ويلزم منه ان له القتل والقتال واذا صيل على الكل قدم النفس اى وما يسرى اليها كالجرح فالبضع فالمال الخطير فالخفير الا ان يكون لذى الخطير غيره او على صبي بلواط وامرأة بزنا قيل يقدم الاول اذ لا يتصور اناحه وقيل الثانى للاجماع على وجوب الحد فيه وهذا هو الذى يميل اليه كلامهم ولو قيل ان كانت المرأة فى مظنة الحمل قدم الدفع عنها لان خشية اختلاط الانساب اغلظ فى نظر الشارع من غيرها والا قدم الدفع عنه لم يبعد (فان قتله) بالدفع على التدريب الاق (فلا ضمان) بشىء وان كان صائلا على نحو مال الغير خلافا لابي حامد لانه مأمور بدفعه وذلك لا يجامع الضمان اى غالبا لما يأتى فى الجرة نعم

معصومون معنى وروى مع شرحه وقولها ويستثنى الى قولها بل يلزم باقى الشارح مثله (قوله) وإن لم يتمول قال فى شرح المنهج ومال وان قل واختصاص كجلدميته اه اقول ووظيفة يده بوجه صحيح فله دفع من يسعى على اخذها منه بغير وجه صحيح وان ادى الى قتله كما هو قياس الباب ثم بلغنى ان الشهاب حج اقبى بذلك فليراجع سم على حج اه ع ش (قوله ويؤيده) اى العموم المذكور بالغاية (قوله) ان الاختصاص كالكلب المقتنى والسرجين معنى (قوله) كالمال) يفيد جواز دفع الصائل على جلود الميتة والسرجين ولو بقتله اه بجيرى عن سم على المنهج (قوله) نحو الضرب) اى جواز الدفع به وقوله بالتمول اى يكون الصيال على المتمول (قوله) على انه لا يظهر له موضع هنا فالاسبغ الاختصاص واستشكل الخ (قوله) بتقديره الخ متعلق باستشكل مع انه الخ اى كلام من القطعين (قوله) اى القتل (قوله) وجوابه الخ) واجيب ايضا بان قطع الطرف محقق فاعتبر فيه ذلك بخلاف ذلك النفس اه معنى (قوله) بخلاف ذنك) استشكله سم (قوله) وذلك) الى قوله الا ان يكون فى المعنى والى قوله ولو قيل فى النهاية (قوله) وذلك الخ) راجع الى المتن (قوله) دون دمه الخ) اى فى المنع عن الوصول الى دمه الخ اه ع ش (قوله) ويلزم منه الخ) وجه الزوم انه لما جعله شهيدا دل على ان له القتل والقتال كما ان من قتله اهل الحرب لما كان شهيدا كان له القتل والقتال معنى وزيادى (قوله) واذا صيل على الكل) اى ولم يمكن الدفع عن الكل اه سم عبارة المعنى ولو صال قوم على النفس والبضع والمال قدم الدفع عن النفس على الدفع عن البضع والمال والدفع عن البضع على المال والمال الكثير على القليل ولو صال اثنان على متساويين من نفسين او بضعين أو مالىين ولم يتيسر دفعهما معا دفع أيهما شاء اه (قوله) قدم النفس) اى وجوبا اه ع ش (قوله) قدم النفس) اى نفس غيره او نفسه حيث لم يندب الاستسلام كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) قيل يقدم الى المتن عبارة النهاية قدم الدفع اى وجوبا عنها اى المرأة كما هو الوجه احتمالين واقتضاه كلامهم لان حد الزنا يجمع عليه ولما يخشى من اختلاط الانساب اى ولذلك كان الزنا أشد حرمة من اللواط اه بزيادة من ع ش (قوله) وهذا هو الذى الخ) اعتمده النهاية كما مر انفا لا المعنى عبارة وقال بعضهم يبدأ بايهما شاء وهو الوجه لعدم الأولوية اه (قوله) بالدفع) الى قوله وقيدت فى النهاية الا قوله وتوقف الاذرعى الى المتن وكذا فى المعنى الا قوله اى غالبا الى نعم وقوله من حيث كونه الى نعم (قوله) بشىء) اى لا بقصاص ولا دية ولا كفارة نهاية زاد المعنى ولا قيمة ولا اسم حتى لو صال العبد المغصوب او المستعار على مال كقتله دفعه لم يبرأ الغاصب ولا المستعير (تنبيه) دخل فى كلامهم ما لو صالت حامل على انسان فدفعها فالقتل جنيها ميتا فالاصح لا يضمنه اه وقوله تنبيه الخ فى ع ش عن سم على المنهج عن مر مثله (قوله) لانه الخ) علة لكلام المتن اه ع ش (قوله) وذلك) اى الامر بالدفع (قوله) نعم يحرم دفع المضطر الخ) اى ما لم يضطر له مال كما يضطر ويكفى فى حرمة الدفع وجود علامة قوية على الاضرار اه ع ش (قوله) ويلزم صاحب المال الخ) فاذا قتله دفعا فليبه القود اه معنى (قوله) تمكينه) اى يعوض حيث كان غنيا اه ع ش (قوله) والمكره) بفتح الراء معطوف على المضطر (قوله) بل يلزم مال كاله الخ) وكل من المكره والمكره طريق فى الضمان وقراره على

شامل لا تلافه نفسه ولا تلافى منفعتة فلا حاجة الى زيادة او منفعة وجعله خارجا عن المتن زائد عليه فليتامل سم (قوله) او مال ان لم يتمول الخ) قال فى شرح المنهج ومال وان قل واختصاص كجلدميته اه اقول ووظيفة يده بوجه صحيح فله دفع من يسعى على اخذها منه بغير وجه صحيح وان ادى الى قتله كما هو قياس الباب ثم بلغنى ان الشهاب ابن حجر اقبى بذلك فليراجع (قوله) بخلاف ذنك) فيه نظران اراد ان السرقه وقطع الطريق لا يكونان الا على الوجه المخصوص فهو ممنوع وان احدهما لا يثبت الا لما كان على الوجه المخصوص فهذا هو المستول منه بان لم يقيد الحكم بالوجه المخصوص فليما دون الصيال (قوله) واذا صيل على الكل) ولم يمكن الدفع عن الكل دفعة (قوله) وهذا هو الذى يميل اليه كلامهم) كتب عليه مر (قوله)

فى مال الغير اذا كان حيوانا  
ويجب بان حرمة الادعى  
أعظم منه وحق الغير ثابت  
فى البدل فى الذمة نعم لو قيل  
ان عد المكروه به حقير احتملا  
عرفانى جنب قتل الحيوان  
لم يحز قتله حيث لم يبعد (ولا  
يجب الدفع عن مال) غير ذى  
روح لنفسه من حيث كونه  
مالا لانه يباح بالباحة نعم  
يجب الدفع عن مال نفسه اذا  
تعلق به حق للغير كرهن  
واجارة وأما ذو الروح  
فيجب دفع ماله كغيره عن  
نحو اتلافه لنا كدخقه وبحث  
الأذرى ان الامام ونوابه  
يلزمهم الدفع عن اموال  
رعايهم وقيدت بتلك الحثية  
رد الماتوهم من منافاة هذا  
لما ياتى ان انكار المنكر  
واجب ويسانه ان نفي  
الوجوب هنا من حيث المال  
واثباته ثم من حيث انكار  
المنكر وكلام الغزالي  
صريح فى ذلك (ويجب) ان  
لم يخف على نحو نفسه او  
عضوه او منفعة الدفع (عن  
بضع) ولو لاجنية مهددة اذ  
لا سبيل لباحته وهل يجب  
عن نحو القبله فيه نظروا  
يبعد وجوبه لانه لا يباح  
بالباحة ثم رايت التصريح  
بذلك ومران الزنا لا يباح  
بالاكراه فيحرم عليها  
الاستسلام لمن صال عليها  
ليزنى بها مثلاً وان خافت على  
نفسها (وكذا نفس قصدها  
كافر) محترم او مهدر فيجب

المكروه بالكسر اه ع ش (قوله أى مثلاً) يشمل جرحاً أو ضرباً يسيراً لا يشق احتماله مشقة عظيمة ومالا  
قليلاً وفى لزوم وقاية ذلك اذا كان المكروه على قتله حيواناً خطيراً انظر ظاهر وهذا ما اشار اليه فى قوله الا تى  
نعم الخ اه سم (قوله فى مال الغير الخ) أى فى الاكراه عليه (قوله فى الذمة) أى ذمة المكروه (قوله حقيراً  
الخ) أى كضرب او مال يسير (قوله لم يحز قتله الخ) استظهره سم كما مر انفا (قوله لنفسه) وسيأتى  
الكلام على مال غيره سم اه ع ش (قوله يجب الدفع الخ) أى ما لم يخش على نحو نفسه اخذاً بما ياتى  
وكذا الامر فى قوله الا تى فيجب دفع ماله الخ (قوله كرهن) هو فى رهن التبرع ظاهر اذا كان فى يد المالك  
وكان قد لزوم بان قبضه المرتهن ثم رده اليه سم على حج وقضية قوله ثم رده الخ انه لو جنى المرهون فى يد  
المرتحن لا يجب على المالك دفع الجاني وينبغى خلافه اذا غايت انه كمال الغير وهو يجب الدفع عنه اه ع ش  
(قوله وأما ذو الروح الخ) يشمل الرقيق المسلم ويحتمل استثنائه لغرض الشهادة سم على حج اقول  
والاقرب الاول اه ع ش اقول ويصرح بالشمول ما ياتى من قول الشارح كالتبعية وكانهم انما الخ (قوله  
فيجب دفع ماله) من اضافة المصدر الى مفعوله عبارة المغنى أما ما فيه روح فيجب الدفع عنه اذا قصد اتلافه  
ما لم يخش على نفسه او بضعه لحرمة الروح حتى لو رأى اجنبى شخصاً يتلف حيوان نفسه وجب عليه دفعه  
على الاصح فى اصل الروضة اه (قوله لنا كدخقه) أى ذى الروح (قوله وبحث الأذرى الخ) عبارة  
النهاية والوجه كما بحثه الأذرى الخ (قوله يلزمهم الدفع الخ) وسيأتى وجوب دفعهم عن نفس رعايهم  
آخر الصفحة سم وع ش (قوله وقيدت) بضم التاء أى المتن بتلك الحثية أى حيثية كونه مالا (قوله  
لما توهم من منافاة هذا لما ياتى الخ) لا يخفى على متأمل منصف ظهور المنافاة وقوتها وضعف الجواب وبعده  
اه سم (قوله ويسانه) أى عدم المنافاة (قوله واثباته) أى الوجوب (قوله فى ذلك) يظهر ان  
المشار اليه مجموع المعطوف والمطوف عليه (قوله ان لم يخف) الى قوله ثم رايت فى المغنى والنهاية (قوله  
ان لم يخف على نحو نفسه الخ) محله فى الصيال على بضع الغير بقريته قوله الا تى فيحرم عليها الاستسلام  
الخ اه رشيدى (قول المتن عن بضع) أى ولو بضع بهيمة كما أفاده المؤلف مر اه ع ش (قوله ولو  
لاجنية الخ) الاولى حذف هذه الغاية لانهما سأتى فى قول المصنف والدفع عن غيره كمو عن نفسه اه رشيدى  
(قوله وهل يجب الخ) عبارة المغنى ومثل البضع مقدماته اه عبارة النهاية ويتجه وجوبه ايضا عن مقدمات  
الوطء كقبلة اه (قوله ومران الزنا) الى قول المتن وقيل يجب فى النهاية (قوله مثلاً) أى او ليقبلها  
(قول المتن وكذا نفس) أى للشخص وظاهر ان عضوه ومنفعته كنفسه اه مغنى (قوله محترم) الى قوله  
وكانهم فى المغنى الا قوله وجوب الدفع الى المتن (قوله لان الاستسلام له ذل دينى) تنبيه محل منع  
جواز استسلام المسلم للكافر اذ لم يجوز الاسرفان جوزهم لم يحرم كاسياتى ان شاء الله تعالى فى السير مغنى وسم  
(قوله وقضيته الخ) عبارة المغنى ومقتضى هذه العلة جواز استسلام الكافر للكافر وبجته الزركشى اه  
عبارة البجيرمى عن سم على المنهج وقضية هذا الكلام أى كلام المتن انه يجب دفع الذى عن الذى لا المسلم

أى مثلاً) يشمل جرحاً أو ضرباً يسيراً لا يشق احتماله مشقة عظيمة ومالا قليلاً وفى لزوم وقاية ذلك ان كان  
المكروه على قتله حيواناً خطيراً انظر ظاهر وهذا ما اشار اليه فى قوله الا تى نعم الخ فى اطلاق زيادته قوله أى  
مثلاً ثم الاستدراك عليها ما فيه (قوله لنفسه) وسيأتى الكلام على مال غيره (قوله كرهن) هو فى رهن التبرع  
ظاهر اذا كان فى يد المالك وكان قد لزوم بان قبضه المرتحن ثم رده اليه (قوله وأما ذو الروح) يشمل الرقيق  
المسلم ويحتمل استثنائه لغرض الشهادة (قوله يلزمهم الدفع عن اموال رعايهم) وسيأتى وجوب  
دفعهم عن نفس رعايهم آخر الصفحة (قوله لما توهم من منافاة الخ) لا يخفى على متأمل منصف ظهور  
المنافاة وقوتها وضعف الجواب المذكور عنها وبعده وان وصف المنافاة بالتوهم تحامل ليس فى محله (قوله  
فيحرم عليها الاستسلام) كذا شرح مر (قوله وان خافت على نفسها) هذا مع قوله قبله ان لم يخف  
على نحو نفسه الخ يقتضى الفرق بين المزنى بها وغيرها وان خوفها لا يمنع وجوب الدفع عليها بخلاف خوف

الدفع عنها لان الاستسلام له ذل دينى

عن الذي فليحرروا لكن وافق م ر على أنه يجب دفع كل من المسلم والذي عن الذي ويفارق المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنه لما قدمناه من حصول الشهادة له دون الذي اه اقول وقد يفيد قول الشارح كانه نهاية وجوب الدفع الخ (قوله) اشتراط اسلام الموصول عليه) معتمد اه ع ش (قوله) واشتراط الخ) اي والحال ما ذكر من ان الصائل كافر اه سم (قوله) وجوب الدفع عن الذي إنما يخاطب باني (قوله) لا احترامه) عطف على قوله اسلام الموصول عليه وفي اكثر النسخ لا احترامه بلام الجر ولعله من تحريف الناسخ (قوله) لا احترامه ويوجه) تبعه م ر في شرحه لكن في شرح الروض خلافه حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده كافر الخ فقيد وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمحترمين اه سم (قوله) ويوجه) اي عدم اشتراط احترام المسلم الموصول عليه (قوله) محترم) سيذكر محترزه (قوله) ولو غير مكلف) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو مجنون او مراهقا او امكن دفعه بغير قتله اه (قوله) فلا يجب دفعه) ويستثنى منه ما لو كان الموصول عليه عالما توحده في عصره او ملكا نفرد بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي اه سم وفي البجيرمي عن م ر والزيادي مثله ويفيد قول الشارح الآتي وبحث الاذرع الخ (قوله) خير ابني آدم) يعني قابيل وها بيل اه مغنى (قوله) استسلم عثمان رضي الله تعالى عنه بقوله الخ) واشتد ذلك في الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه احدا اه مغنى (قوله) وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله) كما هنا) راجع للنبي والمشار اليه مسئلة المتن (قوله) وكانهم) الى قوله اما غير المحترم ليس اصل الشارح رحمه الله تعالى فليحرر اه سيد عمر (قوله) على شمول ما مر الخ) اي في قوله واما ذوالروح فيجب دفع ماله الخ (قوله) له) متعلق بشموله اه ع ش اي والضمير للقتل (قوله) وتارك الصلاة) اي بعد امر الامام اه ع ش (قوله) فكالكافر) اي فيجب دفعه عن المسلم ولا يجب الدفع عنه

غيرها يمنع وجوب الدفع عليه فليراجع (قوله) وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه) حاصل ذلك انه لو كان كل من الصائل والموصول عليه كافر لم يجب الدفع على الموصول عليه وسياق عدم وجوبه على غيره المسلم ايضا في قوله نعم لو صال كافر على كافر الخ والحاصل انه لا يجب دفع الكافر عن الكافر لا على الموصول عليه ولا على غيره وقياس ذلك انه لا يجب دفع المسلم عن الكافر ايضا مطلقا فالذي يجب دفع الكافر عنه لم يجب دفع المسلم ثم ليراجع ذلك فانه بعيد وقد لا يوافق ما يأتي في الجزية انه يلزمنا الكف عنهم الا ان يقال لا يلزم منه وجوب الدفع عنهم وفيه ما فيه او يقال وجوب الدفع عنهم خاص بالامام كما ذكره الشارح (قوله) اي المصنف وكذا نفس قصدها كافر) سياق في الجهاد فيما اذا دخل الكافر بلادنا قوله فمن قصد دفع عن نفسه بالممكن ان علم انه ان اخذ قتل وان جوز الاسر فله ان يستسلم اه فلم يوجب دفع الكافر في صورة تجويز الاسر ففعل هذا مستثنى مما هنا (قوله) وقضيته اشتراط الخ) كذا شرح م ر (قوله) ايضا وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه) اي والحال ما ذكر من ان الصائل كافر (قوله) إنما يخاطب) كذا شرح م ر (قوله) لا احترامه ويوجه الخ) تبعه م ر في شرحه لكن في شرح الروض خلافه حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده كافر الخ فقيد وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمحترمين (قوله) فلا يجب دفعه) يستثنى ما لو كان الموصول عليه عالما توحده في عصره او ملكا نفرد بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى (قوله) ايضا فلا يجب دفعه) هل يستثنى الرقيق فيمتنع عليه الاستسلام لاجل حق السيد (قوله) يؤدي الى الشهادة) قضيته وجوب دفع المسلم عن الذي إذ لا تحصل له الشهادة لكن قضية قول الشارح وقضيته الخ خلافه في غير الامام (قوله) ايضا محله في غير قتل يؤدي الى شهادة من غير ذل ديني كما هنا) إذ لا شهادة وقضيته وجوب دفع المسلم عن الذي اذ لا شهادة لكن قول الشارح السابق لا الآحاد قد يقتضي خلافه الا ان يخص بالصائل الكافر على انه قد يمنع عدم وجوب دفع الكافر عن الذي وان صرح به الشارح ايضا فيما يأتي (قوله) اما غير المحترم) كذا م ر ش (قوله) فكالكافر) اي فيجب دفعه عن المسلم

وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه وجوب الدفع عن الذي إنما يخاطب به الامام لا الآحاد لا احترامه ويوجه بان الكافر ممنوع من قتل المسلم المهدر (أو بهيمة) لانها تدبج لاستيفاء المهجة فكيف يستسلم لها (لا مسلم) محترم ولو غير مكلف فلا يجب دفعه (في الاظهر) بل يسن الاستسلام له للخبر الصحيح كن خير ابني آدم ومن ثم استسلم عثمان رضي الله عنه بقوله لا رقاؤه وكانوا أربعائة من ألقى سلاحه فهو حر وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة محله في غير قتل يؤدي الى شهادة من غير ذل ديني كما هنا وكانهم إنما لم يعتبروا الاستسلام في القن بناء على شمول ما مر من وجوب الدفع له تغليبا للشائبة المال المقترضة لالغاء النظر للاستسلام إذ هو إنما يكون من مستقل اما غير المحترم كزان محصن وتارك صلاة وقاطع تحم قتل فالكافر

وبحث الاذرعى وجوب  
الدفع عن العضو عند ظن  
السلامة وعن نفس ظن  
بقتلها مفسد في الحريم  
والمال (والدفع عن غيره)  
بما مر بانواعه (كهو عن  
نفسه) جوازا ووجوبا  
مالم يخش على نفسه نعم  
لو صال كافر على كافر لم  
يلزم المسلم دفعه عنه وإن  
لزمه دفعه عن نفسه ولو صيل  
على ما يده كوديعة لزمه  
الدفع عنه لانه لزم حفظه  
بل جزم الغزالي بوجوبه  
عن مال الغير مطلقا ان أمكنه  
من غير مشقة بدن أو  
خسران مال أو نقص جاه  
قاله وهو أولى من وجوب  
رد السلام ووجوب أداء  
شهادة يعلمها ولو تركها  
ضاع المال المشهود به ويجب  
بمنع الاولوية اذ ترك الرد  
والاداء يورث عادة صفات  
مع عدم المشقة فيهما بوجه  
بخلاف ما هنا (وقيل  
يجب) الدفع عن الغير إذا  
كان آدميا محترما ولم يخش  
على نفسه (قطعا) لان له  
الايتار بحق نفسه دون حق  
غيره واختاره جمع الحبر  
أحمد من أذل عنده مسلم  
فلم ينصره وهو يقدر أن  
ينصره أذله الله على رؤس  
الخلايق يوم القيامة ومحل  
الخلاف في غير النبي فيجب  
الدفع عنه قطعا وفي غير

سم على حج اه ع ش (قوله وبحث الاذرعى الخ) وهو بحث حسن اه (قوله وجوب الدفع عن العضو الخ) اي لانه ليس هنا شهادة يجوز لها الاستسلام رشدي ومغنى عبارة سم ان كان هذا مفروضا فيما اذا كان الصائل مسلما فيؤخذ منه الوجوب إذا كان كافرا أو بهيمة بالاولى اه (قوله وعن نفس الخ) إذا أمكن اه مغنى (قوله بقتلها مفسد الخ) ومن ذلك ما يقع في قرى مصر من تغلب بعضهم على بعض فيجب على من قصد ان يدفع عن نفسه وحرمة حيث أمكن الدفع اه ع ش (قوله والمال) عبارة المغنى والاطفال اه (قوله عن غيره بما مر الخ) عبارة المغنى عن نفس غيره إذا كان آدميا محترما ولو رقية اه (قول المتن كره عن نفسه) قد يقتضى انه يجب الدفع عن مال الغير إذا كان مرهونا أو مؤجرا كافي مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب سم على حج وهو ظاهر ان كان المراد انه مرهون عند غير الدافع اما ان كان مرهونا تحت يد الدافع فقد يقال بوجوب الدفع لانه لزم حفظه بقضه فاشبهه الوديعة الثانية اه ع ش (قوله جوازا) الى قوله وظاهر في المغنى الا قوله ويجاب الى المتن (قوله مالم يخش الخ) قيد في الوجوب كما علم بما مر اه رشدي عبارة المغنى فيجب حيث يجب ويتنى حيث يتنى ومحل الوجوب إذا امن من الهلاك كما صرح به في اصل الروضة اه وقضية هذا ان جواز الدفع لا يشترط بذلك مطلقا جاز الاستسلام ام لا (قوله نعم لو صال) عبارة النهاية لو صال حربي على حربي الخ وهو اوجه لان الاوجه وجوب دفع الكافر عن الذي خصوصا إذا اراد قتله لانه لا ينقص عن حمارو الحمار يجب دفع من يريد قتله حتى ماله كم رسم على حج وهذا مخالف لما مر في قول الشارح ووجوب الدفع عن الذي الخ إلا ان يحمل ما هنا على ما مر اه ع ش (قوله كافر على كافر) عبارة المغنى شخص على غير محترم حربي اه وهى موافقة لعبارة النهاية المتقدمة بل احسن منها (قوله كوديعة الخ) عبارة المغنى قال الغزالي وإن كان اي المال الذي لا روح فيه مال محجور عليه او وقف او مالا مودعا وجب على من هو يده الدفع عنه اه وكذا في الرشدي لكنه نقله عن الاذرعى لا الغزالي (قوله لزمه الدفع الخ) اي اذا امن على نحو نفسه اه رشدي (قوله بل جزم الغزالي الخ) ضعيف اه ع ش (قوله مطلقا) اي سواء كان يده كوديعة ام لا (قوله ولو تركها الخ) جملة حالية (قوله ويجاب بمنع الاولوية) معتمد اه ع ش (قوله بخلاف ما هنا) هذا تحكم بل مكابرة واضحة سم على حج وذلك لان صاحب المال إذا علم ان غيره قد رعى دفع اخذه بلا مشقة بوجه يتالم بذلك اشد من تألمه بعدم رد السلام عنه ومن عدم اداء الشهادة له لا مكان الوصول إلى حقه بدون ادائه باحتمال ان من عليه الحق يقر عند عرض اليمين عليه مثلا اه ع ش عبارة الرشدي فيه ان فرض كلام الغزالي ان لا مشقة واما عدم الضغائن فمنوع اه (قوله الدفع) الى المتن في النهاية الا قوله واختاره الى ومحل الخلاف (قوله من اذل) ببناء المفعول (قوله فيجب الدفع عنه) اي ولو ميتا فيمتنع من يتعرض له بالسب اه ع ش (قوله لوجوب ذلك) اي الدفع عن الغير عليهم اي الامام ونوابه (قوله وبحث) الى قوله قال الامام كان الاولى ذكره قبيل قوله نعم لو صال الخ كافي المغنى (قوله وبحث البلقيني عدم سقوط الوجوب الخ) ضعيف اه ع ش عبارة المغنى وهذا البحث ظاهر إذا كان في الصف وكانوا مثليه فاقبلوا فلا ولا يلزم العبد الدفع عن سيده عند الخوف على روحه بل السيد في ذلك كالا جنبي حكاه الرافي عن الامام يؤخذ منه كما قال الزركشي انه

(قوله وبحث الاذرعى وجوب الدفع عن العضو عند ظن السلامة) ان كان هذا مفروضا إذا كان الصائل مسلما فيؤخذ منه الوجوب إذا كان كافرا أو بهيمة بالاولى (قوله كهو عن نفسه) قد يقتضى انه يجب الدفع عن مال الغير إذا كان مرهونا أو مؤجرا كافي مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب لانه بالنسبة لما له مال الغير و بالنسبة للبرهين لا يزيد على ملكه الذي لا يجب الدفع عنه والمالك وجب الدفع عن مال نفسه المرهون او المؤجر لتوجه حق الغير عليه وهذا لم يتوجه الحق عليه بل على مالك ذلك المال ويحتمل خلافه فليتأمل (قوله نعم لو صال كافر على كافر) عبارة م لو صال حربي على حربي الخ وهو اوجه لان الاوجه وجوب دفع الكافر عن الذي خصوصا إذا اراد قتله لانه لا ينقص عن حمارو الحمار يجب دفع من يريد قتله حتى ماله كم رسم (قوله بل جزم الغزالي بوجوبه) كذا شرح م (قوله بخلاف ما هنا) هذا تحكم بل مكابرة

بالخوف على نفسه في قتال الحريين والمتردين قال الامام ولا يختص الخلاف بالصائل بل من أقدم على محرم فهل للاحاد منه حتى بالقتل قال  
الاصوليون لا وقال الفقهاء نعم قال الرافعي (١٨٦) وهو المنقول حتى قالوا المن علم شرب خمر أو ضرب طيور في بيت شخص أن يهجم عليه

لا يلزم الابن الدفع عن أبيه أيضاً ولم يتعرضوا له أي لوضوحه اه معني (قوله بالخوف على نفسه) أي نفس  
الدافع اه عرش (قوله فهل للاحاد منه الخ) عبارة النهاية للاحاد منه خلافاً لاه وابين حتى لو علم شرب خمر  
الخ وعبارة المغني بل من أقدم على محرم من شرب خمر أو غيره فلبعض الاحاد منه ولو اتى على النفس كما قال  
الرافعي انه الموجود في كتب المذهب حتى قالوا الخ والغزالي ومن تبعه عبروا بنا بالوجوب ولا ينافيه تغيير  
الاصحاب بالجواز إذ ليس مرادهم أنه مخير فيه بل انه جائز بعد امتناعه قبل ارتكابه ذلك وهو صادق بالوجوب  
اه (قوله أن يهجم عليه) أي على متعاطيه لازالته نهي عن المنكر اه معني (قوله ان محل ذلك) أي قوله لمن  
علم شرب خمر الخ (قوله لان التعجير بالنفس) أي تعريضها للملكة اه قاموس (قوله والتعرض الخ)  
تطفت تفسير اه عرش (قول الماتن جرة) وهي بفتح الجيم إنا من غار اه معني (قوله مثلاً) إلى قول  
الماتن ويدفع في المغني إلا قوله هذا قيد للخلاف وإلى قول الماتن وأمكن حرب في النهاية إلا قوله نعم إلى  
ولو لم يجد (قوله من علو) بوزن قفل (قوله إذ لا اختيار الخ) علة للضمان (قوله يحال عليه) أي على اختياره  
عبارة المغني حتى يحال عليها اه أي يحال السقوط على الجرة (قوله بخلاف البيهية) أي فان لها نوع اختيار  
اه معني (قوله فصار) أي كاسر الجرة (قوله كروشن) المراد به الخارج إلى الشارع فانه يضمن تلفه  
فكذلك ما وضع عليه اه بجير مي (قوله لم يضمنها كاسرها الخ) أي ويضمن واضعها ما أتف بها لتقصيره  
بوضعه اه إلى ذلك الوضع ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق الغارم لان الاصل براءة الذمة واخذ من قول  
الشارح الآتي ولو تنازعا في أنه أمكنه الخ اه عرش (قوله ولو حالت بهيمة بينه الخ) أي لم تمكن جائعاً من  
وصوله إلى طعامه إلا بقتلها اه معني (قوله فلا يلزمه دفعها) الأولى فلا يجوز له دفعها أي حيث كانت  
واقفة في محل لا يختص بصاحب الطعام فان وقعت في ملكه أي ما يستحق منفعة فصائلة عليه فيخرجها  
بالاخف اخذاً بما يأتي قاله عرش وأشار الرشيدى إلى رده بقوله انظر هل يجوز له دفعها وإن أدى لنحو قتلها  
وفي كلامهم إشارة إلى الجواز واعلم ان صورة المسئلة انه مضطر إلى الطعام اه اقول وكذا يشير إلى الجواز  
توجيه المغني الضمان هنا بقوله لانهم تقصده وقتله هال دفع الهلاك عن نفسه بالجور فكان ككل المضطر طعام  
غيره فانه موجب للضمان اه (قوله ويضمنها) أي إن دفعها لان الصورة انها لم تقصده ولم تقصد ماله اه  
عرش (قوله وفارق) أي عدم ضمان البيهية هنا (قوله لانه حق الله) أي وما هنا حق الآدمي (قوله المعصوم)  
صفة الصائل وسيد كر محترزه بقوله اما المهدر الخ وقوله على شيء الخ متعلق بالصائل (قوله ومنه) إلى  
قوله ويظهر في المغني (قوله ومنه) أي الصيال (قول الماتن بالاخف) وينبغي أن يعلم أنه يجوز دفع الصائل  
بالدعاء عليه بكف شره عن الموصول عليه وإن كان بهلاً كما حيث غلب على الظن انه لا يندفع إلا بالهلاك وانه  
لا يجوز دفعه بالسحر لان السحر حرام لذاته اه عرش (قوله باعتبار غلبة ظن الموصول الخ) لعله جرى على  
الغالب والمراد باعتبار غلبة ظن الدافع اه رشيدى (قوله وعليه الخ) أي على ما بعد الضرب (قوله بمعجمة  
ومثلية) احتراز عن الاستعانة بمهملة وموحدة (قوله إن لم يترتب على الاستغائة الخ) ظاهر السياق ان  
الاستغائة وان ترتب عليها ما ذكر مقدمة على الضرب ولعله غير مراد اه رشيدى (قوله وعليه الخ) أي على  
واضحة (قوله ولو حالت بهيمة الخ) كذا في الروض كغيره ايضا وقال قبل ذلك يجوز دفع كل صائل عن  
آدمي وبهية عن كل معصوم من نفس وطرف وبضع ومقدماته ومال وان قل اه هو به تبضح الفرق بين مسئلة  
حيلولة البيهية ومسئلة صياها على المال وانها في الأولى لم يوجد منها صيال على الطعام بل مجرد الحيلولة والمنع  
من الوصول اليه وأنها لو صالت عليه كان من قبيل الصيال على المال فله دفعها وان أدى إلى اتلافها  
ولا ضمان على أن قوله فلا يلزمه دفعها لا ينافي جواز الدفع نعم يختلف الحال بالضمان وعدمه

وزيل ذلك فان أبوا قاتلهم  
فان قتلهم فلا ضمان عليه  
ويثاب على ذلك وظاهر ان  
محل ذلك ما لم يخش فتنة من  
وال جائز لان التعجير  
بالنفس والتعرض لعقوبة  
ولاة الجور ممنوع (ولو  
سقطت جرة) مثلاً من علو  
على انسان (ولم تندفع عنه الا  
بكسرها) هذا قيد للخلاف  
فكسرها (ضمنها في الاصح)  
وان كان كسرها واجبا  
عليه لو لم تندفع عنه الا به  
إذ لا اختيار لها بحال عليه  
بخلاف البيهية فصار كضطر  
لطعام يأكله ويضمنه لانه  
لمصلحة نفسه وبحث البلقينى  
ومن تبعه ان صاحبها لو  
وضعها بمحل يضمن كروشن  
أو مائلة أو على وجه يغلب  
على الظن سقوطها لم يضمنها  
كاسرها قطعاً لان واضعها هو  
الذى اتلفها ولو حالت بهيمة  
بينه وبين طعامه لم تكن صائلة  
عليه لانهم تقصده فلا يلزمه  
دفعها ويضمنها وفارق ما مر  
فيما لو عم الجراد الطريق  
لا يضمنه المحرم لانه حق الله  
تعالى فمومح فيه (ويدفع  
الصائل) المعصوم على شيء  
مما مر ومنه أن يدخل دار  
غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه  
(بالاخف) فالاخف باعتبار  
غلبة ظن الموصول عليه  
ويجوز هنا العض ويظهر

ترتب

أنه بعد الضرب وقبل قطع العضو وعليه يحمل قولهم يجوز العض ان تعين للدفع

(فان أمكن) الدفع (بكلام) يزجره به (أو استغائة) بمعجمة ومثلية (حرم الضرب) وظاهره استواء الزجر والاستغائة وهو متجه  
ان لم يترتب على الاستغائة الحاق ضرره اقوى من الزجر كما مساك حاكم جائز له والاوجب الترتيب بينهما وعليه يحمل اطلاق

من أوجهه وواضح أن أوجهه فهو بالنسبة لغير الضمان لما علم عامراً أنه لا ضمان بمثل (١٨٧) ذلك كالامساك للقاتل (أو يضرب

يده حرم سوطاً أو بسوطاً  
حرم عصاً أو يقطع عضو  
حرم قتل) لأنه يجوز  
للضرورة ولا ضرورة  
للاغلاظ مع إمكان الأسهل  
ومتى انتقل لمرتبة مع  
الاكتفاء بدونها ضمن  
نعم لمن رأى مولجاً في  
أجنبية قتله وإن اندفع  
بدونه على ما قاله الماوردي  
والرويانى لأنه في كل لحظة  
مواقع لا يستدرك بالإناء  
وفي قتله هذا وجهان أحدهما  
قبل دفع فيختص بالرجل  
ولو بكراً والثاني حد  
فيقتل المحصن منهما ويحصد  
غيره والآخر قتل الرجل  
مطلقاً انتهى والذي في الام  
بقتل المحصن منها باطناً كما  
مرأول التعزير وأما غيره  
فالذي يتجه فيه أنه لا يقتله  
إلا أن أدى الدفع بغيره  
إلى مضى زمن وهو  
متلئس بالفاحشة ولو لم  
يحد المصول عليه الأسيف  
جازله الدفع به وإن كان  
يندفع بالعصا إذ لا تفسير  
منه في عدم استصحابها  
ولذلك من أحسن الدفع  
بطرف السيف من غير  
جرح يضمن به بخلاف  
من لا يحسن ولو التحم  
القتال بينهما خرج الأمر  
عن الضبط سيما لو كان  
الصائلون جماعة إذ رعاية  
الترتيب حينئذ تؤدي إلى  
أهلاكه أما المهدر كزأن

ترتب ما ذكر على الاستغناء (قوله من أوجهه) أى الترتيب بينها (قوله فهو) أى إيجاب الترتيب (قوله  
لأنه يجوز) إلى المتن في المعنى إلا قوله نعم إلى ولو لم يجد قوله ولذلك إلى ولو التحم (ولا ضرورة للاغلاظ الخ)  
ولو اندفع شره كان وقع في ماء أو نار أو انكسرت رجله أو حال بينه جدار أو خندق لم تضربه كفى الروضة  
نهاية ومعنى (قوله) متى انتقل لمرتبة الخ) ولو اختلفا صدق الدافع كما يأتي في قوله ولكن الحكم كذلك في كل  
صائل أه عش (قوله وإن اندفع بدونه الخ) كلام الشيخين وغيرهما صرح بخلاف ذلك ولهذا قال شيخنا  
الشهاب الرملى أن المعتمد خلاف ما قاله الماوردي والرويانى وأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة انتهى  
أه سم عبارة المعنى وهو أى ما قاله الماوردي والرويانى مردود لقول الشيخين في الروضة وأصلها إذا وجد  
رجلاً يزنى بامرأة أو غيرهما لزمه منعه ودفعه فان هلك في الدفع فلا شيء عليه وإن اندفع بضرب وغيره ثم قتله  
لزمه القصاص أن لم يكن الزانى محصناً فان كان محصناً فلا قصاص على الصحيح أه فهذا دليل على اشتراط  
الترتيب أه وكذا اعتمد النهاية وجوب الترتيب في الفاحشة وقال ع ش هو معتمد أه (قوله لأنه  
الخ) هذا التعليل من كلام الماوردي والرويانى كما هو صريح المعنى خلافا لما يوهمه صنيع الشارح (قوله  
لا يستدرك بالإناء) أى لا يدرك منعه من الوقوع بالتأني فالتأني والتأخران والضمير للزوج على حذف  
المضاف والآن يؤزن قناة التاني والتراخي والظاهر أنه اسم مصدر لتأني أه بجري (قوله فيختص  
بالرجل) أى ولا يقتل المرأة مطلقاً (قوله مطلقاً) أى محصناً أولاً (قوله انتهى) أى قول الماوردي  
والرويانى (قوله بغيره) أى غير القتل (قوله ولو لم يجد الخ) راجع إلى المتن (قوله ولذلك) اسم الإشارة  
راجع لقوله إذ لا تصير منه أه ع ش (قوله بطرف السيف) أى ظهره (قوله يضمن به) أى بالدفع  
بالسيف أى يحده (قوله ولو التحم الخ) عبارة المعنى ويستثنى من مراعاة الترتيب مسائل الأولى ولو التحم  
القتال بينهما واشتد الأمر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب كما ذكره الامام في قتال البغاة أه زاد النهاية  
وهو ظاهر لأنه في هذه الحالة لوراعينا الأخف أفضى إلى هلاكه أه (قوله فلا تجب مراعاة هذا الترتيب  
الخ) أى ما لم يكن مثله أه ع ش (قوله صال محترم) إلى قول المتن ومن نظار في النهاية إلا قوله وقضية المتن  
إلى المتن وقوله فعوض وقوله المعصوم أو الحربى وقوله أما غير المعصوم إلى قيل (قوله أو تحصن) إلى قوله كذا  
قيل في المعنى (قوله أو تحصن الخ) عطف على هرب (قوله محترم على نفسه) أى نفس المصول عليه ولو قلب  
فقال على نفسه محترم كان أوضح أه ع ش (قوله بشيء) أى كحصن وجماعة أه معنى (قوله وظن الخ)  
عطف على جملة أمكنه هرب (قوله فان لم يهرب) أى مع إمكانه (قوله وقتله) أى بالدفع (قوله على الأوجه  
محله كما هو الفرض حيث ظن أن الحرب ينجمه فلو ظن أنه ان هرب يطعم فيه ويقتله لم يجب الهرب

(قوله أو بسوط حرم عصاً) أى أو بعصا حرم سيف (قوله وإن اندفع بدونه) كلام الشيخين وغيرهما صرح  
بخلاف هذا وعبارة الباب كالروض وأصله فان اندفع بغير القتل فقتله فالقود أن لم يكن محصناً انتهى  
ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد خلاف ما قاله الماوردي والرويانى وأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة  
أه لكن بوافق ما قالاه بالنسبة للمحصن ما في شرح الروض وغيره مما نصه قال البلقيى ومحله أى رعاية  
الترتيب في المعصوم أما غيره كالخربى والمر تدفعه العدول إلى قتله لعدم حرمة إلا أن يستثنى من غير المعصوم  
الزانى المحصن حال زناه فيحتاج للفرق ولا وجه له لأنه إذا جاز ابتداء الزانى المحصن بالقتل مع عدم تلبسه  
بالزنا حال صياله فمع تلبسه به أولى نعم يمكن منازعة البلقيى فيما قاله بكلام الشيخين لتضمنه وجوب الترتيب  
في الزانى المحصن مع عدم عصمته فان قضية ذلك أنه لا فرق بين المعصوم وغيره في وجوب الترتيب فليتأمل  
لكن هذا غير ظاهر في الحربى لجواز قتله ابتداء ولو في غير صيال (قوله كزأن محصن) قضيته استثناءه مما تقدم  
فيما لو رأى مولجاً في أجنبية على ما فاده كلام الشيخين من وجوب مراعاة الترتيب لكنه غير ظاهر لأنه إذا  
وجب الترتيب مع الناس بالفاحشة فمع غيرها أولى (قوله لزمه القود على الأوجه) وهو المعتمد ش مر

محصن وتارك صلاة بشرطه فلا تجب مراعاة هذا الترتيب فيه (فان) صال محترم على نفسه و(أمكنه) هرب) أو تحصن منه بشئ وموطن  
النجاة به وإن لم يتيقن أنها (فالذهب وجوبه بتحريم قتال) لأنه ما مور بتخليص نفسه بالادون فالامون فان لم يهرب وقتله لزمه القود على الأوجه



خلافا للبغوى ولو صيل على ماله ولم يمكنه (١٨٨) الحرب لم يلزمه كما يحتمل الاذرعى ان يهرب ويدعه له او على بضعه ثبت ان أمن على نفسه

بناء على وجوب الدفع عنه  
كذا قيل والذي يتجه  
وجوب الحرب هنا ان  
امكن ايضا ومحل قولهم  
يجب الدفع عنه ان تعين  
طريقا بان لم يمكنه حرب  
ونحوه ولو صال عليه  
مرتد او حربى لم يجب  
حرب بل لا يجوز حيث  
حرم الفرار وقضية المتن  
انه لو امكنه الحرب لم  
يحرم عليه الزجر بالكلام  
وهو متجه لان كان غير شتم  
والا وجب وعليه يحمل  
قول شيخنا فى منهجه كحرب  
فرجر (ولو عضت يده)  
مثلا (خلصها) بفك لحي  
فضرب فم فسل يد فعض  
ففقء عين فقلع لحي  
فمصر خصية فشق بطن  
ومتى انتقل لمرتبة مع  
امكان اخف منها ضمن  
نظير مامر وقد اشار الى  
هذا الترتيب بقوله  
(بالاسهل من فك لحيه)  
اى رفع احدهما عن الآخر  
من غير جرح ولا كسر  
(وضرب شديقه) ولا يلزمه  
تقديم الانذار بالقول  
(فان عجز) عن واحد منها  
بل او لم يعجز كما اقتضاه  
كلام الشافعى وكثيرين  
قال الاذرعى والوجه  
الجزم به اذا ظن انه  
لورتب افسدها العاض  
قبل تخليصها من فيه فبادر  
(فسلها) المعصوم او الحربى  
(فندرت) بالنون (اسنانه)

اذلا معنى له حيثئذ بل له قتاله ابتداء ولا يلزمه شيء ان قتله اه عرش بادنى تصرف (قوله خلافا للبغوى)  
فانه قال تلزمه الدية اه معنى (قوله على ماله) يعنى عليه لاجل ماله كما هي عبارة الرافعى اه رشيدى (قوله  
به) اى مع المال (قوله ويدعه له) اى يترك المال للصائل (قوله على بضعه ثبت الخ) الظاهر ان الشارح  
هنا خلط مسألة بمسئلة اخرى ويعلم ذلك من عبارة القوت ونصها واما لو كان الصيال على حرمة فقضية البناء  
على وجوب الدفع انه لا يلزمه الحرب ويدعم بل يلزمه الثبات اذا امن على نفسه وإن امكنه الحرب بهم  
فكالحرب والتحصن بنفسه وأولى بالوجوب انتهت فهما مستلطان الاولى اما اذا أمكنه الحرب بنفسه دون  
البضغ والثانية اذا امكنه الحرب به وما ينسب لبعضهم من متعلق الاولى وما استقر به من متعلق الثانية ولم  
يتوارد طرفا الخلاف على محل واحد فتامل اه رشيدى اقول وصنيع الشارح كالتهاية ظاهر فى ارادة بضع  
المصول نفسه لاحرمه كما يفيد قولها الآتى ومحل قولهم الخ وجزم بذلك عرش كما يأتى آنفا (قوله  
بناء على وجوب الدفع) معتمد وقوله عنه اى البضغ وقوله والذي يتجه وجوب الحرب هنا اى فيجب على  
المرأة الحرب وليس المراد وجوب الحرب على من يدفع عنها اخذ من قوله ومحل قولهم الخ اه عرش  
(قوله إن تعين الخ) خبر ومحل قولهم الخ (قوله ولو صال عليه مرتد الخ) محترز قوله محترم (قوله  
حيث حرم الفرار) اى بان كان فى صف القتال ولم يزد المرتد او الحربى على مثله عرش ومعنى وعبرة  
سم سياقى ان حرمة الفرار مخصوصة بالصف اه (قوله وقضية المتن الخ) اى حيث اقتصر على تحريم  
القتال (قوله ان كان) اى الزجر (قوله وجب) اى الحرب وكان الواضح حرم اى الزجر (قوله وعليه  
الخ) اى على الزجر بالشتم (قوله مثلا) الى قوله اما غير المعصوم فى المعنى الا قوله كما اقتضاه الى فبادر  
وقوله المعصوم او الحربى (قوله مثلا) ينبغى ان نحو ثوبه كاليد اه سم (قوله فضرب فم) اى حيث لم  
يكن الضرب اسهل من فك اللحي ولا قدم الضرب اخذا من قول المتن بالاسهل الخ اه عرش (فسل  
يد) اى حيث ترتب عليه تناثر اسنانه ولا يفقد يكون السهل اسهل من ضرب الفم بل ومن فك اللحي اه  
عرش (قوله اى رفع احدهما الخ) فيه ان اللحين هما العظمان اللذان عليهما الاسنان السفلى فلا يظهر  
هذا التفسير فامله اريد باللحين هنا العظم الذى فيه الاسنان الاسنان السفلى والذى فيه الاسنان العليا مجازا  
عرش زاد الرشيدى وكان يمكن ابقاء المتن على ظاهره والمعنى فك اللحين اللذين هما الفك الاسفل عن الفك  
الاعلى اى رفعها عنه اه (قول المتن وضرب شديقه) بكسر الشين وهما جانب الفم اه معنى (قوله ولا  
يلزمه تقديم الانذار الخ) اى حيث يعلم عدم افادته نهاية وسم (قوله عن واحد منها) المناسب لاول  
كلامه ان يقول عن كل منهما فتامل (قوله الجزم به) اى بقوله اولم يعجز اه عرش (قوله اذا ظن الخ)  
متعلق بالجزم به (قوله افسدها) اى اليد مثلا (قوله فبادر) عطف على قوله عجز عن واحد منها اه  
عرش اقول بل على قوله لم يعجز (قوله فى ذلك) اى فى سقوط الاسنان بالسل (قوله والعاض المظلوم)  
اى كان اكراه عليه او تعدى عليه آخر فدفعه بالعض وكان امكن دفعه بغيره عرش ورشيدى (كالظالم)  
اى فلا يجوز له العض مالم يتعين طريقا كما مر قاله عرش والاولى فلا تضمن اسنانه الساقطة بالسل (قوله  
اما غير المعصوم الملتزم) كالمرتد اه سم اى والزانى والمحصن وتارك الصلاة بشرطه وقاطع الطريق المحتتم  
قتله (قوله مع ذلك) اى عدم عصمة المعصوم (قوله ان العض لا يجوز بحال) اى فى غير الدفع كاعلم

(قوله حيث حرم الفرار) سياقى فى السير ان حرمة الفرار مخصوصة بالصف (ولو عضت يده مثلا) ينبغى ان  
نحو ثوبه كذلك (قوله فقلع لحي فعصر خصية) قد يتوقف فى اطلاق تقديم قلع اللحي على عصر الخصية (قوله  
ولا يلزمه تقديم الانذار بالقول) قياس وجوب الدفع بالاخف للزوم حيث افاد (ايضا ولا يلزمه تقديم  
الانذار الخ) قال فى شرح الروض كما جزم به الهارودى والرويانى اه (قوله ايضا ولا يلزمه تقديم الانذار  
بالقول) حيث يعلم عدم افادته مر (قوله اما غير المعصوم الملتزم) كالمرتد (قوله ان العض لا يجوز بحال)

أى سقطت (فهدر) لما فى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قضى فى ذلك بعدم الدية والعاض المظلوم كالظالم لان العض  
لا يجوز بحال اما غير المعصوم الملتزم فيضمن على ما قاله البلقيني وغيره وهو بعيد لان العاض مع ذلك مقصر لما تقرر ان العض لا يجوز بحال

إلا فيأمر فان قلت يؤيده ما علم بما مر انه ليس للمهدر دفع الصائل عليه المقتضى انه يضمه قلت ممنوع لان ذاك يجوز قتله من حيث ذاته وحرمة  
إنما هي لنحو الافتيات على الامام بخلاف العض غير المتعين للدفع لا يتصور باحته ثم رأيت (١٨٩) بعض شراح الارشاد ذكر نحو ذلك قيل

قضية المتن التخيير بين الفلک  
والضرب وليس كذلك  
بل الفلک مقدم لانه اسهل  
اه وليس في محله لانه لم  
يخير بين الشيئين بل أوجب  
الاسهل منهما وهو الفلک  
كما تقرر ولو تنازعا في أنه  
امكنه الدفع بشيء فعدل  
لا غلظ منه صدق العضوض  
كما جزم به في البحر قال  
الاذرعي وليكن الحكم  
كذلك في كل صائل اه  
نعم ان اختلفا في أصل  
الصيال لم يقبل قول نحو  
القاتل الابينة او قرينة  
ظاهرة كدخوله عليه  
بالسيف مسلولا واشرافه  
على حرمة (ومن نظر)  
بضم أوله (الى) واحدة من  
(حرمة) بضم ففتح ثم هاء  
اي زوجاته وامائه  
وعارمه ولو اماء وكذا  
ولده الامرد الحسن ولو  
غير متجرد وكذا اليه في  
حال كشف عورته وقيل  
مطلقا واختير ومثله خشي  
مشكل أو محرم للناظر  
مكشوفها (في داره) الجائز  
له الانتفاع بها ولو بنحو  
اعارة وان كان الناظر  
المعير كما رجحه الاذرعي  
وغيره وكداره بينه من  
نحو خان أو رباط كما هو  
ظاهر دون نحو مسجد  
وشارع ومغصوب (من كوة

بما مر اه رشیدی عبارة المغنی وشرح الروض والمنهج إلا اذا لم يمكن التخلص إلا به اه (قوله إلا فيأمر)  
اي في شرح ويدفع الصائل بالاخف وفي شرح ولو عضت يده خاصها (قوله يؤيده) اي قول البلقيني وغيره  
(قوله بما مر) اي كانه يريد قوله اول الباب في شرح له دفع كل صائل ما نصه وكذا عن نفسه إن كان الصائل  
غير معصوم اه فانه يفيد منع دفعه إن كان معصوما اه سم (قوله لان ذاك) اي المهدر (قوله وحرمة) اي  
قتل المهدر (قوله ولو تنازعا) الى قوله فان قلت في المغنی الا قوله ولو اماء وقوله واختير وقوله لا يميز  
وقوله اليه حالة تجرده (قوله نعم ان اختلفا الخ) ولو قتل شخص اخر في داره وقال انما قتلته دفعا عن نفسي او  
مالي وانكر الولي فعله البينة بانه قتله دفعا ويكفي قولها دخل داره شاهرا سلاحه ولا يكتفي قولها دخل بسلاح  
من غير شهر الا ان كان معروفا بالفساد او كان بينه وبين القتيل عداوة فيكفي ذلك للقرينة كما قاله الزركشي  
ولا يتعين ضرب رجله وان كان الدخول بهما لانه دخل بجميع بدنه فلا يتعين قصد عضو بعينه ولو اخذ  
المتاع وخرج فله ان يتبعه ويقاتله الى ان يطرحه ولا يجوز دخول بيت شخص الا باذنه ما لم يكن كان او  
مستأجرا أو مستعيرا فان كان أجنبيا أو قريبا غير محرم فلا بد من اذن صريح سواء كان الباب مغلقا أم لا  
وان كان محرما فان كان ساكنا مع صاحبه فيه لم يلزمه الاستئذان ولكن عليه ان يشعره بدخوله فيه بتنحيح  
او شدة وطء او نحو ذلك ليستتر العريان فان لم يكن ساكنا معه فان كان الباب مغلقا لم يدخل الا باذنه وان كان  
مفتوحا فوجهان والوجه الاستئذان اه مغنی وروض مع شرحه (قوله او قرينة الخ) ظاهر صنيعة ان القرينة  
كافية ولو بدون بينة وقدر انقاع المغنی والروض ما يخالفه (قوله بضم اوله) الى قوله وكداره في النهاية  
الا قوله وقيل مطلقا واختير (قوله بضم ففتح) جمع حرمة بضم فسكون (قوله وكذا ولده الامرد الخ)  
اي بناء على حرمة النظر اليه كافي في شرح الروض ومثل ولده هو نفسه لو كان امرد حسنا كما هو ظاهر وبه  
عليه ابن قاسم اه رشیدی (قوله وكذا اليه الخ) اي لرجل صاحب الدار وكذا ضمير مثله (قوله مكشوفها)  
اي حال كون كل من الخشي المشكل والمحرم مكشوف العورة (قول المتن في داره) الضمير فيه راجع لمن  
له الحرم أما النظر فلا فرق بين أن يكون الموضع الذي يطلع منه ملكه أو شارعا أو غيره لانه لا يحمل له  
الاطلاع اه مغنی (قوله وكداره بينته) والخيمة في الصحراء كالبيت في البنيان مغنی (قول المتن من كوة)  
هي بفتح الكاف وحكى ضمها الطائفة اه مغنی (قوله ولم يكن للناظر الخ) كقوله الاتي ولم يكن الناظر الخ عطفه على قول  
المتن ومن نظر الخ (قوله شبهة) فان نظر لخطية او شراء امة حيث يباح له النظر لم يجرز رمية اه نهاية (قوله)  
ولو امرأة) اي وخشي مشكلا اه مغنی (قوله مطلقا) اي متجردا أولا (قوله ومراحقا) عطف على  
قوله امرأة وكان الانسب او بدل الواو مغنی (قوله ولم يكن الناظر اليه الخ) اخرج الناظر الى حرمة  
فليراجع اه سم اقول قضية صنيع المغنی والنهاية حيث اسقطا قوله اليه حالة تجرده وكذا قضية التعليل  
الشمول للناظر الى حرمة ايضا بل بعض نسخ النهاية المزيدي فيه وان حرم نظر هار صريح فيه (قوله)

قال في شرح المنهج قال ابن أبي عصرون الا اذا لم يمكن التخلص إلا به اه فان أريد لم يمكن التخلص إلا به بالنسبة  
لما ذونه لا لما فوقه لم يشكلى على قول الشارح لان العض لا يجوز بحال قوله السابق فعوض فليتامل ثم رأيت  
قول الشارح الا فيأمر كانه يريد نحو قوله في شرح قول المصنف اول الباب له دفع كل صائل ما نصه وكذا  
عن نفسه ان كان الصائل غير معصوم فانه يفيد منع دفعه ان كان (قوله بل اوجب الاسهل منها وهو الفلک)  
لا يخفى أن ظاهر المتن أن الاسهل قد يكون ضرب شديده ويوجه بانه قد يكون بلحبيه علة لا يؤمن معها من الفلک  
ان يحصل نحو جرح ويتأتى التخلص بضرب دون ذلك في الضرر (قوله وكذا اليه في حال كشف عورته)  
قد يكون هو امرد حسن فينبغي ان لا يتقيد بحال كشف عورته (قوله ولم يكن الناظر اليه) اخرج الناظر

أو ثقب (بفتح المثلثة صغير كل منهما) (عبدا) ولم يكن للناظر شبهة في النظر ولو امرأة أي لرجل مطلقا أو امرأة متجردة أخذًا بما تقرر  
في الرجل أو المحرم المنظور اليه ومراحقا لا يميزا ولم يكن الناظر اليه حالة تجرده أحد أصوله كالا يحد بقذفه ولا يقتل بقتله فان قلت

تلك معصية انقضت فاقضت حرمة الاصل ان لا يؤخذ منه حدها وهما معصية النظر باقية فلم يرم دفعله عنها قلت الدفع بهذا التقدير من باب الامر بالمعروف ولا نزع في جوازه او وجوبه على الفرع وانما الكلام هنا في الرمي بخصوص وقياس ما ذكر ان الفرع لا يفعله لان الشارع جعله كالحد بالنسبة لهذه المعصية الخاصة وقد صرحوا بان الاجنبى هنا لا يرمى بخلافه في الامر بالمعروف (فرماه) اى ذو الحرم ولو غير صاحب الدار اورمته المنظور اليها (١٩٠) كما بحث الاول البلقينى والثاني غير في حال نظره لانولى (بخفيف كحصاة) او ثقيل لم يجد

غيره (فاعماه او اصاب قرب عينه) بما خطيء اليه منه غالباً ولم يصد الرمي لذلك المحل ابتداء (فجرحه فمات فهدر) وان أمكن زجره بالكلام لخبر الصحيحين من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان يفتقوا عينه وفي رواية صحيحة ففتقوا عينه فلا دية له ولا قصاص وصح خبر لو ان امرء اطلع عليك بغير اذنك ففقات ما كان عليك من حرج ولا نظر لكون المراهق غير مكلف لان الرمي لدفع مفسدة النظر وهي حاصلة به لما مر انه في النظر كالبالغ ومن ثم يرى انه ليس مثله فيه لا يجوز رمية هنا وفارق من له نحو محرم بان هذا شبهته في المحل المنظور والمراهق لاشبهته في ذلك على ان هذا من خطاب الوضع ومن ثم دفع صيصال لكنه هنا لا يتقيد بالمراهق كما هو ظاهر وانما يجوز له رمية (بشرط عدم) حل النظر بخلافه لنحو خطبة بشرط وعدم شبهة كما مر بان لا يكون ثم نحو متاع او (زوجه) او امة

تلك (اى كل من معصية القذف والقتل (قوله دفعه عنه) اى للاصل عن معصية النظر (قوله وانما الكلام هنا في الرمي بخصوص الخ) اى مع امكان المنع منه بنحو هرب الحرمة (قوله وقياس ما ذكر) اى من القذف والقتل (قوله بخلافه في الامر بالمعروف) اى فانه لا يتمتع على الاجنبى اه ع شر (قوله اى ذو الحرم) اى قوله ويكفى على الاوجه في النهاية الا قوله وان امكن زجره بالكلام (قوله اى ذو الحرم الخ) زاد النهاية بخلاف الاجنبى الناظر من ملكه او من شارع اه قال الرشيدى قوله الناظر بالنصب بيان للضمير المنصوب في المتن كما ان قوله ذو الحرم بيان للضمير المرفوع وقوله من ملكه او من شارع اى او غيرهما اه (قوله ولو غير صاحب الدار) اى وهو ذو الحرم كما علم من كلامه كالى الزوجة واختها اه رشيدى اقول ويغنى عن الغاية المذكورة ما ذكره في شرح في داره الا ان يريد بها ذا الحرم الغير الساكن في الدار حين النظر وقد يؤيده قوله الاتى كما بحث الاول البلقينى اذ الساكن في الدار باذن صاحبها داخل فيما قدمه هناك فلا معنى لبحث البلقينى له فليراجع (قوله في حال نظره) اى قوله ومن ثم في المغنى الا قوله وان امكن زجره بالكلام (قوله في حال نظره) متعلق برماه خرج به ما عطفه عليه بقوله لانولى اه رشيدى (قوله منه) الاولى التانيث (قوله وان امكن زجره بالكلام) هذا التعميم لمجرد حل المتن والافقيه تفصيل يأتى في شرح قيل وانذار قبل رمية (قوله ولا نظر لكون المراهق الخ) هذا دفع لا يرد على قوله السابق ومراهق اه ع شر (قوله وفارق) اى المراهق (قوله على ان هذا) اى الرمي (قوله لكنه) اى الصبي هنا فى الصيال (قوله حل النظر) اى قوله ويكفى في المغنى الا قوله بشرطه وقوله ولو مجردتين (قوله بخلافه) اى النظر (قوله والواو بمعنى او) الصواب انها يحالها كانه عليه سم اى لان القصد عدم الجميع وليس القصد عدم احدهما وان وجد الاخر لفساده اه رشيدى (قوله كون المحل مسكن) ولو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد انه كذلك اه سم ولك ان تقول انه داخل في كلام الشارح اذ المراد بالمسكن ما يجوز الانتفاع به ولو بنحو العارية كما مر في شرح في داره (قوله من ذكر) الاولى ما ذكر ليشمل المتاع (قوله ذلك) اى عدم كون من ذكر في المسكن (قوله والاصح لافرق الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله وحسب المادة النظر) اى فقدير يستترحه عن الناس وان كن مستترات مغنى واسنى (قوله تقديم للاخف) اى قوله حيث لم يخف في النهاية الا قوله للاحاديث السابقة لى قوله ويترك في المغنى الا قوله حيث لم يخف مبادرة الصائل (قوله كما مر) اى فى الصيال (قوله والاصح عدم وجوبه) وهذا محمول على انذار لا يفيد والواجب تقديمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائل من تعين الاخف فالأخف اه نهاية قال ع شر قوله والواجب تقديمه ظاهره وان تكرر منه ذلك اه (قوله للاحاديث السابقة) اذ لم يذكر فيها الا انذار اه مغنى (قوله نعم بحث الامام الخ) عبارة المغنى وقال الامام ومجال التردد في الكلام الذى هو مو عظة وتخييل قد يفيد وقد لا يفيد الخ فاما ما يوثق فلا يجوز ان يكون في

الى حرمة فليراجع (قوله بمعنى او) فيه نظر لا يخفى بل الصواب انها يحالها (قوله مسكن احد من ذكر) لو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد انه كذلك (قوله والاصح عدم وجوبه) وهذا محمول على انذار لا يفيد والواجب تقديمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائل من

ولو مجردتين (ومحرم) مستور ما بين سرتها وركبتها او بمعنى او (لناظر) والام يجوز رمية لعذره حيثند ويكفى على الاوجه وجوب كون المحل مسكن احد من ذكر وان كان ليس فيه حيث لم يعلم ذلك لان الشبهة موجودة حيثند (قيل و) بشرط عدم (استتار الحرم) والابان استترن او كن في منطقت لا يراهن الناظر لم يحزم رمية والاصح لافرق لعوموم الاخبار وحسب المادة النظر ومران نحو الرجل لا بدان يكون متجردا وحيثند فهل تجرده في منطقت لا يراه منه الناظر يبيح رمية اكتفاء بالنظر بالقوة كما في المرأة او يفرق محل نظر وعدم الفرق اقرب الى كلامهم (قيل و) بشرط (انذار قبل رمية) تقديم للاخف كما مر والاصح عدم وجوبه للاحاديث السابقة نعم بحث الامام ان ما يوثق بكونه دفعا كتخويف

أوزعة من عجة لا خلاف في وجوبه واستحسنه حيث لم يخف مبادرة الصائل ولا ينافي ما هنا قولهم لا يجوز له دفع من دخل داره تعديا قبل  
انذاره لان ما هنا منصوص عليه وذلك مجتهد فيه فاجرى على القياس ويفرق ايضا بان النظر هنا يخفى ويؤدى إلى مفاسد فاباح الشارع تعطيل  
آلة النظر منه او ما قرب منها مبالغة في زجره لعظم حرمة وقضية هذه الاباحة ان لا توقف (١٩١) على انذار واما الدخول فليس فيه

ذلك فكان صائلا فأعطى  
حكمه وخرج بنظر الاعمى  
ونحوه ومسترق السمع  
فلا يجوز رميها لفوات  
الاطلاع على العورات الذى  
يعظم ضرره وبالكوة وما  
معها النظر من باب مفتوح  
ولو بفعل الناظر ان تمكن  
رب الدار من اغلاقه كما هو  
ظاهر او كوة او ثقب واسع  
بان ينسب صاحبها التفريط  
لان تفريطه بذلك صيره  
غير محترم فلم يجوز له الرمي  
قبل الانذار نعم النظر من  
نحو سطح ولو للناظر او منارة  
كهو من كوة ضيقة إذ  
لا تفريط من ذى الدار حيثئذ  
وبعده النظر خطأ او اتفاقا  
فلا يجوز رميه ان علم الراى  
ذلك نعم يصدق في ان الناظر  
تعذر لان الاطلاع حصل  
والقصد امر باطن قال  
الشيخان وهذا ذهاب إلى  
جواز الرمي من غير تحقق  
القصد وفى كلام الامام ما يدل  
على المنع حتى يتبين الحال  
وهو حسن انتهى والذي  
يتجه الاول حيث ظن منه  
التعمد كما دل عليه الخبر  
وكلامهم تحكما لقرينة  
الاطلاع لان القصد امر  
باطن لا يطلع عليه فلو توقف  
الرمي على علم لم يرم احد

وجوب البداءة به خلاف قال الرافعى وهذا أحسن اه وهو ظاهر اه (قوله أوزعة) أى صياح (قوله  
حيث لم يخف مبادرة الصائل) الاولى تركه إذ الكلام في دفع الناظر بخصوصه لافى مطلق الدفع الشامل  
لدفع الصائل (قوله ولا ينافي ما هنا) أى من تصحيح عدم وجوب البداءة بالانذار اه معنى (قوله داره)  
أى او خيمته اه معنى (قوله تعديا) أى بغير اذنه اه معنى (قوله لان ما هنا) أى رعى المتطلع اه معنى (قوله  
منصوص عليه) أى كقطع اليد في السرقة اه معنى (قوله وذلك) أى دفع الداخل اه معنى (قوله منه) أى  
النظر (قوله او ما قرب منها) عطف على آلة النظر وكذا الضمير راجع اليها (قوله ان لا يتوقف) أى تعطيل  
ما ذكر (قوله واما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفاسد النظر وزيادة إلا ان يكون الفرض  
انه لم ينظر اه سم (قوله وخرج بنظر) إلى قوله وفى كلام الامام فى النهاية لا قوله ولو بفعل الناظر إلى او  
كوة وقوله قال الشيخان وإلى قوله وقضية المتن فى المعنى لا قوله ونحوه وقوله كما دل إلى وبالحفيف (قوله  
وخرج بنظر الاعمى) أى وان جهل عماء شرح روض وكذا بصير فى ظلمة الليل لانه لم يطلع على العورات  
بنظر اه عش (قوله ونحوه) أى كضعيف البصر اه عش (قوله لفوات الاطلاع) عبارة فى المعنى والاسنى  
إذ ليس السمع كالبصر فى الاطلاع على العورات اه (قوله وبالكوة الخ) قال فى المعنى أى والاسنى اما الكوة  
الكبيرة فكالباب المفتوح وفى معناها الشباك الواسع العين لتقصير صاحب الدار الا ان ينذره فيرميه كما  
صرح به الحاوى الصغير وغيره ويؤخذ من التعليل انه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار  
من اغلاقه جاز الرمي وهو ظاهر اه وقد يؤخذ مما تقرر انه لو كان الشباك الواسع العين او الكوة الكبيرة فى  
جدار مختص بالناظر جاز رميه اذ لا تقصير حيثئذ من رب الدار ويكون النظر منها كالنظر من السطح اه  
سيد عمر (قوله او ثقب) ومنه الطاقات المعروفة الان والشيايك اه عش (قوله قبل الانذار) انظر مفهومه  
اه رشيدى اقول مفهومه جواز الرمي بعده ان لم يندفع به كما مر فى المعنى والاسنى (قوله النظر خطأ الخ)  
عبارة فى المعنى ما اذ لم يقصد الاطلاع كان كان مجنونا او كان مخطئا الخ (قوله ان علم الراى الخ) أى ظنه بقرينة  
اه عش (قوله نعم يصدق الخ) معتمد اه عش (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده النهاية كما مر اتفاقا وكذا المعنى  
عبارة تهو ظاهر كما قال شيخنا ان ما ذكر ليس ذهابا بذلك اذ لا يمنع ذلك تحقق الامر بقرائن يعرف بها الراى  
قصد الناظر ولا يجوز رمي من انصرف من النظر كالصائل اذ ارجع من صياها اه (قوله وكلامهم) عطف  
على الخبر (قوله وبالحفيف) إلى قوله وكان فى النهاية (قوله ونشاب) هو على وزن رمان النبل (قوله وهو  
كذلك) اعتمده المعنى (قوله او لم يندفع به) أى برمى العين فاقرب منها (قوله على احد وجهين) رجح عبارة  
النهاية فى اوجه الوجهين اه (قوله او لم يندفع) إلى المتن فى المعنى (قوله سن ان ينشده الخ) قضية السنة

تعين الاخف فالأخف مرمى (قوله واما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال فى الدخول مفاسد النظر وزيادة  
الا ان يكون الفرض انه لم ينظر (قوله ان لم يتمكن الخ) الذى فى شرح الروض ويؤخذ من التعليل أى  
بتقصير صاحب الدار انه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه جاز الرمي وهو ظاهر اه  
وحاصله انه اذا كان الفاتح الناظر فان تمكن رب الدار من اغلاقه امتنع الرمي وان لم يتمكن جاز ولا يخفى ان  
الموافق لذلك ان يقول الشارح ان تمكن رب الدار من اغلاقه بدل قوله ان لم يتمكن الخ لانه فى بيان  
ما يمتنع الرمي فيه فليتأمل ثم رايت فى نسخة اصلا حياو افق شرح الروض (قوله على احد وجهين) على اوجه  
الوجهين مرمى (قوله سن ان ينشده بالله) قضية السنة جواز دفعه بالسلاح وان افاد الانشاد فليراجع (قوله

وعظمت المفسدة باطلاع الفساق على العورات وبالحفيف الثقل الذى وجد غيره كحجر ونشاب فيضمن حتى بالقود وقضية المتن  
تخييره بين رمى العين وقربها لكن قال الاذرى وغيره المنقول انه لا يقصد غيرها إذا امكنه اصابتها وانه إذا اصاب غيرها البعيد  
بحيث لا يخطئ منها اليه ضمن ولا فلا وهو كذلك خلافا للبعوى نعم ان لم يمكن قصدها ولا ما قرب منها او لم يندفع به جاز رمى عضو آخر على  
أحد وجهين رجح ولو لم يندفع بالحفيف استغاث عليه فان قدم مغيب سن ان ينشده بالله تعالى فان ابى دفعه ولو بالسلاح وان قتله (ولو عزر)

يعاند (وزوج) زوجته  
الحرّة لنحو نشوز (ومعلم)  
المتعلم منه الحر بما له دخل  
في الهلاك وان ندر (فمضمون)  
تعزيرهم ضمان شبه العمد  
على العاقلة ان أدى الى هلاك  
أو نحوه لتبين مجاوزته  
للحد المشروع بخلاف  
ضرب دابة من مستاجرهما  
أورائهما اذا اعتدلا لهما  
لا يستغنيان عنه والآدمي  
يعني عنه فيه القول اماما  
لادخل له في ذلك كصفة  
خفيفة وحبس أو نفي فلا  
ضمان به وأما قن أذن سيده  
لمعلمه أو لزوجها في ضربها  
فلا يضمن به كما اذا أقر  
كامل بموجب تعزير وطلبه  
بنفسه من الوالي قاله البلقيني  
وقيده غيره بما اذا عين له  
نوعه وقدره وكأنه أخذه  
من نظير الامام فيما ذكر  
في اذن السيد بان الاذن  
في الضرب ليس كهو في القتل  
ومن قول ابن الصباغ  
واستحسنه الاذرعى عندي  
انه ان أذن في تاديبه أو  
تضمنه اذنه اشترطت  
السلامة كما اشترط في الضرب  
الشرعي أي فاذا حمل الاذن  
الشرعي على ما يقتضي  
السلامة فكذا اذن السيد  
المطلق بخلاف ما اذا عين  
فانه لا تقصير بوجهه حيث  
امامعاند بان توجهه عليه حق

جواز دفعه بالسلاح وإن أفاد الانشاد فليراجع سم والظاهر انه غير مراد بل ان غلب على ظنه افادته وجب  
كما يؤخذ مما قدمه عن الامام من وجوب الانذار حيث افاداه ع (قوله من غير اسراف) سيذكر  
محترزه (قوله كما مر) اي في او اخر فصل التعزير (قوله في حل الضرب) متعلق بالحق وقوله وما يترتب عليه  
عطف على حل الضرب والضمير المحرور للضرب (قوله كآله الخ) نائب فاعل الحق (قوله ولم يعاند) اي من  
رفع الى الوالي وسيذكر محترزه (قوله لنحو نشوز) منه البذاءة على نحو الجيران والطل من نحو طاعة اه ع  
(قول المتن ومعلم) ظاهره وإن كان كافرا وهو ظاهر حيث تعين للتعليم او كان اصلح من غيره للتعليم اه ع  
(قوله المتعلم منه) عبارة المغني صغيرا يتعلم منه ولو باذن وليه اه وعبارة ع ش وانما يجوز للمعلم التعزير  
للتعلم منه إذا كان باذن من وليه كما قدمه الشارح اخر فصل التعزير اه (قوله الحر) سيذكر محترز قيد  
الحرية هنا وفيما قبله (قوله بما له دخل الخ) متعلق بعز في المتن وسيذكر محترزه (قوله تعزيرهم) الى قوله  
وكانه في المغني (قوله للحد الخ) اي القدر (قوله اذا اعتيد) اي الضرب فهلكت به فانه لا ضمان اه مغني (قوله  
عنه) اي الضرب (قوله والآدمي يعني عنه الخ) عبارة المغني وقد يستغني عن ضرب الآدمي بالقول اه  
(قوله في ذلك) اي الهلاك (قوله اولو زوجها) اي الامة (قوله في ضربها) الاولى تنية الضمير او تذكيره  
(قوله قاله البلقيني الخ) عبارة النهاية كما قاله البلقيني لكن قيده غيره الخ والضمير في قوله راجع للشبه به فقط  
(قوله وقيده غيره الخ) عبارة المغني وينبغي كما قال ابن شهبة ان يقيد بما اذا عين الخ (قوله بما اذا عين له الخ)  
معتمداه ع ش (قوله وكأنه) اي الغير اخذه اي التقيد بذلك (قوله عندي انه الخ) مقول ابن الصباغ (قوله  
ان اذن الخ) اي السيد (قوله او تضمنه) اي الاذن في التاديب اذنه اي اذن السيد في التعليم (قوله فاذا  
حمل الاذن الشرعي الخ) مراده بذلك وإن كان في عبارة قصور ان اذن السيد في ضرب عبده كاذن  
الحر في ضرب نفسه فيشرط فيه ما شرط فيه من التقيد المذكور فحمل عدم الضمان فيه اذعين له النوع والقدر  
كما صرح به غيره بل التقيد المذكور في الحر انما هو ما خوذ بما ذكره في العبد اه رشدي (قوله فكذا اذن  
السيد المطلق) اعتمده النهاية ايضا وفي سم مانصه في الروض وشرحه فرع لو قال المرتين للراهن  
اضر به اي المرهون فضر به فمات لم يضمن لتولده من ماذون فيه كالأذن في الوطء فوطيء فاحمل بخلاف  
قوله له اذ به فانه اذا ضر به فمات يضمنه لان الماذون فيه هنا ليس مطلق الضرب بل ضرب تاديب ومثله ما اذا  
ضرب الزوج زوجته او الامام انسانا تعزيرا كما سياتي اه ويؤخذ منه توجيه الاطلاق وعدم التقيد فيما  
نحن فيه اه (قوله بخلاف ما اذا عين الخ) اي الكامل المذكور ويحتمل ان مرجع الضمير كل من السيد  
والكامل المذكور (قوله اما معاند) الى قوله واطال في النهاية وهكذا في نسخ التحفة وكان الظاهر واما  
اه سيد عمر وعبارة المغني واستثنى الزركشي من الضمان الحاكم اذا عزر الممتع من الحق المتعين عليه مع  
القدرة على ادائه اه (قوله للتوصل لماله الخ) عبارة النهاية لتوصل المستحق لحقه فيجوز عقابه حتى يؤدي  
او يموت كما قاله السبكي اه (قوله فيعاقب) اي بانواع العقاب لكن مع رعاية الاخف فالأخف ولا يجوز  
العقاب بالنار ما لم يتعين طريقا لخلاص الحق اه ع ش (قوله حتى يؤدي او يموت الخ) ذكر

وأما قن اذن سيده لمعلمه أو لزوجها في ضربها فلا يضمن الخ في الروض وشرحه في باب الرهن مانصه فرع لو  
قال المرتين للراهن اضر به اي المرهون فضر به فمات لم يضمن لتولده من ماذون فيه كالأذن في الوطء فوطيء  
فاحمل بخلاف قوله له اذ به فانه اذا ضر به فمات يضمنه لان الماذون هنا ليس مطلق الضرب بل ضرب  
تاديب ومثله ما اذا ضرب الزوج زوجته او الامام انسانا تعزيرا كما سياتي في باب ضمان المتلفات اه ويؤخذ  
منه توجيه الاطلاق وعدم التقيد فيما نحن فيه (قوله اما معاند بان توجهه عليه حق وامتنع من ادائه مع القدرة  
عليه ولا طريق للتوصل لماله الا عقابه فيعاقب حتى يؤدي او يموت على ما قاله السبكي الخ) ذكر الشارح في  
كتاب التفليس في شرح قول المصنف ولو كانت الديون بقدر المال الخ مانصه فان اتى تولى بيع ماله او اكرهه  
بالضرب والحبس الى ان يبيعه ويكرر ضره به لكن يمهل في كل مرة حتى يبرأ من المأوى لثلاثي يؤدي الى قتله

شارب) للخمر الحد( بنعال  
وثياب) فوات (فلاضمان  
على الصحيح) بناء على  
جواز ذلك وهو الاصح  
كامر(وكذا اربعون سوطا)  
ضربها فوات لا يضمن  
(على المشهور) لصحة  
الخبر كما مر بتقديره بذلك  
واجتمعت الصحابة عليه  
ومحل الخلاف ان منعناه  
بالسياط والاول هو الاصح  
لم يضمن قطعاً وذكر هذا  
مع دخوله في قوله ولوحد  
مقدراً لبيان الخلاف فيه  
ويظهر جريان هذا الخلاف  
في حد القذف وجلد الزنا  
بجامع ان الآلة المحدود بها  
لم يجمعوا على تقديرها  
بشيء معين في الكل (أو)  
حد شارب (اكثر) من  
اربعين بنحو نعل او سوط  
(وجب قسطه بالعدد) ففى  
احد واربعين جزء من  
الدية وفي ثمانين نصفها  
وتسعين خمسة ائساعها  
لوقوع الضرب بظاهر البدن  
فيقرب تماثله فيسقط العدد  
عليه وبهذا يندفع ما يأتى في  
توجيه قوله (وفي قول  
نصف دية) لموته من  
مضمون وغيره وبحكم

(٢٥ - شرواني وابن قاسم - تاسع) البلقيني أن محل ذلك أن ضربه الزائد وبقي ألم الأول والاضمن ديتة كلما قطع اقل الجزء الحادى والاربعون ما طرأ الابد ضعف البدن فكيف يساوى الاول وهو قد صا دف بدنا صحيحا ويحاج بأن هذا تفاوت سهل فتساعوا فيه وبان الضعف نشأ من مستحق فلم ينظر اليه (ويجربان) أي القولان (فى قاذف جلد أحدا وثمانين) سو طافات فى الاظهر يجب جزء من أحد وثمانين جزء وفى قول نصف دية وكذا فى بكر زنى جلد مائة وعشرا (واستقل) وهو الحر والمكاتب البالغ العاقل ولو سفيها (قطع سلعة)



بكسر السين ما يخرج بين الجلد واللحم من الحصة إلى البطيخة فيه بنفسه أو ما ذونه إزالته لشيئهما من غير ضرر كالفصد ومثلهما في جميع ما يأتي العضو المتأكل (إلا تخوفة) من حيث قطعها (لا خطر في تركها) أصلا بل في قطعها ولو احتملا فيما يظهر (أو) في كل من قطعها وتركها خطر (لكن الخطر في قطعها أكثر) منه في تركها فيمتنع (١٩٤) القطع في هاتين الصورتين لأنه يؤدي إلى الهلاك بخلاف ما إذا استويا وان نازع فيه

البلقيني أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك فيما يظهر أو لا خطر في واحد منهما فيجوز قطعها لأن فيه غرضا من غير أدائه إلى الهلاك وبحث البلقيني وجوبه إذا قال الأطباء إن عدمه يؤدي إلى الهلاك قال الأذرعى ويظهر الاكتفاء بواحد أي عدل رواية وأنه يكفي علم الولي فيما يأتي أي وعلم صاحب السلعة إن كان فيها أهلية ذلك (ولاب وجد) لاب وان علا وألحق بهما السيد في قته والام إذا كانت قيمة ولم تقيد بذلك في التعزير لأنه أسهل (قطعها من صبي ومجنون مع الخطر) في كل لكن (إن زاد خطر الترك) على القطع لصونهما ماله فبدنه أولى بخلاف ما إذا انحصر الخطر في القطع أو زاد خطرهما اتفاقا أو استويا وفارقا المستقل بأنه يقتفر للأنسان فيما يتعلق بنفسه مالا يقتفر له فيما يتعلق بغيره (لا) قطعها مع خطر فيه (اسلطان) ونوابه ووصى فلا يجوز إذ ليس لهم شفقة الاب والجد (وله)

على المنهج نقلا عن الناشرى خلافا في المنذور اعتاقه قال لأن كسبه لسيدته وقياسه ان الشروط اعتاقه في البيع مثله للعة المذكورة وقد يتوقف فيه بان السيد يجب عليه العتق فورا فلا نظر لاحتمال تفويت الكسب عليه بهلا كذا بالقطع نعم يظهر ما قاله سم في المنذور اعتاقه بعد سنة مثلا وينبغي مثله في الموصى باعتاقه بعدم موت السيد بسنة ع (قوله بكسر السين) وحكى فتحها مع سكون اللام وفتحها اه مغنى فقيها اربع لغات (قوله من الحصة) بكسر الحاء وتشديد الميم لكنها مكسورة عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين اه ع (قوله فيه) صفة سلعة أي كائنة فيه سم وقوله بنفسه متعلق بقطع ع ع أي والضمير ان للمستقل (قوله ومثله الخ) عبارة المغنى ومثل السلعة فيما ذكر وفيما يأتي العضو المتأكل قال المصنف ويجوز الكي وقطع العروق للحاجة ويسن تركه ويحرم على المانم تعجيل الموت وان عظم المله ولم يطقه لأن برءه مرجو فلو التي نفسه من محرق علم انه لا ينجو منه إلى مائع مغرق ورآه اهون عليه من الصبر على لفحات المحرق جاز لأنه اهون وقضية التعليل ان له قتل نفسه بغير إغراق وبه صرح الامام في النهاية عن والده وتبعه ابن عبد السلام اه وقوله ويحرم الخ كذا في الروض مع شرحه (قوله لأنه يؤدي الخ) أي شأنه هذا (قوله) أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك الخ لك ان تقول لا وجه له كرهذا القسم ولا للتوقف فيه لأن الترك المجبول حاله امان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما يأتي واما ان يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فتأمل سم وع ع (قوله وبحث البلقيني وجوبه الخ) ومثله يجري في مسألة الولي الاتية اه اسنى (قوله وجوبه إذا قال الخ) والوجه استحبابه اه مغنى (قوله وأنه يكفي علم الولي) أي بالطلب اه ع ع والاولى بان عدم قطعها يؤدي إلى الهلاك (قوله وان علا) إلى قوله وبحث الزركشى في المغنى لا قوله السيد في قته وقوله ولم يقيد إلى المانم (قوله إذا كانت قيمة) أي من جهة القاضي أو اقامها الاب وصية وقوله ولم يقيد أي حكم الام بكونها قيمة ع ع (قوله في كل) أي من القطع والترك (قوله أو استويا) أي على الصحيح اه مغنى (قوله وفارقا) أي الاب والجد في حالة الاستواء اه ع ع (قوله إذ ليس لهم الخ) قضية هذا التعليل انه لو كانت الام وصية جاز لها ذلك وهو كما قال شيخنا ظاهر اه مغنى وبفي ذلك قول الشارح المتقدم والام إذا كانت قيمة (قوله أي الأصل الاب والجد) هذا يصدق بالاب والجد إذ لم تكن لها ولاية وليس بمراد فالاولى أي للولي الاب والجد فسر به الشارح الجلال والنهاية اه رشيدى أقول أقاده الشارح بقوله الاتي واب لا ولاية له (قوله) واب لا ولاية له) أي بان كان فاسقا اه ع ع أي اورقيقا اوسفيا كما يأتي عن المغنى والاسنى (قوله فان فعله) أي الاجنبى أو الاب الذى لا ولاية له (قوله للنفس) أي او نحوها (قوله اقتص من الاجنبى) أي وعلى الاب الدية المغلظة لاعتق هذا اه ع ع (قوله وبحث الزركشى الخ) القلب إلى تقيد الزركشى اميل ثم رايت المحشى سم قال قوله اقتص من الاجنبى فيه ان الكلام مفروض مع انتفاء الخطر في القطع فقد يشكك بان القطع حينئذ لا يقتل غالبا كما في قطع ائمة

(قوله بخلاف ما إذا استويا وان نازع فيه البلقيني أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو لم يكن الخ) قال في الروض فان قطعها أي العدة واليد المتأكلة من المستقل اجنبى بلا إذن قات لزمه القصاص وكذا الامام أي يلزمه القصاص بقطعها بلا إذن اه ظاهره وان كان الغالب السلامة وقد يقال إذا غلبت لم يقصده بما يقتل غالبا (قوله) أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك فيما يظهر لك ان تقول لا وجه له كرهذا القسم ولا للتوقف فيه لأن الترك المجبول حاله امان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما يأتي واما ان يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فتأمل (قوله فان فعله فسرى للنفس اقتص من الاجنبى) صريح

مع أي الأصل الاب والجد (ولسلطان) ونوابه والوصى (قطعها) إذا كان (بلا خطر) فيه أصلا وان لم يكن في الترك خطر لعدم الضرر وليس للاجنبى وأب لا ولاية له ذلك بحال فان فعله فسرى للنفس اقتص من الاجنبى وبحث الزركشى في الاب والجد اشتراط عدم العداوة والظاهرة نظير ما مر في ولاية النكاح وفيه نظر اما أولا فانما يتوهم ذلك حيث اعتمد معرفة نفسه

اما اذا شهد به خير ان فلا وجه للتقييد بذلك واما ثانيا فالفرق واضح لان الاب لعداؤه قد يتساهل في الكف ولا كذلك فيما يؤدى للتلف فالوجه ما اطلقوه هنا (و) لمن ذكر (فصد وحجامة) ونحوهما من كل علاج سليم عادة اشار به طبيب لنفعه له (فلومات) المولى (بجائز من هذا) الذى هو قطع السلعة أو الفصد أو الحجامة ومثلها ما فى معناها (فلا ضمان) بديهة ولا كفارة (فى الاصح) لئلا يمتنع من ذلك فيتضرر المولى نعم صرح الغزالى وغيره بحرمة تثقيب اذن الصبي او الصبية لانه ايلام تدع اليه حاجة قال الغزالى (١٩٥) لانه ان ثبت فيه من جهة النقل رخصة

ولم تبلغوا وكانه اشار بذلك الى رد ما قيل مما جرى عليه قاضيان من الحنفية فى فتاويه انه لا باس به لانهم كانوا يفعلونه جاهلية ولم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم وفى الرعاية للحنا بل يجوز فى الصبية لغرض الزينة ويكره فى الصبي واما ما فى الحديث الصحيح ان النساء أخذن ما فى آذانهن وألقينه فى حجر بلال والنبي ﷺ يراهن فليس فيه دليل للجواز لان التثقيب سبق قبل ذلك فلم يلزم من سكوته عليه حله وزعم ان تاخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع لا يجدى هنا لانه ليس فيه تاخير ذلك إلا لو سئل عن حكم التثقيب اوراى من يفعله او بلغه ذلك فهذا هو وقت الحاجة واما شئ وقع وانقضى ولم يعلم هل فعل بعد اولا فلا حاجة ماسة لبيانه نعم خبر الطبرانى بسند رجاله ثقات عن ابن عباس انه عد من الستة فى الصبي يوم السابع ان تثقب اذنه صريح فى الجواز فى الصبي فالصبية اولى لان قول الصحابي من السنة كذا فى حكم المار فوع

مع السراية وكذا يقال فيما مر عن الروض من الاقتصاص من الاجنبى والسلطان اذا قطعاً من المستقل بلا اذن ولم يكن فى القطع خطر كما هو ظاهر ويبقى ما لو لم يكن فى القطع خطر ومات فوراً هل تتحقق السراية فى هذه الحالة اه سم (قوله اما اذا شهد به خير ان الخ) قد يجاب بان العدو قد يتساهل فى البحث عن الخير انتهى اه سيد عمر (قوله واما ثانيا الخ) لك ان تقول العداوة تحمل فى كل محل على ما يليق به فالرتبة من العداوة التى تقتضى التساهل فى الكف لا تقتضى الاقدام على التلف لكنه قد يترقى عنها الى رتبة الاقدام على التلف وتتوفر القرائن على ذلك ولعل هذا هو مراد الزركشى اذ يبعد منه ان يكتب بالرتبة الاولى فليتأمل اه سيد عمر (قوله ولمن ذكر) اى من الاب والجد والسلطان ونوابه والوصى بخلاف الاجنبى لانه لا ولاية له ويؤخذ من ذلك ان الاب الرقيق والسفيه كالاجنبى كما بحثه الاذرى معنى واسنى (قوله ونحوهما) الى قول المتن فلا ضمان فى المغنى لا قوله من كل علاج سليم عادة ولى قول الشارح والرعاية من حيث الخ فى النهاية (قوله سليم) صفة علاج (قوله اشار به طبيب) اى او عرفه من نفسه بالطب كما تقدم اه ع ش (قوله المولى) اى الصبي والمجنون اه معنى (قول المتن بجائز من هذا) دخل فيه ما جاز للسلطان اه سم (قوله نعم صرح الغزالى الخ) نقل المغنى فى الحقيقة كلام الغزالى واقره اه سيد عمر (قوله وكأنه) اى الغزالى (قوله وفى الرعاية) اسم كتاب اه ع ش (قوله من سكوت عليه) اى على التثقيب السابق (قوله حله) اى التثقيب (قوله اوراى من يفعله الخ) اقول قد يقضى شيوع فعل ذلك فى عصره صلى الله عليه وسلم بأنه قد بلغه ذلك بل رأى من فعل بها من البنات الصغيرات المترددة بعد بعثته صلى الله عليه وسلم (قوله ولم يعلم الخ) قد يمتنع بان اطراذ العادة بذلك حتى فى عصره صلى الله عليه وسلم يفيد العلم بأنه يفعل بعد لو لم ينع عنه (قوله فعل) لعل الاولى يفعل (قوله انه عد الخ) اى ابن عباس رضى الله تعالى عنها (قوله فالصبية اولى) افتى شيخنا الشهاب الرملى بالحرمة فى الصبية ايضا وكتب بها مش الروض انه يجوز على الراجح خلافا للغزالى اه سم (قوله فى حكم المرفوع) خبر لان (قوله وبهذا يتايد ما ذكر الخ) فالوجه الجواز نهاية اى فى الصبي والصبية ع ش (قوله من حيث مطلق الحل) اخرج به التفصيل السابق عن الرعاية (قوله مع قولها) اى ام زرع وقوله اناس اى ابوزع (قوله من حلى) بفتح فسكون (قوله اذنى) بشد الباء مفعول اناس (قوله ان اذنيها) اى عائشة رضى الله تعالى عنها (قوله اذلم يدرا الخ) وقد يقال ظهور ان الحارق احدثوا لديها بنفسه او ما ذنونه وسكوتهم صلى الله عليه وسلم عليه يدل على حله (قوله انه حرام مطلقا الخ) اى ومع ذلك فلا

فى الاقتصاص منه مع ان الكلام مفروض ايضا مع انتفاء الخطر فى القطع فقد يشكك بأن القطع حينئذ لا يقتل غالبا كما فى قطع ائمة مع السراية وكذا يقال فيما فى الها مش عن الروض من الاقتصاص من الاجنبى والسلطان اذا قطعاً من المستقل بلا اذن ولم يكن فى القطع خطر كما هو ظاهر ويبقى ما لو لم يكن فى القطع خطر ومات فوراً فهل تتحقق السراية فى هذا الحال (قوله اما اذا شهد به خير ان الخ) قد يجاب بان العدو قد يتساهل فى البحث عن الخير (قوله فلومات بجائز الخ) دخل فيه ما جاز للسلطان (قوله نعم خبر الطبرانى بسند رجاله ثقات عن ابن عباس انه عد من الستة فى الصبي يوم السابع ان تثقب اذنه صريح فى الجواز فى الصبي فالصبية اولى) افتى شيخنا الشهاب الرملى بالحرمة فى الصبية ايضا وكتب بها مش الروض انه يجوز على الراجح خلافا للغزالى اه (قوله وبهذا يتايد ما ذكر عن قاضيان) فالوجه الجواز مر (قوله

وبهذا يتايد ما ذكر عن قاضيان والرعاية من حيث مطلق الحل ثم رأيت الزركشى استدلل للجواز بما فى حديث أم زرع فى الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة كنت لك كفى زرع لام زرع مع قولها اناس اى ملا من حلى اذنى انتهى وفيه نظر يتلقى بما ذكرناه فى حديث النساء اذ يفرض دلالة الحديث على ان اذنيها كاتناخرقتين وأنه صلى الله عليه وسلم ملاهما حليا هو محتمل لاذلم يدر من خرقتها وقد تقرر ان وجود الحلى فيها لا يدل على حل ذلك التخرق السابق ويظهر فى خرق الانف بحلقة تعمل فيه من فضة او ذهب انه حرام مطلقا لانه لازية

فذلك يغتفر لأجله إلا عند فرقة قليلة ولا عبرة بها مع العرف العام بخلاف ما في الأذان فإنه زينة للسمع في كل محل والحاصل أن الذي يتمشى على القواعد حرمة ذلك في الصبي مطلقا (١٩٦) لأنه لا حاجة له فيه يغتفر لأجله ذلك التعذيب ولا نظر لما يتوهم أنه زينة في حقه مادام

صغير إلا أن الحق أنه لا زينة فيه بالنسبة إليه وبقرضه هو عرف خاص وهو لا يعتد به إلا في الصبية لما عرف أنه زينة مطلوبة في حقهن قديما وحديثا وقد جوز صلى الله عليه وسلم اللعب لمن للمصلحة فكذا هذا وأيضا جوز الأئمة لوليها صرف ما لها فيما يتعلق بزينةها لبس وغيره بما يدعو الأزواج إلى خطبتها وإن ترتب عليه فوات مال لا في مقابل تقديمها لمصلحتها المذكورة فكذا هنا ينبغي أن يغتفر هذا التعذيب لأجل ذلك على أنه تعذيب سهل محتمل وتبرأ منه سريعا فلم يكن في تجويزه لتلك المصلحة مفسدة بوجه فتأمل ذلك فإنه مهم (ولو فعل سلطان) أمام أوابه أو غيرهما ولو أبا (بصبي) أو بجنون (ممنوع) منه فمات (فدية مغلظة في ماله) لتعديده لا قودا لشبهة الإصلاح إلا إذا كان الخوف في القطع أكثر والقاطع غير أب على ما قطع به الماوردي (وما وجب بخطا امام) أو نوابه (في حد) أو تعزير (وحكم) في نفس أو نحوها (فعلى عاقلته) كغيره (وفي قول في بيت المال) أن لم يظهر منه تفسير لأن خطاه

يحرم على من فعل به ذلك وضع الحزام الزينة ولا النظر إليه (قوله حرمة ذلك) أي تثقيب الأذن (قوله مطلقا) أي سواء كان من أهل ناحية يعدونه في الصبي زينة أم لا (قوله لا في الصبية) عطف على في الصبي مطلقا (قوله أنه) أي الثقب أي ما فيه من الحلي (قوله فكذا هنا) أي في تثقيب أذن الصبية (قوله امام) إلى قول المتن ويجب في النهاية إلا لقوله والقاطع غير أب وقوله وذكر ابن شريح إلى المتن (قوله أو غيرهما) كذا في أصله رحمه الله تعالى لكنه مع إصلاح الله أعلم بفعله والظاهر أو غيره به عبر في النهاية أه سيدعمر (قوله أو غيرهما) أي من الأولياء بخلاف الأجني لما تقدم أنه يقتض منه أه سم عبارة عش ومن الغير ما جرت به العادة من أن الشخص قدير يدخن ولده فيأخذ أو لا دغيره من الفقراء فيختهم مع ابنه قاصدا الفرق بهم فلا يكفي ذلك في دفع الضمان بل من مات منهم ضمنه الختان إن علم تعدى من حضره له وكذا إن لم يعلم لأن المباشرة مقدمة على السبب أه ولا يخفى أن ما ذكره مع ما فيه من التساهل إذ الكلام هنا في خصوص ما يفعله الأولياء كما صرح به شرح المنهج وسم ويفيده سياق المتن قول الشارح لا قود ينبغي حمل الضمان فيه على ما يشمل القود (قوله ولو أبا) إلى قوله إلا إذا كان في المغني (قوله لا قود) قد يشكل على ما يأتي من القود على غير الأصل إذا اختته في سن لا يحتمله إلا أن يفرق بأن الخطر هنا في الترك أيضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه هناك إذ لا خوف على البدن من ترك ختان أه سم وسيأتي إن شاء الله تعالى هناك عن المغني والاسني فرق أحسن من هذا (قوله لشبهة الإصلاح) أي وللعضية في الأب والجداه مغني (قوله إلا إذا كان) خلافا للمغني عبارته ودخل في عبارة المصنف مالمو كان الخوف في القطع أكثر من الترك وهو كذلك وإن قال الماوردي في هذه بوجوب القصاص أه (قوله حينئذ إذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اختص الخوف به أه سم (قوله على ما قطع الخ) عبارة النهاية كما قطع الخ (قول المتن في حد) كان ضرب في حد الشرب ثمانين أه شرح المنهج (قوله أو تعزير) إلى قوله ولو بتفسير الإمام في المغني إلا قوله أو امرأتين إلى المتن (قوله أو تعزير) لعلة معطوف على خطأ وإلا فالضمان بالتعزير لا يتوقف على الخطأ كما مر لكن يعكس على هذا تقديمه على الحكم الذي هو من مدخول الخطأ أه رشيدى وقد يجاب بأن المقصود من ذكر التعزير هنا بيان الخلاف بقوله فعلى عاقلته الخ وأما إذا كان بطريق التعدي فهو كاحاد الناس كما يأتي عن المغني انفا (قوله وحكم في نفس) كان حكم بالقود في شبه العمدة لظنه عمدا أه بجري (قوله) أن لم يظهر منه الخ) عبارة المغني ومحل الخلاف إذا لم يظهر منه تقصير فانه ظهر منه كما لو أقام الحد على الحامل وهو عالم به فالقتل جنيئا فالغرة على عاقلته قطعا واحترز بخطئه عما تعدى فيه فهو فيه كاحاد الناس وبقوله في حد أو حكم من خطئه فيما لا يتعلق بذلك فانه فيه كاحاد الناس أيضا كما إذا رمى صيدا فاصاب آدميا فيجب الدية على عاقلته بالاجماع أه (قوله لأن خطاه يكتر الخ) أي فيض ذلك بالعاقلة أه مغني (قوله بخلاف غيره) أي غير الإمام (قوله وكذا خطؤه الخ) أي في ماله على المرجح من قولين والثاني في بيت المال مغني ولسطان (قول المتن ولو حده) أي الإمام شخصا (قول المتن عدين) أي أو عدوين للشهود عليه أو أصلا أو فرعاه أه مغني وفي قوله أو أصلا الخ نظر فليراجع (قوله قودا) أي أن كان مكافئا له وقوله أو غيره أي أن لم يكن مكافئا أو عفا على مال أه بجري عن العزيزي (قوله أن تعمد) أي ووجدت

أو غيرهما) أي من الأولياء بخلاف الأجني لما تقدم أنه يقتض منه (قوله لا قود) قد يشكل على ما يأتي من القود على غير الأصل إذا اختته في سن لا يحتمله إلا أن يفرق بأن الخطر هنا في الترك أيضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه هناك وبأن من شأن السلعة الخوف منها على البدن ولا كذلك ترك الختان فليتأمل (قوله إلا إذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اختص الخوف به

يكثر لكثرة الوقائع بخلاف غيره والكفارة في ماله قطعا وكذا

شروط

خطؤه في المال (ولو حده بشاهدين) فمات منه (فبانا) غير مقبولى الشهادة كان بانا (عدين أو ذميين أو مراهمين) أو فاسقين أو امرأتين أو بان أحدهما كذلك (فان قهر في اختيارهما) بان تركه بالكلية كما قاله الإمام (فالمضممان عليه) قودا وغيره أن تعمد

والافعلي عاقلة وبفسير الامام هذا يندفع تظاير الاذرع في القود بان يدربا بالاشبهة اذ الك وغيره يقبلهما ثم رايت البلقني صرح به فقال ليس صورة البينة التي لم يبحث عنها شبهة (والا) يقصر في اختبارهما بل يبحث عنه (قوله لان) اظهرهما ان الضمان على عاقلة والثاني في بيت المال (فان ضمنا عاقلة او بيت مال فلا رجوع) لاحدهما (على العبدین والذميين في الاصح) (١٩٧) لزعمهما الصدق والمتعدى هو الامام

بعدم بحثه عنهما وكذا المراهقان والفاسقان غير المتجاهرين بخلافهما فيرجع عليهما على المنقول المعتمد لان الحكم بشهادتهما يشعر بتدليس وتقرير منهما حتى قبلان الفرض انه لم يقصر في البحث عنهما (ومن) عالج كان (حجج) او فسد باذن معتبر من جازله تولى ذلك لفصل تلف (لم يضمن) والا لما تولى احد ذلك

وذكر ابن سريج انه لو سري من فعل الطبيب هلاك وهو من اهل الخندق في صنعته لم يضمن اجماعا والا ضمن قودا وغيره لتغيره قاله الزركشي وغيره وفي هذا رد لاقفاء ابن الصلاح بان شرط عدم ضمانه ان يعين له المريض الدواء والالم يتناول اذنه ما يكون سببا للاتلاف لان مطلق الاذن تقيد القرينة بغير المتلف يجاب بحمل كلامه على غير الحاذق ويظهر انه الذي اتفق اهل فنه على احاطته به بحيث يكون خطؤه فيه نادر جدا

وكا الطبيب فيما ذكر الجرائح بل هو من افراده كالسكاح (وقتل جلا د وضربه بامر الامام كباشرة الامام

شروط العمد بان كان التعذيب بما يقتل غالبا اه سيد عمر (قوله والافعلي عاقلة) اي وان لم يتعمد اه سم قال الرشيدى انظر ماصورة العمد وغيره والذى في كلام غيره انما هو التردد فيما ذكر هل يوجب القود او الدية اه (قوله هذا) اي قوله بان تركه بالسكاية (قوله يندفع الخ) هذا يتوقف على ان مال الكا وغيره انما يقولون بالقبول عند البحث في الجملة وانه لو ترك البحث اصلا لا تقبل شهادته وهو خلاف المفهوم من كلام الاذرعى اه ع ش (قوله اذ مال الك وغيره يقبلهما) يعنى العبدین اذ هذا هو الذى في كلام الاذرعى اه رشيدى (قوله ٢) يقبلهما) كان الظاهر التثنية او الجمع (قوله صرح به) اي بما تضمنه الجواب المذكور من عدم الشبهة هنا (قوله بل بحث الخ) عبارة المغنى والاسنى بل بحث وبذل وسعه اه (قوله عنه) كان الظاهر عنهما كما عبر به فيما ياتى (قول المتن فان ضمنا عاقلة) اي على الاظهر او بيت المال اي على مقابله مغنى وع ش (قوله بعدم بحثه عنهما) كان المراد بعدم كمال بحثه عنهما لقوله السابق بل بحث عنه اه سم قال الرشيدى وعبرة الزركشى وقد ينسب القاضى الى تقصير في البحث اه (قوله وكذا المراهقان) الى قوله وذكر ابن سريج في المغنى الا قوله لان الفرض الى المتن (قوله وكذا المراهقان) اي والعدوان اه معنى (قوله والفاسقان الخ) اي والمراتان اه اسنى (قوله بخلافهما الخ) اي المتجاهرين بالفسق ولا يقال ان الذى كالمتجاهر لان عقيدته لا تتخالف ذلك (تنبيه) افهم كلامه انه لا ضمان على المزكين وهو ما في اصل الروضة عن العراقيين قبيل الدعاوى لكن في اصلها في القصاص ان المزكى الراجع يتعلق به القصاص والضمان في الاصح وهذا هو المعتمد كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله معتبر) صفة اذن لكن يغنى عنه قوله من حاز الخ (قول المتن لم يضمن) اي ما تولد منه ان لم يخطئ فان اخطا ضمن وتحملة العاقلة كما نص عليه الشافعى في الخاتن قال ابن المنذر واجمعوا على ان الطبيب اذا لم يتعمد لم يضمن اه معنى اي اذا كان من اهل الخندق اه سلطان عبارة النهاية ولو اخطا الطبيب في المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقلة وكذا من تطيب بغير علم كما قاله في الانوار اه وعبرة ع ش قوله لم يضمن اي اذا كان عارفا وظاهره ولو كان كافرا لعدم تقصيره بالمعالجة ولا يلزم من جواز معالجته وعدم ضمانه قبول خبره ويعلم كونه عارفا بالطب بشهادة عدلين عالمين بالطب بمعرفته وينبغى الاكتفاء باشهاره بالمعرفة بذلك لكثرة الشفاء بمعالجته وقوله وكذا اي تجب الدية على عاقلة اه (قوله ويجاب بحمل كلامه الخ) والحاصل على هذا انه ان عين له المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان حاذقا فلا ضمان او غير حاذق فعليه الضمان اه سم (قوله بحمل كلامه) اي ابن الصلاح (قوله فيضمن الامام) الى قوله وتسليمه في المغنى (قوله فيضمن الامام) قودا ومالا اه معنى (قوله عنه) اي نحو الجلد (قوله ليس له) اي للجلاد في هذه الصورة اه ع ش (قوله واقره الخ) اعتمده المغنى والاسنى والزيادى (قوله ان مثل ذلك) اي في ضمان الامام دون الجلاد اه ع ش (قوله وتسليمه الخ) ينبغى فرض الكلام في غير الاعجمى الذى يعتقد وجوب طاعة الاماماهو فالضمان على امره اما ما كان او غيره اه ع ش (قوله وجوبه) اي المال عليه اي الجلاد اه ع ش (قوله بان علم) الى قول

(قوله والافعلي عاقلة) اي والاي يتعمد (قوله بعدم بحثه) كان المراد بعدم كمال بحثه لقوله السابق بل بحث عنه (قوله على المنقول المعتمد) عليه مر (قوله لان الفرض الخ) قضيته عدم الرجوع عليهما في الشق الاول وهو ما اذا قصر في اختبارها بان تركه ولم يتعمد (قوله والالم يتناول اذنه ما يكون سببا للاتلاف الخ) في الانوار مانصه ولو اخطا الطبيب في المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقلة وكذا من تطيب بغير علم اه (قوله ويجاب الخ) فالخاصل على هذا انه ان عين له المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان حاذقا

ان جهل ظلمه) كان اعتقاد الامام تحريمه والجلاد حله (وخطاه) فيضمن الامام لا الجلاد لانه الله ولئلا يرغب الناس عنه نعم يسن له ان يكفر في القتل ونقل الاذرع عن صاحب الوافى واقره ان مثل ذلك ما لو اعتقد وجوب طاعة الامام في المعصية لانه بما يخفى انتهى وبتسليمه فهو انما يكون شبهة في دفع القود لا المال وحينئذ فالذى يتجه وجوبه عليه وليس على الامام شئ الا ان اكرهه كما في قوله (والا)

بان علم ظلمه او خطاه كان اعتقد حرمة (١٩٨) او اعتقدها الجلاد وحده وقتله امثال الامر الامام (فالقصاص والضمان على الجلاد)

والمتن ويجب في المغنى (قوله بان علم ظلمه أو خطاه) أشار به إلى أن الواو في قول المصنف وخطاه بمعنى أو (قوله) كان اعتقدا حرمة الخ) عبارة المغنى قليل قول المصنف ويجب نصها تنبيه محل ما ذكر في الخطأ في نفس الامر فان كان في عمل الاجتهاد كقتل مسلم بكافر وحر بعد فان اعتقدا انه غير جائز او اعتقدا الامام جواز ه دون الجلاد فان كان هنا كراهه فالضمان عليهما ولا فعلى الجلاد في الاصح وإن اعتقدا الجواز فلا ضمان على احدهما وإن اعتقدا الامام المنع والجلاد الجواز فليل بيناته على الوجهين في عكسه وضعفه الامام لان الجلاد مختار عالم بالحال فهو كالمستقبل كذا في الروضة واصلها وما ضعه جزم به جمع اه وكذا في الروضة وشرحه لا اقوله فليل بيناته الخ فبما رتبها بده فقتله الجلاد عملا باعتقاده فلا قصاص عليه بل على الامام اه (قوله) او اعتقدها الجلاد الخ) اى ولم يعتقد وجوب طاعة الامام في المعصية اخذنا من انفا (قوله لتعديه) اى الجلاد إذ كان من حقه ما علم الحال ان يتمتع بمعنى واسنى (قوله فان كراهه الخ) هذا مشكل في ضمان الامام وقتله فيما إذا اعتقد الحرمة الجلاد وحده إذ كيف يضمن الامام ويقتل بسبب الا كراهه على فعل يعتقده حله كان كان الامام يرى قتل الحر بالعبد او المسلم بالذمي فاكرهه عليه مع انه لو باشره بنفسه لم يضمن ولم يقتل فليتأمل اه سم وقد يجب بان ضمانه وقتله انسيبه باكرهه الجلاد في ضمانه وقتله لا لتسبيه بذلك في قتل ملة قول الجلاد (قوله قطع سر المولود) إلى قوله الخبر ابى داود في النهاية لا اقوله وهذا كله الى ويجب وقوله وروى ابوداود إلى المتن (قوله قطع سر المولود) الاولى سر المولود عبارة المختار والسر بالضم ما تقطعه القابلة من سر الصبي والسرة لا تقطع وانما هي الموضع الذي تقطع منه السر انتهت اه ع شر (قوله هنا) الاولى بذلك اى بقطع السرة بعد تخويرها (قوله فن علم به) ومنه القابلة اه ع شر (قوله فان فرط) اى من علم به (قوله فلم يحكم القاطع) نلومات الصبي واختلاف الوارث والقابلة ثلاث في انه هل مات لدم الربط او احكامه او بغير ذلك صدق مدعى الربط او احكامه لان الاصل عدم الضمان وقوله ضمن اى بالدية على عاقله وقوله وكذا الولي اى فيما لو اهمله فلم يحضر له من يفعل به ذلك اه ع شر اى وبالاولى فيما لو حضر بنفسه فلم يحكم القاطع الخ (قوله الرجل والمرأة) إلى قوله به يعلم في المغنى لا اقوله وقد يجمع إلى وروى وقوله ودلالة الاقتران إلى وقيل وقوله وفي رواية اسرى للوجه وقوله وتسمى إلى قال المصنف (قوله ومنها) اى من ملة ابراهيم (قوله الختان) اى وجوبه كما في شرح المذهب فدل على المدعى اه بحيرى (قوله اختن الخ) اى ابراهيم اه ع شر (قوله وصح مائة وعشرون) اى صح انه اختن وعمره مائة الخ (قوله حسب) يعنى مبنى على حساب عمره (قوله بالقدم) بتخليف الدال وقد تشدد اه قاموس (قوله آلة للتجار) ينحت بها وهى مخففة قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد والجمع قدم اه مختار اه ع شر (قوله التى عنك الخ) عبارة المغنى انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> امر بالختان رجلا سلم فقال له التى الخ والامر للوجوب خرج الخ (قوله خرج الاول) اى الامر بالقاء الشعر عن حقيقته (قوله الثانى) اى الامر بالاختن (قوله على حقيقته) من الوجوب اه سم (قوله وقيل واجب الخ) وقيل هو سنة لقول الحسن قداسم الناس ولم يحتنوا اه معنى (قوله ونقل الخ) عبارة المغنى قال المحب الطبرى وهو قول اكثر اهل العلم اه (قوله تشبه الخ) فاذا قطعت بقى اصلها كالنواة اه معنى (قوله وتقليله) اى المقطوع اه ع شر (قوله اشئى) من الاشمام

وحده (ان لم يكن اكرهه) من جهة الامام لتعديه فان اكرهه ضمنا المال وقتلا (ويجب) قطع سر المولود بعيدو لادته بعد تخويرها لتوقف امساك الطعام عليه والمخاطب هنا الولي اى ان حضرو والا فمن علم به عينا تارة وكفاية اخرى كارضاعه لانه واجب فورى لا يقبل التأخير فان فرط فلم يحكم القاطع وانحو الربط ضمن وكذا الولي وهذا كله ظاهر وان لم اراه ويجب ايضا (ختان) المرأة والرجل حيث لم يولد اختنين لقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ومنها الختان اختن وهو ابن ثمانين سنة وصح مائة وعشرون لكن الاول اصح وقد يجمع بان الاول حسب من حين النبوة والثانى من حين الولادة بالقدم اسم موضع وقيل آلة للتجار وروى ابوداود التى عنك شعر الكفرو اختن خرج الاول لدليل فبقي الثانى على حقيقته ودلالة الاقتران ضعيفة كحقيق في الاصول وقيل واجب على الرجال سنة للنساء ونقل عن اكثر العلماء ثم كيفيته فى (المرأة بجزء) اى بقطع جزء يقع عليه الاسم (من اللحم) الموجودة (بأعلى الفرج) فوق ثقبه البول تشبه عرف الديك ويشمى البظر بموحدة

ولا تنهكي فانه أحظى الدرأه وأحب للبل أي لزيادته فلهذا الجاع وفي رواية أسرى الوجه (١٩٩) أي أكثر لما نوه (و) في الرجل

بقطع ( جميع ) ما يغطي  
حشفته حتى تنكشف كلها  
وبه يعلم ان غرلته لو تقلصت  
حتى انكشف جميع الحشفة  
فان امكن قطع شيء مما يجب  
قطعه في الختان منها دون  
غيرها وجب ولا نظر لذلك  
التفصيص لانه قد يرول فقتسر  
الحشفة وإلا سقط  
الوجوب كالولد محتونا  
وقد كثر اختلاف الرواة  
والحفاظ واهل السير في  
ولادته <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> محتونا لانه  
جاء أنه ولد محتونا كثلثة  
عشر نبياً وان جبريل ختمه حين  
طهر قلبه وان عبد المطلب  
ختمه يوم سابعه لكن لم  
يصح في ذلك شيء على ما قاله  
غير واحد من الحفاظ ولم  
ينظروا لقول الحاكم ان  
والذي تواترت به الرواية  
ولد محتونا وعن اطال في  
رده الذهبي ولا لتصحيح  
الضياء حديث ولادته محتونا  
لانه ثبت عندهم ضعفه  
والاوجه في ذلك الجمع بانه  
يحتمل انه كان هناك نوع  
تقلص الحشفة فنظر بعض  
الرواة للصورة فسماء ختانا  
وبعضهم للحقيقة فسماء  
غير ختان وقد قال بعض  
المحققين من الحفاظ الاشبه  
بالصواب انه لم يولد محتونا  
وانما يجب الختان في حي  
(بعد البلوغ) والعقل اذ لا  
تكليف قبلها فيجب  
بعدهما فوراً إلا ان خيف

أي خذى من البظر قليلا (قوله ولا تنهكي) أي لا تبالي (قوله وفي رواية) أي بدل أحظى المرأة (قوله  
أي أكثر الخ) تفسير لكل من روايتي أحظى للمرأة وأسرى الوجه (قوله لما نوه) أي ماء وجهها اه معنى  
(قوله جميع) إلى قوله وسكتوا عليه في النهاية إلا قوله وقيل يخن إلى ومن له ذكر ان وقوله ويفرق إلى المثنى  
(قول المثنى ما يغطي - حشفته) ويدعي انها اذا ثبت بعد ذلك لا تجب إزالتها لحصول الغرض بما فعل اولاه  
عش (قوله حتى تنكشف كلها) فلا يكفي قطع بعضها ويقال لتلك الجلد القلفة اسنى ومعنى (قوله منها)  
أي الغرلة (قوله وجب) أي قطع ذلك الشيء (قوله وإلا) أي وإن لم يمكن قطع شيء الخ (قوله وقد كثر  
اختلاف الرواة الخ) عبارة المغنى (فائدة) أول من ختم من الرجال ابراهيم صلى الله عليه وسلم ومن الاناث  
هاجر رضى الله عنهما (تنبيه) خلق آدم محتونا وولد من الانبياء محتونا ثلاثة عشر شيث ونوح وهود وصالح  
ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا وعيسى وحظلة بن صفوان ونيانصلى الله عليه وسلم ثم  
ذكر روايتي ختن جبريل وختن عبد المطلب (قوله كثلثة عشر نبياً) وقد نظمهم الشيخ على السعوى  
فأدم شيث ثم نوح نبيه \* شعيب للوط في الحقيقة قد تلا  
وموسى وهود ثم صالح بعده \* ويوسف زكريا فافهم لتفضلا  
وحظلة يحيى سليمان مكلا \* لعدهم والخلف جاء لمن تلا  
خناما لجمع الانبياء محمد \* عليهم سلام الله مسكا ومن تلا

ومن تلا اسم لعود البخور اه عش (قوله وان جبريل الخ) أي وجاء ان الخ (قوله في ذلك) أي في  
شان ولادته صلى الله عليه وسلم محتونا (قوله غير واحد) عبارة النهاية جمع اه (قوله ولم ينظروا) أي  
الحفاظ القائلون بذلك (قوله في رده) أي الحاكم (قوله ولا لتصحيح الضياء الخ) عطف على لقول  
الحاكم (قوله عندهم) أي الحفاظ المذكورين (قوله والاوجه في ذلك الجمع) عبارة النهاية ويمكن الجمع  
اه (قوله بانه يحتمل انه كان الخ) هذا إنما يفيد الجمع بين روايتي ولادته محتونا وغير محتون لا بين روايتي  
ختن جبريل وختن جده عبد المطلب اه رشيدى (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) معتمد اه عش  
(قوله وإنما يجب) إلى قوله كذا نقله في المغنى إلا قوله ويؤخذ الى ومن له ذكر ان وقوله ويفرق إلى المثنى  
وقوله وبه يرد ويكره وقوله وفي وجهه الى ولا يحسب (قوله في حي) فن مات بغير ختان لم يخن في الاصح  
وقيل يخن في الكبير دون الصغير اه معنى (قوله والعقل) أي واحتمال الختان معنى واسنى (قوله  
فيجب بعدهما فوراً إلا ان خيف الخ) عبارة الروض مع شرحه ولا يجوز ختان ضعيف خلقه يخاف عليه منه  
فيترك حتى يغلب على الظن سلامته فان لم يخف عليه منه استحب تأخيرها حتى يحتمل اه زاد المغنى قال  
البلقنى وهذا شرط لاداء الواجب لانه شرط الوجوب اه (قوله ان خيف عليه الخ) أي البالغ العاقل  
(قوله ويأمر به الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه تنمة يجبر الامام البالغ العاقل اذا احتمله وامتنع منه  
ولا يصح حينئذ ان مات بالختان لانه مات من واجب فلو أجبره الامام فخن او ختمه اب او جد في حر او برد  
شديد فمات وجب على الامام دون الاب والجد نصف الضمان لان اصل الختان واجب والهلاك حصل من  
مستحق وغيره ويفارق الحد بان استيفاءه الى الامام فلا يؤخذ بما يفرض الى الهلاك والختان يتولاه المحتون  
أو والده غالباً اذا تولاه شرط فيه سلامة العاقبة وبذلك علم الفرق بينه وبين الولد في الختان اه (قوله  
ويأمره) أي وجوباً اه عش (قوله حينئذ) أي حين غلبة ظن سلامته منه (قوله ولا يضمنه) أي  
بالاجبار (قوله ان مات) أي بالختان (قوله إلا ان يفعله به) أي يفعل الممتنع الختان باجبار الامام (قوله

(قوله فان امتنع أجبره ولا يضمنه ان مات إلا ان يفعله به في شدة حر او برد الخ) عبارة الروض فلو أجبره  
الامام او ختمه الاب او الجد في حر او برد شديد فمات وجب على الامام فقط أي دون الاب والجد نصف  
الضمان ومن ختن من لا يحتمله فمات افتص منه فان كان اباً او جدا ضمن المال او من يحتمل وهوولى فلا  
ضمان او اجنبى فالتقصاص اه انظر قوله ولا فقط وثانياً ضمن المال وكان الاول مخصوص بالبالغ والثاني

عليه منه فيؤخر حتى يغلب على الظن سلامة منه ويأمر به حينئذ الامام فان امتنع أجبره ولا يضمنه ان مات إلا ان يفعله به في شدة حر او برد



فيلزمه نصف ضمانه ولو بلغ مجنونا لم يجب ختانه وألهم ذكره الرجل والمرأة أنه لا يجب ختان الخنثى المشكل بل لا يجوز لامتناع الجرح مع الاشكال وقيل يمتن فرجاه بعد بلوغه ورجحه ابن الرفعة فعليه يتولاه هو ان أحسنه أو يشتري أمة تحسنه فان عجز تولاه رجل أو امرأة للضرورة أو يؤخذ منه ان البالغ لا يجوز لغير حليلته ختانه إلا أن عجز عن زوجة أو شراء أمة تحسنه وقياسه انه لو كان ثم أمة تحسن مداواة له بفرجه لم يحزله توليته لغيرها الا ان عجز عن (٢٠٠) شرائها ومن له ذكر ان عاملان يختنان فان تميز الاصل منهما فهو فقط فان شك فكالخنثى

ويفرق بينه وبين ما مر آخر السرة بانه لا تعدى هنا فلم يناسبه التعليل بخلافه ثم (ويندت تعجيله في سابعه) اى سابع يوم ولا دته للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم ختن الحسين رضى الله عنهما يوم سابع ما وبه يرد قول جمع لا يجوز فيه لانه لا يطيقه ويكره قبل السابع فان اخر عنه ففى الاربعين والافق السنة السابعة لانها وقت امره بالصلاة وفي وجه حرمة قبل عشر سنين ورد بخبره الاجماع ولا يحسب من السبع يوم ولا دته لانه كلما اخر كان اخف ابلا ما وبه فارق العقيقة لانها بر فندب الاسراع به قال ابن الحاج المالكي ويسن اظهار ختان الذكور واخفاء ختان الاناث كذا نقله جمع مناعنه وسكتوا عليه وفيه نظر لان مثل هذا انما ثبت بدليل ورد عنه صلى الله عليه وسلم فان اريد ان ذلك امر استحسانى لم يناسبه الجزم بسننه وظاهر كلامهم فى الولائم ان الاظهار سنة فيهما الا ان يقال لا يلزم

فيلزمه) اى الامامو (قوله نصف ضمانه) اى والنصف الثانى مدر اه عش (قوله ولو بلغ مجنونا الخ) محترز قوله والعقل ولو قال اما المجنوز الخ كان اولى اه عش (قوله فعليه) اى مارجه ابن الرفعة (قوله يتولاه هو) اى الخنثى المشكل (قوله او يشتري الخ) عبارة غيره والا يشتري الخ (قوله فان عجز) اى عن الفعل بنفسه وتحصيل الامة (قوله تولاه امرأة او رجل الخ) اى كالطبيب اسنى ومعنى (قوله ان البالغ الخ) انظر التقيد به مع ان غيره كهو فى حرمة النظر الى فرجه اه سم (قوله عن زوجة) اى تزوجها (قوله عاملان) قال فى الروض وهل يعرف اى العمل بالجماع او البول وجهان قال فى شرحه جزم كالروضه فى باب الغسل بالثانى ورجحه فى التحقيق سم على حج ومارجه فى التحقيق معتمداه عش (قوله فهو فقط) اى فالاصلى يجب ختته فقط (قوله ويفرق بينه الخ) قد ينتقض هذا الفرق بختان الاصلين جميعا وعدم قطعهما فى سرة واحدة اه سم (قولا وبه) اى بذلك الخبر (قوله ويكره الخ) اى على الاول اه معنى (قوله والافق السنة السابعة) اى وبعدها ينبغي وجوبه على الولي ان توقفت صحة الصلاة عليه اه عش (قوله بالصلاة) اى والطهارة اه معنى (قوله من السبع) الاولى من السبعة (قوله فارق العقيقة) وحلق الرأس وتسمية الولد اه معنى اى حيث يحسب فيها يوم الولادة من السبعة عش (قوله به) اى بالعقيقة والتذكير بتاويل البر (قوله قال ابن الحاج المالكي الخ) عبارة النهاية ويسن الخ كانه لجمع عن ابن الحاج المالكي اه (قوله واخفاء ختان الاناث) اى عن الرجال دون النساء اه عش (قوله منا) اى معاشر الشافعية (قوله ان ذلك) اى الاخفاء (قوله لا يلزم من ندب وليمة الختان اظهاره الخ) المتبادر الذى يقتضيه السياق ان المراد لا يلزم من اظهار ندب وليمة الختان الشامل لختان المرأة اظهار ختانها على حذف المضاف ولا يخفى بعد ذلك النفي (قول المتن فان ضعف) اى الطفل اه معنى (قوله فى السابع) الى قوله كما مر فى النهاية ما يوافقه الا انه اسقط قول الشارح اى حال الى وان قصد قوله او فى حال وذكروا له ولمن قصد عقب قوله الاتى بخلاف الاجنبى لتعديده وهو حسن (قوله وجوب الخ) كذا فى المغنى (قوله اى حال يحتمله الخ) ان كان هذا هو قول المتن الاتى فان احتمله وختته ولى الخ فلم قدمه هنا ولم يحل فيه على ما ياتى فى المتن بان يقول كما ياتى وان كان غيره فليبين ذلك فانه غير مسلم اه سم اقول صنيع المغنى والنهاية صريح فى ان هذا ذلك حيث لم يكتبوا بين قول المتن ومن ختته فى سن وقوله لا يحتمله شيئا اصلا ثم اقتصر على ذكر مسئلة الاجنبى وما يتعلق بهائى شرح قول المتن الاتى فان احتمله وختته الخ (قوله وهو متجه) وفاقا للنهاية وخلافا للاسنى والمغنى (قوله وكذا خاتن الخ) اى لا قود عليه ويضمن بديه شبه العمى فى الصورتين اه عش (قوله فيهما) اى فيما قبل كذا وما بعده (قوله اى فى حال الخ) عطف على قوله حال يحتمله الخ (قول المتن لزمه قصاص) اى

من ندب وليمة الختان اظهاره فى المرأة (فان ضعف عن احتماله) فى السابع (آخر) وجوب الى أن يحتمله (ومن ختته فى سن) وليا اى حال يحتمله وهو ولى ولو قيدا لضمان أو وهو أجنبي قتل لتعديده وان قصد اقامة الشعار كما اقتضاه اطلاقهم وهو متجه خلافا للزركشى لان ظن ذلك لا يبيح له الاقدام بوجه فلا شبهة وليس كقطع يد سارق بغير اذن الامام لاهدائها بالنسبة لكل أحد مع تعدى السارق بخلافه هنا نعم ان ظن الجواز وعذر بجهله فالقياس أنه لا قود عليه وكذا خاتن باذن أجنبي ظنه وليا فيما يظهر فيهما أو فى حال (لا يحتمله) لنحو ضعف أو شدة حر أو برد فوات (لزمه القصاص) لتعديده بالجرح المهلك نعم

ان ظن انه يحتمله لم يلزمه قصاص على الاوجه لعدم تعديده (الاول والدا) وان علما ما رآه لا يقتل بولده نعم عليه الدية مغلظة في ماله لانه عمد محض وكذا مسلم في كافر وحر لئن لم ارأه لا يقتل به أيضا (فان احتمله وختنه ولي) ولو وصيا أو قريبا (فلا ضمان في الاصح) لاحسانه بتقدمه لانه اسهل عليه مادام صغير بخلاف الاجنبى لتعديده كما مر فان قلت قولهم هنالا نه اسهل بنا في ما رآه انفا انه كلما أخر كان أخف ايلاما قلت لا منافاة لان المفضل عليه هنا بعد البلوغ ولا شك انه قبله اسهل منه بعده وثم حسب ان يوم (١٠٢) الولادة ولا شك انه مع عدمه اخف منه مع حسبانه (وأجرته)

وبقية مؤنه (في مال المحتون) فان لم يكن له مال فعلي من عليه مؤته كالسيد (فصل) في حكم اتلاف الدواب (من كان مع) غير طير اذا لضمان باتلافه مطلقا لانه لا يدخل تحت اليد أى مالم يرسل المعلم على ما صار اتلافه طبعافيا يظهر ويؤيده قولهم يضمن بتسيب ماعلمت ضراوته ليلا ونهارا وافق البلقي في نحل قتل جملا بانه هدر لتقصير صاحبه دون صاحب النحل إذ لا يمكنه ضبطه فان قلت شرب النحل للعسل طبع له فهل قياس ما تقرر ضمانه بارساله عليه فشربه قلت الظاهر هنا عدم الضمان لان من شأن النحل ان لا يهتدى للارسال على شئ ولا يقدر على ضبطه ولا نظر لارساله لانه ضرورى لاجل الراعى وحينئذ لو شرب عسل الغير ثم مخ عسلا فهل هو لصاحب العسل يحتمل ان يقال لا أخذ من جعلهم شربه للعسل المنتجس حيلة مطهرة له اذ هو صريح في استحالة ما شر به وان نزل منه فوراً ويلزم من استحالة ان هذا غير ما شر به فكان

وليا كان أو غيره ان علم انه لا يحتمله اهمغنى (قوله ان ظن انه يحتمله) كان قال له أهل الخبرة يحتمله اهمغنى (قوله لم يلزمه قصاص الخ) ويجب عليه دية شبه العمد كما بحثه الزركشى مغنى وأسنى (قول المتن لا والدا) أى ختنه في سن لا يحتمله اهمغنى (قوله وان علا) إلى الفصل في المغنى لا قوله وحر لئن وقوله كما مر إلى المتن (قوله نعم عليه الدية مغلظة الخ) نعم تقدم باعلى الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في غير البالغ فليتامل سم على حج اه ع ش (قول المتن فلا ضمان الخ) والبالغ المحجور عليه بسفاه ملحق بالصغير كما صرح به صاحب الوافى والمستقل إذا ختنه باذنه أحجب فها فلا ضمان وكذا السيد في ختن رقيقه لا ضمان عليه اهمغنى (قوله بخلاف الاجنبى) فعليه القصاص سم على حج ومنه ما يقع كثيرا ممن يريد ختن ولده فيختن معه أينا ما قاصدا بذلك لإصلاح شأنهم واردة الثواب وينبغي ان الضمان على المزين كما علم من قولهم السابق وكذا خاتن الخ ومن أراد الخلاص من ذلك فليراجع القاضى قبل الختن وحيث ضمنه فينبغى ان يضمن بدية شبه العمد ولا قصاص للشبهة على ما مر في قوله نعم ان ظن الجواز الخ اه ع ش (قوله وبقيته مؤنه) إلى الفصل في النهاية (قوله فعلي من عليه الخ) ومنه بيت المال ثم مياسير المسلمين حيث لاولى له خاص اه ع ش (قوله كالسيد) عبارة المغنى اما الرقيق فاجر ته على سيده ان لم يمكنه من الكسب لها اه (فصل) في حكم اتلاف الدواب (قوله في حكم اتلاف الدواب) أى وما يتبعه كمن حمل خطبا على ظهره ودخل به سوقا وان اريد بالدابة ما يشمل الأدمى دخل هذه لكن على ضرب من المسامحة في قوله مع دابة لان من حمل هو والدابة لانه معها اه ع ش (قوله غير طير) إلى قوله فان قلت في النهاية والمغنى لا قوله فيما يظهر إلى قوله وفاقى (قوله مطلقا) أى ليلا ونهارا اه ع ش (قوله أى مالم يرسل الخ) راجع إلى قوله إذ لا ضمان باتلافه مطلقا وقوله المعلم يفتح اللام المشددة بالنصب على انه مفعول أو بالرفع على انه نائب فاعل (قوله على ما صار اتلافه الخ) أى فيضمن اه ع ش (قوله له) متعلق باتلافه والضمير راجع لما وقوله طبعاً أى للمعلم خبر صار (قوله جملا) أى مثلاً وقوله بانه أى الجمل وقوله لتقصيره أى حيث لم يضعه في بيت مسقف أو لم يضع عليه ما يمنع وصول النحل اليه ولا فرق في ذلك بين كون الجمل في ملكه أو غيره اه ع ش (قوله فهل قياس ما تقرر) أى بقوله أى مالم يرسل الخ (قوله أن لا يهتدى) ببناء الفاعل وقوله ولا يقدر الخ ببناء المفعول عطف تفسير له (قوله وحينئذ) أى حين عدم الضمان (قوله إذ هو) أى ذلك لجعل (قوله ويلزم من استحالة الخ) سياق في كلامه منعه (قوله لما لسه) أى النحل (قوله وأيضاً الخ) عطف على قوله أخذ الخ (قوله وهذا موجود هنا فزال به الملك) سياق في كلامه منعه (قوله لما تقرر الخ) أى بقوله قلت الظاهر هنا عدم الضمان الخ (قوله أنه غير مضمون) فيه ان عدم المضمونية إنما يتجه مع تلف العين لأمع بقائها اه سم (قوله ان كان) أى الخلط (قوله لما لسه) أى العسل

عليه م ر ص ح (قوله نعم عليه الدية مغلظة) تقدم باعلى الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في غير البالغ فليتامل (قوله بخلاف الاجنبى) فعليه القصاص (فصل) من كان مع دابة أو دواب ضمن اتلافها نفساً أو مالاً ليلا ونهاراً الخ (قوله ويلزم من استحالة ان هذا غير ما شر به) قد يقال ان اللازم كونه غير صفة لا ذاتا وذلك لا يقتضى خروجه عن ملكه كالموت ففرخ البيض المغصوب أو تخلل العصور ثم رأيت ما بأتى في الاحتمال الثانى (قوله انه غير مضمون) فيه ان عدم

(٢٦ - شروانى وابن قاسم - تاسع) لما لسه لا مال لك هذا وايضا فقد مر زوال ملك المغصوب منه باختلاطه بما لا يتميز عنه وهذا موجود هنا فزال به الملك ولا يدل هنا لما تقرر انه غير مضمون وان يقال نعم والاستحالة انما توجب تغير الوصف دون تغير الذات كما علم ما مر في النجاسة والخطا انما يزول به الملك ان كان ممن يضمن حتى ينتقل البذل لدمته وهنا لا ضمان فلا مزيل للملك على انالم نتيقن هنا خلطاً لاحتمال ان لا عسل في جوف النحل غير هذا بل هو الاصل وان يقال ان قصر الزم بحيث تحيل العادة ان النازل منه غير الاول فهو لما لسه والا

(قوله لما لكها) أي النحل (قوله ولعل هذا) أي الاحتمال الأخير (قوله في الطريق) إلى قوله كما يعلم في المغنى وإلى قوله نظير ما مر في النهاية إلا قوله كما يعلم مما يأتي في مركبه وقوله أو عليها راكبان وقوله ولو رمحاً بطبعها على الأوجه وقوله كذا إلى وما لو غلبته وقوله كما ذكر وقوله ومن ثم إلى لكن (قوله مثلاً) أي أو في سوق (قوله سواء) كانت الخ) عبارة المغنى سواء كان مالكا أم مستاجرا أم ودعا أم مستعيرا أم غاصبا أم (قوله أم غيره) الأولى أم بغيره كما في النهاية قال ع ش قوله أم بغيره شمل المذكور بفتح الراء فيضمن ولا شيء على المكره بكسر الراء لأنه إنما كرهه على ركوب الدابة لا على اتلاف المال لكن نقل عن شيخنا الزيادي أن قرار الضمان على المكره بكسر الراء أو المكره طريق في الضمان وعليه فلا فرق بين الأكره على الاتلاف والأكره على الركوب أم ع ش (قوله ولو غيره مكلف) ومن ذلك ما إذا أكره من وليه إنسان ليسوق دابته أو يقوده أو يرعاه أو اقتضت المصلحة إيجاره لذلك فقتضية ذلك أن الضمان على المالك كركابه لمصلحة فان استعمله صاحب الدابة في سوقه أو قودها أو رعيها بغير إذن وليه فينبغي أن يكون كالمالوك به اجنبي أم بجري عن سم (قوله في مركبه) اسم فاعل (قوله ولا كذلك هنا) قد يقال قد يوجد هنا قرار السيد بعد علمه سم على حج وقد يقال اللقطة أمانة في يد واجدها والعبد ليس من أهل الولاية عليها فترك السيد لها في يده تقيمه ولا كذلك البهيمة أم ع ش وقد يقال أيضا أن اللقطة قد تصير ملكا للسيد بخلاف البهيمة (قوله ضمن الألف) كان الأولى تأخير عن قوله له يد (قول المتن ضمن الألف) (فرع) لو كان راكبا حماره مثلاً ووراهما جحش فاتفق شئنا ضمنه كذا في فتاوى القفال رحمه الله تعالى أم ع ش (قوله بجزء من اجزائها) أشار به إلى أنه لا منافاة بين ما هنا وما يأتي من عدم الضمان بنحو بولها على ما يأتي فيه أم رشدي (قوله على العاقلة) عبارة المغنى تنبيه حيث أطلقوا ضمان النفس في هذا الباب فهو على العاقلة أم (قوله في ماله) المراد منه أنه لا يتعاقب بالعاقلة بل بذمته يؤديه من ماله فليس المراد بكونه في ماله أنه يتعاقب به كتعاقب الدين بالمرهون أم ع ش (قوله لأن فعلها) إلى قوله ولو رمحاً في المغنى (قوله أو عليها راكبان ضمننا الخ) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهاية عبارته أو ركبها اثنان فعلى المتقدم دون الرديف كما قاضى به الوالد رحمه الله تعالى لأن فعلها منسوب إليه أو يؤخذ من هذه العلة أن المتقدم لو لم يكن له دخل في تسييرها كريض وصغير اختص الضمان بالرديف سم وع ش ورشدي (قول) وقد يؤخذ منها أيضا أنها مالو تشارك في التسيير فالضمان عليهما نصفين ويمكن أن يجمع بهذا بين كلام الشارح والمغنى وكلام النهاية (قوله أو هما) أي السائق والقائد (قوله وراكب) سئل به عن المشايخ عن أعمى راكب دابة وقاده بصير فاتفقت الدابة شيئاً فالضمان على أيهما فاجاب بأن الضمان على الراكب أعمى أو غيره أم سم (قوله وراكب) ظاهره ولو أعمى ونقله سم على المنهج عن الطبرلاوي ثم قال (فرع) لو ركب اثنان في جنبيها في كفي محاربتين فالضمان عليهما فلوركب ثالث بينهما في الظهر فقال مر الضمان عليه وحده وفيه نظر ولا يبعد أن يكون الضمان عليهم اثلاثاً وفاقا للطبرلاوي أم و ظاهره ولو كان الزمام بيد أحدهم أم ع ش (قوله ضمن وحده) يؤخذ من

فهو لما لكها لأن نزوله منها سبب ظاهر في ملك مالكها ولعل هذا هو الأقرب (دابة أو دواب) في الطريق مثلاً مقطوعة أو غيرها سائقا أو قائداً أو راكبا مثلاً سواء كانت يده عليها بحق أم غيره ولو غير مكلف كما يعلم مما يأتي في مركبه وقائد سنده أم لا كما شمله كلامه فيتعلق متلفها برقبته فقط ويفرق بين هذا ولقطة أقرها يده فتلقت فانها تتعلق برقبته وبقيته أو مال السيد بأنه مقصر ثم يتركها بيده المنزل منزلة يد المالك بعد علمه بها ولا كذلك هنا لا يقال القن لا يده لا نأقول ليس المراد باليد هنا التي تقتضي ملكا بل التي تقتضي ضمناً وهو بهذا المعنى له يد كما هو ظاهر (ضمن اتلافها) بجزء من اجزائها (نفساً) على العاقلة (ومالاً) في ماله (ليلاً ونهاراً) لأن فعلها منسوب إليه وعليه حفظها وتعهدها فان كان معها سائق وقائد أو عليها راكبان ضمننا نصفين أو هما أو أحدهما وراكب ضمن وحده لأن اليد له وخرج بقوله مع دابة

مالوا نفلت بعد احكام نحور بطها واتلفت شيئا فانه لا يضمن كاسيد كره ويستثنى من اطلاقه مالونخسها غير من معها فزمان اتلافها على  
النخس ولور مو حاطبها على الاوجه مالم ياذن له من معها فعليه ولو كانت ذاهبة فردها (٢٠٣) آخر تعلق ضمان ما اتلفه بعد الرد به كذا

اطلقه بعضهم وينبغي  
تقييده بما اذا كان رده  
بنحو ضربها نظير النخس  
فيما ذكر اما اذا اشار اليه  
فارتدت فيحتمل ان لا ضمان  
اذا الجاء حينئذ مالو غلبته  
فاستقبلها اخر فردها كما  
ذكر فان الراد يضمن ما اتلفه  
في انصرافها ومالو سقط  
هو او مر كونه ميتا على شيء  
فاتلفه فلا يضمنه كمالو افتخ  
ميت فانكسره بضرورة  
بخلاف طفل سقط عليها  
لأن له فعلا والحق الزركشي  
بسقوطه بالموت سقوطه  
بنحو مرض او ربح شديد  
وفيه نظر والفرق ظاهر  
ومالو كان راكبها يقدر  
على ضبطها فاتفق انها غلبته  
لنحو قطع عنان وثيق  
واتلفت شيئا فلا يضمنه على  
ما اخذه من كلامهم لعدم  
تقصيره ومن ثم لو كانت  
لغيره ولم ياذن له ضمن لكن  
الذي اقتضاه كلام الشيخين  
واعتمده البلقيني وغيره  
الضمان نظير ما مر في  
الاصطدام بخلاف ما مر  
في غلبة السفينتين لراكبهما  
لان ضبط الدابة يمكن بالاجام  
وعلى الاول فيفرق بان ما هنا  
اخف لاحتياج الناس اليه  
غالبا بخلاف خصوص  
الاصطدام لندرته وانباته  
غالبا عن عدم احسان الركوب

هذا تضمنين الراكية مع المسكاري القائد دونه الاعلى قول ابن يونس لعل تضمنين الراكب اذا كان الزمام بيده  
فلا تضمن الا اذا كان الزمام بيده اسم على حجة وعبارته على المذهب يعلم بذلك ان الضمان على المارة التي تركب  
الان مع المسكاري دون المسكاري مر انتهى وهذا هو المذهب اه عرش (قوله مالوا نفلت الخ) وينبغي  
عدم تصديقه في ذلك الا بينة اه عرش (قوله على النخس) اي ولو صغيرا يزا كان او غير يزا لان ما كان  
من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المايوز وغيره اه عرش (قوله بعد الرد به) اي بالراد مالم ياذن له من  
معهما اخذا بما قدمه في النخس اه عرش عبارة الرشيدى انظر الى متى يستمر ضمانه وله له مادام مسيرها  
منسوبا لذلك الراد فليراجع اه (قوله كذا اطلقه بعضهم) وكذا اطلقه النهاية كما مر (قوله اما اذا اشار اليها  
الخ) وقد يتجه الضمان اذا اثرت الاشارة عادة ارتدادها اسم (قوله ومالو غلبته) الى قوله وفيه نظر في المغنى  
(قوله كما ذكر) اي بنحو ضربها (قوله فاتلفه) اي السائط وقوله بخلاف طفل سقط عليها اي القارورة  
فانه يضمن اه عرش (قوله والحق الزركشي الخ) اقره المغنى (قوله ومالو كان راكبها يقدر الخ) ينبغي ان  
يتأمل هذا المقام غاية التأمل فان الذي اقتضاه كلام الشيخين من الضمان واعتمده البلقيني مصور يكون  
الراكب لا يقدر على ضبطها كما نقله صاحب المغنى وهو كذلك في العز يز وغيره ومن تأمل تصويرهم وتعليله  
لا يرتاب في ان المعتمد في هذه عدم الضمان كما اشار اليه القائل اخذ من كلامهم فهو اخذ شديد فليتأمل  
حق تأمله اه سيد عمر عبارة المغنى خامسها اي المستثنيات لو كان الراكب لا يقدر على ضبطها فقصمت للجام  
وركت راسها فهل يضمن ما اتلفه قولان وقضية كلام اصل الروضة في مسئلة اصطدام الراكين ترجيح  
الضمان به عليه البلقيني وغيره اه (قوله ومن ثم لو كانت لغيره الخ) عبارة المغنى والاسنى ولور كصبي او  
بالغ دابة انسان بلا اذن فغلبته فاتلفت شيئا ضمنه اه (قوله لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين) اعتمده  
النهاية والشهاب الرملى (قوله وعلى الاول) اي عدم الضمان (قوله بان ما هنا اخف) الاول بان اخف  
هنا (قوله ومالو اركب) الى قوله لكن هذا في المغنى الا قوله لا يضبطها مثلها وقوله لكن هذا الى وما ربطها  
والى قوله واقى ابن عجيل في النهاية الا قوله كما مر في الغصب بقيد وقوله ومحل الى وخرج به (قوله اجنبى  
الخ) قال في العباب وان اركبها الولي الصبي لمصلحة وكان بمن يضبطها ضمن الصبي والضمن الولي اه بجمري  
عن سم وفي الرشيدى عن الزركشي ما يوافق (قوله لا يضبطها مثلها) ليس بقيد فالضمان على الاجنبى  
مطلقا عرش ورشيدى (قوله لالنحونوم) اي فانه يضمن عرش مغنى (قوله فلا يصح ايراده قد يقال

من هذا تضمنين الراكية مع المسكاري القائد دونه الاعلى قول ابن يونس لعل تضمنين الراكب اذا كان الزمام  
بيده فلا تضمن الا اذا كان الزمام بيدها (قوله اما اذا اشار اليها فارتدت فيحتمل ان لا ضمان) وقد يتجه الضمان  
اذا اثرت الاشارة عادة ارتدادها (قوله ومن ثم لو كانت لغيره لم ياذن له ضمن) شرح الروض ولور كصبي  
صبي او بالغ دابة رجل بغير اذنه فغلبته الدابة واتلفت شيئا فعلى الراكب الضمان بخلاف مالور كصبي المالك  
فغلبته حيث لا يضمن في قول لانه غير متعذر صرح به الاصل (قوله لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين واعتمده  
البلقيني الخ) عبارة الروض وان غلب المراكوب مسيره وانفلت واتلف لم يضمن اي لخروجه من يده وان  
كانت يده عليها وامسك لجامها فركبت راسا فهل يضمن ما اتلفته قولان قال في شرحه قضية كلامه كاصله في  
مسئلة اصطدام الراكين ترجيح الضمان به عليه البلقيني وغيره اه (قوله واعتمده البلقيني) وافق به شيخنا  
الشهاب الرملى (قوله وانفلت دابته من يده وافسدت شيئا) فلا ضمان وهذا مع قوله السابق فيمالو  
غلبته لنحو قطع عنان وثاق لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين الخ يتحصل منهما الفرق بين غلبتها على الراكب  
وبين انفلاتها وخرجها من يد غير الراكب وكان وجه الفرق وجود اليد في الاول عليها وعدم وجودها  
مع العذر في الثاني تأمل (قوله لكن هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح ايراده الخ) قد يقال ليس في كلام

ومالو اركب اجنبى بغير اذن الولي صبيا او مجنونا دابة لا يضبطها مثلها فانه يضمن مثلها ومالو كان مع دوابع ففرقت لنحو هيجان ربح  
وظلمة لالنحونوم وافسدت زرعافلا يضمنه كمالو ندبغيره وانفلت دابته من يده وافسدت شيئا لكن هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح ايراده

عليه خلافا لمن زعمه ومالوربطها بطريق (٢٠٤) متسع باذن الامام أو نائبه كالمخفر فيه لمصلحة نفسه وخروج بقولنا في الطريق مثلا من

ليس في كلام المصنف المعية حال الاتفاق سم على حج أي لكنه هو المتبادر منه وهو كاف في دفع الاعتراض اه عش (قوله ومالوربطها بطريق متسع الخ) أي فلا يضمن وظاهره لانهارا ولا ليلا سم على حج اه عش (قوله باذن الامام أو نائبه) أي بخلاف ما إذا كان بدون إذنها فيلزمه الضمان مطلقا اه معني (قوله فلا يضمنه) ظاهره وإن كان غير ميمزوقه ويتوقف فيها ودخل غير المميز باذن صاحب الدار فانه عرضه لاتلاف الكلب ونحوه وقد يؤخذ ضمانه بما ياتي فيها لو قال لصغير خذ من هذا الثوب الخ اه عش (قوله إن علم) أي الداخل (قوله يمكن الاحتراز عنه) أي ولو لم يكن له طريق الا عليه وكان أعشى اه عش (قوله ومحل) أي محل عدم الضمان بالخارج (قوله او تحتها الخ) قد يشكك هذا وقوله السابق فان اذن له في الدخول ضمنه بان الفواسق التي منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا ان يقال إلا بالنسبة للضمان اه سم (قوله ولم يعرف بالضراوة) ينبغي ان يجري فيه قوله الآتي آنفا لكن ظاهر إطلاقهم الخ اه سم (قوله اوربطه) أي ربطا يكف ضراره كما هو ظاهر فلوربطه بحبل في راسه فالتلف شيئا بوجهه فكالم لم يربطه كما هو ظاهر اه سم (قوله أو ملكه) انظره مع قوله قبله من دخل دارها كلب عقور او دابة الخ ولعل الدابة فيسافر شأنها الضراوة اه رشدي ويظهر ان قوله أو ملكه داخل في قوله السابق ولذا اقتصر المعنى على السابق (قوله فادخل) أي المؤجر (قوله لم يضمنه) لعله بالنسبة للمكثري للتصريح اه عش عبارة سم ينبغي الا ان يكون معها كما هو ظاهر ثم قضيته انه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بتركه مفتوحا لغلبة خروجهما ولا تفاهما وعدم التصريح ثم هل الدار كالبيت فاذا دخل دابته في داره وترك الباب مفتوحا فخرجت فالتفت شيئا فلا ضمان اولا فالا لفرق وكل ذلك مشكل فليحذر اه سم أقول ان القيد المار في النصب كالصريح في عدم الفرق وان ما ياتي في شرح او ليلا ضمن من قوله او مالورسلها في البلد الخ كالصريح في الضمان فيها لو ادخل دابته في داره الخ والله اعلم (قوله بعيده) عبارة هناك لم يضمن ما التفتته على المستاجر إلا ان غاب وظن ان البيت مغلق اه (قوله قيل يرد) الى قوله واقى في المعنى (قوله فانه يضمنهما) أي الصيد والشجرة ولا يشملهما نفسا ومالا اه سم (قوله بانها لا يخرجان عنهما) أي عن النفس والمال وهو لم يقل لآدمي اه معني (قوله أي وقد ارسلمها) ظاهره ولو في الوقت الذي يعتاد الارسال فيه اه سم (قوله اخذاعما ياتي في الضارية) أي بل هذه من افرادها لانها ضارية بالنسبة للنطح اه سم (قوله له) أي للضمان بالضارية (قوله الى تقييده) أي يعلم واضع اليد الضراوة (قوله مطلقا) أي عن القيود المذكورة بقوله إن كان النطح طبعها الخ (قوله كاعلم بامر) أي من قوله ومحل الخ (قوله فقط) مفهومه اختلاف الحكم إذا حضر صاحب الاخرى ايضا اه سم (قوله فيضمنها) أي يضمن متلفها على حذف المضاف (قوله

دخل دارها كلب عقور فعقره او دابة فرفسته فلا يضمنه صاحبها ان علم بها وان اذن له في دخولها بخلاف ما اذا جمل فان اذن له في الدخول ضمنه والا فلا وبخلاف الخارج منها عن الدار ولو بجانب بابها لانه ظاهر يمكن الاحتراز عنه ومحل كما يعلم بما ياتي فيها ليس تحت يده او تحتها ولم يعرف بالضراوة اوربطه وخارج به ايضا ربطها بموت او ملكه فلا يضمن به متلفها اتفاقا ولو اجره دارا الا يتنا معينا فادخل دابته فيه وتركه مفتوحا فخرجت والتفت مالا للسكثري لم يضمنه كما مر في الغصب بعيده قيل يرد على قوله نفسا ومالا صيد الحرم وشجره وصيد الاحرام فانه يضمنها ويرد بانها لا يخرجان عنها واقى ابن عجل في دابة نطحت اخرى بالضمان ان كان النطح طبعها وعرفه صاحبها أي وقد ارسلمها او قصر في ربطها اخذا بما ياتي في الضارية لكن ظاهر إطلاقهم ثم لا فرق بين ان يعلم واضع اليد عليها ضررتها ولا نعم تعليمه له بقولهم اذ مثل هذه الى آخر ما ياتي يرشد الى تقييده والكلام في غير ما يدهو الا ضمن مطلقا كاعلم بما مر

المصنف اعتبار المعية حال الاتفاق (قوله ومالوربطها بطريق متسع الخ) أي فلا يضمن وظاهره لانهارا ولا ليلا (قوله او تحتها) قد يشكك هذا وقوله السابق فان اذن له في الدخول ضمنه بان الفواسق التي منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا ان يقال إلا بالنسبة للضمان وقوله ولم يعرف بالضراوة ينبغي ان يجري فيه ما ذكره بقوله الآتي اول الصفحة لكن ظاهر إطلاقهم ثم الخ (قوله اوربطه) أي ربطا يكف ضراره كما هو ظاهر فلوربطه بحبل في راسه فالتلف شيئا بوجهه فكالم لم يربطه كما هو ظاهر (قوله لم يضمنه) ينبغي الا ان يكون معها كما هو ظاهر ثم قضيته انه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بتركه مفتوحا لغلبة خروجهما واتلافهما وعدم التصريح ثم هل الدار كالبيت فاذا دخل دابته في داره وترك الباب مفتوحا فخرجت فالتفت شيئا فلا ضمان اولا فالا لفرق وكل ذلك يشكك فليحذر (قوله فانه يضمنها) أي ولا يشملها نفسا ومالا (قوله وقد ارسلمها) ظاهره ولو في وقت يعتاد الارسال فيه ويفرق بينها وبين غير الضارية حيث لا ضمان في ارسالها في وقت الارسال (قوله اخذاعما ياتي في الضارية) بل هذه من اقواها لانها ضارية بالنسبة للنطح (قوله فقط) مفهومه اختلاف الحكم اذا حضر صاحب الاخرى ايضا (قوله

وصرح العبادي فيمن ربط دابة بشارع فربط آخر اخرى بجانبها فعضت احدهما الاخرى على بان العاض ان كان هو الثانية ضمن صاحبها او الاولى فلا الا ان يحضر صاحبها فقط ولم يمنعها مع قدرته فيضمنها ولو اكثرت من ينقل متاعه

على دابته وعادتها الضر او بشئ من اعضائها ولم يعلمه بها فالتف شيئا مع الاجير فالدعوى عليه لأنها يده لكن المالك غره بعدم اعلامه بها  
فيرجع بما ضمنه عليه فان انكر الاجير اتلافها حلف على البت لان فعل الدابة منسوب لمن هي يده ولوربط فرسه في خان فقال لصغير خذ من هذا  
التبن واعلفها ففعل فرسته فمات وهو حاضر ولم يحذره منها وكانت رموحاضته على (٢٠٥) عاقلته (ولو بالت اوراثت بطريق فلتف به

نفس أو مال فلا ضمان )  
والا لامتنع الناس من  
المرور ولا سبيل اليه هذا  
ما مشيا عليه هنا وهو  
احتمال للامام والمنقول  
عن نص الام والاصحاب  
وجزم به في المجموع من  
الضمان حيث لم يعتمد  
المار المشي عليه لان  
الارتفاق بالطريق  
مشروط بسلامة العاقبة  
قال الاذرعى وما هنا  
لا ينكر اتجاهه لكن  
المذهب نقل اه ويؤيد  
الاتجاه قاعدة ان ما بالباب  
مقدم على غيره لان الاعطاء  
بتحرير ما فيه اكثر ومن  
المقرر انهما لا يعترض  
عليهما بمخالفتهما لما عليه  
الاكثر ولما اشرت اليه  
في شرح الخطبة (ويحترز)  
المار بطريق (عمالا يعتاد)  
فيها (ركض شديد في  
وحل) اوفى بجمع الناس  
(فان خالف ضمن ما تولد  
منه) لتعديده كالموساق الابل  
غير مقطورة والبقر والغنم  
في السوق او ركب فيه مالا  
يركب مثله الا في صحراء  
ولان لم يكن ركض اما  
الركض المعتاد فلا يضمن  
ما تولد منه كذا قالاه

على دابته) اى المكترى (قوله ولم يعلمه) اى المستاجر الاجير (قوله ولوربط) الى قوله والمنقول في النهاية  
(قوله فرسه في خان) اى مثالا (قوله فقال الخ) الفاء لطلق الترتيب اه ع ش (قوله ففعل) اى الصغير ويظهر  
ان الفاء هنا للمتعقب العرفي (قوله وهو حاضر الخ) انظر هل هو قيد وما وجه التقيد به اه رشيدى عبارة  
ع ش مفهومه عدم الضمان اذا كان غائبا ولم يحذره وهى رموح سم على حج اقول وقد يتوقف فيه بانه  
تسبب في اتلافه اه (قوله ولم يحذره) لعل المراد التحذير حال الرمح بان رآها ترعحه فلم يحذره فليراجع  
اه رشيدى ولا يخفى بعده (قوله على عاقلته) اى الامر اه ع ش (قول المتن ولو بالت الخ) اى ولو واقفة اه  
مغنى (قول المتن فلتف به نفس الخ) اى ولو بالزلق فيه ذهبا بها ع ش (قوله والا لامتنع) الى قوله ويؤيد  
الاتجاه في المغنى لا قوله وجزم به في المجموع (قوله ولا سبيل اليه) اى الى المنع (قوله هذا) اى ما جزم  
به من عدم الضمان انتهى مغنى (قوله ما مشيا عليه) اى في الشرح والروضة اه مغنى (قوله وهو  
احتمال للامام) وهو المعتمد ولان زعم كثير ان نص الام والاصحاب الضمان نهاية اه سم وظاهر  
قول الشارح الا ان يؤيد الاتجاه الخ اعتماده ايضا واعتمد المنهج والمغنى مانص عليه الام والاصحاب من  
الضمان (قوله في غير هذا الباب) اى في باب الحج (قوله وجزم به) اى بما جريا عليه في غير هذا الباب  
(قوله من الضمان) بيان لما جريا عليه الخ (قوله حيث لم يعتمد المار المشي عليه) فلو مشى قصدا على موضع  
الروث او البول فلتف به فلا ضمان كما ذكره الرافعى ايضا هناك اه مغنى وقوله فلا ضمان اى قطعاً كما فى  
ع ش وقوله هناك اى في باب الحج (قوله لان الارتفاق الخ) تعليل للضمان المنقول عن النص  
والاصحاب (قوله وما هنا) اى من عدم الضمان (قوله ومن المقرر) الى قوله كذا قالاه في النهاية (قوله  
ومن المقرر انهما لا يعترض الخ) لكن يشكل بمخالفته النص سم على حج وقد يقال المخالف يؤول النص  
ويتمسك على ما ادعاه بنص اخر مثلاً اه ع ش (قوله لما اشرت اليه في شرح الخطبة) عبارته هناك في شرح  
وقد التزم مصنفه رحمه الله تعالى ان ينص على ما صححه معظم الاصحاب نصها وهذا حيث لا دليل يعضد  
ما عليه الاقلون والاتباع او من ثم وقع لهما اعنى الشيخين ترجيح ما عليه الاقل ولو واحد اى مقابلة الاصحاب  
اه (قوله المار بطريق) الى قوله ومثله للبقين في المغنى لا قوله وهو معاً الى المتن (قوله كما لو ساق الابل  
الخ) قد علم بامراضمان مع الابل سائقا وغيره ولو مقطورة سم على حج اه ع ش (قوله والبقر والغنم  
الخ) اى ولو واحدة اه ع ش (قوله الا في الصحراء) كالدواب الشرسة اه ع ش (قوله فلا يضمن  
ما تولد منه) فلوركضها كالعادة ركضاً ومحلاوطارت حصاة لعين انسان لم يضمن اه مغنى (قوله المنقول)  
اى عن نص الام والاصحاب (قول المتن او بهيمة) اى عليها اه مغنى (قول المتن فسقط ضمنه) قال  
الزركشى وقضية كلامهم تصوير المسئلة بما اذا سقط في الحال فلورق ساعة ثم سقط فمكن اسند خشبة  
الى جدار الغير فلا يضمن اه وهو ظاهر اذا لم ينسب السقوط الى ذلك الفعل اه مغنى (قوله  
بنى مائلا) اى الى شارع او ملك غيره اه نهاية (قوله او ثم مال الخ) عبارة النهاية الا ان كان مستويا ثم  
مال خلافا للبقين اه (قوله حامل الخطب) اى على ظهره او على بهيمة (قول المتن سوقا) اى مثلاً اه

وهو حاضر) مفهومه عدم الضمان اذا كان غائبا ولم يحذره وهى رموح فليتامل (قوله وهو احتمال  
للامام) وهو المعتمد رش (قوله ومن المقرر انهما لا يعترض عليهما بمخالفتهما لما عليه الاكثر) ومن  
لكن يشكل بمخالفته النص (قوله كما لو ساق الابل غير مقطورة) قد علم بامراضمان مع الابل سائقا وغيره  
ولو مقطورة (قوله ومر في الجنايات ما يرد الثاني) يجوز ان يكون التمثيل على القول به

كالامام وفرعه الاذرعى على ما مر عنه في المتن فعلى مقابلة المنقول يضمن به ايضا (ومن حمل خطبا على ظهره او بهيمة) وهو معها وسياتي حكم مالو  
ارسلها (حك بناء فسقط ضمنه) ليلاً ونهاراً الوجود التلّف بفعله او فعل دابته المنسوب اليه نعم ان كان مستحق الهدم ولم يتلف من الآلة شئ فلا  
ضمان ومثله للبقين ببناء بنى مائلا او ثم مال واضر بالمارة فيها ومر في الجنايات ما يرد الثاني (وان دخل) حامل الخطب (سوقا فلتف به نفس او مال



مستقبلا كان أو مستدبرا (ضمنه) (إن كان زحام) أو لم يجد منعطفا لضيق كما اقتضاه كلام الامام والغزالي واعتمده الزركشي لتقصيره بفعل ما لا يعتاد (وإن لم يكن) زحام أو حدث وقد توسط السوق كما بحث (وتمزق) به (ثوب) مثلا (فلا) يضمنه إذا كان لا بهه مستقبل البهيمه لان عليه الاحترار منها (الاثوب) أو متاع (٢٠٦) أو بدن (اعمى) أو معصوب العين (ومستدبر البهيمه فيجب تنبيهه) أى من ذكر فان لم يفعل ضمن

مغنى (قوله مستقبل) إلى قوله لو به يعلم في النهاية والمعنى لا قوله إذا كان لا بهه مستقبل البهيمه وقوله ولو مع زحام (قوله مستقبل كان الخ) أى ما تلف بذلك من النفس والمال (قول المتن ضمن إن كان زحام) ومن ذلك ما يقع كثيرا بازقة مصر من دخول الجمال مثلا بالاحمال ثم انهم يضطرون المشاة أو غيرهم فيقع المضطر على غيره فيتلف متاعه فالضمان على سائق الجمال وإن كثروا لانهم منسوبون اليه وما لو دفع الجمل بحمله مثلا على غيره فالتلف شيئا فالضمان على الدافع لا على من مع الدابة اه ع ش (قوله منعطفا لضيق) عبارة غير منحرفا لضيق وعدم عطفه اه قال ع ش قوله وعدم عطفه أى قربة فلا يكلف العود لغيرها اه (قوله لتقصيره الخ) علة للتمن (قوله أو حدث وقد توسط السوق) عبارة غير أو دخل السوق في غير وقت الزحام فحدث زحام اه (قوله إذا كان لا بهه مستقبل البهيمه) الاولى حذفه فيظهر الاستثناء الآتى (قول المتن الاثوب اعمى) أى ولو مقبلا مغنى والاشبه ان مستقبل الخطب بمن لا يميز لصغر أو جنون كالأعمى قاله الأذرعى ولو كان عاقلا أو ملتفتا أو مطرقا فمفكر اضمنه صاحب الخطب إذ لا تقصير حيثئذ نهاية أى ولو مفكرا فى أمور الدنيا ع ش (قوله أو معصوب العين) أى لمد ونحوه نهاية ومعنى (قوله من ذكر) أى الأعمى ومعصوب العين ومستدبر البهيمه (قوله فان لم يفعل) أى لم ينبه ضمن الكل ولو اختلفا في التنبيه وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لانه وجد ما حصل به التلف المقتضى للضمان والاصل عدم التنبيه اه ع ش (قوله كان وطىء الخ) أى المار فى السوق (قوله فالتقصير) أى فعلى من وطىء هو بهيمته نصف الضمان وقوله فى الروضة ينبغى أن يقال ان انقطع مؤخر السابق فالضمان على اللاحق أو مقدم مداس اللاحق فلا ضمان على السابق بردانه لا يشترط تساوىهما فى قوة الاعتماد وضعفه لعدم انضباطهما فسقط اعتبارهما ووجب حالة ذلك على السبين جميعا كإفى المصطدين فانه لا عبرة بقوة مشى أحدهما وقلة حركة الآخر اه نهايه (قوله لانه يفعلهما) أى فعل صاحب الثوب مثلا وفعل الواطىء (قوله وإن نبه فلم ينبه) عبارة شرح الروض أو مدبرا أو اعمى ونهيهما فلم يحترز انتهت فراد الشارح فلم ينبه لم يحترز لاعدم الشعور بالتنبيه اه سم (قوله وكعدم التنبيه) إلى قوله كما بحثه البلقينى فى النهاية الا قوله ولو بغير طريق وقوله على الاصح إلى المتن (قوله وكعدم التنبيه الاصم) عبارة النهاية والمعنى والحق البغوى وغيره بما إذا لم ينبهه ما لو كان اصم اه (قول المتن وإنما يضمنه) أى صاحب البهيمه ما تلفته بهيمته اه مغنى (قول المتن بان وضعه بطريق) على بابه أو غيره اه مغنى (قوله وإن اذن له الامام الخ) ومنه ما جرت به العادة الآن من أحداث مساطب امام الخوانيت بالشوارع ووضع اصحابها عليها للبيع كالخضرية مثلا فلا ضمان على من اتلف دابته شيئا منها باكل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة اه ع ش (قوله واقفى) إلى قوله وكذا لو وضع فى المغنى (قوله بان مثله) أى التعريض للدابة (قوله فزق) أى الخطب (قول المتن وإن كانت الدابة وحدها الخ) هذا قسم قوله سابقا من كان مع دابة الخ اه مغنى (قوله أى من يده) إلى قوله وقياسه فى المغنى (قوله أو غيره) الاولى أو بغيره (قوله فى نحو الوديع) أى كالأجير (قوله ويرد) أى نزاع البلقينى بان هذا أى ان لا يرسلها إلا بحفاظ عليه أى نحو الوديع (قوله بل العادة محكمة فيه الخ) أى فى نحو الوديع اه ع ش فله ان يرسلها بلا حفاظ على العادة

(قوله أو لم يجد منعطفا لضيق كما اقتضاه كلام الامام والغزالي الخ) عبارة شرح الروض وقيد الامام والغزالي وغيرهما البصير المقبل بما اذا وجد منه محرقا وقضيته انه اذا لم يجد منعطفا يضمن لانه فى معنى الزحام نه عليه الزركشى اه (قوله إذا كان) أى لا بهه (قوله فلم ينبه) عبارة شرح الروض أو مدبرا أو اعمى ونهيهما فلم يحترز اه فراد الشارح لم ينبه لم يحترز لاعدم الامثال والشعور بالتنبيه

الكل الا ان كان من صاحب الثوب أو المتاع فعل كان وطىء هو أو بهيمته ثوبه أو مداسه فحذبه صاحبه ولو مع زحام فالتقصير لانه بفعله ما وبه يعلم انه لا ضمان على الواطىء الا فيما علم ان لفعله تأثيرا فيه مع فعل الالبس فان تمحض فعلى أحدهما فالحكم له وحده ولو علم تأثير أحدهما وشك فى تأثير الآخر اعتبر الاول فقط فيما يظهر ويحتمل تحكم القرينة القوية فى ذلك وقد يدل له كلامهما وإن نبه فلم ينبه فلا وكعدم التنبيه الاصم وإن لم يعلم انه اصم لان الضمان لا يختلف بالعلم وعدمه (وإنما يضمنه) أى ما ذكر الحامل أو من مع البهيمه (إذا لم يقصر صاحب المال فان قصر بان وضعه بطريق) ولو واسعا وإن اذن الامام كما اقتضاه اطلاقهم لان الملحظ هنا تعرضه متاعه للضياع وهو موجود (أو عرضه للدابة) ولو بغير طريق (فلا) يضمنه لانه المضاعف ماله وأفتى الفقهاء بان مثله ما لو مر انسان بحمار الخطب يريد التقدم عليه فزق ثوبه فلا يضمنه سائقه لانه المقصر بمروءه عليه قال وكذا لو وضع

حطب بطريق واسع فربه انسان فتمزق به ثوبه (وإن كانت الدابة وحدها) وقد ارسلها فى الصحراء على الاصح فى الروضة اه وقال الرافعى انه الوجه (فالتلف زرع أو غيره نهار لم يضمن صاحبها) أى من يده عليها بحق كوديع أو اجير أو غيره كغصب وإن نازع البلقينى فى نحو الوديع بان عليه ان لا يرسلها إلا بحفاظ ويردان هذا عليه من جهة حفظها لامن جهة اتلافها بل العادة محكمة فيه كالمالك (أو لا يـ

ضمن) للحديث الصحيح ذلك الموافق للعادة الغالبة في حفظ نحر الزرع نهارا والدابة ليلا ومن ثم لو جرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو بحفظها فيها ضمن فيهما كما يحثه البلقيني وقياسه أنها لو جرت بعده فيهما لم يضمن فيهما مالم (٢٠٧) أرسلها في البلد فيضمن مطلقا خلافا لما

اقتضاه كلاهما في الدعاوى لمخالفته العادة وقضيته ان العادة لو اطردت به ادبر الحكم عليها ايضا كالصحراء الا ان يفرق بغلبة ضرر المرسلة بالبلد فلم تقو فيها العادة على عدم الضمان ويؤيده قول الرافعي ان الدابة في البلد تراقب ولا ترسل وحدها وحينئذ فيحمل تعليمهم بها على ان الغالب في سائر البلاد عدم إرسالها بالبلد فلم ينظر لعادة مخالفة لها بخلاف الصحراء فان العادة لم تستقر فيها بشيء على العموم فان اطوار الحكم في كل محل بعادة اهله واستثنى من عدم الضمان نهارا المذكور في المتن ما اذا توسطت المراعى المزارع فارسها بلاراع فانه يضمن ما افسدته ليلا ونهارا لان العادة حينئذ انها لا ترسل بلاراع ومن ثم لو اعتيد إرسالها بدون فلا ضمان كما صرحوا به وحينئذ فلا استثناء لان المدار في كل على ما اعتيد فيه ولا ينافي هذا ما قدمته في البلد لان العادة مختلفة غالبا هنا لاثم ومالو تكاثرت فعبج أصحاب الزرع عن ردها فيضمن اصحابها كما رجحه البلقيني لمخالفته للعادة وما لو ربط دابة بطريق فيضمن متلفها نهارا وان اتسع الطريق مالم

أه رشدي (وله بعكس ذلك) عبارة المغني والاسنى بارسال البهايم أو حفظ الزرع ليلا دون النهار اه (قوله انعكس الحكم) اي فيضمن مرسلا ما اختلفه نهارا دون الليل اتباعا لمعنى الخربول للعادة مغني واسنى (قوله ضمن) اي اطلاق الدابة (قوله كما يحثه الخ) راجع للمعطوف فقط كما هو صريح المغني والاسنى (قوله امالو ارسالها) الى قوله وقضيته في النهاية والمغني الا قوله خلافا الى مخالفته (قوله مطلقا) اي ليلا ونهارا (قوله وقضيته) اي التعليل بمخالفة العادة (قوله ان العادة الخ) عبارة العباب نعم ان اعتيد ارسالها فيه اي في البلد بلا مراقب اتجه عدم الضمان انتهت اه سم واستظهره ع ش (قوله به) اي بارسالها الى البلد وحدها اه ع ش (قوله كالصحراء) لعله بدل منه ايضا (قوله ويؤيده) اي الفرق (قوله الرافعي ان الدابة الخ) قد يمنع التأييد هذا لان مراد الرافعي ان العادة ذلك والكلام فيما اذا انعكست العادة اه سم (قوله بها) اي بمخالفة العادة (قوله في سائر البلاد) اي جميعها (قوله واستثنى) الى قوله واذا اخرجها في المغني الا قوله كما صرحوا الى ومالو تكاثرت الى قوله ويحتمل عدمه في النهاية الا قوله ولا ينافيه الى ومالو تكاثرت وقوله ومالو ربطا الى ومالو ارسالها وقوله اخذ من كلام القاضي (قوله ولا ينافي هذا ما قدمته الخ) والمناقاة ظاهرة وقد اندفعها بما ذكره بعيد في الغاية (قوله في البلد) اي في المرسلة في البلد وحدها (قوله هنا) اي في المراعى المتوسطة بين ازارع لاثم اي في ارسالها في البلد (قوله ومالو تكاثرت اي المواشي في النهار اه مغني) (قوله ومالو ربطا الخ) هذا مكررمع ما قدمه في شرح بان وضعه بطريق ولذا اقتصر النهاية على ما هناك والمغني على ما هنا (قوله بطريق) على بابها او غيره اه مغني (قوله مالم ياذن الخ) اي كما تقدم اه سم (قوله من كلام القاضي) من انه اذا أرسلها في ملك الغير سواء كان ليلا او نهارا فهو مضمون لانه متعد في ارسالها اه مغني (قوله واذا اخرجها الخ) كلام مستأنف (قوله عن ملكه الخ) عبارة المغني وان نفر شخص دابة مسببة عن زرعه فوق قدر الحاجة دخلت في ضمانه كما لو اقلت الريح ثوبا في حجره او جر السيل جبا فاقلاه في ملكه لا يجوز اخلاله وتضييعه بل يدفعه لملكه ولو لثابته فان لم يجد له فالخا كم فينبغي اذا نثرها ان لا يبالغ في ابعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم انها لا تعود منه الى زرعه ولو دخلت دابة الغير ملكه وجب عليه ردها لملكها فان لم يجد له فالى الخا كم الا ان كان المالك هو الذي سببها فليحمل قرحهم اخرجها من زرعه ان لم يكن زرعه محفوقا بزرع غيره على ما اذا سببها المالك اما اذا لم يسببها فيضمنها مخرجها اذحقه ان يسلمها لملكها فان لم يجد له فالى الخا كم ويدفع صاحب الزرع الدابة عن زرعه دفع الصائل فان تنحت عنه لم يجز اخرجها عن ملكه لان شغلها مكانه وان كان فيه ضرر عليه لا يبيح اضاعة مال غيره ولو دخلت دابة ملكه فرحمته فوات فكأن تلفها زرعه في الضمان وعدمه فيفرق بين الليل والنهار اه بادي في تصرف قال سم بعد ذكر مثلها عن الروض وشرحه مانصه ويتحصل من هذا ان ما سببها مالكمها يخرجها بقدر الحاجة فقط ولا يضمنها بعد ذلك بتركها فان زاد على قدر الحاجة وان لم تنفصل عن ملكه ضمنها وان مالم يسببها مالكمها يضمنها مطلقا ان اهمها بل يجب ردها لملكها او الخا كم وليراجع ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا وقوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسببها المالك الخ وظاهر ما ذكر في تسيب المالك انه لا فرق بين التسيب في وقت اعتيد التسيب فيه والتسيب في غيره ثم رايت الشارح تنبه بعد عدم موافقة ما ذكره لما في الروضة وغيره افراد قوله الا في ثم رايت في الروضة وغيرها الخ ومع ذلك هو لا يفيد جميع التفصيل الذي تبين في هذه

(قوله وقضيته ان العادة الخ) عبارة العباب نعم ان اعتيد ارسالها فيه اي في البلد بلا مراقب اتجه عدم الضمان اه (قوله ويؤيده قول الرافعي ان الدابة في البلد تراقب ولا ترسل وحدها) قد يمنع التأييد هذا لان مراد الرافعي ان العادة ذلك والكلام فيما اذا انعكست العادة (قوله مالم ياذن الخ) اي كما تقدم (قوله ايضا مالم ياذن له الامام في الواسع) فلا ضمان قال في شرح الروض قاله القاضي والبقوى اه والذي في اصل الروضة ولم

ياذن له الامام في الواسع ومالو ارسالها في موضع مقصوب فان تشرت منه لغيره وافسدته فيضمنه مرسلا ولو نهارا كما يحثه البلقيني أخذ من كلام القاضي واذا اخرجها عن ملكه فضاعت أو رمى عنها ما تااعا حمل عليها تعديا

الحاشية اه (قوله لافي نحو مفازة الخ) أما في نحو مفازة فوجان في الروض وقال في شرحه الوجه الضمان سم وعش ورشيدى وخالفه في المغنى فقال الوجه عدم الضمان لتعدى المالك وان قال بعض المتأخرين الوجه الضمان لتعدى الفاعل بالتضييع اه (قوله فيحتمل حينئذ الضمان الخ) عبارة النهاية فان الوجه فيه الضمان لانها حينئذ كتب الخ (قوله كتب طير ته الريح الخ) ولو سقط شيء من سطح غيره يريد ان يقع في ملكه فدفعه في الهواء حتى وقع خارج ملكه لم يضمن كما قاله البغوى في فتاويه مغنى واسنى وفي الروض مع شرحه وان تنخم في بحر حمام فزلق بها اى بنخامته رجل فتلف ضمنه اه (قوله عدمه) اى عدم الضمان (قوله إلى الاول) اى الضمان وقوله إلى الثاني اى عدم الضمان (قوله يفرق) اى بين الدابة والثوب وقوله هنا اى في الدابة (قوله كما في الوديعة الخ) اى المأمر (قوله إلى الاول) اى الضمان (قوله بتقيد اخر اجها من ملكه الخ) اى ففهمه انه لا يجوز اخراجها من ملكه اذ لم تتلف شيئاً فيضمنها مخرجها حينئذ (قوله وظاهر الخ) جواب عما يقال ان ما في كلام الشارح المذكور الاتلاف بالفعل لا الحاشية منه التي هي المدعى (قوله كالاتلاف) اى فلا يكون اخراجها لها عند خشيتها الاتلاف مضمناً اه عش اى مع العجز عن حفظها (قوله لم يضمن باخراجها) اى بقدر الحاجة فقط كما مر عن الروض والمغنى وسيأتى في الشارح (قوله ولا) اى وان لم يسببها مال الكها (قوله تقيد هذا) اى قول الروضة ولا ضمن (قوله ان الفرض الخ) بيان لما (قول المتن إلا ان يفرض الخ) استثناء من قول المصنف او ليل ضمن (قوله بان احكمه) اى قول المتن وكذا ان كان في النهاية الا قوله ويؤيده إلى المتن (قوله بان احكمه الخ) عبارة المغنى بان احكمه فانحل او غلق الباب عليها ففتحه لص او انهدم الجدار فخرجت ليلاً فانلفت زرع الغير فلا ضمان لعدم التقصير منه اه (قوله لعدم تقصيره) فلو اختلف المالك وصاحب الزرع في ذلك فيحتمل تصديق المالك في انه احتاط واحكم الربط لان الاصل عدم الضمان ويحتمل وهو الظاهر

يتعرض للفرق بين ربطه باذن الامام أو دون اذنه اه (قوله لافي نحو مفازة) أما في نحو مفازة فوجان في الروض وفي شرحه ان الوجه الضمان وعبارة الروض وان حمل متاعه في مفازة على دابة رجل بلا اذن وغاب فאלقاء الرجل عنها او ادخل دابته زرع غيره بلا اذن فاخرجهما من زرع اى فوق قدر الحاجة كما في شرحه في الضمان وجهاً اه قال في شرحه احدهما لا لتعدى المالك والثاني وهو الوجه نعم لتعدى الفاعل بالتضييع اه (قوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسببها مال الكها) في الروض وشرحه مانصه وان نفر شخص دابة مسببة عن زرع فوق قدر الحاجة ضمنها اى دخلت في ضمانه كالمال والريح ثوباً في حجره او جر السيل حباً فאלقاء في ملكه لا يجوز اخراجه وتضييعه فينبغي اذا نفرها ان لا يبلغ بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم انها لا تعود منه الى زرع اه ثم قال وكذا يجب على الشخص رد دابة دخلت ملكه الى مال الكها فان لم يجد فالى الحاكم إلا ان كان المالك هو الذى سببها فليحمل قوله فيما مر اخراجها من زرع محفوفاً بزرع غيره على ما اذا سببها المالك والا بان لم يسببها فيضمنها المخرج لها اذ حقه ان يسلمها مال الكها فان لم يجد فالى الحاكم اه وقوله فيما مر اشارة الى الموضع الاول ويتحصل من الموضوعين ان ما سببها مال الكها يخرجها بقدر الحاجة فقط ولا يضمنها بعد ذلك بتركها فان زاد على قدر الحاجة ضمنها وان لم يسببها مال الكها يضمنها مطلقاً ان اهلها بل يجب رد مال الكها او الحاكم قالا ويدفعها صاحب الزرع عن الزرع دفع الصائل فان تنحت عنه لم يجز اخراجها عن ملكه لان شغلها مكانه وإن كان فيه ضرر عليه لا يبيح اضاعة مال غيره اه وظاهر هذا امتناع اخر اجها عن ملكه وان سببها المالك وهو ظاهر كلام الشارح في شرح الارشاد ايضا وعلى هذا فن فوائد هذا الموضع من الموضوع الاول بيان انه لا يزيد على قدر الحاجة في تغييرها وان لم تنفصل عن ملكه فليتامر وليراجع ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا وقوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسببها المالك الخ وظاهر ما ذكر في تسيب المالك انه لا فرق بين التسيب فيه والتسيب في غيره ثم رآيت الشارح تنبه بعد لعدم موافقة ما ذكره في الروضة وغيره فاذ قوله الا في ثم رآيت في الروضة وغيره الخ ومع ذلك هو

ذلك ولم يسببها مال الكها به فيحتمل حينئذ الضمان لانها حينئذ كتب طير ته الريح إلى داره فيلزمه حفظها واعلامه بها فوراً ويحتمل عدمه والفرق أن الدابة اختساراً بخلاف الثوب وكلامهم في الامانة الشرعية أقرب إلى الاول وهنا أقرب إلى الثاني والاول اوجه فان قلت يفرق ايضا بان له هنا غرضاً صحيحاً في تفرع ملكه قلت ينجر ذلك بان على مال الكها اجرة محلها كما مر في الوديعة أن وجوب قبولها لا يمنع اخذ اجرة حرزه ونحوه ثم رأيت شارحاً أشار إلى الاول بتقيد اخر اجها عن ملكه بما اذا تلفت شيئاً اه وظاهر ان خشية الاتلاف مع العجز عن حفظها كالاتلاف ثم رأيت في الروضة وغيرها أن المالك حيث سببها لم يضمن باخراجها ولا ضمن لان المالك لما لم يقصر لزم ردها اليه ان وجد ولا فالحاكم وظاهر تقيد هذا بما قدمته ان الفرض انه لم يخش من بقائها بملكه اتلافها لشيء (الا ان لا يفرض في ربطها) بان احكمه واغلق الباب واحتاط على العادة فخرجت ليلاً لنحو

وكذا لو خلاها بمحل بعيد لم يعتد ردها منه للنزول كما نقله البلقيني واعتمده ويؤيده قولهم لو (٣٠٩) بعد المريع عن المزارع وفرض انتشار

البهائم إلى أطرافها فلا ضمان على مرسلها إليه لما اتلفتة مطلقا لا تنفاه تقصيره (أو) فرط مالك ما اتلفتة كان عرضه أو وضعه بطريقةها (أو) (حضر صاحب الزرع) مثلا (وتهاون في دفعها) عنه لتفريطه نعم إن حلف محله بالمزارع ولزم من إخراجها منه دخولها لها لزمه بإبقاؤها بمحلها ويضمن صاحبها ما اتلفتة أي قبل تمكنه من نخور ربط فها فيها يظهر ولا فهو المتلف لما له ولو كان الذي بجانبه زرع مال كما فهل له إخراجها إليه فيه تردد ويتجه أنه لا يخرجها إليه لأنه لا ضرر عليه في إبقائها بمحلها لما تقرر أن مال كما يضمن متلفها وأفهم قوله وتهاون أن له تنفيرها عن زرع بقدر الحاجة بحيث يأمن من عودها فإن زاد ولو داخل ملكه ضمن ما لم يكن مال كما سيبها كامر (وكذا إن كان الزرع في محوط له باب تركه مفتوحا في الأصح) لأنه مقصر بعدم غلقه (وهرة تلف طير أو طعاما إن عهد ذلك منها) مرتين أو ثلاثا على الخلاف الآتي في تعلم الجارحة فيما يظهر ثم رأيت شارحا اعتمده وشيخنا اعتمد الاكتفاء بمرة وقال أنه قضية كلامهما وكأنه أخذه

تصديق صاحب الزرع لأن الاتفاق من الدابة وجد واقتضاؤه الضمان هو الأصل حتى يعلم ما يخالفه اه ع (قوله وكذا) إلى قوله ويؤيده في المغني (قوله وكذا لو خلاها) أي لا يضمن اه ع (قوله لم يعتد ردها) أي لم تجز العادة بردها اه مغني (قوله ويؤيده قولهم الخ) فيه توقف (قوله وفرض انتشار البهائم الخ) يظهر أنه بصيغة المصدر عطف على المريع أي وبعد احتمال انتشار البهائم الخ (قوله مطلقا) أي ليلا ونهارا (قوله كان عرضه أو وضعه بطريقةها) هذا مكرر مع قول المتن سابقا فإن قصر بان وضعه بطريق الخ عبارة المغني أو فرط في ربطها لكن حضر الخ وهي أحسن (قول المتن وتهاون في دفعها) أي حتى اتلفتة فلا يضمن على الصحيح وإن أشعر كلامه الجزم به اه مغني (قوله عنه لتفريطه) إلى قوله أي قبل تمكنه في المغني (قوله أن حلف محله الخ) عبارة المغني أن كان زرع محفوقا بمزارع الناس ولولم يمكن إخراجها إلا بادخالها مزرعة غير لم يجز له أن يقي مال نفسه بمال غيره بل يصبر ويغرم صاحبها اه (قوله دخولها) أي الدابة لها أي للزراع وأن كان ما في المزارع دون قيمة الذي هي فيه كقصب وغيره اه ع (قوله أي قبل تمكنه) أي على وجه لا مشقة عليه فيه في العادة اه ع (قوله من نخور ربط فها) أي ربط لا يؤدي إلى إتلاف الدابة فإن فعل بها ما يؤدي إلى ذلك ضمنها وإذا اختلف المالك والدافع في ذلك فالمدق الدافع لأنه الغارم اه ع (قوله ويتجه أنه لا يخرجها إليه) زاد النهاية عند تساويهما اه أي تساوى الزرعين في القيمة ع (قوله السيد عمر بعد ذكر قول النهاية المذكور فليتأمل اه أي فانه يفهم جواز الإخراج عند نقصان زرع مال كما قيمة الزرع الذي هي فيه (قوله أن له تنفيرها عن زرع بقدر الحاجة الخ) الذي في الروض كاصله خلاف ذلك فانه قال مانصه فإن نقر مسية عن زرع فوق الحاجة ضمنها انتهى ثم قال وكذا يجب رد دابة دخلت ملكه أي إلى مال كما فإن لم يجده فإلى الحاكم إلا أن كان المالك سيبها فليحمل قولهم إخراجها من زرع على ماسيها المالك وإلا فيضمن اه قال في شرحه إذ حقه أن يسلمها لمالكها فإن لم يجده فإلى الحاكم انتهى وعبارة الروضة أوضح في هذا من عبارة الروض فانظرها وانظر إذا شك هل سيبها المالك أو لا هل يحمل على المسية أو لا وكيف الحكم اه سم أقول ولا يبعد أن يقال الأصل عدم التسيب فيحمل عليه ثم إذا تبين خلافه فيؤتى حكمه وان اختلفا فالمدق صاحب الزرع كامر عن ع (قوله كامر) انظر في أي محل مر سم أقول لعله أراد ما قدمه في شرح أو ليلا ضمن من قوله فاذا أخرجها من ملكه إلى المتن (قوله لأنه مقصر) إلى قوله وشيخنا في المغني (قوله وشيخنا اعتمد الاكتفاء بمرة) واقفه النهاية وقال ع (قوله هو المعتمد اه) قول المتن أو طعاما) أي أو غيرهما أن عهد ذلك منها أي عهد المالك ونحو ذلك منها اه مغني (قوله وما قست عليه) أي من تعلم الجارحة (قوله يعني من يأويها) أي فليس ملكها قيدا حتى لو كانت مملوكة للغير وآواها غيره تعلق الضمان به وإلا فآخرة تملك كاصرحوا به وهو ظاهر لأنهم جملة المباحات تملك بوضع اليد عليها هكذا ظهر من تفسير الشارح فانظر هل الحكم كذلك اه رشدي أقول ويصرح بما قاله قول شرح الروض وقوله مال كما مثال والمراد من يأويها اه ثم قال الروض والفواسق الخمس لا تعصم ولا تملك ولا اثر ليدفيا باختصاص اه وقال شارحه والحق بها الإمام المؤذيات بطباعها كالأسد والذئب اه (قوله من يؤويها) الأنسب لما بعده من يأويها من باب الأفعال كما عبر به النهاية (قوله أي قاصدا إلى أياها) أي بحيث لو غابت تفقدها وقتش عليها اه

لا يفيد جميع التفصيل الذي تبين في هذه الحاشية فليتأمل (قوله ما لم يكن مال كما سيبها كامر) أنظر في أي محل مر هذا ثم اعلم أن الذي في الروض كاصله خلاف ذلك فانه قال مانصه فإن نقر مسية عن زرع فوق الحاجة ضمنها اه ثم قال وكذا يجب رد دابة دخلت ملكه أي إلى مال كما فإن لم يجده فإلى الحاكم إلا أن كان المالك سيبها فيحمل قولهم إخراجها من زرع على ماسيها المالك والاتضمن اه قال في شرحه إذ حقه أنه يسلمها لمالكها فإن لم يجده فإلى الحاكم اه وعبارة الروضة أوضح في هذا من عبارة الروض فانظرها وانظر

(٣٧ - شرواني وابن قاسم - تاسع) من العادة في الحيض وما قست عليه أنسب بما هنا كالا يخفى (ضمن مال كما) يعني من يؤويها مادام من لم يملكها مؤويا لها أي قاصدا إلى أياها بخلاف ما إذا أعرض عنها فيما يظهر (في الأصح ليلا ونهارا)

أدمل هذه ينبغي أن يربط ويكف شره ليلا ونهارا فعدم إحكام ربطه تقصير ومن ثم كان مثلها في ذلك كل حيوان عرف بالاضرار وإن لم يملك فيضمن ذو جمل أو كلب عقور ما يتلفه إن أرسله أو قصر في ربطه وإنما لم يضمن من دعاه لداره وبيابها فهو كلب عقور مربوط لم يعله به فافتترسه لتقصير المدعو بعدم دفعه بنحو عصا مع ظهوره وعدم تقصير ذي اليد بربطه بخلاف مدعو لدارها بئر معطاة أو محلها مظلم أو المدعو به بنحو عصى لأن الداعي حينئذ هو المقصر بعدم إعلام المدعو بها إذ لا حيلة له حينئذ في الخلاص منها (والا) بعد ذلك منها (فلا) يضمن (في الأصح) لأن العادة حفظ الطعام عنها لا يربطها ولا يجوز قتل التي عهد منها ذلك إلا حالة عدوها فقط أي إن لم يمكن دفعها بدون القتل كالصائل كما دل عليه كلام الشيخين وجوزه القاضي مطلقا كالقواسم الخمس وردوه بأن ضاروتها عارضة ومحل الخلاف في غير الحامل إذ لا جناية من حملها كذا قيل وفيه نظر ويلزم قائله أن الدابة الحامل لو صالت على إنسان لا يدفعها وهو بعيد جدا فالوجه جواز الدفع بل وجوبه ولا نظر للحمل وإن قلنا أنه يعلم لا نال من تنقن حياته وتبعنا ضارها لو لم يدفعها فروعنا والله أعلم (كتاب السير)

عش (قوله إن أرسلها الخ) نعم لو ربطها فانفلتت بغير تقصير منه فلا ضمان نهاية أي ويصدق في ذلك عش (قوله إذ مثل هذه) إلى قوله ولو لم يضمن في النهاية وكذا في المغني لا قوله وإن لم يملك (قوله كان مثلها كل حيوان) أي فيضمن ذو اليد ما يتلفه ذلك الحيوان وإن سلبه لصغير لا يقدر على منعه من الاضرار بخلاف ما إذا سلبه لمن يقدر على حفظه فانلف شيئا فالضمان على من هو بيده كما علم من قول المصنف من كان مع دابة الخ اه عش (قوله عرف بالاضرار) كالجمل والحمير والذين عرفا بعقر الدواب وانلافها اه مغني (قوله فيضمن ذو جمل) أي عرف بالاضرار كما هو صريح السياق ألا ترى إلى تفريعه على ما قبله ففهموه انه إذ لم يعرف بالاضرار لا يضمن بأرسالها فقد يخالف قوله السابق اما لو أرسلها في البلد فيضمن مطلقا إلا أن يكون ما هنا عند اعتياد الارسال في البلد بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم او مفروض في إرساله في الصحراء اه سم عبارة عميرة على المنهج قوله بخلاف ما إذا لم يكن عاديا أي فانه إن كان مما لا يعتاد ربطه كالحمر لم يضمن مطلقا والا ضمن نهارا لا ليلا كما فهم بالاولى اه (قوله بها) أي بالدار أي في داخلها (قوله به بنحو عصى) الجملة خبر المدعو (قوله بعد ذلك) إلى قوله كما دل عليه في النهاية والمغني (قوله أي إن لم يمكن الخ) عبارة النهاية حيث تعين قتلها طريقا لدفعها والادفعها كالصائل وشمل ذلك ما لو خرجت أذيتها عن عادة القطط وتكرر ذلك منها اه قال عش أي اما إذا لم يتعين بأن امكن دفعها بضرب أو زجر فلا يجوز قتلها بل يدفعها بالاضرب فلا يخف كدفع الصائل ومنه ما لو كانت الهرة صغيرة لا يفيد معها الدفع بالضرب الخفيف ولكن يمكن دفعها بأن يخرجها من البيت ويغلقه دونها أو بأن يكررها عنه مرة بعد أخرى فلا يجوز قتلها ولا ضربها ضربا شديدا اه (قوله وجوزه القاضي) أي القتل مطلقا أي في حالة عدوها وغيرها امكن دفعها بدون القتل ام لا قال الشارح في الامداد وكان ابن عبد السلام اعتمده حيث ابقى بقتل الهر إذا خرج إذاه عن العادة وتكرر منه واخاره الاذرع في هره مهمل لا مالك له إلحاقه بالكلب العقور ورجحه المملوك ايضا لانه لا تبقى له قيمة مع ظهور افساده اه (قوله فالوجه جواز الدفع) وفاقا للنهاية عبارتها وشمل ما تقرر ما لو كانت حاملا فتداعى أو وإن سقط حملها كالحامل وهي حامل وسل البلقيني عما جرت به العادة من ولادة هرة في محل وتالف ذلك المحل بحيث تذهب وتعود إليه لا يوايه هل يضمن مالك المحل متلفها أو اجاب بعدمه حيث لم تكن في بدا أحد ولا ضمن ذو اليد (خاتمة) لو دخلت بقرة مثلا مسيبة ملك شخص فاخرجهما من موضع يعسر عليها الخروج منه فتلقت ضنها ولو ضرب شجرة في ملكه ليقطعها وعلم أنها إذا سقطت تسقط على غافل عن ذلك ولم يعلمه القاطع به فسقطت عليه فانلفته ضمنه وإن دخل ملكه بغير إذنه فان لم يعلم القاطع بذلك أو علم به وعلم بذلك الإنسان ايضا ولم يعلم به لكن اعلمه القاطع به أو لم يعلم به لم يضمنه إذ لا تقصير منه ولو حل قيد دابة غيره لم يضمن ما يتلفه كالموتقن الحرز واخذ المال غيره أو اتلفت الدابة المستعارة أو المبيعة قبل قبضها زرعا مثلا للمالكها ضمنه المستعير والبائع لأنها في يديهما أو انلفت ملك غيرهما فان كان الزرع للبائع لم يضمنه وإن كان ثمنا للدابة لأنها اتلفت ملكه وبصير قابض الثمن بذلك كما مر في محلا وسئل القفال عن حبس الطيور في أقفاص لسباع أصواتها وغير ذلك فاجاب بالجواز إذا تعهد هاما لكها بما تحتاج إليه لأنها كالبيمة تربط مغنى وكذا في الروض مع شرحه لا قوله وسئل القفال الخ (كتاب السير)

لماذا شك هل سيبها المالك أو لا هل تحمل على المسبية أو لا وكيف الحكم (قوله فيضمن ذو جمل) أي عرف بالاضرار كما هو صريح السياق ألا ترى إلى تفريعه على ما قبله ففهموه انه إذا لم يعرف بالاضرار لا يضمن بأرساله فقد يخالف قوله السابق اما لو أرسلها في البلد فيضمن مطلقا إلا أن يكون ما هنا عند اعتياد الارسال في البلد بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم او مفروض في إرساله في الصحراء وفيه نظر لأن الظاهر أن ما نحن فيه لا فرق فيه بين الارسال بالبلد والصحراء فليتأمل

(كتاب السير)

حياته وتبعنا ضارها لو لم يدفعها فروعنا والله أعلم (كتاب السير)

جمع سيرة وهي الطريقة والمقصود منها هنا اصاله الجهاد وإن جزم الزركشي بأن وجوبه (٢١١) وجوب الوسائل لا المقاصد إذ المقصود منه

الهداية ومن ثم لو أمكنت  
بإقامة الدلائل كانت أولى منه  
وقوله الهداية لا يرد عليه  
أنهم لو بذلوا الجزية لزم  
قبولها لأن هذا خاص بمن  
يقبل منه على أن هدايتهم  
لا سيما على العموم بمجرد  
إقامة الدليل نادرة جدا بل  
محال عادة فلم ينظروا إليها  
وكان الجهاد مقصود لا  
وسيلة كما هو ظاهر كلامهم  
وترجمه بذلك لاشتغاله على  
الجهاد وما يتعلق به المتلقي  
تفصيل أحكامه من سيرته  
ﷺ في غزواته وهي  
سبع وعشرون غزوة قاتل  
في ثمان منها بنفسه بدر  
وأحد المريسيع والخندق  
وقريظة وخيبر وحنين  
والطائف وبعث ﷺ  
سبعاً وأربعين سرية وهي  
من مائة إلى خمسمائة فما زاد  
منسربون فسين مهملة إلى  
ثمانمائة فما زاد جيش إلى  
أربعة آلاف فما زاد جحفل  
والخمس الجيش العظيم  
وفرقه السرية تسمى بعشا  
والكتيبة ما اجتمع ولم  
ينتشر وكان أول بعوته  
ﷺ على رأس سبعة أشهر  
في رمضان وقيل في شهر  
ربيع الأول سنة ثنتين من  
الهجرة والاصل فيه الآيات  
الكثيرة والاحاديث

بكسر السين وفتح المثناة التحتية اه معنى (قوله جمع سيرة) إلى قوله وإن جزم في النهاية (قوله وهي) أي  
لغة اه ع ش (قوله والمقصود الخ) عبارة المعنى وغرضه من الترجمة ذكر الجهاد وأحكامه اه (قوله  
وإن جزم الزركشي بأن الخ) وافقه المعنى (قوله إذ المقصود منه الهداية) أي وما يتبعها من الشهادة أو ماقتل  
الكفار فليس بمقصود اه معنى (قوله وقوله) أي الزركشي (قوله قبولها) أي الجزية (قوله  
لأن هذا) أي لزوم القبول (قوله بمن تقبل منه) احتراز عن عابد نحو وث وأصحاب الطوائف وغيرهم بما يأتي  
في الجزية (قوله على أن هدايتهم) أي الكفار (قوله نادرة جدا الخ) هذا لا ينافي قول الزركشي لو  
أمكنت كما لا يخفى اه سم أي لأن الشرطية لا تقتضي وجود المتقدم بل في تعبيره بل وإشارة إلى امتناعه (قوله  
فلم ينظروا إليها إن أراد مطلقاً فمنوع أو باعتبار الدليل لم يضرو (قوله وكان الجهاد مقصوداً الخ) هذا  
لا يتفرع على العلوة المذكورة إذ لا يلزم من استحالة الهداية على العموم بالدليل كونها مقصودة من الجهاد  
فلتأمل واعلم أن كون المقصود منها هنا الجهاد لا ينافي وجوبه وجوب الوسائل كما لا يخفى اه سم وقوله كونها  
مقصودة الخ لعل أصله عدم كونها الخ ثم سقط لفظة عدم من قلم الناسخ (قوله وترجمه بذلك الخ) أي ترجم  
المصنف هذا الباب بالسير لا بالجهاد أو بقتال المشركين كما ترجمه بعضهم لأن الجهاد متلقى من سيره ﷺ  
في غزواته اه معنى (قوله تفصيل أحكامه) أي الجهاد (قوله من سيرته الخ) الأولى سيره بالجمع أي  
من أحواله كما وقع له ﷺ في بدر فإنه قتل وفدى ومن وضرب الرق على البعض اه بجري من  
العزيزي (قوله قاتل في ثمان منها الخ) عبارة المعنى في تسع بنفسه كما حكاه الماوردي اه وكذا في ع ش عن  
شرح مسلم بزيادة الفتح على أن مكة فتحت عنوة وفي البجيري بعد ذكر كلام الشارح ما نصه فيه نظر لما في شرح  
المواهب عن ابن تيمية لا يعلم أنه قاتل في غزوة إلا في أحد ولم يقتل أحد إلا أن بن خلف فيها اه إلا أن يراد أن  
أصحابه قاتلوا بحضوره فنسب إليه القتال بخلاف غيرهما فلم يقع فيه قتال منه فيها ولا منهم اه (قوله وهي) أي  
السرية من مائة إلى خمسمائة عبارة القاموس من خمسة أنفس إلى ثلثمائة أو أربعمائة اه وسياق في السير  
عن المعنى والرشيدي ما يوافقه (قوله فازاد منسرخ) عبارة القاموس والمنسرخ كجلس ومنبر من الخيل  
ما بين الثلاثين إلى الأربعين أو من الأربعين إلى الخمسين أو إلى الستين أو من المائة إلى المائتين وقطعة من  
الجيش تمر قدام الجيش الكثير اه (قوله جحفل) كجعفر (قوله الجيش العظيم) لأنه خمس فرق المقدمة  
والقلب والميمنة والميسرة والسافة اه قاموس (قوله على رأس سبعة أشهر) أي من الهجرة فيكون في  
السنة الأولى منها لأنها في ربيع الأول اه سيد عمر ولعله أطلع على نقل ورواية وإلا فظاهر السياق أن  
قول الشارح سنة ثنتين الخ راجع إليه ايضاً (قوله والاصل فيه) عبارة المعنى والاصل فيه قبل الإجماع آيات  
كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقتلوا المشركين كافة واقتلوهم حيث وجدتموهم وأخبار كخبر الصحيحين  
أمروا أن يقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وخبر مسلم لغدوة أروحة في سبيل الله خير من الدنيا وما  
فيها وقد جرت عادة الأصحاب تبعاً للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه أن يذكر ما مقدمة في صدر هذا الكتاب  
فلنذكر نبذة منها على سبيل التبرك فنقول بعث رسول الله ﷺ يوم الاثنين في رمضان وهو ابن أربعين  
سنة وآمنت به خديجة رضي الله تعالى عنها ثم بعدها قيل على رضي الله تعالى عنه وهو ابن تسع وقيل ابن عشر  
وقيل أبو بكر وقيل زيد بن حارثة رضي الله تعالى عنهما ثم أمر ببلخ قوم بعد ثلاث سنين من مبعثه وأول  
ما فرض الله تعالى عليه بعد الإنذار والدعاء إلى التوحيد من قيام الليل ما ذكر في أول سورة المزمل ثم  
نسخ بما في آخرها ثم نسخ بالصلوات الخمس إلى بيت المقدس ليلة الأسراء بمكة بعد النبوة بعشر سنين

(قوله نادرة جدا الخ) هذا لا ينافي قول الزركشي لو أمكنت كما لا يخفى وقوله فلم ينظروا إليها إن أراد مطلقاً  
فمنوع أو باعتبار الدليل لم يضرو وقوله وكان الجهاد مقصوداً الخ هذا لا يتفرع على العادة المذكورة إذ لا يلزم  
من استحالة الهداية على العموم بالدليل كونها مقصودة في الجهاد فليتأمل واعلم أن كون المقصود منها هنا

الصحيحة الشهيرة وأخذ منها ابن أبي عسرون أنه أفضل الأعمال بعد الإيمان واختاره الأذري وذكر أحاديث صحيحة  
بمصرحة بذلك أولها لا كثرون يحملها على خصوص السائل أو المخاطب أو الزمن (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)



الاشهر الحرم بقوله فاذا  
انسلك الاشهر الحرم  
الاية ثم في السنة الثامنة  
بعد الفتح امر به على الاطلاق  
بقوله انفروا خفافا وثقالا  
وقاتلوا المشركين كافة  
وهذه هي آية السيف وقيل التي  
قبلها وقيل هما اذا تقرر ذلك  
فهو من حين الهجرة كان  
(فرض كفاية) لكن على  
التفصيل المذكور اجماعا  
بالنسبة لفرضيته ولانه  
تعالى فاضل بين المجاهدين  
والقاعدين ووعد كلا الحسنى  
بقوله لا يستوى القاعدون  
الاية والعاصي لا يبعد  
بها ولا يفاضل بين ماجور  
وما زور (تنبيه) ما حملت  
عليه اطلاقه هو الوجه الذي  
دل عليه النقل واما ما اقتضاه  
صنيع شيخنا في شرح منهجه  
انه من حين الهجرة كان  
يجب كل سنة فبعد مخالف  
للكلامهم (وقيل فرض  
عين) لقوله تعالى لا تنفروا  
يعذبكم عذابا لئلا القاعدون  
في الاية كانوا حرا ساوردوه  
بان ذلك الوعيد لمن عينه  
صلى الله عليه وسلم لتعين  
الاجابة حينئذ او عند قلة  
المسلمين وبانه لو تعين  
مطلقا لتطل المعاش (واما  
بعده فللكفار) الحريين  
(حالان احدهما يكونون)

ونحن الذين بايعوا محمدا \* على الجهاد ما بقينا ابا  
وقد يكون الجهاد في عهده صلى الله عليه وسلم فرض عين بان احاط عدو بالمسلمين كالا حزاب من الكفار الذين  
تحزبوا حول المدينة فانه مقتضى لتعين جهاد المسلمين لهم فصار لهم حالان خلاف ما يوهمه قوله اى المصنف  
واما بعد الخامس (قوله مستقرين) الى قوله هذا ما صرح فى المغنى الا قوله المؤتمنين الى واما بان وقوله  
بشرطه وقوله وظاهر الى واقفه ثم قال وما ذكره المصنف محله فى الغزو واما حراسة حصون المسلمين فتعينة فورا  
اه (قوله واما بان يدخل الامام الخ) ظاهره سقوط الفرض باحد الامرين من تشحين الثغور ودخول  
الامام الخ قال مر وهو المذهب لكن الشهاب البرلسى رد ذلك وله فيه تصنيف اقام فيه البراهين على انه لا بد  
من اجتماع الامرين وعرضه على جمع كثير من اهل عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوا على ذلك ع  
ورشيدى وسيأتى عن سم مثلا (قوله او نائبه بشرطه) لعله المشار اليه بقوله السابق انفا وتقليد ذلك  
للامراء المؤتمنين الخ اه ع وش ومحمّل ان المشار اليه قوله الاق في اخر السوادق وشرطه الخ فيكون  
راجعا الى الامام ايضا (قوله هذا) اى قوله ويحصل اما بتشحين الثغور الخ (قوله وصرىحه ) اى هذا  
الجهاد لا ينافى وجوبه وجوب الوسائل كالا يخفى (قوله لكن على التفصيل المذكور) اى بقوله السابق ثم

أى كونهم (ببلادهم) مستقرين فيها غير قاصدين شيئا (ة) الجهاد حينئذ (فرض كفاية) إجماعا كما نقله القاضى عبد الوهاب  
ويحصل أما بتشجيع الثغور وهى محال الخوف التى تلى بلادهم بمكافئين لهم لو قصدوها مع إحكام الحصون والخنادق وتقليد ذلك للأمير  
المؤمنين المشهورين بالشجاعة النصيح للمسلمين وأما بان يدخل الامام أو نائبه بشرطه دارهم بالجوش لقتالهم وظاهر انه ان امكن بعثا فى  
نواحى بلادهم وجب و اقله مرة فى كل سنة فاذا زاد فهو افضل هذا ما صرح به كثيرون ولا ينافيه كلام غيرهم لانه محمول عليه وصريحه الا كنف

بالاول وحده ونوزع فيه بانه يؤدى الى عدم وجوب قتالهم على الدوام وهو باطل اجماعا ويرد بان الثغور اذا شئت كما ذكر كان في ذلك اخذ لشوكتهم وإظهار لقهرهم بعجزهم عن الظفر بشيء منا ولا يلزم عليه ما ذكر لما ياتي انه اذا احتيج الى قتالهم اكثر من مرة وجب فكذا اذا كتفينا هنا بتحسين الثغور واحتيج لقتالهم وجب واما ادعاء ايجاب الجهاد كل سنة مرة مع تحسين الثغور فهو وإن أفهمته عبارات لكنه إنما يتجه حيث لا عذر في تركه مرة في السنة ثم رايته عبارة شرح المذهب وعبارة الاذرعى في باب الاحصار صريحين في الوجوب كل سنة مرة مطلقا زاد الاول إلا ان تدعو حاجة الى التاخير اكثر من سنة والثاني ان ذلك متفق عليه وما يؤيد (٢١٣) ذلك قول الاصوليين الجهاد دعوة

قهرية فتجب اقامته بحسب الامكان حتى لا يبقى الا مسلم او مسالم ولا يختص بمرة في السنة ولا يعطل اذا امكنت الزيادة وهو ضعيف وان اختاره الامام ثم وجه الاول بان تجهيز الجيوش لا يتأتى غالبا في السنة اكثر من مرة ومحل الخلاف اذا لم تدع الحاجة الى اكثر من مرة والواجب وشرطه كالمرة ان لا يكون بناضعف او نحوه كرجاء اسلامهم والاخر حيثذو يسر ان يبدأ بقتال من يلونا الا ان يكون الخوف من غيرهم اكثر فتجب البداءة بهم وان يكثر ما استطاع ويثاب على الكل ثواب فرض الكفاية وحكم فرض الكفاية الذي هو مهم بقصد حصوله من غير نظر بالذات لفاعله انه (اذا فعله من فيهم كفاية) وان لم يكونوا من اهل فرضه كذوى صبا او جنون او انوثة الا في مسائل كصلاة الجماعة على ما مر فيها (سقط الحرج) عنه ان كان من اهله (عن الباين) رخصة وتخفيفا عليهم ومن ثم كان

أو ما صرح الخ والمآل واحد (قوله بالاول) أى بتشحين الثغور (قوله ولا يلزم عليه) أى على الاكتفاء بالاول ما ذكر اى عدم وجوب القتال على الدوام (قوله وان أفهمته عبارات الخ) هذا الذى أفهمته عبارات هو صريح كلام الشيخين وغيرهما عن الاصحاب كما بينه شيخنا الشهاب البرلى على وجه لا يبق لعاقل عذرا في ترك اعتقاده والعمل به في مؤلف حافل عرضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوه عليه وصرحوا بان ما فيه هو الحق الذى لا يمتري فيه عاقل اهم سم (قوله مطلقا) اى وان حصن الثغور (قوله زاد الاول) اى شرح المذهب وقوله والثاني أى وزاد الاذرعى (قوله ان ذلك) أى الوجوب كل سنة مرة مطلقا (قوله وما يؤيد ذلك) اى الادعاء المذكور (قوله وهو ضعيف) اى قول الاصوليين بوجوب الزيادة في سنة على مرة عند الامكان (قوله ثم وجه) اى الامام الاول اى الوجوب في كل سنة مرة مع التحسين (قوله ومحل الخلاف) الى المتن في النهاية (قوله ومحل الخلاف) اى في قدر الواجب في كل سنة (قوله ولا الاخر) اى وجوب باه ع ش (قوله وحكم فرض الكفاية) الى قوله ومن ثم في النهاية الا قوله الا في مسائل الى المتن (قوله الذى الخ) صفة كاشفة لما هيته فرض الكفاية (قوله بقدر حصوله الخ) أى بقصد حصوله في الجملة فلا ينظر الى فاعله الا بالتبع للفعل ضرورة انه لا يحصل بدون فاعل فخرج فرض العين انه منظور بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من كل عين او من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم في فرضه عليه دون امته ولم يقيد بقصد الحصول بالجزم احترازاً عن سنة الكفاية لان الفرض تمييز فرض الكفاية عن فرض العين وذلك حاصل بما ذكر شرح جمع الجوامع للحلى (قوله وان يكونوا) الى قوله الا في مسائل في المغنى (قوله من اهل فرضه) الاولى من اهله (قوله ومن ثم كان القائم به افضل الخ) وفاقا للاسنى وخلافا للحلى والمغنى والنهاية عبارته نعم القائم بفرض العين افضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقل عن المحققين وان اقره المصنف في الروضة اه وعبارة المغنى والمعتد ان فرض العين افضل كما جرى عليه الشارح في شرحه على جمع الجوامع اه (قوله وافهم السقوط) الى قوله اخذا في النهاية والمغنى (قوله السقوط) اى عن الباين (قوله يخاطب به الكل) اى كل من اهل الفرض (قوله اذا تركه الكل) اى كل من اهل الفرض وغيرهم اخذنا مرامنا (قوله ثم اهل فرضه الخ) عبارة المغنى اثم كل من لا عذره من الاعذار الآتى بيانها اه (قوله كالتاخر الخ) راجع الى قوله وانه اذا تركه الكل اثم اهل فرضه كلهم الخ ويحتمل الى خصوص قوله اى وقد قصر الخ (قوله ولما كان) الى قوله واما من استراب في المغنى الا قوله ولا يحصل الى قال الامام الى قوله وعليه حمل الخبر الحسن في النهاية الا قوله واما الى فاما قوله واما الى فقال وقوله خلافا لما يوهمه كلام شارح وقوله ولانها الى قوله وبحت (قوله جملة في ابوابها) عبارة المغنى في الجناز

بعدها اذن الله تعالى للسلبين الخ (قوله وان أفهمته عبارات الخ) هذا الذى أفهمته عبارات هو صريح كلام الشيخين وغيرهما من الاصحاب كما بينه شيخنا الشهاب البرلى على وجه لا يبق لعاقل عذر في ترك اعتقاده والعمل به في مؤلف حافل عرضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوه عليه وصرحوا بان ما فيه هو الحق الذى لا يمتري فيه عاقل (قوله ومن ثم كان القائم به افضل من القائم بفرض العين الخ) نعم القائم

القائم به افضل من القائم بفرض العين كما نقله الشيخ أبو علي عن المحققين وأقر في الروضة الامام عليه وأفهم السقوط أنه يخاطب به الكل وهو الاصح وانه إذا تركه الكل ثم اهل فرضه كلهم وان جهلوا اى وقد قصرنا في جعلهم به اخذنا من قولهم لتقصيرهم كالتاخر تجهيز ميت بقرية ممن تقضي العادة بتعبده فانه ياتهم وان جهل موته لتقصيرهم بعدم البحث عنه ولما كان شان فروض الكفاية منها لكثرتها وخفائها ذكر منها جملة في ابوابها ثم استطرد هنا جملة أخرى منها فقال (ومن فروض الكفاية القيام باقامة الحجج) العلية والبراهين القاطعة في الدين على اثبات الصانع سبحانه وما يجب له من الصفات ويستحيل عليه منها والنسب والنبوت وحقق الرسل وما رسلوا به

من الامور الضرورية والنظرية (وحل المشكلات في الدين) لتدفع الشبهات وتصفو الاعتقادات عن تمويهات المبتدعين ومعضلات الملحدين ولا يحصل كالذلك إلا بافتان (٢١٤) قواعد علم الكلام المبنية على الحكيمات والالهيات ومن ثم قال الامام لو نبي الناس على

ما كانوا عليه في صفوة الاسلام لما أوجبنا التشاغل به ووربما نهينا عنه اى كما جاء عن الائمة كالشافعى بل جعله اقبح مما عد الشرك فاما الآن وقد ثارت البدع ولا سبيل إلى تركها فانظم فلا بد من اعداد ما يدعى به إلى المسلك الحق وتحل به الشبهة فصار الاشتغال بادلة المعقول وحل الشبهة من فروض الكفايات واما من استراب في اصل من اصول الاعتقاد فيلزمه السعى في إزالته حتى تستقيم عقيدته اه وافره في الروضة وتبعه الغزالي فقال الحق انه لا يطلق ذمه ولا مدحه ففيه منفعة ومضرة فباقراره منفعة وقت الانتفاع حلال او مندوب أو واجب وباعتبار مضرته وقت الاضرار حرام ويجب على من لم يرزق قلبا سليما ان يتعلم أدوية أمراض القلب من كبر وعجب ورياء ونحوها كما يجب لكن كفاية تعلم علم الطب (و) القيام (ب) علوم الشرع كتنسير وحديث والفروع) الفقهية زائد على ما لا بد منه (بحيث يصلح للقضاء) والافناء بان يكون مجتهدا مطلقا وما يتوقف عليه ذلك من علوم

غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وفي اللقيط التقاط المنبوذ ذكر هنا الجهاد ثم استطرذ إلى ذكر غيره فقال اه (قوله من الامور الضرورية) فيه شئ إلا ان يقال الضروري قديقام عليه الدليل سم وهو كذلك فقد يكون الضروري بالنسبة لبعض غير ضرورى بالنسبة لآخر وقد يقام على الضروري منه لازالة خفاء فيه والمنبه بصورة الدليل وان لم يسم دليلا حقيقة ولا يضرم تسميته دليلا حقيقة بالنسبة لما نحن فيه إذ القيام به عند الحاجة إليه من فروض الكفاية اه سيد عمر (قوله المان وحل المشكلات) يظهر أن المشكل الامر الذي يخفى ادراكه كدفعه والشبهة الامر الباطل الذي يشتبه بالحق ولا يخفى ان المراد بالحجج غير حل المشكلات وقديقدر على الاول من لا يقدر على الثاني سم على المنهج اه ع ش (قوله وتصفو) اى تخلص وقوله ومعضلات الخ اى مشكلات اه ع ش (قوله كال ذلك) اى القيام باقامة الحجج وحل المشكلات (قوله والالهيات) من عطف الجزء على الكل (قوله قال الامام الخ) عبارة المغنى واما العلم المترجح بعلم الكلام فليس بفرض عين وما كان الصحابة رضى الله تعالى عنهم يشتغلون به قال الامام الخ (قوله في صفوة الاسلام) أى فى النورانية التي كانت حاصلة فى ابتداء الاسلام قبل الاشتغال بما يفسد قلوبهم واحوالهم اه ع ش (قوله به) اى بعلم الكلام (قوله اى كما جاء عن الائمة) عبارة المغنى والروض مع شرحه وما نص عليه الشافعى من تحريم الاشتغال بعلم الكلام محمول على التوغل فيه واما تعلم علم الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلوم الطبائعين والسحر فخر ام وتعلم الشعر مباح ان لم يكن فيه سخر او حث على شر وان حث على التغزل والبطالة كره اه (قوله بل جعله) اى جعل الشافعى الاشتغال بعلم الكلام اه مغنى (قوله تلنظم) حال من ضمير تركها وفي القاموس التلنظم الامواج ضرب بعضها بعضا اه (قوله اه) اى كلام الامام (قوله وتبعه) اى الامام (قوله ذمه) اى علم الكلام اه ع ش (قوله حلال) اى مباح (قوله ويجب) إلى قوله وما بما تقرر فى المغنى لا لقوله بان يكون مجتهدا مطلقا (قوله ان يتعلم أدوية امراض القلب الخ) وقد ينهارحه الله تعالى فى احياء علوم الدين بما لا مزيد عليه فليراجع من اراد وقوله من كبر الخ بيان لامراض القلب اه ع ش (قوله زائد الخ) سيد كرم تحترزه بقوله اما ما يحتاج إليه الخ (قوله بان يكون مجتهدا الخ) ويأتى أن الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثلثمائة سنة فلا يشترط فى هذه الازمنة (قوله وما يتوقف الخ) عطف على علوم الشرع وقوله ذلك اى ما ذكر من التفسير والحديث والفروع (قوله من علوم العربية) بيان لما الموصولة (قوله وغير ذلك) عبارة المغنى وشرح الروض ومن فروض الكفاية علم الطب المحتاج اليه لمعالجة الابدان والحساب المحتاج اليه لقسمة الموارث والوصايا والمعاملات واصول الفقه والنحو واللغة والتصريف واسماء الرواة والجرح والتعديل واختلاف العلماء واتفاقهم اه (قوله بذلك كله الخ) اى بما يتوقف عليه ذلك اه رشيدى (قوله وما تقرر) اى من قوله وما يتوقف عليه الخ (قوله خلافا لما يوهمه كلام شارح) وهو الجلال المحلى جعله متعلقا بالفروع خاصة وصوبه سم واطال فى

بفرض العين أفضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقله عن المحققين وان أقره المصنف فى الروضة مر (قوله الضرورية) فيه شئ مع كون الكلام فى اقامة الحجج والبراهين إلا ان يقال الضروري قديقام عليه الدليل (قوله خلافا لما يوهمه كلام شارح وتعريف الفروع للنفنن الخ) قال المحقق المحلى وعرف الفروع دون ما قبله لما ذكر بعده اه وعبارة الروضة كاصلمها مصرحة بما قاله حيث عبر بقوله واما فرض الكفاية فالقيام بعلوم الشرع فرض كفاية ويؤيد ذلك التفسير والحديث على ما سبق فى الوصية ومنها ان ينتهى فى معرفة الاحكام إلى حيث يصلح للفتوى والقضاء اه وهو قرينة واضحة على ارادة توجيه المحقق للتعريف وله ان يؤيد هذا التوجيه من جهة المعنى بان كلام من العلوم الثلاثة فرض كفاية فى نفسه مع قطع النظر عن

العربية واصول الفقه وعلم الحساب المضطر إليه فى الموارث والاقارات والوصايا وغير ذلك مما يأتى فى باب القضاء توجيهه فتجب الاحاطة بذلك كله لشدة الحاجة إلى ذلك وما تقرر علم ان بحيث الخ متعلق بعلوم خلافا لما يوهمه كلام شارح وتعريف الفروع للنفنن أ ولا نهالم تشتهر مرادها الفقهاء لا مع التعريف دون سابقها وبحث الفخر الرازى انه لا يحصل فرض الكفاية فى اللغة والنحو

الابمعرفة جمع يلغون حد التواتر وعلله بان القرآن متواتر ومعرفة متوقفة على معرفة (٢١٥) اللغة فلا بد أن تثبت بالتواتر حتى يحصل

الوثوق بقولهم فيما سيله  
القطع ويرد بان كتبها  
متواترة وتواتر الكتب  
معتد به كما صرحوا به فينبغي  
حصول فرضها بمعرفة  
الآحاد كما اقتضاه اطلاقهم  
لتمكنهم من إثبات ما نوزع  
فيه من تلك الاصول بالقطع  
المستند لما في كتب ذلك  
الفن ولا يكفي في اقليم مفت  
وقاض واحد لعسر  
مراجعته بل لا بد من  
تعدد ما بحيث لا يزيد  
ما بين كل مفتين على مسافة  
القصر وقاضين على مسافة  
العسوى لكثرة  
الخصومات اما ما يحتاج  
اليه في فرض عيني أو في  
فعل آخر اراد مباشرة  
ولو بوكيله فقطع ظواهر  
احكامه غير النادرة فرض  
عين وعليه حمل الخبر الحسن  
التفقه في الدين حق على كل  
مسلم ونقل ابن الصلاح عن  
الفرأوى انه تحرم الاقامة  
يلد لا مفتى به وفيه نظر  
وقضية مامر من اعتبار  
مسافة القصر بين كل مفتين  
ان الحرمة خاصة بيلد بينه  
وبين المفتى اكثر من  
مسافة القصر وبتسلم  
عمومه يبغي زوال الحرمة  
بان يكون بالبلد من يعرف  
الاحكام الظاهرة غير  
النادرة لما تقرر انها التي  
يجب تعلمها عينا بفرض

توجيه بما يعرف بمراجعته اه رشدي وأقره المفتي عبارته قال الشارح وعرف أي المصنف الفروع أي  
بالالف واللام دون ما قبله لما ذكره بعده وهو قوله بحيث يصلح القضاء ثلاث يوم عوده لما قبله ايضا اه (قوله)  
ويرد بان كتبها متواترة الخ نظر فيه سم راجعه (قوله ولا يكفي في اقليم) الى قوله وعليه حل في المفتي إلا  
قوله ولو بوكيله (قوله لا يزيد بين كل مفتين على مسافة القصر) أي ثلاث يحتاج الى قطعها اه مفتي (قوله)  
لكثرة الخصومات) أي وتكررها في اليوم الواحد من كثيرين اه مفتي (قوله اما ما يحتاج اليه الخ)  
عبارة المفتي والروض مع شرحه ويتعين من ظواهر العلوم لادقائتها ما يحتاج اليه لاقامة فرائض الدين  
كاركان الصلاة والصيام وشروطها ولا بما يجب تعلمه بعد الوجوب وكذا قبله إذالم يتمكن من تعلمه بعد  
دخول الوقت مع الفعل وكركان الحج وشروطه وتعلمها على التراخي كالحج والزكاة ان ملك ما لا ولو كان  
هناك ساع واحكام البيع والقرض ان اراد ان يبيع ويتاجر فيتعين على من يريد بيع الخبز ان يعلم انه  
لا يجوز بيع خبز البر بالبر ولا بدقيقه وعلى من يريد الصرف ان يعلم انه لا يجوز بيع درهم بدرهمين ونحو  
ذلك وأما اصول العقائد فلا اعتقاد المستقيم مع التصحيح على ما ورد به الكتاب والسنة ففرض عين اه (قوله)  
ولو بوكيله) يبغي الاكتفاء بمعرفة الوكيل المباشر لذلك الفعل سم (قوله يبغي زوال الحرمة الخ) ولولم  
يفت المفتي وهناك من يفتي وهو عدل لم يأمم فلا يلزمه الافتاء قال في الروضة وينبغي ان يكون المعلم كذلك  
اه مفتي (قوله انها) أي الاحكام الظاهرة الخ (قوله عليه) أي التعليم والجار متعلق بيجب (قوله وانما  
يتوجه) الى قوله وبقوله في المفتي إلا قوله ووقع الى وأوجهها الى قوله فليتخذ في النهاية إلا قوله ووقع الى  
وأوجهها وقوله ما قدمناه في الخطبة (قوله مكفي) أي قادر على الانقطاع بان يكون له كفاية اه مفتي  
(قوله لا يسقط) أي فرض الفتوى به أي بالفاسق (قوله ويسقط بالعبء والمرأة الخ) لانها اهل للفتوى

توقف غيره منها عليه كما هو ظاهر عبارتهم حتى أن معنى قوله القيام بعلوم الشرع بكل واحد منها في نفسه  
وحينئذ فلا يسوغ تعلق الحيثية المذكورة بالجميع لان القدر المؤدى للفرض من كل من التفسير والحديث  
ليس مضبوطا بها بل لا يتأق ضبطها لان كلاهما في نفسه لا يكفي في حصول تلك الحيثية كما لا يخفى  
والقدر الذي يتوقف عليه تلك الحيثية منها ليس هو القدر المؤدى لفرضها لانه يكفي في حصولها ان يكون  
عنده من الاصول الصحيحة الجامعة من كتب احاديث الاحكام اصل فاكثر وان يعرف آيات الاحكام فقط  
ومعلوم أن مجرد وجود اصل فاكثر عنده من ذلك لا يكفي في القيام بفرض التفسير والحديث وإذا علمت ذلك  
اتضح لك ما قاله المحقق المحلى وغلبت ما في كلام الشارح فتأملوه والحاصل ان القدر الذي يحصل به تلك الحيثية  
لا يتوقف على القدر المحصل بفرض التفسير والحديث والقدر المحصل لها لا يتوقف على تلك الحيثية فتأمل  
ذلك لتعلم ان ما ذكره الشارح بمعزل بعيد عن الصواب وان ما ذكره المحقق المحلى بما لا يمكن خلافه عند اولى  
الاباب (قوله إلا بمعرفة جمع يلغون حد التواتر) قد يقال بلوغ الجمع المذكور حد التواتر لا يفيد القطع  
إلا إذا استندت معرفته إلى التواتر عن جمع من العرب يلغون ذلك والظاهر أن هذا غير متحقق في جميع  
مسائل اللغة والنحو فليتأمل (قوله ويرد بان كتبها متواترة الخ) قد يقال ان اريد تواتر كتبها من مصنفها  
الينا لم يفد او تواتر ما فيها عن العرب بان كان ما فيها نقله جمع من النحاة مثلا بلغ حد التواتر عن جمع من  
العرب كذلك فان هذا هو المفيد للقطع فهو ممنوع كليا لظهور انه في كثير منها ليس كذلك فهذا الرد كما ترى ثم  
إن اجيب عن البحث بان تواتر القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم مغن عن اللغة للقطع بصحة ما تواتر عنه  
وعصمته عن الخلل فيه فان فرض عدم تواتر بعض كيفية تلم يحتاج فيها لتواتر اللغة ورد عليه ان تواتر القرآن  
إنما يعلم منه انه لا خلل فيه واما تمييز الفاعل من المفعول والمبتدا من غيره وهكذا مع توقف المفتي على ذلك  
فلا يعلم من تواتره إلا ان يقال المفتي ظن فيكفي معرفته بالآحاد (قوله ولو بوكيله) يبغي الاكتفاء بمعرفة

الاحتياج اليها وبجبر الحاكم وجوبا أهل كل بلد تركوا تعلم ذلك عليه قال الماوردي وغيره وإنما يتوجه فرض الكفاية  
في العلم على كل مكلف حر ذكر غير بليد مكفي ولو فاسقا لكن لا يسقط به اذ لا تقبل فتواه ويسقط بالعبء والمرأة على أحد وجهين

وان لم يدخلا اه ووقع في الروضة عنه ما يقتضي خلاف ما ذ في كرمسلة الوجين اوجهها ذكر من السقوط وبقوله غير بليد مع قول المصنف كابن الصلاح ان الاجتهاد (٢١٦) المطلق انقطع من نحو ثلثة ائمة يعلم انه لا ائمة على الناس اليوم بتعطيل هذا الفرض وهو بلوغ

درجة الاجتهاد المطلق لان الناس كلهم صاروا ابتداء بالنسبة اليها قيل الفروع ان عطف على تفسير اقتضى بقاء شيء من علوم الشرع لم يذكره أو على علوم اقتضى انه من غير علوم الشرع وكلاهما فاسد اه ويرده ما قدمناه في الخطبة ان علوم الشرع قد يراد بها تلك الثلاثة فقط وهي عرفهم في باب الوصية ونحوها وقد يراد بها هي وآلاتها وهي عرفهم في مواضع اخر منها هذا الماصر حوايه ان الكل فرض كفاية فحينئذ هو معطوف على تفسير ولا فساد فيه خلافا لمن وهم فيه ثم رایت شارحا اشار لشيء من ذلك (و) منها اجماعا على قادر أمن على نفسه وعضوه وماله وان قل كما شمله كلامهم بل وعرضه اخذا من جعلهم اياه عذرا في الجملة مع كونها فرض عين الا ان يفرق بان لها شبه بدل وهو الظهور وان كانت صلاة مستقلة على حيالها ثم رأيت بعضهم جزم بان العرض كالمال وعلى غيره بان لم يخف مفسدة المنكر الواقع ويحرم مع الخوف على الغير ويسن مع الخوف على النفس والنهي

دون القضاء اه معنى (قوله وان لم يدخلا) أى في الفرض اه سم (قوله عنه) أى الماودى (قوله) (واوجهها الخ) كذا في النهاية والمعنى كما مر التنبيه اليه (قوله بالنسبة اليها) أى إلى درجة الاجتهاد المطلق وان كانوا مجتهدين في المذهب والقوى بل هذان ايضا عز ابل عدمان زمن طويل اه امداد (قوله) ويرده الخ) عبارة النهاية ويحجب عنه بصحة ذلك على كل منها اما الاول فتكون الكاف استقصائية أى او باعتبار الافراد الذهبية واما الثاني فلانه من عطف الخاص على العام اهتماما بشانه وقد يقال علوم الشرع قد يراد بها الخ (قوله على قادر) إلى قوله كما في الروضة في النهاية لا قوله اخذا إلى وعلى غيره وقوله بان لم يغلب على ظنه شيء من ذلك (قوله وعلى قادر) ولا يختص بالولاية بل يجب على كل مكلف قادر من رجل وامرأة حرو عبد ولصبي ذلك ويثاب عليه إلا انه لا يجب عليه اه معنى (قوله وان قل) أى كدرهم اه عش (قوله اياه) أى الخوف على العرض (قوله وان كانت) أى الجملة (قوله وعلى غيره) إلى قوله ويحرم كذا في المعنى والروض وشرح المنهج (قوله وعلى غيره) عطف على قوله على نفسه الخ أى ومن على نفس وعضوه مال وعرض غيره (قوله عليه) أى الغير (قوله) أكثر من مفسدة المنكر الخ) يشمل اربع صور الاقل بالنسبة اليه أى المرتكب والى غيره والمساوى بالنسبة اليها وهو واضح بالنسبة للاولى في الجملة وحل تأمل بالنسبة إلى الثلاث الباقية اما بالنسبة إلى المساوى في المرتكب فإى فائدة له وهل هو الا ترجيح بغير مرجح واما في الاخيرين فكيف يسوغ دفع ضرر يؤدي إلى اضرار باخرو لو كانت مفسدة اقل ومن جملة المقرر ان الضرر لا يزال بالضرر لا سيما إذا كان المزال متمحض الحق الله تعالى فكيف يسعى في ازالته بحصول ضرر فيه حق للعبود حق لله ايضا فانه لازم له اه سيد عمر وقد يقال فرق بين المحقق والمترقب (قوله) ويحرم مع الخوف على الغير) أى مع خوف المفسدة المذكورة قياس هذا أن من طلب الشهادة وعلم أنه يترتب على شهادته اعظم مما يستحق بسبب المعصية حرم عليه الشهادة اه عش اقول بل ما ذكره من الافراد لما مر عن السيد عمر ان المراد بالغير ما يشمل المرتكب (قوله ويسن مع الخوف على النفس) مفهومه ما خرج المال فليراجع قال عش واقول المال معلوم من النفس بالاولى بل المراد بالنفس هنا ما يشمل العضو والمال والعرض (قوله والنهي الخ) جواب سؤال نشأ عما قيله (قوله كسره الخ) مثال لغير الجهاد الخ (قوله لا يقطع نفقته) أى كلا او بعضا وقوله وهو محتاج اليها وان لم يصل الى حد الضرورة اه عش (قوله ولا يزيد) إلى المتن في المعنى لا قوله كما في الروضة الى وان ارتكب (قوله ولا يزيد الخ) أى المرتكب المنكر عليه فيها هو فيه عنادا اه معنى (قوله لما هو افحش الخ) خرج الدون والمساوى لكن لا يبعد عدم الوجوب في المساوى اذ لا فائدة سم وقد يقال فرق بين المحقق والمتنظر كما مر (قوله)

الوكيل المباشر لذلك الفعل (قوله وان لم يدخلا) أى في الفرض (قوله) فحينئذ هو معطوف على تفسير ولا فساد الخ) يحجب بان الكاف استقصائية او باعتبار الافراد الذهبية بانه معطوف على علوم ولا فساد لان غايته انه من عطف الخاص على العام لتسكتة كاظهار من بينها والاهتمام بشدة الحاجة اليها ومثل ذلك في غاية الحسن (قوله ويسن مع الخوف على النفس) لما تكلم المصنف في شرح مسلم في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما رواه مسلم ان اول من بدا بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام اليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هنالك فقال ابو سعيد اما هذا فقد قضى ما عليه الخ وقد يقال كيف تاخر ابو سعيد رضي الله عنه عن انكار هذا المنكر حتى سبقه اليه هذا الرجل ثم ذكر احتمالات في الجواب منها قوله ويحتمل ان اباسعيد كان حاضرا من الاول لكن خاف على نفسه او غيره حصول فتنة بسبب انكاره فسقط الانكار عنه ولم يخف ذلك الرجل شيئا لا اعتضاده بظهور عشرينه او غير ذلك او انه خافه وخطر بنفسه وذلك جائز في مثل هذا بل مستحب اه (قوله لما هو افحش) خرج الدون والمساوى لكن لا يبعد عدم

عن الالقاء باليد الى التهلكة مخصوص بغير الجهاد كسره على فعل حرام غير زنا بأن ولو قتل مكفر وأمن أيضا أن المنكر عليه لا يقطع نفقته وهو محتاج اليها ولا يزيد عنادا ولا ينتقل لما هو افحش منه

بان لم يغلب الخ) راجع قوله وأحسنه أيضا الخ (قوله من ذلك) أى قطع النفقة وزيادة العناد والانتقال  
 للاخش (قوله وان ظن الخ) غاية في قوله على قادر الخ عبارة المغنى ولا يشترط فيه ان يكون مسموع  
 القول بل على المكلف ان يامروى به وان علم بالعادة انه لا يفيد ان الذكرى تنفع المؤمنين اه (قوله  
 وان ظن الخ) خلافا للعقائد المضدي به عبارته مع شرحه للمحقق الدواني والامر بالمعروف تبع لما يؤمر به  
 فان كان ما يؤمر به واجبا فواجب الامر به وان كان ما يؤمر به مندوبا فمندوب الامر به والمنكر ان كان حراما  
 وجب النهى عنه وان كان مكروها كان النهى عنه مندوبا وشرطه اى شرط وجوبه وندبه أن لا يؤدي  
 الى الفتنة فان علم انه يؤدي اليها لم يجب ولم يندب بل ربما كان حراما بل يلزمه ان لا يحضر المنكر ويعتزل في  
 بيته لئلا يراه ولا يخرج الا لضرورة لا يلزمه مفارقة تلك البلدة الا اذا كان عرضة للفساد وان يظن قبوله فان  
 لم يظن قبوله لم يجب سواء ظن عدم القبول او شك في القبول وفي الاخير تأمل واذا لم يجب بعدم ظن القبول  
 لم يخف الفتنة فيستحب اظهارا لشعار الاسلام (قوله وان ارتكب الخ) عبارة المغنى ولا يشترط في الامر  
 بالمعروف العدالة بل قال الامام وعلى متعاطى الكاس أن ينكر على الجللاس وقال الغزالي يجب على من  
 غصب امرأة على الزنا امرها باسترجعها عنه اه (قوله باليد) الى قوله قال ابن القشيري في النهاية الا قوله  
 فلا اشكال في ذلك خلافا لمن زعمه وقوله وهذا الى وليس (قوله باليد فاللسان الخ) هذا انما ذكره في النهى  
 عن المنكر وانظر ما معنى الامر باليد والقلب وبعد تسليم تصوره فالترتيب المذكور فيه مشكل ثم رايت  
 ابن قاسم اشار الى ذلك اه رشدي عبارة سم انظر ما معنى الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم اليد مع  
 كفاية اللسان الاخف ثم رايت في التنبيه الآتي معنى الامر بالقلب ثم رايت الروض انما ذكر اليد في  
 النهى وشرحه مشعر بكفاية اللسان فيه اذا حصل به زوال المنكر وانما المؤخر عن اليد مجرد الوعظ فليتأمل  
 وقد يتجه ان يقال ان امكن حصول المقصود بكل من اليد واللسان بلامفسدة في احدهما تخير بينهما وان  
 لحق احدهما فقط مفسدة اقتصر على الاخر وان لحق كلا مفسدة اعلى بل أو مساوية أو لم يفد واحد  
 منهما اقتصر على القلب اه (قوله فاللسان) قياس دفع الصائل تقديمه على اليد فليراجع اه ع ش ولعله  
 اظهر من التخير المار عن سم (قوله بالنسبة لغير الزوج الخ) ظاهر هذا السياق انه يجب عليه الانكار على  
 زوجته ذلك مطلقا لكن قوله اذله الخ صريح في انه جائز لا واجب وهو الذي ينبغي اذ الظاهر انه لحقه اه  
 رشدي (قوله مطلقا) اى مسكرا كان او غيره اه ع ش (قوله والقاضى) وقوله مقلد الخ معطوفان على الزوج

الوجوب في المساوى اذ لا فائدة فليتأمل (قوله الامر باليد) انظر معنى الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم  
 اليد مع كفاية اللسان الاخف ثم رايت في التنبيه الآتي معنى الامر بالقلب ثم رايت الروض انما ذكر اليد  
 في النهى وشرحه مشعر بكفاية اللسان فيه اذا حصل به زوال المنكر وانما المؤخر عن اليد مجرد الوعظ  
 فليتأمل ثم رايت في كلام نقله في شرح مسلم عن القاضى عياض في شرح الحديث ما صورته فان غلب على  
 ظنه ان تغييره بيده يسبب منكر اشد منه من قتله او قتل غيره بسببه كف يده واقتصر على القول باللسان  
 والوعظ والتخويف فان خاف ان يسبب قوله مثل ذلك غير قلبه وكان في سعة وهذا هو المراد بالحديث ان شاء  
 الله تعالى اه والكلام قد يقتضى وجوب الوعظ والتخويف وان لم يزل المنكر به وهو مشكل وحينئذ  
 فقد يقال ان افاد ذلك زوال المنكر فينبغى تقديمه على اليد الا فينبغى عدم وجوبه مطلقا لكن قضية قوله  
 السابق وان ظن انه لا يقبل خلافه (قوله باليد فاللسان الخ) قد يتجه ان يقال ان امكن حصول المقصود  
 بكل من اليد واللسان بلامفسدة في احدهما تخير بينهما وان لحق احدهما فقط مفسدة اقتصر على الاخر  
 وان لحق كلا مفسدة اعلى بل أو مساوية أو لم يفد واحد منهما اقتصر على القلب (قوله والنهى عن المنكر)  
 قال المصنف في شرح مسلم وما يتساهل اكثر الناس فيه من هذا الباب ما اذ ارى انسانا يبيع متاعا معيبا  
 او نحوه فانهم لا ينكرون ذلك ولا يعرفون المشتري بعيبه وهذا خطأ ظاهر وقد نص العلماء على انه يجب  
 على من علم ذلك ان ينكر على البائع وان يعلم المشتري به والله اعلم اه

بان لم يغلب على ظنه شيء  
 من ذلك وان ظن أنه لا يمثل  
 كافي الروضة وان نوزع  
 بنقل الاجماع على خلافه  
 وان ارتكب مثل ما  
 ارتكب أو أقبح منه  
 (الامر) باليد فاللسان  
 فالقلب سواء الفاسق  
 وغيره (بالمعروف) أى  
 الواجب ( والنهى عن  
 المنكر) أى المحرم لكن  
 محله في واجب أو حرام مجمع  
 عليه أو في اعتقاد الفاعل  
 بالنسبة لغير الزوج اذله  
 شافعي يمنع زوجته الحنفية  
 من شرب النبيذ مطلقا  
 والقاضى اذ العبرة باعتقاده



كما ياتي ومقدم لا يجوز  
تقليده لكونه مما ينقض فيه  
قضاء القاضي ويجب  
الانكار على معتقد التحريم  
وان اعتقد المنكر اباحته  
لانه يعتقد انه حرام بالنسبة  
لفاعله باعتباره عقيدته فلا  
اشكال في ذلك خلافا لمن زعمه  
وليس لعامى يجهل حكم  
ما رآه ان ينكره حتى يخبره  
عالم بانه يجمع عليه او في  
اعتقاد الفاعل ولا للعالم ان  
ينكر مختلفا فيه حتى يعلم من  
الفاعل انه حال ارتكابه  
معتقد لتحريمه كما هو ظاهر  
لا احتمال انه حينئذ قد من  
يرى حله او جهل حرمة امام  
ارتكب ما يرى اباحته  
بتقليد صحيح فلا يجوز  
الانكار عليه لكن لو ندب  
للخروج من الخلاف  
برفق فلا باس وانما احد  
الشافعي حنفيا شرب نبيذا  
يرى اباحته لضعف ادلته  
ولان العبرة بعد الرفع للقاضي  
باعقاده فقط ولم يراع ذلك  
في ذمى رفع اليه لمصلحة  
تألفه لقبول الجزية والكلام  
في غير المحتسب اما هو فينكر  
وجوبه على من اخل بشيء  
من الشعائر الظاهرة ولو  
سنة كصلاة العيد والاذان  
ويلزمه الامر بهما ولكن  
لو احتجج انكار ذلك لقتال  
لم يفعله الاعلى انه فرض

اه ع ش (قوله كاياني) اي آتفا (قوله ومقدم لا يجوز الخ) اي فاعتقاده الحل لا يمنع من الانكار عليه اه  
ع ش عبارة سم اي فاذا ارتكب ما يعتقد اباحته بتقليد تمتع فينكر عليه اذا كان الشيء الذي ارتكبه  
محراما عند من يجب عليه تقليده اه (قوله او في اعتقاد الفاعل) اي محرم في اعتقاده اه نهاية (قوله ولا  
لعالم الخ) المناسب ولا على عالم الخ اه رشدي (قوله او جهل حرمة) صريح ان جهل التحريم من الفاعل  
مانع من الانكار وهو مشكل الا ان يخص بانكار ترتيب عليه اذية فليراجع اه رشدي عبارة ع ش اي  
لكنه يرشده بان يبين له الحكم ويطلب فعله منه بلطف اه وعبارة الروض مع شرحه ويرفق في التعبير بمن  
يخاف شره وبالجاهل فان ذلك ادعى الى قبوله وراز الله المنكر اه (قوله اما من ارتكب الخ) محترز قوله  
ومقدم لا يجوز الخ (قوله لكن لو ندب الخ) المراد بالنذب هنا الطلب والدعاء على وجه النصيحة لا النذب  
الذي هو احد الاحكام الخمسة كما هو ظاهر رشدي وع ش (قوله للخروج الخ) اي اللام بمعنى الى وقوله  
برفق متعلق بنذب (قوله فلا باس) عبارة الروض مع شرحه فحسن ان لم يقع في خلاف اخر او في ترك  
سنة ثابتة لا تفارق العلماء على استحباب الخروج من الخلاف حينئذ اه (قوله وانما احد الشافعي الخ) جواب  
عمائشاه من قوله اما من ارتكب الخ (قوله) ولان العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط (الظاهر  
ان هذا الاطلاق غير مراد اذ الظاهر انه لو رفع لقاض شافعي مخالف صلى مع عدم تسبيع ما اصابه  
من نحو كلب او مع الطهر بمستعمل او فعل ما يجوز في اعتقاده لم يعترض له بتعزيره ولا نحوه كنعنه من ذلك  
ثم رايت في باب كون النهي عن المنكر من الايمان ما لفظه ولذلك قالوا ليس للمفتي ولا للقاضي ان يعترض  
على من يخالفه اذ لم يخالف نصا او اجماعا او قياسا جليا اه سم وياتي عن الروض والمغنى ما يوافق (قوله  
والكلام في غير المحتسب) (تنبيه) يجب على الامام ان ينصب محتسبا يامر بالمعروف وينهى عن المنكر  
ان كان لا يختصان بالمحتسب فيتعين عليه الامر بصلاة الجمعة اذا اجتمعت شروطها وكذا صلاة العيد وان  
قلنا انها سنة ولا يامر المخالفين له في المذهب بما لا يجوزونه ولا ينهاهم عما يرونه فرضا عليهم او سنة لهم ويامر  
بما يعم نفعه كعمارة سور البلد ومشر به ومعوثة المحتاجين من ابناء السبيل وغيرهم ويجب ذلك من بيت  
المال ان كان فيه مال والافعل من له قدرة على ذلك وينهى الموسر عن عطل الغريم ان استعداه الغريم عليه  
وينهى الرجل عن الوقوف مع المرأة في طريق خال لانه موضع رية بخلاف مالو وجده معها في طريق  
يطرقه الناس ويامر النساء بابقاء العدو والاولياء بنكاح الا كفء والسادة بالرفق بالماليك واصحاب البهائم  
بتعهدا وان لا يستعملوا ما في الاطلاق وينكر على من تصدى للتدريس والفتوى والوعظ وليس هو من اهله  
ويشهر امره لئلا يغتر به وينكر على من اسر في صلاة جهرية وزاد في الاذان وعكسهما اي ومن جهر في  
سرية او نقص من الاذان ولا ينكر في حقوق الادميين قبل الاستعداد من ذى الحق عليه ولا يحبس  
ولا يضرب للدين وينكر على القضاة ان احتجوا عن الخصوم او قصروا في النظر في الخصومات وعلى ائمة  
المساجد المطروقة ان طرلو الصلاة ويمنع الخوثة من معاملة النساء لما يخشى فيهما من الفساد وليس له حل

(قوله ومقدم لا يجوز تقليده) علام العطف (قوله ايضا ومقدم لا يجوز تقليده) لكونه مما ينقض فيه  
قضاء القاضي) اي فاذا ارتكب ما يعتقد اباحته بتقليد تمتع فينكر عليه اذا كان الشيء الذي ارتكبه محراما  
عند من يجب عليه تقليده (قوله ولان العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط) الظاهر ان هذا الاطلاق غير  
مراد اذ الظاهر انه لو رفع لقاض شافعي مخالف صلى مع عدم تسبيع ما اصابه من نحو كلب او مع الطهر  
بمستعمل او فعل ما يجوز في اعتقاده لم يعترض له بتعزيره ولا نحوه كنعنه من ذلك فليحذر ثم رايت في باب كون  
النهي عن المنكر من الايمان ما لفظه وكذلك قالوا ليس للمفتي ولا للقاضي ان يعترض على من يخالفه اذ لم  
يخالف نصا او اجماعا او قياسا جليا اه وهو بظاهره شامل لما نحن فيه (قوله ولكن لو احتجج انكار ذلك  
لقتال لم يفعله الخ) في شرح مسلم قال امام الحرمين ويسوغ لاحاد الرعية ان يصدمو من ارتكب الكبيرة ان لم  
يندفع عنها بقوله لم يفعله الامر الى نصب قتال وشهر سلاح فان انتهى الامر الى ذلك ربط الامر بالسلطان اه

الناس على مذهبه مغنى وروض مع شرحه زاد شرح الروض لانه لم يزل الخلاف بين الصحابة والتابعين في  
 الفروع ولا ينكر احد على غيره مجتهدا فيه ولا ينكرون ما خالف نصا او إجماعا او قياسا جليا اه (قوله)  
 وليس لاحد البحث الخ) عبارة شرح مسلم وقال اقضى القضاة الماوردي وليس للبحث ان يبحث عما لم  
 يظهر من المحرمات فان غلب على الظن استسار قومها لامارة واثار ظهرت فذلك ضربان احدهما ان  
 يكون في انتهاك حرمة يفوت استدرا كما مثل ان يخبره من يثق بصدقه ان رجلا خلى برجل ليقته او بامرأة  
 ليزنى بها فيجوز له في مثل هذا الحال ان يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذرا من فوات ما لا يستدرك  
 وكذا لو عرف غير المحتسب من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والانتكار والضرب الثاني ما قصر عن هذه  
 الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الاستار عنه فان سمع اصوات الملاهي المنكرة من دار انكرها  
 خارج الدار ولم يهجم عليها بالدخول لان المنكر ليس ظاهرا وليس عليه ان يكشف عن الباطن اه سم  
 (قوله وليس لاحد) اى من الامر والنهي اه اسنى (قوله واقتحام الدور) اى الدخول فيها للبحث عما فيها  
 اه ع ش (قوله ولو بقرينة ظاهرة) انظر هذه الغاية وعبارة الانوار فان غلب على الظن استسار قوم بالمنكر  
 بانار وامارة فان كان بما يفوت تداركه الخ اه رشدي (قوله ولا الخ) اى وان لم يفوت تداركه فلا يجوز  
 التجسس (قوله ولو توقف الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه والانتكار للمنكر يكون باليد فان عجز  
 فباللسان ويرفق بمن يخاف شره ويستعين عليه بغيره ان لم يخف فتنة فان عجز عنه رفع ذلك الى الوالى فان عجز  
 انكر بقلبه اه (قوله من هتك) اى لعرضه اه نهاية (قوله قاله ابن القشيري الخ) نعم لو لم ينزجر الا به اى  
 الرفع للسلطان جاز اه نهاية قال الرشدي المناسب وجب كفى التحفة اه (قوله وله احتمال بوجوبه)  
 ظاهره ولو لمع الهتك وتغريم المال ولينظر هل المراد تغريم الرفع او المرفوع وعلى الاول فلعله اذا احتمل  
 ذلك المال عادة سم وفيه تامل اما اولافلان المتبادر الى الفهم ان المراد تغريم المرفوع كما هو شان ولاية الجور  
 واما ثانيا فمضيق المحشى انه لا ينظر لتغريم المرفوع ولو عظم وهو مشكل بل الذى يتجه ان ينظر  
 الى مفسدة ذلك المنكر ومفسدة اخذ المال ويقيد اطلاقهم اذنى اطلاق الاخذ به ما يؤدى الى مفساد لا تليق  
 بمحاسن الشريعة الغراء فليقت الله فاعل ذلك ويذل جهده في النظر الى اخف المفسدتين اه سيد عمر  
 (قوله بل الوجه انه فرض عين) اقول الوجه المتعين ان مرادهم بقولهم السابق فالقلب انه اذا تعذر  
 المرتبتان الاوليان اكتفى بالقلب وهذا لا ينافى تعين الانتكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانتكار بغيره

وذكر قبله عن القاضي عياض مثله (قوله وليس لاحد البحث والتجسس) عبارة شرح مسلم قال اى امام  
 الحرمين وليس للامر بالمعروف والبحث والتقصير والتجسس واقتحام الدور بالظنون بل ان عثر على منكر غيره  
 جهده هذا كلام امام الحرمين وقال اقضى القضاة الماوردي وليس للبحث ان يبحث عما لم يظهر من  
 المحرمات فان غلب على الظن استسار قومها لامارة واثار ظهرت فذلك ضربان احدهما ان يكون في  
 انتهاك حرمة يفوت استدرا كما مثل ان يخبره من يثق بصدقه ان رجلا خلا برجل ليقته او بامرأة ليزنى بها  
 فتجوز له في مثل هذا الحال ان يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذرا من فوات ما لا يستدرك وكذا  
 لو عرف ذلك غير المحتسب من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والانتكار والضرب الثاني ما قصر عن هذه  
 الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الاستار عنه فان سمع اصوات الملاهي المنكرة من دار انكرها خارج  
 الدار ولم يهجم عليها بالدخول لان المنكر ليس ظاهرا وليس عليه ان يكشف عن الباطن اه (قوله وله احتمال  
 بوجوبه) ظاهره ولو لمع الهتك وتغريم المال ولينظر هل المراد تغريم الرفع او المرفوع وعلى الاول فلعله  
 اذا احتمل ذلك المال عادة (قوله تنبيه ظاهر كلامهم ان الامر والنهي بالقلب من فروض الكفاية وفيه  
 نظر ظاهر بل الوجه انه فرض الخ) اقول الوجه المتعين ان مرادهم بقولهم السابق فالقلب انه اذا تعذر  
 المرتبتان الاولتان اكتفى بالقلب وهذا لا ينافى تعين الانتكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانتكار بغيره  
 فتأمل فانه بهذا يزول اشكال كلامهم واما ما ذكره فليس دافعا لاشكاله والحاصل ان الانتكار بالقلب

وليس لاحد البحث  
 والتجسس واقتحام الدور  
 بالظنون نعم ان غلب على  
 ظنه وقوع معصية ولو  
 بقرينة ظاهرة كاخبار ثقة  
 جاز له بل وجب عليه التجسس  
 ان فات تداركه كالاقتل  
 والزنا ولا فلا ولو توقف  
 الانتكار على الرفع للسلطان  
 لم يجب لما فيه من هتك  
 وتغريم المال قاله ابن  
 القشيري وله احتمال بوجوبه  
 اذا لم ينزجر الا به وهو  
 الاوجه ثم رأيت كلام  
 الروضة وغيره اصرح بما فيه  
 تنبيه ظاهر كلامهم  
 ان الامر والنهي بالقلب  
 من فروض الكفاية وفيه  
 نظر ظاهر بل الاوجه أنه  
 فرض عين لان المراد منها

به الكراهة والافتقار به وهذا لا يتصور فيه أن يكون إلا فرض عين فتأمل فانه مهم نفيس (ولاحياء الكعبة كل سنة بالزيارة) بالحج والعمرة ولا يغني أحدهما عن الآخر ولا الصلاة (٢٢٠) والاعتكاف والطواف عن أحدهما لانهما القصد الاكبر من بناء البيت وفي الاول لحياء تلك

المشاعر (تنبية) ما ذكر من تعينهما هو ما جرى عليه جمع متأخرون وصريح عبارة الروضة تعين الحج وانه لا يكفي غيره ولو العمرة وحدها وصريح عبارة أصلها الاكتفاء بها بل وبنحو الصلاة فنقل شارح عن الروضة وأصلها تعين الحج والعمرة وغيره عن أصلها تعينهما غير مطابق لما فيهما الا بتأويل فتأمل ويتصور وقوع النسك غير فرض كفاية ممن لا يخاطب به كالارقاء والصبيان والمجانين لكن الوجه انه مع ذلك يسقط به كما مر فرض الكفاية كما تسقط صلاة الجنائز عن المكلفين بفعل الصبي ويفرق بينه وبين عدم سقوط فرض السلام عن المكلفين بردهم بان القصد منه التامين وليس الصبي من أهله وهنا القصد ظهور الشعار وهو حاصل ولان الواجب المتعين قد يسقط بالمندوب كالجلوس بين السجدين بحلة الاستراحة والوجه انه لا بد في القائمين بذلك من عدد يحصل بهم الشعار عرفا وان كانوا من اهل مكة ويفرق بينه وبين اجزاء واحد في صلاة الجنائز

والحاصل أن الافتقار بالقلب بالمعنى المذكور فرض عين مطلقا ثم إن أمكنت الزيادة عليه بنحو اليد وجبت على الكفاية ولا فلا فتأمل اه سم وعادة السيد عمر قوله بل الوجه الخ محل تأمل إذ مستندهم في الترتيب المذكور الحديث وهو من رأى منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلمه فعني بقلبه على ما يعطيه السياق فليغيره بقلبه بان توجه بهمة إلى الله تعالى في إزالته وهذا لا يلزم تحققه في عموم الناس فحسن عذر تبة الامر بالقلب المراد ليطابق الحديث النبوي فتأمل إن كنت من أهله وفرض تحققه في عموم الناس وإن الفرض التوجه سواء صدر عن جرت عادة الله تعالى بان لا يخيب توجههم ام من غيره فظاهر انه يكتبني بتوجه البعض ولا يشترط توجه الجميع بخلاف الكراهية لان انتفاءها في فرد ينافي الايمان والعباد بالله تعالى اه اقول توجهه الاخير بعده ظاهر وتوجهه الاول الجارى على مشرب الصوفي وجهه في ذاته لكن يبعده عموم من رأى منكرا فليتاامل (قوله به) أى القلب والجوار متعلق بضمير المثني الراجع للامر والنهي (قول المتن وإحياء الكعبة) أى والمواقف التى هناك روض ومغنى (قول المتن كل سنة) (قاعدة) الحجاج في كل عام سبعون الفا فان نقصوا كلوا من الملائكة كذا ذكره بعضهم فراجع بحجى عن القليوبى (قوله بالحج) إلى التنبية في النهاية والمعنى (قوله بالحج والعمرة) أى ولو بالقرآن اه سم (قوله وفي الاول) هو قوله بالحج والعمرة اه ع ش والصواب انه هو الحج (قوله فنقل شارح الخ) بمن نقل ذلك المحلى وهو مشكل كما يعلم بمراجعة الروضة الا ان تكون بان في عبارته بمعنى كان فانظرها اه سم عبارة المحلى عقب المتن بان يأتى بالحج والاعتكاف كفى الروضة وأصلها بدل الزيارة الحج والعمرة اه (قوله وغيره) أى ونقل غير ذلك الشارح (قوله غير مطابق الخ) خبر فنقل شارح الخ (قوله لا بتأويل) مرافقا عن سم (قوله ويتصور) إلى قوله والوجه عبارة المغنى فان قيل كيف الجمع بين هذا أى كون احياء الكعبة من فروض الكفاية وبين التطوع بالحج لان من كان عليه فرض الاسلام حصل بما أتى به سقوط فرضه ومن لم يكن عليه فرض الاسلام كان قائما بفرض كفاية فلا يتصور حج التطوع احبب بان هنا جهتين من حيثين جهة التطوع من حيث انه ليس عليه فرض الاسلام وجهة فرض الكفاية من حيث الامر باحياء الكعبة وبان وجوب الاحياء لا يستلزم كون العبادة فرضا كاللمعة المغفلة في الوضوء تغسل في الثانية او الثالثة والجلوس بين السجدين بحلة الاستراحة وإذا سقط الواجب المعين بفعل المندوب ففرض الكفاية أولى ولهذا تسقط صلاة الجنائز عن المكلفين بفعل الصبي ولو قيل يتصور ذلك في العبد والصبيان والمجانين لان فرض الكفاية لا يتوجه اليهم لكن جوابا اه (قوله بمن لا يخاطب الخ) متعلق بمتصور ولو قال فيمن الخ كان اوضح (قوله كالارقاء الخ) لعل الكاف استقصائية (قوله والمجانين) أى بان يحرم الولى عن المجانين وكذا عن الصبيان او باذن المميزين منهم في الاحرام اه سم (قوله انه) أى نسك من ذكر مع ذلك أى كونه غير فرض (قوله كما مر) أى في الجهاد (قوله بينه) أى سقوط إحياء الكعبة بفعل غير المكلفين (قوله فرض السلام) أى فرض جوابه (قوله ولان الواجب الخ) عطف على قوله كما تسقط الخ (قوله قد يسقط بالمندوب الخ) أى ففرض الكفاية أولى اه معنى (قوله والوجه) إلى قوله فان قلت في النهاية (قوله المعصوم) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغنى الا قوله ما يستلزم إلى المتن وقوله لعدم إلى ونذر (قوله على كفاية سنة الخ) أى وعلى وفاء ديونه وما يحتاج اليه الفقيه من الكتب والمحترف من الآلات اه ع ش (قوله ولمؤمنهم) وينبغي انه لا يشترط في الغنى ان يكون عنده مال يكفيه لنفسه ولمؤمنه جميع السنة بل يكفي في

بالمعنى المذكور فرض عين مطلقا ثم إن أمكنت الزيادة عليه بنحو اليد وجبت على الكفاية ولا فلا فتأمل اه سم (قوله بالحج والعمرة) ولو بالقرآن اه سم (قوله فنقل شارح عن الروضة وأصلها تعين الحج والعمرة) بمن فعل ذلك المحلى وهو مشكل كما يعلم بمراجعة الروضة الا ان تكون بان في عبارته بمعنى كان فانظرها (قوله والمجانين

بأن القصد ثم الدعاء والشفاعت وهما حاصلان به وهما احياء وإظهار ذلك الشعار الاعظم فاشترط فيه عدد يظهر وجوب به ذلك (ودفع ضرر) المعصوم من (المسلمين) وأهل الذمة والامان على القادرين وهم من عنده زيادة على كفاية سنة لهم ولمؤمنهم

كما في الروضة وان قال البلقيني لا يقول له أحد لان الفرض في المحتاج لافي المضطر كما يعلم من قول الروضة وغيره في الاطعمة يجب على غير مضطر اطعام مضطر حالاً وان كان المالك يحتاجه بعد (ككسوة عار) ما يستر عورته او يقي بدنه من مضر كما هو ظاهر (واطعام جائع إذا لم يندفع) ذلك الضرر (بزكاة) سهم المصالح من (بيت مال) لعدم شيء فيه او لمنع متولي ولو ظلم (٢٢١) ونذر وكفارة ووقف ووصية

صيانة للنفس ومنه يؤخذ

أنه لو سئل قادر في دفع

ضرر لم يجز له الامتناع

وان كان هناك قادر آخر

وهو متجه لئلا يؤدي الى

التواكل بخلاف المفتي له

الامتناع إذا كان ثم غيره

ويفرق بان النفس مجبولة

على محبة العلم وافادته

فالتواكل فيه بعيد جداً

بخلاف المال فان قلت

فرقوا بين هذا ونظيره

في أولياء النكاح والشهود

بان اللزوم هنا فيه حرج

ومشقة لكثرة الوقائع

بخلافه ثم وهذا يفهم خلاف

ما تقرر في الاطعام قلت

الفرق صحيح ولا يفهم ذلك

لان المسائل العلية تقتضي

مزيد تفحص وتطلب

ومن شأنه المشقة بخلاف

اعطاء المحتاج لامشقة

فيه الا بالنسبة لشح النفس

المجبول عليه أكثرها وذلك

غير منظور اليه والام

يوجبوا عليه شيئاً اصلاً

وقضية تعبيره بالضرر ان

الواجب سد الضرورة دون

الزيادة التي تلزم القريب وهو

كذلك كما اقتضاه تخريجها

وجوب المواساة أن يكون له نحو وظائف يتحصل منها ما يكفيه عادة جميع السنة ويتحصل عنده زيادة على ذلك ما يمكن المواساة به ع (قوله) كافي الروضة وان قال البلقيني (الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامه وجوب دفع الضرر وإن لم يبق لنفسه شيء ولكن الاصح ما في زيادة الروضة عن الامام انه يجب على الموسر المواساة بما زاد على كفاية سنة ومقتضاه انه لا يتوجه فرض الكفاية بمواساة المحتاج على من ليس معه زيادة على كفاية سنة وهو وكذلك وان قال البلقيني هذا لا يقوله أحد ولا ينافيه ما في الاطعمة من وجوب اطعام المضطر وإن كان يحتاجه في ثاني الحال فان هذا في المحتاج غير المضطر وذلك في المضطر اه (قوله لا يقوله) أي ان المراد بالقادر هنا ما ذكر المقتضي عدم وجوب مواساة المحتاج على من ليس عنده زيادة على كفاية سنة له ولمعونه (قوله لان الفرض الخ) علة لكون المراد بالقادر هنا ما ذكر عن الروضة لكن في استلزامه له تأمل (قوله) او يقي بدنه من مضر الخ (و تعبير الروضة بستر العورة مثال اه نهاية عبارة المغنى ظاهر كلام المصنف ان المراد بالكسوة ستر ما يحتاج اليه البدن قال في المهمات وهو كذلك بلا شك فيختلف الحال بين الشتاء والصيف وتعبير الروضة بستر العورة معترض اه (قوله لعدم شيء الخ) ثم يحتمل ان يكون حينئذ قرصاً على بيت المال اذا استاذن الامام وبه صرح الامام برساي اه سم (قوله ووقف) أي عام اه مغنى (قوله) ومنه) أي التعليم (قوله بخلاف المفتي) قال في شرح الروض قال في الروضة وينبغي ان يكون المعلم كذلك اه سم (قوله غيره) أي وهو عدل اه مغنى (قوله بين هذا) أي الافتاء اه سم وكذا قوله هنا (قوله بخلافه ثم) أي في النظير (قوله وهذا) أي الفرق المذكور (قوله وذلك الخ) أي الشح (قوله عليه) أي على شخص (قوله وهو كذلك) خالفه النهاية والمغنى فقالوا هل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يسد الرق ام الكفاية قولان اصحهما ثانيهما فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف اه قال ع ش قوله فيجب في الكسوة الخ أي يرجع فيما لا يعلم الا منه كالشع اليه وقوله من شتاء وصيف أي لا من كونه قبيحاً او غيره اه (قوله ذلك) أي دفع الضرر (قوله بان الوجه الخ) أي قياساً على مؤنة القريب (قوله هنا) أي في دفع الضرر وقوله ثم أي في نفقة القريب (قوله ويلحق) إلى المتن في النهاية لا قوله وقد يفرق إلى وما يندفع وقوله خلافاً لى ولو تعذر (قوله كاجرة طيب الخ) هل يجب ثمن ماء الطهارة فيه نظروا له لا يجب اه سم (قوله سياق) أي في الاطعمة (قوله على غير غنى تلزمه المواساة) أي على مالك فقير او غنى بكفاية سنة فقط (قوله على غير غنى الخ) (اقول) او على ما اذا كان

أي بان يحرم الولي عن المجانين وكذا عن الصبيان او ياذن للبهزين منهم في الاحرام (قوله ما يستر عورته) عبارة الروض وستر العاري قال في شرحه وتعبير المصنف بالعاري أولى من تعبير اصله بالعورة لان الحكم لا يختص بها اه (قوله لعدم شيء الخ) ثم يحتمل ان يكون حينئذ قرصاً على بيت المال ان استاذن الامام وبه صرح الامام بر (قوله بخلاف المفتي الخ) قال في شرح الروض قال في الروضة وينبغي ان يكون المعلم كذلك اه (قوله فان قلت فرقوا بين هذا) أي الافتاء (قوله) واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة الخ (و تعبير الروضة بستر العورة مثال اه (قوله) واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة الخ) في شرح الارشاد ولا يتقيد الحكم بستر العورة خلافاً لما توهمه عبارة الروضة الخ (قوله بان الوجه) كتب عليهم (قوله كاجرة طيب و ثمن ادوية وخادم منقطع كما هو ظاهر) هل يجب ثمن ماء الطهارة فيه نظروا له لا يجب (قوله فليحمل الخ) كتب عليهم (قوله على غير غنى الخ) (اقول) او على ما اذا كان المضطر

ذلك على مضطر وجد مية واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة بان الوجه اعتبار ستر البدن بما يليق بالشتاء والصيف فيجاب عنه بان المدار هنا على الضرر فهو ثم على المصاحبة بالمعروف فلم يجب هنا الا ما يحصل بتركه لضرر يخشى منه مبيح تيمم للقاعدة المقررة ان ما وجب للضرورة يتقدر بقدرها ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناها كاجرة طيب و ثمن ادوية وخادم منقطع كما هو ظاهر (تنبيه) سياق ان المالك لا يلزمه بذل طعامه للمضطر الا يبدله وحينئذ قد يشكل بما هنا فليحمل ذلك على غير غنى تلزمه المواساة حتى يجمع كلامهم هذا ويفرق بان غرض احياء النفوس

ثم اوجب حمل الناس على البذل بان لا يكلفوه بما نامطلقا بل مع التزام العوض والا لا تمتنعوا من البذل وإن عصوا فإدعى إلى اعظم المفسدين  
وهنا لفوات للنفس فلا موجب لمساختهم في ترك المواساة وهذا هو الوجه كما هو ظاهر فالخاص انه يجب البذل هنا بلا بدل لا مطلقا بل بما زاد  
على كفاية السنة وثم يجب البذل بما لم يحتج به حالا ولو على فقير لكن بالبذل وما يندفع به ضرر المسلمين والذين فك اسرائهم بتفصيله الآتي  
في الهدنة وعمارة نحو سور البلد وكفاية (٢٢٢) القائلين بحفظها فؤنة ذلك على بيت المال ثم على القادرين المذكورين خلافا لمن حدهم

بانهم من يجدون بعد ما على كل ما يخصه بالتوزيع على عددهم ما يبقى معه يسارهم ولو تعذر استيعابهم خص به الوالى من شاء منهم (وتحمل الشهادة) على اهل له حضر اليه المشهود عليه او طلبه ان عذر بنحو قضاء او عذر جمعة اى ولم يعذر المطلوب ولو بنحو عذر جمعة ايضا فيما يظهر (واداؤها) على من تحملها ان كان اكثر من نصاب والا فهو فرض عين على ما ياتى (والحرف والصنائع) كالنجارة والحجامة لتوقف قيام الدين على قيام الدنيا وقيامها على دينك وتغايرهما الذى اقتضاه العطف على خلاف ما فى الصحاح يكفى فيه ان الحرفة اعم عرفا لانها تشمل ما يستدعى عملا وغيره كان يتخذ صنعا يعملون عنده والصناعة تختص بالوى (تنبيه) صرحوا بكراهة فعل بعض الحرف كالنجارة مع تصريحهم هنا بفرضيته وهو مشكل وقد يجاب عنه بان الحثية مختلفة ومع ذلك فيه ما فيه لا نأذانيها الناس عن فعل الحجامة مثلا من اى حثية كان يلزم تركهم

المضطر غنيا فان الغنى لا ينافى الاضطرار إذ قد لا يتمكن من ماله فى الحال وقد يقال الحمل على احد هذين الامرين اوجه من الفرق الذى ذكره لانه اذا وجبت المواساة بما نأبلا اضطرار رفع الاضطرار اولى اهمم فالخاص انه يجب هنا بشرط الغنى وهناك مطلقا البذل بيدل مع غنى المبدول اليه وبدونه مع فقره (قوله) (ثم) اى فى المضطر (قوله) بان لا يكلفوه (متعلق بالحمل والضمير المرفوع للناس والمنصوب للبذل (قوله) مطلقا) اى غنيا كان البذل اولا (قوله) وهنا) اى فى المحتاج (قوله) لمساختهم فى ترك المواساة) متعلق بموجب يعنى لى ترغيب الناس فى المواساة لان نفي النفي لاثبات (قوله) وما يندفع) إلى قوله فؤنة ذلك فى المغنى (قوله) وكفاية القائلين بحفظها) اى البلد ومنه يؤخذ ان ما تأخذه الجند الا ان من الجوامك يستحقونه ولو زائد على قدر الكفاية حيث احتيج اليه فى اظهار شوكتهم ومن ذلك ما تأخذه امرؤهم من الخيول والماليك التى لا يتم نظامهم وشوكتهم الا بها لقيامهم بحفظ حوادث المسلمين اه عش (قوله) المذكورين) اى فى شرح ودفع ضرر المسلمين (قوله) حدهم) اى فسر القادرين (قوله) ما يبق الخ) مفعول يجدون (قوله) استيعابهم) اى القادرين المذكورين (قوله) خص به) اى بما ذكر من فك الاسرى وما بعده ويحتمل ان الضمير للتوزيع (قول المتن وتحمل الشهادة) عبارة المغنى ومن فروض الكفاية إعانة القضاة على استيفاء الحقوق للحاجة اليها وتحمل الخ (قوله) على اهل) الى التنبيه فى النهاية لا قوله اى ولم يعذر إلى المتن وكذا فى المغنى لا قوله على اهل له (قوله) على اهل الخ) اى عدل اه عش (قوله) ان كان) اى من تحمل الشهادة (قوله) من نصاب) وهو اثنان اه عش (قوله) ولألا) اى بان تحمل اثنان فى الاموال اه مغنى (قول المتن والحرف والصنائع) اعلم أنى لم أر من ذكر ما يحصل به فرض الكفاية فى الحرف هل يشترط وجود جميعها والمحتاج اليه بتلك الناحية وعلى كل تقدير فهل يشترط فى كل محل او يتقيد بمسافة القصر او بمسافة العدوى او يفصل فيها بين ما تشد الحاجة اليه وما تهم وما تندر اه سيد عمر (قوله) كان يتخذ الخ) مثال للغير (قوله) وهو مشكل) اى لاستلزامه كون الشيء الواحد مطلوبا ومنها عنه (قوله) اكل كسبها) اى الحجامة (قول المتن وما يتم به المعاش) اى التى بها قوام الدين والدنيا كالبيع والشراء والحرائر والخيطة وفى الحديث اختلاف أمتى رحمة وفسره الحلبي باختلاف المهم والحرف اه مغنى (قوله) عطف مرادف) الى قوله والفرق فى النهاية لا قوله كما هو الى المتن وقوله لكن هنا الى ويسن وقوله للخبر المشهور فيه وقوله وفى الاذكار الى اما كونه وقوله ولم يضعفه (قوله) عن دينك) اى الحرف والصنائع (قوله) لا يحتاج) الى قوله كما هو قياس الخ فى المغنى (قوله) وإن كرهت صيغته) كعليكم السلام كما ياتى اه عش (قوله) لكن هنا) الى قوله لو يسن عبارة النهاية ويرى الرد فور اه عبارة شرح الروض ويجب على الغائب الرد فور باللفظ فى الرسول وبه اوبالكتابة فى الكتاب اه وهى مصرحة بفورية الرد بالكتابة ايضا اه سم (قوله) لكن هنا) اى فيما مع رسول او فى كتاب (قوله) ويحتمل خلافا) لعله الاقرب لكن ينبغى ان

غنيا فان الغنى لا ينافى الاضطرار إذ قد لا يتمكن من ماله فى الحال وقد يقال الحمل على احد هذين الامرين اوجه من الفرق الذى ذكره لانه اذا وجبت المواساة بما نأبلا اضطرار رفع الاضطرار اولى واما الفرق المذكور فلا يقوى تلك القوة فليراجع (قوله) لكن هنا يكفى جوابه كتابة) عبارة شرح الروض ويجب على الغائب الرد فور باللفظ فى الرسول وبه اوبالكتابة فى الكتاب اه وهى مصرحة بفورية الرد بالكتابة ايضا (قوله)

لها فلا يخلص إلا اعتمادان المكروه أكل كسبها للحر لا فعلها فتأمل (وما يتم به المعاش) عطف مرادف لانه لا يخرج لا عن دينك (تنبيه) لا يحتاج فى هذه لامر الناس بها لان فطرهم بمجولة عليها لكن لو تماؤا على ترك واحدة منها اموا وقوتلوا كما هو قياس بقية فروض الكفاية (وجواب سلام) مسنون وان كرهت صيغته ولو مع رسول أو فى كتاب لكن هنا يكفى جوابه كتابة ويجب فيها ان لم يرد لفظ الفور فيما يظهر ويحتمل خلافاه ويسن الرد على المبلغ والبداة به فيقول وعليك وعليه السلام للخبر المشهور فيه

من مسلم يميز غير متحلل به من الصلاة (على جماعة) أي اثنين فأكثر مكلفين وسكاري لهم نوع تمييز سمعوه أما وجوبه فاجماع ولا يؤثر فيه إسقاط المسلم لحقه لأن الحق لله تعالى وفي الإذكار يسن أن يحمله بنحو أبرأته من حق (٢٢٣) فإنه يسقط به حق الآدمي وأما كونه على

الكفاية فلخبر أبي داود ولم يضعفه يجزئ عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ويجزئ عن الجلوس أن يرد أحدهم فيه يسقط الفرض عن الباقيين ويختص بالثواب فإن ردوا كلهم ولو مرتبا أنيبوا ثواب الفرض كالمصلين على الجنائز ولو ردت امرأة عن رجل اجزأ أن شرع السلام عليها ولا فلا أوصي أو من لم يسمع منهم لم يسقط بخلاف نظيره في الجنائز لأن القصد ثم الدعاء وهو منه أقرب للاجابة وهنا الامن وهو ليس من اهله وقضيته انه يجزئ. تشميت الصبي عن جمع لأن القصد التبرك والدعاء كصلاة الجنائز ولو سلم جمع مترتبون على واحد فدرمة قاصدا جميعهم وكذا لو أطلق على الأوجه اجزاء ما لم يحصل فصل ضار ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة أو نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا على اجنبي وهي عجز لا تشتهى ويلزمها في هذه الصور رد سلام الرجل اما مشتبهة ليس معها امرأة أخرى فيحرم عليها رد سلام اجنبي ومثله ابتداءه ويكره له رد سلامها ومثله ابتداءه أيضا والفرق ان

لا يؤخره عن الوقت الذي يتوقع فيه وصول الجواب اه سيد عمر (قوله من مسلم الخ) متعلق بسلام أو صفة له اه ع ش أي كقول المتن على جماعة (قوله أو سكارى الخ) خلافا للمعنى (قوله سمعوه) صفة لجماعة ويحتمل لمكلفين أو سكارى الخ (قوله ولا يؤثر) إلى قوله ومثله في المعنى الا قوله وفي الإذكار إلى وأما كونه وقوله ولم يضعفه (قوله فيه) أي في فرض الرد (قوله إسقاط المسلم) بشد اللام عبارة المعنى فرع لو سلم على انسان ورضي أن لا يرد عليه لم يسقط عنه فرض الرد كما قاله المتولي لانه حق الله تعالى ويأثم بتعطيل فرض الكفاية كل من علم بتعطيله وقدر على القيام به وان بعد عن المحل وكذا يأثم قريب منه لم يعلم به لتقصيره في البحث عنه ويختلف هذا بذكر البلد وصغره كما قاله الامام اه (قوله حق الآدمي) أي لاحق الله تعالى (قوله عن الجلوس) جمع جالس (قوله فيه الخ) من عند الشارح (قوله ويختص) أي الراد منهم (قوله ولوردت امرأة الخ) أي في لو سلم على جماعة فيهم امرأة اه معنى (قوله عن رجل) أي وعن نفسها كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله أن شرع السلام عليها) أي بان كانت نحو محرم له أو غير مشتبهة اه ع ش (قوله أوصي) منه يعلم أن عموم قوله السابق وان لم يكونوا من اهل فرضه كذوى صبا الخ غير مراد اه ع ش (قوله منهم) أي من جماعة سلم عليهم وهو راجع إلى قوله أوصي أيضا وفرض المسئلة ان فيهم مكلفا أيضا كما هو ظاهر (قوله وقضيته) أي الفرق (قوله عن جمع) أي مكلفين هو فيهم (قوله مترتبون) عبارة النهاية دفعة أو مرتبا اه (قوله لم يحصل فصل ضار) عبارة النهاية لم يطل الفصل بين سلام الاول والجواب اه (قوله ضار) كذا كان في اصله رحمه الله ثم الحقت فاء بالراء فصار صارف فليتأمل سيد عمر (قوله او نحو محرم) أي كعبدها معنى ونهاية (قوله في هذه الصور) يعني فيها لو سلم عليها نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا اجنبي وهي عجز لا تشتهى (قوله ليس معها امرأة الخ) صادق بما إذا كان معها رجل فأكثر وقضية ما ياتي آتافا عن المعنى والاسنى عدم الحرمة حينئذ (قوله ويكره له) أي للاجنبي اه ع ش (قوله ومثله ابتداءه أيضا) نعم لا يكره سلام جمع كثير من الرجال عليها حيث لم تخف فتنة نهاية وفي سم بعد نقل مثله عن شرح الروض مانصه وقياسه ردهم عليها وهل كذلك ردها سلامهم وابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه نظرا اه سيد عمر (قوله والخثي) إلى قوله ومن ثم في المعنى (قوله مع الرجل الخ) ومع الخثي كالرجل مع المرأة معنى (قوله ولو سلم الخ) عبارة المعنى والاسنى ولا يكره على جمع نسوة أو عجز لا تنفاه خوف الفتنة بل يندب الابتداء به ممنهن على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك اه (قوله على جمع نسوة) المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد اه ع ش أي كإفيدة قول الشارح ومن ثم حلت الخلوة بامرأتين (قوله

من مسلم يميز) ولو صيا (قوله لهم نوع تمييز) ظاهره انه لا يجب على من ليس لهم ذلك وان تعدوا بالسكر ثم رأيت ما ياتي اول الصفحة الآتية (قوله ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة الخ) في شرحه للارشاد ولا يبعد أن الامر دكالشابة فيها ذكر الا ان يفرق بان صوت المرأة جرى خلاف في كونه عورة بخلاف صوت الامرء أو أيضا فبين المرأة والرجل من شدة الحياء الزائد بمحادثتها له فيفتح بذلك باب الفتنة ما ليس بين الامرء والرجل اه والفرق هو الموافق لقوله الآتي هنا والظاهر ان المراد الخ (قوله ويكره له رد سلامها الخ) قال في شرح الروض نعم لا يكره من الجمع الكثير من الرجال السلام عليها ان لم يخف فتنة ذكره في الإذكار اه وقياسه ردهم عليها وهل كذلك ردها سلامهم وابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه نظر (قوله والخثي مع الرجل كمرأة) قضيته انه إذا كان غير شاب فله حكم العجز مع الرجل حتى يجب عليه رد سلام الرجل كما يجب على العجز كما تقدم وان كان شابا حرم عليه ابتداء السلام على الرجل ورده عليه وفيه نظر اذا تحرم بالشك ويحجب بانالو نظر نال ذلك لم يحرم النظر مع ان المقرر حررته فليتأمل (قوله ولو سلم على جمع نسوة) لم يفصح بسن السلام ممنهن عليه ولا منه عليهن وفي شرح الروض بعد قوله لا على جمع

ردها وابتداءها بطمعه فيها أكثر بخلاف ابتداءه ورده والخثي مع الرجل كمرأة فمع المرأة كرجل في النظر فكذا هنا ولو سلم على جمع نسوة وجب رد احدها ان لا يخشى فتنة حينئذ ومن ثم حلت الخلوة بامرأتين والظاهر ان الامرء هنا كالرجل



ابتداء ورد أو سلام ذمى فيجب رده بعليك كما اقتضاء كلام الروضة لكن قال البلقيني والأذرعى والزركشى أنه يسن ولا يجب وسلام صبي أو مجنون ميز فيجب رده أيضا وكذا سكران (٢٢٤) ميز لم يعص بسكره وقول المجموع لا يجب رد سلام مجنون أو سكران يحمل على غير

المميز وزعم أن المجنون والسكر ينافيان التمييز غفلة عما صرحوا به من عدم التناهي أما المتعدى ففاسق وأما غير المميز فليس فيه أهلية للخطاب كالمجنون والملاحق بالمكلف وإنما هو المتعدى فإن قلت قضية هذا وجوب الرد عليه وإن لم يميز كالصلاة قلت فائدة الوجوب في نحو الصلاة من انعقاد السبب في حقه حتى يلزمه القضاء منتفية هنا لأن الرد لا يقضى كما صرحوا به فاندفع ما للشارح هنا نعم لو قيل فائدته الأثم وإن لم يسمع تغليظا عليه لم يبعد ولعله مراد ذلك الشارح وخرج به السلام على قاضى الحاجة ومن معه فلا يجب رده كما يأتي وإنما يجزى الرد أن اتصل بالسلام كاتصال قبول البيع بإيجابه وخرج بغير متحلل الخ سلام التحلل من الصلاة إذا نوى الحاضر عنده فلا يلزمه رده على الأوجه ويفرق بينه وبين سلام التلاقي بأن قصد به الأمان وهو لا يحصل إلا بالرد وهنا التحلل من الصلاة مع قصد الحاضر به لتعود عليه بركته وذلك حاصل وإن لم يرد وإنما حث به الخالف على ترك الكلام والسلام

ابتداء وردا) أى فيسن لكل منه. أعلى الآخر ويجب عليه الرد (قوله وسلام ذمى) عطف على سلام امرأة اه سم (قوله فيجب الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله بعليك) عبارة النهاية والمعنى بوعليك زيادة الواو ثم نبه المعنى على جواز إسقاطها أيضا (قوله وسلام صبي الخ) عطف على سلام امرأة (قوله أو مجنون ميز) خلافا للنهاية ولظاهر المعنى وقوله ميز راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه وكذا سكران ميز خلافا للنهاية والمعنى (قوله أما المتعدى) أى بسكره (قوله ففاسق) أى وسياق أنه لا يجب رد سلامه (قوله وأما غير المميز) أى السكران غير المميز (قوله كالمجنون) أى غير المميز (قوله قضية هذا) أى الإلحاق (قوله عليه) أى السكران المتعدى والجار متعلق بوجوب (قوله في حقه) أى المتعدى (قوله وإن لم يسمع) أى لسكره (قوله وخرج به) أى بقوله مسنون (قوله ومن معه) أى عطفًا عليه (قوله وإنما يجزى) إلى قوله وخرج في النهاية والمعنى (قوله أن اتصل الخ) قضية أنه يضر الفصل بلفظ اجنبى ويؤيده قوله الآتى لأن الفصل ليس باجنبي اه سم (قوله به) أى بالسلام وكذا ضمير بركته (قوله وذلك) أى عود البركة للحاضر (قوله وإنما حث به) أى بقصد الحاضر بسلام التحلل (قوله والسلام) الواو بمعنى أو المنوعة (قوله ولا رد سلام) إلى قوله ولا بد فى المعنى لإقوله وإن شرع سلام (قوله ولا رد سلام) ظاهره أنه عطف على قوله رده من قوله فلا يلزمه رده الخ ولا يخفى ما فيه من إيهام تقريره على ما قبله فكان الأولى وكذا لا يلزمه رد سلام الخ (قوله زجر الخ) عبارة المعنى إذا كان في ترك زجر الخ اه (قوله أول غيره الخ) الأولى التثنية لما مر عن سم أن المعطوف بالواو المنوعة كالمعطوف بالواو (قوله فرض عين عليه) أى إلا أن كان المسلم أو المسلم عليه مشتهة والآخر رجلا ولا نحو محرمية بينهما فلا يجب الرد اه معنى (قوله من رفع الصوت الخ) فإن شك أى الرادى سماعه أى المسلم زاد فى الرفع فإن كان عنده نيام خفض صوته اه نهاية أى ندبامع الاسماع للمسلم وإن أدى إلى إيقاظ النائمين عش (قوله

نسوة أو يجوز أى لا يكره ابتداء ولا رد اعلمين ما نصه بل يندب الابتداء به منهن على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك اه (قوله وسلام ذمى) عطف على سلام امرأة فى قوله ودخل فى قوله الخ وقضية استحباب سلام الذمى على المسلم ولم أره فراجع (فائدة) فى فتاوى السيوطى فى الباب الجامع آخرها ما نصه مسئلة رجل سلم على جماعة مسلمين وفيهم نصراني فانكر على ذلك فقال ما قصدت إلا المسلمين فقيل له من حثك أن تقول السلام على من اتبع الهدى فهل يجزىء اللفظ الاول او يتعين الثانى (الجواب) لا يجزىء فى السلام إلا اللفظ الاول ولا يستحق الرد إلا به ويجوز السلام على المسلمين وفيهم نصراني إذا قصد المسلمين فقط وأما السلام على من اتبع الهدى فأنما شرع فى صدور الكتب إذا كتبت للكافر كما ثبت فى الحديث الصحيح (مسئلة) إذا قال من يشمت العاطس برحم الله سيدي أو قال من يتبدي السلام على سيدي أو الرادو على سيدي السلام هل يتادى بذلك السنة أو الفرض (الجواب) قال ابن سورة فى كتاب المرشد وليكن التشميت بلفظ الخطاب لأنه الوارد قال ابن دقيق العيد فى شرح الإمام وهو لا المتأخرون إذا خاطبوا من يعظموه قالوا برحم الله سيدنا أو ما أشبه ذلك من غير خطاب وهو خلاف ما دل عليه الأمر فى الحديث قال وبلغنى عن بعض علماء زماننا أنه قيل له ذلك فقال قل يرحمك الله يا سيدنا قال وكأنه قصد الجمع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتادوه من التعظيم اه ويقاس بذلك مسائل السلام (مسئلة) رجل قال اللهم اجمعنا فى مستقر رحمتك فانكر عليه شخص فمن المصيب (الجواب) هذا الكلام انكره بعض العلماء ورد عليه الأئمة منهم النووي وقال الصواب جواز ذلك ومستقر الرحمة هو الجنة اه (قوله أن اتصل بالسلام كاتصال قبول البيع بايجابه) قضية أنه يضر الفصل بلفظ اجنبى ويؤيده قوله الآتى لأن الفصل ليس باجنبي م (فلا يلزمه رده على الأوجه)

لأن المدار فيهما على صدق الاسم لا غير ولارد سلام فاسق أو مبتدع زجراله  
نعم  
أو لغيره وإن شرع سلامه وخرج بجماعة الواحد فالرد فرض عين عليه ولا بد فى الابتداء والرد من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع

بالفعل ولو في ثقیل السمع نعم ان سر عليه مر بها بحيث لم يبلغه صوته فالذي يظهر انه يلزمه (٢٥) ويروى عن الامام وخلفه وظاهر انه

لا بد من سماع جميع الصيغة ابتداء وردا والفرق بينه وبين اجابة مؤذن سماع بعضه ظاهر ومرانه لو بلغه رسول سلام الغير قال وعليك وعليه السلام لان الفصل ليس باجني وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يوهمه كلام الروياني ويجب في الرد على الاصم الجمع بين اللفظ والاشارة بنحو الابد ولا يلزمه الرد الا ان جمع له المسلم عليه بين اللفظ والاشارة ويغني عن الاشارة في الاول كما بحثه الاذرعى العلم بان الاخرس فهم بقرينة الحال والنظر الى فهم الرد عليه وتكفي اشارة الاخرس ابتداء وردا وصيغته ابتداء وجوابا عليك السلام وعكسه ويجوز تنكير لفظه وان حذف التنوين فيها يظهر وانما لم يجز سلام الصلاة حتى عند الرافي كما هو ظاهر لانه ليس في معنى الوارد بوجه وجزم غير واحد بانه يجزى سلام عليكم وكذا سلام الله قيل لاسلامى وفيه نظر بل الاوجه اجزاء عليك وعكسه كما بحث والافضل في الرد واوقبله وتضرفى الابداء كالاقتصار في احدهما على احد جزأى الجملة الا وعليك رد السلام الذي وان نوى اضممار الآخر خلافا لما يوهمه كلام الجواهر ويسن عليكم في الواحد نظرا لمن

نعم ان مر) اى المسلم عليه اى الرد (قوله والفرق بينه) اى بين الرد (قوله سمع بعضه) الجملة صفة مؤذن والضمير المجرور الاذان المفهوم من المقام (قوله ظاهر) خبر والفرق (قوله ومرانه) الى قوله ويجب الخ حقه ان يكتب قبيل قوله وخرج بغير متحمل (قوله لان الفصل الخ) اى وهو لا يتنافى اشتراط الاتصال لان الخ (قوله ويجب في الرد) الى قوله وان حذف التنوين في النهاية والمغنى (قوله على الاصم) متعلق بالرد (قوله لان ان جمع له الخ) فلا يحصل سنة السلام عليه الا بذلك الجمع (قوله المسلم) بكسر اللام عليه اى الاصم (قوله في الاول) اى لسقوط الاثم وكذا في الثاني لحصول السنة ع ش وسيم (قوله بان الاخرس) الظاهر الاصم سيد عمر عبارة سم عبارة غيره انه اى الاصم فاعل الاخرس هنا تحريف اه (قوله وتكفي اشارة الاخرس الخ) اى ان فهمها كل احدها الا كانت كناية فتعتبر معها النية لو جوب الرد والحصول السنة منه اه ع ش (قوله عليك السلام) لكنه مكره في الابتداء ويجب فيه الرد نهاية ومعنى وأسنى (قوله ويجوز تنكير لفظه) لكن التعريف فيها افضل نهاية ومعنى اى في الابتداء والرد (قوله وانما لم يجز) اى حذف التنوين (قوله في سلام الصلاة) اى سلام التحلل منها (قوله سلاما) بالتنوين (قوله لاسلامى) بالاضافة الى بآء المتكلم (قوله وعكسه) اى عليك سلام الله وعليك سلامى (قوله والافضل) الى قوله ولا يجب في النهاية والمعنى الا قوله خلافا لما يوهمه كلام الجواهر وقوله ومغفرته (قوله ولو قبله) خبر قوله والافضل سم (قوله وتضرفى الابتداء) فلو قال وعليكم السلام فلا يكون سلاما ولم يجب رده والاشارة بيد او نحوها من غير لفظ خلاف الاول ولا يجب له اردوا الجمع بينهما وبين اللفظ افضل ولو سلم بالعجمية جاز وان قدر على العربية حيث فهمها المخاطب ووجب الرد نهاية ومعنى (قوله كالاقتصار الخ) فلو قال وعليكم وسكت عن السلام لم يكف معنى ونهاية ومثله سلام مولانا اه ع ش (قوله وان نوى الخ) (فائدة) في فتاوى السيوطى مسئلة اذا قال من يشمت العاطس برحم الله سيدى او قال من يبتدىء السلام على سيدى او الراد وعلى سيدى السلام هل يتادى بذلك السنة والفرض الجواب قال ابن صودة في المرشد ولكن التشميت بلفظ الخطاب لانه الوارد وقال ابن دقيق العيد في شرح الامام وهو لاء المتأخرون يقولون برحم الله سيدنا وما أشبه ذلك من غير خطاب وهو خلاف ما دل عليه الامر في الحديث اه وبلغنى عن بعض العلماء انه قيل له ذلك فقال قل برحمك الله يا سيدى وكانه قصد الجمع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتادوه من التعميم ويقاس بذلك مسائل السلام اه سم (قوله ويسن الخ) اى في الابتداء والرد نهاية ومعنى (قوله في الواحد الخ) ويكفى الافراد فيه ويكون آتيا باصل السنة دون الجماعة ومعنى ونهاية فلا يكتفى لاداء السنة ولا يجب الرد حيث لم يعين واحدا منهم وكذا لو سلم عليه جمع لا يكفيه ان يقول في الرد وعليك السلام ع ش (قوله وزيادة ورحمة الله الخ) عطف على قوله عليكم الخ عبارة المغنى وزيادة ورحمة الله

هل يسن (قوله بالفعل ولو في ثقیل السمع مع قوله الآتى ويجب في الرد على الاصم الخ) يعرف به الفرق بين ثقیل السمع والاصم (قوله مرانه) لو بلغه رسول سلام الغير قال وعليك وعليه السلام (وعبارة شرح الروض فيقول وعليه وعليك السلام اه) (قوله وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يوهمه كلام الروياني) يؤيد عدم القضاء او يصرح به قول الاذكار ما نصه فصل قال الامام ابو محمد القاضى حسين والامام ابو الحسن الواحدى وغيرهما يشترط ان يكون الجواب على الفور فان أخره ثم رد لم يعد جوابا وكان آتيا بترك الرد اه فقوله لم يعد جوازا واما قوله وكان آتيا بترك الرد يقتضى ذلك لاذل كان يقتضى لم يقل بترك الرد كان يقول بتأخير الرد (قوله ويغنى عن الاشارة في الاول) هلا كان الثاني كذلك وعبارة شرح الروض شاملة له (قوله بان الاخرس فهم بقرينة الخ) عبارة شرح الروض وغيره انه اى الاصم فاعل الاخرس هنا تحريف (قوله وعكسه) قال في الروض فان قال عليكم السلام جاز وكره اه (قوله والافضل) مبتدأ وقوله واو خبر (قوله وتضرفى الابتداء) كافي الاذكار عن المتولى (قوله

(٢٩) - شروانى وابن قاسم - تاسع) ورحمة الله بركاته ومغفرته ولا تجب وان اتى المسلم بها ويظهر اجزاء سلمت معه من الملائكة وزيادة عليك وانما مسلم عليك ونحو ذلك اخذا مما مر انه يجزى في صلاة التشهد صلى الله على محمد والصلاة على محمد ونحوهما (ويسن)

وبركاته على السلام ابتداء ورداً أكمل من تركها وظاهر كلامهم أنه يكفي وعليكم السلام وإن أتى بلفظ الرحمة والبركة قال ابن شبة وفيه نظر أي لقوله تعالى وإذا حييتم بتحية الآية اه (قوله عينا) إلى قوله نعم في المعنى لا قوله وجوابه وإلى قوله وكذا إن سكت في النهاية ما يوافقه إلا فيما سانه عليه (قوله) كالتسمية (الكل) أي وللجماع (قوله) وتشميت العاطس) والاضحية في حق أهل البيت والاذان والاقامة اه معنى (قوله وجوابه) انظر ما معنى كونه سنة كفاية مع أن ظاهر كلامهم الاتي أن جواب التشميت إنما يسن للعاطس إلا أن يحمل ما هنا على تعدد العاطس في وقت واحد فليراجع (قوله به) أي بالسلام وتقديره لفظه به مبنى على أرجاع ضمير ابتداءه للشخص والظاهر رجوعه للسلام كما جرى عليه المعنى واستغنى عن التقدير عبارته أي السلام على كل مسلم حتى على الصبي اه (قوله عند إقباله الخ) أي من ذكر الواحد والجماعة (قوله على مسلم) متعلق بضمير به ويحتمل تعلقه بالإقبال والانصراف على التنازع وأعمال الاول (قوله وفارق) أي ابتداء السلام حيث كان سنة (قوله بأن الابتداء) أي مع كونه سنة أفضل أي من الرد الفرض وقوله أنه أي المسلم (قوله بعد تكلم الخ) ظاهره ولو يسير أو منه صباح الخير ثم مفهومه أنه إذا أتى به ثم تكلم لا يبطل الاعتداد به فيجب الرد لكن قضية قوله سابقاً ونما يجزى الرد أن أقبل بالسلام الخ بطلانه بالتكلم وإن قل ويمكن تخصيص ما مر بالا حتراف عما إذا طال الفصل بينهما وما هنا بما إذا قل الفصل ويفرق بينه وبين البيع بأنه بالكلام يعد مع رضاعن البيع والمقصود هنا الأمان وقد وجد بمجرد الصيغة فلا يضر الكلام به من المبتدى ويشترط الفور من المسلم عليه بحيث لا يشتغل بكلام اجنبى مطلقاً ولا بسكوت طويل لأنه بذلك لا يعد قابلاً للأمان بل معرضاً عنه فكانه رد اه ع ش (قوله أنه لا يفوت الابتداء) ومثله الرد اه ع ش (قوله أما الذي الخ) محترز قوله على مسلم (قوله فيحرم ابتداءه بالسلام) فإن بان من سلم عليه ذمياً فليقل له ندباً استرجعت سلامي أو رد سلامي تحقير الله ويستثنى وجوباً ولو بقلبه أن كان بين مسلمين وسلم عليهم ولا يبدؤه بتحية غير السلام أيضاً كأنعم الله صباحك أو أصبحت بالخير الاعتذار وإن كتب إلى كافر كتب ندباً بالسلام على من أتبع الهدى ولو قام على جليس فسلم وجب الرد عليه ومن دخل داراً ندب أن يسلم على أهله وإن دخل موضعاً خالياً ندب أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويندب أن يسمى قبل دخوله ويدعو بما أحب ثم يسلم بعد دخوله معنى ونهاية وروض مع شرحه (قوله لغائب الخ) ينبغي ولو فاسقاً فيلزمه تبليغه لأنه تحمّل الأمانة وإن جاز ترك رد سلام الفاسق زجراً م ر اه سم اه ع ش (قوله) يشرع له السلام الخ) خرج الكافر والمرأة الشابة اه سم (قوله بصيغة الخ) حال من سلامه (قوله لا بنحو سلم لي عليه) أي إلا أن يأتي الرسول بصيغة معتبرة كان يقول له فلان يقول لك السلام عليك أو السلام عليك من فلان كما أنه فيما إذا قل له فلان يقول لك السلام عليك يكفي قول الرسول فلان يسلم عليك فالخاص أنه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل أو الرسول م ر اه سم وسياق ما فيه عن الرشيدى (قوله لزوم الرسول الخ) جواب ولو أرسل الخ زاد المعنى ويجب الرد كما مر (قوله أن يبلغه) أي ولو بعد مدة طويلة بأن نسي ذلك ثم تذكره اه ع ش (قوله بنحو فلان يسلم الخ) ظاهر كلامه أنه لا يشترط وجود صيغة معتبرة مما مر من المرسل ولا من الرسول وفاقاً للبغنى وخلافاً للنهية عبارة الرشيدى قوله فإن أتى المرسل بصيغة الخ والحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل أو الرسول خلافاً لابن حجر وحاول الشباب ابن قاسم رد كلامه إلى كلام الشارح بما لا يقبله كما علم بمراجعته اه (قوله كافي الاذكار ايضاً) راجع لقوله

عينا للواحد وكفاية للجماعة كالتسمية للاكل وتشميت العاطس وجوابه (ابتدأه) به عند إقباله أو انصرافه على مسلم للخبر الحسن أن أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام وفارق الرد بان الإيحاء والاختاف في ترك الرد أعظم منهما في ترك الابتداء وأقضى القاضى بأن الابتداء أفضل كإبراء المعسر أفضل من انظاره ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به بعد تكلم لم يعتد به نعم يحتمل في تكلم سهواً أو جهلاً وعذر به أنه لا يفوت الابتداء به فيجب جوابه أما الذي فيحرم ابتداءه بالسلام ولو أرسل سلامه لغائب يشرع له السلام عليه بصيغة مما مر كقل له فلان يقول السلام عليك لا بنحو سلم لي عليه على ما قيل والذي في الاذكار خلافه وعبارته أو أرسل رسولاً وقال سلم لي على فلان لزوم الرسول أن يبلغه بنحو فلان يسلم عليك كما في الاذكار ايضاً فانه أمانة ويجب أدائها

ومنه يؤخذ ان محله ما اذ ارضى بتحمل تلك الامانة اما لو ردها فلا و كذا ان سكت اخذ من قولهم لا ينسب لساكت قول وكما جعلت بين يديه ودية فسكت ويحتمل التفصيل بين ان تظهر منه قرينة تدل على الرضا وعدمه ثم رأيت (٢٢٧) بعضهم قال قالوا يجب على الموصي به تبليغه

ومحله ان قبل الوصية بلفظ يدل على التحمل لتعليمه بانه امانة اذ تكليفه الوجوب بمجرد الوصية بعيد واذا قلنا بالوجوب فالظاهر انه لا يلزمه قصده بل اذا اجتمع به وذكر بلغه انتهى وما ذكره آخره في نظر بل الذي يتجه انه يلزمه قصد محله حيث لا مشقة شديدة عرفا عليه لان اداء الامانة ما امكن واجب فان قلت الواجب في الوديعة التخلية لا الرد قلت محله اذا علم المالك بها والواجب اعلامه بقصده الى محله او ارسال خبرها له مع من يثق به فكذا هنا ومن ثم قالوا في الامانة الشرعية كشوب طيرته الريح الى داره يلزمه فورا ان عرف مالكة اعلامه به (الاعلى) نحو (قاضي حاجة) بول او غائط او جماع للنهي عنه في سنن ابن ماجه ولان مكالمته بعيدة عن الادب (و) شارب و (آكل) في فقه اللقمة لشغله عن الرد (و) كائن في (حمام) لا شغاله بالاغتسال ولانه ماوى الشياطين وقضية الاولى ندبه على غير المشتغل بشيء ولو داخله والثانية عدم ندبه على من فيه ولو بمسلكه وهو

بنحو فلا يخالف فكان الاولى ان يزيد هناك لفظاً أى (قوله) ومنه (الخ) أى التعليل (قوله) ان محله أى وجوب التبليغ (قوله) اذ ارضى أى الرسول (قوله) اما لو ردها (الخ) هذا ظاهر اذا ردها بحضرة المسلم المرسل اما لو ردها بعد مفارقتها كائنا الطريق فهل يصح هذا الرد حتى لا يلزمه التبليغ او لا يصح كالورد الوديعة بعد غيبة المالك فانه لا يصح هذا الرد فيه نظر ولعل الاقرب الثانى اه سم عبارة ع ش قال مر أى بحضرة المرسل ولا يصح رده في غيبته لانه لا يعقل الرد في غيبته اه فليتأمل هذا هل هو منقول وعلى تسليمه فالظاهر انه بخلاف ما لو جاءه كتاب وفيه سلم الى على فلان فله رده في الحال لانه لم يحصل له تحمل وإنما طلب منه تحمل هذه الامانة عند وصول الكتاب اليه فله ان لا يتحملها بان يردّها في الحال فليتأمل اه سم على المنهج اه (قوله) بين ان تظهر منه (الخ) لعل الاولى بين ان يقصد التبليغ بحضرة المرسل قصدا جازما وعدمه (قوله) على الموصي به) أى بالسلام وقوله وما ذكره آخره هو قوله فالظاهر انه لا يلزمه قصده (قوله) قلت محله قضيته انه اذا علم المرسل اليه ارسال السلام اليه لم يجب قصده وان لم يشق فليحرر رسم وفيه نظر اذ الظاهر ان وجوب الرد ونيل ثوابه متوقف على التبليغ ولا يكفي في ذلك مجرد العلم (قوله) بول الى قوله ولانه في النهاية لا قوله للنهي الى المتن وإلى قوله وقضية الاولى في المغنى (قوله) ندبه على من فيه) عبارة النهاية ندبه في المسلح وهو كذلك اه وقضيته ايضا انه ان لم يكن مشغولا في الحمام بغسل ونحوه من ابتداءه بالسلام ووجوب الرد ع ش ورشيدى (قوله) رجحوا انه يسلم) اعتمده المغنى وكذا النهاية كما مر (قوله) على من بمسلكه) أى ويجب عليه الرد اه معنى (قوله) ويسن) الى قوله ويتجه في المغنى لا قوله بل يسن الى ومبتدع وقوله لا لعذر أو خوف مفسدة وقوله بان شق الى المتن وقوله أى ان قرب الى ورجح (ويسن السلام) جملة حالية او عطف على محلم (قوله) على من فيه) أى السوق (قوله) ويلزمهم) أى المسلم عليهم في السوق (قوله) والا على فاسق) الى قوله وظاهر قولهم في النهاية لا قوله بان شق الى ومتخصصين وقوله ويحرم الى ورجح وقوله لانه الآن الى ويسن (قوله) ولا على فاسق بل ويسن تركه (الخ) مفاده انه ان كان مخفيا لا يسن ابتداءه بالسلام بل يباح وان كان مجاهر ايسن ترك السلام عليه وابتداءه به خلاف الاولى اه ع ش (قوله) ومرتكب) معطوف على مجاهر اه رشيدى والظاهر انه كقولهم ومبتدع عطف على فاسق كما هو صريح صنيع النهاية في الثانى وع ش في الاول حيث قال كانا وهو عطف أخص على اعم اه (قوله) ذنب عظيم) كان المراد به بعض الصفات الشنيعة التي لم تصل بشاعتها الى رتبة الكبرية اه سيد عمر ولعل هذا احسن مما مر عن ع ش (قوله) ومبتدع) أى لم يقسق يبدعته اه ع ش (قوله) لا لعذر (الخ) ينبغي رجوعه للجميع ومنه خوفه ان يقطع نفقته اه ع ش (قوله) او خوف مفسدة) فديقال الواو اولى لان عطفه على العذر من عطف الخاص على العام وهو من خصائص الواو اه سيد عمر أقول بل الاولى كخوف الخ كما عبر به الاسنى (قوله) ولا على مصل (الخ) في فتاوى شيخ الاسلام انه سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء او لا فاجاب بان الظاهر انه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد اه سم (قوله) وطلب) أى في النسك اه معنى (قوله) ومؤذن (الخ) والضابط كما قاله الامام ان يكون الشخص على حالة لا يجوز

ا ما لو ردها) هذا ظاهر اذا ردها بحضرة المسلم المرسل اما لو ردها بعد مفارقتها كائنا الطريق فهل يصح هذا الرد حتى لا يلزمه التبليغ او لا يصح كما ورد الوديعة بغير غيبة المالك فانه لا يصح هذا الرد فيه نظر ولعل الاقرب الثانى مر (قوله) قلت محله اذا علم المالك) قضيته انه اذا علم المرسل اليه ارسال السلام اليه لم يجب قصده وان لم يشق فليحرر (قوله) ثم رأيت الزركشى وغيره رجحوا انه يسلم على من بمسلكه) كتب عليه مر (قوله) والا على مصل وساجد) في فتاوى شيخ الاسلام في باب الوضوء انه سئل هل يشرع السلام على

قضية كراهة الصلاة فيه إلا أن يفرق ثم رأيت الزركشى وغيره رجحوا انه يسلم على من بمسلكه ويوجه بان كونه محل الشياطين لا يقتضى ترك السلام عليه ألا ترى أن السارق محلم ويسن السلام على من فيه ويلزمهم الرد ولا على فاسق بل يسن تركه على مجاهر بنفسه ومرتكب ذنب عظيم لم يتب منه ومبتدع لا لعذر أو خوف مفسدة والا على مصل وساجد وطلب ومؤذن ومقيم وناعس وخطيب

بدعاء إن شق عليه الرد أكثر من مشقة الآكل كما يقتضيه كلام الأذكار ومتخصصين بين يدي قاض (ولاجواب) يجب (عليهم) الاستماع الخطيب فانه يجب عليه وذلك لوضعه السلام في غير محله بل يكره لقاضي حاجة ونحوه كالجماجم ويسن للآكل نعم يسن السلام عليه بعد البلع وقبل وضع اللقمة بالفم ويلزمه الرد ولمن بالحمام وملب ونحوهما باللفظ والمصل ومؤذن بالاشارة ولا يفعد الفراغ إن قرب الفصل ويحرم على من سلم عليه نحو حربي أو مرتد ورجح المصنف ندبه على القاري وإن اشتغل بالتدبر وجوب الرد عليه ويتجه اخذاً مما مر في الدعاء أن الكلام في متدبر لم يستغرق التدبر قلبه وإلا وقد شق عليه ذلك لم يسن ابتداء ولا جواب لانه الآن بمنزلة غير المميز بل ينبغي فيمن استغرقه هم كذلك أن يكون حكمه ذلك ويسن عند التلاقي سلام صغير على كبير وماش على واقف أو مضطجع وراكب عليهم وقليلين على كثيرين لأن نحو الماشي يخاف من نحو الراكب ولزيادة مرتبة نحو الكبير على نحو الصغير وظاهر

أولا يليق بالمروءة القرب منه فيها معنى وأسنى (قوله ومستمعه) هل يشترط الاستماع بالفعل أو يكفي ولو بالقوة سيد عمر وقدير رجح الثاني تعبير المغني بحاضر الخطيب اه (قوله ومستغرق القلب الخ) الاذاكار المطلوبة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها أولا فيه نظر والثاني غير بعيد إذ يشق عليه الرد مشقة شديدة لتغويته الثواب المترتب عليها سم على حج اه عش (قوله بدعاء الخ) أي أو مراقبة الصوفيين (قوله أكثر من مشقة الآكل) أي من مشقة الرد على الآكل وقد يقال لم لا يكتفى بالمساواة اه سيد عمر (أقول) وقد يفيد صنيع النهاية والمغني حيث أسقط ذلك التصوير (قوله وذلك) أي عدم وجوب الجواب عليهم (قوله بل يكره) أي الجواب (قوله ويسن للآكل) أي باللفظ اه أسنى (قوله ولمن بالحمام) أي يسن الجواب لمن الحمام غير المشغول بالاعتسال ونحوه اه عش (قوله ولمصل الخ) أي وساجد لتلاوة اه أسنى (قوله بالاشارة) أي المفهمة لرد السلام برأسه أو غيره اه عش (قوله ولا) أي وإن لم يرد بالاشارة (قوله إن قرب الفصل) أي عرفاً بان لا يقطع القبول عن الإيجاب في البيع اه عش (قوله نحو حربي) لعله أراد بنحوه المعاهد والمؤمن فليراجع (قوله ندبه) أي السلام (قوله على القاري) ومثله المدرس والطابة فيندب السلام عليهم ويجب الرد اه عش أي يشترط عدم الاستغراق الآتي (قوله ولا جواب) أي واجب عليه عبارة النهاية ولا يجب رد اه وهي صريحة في المفصود اه سيد عمر (قوله استغرقه هم) ظاهره ولودنيويا (قوله حكمه ذلك) أي لا يسن ابتداءه بالسلام ولا يجب عليه الرد (قوله عند التلاقي) ويكره تخسيس البعض من الجمع بالسلام ابتداء وردا ويندب أن يبدأ بالسلام قبل الكلام وإن كان ماراً في سرق أو جمع لا ينتشر فيهم السلام الواحد سلم على من يليه أول ملاقاته فان جالس إلى من سجدته سقط عنه سنة السلام الأولى من لم يسجد معه سلم ثانيًا ولا يترك السلام لحرف عدم الرد عليه لتكبر أو غيره مغني وروض مع شرحه (قوله سلام صغير الخ) فان عكس أي بان سلم كبير على صغير وواقف أو مضطجع على ماش وغير ركب على ركب وكثيرون على قليلين لم يكره نهاية ومعنى وروض (قوله على كبير) ولو علم نحو الكبير والماشي أن الصغير والراكب لا يسلم عليهما فهل يندب له السلام أو لا وعلى الأول فالتردد المحسكي في الشارح بقوله وظاهر قولهم الخ محمول على غير من ذكر كمن ظن عند الملاقاة أن ملاقيه يعمل بالسنة أو شك فيه وأنه في هذين الحالين لا يشرع له السلام بلا شك اه سيد عمر (قوله وماش على واقف أو مضطجع) كذا في الروض والنهاية والمغني وظاهر أنه مندرج في قولهم الآتي وخرج بالتلاقي الجالس والواقف والمضطجع الخ ففيه تكرار (قوله وقليلين على كثيرين) ولو تلاقى قليل ماش وكثير ركب تعارض نهاية وأسنى أي فلا أولوية لاحدهما على الآخر عش (قوله لان نحو الماشي) أي كالصغير والواقف والمضطجع وقليلين وقوله من نحو الراكب أي كالكبير وكثيرين (قوله ولزيادة الخ) يتأمل وجه انطباقه على مدلوله لأن الأقل مرتبة يخاف من ضده فكان ينبغي للضدان يسلم حتى يؤمن كالراكب مع الماشي اه سيد عمر وقد يجب بان المراد بالمرتبة الاخرية لا ما يشمل النبوية فقوله لان الأقل مرتبة يخاف الخ ممنوع هنا (قوله نحو الكبير) أي كالكثيرين وقوله على نحو الصغير أي

المشتغل بالوضوء ويسن له الرد أو لا فاجاب بان الظاهر أنه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد اه ويفارق ذلك ما مر في المغتسل بان من شأنه أن يكون متجردا كالأوبعضا فيشق عليه مكالمته في هذه الحالة (قوله ومستغرق القلب بدعاء الخ) الاذاكار المطلوبة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها أولا فيه نظر والثاني غير بعيد إذ يشق عليه الرد مشقة شديدة لتغويته الثواب المترتب عليها واحتمال أن لا يفوت بعذره بالرد يعارضه الاحتياط في تحصيل ذلك الثواب لاحتمال أن لا يكون معذورا بالرد في الواقع فليتأمل نعم إن قيد الكلام في الاخبار بما ليس خبر اتجه أنه لم يضر فلا كلام في ندب السلام معها ووجوب الرد (قوله صغير على كبير الخ) قال في الروض وإن عكس لم يكره اه (قوله وقليلين على كثيرين) قال في شرح الروض فلو تلاقى قليل ماش وكثير ركب تعارض اه (قوله ولزيادة مرتبة نحو الكبير)

إلا ما استثنى أنه لا يجب الرد هنا في ابتداء من لم يندب له ويحتمل لأن وجوبه عدم السنية هنا لا مخرج هو مخالفة نوع من الأدب وخرج بالتلاقي الجالس والواقف والمصطحف فكل من ورد على أحد هم يسلم عليه مطلقا ولو سلم كل على الآخر فان تربا كان الثاني جوابا أي مالم يقصد به الابتداء وحده على ما بحثه بعضهم والالزم كلا الرد (تتمة) لا يستحق مبتدئ بنحو صبحك الله (٢٢٩) بالخير أو قواك الله جوابا

ودعاؤه له في نظيره حسن إلا أن يقصد بأهماله تأديبه لتركه سنة السلام وحنى الظاهر مكروه وقال كثيرون حرام للحديث الحسن أنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> نهى عنه وعن التزام الغير وتقييله وأمر بمصاحته وأفتى المصنف بكرهه الانحناء بالرأس وتقبيل نحو رأس أويده أو رجل لاسيما لنحو غنى الحديث من تواضع لغنى ذهب ثلثا دينه ويندب ذلك لنحو صلاح أو علم أو شرف لأن أباعبدة قبل يد عمر رضى الله عنهما ويسن القيام لمن فيه فضيلة ظاهرة من نحو صلاح أو علم أو ولادة أو نسب أو ولاية مصحوبة بصيانة قال ابن عبد السلام أول من يرجى خيره أو يخشى من شره ولو كافر أخشى منه ضررا عظيما أي لا يحتمل عادة فيما يظهر ويكون على جهة البر والاكرام لا الرياء والاعظام ويحرم على الداخل أن يحب قيامهم له للحديث الحسن من أحب أن يتمثل الناس له قياما فليتبوأ مقعده من النار ذكره في الروضة وحمله

كالقليل اه سم (قوله إلا ما استثنى) وهو مستمع الخطيب (قوله أنه لا يجب الخ) خبر قوله وظاهر قولهم (قوله هنا) إشارة إلى ما في قوله ويسن عند التلاقي الخ وقوله ويحتمل وجوبه لعلمه الظاهر اه سم (قوله من لم يندب الخ) كنحو الصغير (قوله هنا) أي في سلام نحو الكبير على نحو الصغير (قوله وخرج) إلى قوله لخبر البخاري في المغنى لا قوله وحده إلى والاقوله وقال إلى واقى وقوله للحديث إلى ويندب وقوله لأن إلى ويسن وقوله قال ابن عبد السلام إلى ويحرم وقوله للحديث الحسن إلى واستمراره وقوله أو طلبا إلى إمامنا من أحبه (قوله مطلقا) أي سواء كان الوارد صغيرا أم لا قليلا أم لا أهم غنى (قوله ولو سلم كل) أي من اثنين تلاقيا غنى ونهاية (قوله أي مالم يقصد به الخ) عبارة النهاية نعم أن يقصد به الابتداء صرفه عن الجواب أو يقصد به الابتداء والرد فكذلك فيجب رد السلام على من سلم أولا اه (قوله والا) أي بأن كانا معا (قوله لا يستحق مبتدئ) إلى قوله وقوله لأن لم يشمت في النهاية الا قوله وقال إلى واقى وقوله لاسيما إلى ويندب وقوله لأن إلى ويسن وقوله لخبر البخاري إلى ويسن وقوله للاتباع إلى ويحرم وقوله بمهلة إلى إذا حمد وقوله للحديث الحسن إلى وإجابة مشتمة (قوله لا يستحقه مبتدئ بنحو صبحك الله الخ) وأما التحية بالطلقة وهي اطال الله بقاءك فقيل بكرهتها والوجه أن يقال كما قال الأذرعى أنه ان كان من أهل الدين والعلم أو من ولاية العدل فالدعاء بذلك قرينة والافكره اه معنى زاد الاسنى بل حرام اه (قوله جوابا) أي بحسب أصل الشرع حتى لا ينافي ما لو غلب على ظنه وقوع ضرر أن لم يحبه فانه لا يبعد وجوب الجواب حينئذ لكنه لعرض اه سيد عمر (قوله الا أن يقصد بأهماله الخ) أي فترك الدعاء له أحسن اسنى ومعنى (قوله وحنى الظاهر مكروه) ولا يغير بكثرة من يفعله بمن ينسب إلى علم أو صلاح أو غيرهما اسنى ومعنى (قوله لاسيما لنحو غنى) كشوكة ووجهة فشد يد الكراهة اه معنى (قوله ويندب ذلك) دخل فيه تقبيل الرجل وهو كذلك اه سم (نقوله لنحو صلاح) أي من الأمور الدينية ككبر سن وزهد اه معنى عبارة ع ش من النحو المعلم المسلم اه وقوله أو ولاية أي ولاية حكم كالفاضل رشيدى وع ش (قوله مصحوبة) صفة ولاية (قوله بصيانة) أي عن خلاف الشرع ويظهر أن صيانة كل زمن بحسبه (قوله قال ابن عبد السلام الخ) عبارة الاسنى قال الأذرعى بل يظهر وجوبه في هذا الزمان دفعا للعداوة والتقاطع كما أشار إليه ابن عبد السلام فيكون من باب دفع المفساد اه (قوله أول من يرجى خيره) لعل المراد الخير الأخرى كالمعلم حتى لا ينافي الحديث المار سيد عمر وينبغي أن من الخير الأخرى نحو الانفاق بالنسبة إلى المحتاج (قوله ويكون) أي هذا القيام اه اسنى (قوله ويكون على جهة البر الخ) أي وجوبها اه ع ش (قوله والاعظام) انظر ما المراد به رشيدى (قوله ذكره) أي قوله ويحرم وكذا ضمير حمله (قوله وحمله) إلى قوله اما من أحبه عبارة الاسنى والمراد بتمثلهم له قياما أن يقعد ويستمر واقيا كما عادة الجبابرة كما أشار إليه السيقي ومثله حب القيام له تفاخر أو تطاولا على الاقران اه (قوله واستمراره) أي قيامهم (قوله أو طلبا) لعلمه معطوف على قوله واستمراره وهو جالس باعتبار المعنى (قوله وهذا) أي قوله أو طلبا الخ قوله من الأول أي قوله واستمراره (قوله اذهو) أي الأول (قوله ولا باس) عبارة الروض والمعنى وتقبيل خد طفل لا يشتبه ولو لغيره وأطراف شفته مستحب اه سم (قوله وجه طفل) بل أي محل فيه ولو في الفم وقوله طفل أي لا يشتبه ذكر الواثى

أي كالكثير وقوله على نحو الصغير أي كالقليل (قوله هنا) إشارة إلى ما في قوله ويسن عند التلاقي عنه الخ وقوله ويحتمل وجوبه ولعلمه الاظهر (قوله فكل من ورد) ولو كثيرا وقليل (قوله ويندب ذلك) دخل فيه تقبيل الرجل وهو كذلك (قوله ولا باس بتقبيل وجه طفل رحمة الخ) عبارة الروض

بعضهم على ما إذا أحب قيامهم واستمراره وهو جالس أو طلبا للتكبر على غيره وهذا أخف تحريما من الأول اذ هو التمثل في الخبر كما أشار إليه البيهقي اما من أحبه جودا منهم عليه لما انه صار شعار اللودة فلا حرمة فيه ولا باس بتقبيل وجه طفل رحمة ومردة لخبر البخاري انه صلى الله عليه وسلم قبل ابنه ابراهيم وقال وقد قبل الحسن ان قال لي عشرة من الاولاد ما قبلتهم من لا يرحم لا يرحم



خدعاً نشة لحي اصابتها رواء  
ابوداود ويسن تقبيل قادم  
من سفره ومعاقته للاتباع  
الصحيح في جعفر رضى الله  
عنه لما قدم من الحبشة ومحرم  
نحو تقبيل الامرء الحسن  
غير نحو المحرم ومس شيء  
من بدنه بلا حائل كما مروى  
تشميت العاطس بمهمل  
ومعجمة لان العاطس حركة  
من عجة بما تولد عنه نحوه  
فناسب ان يدعى له بالرحمة  
المتضمنة لبقائه على سمته  
وخلقه والمنافة من شماته  
عدوه به اذا حذر حرك الله  
أوربك ولم يناسن في السلام  
ردا وجوا باضمير الجمع ولو  
المواحد لاجل الملائكة الذين  
معه كما مر ولصغير بنحو  
اصلحك الله اوبارك فيك  
ويكره قبل الحمد فان شك  
قال يرحمك الله من حده او  
يرحمك الله ان حدثه ويسن  
تذكيره الحمد للخبر المشهور  
من سبق العاطس بالحمد  
امن من الشوص اى وجع  
الضرس واللوص اى وجع  
الاذن والعلوص وهو وجع  
البطن وتكرير التشميت  
الى ثلاث ثم بعدها يدعوه  
بالشفاء وقده بعضهم بما  
اذا علمه من كوما وحذوه  
لان الزيادة على الثلاث مع  
تتابعها عرفاً مظنة الزكام  
ونحوه يظهر انها لو لم تنابع  
كذلك يسن التشميت  
بتكررها مطلقا ويسن  
للعاطس وضع شيء على

اه عش (قوله ومحرم الخ) عطاف على طفل (قوله ويسن تقبيل الخ) وتندب المصافحة مع بشاشة الوجه  
والدعاء بالمغفرة وغيره التلاقي ولا اصل للمصافحة بعد صلاتي الصبح والعصر ولكن لا بأس بها فانها من  
جملة المصافحة وقد حث الشارع عليها وان قصد بالغير مغلقة يندب ان يسلم على اهله ثم يستاذن فان لم يجب  
اعاده الى ثلاث مرات فان اجيب فذاك والارجع فان قيل له بعد استذانه من انت ندب ان يقول فلان بن  
فلان ونحوه بما يحصل به التعريف التام ولا بأس ان يكفى نفسه او يقول القاضي فلان او الشيخ فلان  
أو نحوه اذا لم يعرفه المخاطب إلا به ويكره اقتصاره على قوله أنا أو الخادم وتندب زيادة الصالحين والجيران  
غير الاشرار والاخوان والاقارب وكرههم بحيث لا يشق عليه ولا عليهم فتختلف زيادتهم باختلاف  
احوالهم ومرتبتهم وفرغهم ويسن ان يطلب منهم ان يزوروه وان يكثروا زيارته بحيث لا يشق وتندب  
عيادة المرضى مغنى وروى مع شرحه (قوله تقبيل قادم) اى وجهه صالحا ام لا اه اسنى (قوله من سفر)  
اى او نحوه اه اسنى (قوله ومعاقته) ويكره ذلك اى التقبيل والمعاينة لغير القادم من سفر او نحوه ولا فرق  
في هذا بين ان يكون المقبل والمقبل صالحين أم فاسقين أم أحدهما صالحا والآخر فاسقا ذكر ذلك في الاذكار  
اه روى مع شرحه (قوله غير نحو المحرم) كما لك اى من غير شهوة كما هو ظاهر اه عش (قوله ويسن)  
الى قوله ولم يناسن في المغنى لا قوله بمهمل الى اذا حذر (قوله ويسن تشميت العاطس الخ) ويندب رد الثناوب  
ما استطاع فان غلبه ستر ففريده او غيرها وان يرحب بالقادم المسلم بان يقول له مرحبا وان بابي المسلم  
المنادى له بان يقول له ليك وسعدك اولىك فقط اما الكافر فلا قال الاذرى والذى يظهر تحريم تلبية  
الكافر والترحيب به وبعد استحياب تلبية الفاسق والترحيب به أيضا وان يخبر اخاه بحبه له في الله وان  
يدعوا من احسن اليه بان يقول جزاك الله خيرا او حفظك الله ونحوهما ولا بأس بقوله للرجل الجليل في علمه  
او صلاحه او نحوهما جعلنا الله فداك او فداك اى وامى ودلائل ما ذكر من الاحاديث الصحيحة كثيرة  
مشهورة اه روى مع شرحه وكذا في المغنى لا قوله قال الاذرى الى وان يخبر (قوله بمهمل الخ) اى في  
التشميت اه شرح القاموس (قوله نحوه لقوة) للقوة داء فى الوجه اه قاموس (قوله والمنافة الخ) عطف  
على قوله المتضمنة (قوله اذا حذر) متعلق بيسن وقوله يرحمك الله متعلق بتشميت العاطس عبارة المغنى  
والروى مع شرحه والتشميت للمسلم يرحمك الله أوربك ويرد يهديك الله او يغفر الله لكم وتشميت الكافر  
يهديك الله ونحوه لا يرحمك الله اه (قوله ردا) الا صوب ابتداء (قوله لاجل الملائكة الذين معه) فيه توقف  
لأذم العاطس ملائكة ايضا ويناقشه ايضا قوله الاق نحو يهديكم الله بضمير الجمع (قوله ولصغير) اى  
وما تقدم لكبير ويشمت لصغير الخ وظاهره ولو غير ميم فليراجع (قوله بنحو اصلحك الله الخ) كانشاك الله  
انشاء صالحا اه عش (قوله ويكره الخ) اى التشميت ظاهره ولو لصغير وعلى تسليمه ينبغى اختصاصه  
بالمميز فليراجع (قوله قبل الحمد) اى فلا يعتد به ويأتى به ثانيا بعد الحمد اه عش (قوله قال يرحمك الله من  
حمده الخ) اى وتحصل به اسنة التشميت اه عش (قوله ويسن تذكيره الحمد) اى ان تركه اه مغنى (قوله  
والعلوص) كسور اه قاموس (قوله وتكرير التشميت) الى قوله وقيدته فى المغنى (قوله يدعوه بالشفاء)  
كما فاك الله او شفاك الله اه عش (قوله وقيدته) اى الدعاء بالشفاء (قوله وحذوه) اى حذف غيره وذلك  
القيد (قوله ويظهر) عبارة النهاية والوجه اه (قوله انها) اى العاطس الزائدة (قوله كذلك) اى عرفا  
اه عش (قوله بتكررها) الاولى التذكير (قوله مطلقا) اى زاد على الثلاث ام لا (قوله ويسن) الى قوله  
ولم يجب فى المغنى لا قوله للحديث الى واجابة (قوله وضع شيء) يده او ثوبه او نحوه اه مغنى (قوله وخفض

وتقبيل خد طفل ولو لغيره لا يشتهى وأطراف شفته مستحب اه (قوله ويسن تشميت العاطس الخ)  
قال فى شرح الروض واذا قال العاطس لفظ اخر غير الحمد لم يشمت الى ان قال صرح بذلك فى الروضة (قوله)  
ويظهر انها لو لم تنابع كذلك يسن التشميت بتكررها الخ) عبارة شرح الروض فان تكررها منه العاطس  
متواليا يسن تشميته لكل مرة الى ثلاث الخ فتقيده بقوله متواليا يفهم ما ذكره الشارح بقوله ويظهر الخ

صوته ما يمكنه للحديث الحسن العظيمة الشديدة من الشيطان واجابة شتمته بنحو يهديكم الله ولم يجب لانه لا اخافة بتركه بخلاف رد السلام وقوله ان لم يشمت يرحني الله ومر ان المصلح يحمده سر او نحو قاضي الحاجة يحمده في نفسه بلا لفظ (ولا جهاد على صبي ومجنون) لعدم تكليفهما (وامرأة) لخبر البخاري جهاد كن الحج والعمرة ولا تنها جبلت على الضعف ومثلها الخنثى (٢٣١) (ومريض) مرضا يمنعه الركوب او القتال

بان يحصل له مشقة لا تحتمل عادة وان لم تبج التيمم فيما يظهر ومثله بالاولى الاعشى وكالمريض من له مريض لا متعهد له غيره وكالاعشى ذو رمد وضعيف بصر لا

يمكنه معه اتقاء السلاح (وذى عرج بين) ولو في رجل ان قدر على الركوب للآية في الثلاثة وخرج بينه يسيره

الذي لا يمنع العدو (واقطع واشل) ولو لمعظم اصابع يد واحدة اذ لا بطش لها ولا نكابة ومثلها فاقد

الا نامل ويفرق بين اعتبار معظم الاصابع هنا لا في العتق عن الكفارة كما مر بان هذا يقع في نادر من

الازمنة فيسهل تحمله مع قطع اقلها وذلك المقصود منه اطاقة للعمل الذي يكفيه

غالبا على الدوام وهو لا يتاق مع قطع بعض الاصابع وبحت عدم تاثير قطع اصابع الرجاين اذا امكن معه المشي

من غير عرج بين (وعبد) ولو مبعضا ومكاتبه انقصه وان امر سيده والقياس ان مستاجر العين كذلك

وذى لانه بذل الجزية لنذب عنه لا ليذب عنا نعم يجب عليه بالنسبة لعقاب الآخرة كما مر (وعادم ابة

قتال) كسلاح ومؤنة نفسه

صوته الخ) وان محمد الله عقب عطاسه اهمعني زاد الاسنى بان يقول الحمد لله قال في الاذكار فلو قال الحمد لله رب العالمين كان احسن ولو قال الحمد لله على كل حال كان افضل اه (قوله بنحو يهديكم الله) اي كغفر الله لكم ولو زاد عاياه ويصلح بالكم كان حسنا اه ع عبارة المغنى ويريد يهديكم الله او يغفر الله لكم وابتدأوه ورده سنة عين ان تعين والاف كفاية اه (قوله ولم يجب) اي رد التشميت (قوله وقوله الخ) اي ويسن قول العاطس (قوله ان لم يشمت) ببناء المفعول (قوله ان المصلح) الى المتن في المغنى (قول المتن ولا جهاد) اي واجب الاعلى مسلم او مرتد كما قاله الزركشي بالغ عاقل ذكر مستطيع له حرو لو سكران واجدا هبة القتال اه غنى (قوله لعدم تكليفهما) الى قول المتن والدين في النهاية لا قوله للآية في الثلاثة وقوله كذا اطلقوه وقوله ان عم في الموضوعين (قوله ومثلها الخنثى) كذا في المغنى (قوله مرضا يمنعه الخ) عبارة المغنى بتعذر قتاله او تعظم مشقته فلا عبرة بصداع ووجع ضرر اه (قوله ومثله) اي المريض الى قوله ويفرق في المغنى لا قوله باولى وقوله وكالمريض الى وكالاعشى وقوله ذو رمد (قوله لا يمكنه مع الخ) قيد في كل من ذي رمد وضعيف بصر اه ع (قوله ولو في رجل) اي واحدة (قوله الآيات في الثلاثة) عبارة المغنى لقوله تعالى ليس على الاعشى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج اه (قوله ولو لمعظم الخ) راجع لكل من الاقطع والاشل (قوله ولو لمعظم الخ) اما فاقد اصبعين كخضرو وبصر فيجب عليه اه ع (قوله ومثلها) اي الاقطع والاشل (قوله فاقد الا نامل) اي اكثرها اه ع عن سم على المنهج عن العباب (قوله بان هذا) اي الجهاد وقوله وذلك اي العتق في الكفارة (قوله وهو) اي العمل المذكور او الاطاقة له والتذكير لتاويل المصدر بان مع الفعل (قوله وبحت) عبارة النهاية والوجه اه (قوله عدم تاثير قطع اصابع الرجلين الخ) جزم به المغنى (قوله ولو مبعضا) الى قوله او يورث في المغنى الا قوله والقياس الى وذى وقوله نعم الى المتن (قوله ولو مبعضا الخ) لقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله باموالكم وانفسكم ولا مال للعدو ولا نفس بملكها فلم يشمله الخطاب اه غنى (قوله وان امره سيده) اي لانه ليس القتال من الاستخدام المستحق للسيد لان الملك لا يقتضى التعرض للهلاك اه غنى (قوله كذلك) اي كالعبد اي من غير نظر الى الغاية كما هو ظاهر رشيدى (قوله وذى) مفهومه وجوب الجهاد على المعاهد والمؤمن والحربي وهو ايضا مقتضى قوله لانه بذل الجزية الخ وعبارة شرح المنهج ولا على كافر اه وهى شاملة للذمى وغيره وقديقال انما عبر بالذمى لكونه ملتزما لاحكامنا لا للاحتراز به عن غيره اه ع عبارة المغنى فلا يجب على كافر ولو ذميا اه (قوله المتن وعادم ابة قتال) ولو كان القتال على باب داره او حوله سقط اعتبار المؤمن كما ذكره القاضى ابو الطيب اه غنى (قوله ومؤنة نفسه) تطف على سلاح (قوله او بمونه) كذا مؤنتهما كما فهم بالاولى اه ع وعبارة السيد عمر قوله او بمونه ذهابا او ايا باباى فقد احدى المؤنتين في الذهاب او في الاياب كافى في سقوط الجهاد اه (قوله ذهابا او ايا بابا) وكذا اقامة ويكتفى في تقديرها غلبة الظن بحسب اجتهاد قلته بحثا وهو ظاهر اه عميرة اه ع (قوله مطلقا) اي اطاق المشى ام لا (قوله او دونه) الاولى التانيث (قوله ولو طرأ عليه فقد ذلك) عبارة المغنى ولو مرض بعدما خرج او قفى زاده او هلكت دابته اه (قوله ويمكنه الخ) وقوله او يورث الخ كل منهما بالجزم عطفا على مدخول لم في قوله لم يبق الخ (قوله فشلا) اي ضعفا اه ع (قوله والاحرم) ظاهره حرمة ذلك وان علم انه لا يجد ما ينفعه على نفسه وانه يحصل له مشقة لا تحتمل عادة لكن لا يظن معها الموت وان خشى ميبح تيمم اه ع (قوله ان محله) اي حرمة (قوله وهو موسر) قال في شرح الروض وغيره بخلاف المعسرا وانظر لو كان ماله غائبا بعيدا واراد

او بمونه ذهابا او ايا بابا وكذا مر كواب والمقصد مسافة قصر مطلقا او دونه ولا يطبق المشى قياسا على ما مر في الحج ويلزمه قبول بذلها من بيت المال دون غيره ولو طرأ عليه فقد ذلك جازله الرجوع ولو من الصنف بالم فقد السلاح ويمكنه الرمي بحجر مثلا او يورث انصرفه فشلا في المسلمين والاحرم كذا اطلقوه ويتجه ان محله

إن لم يظن الموت جوعاً ونحوه ولم ينصرف (وكل عذر منع وجوب حج منع الجهاد) أي وجوبه (الاخوف طريق من كفار) فانه وإن منع وجوب الحج إن عم لا يمنع وجوب الجهاد (٢٣٢) أن أمكنت مفاومتهم كما يجنبه الأذرع لأنه مبنى على المخاوف (وكذا) خوفها (من)

لصوص مسلمين) يمنع وجوب الحج إن عم ولا يمنع وجوب الجهاد (على الصحيح) لذلك (والدين الحال) ولو لذمي وإن كان به رهن وثيق أو كفيل موسر (محرم) على من هو في ذمته ولو والدا هو موسر بان كان عنده أزيد مما يبقى للفلس فيما يظهر قيل وكذا المعسر ونقل عن الأصحاب والحق بالمدن وليه (سفر جهاد وغيره) بالجر وإن قصر رعاية لحق الغير ومن ثم جاء في مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين (تنبه) يظهر ضبط القصير هنا بما ضبطه به في التنفل على الدابة وهو ميل أو نحوه وحينئذ فليتنبه لذلك فإن التساهل يقع فيه كثيراً (الاباذن غريمه) أو ظن رضاه وهو من أهل الأذن والرضا لرضاه باسقاط حقه نعم قال الماوردي والرويان لا يتعرض للشهادة بل يقف وسط الصف أو حاشيته حفظاً للدين انتهى وظاهر أن هذا مندوب لا واجب والا أن استتاب من يقضيه من مال حاضر ومثله كما هو قياس نظائره دين ثابت على مليء وظاهر كلامهم أنه لا اثر للأذن والى الدائن وهو متجه إذ لا مصلحة له

الانصراف اهـ عـش (قوله) إن لم يظن الموت جوعاً الخ) أي ولا جازله الانصراف (قول الماتن وكل عذر الخ) عبارة المغنى ثم اشارة باطبيع ماسبق وغيره بوله وكل عذر الخ (قول الماتن منع وجوب حج) ومنه احتياج الفقيه لكتبه والمخبر لآلته اهـ عـش (قوله) أي وجوبه) إلى قوله وإن كان في المغنى لا قوله كما يجنبه الأذرع وقوله إن عم في المحلين (قوله) إن أمكنت الخ) عبارة المغنى تنبيه محل الوجوب في الصورتين إذا كان له قوة تقاومهم ولا فمومعدور اهـ (قوله) لذلك) أي لأن الجهاد مبنى على المخاوف (قول الماتن والدين الحال) أي وإن قل كفاس اهـ عـش (قوله) ولو لذمي) إلى قول الماتن ويحرم في النهاية إلا قوله قبل إلى والحق وقوله ومن ثم إلى الماتن وقوله وظاهر إلى ولا ان (قوله) ولو لذمي) هذا يخرج المعاهد والمؤمن لكن ينبغي أنهما كالذمي ويشبههما قول المنهج مسلماً كان أي رب الدين أو كافراً بل يشمل مالوكا كان الدين لحري لوم المسلم بعقد اهـ عـش أقول قول الاسني مسلماً كان أو ذمياً وقول المغنى على موسر مسلم أو ذمي موافقان لتعبير الشرح كانهما بالذمي فينبغي حل تبعير المنهج عليه إلا أن يوجد نقل بخلافه فإبراجع (قول الماتن يحرم) بكسر الراء المشددة اهـ غنى (قوله) وهو موسر) قال في شرح الروض وغيره بخلاف المعسر انتهى اهـ سم عبارة المغنى وأما المفسر فليس لغريمه منه على الصحيح في أصل الروضة إذ لا مطالبة في الحال اهـ (قوله) والحق بالمدن وليه) عبارة المغنى وكالذي بوزاويه كما يجنبه من المتأخرين لأنه المطالب اهـ (قول الماتن سفر جماد وغيره) أي ولو كان رب الدين مسافراً معه أو في البلد الذي قصد ما من عليه الدين لأنه قد يرجع قبل وصوله إليها أو يموت أحدهما خـ شـ وسم (قوله) بالجر) أي طاعاً على جهاد (قوله) تنبيه يظهر الخ) عبارة النهاية والأوجه ضبط القصير هنا بالعرف لا بما ضبط به في التنفل الخ (قوله) ضبط القصير) لعل الوجه ضبط السفر وإلا فالقصير والطويل سواء هنا كما لا يخفى اهـ رشیدی (قوله) قال الماوردي) إلى قوله ومثله في المغنى لا قوله وظاهر إلى ولا ان (قوله) ولا يتعرض الخ) أي حيث جاهد بالاذن وقوله حفظاً للدين أي يحفظ نفسه اهـ غنى (قوله) وظاهر أن هذا مندوب) وهو وظاهر النهاية وصرح بالاستحباب في المنتقى نقلاً عن البندنجي لكنه إنما ذكر عدم التعرض في المؤجل بناء على عدم المنع منه وهو معلوم أنه لا فرق بينه وبين الحال عند الأذن اهـ سيد عمر (قوله) ولا ان استتاب الخ) عطف على قول المصنف إلا باذن غريمه أي فلا تحريم لوصول الدائن إلى حقه في الحال ويعلم من هذه العلة أنه لا بد من علم الدائن بالوكيل ومن ثبوت الوكالة ابن حج اهـ سم على المنهج بقى ما لو امتنع الوكيل من الدفع أو عزل نفسه هل يجوز له ذلك أم لا ويجبر على التوفية حيث قبل الوكالة فيه نظر والظاهر جواز ذلك وعدم إجباره على الدفع والدائن متمكن من استيفاء حقه بالقاضي اهـ عـش (قوله) من مال حاضر) أي بخلاف ماله الغائب فانه قد لا يصل مغنى وعـش (قوله ومثله) أي مثل المال الحاضر اهـ رشیدی (قوله) دين ثابت) أي لمريد السفر اهـ عـش (قوله) على مليء) أي وأذن لمن يستوفي منه ويدفعه لرب الدين ولا يكفي الأذن لمن عليه الدين في الدفع للدائن لما تقدم من أن الشخص لا يكون وكلاً عن غيره في إزالته لمسلكه وطريقة في ذلك أن يحيل رب الدين بماله على المدین اهـ عـش (قوله) وظاهر كلامهم) إلى قول الماتن ويحرم في المغنى لا قوله بشرط ألا مطالبة (قوله) لا اثر الخ) أي في السفر اهـ عـش (قوله) مطلقاً) أي مخوفاً وغيره اهـ عـش (قوله) لما يحل له فيه القصر) أي كخارج العمران

السفر لما دون مسافته أو مثلها وقد يقال إذا حل له أخذ الزكاة لغنية ماله كان كالمعسر وقد يفرق (قوله) الاباذن غريمه) ظاهره امتناع السفر بغیر اذن غريمه وإن كان الغريم غائباً وظاهره أيضاً وإن كانت غيبته في المحل الذي يريد المدین السفر اليه وهو محتمل وقد يوجه بأنه ربما حضر بعد سفره فتفوت عليه مطالبة ولما في السفر من الخطر الذي قد يفوت المطالبة لنحو تلف المدین أو ماله فيه ولو سافر معه ولم يصرح له باذن ولا منع فهل يجوز فيه نظره وقضية اطلاق العبارة عدم الجواز وقد يستدل عليه بعدم جواز سفر الزوجة مع

في ذلك (والمؤجل لا) يمنع سفر مطلقاً وإن قرب حله بشرط وصوله لما يحل له فيه القصر وهو مؤجل إذ لا مطالبة اهـ

لمستحقه إلا أن نعم له الخروج معه ليطالبه به عند حله (وقيل يمنع سفر مخوفاً) كالجهاد وركوب البحر صيانة لحق الغير (ويحرم)

استئذان سیده ایضاوالقن  
 يحتاج لاذن سیده لأبویه  
 ويحرم عليه ايضا بلا اذن  
 سفر مع الخوف وان قصر  
 طلقا وطويل ولومع الامن  
 لا لعذر كما قال (لا سفر تعلم  
 فرض عين ) ومثله كل  
 واجب عيني وان اتسع وقته  
 لكن الظاهر ان لها منعه من  
 من الخروج لحجة الاسلام  
 قبل خروج قافلة أهل بلده  
 اي وقته في العادة لو ارادوه  
 لانه إلى الآن لم يخاطب  
 بالوجوب ومن ثم بحث ان  
 لها منع من أراد حجة  
 الاسلام ولم يجب عليه وفيه  
 نظرو قضية ما مر من جواز  
 فعلها عن لم يخاطب بها في  
 حياته تنزيلا لها منزلة  
 الواجب رعاية لعظيم فضلها  
 جوازه هنا بل أولى لانه  
 يسقطها عن ذمته لو استطاع  
 بعد (وكذا كفاية) من علم  
 شرعي أو آلة له فلا يحتاج  
 إلى اذن الاصل (في الاصح)  
 ان كان السفر أمنا أو أقل  
 خطره. وإلا كمخوف  
 أسقط وجوب الحج احتيج  
 لاذنه حينئذ على الاوجه  
 لسقوط الفرض عنه حينئذ  
 ولم يجد بيلده من يصلح  
 لكمال ما برده او رجي

( ٣٠ - شروانی وابن قاسم - تاسع )  
 بقرینة زیادة فراغ أو إرشاد أستاذ كما یکتفی  
 زیادة أو رواج وإن لم یأذن الاصل وسواء أخرج وحده أو مع غیره کان یبلده متعددون یصلحون للإفتاء  
 ینبغي أن یتوقع فیہ بلوغ مقاصده والا کلید لا یتأتی منه ذلك فلا ینبغي أن یجوز له السفر لأجل ذلك لا

بقرينة زيادة فراغ أو إرشاد أستاذ كما يكتب في سفره الامن لتجارة بتوقع

زيادة أو رواج وإن لم يأذن الأصل وسواء أخرج وحده أو مع غيره كان يبلده متعددون يصلحون للافتاء أم لا وفارق الجهاد لخطره نعم ينبغي أن يتوقع فيه بلوغ ما قصده والا كبليد لا يتأتى منه ذلك فلا ينبغي أن يجوز له السفر لأجل ذلك لأنه كالعبث ويشترط لخروجه

ولولفه ضرر رشفده وأن لا يكون امر دجلا إلا ان كان... نحو محرم يامن به على نفسه ولولزمته نفقة الاصل احتاج لاذنه او انا بة من يمونه من مال حاضر وأخذ منه البلقنى أن الفرع (٢٣٤) لولزمت الاصل نفقته امتنع سفره الا باذن الفرع الا هل أو انا بة كذلك ثم بحث أنه لو أدى

نفقة يوم حل له السفر فيه كالدين المؤجل وفيه نظر ويفرق بان المؤجل التقصير فيه من المستحق لرضاه بذمته مع أنه خصلة واحدة لا يتجدد الضرر به ولا كذلك في الاصل أو الفرع فالوجه منعه فيهما وكذا في الزوجة الا باذن أو انا بة كما اطلقوه ولا فرق في المنع من السفر المخوف كبحر اى وان غلبت فيه السلامة كما اقتضاه اطلاقهم ثم رأيت الامام وغيره صرحوا بذلك وكسلوك بادية مخطرة ولو لعلم او تجارة ومنها السفر لحجة استؤجر عليها ذمة او عينا بين الاصل المسلم وغيره اذ لا تهمة (فان اذن ابواه) اوسيده (والغريم) في الجهاد (ثم) بعد خروجه (رجعوا) او كان الاصل كافرا ثم اسلم وصرح بالمنع (وجب) عليه ان علم ولم يخش خوفا ولا انكسار قلوب المسلمين برجوعه ولم يكن خرج بجعل (الرجوع) كما لو خرج بلا اذن (ان لم يحضر الصف) والاحرم الاعلى العبد بل يستحب وذلك لان طرو المانع كابتدائه فان لم يمكنه الرجوع لنحو خوف على معصوم وامكنه أن يسافر لما من أو يقيم به

أى فيمن يسافر اتعلم فرض الكفاية (قوله ولولفه فرض) شامل لفرض العين وعبرة النهاية لفرض الكفاية فليراجع (قوله رشفده) اى اما غير الرشيد فلا يجوز له السفر وينبغي ان يحمله ما لم يكن معه من يتعهده في السفر والاجاز الخروج على وليه ان ياذن لمن يتعهده حيث لم تكن له ولاية اه ع ش وقوله وينبغي ان يحمله الخ يفيد قول المغنى وقيد الافرغى بالخارج وحده بالرشيد اه (قوله امر دجلا) اى يخشى عليه اه معنى (قوله احتاج لاذنه) اى اذن الاصل ولو كان كافرا اه معنى (قوله او انا بة من الخ) عطف على اذنه (قوله من مال حاضر) ومثله كما تقدم انفاذين ثابت على ملى (قوله وأخذ منه) اى من قو لم ولولزمته الخ (قوله امتنع سفره) اى الاصل (قوله الا باذن الفرع الا هل) اى للاذن وهذا يلغز به فيقال والد لا يسافر الا باذن ولده اه معنى (قوله ثم بحث) اى البلقنى اقره المغنى واعتمده النهاية ورد فرق الشارح الاقى بما ياتى عنه (قوله لو أدى) اى الاصل أو الفرع (قوله حل له السفر فيه) اى في ذلك اليوم اى بقيقته (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وهو متجه ونظا فيه بعضهم و فرق بان المؤجل التقصير ويرد الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت اى اثبتت به الذمة وهو الدين المؤجل فلان لا يمنع ما لم تمنع به وهو نفقة الذم في حق الاصل أو الفرع او الزوجة الاولى اه بزيادة تفسير قال ع ش قوله وهو متجه هذا يخالف ما ذكره في كتاب الحج من انه يشترط لجواز سفره ان يترك لموه نفقة الذهاب والاياب اه (قوله منعه) اى السفر (قوله فيهما) اى الاصل والفرع (قوله او تجارة الخ) عبارة الروض مع شرحه ولا يشترط اذنه للخروج لسفر التجارة ولو بعد كيلاً ينقطع معاشه ويضطرب امره الا للخروج لركوب بحر وبادية مخطرة فيشترط ذلك اه (قوله بين الاصل الخ) ظرف لقوله ولا فرق الخ (قوله اوسيده) اى قوله ومنه يؤخذ في النهاية (قوله في الجهاد) اى قوله ولو حدث في المغنى (قوله وصرح) اى الاصل بعد لاسلامه (قوله برجوعه) راجع للخوف ايضا (قوله والاحرم) يغنى عنه قول المصنف الاقى فان شرع الخ فكان الاولى تركه كقوله الاعلى العبد بل يستحب هناك كما فعله المغنى (قوله الاعلى العبد) انظر لولزم من رجوعه نحو الهزيمة او انكسار القلب اه سم عبارة المغنى فروع لو خرج بلا اذن وشرع في القتال حرم الانصراف ايضا لما مور رجوع العبدان خرج بلا اذن قبل الشروع في القتال واجب وبعده مندوب وانما لم يجب عليه الثبات بعده لانه ليس من اهل الجهاد ولو مرض من خرج للجهاد او عرج عرجا بينا او تلف زاده او دابته فله الانصراف ولو من الوقعة ان لم يورث فشلا في المسلمين والاحرم عليه انصرافه منها ولا ينوى المنصرف من الوقعة لمرض ونحوه فرارا فان انصرف ثم زال العذر قبل مفارقة دار الحرب لا بعده لزمه الرجوع للجهاد ومن شرع في صلاة جنازة لزمه الاتمام بخلاف من شرع في تعلم علم لا يلزمه اتمامه وان آنس من نفسه الرشديه لان الشروع لا يغير حكم المشروع فيه غالبا اه (قوله بل يستحب) ظاهره وان حصل بانصرافه كسرقوب المسلمين هذا ولو قيل بوجوب الانصراف على العبد حيث رجع سيده لم يبعد اه ع ش (قوله لزمه) وان لم يمكنه الإقامة ولا الرجوع فله المضى مع الجيش لكن يتوقى مظان القتل كما نص عليه في الام اه معنى (قوله الا ان صرح الدائن بمنعه) اى والحال انه موثر كما هو معلوم اه ع ش (قوله ما مر في الابتداء) اى في الدين الحال (قوله ومنه يؤخذ) اى من قوله وفارق الخ (قوله المستغرق) بكسر الراء وقوله اجله فاعله وقوله السفر مفعول لقوله وغيره بالجر عطف على المستغرق والضمير له (قوله لانه)

(قوله حل له السفر) هو متجه مر (قوله ويفرق بان المؤجل الخ) قيل ويرد الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت به الذمة فلان لا يمنع ما لو تعلقت به بالاولى اه (او تجارة ومنها السفر لحجة) ولا اى ولا يشترط اذنه للخروج لسفر التجارة ولو بعد الا لركوب بحر وبادية مخطرة ووض (قوله الاعلى العبد) انظر لولزم

حتى يرجع مع الجيش أو غيرهم لزمه ولو حدث عليه دين في السفر لم يمنع استمراره فيه الا ان صرح الدائن بمنعه وفارق ما مر في الابتداء بأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر فيه ومنه يؤخذ أن حلول المؤجل في الاثناء كذلك فلا محرم عليه استمرار السفر الا ان صرح له بالمنع فان قلت قضية قولهم لا يمنع لذى المؤجل المستغرق اجله السفر وغيره لانه مضيع لماله

ان له السفر وان صرح له بالمنع ويؤيده ايضا قولهم لو تأجل نحو المهر لم يحبس لقبضه وإن حل لانها رخصت بدمته قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء واما الثاني فيفرق بينه وبين ما هنا بان مقتضى التأجيل ثم الرضا بتسليمه البضع قبل اقباضه مقابلته فغومل به واما هنا فليس قضية التأجيل منع المطالبة وطلب الحبس بعد الحلول فكنهه من ذلك وهذا يعلم أن الذي دل عليه كلامهم اما الامتناع بالمنع أو عدمه واما جزم بعضهم بانه بمجرد الحلول تلزمه الاقامة ويحرم عليه استمرار السفر بلا إذن كابتداء السفر (٢٣٥) مع الحلول فبعيد بل ليس في محله (فان)

التقى الصفان أو (شرع في القتال) ثم طرأ ذلك وعلمه (حرم الانصراف في الاظهر) لمعوم الامر بالثبات ولانكسار القلوب بانصرافه نعم يكون وقوفه اخر الصف ليحرس وينبغي حمله على ما مر (الثاني) من حال الكفار (يدخلون) أي دخولهم عمر ان الاسلام او خرابه او جباله كما افهمه التقسيم ثم في ذلك يفصل بين القريب بمدخلوه والبعيد منه فان دخلوا (بلدة لنا) او صار بينهم وبينها دون مسافة القصر كان خطبا عظيم (فيلزم اهلهما) عينا (الدفع) لهم (بالممكن) من أي شيء اطاقوه ثم في ذلك تفصيل (فان امكن تاهب لقتال) بأن لم يهجموا بغتة (وجب الممكن) في دفعهم على كل منهم (حتى على) من لا يلزمه الجهاد نحو (فقير) بما يقدر عليه (وولد ومدين وعبد) وامرأة فيها قوة (بلا اذن) ممن مر ويغتفر ذلك لهذا الخطر العظيم الذي لا سبيل لاهماله (وقيل ان حصلت مقاومة احرار) مناهم (اشترط اذن سيده) أي العبد للغنية عنه والاصح

أي صاحب الدين المؤجل (قوله ان له الخ) خبر قضية الخ والضهير للدين (قوله قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء) أي فلو حل غير المستغرق كان له المنع كما تقدم في شرح والمؤجل لا بقوله نعم له الخروج اه سم (قوله واما الثاني) أي قولهم لو تأجل الخ (قوله بتسليمه) أي الزوج (قوله فكنهه) أي الدائن (قوله من ذلك) أي طالب الحبس (قوله اما بالمنع) وهو الذي دل عليه القياس على الدين الحادث في السفر وعلى هذا يحمل قولهم لا منع لذى المؤجل الخ على الابتداء كما اشار اليه وقوله أو عدمه أي عدم الامتناع مطلقا وان منعه وعلى هذا يحمل قولهم لا منع لذى المؤجل الخ على اطلاقه فيشمحل الحلول اه سيد عمر (قوله بمجرد الحلول) أي وإن لم يصرح الدائن بالمنع (قوله التقى الصفان) إلى قوله كما افهمه في النهاية والمغنى لا قوله وينبغي حمله على ما مر (قوله ثم طرأ ذلك) أي رجوع من ذكر وإسلام الاصل وتصريحه بالمنع وعلمه أي علمه من حضرة اه فذلك (قوله على ما مر) أي في شرح الاباذن غريمه من أنه مندوب لا واجب (قول المتن يدخلون الخ) عبارة المغنى ما تضمنه قوله يدخلون الخ (قوله أي دخولهم الخ) بوجه بان رفع يدخلون بعد حذف أن المصدرية الداخلة عليه كفي تسمع بالمعبدى وحينئذ فيدخلون اول بالمصدر سم ويحتمل ان يكون قول الشارح أي دخولهم بيانا لحاصل المعنى أي الثاني مضمون يدخلون الخ ولا حاجة إلى اعتبار تقدير ان اه سيد عمر أي كما جرى عليه المغنى (قوله او خرابه وجباله) أي ولو بعيدا عن البلدة مغنى واسنى (قوله كما افهمه) أي المعوم المذكور (قوله او صار) إلى قول المتن ان يستسلم في النهاية لا قوله عينا وإلى التنبيه في المغنى (قوله كان خطبا الخ) جواب فان دخلوا (قوله عنها) أي فيكون الجهاد فرض عين اه مغنى (قول المتن فان أمكن) أي لاهلهما أهب أي استعداد اه مغنى (قوله بان لم يهجموها) بابه دخل اه مختار ع ش (قوله بما يقدر الخ) متماق بالدفع بواسطة حتى أي حتى يجب الدفع على من ذكر بما يقدر عليه وقدره المغنى عقب الممكن ايضا فقال أي الدفع للكفار بحسب القدرة حتى على فقير بما يقدر عليه اه (قوله وامرأة الخ) قال الرافعي ويجوز ان لا تحتاج المرأة إلى اذن الزوج (قوله فيها قوة) ولا فلا تحضر اه مغنى (قوله ممن مر) من ابوين ورب دين ومن سيد اه مغنى (قوله ويغتفر ذلك) أي عدم الاذن اه ع ش (قول المتن فن قصد) أي من المكلفين ولو عبدا أو امرأة او مريضا او نحوه اه مغنى (قول المتن إن علم) أي ظن كما يأتي (قول المتن ان اخذ قتل) بضم اولها اه مغنى (قوله لا امتناع الاستسلام لكافر) أي في القتل فلا ينافي ما يأتي في المتن اه رشيدى (قول المتن وإن جوز) أي المكلف المذكور اه مغنى (قوله ان امتنع منه) أي من الاستسلام (قوله من قسمي التمكن) أي من التاهب وقوله وعدمه أي عدم التمكن من التاهب والافاضة للبيان والمقسم دخول الكفار في دارنا (قوله وعدمه بقيدته وهو الخ) انظر هذا مع أن في قسمي العدم يتعين اكل قيد والذي ذكره هنا قيد احدهما الذي زاده في الشارح اه سم وقد يقال انما خصه بالذكر لانه المقصود

من رجوعه نحو الهزيمة وانكسار القلوب (قوله قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء) أي فلو حل غير المستغرق كان له المنع كما تقدم في راس الصفحة في قوله نعم له الخروج الخ (قوله أي دخولهم) بوجه ذلك بان رفع يدخلون بعد حذف أن المصدرية الداخلة عليه كما في تسمع بالمعبدى وحينئذ فيدخلون مؤول بالمصدر (قوله من قسمي التمكن) لعل المراد من قسمي التاهب (قوله وعدمه بقيدته وهو الخ) انظر هذا مع انه

لا لتقوى القلوب (والا) يمكن تاهب لهجومهم بغتة (فن قصد) منا (دفع عن نفسه بالممكن) وجوباً (ان علم أنه ان اخذ قتل) وان كان ممن لا جهاد عليه لا امتناع الاستسلام لكافر (وان جوز الاسرو والقتل فله) ان يدفع (ان يستسلم) ان ظن انه ان امتنع منه قتل لان ترك الاستسلام حينئذ تعجيل للقتل (تنبيه) ما ذكر في المتن من قسمي التمكن وعدمه بقيدته وهو ان ظن الخ هو ما في الروضة وعبارتها يتعين على اهلهما الدفع بما أمكنهم والدفع مرتبتان احدهما أن يحتمل الحال اجتماعهم أو تاهبهم للحرب فعل كل



ذلك بما يدر عليه ثانیتهما ان يشاهما الكفار ولا يمتنعوا من اجتماع وتاديب فن وقف عليه كافر او كفار وعلم انه يقتل ان اخذ فعليه ان يدفع عن نفسه بما امكن ثم قال وان كان يجوز ان يقتل وان يؤسر ولو امتنع من الاستسلام لقتل جاز ان يستسلم فان المكافأة والحالة هذه استعجال للقتل والاسر يحتمل الحلاص انتهت مانعة ويستفاد منها في الحالة الثانية ان من دلم اي ظن كما هو ظاهر ان من اخذ قتل هينا امتنع عليه الاستسلام وكذا ان جواز الاسر والقتل ولم يعلم انه يقتل ان امتنع عن الاستسلام لانه حينئذ ذل ديني من غير خوف على النفس بخلاف ما اذا علم ذلك لعله الروضة المذكورة وعجيب من شيخنا مع جريانه على حاصل ما ذكر في شرح منهجه وان لم يخل عن ابهام انه لم يقبه في شرح الروض على ما اخل به من عبارة الروضة (٢٣٦) المذكورة كما يعلم بالوقوف عليها ويلزم الدفع امرأة علمت وقوع فاحشة بها الان بما

أمكنها وان أدى الى قتلها لانها لا تباح بخوف القتل قال فان امتن ذلك حالا لا بعد الاسر احتمل جواز استسلامها ثم تدفع اذا اريد منها ذلك (ومن هودون مسافة القصر من البلد) وان لم يكن من اهل الجهاد (كاهلها) في تعين وجوب القتال وخروجه بلا اذن من مران وجد زاد او يلزمه مشى اطاقه وان كان في اهلها كفاية لانهم في حكمهم (ومن) هم (على المسافة) المذكورة فما فوقها (يلزمهم) ان وجدوا زادا وسلاحا وركوبا وان اطاقوا المشى (الموافقة) لاهل ذلك المحل في الدفع (بقدر الكفاية) ان لم يكف اهلها ومن يلزمهم دفع عنهم وانقاذهم وافهم قوله بقدر الكفاية انه لا يلزم الكل الخروج بل يكفي في سقوط الحرج عنهم خروج قوم منهم فهم كفاية (قيل) تجب الموافقة على من بمسافة القصر فما فوقها (وان كفوا) اي

ببانه لسكوت المتن عنه بخلاف قيد القسم الاول وهو ان علم الخ فوجود في المتن (قوله ذلك) أي النأهب (قوله ثانيهما) المناسب التانيث (قوله ثم قال) اي صاحب الروضة (قوله وان كان) اي من وقف عليه الكافر (قوله ولو امتنع الخ) حال من فاعل يجوز يعني ان ظن انه لو امتنع الخ فان المكافأة اي المقابلة (قوله والاسر يحتمل) طاف على اسم از وخبره (قوله منها) اي عبارة الروضة (قوله في الحالة الثانية) اي المراتبة الثانية (قوله كما هو الخ) اي التفسير المذكور (قوله عينا) اي قتلا متعينا بلا تجوين اسر (قوله وكذا ان جواز الخ) هذا مفهوم القيد الذي زاده الشارح اخذا من قول الروضة ولو امتنع من الاستسلام الخ (قوله بخلاف ما اذا علم ذلك) اي انه يقتل ان امتنع من الاستسلام اي فيجوز له الاستسلام لعله الروضة المذكورة وهي قولها فان المكافأة الخ (قوله على ما اخل) اي الروض به الخ ولعله قولها فن وقف الى قوله ثم قال وقولها ولو امتنع من الاستسلام لقتل (قوله عليهم) اي الروضة والروض (قوله ويلزم) الى قوله قال في النهاية وإلى قول المتن ولو اسروا في المغنى لا قوله وسلاحا وقوله قبل (قوله ويلزم الدفع امرأة الخ) ومثله الامررد كما يحتمل بعض المتأخرين اه نهاية (قوله احتمل جواز استسلامها الخ) جزم به عس اخذا من صنيع النهاية (قوله ثم تدفع الخ) اي وان أدى الى قتلها اذ عس (١) (قوله وان لم يكن) الى المتن في النهاية لا قوله وخروجه الى وان كان وقوله الامام عند العجز (قول المتن كاهلها) وليس لاهل البلدة ثم الاقربين فالاقربين اذا قدر و اعلى القتال ان يليوا الى حقوق الاخرين (تمت) لا تتسارع الاحاد والطوائف منا الى دفع ملك منهم عظيم شو كته دخل اطراف بلادنا لما فيه من عظيم الخطر مغنى وروض مع شرحه (قوله بلا اذن من مر) اي من الاصل والدائن والسيد والزوج (قوله هذا الوجه لا يوجب ذلك الخ) جزم به المغنى ثم قال فكان ينبغي أن يقول ومن على المسافة قيل يلزمهم الاقرب فالاقرب والاصح ان كفى اهلها لم يلزمهم اه (قوله ولو نحو قن) كالولد والمرأة اذ عس (قوله خلافا لبعضهم) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهم اه (قول المتن فالاصح وجوب النهوض اليهم) اي وان لم يدخلوا دارنا وقوله ان توقعناه اي بان يكونوا قريبين اما اذا لم يمكن تخليصه بان لم نرجوه فلا يتعين جهادهم بل ينتظر للضرورة اه مغنى (قوله اعظم) اي من حرمة الدار مغنى (قوله من يدل ذلك) ومنه ان محل الدب عند عدم تعذيب والاسرى لا وجبت اهر شيدى (قوله مفاداته بالمال) ينبغي بغير آلة الحرب للمامر من حرمة بيعها لهم ولو كان قوتيا كونه ونحو حديد يمكن اتخاذه سلاحا ولو قيل هنا يجوز دفع السلاح لهم ان ظهرت فيه مصلحة تامة لم يبعد اخذا بما ياتي في رد سلاحهم لهم في تخليص اسرائنا منهم اه عس وما ذكره اخر اه الظاهر والله اعلم (قوله فيرجع عليه الخ) ينبغي اذا لم يشترط نحو عدم الرجوع كما هو ظاهر (قوله على ما مر الخ) عبارة النهاية كما علم من آخر الضمان اه

في قسم العدو يتعين كل قيد والذي ذكره هنا قيد أحدهما والذي ذكره في الشرح (قوله بانهم قد كفوا) انظره مع وان كفوا

أهل البلد ومن يلزمهم في الدفع لمعظم الخطب وردوه بانه يؤدي إلى الايجاب على جميع الامم وفيه أشد الحرج من غير حاجة لكن قيل هذا الوجه لا يوجب ذلك بل يوجب الموافقة على الاقرب فالاقرب بلا ضبط حتى يصل الخبر بانهم قد كفوا (ولو اسروا مسلما فالاصح وجوب النهوض اليهم) فور اعلى كل قادر ولو نحو قن بغير اذن نظير ما مر خلافا لبعضهم (لخلاصه ان توقعناه) ولو على ندور فيما يظهر وجوب عين كدخولهم دارنا بل أولى لان حرمة المسلم أعظم ويسن للامام بل وكل موسر كما هو ظاهر ويأتى في الهدنة مزيد لذلك عند العجز عن خلاصه مفاداته بالمال فن قال لكافر اطلق اسيرك وعلى كذا فاطلقه لزمه ولا يرجع به على الاسير إلا ان اذن له في مفاداته فيرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع على ما مر قيل الشريعة (١) قوله وان لم يكن الى المتن كذا بخطه ولعل الاولى إلى الفصل اه من هامش

(فصل)

(فصل في مكروهات ومحرمات ومندوبات في الغزو) (قوله في مكروهات) إلى قوله ولخير مسلم في النهاية لإفرله كما صح إلى ريسن وقوله وذكرت إلى المن (قوله وما يتبعها) أي وما يجوز قتالهم به اه معني (قوله لان الغازي الخ) أي وسمى المقاتل غازيا لان الخ اه عش (قوله يطالب اعلاء كلمة الله) أي المطلوب من ذلك اه عش (قول المن أو نائبه) أو بمعنى الوار اه سيد عمر (قوله لان احدهما) إلى قول المن وإذا بحث في المغني لإفرله أي ولم يخش إلى المن وقوله ما لم يخش فتنة (قوله لان احدهما) عبارة النهاية لإذ كل منهما اه وهي احسن (قوله منه) عبارة المغني من غيره اه (قوله وبحث الزركشي الخ) عبارة المغني وينبغي كما قال الأذرعى تخصيص ذلك بالمتطوعة واما المرتزقة فلا يجوز لهم ذلك لانهم مرصدون لمهمات تعرض للاسلام يصرفهم فيها الامام فهم بمنزلة الامراء اه (قوله انه ليس الخ) قضية انه لا فرق بين ان يعطل الامام الغزو وان لا وعليه فيختص ما يأتي من عدم كراهة الغزو وبغير اذن بالمتطوعين بالغزو اه عش (قوله لم يرتزق) هو من اثبت اسمه في الديوان وجعل له رزق من بيت المال اه عش (قوله والبلقيني الخ) عبارة المغني تنبيه استثنى البلقيني من الكراهة صورا احدها ان يفوته المقصود بذهابه للاستثناء ثانيها اذا عطل الامام الغزو واقبل هو وجنوده على امور الدنيا كما يشاهد ثالثها اذا عطل على ظنه انما اذا استأذنه لا ياذنه اه (قوله او ظن انه لا ياذن) أي وان كان المصلحة في الاذن اما لو ظن انه لا ياذن لانه رأى المصلحة في عدمه فينبغي بقاء الكراهة سم وسيد عمر (قوله منع مخذل) من التخذيذ عبارة المغني وشرح الروض ويرد المخذول وهو من يخوف الناس كان يقول عدونا كثير وجنودنا ضعيفة ولا طاقة لنا بهم ويرد المر جف رهو من يكثر الاراجيف كان يقول قتلت مربية كذا او لحق مدد للعدو من جهة كذا او لهم كمين في موضع كذا ويرد ايضا الخائن وهو من يتجسس لهم ويطلعهم على العورات بالمكاتب والمراسلة ويمنع هذه الثلاثة من اخذ شيء من الغنيمة حتى سلب قتلهم اه (قوله وجوب ذلك) أي المبلغ والاخراج اه رشدي (قوله علم منه) لعل المراد به ما يشمل الظن الغالب (قوله فيمن علم الخ) أي الامام أو نائبه عبارة النهاية حيث غاب على ظنه حصول ذلك منه اه (قوله ومر بيانها) أي أنها من مائة إلى خمسمائة اه سم عبارة المغني وهي طائفة من الجيش يبلغ اقصاها اربعمائة سميت بذلك لانها تسرى في الليل وقيل لانها خلاصة العسكر وخياره روى ابن عباس ان النبي ﷺ قال خير الاصحاب اربعة وخير السرايا اربعمائة وخير الجيش اربعة الاف ولن تغلب اثنا عشر الفا من القلة رواه الترمذي وابو داود وزاد ابو يعلى الموصلي اذا صبروا او صدقوا اه وفي الرشدي ما يوافقه في المقدار ووجهي التسمية لكنه مال إلى ترجيح الثاني حيث قال بعد ذكر المقدار المذكور والوجه الاول عن تحرير المصنف مانصه وضعف ابن الاثير ما ذكره المصنف وقال سميت بذلك لانه خلاصة العسكر وخياره من الشيء السرى النفيس اه (قوله وذكرا مثال) او اراد بها اعم من معناها السابق اه سم (قول المن ان يؤمر عليهم) ينبغي وفاقا للطبلاوى الوجوب إذا أدى تركه إلى التفريق الظاهر المؤدى إلى الضرر سم على المنهج اه عش ويبقى عن سم عند قول الشارح الاقوى ومن ثم اوجب جمع الخ ما يوافقه (قوله من يوثق) ببناء المفعول وعبارة غيره يتق (قوله وخبرته) قال الشافعي رضى الله تعالى عنه في الاموال لا ينبغي أن يولى الامام الغزو الا ثقة في دينه شجاعا في بدنه حسن الانابة عارفا بالحرب يثبت عند الحرب ويتقدم عند الطلب وان يكون ذاريا في السياسة والندبير ليسوس الجيش على اتفاق الكلمة في الطاعة وتدبير الحرب في انتهاز الفرصة وان يكون من اهل الاجتهاد في احكام الجهاد وما في الاحكام الدينية فقيه وجهان والظاهر عدم اشتراطه ويستحب ان يخرج بهم يوم الخميس اول النهار وان يبعث الطلائع ويتجسس اخبار الكفار ويعقد الرايات

### (فصل في مكروهات

ومحرمات ومندوبات في الغزو وما يتبعها) يكره غزو) وهو لغة الطلب لان الغازي يطالب اعلاء كلمة الله تعالى (بغير اذن الامام او نائبه) لان احدهما اعرف منه بالحاجة الداعية للقتال ولم يحرم حل التفرير بالنفس في الجهاد وبحث الزركشي وغيره كالاذرعى انه ليس لم يرتزق استقلال بذلك لانه بمنزلة اجير اغرض مهم يرسل اليه والبلقيني انه لا كراهة ان فوت الاستئذان المقصود أو عطل الامام الغزو أو ظن انه لا ياذن له أي ولم يخش منه فتنة كما هو ظاهر (ويسن) للامام أو نائبه منع مخذل ومن رجف من الخروج وحضور الصف واخراجه منه ما لم يخش فتنة ويظهر وجوب ذلك عليه فيمن علم منه ذلك وان وجده مضر لغيره و (اذا بعث سرية) ومر بيانها اول الباب وذكرها مثال (أن يؤمر عليهم) من يوثق بدينه وخبرته ويأمرهم بطاعة الله ثم الامير ويوصيه بهم

(فصل يكره غزو وبغير اذن الامام) (قوله أو ظن انه لا ياذن) أي وإن كانت المصلحة في الاذن اما لو ظن انه لا ياذن لانه رأى المصلحة في عدمه فينبغي بقاء الكراهة والافلا فائدة في الاستئذان (قوله ومر بيانها) وانها من مائة إلى خمسمائة (قوله وذكرا مثال) او اراد بها اعم من معناها السابق (قوله فان امر نحو فاسق

فان امر نحو فاسق حرم فيما يظهر اخذ من تحريمهم عليه توليته نحو الاذان (وبأخذ البيعة) عليهم رهي بفتح الموحدة اليمين بالله تعالى (بالتبات) على الجهاد وعدم الفرار للاتباع (٢٣٨) فيهما كما صح عنه عليه السلام ومن ثم اوجب جمع التامير لانه استمر عليه عمله صلى الله عليه وسلم وعمل الخلفاء

بعده ويسن التامير لجمع  
قصدوا سفرا وتجب طاعة  
الامير فيما يتعلق بما هم فيه  
وذكرت له احكاما اخرى  
حاشية الايضاح (وله) اي  
الامام او نائبه (الاستعانة  
بكفار) ولو حريين وخبر  
مسلم انا لالاستعين بمشرك  
لا يقتضي المنع بل ان الاولى  
ان لا يفعل كقوله ليس منا  
من استنجد من الريح على  
انه صلى الله عليه وسلم انما قال ذلك  
لطالب اعانة به تفرس فيه  
الرغبة في الاسلام فردده  
فصدق ظنه (تؤمن خيانتهم)  
كان يعرف حسن رايمهم  
فيما به يعلم انه لا بد ان  
يخالقوا العدو في معتقدهم  
(ويكونون بحيث لو انضمت  
فرقتا الكفر قاومناهم)  
لان ضررهم حينئذ ويشترط  
في جواز الاعانة بهم الاحتياج  
اليهم ولولم نحو خدمة او قتال  
لقتلنا ولا ينافي هذا اشتراط  
مقاومتنا للفرقتين قال  
المصنف لان المراد قلة  
المستعان بهم حتى لا تظهر  
كثرة العدو بهم واجاب  
البليغني بان العدو اذا كان  
مائتين ونحن مائة وخمسون  
ففيما قلة بالنسبة لاستواء  
العددين فاذا استعان بخمسين  
فقد استوى العددين ولو  
انحاز الخمسون اليهم امكنتنا

ويجعل لكل فريق راية وشعارا وان يحرضهم على القتال وان يدخل دار الحرب بنفسه لانه احوط وارهب  
وان يدعو عند النقاء الصفين ويستنصر بالضعفاء ويكبر بلا اسراف في رفع الصوت وكل ذلك مشهور في  
سير النبي صلى الله عليه وسلم مغني وروض مع شرحه (قوله فان امر نحو فاسق) اي وتجب طاعته لئلا يختل امر الجيش  
اه ع ش (قوله حرم الخ) ينبغي الا ان يكون ظاهر المزية في النفع في امر الحرب والجنديسم اه ع ش (قوله  
عليه) اي الامام (قوله توليته) اي الفاسق (قوله نحو الاذان) كالامامة (قوله للاتباع فيهما) اي  
التامير واخذ البيعة (قوله ومن ثم اوجب جمع الخ) لا يبعد القول بالوجوب ان خيف من ترك التامير  
الضرر او نكايه الكفار في السراية اه سم (قوله لجمع الخ) بان يؤمروا واحدا منهم عليهم اه ع ش  
(قوله قصدوا سفرا) اي ولو قصيرا اه ع ش (قوله وذكر له) اي للامير (قول المتن الاستعانة)  
اي على الكفار مغني (قوله ولو حريين) كذا في المغني (قوله وخبر مسلم الخ) جواب سؤال (قوله  
لا يقتضي المنع) خبر وخبر مسلم (قوله بل ان الاولى الخ) اي بل المراد ان الاولى الخ (قوله لطالب)  
اي من المشركين (قوله تفرس فيه الخ) صفة طالب والضمير المستتر له صلى الله عليه وسلم (قوله فصدق) من  
التصديق (قول المتن تؤمن خيانتهم الخ) عبارة المغني ولا تتجاوز الاستعانة بهم بشرطين احدهما  
ذكره بقوله تؤمن خيانتهم قال في الروضة وان يعرف حسن رايمهم في المسلمين والرافعي جعل معرفة حسن  
رايمهم مع امن الخيانة شرط واحد وانما ما ذكره بقوله ويؤمنون الخ اه (قوله وبه يعلم الخ) فيه توقف  
اه سم (قوله انه لا بد ان يخالقوا العدو) وقفا للمغني وخلافا للنهاية عبارة ولا يشترط ان يخالقوا معتقد  
العدو كاليهود مع النصاري كما قال البليغني ان كلام الشافعي يدل على عدم اعتباره خلافا للهاوردي اه  
(قوله لا من ضررهم) الى قوله لا يجنون في النهاية لا قوله ويؤخذ الى ويفعل ولما قوله والموصى بمنفعته  
في المغني لا قوله ومدين الى المتن وقوله ومن ثم لم يولكون ما هنا (قوله في جواز الاعانة) الاولى الاستعانة  
(قوله ولا ينافي هذا) اي قوله او قتال لقتلنا ومنشأوا هم المنافة ان المسلمين اذا قتلوا حتى احتاجوا للمقاومة  
فرقة الى الاستعانة بالآخرى كيف يقدر على مقاومتهم معا اه مغني (قوله قال المصنف) اي في توجيه  
عدم المنافة (قوله كثرة العدو بهم الخ) اي لو انضمو اليهم (قوله واجاب البليغني الخ) عبارة المغني قال  
البليغني وفيه اي توجيه المصنف لين ثم اجاب بان الخ قال وايضا في كتب جمع من العراقيين اعتبار الحاجة  
من غير ذكر القلة والحاجة قد تكون للخدمة فلا يتنا في الشرطان اه (قوله بان العدو اذا كان الخ) لكن في  
توقف الجواز على ذلك حينئذ نظر ظاهر سم على حج اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) اي من جواب  
البليغني من قوله لعدم زيادتهم على الضعف (قوله ان يكونوا) اي المستعان بهم (قوله ونفعل الخ) اي  
وجوبا اه ع ش (قوله الاصلاح) اي ما يراه الامام مصلحة اه مغني (قوله من افرادهم) اي بجانب  
الجيش وتفريقهم اي بين المسلمين والاولى ان يستاجرهم لان ذلك احقر لهم اه مغني (قوله باذن  
الازواج) اي والاولياء ولو في الرشيدة كما يشمله قول شيخ الاسلام باذن مالك امره اه ع ش عبارة  
المغني تنبيه الخنثائي والنساء وان كانوا احرارا فكلما راهتم في استئذان الاولياء اوراقا فكلما عبيد في  
استئذان السادة اه (قول المتن ومراهقين اقوياء) اي في قتال وغيره اه مغني عبارة سم تقيده بالاقياء

حرم) ينبغي الا ان يكون ظاهر المزية في النفع في امر الحرب والجنديسم (قوله ومن ثم اوجب جمع التامير الخ)  
لا يبعد القول بالوجوب ان خيف من ترك التامير الضرر او نكايه الكفار في السرية بلا فائدة (قوله وبه يعلم  
الخ) فيه تامل (قوله وبه يعلم انه لا بد ان يخالقوا العدو الخ) لا يشترط خلافا للهاوردي مر (قوله واجاب البليغني  
بان العدو اذا كان مائتين الخ) لكن في توقف الجواز على ذلك حينئذ نظر ظاهر (قوله ومراهقين اقوياء

لان  
مقاومتهم لعدم زيادتهم على الضعف ويؤخذ منه ان الضابط ان يكونوا بحيث لو انضمو اليهم لم يزيدوا على ضعفنا ونفعل  
بالمستعان بهم الاصلاح من افرادهم وتفريقهم في الجيش (وبعبيد باذن السادة) ونساء باذن الازواج ومدين وفرع باذن دائن وأصل  
(ومراهقين اقوياء) باذن الاولياء والاصول ولو لواء اهل الذمة وصبيانهم لان لهم نفعا ولو سبق الماء وحراسة الامتعة ومن ثم جاز بمميز

ولو غير قوى لا يجنون لانه لا يهتدى لنفع ولكون ما هنا فيه تمرين على الشجاعة والعبادة فارق امتناع السفر بالصبي في البحر على ما أمر والمرصى بمنفعته لبيت المال والمكاتب كتابة صحيحة لا يحتاج لاذن سيدهما على ما قاله البلقيني لان (٢٣٩) لها السفر بغير اذنه وقد ينظر فيه بان هذا

لان سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيه الا الاقوياء اه (قوله ولو غير قوى) اي لئلا ما ذكرناه  
اي من نحو السبق بخلافه لقتال فلا بد فيه مع المرافقة من القوة اه نهاية (قوله لا يجنون) اي غير مميز اخذا  
من التعليل (قوله ولكون ما هنا الخ) جواب سؤال (قوله على ما أمر) اي في باب الحجر اه سم (قوله  
فيهما) اي في الموصى بمنفعته والمكاتب (قوله وكان ينبغي له التوقف في الاخر) فلا بد من اذن السيد خلافا  
للبلقيني نهاية ومعنى (قوله لينال) الى قوله ومعنى الخبر في المغنى ولى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله  
مكلف وقوله فيه نظر وقوله لتعنيه الى لانه لا يصح وقوله نعم الى صرحوا (قوله وكذا للاحاد ذلك)  
اي بذل ما ذكر من اموالهم ولهم ثواب اعانتهم ومحل في المسلم اما الكافر فلا يلزم رجوع فيه الى رأى الامام  
لاحتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون معنى واسنى قال ع ش ولا تسلط لهم على بيت المال اه (قوله  
نعم ان بذل) اي كل من الامام والاحاد ع ش ومعنى (قوله ليكون الغزو) سواء شرط ان ثوابه له او ان  
ما يحصل له من الغنيمة للباذل اه ع ش (قوله لم يجز) قضيته انه يرجع لفساد الشرط المذكور اه ع ش  
(قوله مكلف) عبارة النهاية ولو صييا كما بحثه بعضهم اه (قوله عليهما) اي الفن والمعدور (قوله عينا  
او ذمة) راجع الى المتن (قوله وببحث الخ) اعتمده النهاية كما مر (قوله كاقدمه في الاجارة) وانما ذكره  
هنا توطئة لقوله ويصح استئجار ذمى الخ اه معنى (قوله فيما مر الخ) اي في الحالة الثانية للكفار (قوله  
وانما صح التزام من لم يجهج الخ) اي بان اجر نفسه للغير لكن انما ياتي به بعد الحج عن نفسه اذ لم يستاجر  
لحج عنه في السنة الاولى من وقت الايجار اه ع ش (قوله لانه يمكن الخ) قد يقال لم يمكن هذا هناك دون  
هنا (قوله والتزام الخ) عطف على التزام من الخ (قوله لانه الخ) اي خدمة المسجد والتذكير بتاويل ان  
تخدم (قوله وما ياخذ المرتزق الخ) جواب سؤال (قوله اعانة) اي ومرتبهم اه معنى (قوله ومن  
اكره) الى قوله نعم في المغنى (قوله ان تعين) اي فيما اذا دخل الكفار بلدنا (قوله والاستحقاق) اي  
على المكروه بكسر الراء اه ع ش (قوله المكروه الغير المكلف) اي الصبي ولو كان المكروه الامام اه ع ش  
(قوله مطلقا) اي للمدة كلها (قوله هنا) اي الجهاد (قوله مطلقا) اي حضر الوقعة ام لا اه ع ش والاولى  
للمدة كلها (قوله وهو صريح فيما قلته) عبارة النهاية وقياسه في الصبي كذلك اه اي يستحق مطلقا  
ع ش عبارة الرشيدى اي في اصل استحقاق الاجرة اه (قوله ونحو الذمى) الى قوله ولمن عينه في المغنى  
(قوله ونحو الذمى) كالعهاد والمساكين اه معنى (قوله المكروه) بالجر صفة الذمى وقوله او المستاجر عطف  
عليه اي المكروه ع ش (قوله بمجهول) كان يقول الامام له ارضيك او اعطيك ما تستعين به اه معنى (قوله  
استحق الخ) خبر ونحو الذمى اه ع ش (قوله اجرة المثل) اي للمدة كلها اه ع ش (قوله والا) اي وان لم  
يقا تل (قوله فقط) اي وان تعطلت منافعه في الرجوع لانهم ينصرفون حيث ذكف شاؤا ولا حبس ولا  
استئجار وان رضوا بالخروج ولم بعدهم الامام بشى ررضخ لهم من اربعة اخماس الغنيمة كما مر في بابها اما اذا  
خرجوا بلا اذن من الامام فلا شى لهم سواء انهم عن الخروج ام لا بل له تعزيرهم فيما نهم عنه ان رآه  
اه معنى وروض مع شرحه (قوله من خمس الخمس) اي لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة اخماسها اه معنى

لان سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيه الا الاقوياء اه (قوله ولو غير قوى) اي لئلا ما ذكرناه  
اي من نحو السبق بخلافه لقتال فلا بد فيه مع المرافقة من القوة اه نهاية (قوله لا يجنون) اي غير مميز اخذا  
من التعليل (قوله ولكون ما هنا الخ) جواب سؤال (قوله على ما أمر) اي في باب الحجر اه سم (قوله  
فيهما) اي في الموصى بمنفعته والمكاتب (قوله وكان ينبغي له التوقف في الاخر) فلا بد من اذن السيد خلافا  
للبلقيني نهاية ومعنى (قوله لينال) الى قوله ومعنى الخبر في المغنى ولى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله  
مكلف وقوله فيه نظر وقوله لتعنيه الى لانه لا يصح وقوله نعم الى صرحوا (قوله وكذا للاحاد ذلك)  
اي بذل ما ذكر من اموالهم ولهم ثواب اعانتهم ومحل في المسلم اما الكافر فلا يلزم رجوع فيه الى رأى الامام  
لاحتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون معنى واسنى قال ع ش ولا تسلط لهم على بيت المال اه (قوله  
نعم ان بذل) اي كل من الامام والاحاد ع ش ومعنى (قوله ليكون الغزو) سواء شرط ان ثوابه له او ان  
ما يحصل له من الغنيمة للباذل اه ع ش (قوله لم يجز) قضيته انه يرجع لفساد الشرط المذكور اه ع ش  
(قوله مكلف) عبارة النهاية ولو صييا كما بحثه بعضهم اه (قوله عليهما) اي الفن والمعدور (قوله عينا  
او ذمة) راجع الى المتن (قوله وببحث الخ) اعتمده النهاية كما مر (قوله كاقدمه في الاجارة) وانما ذكره  
هنا توطئة لقوله ويصح استئجار ذمى الخ اه معنى (قوله فيما مر الخ) اي في الحالة الثانية للكفار (قوله  
وانما صح التزام من لم يجهج الخ) اي بان اجر نفسه للغير لكن انما ياتي به بعد الحج عن نفسه اذ لم يستاجر  
لحج عنه في السنة الاولى من وقت الايجار اه ع ش (قوله لانه يمكن الخ) قد يقال لم يمكن هذا هناك دون  
هنا (قوله والتزام الخ) عطف على التزام من الخ (قوله لانه الخ) اي خدمة المسجد والتذكير بتاويل ان  
تخدم (قوله وما ياخذ المرتزق الخ) جواب سؤال (قوله اعانة) اي ومرتبهم اه معنى (قوله ومن  
اكره) الى قوله نعم في المغنى (قوله ان تعين) اي فيما اذا دخل الكفار بلدنا (قوله والاستحقاق) اي  
على المكروه بكسر الراء اه ع ش (قوله المكروه الغير المكلف) اي الصبي ولو كان المكروه الامام اه ع ش  
(قوله مطلقا) اي للمدة كلها (قوله هنا) اي الجهاد (قوله مطلقا) اي حضر الوقعة ام لا اه ع ش والاولى  
للمدة كلها (قوله وهو صريح فيما قلته) عبارة النهاية وقياسه في الصبي كذلك اه اي يستحق مطلقا  
ع ش عبارة الرشيدى اي في اصل استحقاق الاجرة اه (قوله ونحو الذمى) الى قوله ولمن عينه في المغنى  
(قوله ونحو الذمى) كالعهاد والمساكين اه معنى (قوله المكروه) بالجر صفة الذمى وقوله او المستاجر عطف  
عليه اي المكروه ع ش (قوله بمجهول) كان يقول الامام له ارضيك او اعطيك ما تستعين به اه معنى (قوله  
استحق الخ) خبر ونحو الذمى اه ع ش (قوله اجرة المثل) اي للمدة كلها اه ع ش (قوله والا) اي وان لم  
يقا تل (قوله فقط) اي وان تعطلت منافعه في الرجوع لانهم ينصرفون حيث ذكف شاؤا ولا حبس ولا  
استئجار وان رضوا بالخروج ولم بعدهم الامام بشى ررضخ لهم من اربعة اخماس الغنيمة كما مر في بابها اما اذا  
خرجوا بلا اذن من الامام فلا شى لهم سواء انهم عن الخروج ام لا بل له تعزيرهم فيما نهم عنه ان رآه  
اه معنى وروض مع شرحه (قوله من خمس الخمس) اي لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة اخماسها اه معنى

تقييده بالاقياء لان سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيه الا الاقوياء (قوله على ما أمر) اي في باب  
الحجر (قوله لا يحتاج لاذن) المعتمد الاحتياج فيهما مر (قوله وكذا للاحاد) قال في شرح الروض ومحل  
في المسلم اما الكافر فلا يلزم رجوع فيه الى رأى الامام لا احتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون اه (قوله  
وبحث ان غير المكلف كذلك) كتب عليه مر (قوله كذلك) وجهه انه من جنس من يتعين عليه او نقول  
من شأن المسلم التعيين (قوله بمجهول) كان قال ارضيك

غزوهم ولمن اكرهه على الغزو ولا اجرة له ان تعين عليه والاستحقاق من خروجه الى حضوره الوقعة نعم المكلف بغير المكلف ينبغي استحقاقه  
الاجرة مطلقا لانه لا يتعين عليه وان حضر ثم رايتهم صرحوا في الفن المكروه بانه يستحق هنا الاجرة مطلقا وان قلنا يتعين عليه اذا دخلوا بلادنا  
وهو صريح فيما ذكرته ونحو الذمى المكروه او المستاجر بمجهول اذا قاتل استحق اجرة المثل والافلذهاب فقط من خمس الخمس ولمن عينه امام

او نائبه اجبارا لنجهيز ميت اجرة في التركة ثم في بيت المال تستقط (وبصح استتجار ذمي) ومما هو مستأمن بل وحربي الجهاد (الامام) حيث تجوز الاستعانة به من خمس الخس دون (٢٤٠) غيره لانه لا يقع عنه واغفرت جهالة العمل للضرورة ولا نه يحتمل في معاودة الكفار مالا

يحتمل في معاودة المسلمين فان لم يخرج ولو لنحو صلح فسخت واسترد منه ما اخذه وان خرج ودخل دار الحرب وكان ترك القتال بغير اختيار فلا ولو استوجرت عين كافر فاسلم فقتضيه قو لم لو استاجرت طاهر لخدمة مسجد فحاضت انفسخت الاجارة الانفساخ هنا لا ان يفرق بان الطارىء ثم يمنع مباشرة العمل فتعذر ويلزم من تعذره الانفساخ والطارىء هنا ليس كذلك فلا ضرورة الى الحكم بالانفساخ (قيل ولغيره) من المسلمين استتجار الذمي كالاذان والاصح لا احتياج الجهاد الى مزيد نظر واجتهاد ولان الاجير هنا كافر قد يغدر ويبحث الزركشى ان الامام لو اذن له فيه جاز قطعا (ويكره) تنزيها (لغاز قتل قريب) لان فيه نوعا من قطع الرحم (و) قتل قريب (محرم أشد) كراهة لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> منع ابا بكر من قتل ابنه عبد الرحمن رضى الله عنهما يوم احد (قلت الا ان يسمعه) يعنى يعلمه ولو بغير سماع (يسب) اى يذكر بسوء (الله تعالى) او نبيان الانبياء (أورسوله) محمدا (صلى الله عليه وسلم)

(قوله او نائبه) أما لو كان المكروه غيرهما فالاجرة على المكروه حيث لا تركه عش (قوله ثم تسقط) هلا قدم على السقوط مياسير المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جملة المكلفين وفيه نظر سم على حج اه عش (قول المتن استتجار ذمي) أى ولو باكثر من سهم لراجل او فارس مغنى وروض مع شرحه (قوله ومعهده) الى قوله فان لم يخرج في المغنى الا قوله بل وحربي والى قوله كما استمر عليه في النهاية لا قوله او الاسلام الى المتن وقوله بل لو قيل الى محل قتلهم وقوله للنهي الصحيح في الصبي والمرأة (قوله حيث تجوز الاستعانة به) اى بان احتجنا لهم وامنا خيانتهم وكانوا بحيث لو انضمت فرقتا الكفر قاومناهم كما تقدم اه عش (قوله دون غيره) اى من اصل الغنيمة واربعة اخماسها اه سم عبارة المغنى قضية كلامه صحة استتجار الذمي ونحوه باى مال كان من مال نفسه ومن اموال بيت المال وليس مراد ابل انما يعطى من سهم المصالح سواء كان مسمى ام اجرة مثل ولو من غير غنيمة قتاله لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة اخماسها لانه محضر للمصلحة لانه من اهل الجهاد اه (قوله لانه الخ) علة للمتن (قوله لا يقع عنه) اى من الذمي فاشبه استتجار الدواب اه مغنى (قوله للضرورة) فان المقصود القتال اه مغنى (قوله فسخت) ظاهره ان الاجارة لا تنفسخ بنفسها حينئذ بل لا بد من اللفظ فليراجع (قوله واسترد منه الخ) اى فلو كان صرفه في آلات السفر او نحوها غرم بدله اه عش (قوله وان خرج ودخل دار الحرب الخ) بقى ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب باختيار او بدونه او بعد دخولها وترك القتال باختيار سم على حج (اقول) والظاهر انه يسترد منه ما اخذه اه عش (قوله وكان ترك القتال بلا اختيار) اى من الذمي ولو بموته فيفصل فيه بين كونه بعد دخول دار الحرب فلا يسترد منه ما اخذه وكونه قبل دخوله فيسترد منه وقوله فلا أى فلا يسترد اه عش (قوله لو استوجرت) أى اجارة عين اه عش (قوله الانفساخ هنا) معتمد عش ومغنى (قوله بان الطارىء الخ) اى الحيض وقوله والطارىء هنا اى الاسلام (قوله من المسلمين) الى قول المتن ومحرم في المغنى الا قوله او الاسلام الى المتن وقوله وبحث الى المتن (قوله استتجار الذمي) أى ونحوه (قوله هنا كافر) اى وفي الاذان مسلم اه مغنى (قوله لو اذن له) اى للغير اه عش (قوله جاز قطعا) ولو اختلف الامام وغيره في الاذن وعدمه صدق الامام لان الاصل عدم الاذن اه عش (قوله وقتل قريب محرم الخ) خرج غير قريب فلا يكره قتله سم على حج اى بان كان محرم ما لا قرابة له كحرم الرضاع والمصاهرة اه عش (قوله من قتل ابنه عبد الرحمن الخ) ثم اسلم بعد ذلك رضى الله تعالى عنه اه عش (قوله ولو بغير سماع) اى بطريق يجوز له اعتماده اه مغنى (قوله نبيان الانبياء) اى وان اختلف في نبوته كلفهم الحكم ومرم بنت عمر ان اه عش (قوله مما ياتى) اى انفا (قوله فلا كراهة حينئذ) بل ينبغي الاستحباب وكذا لا كراهة اذا قصد هو قتله فقتله دفعا عنه اه مغنى (قوله ويحرم قتل صبي) ويقتل مرأته نبت الشعر الحشن على عاتقه لان نباته دليل بلوغه لا ان ادعى استعجاله بدواء وحلف انه استعجله بذلك فلا يقتل بناء على ان الانبات ليس بلوغا بل دليله وحلفه على ذلك واجب وان تضمن حلف من يدعى الصبا لظهور اماراة البلوغ فلا يترك جرد دعواه مغنى وروض مع شرحه (قوله ولان لم يكن لها كتاب) كالدهرية وعبد الاوثان (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى (قوله ومن بهرق) الى قول المتن

(قوله ثم تسقط) هلا قدم على السقوط مياسير المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جملة المكلفين وفيه نظر (قوله دون غيره) من اصل الغنيمة واربعة اخماسها (قوله لانه لا يقع عنه) هلا وقع عنه بناء على ان الكفار مكفون بفروع الشريعة فانه شامل لذلك كما هو قضية اطلاقهم وان قال كما نقله عنه الاسنوى في بعض الكتب التى لا استحضرها الآن انهم مكفون بما عدا الجهاد (قوله وان خرج ودخل دار الحرب) بقى ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب باختيار او بدونه او بعد دخولها وترك القتال باختيار (قوله وقتل قريب محرم اشد) خرج غير قريب فلا يكره قتله

فيسترقون اخذا بما ياتى (والله اعلم) فلا كراهة حينئذ تقديما لحق الله تعالى ولحق انبيائه (ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة) وان لم يكن لها كتاب على الاوجه خلافا لمن قيدها بذلك (وخشى مشكل) ومن به رق

إلا إذا قاتلوا كما باصله أو سبوا من مر كذا أطلقوه وينبغي تخصيصه بالمميز بل لو قيل بالمكلف كالنساء لم يرد ثم رأيت شارحا فرض ذلك في المرأة وغيره ألحق بها الخنثى وهو ظاهر ومحل قتلهم أن لم ينهز موا وإلا لم تنبهم أو تترس بهم الكفار وإن أمكن دفعهم بغير القتل للنهي الصحيح في المرأة والصبي نعم للمضطر قتل هؤلاء لا كلهم (ويحل قتل) ذكر (راهب) وهو عابد (٢٤١) النصارى وسوقة (واجير) لأن

فيهم رأيا وقتالا (وشيوخ وأعمى وزمن لا قتال فيهم ولا رأى في الاظهر) لعموم قوله تعالى فاقتلوا المشركين نعم الرسل لا يجوز قتلهم كما استمر عليه عليه السلام وعمل الخلفاء الراشدين أما ذو قتال أو رأى من الشيخ ومن بعده فيقتل قطعاً وإذا جاز قتل هؤلاء (فيسترقون) أي يضرب الامام عليهم الرق أن شاء لما سيذكره أن الكامل يخير فيه بين الاربعة الآتية وأما قول الأذرعى يتعين استرقاقهم فبعيد جداً بخلاف ما إذا قلنا بعدم حل قتلهم فانهم يرقون بنفس الاسر (وتسبي نسأؤهم) وصبيانهم (و) تغنم (أموالهم) لا هدارهم ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وغيرها (وإرسال الماء عليهم) وقطعه عنهم (ورمهم بنار منجنيق) وغيرهما وإن كان فيهم نساء وصبيان ولو قدرنا عليهم بدون ذلك كما قاله البندنجي وأن قال الزركشى الظاهر خلافه وذلك لقوله تعالى وخذوهم واحصروهم ولأنه عليه السلام حصر أهل

فيسترقون في المغنى إلا قوله بالمميز بل لو قيل وقوله ومحل قتلهم إلى أو تترس (قوله) إلا أن قاتلوا قال في العباب فيقتلون مقبلين وإن تدفوا بغيره لا مدبرين اه سم ويأتى مثله في الشارح وعبرة الروض مع شرحه إلا أن قاتلوا فيجوز قتلهم وإن أمكن دفعهم بغيره اه (قوله من مر) عبارة المغنى والاسنى الاسلام والمسلمين اه (قوله كذا أطلقوه) أي استثناء من سب من مر (قوله تخصيصه) أي إطلاق الاستثناء المذكور (قوله) وغيره ألحق بها الخنثى) عبارة المغنى والاسنى الخامسة أي من المسائل المستثناة عن حرمة القتل إذا سب الخنثى أو المرأة الاسلام والمسلمين اه (قوله الخنثى) ينبغي والرقيق البالغ وهو داخل في قوله سابقا بالمكلف اه سيد عمر (قوله ومحل قتلهم) أي إذا قاتلوا اسم على حج اه عش عبارة السيد عمر أي إذا قاتلوا أو سبوا اه (قوله والاسنى) ظاهره وإن خيف اجتماعهم ورجوعهم للقتال وينبغي خلافه سيما إذا خيف انضمامهم لجيش الكفار ومعاونتهم اه عش (قوله أو يتترس الخ) عطف على قاتلوا (قوله) وإن أمكن دفعهم الخ) راجع إلى قوله وإن لم ينهز موا ايضاً اسم على حج اه عش هذا مبنى على أن قول الشارح أو يتترس الخ معطوف على لم ينهز موا وأما إذا عطف على قاتلوا كما هو صريح صنيع المغنى ومتعين بالتأمل فمختص بقوله أو يتترس الخ (قوله في المرأة والصبي) والحق المجنون بالصبي والخنثى بالمرأة لاحتمال انوثته مغنى واسنى (قوله) وهو عابد النصارى) شيخا أو شابا اه اسنى زاد المغنى ذكر الواثى اه (قوله وسوقة) بضم السين وسكون الواو اه اسنى وفي القاموس السوقة بالضم الرعية للواحد والجمع والمذكور والمؤنث اه (قول المتن واجير) أي منهم بأن استأجروه لما ينتفعون به اه عش (قوله لأن فيهم) أي الراهب والسوقة والواجير (قوله رأيا وقتالا) أشار به إلى أن قول المتن لا قتال الخ راجع للشيخ ومن بعده فقط كما يصرح به قوله الاتي أما ذو قتال الخ (قوله نعم الرسل) أي منهم اه عش (قوله لا يجوز قتلهم) أي حيث دخلوا الجرد تبليغ الخبر فان حصل منهم تجسس أو خيانة أو سب للمسلمين جاز قتلهم اه عش (قوله بخلاف ما) إلى قوله وظاهر في المغنى إلا قوله وأن قال الزركشى الظاهر خلافه (قوله بخلاف ما الخ) راجع إلى قوله وإذا جاز الخ (قوله وصبيانهم) إلى قوله وسبى تابعيه في النهاية إلا قوله وقال إلى وبحث (قوله وصبيانهم) أي ومجانينهم اسنى ومغنى (قوله وغيرهما) من هدم بيوتهم والقاء حيات أو عقارب عليهم اه مغنى (قوله) كما قال البندنجي وأن قال الزركشى الظاهر خلافه) عبارة النهاية وظاهر كلامهم جواز اتلافهم بما ذكر وأن قدرنا عليهم بدون ذلك وقول بعضهم أن الظاهر خلافه محمول على ما إذا اقتضته أي خلافه مصلحة المسلمين اه (قوله وذلك) راجع إلى المتن (قوله ورماهم بالمنجنيق) أي وقبس به ما في معناه بما يعم الأهلاك به شيخ الاسلام ومغنى (قوله بمحل من حرم مكة) عبارة المغنى بمكة أو بموضع من حرما اه (قوله أن محله) أي الاستدراك المذكور (قوله لذلك) أي الحصار وما بعده (قوله الاتباع) إلى قوله خلافاً في المغنى (قوله

(قوله) إذا قاتلوا قال في العباب فيقتلون مقبلين وإن تدفوا بغيره لا مدبرين اه (قوله) ثم رأيت شارحا فرض ذلك في المرأة الخ) لما قال في الروض ويحرم قتل امرأة وخنثى وصبي ومجنون إلا أن قاتلوا قال في شرحه وفي معنى القتال سب المرأة والخنثى للمسلمين اه (قوله ومحل قتلهم) إذا قاتلوا (قوله) وإن أمكن دفعهم الخ) راجع لقوله أن لم ينهز موا ايضاً (قوله وإرسال الماء عليهم الخ) وظاهر كلامهم أنه يجوز اتلافهم بما ذكر وأن قدرنا عليهم بدون ذلك الزركشى وبه صرح البندنجي لكن الظاهر خلافه اه شرح الروض وقوله وظاهر كلامهم الخ هو كذلك وقوله لكن الظاهر خلافه يحمل على ما إذا اقتضت

(٣١) - شرواني وابن قاسم - تاسع) الطائف ورماهم بالمنجنيق رواه البيهقي وغيره نعم لو تحصن حريون بمحل من حرم مكة لم يجز حصارهم ولا قتالهم بما يعم تعظيماً للحرمة وظاهر أن محله حيث لم يضطر لذلك (وتبنيهم) أي الإغارة عليهم ليلاً (في غفلة) للاتباع رواه الشيخان وقال عن نساءهم وذرائعهم لما سئل عنهم



هم منهم وبحث الزركشي كالبقيني كراهته حيث لا حاجة اليه لانه لا يؤمن من قتل مسلم يظن انه كافر ولا يقاتل من علمنا انه لم تبلغه الدعوة بهذا ولا بغيره حتى يعرض عليه الاسلام والا ضمن خلافا لمن قال ان عرضه عليه مستحب اما من بلغته فله قتله ولو بما يعيهم وسي تابعه الى ان يسلم ويلتزم الجزية ان كان اهلها (وان (٢٤٢) كان فيهم مسلم) واحدا فكثر (اسير او تاجر جاز ذلك) اى احصارهم وقتلهم بما يعيهم وتبنيهم

في غفلة وان علم قتل المسلم بذلك لكن يجب توقيه ما امكن (على المذهب) لئلا يعطلوا الجهاد علينا بحبس مسلم عندهم نعم يكره ذلك حيث لم يضطر اليه كان لم يحصل الفتح الا به تحرزا من ايذاء المسلم ما امكن ومثله في ذلك الذمي ولا ضمان هنا في قتله لان الفرض انه لم تعلم عينه (ولو التحم حرب فترسوا بنساء) وخنائى (وصبيان) ومجانين وعبيد منهم (جاز رميهم) اذا اضطررنا اليه للضرورة (وان دفعوا بهم عن انفسهم) التحم حرب أولا (ولم تدع ضرورة الى رميهم فالأظهر تركهم) وجوب بالثلاثى يؤدى الى قتلهم من غير ضرورة لكن المعتمد ما في الروضة من الجواز اى مع الكراهة وهو قياس ما مر في قتلهم بما يعيهم قال في البحر ويشترط ان يقصد بذلك التوصل الى رجا لهم (وان ترسوا بمسلمين) او ذميين (فان لم تدع ضرورة الى رميهم تركناهم) وجوب با صيانة لهم ولكون حر متهم لاجل حرمة الدين والعهد فارقوا نحو الذرية على المعتمد لان حر متهم لحفظ حق

سئل) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله هم منهم) مقول القول (قوله وبحث الزركشي الخ) هل هو راجع ايضا لما قبل التبييت على قياس ما ياتي في قوله الآتى نعم يكره الخ سم اقول تقديم المغنى هذا البحث على التبييت صريح في الرجوع (قوله ولا يقاتل الخ) اى لا يجوز قتلهم مغنى واسنى (قوله هذا) اى الحصار وما عطف عليه (قوله والا) اى ان قتل منهم احد قبل عرض الاسلام اه مغنى (قوله ضمن) اى باخس الديات اه ع ش (قوله فله) اى الامام بل للمسلم مطلقا (قوله ان كان من اهلها) احتراز عن نحو عابد وثن (قوله واحد) الى قول المتن ويحرم في النهاية الا قوله او الوجوب وكذا في المغنى الا قوله وقضية التعليل الى ومع الجواز (قوله فاكث) عبارة المغنى وكالمسلم الطائفة من المسلمين كما قاله الرافعى وقضيته عدم الجواز اذا كان في المسلمين كثرة وهو كذلك اه (قوله توقيه) اى المسلم (قوله يكره ذلك) اى حصارهم الخ اه ع ش (قوله حيث لم يضطر اليه الخ) والا فلا يكره وان علم انه يصيب مسلما اه اسنى (قوله كان لم يحصل الفتح الخ) وكخوف ضررنا بهم مغنى واسنى (قوله ومثله) اى المسلم (قوله ولا ضمان هنا) اى لادية اه اسنى (قوله في قتله) اى المسلم او الذمي اه ع ش (قوله لم تعلم عينه) فان علم عينه ضمنه اه ع ش (قول المتن جاز رميهم) ويتوقى من ذكر اه مغنى (قوله من الجواز) اى جواز رميهم كما يجوز نصب المنجنيق على القلعة ولان كان يصيبهم ولئلا يتخذوا ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد او حيلة الى استبقاء القلاع لهم مغنى واسنى (قوله ويشترط) اى في جواز الرمي اه مغنى (قوله بذلك) اى رمى نحو النساء (قوله بمسلمين او ذميين) او بواحد منهما مغنى وروض (قوله لان حر متهم) اى الذرية ونحوها (قول المتن جاز رميهم) على قصد قتال المشركين نهاية ومغنى (قوله ويتوقون) ببناء المفعول والضمير للمسلمين والذميين عبارة المغنى وتتوق المسلمين واهل الذمة بحسب الامكان اه لان مفسده الكف اى الاعراض (قوله عنهم) اى المسلمين والذميين المترس بهم (قوله اعظم) اى من مفسدة الاقدام اه مغنى (قوله عن بيضة الاسلام) اى جماعة الاسلام اه ع ش (قوله وقضية التعليل الخ) عبارة النهاية ولما لم نقل بوجوبه لوقوع الخلاف في الجواز (قوله وكان للمقابل الخ) كذا في النهاية ايضا بالمشأنة القوقية ولعله من تحريف الناسخ واصله للمقابل بالموحدة التحتية اى القاتل بعدم الجواز (قوله لان غايته الخ) علة لقوة المقابل والضمير للاضطرار (قوله ان نخاف) اى من الانكشاف عن المترس بهم (قوله ودم المسلم) اى والذمي المترس به (قوله راعيناه) جواب لما والضمير للخلاف (قوله ومع الجواز) اى الاصح او الوجوب اى الذى يقتضيه التعليل (قوله يضمن المسلم الخ) وان ترس كافر بترس مسلم او ركب فرسه فرماه مسلم فالتفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه فى الالتحام الدفع الا باصابتة فلا يضمنه فى احد وجهين يظهر ترجيحه اه مغنى (قوله ونحو الذمي) عبارة الاسنى والمغنى

مصلحة المسلمين خلافا له مر (قوله وبحث الزركشي كالبقيني) هل هو راجع ايضا لما قبل التبييت على قياس ما ياتي في قوله الآتى نعم يكره ذلك الخ (قوله ومع الجواز او الوجوب يضمن المسلم ونحو الذمي بالدية او القيمة والكفارة ان علم وامكن توقيه وعبارة الروض وشرحه فان قتل مسلم وجبت الكفارة لانه قتل معصوما وكذا الدية ان عليه القاتل مسلم ان كان يمكنه توقيه والرمى الى غيره بخلاف ما اذا لم يعلمه مسلما وان كان يعلم ان فيهم مسلما لشدة الضرورة لا القصاص وان ترس كان ترس بمسلم او ركب فرسه فرماه مسلم فالتفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه فى الالتحام الدفع الا باصابتة فلا يضمنه فى احد وجهين وقطع المتولى بانه يضمنه كالتلف مال غيره عند الضرورة اه فمها مسئلتان الاولى اذا ترس بمسلمين والثانية اذا ترس

الغائبين لا غير (والا) بان ترسوا بهم فى حال التحام الحرب واضطررنا لرميهم بان كنا لو انكفنا عنهم ظفروا بنا او وكالذمي عظمت نكايتهم فينا (جاز رميهم فى الاصح) ويتوقون بحسب الامكان لان مفسدة الكف عنهم اعظم ويحتمل هلاك طائفة للدفع عن بيضة الاسلام وقضية التعليل وجوب الرمي الا ان يجاب بان الجواز لما وقع الخلاف فيه وكان للمقابل قوة لان غايته ان نخاف على انفسنا ودم المسلم لا يباح بالخوف بدليل صورة الاكرامه راعيناه قتلنا بالجواز فقط ومع الجواز او الوجوب يضمن المسلم ونحو الذمي بالدية او القيمة

والكفارة ان علم وامكن توقيه (ويحرم الانصراف) على من هو من اهل فرض الجهاد الان لا غيره ممن مر (عن الصنف) بعد التلاقي وان غلب على ظنه انه اذا ثبت قتل لقوه اعدا الى فلا تولوهم الادبار وصرح انه صلى الله عليه وسلم عد الفرار من الزحف من السبع الموبقات وخرج بالصف مالم يلق مسلم كافرين فطلبها او طلباه فلا يحرم عليه الفرار لان فرض الثبات انما هو (٢٤٣) في الجماعة وقضيته ان المسلمين ليقا اربعة

الفرار لان المسلمين ليسا جماعة ويحتمل ان مرادهم بالجماعة هنا ما مر في صلاتها فيدخل المسلمان فيها ذكر ولاهل بلد قصدو التحصن منهم لان الانتم انما هو فيمن فر بعد اللقاء ولو ذهب سلاحه وامكنه الرمي بالحجارة لم يحز له الانصراف على تناقض فيه وكذا من مات فرسه وامكنه القتال راجلا وجزم بعضهم بانه اذا غلب ظن الهلاك بالثبات من غير نكاه فيهم وجب الفرار وقديومه ما ياتي (اذالم يزد عدد الكفار على مثلينا) الى قوله اما اذا في المغنى والى قول المتن ولا يشارك في النهاية الا قوله بحيث الى المتن (قوله للآية) يعنى لقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين اه مغنى وشيخ الاسلام (قوله وهو) الى الآية والتذكير بتاويل قوله تعالى اولرعاية الخبر (قوله امر بلفظ الخبر) الى نصير مائة مائتين شيخ الاسلام ومغنى (قوله فيجوز الانصراف) الى قوله تعالى الآن خفف الله عنكم اه رشيدى (قوله مطلقا) الى ولو بلغ المسلمون اثني عشر الفا اه رشيدى قال ع ش اى سواء كان المسلم في صف القتال ام لا هو الاول اظهر بل متعين (قوله وحرم جمع الخ) عبارة النهاية وشمل ذلك ما لو بلغوا اثني عشر الفا وما خبر لن يغلب اثنا عشر الفا من قلة فالمراد ان الغالب الخ (قوله الانصراف مطلقا) الى زادوا على المثلين ام لا (قوله وبه) الى ذلك الخبر (قوله خصت الآية) الى مفهومها (قوله أى منتقلا) الى قوله أما جعله في المغنى (قوله ليسكن) الى يفتحق في موضع فيهم اه اسنى وبابه دخل ع ش (قوله اوريد) الى تنفس التراب على وجهه اه مغنى (قوله او عطش) الى بان كان في موضع معطش فانتقل الى موضع فيه ماء اه مغنى (قول المتن يستجد بها) الى يستنصر بهذه الفئة اه بجيرى (قوله بان تكون) الى الفئة المتحيز اليها اه رشيدى (قوله غوثها) مفعول يدرك (قوله المتحيز عنها) هو بفتح التحية الى الفئة التي تحيز هو عنها اه رشيدى (قوله الآية الخ) عبارة المغنى او متحيز الى فئة اى طائفة قريبة نليه من المسلمين يستنجد بها للقتال

وكالذى المستأمن والعبد لكن حيث تجب في الحردية تجب في العبدية اه (قوله والكفارة ان علم الخ) صريح في ان الكفارة انما تجب بالقيدين المذكورين وصرح بالروض وشرحه خلافاه رشيدى وسم عبارة المغنى والروض مع شرحه واذامى شخص الهم فاصاب مسلما الزمته الكفارة لانه قتل معصوما وكذا الدية ان عليه القاتل مر لباو كان يمكنه توقيه والى غيره ولا قصاص لانه مع تجوز الرمي لا يجتمعان اه (قوله ان علم) الى على التعيين اه ع ش (قوله على من هو) الى قوله وقضيته في المغنى والى قوله وجزم في النهاية لا لا قوله الان لا غيره ممن مر وقوله على تناقض فيه الان اى حين الانصراف (قوله لا غيره ممن مر) كمرىض وامرأة مغنى وشرح منهج (قوله بعد التلاقي) الى تلاقى صف المسلمين وصف الكفار اه مغنى (قوله وان غلب الخ) لا فيما ياتي قريبا عن بعضهم اه سم عبارة ع ش اى لان قطع به عاب انتهى سم على المنهج اى فلا يحرم الانصراف اه ويظهر ان مراد العباب بالقطع الظن الغالب الذى عبر به الشارح وغيره هنا فراد الشارح بالبعض الا ترى هو العباب (قوله الموبقات) الى المهلكات اه ع ش (قوله وقضيته) الى التعليل (قوله ان المسلمين ليقا اربعة الفرار) معتمد اه ع ش (قوله ولاهل بلد) ظاهره وان كثروا ع ش (قوله قصدوا) الى قصد الكفار اه نهاية (قوله ولو ذهب) الى قوله وجزم في المغنى (قوله وامكنه الرمي) الى بخلاف ما اذا لم يمكنه فيجوز له الانصراف (قوله وامكنه القتال الخ) الى بخلاف ما اذا لم يمكنه فيجوز له الانصراف اه مغنى (قوله ويؤيده ما ياتي) فيه نظر لان الكلام هنا فيما اذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا وما ياتي اى قبيل قول المصنف وتجوز المبارزة من قول الشارح واذا جاز الانصراف الخ فيما اذا زاد على ذلك اه سم وقد يجاب بان ما ذكره انما ردلو كان الشارح ادعى نحو الافادة لا التأييد (قوله للآية) الى قوله اما اذا في المغنى والى قول المتن ولا يشارك في النهاية الا قوله بحيث الى المتن (قوله للآية) يعنى لقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين اه مغنى وشيخ الاسلام (قوله وهو) الى الآية والتذكير بتاويل قوله تعالى اولرعاية الخبر (قوله امر بلفظ الخبر) الى نصير مائة مائتين شيخ الاسلام ومغنى (قوله فيجوز الانصراف) الى قوله تعالى الآن خفف الله عنكم اه رشيدى (قوله مطلقا) الى ولو بلغ المسلمون اثني عشر الفا اه رشيدى قال ع ش اى سواء كان المسلم في صف القتال ام لا هو الاول اظهر بل متعين (قوله وحرم جمع الخ) عبارة النهاية وشمل ذلك ما لو بلغوا اثني عشر الفا وما خبر لن يغلب اثنا عشر الفا من قلة فالمراد ان الغالب الخ (قوله الانصراف مطلقا) الى زادوا على المثلين ام لا (قوله وبه) الى ذلك الخبر (قوله خصت الآية) الى مفهومها (قوله أى منتقلا) الى قوله أما جعله في المغنى (قوله ليسكن) الى يفتحق في موضع فيهم اه اسنى وبابه دخل ع ش (قوله اوريد) الى تنفس التراب على وجهه اه مغنى (قوله او عطش) الى بان كان في موضع معطش فانتقل الى موضع فيه ماء اه مغنى (قول المتن يستجد بها) الى يستنصر بهذه الفئة اه بجيرى (قوله بان تكون) الى الفئة المتحيز اليها اه رشيدى (قوله غوثها) مفعول يدرك (قوله المتحيز عنها) هو بفتح التحية الى الفئة التي تحيز هو عنها اه رشيدى (قوله الآية الخ) عبارة المغنى او متحيز الى فئة اى طائفة قريبة نليه من المسلمين يستنجد بها للقتال

كافر بمسلم وقال في الروض قبل ذلك فان اصاب اى المسلم بما يعم او بغيره وقد علمه فيهم وجبت دية وكفارة والا فكفارة قال في شرحه وهكذا احكامه الاصل عن الروايات والمعتمد عدم وجوب الدية كما تقرر ذلك في الجنائيات اه (قوله وان غلب على ظنه الخ) لا فيما ياتي قريبا عن بعضهم (قوله وقديومه ما ياتي) فيه نظر لان الكلام هنا فيما اذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا وما ياتي فيما اذا زاد على ذلك (قوله ايضا) وقد

كما هو واضح (الامتنع بالقتال) الى متقلا عن محله ليكون له أو لا رفع منه أو أصون عن نحو شمس أو ريح أو عطش (أو متحيزا) الى ذاهبا (الى فئة) من المسلمين وان قلت (يستنجد بها) على العدو وهي قريبة بان يكون بحيث يدرك غوثها المتحيز عنها عند الاستغاثة للآية ولا يلزم تحقيق قصده بالرجوع للقتال لان الجهاد لا يجب قضاؤه والكلام فيمن تحرف او تحيز بقصد ذلك ثم طرأ له عدم العود اما جعله وسيلة لذلك

الله في العزائم (ويجوز)  
التحيز (الى فئة بعيدة) حيث  
لا اقرب منهم اى تطيعه في  
ظنه كما هو ظاهر (في الاصح)  
لا طلاق الاية وان انقضى  
القتال قبل عوده او يجيئهم  
اكتفاء باجتماعهم في دار  
الحرب ولو حصل بتحيزه كسر  
قلوب الجيش امتنع على  
ما اعتمده الاذرى وغيره  
ولا يشترط لعله استشاره  
يجزأ نحو جال الاستنجد  
وقال جمع يشترط واعتمده  
ابن الرفعة (ولا يشارك)  
متحرف محل بعيد على الاوجه  
ومن اطلق انه يشارك لانه  
كان في مصلحتنا وخاطر  
بنفسه اكثر من الثبات في  
الصف يحمل كلامه على  
القريب الذى لم يغب عن  
الصف غيبة لا يضطر اليها  
لاجل التحرف لان ما ذكر  
من التعليل انما يتأتى فيه  
فقط كما هو ظاهر ولا  
(متحيز الى) فئة (بعيدة)  
الجيش فيما غم بعد مفارقتها  
ويشارك متحيز الى فئة  
(قريبة في الاصح) لبقاء  
نصرته ويصدق يمينه انه  
قصد التحرف والتحيز وان  
لم يعد الا بعد انقضاء القتال  
على الاوجه ومن ارسل  
جاسوسا يشارك فيما غم في  
غيبته مطلقا لانه مع كونه في  
مصلحتهم خاطر بنفسه اكثر  
من بقاءه (فان زادوا على  
مثلينا جاز الانصراف)  
مطلقا للآية (الا انه يحرم

ينضم اليها ويرجع معها بجار با فيجوز انصرافه لقوله تعالى الا متحرفا لقتال او متحيزا الى فئة والتحيز اصله  
الحصول في حزوه هو الناحية والمكان الذى يحوزه والمراد به هنا الذهاب بنية الانضمام الى طائفة من المسلمين  
ايرجع معهم تحاربوا ولا يلزمه العود ليقا تل مع الفئة المتحيز اليها على الاصح لان عزمه العود لذلك رخص له  
الانصراف فلا حرج عليه بذلك والجهاد لا يجب قضاءه لانه لا يجب بالذرة الصريح كما لا يجب به الصلاة على  
الميت في العزم اولى اه (قوله فشد يد الاثم) ولا يشكل هذا بان الحيلة الخاصة من الربا ومن الشفعة والزكاة  
ونحوها مكروهة لان الكلام ثم مفروض في حيلة نشأت من عقد صحيح اخبر معه على أن يفعله للتخلص من  
الاثم وما هنا مفروض في قصد ترك القتال لا غير وان اخبر بظاهر التحلف فهو كذب لمخالفته ما في نفسه اه ع ش  
(قوله في العزائم) اى فيما يعزم على فعله ويريد اه ع ش (قول المتن الى فئة بعيدة) والاوجه ضبط  
البعيدة بان تكون في حد القرب المار في التيمم اخذا من ضبط القرية بحد الغوث اه نهاية وسيأتي  
ما فيه (قوله حيث لا اقرب منهم الخ) وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش او اكثره من وجه العدو بعد  
الزحف بلا سبب الى فئة بعيدة وهو بعيدو الا فقه منعه لا لعذر كخوف استئصال البعيدة ونحوه كنز اه سم  
(قوله لا طلاق الاية) ولقول عمر رضى الله تعالى عنه انا فقه لكل مسلم وكان بالمدينة وجنوده بالشام  
والعراق كذا في المغنى كالعزيز وبه يعلم ما في ضبط صاحب النهاية للبعيدة بحد القرب فليتام لان يكون  
مقصود صاحب النهاية بيان ابتداء البعيدة اه سيد عمر (قوله وان انقضى القتال الخ) اى في ظنه وسكت  
عن هذه الغاية المغنى والروض وشرحه وشرح المنهج فليراجع (قوله او يجيئهم) اى المتحيز اليهم قال  
الرشيدى انظر هل هو مضاف لفاعله أو مفعوله اه أقول والظاهر الثانى (قوله ولو حصل بتحيزه الخ) يظهر  
ان المراد مطلقا اى ولو الى فئة قريبة (قوله امتنع الخ) معتمد اه ع ش (قوله ولا يشترط الخ) ويندب لمن  
في العجز او غيره مما ذكر قصد التحيز او التحرف ليخرج عن صورة الفرار المحرم اه روض مع شرحه زاد  
المغنى واذا عصى بالفرار هل يشترط في توته ان يعود الى القتال او يكفيه انه متى عاد لا ينهزم كما امر الله تعالى  
فيه وجهان في الحاوى والظاهر الثانى اه (قوله لعله) اى التحيز اه ع ش (قوله وقال جمع الخ) عبارة  
النهاية وان ذهب جمع الخ بصيغة الغاية (قوله ولا يشارك متحرف الخ) اى الجيش فيما غم بعد مفارقتها  
ويشاركه فيما غم قبلها اه مغنى (قوله متحرف) الى قوله لان ما ذكر في المغنى لا لقوله لانه الى محل وإلى  
قول المتن وتجوز في النهاية (قوله متحرف) اى المنتقل عن محله ليكن او لرفع منه الخ اه ع ش (قول المتن  
الجيش) مفعول يشارك (قول المتن فيما غم بعد مفارقتها) اما ما غمته قبل مفارقتها فيشاركه فيه مغنى ونهاية  
(قول المتن ويشارك متحيز الخ) اى الجيش فيما غم بعد مفارقتها نهاية ومغنى (قوله ويصدق) اى  
المنصرف عن الصف (قوله وان لم يعد الخ) خلافا للمغنى في المتحرف حيث قال فيه صدق يمينه ان عاد قبل  
انقضاء القتال ويستحق من الجميع ان حلف والا ففى المحوز بعد عوده فقط اه (قوله ومن ارسل) الى  
قول المتن وتحوز في المغنى (قوله ومن ارسل جاسوسا) اى ارسله الامام لينظر عدد المشركين وينقل اخبارهم  
الىنا اه مغنى (قوله مطلقا) اى قرب او بعد اه ع ش اى عاد قبل انقضاء القتال او بعده (قوله في  
مصلحتهم) اى جيش المسلمين (قوله من بقاءه) اى فى الجيش وثباته فى الصف (قول المتن فان زادوا) اى  
الكفار (على مثلين) اى منا (جاز الانصراف) ولورجى الظفر حيث بان ظنناه ان ثبتنا استحباب لنا الثبات  
مغنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) اى سواء كان فينا قوة المقاومة لهم ام لا ولا نما ذكر هذا الاطلاق ليظهر  
الاستثناء الا ترى (قول المتن مائة بطل) اى منا وقوله عن مائتين الخ اى من الكفار اه ع ش (قوله  
يؤيده ما يأتى) اى قيل قوله الا ترى وتجوز المبادرة واذ جاز الانصراف الخ (قوله ويجوز التحيز الى فئة  
بعيدة) قيل والاوجه ضبط البعيدة بان يكون في حد القرب المار في التيمم اخذا من ضبط القريب بحد الغوث  
مرش (قوله ايضا ويجوز التحيز الى فئة بعيدة) وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش او اكثره من وجه  
العدو وبعد الزحف بلا سبب الى فئة بعيدة وهو بعيدو الا فقه منعه لا لعذر كخوف استئصال البعيدة ونحوه

مائة ضعفاء عن مائة وتسعة وتسعين ابطالا (في الاصح) اعتبارا بالمعنى لجواز استنباط معنى من النص يخصه لانهم يقاومونهم لو ثبتوا لهم  
ولما يراعى العدد عند تقارب الاوصاف ومن ثم لم يختص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه (٢٤٥) ولا يراكب وما شبل الضابط كما قاله

الزركشي كالبقينى أن يكون في المسلمين من القوة وما يغلب على الظن انهم يقاومون الزائد على مثلهم ويرجون الظفر بهم أو من الضعف ما لا يقاومونهم وإذا جاز الانصراف فان غلب الهلاك بالانكابة وجب أو بها استحباب (وتجوز) أى تباح (المبارزة) كما وقعت بيد وغيرها وبحث البلقنى امتناعها على مدين وذى أصل رجعا عن اذنها وقل لم يؤذن له في خصوصها ( فان طلبها كافر استحباب الخروج اليه) لما في تركها حينئذ من استهتارهم بنا (وانما تحسن) أى تباح أو تسن المبارزة (من جرب نفسه) فعرف قوته وجراوته ( وبأذن الامام) أو أمير الجيش لانه أعرف بالمصلحة من غيره فان اختلف شرط من ذلك كرهت ابتداء واجابة وجات بلا اذنه لجواز التغرير بالنفس في الجهاد وحرما الماوردى على من يؤدى قتله لهزيمة المسلمين واعتمده البلقنى ثم أبدى احتمالا بكرهتها مع ذلك والوجه مدركا الاول هذا

مائة ضعفاء) أى منا و قوله عن مائة وتسعة وتسعين الكفار (قوله لجواز الخ) علة لصحة اعتبار المعنى عبارة النهاية والمعنى بناء على انه يجوز ان يستنبط من النص معنى يخصه اه (قوله لجواز استنباط معنى من النص الخ) أى على الاصح كما خصص عموم اولاستم النساء بغير المحارم والمعنى الذى شرع القتال لاجله وهو الغلبة يدور مع القوة والضعف لامتداد العدد فيتعلى الحكم به اه معنى (قوله لانهم يقاومونهم) علة لوجود المعنى المذكور هنا المفيد لحرمة الانصراف (قوله بل الضابط الخ) وهذا الضابط يصدق على ما لو زاد الكفار على الضعف بنحو عشرين أو أكثر اه (قوله ما لا يقاومونهم) أى ما يغلب على الظن انهم لا يقاومون الكفار وان نقصوا عن الضعف (قوله فان غلب) أى على ظننا سنسمى معنى (قوله بلا نكابة) أى في الكفار ع ش ومعنى (قوله وجب) أى الانصراف علينا لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة معنى واسنى (قوله أو بها) أى بنكابة في الكفار استحباب أى انا الانصراف (قول المتن المبارزة) هى ظهور اثنين من الصفين للقتال من البروز وهو الظهور معنى (قوله كما وقعت بيد) لان عبد الله بن رواحة وابنى عفراء رضى الله عنهم بارزوا فيها ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اه معنى (قوله وبحث البلقنى) عبارة النهاية وتمتع على ما بحثه بعض المتأخرين على مدين وفرع ما ذون لها في الجهاد من غير تصريح بالاذن في المبارزة وقول لم يؤذن له في خصوصها لكن ذهب البلقنى وغيره الى كراهتها اه وهى مخالفة لما حكاه الشارح عن البلقنى في القن وسياق عن المعنى والاسنى ما يوافقها (قوله رجعا) أى الدائن والاصل (قوله) وقول لم يؤذن له الخ) عبارة المعنى قال البلقنى وغيره ويعتبر في استحباب المبارزة ان لا يكون عبدا ولا فرعا ولا مديونا ما ذون لهم في الجهاد من غير تصريح بالاذن في البراز والافسكه اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه فقيه تصريح عن البلقنى بكرهتها فقط لقن لم يؤذن له في خصوصها اه أى خلافا لما حكاه الشارح عنه فيه من الامتناع والحرمة (قوله لما في تركها) إلى قوله واعتمده البلقنى في المعنى الا قوله تباح وقوله وجات الى وحرماها الى قوله هذا في النهاية لا قوله أى تباح الى المتن (قوله من استهتارهم بنا) أى من استضعافهم وعدم مبالاةهم بنا (قوله أى تباح) أى عند طلب الكافر (وقوله أو تسن) أى عند طلبه (قوله) فان اختلف شرط الخ) قد بنا فيه مامر عن المعنى اذ مقتضاه انه كان بلا طلب ولم ينكره صلى الله عليه وسلم فيصير مباحا و مندوبا (قوله من ذلك) أى من التجربة والاذن (قوله كرهت الخ) ويكره نقل رؤس الكفار ونحوها من بلادهم الى بلادنا لما روى البيهقى ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه انكر على فاعله وقال لم يفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وما روى من حمل راس اى جمل فقد تكلموا في ثبوته وتقدير ثبوته إنما حمل من موضع الى موضع لا من بلد الى بلد وكانهم فعلوه لينظر الناس اليه فيتحققوا موته نعم ان كان في ذلك نكابة للكفار لم يكره كما قاله الماوردى والغزالي معنى وروض مع شرحه (قوله الاول) أى الحرمة اه ع ش (قوله قال الماوردى الخ) خبرو الذى (قوله وفيه) أى في شرح الروض (قوله) وهذا لا يخالف مامر الخ) ممنوع بالنسبة الى العبد كامر عن سم الان يراد من الامتناع فيما مر ما يشمل الكراهة (قوله انفا) أى في شرح وتجوز المبارزة (قول المتن اتلاف بنائهم) بالتخريب (وشجرهم) بالقطع وغيره وكذا

كمن (قوله وبحث البلقنى امتناعها على مدين وذى أصل رجعا عن اذنها وقل لم يؤذن له في خصوصها) فى شرحى الروض والبهجة قال البلقنى وغيره وان لا يكون عبدا ولا فرعا ما ذون لها في الجهاد من غير تصريح بالاذن في البراز والافتكره لها ابتداء واجابة ومثلها فيما يظهر المدين انتهى فقيه تصريح عن البلقنى بكرهتها فقط لقن لم يؤذن له في خصوصها فليراجع (قوله واعتمده البلقنى) لا ينبغي التردد فيه حيث غلب عليه الهلاك

أعنى ما نقل عن الماوردى ما ذكره شارح والذى فى شرح الروض لشيخنا قال الماوردى ويعتبر في الاستحباب أن لا يدخل بقتله ضرر علينا كهيئة تحصل لنا لكونه كبيرنا اه وفيه ايضا قال البلقنى وغيره وان لا يكون عبدا ولا فرعا ما ذون لها في الجهاد من غير تصريح بالاذن في المبارزة ولا افتكره لها ابتداء واجابة ومثلها فيما يظهر المدين اه وهذا لا يخالف مامر انفا عن البلقنى كما هو واضح (ويجوز اتلاف بنائهم وشجرهم

لحاجة القتال والظفر بهم) للاتباع في نخل بني النضير النازل فيه أول الحشر لما زعموه فساد رواه الشيخان وفي كروم أهل الطائف رواه البيهقي وأوجب جمع ذلك إذا توافف الظفر (٢٤٦) عليه (وكذا) يجوز أن تلافها (إن لم يرج حصوها لنا) لإغاظه واضعافهم (فإن رجي) أي ظن

حصوها لنا (نذب الترك) وكره الفعل حفظا لحق الغانمين (ويحرم اتلاف الحيوان) المحترم بغير ذبح يجوز أكله رعاية لحرمه روحه ومن ثم منع مالكة من إجاعته وتعطيشه بخلاف نحو الشجر (الا) ما يقاتلون عليه) فيجوز اتلافه (لدفنهم أو ظفرهم) قياسا على ما مر في ذرارهم بل أولى (أو غنمنا وخفنا رجوعه اليهم وضرره) فيجوز اتلافه أيضا دفعا لهذه المفسدة أما خوف رجوعه فقط فلا يجوز اتلافه بل يذبح للاكل وأما غير المحترم كخنزير فيجوز بل يسن اتلافه مطلقا الا ان كان فيه عدو فيجب (فصل) في حكم الاسر وأموال الحريين (نساء الكفار) غير المرتدات وان لم يكن هن كتاب فيما يظهر من كلامهم خلافا لما وردى أو كن حاملات بمسلم ومثلهن الخنثى (وصبيانهم) ومجانينهم حالة الاسر وان تقطع جنونهم (إذا أسروا رقوا) بنفس الاسر فحسمهم لاهل الخنس وباقيهم للغانمين (وكذا العبيد) ولو مستلون يرقون بالاسر أي يدام عليهم حكم

كل ما ليس بحيوان اه معنى (قول المتن لحاجة القتال الخ) ليس يقيد كما يفيد قوله وكذا إن لم يرج الخ (قوله للاتباع الخ) عبارة المغنى لقوله تعالى ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على اصولها فبأن الله وسبب نزولها انه <sup>عليه السلام</sup> امر بقطع نخل بني النضير فقال واحد من الحصن ان هذا لفساد يا محمد وانك تنهى عن الفساد فنزلت اه (قوله لما زعموه الخ) ظرف للنازل (قوله وأوجب جمع ذلك الخ) حرم به المغنى (قول المتن فإن رجي نذب الترك) اما إذا غنمناها بان فتجنادهم قهرا أو صلحا على ان تكون لنا اولهم أو غنمنا اه والهم وانصرفنا فيحرم اتلافها معنى وروض مع شرحه (قوله يجوز أكله) من التجوز (قول المتن الا ما يقاتلون عليه) أي أو خفنا ان يركبوه وروضه معنى (قوله في ذرارهم) أي في الترس بهم اه معنى (قول المتن أو غنمنا وخفنا رجوعه الخ) وإن خفنا له ترداد أسائهم وصبيانهم ونحوهما ما لم يقتلوا لئلا أكد احترامهم (تمة) ما أمكن الاتفاق به من كتبهم الكفرية والمبدلة والهجوية والفحشية لا التواريخ ونحوها مما يحل الاتفاق به ككتب الشعر والطب واللغة تحبى بالغسل ان أمكن مع بقاء المكتوب فيه والامزق وإنما نقره بأيدي اهل الذمة لا اعتقادهم كفي الخرو وندخل المغسول والامزق في الغنيمة وخروج يتميز به تحريقه فحرام لما فيه من تضییع المال لان للمزق قيمة وإن مات قبل قد جمع عثمان رضى الله عنه ما بأيدي الناس وأحرقه أو أمر بأحرقه لما جمع القرآن ولم يخالفه غيره أوجب بأن الفتنة التي تحصل بالانتشار هناك اشد منها فاهم معنى وروض مع شرحه (قوله لا يجوز اتلافه) من الجواز (قوله كخنزير) وكاب عقوراه نهاية (قوله فيجوز) وكذا يجوز اتلاف الخور لا وانها الثمينة فلا يجوز اتلافها بل تحمل فان لم تكن ثمينة بان لم ترد قيمتها على مؤنة تحملها اتلفت هذا إذا لم يرغب احد من الغانمين فيها ولا فيبغى ان تدفع اليه ولا تنف مغنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) أي سواء كان فيه عدو أو لا (قوله إلا ان كان فيه عدو) وإلا فوجهان قال في المجموع ظاهر نص الشافعي ان يتخير قال الزركشي بل ظاهره الوجوب وبه صرح الماوردى والرويانى وهو الظاهر لان الخنزير تراق وإن لم يكن فيها عدو اه معنى وكذا في الاسنى إلا قوله وهو الظاهر (قوله فيجب) ظاهره ان مجرد اتصافه بالعدو موجب لقتله وإن لم يكن في وقت العدو وتقدم في اول البيع ما يخالفه اه ع ش

(فصل في حكم الاسر وأموال الحريين) (قول المتن نساء الكفار) أي الكافرات اه معنى (قوله غير المرتدات) إلى قوله فيسرى لكه في النهاية إلا قوله بناء إلى قوله ما قررته (قوله غير المرتدات) أي اما هن فلا يضرب عليهن الرق وسكت عن المشتقة من دين إلى آخر وظاهر استثناء المرتدات فقط ان المشتقة يضرب عليها الرق اه ع ش وقوله فلا يضرب عليهن الرق أي بل يطالبهن الامام بالاسلام وإن امتنعن فالسيف اخذ مما يأتى عن المغنى (قوله ومثلهن) إلى قوله كذا أطلقوه في المغنى (قوله الخنثى) أي البالغون واما الصغار فداخلون في الصبيان بحججهم (قوله ومجانينهم حالة الاسر الخ) أي من اتصفوا بالجنون الحقيق حالة الاسر وان كان جنونهم متقطعاً في حد ذاته اه رشيدى عبارة المغنى تنبيه من تقطع جنونه العبرة فيه بحالة الاسر كما يحتمل الامام وصححه الغزالي اه (قول المتن رقوا) بفتح الراء اه معنى (قول المتن وكذا العبيد) أي ولو كانوا مرتدين اه معنى (قوله ولو مسلمين) أي بان أسلموا عندهم رشيدى وع ش (قوله أي يدام عليهم الخ) عبارة المغنى تنبيه عطف العبيد هنا مشكل لان الرقيق لا يرق فالمراد استمراره لا تجده اه (قوله حكم الرق) الظاهر ان الاضافة للبيان (قوله انه يجوز) أي للامام ارقاق بعض شخص أي من

(فصل) نساء الكفار وصبيانهم إذا أسروا رقوا وكذا العبيد الخ (قوله نساء الكفار الخ) قال في الروض ولا يقتلون أي النساء والصبيان والعبيد فان قتلهم الامام ضمن للغانمين اه (قوله

الرق المنتقل اليها في خمس سنون أيضا وكالعبد فيما ذكر البعض تغليا لحقن الدم كذا أطلقوه وظاهر أن محله بالنسبة لبعضه القن وأما بعضه الحر فيظهر أنه يتخير فيه بين الرق والعداء وقد أطلقوه أنه يجوز ارقاق بعض شخص فيأتي في باقيه

بناء على عدم السراية اليه ما قررته من وفداء ولا مام قتل امرأة وقتن قلا مسلما كذا ذكره شارح وفيه وقف لان الحربى لا قود عليه مع ما فيه من تقويتهم على الغائبين وقد يجاب بان المصلحة في هذه الصورة الخاصة قد تظهر للمام في قتلها تنفيذا لهم عن قتل المسلم ما يمكن وحينئذ فقتلهم ليس قودا (وبجته الامام) أو أمير الجيش (في) الذكور (الاحرار الكاملين) أى المكافين إذا أسروا (ويفعل) وجوبا (الاحظ للمسلمين) باجتهاده لا بتشبهه (من قتل) بضرب العنق لا غير الاتباع (ومن) عليهم بتخليه (٢٤٧) سيبلهم من غير مقابل (وفداء باسرى)

مناؤ من الذمين على الواجهة ولو واحدا في مقابلة جمع مناؤ منهم (او مال) فيخمس وجوبا أو بنحو سلاحنا ويفادى سلاحهم باسرانا على الواجهة لا بمال إلا ان ظهرت فيه المصلحة ظهورا تاما من غير رية فيما يظهر ويفرق بينهما من منع بيع السلاح لهم مطلقا بان ذلك فيه إعتانهم ابتداء من الآحاد فلم ينظر فيه لمصلحة وهذا أمر في الدوام يتعلق بالامام فجاز ان ينظر فيه إلى المصلحة (واسترقاق) ولو لنحو وثني وعربي وبعض شخص فيسرى لكاه على ما يحته الزركشى اخذ من السراية في احرمت بنصف حجة و اوقت نصف طلبة وفيه نظر ظاهر بحثاوا اخذا لوضوح الفرق بإمكان التبعض هنا فلا ضرورة للسراية بخلافه ثم فتخمس رقابهم ايضا (فان خفى) عليه (الاحظ) حالا (حبسهم) وجوبا (حتى يظهر له) الصواب فيفعله (وقيل لا يسترق وثني) كالا يقر بجزية ويرد بوضوح الفرق

الاحرار الكاملين (قوله) بناء على عدم السراية اليه) وسيأتى ما فيه قريبا اه سم (قوله من من وفداء) أى لا القتل لانه يسقط بضرب الرق على بعضه اه ع ش (قوله ولا مام) الى المثنى عبارة النهاية ولو قتل قن او اثني مسلما وراى الامام قتلها مصلحة تنفيذا عن قتل المسلم جاز كما ذكره بعضهم فلا يعارضه قود لا قود على الحربى اه (قوله قتل امرأة) ومثلها الخنثى وقتن الخ ولعل هذا مقيد بما إذا كانا مكافين فليراجع (قوله) وقد يجاب بان المصلحة (الخ) هذا كالصريح في عدم الضمان خلافا لظاهر المغنى والروض مع شرحه عبارة ما ولا يقتل من ذكر اى النساء والصبيان والمجانين والخنثى للهنى عن قتل النساء والصبيان والباقي في معناه فان قتلهم الامام ولو لشرهم وقوتهم ضمن قيمتهم للغائبين كسائر الاموال اه (قول الماتن) ويجتهد (الامام الخ) هذا في الكفار الاصليين واما المرتدون فيطالبهم الامام بالاسلام وان امتنعوا فالسيف اه مغنى (قوله او امير الجيش) الى قوله أى لا في المغنى لا قوله ولو واحد الى الماتن (قوله لا غير) أى لا بتغريق وتحرقيق مغنى واسنى ولا تمثيل وروض وع ش (قول الماتن فداء) بكسر الفاء مع المد وبفتحها مع القصر اه مغنى (قول الماتن باسرى) أى رجال أو نساء أو خنثى ع ش ومغنى (قوله على الواجهة) راجع للمعطوف فقط (قوله مناؤ منهم) راجع الى قوله واحد فقط دون قوله جمع واما عكس ذلك المتبادر فلا يظهر عليه فائدة للغاية عبارة الروض مع شرحه وان قلوا عنهم كان فدى مشركين بمسلم اه وهى احسن (قوله او منهم) أى الذمين اه ع ش (قول الماتن او مال) أى وخدمتهم سواء كان من ملهم او من مالنا فى ايديهم اه مغنى (قوله مطلقا) أى ظهرت فيه مصلحة ام لا اه ع ش (قوله وفيه نظر الخ) عبارة الروض ويصح استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الراعى بناء على تبعض الحرية في ولد الشريك المعسر بقدر حصته انتهت اه سم زاد المغنى عليهما وإذا منعنا استرقاق بعضه فخالق رق كله وعلى هذا يقال لنسورة يسرى فيها الرق اه (قوله هنا) أى فى الاسترقاق (قوله فلا ضرورة للسراية الخ) وفاقا للاسنى والمغنى والنهاية ونقل البجيرمى عن الزياى وشوبرى اعتماد السراية وفاقا للبعوى فليراجع (قوله فتخمس) الى التنبيه فى النهاية لا قوله بل روى الى ومن قتل (قوله حتى يظهر له الصواب) أى بامارات تعين له ما فيه المصلحة ولو بالسؤال من الغير اه ع ش (قوله بوضوح الفرق) أى بان فى الاسترقاق استيلاء منا عليهم بحيث يصير من اموالنا كالبهيمة بخلاف ضرب الجزية فان فيه تمكينا له من التصرف الذى قد يتقوى به على محاربتنا اه ع ش (قوله لخبر) الى التنبيه فى المغنى (قوله اسير غير كامل) وهو المرأة والخنثى والصبي والمجنون والعبد (قوله لزومه قيمته) أى الا الامام فيما امر (قوله او كاملا الخ) عبارة المغنى والاسنى فرع من استبد بقتل اسير ان كان بعد حكم الامام بقتله فلا شئ عليه سوى التزير لا قتيلا به على الامام وان ارقه الا امام ضمنه القاتل بقيمته وتكون غنيمة وان من عليه فان قتله قبل وصوله فى مامته ضمن ديتة لورثته او بعده هدر دمه وان فداءه فان قتله قبل قبض الامام فداءه ضمن ديتة للغنيمة او بعد قبضه وإطلاقه الى مامته فلا ضمان عليه لعوده الى ما كان عليه قبل اسره وقضية هذا التعليل ان محل ذلك إذا وصل الى مامته وإلا فيضمن ديتة لورثته وهو ظاهر اه (قوله له الرجوع الخ) أى هل له ذلك (قوله ولا إلى ان اختياره) أى الامام لخصلة (قوله اما الاول) أى الرجوع عما اختاره وقوله فهو أى التفصيل فيه (قوله به) أى بالاجتهاد بناء على عدم السراية) وسيأتى ما فيه قريبا (قوله وفيه نظر ظاهر بحثاوا اخذ الخ) عبارة الروض ويصح

(وكذا عربى في قول) لخبر فيه لكنه ضعيف بل واه بل روى البخارى انه صلى الله عليه وسلم سبي قبائل من العرب كهوازن وبني المصطلق وضرب عليهم الرق ومن قتل اسير غير كامل لزومه قيمته او كاملا قبل التخيير فيه عزز فقط (تنبيه) لم يتعرضوا فيما علمت إلى ان الامام لو اختار خصلة له الرجوع عنها أولا ولا إلى ان اختياره هل يتوقف على لفظ أولا والذى يظهر لى فى ذلك تفصيل لا بد منه اما الاول فهو انه لو اختار خصلة ظهر له بالاجتهاد انها الاحظ ثم ظهر له به ان الاحظ غير هافان كانت رقالم يحزله الرجوع عنها



وإذا جاز رجوع مقر بنحو الزنا بمجرد تشبهه وسقط عنه القتل بذلك فهنا أولى لان هذا محض حق الله تعالى وذلك فيه شائبة حق آدمي او فداء او منالم يعمل بالثاني لاستلزامه نقض الاجتهاد من غير موجب وكما لو اجتهد الحاكم وحكم لا ينقض حكمه باجتهاد ثان نعم ان كان اختياره احدهما لسبب ثم زال ذلك السبب وتعينت المصلحة في الثاني عمل بقضيته وليس هذا نقض اجتهاد باجتهاد بل بما يشبه النص لزوال موجب الاول بالكلية وأما الثاني فهو أن الاسترقاق لا بد فيه من لفظ يدل عليه ولا يكفي فيه مجرد الفعل كالاستخدام لانه لا يستلزمه وكذا الفداء نعم يكفي فيه لفظ ملتزم البدل مع قبض الامام له من غير لفظ بخلاف الخصالين الآخرين لحصولهما بمجرد الفعل (ولو اسلم اسير) كامل أو بذل الجزية قبل ان يختار الامام فيه شيئا (عصم دمه) للحديث الاتي ولم يذكره هنا وماله لانه لا يعصمه اذا اختار الامام رقه ولا صغار ولده للعلم باسلامهم تبعاً له وان كانوا ابدار الحرب أو ارقاء والاصل المسلم قناتن كلامه

(قوله مطلقاً) اي لسبب زال ام لا (قوله بنحو الزنا) اي كالسرقة وقطع الطريق (قوله بالثاني) اي من الاجتهادين (قوله عمل بقضيته) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين ان يكون على الفور او في المجلس وان لا ولو بعد سنين ولا بين ان يتكرر تغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يخلو عن نظر اه سم (قوله واما الثاني) اي التوقف على اللفظ (قوله بخلاف الخصالين الخ) فيه شيء في ان اذ مجرد حل قيده مثلاً لا يدل على امان عليه اه سم وقد يقال يدل عليه بقرينة كالصريح ان حل قيده يبيله بالمان والاشارة بنحو اليد بالذهاب إلى وطنه وايصاله إلى مأمته بلا لفظ (قوله كامل) إلى قوله ولم يذكر في المغني وإلى قوله والاصل في النهاية (قوله كامل) عبارة المغني مكف اه وعبارة الروض مع شرحه حره مكف اه (قوله او بذل الجزية الخ) لعل المراد مطلق الكامل لا بقيد كونه اسيراً مع انه لا حاجة إلى ذكره هنا لانه سيأتي في باب الجزية وايضاً لا يتأتى فيه قول المصنف الاتي وبقي الخيار في الباقي قاله الرشيدى ويرده قول المغني في شرح حبسهم حتى يظهر مانصه ولو بذل الاسير الجزية في قبولها وجهان قال صاحب البيان الذي يقتضيه المذهب انه لا خلاف في جواز قبول ذلك وانما الخلاف في الوجوب قال في الشامل وإذا بذل الجزية حرّم قتله ويخبر الامام فيما عدا القتل كالمسلم كما صححه الرافعي في باب الجزية اه (قوله شيئاً) عبارة المغني منا ولا فداء اما اذا اختار الامام قبل اسلامه امان او الفداء اه التخيير وتعين ما اختاره الامام اه (قول المتن عصم) اي الاسلام دمه في حرّم قتله اه معنى (قوله لانه لا يعصمه) وقوله صلى الله عليه وسلم واما لهم محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله لا بجحها ومن حقها ان ماله المقدور عليه بعد الاسر غنيمته معنى ونهاية (قوله اذا اختار الخ) قضية هذا القيد انه إذا اختار غير الرق يعصم ماله وانظر دمع قوله ومن حقها ان ماله الخ ولم ار هذا القيد في غير كلامه وكلام التحفة اه رشيدى (اقول) ذكرهم هذا القيد ومفهومه في انفساخ نكاح الاسير كما يأتي كالصريح في اعتباره هنا (قوله اذا اختار الامام رقه) مفهومه انه يعصمه إذا اختار فداءه او امان عليه وهو ظاهر اه سم ومعلوم ان الكلام في مال لم يغنم قبل اسلامه ولا فلا كلام في انه لا يعصمه لان الغائبين ملكوه او تعلق حقهم بعينه فكان اقوى كما يأتي في شرح فيقتضى من ماله الخ (قوله ولا صغار ولده الخ) اي ولم يذكر المصنف هنا وصغار ولده للعلم الخ وبه يعلم انه كان ينبغي ان يزيدوا وبين لا ومدخولها (قوله باسلامهم) اي صغار ولده (قوله والاصل المسلم قناتن) مطبق على اسم كان وخبره (قوله والاصل المسلم قناتن) انظره مع تقييده الاسير بالكامل إلا ان يريد به البالغ العاقل وان كان رقيقاً ولا ينافيه قوله السابق ولم يذكر هنا وماله لان معناه ان كان له مال بان كان حراً ولا قول المصنف الاتي وبقي الخيار في الباقي لان المراد بقاء الخيار في الباقي حيث امكن بان كان حراً نعم اشكل عليه قوله عصم دمه لان الرقيق يتمتع قتله مطلقاً لحق الغائبين إلا ان يراد وان كان حراً اه سم وتقدم تغيير الروض مع شرحه بحر مكف اه وهو صريح في خلاف ما جرى عليه الشارح (قوله من كلامه الخ) متعلق بالعلم (قوله اذ التقييد الخ) جواب سؤال (قوله فيه) اي في كلام المصنف الاتي (قوله بخلافها هنا) اي في الاسلام قبل الاختيار فلا عموم فيها

استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرافعي بناء على تبعض الحرية في ولد الشريك المعسر بقدر حصته اه (قوله نعم ان كان اختياره احدهما لسبب ثم زال ذلك السبب وتعينت المصلحة في الثاني عمل بقضيته) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين ان يكون على الفور او في المجلس وان لا ولو بعد سنين ولا بين ان يكون بتغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يخلو عن نظر فليحذر (قوله بخلاف الخصالين الآخرين) فيه شيء لانه مجرد حل قيده مثلاً لا يدل على امان عليه (قوله اذا اختار الامام رقه) مفهومه انه يعصمه إذا اختار فداءه او امان عليه وهو ظاهر (قوله والاصل المسلم قناتن) انظره مع تقييده الاسير بالكامل إلا ان يريد به البالغ العاقل وان كان رقيقاً ولا ينافيه قوله ولم يذكره هنا وماله لان معناه ان كان له مال بان كان حراً السكن ينافيه قوله الاتي وبقي الخيار في الباقي إذا الخيار الاتي انما يتأتى في الحر إلا ان يحجب بمنع المناقاة لان المراد بقي الخيار في الباقي حيث امكن نعم المشكل ان الرقيق الاسير يتمتع قتله لحق الغائبين فلا يصدق فيه قوله عصم دمه إلا ان يراد

وأما صغار أولاده فالماحظ في الصورتين واحد كما يعلم أيضاً من كلامه السابق في التعليق وزعم المخالفة بين ما هنا وما هو في عموم ذلك مقيد بهذا فلا يتبعونه في إسلامه بعد الظفر ولا يعصمون به عن الرق ليس في محله انصر يحكم بتبعيتهم له قبل الظفر فبعده كذلك اذا دخل للظفر بل وضرب الرق عليه في منع التبعية بوجهه وقد صرحوا في مبحث التفريق بين الامة وولدها بأن الصغير (٢٤٩) واصله القنين اذا أسلم الاصل تبعه

الصغير فالولى اذا كان الاصل هو القن وحده وصرحوا ايضا بان من اسلم بعد ما استرقت زوجته الحامل يحكم باسلام الحمل ولم يطل رقه وبان اختلاف الدار لا يمنع الحكم بالتبعية في الاسلام فكونه في قبضة الامام اولى وبان الاسلام لا يوقف ويلزم من قال بعدم التبعية عند الرق وقفه قبل الاختيار فان اختار الرق فلا تبعية أو غيره تبعية وفي الروضة لو اسر امه او ابنته البالغة رقت بنفس الاسر ثم قال والحق ابن الحداد الولد الصغير بالام وهو هفوة عند الاصحاب لان المسلم يتبعه ولده الصغير في الاسلام فلا يتصور سبيه اه فلم يفرق في تبعية المسلم بين الحر والقن ولذا لم يعترضوا هذا الاطلاق مع اعتراضهم لنفيه تصور سبيه بصور يتصور فيها سبيه وأما قول الحلبي لو سباه ذمى ولم يحكم باسلامه ثم سبي أبواه ثم أسلم لا يحكم باسلامه فضعيف قال الاذرعى وعلى قياسه لو لم يسيئهم أسلم باسناد الحرب أو خرجا منها بأنفسهما ثم أسلم لم يصير مسلماً باسلامهما

(قوله وأما صغار أولاده) أى عصمتهم (قوله في الصورتين) أى في الاسلام قبل الظفر والاسلام قبل الاختيار (قوله أيضاً) أى كالمعلم من كلامه الاقنى (قوله وزعم المخالفة الخ) الاولى التفريع (قوله ومم) أى كلام المصنف الاقنى (قوله وان عموم ذلك الخ) عطف نفسير للمخالفة والمشار اليه كلام المصنف الاقنى قوله مقيد بهذا أى بالنسبة إلى هذا أى ما هنا (قوله ولا يعصمون به الخ) من عطف السبب على سببه فكان الاولى التفريع (قوله ليس في محله) خبر فزعم الخ (قوله بتبعيتهم له) أى في الاسلام (قوله عليه) أى الاصل المسلم بعد الظفر (قوله فأولى إذا كان الخ) هل وجه الاولوية ان ملك الولد ربها يمنع تبعيته اه سم (قوله استرقت الخ) فتعق عليه (قوله رقه) أى رق الحمل تبعاً لرق امه (قوله فكونه) أى الاصل المسلم (قوله وبان الاسلام) أى اسلام الولد الصغير (قوله عند الرق) أى رقية الاصل (قوله وقفه) أى وقف اسلام ولد صغير لا سير اسلم قبل اختيار الامام فيه شيئاً (قوله وفي الروضة لو اسرا الخ) بان دخل مسلم منفرداً دار الحرب واسر امه الخ اه سم (قوله رقت الخ) أى فتعتق عليه (قوله ثم قال) أى صاحب الروضة (قوله والحق ابن الحداد الخ) أى في الرقية بالاسر (قوله وهو) أى الاطلاق (قوله فلا يتصور سبيه) أى مطلقاً لآمنه ولا من غيره (قوله اه) أى ما في الروضة (قوله فلم يفرقوا الخ) أى الاصحاب حيث اطلقوا قولهم لان المسلم يتبعه الخ (قوله لنفيه) أى لقول الروضة فلا يتصور سبيه (قوله بصور الخ) منها ما سيذكر في اخر السوادة (قوله ولوسباه) أى حرياً (قوله وعلى قياسه) أى قول الحلبي (قوله ويوافقونه) أى الحلبي في ذلك أى في عدم اسلام الولد باسلام أبويه في دار الحرب أو بعد خروجهما منها (قوله اه) أى كلام الاذرعى (قوله قال غيره) أى غير الاذرعى وهو أى الامر كما قال أى الاذرعى ان الاصحاب لا يوافقون الحلبي على عدم الاسلام (قوله على كلامه) أى الحلبي (قوله لقولهم) أى الاصحاب (قوله ولا سلام كافر الخ) بدل من قولهم (قوله وإذا تبعوه الخ) لعل الاولى التفريع (قوله على من قارن اسلامه حرية) أى قبل الاسر ولا فقد تقارنا في الاسر لكن بعد الاسر قاله سم ولا حاجة اليه لانه يتمتع طر والرق على الاسير بعد التقارن ايضاً (قوله أو ارقاء) عطف على قوله أحرار (قوله لم ينقض رقههم) ينبغى أن ينظر إلى مالكمهم فان كان مسلماً أو ذمياً لم ينتقل الملك عنه أو حرياً جاز سبيه فينتقل الملك عنه فليتامل اه سم وقوله جاز سبيه أى ولو من اصله فيعتق عليه (قوله واسترقاقه) الاولى ويرق (أى باقى الخصال) إلى قول المتن وكذا اعتيقه في المغنى لا قوله وبه ردوا إلى المتن وإلى قول المتن على المذهب في النهاية لا قوله وفرق إلى المتن وقوله ويرد إلى المتن (قوله أى باقى الخصال) ومنه الرق كما يصرح به قول المصنف وفي قول الخ سم عبارة المغنى والاسنى وهو المن والارفاق والفداء لان الخير بين أشياء اذا سقط بعضها لتعذر لا يسقط الخيار في الباقي كالعجز عن العتق في الكفارة

وان كان حراً (قوله فالولى) هل وجه الاولوية ان ملك الولد ربها يمنع تبعيته (قوله وفي الروضة لو اسر امه) بان دخل مسلم منفرداً دار الحرب واسر امه الخ (قوله وإذا تبعوه في الاسلام) وظاهر ان الكلام في اولاد لم يسبوا قبل اسلامه والا فلا كلام في استرقاقهم (قوله لم يرقوا) فيمتنع ارقاقهم بخلافه هو لتقدم سبيه على اسلامه فلم يقارن اسلامه حرية قبل الاسر (قوله لا تمتنع طر والرق على من قارن اسلامه حرية) قبل الاسر ولا فقد تقارنا في هذا الاسير لكن بعد الاسر (قوله لم ينقض رقههم) ينبغى أن ينظر إلى مالكمهم فان كان مسلماً أو ذمياً لم ينتقل الملك عنه أو حرياً جاز سبيه فينتقل الملك عنه فليتامل (قوله أى باقى الخصال)

(٣٢ - شرواني وابن قاسم - تاسع) لانفراده عنهما قبل ذلك وما أظن الاصحاب يوافقونه على ذلك اه قال غيره وهو كما قال اه أى بل خالفوه صريحاً فيما قاسه الاذرعى على كلامه لقولهم الاقنى في المتن واسلام كافر قبل ظفر به الخ وإذا تبعوه في الاسلام وهم أحرار لم يرقوا لا تمتنع طر والرق على من قارن اسلامه حرية ومن ثم أجمعوا على أن الحر المسلم لا يسي ولا يسترق أو ارقاء لم ينقض رقههم ومن ثم لم يملك حربى صغيراً ثم حكم باسلامه تبعاً لاصله جاز سبيه واسترقاقه (وبقى الخيار في الباقي) أى باقى الخصال السابقة

أو بعدان اختار المن أو  
 الغداء أو الرق تعين ومحل  
 جواز المفاداة مع ارادة  
 الاقامة في دار الكفران  
 كان له ثم عشيرة يامن معها  
 على نفسه ودينه (وفي قول  
 بتعين الرق ) بنفس  
 الاسلام كالذرية يجامع  
 حرمة القتل و فرق الاول  
 بانه لم يخير في الذرية في  
 الاصل بخلافه (واسلام  
 كافر) مكلف (قبل ظفر  
 به) أي قبل وضع أيدينا  
 عليه (يعصم دمه) أي نفسه  
 عن كل مامر (وماله) جميعه  
 بدارنا ودارهم لما مر في  
 الخبر المتفق عليه فاذا قالوها  
 أي الشهادة عصموا مني  
 دماهم وأموالهم وبه  
 ردوا قول القاضي لأبدان  
 ينضم لقولها الاقرار  
 بأحكامها والالم يرتفع  
 السيف (وصغار) ومجانين  
 (ولده) الاحرار وان  
 سفلوا ولو كان الاقرب  
 حيا كافرا عن الاسترقاق  
 لانهم يتبعونه في الاسلام  
 ومن ثم كان الحمل كنفصل  
 والبالغ العاقل الحر كمنفصل  
 (لا زوجته على المذهب)  
 ولو حاملا منه فلا يعصمها  
 عن الاسترقاق لاستقلالها  
 ولانما عصم عتيقه

اه (قوله أو بعدان اختار الخ) عطف على قوله قبل ان اختار الامام فيه شيئا اه سم (قوله أو الرق) بقى القتل  
 وكأنه تركه لظهور امتناعه اه سم (قوله تعين) أي ما اختاره الامام جزم به العباب أي وشرح المنهج فقد  
 ينافي هذا ما قدمه في التنبيه من انهم لم يتعرضوا لجواز الرجوع او عدمه فان التبعين يستلزم امتناع الرجوع  
 وعدم علمه بما في العباب أي وشرح المنهج بعيد إلا ان يجعل ذلك محض وصاين لم يسلم اه سم (قوله ومحل  
 جواز المفاداة الخ) ينبغي ان منلها المن بالاولى ع ش وسم (قوله ان كان له الخ) أي ولا فلا يجوز للامام  
 فداؤه لحرمة الاقامة بدار الحرب على من ليس له ما ذكر اه ع ش (قوله ان كان له ثم عشيرة) أو كان عزيزا  
 في قومه ولا يخشى فتنة في دينه ولا نفسه وروضه مغنى (قوله بخلافه) أي الاسير الكامل (قول المتن واسلام  
 كافر) رجلا كان او امرأة في دار حرب او اسلام اه مغنى (قوله مكلف) قيد به ليتاقي قوله دمه وصغار ولده  
 كما هو ظاهر إذ غير المكلف لا يقتل مطلقا ولا اولاده إذا كان صغيرا اه سم (قوله أي نفسه عن كل مامر)  
 دخل فيه القتل والرق وقد علم امتناع الرق من قوله السابق لامتناع طر والرق الخ ثم بقوله هذا مع ما قرره في  
 قول المصنف السابق ولو أسلم أسير عصم دمه الخ يعلم أن الدم هنا أريد به غير ما أريد به هناك اه سم (قوله  
 بدارنا ودارهم) ويوجه مع عدم دخول ما في دار الحرب في الامان كما سيأتي ان الاسلام اقوى من الامان  
 وقال المر إلا ان يوجد نقل بخلافه سم وع ش (قوله مامر) انظر في أي محل وقد قال في شرح عصم دمه  
 للحديث الآتي فاعل ما هنا على توهم انه ساق الحديث هناك بتمامه (قوله لقولها) أي الشهادة (قوله الاقرار)  
 فاعل ينضم (قوله وإلا الخ) أي وان لم ينضم ذلك الاقرار بالشهادة (قوله الاحرار) خرج به الارقاء لانهم  
 يملكون لغيره فأمرهم تابع لامره لانهم من جملة أمواله فان كان مسلمانهم معصومون أو كافرا ذميا  
 فكذلك أو حرييا فحكمهم حكم أموال الحربي اه سم أي فيجوز سبيهم وينتقل الملك عنهم كما مر  
 (قوله عن الاسترقاق) متعلق بعصم المقدور بالعطف (قوله لانهم يتبعونه في الاسلام) قال في التكملة  
 ومن هذه العلة تؤخذ عصمته باسلام الامام سم على المنهج اه ع ش وقد قدمنا عن المغنى ما يوافقه آنفا  
 (قوله كان الحمل كنفصل) أي فيعصم تبعاله إلا ان استرقت امه قبل اسلام الاب فلا يبطل اسلامه رقه  
 كالمنفصل مغنى وروض (قوله والبالغ العاقل الحر كمنفصل) الظاهر عطفه على اسم كان وخبره ثم في  
 التشبيه هنا ما لا يخفى عبارة المغنى اما البالغ العاقل فلا يعصمه اسلام الاب لاستقلاله بالاسلام اه (قول المتن  
 لازوجته) ويؤخذ منه بالاولى حكم زوجة اسير اسلم اه سم وفي ع ش عنه على المنهج وحينئذ يقال لنا  
 ومنه الرق كما يصرح به قوله وفي قوله الخ (قوله أو بعدان اختار المن) عطف على قوله السابق قبل أن يختار  
 الامام فيه شيئا ثم هل حكمه بالتعين مبنى على ما بحثه في التنبيه السابق أو ذاك مخصوص بمن لم يسلم فان التعين  
 هنا مجزوم به في العباب فقد ينافي قولهم انهم لم يتعرضوا لجواز الرجوع او عدمه فان التعين يستلزم امتناع  
 الرجوع وعدم علمه بما في العباب بعيد فليتأمل (قوله أو الرق) بقى ما لو كان بعد ان اختار القتل وكأنه تركه  
 لظهور امتناعه (قوله ومحل جواز المفاداة مع ارادة الاقامة في دار الكفر الخ) ان كان سبب هذا التقيد انه  
 يخشى من المفاداة رجوعه إلى دار الكفر والمن عليه يخشى منه ذلك فهلا قيدوه أيضا ثم كان يمكن اطلاق جواز  
 المفاداة ومنعه من الرجوع إلى دار الكفر إلا بالشرط المذكور فليتأمل (قوله مكلف) قيد به ليتاقي قوله  
 دمه وصغار ولده كما هو ظاهر إذ غير المكلف لا يقتل مطلقا ولا اولاده إذا كان صغيرا وقوله عن كل مامر  
 يدخل فيه الرق وقد علم امتناعه من قول شارح السابق لامتناع طر والرق الخ (قوله أي نفسه عن كل  
 مامر) بهذا مع ما قرره في قوله السابق ولو أسلم أسير عصم دمه وبقي الخيار في الباقي يعلم ان الدم هذا أريد به  
 غير ما أريد به هناك (قوله عن كل مامر) يدخل فيه القتل والرق ودارهم ويفارق عدم دخول ما بدارهم في  
 الامانة على ما يأتي فيه بان الاسلام اقوى من الامان (قوله الاحرار) خرج الارقاء لانهم يملكون لغيره  
 فأمرهم تابع لامره لانهم من جملة أمواله فان كان مسلمانهم معصومون أو كافرا ذميا فكذلك أو حرييا  
 فحكمهم حكم أموال الحربي (قوله لازوجته) يؤخذ منه بالاولى حكم زوجة اسير اسلم (قوله

كافر اعتقه مسلم والتحق  
بدار الحرب لان الولاء  
بعد ثبوته واستقراره لا  
يمكن رفعه بحال بخلاف  
النكاح (فاذا استترقت)  
أي حكم برقها بان اسرت  
اذ هي ترق بنفس الاسر  
(انقطع نكاحه في الحال)  
ولو بعد وطء والملكها  
عن نفسها ذلك الزوج عنها  
أولى ولحرمة ابتداء ودوام  
نكاح الامة الكافرة  
على المسلم (وقيل ان كان)  
اسرها (بعد دخول انتظرت  
العدة فلعلها تعتق فيها)  
فيدوم النكاح كالردة ويرد  
بان الرق نقص ذاتي  
ينافي النكاح فاشبه الرضاع  
(ويجوز ارقاق زوجة  
ذمي) بمعنى انها ترق بنفس  
الاسر وينقطع نكاحه اذا  
كانت حرة حادثة بعد  
عقد الذمة او خارجة عن  
طاعتها حين عقدها (وكذا  
عتيقه) الصغير والكبير  
والعاقل والمجنون (في  
الاصح) اذا لحق بدار  
الحرب يجوز استرقاقه  
لجوازه في سيده لو لحق  
بها فهو أولى (لاعتيق مسلم)  
حال الاسر وان كان كافرا  
قبله فلا يجوز ارقاقه اذا  
حارب للمامر ان الولاء  
بعد ثبوته لا يرتفع (ولا  
زوجته) الحرة فلا  
يجوز ارقاقها ايضا (على  
المذهب) والمعتمد فيها  
الجواز كزوجة حرة  
اسلم (واذا سبي زوجها

امراة في دار الحرب يجوز سبيها دون حملها اهـ (قوله عن الارقاق) اخرج غيره لانه لا يزيد على حراصل  
قريب لمسلم اهـ (قوله اعتقه مسلم) أي ولو قبل اسلامه كما يأتي (قوله لان الولاء بعد ثبوته واستقراره الخ)  
هذا مخصوص بولاء المسلم كما أفاده شيخ الاسلام في شرح الفصول اهـ أي ويفيده قول المصنف الآتي  
وكذا عتيقه في الاصح لاعتيق مسلم (قول المتن في الحال) أي حال السبي اهـ (قوله ولو بعد وطء الخ)  
أي ولو كان الاسر بعد الخ (قوله فلك الزوج عنها) أي من الانتفاع بها (قوله اذا كانت حرة الخ) متعلق  
بيجوز الخ وجواب الاشكال اورد هنا عبارة المغني والاسني فان قيل هذا يخالف قولهم ان الحرة  
اذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق اجيب بان المراد هناك الزوجة الموجودة حين العقد  
فيتناولها العقد على جهة التبعية والمراد هنا الزوجة المتجددة بعد العقد لان العقد لم يتناولها ويحمل ما هناك  
على ما اذا كانت زوجته داخلية تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما اذا لم تكن كذلك اهـ (قوله اذا لحق)  
إلى قوله ولو ألحق به في المغني الا قوله والمعتمد الى المتن (قوله استرقاقه) الانسب ارقاقه (قوله في سيده) أي في  
الذي وقوله فهو أي عتيقه (قول المتن لاعتيق مسلم) أي لا ارقاق عتيق الخ فهو بالجر اهـ ع ش (قوله حال  
الاسر) أي للعتيق ظرف لمسلم (قوله وان كان) أي المعتق كافر اقبله أي الاسر عبارة المغني سواء كان  
المعتق مسلما حال الاعتاق ام كافرا ثم اسلم قبل اسر العتيق اهـ (قوله للمامر) أي آتفا (قوله ان الولاء) أي  
لمسلم كما مر (قوله المتن ولا زوجته) أي المسلم هل المراد المسلم الاصل حتى لا يخالف قوله السابق فيمن  
اسام قبل ظفر به لازوجته اهـ سم (اقول) سياق عن المغني ما يصرح بكون المراد ذلك وقوله وان كان الى  
لما في خبر مسلم بل قول الشارح الآتي ومثله في الاسني كزوجة حرة اسام كالصريح في إرادة ذلك  
(قول المتن على المذهب) وهو المعتمد خلافا لمقتضى كلام الروضة انها عبارة المغني وهذا ما صححه في المحرر  
وهو المعتمد وان كان مقتضى كلام الروضة والشرحين الجواز فانهما سويان في جريان الخلاف بينهما وبين زوجة  
الحرة إذا اسلم لان الاسلام الاصل اقوى من الاسلام الطاريء قال ابن كجب ولو تزوج بذمية في دار  
الاسلام ثم التحقت بدار الحرب فلا تسترق قولوا واحد اهـ (قوله والمعتمد فيها الجواز) وفاقا للروض  
والمنهج وخلافا للنهاية

عن الارقاق) اخرج غيره كالقتل لانه لا يزيد على حراصل قريب لمسلم (قوله وامتنع ارقاق كافر اعتقه  
مسلم والتحق بدار الحرب لان الولاء بعد ثبوته واستقراره لا يمكن رفعه بحال) في شرح الفصول لشيخ  
الاسلام في مبحث الولاء فلو اعتق الكافر كافرا فالتحق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فقيل  
ولاؤه للسيد الاول لاستقراره له او لا وقيل للثاني لان عتقه أقرب الى الموت وهو الراجح فقد قال ابن اللبان  
انه قول الشافعي ومالك وقيل بينهما فانظر هذا مع تعليل الشارح بقوله لان الولاء بعد ثبوته واستقراره اذ  
يخص ذلك بولاء المسام (قوله ويجوز ارقاق زوجة ذمي) قال في شرح الروض واستشكل ما ذكره بما قاله  
من ان الحرة إذا عقدت له الحرية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق وأجيب بان المراد ثم الزوجة الموجودة  
حين العقد لتناول العقد لها على وجه التبعية وهنا الزوجة المتجددة بعد عقد الذمة لعدم تناولها أو يحمل ما هناك  
على ما إذا كانت زوجته داخلية تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما إذا لم يكن كذلك فقول الشارح حادثة بعد  
عقد الذمة إشارة إلى هذا الجواب (قوله او خارجة عن طاعتها حين عقدها) بخلاف من كانت تحت الطاعة  
حينئذ (قوله وكذا عتيقه) انظر هل يرد على التعليل بان الولاء بعد ثبوته واستقراره لا يمكن رفعه بحال أو يخص  
ذلك بعتيق المسلم (قوله حال الاسر الخ) قضيته ان قوله لا زوجته معناه لازوجة مسلم حالة الاسر فيشمل زوجة  
كافر اسلم وينافي قوله السابق لازوجته الخ (قوله ايضا حال الاسر) هذا يدخل عتيق الاسير الذي اسلم لانه  
مسلم حال اسر العتيق فليتأمل وعبارة الروض وكذا أي تسترق زوجة المسلم لا عتيقه قال في شرحه كافي زوجة  
من اسلم وعتيقه اهـ (قوله ايضا حال الاسر) أي للعتيق (قوله ولا زوجته) أي المسلم هل المراد المسلم الاصل حتى  
لا يخالف قوله السابق فيمن اسلم قبل ظفر به لازوجته (قوله والمعتمد فيها الجواز كزوجة حرة اسلم) عبارة  
المنهج فان رقت انقطع نكاحه كسبي زوجة حرة او زوج حرة ورقت انقطع نكاحها ينقطع فيها

أو أحدهما انفسخ النكاح ) بينهما ( ٢٥٢ ) ( ان كانا حرين ) وان كان الزوج مسلما بناء على المعتمد السابق لما في خبر مسلم انهم لما

امتعوا يوم أو طاس من وطء المسييات المتزوجات نزل والمحضات اى والمتزوجات من النساء الا ما ملكت أمانكم فحرم الله تعالى المتزوجات الا المسييات ومحل في سبي زوج صغير أو مجنون أو مكلف اختار الامام رقه فان من عليه أو فادى به استمر نكاحه وخرج بحرين مالمو كان أحدهما حرا فقط وقد سبيا أو الحرة وحده وأرقه الامام فيها اذا كان زوجا كاملا فيفسخ النكاح لحدوث الرق بخلاف مالمو سبى الرقيق وحده لعدم حدوثه كما لو كانا رقيقين ( قبل أو رقيقين ) فيفسخ أيضا لانه حدث سبى يوجب الاسترقاق فكان كحدث الرق والاصح المنع سواء اسبيا أم أحدهما وسواء اسلما أو أحدهما ام لا لان الرق موجود وانما انتقل من شخص الى آخر وهو لا يؤثر كالبيع ) وإذا ارق الحرى ( وعليه دين ) لمسلم أو ذمى أو معاهد أو مستأمن ( لم يسقط ) لان له ذمة أو لحرى سقط كالمو رقه وله دين على حرى وألحق به هنا المعاهد والمستأمن والفرق انه وان كان غير ملتزم لاحكام كافر في السرقة لكن تأمينه اقتضى انه يطالب بحقه مطلقا ولا يطالب بما عليه لحرى وفيه نظر والوجه عدم

والمغنى كما رآنا ( قول المتن وإذ اسى زوجان ) أى معاه مغنى ( قول المتن أو أحدهما ) اى ورق بان كان الزوجة أو الزوج غير كامل أو كاملا ورق اه سم ( قول المتن انفسخ النكاح ) اى سواء أ كان ذلك قبل الدخول ام بعده اه مغنى ( قوله ) وان كان الزوج ( الى قوله نعم فى النهاية الا قوله بناء على المعتمد السابق وقوله وفيه نظر والوجه عدم الفرق ( قوله ) وان كان الزوج مسلما ) غاية اى بان اسلم بعد الاسر أو قبله اه ع ش هذا على معتمد النهاية والمغنى واما على معتمد الشارح والروض وشيخ الاسلام فينبغى ان يقال ولو كان اسلامه اصليا ( قوله بناء على المعتمد السابق ) عبارة المغنى ومحل الانفساخ فى سبى الزوجة إذا كان الزوج كافرا فان كان مسلما بنى على الخلاف المتقدم هل تسمى اولاه ( قوله انهم ) اى اصحابه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> الغانمين ( قوله فحرم الله تعالى المتزوجات الا المسييات ) فدل على ارتفاع النكاح والا لما حلان اه مغنى ( قوله ومحل في سبي زوج الخ ) اى وحده مبتدأ وخبر ولا يخفى ركة عبارة المغنى ومحل الانفساخ فى سبى الزوج اذا كان صغيرا أو مجنونا أو كاملا واختار الامام الخ ( قوله أو مكلف ) الاولى كامل ليخرج الرقيق ( قوله وخرج بحرين الخ ) لا يخفى ما فى التعبير بالخروج المقتضى لانه مخالفة للحكم وليس كذلك عبارة المغنى ثانيهما اى التبيين التقيد بكونهما حرين يقتضى عدم الانفساخ فيما اذا كان أحدهما حرا والآخر رقيقا وليس مرادا فلو كانت حرة وهو رقيق سيدت وحدها او معه انفسخ ايضا والحكم فى عكسه كذلك ان كان الزوج غير مكلف أو مكلفا وارقه الامام اه ( قوله وارقه الامام الخ ) هلا قال ورق اى بان كان غير مكلف أو ارقه الامام اذا كان الخ وحاصل المسئلة انه حيث حدث رق أحدهما انفسخ النكاح اه سم ( قوله فيهما ) اى سبيهما وسبى الحر وحده ( قوله بخلاف مالوسبى الخ ) اى فى المفهوم تفصيل اه سم ( قوله الرقيق وحده ) اى والحر الكامل وحده ولم يرقه الامام اه سم ( قول المتن واذا رقه ) كذا فى نسخ الشرح باف واحد بعد الدال وفى النهاية والمغنى بعدها الفاظ ( قوله أو لحرى سقط ) لعدم احترامه مغنى واسى ( قوله كالمو رقه الخ ) اى فانه يسقط اه ع ش ( قوله وألحق به الخ ) اى بالحرى فى السقوط اه ع ش ( قوله المعاهد الخ ) الحاق المعاهد فى شرح الروض اه سم ( قوله والفرق ) اى بين ما هنا حيث الحق فيه المعاهد والمستأمن بالحرى وما هناك حيث الحق فيه بالذمى ( قوله انه وان كان ) اى المعاهد أو المستأمن وكذا الضمير فى قوله انه يطالب الخ ( قوله يطالب ) ببناء الفاعل ( قوله مطلقا ) اى على حرى أو غيره ( قوله ولا يطالب ) ببناء المفعول ( قوله وفيه نظر ) اى فى الالحاق والفرق ( قوله والوجه عدم الفرق ) خلافا للنهاية ووفقا للمغنى والاسنى عبارتهما ولو كان الدين لحرى على غير حرى ورق من له الدين لم يسقط بل يوقف فان عتق فله وان مات رقيقا ففى اه ( قوله بخلافه على ذمى الخ ) اى فلا يسقط اه ع ش ( قوله على ذمى ) اى ومعاهد ومستأمن لما مر آ نفا ( قوله وفيه نظر الخ ) ووفقا للنهاية والمغنى عبارة الاول وفى كل من المقيس والمقيس عليه نظر لظهور الفرق الخ ( قوله وفيه نظر الخ ) الظاهر ان التنظير فى مطالبة

لوسبيا و كانا حرين وفيما لو كان أحدهما حرا والآخر رقيقا ورق الزوج بما مر اى بسببه أو ارقاه سواء اسبيا ام أحدهما وكان المسي حرا وان اوهم كلام الاصل خلافه اه لكن فى التقيد بقوله ورق الزوج نظر بان رقه الزوجة بان كانت حرة وسببت وحدها او معه كذلك ( قوله أو أحدهما ) اى ورق بان كان الزوجة أو الزوج غير كامل أو كاملا ورق ( قوله وارقة ) هلا قال ورق اى بان كان غير مكلف أو أرقه الامام الخ وحاصل المسئلة انه حيث حدث رق أحدهما انفسخ النكاح ( قوله بخلاف مالوسبى الخ ) اى فى المفهوم تفصيل بهذه العناية ( قوله ايضا بخلاف مالوسبى الرقيق وحده ) والحر وحده ولم يرقه الامام ( قوله لمسلم أو ذمى ) كذا فى الروض وقوله أو معاهد زاده فى شرحه ( قوله والحق به هنا المعاهد الخ ) الحاق المعاهد فى شرح الروض ( قوله والفرق انه ) كان الهاء للمعاهد والمستأمن فلم يسقط عنه حيث كان الدائن محترما بخلاف ثبوته له فغير معهود ففصل قوة محله بين فيه وضعفه ( قوله وفيه نظر الخ ) الظاهر ان التنظير فى مطالبة السيد

لظهور الفرق بين العين بفرض تسليم ما ذكر فيها وما في الذمة على انان قلنا بملك السيد الدين فلا وجه للتقييد بالعق او بعدم ملكه له فلا وجه للطالبة والذي يتجه في اعيان ماله ان السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه لرقبته (٢٥٣) لا يستلزم ملكه ماله بل القياس انها ملك

لسيد واما البقاء في الذمة كالودائع فجزوم به حتى في الروض وغيره اه سم (قوله لظهور الفرق الخ) وهو ان ما في الذمة ليس متعيناً في شيء يطالب به السيد فهو معرض للسقوط بخلاف الوديعة اه ع ش (قوله فيها) اي العين (قوله للتقييد بالعق) كان المراد بعدم العقق اه سم (قوله او بعدم الخ) عطف على بملك السيد الخ (قوله في اعيان ماله) اي كودائعه اه معنى (قوله انه) اي الدين (قوله مثلها) اي مثل اعيان الاموال اي فلا يملكه السيد ولا يطالب به (قوله هنا) اي فيما لورق ولدين على ذمي الخ (قوله ايضا) اي كما في نحو الزكاة الخ (قوله هل يكون احق بهما الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله لاصل دوام الخ) الاضافة لليان (قوله في بعض الاحكام) كقطع النكاح (قوله ثم استرق) اي الحربي (قوله فيما ذكرته اولا) كانه اراد بما ذكره عدم ملك السيد وعدم مطالبته وكانه احتراز باولا عما بحثه من انها ملك لبنت المال وما فرعه على ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الامام فليتام اه سم (قوله وذكرت ثم) اي في باب الاقرار (قوله عقب ذلك) اي ما صرحوا به من انه لو اقر بعين الخ اي عقب ذكره (قوله انه يوقف الخ) هذا الذي ذكره ثم عقب ذلك ذكره شيخ الاسلام هنا وهو صريح في عدم ملك السيد ومطالبته اه سم وذكره المغني هنا ايضا وهو صريح في عدم مطالبته بئس المال وانه لو اخذها الامام ثم عتق يسترد هما منه (قوله على القول الخ) اي المرجوح (قوله بها) اي بمطالبة السيد (قوله لانه) اي الرقيق اه سم (قوله ولو كان الدين) الى قوله ولم يتمتع منه في المغني والى قوله ولو استاجر في النهاية لا قوله ولم يتمتع اي المتن (قوله فيما يختص بالسابي) وهو ما يقابل الاربعة اخماس (قوله لانه ملك لغيره) فلو كان السابي ذمياً سقط الجميع لانه يملك جميعه اه سم (قوله واذالم يسقط) اي دين غير الحربي وهل يحل الدين المؤجل بالرق فيه وجهاً اصحهما انه يحل لانه يشبه الموت من حيث انه يزيل الملك ويقطع النكاح اه معنى (قول المتن من ماله) هل المراد بماله ما يشمل دينه حيث لم يسقط اه سم والظاهر نعم (قوله تقديمه) اي للدين (قوله كالوصية) اي كما يقدم الدين على الوصية اه معنى (قوله الى عتقه) اي ويساره اه معنى (قوله واما اذا غنم) اي ماله وقوله قبل ارقاقه او معه اي يقينا فلو اختلف الدائن والمدين واهل الغنيمة في ذلك فينبغي تصديق الدائن او المدين لان عدم الغنيمة قبل ارقاقه هو الاصل اه ع ش (قوله لان الغنائين ملكوه) اي ان قلنا تملك الغنيمة بالحيازة وقوله او تعلق اي بناء على انها تملك بالفسمة وهو الراجح قاله ع ش وكلام المغني والاسنى صريح في ان الاول في القبلية والثاني في المعية وهو الظاهر (قوله بعينه) اي بعين المال وحق صاحب الدين كان في الذمة اه معنى (قول المتن ولو اقترض الخ) عبارة المنهج ولو كان لحربي على مثله دين معاوضة ثم عصم احدهما باسلام او امان مع الاخر او دونه لم يسقط وخرج بالمعاوضة دين الاتلاف ونحوه

السيد واما البقاء في الذمة كالودائع فجزوم به حتى في الروض وغيره اه سم (قوله لظهور الفرق الخ) وهو ان ما في الذمة ليس متعيناً في شيء يطالب به السيد فهو معرض للسقوط بخلاف الوديعة اه ع ش (قوله فيها) اي العين (قوله للتقييد بالعق) كان المراد بعدم العقق اه سم (قوله او بعدم الخ) عطف على بملك السيد الخ (قوله في اعيان ماله) اي كودائعه اه معنى (قوله انه) اي الدين (قوله مثلها) اي مثل اعيان الاموال اي فلا يملكه السيد ولا يطالب به (قوله هنا) اي فيما لورق ولدين على ذمي الخ (قوله ايضا) اي كما في نحو الزكاة الخ (قوله هل يكون احق بهما الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله لاصل دوام الخ) الاضافة لليان (قوله في بعض الاحكام) كقطع النكاح (قوله ثم استرق) اي الحربي (قوله فيما ذكرته اولا) كانه اراد بما ذكره عدم ملك السيد وعدم مطالبته وكانه احتراز باولا عما بحثه من انها ملك لبنت المال وما فرعه على ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الامام فليتام اه سم (قوله وذكرت ثم) اي في باب الاقرار (قوله عقب ذلك) اي ما صرحوا به من انه لو اقر بعين الخ اي عقب ذكره (قوله انه يوقف الخ) هذا الذي ذكره ثم عقب ذلك ذكره شيخ الاسلام هنا وهو صريح في عدم ملك السيد ومطالبته اه سم وذكره المغني هنا ايضا وهو صريح في عدم مطالبته بئس المال وانه لو اخذها الامام ثم عتق يسترد هما منه (قوله على القول الخ) اي المرجوح (قوله بها) اي بمطالبة السيد (قوله لانه) اي الرقيق اه سم (قوله ولو كان الدين) الى قوله ولم يتمتع منه في المغني والى قوله ولو استاجر في النهاية لا قوله ولم يتمتع اي المتن (قوله فيما يختص بالسابي) وهو ما يقابل الاربعة اخماس (قوله لانه ملك لغيره) فلو كان السابي ذمياً سقط الجميع لانه يملك جميعه اه سم (قوله واذالم يسقط) اي دين غير الحربي وهل يحل الدين المؤجل بالرق فيه وجهاً اصحهما انه يحل لانه يشبه الموت من حيث انه يزيل الملك ويقطع النكاح اه معنى (قول المتن من ماله) هل المراد بماله ما يشمل دينه حيث لم يسقط اه سم والظاهر نعم (قوله تقديمه) اي للدين (قوله كالوصية) اي كما يقدم الدين على الوصية اه معنى (قوله الى عتقه) اي ويساره اه معنى (قوله واما اذا غنم) اي ماله وقوله قبل ارقاقه او معه اي يقينا فلو اختلف الدائن والمدين واهل الغنيمة في ذلك فينبغي تصديق الدائن او المدين لان عدم الغنيمة قبل ارقاقه هو الاصل اه ع ش (قوله لان الغنائين ملكوه) اي ان قلنا تملك الغنيمة بالحيازة وقوله او تعلق اي بناء على انها تملك بالفسمة وهو الراجح قاله ع ش وكلام المغني والاسنى صريح في ان الاول في القبلية والثاني في المعية وهو الظاهر (قوله بعينه) اي بعين المال وحق صاحب الدين كان في الذمة اه معنى (قول المتن ولو اقترض الخ) عبارة المنهج ولو كان لحربي على مثله دين معاوضة ثم عصم احدهما باسلام او امان مع الاخر او دونه لم يسقط وخرج بالمعاوضة دين الاتلاف ونحوه

وأما البقاء في الذمة كالودائع فجزوم به حتى في الروض وغيره (قوله للتقييد بالعق) كان المراد بعدم العقق (قوله فيما ذكرته اولا) كان المراد بما ذكره اولا لعدم ملك السيد وعدم مطالبته وكانه احتراز باولا عما بحثه من انها ملك لبنت المال وما فرعه على ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الامام فليتام (قوله وذكرت ثم عقب ذلك) هذا الذي ذكره ثم عقب ذلك ذكره شيخ الاسلام هنا فانه عقب قول الروض فان استرق وله دين على مسلم او ذمي لم يسقط كوديعته قال ما نصه فيوقف فان عتق فله وان مات رقيقاً فاقباه اه وهو صريح في عدم ملك السيد ومطالبته (قوله لانه) اي الرقيق (قوله ولو كان الدين للسابي سقط) كما رجحه في الروض من زيادته (قوله بناء على ان من ملك قن غيره الخ) ويمكن الفرق فليتام (قوله لانه ملك لغيره) فلو كان السابي ذمياً سقط الجميع لانه يملك جميعه (قوله فيقضى من ماله) هل المراد بماله ما يشمل دينه حيث لم يسقط (قوله ولو اقترض حربي من حربي الخ) عبارة المنهج ولو كان لحربي على مثله دين معاوضة ثم عصم احدهما اي باسلام او امان مع الاخر او دونه لم يسقط اه قال في شرحه وكالحربي مع مثله اذا عصم

الغنيمة كالوصية وان حكم بزوال ملكه بالرق كما يقضى دين المرتد وان حكم بزوال ملكه بالردة اما اذا لم يكن له مال فيبقى في ذمته الى عتقه واما اذا غنم قبل ارقاقه او معه فلا يقضى منه لان الغنائين ملكوه او تعلق حتمهم بعينه فكان اقوى (ولو اقترض حربي من حربي)



أو غيره (أو اشترى منه) شيئا أو كان له عليه دين معاوضة غير ذلك (ثم أسلما) أو أحدهما (أو قبلا) أو أحدهما (جزية) أو أمانا معا أو مرتبا ولم يمتنع منه وهما حريان قاصدا الاستيلاء عليه (دام الحق) الذي يصح طلبه لالتزامه بعقد صحيح بخلاف نحو خمر وخنزير (ولو اتلف) حربي (عليه) أي الحربي شيئا أو غصبه منه في حال الحراية (فأسلما) أو أسلم الملتف (فلا ضمان في الاصح) لانه لم يلزم شيئا بعقد حتى يستدام حكمه ولان الحربي لو اتلف مال مسلم أو ذمي لم يضمه فأولى مال الحربي ولو استاجر مسلم مال حربي أو نفسه لم تبطل برقه أو قهر حربي دأته أو سيده أو عتيقه أو وزوجه ملكه وكذا بعضه فيعتق عليه (والمال) أو الاختصاص (المأخوذ) أي الذي أخذه مسلمون (من أهل الحرب) وليس لمسلم والا لم يزل ملكه بأخذهم له قهر أمه فعلى من وصل إليه ولو لبشر أرده إليه (قهر) لهم حتى سلموه أو جلو عنه (غنيمة) كما مر مبسوطا في بابها واعاده هنا توطئة لقوله (وكذا ما أخذه واحد) مسلم (أو جمع) مسلمون (من دار الحرب) أو من أهله ولو يبلدنا حيث

كالغصب فيسقط وكالحربي مع مثله إذا عصم أحدهما الحربي مع المعصوم إذا عصم الحربي في حكمي المعاوضة والاتلاف اه سم أي فيسقط في الثاني دون الاول (قوله أو غيره) من مسلم أو ذمي أو معاهد أو مستامن (قوله شيئا) أي مالا اه معنى (قوله دين معاوضة غير ذلك) كعقد صداق اه نهاية (قوله) ولم يمتنع منه أي المديون من الدين وأدائه (قوله وهما حريان) خرج مالهو كان أحدهما غير حربي وفيه نظر إذا كان ذلك الغير هو الممتنع قاصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربي لا يسلم له الجميع كالغنيمة اه سم وقوله غير الحربي أي المسلم بخلاف الذمي ونحوه فيسلم له الجميع (قوله قاصدا الخ) حال من فاعل يمتنع (قوله الذي يصح) إلى قوله أو قهر حربي في المغنى (قوله لالتزامه الخ) افهم أن ما اقترضه المسلم أو الذمي من الحربي يستحق المطالبة به وإن لم يسلم لالتزامه بعقد اه عش أي مالم يمتنع المسلم أو الذمي منه قاصدا الاستيلاء عليه كما مر عن سم انفا (قوله بخلاف خمر وخنزير) أي ونحوهما تمالا يصح طلبه اه معنى (قول المتن ولو اتلف عليه الخ) قال في الكنزيعي كان عليه دين لاتلاف ونحوه كالغصب اه سم وقد مر مثله عن المنهج (قوله حربي) أي أو غيره كما مر عن المنهج (قول المتن فأسلما) أو قبلا الجزية اه معنى أو قبلها الملتف أو حصل لها أو للبتلف امان كما مر عن المنهج (قوله أو أسلم الملتف الخ) في شرح الروض أي والمنهج وكاسلامهما اسلام أحدهما وتقييد الاصل باسلام الملتف لبيان محل الخلاف اه سم (قوله الملتف) أي أو الغاصب اه معنى (قوله مسلم) أو ذمي اه معنى أي أو معاهد أو مستامن (قوله مال حربي) أي كداره (قوله لم تبطل) أي الاجارة فكان له استيفاء مدته لان منافع الاموال ملوكة ملكا تاما مضمونة باليد كاعيان الاموال اه معنى (قوله برقه) أي أو بغير ماله اه معنى (قوله ملكه) قال في شرح الروض وإن كان المقهور كاملا قال الامام ولم يعتبروا في القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقد يكون القهر للاستخدام أو غيره ولا يميز اه سم وفي الروض مع شرحه ايضا ويطل الدين في الاولى والرق في الثانية والنكاح في الثالثة اه (قوله وكذا بعضه) أي من أصله وفرعه (قوله أو الاختصاص) إلى قوله خلافا لما رجحه في النهاية إلا قوله ومن ثم إلى فان كان وقوله ثم إلى ويظهر (قوله أي الذي أخذه المسلمون) سيد كر محترزه (قوله وليس لمسلم) ينبغي ولا لذي اه سم بل ينبغي أن المراد بالمسلم غير الحربي فيشمل المعاهد والمستامن ايضا (قوله والا) أي بان كان لمسلم لم يزل ملكه أي ملك المسلم عنه اه عش (قوله رده اليه) وعن هذا ما وقع السؤال عنه من أن جماعة من أهل الحرب استولوا على مركب من المسلمين وتوجهوا بها إلى بلادهم فاشترأها منهم نصراني ودخل بها إلى بلاد الاسلام فمرفها من اخذت منه واثبتا ببينة فتؤخذ من هي يده وتسلم لصاحبها الاصلى ولا مطالبة للحربي على مالها بشيء لبقائها في ملكه أمالو تلفت بيد الحربي فلا ضمان عليه اه عش (قوله توطئة الخ) عبارة المغنى لضرورة التقسيم الدال عليه قوله وكذا الخ (قول المتن وكذا ما أخذه واحدا وجمع من دار الحرب الخ) أي ولم يدخلها بأمان مغنى وروض (قوله أو اختلاسا) كان في أصل النخبة عقبه أو سومما و تابعه

أحدهما الحربي مع المعصوم إذا عصم الحربي في حكمي المعاوضة والاتلاف اه (قوله ثم أسلما أو أحدهما) قال في الكنزيعي لو لم يسلم أحدهما وتحكما أو النجاء خلاف الحكم بينهم عند الترافع اليه أو افلا تعرض لهم اه (قوله أو قبلا جزية) أي أو أمانا كما يستفاد من عبارة المنهج بالهامش (قوله وهما حريان) خرج مالهو كان أحدهما غير حربي وفيه نظر إذا كان هو الممتنع قاصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربي لا يسلم له الجميع كالغنيمة (قوله ولو اتلف عليه) قال الاستاذ في الكنزيعي كان عليه دين لاتلاف ونحوه كالغصب اه (قوله فأسلما أو أسلم الملتف الخ) في شرح الروض وكاسلامهما اسلام أحدهما وتقييد الاصل باسلام الملتف لبيان محل الخلاف اه (قوله أو قهر حربي دأته أو سيده أو عتيقه أو وزوجه ملكه) قال في شرح الروض وإن كان المقهور كاملا ثم قال قال الامام ولم يعتبروا في القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقد يكون القهر للاستخدام أو غيره اه (قوله وليس لمسلم) ينبغي ولا لذي (أو سومما) قال في

(أو وجد كهيئة اللقطة) بما

يظن أنه لكافر فأخذها لكل غنيمة خمسة أيضا ( في الاصح ) لأن تغريبه بنفسه قائم مقام القتال ومن ثم لو أخذه سوما ثم هرب أو جرده اختص به ويوجه بأنه لما لم يكن فيه تغريب لم يكن في معنى الغنيمة فإن كان المأخوذ ذكرا كاملا تخير الامام فيه أما ما أخذه ذمي أو ذميون كذلك فإنه ملوك كله لا أخذه ( فان أمكن كونه ) أي الملتقط (لمسلم) ثم تاجر أو مقاتل مثلا ويظهر أن أمكان كونه لذي كذلك ( ووجب تعريفه ) سنة ما لم يكن حقيرا فدونها كلقطة دار الاسلام خلا لما رجحه البلقيني انه يكفي بلوغ التعريف إلى من ثم من المسلمين وبعد التعريف يكون غنيمة ( فرع ) كثر اختلاف الناس وتأليفهم في السراي والارقام المجلو بين وحاصل معتمد مذهبنا فيهم ان من لم يعلم كونه من غنيمة لم تخمس يحل شراؤه وحاصل التصرفات فيه لاحتمال ان أسره البائع له أولا حربي أو ذمي فإنه لا تخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق ان أخذه مسلم بنحو سرقة أو اختلاس لم يجز شراؤه

في النهاية وكتب عليه المحشي بأنه مخالف للروضة والروض اهو كان لم يقف على ما وقع في التحفة من الاصلاح اه سيد عمر ( قول المتن او وجد كهيئة اللقطة ) أي أولم يؤخذ سرقة بل كان هناك أي في دار الحرب مال ضائع وجد كهيئة اللقطة فأخذه شخص بعد علمه أنه لكافر فإنه غنيمة على الاصح المنصوص واما المرحون الذي للحري عند مسلم أو ذمي والمؤجر الذي له عند أحدهما إذا انفك الزهن أو انقضت مدة الاجارة فهل هو في أو غنيمة فوجهان شبههما كما قال الزركشي الثاني اه معنى ( قوله ) بما يظن أنه لكافر ) أي وان توهم انه لمسلم كما هو قضية الظن فانظره مع قول المصنف الا في فان أمكن كونه لمسلم وعبرة الجلال أي والمغني بما يعلم انه لكافر اه رشيدى ( قوله في الاصح ) والثاني هو لمن أخذه خاصة وادعى الامام الاتفاق عليه ( تنبيه ) يستثنى من ذلك ما إذا كان سبب الوصول إلى اللقطة في دار الحرب هروبهم منا خوفا منا من غير قتال فانها في قطعها واما إذا كان بقتالنا هم فهو غنيمة قطعها اه معنى ( قوله ) اختص به ( ولا يخمس اه اسنى ( قوله ) ويوجه الخ ) قضية ان لقطة دارنا إذا علم أخذها انها لحربي دخل دارنا بلا أمان منا يختص بها فلا تخمس فليراجع ثم رأيت قال الروض مع شرحه ولو دخل صبي أو امرأة أو مجنون أو أختي منهم بلادنا فأخذه مسلم أو أخذ ضالة لحربي من بلادنا كان المأخوذ فينا لأنه مأخوذ بلا قتال ومؤنة اه وهذا يفيد ان تلك اللقطة في ( قوله ) فان كان المأخوذ الخ ) راجع إلى ما بعد وكذا امتنا وشرحا ( تخير الامام فيه ) هذا صريح في انه لا يرق بمجرد أخذه وقهره بخلاف ما لو قهره حربي كما تقدم سم عبارة الروض مع شرحه أو دخلها أي بلادنا راجل حربي فأخذه مسلم فغنيمة لان لا أخذه مؤنة تخير الامام فيه فان استرقه كان الخس لاهله والباقي لمن أخذه بخلاف الضالة لمار اه ( قوله ) أما ما أخذه ذمي الخ ) أي سواء كان معنا أو وحده دخل بلادهم بأمان أو غيره غش وفي التعميم الثاني توقف فليراجع ( قوله ) كذلك ) دخل فيه السرقة لكنه ذكر في باب اللقيط ما قد يخالف ذلك فيها فإنه قال في قول المنهاج ولو سباه ذمي الخ وخرج بسباه في جيشنا نحو سرقة له فان قلنا يملكه كله فكذلك أو غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين اه إلا ان يفرق بين ما هو مال في الحال وما لا يصير مالا إلا بالأخذ فليحرر ويراجع اه سم وعبارته هناك بعد كلام وقد أوردت على م لم كان سبي الذي ملوكاه ومسروقه غنيمة كما أفاده ما سمعته مع أن كلا استيلاء قهرى فاجاب بما لم يتضح اه ( قوله ) فإنه ملوك الخ ) لو كان المأخوذ ذكرا كاملا هل يرق اه سم ( اقول ) ظاهره نعم ( قوله ) ثم ) أي في دار الحرب ( قوله ) ويظهر ان أمكان كونه لذي الخ ) هل وان كان قاطنا ثم بان عقدت له الذمة بدار الحرب اه سم ( اقول ) ظاهر اطلاقه نعم ( قوله ) سنة ) إلى الفرع في المغني ( قوله ) فدونها ) أي فان كان حقيرا عرفه بحسب ما يليق به اه نهاية ( قوله ) خلا لما رجحه البلقيني الخ ) عبارة المغني واعتمد البلقيني ما قاله الامام ونقله عن نص الام في سير الواقدي وقال أنه خارج عن قاعدة اللقطة فتستثنى هذه من إطلاق تعريف اللقطة سنة في غير الحقير وقال الأذري الظاهر عدم الفرق بين هذه وبين لقطة دار الاسلام في التعريف اه وهذا هو الظاهر ( قوله ) كثر اختلاف الناس ) إلى المتن في النهاية إلا قوله لجوازه عند الأئمة إلى نعم ( قوله ) إن لم يعلم الخ ) ببناء الفاعل أو المفعول وظاهره وان ظن كونه منها ( قوله ) البائع له ) أي مثلا ( قوله ) فإنه ) أي من أسره حربي أو ذمي ( قوله ) وهذا كثير الخ ) أي كونه أسره البائع له أولا حريبا أو ذميا ( قوله ) بنحو سرقة الخ ) أي بما فيه تعزير

الروض وشرحه كالروضة وان أخذه على وجه السوم ثم حجزه أو هرب فهو له ولا يخمس اه فليتامل ما قاله الشارح ( قوله ) تخير الامام فيه ) صريح في انه لا يرق بمجرد أخذه وقهره بخلاف ما لو قهره حربي كما تقدم ( قوله ) اما ما أخذه ذمي أو ذميون كذلك فإنه ملوك كله لا أخذه ) دخل في قوله كذلك السرقة لكن ذكر في باب اللقيط ما قد يخالف ذلك فيها فإنه قال في قول المنهاج ولو سباه ذمي لم يحكم باسلامه في الاصح وخرج بسباه في جيشنا نحو سرقة له فان قلنا يملكه كله فكذلك أو غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين اه إلا ان يفرق بين ما هو مال في الحال وما لا يصير مالا إلا بالأخذ فليحرر ويراجع ( قوله ) فإنه ملوك الخ ) لو كان المأخوذ ذكرا كاملا هل يرق ( قوله ) ويظهر ان أمكان كونه لذي كذلك ) هل وان كان قاطنا ثم

الاعلى الضيف انه لا يخمس عليه فقول جمع متقدمين تظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء السرارى المجاورة من الروم والهند والترك إلا ان ينصب من يقسم الغنائم ولا حيف بتعين حمله على ما علم ان الغانم له المسلمون وانه لم يسبق من اميرهم قبل الاغتنام من اخذ شيئا فهو له لجوازه عند الائمة الثلاثة وفى (٢٥٦) قول للشافعى بل زعم التاج الفزارى انه لا يلزم الامام قسمة الغنائم ولا تخميسها وله

أن يحرم بعض الغانمين لكن رده المصنف وغيره بانه يخالف للاجماع وطريق من وقع يده غنيمة لم تخمس ردها لمستحق علم وإلا فلما مضى كالمال الضائع أى الذى لم يقع اليأس من صاحبه وإلا كان ملك بيت المال فلن له فيه حق الظفر به على المعتمد ومن ثم كان المعتمد كما مر أن من وصل له شيء يستحقه حل له اخذه وإن ظلم الباقر نعم الورع لمريد التسرى ان يشتري ثانيا من وكيل بيت المال لان الغالب عدم التخميس والياس من معرفة مال كها فتكون ملكا لبيت المال (وللغانمين) ولو أغنياء وبغير إذن الامام سواء من له سهم او رضى إلا الذى كما اعتمده البلقينى (التبسط) أى التوسع (فى الغنيمة) قبل القسمة واختيار التملك على سبيل الاباحة لا الملك فهو مقصور على انتفاعه كالضيف لا يتصرف فيما قدم اليه إلا بالاكل نعم له ان يضيف به من له التبسط وإفراضه بمثله منه بل وبيع المطعوم بمثله ولا ربا فيه لانه ليس

بنفسه كأخذ لقيطهم (قوله الاعلى الضيف الخ) أى مقابل الاصح فى المتن (قوله بتعين حمله) أى قول ذلك الجمع (قوله على ما علم) الاولى من (قوله من اخذ شيئا فهو له) مراد اللفظ فاعل لم يسبق (قوله لجوازه) أى القول المذكور واختصاص كل بما اخذه ذلك القول عند الائمة الخ اه رشيدى (قوله وله) أى الامام (قوله من وقع يده غنيمة الخ) أى بهدية او شراء او غيرهما (قوله لم تخمس) أى يعلم انها لم تخمس اخذ من اول كلامه (قوله لمستحق علم) أى ان علم من يده الغنيمة استحقاقها بها (قوله ولا الخ) أى وإن لم يعلم من يده الغنيمة مستحقها فإيردها للقاضى العدل (قوله أى الذى الخ) تقييد للمال الضائع (قوله ولا الخ) أى وإن ايس من معرفة صاحب المال الضائع (قوله ان من وصل له شيء) أى من بيت المال بأى طريق كان (قوله وإن ظلم الباقر) أى من المستحقين (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وحاصل معتمد مذهبن الخ (قوله الورع لمريد التسرى) ظاهره ولو كان من المستحقين لما فى بيت المال (قوله ان يشتري ثانيا) أى بثمان غير الذى اشتري به اولا ويشترط ان يكون ثمن مثلها اه عش (قوله فتكون ملكا لبيت المال) أى ككل ما ايس من معرفة مال كها اه رشيدى (قوله ولو أغنياء) الى قوله ونازع البلقينى فى النهاية إلا قوله الا الذى الى المتن وقوله رواه البخارى (قوله ولو أغنياء) اخذه من قول المصنف الآتى والصحيح انه لا يختص الجواز الخ اه عش (قوله وبغير إذن الامام) الى قول المتن وعلف فى المعنى إلا قوله إلا الذى الى المتن (قوله سواء من له سهم او رضى) هذا التعميم قصد به التقييد فخرج به من لا سهم له ولا رضى كالذى المستاجر للجهاد والمسلم المستاجر لما يتعلق به كخدمة الدواب فليس لهم التبسط اه عش (قوله إلا الذى الخ) خلافا للنهاية والمعنى (قوله فهو مقصور على انتفاعه) هل من انتفاعه لإطعام خدمة المحتاج اليهم لنحو اية المنصب الذين حضروا بعد الواقعة اه رشيدى اقول وقول المصنف الآتى وان لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة شامل لهم فليس ذلك منه (قوله نعم له) أى للغانم (قوله منه) أى من المغنم (قوله وإنما هو) أى ذلك البيع (قوله كتناول الضيفان لقمة الخ) أى وهو جائز اه عش (قوله بلقمتين) أى بدلهما (قوله ومطالبتة) أى الدائن من المقرض والبائع المديون من المقرض والمشتري (قوله بذلك) أى العوض (قوله من المغنم) أى الغنيمة (قوله مالم يدخل دار الاسلام) أى فان دخلاها سقطت المطالبة اه عش زاد المعنى وكذا لو فرغ الطعام سقطت المطالبة (قوله ويؤخذ منه) أى من قولهم مالم يدخل الخ (قوله انه) أى المديون (قوله وفائدته) أى الدفع (انه) أى الدائن (قوله احق به) أى بالمدفوع لحصوله فى يده اه معنى (قوله ولا يقبل منه ملكه) الضمير الاول للبائع وما بعده المشتري المفهوم من الكلام اه رشيدى وعبارة عش قوله ولا يقبل أى المقرض أى لا يجوز وقوله منه أى المقرض اه والاولى رجاء الضمير الاول للدائن الشامل للبائع والمقرض وما بعده للدين الشامل للمشتري والمقرض (قوله ولا اثم الخ) قال الزركشى وينبغى ان يقال به فى علف الدواب وهو ظاهر معنى واسنى (قوله وضمنه) أى الزائد على حاجته (قوله كما لو اكل) أى من له التبسط فوق الشبع أى لزمه بدله اه معنى والمصدق فى القدر هو الآخذ والآكل مالم تدل القرائن على خلافه لان الاصل عدم الضمان اه عش (قول المتن وما يصلح) ببناء المفعول (قوله كزيت وسمين وعسل وملح ولحم الخ) ولو قال لكلم ليكون ذلك مثالا يصلح به لكان اولى اه معنى (قوله لا لنحو طيره) من النحو الدواب الغير المحتاج اليها فى الحرب على ما يأتى اه عش عبارة المعنى ولحم لا للكلاب وبازات وشحم لا لدن الدواب

وبما حقيقيا وإنما هو كتناول الضيفان لقمة بلقمتين فاكثروا مطالبته بذلك من المغنم فقط مالم يدخل دار الاسلام وإنما يؤخذ منه أنه بعد الطلب يجبر على الدفع اليه من المغنم وفائدته أنه يصير احق به ولا يقبل منه ملكه لان غير المملوك لا يقبل بمملوك (باخذ) ما يحتاجه لا أكثر منه والأثم وضمنه كالأكل فوق الشبع سواء أخذ (القوت وما يصلح به) كزيت وسمين (ولحم وشحم) لنفسه لا لنحو طيره

(و) كل (طعام يعتادا كاه عمر ما) اى على العموم كما باصله لفعل الصحابة رضى الله عنهم لذلك رواه البخارى ولان دار الحرب مظنة لعزة الطعام فيها وخرج بالقوت وما بعده غيره مكر كوب وملبوس نعم ان اضطر لسلح يقاتل به او نحو فرس يقاتل عليها اخذه بلا جرة ثم رده وبعموما ما يندر الاحتياج اليه كسكر وفانيد ودواء فلا ياخذ شيئا من ذلك فان احتاجه فبالقيمة او يحسبه من سهمه (وعلف) ضبطه شارح بفتح اللام وشارح بسكونها فعلى الاول هو معطوف على القوت وتبنا وما بعده احوال منه بتقدير (٢٥٧) الوصفية وعلى الثانى معطوف على اخذ

وتبنا وما بعده معموله (الدواب) التى يحتاجها للحرب او الحمل ولان تعددت دون الزينة ونحوها (تبنا) وشعبا ونحوهما كقول لان الحاجة تمس اليه كؤنة نفسه (وذبح) حيوان (ما كول للحمه) اى لا كل ما يقصد اكله منه ولو غير لحم ككرش وشحم وجلد ولان تيمر بسوق للحاجة اليه ايضا نعم ينبغي فى خيل الحرب المحتاج اليها فيها منع ذبحها بدون اضطرار لان من شأنه اضعافا ونازع البلقينى فى ذبح الما كول بان قضية خبر البخارى منعه وهو اصاب الناس الجوع فاصبنا ابل او غنما وكان صلى الله عليه وسلم فى اخريات الناس فعبجوا وذبحوا ونصبوا القدور فامر صلى الله عليه وسلم بالقدور فاكفت ثم قسم فعدل عشرين الغنم بغير ويرد بان هذه واقعة فعلية محتملة انهم ذبحوا ازا ائدا على الحاجة فانهم <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بذلك ويدل له قول الراوى عجولوا وذبحوا وحيث لا دليل فيها ويجب رد جلده الذى لا يؤكل معه

ولانما يجوز ذلك لاكل اه (قول المتن وكل طعام يداد) اى اللادى معنى ومنهج (قوله اى على العموم الخ) يمكن ان يرجح على قول المصنف عمر ما بانه يتوهم انه يميز وهو فاسد سواء كان يميز مفردا ونسبة فتأمل اه سم عبارة ع ش اى فهو منصوب بنزع الخافض اه (قوله ولان دار الحرب الخ) قال الامام ولو وجد فى دارهم سوا وتمكن الشراء جاز التبسط ايضا الخا فالداهم فيه بالسفر فى الرخص وقضيته انا لو جاهدناهم فى دارنا امتنع التبسط ويجب حمله كما قال شيخنا على محل لا يعز فيه الطعام اه معنى وفى النهاية ما يوافقه (قوله نعم ان اضطر لسلح الخ) ولان احتاج الى الملبوس لبردا وحر البسه الامام له اما بالاجرة مدة الحاجة ثم يرد الى المغنم او يحسبه عليه من سهمه معنى وروى مع شرحه (قوله ثم رده) فان تلف فالاقرب انه لا يضمنه ان كان التلف لمصلحة القتال اه ع ش (قوله او يحسبه) بانه نصر كافى المختار اه ع ش (قوله فعلى الاول) اى فتح اللام (قوله بتقدير الوصفية) كان مقصوده انها جوامد فتؤول بالمشقات كان يجعل التقدير مسمى تب الخ اه سم عبارة ع ش اى بناء على انه متى وقع الحال جامدا اول بمشتق قال الاشئرف وفيه تكلف ولا فهذا ونحوه لا يحتاج الى تاويل اه وعبارة كافية ابن الحاجب مع شرحه للفاضل الجامى وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذارد على الجمهور حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجامد بالمشتق اه (قوله وعلى الثانى) اى الى قوله نعم فى المغنى بسكون اللام (قوله التى يحتاجها للحرب) اى كالفرس (قوله او الحمل) اى حمل سلاحه ونحوه (قوله ونحوها) اى التفرج كفهود ونمور فليس له علفها من مال الغنيمة قطعا اه معنى (قوله ولان تيسر بسوق) هذه الغاية معتبرة فى غير ذبح الحيوان ايضا (قوله فى خيل الحرب) اى خيل مسمى الغنيمة للحرب بخلاف ما لا تصلح له كالسكرى اه ع ش (قوله منع ذبحها الخ) وان ذبحها بدون اضطرار فعل الاقرب عدم الضمان وليراجع (قوله وهو) اى خبر البخارى (قوله ويرد) اى نزاع البلقينى (قوله بان هذه) اى ما تضمنه خبر البخارى (قوله فانهم من التايب اى لا مهم بذلك اى بالامر با كفاء القدور) (قوله ويدل له قول الراوى عجولوا) فى دلالة نظره اه سم (قوله فيها) اى فى تلك الواقعة (قوله ويجب) الى قوله كما قاله فى المغنى الى قول المتن فى الاصح فى النهاية الا قوله اى الذى الى والعنب وقوله وعلى الاول الى المتن (قوله فلا يجوز) اى ويضمن قيمة المذبح حيا اه ع ش (قوله فى الفانيد) هلا زادوا السكر (بان تناول الحلوى غالب) اى فجاز تناوله ولو كانت من الفانيد وهو كذلك كما يقتضيه ان الملاحظ فى الجواز كثرة التناول وفى المنع نذوره فليتأمل سيد عمر (قوله وذلك) توجيه لقول المصنف والصحيح الخ وقوله لان ذلك اى ما ذكر من الفاكهة ونحوها ع ش ورشيدى (قوله والعنب) عطف على العسل (قوله لاجل) الى قوله كذا عبروا به فى المغنى بان عقدت له الذمة بدار الحرب (قوله اى على العموم) يمكن انه يرجح على قول المصنف عموما بانه يتوهم انه يميز وهو فاسد سواء كان يميز مفردا ونسبة فتأمل وقد اوضحناه بهامش المتن (قوله بتقدير الوصفية) كان مقصوده انها جوامد فتؤول بالمشقات كان يجعل التقدير مسمى تب الخ فليتأمل (قوله ويدل له قول الراوى عجولوا) فى دلالة نظره

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - تاسع) عادة الى المغنم وكذا ما اتخذ منه كسقاء وحذاء ولان زادت قيمته بالصنعة لوقوعها هدر ا بل ان نقص بها واستعمله لزمه النقص او الاجرة اما اذا ذبحه لاجل جلده الذى لا يؤكل فلا يجوز وان احتاجه لنحو خوف ومداس (والصحيح جواز الفاكهة) رطبها ويا بسها والحلوى كما قاله صاحب المذهب وظاهره انه لا فرق بين ما من السكر وغيره لكن يتأف به ما من فى الفانيد لاد هو عسل السكر المسمى بالمرسل كما مر فى الرابا لان يفرق بان تناول الحلوى غالب والفانيد نادر كما هو الواقع وذلك لان ذلك قد يحتاج اليه لاشتهائه طبع او قد صح ان الصحابة كانوا ياخذون العسل اى الذى من النحل لاد هو المراد منه حيث اطلق والعنب (و) الصحيح انه (لا تجب قيمة المذبح)

لاجل نحو لجه كما لا تجب قيمة الطعام (و) الصحيح (انه لا يختص الجوز بمحتاج إلى طعام و علف) بفتح اللام بل يجوز اخذ ما يحتاج اليه منهما إلى وصول دار الاسلام وإن كانا معه لورود الرخصة بذلك من غير تفصيل نعم إن قل الطعام وازدحموا عليه اثر الامام به ذوى الحاجات وله التزود لمسافة بين يديه كذا عبروا به وظاهره أنه لا يتزود لما خلفه في رجوعه منه إلى دارنا والذي يتجه أنه لذلك أيضاً وأن التعبير بذلك مجرد تصوير أو للغالب (و) الصحيح (أنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة) لانه أجنب عنهم كغير الضيف مع الضيف وقضية عبارته كاصله والروضة جواز لمن لحق بعد الحرب (٢٥٨) وقبل الحيازة أو معها وقضية العز يزوتبه الحاوى انه لا يستحق وعلى الاول يفرق بينه

وبين عدم استحقاقه للغنيمة بان التبسط امر تافه فسمح فيه مالم يسامح فيها ثم رايت شيخنا فرق بذلك (و) الصحيح (أن من رجع إلى دار الاسلام) ووجد حاجته بلا عزوة وهى ما في قبضتنا وإن سكنها اهل ذمة أو عهد (ومعه بقية لزمه ردها إلى المغنم) أى محل اجتماع الغنائم قبل قسمتها وفى الصحاح أن المغنم باقى بمعنى الغنيمة وتصح ارادته هنا لانها المال المغنوم فاتضح صنيع من فسر به المحل ومن فسر به المال وذلك لتعلق حق الجميع وبه قد زالت الحاجة اليه اما بعد قسمتها فيرد للامام ليقسمه ان امكن والارده للمصالح (و) موضع التبسط دارهم) أى الحريين لانه محل العزة أى من شأنها ذلك فلا ينافى حله ولو مع وجوده ثم للبيع فاذا رجعوا لدارنا وتمكنوا من الشراء امسكوا وخرج بدارهم دارنا لكن اعتمد الملقنى قول القاضى لو كان الجهاد بدارنا ولم يتيسر شراء

(قوله لا جل نحو لجه) وخرج به مالم يوجب لاحتياج جلده فتجب قيمته اه ع ش أى كما مر (قوله اثر الامام) أى وجوبها ع ش (قوله ذوى الحاجات) وعليه فلو اخذ غير ذوى الحاجة فالأقرب انه لا يضمه برده له اه ع ش (قوله لمسافة بين يديه) قد يقال ما بين يديه ما يقطع في المستقبل فيشمل ما خلفه سم وهو كذلك سيد عمر ورشيدى (قوله في رجوعه منه) أى من سفره (قول المتن ذلك) أى التبسط المذكور اه مغنى (قوله لانه أجنب) إلى قوله وعلى الاول فى المغنى (قوله وقضية العز يزوتبه الحاوى الخ) وهو المعتمد نهائية ومغنى (قوله وعلى الاول) أى الجواز (قوله بينه) أى بين استحقاقه للتبسط (قوله فيها) أى الغنيمة (قوله ووجد حاجته الخ) مفهومه انه إذا لم يجدها لم يلزمه الردها سم (قوله وهى) إلى المتن فى المغنى (قول المتن لزمه ردها الخ) أى مالم تكن تافهة اه ع ش (قوله قبل قسمتها) متعلق بلزمه الخ وسيد كر محترزه (قوله لارادته) أى معنى الغنيمة اه ع ش (قوله وذلك) أى لزوم الرد (قوله به) أى بالباقي بما تبسط به (قوله فيرد) أى الباقي (قوله إن امكن) أى قسمته بان كان كثيراً اه مغنى (قوله والارده للمصالح) أى جعله الامام فى سهم المصالح قال الامام ولا ريب أن إخراج الخمس منه ممكن ولما هذا فى الاربعة أخماس اه مغنى (قوله أى الحريين) إلى التنبيه فى المغنى (قوله حله) أى التبسط (قوله ولو مع وجوده) أى الطعام ثم أى فى دار الحريين (قوله وتمكنوا من الشراء) أى بلا عزة اخذاً ما مرفلاً راجع اه رشيدى (قوله جاز التبسط) أى بحسب الحاجة اه مغنى (قوله فى غير دارهم كخراب دارنا) لعل الاولى اسقاط لفظة فى عبارة المغنى محل الرجوع اه (قوله وهو ما يجدون فيه الطعام الخ) فلو لم يجدوا فيها ذلك فلا اثر له فى منع التبسط فى الاصح لبقاء المغنى اه مغنى (قوله والوصول) مبتدأ خبره قوله كخ الخ لنحو اهل هدة فى دارهم الا خصر لدارنا ونحو اهل هدة عبارة المغنى وكدار الاسلام بلداً اهل ذمة او عهد لا يتمتعون من معاملتنا اه (قوله ولم يتمتعوا) الجملة حال من نحو اهل هدة (قوله كهو) أى كالوصول (قوله لان مفاد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى) لا يخفى ما فى هذا الكلام لان ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً إذ يلزم قطعاً من إيجاب الرد منع الاخذ ولا يتصور مع إيجاب الرد جواز الاخذ فى المغنى وإلى قوله كذا عبر به فى النهاية إلى الاقوله أو مكاتباً وقوله وإن نظر الى ورشيدى وقوله وتبعهم شيخنا فى

(قوله وله التردد لمسافة بين يديه الخ) قد يقال ما بين يديه ما يقطع فى المستقبل فيشمل ما خلفه (قوله وقضية العز يز الخ) هو المعتمد (قوله ووجد حاجته) مفهومه انه إذا لم يجدها لا يلزم الرد (قوله معلوم من قوله الخ) فان قلت فى دعوى علمه من قوله المذكور بحث وذلك لاننا افاده ما هنا ان موضع التبسط غير دارهم أيضاً إلى عمر ان الاسلام ولا يفيد ذلك قوله المذكور لصدة على تقدير ان لا يكون ذلك الغير من موضع التبسط لكن تعدى باستصحاب تلك القية إلى دار الاسلام قلت يعده صدقة على ذلك التقدير التقييد بدار الاسلام نعم ما هنا يفيد محل القطع ومحل الخلاف (قوله لان مفاد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى الخ) لا يخفى ما فى هذا الكلام لان ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً إذ يلزم قطعاً من إيجاب الرد منع الاخذ ولا يتصور مع إيجاب الرد جواز الاخذ

طعام جاز التبسط (وكذا) فى غير دارهم كخراب دارنا (مالم يصل عمر ان الاسلام) وهو ما يجدون فيه الطعام منهجه والعلف لا مطلق عمر انه (فى الاصح) لبقاء الحاجة اليه والوصول لنحو اهل هدة فى دارهم ولم يتمتعوا من مبايعه من مريمهم كقولهم ائنا (تنبيه) قوله وموضع التبسط الخ معلوم من قوله وان من رجع الخ فالنصريح به ايضاح وقد يقال ليس معلوماً منه من كل وجه بل يستفاد من هذا مالم يستفد من ذلك لان مفاد ذلك أن الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى ومن هذا أن وصولهم لدار الاسلام مانع من الاخذ أى ان تمكنوا من الشراء ولم يكن الجهاد بها فهما حكمان مختلفان فوجب التصريح بهما لذلك (ولغانم حر رشيد

ولو هو (محذور عليه بفلس الاعراض عن الغنيمة) بقوله اسقطت حتى منها الاوهبت (٢٥٩) مردابه التملك (قبل القسمة) واختيار

التملك لانه به يحقق  
الاخلاص المقصود من  
الجهاد لتكون كلمة الله هي  
العليا والمفلس لا يلزمه  
الاكتساب باختيار  
التملك وخرج بحر القن  
فلا يصح اعراضه وإن  
كان رشيدا او مكنا بل  
لا بد من اذن سيده على  
الالوجه نعم يصح اعراض  
بمعض وقع في نوبته والا  
ففيما يخص حرته فقط  
وليس لسيده اعراض عن  
مكاتبه وقته الماذون إذا  
احاطت به الديون كما  
بحقه الاذرعى وإن نظر غيره  
في الثانية ويفرق بينه وبين  
المفلس بان تصرفه عن نفسه  
فصح اعراضه بخلاف  
الماذون وبرشيد صبي  
ومجنون وسفيه كسكران لم  
يتعد فلا يصح اعراضهم  
نعم يجوز عن كمل قبل  
القسمة وانما صح عفو  
السفيه عن القود لانه  
الواجب عينا فلا مال بوجه  
وهنا ثبت له اختيار  
التملك وهو حق مالي فامتنع  
منه اسقاطه لانه لاهلية  
فيه لذلك فاندفع اعتماد  
جمع متأخرين وتبعهم  
شيخنا في منهجه صحة اعراضه  
زاعمين ان ما ذكره ابنى  
على ضعيف اما بعد القسمة  
وقبولها فامتنع لاستقرار  
الملك وكذا بعد اختيار  
التملك (والاصح جوازه)  
اي الاعراض لمن ذكر  
(بعد فرز الخمس) وقبل  
قسمة الاخماس الاربعة لان افرازه لا يتعين به حق كل منهم (و) الاصح (جوازه لجميعهم) لما مر في جواز اعراض بعضهم

منهجه وقوله للمامر الى ويصرف (قول المتن ولو محجورا عليه بفلس) اي او مرض او سكران متعدي بسكره  
وقوله عن الغنيمة اي حتمه منها سهمها كان او رضخا له معنى (قوله بقوله اسقطت حتى منها) اي فلا بد لصحة  
الاعراض من هذا اللفظ او نحوه مما يدل عليه فلا يسقط حقه بترك الطلب وإن طال الزمن امعش (قوله  
منها اي الغنيمة (قوله لاوهبت الخ) عبارة المعنى فان قال وهبت نصيبى منها للغانمين وقصد الاسقاط  
فكذلك او تملككم فلا لانه محجور اه (قوله لان به يحقق الاخلاص) عبارة المعنى والاسنى لان الغرض  
الاكظم من الجهاد اعلاء كلمة الله تعالى والذب عن الملة والغنائم تابعة فمن اعرض عنها فقد جرد قصده للغرض  
الاكظم اه (قوله المقصود) صفة الاخلاص بقوله من الجهاد الخ بيان الاخلاص المقصود وقوله لتكون  
الخ متعلق بالجهاد (قوله والمفلس الخ) عبارة المعنى وانما كان المفلس كغيره لان الاعراض بمحض جهاده  
الاخرة فلا يمنع منه ولان اختيار التملك كابتداء الاكتساب والمفلس لا يلزمه ذلك اه (قوله لا يلزمه  
الاكتساب) اي ما لم يعص بالدين كما هو واضح ومع ذلك فينبغي صحة اعراضه وإن اثم لان غايته انه ترك  
التكسب وتركه له لا يوجب شيئا على من اخذ ما كان يكسبه لو اراد الكسب امعش (قوله وخرج بحر)  
اي الذي قدره الشارح (قوله القن) شمل الماذون له في التجارة سواء احاطت به الديون او لا وسياتي التفصيل  
في سيده اه سم (قوله فلا يصح اعراضه الخ) لان الحق فيما غنمه لسيده فلا اعراض له نهاية ومعنى (قوله  
او مكنا الخ) جزم المنهج باطلاق صحة اعراضه اه سم (قوله نعم يصح) الخ عبارة النهاية واما البعض  
فان كان بينه وبين سيده مهابة فلا اعتبار بمن وقع الاستحقاق في نوبته والافصح اعراضه عنه اه  
(قوله وقع) اي الاستحقاق ولو قال عما وقع كان اوضح (قوله والا ففيما يخص الخ) دخل في قوله ولا ما وقع  
في نوبته سيده فقط وما وقع لاني نوبة واحد منهما بان لم تكن مهابة فقضية صحة اعراضه فيما يخص حرته في  
الصورتين وفيه نظر في الاولى بل القياس عدم صحة اعراضه فيها مطلقا لانه في نوبة سيده كتمحض الرق  
ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج بزيادتي الحر البعض فاما وقع في نوبة سيده ان كانت مهابة وفيما  
يقابل رقه ان لم تكن اه سم وكذا يدل على ذلك عبارة النهاية المارة انفا ولكن يمكن ان يمنع الدخول  
بان يفسر قول الشارح والابان لا يكون بينهما منابذة فيوافق ما في النهاية وشرح المنهج (قوله وليس  
لسيد) الى قوله كذا عرفت في المعنى الاول وتبعهم شيخنا في منهجه (قوله وإن نظر غيره) اي شيخ الاسلام  
في الاسنى اه معنى (قوله بينه) اي السيد في حق قته الماذون إذا احاطت به الديون وقوله بخلاف الماذون  
يعنى سيد الماذون فان تصرفه عن غيره (قوله وبرشيد) عطف على قوله بحر (قوله فلا يصح اعراضهم) لان  
عبارتهم ملغاة ولا اعراض ولي الاو لا لعدم الخط في اعراضه للمولى عليه اه معنى (قوله من كمل الخ)  
اي بالبلوغ والافاقفة من الجنون والسكر وبك الحجر (قوله صحة اعراضه) اي السفيه (قوله ان ما ذكره)  
اي الشيخان من عدم صحة اعراض السفيه (قوله مبنى على ضعيف) اي من ان السفيه يملك بمجرد الاغتنام  
فيلزم حتمه ولا يسقط بالا اعراض اه معنى (قوله اما بعد القسمة الخ) محترز قبل القسمة في المتن (قوله  
وقبولها) اي القسمة لفظا كما ياتي (قوله لن ذكر) اي الحر الرشيد اه معنى (قوله حق كل منهم) اي  
الغانمين (قول المتن لجميعهم) اي الغانمين نهاية ومعنى (قوله لما مر في جواز الخ) عبارة المعنى لان المعنى المصحح

(قوله القن) شمل الماذون له في التجارة سواء احاطت به الديون او لا وسياتي التفصيل في سيده (قوله فلا يصح  
اعراضه وإن كان رشيدا او مكنا بل لا بد من اذن سيده على الالوجه) جزم في المنهج باطلاق صحة اعراض  
المكاتب (قوله والا ففيما يخص حرته فقط) دخل في قوله والا ما وقع في نوبة سيده فقط وما وقع لاني نوبة  
واحد منهما بان لم تكن مهابة فقضية صحة اعراضه فيما يخص حرته في الصورتين وفيه نظر في الاولى بل القياس  
عدم صحة اعراضه فيها مطلقا لانه في نوبة سيده كتمحض الرق ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج بزيادتي  
التقييد بالحر والمكاتب الرقيق غير المكاتب والمبعض فيما وقع في نوبة سيده ان كانت مهابة وفيما

قسمة الاخماس الاربعة لان افرازه لا يتعين به حق كل منهم (و) الاصح (جوازه لجميعهم) لما مر في جواز اعراض بعضهم



ويصرف مصرف الخمس (و) الاصح (بطلانه من ذوى القربى) وإن انحصروا فى واحد لانهم لا يستحقونه بعمل فهو كالارث وخصمهم لأن بقية مستحق الخمس جهات عامة لا يتصور (٢٦٠) فيها اعراض (و) من (سالب) لانه يملك السلب قهرا (والمعرض) عن حقه (كن لم يحضر)

فيضم نصيبه للغنيمة ويقسم بين الباقيين وأهل الخمس كذا عبر به غير واحد وهو موهم والمراد أن اعراضه إن كان قبل القسمة بالكلية أخذ أهل الخمس خمسهم وقسمت الاخماس الاربعة على الباقيين ففائدة الاعراض عادت اليهم فقط لأن أهل الخمس لا يزيد ولا ينقص خمسهم باعراض بعض الغانمين ولا بعدهم وإنما تختلف الاربعة فانها كانت تقسم على خمسة مثلاً فصارت إذا كان المعرض واحداً تقسم على اربعة او بعدها فان أخذ كل حصته وأفرزت حصته اخره فاعرض عنها ردت على أهل الاخماس الاربعة لا غير لما تقرران أهل الخمس اخذوا خمس الكل الغير المختلف بالاعراض وعدمه فان قلت لو أعرض الكل فاز أهل الخمس به فلم لم يقسم حق المعرض اخماساً بينهم وبين الغانمين تنزيلاً له منزلة غنيمة اخرى قلت يوجه ذلك بأنه ما بقى من الغانمين احد فهو الاحق لانه من الجنس بخلاف ما إذا فقد الكل لانه للضرورة حينئذ ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة تنقل حصته إلى صنفه أو بعضه إن

للاعراض يشمل الواحد والجميع اه (قوله ويصرف) أى حقهم اه معنى (قول المتن وبطلانه من ذوى القربى) والمراد الجنس فيتناول اعراض بعضهم اه معنى (قوله) لأن بقية مستحق الخمس جهات عامة (الخ) انظر لو فرض انحصارها اه سم (اقول) حكمه معلوم من قول الشارح وإن انحصروا لانهم (الخ) (قوله) وهو موهم) أى لتقسيم حق المعرض بين من ذكر ولو كان الاعراض بعد قسمة الغنيمة (قوله) قبل القسمة بالكلية (أى قبل فرض الخمس (قوله على الباقيين) أى من الغانمين (قوله الاربعة) أى الاخماس الاربعة حق الغانمين (قوله فانها كانت الخ) أى بدون اعراض أحد (قوله أو بعدها) أى القسمة عطف على قوله قبل القسمة (قوله) آخر (الاولى التانيث) (قوله) أى لم يرد الاعراض (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك الآخر عليها اخذ من قوله الآتى باللفظ اه سم (قوله فاز أهل الخمس به) أى بجميع المال اه سم (قوله بوجه ذلك) أى ما صححه المصنف المراد به ما ذكر (قوله بخلاف ما إذا فقد الكل) أى كل من الغانمين ولو باعراضهم فيفوز أهل الخمس بجميع الغنيمة (قوله) ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة (الخ) عبارته مع المتن فى باب قسم الصدقات أو عدم بعضهم أى الاصناف من بلد المال ووجد غيره أو فضل عنه شيء بان وجدوا كلهم وفضلوا عن كفاية بعضهم شيء وجوزنا النقل مع وجودهم وجب النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه ولا يجوز كما هو الاصح فريد نصيب المفقود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم فان لم ينقص نقله لذلك الصنف باقرب بلد المال وما نظر به هنا فى الفقد بغير بلد المال (قوله) فقد بعض اصناف الزكاة (أى مع كفاية نصيب الباقيين لهم (قوله إلى صنفه) أى إذا امكن قسمة نصيب المفقودين افراده الموجودة فى غير بلد المال وقوله أو بعضه أى بغض صنفه إذا لم يمكن قسمته لقلته وقوله إن وجد أى صنفه فى غير بلد المال وقوله فلصنف آخر أى فى غير بلد المال (قوله) ويؤخذ من التشبيه (إلى قول المتن والصحيح فى النهاية (قوله من التشبيه) أى فى قول المصنف كن لم يحضر (قوله لا اثر لرجوعه عن الاعراض) أى لا يعود حقه بالرجوع عنه (قوله مطلقاً) أى قبل القسمة أو بعدها اه ع (قوله رد الوصية) أى فان للوصى له رد الوصية (قوله) بعد الموت وقبل القبول (ظرف للرد أى بخلاف الرد قبل الموت أو بعده وبعد القبول فله الرجوع فى الوصية بالقبول بعد الموت فى الاول وبدونه فى الثانى (قوله) وليس له الرجوع (الخ) كان الاظهر الفاء بدل الواو وعلما للحال اه رشيدى (اقول) بل الواو هى الظاهرة وإن كان بعض النسخ بالفاء (وكما لو اعرض

يقابل رقه إن لم تكن اه (قوله) لأن بقية مستحق الخمس جهات عامة لا يتصور فيها اعراض) أنظر لو فرض انحصارها (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك الآخر عليها اخذ من قوله الآتى باللفظ (قوله فاز أهل الخمس به) أى بجميع المال وفى الروض وشرحه ما نصه فلو اعرضوا جميعاً جازو مصرف الجميع مصرف الخمس اه وقوله فلم يقسم حق المعرض اخماساً الخ لا يخفى انه لو قسم كذلك لزم ان يكون الحاصل لبقية الغانمين بماعده دون اربعة الاخماس ولاصحاب الخمس بماعده ازيد من الخمس وذلك لا يسوغ فهلا اجاب عن هذا السؤال بذلك فليتأمل (قوله) ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة بنقل حصته إلى صنفه أو بعضه (الخ) عبارته مع المتن فى باب قسم الصدقات أو عدم بعضهم أى الاصناف من بلد المال ووجد غيره أو فضل عنه شيء بان وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء وجوزنا النقل مع وجودهم وجب النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه ولا يجوز كما هو الاصح فريد نصيب المفقود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم فان لم ينقص نقله لذلك الصنف باقرب بلد اليهم اه فليتأمل مع

وجدوا لا فلصنف آخر فتأملوه ويؤخذ من التشبيه أنه لا أثر

(الخ)

لرجوعه عن الاعراض مطلقاً وهو متجه كوصى له رد الوصية بعد الموت وقبل القبول فليس له الرجوع فيها كما مر وأما بحث شارح عود حقه برجوعه قبل القسمة لا بعدها تنزيلاً لاعراضه منزلة الهبة وللقسمة منزلة القبض وكما لو أعرض مالك كسرة عنها

له والود لاخذها فبعد وقياسه غير صحيح لان الاعراض هنا ليس هبة ولا منزلا من اهلها لان المعرض عنه هنا حق تملك لا عين ومن ثم جاز من نحو مفلس كما مروا لان الاعراض عن السكرة يصير هبة باحة لا ملوكة ولا مستحقة للغير فجاز المعرض اخذها والاعراض عنها ينقل الحق للغير فلم يحز له الرجوع فيه (ومن مات) من الغائبين ولم يعرض (حقه لو ارثه) كسائر الحقوق فله طلبه والاعراض عنه (ولا تملك) الغنيمة (إلا بقسمة) مع الرضا بها باللفظ لا بالاستيلاء ولا لامتنع الاعراض وتخصيص كل طائفة بنوع منها (ولهم) أي الغائبين (التملك قبلها) باللفظ بان يقول كل بعد الحيازة وقبل القسمة اخترت ملك نصيب فيملك بذلك أيضا (وقيل يملكون) بمجرد الحيازة لزوال ملك الكفار بالاستيلاء (وقيل) الملك موقوف فحينئذ (إن سلمت) الغنيمة (إلى القسمة بان ملكهم) على الاشاعة (وإلا) بان تلفت أو أعرضوا عنها (فلا) لأن الاستيلاء لا يتحقق إلا بالقسمة (ويملك العقار بالاستيلاء) مع القسمة وقبولها أو اختيار التملك بدليل قوله (٣٦١) (كالمنقول) لأن الذي قدمه فيه هو ما ذكر

أو أراد ان يملك يختص أي يختصون به بمجرد الاستيلاء كما يختصون بالمنقول (ولو كان فيها كلب أو كلاب تنفع لصيد أو حراسة) وأراد به بعضهم أي الغائبين أو أهل الخمس (ولم ينزع) فيه (أعطيه) إذ لا ضرر فيه على غيره (وإلا) بان نوزع فيه (قسمت) عددا (إن أمكن) (وإلا) يمكن قسمها عددا (أقرع) بينهم قطعا للزاع اماما لا نفع فيه فلا يجوز اقتناؤه واستشكل الرافعي قولهم هنا عددا فقال مرفى الوصية إنه تعتبر قيمتها عند من يرى لها قيمة وينظر إلى مناقعها فيمكن ان يقال بمثله هنا وقد يفرق بان حق المشاركون ثم من الورثة أو بقية الموصى لهم أكد من حق بقية الغائبين هنا فسومح هنا بالمسامح به ثم ثم رايت شيخنا فرق بما يؤل لذلك (والصحيح إن سواد العراق) من إضافة الجنس إلى بعضه إذ السواد ازيد من العراق

(الخ) عطف على قوله تنزيلا لاعراضه الخ (قوله له العود الخ) جواب لو (قوله فبعد) جواب أما (قوله) ولان الاعراض الخ) عطف على قوله لان الاعراض هنا الخ (قوله والاعراض هنا) أي في الغنيمة اه عش (قوله من الغائبين) إلى قول المتن ولهم في المعنى إلا قوله باللفظ (قول المتن إلا بقسمة) أي أو باختيار التملك كما في الروضة كاصحابها مغي ويغيبه قول المصنف الاتي ولهم التملك (قوله مع الرضا بها) أي القسمة اه عش (قوله وإلا الخ) عبارة المعنى لانهم لو ملكوها بالاستيلاء كالاصطياد والتخط لم يصح اعراضهم ولان للامام ان يخص كل طائفة بنوع من المال ولو ملكوها لم يصح ابطال حقهم من نوع بغير رضاهم اه (قوله لا تمتنع الاعراض الخ) أي مع ان كلامهما جائز عش (قوله وتخصيص كل طائفة الخ) أي وإن رغب غير تلك الطائفة فيما يخص به تلك الطائفة اه عش (قوله منها) أي الغنيمة (قوله قبلها) أي القسمة (قوله كل) ليس بقيد (قوله فيملك بذلك) أي ويملك كل نصيبه شائعا فيورث عنه ولا يصح رجوعه عنه اه عش (قوله أيضا) أي كما تملك بالقسمة مع الرضا بها (قوله بمجرد الحيازة) أي ملكا ضعيفا يسقط بالاعراض اه معني (قوله أو اختيار التملك) عطف على القسمة (قوله لصيد) إلى قوله واستشكل في المعنى (قوله من إضافة الجنس) إلى قوله لان مساحة العراق في المعنى وإلى قوله قاله الماوردي في النهاية (قوله من إضافة الجنس) لعل الاوضح من إضافة الكل والمعنى السواد الذي العراق بعضه سم وعش ورشيدى (اقول) مراده بالجنس الكل بقريضة قوله اذ السواد الخ (قوله والسواد) أي مساحة السواد (قوله وهو غير صحيح الخ) وقد يجاب بان الاضافة هنا للبيان على خلاف ما في المتن والمراد بالسواد هنا مطلق ارض ذات زروع واشجار (قوله في ثمانين) الاولى تعريفه ليطابق نعته (قوله وجملة العراق) أي باسقاط لفظه سواد (قوله سمي) الى قوله وعراقا في المعنى والى قوله وقيل لم يقفه في النهاية الا قوله وقيل عشرة قوله وقيل لثلا الى المتن (قوله سمي) أي مسمى سواد العراق وكان الاولى وسمي بو او الاستئناف (قوله والخضرة الخ) وايضا ان بين اللونين تقار بافطلق اسم احدهما على الاخر اسنى ومعني (قوله وعراقا) عطف على سوادا (قوله اذ اصل العراق الخ) أي لغة اه عش (قوله بينهم) أي الغائبين اه معني (قوله بذلوه له) أي اعطوه له لم يعرض وبغيره معني واسنى (قوله أي الغائبون) الى قوله وقيل لم يقفه في المعنى الا قوله مساكنه وقوله وقيل عشرة وقوله وقيل (قوله وذوو القرى) أي المحصورون في زمن عمر رضي الله تعالى عنه (قوله بما فيه المصلحة لاهله) يؤخذ منه ان الحق

ما نظر به هنا (قوله من إضافة الجنس) لعل الاوضح الكل والمعنى السواد الذي العراق بعضه (قوله لان له ان يعمل في ذلك بما فيه المصلحة لاهله) يؤخذ منه ان الحق في وقف حصتهم لهم فلا حق لغيرهم فيها (قوله

بخمسة وثلاثين فرسخا لان مساحة العراق مائة وخمسة وعشرون فرسخا في عرض ثمانين والسواد مائة وستون في ذلك العرض وجملة سواد العراق بالتكسير عشرة الاف فرسخ قاله الماوردي كذا ذكره شارح وهو غير صحيح إذ حاصل ضرب طول العراق في عرضه عشرة الاف وطول السواد في عرضه اثنا عشر الفا وثمانمائة فالتفاوت بينهما الفان وثمانمائة وهو حاصل ضرب الخمسة والثلاثين الزائدة في طول السواد ثمانين التي هي العرض وحينئذ فصول العبارة وجملة العراق سمي سوادا لكثرة زرعه وشجره والخضرة ترى من البعد سوادا وعرافا لا ستواء أرضه وخلوها عن الجبال والودية إذ اصل العراق الاستواء (فتح) في زمن عمر رضي الله عنه (عنة) بفتح أوله أي قهر الماصح عنه انه قسمه في جملة الغنائم ولو كان صلاحا لم يقسمه (وقسم) بينهم كما تقر (ثم) بعد ملكهم له بالقسمة واستماله عمر رضي الله عنه قلوبهم (بذلوه) له أي الغائبون وذوو القرى واما أهل اخماس الخمس الاربعه فالامام لا يحتاج في وقف حقهم إلى بذل لأن له أن يعمل في ذلك بما فيه المصلحة لاهله (ووقف)

مادامسا كنهوا بنية أي وقفة عمر (على المسلمين) وأجره لاهله اجارة وقفة للصحة السكية بخراج معلوم يؤدون كل سنة فجرب الشعير درهمان والبر أربعة والشجر وقصب السكر ستة والنخل ثمانية وقيل عشرة والغنم عشرة والزيتون اثنا عشر وجملة مساحة الجرب ثلاثة آلاف وستة أذراع والباعث له على (٢٦٢) وقفة خوف اشتغال الغنمين ببلاحتهم عن الجهاد وقيل للابتهاج بهم وذريتهم به عن بقية

المسلمين (وخراجه) زراعا او غرسا (اجرة) منجمة (تؤدى كل سنة) مثلا (لمصالح المسلمين) يقدم الامم فالاهم فعلى هذا يتمتع ببيع شيء مما عدا ابنته ومساكنه وقيل لم يقفه بل باعه لاهله بثمن منجم على عمر الزمان للصحة ايضا وهو الخراج لان الناس لم يزالوا يبيعونه من غير انكار ورد بان عمر أنكر على من اشترى شيئا منه وابطل شراءه ونازع في ذلك البلقيني بانه لم يصح عنه اجارة ولا بيع وانما أقرها في ايدي أهلها بخراج ضربه عليهم وابن عبد السلام بان الحكم بالوقف على ذى اليد من غير بينة ولا اقرار لا يوافق قواعدا اذ اليد لا تزال شرعا بمجرد خبر صحيح ويرد الاول بان ابقاءها بأيديهم بالخراج في معنى الاجارة بل هو اجارة بناء على جواز المعاطاة والثاني بان محل ذلك في يدلم يعلم اصل وضعها فهذه هي التي لا تنزع بخبر صحيح من غير بينة ولا اقرار اماما علم اصل وضع اليد عليه وانها غير يملك لكونه لا يملك فيعمل بذلك في سائر الايدي بعدها لا ترى ان

في وقف حصتهم لهم فلاحق لغيرهم فيها اه سم (قوله وأبنته) تطاف تفسير لما يأتي في قوله ومحل في البناء الخ اه ع ش (قوله للصحة الخ) عبارة المغنى والاسنى على خلاف سائر الاجارات وجوزت كذلك للصحة السكية في أموهم مالا يجوز في أموالنا اه (قوله فجرب الشعير الخ) والجرب عشر تصبات كل قصبة ستة أذرع بالهاشي كل ذراع ست قبضات كل قبضة اربع اصابع فالجرب مساحة مربعة من الارض بين كل جانبين منها ستون ذراعا عا شيما وقال في الانوار الجرب ثلاثة آلاف وستة مائة ذراع اه سنى ومغنى عبارة الرشيدى الجرب هو المعروف في قرى مصر بالفدان وهو عشر تصبات الخ (قوله واشجر) أي ما عدا النخل والغنم والزيتون وانظر حكمة عدم تعرضه لبقية الحبوب ولعلها لم تكن تقصد للزراعة على حدة اه ع ش (قوله والباعث له) أي لعمري رضي الله تعالى عنه (قوله خوف اشتغال الغنميين الخ) أي لو تركه بأيديهم (قوله به) أي بسواد العراق (قوله يتمتع) أي لاهل السواد بيع شيء ورهته وهبته لكونه صار وقفاهم اجارته مدة معلومة لا مودة كسائر الاجارات ولا يجوز لغير ساكنيه ان عاجهم عنه ويقول أنا أستقبله وأعطي الخراج لانهم ملكوا بالارث المنفعة به قد بهض آبائهم مع عمر رضي الله تعالى عنه والاجارة لازمة لا تنسخ بالموت مغنى وروض مع شرحه (قوله وهو) أي الثمن المنجم (قوله في ذلك) أي في كل من قوله الونف والبيع (قوله لم يصح عنه) أي عمر رضي الله تعالى عنه (قوله أقرها) أي ارض السواد (قوله وابن عبد السلام) تطاف على البلقيني (قوله على ذى اليد) متعلق بالخبر من غير بينة أي من غير ذى اليد ولا اقرار أي من ذى اليد (قوله ويرد الاول) أي نزاع البلقيني وقوله والثاني أي نزاع ابن عبد السلام (قوله اماما علم أصل وضع اليد الخ) لقائل أن يقول اليد فيما نحن فيه لم يعلم أصل وضعها الا من الخبر الصحيح وقد سلم ان اليد لا ترتفع بالخبر الصحيح فهذا الرد غير واضح فتأمل وما المانع من أن يجاب بمنع امتناع رفع اليد بالخبر الصحيح فليتأمل اه سم (قوله لكونه لا يملك) يتأمل لان كونه لا يملك فرع ثبوت وقفه وهو محل النزاع اه سيد عمر (قوله بذلك) أي بخبر صحيح (قوله في سائر الايدي الخ) لعله على حذف العاطف والمعطوف عليه والاصل في تلك اليد الموضوعة عليه وفي سائر الايدي الخ (قوله بما يتعجب الخ) قد يقال لا تعجب لان استحكال المنقول لا يخرج عنه الاعتماد والصلاحية للافتاء وبفرض انه اعتمد ما ذكر وصححه مخالفا للاحباب فيحتمل تغاير الزممين واختلاف الظنرين ولا تعجب حينئذ ايضا لانه من تغير الاجتهاد اه سيد عمر (قوله انه ائق) أي ابن عبد السلام (قوله أي السواد) إلى قوله ومن ثم في النهاية وإلى قوله اه في المغنى الا قوله ومن عذبتها إلى المتن وقوله وعكس ذلك إلى المتن (قوله أي السواد) أي سواد العراق (قول المتن من عبادان) مكان بقرب البصرة اه مغنى (قوله بفتح أوليهما) عبارة المغنى بجاء مهملة وميم مفتوحة وقيدت الحديث بالموصل لا خراج حديثه أخرى عند بغداد سميت الموصل لان نوحا ومن كان معه في السفينة لما نزلوا على الجودي ارادوا ان يعرفوا قدر الماء المتبقى

أما ما علم أصل وضع اليد عليه الخ لقائل ان يقول اليد فيما نحن فيه لم يعلم أصل وضعها الا من الخبر الصحيح وقد سلم ان اليد لا ترتفع بالخبر الصحيح فهذا الرد غير واضح فتأمل وما المانع من أن يجاب بمنع امتناع رفع اليد بالخبر الصحيح فليتأمل (قوله ان البصرة) قال في شرح مسلم ويقال لها البضيرة بالتصغير قال صاحب المطالع ويقال لها تدمرو ويقال لها المؤ تفكة لانها ائتفكت بأهلها في اول الدهر قال السمعاني يقال البصرة قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر ستة سبع عشرة من الهجرة وسكنها الناس سنة ثمان عشرة ولم يعبد الصنم قط على ارضها هكذا كان يقول ابو الفضل عبد الوهاب بن احمد بن معاوية الواعظ

الخلاف في ملك مكة لاهلها وعدمه استند لغير بينة ولا اقرار من ذى اليد وليس ملحظه الا ما قررته من العلم بأصل الوضع على عند كل من المجتهدين بما ظهر له من الدليل بل بما يتعجب منه أنه أفتى بهدم ما بالقراقة من الابنية مستندا في ذلك لما ورد أن عمر وقفها على موتى المسلمين (وهو) أي السواد (من) أول (عبادان) بتشديد الواحدة (إلى) آخر (حديثه الموصل) بفتح أوليهما (طولا

(ومن) أول (القادية) ومن عذيباوه وبضم أوله وفتح ثانية المعجم قريب من الكوفة (إلى) آخر (حلو) ان بضم المهملة (عرضا) باجماع المؤرخين (قلت الصحيح ان البصرة) بتثنية أوله والفتح أفصح وتسمى قبة (٢٦٣) الاسلام وخزاة العرب (ولم) كانت

داخلة في حد السواد

فليس لها حكمه ) لانها

كانت سبخة احياءها عثمان

ابن أبي العاص وعتبة بن

غزو ان في زمن عمر رضي

الله عنهم سنة سبعة عشر

بعد فتح العراق (إلا في

موضع غربي دجلتها )

بفتح أوله وكسرها ويسمى

نهر الصراة ) وموضع

شرقيها اي الدجلة ويسمى

الفرات وعكس ذلك

شارحان والاشهر بل

المعروف ما قرناه (و)

الصحيح (ان ما في السواد

من الدور والمساكن

يجوز بيعه ) لانه لم يدخل

في وقفه كما مر (والله أعلم)

وحله في البناء دون

الارض لشمول الوقف

لها ومن ثم قال الزركشي

كالاذعى يشبه ان محل

جواز بيع البناء ما اذا

كانت الآلة من غير اجزاء

الارض الموقوفة وإلا

امتنع وعليه حمل ما نقله

البلقيني عن النص من ان

الموجود منها حال الفتح

وقف لا يجوز بيعه وهو

بعيد والذي يتجه حله على

انه مبني على الضعيف ان

عمر وقف حتى الابنية

وليس لمن يده ارض من

السواد تناول ثمر أشجارها

على الارض فاخذوا حبلا وجعلوا فيه حبرا ثم دلوه في الماء فلم يزلوا كذلك حتى بلغوا مدينة الموصل فلما وصل الحجر سميت الموصل اه (قول المتن ومن القادية) اسم مكان بينه وبين الكوفة نحو مرحلتين وبين بغداد نحو خمس مراحل سميت بذلك لان قومها من قادمين نزلوها اه (قوله بضم المهملة) بلدمعروف اه مغنى (قوله باجماع المؤرخين) راجع إلى تحديد السواد طول او عرضا بما ذكر (قوله والفتح افصح) اي في غير النسبة واما فيها فانه متعين اه عش (قوله وتسمى قبة الاسلام) ولم يعبد بها صنم قط مغنى وسم (قول المتن في حد السواد) أي سواد العراق (قول المتن فليس لها حكمه) أي في الوقفية والاجارة والخراج المضروب لان عمر رضي الله تعالى عنه لم يدخلها في ذلك وان شملها الفتح هذا ما يقتضيه سياق المصنف وبه يدفع ما لان قاسم هنا اه رشيدى اي من قوله يتأمل هذا الدليل اي قول الشارح لانها كانت سبخة الخ فقد يقال غاية الامر ان محلها كان مواتا لكان شمله الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالبناء فيه وحياته اه (قوله سبخة) بكسر الباء ارض ذات سباخ اي ملح اه عش (قوله نهر الصراة) بفتح الصاد (قول المتن وموضع شرقيها) وما سوى هذين الموضعين منها كان مواتا احياء المسلمون اه مغنى (قوله شارحان) منهما المحلى اه عش (قوله وحله) اي جواز البيع (قوله وهو بعيد) قد يقال بل لا يمكن مع تسليم ان الموقوف ارض دون البناء وظهور ان الابنية الموجودة حال الفتح اخذت آلتها من الارض قبل وقفها ضرورة اخذها قبل الفتح وتاخر الوقف عن الفتح اه سم (قوله حله) اي ما نقله البلقيني عن النص (قوله وليس لمن) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله تناول ثمر أشجارها) اي التي كانت موجودة قبل اجارة الارض اذ الحادث بعد ذلك ملك لمحدثه والاجارة شاملة لذلك لما تقدم من انه أجر جريب النخل والعنب والزيتون اه عش عبارة السيد عمر هذا واضح في الشجر القديم وما تفرع منه املوا في بغير اس من محل آخر وغرسه بالسواد المذكور فواضح انه ملك صاحبه وثمره كذلك اه وعبارة الرشيدى قوله لما مر انها ارض السواد وهذا في الاشجار الموجودة عند الاجارة كما هو واضح وتصرح به عبارة الروضة اه اقول ومع هذا الاشكال باق على حاله إذ ظاهر كلامهم انه ما استثنى من وقفية السواد أو اجارته الا الابنية وان هذه خارجة عن قواعد الاجارة فتكون الاشجار القديمة داخلة في اجارته بل قولهم السابق وأجر جريب الشجر والنخل والعنب والزيتون صريح في ذلك ومقتضاه ان ثمره القديمة ملك لاهل السواد ايضا فيلحرج (قوله فيصره او ثمنه الامام الخ) (تنبيه) لوراي الامام اليوم ان يقف ارض الغنيمة كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه وعقاراتها او منقولاتها جاز ان رضي الغنمون بذلك كنظيره فيما مر عن عمر رضي الله تعالى عنه لا قهر اعليهم وان خشى انها تشغلهم عن الجهاد لانها ملكهم لكن يقهرهم على الخروج إلى الجهاد بحسب الحاجة ولا يرد شي من الغنيمة إلى الكفار الا ارضا الغنمين لانهم ملكوهم ان يتملكوها مغنى وروض مع شرحه (قوله كادل عليه) الى قوله واما ما في فتح البارى في النهاية (قوله وهو الذى) اي وقوله تعالى وهو الخ (قوله الذين اخرجوا) اي وقوله تعالى الذين الخ (قوله فاضاف الدور اليهم) في الاستدلال بهذه الآية هنا نظر لا يخفى اه رشيدى عبارة عش قد يتوقف في دلالة هذه لان اخر اجهم لم يكن بعد الفتح بل كان قبل الهجرة والدور مملوكة لهم اذ ذاك

بالبصرة اه المقصود نقله (قوله لانها كانت سبخة احياءها عثمان الخ) يتأمل هذا الدليل فقد يقال غاية الامر ان محلها كان مواتا لكان شمله الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالبناء فيه وحياته وكونه كان سبخة لا يقتضى انقطاع حكم الفتح عنه لانه مع ذلك مال ينتفع به لا يقال الكلام في ابنتها لما سأتى لانا نقول فلا خصوصية لها بذلك وانما مقتضى الكلام انه لا فرق بين ابنتها وغيرها (قوله وهو بعيد) قد يقال بل لا يمكن مع تسليم ان الموقوف ارض دون البناء وظهور ان الابنية الموجودة حال الفتح اخذت التهامن

لما مر انها في أيديهم بالاجارة فيصره او ثمنه الامام لمصالح المسلمين (وفتح مكة صلحا) كادل عليه قوله تعالى ولو قاتلكم الذين كفروا و أي اهل مكة وهو الذى كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بطن مكة الذين اخرجوا من ديارهم أي المهاجرين من مكة فاضاف الدور اليهم والخبر الصحيح من دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن القى سلاحه فهو آمن ومن أغلق بابا فهو آمن واستثناء افراد أمر يقتلهم

يدل على عموم الامان الباقي ولم يسبب عليه السلام احد الا ولا قسم عقار او لا منقولا ولو فتحت عنوة لكان الامر بخلاف ذلك ولما دخلها صلى الله عليه وسلم متاه بالقتال خوفا من غدرهم ونقضهم للصلح الذي وقع بينه وبين ابى سفيان رضى الله عنه قبل دخولها وفي البيطى ان اسفلها فتحة خالدا لدعوة واعلاها فتحة الزبير رضى الله عنهما صلحا ودخل صلى الله عليه وسلم من جهته فصار الحكم له وبهذا تجتمع الاخبار التي ظاهرها التعارض وأما ما في فتح الباري انه صح منه عليه السلام الامر بالقتال حيث قال أترون إلى أوباش قريش واتباعهم أحصدوهم حصدا حتى توافوني بالصفاء فجاءه ابوسفيان فقال ايحت خضرأ قريش فقال صلى الله عليه وسلم من اغلق بابيه فهو آمن وان هذا حجة الاكثرين القائلين بالعنوة كوقوع القتال من خالده وكتصريحه صلى الله عليه وسلم بانها احاطت له ساعة من نهار ونهيه عن التماسي به في ذلك وان تركه القسمة لا يستلزم عدم العنوة فقد بين عليهم بدورهم بعد الفتح عنوة وأن قوله صلى الله عليه وسلم من دخل المسجد فهو آمن الخ لا يكون صلحا إلا اذا كفوا عن القتال وظاهر الاحاديث الصحيحة ان قريشاً يلتزموا ذلك لانهم استعدوا للحرب فيجانب عنه وان سكنت عليه تلامذته وغيرهم اما عن الاول فبان صريح قوله حتى (٣٦٤) توافوني بالصفاء امره إنما كان لخالد ومن معه الداخلين من اسفلها وقد بين موسى

ابن عتبة وغيره انه امرهم ان لا يقاتلوا الامن قائلهم فالامر بالقتل فيما ذكره محمول على هذا التفصيل اى احصدوهم ان قاتلوكم ولا مانع انه كرر قوله من اغلق بابيه فهو آمن وأما عن الثاني فهو ان وقوع القتال من خالد إنما كان لمن قاتله كما امر صلى الله عليه وسلم وبه صرح ائمة السيرة وبفرض انه باجتهاد منه فلا عبرة به مع رايه صلى الله عليه وسلم وأما عن الثالث فبان حملها له لا يستلزم وقوع القتال منه لمن لم يقاتله ولم يحل له صلى الله عليه وسلم اشياء لم يفعلها كما يعرف ذلك بسبر خصائصه صلى الله عليه وسلم وأما عن الرابع فهو اننا لم نجعل عدم القسمة دليلا

اه (قوله يدل الخ) خبر والخبر الصحيح (قوله ولم يسبب) ببناء الفاعل من باب الافعال أى لم يعط السلب (قوله إلى أوباش قريش) الاوباش الاخلاط والسفلة اه قاموس (قوله بالصفاء) جبل معروف في مكة (قوله وان هذا الخ) كقوله وان تركها الخ وقوله وان قوله الخ عطف على قوله انه صح الخ (قوله بانها) اى مكة (قوله لم يلتزموا ذلك) اى الانكشاف (قوله فيجانب) جواب اما قوله عنه اى عما في الفتح (قوله اما عن الاول) وهو قوله انه صح عنه صلى الله عليه وسلم الامر بالقتال (قوله فبان صريح قوله الخ) من اين اه سم (قوله فيما ذكره) أى في الحديث الذى ذكره صاحب الفتح (قوله ولا مانع) جواب عما يقال ان القول المذكور قد سبق ذكره في جملة احاديث تقتضى عموم الخطاب به وهو يناق ما ادعاه من ان امره بذلك إنما كان لخالد ومن معه (قوله واما عن الثاني) وهو قوله كوقوع القتال الخ (قوله واما عن الثالث) وهو قوله وكتصريحه الخ (قوله واما عن الرابع) وهو قوله وان تركه القسمة الخ (قوله واما عن الخامس) وهو قوله وان قوله صلى الله عليه وسلم الخ (قوله لا عبرة بها) اى بجهة غير جهة دخوله صلى الله عليه وسلم (قوله لانه) اى النأهب (قوله لخوف بادرة) البادرة على وزن نادرة ما يدر من حدثك في الغضب من قول أو فعل اه قاموس (قوله وحامل رايتهم) عطف على سيد الخزرج (قوله بمر الظهران) اسم موضع بقرب مكة (قوله وان كان) غاية (قوله لان معناه الخ) هذا خلاف المتبادر فلا يدفع التايد (قوله من ان يضرب الخ) متعلق باطلاق (قوله كادات) إلى قوله واما خبر في المغنى إلا ما انبه عليه وإلى قوله قيل في النهاية (قوله نعم الاولى عدم بيعها الخ) مقتضاه ان بيعها وإجارتها خلاف الاولى كافى المجموع ومال المغنى إلى ما قاله الزركشى من كراهتهما (قوله من خلاف من منعها) ومن منع بيعها أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه (قوله فلا خلاف في حل بيعها الخ) اى إذا لم يكن البناء من اجزاء ارض مكة كما يؤخذ مما مر في بناء سواد العراق مغنى (قوله رابعها) اى منازلها اه عش (قوله قيل الخ) ومن قال به المغنى (قوله لان قضيته) اى الصلح (قوله اما بنفس الحصول) اى على المرجوح من ان النية يصير وقفا بنفس حصوله الارض قبل وقفها ضرورة اخذها قبل الفتح وتاخر الوقف عن الفتح (قوله فبان صريح قوله الخ) من اين

مستقلا بل مقويا على انك أن تجعله مستقلا بأن تقول الاصل في عدم القسمة انه دليل على الصلح حتى يقوم دليل على خلافه فعدمها ظاهر في الصلح وان لم يستلزمه وما نحن فيه يكتفى فيه بالظاهر واما عن الخامس فهو ان كبارهم كفوا عن القتال ولم يقع إلا من اخلاطهم في غير الجهة التي دخل منها صلى الله عليه وسلم وقد تقرر انه لا عبرة بها ولا بمن بها لانهم كانوا اخلاطا لا يعابهم كما طبق عليه أئمة السيرة وبفرض تاهب قريش للقتال فهو لا يقتضى رد الصلح لانه لخوف بادرة تقع من شوا ذلك الجيش الحافل لاسما وقد سمعوا قول سعد سيد الخزرج وحامل رايتهم بمر الظهران لابي سفيان اليوم يوم الملمحة اى القتل وإن كان صلى الله عليه وسلم قال كذب سعد واخذ الراية منه واعطاها الولده قيس اول على اول للزبير رضى الله عنهم فان قلت يؤيد العنوة قوله عليه السلام ثانى يوم الفتح في خطبته لاهل مكة اذ هو فاتم الطلقاء قلت لا يؤيده لان معناه فانتم الذين أطلقهم الله بواسطة تركهم للقتال من أن يضرب عليهم أسرا واسترقاق وحينئذ فهو دليل للصلح لا للعنوة (فدورها وارضا المحياة ملك اتباع) كادلت عليه الاخبار ولم يزل الناس يتبايعونها نعم الاولى عدم بيعها واجارتها خروجا من خلاف من منعها في الارض اما البناء فلا خلاف في حل بيعه وإجارته واما خبر مكة لا تباع رابعها ولا توجد دورها فضعيف خلافا للحاكم قيل قوله فدورها الخ يقتضى ترتب كونها ملكا على الصلح وليس كذلك لان قضيته انها وقف لانها في وهو وقف اما بنفس حصوله

أو لإيقافه وكونها غير ملك على العنوة وليس كذلك أيضا لأن المفتوح عنوة غنيمة خمسة والصواب أنه عليه السلام أقر الدور يدها لها على الملك الذي كانوا عليه ولا نظر في ذلك إلى أنها فتحت صلحا أو عنوة أم ويرد بما يأتي أن من أنواع الصلح أن يقع على أن كل البلد لهم وهذا هو الواقع كما يشير إليه قول المعترض والصواب الخ فيترتب على هذا الصلح أن أرضها ودورها ملك (٢٦٥) لاهلها يتصرفون فيه كيف شاؤوا ولا

يترتب ذلك على العنوة لأنها إذا كانت غنيمة يكون خمس خمسها للصلح وثلاثة أخماس خمسها لجهات عامة فلا يمتنع البقية من التصرف فيها كذلك فصح التفريع في كلامه على الصلح لا على العنوة وبأن أنه لا اعتراض عليه ومصر فتحت عنوة وقبل صاحبها وهو مقتضى نص الام في الوصية وحمله الاولون على ان المفتوح صلحا هي نفسها لا غير وإنما بقيت الكنائس بها القوة القول بأنها وجميع لإقليمها فتحت صلحا قيل ولا احتمال أنها كانت خارجة عنها ثم اتصلت فيه نظر لأن الكنائس موجودة بها وبإقليمها فلا يتصور حينئذ إلا القول بأن الكل صلح إلا أن يجاب بأنهم أعوا في إبقائها قوة الخلاف كما تقرر ودمشق عنوة عند السبكي ومنقول الرافعي عن الروياني أن مدن الشام صلح وأرضها عنوة وبسطت الكلام على ذلك كما كثر بلاد الاسلام بما لا يستغنى عن مراجعته

أو لإيقافه) أي على المذهب من أن الامام مخير بين أن يجعله وقفًا على المرتزقة وان يبيعه ويقسم ثمنه بينهم (قوله وكونها الخ) عطف على قوله كونها ملكا الخ (قوله فيه) الاولى الثانية (قوله وثلاثة أخماس خمسها الخ) لم يقل واربعة أخماس خمسها ولم ترك أربعة أخماس الغانمين مع أنها تمنع ملك اهلها أم سم (قوله كذلك) أي كيف شاؤوا (قوله وبأن الخ) أي ظهر (قوله ومصر فتحت عنوة) كذا في النهاية والمغنى وشرح المنهج وقال الرشيدى أي ولم يصح أنها وقعت كما في فتاوى والده وعليه فلا خراج في أرضها لأنها ملك الغانمين ومورثة عنهم لكن في حواشيه على شرح الروض عن ابن الرفعة نقلا عن جماعة من العلماء أنها فتحت عنوة وان عمر رضى الله تعالى عنه وضع على أراضيهم الخراج فليحرروا لينظروا وضع الخراج فيها على قواعد مذهبتنا ثم رايت في حواشى ابن قاسم في الباب الاخير ما هو صريح في أن المراد بمصر المفتوحة عنوة خصوص البلد لا جميع أراضيها وبه يلتزم الاشكال أم عبارة ع ش قوله وفتحت مصر عنوة أي وقراها ونحوها مما في إقليمها فتحت صلحا انتهى سم على المنهج نقلا عن فتاوى شيخ الاسلام أم (قوله وحمله الاولون الخ) عبارة المغنى تنمة الصحيح ان مصر فتحت عنوة ومن نص عليه مالك في المدونة وأبو عبيد والطحاوى وغيرهم وان عمر رضى الله تعالى عنه وضع على أراضيهم الخراج وفي وصية الشافعى في الام ما يقتضى انها فتحت صلحا وكان الليث يحدث عن زيد بن حبيب انها فتحت صلحا ثم نكثوا فافتتحها عمر رضى الله تعالى عنه ثانيا عنوة ويمكن حمل الخلاف على هذا فن قال فتحت صلحا نظر لاول الامر ومن قال عنوة نظر لآخر الامر (قوله هي نفسها) والمراد بها مصر العتيقة والذى اعتمده شيخنا الحنفى ان مصر وقراها فتحت عنوة بدليل إطلاق الشارح هنا وتفصيله في الشام وعلى هذا يكون أرضها غير مملوكة لاهلها بل ملكا للغانمين فلذا اخذ عليها الخراج إلا ان يقال يمكن أن تكون وصلت لاهلها بطريق من الطرق وانهم ورثة الغانمين وايا ما كان فضرب الخراج لا ينافى الملك كما إذا فتحت البلد صلحا وشرط كونه لهم ويؤدون اخراجه كما يأتى في آخر الجزية أم بجيرى على شرح المنهج (قوله ان مدن الشام) أي فتحها أم ع ش

(فصل في امان الكفار) (قوله في امان الكفار) إلى قول المتن ويجب في النهاية لإا قوله ونازع فيه البلقينى وقوله واطال الى المتن (قوله في امان الكفار) أي وما يتبع ذلك أم ع ش أي من قوله والمسلم بدار كفر الخ (قوله والمنحصر) أي مطلق الا امان أم ع ش (قوله لانه) إلى قوله وعلى المعنى في المغنى (قوله ان تعلق بمحصور الخ) قضيته ان تامين الامام غير محصورين لا يسمى امانا وليس مراد احلبي وزيادى وقد يقال هو كذلك لانه حينئذ هدنة وان عقد بلفظ الا امان أم بجيرى (قوله فالاول) أي امان الكفار أم ع ش (قوله او بغيره لا إلى غاية الخ) قضيته ان الجزية لا تجوز في محصورين وليس مراد انتهى شيخنا زيادى أي وإنما المراد أن الجزية لا يشترط كونها محصورين أم ع ش أي فالتقدير خرج مخرج الغالب بجيرى وقوله وإنما المراد ان الجزية الخ أي والهدنة (قوله فالثاني) أي الجزية وقوله فالثالث أي الهدنة أم ع ش (قوله واصله) أي الاصل في مطلق الا امان (قوله يسعى بها) أي يتحملها ويعقد ها مع الكفار أم بجيرى (قوله ادانهم) أي كالريقة المسلبة لكافر أم ع ش (قوله فن اخفر) هو بالخاء المعجمة والفاء قال في المختار الخفير المجير واخفره نقض عهده وعذره ومثله في المصباح أم ع ش عبارة الرشيدى والهمزة فيه

(قوله ثلاثة أخماس خمسها) ولم ترك أربعة أخماس الغانمين مع أنها تمنع ملك اهلها

(فصل) يصح من كل مسلم مكلف مختار امان حربى الخ

(٣٤ - شروانى وابن قاسم - تاسع) في افتاء فيه أبلغ الرد على ظالم أراد إبطال أوقاف مصر محتجا بأنها فتحت عنوة (فصل) في امان الكفار الذى هو قسم الجزية والهدنة وقسم من مطلق الامن لهم المنحصر في هذه الثلاثة لانه ان تعلق بمحصور فالاول أو بغيره لا إلى غاية فالثاني واليه فالثالث وأصا قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك الآية وقوله صلى الله عليه وسلم ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فن أخفر مسلما أي نقض عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين رواه الشيخان والذمة العهد والامان



والحرمة والحق وكل صحيح هنا وقد تطلق على الذات والنفس اللتين هما محلها في نحو ذمته كذا وبرئت ذمته منه وعلى المعنى الذي يصلح للالزام والالتزام كما مر (يصح من كل مسلم مكلف) وسكران (مختار) ولو أمة لكافر وسفيها وفاسقا وهو ما لقوله في الخبر يسعى به أدناهم ولان عمر رضى الله عنه أجاز أمان عبد على جميع الجيش لا كافرا لانها مه وصييا ومجنونا ومكرها كسائر العقود نعم من جهل فساد أمان أو تلك يعرف ليلغ مأمته (أمان حربي) ولو قنا وامرأة لا أسيرا إلا من أسره ما بقي بيده ومن الامام (وعدد محصور) من الحربيين كالمائة (فقط) أى دون غير المحصور كاهل بلد كبير لان هذه هدنة وهي لا تجوز لغير الامام ولو أمن مائة ألف من مائة ألف منهم وظهر بذلك سداب الجهاد أو بعضه بطل الكل ان وقع ذلك معا وإلا فظاهر الخلل به فقط (ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم) ولا لغيرهم (في الاصح) لانه مقهور معهم فهو كالمكره ولانه غير آمن منهم والمراد بمن معهم كما في التنبيه وغيره المقيد أو المحبوس فلو أطلق وأمنوه

للازالة أى من أزال خفارتها بأن قطع ذمته اه (قوله والحرمة) أى الاحترام اه عش (قوله هنا) أى في الحديث (قوله وقد تطلق) أى الذمة شرعا اه عش (قوله اللتين هما محلها) أى فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الحال على المحل كما صرح به الزيادة وانظر إطلاق الذمة على الذات والنفس بأى معنى من المعنى الاربعة المذكورة وفي كل منها بعد لا يخفى فليتامل اه رشيدى وقوله وانظر الخ لم يظهر وجهه بعد تسليم التجوز وظهور ان كلاما من المعاني الاربعة حال والذات والنفس محله (قوله محلها) أى الذمة اه عش (قوله) في نحو ذمته كذا الخ وفي جعل هذا مثالا لمعنى الذات والنفس وقفة والاظهر التمثيل به للمعنى الآتى فتأمل اه رشيدى (قوله كما مر) أى في البيع اه معنى (قول المتن يصح الخ) أى ولا يجب اه معنى (قوله) وسكران) أى متعدد بسكره اه معنى (قوله ولو أمة) أى قوله نعم في المعنى إلا قوله وهو ما إلى لا كافرا (قوله) ولو أمة) أى مسلمة اه عش (قوله ولو أمة لكافر) ظاهره ولو لسيدها وانظر ما للفرق بينها وبين الاسير بل يقال انها من افراد اه رشيدى (قوله على جميع الجيش) أى وكانوا محصورين فلا ينافى ما يأتى من ان شرط الامان أن يكون في عدد محصور اه عش (قوله لا كافرا الخ) ظاهره عطف على أمة ولا يخفى ما فيه وكان ينبغي جره عطفا على قول المصنف كل مسلم الخ وقد يتكلف بأنه منصوب على نزع الخافض عبارة النهاية فلا يصح من كافر اه (قوله يعرف الخ) أى وجوبا اه عش أى يعرف الحربي المذكور بفساد امانه (قوله ليلغ مأمته) انظر لم يقل وبلغ مأمته كما يقتضيه ما يأتى في شرح ان لم يخف خيانة ثم رايت ان الروض عبر بذلك عبارة مع شرحه فان اشار مسلم لكافر فظنه امانه باشارته فجاءوا وانكر المسلم انه امانه او امنه صبي ونحوه من لا يصح امانه وظن صحت أى الامان بلغناه مأمته ولا نقتاله لعذره فان قال في الاولى علمت أنه لم يرد الامان وفي الثانية علمت انه لا يصح امانه لم يبلغ المامن بل يجوز اغتياله لاذلا امان له فان مات المشير قبل ان يبين فلا امان ولا اغتيال فيبلغ المامن (قوله ولو قنا الخ) أى ولو كان الحربي قنا الخ اه عش (قوله لا أسيرا) إلى قول المتن ورسالة في المعنى إلا قوله بمن معهم إلى قوله المقيد وقوله ورد الا سنوى إلى قوله وعليه قال (قوله لا أسيرا) أى فلا يصح امانه اه عش (قوله كالمائة) أى او اكثر ما لم ينسده باب الجهاد ولا ينافيه قول المصنف فقط لانه صفة لقوله محصور اه عش (قوله لان هذه) أى تأمين غير المحصور اه عش أى والتاثير لرعاية الخبر (قوله ولو آمن) هو بالمد والتخفيف أصله آمن به من تين أبدلت الثانية ألفا كما في المختار اه عش وقال البجيرمى بالمد على الافصح ويجوز قصره مع التشديد اه (قوله وظهر بذلك سداب الجهاد الخ) قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا ينسب باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد محصور فقط إلا ان يريد بالمحصور هنا ما لا ينسب بتأمينه باب الجهاد سم اه عش وبعبارة البجيرمى وعلم من ذلك أنه لو أدى أمان الآحاد لمحصور إلى انسداد باب الجهاد امتنع وهو كذلك وفاء بالضابط شيخنا الشورى فالمراد بالمحصور هنا ما لا يلزم عليه سداب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سده كانه سم عن شرح الاشاد اه (قوله ان وقع ذلك) أى التامين لمائة الف (قوله وإلا) أى بان وقع مرتبا (قوله فظاهر الخلل به) عبارة المعنى تنبيه على الخلاف في الاسير المقيد والمحبوس وإن لم يكن مكرهالا لانه غير مقهور الخ ولان وضع عبارة المعنى تنبيه على الخلاف في الاسير المقيد والمحبوس وإن لم يكن مكرهالا لانه غير مقهور الخ ولان وضع الامان أن يأمن المؤمن وليس الاسير آمنا اما اسير الدار وهو المطلق بدار الكفر الممنوع من الخروج منها فيصح امانه كما في التنبيه وغيره (قوله والمراد بمن معهم) أى المراد بهذا اللفظ هذا المعنى المذكور بعد وليس المراد ظاهره كما يصح به صنيع الشارح حيث قال والمراد بمن معهم ولم يقل والمراد بالمقيد والمحبوس فكان المصنف قال ولا يصح امان اسير مقيد أو محبوس وحيث فلا يأتى قول الشارح فيما مر ولا لغيرهم إلا ان (قوله ولو آمن مائة ألف من مائة ألف منهم وظهر بذلك سداب الجهاد أو بعضه بطل الكل الخ) قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا ينسب باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد محصور فقط إلا ان يريد بالمحصور هنا ما لا ينسب بتأمينه باب الجهاد

على ان لا يخرج من دارهم صح امانه كالتاجر ورد الاسنوى له بان الاصح انه لافرق (٣٦٧) مردود بان الاصح هو الفرق وعليه قال

الموردى لما يكون مؤمنه  
آمنابدارهم لا غير الا ان  
يصرح بالامان في غيرها  
(ويصح) الامان (بكل لفظ  
يفيد مقصوده) صريح  
كأجرتك أو امتك أو لا  
باس أو لا خوف أو لا فزع  
عليك أو كناية بنية ككن  
كيف شئت أو أنت على  
ما تحب (وبكتابة) مع النية  
لانها كناية (ورسالة) بلفظ  
صريح أو كناية مع النية ولو  
مع كافر وصي موثق بخبره  
على الاوجه توسعة في حقن  
الدم (ويشترط) لصحة  
الامان (علم الكافر بالامان)  
كسائر العقود فان لم يعلمه  
جازت المبادرة بقتله ولو لم  
مؤمنه ونزع فيه البلقيني  
(فان رده) كقوله ما قبلت  
امانك أو لا آمنك (بطل  
وكذا ان لم يقبل) بان سكنت  
(في الاصح) لانه عقد كالهبة  
وأطال البلقيني وغيره في  
ترجيح المقابل (وتكفي)  
كتابة أو (إشارة) أو اماره  
كتركه القتال أو طلبه  
الاجارة (مفهمة للقبول)  
أو الايجاب ثم هي كناية من  
ناطق مطلقا وكذا الخرس  
ان اختص بفهما فطنون  
وذلك لبناء الباب على التوسعة  
ومن ثم جاز تعليقه بالغرر كان  
جاء زيدات آمن اما غير  
المفهمة فلفغو (ويجب ان  
لا تزيد مدته) في الذكر المحقق  
(على أربعة أشهر) سواء

أبقينا المتن على ظاهره وقد علمت أنه غير مراد فاللغو حذفه فيما مر فتأمل اه رشيدى أى وان يقول  
والمراد بلن هو معهم باعادة اللام (قوله على ان لا يخرج من دارهم الخ) ولا يجب عليه الوفاء بالشرط  
المذكور فيخرج من دارهم حيث أمكنه الخروج كما يأتى في قول المصنف ولو شرطوا الخ اه ع ش (قوله  
كالتاجر) أى منابدارهم (قوله وعليه) أى الفرق وصحة امان الاسير المطلق بدار الكفر (قول المتن ويصح  
الامان بكل لفظ الخ) يخرج منه انه لا امان لما لهم المدفوع لمسلم على سبيل القراض أو التوكيل حيث لم يقترب  
به ما يشعر بما ذكر وينبغي ان يقال فيه أخذ بما تقدم في الاخذ منهم على سبيل السوم أنه ان قصد الاستيلاء  
عليه اختص به فلا يخفى س والافغنية فيخمس اه سيد عمر وقوله والافغنية الخ لم يظهر وجهه فليراجع  
وليحرر (قوله صريح الخ) ولا فرق في اللفظ المذكور بين العربى كالامثلة المذكورة والعجى كترس أى  
لا تخف معنى وروض (قوله بلفظ) الى قول المتن فان رده في المعنى الا قوله وصي موثق بخبره على الاوجه  
(قوله مع النية) راجع للمعطوف فقط (قوله ولو مع كافر) عبارة المغنى سواء كان الرسول مسلما ام كافرا  
اه (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى حيث قال لا بد من تكليفه كما هو من اه (قوله أولا  
امتك) عبارة الروض فان قيل وقال لا تؤمنك فهو ردا انتهت أى لان الامان لا يختص بطرف اه رشيدى  
(قوله وأطال البلقيني الخ) مال اليه المغنى (قوله في ترجيح المقابل) وهو الاكتفاء بالسكوت لكن يشترط  
السكوت مع ما يشعر بالقبول وهو الكف من القتال كما صرح به الموردى (اقول) وعليه فالخلاف  
لفظى لما يأتى من قول الشارح أو اماره كتركه القتال معنى (قوله كناية) انظر فائدته مع قول المصنف  
وبكتابة والجواب ان هذا في القبول وذلك في الايجاب سم على حجب وإشارة الناطق لغو في سائر الابواب  
الاهنا والحق بذلك الاشارة بجواب السائل من المتفق وبالاذن في دخول الدار والضيوف في الاكل مما قدم لهم  
اه ع ش (قوله الاجارة) أى الامان (قوله أو الايجاب) لعل الاولى حذفه هنا وان افاد فائدة زائدة على مامر  
لانه يلزم عليه ان يكون هنا بقوله كتابة مكررا بالنسبة اليه وان يكون مجرد ترك القتال تامينا والظاهر انه  
غير مراد فليراجع اه رشيدى عبارة المغنى تنبيهان احدهما قديوم كلامه ان الاشارة لا تكفى في ايجاب  
الامان والمذهب الاكتفاء بها كما مر الثاني ان محل الخلاف في اعتبار القبول اذ لم يسبق منه استئجار فان سبق  
لم يحتج للقبول جز ما اه (قوله ثم هي) أى الاشارة (قوله مطلقا) أى سواء اختص بفهما فطنون ام لا  
رشيدى وع ش (قوله وكذا الخرس) الانسب من اخرس (قوله ان اختص بفهما فطنون) فان فهمها  
كل احد فصريحة معنى ونهاية (قوله وذلك لبناء الباب الخ) علة للاكتفاء بإشارة الناطق هنا دون سائر  
الابواب كالا يخفى لا لكون الاشارة من الناطق كناية مطلقا وان اومه السياق اه رشيدى ويصرح  
به أيضا صنيع المغنى فكان الاولى تقديمه على قوله وكذا الخرس كافي النهاية (قوله فلفغو) (فرع) مامر من  
اعتبار صيغة الامان هو فيها اذا دخل الكافر بلادنا بلا سبب امامن دخل اليها رسولنا ولسماع القرآن او نحوه  
بما ينقاد به للحق اذا ظهر له فهو آمن لان من دخل لتجارة فلو اخبره مسلم ان الدخول للتجارة امان فان صدقه  
بلغ المامن والاغتيل وللإمام لا لاحاد جعل الدخول للتجارة امانا فان رأى في الدخول لها مصلحة اه روض  
مع شرحه زاد المغنى ولا يجب إجابة من طلب الامان الا اذا طلبه لسماع كلام الله تعالى فتجب قطعوا ولا يميل  
أربعة أشهر بل قدر ما يتم به البيان اه وقوله البيان لعل صوابه لسماع (قوله في الذكر) الى قوله وفي الروضة  
في النهاية الا قوله خلافا للقاضى وان تبعه البلقيني وقوله ويظهر وقوله ثم رايهم صرحوا به (قوله للاية)  
هى قوله تعالى فسيحوا في الارض أربعة أشهر اه ع ش (قوله فان بلغت) الى قول المتن وليس في المغنى  
(قوله ومن ثم جاز) أى الامان في المرأة والخنى فانها ليست من اهل الجزية اه معنى (قوله من غير  
تقييد) أى بمدة (قوله فان زاد) أى الامان على الجائر أى الاربعة أشهر (قوله هذا) أى قول المصنف ويجب  
(قوله أو كناية) انظر فائدته مع وبكتابة والجواب أن هذا في القبول وذلك في الايجاب

أ كان المؤمن الامام أم غيره للاية (وفي قول يجوز ما لم تبلغ) المدة (سنة) فان بلغت امتنع قطعاً لترك الجزية ومن ثم جاز في المرأة والخنى  
من غير تقييد فان زاد على الجائر بطل في الزائد فقط تفريقاً للصفة هذا ان لم يكن بناضعف والا كان الزائد للضعف المنوط بنظر الامام

كهو في الهدنة ولو اطلق الامان حل على الاربعة الاشهر وبلغ بعدها المام بخلاف الهدنة لان بابها الضيق (ولا يجوز) ولا ينفذ ولو من امام (امان يضر) بفتح اوله (المسلمين كجاسوس) وطليعة كفار لخبر لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولا يستحق تبليغ المام لان دخول مثله خيانة اما لا يضر فيجوز وإن لم تظهر فيه (٢٦٨) مصلحة خلافا للقاضي وإن تبعه البلقيني ثم قال هذا في امان الاحاد اما امان الامام فشرطه المصلحة (وليس للامام)

فضلا عن غيره (نبذ الامان) الصادر منه او من غيره كما هو ظاهر (إن لم يخف خيانة) لانه لازم من جهتنا امام مع خوفها فينبذه الامام والمؤمن بكسر الميم اما المؤمن بفتحها فله نبذه متى شاء يظهر انه حيث بطل امانه وجب تبليغه المام ثم رايهم صرحوا به (ولا يدخل في الامان ماله واهله) اي فرعه غير المكلف وزوجته الموجودان (بدار الحرب) لان القصد تامين ذاته من قتل وورق دون غيره فيغرم ماله وتسبى ذراريه ثم نعم ان شرط دخول ماله واهله ثم على الامام او نائبه دخلا (وكذا مامعه) بدار الاسلام (منهما) ومثلها مامعه لغيره فلا يدخل ذلك كله (في الاصح) لما ذكر (الابشرط) نعم ثيابه ومركوبه وآلة استعماله ونفقة مدة امانه الضروريات لا تحتاج لشرط وفي الروضة في موضع آخر دخول مامعه بلا شرط وهو ما عليه الجمهور وجمع يحمل هذا على ما اذا كان المؤمن الامام او نائبه والاول على ما اذا كان المؤمن غيرهما ويفرق بان ما يكون منهما

أن لا تزيد مدته الخ (قوله كهو في الهدنة) قضيته التشبيه بالهدنة جواز الزيادة على الاربعة أشهر الى عشرين حيث راي المصلحة ولا تجوز الزيادة على العشر اه ع (قوله الامان) نائب فاعل اطلق (قوله بخلاف الهدنة) فانه يبطل عقدها عند الاطلاق سم ومغنى (قوله لان بابها الضيق) بدليل عدم صحتها من الاحاد بخلاف الامان اه مغنى (قول المتن ولا يجوز امان يضر المسلمين) فلو آمنة احاد على طرق الغزاة واحتجنا إلى حل الزاد والعلق ولو لا الامان لاخذنا طعمة الكفار لم يصح الامان للضرر اسنى ومغنى (قول المتن كجاسوس) وفي معنى الجاسوس من تحمل سلاحا ونحوه مما يعينهم الى دار الحرب اه مغنى (قوله لخبر لا ضرر ولا ضرار) اي لا يضر نفسه ولا يضر غيره فالمغنى لا ضرر تدخلونه على انفسكم ولا ضرار لغيركم اه ع (قوله ثم قال) اي البلقيني اه مغنى (قوله هذا) اي الخلاف (قوله اما امان الامام فشرطه الخ) هذا ظاهر اه مغنى (قوله فينبذه الامام الخ) وجوبه باقوله لم ينبذه هل يبطل بنفسه حيث مضت مدة بعد علمه يمكن فيها التنبذ ولا فيه نظر والاقرب الاول لوجود الخلل المنافي لابتدائه وكل مانع من الصحة اذا قارن لو طرأ الفساد الامان صواعلى خلافه اه ع (قوله والمؤمن) الو او بمعنى او (قوله حيث يبطل امانه) اي منا او منه اه ع (قوله اي فرعه) الى التنبيه في المغنى (قوله غير المكلف) اي الصغير والمجنون اه مغنى (قوله وزوجته) قال شيخنا الزيادة المعتمدة انها لا تدخل إلا بالتخصيص عليها ومثله في سم على المنهج نقلا عن الشارح اه ع شروكان ينبغي ان تكتب هذه على قول الشارح الآتى نعم ان شرط الخ ثم ما نقله عن الزيادة خلاف ما اتفق عليه التحفة والنهاية والمغنى وشرح المنهج لا يعمل به في الافتاء والقضاء (قوله ثم) اي في دار الحرب (قوله على الامام او نائبه) اي خلاف ما اذا شرط على غيرهما فلا يدخلان حينئذ نهاية ومغنى (قوله دخلوا) الانسب للتنبيه (قوله بدار الاسلام) اي وان لم يكن في حيازته اه مغنى (قوله لما ذكر) اي من ان القصد تامين ذاته الخ (قول المتن لا بشرط) اي اذا امنه غير الامام فان امنه الامام دخل مامعه ولو اغيره بلا شرط مغنى ونهاية (قوله وآلة استعماله) اي في حرفته اه مغنى (قوله لا تحتاج لشرط) اي امنه الامام او نائبه او غيرهما (قوله وجمع) الى التنبيه في المغنى لا قوله ويفرق إلى ولو انعكس (قوله وجمع الخ) وحاصل ذلك دخول مامعه في الامان بما لا بدله منه غالبا كشيء بنفقة مدته مطلقا وما زاد على ذلك يدخل ايضا ان كان المؤمن الامام والام لا يدخل الا بشرط وما خلفه في دار الحرب يدخل ان امنه الامام وشرط دخوله والا فلا نهاية (قوله يحمل هذا) اي ما في موضع اخر من الروضة وقوله والاول اي ما هنما من عدم الدخول إلا بشرط (قوله بأن أمن) اي الحرى (قوله بها) أي الموجودان بدار الحرب (قوله وإلا) أي بأن أمنه غيرهما اه مغنى (قوله وما لا يحتاجه الخ) اي خلاف ما يحتاجه فيدخل من غير شرط اه مغنى (قوله فان كانا) اي أهله وماله (قوله ان شرطه الامام) أي أو نائبه (قوله عندنا) أي الموجودين في دارنا (قوله وإن نقض) غاية والضمير المستتر للامان وفي الاسنى ومن اسباب النقض ان يعود ليطون ثم اه (قوله ما بقي حيا) وان مات فولده الذي عندنا إذا بلغ وقبل الجزية تركه ولا يبلغ المام واما ماله الذي عندنا فهو لو ارثه الذي فقط دون الحرب فان فقد وارثه الذي في اه روض مع شرحه (قوله وإلا) اي وإن تمكن من ذلك وأخذ شيئا منه ثم عاد ليأخذ الباقي اه أسنى (قوله أي حرب) إلى قوله ولا أظن في النهاية (قوله كذلك) أي كدار الحرب في التفصيل الآتى (قوله لشرفه) إلى التنبيه في المغنى لا قوله ولم تحرم إلى لورجى ظهور الاسلام

(قوله بخلاف الهدنة) فان الاطلاق يبطلها

في الدار التي فيها ذاته تكون التبعية فيه أقوى مما ليس بتلك الدار ومن ثم لو انعكس ما تقرر بان أمن وهو بدارهم دخل أهله وماله (قوله) هاولو بلا شرط ان امنه الامام او نائبه والام لا يدخل أهله وما لا يحتاجه من ماله الا بشرط فان كانا بدار نادخلان شرطه الامام لا غير (تنبيه) يبقى امان ماله واهله عندنا وإن نقض ما بقي حيا وله دخول دارنا لاخذة ولو متكررا لكن إن لم يتمكن من أخذ الكل دفعة ولا اجاز قتله واسره (والمسلم بدار كفر) اي حرب ويظهر ان دار الاسلام التي استولوا عليها كذلك (ان امكنه اظهار دينه) لشرفه او شرف قومه وان فتنة في دينه

ولم يرج ظهور الاسلام هناك بمقامه (استحب له الهجرة) إلى دار الاسلام ثلاثين سوادهم وربما كادوه ولم تجب لقدرته على إظهار دينه ولم تحرم لأن من شأن المسلم بينهم القهر والعجز ومن ثم لورجا ظهور الاسلام بمقامه ثم كان مقامه أفضل أو قدر على الامتناع والاعتزال ثم ولم يرج نصرة المسلمين بالهجرة كان مقامه واجبا لأن محله دار اسلام فهو هاجر لصادار حرب ثم إن قدر على قتالهم ودعائهم للاسلام لزمه ولا فلا (تنبيه) يؤخذ من قولهم لأن محله دار اسلام أن كل محل قدر أهله فيه على الامتناع من (٢٦٩) الحريين صار دار اسلام وحيتد الظاهر أنه

يتعذر عوده دار كفر وإن استولوا عليه كما صرح به الخبر الصحيح الاسلام يعلو ولا يعلى عليه فقولهم لصادار حرب المراد به صيرورته كذلك صورة لا حكام ولا لزم أن ما استولوا عليه من دار الاسلام يصير دار حرب ولا اطن اصحابنا يسمون بذلك بل يلزم عليه فسادوه وانهم لو استولوا على دار اسلام في ملك أهله ثم فتحناها غوة ملكناها على ملاكها وهو في غاية بعد ثم رايت الرافعي وغيره ذكروا انقلا عن الاصحاب ان دار الاسلام ثلاثة اقسام قسم يسكنه المسلمون وقسم فتحوه وأقروا أهله عليه بجزية ملكوه ولا وقسم كانوا يسكنونه ثم غلب عليه الكفار قال الرافعي وعدم القسم الثاني بين انه يكفي في كونها دار اسلام كونها تحت استيلاء الامام وإن لم يكن فيها مسلم قال واما عدم الثالث فقد يوجد في كلامهم ما يشعر بان الاستيلاء القديم يكفي لاستمرار الحكم ورايت لبعض المتأخرين أن محله إذا لم يمنعوا المسلمين منها

(قوله ولم يرج الخ) ولم يقدر على الامتناع والاعتزال ثم ولم يرج نصرة الاسلام بهجرته أخذ ما يأتي اه ع ش (قوله بمقامه) بدل من هناك (قول المتن استحب له الهجرة) وينبغي تقييده بما إذا لم يكن في إقامته مصلحة للمسلمين ولو لم يحصل التقوى بها للضعفاء العاجزين عن الهجرة أخذ ما يأتي في شرح ولا وجبت إن أطاها (قوله ثلاثين سوادهم) ببناء الفاعل من التكثير (قوله وربما كادوه) أي أو يميل اليهم أسنى ومعنى (قوله ولم تجب) أي الهجرة اه ع ش (قوله ومن ثم) لعل المشار إليه قوله لأن من شأن المسلم الخ (قوله والاعتزال) المراد به انخيازه عنهم في مكان من دارهم بجبري (قوله بالهجرة) أي بمجيئه اليهم اه ع ش (قوله كما صرح به الخبر الصحيح الاسلام يعلو الخ) دعوى صراحة الحديث فيما أفاده محل تأمل إذا المتبادر منه أن المراد بعلوه انتشاره واشتهاره وإلخاد الكفر إلى أن يأتي الوقت الموعود به قرب الساعة وهذا لا ينافي صيرورة بعض داره دار حرب كما لا ينافي غلبة الكفار لاهله ونصرتهم عليهم في كثير من الوقائع اه سيد عمر (قوله فقولهم الخ) هذا التاويل خلاف ظاهر اللفظ إذ المتبادر كونه كذلك حقيقة وحكما لا صورة فقط وبعد من حيث المعنى إذ صيرورته كذلك صورة فقط لا محذور كليا فيه فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال أن الشارح علل التاويل المذكور بقوله ولا لزم الخ فزعمه دون علته مكابرة في علم المناظرة (قوله بذلك) أي يعود دار اسلام دار حرب وكذا ضمير عليه (قوله على ملاكها) أي مستعليا عليهم (قوله وهو في غاية البعد) بل يخالف لما صرحوا به أن المسلم لا يزول ملكه بأخذ أهل الحرب له منه قهر افعلى من وصل اليه ولو بشرأه إليه كما مر في الفصل السابق (قوله يسكنه المسلمون) أي في الحال (قوله أولا) يسكنون الواء (قوله وعدم القسم الثاني) أي من دار الاسلام (قوله قال) أي ثم قال الرافعي (قوله إن محله) أي كفاية الاستيلاء القديم (قوله وحيث فكلهم صريح الخ) يتأمل هذه الصراحة أن ما أخذها مما سبق في كلامه اه سيد عمر أقول ما أخذها رواية الرافعي وغيره عن الاصحاب أنهم عدوا القسم الثالث من دار الاسلام وبه يتدفع ايضا ما في سم المبنى على أن ما أخذها قول الرافعي فقد يوجد في كلامهم ما يشعر الخ (قوله مطلقا) أي غلب عليه الكفار بعد ما لا يمنعوا المسلمين منها لا (قوله يمكنه) إلى قوله لكن إن أمنت في المعنى لا قوله واثم بالاقامة وإلى قوله واستثنى في النهاية (قوله وجبت الهجرة) وسميت هجرة لأنهم هجروا ديارهم ولم يقيدوا ذلك بأمن الطريق ولا بوجود الزاد والراحلة وينبغي عدم الوجوب إن خاف على نفسه من خوف الطريق أو من ترك الزاد أو من عدم الراحلة اه معنى ويأتي في الشارح ما يوافقه (قوله واثم بالاقامة) من عطف لازم (قوله على نفسها) أي أو بضعها (قوله فعذور) أي إلى أن يطبقها فان فتح البلد قبل أن يهاجر سقط عنه الهجرة أسنى ومعنى (قوله وللخبر الصحيح الخ) في الاستدلال به توقف عبارة الأسنى والمعنى وخبر أبي داود وغيره أن أبري من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين اه (قوله وخبر لا هجرة الخ) استئناف ياتي (قوله أي من مكة) خبر وخبر لا هجرة الخ (قوله واستثنى)

(قوله أو قدر على الامتناع الخ) قد يقتضى وجوب المقام على الامام أو نائبه مع من معه من المسلمين إذا دخلوا دار الحرب وقدر على الامتناع كما هو الغالب ولم يحتل امر دار الاسلام بمقامهم هناك ولا تخلو عن البعد فليتأمل (قوله وحيث فكلهم صريح الخ) في الصراحة نظر خصوصاً مع احتمال أن يراد بالاستيلاء

ولا أنهى دار كفر اه وما ذكره عن بعض المتأخرين بعيد نقلا ومردكا كما هو واضح فحيث فكلهم صريح فيما ذكرته أن ما حكم بانه دار اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقا (ولا) يمكنه إظهار دينه أو خاف فتنة في دينه (وجبت) الهجرة (إن أطاها) واثم بالاقامة ولو امرأة وإن لم تجد محرما لكن إن أمنت على نفسها أو كان خوف الطريق دون خوف الاقامة كما هو ظاهر فان لم يطبقها فعذور وذلك لقوله تعالى إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم الآية وللخبر الصحيح لا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار وخبر لا هجرة بعد الفتح أي من مكة لأنها صارت دار اسلام إلى يوم القيامة واستثنى من في إقامته مصلحة للمسلمين أخذ ما جاء أن العباس رضى الله عنه أسلم قبل بدرو استمر تخفيا لإسلامه

إلى فتح مكة يكتب بإخبارهم إلى النبي ﷺ وكان يحب القدوم عليه فيكتب له ان مقامك بمكة خير والاستدلال بذلك يتوقف على ثبوت إسلامه قبل الهجرة وأنه كتب إليه ذلك ولم يثبت ذلك على أن الكتابة المذكورة لا يلزم منها إسلام ولا عدمه وبفرض ذلك كله فهو كان آمنًا غير خائف من فتنة ومن هو كذلك (٢٧٠) لا تلزمه الهجرة فلا دليل في ذلك أصلاً ثم رايت شيخ الإسلام الحافظ في الاصابة قال

في ترجمته حضر بيعة العقبة مع الانصار قبل ان يسلم وشهد بدرا مع المشركين مكرها فافتدى نفسه وعقيلاً ورجع الى مكة فيقال انه اسلم وكتبه قومه ذلك فكان يكتب الاخبار اليه ﷺ ثم هاجر قبل الفتح بقليل اه وهو صريح فيما ذكرته وذكر صاحب المعتمد ان الهجرة كما يجب هنا يجب من بلد اسلام اظهر بها حقاً وأجابوا لم يقبل منه ولا قدر على اظهاره ويوافقه قول البغوي في تفسير سورة العنكبوت يجب على كل من كان ببلد يعمل فيه المعاصي ولا يمكنه تغييرها الهجرة الى حيث تنهاه العبادة لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين نقل ذلك جمع من الشراح وغيرهم منهم الاذرعى والزركشي واقره وينازع فيه ما مر في الوالية ان من بجواره آلات لهو لا يلزمه الانتقال وعلة السبكي بان في مفارقة داره ضرراً عليه ولا فعل منه فان قلت ذلك مع التقله يصدق عليه انه في بلد المعصية فلم يلزمه بخلاف هذا فانه بالتقله

إلى قوله أخذ في الاسنى وإلى قوله والاستدلال في المغنى عبارة الاول واستثنى البلقيني من ذلك ما إذا كان في إقامته مصلحة للمسلمين فتجوز له الإقامة اه وعبارة الثاني ويستثنى من الوجوب من في إقامته مصلحة للمسلمين فقد حكى ابن عبد البر وغيره ان إسلام العباس رضى الله تعالى عنه كان قبل بدر وكان يكتبه ويكتب إلى النبي ﷺ بإخبار المشركين وكان المسلمون يتقون به وكان يحب الخ (قوله الى فتح مكة) أى الى قربها فلا يخالف ما يأتى عن الاصابة (قوله بذلك) أى بقصة العباس رضى الله تعالى عنه (قوله قبل الهجرة) أى هجرة العباس (قوله وانه الخ) أى وثبت انه الخ (قوله ولم يثبت ذلك) أى كل منهما ما لعل مراده لم يثبت بخبر صحيح ولا فطلق ورود الخبر بذلك لا ينكر كما مر (قوله على ان الكتابة الخ) لما ورد عليه ان الميثم مقدم على النافى احتاج الى هذا الجواب العلوى (قوله وبفرض ذلك الخ) أى من ثبوت الامرين واستلزام الكتابة المذكورة للإسلام (قوله ومن هو كذلك) لا تلزمه الهجرة الخ ولا بد في عدم اللزوم من بيان انه كان يمكنه إظهار دينه ايضاً ولم يبين ذلك اه سم (قوله في الاصابة) في اسماء الصحابة والجار متعلق بقال وقوله في ترجمته أى العباس رضى الله تعالى عنه بدل منه (قوله فافتدى نفسه وعقيلاً) أى بعد اسرها (قوله وهو صريح بما ذكرته) يعنى في عدم ثبوت إسلام العباس قبل الهجرة وعدم ثبوت كتابته ﷺ اليه بان مقامك بمكة خير اقول وفى كونه صريحاً بالامر من نظر لاسمى فى الثانى اذا الاصابة ساكت عنه والساكت عن شىء لا ينسب اليه ذلك الشىء (قوله وذكر صاحب المعتمد) الى قوله وافرده في المغنى والاسنى الا قوله أى واجبا (قوله هنا) لعل كلمة من سقطت من قلم الناسخ عبارة المغنى من دار الكفر اه (قوله تجب من بلد اسلام الخ) وفي الفروع لابن مفلح المقدسى الحنبلى مانصه ولا تجب الهجرة من بين اهل المعاصى وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس فى قوله تعالى ان ارضى واسعة الخ ان المعنى اذا عمل بالمعاصى فى ارض فاخرجوا منها وبه قال عطاء وهذا خلاف ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من رأى منكم منكراً فليغيره الحديث وعلى هذا العمل اه سيد عمر (قوله ويوافقه) أى ما ذكره صاحب المعتمد (قوله الى حيث تنهاه العبادة الخ) فان استوت جميع البلاد في عدم اظهار ذلك أى الحق كما فى زماننا فلا وجوب بخلاف اه مغنى (قوله نقل ذلك) أى ما فى المعتمد (قوله واقره) ومن اقره الاسنى والمغنى (قوله وينازع فيه) أى بما ذكره صاحب المعتمد (قوله آلات لهو) أى استعجالها (قوله لا يلزمه الانتقال) أى من جبرتها (قوله ولا فعل منه) جملة حالية (قوله ذاك) أى من فى جواره (قوله مع التقله) أى الى دار بعيدة (قوله فلم يلزمه) أى التحول (قوله بخلاف هذا) أى من عجز عن اظهار الحق (قوله قضية هذا) أى الفرق (قوله ان ذاك) أى من فى جواره آلات الله وكذا الإشارة بقوله وهذا الخ (قوله اذالم يلزمه) أى الانتقال (قوله فاولى البلد) اولى من البلد (قوله على ان قضية الخ) ولما كان قوله لانه اذالم يلزمه الخ قابلاً للسمع بما مر فى قوله فان قلت الخ احتاج الى هذا الجواب العلوى (قوله وبفرض اعتماد ذلك) أى ما ذكره صاحب المعتمد (قوله به) أى بذلك القيد (قوله وبان شرط الخ) أى وصرح بان الخ (قوله ان يقدر على الانتقال لبلد سالمة من ذلك) فان استوت جميع البلاد فى عدم اظهار ذلك كما فى زماننا فلا وجوب بخلاف اه مغنى (قوله والحاصل ان الذى يتعين الخ) محل تأمل والذى يظهر وجوب الانتقال عند توفر الشرط المذكورة من غير توقف على ما ذكره القديم الاستيلاء الاصل وهو ما كان للمسلمين من أول الامر الا أن يقال من لازم استيلاء المسلمين الطرول سبق الكفر وعروض الإسلام (قوله ومن هو كذلك) لا تلزمه الهجرة الخ لا بد فى عدم اللزوم من بيان انه كان

يفارق بلد المعصية بالكلية قلت قضية هذا بل صريحه أن ذلك يلزمه الانتقال من البلد وهذا الم يلزمه به لانه اذالم يلزمه من الجوار من فاولى البلد على أن قضية كلام السبكي المذكور أنه لا نظر لبلد ولا لجوار بل للشقة وهى فى التحول من البلد أشق وبفرض اعتماد ذلك فيجب تقييده بما اذالم تكن فى اقامته مصلحة للمسلمين أخذاً من نظيره فى الهجرة من دار الكفر بالاولى ثم رأيت البلقيني صرح به وبان شرط ذلك أيضاً أن يقدر على الانتقال لبلد سالمة من ذلك وأن تكون عنده المؤن المعتبرة فى الحج والحاصل أن الذى يتعين اعتياده فى ذلك ان شرط

وجوب الانتقال بهذه الشروط المذكورة ان تظهر المعاصي المجمع عليها في ذلك المحل بحيث لا يستحي اهلها كلهم من ذلك ان تركهم ازالها مع القدرة لان الافامة حينئذ معهم تعدا عانة وتقريرا لهم على المعاصي (ولو قدر اسير على هرب لزمه) وإن أمكنه اظهار دينه كما صححه الامام واقتضى كلام الزركشي اعتماده تخليصاً لنفسه من رق الاسر لكن الذي جزم به القمولى (٢٧١) ومن تبعه وقال الزركشي انه قياس مامر

في الهجرة أنه لا يلزمه ذلك لأن لم يمكنه اظهار دينه وذلك أن تقول ان أطلقوه من الاسر بان ابحوا له ماشاء من مكث عندهم وعدمه تعيين الثاني والاتين الاول كما هو ظاهر من تغليبه المذكور (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلا وسبيوا اخذا للبال لانهم لم يستأمنوه وليس المراد هنا حقيقة الغيلة وهي ان يتخذه فيذهب به لمحل خال ثم يقتله (او) أطلقوه (على انهم في امانه) أو عكسه (حرم) عليه اغتيالهم لان الامان من احد الجانبين متعذر نعم إن قالوا آمناك ولا امان لنا عليك اى ولا امان يجب لنا عليك جاز له اغتيالهم (فان تبعه قوم) او واحد منهم بعد خروجه (فليدفعهم) وجوبا ان حاربوه وكانوا مثليه فاقبل والا فندبا كذا قيل ويرده مامر أن الثبات للضعيف إنما يجب في الصف (ولو يقتلهم) ابتداء ولا راعى فيهم ترتيب الصائل لا انتقاض امانهم بذلك على المعتمد كذا قيل ايضا وهو اوضح إن سلم انتقاض امانهم بذلك سواء ارادوا ان يجر درده ام نحو قتله وفي عموم نظر

من الزيادة هذا ويدخل في قولهم حيث يتيها له العبادة ان تجزئه الهجرة إلى ادنى محل يامن فيه على نفسه وما يتعلق بها بحيث لا يعد مقبلا معهم ودخوله إلى البلد في بعض الاحيان لقضاء حاجة ضرورية لا يعد به مقبلا ولا ينافى هجرته اه سيد عمر (قوله المعاصي الخ) لعل ال للجنس لا الاستغراق (قول المتن ولو قدر اسير) اى في ايدى الكفار اه معنى (قوله وإن أمكنه) إلى قوله لكن الذي في النهاية والمغنى (قوله) واقتضى كلام الزركشي اعتماده) وهو الاصح انهاية (قوله لكن الذي جزم به القمولى الخ) عبارة المغنى وإن جزم القمولى وغيره بتقييده بعدم الامكان اه (قوله إن لم يمكنه لظهار دينه) أى ولا لا يسن (قوله الثاني) أى عدم اللزوم وقوله الاول اى اللزوم (قوله من تغليبه) اى الامام وهو قوله تخليصا لنفسه الخ (قوله قتلا) إلى قوله إن حاربوه في المغنى إلا قوله اى ولا امان يجب لنا عليك وإلى قوله على المعتمد في النهاية لكن بزيادة قيد يأتى (قوله وهى) اى حقيقة الغيلة (قوله) أو أطلقوه على انهم في امانه (اى وإن لم يؤمنوه) كائنص عليه في الامام اه معنى (قوله أو عكسه) اى او وجد عكسه اه ع ش ويجوز جره عطا على مدخول على عبارة المغنى وكذا لو أطلقوه على أنه في امانهم اه (قوله لان الامان الخ) عبارة المغنى وقام بما التزمه ولا نهم إذا آمنوه وجب ان يكونوا في امان منه اه (قوله جاز له اغتيالهم) اى لفساد الامان لما مر من تعذر من احد الجانبين اه رشيدى (قول المتن فان تبعه قوم) راجع للسائلين اه يجزى ولكن قضية تفصيل رعاية ترتيب الصائل رجوعه للمسئلة الثانية فقط اذ لا يراعى الترتيب في المسئلة الاولى مطلقا كما في شرح الروض عن الروضة (قوله ويرده مامر الخ) اى فيكون المعتمد الندب مطلقا اه ع ش (قوله ولا يراعى فيهم ترتيب الصائل لا انتقاض امانهم) اى حيث قصدوا نحو قتله ولا لم ينتقض في دفعهم كالصائل اه نهاية (قوله ومن ثم) اى للنظر في عموم (قوله صرح جمع الخ) ومنهم المغنى (قوله وهو مبنى الخ) اى ما صرح به الجمع (قوله وهو متجه) اى عدم الانتقاض (قوله فليحمل) إلى المتن في النهاية ما يوافق (قوله هذا) اى ما صرح به الجمع من وجوب رعاية الترتيب (قوله الاول) اى ما قيل من عدم الرعاية (قوله فالؤمن) بفتح الميم (قوله بهذا الشرط) إلى قوله بل هنا في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله على مامر (قوله بل يلزمه الخروج) وله عند خروجه اخذ مال مسلم وجده عندهم ليرده عليه ولو امنهم عليه ولا يضمنه لانه لم يكن مضمونا على الحربى الذى كان يديه بخلاف المغصوب اذا اخذه شخص من الغاصب ليرده الى مالكه فانه يضمنه لانه كان مضمونا على الغاصب فادى حكمة (فروع) لو التزم لهم قبل خروجه ما لا فداء وهو مختار وان يعود اليهم بعد خروجه إلى دار الاسلام حرم عليه العود اليهم وسن له الوفاء بالمال الذى التزمه ليعتمدوا الشرط في اطلاق الاسراء وانما لم يجب لانه التزام بغير حق فالمال المبعوث اليهم فداء لا يملكونه كما قاله الرويانى وغيره لانه ما خوذ بغير حق ولو اشترى منهم شيئا لبيع اليهم ثمناه او اقترض فان كان مختارا التزمه الوفاء او مكرها فالذهب ان العقد باطل ويجب رد العين فان لم يجز لفظ بيع بل قالوا اخذ هذا وابتعنا كذا من المال فقاتل نعم فهو كالشراء مكرها ولو وكلوه ببيع شيء لهم بدارنا باعه ورد ثمنه اليهم معنى وروض مع شرحه (قوله ما لم يمكنه الخ) ظرف لقول المصنف لم يجز الوفاء (قوله فلا يلزمه الخروج) تفريع على المفهوم او هنا سقطه من قلم الناسخ عبارة النهاية والا فلا يلزمه الخ وعبارة المغنى وان أمكنه لم يحرم الوفاء لان الهجرة حينئذ مستحبة اه وكل منهما ظاهر (قوله على مامر) اى من القمولى ومن تبعه عبارة النهاية كما مر اه (قوله فيمينه لغو) اى ولا يمكنه اظهار دينه ايضا ولم يبين ذلك (قوله وان أمكنه اظهار دينه) كتب عليه م وقوله كما صححه الامام كتب عليه ايضا م

ومن ثم صرح جمع بانه يراعى فيهم ترتيب الصائل وهو مبنى على عدم انتقاض امانهم بذلك وهو متجه ان لم يريدوا نحو قتله فليحمل هذا على ارادة مجرد الرد والاول على ارادة نحو القتل لان الذى اذا انتقض عهده بقتلنا فالؤمن أولى (ولو شرطوا) عليه (أن لا يخرج من دارهم لم يجز) له (الوفاء) بهذا الشرط بل يلزمه الخروج حيث أمكنه فوراً بدينه من الفتن وبنفسه من الذل مالم يمكنه اظهار دينه فلا يلزمه الخروج على مامر بل يسن ولو حلفوه على ذلك بطلاق أو غيره مكرها على الحلف فيمينه لغو



يبحث بالخروج اه معنى (قوله والاحث الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان حلف لهم ترغيبا لهم لينقوا به ولا يتهموا بالخروج ولوقبل الاطلاق حث بخروجه اه (قوله والاحث) هذا يفيد ان الخروج مع التمكن من تركه يوجب الحث وان كان الخروج واجبا سم على حج اى والقياس عدم الحث اه ع ش (قوله ومن الاكر اه ان يقولوا الخ) اى فلو حلف حينئذ فاطفوه فخرج لم يثبت ايضا كمالوا اخذ الموصوص رجلا وقالوا لا تركك حتى تحلف انك لا تخبر بمكاننا فحلف ثم اخبر بمكانهم لم يثبت لانه يمين اكر اه اسنى ومعنى (قوله بل هنا اكر اه ثان الخ) قد يقال ان اثر هذا الاكر اه الثانى مع الحث عارض قوله السابق ولا الحث ولا فلا اثر لذك كره هنا اه سم اى فكان ينبغى حذفه كما فعله النهاية والمغنى إلا ان يقال انه مقول لا كره الاول لا مؤثر مستقل وفي ع ش هنا جواب لا يلاقى السؤال (قول المتن ولوعاقد الامام) اى او نائبه اه معنى (قوله هو الكافر) الى قول المتن فان لم تكن فى المغنى الا قوله وعليه الى وخرج وقوله وان تعلق الى وذلك وقوله و صوب الى المتن والى قوله اذا سلام الجوارى فى النهاية لا قوله و صوب الى المتن وما سانه عليه (قوله هو الكافر الغليظ الخ) ويطلق ايضا على المسلم المتصف بذلك كما ذكره الاذرى اه رشيدى عبارة القاموس العليج بالكسر الرجل من كفار العجم ورجل عليج ككثف و صردو خل رشيدى صريح معالج الامور اه (قوله باسكان اللام) اى وفتح القاف وقوله محصورة اى ولا فلا يصح اه معنى (قوله على الاوجه) راجع الى قوله او مبهمة من قلاع الخ (قوله اى على اصل طريقها الخ) عبارة المغنى اما لانه خفى علينا طريقها اولد لنا على طريق خال من الكفار اوسهل او كثير الماء والكلاء او نحو ذلك اه (قوله ويعينها الامام) ويحجر العليج على القبول لان المشروط جارية وهذه جارية اسنى ومعنى (قوله بالدلالة) اى الموصلة الى الفتح كما ياتى (قوله ولو من غير كلفة الخ) وفاقا للمغنى والروض وخلافا للنهية حيث عقب قول الشارح ولو من غير كلفة الى قوله اما المسلم بما نصح كذا قاله بعضهم والاوجه حمل ما هنا على ما اذا كان فيه كلفة ليوافق ما مر ثم اه (قوله كان يكون تحتها الخ) عبارة المغنى حتى لو كان الامام نازلا تحت قلعة لا يعرفها فقال من دلى على قلعة كذا قاله منها جارية فقال العليج هى هذه استحق الجارية كفى الروضة واصلها ولم يعتبروا التعب هنا ولهذا قال العليج بمكان القلعة كذا ولم يمش ولم يتعب استحق الجارية فكذلك هنا وقد استثنوا من عدم صحة الاستتجار على كلفة لا تتعب مسئلة العليج للحاجة اه (قوله وبه فارق) اى بقوله للحاجة (قوله لان فيها الخ) ولان المسلم يتعين عليه فرض الجهاد والدلالة نوع منه فلا يجوز اخذ العوض عليه اسنى ومعنى (قوله وقال اخرون لافرق الخ) وهو المعتمد نهية ومعنى (قوله وعليه) اى على عدم الفرق (قوله فيعطاهما) اى المسلم اه ع ش (قوله وان اسلمت) غاية اه ع ش (قوله فلو ماتت الخ) هذا يجرى فى الكافر ايضا كما ياتى وإذا تأملت كلامه وجدت حكم معاودة المسلم حكم معاودة الكافر ولا مخالفة بينهما الا باعتبار الغاية المذكورة اه بغير مى اى وان اسلمت (قوله فله قيمتها) اى للمسلم (قوله وخرج بقوله الخ) عبارة المغنى واحترز بقوله وله منها جارية عما اذا قال الامام وله جارية مما عندى مثلافه لا يصح للجهل بالجعل كسائر الجمالات وتعبيره بالجارية مثال ولوقال جعل كفى التنبيه لكان اشمل اه (قوله للجهل بالجعل بلا حاجة) عبارة شرح المنهيج والمغنى على الاصل فى المعاودة على مجهول اه وهى احسن (قوله وفتحها معاودة) جملة حالية لكن فيه جعل الصفة مبتدأ بالاعتماد على نى او استفهام على ما جوزه الاخفش (قوله ولو فى مرة اخرى) كان تركناها بعد دلالته ثم عدنا اليها اسنى ومعنى (قوله معه) اى العلم اه رشيدى (قوله لاعكسه) اى بان اسلمت قبله اه ع ش عبارة سم اى بان اسلم هو بعدها لا تنقل الحق منها الى قيمتها اه (قوله

ثان شرعى على الخروج لوجوبه كما تقرر (ولو عاقد الامام علجا) هو الكافر الغليظ الشديد سمى بذلك لدفعه عن نفسه ومنه العلاج لدفعه الداء (يداه) (على) نحو بلد أو (قلعة) باسكان اللام وفتحها معينة أو مبهمة من قلاع محصورة على الاوجه اى على أصل طريقها أو أسهل أو أرفق طريقها (وله منها جارية) مثالا ولو حرة مبهمة ويعينها الامام (جاز) وإن كان الجعل مجبولا غير مملوك للحاجة مع ان الحرية ترق بالاسر ويستحق بالدلالة ولو من غير كلفة كان يكون تحتها فيقول له وهى هذه للحاجة أيضا وبه فارق ما مر فى الاجارة والجمالة اما المسلم فقال جمع لا تجوز هذه المعاودة معه لان فيها أنواعا من الضرر واحتملت مع الكافر لانه أعرف بقلاعهم وطرقهم وقال اخرون لافرق ورجحه الاذرى والبلقى وغيرهما وقضية كلام الشيخين فى الغنينة اعتماده وعليه فيعطاهما ان وجدت حية وان أسلمت فلو ماتت بعد الظفر فله قيمتها وخرج بقوله منها قوله بما عندى فلا يصح للجهل بالجعل بلا حاجة (فان فتحت) عنوة (بدلالته) وفتحها معاودة

(قوله والاحث) هذا يفيد أن الخروج مع التمكن من تركه يوجب الحث وإن كان الخروج واجبا (قوله بل هنا اكر اه ثان الخ) قد يقال ان اثر هذا الاكر اه الثانى منع الحث عارض قوله السابق ولا الحث ولا فلا اثر لذك كره هنا (قوله وبه فارق ما مر فى الاجارة) والاوجه حمل ما هنا على ما فيه كلفة ليوافق ما مر مر (قوله وقال اخرون لافرق) كتب عليه م (قوله لاعكسه) لا تنقل الحق منها الى قيمتها (قوله ايضا لاعكسه)

كأياتي (اعطياها) وان لم يوجد سواها وان تعلق بها حتى لازم من معاملتهم مع بعضهم كما هو ظاهر إذ لا اعتداد بمعاملتهم في مثل ذلك وذلك لانه استحقيقا بالشرط قبل الظاهر (أو) فتحهما معاقدته (بغيرها) أي دلالة لو غير معاقدته ولو (٢٧٣) بدلالته (فلا) شيء له (في الاصح) لفقد

الشرط وهو دلالته وصوب

البقيني الاستحقاق ويتجه اعتماده ان كان الفاتح بدلالته نائباً عن دله (وان لم تقتح فلا شيء) له لتعلق جماعته بدلالته مع فتحها فالجعل مقيد به حقيقة وان لم يجز لفظه (وقيل ان لم يعلق الجعل بالفتح فله أجرة المثل) لوجود الدلالة ويرده ما تقرر هذا إذا كان الجعل فيها وإلا لم يشترط في استحقيقه فتحها اتفاقاً على ما قاله الماوردي وغيره (فان) فتحهما معاقدته بدلالته و (لم يكن فيها جارية) أصلاً أو بالوصف المشروط (أو ماتت قبل العقد فلا شيء له) لفقد المشروط (أو) ماتت (بعد الظفر وقبل التسليم) اليه (وجب بدل) لانها حصلت في قبضة الامام فالتلف من ضمانه (أو) ماتت (قبل ظفر فلا) شيء له (في (الاظهر) كالولم تكن فيها إذ الميتة ومثلها الحاربة غير مقدور عليها (وان اسلمت المعينة) الحرية كذا قيد به شارح والثاني غير قيد بل لافرق وزعم ان الحرية إذا اسلمت قبل الظفر لا يعطى قيمتها مردود وكذا الاول إذ اسلام

كما يأتي) أي في قوله هذا كله ان لم يسلم وإلا أعطيها الخ (قول المتن أعطيها) أي أعطى العليج الجارية التي وقع العقد عليها من المعينة أو المبيمة التي عنينا الامام اه عش (قوله وان تعلق الخ) غاية ثانية (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله أو غير معاقدته) عطف على معاقدته (وله لفقد الشرط) هذه علة الصورة الاولى فقط قال المغني واما في الثانية فلا تنفاه معاقدته مع من فتحها اه (قوله وصوب البقيني الخ) أي في الصورة الثانية اخذ من آخر كلامه (قوله عن دله) لعل صوابه عن معاقدته (قوله بدلالته مع فتحها) فالاستحقاق مقيد بشيئين الدلالة والفتح اه مغني (قوله مقيد به) أي بالفتح (قوله ما تقرر) أي في قوله فالجعل مقيد به اه عش (قوله هذا) أي الخلاف (قوله فيها) عبارة المغني من القلعة اه في بمعنى من (قوله اتفاقاً الخ) لعل صورته انه عوقد بجعل معين من مال الامام أو بيت المال والا فقدر انه لو عاقده بجارية من غير القلعة لم يصح للجعل بالجعل بلا حاجة اه عش وقد يقال لا يلزم من عدم الصحة عدم استحقاق أجرة المثل (قول المتن أو ماتت قبل العقد) جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء فيها مالوا اسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان أسلم بعدها اه سم وسياق عن المغني والاسنى ما يفيد (قوله والثاني) أي الحرية (قوله بل لافرق) هذا قد يناهيه قوله الآتي لان اسلامها يمنع رقها إلا ان يقال بالتوزيع الآتي في كلام سم اه عش (قوله وكذا الاول) أي وكذا التعيين ليس بقيد (قوله إذ اسلام الجوارى) أي الموجودة في القلعة (قوله كذلك) أي كالاسلام المعينة (قوله سواء) كان اسلامها قبل العقد الخ عبارة المغني مع المتن وان اسلمت دون العليج بعد العقد وقبل ظفرها أو بعده فالمذهب الخ امالوا اسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك وبانها فاتته كما قاله البقيني وكلام غيره يقتضيه وان كان ظاهر عبارة المصنف استحقيقه لانه عمل متبرعا اه وفي سم بعد ذكر مثل قوله امالوا اسلمت الخ عن الاسنى مانصه وقوله ان علم بذلك الخ هل يجري فيها إذا ماتت قبل العقد اه اقول الفرق بين الموت والاسلام ظاهر (قوله وبعده) الاولى ام بدل الواو (قوله ان لم يسلم) أي العليج (قوله مالم يكن اسلامه بعدها) أي بان اسلم معها أو قبلها (قوله لا تنتقل الخ) أي وان كان اسلامه بعد اسلامها فلا يعطاها لا تنتقل الخ (قوله وان نازع فيه البقيني) أي بانه استحقيقها بالظفر وقد كانت اذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك باسلامها كالمولود ملكها ثم اسلمت لكن لا تسلم اليه بل يؤمر بازالة ملكه عنها إلى آخر ما اطال به مما حكاه في شرح الروض اه سم وقال المغني وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع عقد لازم وما هنا جمالة جائزة مع المساحة فيها مالا يتسامح في غيرها فلا تلحق بغيرها اه (قوله لان اسلامها) إلى قوله قالاني النهاية والمغني (قوله يمنع رقها واستيلاء عليها) كانه على التوزيع أي يمنع رقها إذا كانت حرة واسلمت قبل الاسر والاستيلاء عليها إذا اسلمت الحرة بعد الاسر واسلمت الرقيقة فليتامل سم على حج اه عش

بان اسلم هو بعدها (قوله سواء) كان اسلامها قبل العقد أم بعده الخ في شرح الروض امالوا اسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك وبانها قد فاتته لانه عمل متبرعا ذكره البقيني وكلام غيره يقتضيه اه وقوله ان علم بذلك الخ هل يجري فيما إذا ماتت قبل العقد (قوله ايضا سواء) كان اسلامها قبل العقد أم بعده قبل الظفر وبعده هذا كله ان لم يسلم الخ جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء فيها مالوا اسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان اسلم بعدها اه (قوله وإلا اعطيها) يتامل هذا مع ما قدمه في شرح ولو اسلم اسير عصم دمه الخ من قوله لا متناعه طور الرق على من قارن اسلامه حرته فان اسلام هذا قارن حرته إذ لا ترق إلا بالاخت (قوله وان نازع فيه البقيني) بانه استحقيقها بالظفر وقد كانت اذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك باسلامها كالمولود ملكها ثم اسلمت لكن لا تسلم اليه بل يؤمر بازالة ملكه عنها الخ ما اطال به مما حكاه في شرح الروض (قوله يمنع رقها واستيلاء عليها) كانه على التوزيع أي يمنع رقها إذا كانت حرة واسلمت قبل الاسر والاستيلاء

الجوارى كلهن في المبيمة كذلك فيما يظهر سواء كان اسلامها

(٣٥ - شرواني وابن قاسم - تاسع)

قبل العقد أم بعده قبل الظفر وبعده هذا كله ان لم يسلم وإلا اعطيها مالم يكن اسلامه بعدها لا تنتقل حقه ليد لها قاله الامام والماوردي وغيرهما بناء على منع تملك الكافر للمسلم وان نازع فيه البقيني (فالمذهب وجوب بدل) لان اسلامها يمنع رقها واستيلاء عليها فيعطى البدل

من اخماس الغنيمة الاربعة فان لم تكن غنيمة فالذى يظهر وجوبه من بيت المال (وهو) اى البدل (اجرة مثل وقيل قيمتها) وهو المتمد كافي الروضة وأصلها عن الجمهور قالوا محل الخلاف فى المعينة أما المهمة إذامات كل من فيها وأوجبنا البدل فيجوز أن يقال يرجع بأجرة المثل قطعاً لتعذر تقويم المجهول ويجوز أن يقال (٢٧٤) يسلم اليه قيمة من تسلم اليه قبل المرات اه والاوجه الاول ورجح بعضهم الثانى قال

فيعين له واحدة ويعطيه قيمتها كما يعينها له لو كن احياء وخرج بعنوة مالمو فتحت صلحا بدلالته ودخلت فى الامان فان امتنع من قبول بدلها وهم من تسليمها نبذ الصلح وبلغوا المأمن فان رضوا بتسليمها ببذلها اعطوه من محل الرضخ

﴿كتاب الجزية﴾

تطلق على العقد وعلى المال الملزم به وعقبها للقتال لانه مغياها فى الآية التى هى كاخذه ﷺ إياها من اهل نجران وغيرهم الاصل فيها قبل الاجماع من المجازاة لانها جزء اعصمتهم منا وسكنناهم فى دارنا فهى اذلال لهم لنحللهم على الاسلام لا سيما اذا خالطوا اهلهم وعرفوا بحاسنه لافى مقابلة تقريرهم على كفرهم لان الله اعز الاسلام واهله عن ذلك وتقطع مشروعاتها بنزول عيسى صلى الله عليه وآله وسلم لا يبق لهم حينئذ شبهة بوجه فلم يقبل منهم الا الاسلام وهذا من شرعنا لانه انما ينزل حاكما به متلقيا له عنه ﷺ من القرآن والسنة

ورشيدى (قوله من الاخماس الاربعة) أى لا من أصل الغنيمة ولا من سهم المصالح اه معنى عبارة النهاية من حيث يكون الرضخ كما هو اوجه احتمالين اه (قوله اى البدل) اى حيث وجب اه معنى (قوله كل من فيها) اى فى القلعة من الجوارى (قوله والاوجه الاول) اى اجرة المثل خلافاً للنهاية والمعنى (قوله ورجح بعضهم الثانى) اى قيمة من تسلم اليه اعتمده النهاية والمعنى (قوله فيعين) اى الامام اه ع ش (قوله وخرج) إلى الكتاب فى النهاية والمعنى (قوله ودخلت فى الامان) وإن كانت خارجة عن الامان بان كان الصلح على امان صاحب القلعة واهله ولم تسكن الجارية منهم سلمت إلى العلاج اه معنى (قوله فان امتنع) اى العلاج (قوله وهم من تسليمها الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولم يرض اصحاب القلعة بتسليمها اليه واصروا على ذلك نقضنا الصلح وبلغوا المأمن بان يردوا إلى القلعة ثم يستأنف القتال وإن رضى اصحاب القلعة بتسليمها إلى العلاج بقيمتها دفعنا لهم القيمة اه (قوله نبذ الصلح) لانه صلح منع الوفاء بمأشر طنا قبله اه اسنى (قوله فان رضوا بتسليمها الخ) لا يخفى ان دخولها فى الامان يمنع استرقاقها فكيف تسلم للعلاج ببذلها إذا رضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسليمها فى معنى رفع الامان عنها واسترقاقها او يفرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة اه سم (قوله من محل الرضخ) اى من الاخماس الاربعة لا من اصل الغنيمة ولا من سهم المصالح

﴿كتاب الجزية﴾

(قوله تطلق) إلى قوله لان الله تعالى أعز الاسلام فى المعنى لا لقوله وسكنناهم فى دارنا وإلى قوله ومن ثم اشترط فى النهاية (قوله تطلق) اى شرعا اه ع ش (قوله على العقد) وهو المراد فى الترجمة (قوله وعقبها للقتال) الاول وعقب القتال بها (قوله فى الآية التى الخ) وهى قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله إلى قوله حتى يعطوا الجزية مغنى (قوله إياها) اى الجزية (قوله من اهل نجران) وهم نصارى واول من بذل الجزية بجيرى (قوله وغيرهم) كمجوس هجروا اهل ايلة مغنى واسنى (قوله كاخذه الخ) فى موضع الحال من هى وقوله الاصل خبره اه ع ش اى والجملة صلة التى (قوله فيها) اى الجزية (قوله من المجازاة) عبارة النهاية والمعنى وهى ماخوذة من المجازاة اه (قوله وسكنناهم فى دارنا) ليس بقيد كما يأتى (قوله فهى الخ) لعل الاول الواو بدل الفاء (قوله لافى مقابلة تقريرهم الخ) عطف على قوله اذلال لهم (قوله عن ذلك) اى جزء تقريرهم على الكفر (قوله فلم يقبل) الاول فلا يقبل (قوله وهذا) اى انقطاع مشروعاتها بنزول عيسى (قوله حاكما به) اى بشرعنا (قوله من القرآن الخ) لعله بدل من قوله عنه والمراد انه ﷺ بين سيدنا عيسى حكم كل ما يريد به ذكره ﷺ له دليله المصرح به من القرآن والسنة والاجماع وقوله او عن اجتهاده الخ عطف على قوله عنه الخ والضمير لعيسى والمغايرة بين المعطوفين ظاهرة إذ التلقى على الاول بغير واسطة وعلى الثانى بواسطة الاجتهاد (قوله واجتهاد النبى الخ) لعل مراده مطلق النبى الشامل لسيدنا عيسى او خصوص سيدنا عيسى وإلا فلا يطاق المدعى (قوله لانه لا يخطئ) اى فهو كالنص رشيدى (قوله واركانها) إلى قوله ورجح فى المعنى لا لقوله مع الذكور (قوله مع الذكور) وسيأتى مع غيرهم

عليها إذا أسلمت الحرة بعد الاسر أو أسلمت الرقيقة فليتلأمل (قوله ودخلت فى الامان الخ) لا يخفى أن دخولها فى الامان يمنع استرقاقها فكيف الصلح ببذلها إذا رضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسليمها فى معنى رفع الامان عنها واسترقاقها او يفرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة

﴿كتاب الجزية﴾

(قوله مع الذكور) وسيأتى مع غيرهم

والاجماع أو عن اجتهاده مستمدان هذه الثلاثة والظاهر أن المذاهب فى زمنه لا يعمل منها إلا بما يوافق ما يراه لانه اه لا مجال للاجتهاد مع وجود النص أو اجتهاد النبى ﷺ لانه لا يخطئ كما هو الصواب المقرر فى محله وأركانها عاقدة ومعقوده ومكان ومال وصيغة ولاهيتها بدأها فقال (صورة عقدها) مع الذكور أن يقول لهم الامام أو نائبه (أقركم) أو أقرر تكم كما بأصله

ورجح لاحتمال الاولى الوعد ومن ثم اشترط ان يقصد به الحال مع الاستقبال حتى ينسلخ عن الوعد واعتراضه بان المضارع عند التجرد عن  
القرائن يكون للحال وبأن المضارع يأتي للانشاء كاشهد يرد بان هذا لا يمنع احتماله الوعد (٢٧٥) على ان فيه خلافا قويا بأنه الاستقبال حقيقة

وقدم في الضمان ان أودى

المال او احضر الشخص  
ليس ضمانا ولا كفالة وفي  
الاقرار ان اقر بكذا لغو  
لانه وعدوه يتايد ما تقرر  
الا ان يوجه إطلاق المتن  
بان شدة نظرهم في هذا  
الباب لحقن الدم اقتضى  
عدم النظر لاحتماله للوعد  
عملا بالمشهور انه للحال او  
لها ومر ثم اعني في الضمان  
ما يؤيد ذلك ويوضحه  
فراجع (بدار الاسلام)  
غير الحجاز كذا قاله شارح  
وظاهره انه لا بد من ذكر  
ذلك في العقد والظاهر انه  
غير شرطا كتنفاه باستثنائه  
شرعا وان جهله العاقدان  
فيما يظهر على ان هذا من  
اصله قد لا يشترط فقد  
نقرهم بها في دار الحرب  
وحينئذ فصيغة عقده فيما  
يظهر أقركم في داركم على ان  
تبدلوا جزية وتامنوا منا  
ونأمن منكم (أو أذنت في  
إقامتكم بها) أو نحو ذلك  
(على ان تبدلوا) أي أعطوا  
(جزية) في كل حول قال  
الجرجاني ويقول أول  
الحول أو آخره ويظهر انه  
غير شرط (وتنقادوا للحكم  
الاسلام) أي لكل حكم من

اه سم (قوله ورجح) قد رجع صنيع المصنف باشتماله على إفادة صحة العقد بهذه الصيغة التي يتوهم عدم صحة  
العقد بها مع فهم ما بالحرر بالاولى بخلاف ما فيه فانه لا يفهم منه هذا مطلقا فليتأمل سم على حج اه ع ش  
ورشيدى (قوله لاحتمال الاولى) أي ما في المتن بصيغه المضارع (قوله اشترط الخ) خلافا للنهائية والمعنى  
والشترط لذلك اللفظي كما في المعنى (قوله واعتراضه) أي اشترط قصد الحال مع الاستقبال بالاولى  
ووافق المعترض النهائية والمعنى (قوله يكون للحال) أي كالاستقبال اه رشيدى وفيه نظر (قوله يرد بان  
هذا لا يمنع احتماله الخ) هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يحمل عليه بالقرائن اه سم (قوله  
على ان فيه) أي في المضارع (قوله ما تقرر) أي اشترط أن يقصد بالاولى الحال مع الاستقبال أو قوله ورجح  
لاحتمال الاولى الوعد الخ (قوله إلا ان يوجه إطلاق المتن الخ) اعتمده النهائية والمعنى كاه (قوله ذلك) أي  
التوجيه المذكور (قوله من ذكر ذلك) أي من التصريح باستثناء الحجاز (قوله والظاهر) إلى قوله وحينئذ  
في النهاية (قوله على ان) إلى قوله وحينئذ في المعنى (قوله على ان هذا) أي قوله بدار الاسلام اه ع ش (قوله  
قد لا يشترط) ولا يرد على المصنف لان ما ذكره مثال اه سم (قوله فقد نقرهم) الفاء تعليلية (قوله بها) أي  
الجزية اه معنى (قوله وحينئذ) أي حين نقرهم بالجزية في دراهم (قوله أو نحو ذلك) إلى قول المتن ولو  
وجد في النهاية إلا قوله أو ما أقركم الله (قول المتن ان تبدلوا) بابه نصر اه ع ش (قوله أي أعطوا) بمعنى  
تأتمروا اه معنى (قوله المتن جزية) أي هي كذا اه معنى (قوله في كل حول) إلى قوله ويظهر في المعنى  
(قوله انه) أي ذكر كونه أول الحول أو آخره (قوله غير شرط) أي فيحمل ماقاله الجرجاني على الاكمل  
اه نهاية (قوله أي لكل حكم الخ) قد يقال لعل نكتة عدول المصنف إلى الافراد الاشارة إلى حكم الاسلام  
بالنسبة اليهم لا بالنسبة للمسلمين وحكم الاسلام فيهم هو وجوب الانقياد لبعض الاحكام الاسلامية دون  
بعض وهو لا تعدد فيه وان تعددت متعاقباته فليتأمل اه سيد عمر (قوله أي لكل حكم الخ) عبارة المعنى في  
غير العبادات من حقوق الآدميين في المعاملات وغرامة المتلفات وكذا ما يعتقدون تحريمه كالزنا والسرقة  
دون ما لا يعتقدونه كشرب الخمر ونكاح المحوسل للحارم (لا يرونه) أي لا يبيحونه ولا يعتقدون حله وبه  
يعلم ما في قول سم والرشيدى (قوله كالزنا والسرقة) أي تركها اه (قوله ومن عدم تظاهرها) الظاهر انه  
معطوف على ما لا يرونه إذ هو من جملة الاحكام كما لا يخفى فهو أولى من جعل الشهاب بن قاسم له معطوفا على  
من احكامه اه رشيدى (قوله وبهذا الالتزام) إلى قوله وظاهر كلامهم في المعنى إلا قوله قال إلى ولا يرد  
(قوله وبهذا الالتزام) أي التزام احكامنا اه معنى (قوله فسروا) وقالوا واشد الصغار على المرء ان يحكم عليه  
بما لا يعتقده ويضطر إلى احتماله اسنى ومعنى (قوله ووجب التعرض) أي في الايجاب اه معنى (قوله  
لهذا) أي التزام احكامنا (قوله قال الماوردى الخ) أي عطف على ان تبدلوا الخ حينئذ كان المناسب في قوله

(قوله ورجح لاحتمال الاولى الخ) قد رجع صنيع المصنف باشتماله على إفادة صحة العقد بهذه الصيغة التي  
يتوهم عدم صحة العقد بها مع فهم ما بالحرر بالاولى بخلاف ما فيه فانه لا يفهم منه هذا مطلقا فليتأمل (قوله  
يرد بان هذا لا يمنع احتماله الوعد) يرد عليه ان احتماله الوعد لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يحمل عليه  
بالقرائن كما لا يمنع ان يقصد به الحال مع الاستقبال في هذا الرد ما فيه (قوله ايضا لا يمنع احتماله الوعد)  
هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يحمل عليه بالقرائن (قوله اكتفاء الخ) قد يقال هو ايضا  
مستفاد من قوله الآتي وتنقادوا الخ اذ من حكم الاسلام امتناع إقامتهم بالحجاز على ما يأتي (قوله على أن هذا  
من اصله قد لا يشترط) ولا يرد على المصنف لان ما ذكره مثال (قوله كالزنا) أي كترك الزنا (قوله ومن  
عدم التظاهر) لعله عطف على من احكامه يجعل من فيه يائية لا تبعية لتعذر هاهنا أو تبعية بجعل البعض

أحكامه غير نحو العبادات مما لا يرونه كالزنا والسرقة لا كشراب المسكر ونكاح المحسوس للحارم ومن عدم التظاهر بما يبيحونه وبهذا الالتزام  
فسروا الصغار في الآية ووجب التعرض لهذا مع كونه من مقتضيات العقد لانه مع الجزية عوض عن تقريرهم فكان كالثمن في البيع والاجرة  
في الاجارة قال الماوردى وان لا يجتمعوا على قتالنا كما آمنوا منا ويرد وان نقله الامام عن الائمة بان هذا داخل في الانقياد

ولا يرد عليه صحة قول الكافر اقررتي بكذا الخ فقال الامام اقررتك لانه لما اراد ضرورة عتدها الاصل من الموجب اما النساء فيمكن فيهن  
الانقياد لحكم الاسلام اذلا جزية عليهن (٢٧٦) وظاهر كلامهم ان ما ذكر صريح وانه لا كناية هنا لفظا ولو قيل ان كنيات الامان اذا

تجتمعوا وقوله امنوا الخطاب (قوله ولا يرد عليه) اي المصنف حيث اقتصر على الصورة المذكورة (قوله لانه) اي المصنف (قوله اما النساء) اي المستقلات اه رشدي وهو محترز قوله السابق مع الذكور (قوله فيمكن) بل يتعين (قوله فيهن) اي في العقد معهن (قوله الانقياد الخ) اي ذكره والاقتصار عليه (قوله ان ما ذكر) اي في المتن (قوله هنا) اي في الايجاب بدليل ماسياتي في القبول اه رشدي (قوله لفظا) اي بخلافها فعلا فانها موجودة كالكتابة وبشارة الاخرس اذ افهمها الفطن دون غيره اه عش (قوله على ان تبذلوا الخ) نائب فاعل ذكر (قوله تكون الخ) خبر ان وقوله لم يبعد جواب ابو (قوله اقلها) وهو دينار اه عش (قول المتن عن الله الخ) اي عن ذكره على حذف المضاف وقول الشارح الا في بسوء متعلق به (قوله ذكره) اي الكف (قوله معلقا) وتقدم صحة تعليق الامان اه سم (قوله لانه بدل) الى قوله وافهم في المغنى لا قوله والتوافق فيها (قوله لانه) اي العقود وقوله وهو اي الاسلام (قوله فلا يمكن الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في التاقيت بمعلوم كسنة اما المحمول كافركم ماشئنا او ماشاء الله اوزيدوا اقرمكم الله فالذهب القطع بالمنع واما قوله صلى الله عليه وسلم اقرمكم ما اقرمكم الله فانما جرى في المهادنة حين اودع يهود خيبر لافي عقد الذمة ولو قال ذلك غيره من الانمة لم يصح لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> يعلم ما عاهد الله بالوحي بخلاف غيره وقضية كلامهم انه لا يشترط ذكر التأييد بل يجوز الاطلاق وهو يقتضي التأييد اه (قوله ولانما قاله) اي اقرمكم الله نهاية ومغنى (قوله او ماشئت الخ) بضم التاء (قوله لانها الخ) الاولى التذكير (قوله بخلاف الهدنة) لا تصح بهذا اللفظ اي ماشئتم لانه يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتا الى ما يحتمل تأييده المنافي لمقتضاه اسنى ومغنى (قول المتن ويشترط) اي صحة العقد من ناطق اه مغنى (قوله من كل منهم) ينبغي او من وكيلهم سم على حج اه عش (قوله وبشارة الخ) لا يخفى ما في عطفه على غاية للفظ قبول عبارة المغنى اما الاخرس فيكفي فيه الاشارة المفهومة تكفي الكتابة مع التنية كما بحثه الاذرعى كالبيع بل اولى كما صرحوا به في الامان اه (قوله وبكناية) الجزم باطلاقة مع قوله السابق وانه لا كناية هنا لفظا فيه شيء اذ لا وجه للفرق بين الايجاب والقبول في ذلك اه سم وتقدم عن عش ما يوافقه (قوله والتوافق فيها) قد يغنى عنه قوله سابقا لما اوجه العاقد (قوله لم يلزمه شيء) وجاز لنا قتله غيلة واسترقاقه واخذ ماله ويكون فينا والمن عليه بنفسه وماله وولده وروض مع شرحه (قوله بخلاف من سكن الخ) اي من الملتزمين لاحكام فانه يلزمه الاجرة اه اسنى (قوله لان عماد الجزية الخ) اي وهذا الحرب لم يلزم شيئا بخلاف الغاصب اه اسنى (قوله لزوم لكل سنة دينار) اي ويسقط المسمى لفساد العقد اه روض مع شرحه (قوله اقلها) اي الجزية (قوله فانه لا يلزم شيء) اي على المعقود له وان اقام سنة ويبلغ المأمن اه اسنى (قوله غير الاربعة المشهورة) وهي الحج والعمرة والخلع والكتابة ويضم اليها ما هنا فتصير خمسة اه عش اقول بل يزيد عليها كما يعلم بسبر كلامهم (قوله او لا سلم) الى قوله وكأنهم اكتفوا في المغنى لا قوله او بنحوه ولى قول المتن والاخر وثنى في النهاية لا قوله وبه حكمت الى قوله قيل (قوله ولو بما فيه مضرة الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولو في وعيد وتهديد سواء كان معه كتاب ام لا اه (قول المتن او بامان مسلم) اي وان عين المسلم وكذبه لاحتمال نسياته عش اه بجيرى (قوله يصح امانه) هل يجب التصريح به قال الزركشى فلا عبرة بامان الصبي والمجنون

منه مجموع احكامه وعدم التظاهر (قوله لانه انما اراد صورة عقدها) فديجاب ايضا بأن من صور الاصل على الاطلاق تقدم الايجاب (قوله معلقا) وتقدم صحة تعليق الامان (قوله بخلاف الهدنة) قال في شرح الروض لا تصح لهذا اللفظ لانه يخرج عقدها عن موضعه من كونه مؤقتا الى ما يحتمل تأييده المنافي لمقتضاه اه (قوله من كل منهم) ينبغي او من وكيلهم فيه (قوله وبكناية) الجزم باطلاقة مع قوله السابق وانه لا كناية هنا لفظا فيه شيء اذ لا وجه للفرق بين الايجاب والقبول في ذلك (قوله يصح امانه) هل يجب التصريح بهذا

ذكر معها على ان تبذلوا الخ تكون كناية هنا لم يبعد (والاصح اشتراط ذكر قدرها) اي الجزية كالثمن والاجرة وسياق اقلها (لا كف للسان) منهم (عن الله تعالى ورسوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>) ودينه بسوء فلا يشترط ذكره لانه داخل في الانقياد (ولا يصح العقد للجزية معلنا ولا مؤقتا على المذهب) لانه بدل عن الاسلام في العصمة وهو لا يؤقت فلا يمكن اقرمكم ماشاء الله او ما اقرمكم الله وانما قاله صلى الله عليه وسلم لا تنتظاره الوحي وهو متعذر الان او ماشئت او ماشاء فلان بخلاف ماشئتم لانها لازمة من جهتنا جائزة من جهتهم بخلاف الهدنة (ويشترط لفظ قبول) من كل منهم لما اوجه العاقد ولو بنحو رضى وبشارة اخرس مفهومة وبكناية ومنها الكتابة وكذا يشترط هنا سائر ما مر في البيع من نحو اتصال القبول بالايجاب والتوافق فيها على الوجه وافهم اشتراط القبول انه لو دخل حربى دارنا ثم علمناه لم يلزمه شيء بخلاف من سكن دار امدة غصبا لان عماد الجزية القبول ولو فسد عقدها من الامام او نائبه لزوم لكل سنة دينار لانه اقلها بخلاف ما لو بطل كان

صدر من الآحاد فانه لا يلزم شيء وبهذا يعلم ان لنا ما يفرق فيه بين الباطل والفاسد غير الاربعة المشهورة (ولو وجد كافر بدارنا انتهى فقال دخلت لسماع كلام الله تعالى) او لا سلم او لا بذل جزية (أو) دخلت (رسولا) ولو بما فيه مضرة لنا (أو) دخلت (بامان مسلم) يصح امانه

(صدق) وحاف ندبان اتهم تغليبا الحقن الدم نعم ان اسر لم يصدق في ذلك إلا ببينة وفي الاولى يمكن من الاقامة وحضور مجالس العلم قدرا تقضى العادة بازالة الشبهة فيه ولا يزداد على اربعة اشهر (وفي دعوى الامان وجه) انه لا يصدق إلا ببينة لسمو لهما ووروده بان الظاهر من حال الحربى انه لا يدخل إلا به أو بنحوه (ويشترط لعقدها الامام أو نائبه) العام أو في عقد هالانها (٢٧٧) من المصالح العظام فاخصت بمن له النظر العام (وعليه) أى أحدهما

(الاجابة إذا طلبوا) هال الامر به في خبر مسلم ومن ثم لم يشترط هنا مصلحة بخلاف الهدنة (إلا) اسيرا او (جاسوسا) منهم وهو صاحب سر الشر بخلاف الناموس فانه صاحب سر الخير (نخافه) فلا تجب إجابتهما بل لا يقبل من الثاني للضرورة من ثم لو ظهر له ان طلبهما مكيدة منهم لم يجبهن (ولا تعقد إلا لليهود والنصارى) وصابئة وسامرة لم يعلم انهم يخالفونهم في اصل دينهم سواء العرب والعجم لانهم اهل الكتاب في آيتها (والجوس) لانه صلى الله عليه وسلم اخذها من مجوس هجر وقال سنوا بهم سنة اهل الكتاب رواه البخارى ولان لهم شبهة كتاب (وأولاد من تهود او تنصر قبل النسخ) او معه ولو بعد التبديل وان لم يحتنوا المبدل تغليبا لحقن الدم وبه فارق عدم حل منا كحتهم وذيحتهم مع ان الاصل في الابضاع والميتات التحريم بخلاف ولد من تهود بعد بعثة عيسى بناء على انها ناسخة او تنصر بعد بعثة نينا صلى الله عليه وسلم وكانهم إنما اكتفوا

انتهى ولعل المراد أنه لا يعتبر على الاطلاق فلا ينافى أنه يوجب تبليغ المأمون في الجملة ففي الروض في باب الامان وإن آمنه صبي ونحوه وظن صحته بلغناه مامنه سم و قوله هل يجب الخ الظاهر انه يجب ويترتب عليه انه لا يجوز نبذه اه ع ش وقد يقال ان قضية التعليل والرد الآتى عدم الوجوب ويؤيده إطلاق المتن والروض والمهجع وسكوت شيخ الاسلام في شرحيهما عن التقييد بذلك وعليه ففائدة تقييد الشارح كالنهاية والمغنى بذلك إنما يظهر فيما إذا صرح بمؤمنه وعينه فينظر هل هو بما يصح امانه شرعا ام لا (قول المتن صدق) أى فلا تعرض له مغنى وشيخ الاسلام (قوله تغليبا الخ) عبارة شيخ الاسلام لان قصد ذلك يؤمنه والغالب ان الحربى لا يدخل بلادنا إلا بامان اه (قوله نعم اسرا الخ) عبارة المغنى ومحل ذلك إذا ادعاه قبل ان يصير عندنا اسيرا أو لا فلا يقبل إلا ببينة اه (قوله إلا ببينة) لا يخفى تعسرها في الثلاثة الاول (قوله وفي الاولى) اى دعوى دخوله لسماع كلام الله تعالى اه ع ش (قوله يمكن) ببناء المفعول من التمكن (قوله او بنحوه) كالترام الجزية او كونه رسولا اه ع ش ويظهر انه مستدرك لا موقع له هنا (قوله لانها) أى الجزية بمعنى العقد (قوله أى أحدهما) أى من الامام أو نائبه (قوله إذا طلبوها) فيه كتابة الالف في آخر الفعل المتصل بالضمير ولو قدر عدة ما كفى المغنى سلم من ذلك (قوله للامرية) اى بقبول مطلوبهم (قوله مصلحة) بل عدم المضرة (قوله إلا اسيرا) عبارة العباب وإن بذلها اى الجزية اسير كتابى حرم قتله لا رفاقه وغنم ماله انتهى اه سم ومثلهما في الروض مع شرحه (قول اما ن نخافه) اى الجاسوس ويحتمل انه راجع للاسيرا ايضا (قوله بل لا تقبل) اى لا تجوز اجابتهن (قوله من الثاني) اى الجاسوس (قوله لو ظهر له) أى العاقد من الامام أو نائبه (قوله منهم) أى الكفار مطلقا جاسوسا كانوا أم لا (قوله لم يجبهن) أى لا تجوز اجابتهن اه يجيرى عن سم عن الطبلاوى (قوله لم يعلم انهم يخالفونهم الخ) اى بان علمنا موافقتهم او شككنا فيها اه ع ش عبارة المغنى والروض مع شرحه واما الصابئة السامرة فيعقد لهم الجزية إن لم يكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في اصول دينهم وإلا فلا نعقد لهم وكذا نعقد لهم لو اشكل امرهم اه (قوله لانهم) اى اليهود والنصارى اه مغنى (قوله في آيتها) اى الجزية (قوله ولان لهم شبهة كتاب) والظاهر انه كان لهم كتاب فرغ اسنى ومغنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله فارق) اى جواز العقد معهم (قوله مع ان الاصل الخ) حال من ضمير به وتأييد لعدم حل ما ذكر (قوله بعد بعثة عيسى) هذا شامل ببعد بعثة نينا فلا حاجة لما زاده النهاية والمغنى عقب ناسخة من قولها او تهود (قوله بناء على انها ناسخة) اى وهو الراجح اه ع ش (قوله وسببه) عطف تفسير اه ع ش (قوله وقضية عبارته) يتامل سم على حج وجه التامل ان قول المصنف من تهود كما يصدق بكل من الابوين يصدق باحدهما فن اين الاقتضاء الا ان يقال لما كانت من صيغ العموم كان المتبادر منها ذلك اه ع ش وقوله لما كانت الخ لا يخفى ما في هذا التوجيه ولو قال الا ان يقال المطلق ينصرف الى الكامل وهو فى ولد من تهود من دخل كل من الابوين كان له وجه (قوله لعقدها) علة الاتجاه (قوله وبه الخ) اى بجواز العقد للشكوك في وقت دخول ابويه (قوله وتقييده اولادهم) اى بكون اصولهم تهودت او تنصرت قبل النسخ اه ع ش (قوله (قوله ايضا يصح امانه) قال الزركشى فلا عبرة بامان الصبي والمجنون اه ولعل المراد انه لا يعتبر على الاطلاق فلا ينافى انه يوجب تبليغ المامن في الجملة ففي الروض في باب الامان ان آمنه صبي ونحوه وظن صحته بلغناه مامنه (قوله اسيرا الخ) عبارة العباب وان بذلها اى الجزية اسير كتابى حرم قتله لا رفاقه وغنم ماله اه (قوله وقضية عبارته) يتامل

بالبعثة وإن كان النسخ يتاخر عنها لانها مظنته وسببه وقضية عبارته أن الضار دخول كل من الابوين بعد النسخ لا أحدهما وهو متجه خلافا للبقين لعقدها لمن احدا بويه وثنى كما ياتى (او شككنا في وقته) اى دخول الابوين هل هو قبل النسخ او بعده تغليبا للحقن أيضا وبه حكمت الصحا بقرضوا ان الله عليهم في نصارى العرب قبل لا معنى لاطلاقه اليهود والنصارى وتقييده اولادهم



ولو عكس كان أولى ثم انه يوم ان من تهوداوت نصر قبل النسخ عقد لا ولاده طلقا وليس كذلك إنما عقد لهم ان لم ينتقلوا عن دين ابائهم بعد البعثة اه ويرد بان ذكر اول الاصل (٢٧٨) وهم اليهود والنصارى الا صلبون الذين ليس لهم انتقال ثم لما ذكر الانتقال عبر فيه بالاولاد

والمراد بهم الفروع وان سفلوا لان الغالب ان الانتقال انما يكون عند طرو البعثة وذلك قد انقطع فلم يبق الا اولاد المستقلين فذكرهم ثانيا فاندفع زعم أن العكس أولى وأما زعم ايها ماذكر فغير صحيح أيضا لان الكلام في اولاد لم يحصل منهم انتقال والا لم يكن للنظر الى ابائهم وجه (وكذا زاعم التمسك بصحف ابراهيم وزبور داود صلى الله) على نبينا و (عليهم وسلم) وصحف ثيبت ابن آدم لصلبه صلى الله عليه وسلم لانها تسمى كتبنا فاندرجت في قوله تعالى من الذين أتوا الكتاب (ومن احدا بويه كتابي) ولو الام اختار الكتابي أم لم يختتر شيئا وفارق كون شرط حل نكاحها اختيارها الكتابي بان ما هنا أوسع وما وقع في شرح المنهج بما يوم ان اختيار ذلك قيد هنا ايضا غير مراد وانما المراد انه قيد لتسميته كتابيا لا لتقريره (والاخر وثني على المذهب) تغليبا لذلك أيضا نعم ان بلغ ابن وثني من كتابية ودان بدین أبيه لم يقر جز ما ومنه يؤخذ ان محل عقدها لمن

ولو عكس) كان يقول ولا عقد إلا لمن تهوداوت نصر قبل النسخ اولادهم اه ع ش (قوله ثم انه) اي قول المصنف واولاد من تهوداوت نصر الخ (قوله وطلقا) اي انتقلوا عن دين ابائهم ام لا (قوله إنما عقد الخ) اي بل إنما الخ (قوله ويرد بان) فيه ما لا يخفى على المتأمل اه سم (قوله الذين ليس الخ) من اين اه سم وقد يقال علم من انصراف المطلق الى الكمال المتبادر (قوله لما ذكر الانتقال) اي اراد ذكر الانتقال (قوله ثانيا) اي بعد ذكر اصولهم (قوله لم يحصل منهم الخ) من اين اه سم (قوله ولالا) اي ولان كان الكلام في الاولاد طلقا (قوله لم يكن للنظر الى ابائهم وجه) هذا ممنوع بل له وجه وهو انه لما ثبت لهم احترام يكون انتقالهم قبل النسخ سري والاحترام لا واولادهم وان انتقلوا تبعاهم فتأمل اه سم على حج اه ع ش (قوله وصحف ثيبت) الى المتن في النهاية (قوله عليهم) كذا في اصله رحمه الله تعالى يضمير الجمع (قوله ولو الام) اي ولو كان الكتاب الام (قوله اختار الكتابي) اي اختار الولد اباه الكتابي اي اختار دينه بخلاف ما اذا اختار التوثن مثلا لا يقر كما سيذكر اه سم (قوله وفارق) اي جواز العقد من احدا بويه كتابي ولو لم يختتر شيئا (قوله اختيارها الكتابي) اي دينه اه ع ش (قوله ان اختيار ذلك) اي دين ابائه الكتابي (قوله هنا) اي في الجزية (قوله لا لتقريره) اي ولا فشرطه ان لا يختار دين الوثني مثلا اه ع ش (قوله تغليبا) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية ولى قوله ويرد في المغنى لا قوله ان بلغ الى محل عقدها وقوله وخلاف الى المتن وقوله هذا غير الى صورته (قوله نعم الخ) هذا مفهوم قوله المار اختار الكتابي او لم يختتر شيئا والظاهر ان حكم عكس هذا لا استدراك كذلك فراجع اه رشیدی وسياق من ع ش الجزم بذلك ويصرح بذلك أيضا قول الشارح الاق ومنه يؤخذ الخ وقول المغنى والروض مع شرحه الاق هناك (قوله ان بلغ الخ) هذا يفهم انه لا اثر لاختياره قبل البلوغ فقوله السابق اختار الكتابي محله بدل البلوغ وقوله ودان الخ انظر اذا بلغ ولم يظهر منه تدین بولاد من الدين ومنه يفهم ذلك انه يقر وفوضه صريح قوله السابق او لم يختتر شيئا لانه في البالغ كما مرسم على حج اه ع ش (قوله بدن ابيه) ومثله عكسه اه ع ش (قوله ومنه يؤخذ ان محل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو توش نصر انى بلغ المام ثم اطفال العتوثين من امهم النصرانية نصارى وكذا من امهم الوثنية فتعقد الجزية لمن بلغ منهم لانه ثبت له علاقة التنصر فلا تزول بما يحدث بعد اه (قوله اذ لم يختتر الخ) خبر ان والضمير لمن بلغ الخ (قوله ويقبل) الى قوله ويرد في النهاية لا قوله هذا غير الى صورته (قوله ويقبل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو ظفر نابة قوم وادعوا او بعضهم التمسك تبعاه لتمسك ابائهم بكتاب قبل النسخ ولو بعد التبدل صدقا المدين دون غيرهم وعقد لهم الجزية لان دينهم لا يعرف إلا من جهتهم فان شهد عدلان ولو منهم بان اسلم منهم اثنان وظهرت عدالتهم بكتبهم فان كان قد شرط عليهم في العقد قتلهم ان بان كذبهم اغتلتناهم وكذا ان لم يشرط في أحد وجبرين نقله الادري وغيره عن النص وقال الامام انه الظاهر لتبليسهم علينا اه وقوله فان شهد الخ في النهاية ما يوافق (قوله ندب تحليفهم) اي بالله وإذا اراد التغليظ عليهم غاظ عليهم بعض صفاته كالذى فاق الحبة واخرج النيات اه

(قوله ويرد بان الخ) فيه ما لا يخفى على المتأمل (قوله الذين ليس لهم انتقال) من اين (قوله لم يحصل منهم انتقال) من اين (قوله ولالا لم يكن للنظر الى ابائهم وجه) هذا ممنوع بل له وجه وهو انه لما ثبت لهم احترام لكون انتقالهم قبل النسخ سري الاحترام لا واولادهم وان انتقلوا تبعاهم فتأمل اه (قوله اختار) اي الولد قوله الكتابي اي اباه الكتابي (قوله ان اختاره) اي اختار احدا بويه الكتابي اي اختار دينه بخلاف ما اذا اختار التوثن فلا يقر كما سنذكره بل قال البلقيني وكذا ان لم يختتر شيئا قال الشهاب البرلسي فيه نظر لقولهم انه يتبع اشرف ابويه في الدين اللهم الا ان يقال فرضت مسئلتنا في البالغ فاذا بلغ ولم يختتر لم يقر اه ثم رايت الاصلاح المذكور (قوله نعم ان بلغ الخ) هذا يفهم انه لا اثر لاختياره قبل البلوغ فان كان كذلك فقوله السابق

بلغ من اولاد نصراني توشن من نصرانية أو وثنية تغليبا لما ثبت لهم من شبهة التنصر اذا لم يختتر دين الوثني ويقبل قولهم أنهم من عقدهم الجزية لانه لا يعرف غالبا الا ان جهتهم وينبغي ندب تحليفهم وانهم كلامه انها لا تعقد

لغير من ذكر كعابد وثن  
 أو شمس أو ملك وأصحاب  
 الأطباء والفلاسفة والمعلمين  
 والديريين وغيرهم كامر  
 في النكاح (ولا جزية على  
 امرأة) إجماع وخلاف ابن  
 حزم لا يعتد به (وخشى)  
 لاحتمال أنوته فلو بذلاها  
 أعلم أنها ليست عليهم فان  
 رغبا بها فهي أهبة فلو بان  
 ذكرها أخذ منه لما مضى  
 وفارق ما مر في حربي لم يعلم  
 به إلا بعد مدة بان هذا غير  
 ملتزم فليس أهلا للضمان  
 بخلاف الخنثى فإنه ملتزم  
 لحكمنا وإنما أسقطنا عنه  
 الجزية لاحتمال أنوته  
 فلما بان ذكوره عومل  
 بقضيتها وظاهر أن المأخوذ  
 منه دينار لكل سنة وقول  
 وقول أبي زرعة أخذ من  
 كلام شيخه البلقيني لعل صورته  
 أن تعقد له الجزية حال  
 خنوثته يرد بأن هذا  
 لا يحتاج إليه لما تقرر أنها  
 اجرة وهي تجب وإن لم  
 يقع عقد بل لا يصح لانها  
 لو عقدت له كذلك تبين  
 بذكوره صحة العقد ولم  
 يقع خلاف في لزوم لان  
 العبرة في العقود بما في نفس  
 الامر (ومن فيرق) ولو  
 مبعضا لنقصه ولا على سببه  
 يسببه وخبر لاجزية على  
 العبد

عش (قوله لغير من ذكر) سواء فهم العربي والعجمي وعند أي حنيفة تؤخذ الجزية من العجم منهم وعند  
 مالك تؤخذ من جميع المشركين إلا مشركي قريش اه معنى (قوله كعابد وثن أو شمس الخ) أي وإن أرادوا  
 أن يتمسكوا بدين من تعقد له لم يقبل منهم لأن من انتقل من دين إلى آخر لم يقبل منه إلا الاسلام اه عش  
 (قول الماتن ولا جزية على امرأة وخشى) عبارة الروض مع شرحه وتعقد الذمة لامرأة وخشى طلبها بلا  
 بذل جزية ولا جزية عليهما ويعلمهما الامام بانه لاجزية عليهما اه (قوله فلو بذلاها) أي لو طلبا عقد  
 الذمة بالجزية اه معنى (قوله عليهما) المناسب للتثنية (قوله فهي أهبة) أي لجهة الاسلام اه عش (قوله  
 أهبة) أي لا تلزم إلا بالقبض اسنى ومعنى (قوله فلو بان) أي الخنثى وقوله اخذ منه لما مضى هل يطالب وإن  
 كان يدفع في كل سنة ما عقد عليه على وجه الهبة أو محل ذلك إذ لم يدفع والذي يظهر الثاني لان العبرة في العقود  
 بما في نفس الامر وقد تبين انه من اهل الجزية فما يدفعه يقع جزية هكذا قال بعضهم واعتمد شيخنا الزياي  
 الاول وقال لانه إنما كان يعطى أهبة لادن وما قاله شيخنا الزياي الا قرب اه عش (قوله ما مر في  
 حربي) أي في شرح ويشترط ان يظن قبول من أنه لم يلزمه شيء (قوله به) أي بدخوله في دارنا (قوله فانه ملتزم  
 الخ) انظر من اين كان ما تزلما لان يصور فيمن التزم احكام الاسلام او كان من قوم عقدت لهم فيجوز عليه  
 حكمهم في الالتزام ثم رايت التصوير الآتي اه سم (قوله لعل صورته ان تعقد) صورها في شرح الروض  
 بذلك اه سم وجزم بذلك التصوير ايضا النهاية والمعنى كما اشرنا (قوله حال خنوثته) افهم انه لو لم  
 تعقد ومضى عليه مدة من غير دفع شيء لم تؤخذ منه كالحربي إذا اقام بدارنا بلا عقد لعدم التزامه اه عش  
 وهذا على ما جرى عليه النهاية والمعنى من اعتماد هذا التصوير ويأتي في الشارح رده واختيار لزوم الجزية  
 عليه وإن لم يقع عقد (قوله وإن لم يقع عقد) فيه نظر لانه ان اقام بدارنا بلا امان فهي مسألة الحربي السابقة  
 بل هذا الاولى وإن اقام بامان لم يلزمه شيء ايضا كما علم من فصل الامان فالمتجه اعتبار عقدية يقتضى المال ولو على  
 العموم كان يعقد لهم واحد باذنهم ومنهم الخنثى على ان على الذكور منهم كذا فليتأمل ثم رايت قوله الاتي  
 انه إذا مضت عليه مدة بلا عقد الخ وقد يفرق بتسليمه بانه هناك تابع لعقد يقتضى المال بخلافه هنا فليتأمل اه  
 سم (قوله لان العبرة الخ) أقول إنما يصح الاستدلال بهذا على انتفاء وقوع خلاف في اللزوم ولو لم يكن هذا  
 مختلفا فيه وليس كذلك فاستناده إلى هذا في جزمه بقوله بل لا يصح بما لا يصح اه سم (قوله ولو لم يبعضا) فن  
 كله رقيق اولى ولو مكاتب لان المكاتب عبد ما بقي عليه درهم والعبد مال والمال لاجزية فيه اه معنى (قوله

اختار الكتابي الخ محله بعد البلوغ ويوجه بأن الصغير لا اعتبار باختياره وليس من أهل الجزية وهو يتبع  
 اشرف ابويه في الدين (قوله ودان بدن ابيه) انظر اذا باع ولم يظهر منه تدين بو احد من الدينين ومفهوم ذلك  
 انه يقر وهو صريح قوله السابق او لم يتخرشينا لانه في البالغ بدليل ان الصغير لاجزية عليه وانه يتبع اشرف  
 ابويه في الدين وانه لا اثر لا اختياره فليتأمل (فانه ملتزم) انظر من اين كان ملتزما الا ان يصور فيمن التزم  
 احكام الاسلام او كان من قوم عقدت لهم فيجوز عليه حكمهم في الالتزام ثم رايت التصوير الآتي ان يعقد  
 الخ صورها في شرح الروض بذلك (قوله وان لم يقع عقد) فيه نظر لانه ان اقام بدارنا بلا امان فهي مسألة  
 الحربي السابقة بل هذا الاولى لان الحربي مع تحقق ذكوره اذ لم يلزمه شيء بالاقامة فالخنثى اولى وإن اقام  
 بامان لم يلزمه شيء ايضا كما علم من فصل الامان فالمتجه اعتبار عقدية يقتضى المال ولو على العموم كان يعقد لهم  
 واحد باذنهم ومنهم الخنثى على ان على الذكور منهم كذا فليتأمل ثم رايت قوله الاتي انه إذا مضت عليه مدة  
 بلا عقد الخ وقد يفرق بتسليمه بانه هناك تابع لعقد يقتضى المال بخلافه هنا فليتأمل (قوله لان العبرة في  
 العقود بما في نفس الامر) أقول إنما يصح الاستدلال هنا على انتفاء وقوع خلاف في اللزوم ولو لم يكن هذا  
 مختلفا فيه وليس كذلك بدليل انهم صرحوا في الخلاف فيمن باع مال مورثه او زوج امته ظانها حيا ته فبان ميتا  
 هل يصح او يبطل وصرحوا بجران هذا الخلاف في الاجارات والهبات والعقود والطلاق والنكاح وغيرها  
 كما يعلم من الروضة وغيرها في الكلام على شروط البيع فاستناده الى هذا في جزمه بقوله لا يصح بما لا يصح سم

لا أصل له (وصي ومجنون) لعدم التزامها (فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر) ونحو يوم من سنة (لزمته) ويظهر ضبطه بان تكون أوقات الجنون في السنة ولو لم تقابل (٣٨٠) باجرة غالباً وقد يؤخذ هذا من قولهم (أو تقطع كثيراً كيوم ويوم فالأصح تلفيق الافاقه)

إن أمكن (فاذا بلغت) أيام الافاقه (سنة وجبت) الجزية لسكنائه سنة بدارنا وهو كامل فان لم يمكن اجري عليه حكم الجنون في الكل على الاوجه وكذا لو قلت افاقته بحيث لم يقابل مجموعها باجرة وطروجنون اثناء الحول كطروموت اثناءه (ولو بلغ ابن ذمي) أو أفاق او عتق قن ذمي او مسلم (ولم يبذل جزية الحق بما منه) ولا يغتال لانه كان في امان ابيه او سيده تبعاً (فان بذلها) ولو سفيها (عقد له) عقد جديد لاستقلاله حينئذ (وقيل عليه كجزية ابيه) ويكتفي بعقد ابيه لانه لما تبعه في اصل الامان تبعه في اصل الذمة وصححه جمع لان أحدا من الأئمة لم يستأنف لمن بلغوا عقداً وعلى الاول فيظهر انه اذا مضت عليهم مدة بلا عقد لزمتهم لما مضى اجرة المثل لسكنائهم بدارنا المذهب فيها معنى الاجرة وهي هنا اقل الجزية فيما يظهر ايضاً وعلى الثاني فيظهر ان اباه لو كان غنياً وهو فقير او عكسه اعتبر في قدر حاله لا حال ابيه لكن ظاهر كلامهم يخالفه (والذهب وجوبها على من وشيخ هرم) لا راي لها (وأعمى وراهب وأجير) لانها اجرة فلم يفارق المعدور

لا أصل له) أي فلا يستدل به اه رشیدی زاد عرش بل بالنقص اه (قول المتن وصي) ولو عقد على الرجال ان يؤدوا عن نسائهم وصبيانهم شيئاً غير ما يؤدونه عن انفسهم فان كان من أموال الرجال جاز ولزمتهم وان كان من أموال النساء والصبيان لم يجز كما قاله الامام اه مغنى (قوله لعدم التزامها) اي لعدم صحته منها اه رشیدی (قول المتن قليلا) حال من جنونه (قول المتن لزمته) قياس ما تقدم عن ابي زرعة تصوير هذا بما اذا عقدت له في افاقته اه سم (قوله ضبطه) اي القليل (قوله لم تقابل باجرة) لعله بالنسبة لمجموع المدة لو استؤجر له أن يتسامح في نحو اليوم بالنسبة لمجموع المدة والا فالايوم ونحوه يقابل باجرة في حد ذاته اه رشیدی (قول المتن فاذا بلغت سنة) ومعلوم ان ذلك لا يحصل الا من اكثر من سنة وهو صادق بسنين متعددة اه عرش (قوله ايام الافاقه) اي ازمنتها المنفردة اه مغنى (قوله فان لم يكن) لعله بان لم يكن اوقاته منضبطة اه رشیدی (قوله اجري عليه حكم الجنون الخ) اي فلا جزية عليه اه عرش (قوله وطروجنون الخ) اي متصل فيما يظهر فان كان متقطعاً فينبغي اخذاً بما تقدم ان تلفق الافاقه وتكمل منها على ما تقدم سنة سم على حج اه عرش عبارة المغنى هذا أي ما في المتن اذا تعاقب الجنون والافاقه فلو كان عاقلاً فجن في اثناء الحول فكسوت الذمي في اثنائه وان كان مجنوناً فافاق في اثنائه استأنف الحول من حينئذ اه (قوله كطروموت اثناءه) وسياتي انه يلزمه تسطه سم وعرش (قول المتن ولو بلغ ابن ذمي) اي ولو بنات عاتته اه مغنى (قوله اوافاق) الى قوله وصححه في المغنى والى قوله وعلى الثاني في النهاية الا قوله وصححه الى وعلى الاول (قوله او مسلم) وعن مالك ان عتق المسلم لا يضرب عليه الجزية لحرمه وقولاه اه مغنى (قول المتن ولم يبذل) اي لم ياتزم اسنى وروض (قول المتن فان بذلها) اي من ذكر اه مغنى (قوله ولو سفيها) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو بلغ الصبي سفيهاً فعقد نفسه أو عقده وليه بدينار صح لان فيه مصلحة حقن الدم او باكثر من دينار لم يصح لان الحقن يمكن بدينار ولو اختار السفيه ان يلحق بالما من لم يمنعه وليه لان حجره على ماله لا على نفسه اه (قوله عقد جديد) اي ولا يكتفي بعقد او سيد ولو كان كل منهما قد أدخله في عقده اذا بلغ او عتق كان قال قد التزمت هذا عن وعن ابني اذا بلغ وعبدى اذا عتق ويجعل الامام حول التابع والمتبوع واحداً ليسهل عليه اخذ الجزية ويستوفي مالزم التابع في بقية العام الذي اتفق السكال في اثنائه ان رضى او يؤخره الى الحول الثاني في اخذه مع جزية المتبوع في آخره لثلاثتختلف أو اخر الاحوال وان شاء افردهما بحول في اخذ مالزم كلاهما عند تمام حوله مغنى وروض مع شرحه (قول المتن عليه) اي الصبي اه مغنى (قوله وعلى الاول) اي لزمت عقد جديد (قوله عليهم) اي من بلغ ومن افاق ومن عتق (قوله لزمتهم لما مضى الخ) قد يشكك هذا بما مر في حربي دخل دارنا ولم نعلم به الا بعد مدة الا ان يقال ان هذا لما كان في الاصل تابعا لاما ابيه مثلاً نزل بعد بلوغه منزلة من مكث بعقد فاسد من الامام اه عرش ومر عن سم نحوه (قوله اقل الجزية) اي لكل سنة دينار (قوله وعلى الثاني) اي كفاية عقد الاب (قوله فيظهر الخ) في المسئلة بسط في اصل الروضة فليراجع اه سيد عمر (قوله اعتبر في قدرها حالة الخ) هذا التردد يتضح فيما اذا كان العقد وقع على الاوصاف اه سم (قوله لا راي لهما) الى قوله وافهم في النهاية (قوله اصلاً) الى قوله وافهم في المغنى (قوله او لم يفصل) عطف على اصلاً (قوله به) اي بسببه وكان الظاهر منه اه رشیدی اقول بل الظاهر حمله على التضمنين النحوى واصله او يملك به فاضلا عن قوته الخ (قوله لما مر) من ان الجزية اجرة فلم يفارق الخ (قول المتن ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) سواء كان ذلك بجزية

(قوله لزمته) قياس ما تقدم عن ابي زرعة تصوير هذا بما اذا عقدت له في افاقته (قوله وطروجنون اثناء الحول) اي متصل فيما يظهر وان كان متقطعاً فينبغي اخذاً بما تقدم ان تلفق الافاقه ويكمل منها على ما تقدم سنة (قوله كطروموت اثناءه) وسياتي انه يلزمه قسط ما مضى (قوله اعتبر في قدرها حاله) لا حال ابيه هذا التردد

فيهما غيره أما من له رأى فنلزمه جزماً (وفقير عجز عن كسب) اصلاً أو لم يفضل به عن قوت يومه ووليلته آخر الحول ما يدفعه فيها أم وذلك لما مر (فاذا تمت سنة وهو معسر في ذمته) تبتى حوالاً أكثر (حتى يوسر) كسائر الديون (ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) يعني

الاقامة به ولو من غير استيطان كما أفهمه قوله بعد وقيل له الاقامة الخ وأفهم كلامهم ان له شراء أرض فيه لم يقيم بها وهو متجه وان قيل الصواب منعه لان ما حرم استعماله حرم اتخاذه ويرد بان هذا ليس من ذلك كما هو واضح اذ لا يجزأ اتخاذه هذا الى استعماله قطعاً وانما منع من الحجاز لان من وصاياه صلى الله عليه وسلم عند موته أخر جوا المشركين من جزيرة العرب متفق عليه وفي رواية للبيهقي أخر ما تكلم به صلى الله عليه وسلم أخر جوا اليهود من الحجاز وفي أخر جوا يهود الحجاز واهل نجران من جزيرة العرب قال الشافعي ليس المراد جميعها بل الحجاز منها لان عمر رضي الله عنه أجلهم منه وأقرهم باليمن مع انه منها اذهى طولاً من عدن إلى ريف العراق وعرضاً من جدة وما والاها من ساحل البحر الى الشام وعكس ذلك في القاموس وايد بان المشاهدة قاضية بخلاف الاول اي وان نقله الرافعي عن الاصمعي وتبعوه سميت بذلك لاحاطة بحر الحبشة وبحر فارس ودجله والفرات بها (وهو) أي الحجاز سمي بذلك لانه حجز بين نجد وتهامة (مكة) (٢٨١) والمدينة واليامة) مدينة على أربع مراحل من مكة ومرحلتين

من الطائف وقال شراح البخاري بينها وبين الطائف مرحلة واحدة سميت باسم الزرقاء التي كانت تنظر من مسيرة ثلاثة أيام (تنبيه) ما ذكره من ان اليامة على مرحلتين او مرحلة من الطائف خلاف المشهور اليوم ان اليامة اسم لبلد مسيلة الكذاب التي تنبأ فيها وجرى اليه ابو بكر رضي الله عنه زمن خلافته الجم الغفير من الصحابة فكان بها قتلته والوقعة المشهورة وهذه على نحو عشرين مرحلة من مكة لانها في أقصى بلاد نجد وبها قبور الصحابة مشهورة تزار ويتركب بها وبين التحديدين بون بائن ثم رايت في القاموس كالتناية ما يؤخذ منه ان التناية اسم لبلاد متعددة وحيث ذكر كان الاثمة أرادوا أن أولها منتهى الحجاز وما ينهوا بين الطائف مرحلتان

أم لا اه معنى (قوله وهو متجه) خلافاً للتناية والمعنى (قوله وان قيل الصواب منعه) اعتمده النهاية والمعنى (قوله لان ما حرم استعماله الخ) كالأولى والالات الملاهي واليه اي المنع يشير قول الشافعي في الام ولا يتخذ الذي شيئا من الحجاز داراً معني ونهاية (قوله ليس هذا) اي اتخاذه الكافر ارضاً في الحجاز (قوله من ذلك) اي الاتخاذ الممنوع اه رشدي (قوله اذ لا يجزأ اتخاذه هذا الى استعماله) اي لانه لا يمكن اه سم (قوله وانما منع) الى التنبيه في النهاية الا قوله قال الشافعي وقوله وعكسه الى سميت وكذا في المعنى الا قوله وقال الى سميت (قوله أخر ما تكلم به الخ) أي في شأن اليهود اه عش (قوله ليس المراد) أي بجزيرة العرب (قوله اجلهم) اي اخر جهم اه عش (قوله اذهى) اي جزيرة العرب (قوله من ساحل البحر) لعله بيان لما ولا يصح ان تكون من فيه ابتدائية كما لا يخفى اه رشدي (قوله سميت) اي جزيرة العرب (قوله بذلك) اي بالجزيرة اه عش (قوله مدينة) عبارة المعنى وهي مدينة بقرب اليمن على أربع الخ (قوله سميت) اي تلك المدينة اه عش (قوله باسم الزرقاء) اي باسم المرأة الملقبة بالزرقاء وهو التناية (قوله ان التناية الخ) بيان للمشهور (قوله تنبأ) اي ادعى مسيلة الكذاب النبوة (قوله قتله) أي مسيلة (قوله وهذه) أي بلدة مسيلة الكذاب (قوله وبها قبور الصحابة) الى قوله وبين الخ لعل الانسب تقديمه على قوله وهذه على الخ (قوله بون بائن) اي مسافة بعيدة (قوله كالتناية) اي لا امام الحرمين (قوله لبلاد) اي القطر مشتمل على بلاد (قوله وهو) اي اولها (قوله ما بينه الخ) اي بلديته الخ (قوله دون ماعدها) حال من هو في قوله وهو ما بينه الخ والضمير لا اولها (قوله وهو الخ) اي ماعدا اولها (قوله وغيرها) اي غير بلدة مسيلة (قوله وجارية الخ) أي اسم جارية (قوله وبلاد الجومنسوبة الخ) مبتدأ وخبر وقوله اليها أي الزرقاء (قوله سميت) أي بلاد الجوم (قوله باسمها) اي اسم الزرقاء وهو التناية (قوله اكثر تخيلاً الخ) خبر ثالث لبلاد الجوم (قوله وبها) اي في بلاد الجوم (قوله تنبأ) في اصله رحمه الله تعالى بخطة تنبأ اه سيد عمر (قوله دون المدينة) اي قرية منها (قوله عن مكة الخ) متعلق لما قبله اي عن جانب مكة بالنسبة اليها ومن الكوفة نحوها خبر فبتدأ والضمير لستة عشر مرحلة (قوله وبين) اي القاموس في الجوم في مقام بيان معاني الجوم (قوله ظاهر كلام القاموس) اي قوله اكثر تخيلاً من سائر الحجاز وقوله انه موضع بالحجاز (قوله ان تلك البلاد) اي بلاد الجوم (قوله لا نظر اليه الخ) يعني انه من تساهله (قوله على انه) اي القاموس (قوله فلم يجعل الخ) لعل الاولى ولم الخ بالاول (قوله منه) اي الحجاز ومخالفها جمع بخلاف اي قراها اه اسنى (قوله الا ان يريد الخ) راجع الى قوله فلم يجعل الخ (قوله فيؤيد) اي ذلك المراد (قوله وهو) اي ما ذكرته (قوله اي الثلاث) يتضح فيما اذا كان العقد وقع على الاوصاف (قوله اذ لا يجزأ اتخاذه هذا الى استعماله) اي لانه لا يمكن (قوله)

(٣٦ - شرواني وابن قاسم - تاسع) أو مرحلة دون ماعدها من بقية تلك البلاد وهو بلد مسيلة وغيرها وعلى هذا فلا مخالفة بين كلام الاثمة وما هو المشهور وعبارة القاموس والتناية القصد كالتيام وجارية زرقاء كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام وبلاد الجوم منسوبة اليها سميت باسمها لانها أكثر تخيلاً من سائر الحجاز وبها تنبأ مسيلة الكذاب وهي دون المدينة في وسط الشرق عن مكة على ستة عشر مرحلة من البصرة ومن الكوفة نحوها وبين في الجوانه موضع بالحجاز في ديار اشجع وبين في اشجع انه من غطفان ابو قبيلة فان قلت ظاهر كلام القاموس ان تلك البلاد كلها من الحجاز قلت لا نظر اليه في ذلك على انه عرف الحجاز بانه مكة والمدينة والطائف ومخالفها فلم يجعل التناية منه اصلاً الا ان يريد انها من مخاليف الطائف فيؤيد ما ذكرته وهو اننا لنعبر من البلاد المسماة بالتناية الا المنسوبة للطائف وهي ما على مرحلتين أو مرحلة منها دون ماعدا تلك البلاد فتأمل ذلك فانه مهم (وقراها) أي الثلاث

كالطائف وجدة وكخبير والينبع وما احاط بذلك من مفاوزه وجباله وغيرها (وقيل له الاقامة في طرته الممتدة) بين هذه البلاد لانهم تعقد فيها نعم التي بحرم مكة ينعون منها طعما كما يعلم (٢٨٢) من كلامه الا لا في لان الحرمة للبقعة وفي غير الخوف اخلاطهم باهله ولا يمنعون ركوب

بحر خارج الحرم بخلاف جزائره المسكونة اى وغيرها وانما قيدوا بها للغالب قال القاضي ولا يمكنون من المقام في المراكب اكثر من ثلاثة ايام كالبر قال ابن الرفعة ولعله اراد اذا اذن الامام واقام بموضع واحد وهو ظاهر معلوم بما ياتي (ولو دخل) كافر الحجاز (بغير اذن الامام) او نائبه (أخرجه وعززه ان علم انه ممنوع) منه لتعديده بخلاف ما اذا جهل ذلك فانه يخرج به ولا يعززه (فان استاذن) في دخوله (اذن له) وجوبا كما اقتضاه صنيعه لكن صرح غيره بانه جائز فقط (ان كان دخوله مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل ما يحتاج اليه) كثير من طعام وغيره وكارادة عقد جزية او هدية لمصلحة وهنا لا ياخذ منه شيئا في مقابلة دخوله امام عدم المصلحة فيحرم الاذن كما هو ظاهر (فان كان) دخوله ولو مرة (لتجارة ليس فيها كبير حاجة) كعطر (لم ياذن) اى لم يجز له ان ياذن في دخول الحجاز (الا) ان كان ذميا كما نقله البلقيني عن الاصحاب و (بشرط

أورد عليه ان اليامة ليس لها قري وأجيب بأن المراد قري المجموع وهو ولا يستلزم أن يكون لكل قري اه عش (قوله كالطائف وجدة) اى ووج لمكة اه معنى (قوله وكخبير والينبع) اى للمدينة اه معنى (قوله وما احاط بذلك) اى بما ذكر من مكة والمدينة واليامة وقراها وكذا ضمير مفاوزه (قوله وغيرها) اى كطرق الحجاز الاتية وكان الاولى التثنية (قول المتن له) اى الكافر الاقامة في طرقة اى الحجاز اه معنى (قوله بين هذه البلاد) اى قوله اى وغيرها في المغنى الا قوله كما يعلم الى ولا يمنعون الى المتن في النهاية الا قوله لان الحرمة الى ولا يمنعون (قوله لانهم تعقد) اى الاقامة فيها اى الطرق عبارة المغنى لانها ليست بجمع الناس ولا موضع الاقامة والمشهور انهم ينعون منها لان الحرمة للبقعة اه (قوله التي بحرم الخ) اى الطرق التي بحرم الخ عبارة المغنى البقاع التي لا تسكن من الحرم اه (قوله من كلامه الا في) وهو قوله ويمنع دخول حرم مكة (قوله لان الحرمة) اى حرمة الاقامة في حرم مكة للبقعة الخ توجيه الاتفاق في حرم مكة والاختلاف في غيره اى وحرمة الاقامة في غير حرم مكة (قوله باهله) اى الحجاز (قوله ركوب بحر) اى بحر الحجاز اه معنى (قوله خارج الحرم) لبيان الواقع واحتراز عمالو وجد بهد (قوله بخلاف جزائره) اى وسواحلها وروضه ومعنى (قوله جزائره) اى جزائر البحر الذي في الحجاز اه عش (قوله اى وغيرها) وفاقا للنهاية والاسنى وخلافا للمغنى وظاهر الروض (قوله بها) اى المسكونة (قوله قال القاضي ولا يمكنون الخ) اى لا فرق بين البحر المذكور والجزائر اه سم (قوله قال ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية ولعل مراده كما قال ابن الرفعة اذا الخ (قوله ان اذن الامام) اى اما الذي ياذن فلا يمكنون من ركوب البحر فضلا عن الاقامة فهو قيد للمفهوم بخلاف ما بعده اه رشيدى (قوله كافر الحجاز) الى الفصل في النهاية الا قوله كما كان الى ولا يؤخذ وقوله وعليه جرى الى المتن (قوله لتعديده) الى المتن في المغنى (قوله ولا يعززه) ويصدق في دعواه الجهل اه عش (وجوبا كما اقتضاه صنيعه) وهو المعتمد اه نهاية (قوله لكن صرح غيره بانه الخ) ومن صرح بذلك الاسنى (قوله وهنا) اى في الدخول لو اذن في المتن والشرح (قوله لا ياخذ منه شيئا) ولا من غير متجدد دخل بامان وان دخل الحجاز مغنى وروض مع شرحه (قوله فيحرم الاذن) اى ومع ذلك لو اذن له ودخل لاشيء عليه ايضا لعدم التزامه ما لا اه عش (قوله ان كان ذميا الخ) وفاقا للنهاية كما اشرنا وخلافا للمغنى وظاهر الروض والمنهج عبارة الاول وظاهر كلامهم في الدخول للتجارة انه لا فرق بين الذمى وغيره وهو كذلك وان خصه بالبقين بالذمى وقال ان الحربى لا يمكن من دخول الحجاز للتجارة اه وعبارة المغنى ولا يؤخذ من حربى دخل دار نرسولا او بتجارة فاضطر تخن اليها فان لم يضطر واشترط الامام عليهم اخذ شيء ولو اكثر من عشر التجارة جاز ويجوز دونه وفي نوع اكثر من نوع ولو اعفاهم جاز ولا يؤخذ شيء من تجارة ذمى ولا ذمية الا ان شرط عليهم ما مع الجزية اه وفي الروض نحوها وفي شرحه سواء كانا بالحجاز ام بغيره (قوله وبشرط الخ) عطف على ذميا وكان الاولى او بدل الواو اه (قوله فيمهلهم للبيع) اى بخلاف ما اذا شرط ان ياخذ من تجارتهم اى متاعهم اه معنى اى يمهلهم الى ثلاثة ايام فاقول كما ياتي (قوله لو لم يضطر الخ) مقول قولهم (قوله فان شرط عليهم عشر الثمن امهلوا الخ) اى بخلاف ما لو شرط ان ياخذ من تجارتهم اه اسنى (قوله لا يكلفون) اى البيع اه عش (قوله بدله) اى بدل المشروط من ثمن متاع التجارة (قوله عوضا عنه) اى المشروط من الثمن (قوله في قدره) اى المشروط (قوله كما كان عمر رضى الله تعالى عنه ياخذ الخ) فانه كان ياخذ من القبط اذا اتجروا الى المدينة عشر بعض الامتعة كالقطيفة وياخذ نصف قال القاضي ولا يمكنون الخ) فلا فرق بين البحر المذكور والجزائر (قوله لكن صرح غيره بانه جائز فقط) والمعتمد الاول شرح مر (قوله الا بشرط اخذ شيء منها الخ) في الروضة ولا يؤخذ من تجارة ذمى ولا ذمية

ولا يؤخذ في السنة الامرة كالجزية (ولا يقيم) بالحجاز حيث دخل ولو لتجارته ولو المضطر اليها في موضع واحد بعد الاذن له في دخوله (الا ثلاثة ايام فاقبل) غير يومى الدخول والخروج اقتداء بعمر رضى الله عنه فان اقام بمحل ثلاثة ايام فاقبل ثم بأخر مثله وهكذا الم يمنع ان كان بين كل محلين مسافة قصر (ويمنع) كل كافر (دخول حرم مكة) ولو لمصلحة عامة لقوله تعالى فلا يقربوا (٢٨٣) المسجد الحرام اى الحرم اجماعا (فان كان

رسولا الى من بالحرم من الامام او نائبه (خرج اليه) الامام او نائبه ليسمعه) ويخبر الامام فان قال لا تؤذيها الامام شافهة تعين خروج الامام اليه لذلك أو مناظر اخرج له من يناظره وحكمة ذلك انهم لما اخرجوه **عليه السلام** لكفرهم وعوقب جميع الكفار بمنعهم منه طائفا ولو اضروا كافي الام وبه ردوا قول ابن كعب يجوز للضرورة كطبيب احتج اليه وحمله على ما اذا مست الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض اليه منظر فيه (فان مرض فيه) اى الحرم (نقل وان خيف موته) بالنقل لظلمه بدخوله ولو باذن الامام (فان مات) وهو ذمى (لم يدفن فيه) تطهير للحرم عنه (فان دفن نبش وأخرج) لان بقاء جيفته فيه اشد من دخوله له حيا نعم ان تقطع ترك ولا فضلية حرم مكة وتميزه بما لم يشارك فيه لم يلحق به في ذلك وجوبا بل ندبا حرم المدينة وصح انه **عليه السلام** أنزلهم مسجده سنة عشر بعد نزول براءة سنة تسع وناظر فيه أهل نجران منهم في امر المسيح وغيره

العشر من الخنطة والشعير ترغيبا لهم في حملها للحاجة اليهما (قوله ولا يؤخذ الخ) عبارة المغنى وما يؤخذ في الحول لا يؤخذ الامر ولو تردوا اوليت المسكاسة تفعل بالمسلمين كذلك ويكتب لمن اخذ منه براءة حتى لا يطالب مرة اخرى قبل الحول اه وكذا في الروض الا قوله وليت الى قوله ويكتب عبارة سم يجوز ان يؤخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك ووافقوه عليه مر اه عبارة ع ش ظاهره وان تكرر الدخول وتعدد الاصناف واختلفت باختلاف عدد مرات الدخول ولو قبل يؤخذ من كل صنف جاؤا به وان تكرر دخولهم به في كل مرة لم يكن بعيد الا انه في مقابلة بيعهم علينا ودخولهم به وهو موجود في كل مرة اه وعبارة البجيرمى عن سم وع ش قوله الامر اى من كل نوع دخل به في كل مرة حتى لو دخل بنوع او انواع اخذ من ذلك النوع والانواع مرة واحدة فلو باع ما دخل به ورجع بثمنه فاشترى به شيئا آخر ولو من النوع الاول ودخل بذلك مرة اخرى اخذ منه بخلاف ما لو لم يبع ما دخل به واخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة اخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه المرة قرر شيخنا الطبراني وصمم عليه اه (قوله بالحجاز) الى قول الماتن فان كان في المغنى (قول الماتن الاثلاثة ايام الخ) لان الاكثر من ذلك مدة الاقامة وهو ممنوع منها لمصلحة الام لا ويشترط الامام ذلك عليه عند الدخول ولا يؤخر لقضاء دين بل يوكل من يقضى دينه ان كان ثم دين لا يمكن استيفاؤه في هذه المدة مغنى وروى مع شرحه (قول الماتن ويمنع دخول حرم مكة) ولو بذل على دخوله الحرم ما لا لم يجب اليه فان اجيب فالعقد فاسد ثم ان وصل المقصد اخرج وثبت المسمى او دون المقصد فبالقسط من المسمى (قاعدة) كل عقد اجارة فسد يسقط فيه المسمى الا هذه المسئلة لا نه قد استوفى العوض وليس لمثله اجرة فرجع الى المسمى مغنى وروى مع شرحه (قوله ويخبر الامام) فيه اخراج الماتن عن ظاهره اذا ضمير فيه للخارج من الامام او نائبه وهذا يعين كونه لثائب ثم انه يقتضى ان المراد بنائبه نائبه في خصوص الخروج والسماع وهذا كان المراد نائبه العام والمغنى خرج الامام ان حضروا لاثابته اه رشيدى اى كما وقضية صنع المغنى حيث قال عقب الماتن مانصه اذا امتنع من ادائها الا اليه والابعث اليه من يسمع وينهى اليه اه (قوله لا تؤذيها) اى الرسالة ع ش (قوله او مناظرا) الى قوله كافي الام في المغنى (قوله او مناظرا) عطف على رسول الله صلى الله عليه وآله وان طلب منا المناظرة ليسمخرج اليه من يناظره وان كان لتجارة خرج اليه من يشتري منه اه (قوله منه) اى دخول حرم مكة (قوله ولو اضروا) تفسير لقوله مطلقا (قوله حمله على ما اذا الخ) لعل المراد ان الحكم الذى تضمنه هذا الحمل غير صحيح الا انه لا يصح حمل كلام ابن كعب عليه وان اوهمه العبارة اه رشيدى (قوله منظر فيه) عبارة النهاية وحمل بعضهم له على ما اذا الخ غير ظاهر اه (قوله وهو ذمى) الى الفصل في المغنى الا قوله وجوبا بل ندبا وقوله وفي الروضة الى الماتن (قوله ولا فضلية الخ) لانه لا تنفاه الا للاحق اه رشيدى (قوله بما لم يشارك فيه) اى بالنسك اسنى ومغنى (قوله في ذلك) اى في منع دخول جميع الكفار فيه (قوله وفي الروضة واصلمها) عبارة النهاية نقل حتما لحرمة المحل وهو المعتمد وان ذكر في الروضة الخ (قوله نقل) عبارة المغنى لم يدفن هناك فان دفن ترك اه (قوله فلا يجزى ذلك فيه الخ) عبارة المغنى فلا يدفن فيه بل يغرى الكلاب على جيفته فان تأذى الناس بريحه وورى كالجيفة اه

اتجرت الا ان شرط مع الجزية قال في شرحه سواء كانا بالحجاز ام بغيره اه (قوله ولا يؤخذ في السنة الامرة) يجوز ان يأخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك ووافقوه عليه مر (قوله لكن جرى على تفصيل الماتن الحاوى الصغير الخ) هذا التفصيل خاص بما تقدم عن الماتن وهو اوجه معنى وهو المعتمد

(وان مرض في غيره اى) الحرم (من الحجاز وعظمت المشقة في نقله) او خيف نحو زيادة مرضه (ترك) وجوبا تقديما لا عظم الضررين (والا) تعظم فيه (نقل) وجوبا لحرمة المحل وفي الروضة واصلمها عن الامام انه ينقل مطلقا وعن الجمهور انه لا ينقل مطلقا وعليه جرى مختصروها لكن جرى على تفصيل الماتن الحاوى الصغير وغيره وهو اوجه معنى (فان مات) فيه (وتعذر نقله) منه لنحو خوف تغير (دفن هناك) للضرورة فان لم يتعذر نقل اما الحربى او المارتن فلا يجزى ذلك فيه لجواز اغراء الكلاب على جيفته فان اذى ريحه غيبت جيفته



﴿فصل أقل الجزية﴾ من غنى أو فقير عند قوتنا (دينار) خالص مضروب فلا يجوز العقد إلا به وإن أخذ قيمته وقت الأخذ (لكل سنة) للخبر الصحيح خذ من كل حالم أي محتمل (٢٨٤) دينار أو عدله أي مساوي قيمته وهو بفتح العين ويجوز كسرها وتقويم عمر الدينار

بأثنى عشر درهما لأنها كانت قيمته إذ ذاك ولا حد لاكثرها أما عند ضعفنا فيجوز بأقل من دينار إن اقتضته مصلحة ظاهرة وإلا فلا تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الزمن بشرط الذب عنهم في جميعه حيث وجب فلو مات أولم نذب عنهم إلا أثناء السنة وجب القسط كما يأتي أما الحى فلا يطالب أثناء السنة بالقسط وكان قياس الاجرة انه يطالب لولا ما طلب هنامن مزيد الرفق بهم لعلمهم يسلمون (ويستحب) وقال ابن الرفعة نقلا عن الامام يجب (للامام) عند قوتنا اخذ ما تقرر (عما كسته) أي طلب زيادة على دينار من رشيدولو وكلا حين العقد وإن علم أن أقلها دينار (حتى) يعقد بأكثر من دينار كدينارين متوسط وأربعة لغنى ليخرج من خلاف أي حنيفة فانه لايجزها إلا بذلك بل حيث أمكنته الزيادة بأن علم أو ظن أجابتهم اليها وجبت عليه إلا لمصلحة وحيث علم أو ظن انهم لايجبونه لاكثر من دينار

﴿فصل أقل الجزية﴾ (قوله من غنى) إلى قوله إن اقتضته في المغنى إلا قوله خالص مضروب وقوله وهو إلى ولا حد وإلى قول المتن ويستحب في النهاية (قوله دينار خالص الخ) والمراد به الميثقال الشرعى وهو يساوى الآن نحو تسعين نصفاً وأكثر والدينار المتعامل به الآن تنقص زنته عن الميثقال الشرعى الربع والعبرة بالميثقال الشرعى زادت قيمته أو نقصت أه عش (قوله فلا يجوز العقد إلا به) قد يشكل مع أو عدله إلا أن يكون هذا محمولا على الأخذ لا العقد فليتامل أه سم عبارة الاسنى والمغنى وظاهر الخبر أن أقلها دينار أو ما قيمته دينار وبه أخذ البلقينى والمنصوص الذى عليه الاصحاب أن أقلها دينار وعليه إذا عقد به جاز أن يعتاض عنه ما قيمته دينار وإنما امتنع عقدها بما قيمته دينار لأن قيمته قد تنقص عنه آخر المدة أه (قوله وإن أخذ قيمته) أي جاز أخذ قيمته أه عش (قوله وهو بفتح العين الخ) وفي المختار وقال الفراء العدل بالفتح ما عادل الشئ من غير جنسه والعدل بالكسر المثل نقول عندى عدل غلامك إذا كان غلاما يعدل غلاما فإذا اردت قيمته من غير جنسه فتحت العين وربما كسرها بهض العرب فكانه غلط منهم أه وعليه فقول الشارح ويجوز كسرها مبنى على هذه اللغة أه عش (قوله وتقويم عمر الخ) مبتدا خبره لأنها كانت الخ (قوله لاكثرها) أي الجزية (قوله بانقضاء الزمن) أي الحول أه مغنى (قوله حيث وجب) أي بان كانوا يبلادنا أه عش (قوله فلو مات) أي أثناء السنة أه رشيدى (قوله أولم نذب) من باب قتل أه عش (قوله كما يأتي) أي عن قريب (قوله فلا يطالب) أي فلا يجوز لنا ذلك أه عش (قوله وقال ابن الرفعة نقلا عن الامام يجب) لعلة محمول على ما سيذكره الشارح بقوله بل حيث أمكنته الخ (قوله عند قوتنا) إلى قوله بل الاصحاب في النهاية (قوله اخذ ما تقرر) أي بقوله ولا حد لاكثرها أما عند ضعفنا الخ وقد يتوقف في الأخذ بان محل الجواز بالأقل حيث لم يرضوا بأكثر وهذا لا ينافى استحباب المما كسة لاحتمال أن يجيبوا بأكثر أه عش (قوله طلب زيادة) إلى قوله والمما كسة في المغنى إلا قوله وإن علم المتن (قوله حين العقد) متعلق بما كسة (قوله وإن علم) أي الوكيل أي ولا يقال أن تصرف الوكيل منوط بالمصلحة للوكيل قاله الرشيدى والظاهر أن الضمير مطلق للعائد الشامل للعائد لنفسه والعائد لموكله (قوله ليخرج الخ) ولأن الامام متصرف للمسلمين فينبغى أن يحتاط لهم أه مغنى (قوله إلا بذلك) أي بالأربعة في الغنى وبدينارين في المتوسط أه عش (قوله وجبت) أي المما كسة عليه أي فلو عقد بأقل اثم وينبغى صحة العقد بما عقده لما تقدم من أن المقصود الرفق بهم تالفاهم في الاسلام ومحافظة لهم على حقن الدماء ما أمكن أه عش (قوله والمما كسة كما تكون) عبارة النهاية والمما كسة تكون عند العقدان عقدا لا شخص فثبت عقد على شئ امتنع اخذ زائد عليه ويجوز عند الأخذ أن عقد على الاوصاف كصفة الغنى أو المتوسط وحينئذ فيسن للامام أو نائبه بما كستهم حتى يأخذ الخ وعبارة سم اعلم أن المما كسة تكون عند العقد وتكون عند الأخذ فالأولى أن بما كسه حتى يعقد عليه بأكثر من دينار فإن

﴿فصل أقل الجزية دينار لكل سنة الخ﴾ (قوله إلا به) قد يشكل مع أو عدله إلا أن يكون هذا محمولا على الأخذ لا العقد فليتامل (قوله وجبت عليه) هل فائدة الوجوب الاثم بتركها حينئذ مع صحة العقد بالدينار أو فساد العقد ايضا فيه نظر (قوله والمما كسة كما تكون في العقد كما ذكر تكون في الأخذ) اعلم أن المما كسة تكون عند العقد وعند الأخذ فالأولى أن بما كسه حتى يعقد عليه بأكثر من دينار فإن اجابه لالاكثر وجب العقد به كالأجابه اليه بدون ما كسة أو علم أنه يجيب اليه وإن أوجب العقد له بدينار وأما الثانية فعلى وجهين أحدهما أن يعقد له بدينار ثم عند الاستيفاء بما كسه حتى يأخذ منه أكثر فهذا لا يجوز ويجب الاقتصار على اخذ ما عقده حتى لو عقد لفقير بدينار وصار في آخر الحول غنيا ومتوسطا لم يجز اخذ زيادة منه على الدينار وثانيهما أن يعقد على الاوصاف كعقدت لكم على أن على الغنى أربعة دنانير والمتوسط دینارين

اجابه

فلا معنى للمما كسة لو جوب قبول الدينار وعدم جواز

اجبارهم على أكثر منه حينئذ والمما كسة كما تكون في العقد كما ذكر تكون في الأخذ بل الاصحاب وتبعهم المصنف إنما صدروا بذلك في الأخذ

أجابه إلا أكثر وجب العقد به كالأجابه اليه بدون ما كسبه وان أوجب العقد له بدینار وأما الثانية فعلى وجهين أحدهما ان يعقد له بدینار ثم عند الاستيفاء بما كسبه حتى يأخذ منه أكثر وهذا لا يجوز ويجب الاقتصاد على اخذ ما عقد به حتى لو عقد لفقر بدینار وصار في آخر الحول غنيا ومتوسطا لم يجز اخذ زيادة منه على الدينار وثانيهما ان يعقد على الاوصاف كعقدت لكم على ان على الغنى اربعة دنانير والمتوسط دينارين والفقر ديناراً مثلاً في الجميع ثم في آخر الحول بما كس من يستوفي منه إذا ادعى انه فقير او متوسط فيقول له بل انت غني فعليك اربعة أو أنت متوسط فعليك ديناران فان عاد ووافق على الغنى او المتوسط أخذ منه الاربعة او الدينارين والاخذ منه موجب الفقير مالم يثبت غناه او توسطه بطريقة الشرع وهذا الوجه جائز ومن ذكر المما كسة عند الاخذ يحمل عليه ولا يجوز حمله على الاول والا فهو ضعيف مخالف للكلام الاصحاب مر اه سم وعبرة البجيرى والحاصل انه بما كس عند العقد مطلقا سواء عقد على الاشخاص او الاوصاف وعند الاخذ ايضا ان عقد على الاوصاف ثم المما كسة عند العقد معناها المشاحة في قدر الجزية اي طلب الزيادة على الدينار وعند الاخذ معناها المنازعة في الاتصاف بالصفات كالنقص والتوسط فان ادعى شخص منهم الفقر مثلاً قال له انت غني فادفع اربع دنانير اه (قوله فحينئذ) الى قوله وقد يشكل في المغنى وكذا في النهاية الا قوله ويفاوت بينهم (قوله ولو بقوله الخ) عبارة المغنى والقول قول مدعى التوسط او الفقر بيمينه الا ان تقوم بينة بخلافه او عدله مال وكذا من غاب واسلم ثم حضر وقال اسلمت من وقت كذا كما نص عليه الشافعي في الام اه (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي ان كان الفرض انه شرط في العقد ان ذلك الاكثر عليه اي المتوسط والغنى فواضح والافليس له أن يأخذ منهما زيادة على ما شرط في العقد اه سم (قوله كذلك) اي في آخر الحول ولو بقوله الخ اه عش (قوله على هذا) اي ما في المتن من جواز المما كسة في الاخذ (قوله في سير الواقدي) صفة النص وقوله على انها متعلق به اي النص (قوله وقد يجب بفرض ذلك الخ) في النهاية ما يوافقه كما مر وفي المغنى ما قد يخالفه عبارته تنبيه هذا اي قول المصنف ويستحب الامام بما كسته حتى يأخذ الخ بالنسبة الى ابتداء العقد فاما اذا انعقد العقد على الشيء فلا يجز أخذ شيء من ائده عليه كما نص عليه في سير الواقدي ونفله الزركشي عن نص الام واطلق الشيخان استجاب المما كسة فاخذ شيئا من الاطلاق ان المما كسة كما تكون في العقد تكون في الاخذ واستدل بقول الاصحاب يستحب للامام المما كسة حتى يأخذ من الغنى الى آخره وهذا لا يصلح دليلا لذلك لان قولهم حتى يأخذ اي اذا ما كسهم في العقد فيأخذ الى آخره اه (قوله وضده) مفرد مضاف الى المعرفة فيعم ضد الغنى (قوله وذلك) اي اعتبار الغنا وضده وقت الاخذ الخ (قوله ولم يقيد اعتبار هذه الاحوال بوقت) أي فان قيدت هذه الاحوال بوقت اتبع اه معنى (قوله فعنده) اي الاخذ (قوله ان بما كس المتوسط الخ) يعني مدعى الفقر بان يقول انت متوسط او غني او مدعى التوسط بان يقول انت غني (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي تذكر ما مر آنفا عن سم فيه (قوله عنده) اي العقد (قوله في ضابطهما) اي المتوسط والغنى (قوله وبتجه) الى التنبيه في النهاية الا قوله ولو شرط الى المتن وقوله في حكمه وقوله او حرج عليه بسفه (قوله كالفقعة) اي كضابطهما في نفقة الزوجة قال ع ش اي بان يريد دخله على خرجه (قوله لا العاقلة) وغنى العاقلة ان يملك بمذكفاه العمر الغالب اكثر من عشرين دينارا والمتوسط فيها ان يملك بمذها اقل من عشرين دينارا اه ع ش (قوله ولا العرف) عطف على قوله كالفقعة كقوله

والفقر ديناراً مثلاً في الجميع ثم في آخر الحول بما كس من يستوفي منه اذا ادعى انه فقير او متوسط فيقول له بل انت غني فعليك اربعة او أنت متوسط فعليك ديناران فان عاد ووافق على الغنى او المتوسط أخذ منه الاربعة او الدينارين والاخذ منه موجب الفقير مالم يثبت غناه او توسطه بطريقة شرعية وهذا الوجه جائز ومن ذكر المما كسة عند الاخذ يحمل عليه ولا يجوز حمله على الاول والا فهو ضعيف مخالف للكلام الاصحاب مر اه سم وعبرة البجيرى والحاصل انه بما كس عند العقد مطلقا سواء عقد على الاشخاص او الاوصاف وعند الاخذ ايضا ان عقد على الاوصاف ثم المما كسة عند العقد معناها المشاحة في قدر الجزية اي طلب الزيادة على الدينار وعند الاخذ معناها المنازعة في الاتصاف بالصفات كالنقص والتوسط فان ادعى شخص منهم الفقر مثلاً قال له انت غني فادفع اربع دنانير اه (قوله فحينئذ) الى قوله وقد يشكل في المغنى وكذا في النهاية الا قوله ويفاوت بينهم (قوله ولو بقوله الخ) عبارة المغنى والقول قول مدعى التوسط او الفقر بيمينه الا ان تقوم بينة بخلافه او عدله مال وكذا من غاب واسلم ثم حضر وقال اسلمت من وقت كذا كما نص عليه الشافعي في الام اه (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي ان كان الفرض انه شرط في العقد ان ذلك الاكثر عليه اي المتوسط والغنى فواضح والافليس له أن يأخذ منهما زيادة على ما شرط في العقد اه سم (قوله كذلك) اي في آخر الحول ولو بقوله الخ اه عش (قوله على هذا) اي ما في المتن من جواز المما كسة في الاخذ (قوله في سير الواقدي) صفة النص وقوله على انها متعلق به اي النص (قوله وقد يجب بفرض ذلك الخ) في النهاية ما يوافقه كما مر وفي المغنى ما قد يخالفه عبارته تنبيه هذا اي قول المصنف ويستحب الامام بما كسته حتى يأخذ الخ بالنسبة الى ابتداء العقد فاما اذا انعقد العقد على الشيء فلا يجز أخذ شيء من ائده عليه كما نص عليه في سير الواقدي ونفله الزركشي عن نص الام واطلق الشيخان استجاب المما كسة فاخذ شيئا من الاطلاق ان المما كسة كما تكون في العقد تكون في الاخذ واستدل بقول الاصحاب يستحب للامام المما كسة حتى يأخذ من الغنى الى آخره وهذا لا يصلح دليلا لذلك لان قولهم حتى يأخذ اي اذا ما كسهم في العقد فيأخذ الى آخره اه (قوله وضده) مفرد مضاف الى المعرفة فيعم ضد الغنى (قوله وذلك) اي اعتبار الغنا وضده وقت الاخذ الخ (قوله ولم يقيد اعتبار هذه الاحوال بوقت) أي فان قيدت هذه الاحوال بوقت اتبع اه معنى (قوله فعنده) اي الاخذ (قوله ان بما كس المتوسط الخ) يعني مدعى الفقر بان يقول انت متوسط او غني او مدعى التوسط بان يقول انت غني (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي تذكر ما مر آنفا عن سم فيه (قوله عنده) اي العقد (قوله في ضابطهما) اي المتوسط والغنى (قوله وبتجه) الى التنبيه في النهاية الا قوله ولو شرط الى المتن وقوله في حكمه وقوله او حرج عليه بسفه (قوله كالفقعة) اي كضابطهما في نفقة الزوجة قال ع ش اي بان يريد دخله على خرجه (قوله لا العاقلة) وغنى العاقلة ان يملك بمذكفاه العمر الغالب اكثر من عشرين دينارا والمتوسط فيها ان يملك بمذها اقل من عشرين دينارا اه ع ش (قوله ولا العرف) عطف على قوله كالفقعة كقوله

بجامع انه في مقابلة منفعة تعود اليه لا العاقلة إذ لا مواساة هنا ولا العرف

لانه مختلف كما يصرح به اختلاف ضابطهما باختلاف الابواب اما السفية فيمتنع عقده أو عقود له باكثر من دينار فان عقدر شيدا باكثر ثم سفه اثناء الحول لزمه ما عقده فيما يظهر (٢٨٦) ترجيحه كما لو استاجر باكثر من اجرة المثل ثم سفه يؤخذ منه الاكثر كما هو واضح ثم رابت

قولي الاتي او حجر عليه بسفه تبعا لشرح المنهج ولو شرط على قوم في عقد الصلح ان على مترسطهم كذا وغنيهم كذا جاز وان كثر (ولو عقدت باكثر) من دينار (ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه) كن غبن في الشراء (فان ابوا) من بذل الزيادة (فلا يصح انهم ناقضون) للعهد بذلك فيختار الامام فيهم ما ياتي (ولو اسلم ذمي) او جن (او مات) او حجر عليه بسفه او فلس كانت الجزية اللازمة له كدين آدمي في حكمه فتؤخذ من ماله في غير حجر الفلس ويضارب بها مع الغرماء فيه وإذا وقع ذلك بعد سنة او سنيين اخذت جزيتهم من تركته مقدمة على الوصايا والارثان خلف وارثا ولو لا فتركته فيء فلا معنى لاخذ الجزية منها لانها من جملة الفء فان كان غير مستغرق اخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي (ويسوى بينهما وبين دين الادمي على المذهب) لانها اجرة فان لم تف التركة بالكل ضاربهم الامام بقسط الجزية (او) اسلم

ولا العاقلة خلافا لظاهر ضابطه من عطمه كقولهم ولا العاقلة على النفقة عبارة النهاية والاوجه ضبط الغنى والمتوسط هنا وفي الضيافة بالنفقة لا بالعاقلة ولا بالعرف اه محذوف (قوله لانه مختلف) ادل الضمير للغنى والمتوسط فنامل اه رشيدى اهله اخذه من قول الشارح كما يصرح به الخ ومع ذلك فالظاهر بل المتعين رجوعه للعرف في الغنى والمتوسط (قوله اما السفية الخ) يدل على صحة عقد السفية بنفسه في الدينار مع ان تصرف السفية المالى تمتع فكان هذا مستثنى للمصلحة اه سم وقد منعان الروض والمغنى التصريح بصحة عقده بنفسه بدينار فقط لمصلحة حقن الدم (قوله فيمتنع الخ) عبارة المغنى ومعلوم مامر ان السفية لا يما كس هو ولا وليه لانه لا يصح عقده باكثر من دينار اه (قوله لزمه ما عقده الخ) ظاهره لزومه اسكل عام اه سم (قوله فيما يظهر ترجيحه) اى من وجهين اه سم (قوله قولي الاتي) اى قبيل قول المصنف في خلال سنة (قوله من دينار) الى التنبيه في المغنى لا لقوله او حجر الى المتن وقوله او حجر عليه بسفه (قول المتن ثم علموا) اى بعد العقد اه مغنى (قول المتن لزمهم ما التزموا) اى في كل سنة مدة بقائهم اه عش (قول المتن فان ابوا) اى بعد العقد اه مغنى (قوله فيختار الامام الخ) عبارة المغنى فيبلغون المامن كما سياتى والثاني لا ويقع منهم بالدينار كما يجوز ابتداء العقد به وعلى الاول لو بلغوا المامن ثم عادوا وطلبوا العقد بدينار اجبوا اليه كما لو طلبوه اولاه (قوله او جن) او نبذ العهد اه مغنى (قوله او حجر عليه) الى المتن مجردا كيد لما علم من كلام المصحح السابق وفقير عجز عن كسب (قوله او فلس) اى بعد فراغ السنة على ما ياتي اه عش (قوله ولذا وقع الخ) والاولى التفريع (قول المتن من تركته) اى في صورة الموت ومن ماله في غيرها سم ومعنى (قوله فان كان) اى الوارث اه عش (قوله اخذ الامام من نصيبه بقسطه الخ) كذا في شرح الروض وهذا ظاهر ان لم نقل بالرد ولا فلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره وقد قال شيخ الاسلام في شرح الفصول مانصه واطلاق الاصحاب القول بالرد وبارث ذوى الارحام يقتضى ان لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه سم (قوله وسقط الباقي) اى حصة بيت المال اه مغنى ومعنى ذلك ان لو كان له بنت فلم انصف التركة يؤخذ قسط الجزية من ذلك والنصف الثاني يكون فينا عش (قوله ضاربهم) اى الغرماء (قوله او اسلم الخ) او نبذ العهد اه مغنى ما ذكرته اى انفاء في شرح او في خلال سنة (قوله وهو مشكل) عبارة النهاية وقول الشيخ في اسقاط شرح منهجه او سفه في غير محله اه (قوله

ولا لا فلس) له ان ياخذ منهما زيادة على ما شرط في العقد (قوله اما السفية الخ) يدل على صحة عقد السفية بنفسه في الدينار مع ان تصرف السفية المالى تمتع فكان هذا مستثنى للمصلحة (قوله فان عقدر شيدا باكثر ثم سفه الخ) في العباب ولو قبل رشيد بدينارين ثم سفه فهل تلزمه الزيادة وجهان اه وظاهره ان القائل بالزيادة لا يخصها بعام السفه بل يوجبها اسكل عام (قوله لزمه ما عقده به فيما يظهر ترجيحه) ظاهره لزوم عاقده به لكل عام (قوله او حجر الخ) فقي هو السقوط في المستقبل وهو ممنوع لان كلا من السفية والفلس من اهل الجزية (قوله اخذت جزيتهم من تركته) في صورة الموت ومن ماله في غيرها (قوله فان كان غير مستغرق اخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي) هذا ظاهر ان لم نقل بالرد ولا فلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره وقد قال شيخ الاسلام في شرح الفصول مانصه فاطلاق الاصحاب القول بالرد وبارث ذوى الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه (قوله ايضا وسقط الباقي) كذا في شرح الروض (قوله او حجر عليه بسفه) ان اريد انه يؤخذ القسط ويسقط الباقي فلا وجه له لان السفية من اهل الوجوب فلا وجه للسقوط وان اريد مجرد تعجيل اخذ القسط في خلال السنة ويؤخذ الباقي في آخرها ففيه نظر ثم اخذ القسط في الاثناء لا مقتضى له مع استمرار كونه من اهل الوجوب فليتامل ثم رابته الحق

اوجن او مات او حجر عليه بسفه (في خلال سنة فقسط) لما مضى يجب في ماله او تركته كالاجرة (تنبيه) ما ذكرته في الاكثر المحجور عليه بسفه هو ما في شرح المنهج وهو مشكل لانه ان اريد بالقسط فيه القسط من المسمى مع اخذ الباقي اخر الحول المسمى ايضا لم يكن لاخذ القسط معنى او مع اخذ القسط من دينار للباقي ففيه نظر لانه لما التزم بالعقد اكثر منه وهو رشيد لم يسع اسقاط

الاكثر نظير الاجرة كما مر انفا ولا يخرج على الخلاف في عقد هاللسفيه باكثر من دينار خلافا لمن قال به للفرق الواضح بين من هو عند عقدها رشيد ومن هو عنده سفيه فالاحصا ان اخذ القسط بالمعنى الاخير لما يتضح على التخيير المذكور وقد علمت ما فيه ولا ياتي هذا في المفلس على ما ياتي فيه لان الباقي يؤخذ منه مما عقده به ولو انما المسوغ لاخذ القسط منه انه الذي خص بيت المال بالقسمة فلم يحز لناظره تاخير قبضه ويصدق في وقت اسلامه يمينه اذا حضر وادعاه ولو حجر عليه بفلس في خلاهاضارب الامام مع الغرماء بحصة ما مضى كذا انقله البلقيني عن نص الام وقال انه لم يرم من تعرض له ويظهر انه ان اراد بذلك سقوط ما بعد الحجر كان مبنيا على الضمير انه لا جزية على الفقير اما على الاصح فالجزية مستمرة عليه ولو انما المضارب للفوز من ماله بحصة ما مضى ثم رايت البلقيني قال في محل اخر قضية (٢٨٧) كلامهم انه لا يؤخذ منه القسط حينئذ وهو

الجاري على القواعد لكن نص في الام على الاخذ اه فافهم ان التردد انما هو في الاخذ حينئذ لا في السقوط وهو صريح فيما ذكرته والذي يتجه ما في الام وكون خلافه هو الجاري على القواعد ممنوع كيف وتأخير القسمة الى اخر الحول مضر بالغرماء وفوزهم بالكل مفوت لما وجب فكانت القسمة مع اخذ ما يخص قسط ما مضى هو القياس الجاري على القواعد لما فيه من الجمع بين الحقيين (وتؤخذ الجزية) ما لم تؤد باسم الزكاة (باهاثة فيجلس الآخذ ويقوم الذي ويطأطأ رأسه ويحنى ظهره ويضعها في الميزان ويقبض الآخذ لحيته ويضرب) بكفه مفتوحة (لهزمتيه) بكسر اللام والراي وهما مجتمع اللحم بين الماضغ والاذن من الجانبين أي كلا منهما

الاكثر) الاولى اسقاط الزائد (قوله كما مر آنفا) أي قبيل قول المصنف ولو عقدت (قوله ولا يخرج) أي عقدر رشيد سفيه بعده (قوله به) أي بالتخيير على ذلك (قوله ولا ياتي هذا) أي الاشكال المذكور (قوله على ما ياتي فيه) أي في المفلس انفا (قوله انه الذي الخ) خبر المسوغ والضمير للقسط (قوله ويصدق) أي قوله ولو حجر في المغنى (قوله ويظهر انه) أي البلقيني (قوله عليه) أي المفلس (قوله حينئذ) أي حين الحجر عليه بفلس (قوله والذي يتجه ما في الام) عبارة النهاية ولو حجر عليه بفلس في خلاهاضارب الامام مع الغرماء حالا ان قسم ماله ولا فخر الحول اه وعبارة المغنى وحمل شيخنا الضم على ما اذا قسم ماله في اثناء الحول وكلام البلقيني على خلافه وهو حمل حسن اه (قوله وكون خلافه) أي خلاف ما في الام وهو ورد لكلام البلقيني (قوله وتأخير القسمة الخ) أي بدون رضا الغرماء (قوله وفوزهم) أي الغرماء (قوله لما وجب) أي لبيت المال (قوله هو القياس) الضمير للقسمة وتذكيره لرعاية الخبر (قوله بين الحقيين) أي حق الغرماء وحق بيت المال (قوله الجزية) أي قوله ومن ثم نص في المغنى وكذا في النهاية الا قوله قال جمع من الشراح (قوله ما لم تؤد باسم الزكاة) أي ولا استسقطت الاهاثة قطعا اه معنى (قول المتن فيجلس الآخذ) بالمد أي المسلم اه معنى (قول المتن ويضعها) أي الجزية (قوله لاحدهما) أي الجانبين (قوله أي ماذكر) أي من الهيئة (قول المتن مستحب) أي لسقوطه بتضعيف الصدقة كما سيأتي اه معنى (قول المتن فعلى الاول) أي الاستحباب اه محلي (قوله أي المسلم) أو الذمي (قوله وعلى الثاني) أي الوجوب (قوله لان كلا) من الذمي الوكيل والذمي الموكل (قول المتن باطله) بل تؤخذ خبر في كسائر الديون نهاية ومعنى قال عش قوله كسائر الديون معتمد اه (قوله نص في الام على اخذها الخ) قيل ولو اطلع عليه المصنف لاستشهد به اه عميرة (قول المتن اشد خطا) أي من دعوى اصل جوازها كما هو ظاهر وقول الشراح فضلا عن وجوبها إشارة الى أن دعوى الوجوب اشد خطا بالاولى من دعوى الجواز واشد خطا من دعوى الاستحباب اه سم عبارة المغنى من دعوى جوازها ودعوى وجوبها اشد خطا من دعوى استحبابها وكان القياس ان يقول اشد بطلانا ليطابق قوله باطله قال ان قائم وكانه اراد بالبطلان الخطا اه (قوله فيحرم فعلها) اقتصر عليه المغنى وزاد النهاية ان غالب على المن تاذبه والا فتكره اه (قوله لما فيها) أي في فعلها على حذف المضاف (قوله راما استناد الاولين) وهم طائفة من اصحابنا الخراسانيين نهاية

التنبيه الملاحظ بالهامش (قوله اشد خطا) أي من دعوى اصل جوازها كما هو ظاهر لان من دعوى وجوبها كانوا هم بعضهم فاعترض بان الامر بالادكس وقول الشراح فضلا عن وجوبها إشارة الى أن دعوى الوجوب اشد خطا بالاولى من دعوى الجواز واشد خطا من دعوى الاستحباب (قوله بل هذا يقال من قبله) اقول كونه يقال من قبله لا يستلزم انه من قبله لا احتمال رفعه من ذلك كما لا يخفى ومع الاحتمال كيف يسوغ

ضربة واحدة وبحث الرافي الا كنفاء بضربة واحدة لاحدهما قال جمع من الشراح ويقول له يا عدو الله ادحق الله (وكله) أي ما ذكر (مستحب وقيل واجب) لان بعض المفسرين فسر الصغار في الآية بهذا (فعلى الاول له توكيل مسلم) وذمى (بالاداء) لها (وحرالة) بها (عليه) أي المسلم (و) الله سلم (ان يضربها) عن الذمي وعلى الثاني يمتنع كل ذلك لغوات الاهاثة الواجبة حتى في توكيل الذمي لان كلامهم مرد بالاصحار (قلت هذه الهيئة باطله) إذ لا اصل لها من السنة ولا فعلها احد من الخلفاء الراشدين ومن ثم نص في الام على اخذها باجمال أي برقم من غير ضرر احد ولا نيله بكلام قبيح قال والصغار ان يجري عليهم الاحكام لان يضر بوا ويؤذوا (ودعوى استحبابها) فضلا عن وجوبها (اشد خطا والله اعلم) فيحرم فعلها على الاوجه لما فيها من الايذاء من غير دليل واما استناد الاولين إلى ذلك التفسير فلا يس في محله إلا لو صح ذلك التفسير عنه صلى الله عليه وسلم او عن صحابي وكان لا يقال من قبل الراي وليس كذلك

بل هذا يقال من قبله ولذا افسره الامام الشافعي رضي الله عنه وغيره بغير ذلك وهذا يندفع ما أشار اليه الشارح من التورك على المصنف في تشنيعه المذكور (ويستحب) وقيل يجب بناء على ما مر في الاقل (للامام) او نائبه (إذا أمكنه) شرط الضيافة عليهم لقوتنا مثلاً (ان يشرط عليهم إذا صولحوا في بلدهم) او بلادنا كما اعتمدناه الا ذرعى وهو اوجه من نقل الزركشي خلافاً وافرده (ضيافة من يربهم من المسلمين) ولو غنياً غير مجاهد لا اتباع وانقطاع سنده يجبره (٢٨٨) فعل عمر بقضيته ويظهر انه لا يدخل عاص بسفره لانه ليس من اهل الرخص بل ولا من كان

وسفره دون ميل لانه حينئذ لا يسمى ضيفاً وإن ذكر المسلمين قيد في النذب لا الجواز ولو صالحوا عن الضيافة بمال فهو لاهل النية خلافاً لمن زعم انه للطارقين وإنما يشرط ذلك حال كونه (زائداً على اقل جزية) فلا يجوز جعله من الاقل لان القصد من الجزية التملك ومن الضيافة الاباحة (وقيل يجوز منها) أي الجزية التي هي اقل لانه ليس عليهم غيرها ويرد بان هذا كالمما كسة (وتجعل) الضيافة (على غنى ومتوسط) أي عند نزول الضيف بهم كما هو ظاهر (لا فقير) فلا يجوز كما هو ظاهر جعلها عليه (في الاصح) لانها تتكرر فيعجز عنها (ويذكر) العاقدة عند اشتراط الضيافة (عدد الضيفان رجالا وفرنسانا) أي ركبانا واثرا الخيل لشرفها وذلك لانه اقطع للنزاع وانفي للغرر فيقول على كل غنى او متوسط جزية كذا وضيافة عشرة مثلاً كل يوم او سنة مثلاً خمسة رجالة فرسان او عليكم ضيافة

ومغنى (قوله) بل هذا يقال من قبله) أقول كونه يقال من قبله لا يستلزم انه من قبله لاحتمال رفعه مع ذلك كما لا يخفى ومع الاحتمال كيف يسوغ التشنيع والحاصل ان مجرد عدم ثبوت الصحة ومجرد انه يقال من قبل الراي غاية ما يقتضيه ذلك هو التوقف او عدم الاخذ بذلك والاختلافه ولا يقتضى الاخذ بالتشنيع فأى اندفاع مع ذلك لما أشار اليه الشارح (قوله) إذا أمكنه (الخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح في انه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الامكان (قوله) ان يشرط عليهم (الخ) ينبغي اعتبار قبولهم كقبول الجزية مر (قوله) لانه حينئذ لا يسمى ضيفاً) فيه نظر (قوله) ان يبين عدداً أيام الضيافة في الحول) عبارة كنز الاستاذ

ألف مسلم رجالة كذا وفرنسان كذا اكل سنة مثلاً يتوزعونهم فيما بينهم بحسب تقاوتهم في الجزية واعتراض ذكر العدد بانه بناء في اصل الروضة على ضعف انها من الجزية اما على الاصح انها زائدة عليها فلا يشترط ذكر عدد وذكر الرجالة والفرسان بانه لا معنى له اذ لا يتفاوتون إلا بعلف الدابة وقد ذكره بعد ويرد الاول بمنع ما ذكره من البناء بل هو مبنى على الاصح ايضاً كما جرى عليه مختصرو الروضة والثاني بان الآتي ذكر مجرد العلف والذي هنا ذكر عدد الدواب اللازم لذكر الفرسان واحدهذين لا يغني عن الاخر كما هو ظاهر ويشترط فيما إذا قال على كل غنى او متوسط عدد كذا ولم يقل كل يوم ان يبين عدداً أيام الضيافة في الحول

مع ذكر قدر مدة الإقامة كما  
سيد كره (و) يذ كر (جنس  
الطعام والادام) كالبر  
والسمن وغيرهما بحسب  
العادة الغالبة في قوتهم وقد  
يدخل في الطعام الفاكة  
والحلوى لكن محل جواز  
ذكرهما إن غلبا ثم على  
الوجه ويظهر أن اجرة  
الطبيب والخادم مثلهما في  
ذلك ومن صرح بان ذلك  
غير لازم لهم يحمل كلامه  
على ما إذا سكنت عنه اولم  
يعتد في محلتهم (وقدرهما)  
يذ كر ان (لكل واحد) من  
الاضياف (كذا) منها  
بحسب العرف ويقاوت  
بينهم في قدر ذلك لاصفته  
بحسب تفاوت جزيتهن  
وليس لضيف تكليفهم ذبح  
نحو دجاجهم ولا غير الغالب  
قيل لا معنى للواو في ول كل  
اهو يرد بان لها معنى كما افاده  
ما قدرته (و) يذ كر (علف  
الدواب) ولا يشترط ذكر  
جنسه وقدره فيكفي  
الاطلاق ويحمل على تن  
وحشيش بحسب العادة لا  
على نحو شعير نعم إن ذكر  
الشعير في وقت اشتراط بيان  
قدره ولا يجب عند عدم تعيين  
عدد دواب كل علف اكثر  
من دابة لكل واحد (و)  
يذ كر (منزل الضيفان)  
وكونه يدفع الحر والبرد  
(من كنيسة وفاضل مسكن)  
وبيت فقير

أي يرد الاعتراض الثاني (قوله مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله ان يبين عدد أيام  
الضيافة لأن بيان عدد أيامها لا يقتضي توالي بعض تلك الأيام اه سم (قوله كما سيد كره) أي بقوله ومقامهم  
(قوله كالبر) إلى قوله قبل في المغنى لا قوله على الوجه إلى المتن (قوله في قوتهم) عبارة المغنى والمعتبر  
فيه طعامهم وادامهم نفيا للشفقة عنهم قال الماوردي فان كانوا يقتاتون الخنطة ويتادمون باللحم كان  
عليهم ان يضيفوهم بذلك وإن كانوا يقتاتون الشعير ويتادمون بالالبان اضافوهم بذلك اه (قوله  
وقد يدخل في الطعام الخ) أي يدخل في الطعام في قوتهم ويذ كر جنس الطعام اه رشيدى (قوله لكن  
محل جواز ذكرهما الخ) عبارة المغنى وفي ذلك تفصيل وهوان كانوا ياكلونها غالبا في كل يوم  
شرط عليهم في زمانها بخلاف الفواكه النادرة والحلوى التي لا تؤكل في كل يوم اه (قوله ان غلبا)  
الاولى التانيث (قوله ثم) أي في محلهم (قوله في ذلك) أي التفصيل المذكور (قوله ومن صرح بان ذلك  
غير لازم) عبارة الروض أي والمغنى ولا يلزمهم اجرة طبيب وحمام وثمان دواء اه سم (قوله بان  
ذلك) أي اجرة الطبيب والخادم غير لازم لهم أي الذمين (قوله على ما إذا سكنت عنه) أي فاذا ذكره  
الامام فيذكره بالشرط الذي في ذكر الطعام (قوله اولم يعتد) أي ما ذكر من الطبيب والخادم (قوله  
في محلتهم) الاولى إسقاط التاء كما في النهاية قال ع ش قوله في محلهم المراد بمحلهم قريتهم مثلا التي هم بها  
والمراد بعدم اعتياده في محلهم انهم لم تجر عاداتهم باحضاره للريض منهم فان جرت عادتهم باحضاره  
لكونه في البلد او قريبا منها عرفا وجب احضاره اه ع ش (قول المتن ولكل واحد كذا) صريحه بالنظر  
لما قدره الشارح أنه لا بد من ذكر الاجمال ثم التفصيل وهو مخالف للكلام غيره اه رشيدى (قوله منهما)  
أي الطعام والادام (قوله ويقاوت بينهما الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وإذا تفاوتوا في الجزية  
استحب ان يقاوت بينهما في الضيافة فيجعل على الغنى عشرين مثالا وعلى المتوسط عشرة ولا يقاوت بينهما في  
جنس الطعام لانه لو شرط على الغنى اطعمة فاخرة اجحف به الضيفان وإن ازدحم الضيفان على المضيف لهم  
او عكسه خير المزدحم عليه وإن كثرت الضيفان عليهم بدوا بالسابق لسبقه وإن تساوا اقرع بينهم وليكن  
للضيفان عريف يرتب أمرهم اه (قوله ولا غير الغالب) أي من أقواتهم اه مغنى (قوله قيل الخ) وافقه  
المغنى عبارة ولا معنى لاثبات الواو وعبارة المحرر ويقدر الطعام والادام فيقول لكل واحد كذا من الخبز  
وكذا من السمن اه (قوله ويورد بان لها معنى) إن كان مراد المعترض انه يكفي ان يقول وقدرهما لكل  
واحد فزيادة الواو غير محتاج اليها بل ولا كذا لم يندفع بما قدره مع انه يقتضي انه لا بد من بيان قدر الجملة ثم قدر  
التفصيل والكلام في ذلك فليراجع عبارة الروض وقدرها لكل واحد انتهت اه سم (قوله ولا يشترط)  
إلى المتن في المغنى (قوله لا عن نحو شعير) عبارة المغنى ولا يجب الشعير ونحوه إلا مع التصريح به فان ذكره  
بين قدره اه (قوله نحو شعير) كقول اه ع ش (قوله ان ذكر الشعير) أي او نحوه اه مغنى (قوله علف  
اكثر) فاعل يجب (قوله وبیت فقير) أي وإن كان لا ضيافة عليه كما مر كان يقول وتجعلوا المنازل بيوت

ويذ كر عدد أيام الضيافة وجوب الجماعة في الحول ولو لم يذ كره وشرط ثلاثة أيام مثلا عند قدوم قوم جاز  
اه (قوله مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله ان يبين عدد أيام الضيافة لأن بيان عدد  
أيامها لا يقتضي توالي بعض تلك الأيام (قوله ومن صرح بان ذلك غير لازم لهم الخ) عبارة الروض ولا  
يلزمهم اجرة طبيب وحمام وثمان دواء اه (قوله لاصفته) عبارة شرح الروض ولا يقاوت بينهما في حسن  
الطعام لانه لو شرط على الغنى اطعمة فاخرة اجحف به الضيفان اه (قوله قيل لا معنى للواو في ولكل) عبارة  
الروض وقدرهما لكل واحد اه (قوله ويورد بان لها معنى الخ) إن كان مراد المعترض بانه لا معنى للواو  
انه لا وجه لها لان المراد انه يذ كر قدر ما لكل والواو تاني ذلك ولا تناسبه لم يندفع بهذا الرد لكن كان ينبغي  
الاعتراض على ذكر كذا لعدم الحاجة اليه على هذا (قوله ايضا يورد بان لها معنى) ان كان مراد المعترض  
انه يكفي ان يقول وقدرهما لكل واحد فزيادة الواو غير محتاج اليها بل ولا كذا لم يندفع بما قدره



ولا يخرجون أهل منزل منه (٢٩٠) ويشترط عليهم إعلانه أبوهم ليدخلها المسلمون ركبانا كما شرطه عمر على أهل

الشام (و) يذكر  
(مقامهم) أي مدة إقامتهم  
(ولا يجاوز ثلاثة أيام)  
أي لا يندب له ذلك لانها  
غاية الضيافة كما في  
الاحاديث فان شرط  
عليهم أكثر جاز وعن  
الاصحاب انه يشترط  
تزويد الضيف كفاية  
يوم وليلة ولو امتنع قليل  
منهم اجبروا او كلهم او  
أكثرهم فناقضون وله  
حمل ما أتوا به ولا يطالبهم  
بعوض ان لم يمر بهم  
ضيف ولا بطعام ما بعد  
اليوم الحاضر ولو لم يأتوا  
بطعام اليوم لم يطالبهم  
به في الغد كذا اطلقوه  
وقضيته سقوطه مطلقا وفيه  
نظر وإنما يتجه ان شرط  
عليهم اياما معلومة فلا يحسب  
هذا منها امالو شرط على  
كلهم او بعضهم ضيافة  
عشرة مثلا كل يوم فقوت  
ضيافة القادمين في بعض  
الايام فيحتمل ان يقال  
يؤخذ بدله لاهل النية  
ويحتمل سقوطها والا قرب  
الاول والا لم يكن  
لا شرائط الضيافة في هذه  
الصورة كبير جدوى (ولو  
قال قوم) عرب او عجم  
(تؤدي الجزية باسم صدقة  
لا جزية) وقد عرفوا  
حكمها (فللام اجابتهم  
اذا راي ذلك) ويضعف  
عليهم الزكاة اقتداء بفعل  
عمر رضي الله تعالى عنه ذلك

الفقراء اهرشيدى (قوله ولا يخرجون) إلى قوله كذا اطلقوه في المغنى إلا قوله قليل منهم أجبروا وقوله أو  
أكثرهم (قوله ولا يخرجون الخ) أي فلو خالفوا ائتمروا والظاهر انه لا اجرة عليهم لمدة سكنتهم حيث كانت  
بقدر المدة المشروطة اه ع (قوله اهل منزل منه) أي من منزله وإن ضاق اسنى ومغنى (قوله أبوهم) أي  
ابواب دورهم لا ابواب المجالس (قوله مدة إقامتهم) أي إقامة الضيفان في الحول كدشرين يوما اه مغنى  
(قول المتن ولا يجاوز) أي الضيف في المدة اه مغنى وعبرة سم كان المراد في الشرط اه وأليه يشير قول  
الشارح أي لا يندب الخ (قول المتن ثلاثة أيام) أي غير يومى الدخول والخروج اه ع (قوله لانه الخ) أي  
الزمن المذكور (قوله فان شرط) إلى الفصل في النهاية (قوله انه يشترط) أي ندبا كما مر اه ع (قوله  
ولو امتنع الخ) أي من الضيافة عبارة المغنى ولو امتنع من الضيافة جماعة اجبروا وعليها فلو امتنع الكل فو تلوا  
فان قالوا انتقض عهدهم قاله محلى اه (قوله فناقضون) أي فلا يجب تبليغهم المامن كما ياتي في قول المصنف  
ومن انتقض عهده بل بتخير الامام فيهم بين القتل والرق والمن والقداء على ما يراه اه ع (قوله وله حمل  
ما أتوا به) عبارة المغنى ولضيفهم حمل الطعام من غير أكل بخلاف طعام الوليمة لانه مكرمة وما هنا معاوضة اه  
وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض مع شرحه ما نصه وقد تشعب بان الضيف يملك الطعام وانه يتصرف فيه بغير  
الاكل كالبيع وكذا يقال فيما زودوه به من كفاية يوم وليلة فليراجع ثم رايت الشارح قال في فصل الوليمة  
ما نصه نعم ضيف الذي المشروط عليه الضيافة يملك ما قدم اليه اتفاقا فله الارتحال به اه وقوته تعطى انه  
يملكه بالتقديم اه (قوله ولا بطعام ما بعد اليوم) أي لا يطلب تعجيله منهم اه ع (قوله مطلقا) أي  
عن التفصيل الآتي آنفا (قوله فلا يحسب هذا منها) قضيته انه لا يسقط وهو في غاية الاتجاه اه سم يحذف  
(قوله فقوت) ببناء المفعول (قوله فيحتمل) إلى قوله ولا عبارة النهاية اتجه اخذ بدله لاهل النية لا سقوطها  
اه (قوله كبير جدوى) فيه نظر اذ توجه المطالبة في الحال والاجبار جدوى أي جدوى اه سم (قوله عرب)  
إلى الفصل في المغنى إلا قوله قال البلقينى إلى المتن وقوله لا يقال إلى المتن (قوله حكمها) أي الزكاة أي وشرطها  
مغنى واسنى (قول المتن فلا امام الخ) يفهم انه لا يلزمه الاجابة وهو كذلك بخلاف بذلهم الدينار نعم تلزمه  
الاجابة عند ظهور المصلحة فيه لقوتهم وضعفنا ولا غير ذلك إذا أبو الدفع الا باسم الصدقة اه مغنى (قول المتن  
اجابتهم الخ) هذا اذا تيقنا وفاء هادينار وإلا فلا يجابوا ولو اقتضى اجابتهم تسليم بعض منهم عن بعض  
ما التزموه فانهم يجابون ولبعضهم ان يلزم عن نفسه وعن غيره وغرضنا تحصيل دينار عن كل راس فيقول  
الامام في صورة العقد جعلت عليكم ضيف الصدقة او صالحكم عليه او نحوه مغنى وروض مع شرحه (قول  
المتن ويضعف) أي وجوبا اه ع (قوله بنو تغلب) بفتح المشناة فوق وبكسر اللام والنسبة اليها انغابي

مع أنه يقتضى أنه لا بد من بيان قدر الجملة ثم قدر التفصيل والكلام في ذلك فليراجع (قوله ولا يجاوز  
ثلاثة ايام) كان المراد في الشرط (قوله وله حمل ما أتوا به) عبارة الروض فرع لضيفهم حمل الطعام قال  
في شرحه من غير اكل بخلاف طعام الوليمة لانه مكرمة وما هنا معاوضة انتهى وقد يشعر بان الضيف  
يملك الطعام وانه يتصرف فيه بغير الاكل كالبيع فليراجع ثم رايت الشارح قال في فصل الوليمة ما نصه  
نعم ضيف الذي المشروط عليه الضيافة يملك ما قدم له اتفاقا فله الارتحال به انتهى وقوته تعطى انه يملكه  
بالتقديم (قوله أيضا وله حمل ما أتوا به) (تنبيه) هل يملك الضيف ما أحضر له من الطعام بوضعه بين يديه أو  
بوضعه في فيه أو بغير ذلك وهل يجري عليه حكم الضيف في غير ذلك أو يفرق بينهما والظاهر الفرق بدليل  
انه هنا له حمل ما أتوا بخلاف الضيف في غير ذلك وهل له التصرف فيما أحضره له بغير الاكل كالبيع وكذا  
يقال فيما زودوه به من كفاية يوم وليلة في ذلك نظر ويحتمل في جميع ذلك الملك والتصرف بغير الاكل  
(قوله فلا يحسب هذا منها) قضيته انه لا يسقط وهو في غاية الاتجاه لكن ينازع فيه انهم لما ذكروا عدم  
المطالبة قالوا بناء على ان الضيافة زائدة على الجزية وإنما يتجه هذا البناء على السقوط إذ لو لم يسقط صح  
بناؤه ايضا على انها غير زائدة على الجزية إذ لا يفوت شيء فليتأمل (قوله كبير جدوى) فيه نظر اذ توجه

مع من تصرف من العرب قبل بعثته صلى الله عليه وسلم وهم بنو تغلب وتوخ وبراء وقالوا لا تؤدى الا كالمسلمين بالسكسر

فابي فارادوا الحقوق بالروم فصالحهم على تضعيف الصدقة عليهم وقال هؤلاء حتى ابوالاسم ورضوا بالمعنى (فن خمسة ابعرة شاتان و) من (خمس وعشرين) بعير (بنتا مخاض) ومن ست وثلاثين بنتا لبون وهكذا و) من (عشرين) (٢٩١) دينار ادينارو) من (ماتى درهم)

فضة ( عشرة وخمس  
المعشرات) المسقية بلا مؤنة  
والافعشرها المار عن عمر  
رضى الله عنه ويجوز غير  
تضعيفها كتريعها على  
ما يراه بل لو لم يف التضعيف  
بقدر دينار لكل واحد  
وجبت الزيادة الى بلوغ  
ذلك يقينا كما انه لو زاد جاز  
النقص عنه الى بلوغ ذلك  
يقينا ايضا قال البلقيني ان  
اراد تضعيف الزكاة  
مطلقا وردت زكاة الفطر ولم  
ار من ذكرها او فيما  
ذكره وردت زكاة التجارة  
والمعدن والركاز في الام  
والتخصر تضعيفها او  
مطلق المال الزكوى  
اقتضى عدم الاخذ من  
المعلوفة وهو بعيد ولم أره  
انتهى والذي يتجه  
التضعيف الا في زكاة الفطر  
وهو ظاهر والافى  
المعلوفة لانها ليست زكوية  
الان ولا عبرة بالجنس  
والالوجبت فيما دون  
النصاب الاقنى (ولو وجبت  
بنتا مخاض مع جبران) كما  
في ست وثلاثين عند فقد  
بنتى اللبون ( لم يضعف  
الجبران في الاصح) فياخذ  
مع كل بنت مخاض شاتين

بالسكر على الاصل ومنهم من يفتح للتخفيف استنقالاتا الى كسرتين مع بقاء النسب وقوله وتروخ هو  
بالتاء المثناة فوق وبالنون المخففة وقوله وبهر او في المصباح وبهر ام مثل حراء قبيلة من قضاة و النسبة اليها  
بهرانى مثل نجرانى على غير قياس وقياسه بهر اوى اه عش (قوله فابي) اى عمر رضى الله عنه اه عش  
(قوله فصالحهم الخ) ولم يخالفه احد من الصحابة فكان ذلك اجماعا معنى واسنى (قول المتن فن خمسة ابعرة  
شاتان) ومن عشرة اربع شياء ومن خمسة عشر ست شياء ومن عشرين ثمان شياء ومن اربعين من الغنم  
شاتان ومن ثلاثين من البقر تديعان ومائتين من الابل ثمان حقا او عشرين بنت لبون ولا يفرق فلا  
ياخذ اربع حقا وخمس بنت لبون كما لا يفرق في الزكاة اه كذا قالاه وقال ابن المقرئ قلت وفيه نظر  
اذ لا تشقيص هنا بخلاف ما هناك وهو الظاهر اه معنى (قوله ويجوز غير تضعيفها الخ) عبارة المعنى  
والروض مع شرحه فان في قدر الزكاة بلا تضعيف او نصفها ان نصفها بالدينار يقينا لا ظنا كفى اخذه فلو  
كثر او عسر عددهم لمعرفة الوفاء بالدينار لم يجز الاخذ بغلبة الظن بل يشترط تحقق اخذ دينار عن كل رأس  
ولا يتعين تضعيفها ولا تنصيفها فيجوز ترييعها وتخميسها ونحوهما على ما يرويه بالشرط المذكور اه (قوله  
لوزاد) اى الضعيف على دينار (قوله جاز النقص الخ) انظر اطلاقه مع قوله السابق اول الفصل بل حيث  
امكنته الزيادة بان علم او ظن اجابتهم اليها وجبت عليه الاصلحة اه الا ان يكون ما هنا عند المصلحة اه  
سم (قوله قال البلقيني الخ) اى اعتراضا على التعبير بما ذكر من تضعيف الزكاة بلا قيد ومن التصوير  
بقولهم فن خمسة ابعرة الخ اه عش (قوله وهو ظاهر) اذ لا تجب على كافر ابتداء نهاية (قوله والافى  
المعلوفة الخ) اى فلا ياخذ منها شيئا لا بمضاغة ولا عدمها اخذ من قوله والالوجبت الخ اه عش (قوله  
لانه لو ضعف الخ) ولا نه على خلاف القياس فيقتصر فيه على مورد النص اه معنى (قوله لضعف علينا  
الخ) اى وهو ممنوع قطعاه معنى (قوله والخبرة فيه) اى الجبران اى في دفعه او اخذه وقوله هنا اى في الجزية  
اى بخلافه في الزكاة فان الخبرة فيه للدافع مال كان او ساعيا كالمشرى وشيى وعش (قوله للامام) ويعطى  
الجبران من النقي كما يصرفه اذا اخذه الى النقي اه معنى (قول المتن ولو كان بعض نصاب الخ) وهل يعتبر  
النصاب كل الحول واخره وجهان في الكفاية قياس باب الزكاة ترجيح الاول وقياس اعتبار المعنى والفقير  
والتوسط اخر الحول في هذا الباب ترجيح الثانى وهو كما بحثه بعض المتأخرين اه معنى (قوله المال  
الزكوى) اى للكاثر (قوله اذ لا يجب فيه شىء على المسلم) اى واثر عمر رضى الله تعالى عنه ورد في تضعيف  
ما يلزم المسلم لا في ايجاب المالم يجب فيه شىء على المسلم اه معنى (قوله في الخلطة الخ) فان خلط عشرين شاة  
بعشرين لغيره اخذ منه شاة ان ضعفنا اه معنى (قوله لانا نقول لا نطرها الخ) فلو تلفت اموالهم قبل تمام

المطالبة في الحال والاجبار جدوى اى جدوى (قوله ومن ست وثلاثين بنتا لبون) وهكذا قال في الروض  
وياخذ من مائتين اى من الابل ثمان حقا او عشرين بنت لبون قلت وفيه نظر اذ لا تشقيص انتهى (قوله بل  
لو لم يف التضعيف بقدر دينار الخ) عبارة الروض فان في قدر الزكاة اى بلا تضعيف او نصفها بالدينار  
يقينا لا ظنا كفى اخذه اه (قوله جاز النقص الخ) انظر اطلاقه مع قوله السابق اول الفصل بل حيث امكنته  
الزيادة بان علم او ظن اجابتهم اليها وجبت عليه الاصلحة اه الا ان يكون ما هنا عند المصلحة (قوله ولو كان  
بعض نصاب) قال في شرح الروض وهل يعتبر النصاب كل الحول واخره وجهان في الكفاية قياس باب  
الزكاة ترجيح الاول وقياس اعتبار المعنى والفقير والتوسط اخر الحول في هذا الباب ترجيح الثانى اه  
(قوله لانا نقول لا نطرها للاشخاص بل لجموع الحاصل هل يفي برؤسهم او لا) فلو تلفت اموالهم قبل تمام  
الحول هل تستمر صحة العقد ويرجع للمرد الشرعى وهو دينار عن كل واحد فيه نظر ولا يبعد ان الامر

او عشرين درهما لانه لو ضعف اخذ الضعف علينا فيما اذ اردناه اليهم والخبرة فيه هنا للامام دون المالك نص عليه  
(ولو كان) المال الزكوى (بعض نصاب) كعشرين شاة (لم يجب قسطه في الاظهر) اذ لا يجب فيه شىء على المسلم ومن ثم يجب القسط  
في الخلطة الموجبة للزكاة لا يقال يارم عليه بقاءه وسرهم منهم بلا جزية لانا نقول لا نطرها للاشخاص بل لجموع الحاصل هل يفي برؤسهم

الحول هل تستمر صحة العقود يرجع للرد الشرعي وهو دينار من كل واحد فيه نظر ولا يبعد أن الأمر كذلك  
 اه سم (قوله هل بني برؤسهم) أي بقدر دينار لكل كامل منهم (قوله كما تقرر) أي في شرح وخمس المعشرات  
 (قول المتن ثم المأخوذ) أي باسم الزكاة مضعفا وغير مضعف جزية بالرفع على الخبرية اه معنى (قول المتن  
 فلا يؤخذ) أي نبيء (قول المتن من مال من لا جزية عليه) كصبي ومجنون وامرأة وخنثى بخلاف الفقير مغنى  
 وروض مع شرحه (قوله اجبيوا) أي وجوب باءعش (قوله اجبيوا) ولا ينافي هذا ما مر من أنها لو عقدت  
 بأكثر من دينار ثم علموا جواز دينار لزومهم ما ألزموا لأن الزيادة هنا في مقابلة الاسم وقد اسقطوه اه معنى  
 وفي سم بعد ذلك كرمثله عن شرح الروض ما نصه وقضيته أنهم لا يجابون لو سألوا إسقاط الزائد مع عدم إعادة  
 الاسم فليراجع ثم هل تحتسج اجابتهم لتجديد عقد اه أقول والاول ظاهر والاقر في الثاني عدم  
 الاحتياج والله اعلم

﴿فصل في جملة من أحكام عقد الذمة﴾ (قوله في جملة) إلى قول المتن أو أسلم في النهاية (قول المتن يلزمنا  
 الكف) أي الانكشاف بدليل قوله ودفع أهل الحرب عنهم اه رشيدى ويصرح بذلك تصوير شرح  
 المنهج الكف بقوله بأن لا تتعرض لهم نفسا وما لا وسائر ما يقرون عليه كخمر الخ (قوله نفسا) إلى قوله اما  
 عند شرط في المغنى لا لقوله وائر إلى المتن وقوله والحق إلى المتن (قوله كخمر وخنزير) إنما افردهما  
 بالذكر مع دخولهما في الاختصاص لأن لهما قيمة عندهم اولدفع ما يتوهم من منعهم إظهارهما من عدم  
 لزوم الكف عن التعرض لهم فيهما اه ع ش (قوله أو انتقصه) أي احتقره بضرب أو شتم أو غيرهما وهو  
 وما بعده تفصيل لبعض أفراد الظلم فهو من عطف الخاص على العام كافي ع ش وإن كان باو اه بيجرى  
 (قوله فانا حجيجه) أي خصمه لخالفته لشريعته من وجوب عدم التعرض لهم وهذا خرج مخرج الزجر  
 والتخويف فلا دلالة فيه على تشريف الذمي اه بيجرى عن القليوبي (قول المتن نفسا وما لا) منصوبان  
 على التمييز من الكف وحذف من قوله وضمان ما تنلفه لدلالة ما سبق والتمييز إذا علم جاز حذفه ولا يجوز  
 أن يكون الكف وضمان من تنازع العاملين لأنك إذا عملت الاول منهما اضمرت في الثاني فيلزم وقوع  
 التمييز معرفة وإن عملت الثاني لزم الحذف من الاول لدلالة الثاني وهو ضعيف اه معنى أقول وإعمال  
 الثاني هو مختار البصريين كافي الكافية واكثر استعمالا كما في شرحه للفاضل الجامى (قوله ورد الخ) عطف  
 على الكف (قوله ورد ما ناخذ الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه واحترز بالمأل عن الخمر والخنزير  
 ونحوهما فن اتلف شيئا من ذلك لا ضمان عليه سواء اكانوا اظهروه ام لا لكن من غصبه يجب عليه رده عليهم  
 ومثوة الرد على الغاصب ويعصى بالتلاف ما لا ان اظهروا وتراق الخمر على مسلم اشترأها منهم وقبضها ولا  
 ثمن عليه لهم لأنهم تعدوا باخراجها اليه ولو قضى الذمي دين مسلم كان له عليه بثمانه خمر او نحوه حرم على المسلم  
 قبوله إن علم انه ثمن ذلك لأنه حرام في عقيدته والا لزومه القبول اه (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من الضمان  
 والرد (قوله كما افادته آيتها) انظر وجه الافادة فيها اه رشيدى أقول وجهها المغنى بأن الله تعالى غياقتهم  
 بالاسلام أو ببذل الجزية والاسلام يعصم النفس والمال وما الحق به فكذا الجزية اه (قوله وائر  
 الاولين) أي أهل الحرب اه ع ش (قوله لأنه يلزمنا الذب عنها) أي عن دارنا ومنع الكفارة من طروقها  
 اه معنى (قوله لم يلزمنا الدفع عنهم) أي دفع غير المسلم اخذنا من قوله الاتي فان اريد الخ سيد عمر وسم

كذلك (قوله فلا تؤخذ من مال من لا جزية عليه) قال في الروض ولا تؤخذ من مال صبي ومجنون وامرأة  
 قال في شرحه وخنثى بخلاف الفقير اه (قوله اجبيوا) قال في شرح الروض لأن الزيادة أثبتت لغير الاسم  
 فان رضوا بالاسم وجب إسقاطها اه وقضيته أنهم لا يجابون لو سألوا إسقاط الزائد مع عدم إعادة الاسم  
 فليراجع (قوله ايضا اجبيوا) هل يحتاج حينئذ لتجديد عقد

﴿فصل يلزمنا الكف عنهم الخ﴾ (قوله فان كانوا ابدار الحرب لم يلزمنا الدفع عنهم) ظاهر هذا مع قوله  
 السابق والذمة والاسلام أنه لا يلزمنا حينئذ دفع أهل الاسلام وقد يقتضى عدم لزوم ذلك جواز تعرضنا لهم

أولا كما تقرر (ثم المأخوذ  
 جزية) حقيقة فيصرف  
 مصر فيها كما أفهمه قول عمر  
 السابق ورضوا بالمعنى (فلا  
 تؤخذ من مال من لا جزية  
 عليه) ولو زاد المجموع على  
 أقل الجزية فسألوا الإسقاط  
 الزيادة وإعادة اسم الجزية  
 أجبيوا

﴿فصل في جملة من أحكام  
 عقد الذمة﴾ (يلزمنا) عند  
 إطلاق العقد فعند الشرط  
 أولى (الكف عنهم) نفسا  
 وما لا ورضوا اختصاصا  
 وعمامتهم كخمر وخنزير  
 لم يظهره الخبر إني داود  
 ألا من ظلم معاهدا أو انتقصه  
 أو كلفه فوق طاقته أو اخذ  
 منه شيئا بغير طيب نفس فانا  
 حجيجه يوم القيامة (وضمان  
 ما تنلفه عليهم نفسا وما لا)  
 ورد ما ناخذ من اختصاصاتهم  
 كالمسلم لأن ذلك هو فائدة  
 الجزية كما افادته آيتها (ودفع  
 أهل الحرب) والذمة  
 والاسلام وائر الاولين  
 لأنهم الذين يتعرضون لهم  
 غالبا (عنهم) إن كانوا ابدارنا  
 لأنه يلزمنا الذب عنها فان  
 كانوا ابدار الحرب لم يلزمنا  
 الدفع عنهم إلا أن شرطوه  
 علينا

أو انفردوا بجوارنا والحق بدارنا دار حرب فيها مسلم فإن أريد أنه يلزم من ادفع المسلم عنه أو أنه (٢٩٣) لا يمكن الدفع عن المسلم إلا بالدفع

عنهم فمقرب أو دفع الحربين  
عنهم بخصوصهم فبعيد جدا  
والظاهر أنه غير مراد (وقيل  
أن انفردوا ولم يلزمنا الدفع  
عنهم) كالألزامهم الذب  
عنا والأصح أنه يلزمنا الدفع  
عنهم مطلقا حيث أمكن  
لأنهم تحت قبضتنا كاهل  
الاسلام أما عند شرط أن  
لا نذب عنهم فإن كانوا معنا  
أو بمحل إذ أقصدوهم مروا  
علينا فسد العقد لتضمنه  
تمكين الكفار منا وإلا فلا  
(ونمنعهم) وجوبا (أحداث  
كنيسة) وبيعة وصومعة  
للتعبد ولو مع غيره كنزول  
المارة (في بلد أحداثنا)  
كالبرقة والقاهرة (أو اسلم  
أهله) حال كونهم مستقلين  
ومتغلبين (عليه) بأن كان  
من غير قتال ولا صلح كاليمين  
وقول شارح والمدينة فيه  
نظر لأنهم من الحجاز وهم  
لا يمكنون من سكنه مطلقا  
كأمر وذلك لخبر ابن عدي  
لا تبني كنيسة في الاسلام  
ولا يحدد ما خبر منها  
وجاء معناه عن عمر وابن  
عباس رضي الله عنهم ولا  
مخالفة لها ويهدم وجوبا  
ما أحدثوه وإن لم يشرط  
عليهم هدمه والصلح على  
تمكينهم منه باطل وما وجد  
من ذلك ولم يعلم أحداثه بعد  
الأحداث أو الاسلام أو

(قوله أو انفردوا إلخ) أي وهم بدار الحرب كما هو صريح السياق اه رشدي (قوله بجوارنا) بكسر الجيم  
وضمها والكسر انفتح كما في المختار اه ع ش (قوله فيها مسلم) أي فتمنعهم ومن يتعرض لهم بأذى  
يصل إلى المسلم وظاهره وإن اتسعت أطراف دار الحرب اه ع ش (قوله فإن أريد إلخ) أي من الإلحاق  
اه ع ش (قوله عنهم بخصوصهم) أي الذميين بدار الحرب (قوله والظاهر أنه غير مراد) أي وإنما المراد  
ما قدمنا من منع المسلم عنهم ومنع من يتعرض إلخ اه ع ش (قول المتن بيلد) أي بجوار دار الاسلام كما قيده  
في الروضة اه مغني (قوله كالألزامهم الذب إلخ) أي عند طروق العدو لنا اه مغني (قوله مطلقا) أي  
سواء كانوا بدارنا أو بجوارها (قوله أما عند شرط) محترز قوله عند إطلاق العقد إلخ (قوله أو بمحل إذا)  
هذا صادق بمحل بدار الحرب وبخالفه قول شرح الروض بخلاف ما لو شرط أن لا نذب عنهم من لا يمر بنا  
أو يمر بنا وهم غير مجاورين لنا انتهى أي فلا يفسد العقد بهذا الشرط اه سم ولك أن تمنع المخالفة بأن  
المراد كما يفيد السياق أو بمحل بجوارنا (قوله إذا قصدوهم) أي قصد أهل الحرب بسوء الذم بين الكافرين  
في هذا المحل (قوله وجوبا) إلى قول المتن أو أسلم في المغني إلا قوله ولو مع غيره (قول المتن كنيسة) وبيت  
نار للنجوس اه مغني (قوله وبيعة) بالكسر للنصارى مختار اه ع ش (قوله وصومعة) كجوهرة بيت  
لنصارى اه قاموس (قوله حال كونهم مستقلين إلخ) عليه ويجوز جعل على المصاحبة أي أو اسلم أهله  
معها أي مصاحبين له وكائنين فيه أو بمعنى في أي كائنين فيه فليتامل اه سم (قوله كاليمين) إلى قوله قال  
الزركشي في النهاية إلا قوله وذلك إلى وإن لم يشرط وقوله ومر إلى أمما بنى وقوله فقط (قوله وقول شارح  
إلخ) تبع المغني هذا الشارح ثم رأيت في الروضة كالمدينة والين انتهى ويحجب عن نظر الشارح بأن  
دخولها في هذا القسم المقصود ثبوت هذا الحكم لا ينافي في اختصاصها بمحكم آخر وهو منع سكنها لاسيما وهذا  
المنع إنما كان في آخر الاسلام وتحقق العمل بالحكم الأول في بدء الاسلام قبل منع السكنى اه سيد عمر عبارة  
ع ش وقد يحجب بأن مراده التمثيل به لما اسلم أهله عليه فلا ينافي أن المدينة من الحجاز وهم لا يمكنون من  
الإقامة فيه اه وعبارة الرشدي وقد يقال أن المراد التمثيل لأصل ما اسلم أهله عليه من قطع النظر عن  
الأحداث وعدمه اه (قوله مطلقا) أي أحدثوا كنيسة ونحوها م لا (قوله لخبر ابن عدي لا تبني إلخ)  
عبارة المغني لما رواه أحمد بن عدي عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبني إلخ (قوله وجاء معناه  
عن عمر إلخ) عبارة المغني وروى البيهقي أن عمر رضي الله تعالى عنه لما صالح نصارى الشام كتب اليهم كتابا  
أنهم لا يبنون في بلادهم ولا فمأخوذ لهادير أو لا كنيسة ولا صومعة راهب ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس  
ولا يخالفهما من الصحابة اه (قوله لهما) أي عمر وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله والصلح إلخ)  
عبارة المغني ولو عاقدهم الإمام على التمكن من أحداثها فالعقد باطل اه (قوله وما وجد) إلى قول المتن  
وإن أطلق في المغني إلا قوله بعد الأحداث إلى قوله يبق وقوله وكذا إلى قوله أما ما بنى وقوله فقط وقوله ومر  
الجواب عنه في مصر (قوله بعد الأحداث أو الاسلام) نشر على ترتيب اللف وقوله أو الفتح أي عنوة الاتي  
وقدمه إلى هنا مجرد الاختصار (قوله في الصلح) أي في صورتي الفتح صلحا (قوله كصر) أي القديمة ومثلها  
في الحكم المذكور مصرنا الآن لأنها وإن لم تكن موجودة حالة الفتح فأرضها المنسوبة إليها للغائمين فيثبت  
لها أحكام ما كان موجودا حال الفتح وبه يعلم وجوب هدم ما في مصرنا ومصر القديمة من الكنائس الموجودة  
الآن اه ع ش وبأني عن سم ما يوافقه ومر في الشارح ما يخالفه ويشير إليه بقوله الاتي ومر

لكن جواز تعرضنا من دفع لملقود عقد الذمة وبما يفهم وجوب دفع أهل الاسلام عنهم بدار الحرب قوله  
الاتي فإن أريد إلخ (قوله أو بمحل إلخ) وهو صادق بمحل بدار الحرب وبخالفه قوله في شرح الروض بخلاف  
ما لو شرط أن لا يذب عنهم من لا يمر بنا أو يمر بنا وهم غير مجاورين لنا اه أي فلا يفسد العقد بهذا الشرط  
(قوله أو اسلم أهله عليه) أي مصاحبين له وكائنين فيه أو بمعنى في أي كائنين فيه فليتامل (قوله يقينا) تقييد

الفتح يبق لاحتمال أنه كان بيرية أو قرية واتصل به العمران وكذا يقال فيما يأتي في الصلح ومر في القاهرة ماله تعلق  
بذلك مع الجواب عنه أما ما بنى من ذلك لنزول المارة فقط ولو منهم فيجوز كما جزم به صاحب الشامل وغيره (وما فتح عنوة) كصر

على ما مروى بلاد المغرب (لا يحدونها (٢٩٤) فيه) أي لا يجوز تمكينهم من ذلك ويجب هدم ما أحدثوه فيه لأن المسلمين ملكوها بالاستيلاء

(ولا يقرون على كنيسة كانت فيه) حال الفتح بقينا (في الأصح) لذلك قال الزركشي وعليه فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر والعراق لانهما فتحا عنوة انتهى ومر الجواب عنه في مصر والمنهدة ولو بفتحنا أي قبل الفتح فيما يظهر لا يقرون عليها قطعا (أو فتح صلحا بشرط الأرض لنا وشرط اسكانهم) بخراج (وابقاء الكنائس) ونحوها (لهم جاز) لأن الصالح إذا جاز بشرط كل البلد لهم فبعضها أولى ولهم حينئذ ترميمها وقضية قوله وابقاء منع الأحداث وهو كذلك وليس منه إعادتها وترميمها ولو بآلة جديدة ونحو تطينها وتويرها من داخل وخارج وقضيته أيضا منع شرط الأحداث وبه صرح الماوردي ونقل عن الروياني وغيره جوازها وأقره وحمله الزركشي على ما إذا دعت إليه ضرورة قالوا فلا وجه له ورد بان الوجه إطلاق الجواز (وان أطلق) شرط الأرض لنا وسكت عن نحو الكنائس (فالأصح المنع) من إبقائها وإحداثها فتقدم كلها لأن الإطلاق يقتضي صيرورة جميع الأرض لنا ولا يلزم من بقائهم بقاء محل عبادتهم فقد يسلبون وقد يخفون عبادتهم (أو)

الجواب عنه في مصر (قول على ما مر) أي قبل فصل الامان أن مصر فتحت عنوة وقبل صلحا اه (قول المتن لا يحدونها الخ) وكلا يجوز إحداثها لا يجوز إعادتها إذا انتهت اه (قول حال الفتح الخ) تقييد لمحل الخلاف وسيدكر محترزه بقوله والمنهدة الخ (قول قال الزركشي الخ) عبارة المغنى وعلى هذا فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر كما قاله الزركشي اه (قول فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر) أقول قياس ذلك امتناع تقرير كنائس القاهرة لأنه إذا كان الغرض فتح مصر عنوة فالملك بالاستيلاء شامل لما حوالها ومنه محل القاهرة اللهم إلا أن يقال لم يتحقق شمول الفتح لمحل القاهرة كان يكون به متغلب تغلبا يمنع تحقق الاستيلاء على محله ولا يخفى أنه في غاية البعد اه سم (قول ومر الجواب عنه) أي قبل فصل الامان اه سم (قول والمنهدة) أي والم لم يعلم وجوده حال الفتح اخذ من قوله المار بقينا (قول والمنهدة الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في القائمة عند الفتح أما المنهدة أو التي هدمها المسلمون فلا يقرون عليها قطعا (تنبيه) لو استولى أهل حرب على بلدة أهل ذمة وفيها كنائسهم ثم استعدناهم عنوة أجرى عليها حكم ما كانت عليه قبل استيلاء أهل حرب قاله صاحب الوافي واستظهره الزركشي (قول المتن جاز) المراد به عدم المنع إذا جواز حكم شرعي ولم يرد الشرع بجواز ذلك نبه عليه السبكي اه مغنى (قول لأن الصالح) إلى قوله وبه صرح في النهاية (قول وليس منه) أي من الأحداث اه ع ش (قول ولو بآلة جديدة) مع تعذر فعل ذلك بالقدمة وحدها اه نهاية وقال في المغنى والروض مع شرحه ولهم ترميم كنائس جوزنا لابقاءها إذا استهدمت لانها بمقاة فترمم بماتهم لا بالآلة جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن يونس في شرح الوجيز واقتضى كلامه الاتفاق عليه انها ترمم بالآلة جديدة اه (قول ونحو تطينها الخ) وليس لهم توسيعها لأن الزيادة في حكم كنيسة محدثة متصلة بالاولى اه مغنى وروض مع شرحه (قول وتويرها) عطف مغاير اه ع ش (قول منع شرط الأحداث) أي منهم علينا سواء ابتداء من جانبهم وواقفهم الامام او عكسه اه ع ش (قول وبه صرح الخ) عبارة النهاية وهو كذلك إن لم تدع له ضرورة والاجاز اه (قول وحله الزركشي الخ) اعتمده النهاية كأم (قول رد الخ) عبارة المغنى ومقتضى التعليل الجواز مطلقا وهو الظاهر اه (قول شرط الأرض) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى لا قوله ولا يلزم إلى المتن (قول وسكت عن نحو الكنائس) أي فلم يذكر فيه ابقاءه ولا عدمه اه مغنى (قول المتن قررت الخ) ولا يمتنعون من اظهار شعائرهم كخمر وخنزير وأعيادهم وضرب ناقوسهم ويمنعون من إيواء الجاسوس وتبليغ الاخبار وسائر ما تنضرر به في ديارهم مغنى وروض مع شرحه وفي سم بعد ذكر ذلك عن الروض وشرحه لا قوله ويمنعون الخ مانعه وظاهر صنيعه أنهم يمتنعون من ذلك فيما تقدم اه أي كما سياتي التصريح بذلك (قول المتن ولهم الأحداث الخ) هل يشترط لصحة الصلح مع شرط الأحداث تعيين ما يحدثونه من كنيسة أو أكثر ومقدار الكنيسة أو

لمحل الخلاف (قول وعليه فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر) أقول قياس ذلك امتناع تقرير كنائس القاهرة لأنه إذا كان الغرض فتح مصر عنوة فالملك بالاستيلاء شامل لما حوالها ومنه محل القاهرة اللهم إلا أن يقال لم يتحقق شمول الفتح لمحل القاهرة كان يكون به متغلب تغلبا يمنع تحقق الاستيلاء على محله ولا يخفى أنه في غاية البعد (قول ومر الجواب عنه) أي قبل فصل الامان (قول) وليس منه إعادتها وترميمها ولو بآلة جديدة ونحو تطينها وتويرها الخ في الروض وشرحه ولهم عمارة أي ترميم كنائس جوزنا لابقاءها إذا استهدمت فترمم بماتهم لا بالآلة جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن يونس في شرح الوجيز واقتضى كلامه الاتفاق عليه انها ترمم بالآلة جديدة قال في الأصل ولا يجب إخفاؤها فيجوز تطينها من داخل وخارج لإحداثها فلو انتهت الكنائس المبقاة ولو بهدمها لتعديا خلافا للفقار في إعادتها وليس لهم توسيعها اه (قول ولو بآلة جديدة) مع تعذر فعل ذلك بالقدمة وحدها مر (قول ونقل عن الروياني وغيره جوازه) جزم به الروض (قول وحله الزركشي على ما إذا دعت إليه ضرورة) كتب عليه مر (قول ولهم الأحداث في الأصح) زاد في الروض وشرحه ولا يمتنعون من اظهار شعائرهم كخمر وخنزير وأعيادهم وضرب ناقوسهم بشرط أن تكون الأرض لهم ويؤدون خراجها (قررت) كنائسهم ونحوها (ولهم الأحداث في الأصح) لأن الأرض لهم

(تنبيه) ما فتح من ديار الحرمين بشرط ما ذكر لو استولو اعليه بد كبيت المقدس كان عمر رضى الله تعالى عنه فتحه صلحا على ان الارض لنا وابق لهم الكنائس ثم استولو اعليه ففتح صلاح الدين بن ايوب كذلك ثم فتح بشرط يخالف ذلك فهل العبرة بالشروط الاول لانه بالفتح الاول صار دار اسلام فلا يعود دار كفر كما هو ظاهر من صرائح كلامهم ومرفى فصل الامان ماله تعلق بذلك أو بالشروط الثاني لان الاول نسخ به وان لم تصدر دار كفر كل محتمل لكن الوجه هو الاول وعجيب من افتى بما وافق (٢٩٥) الثاني ومعنى لهم هنا وفي نظائره الموهمة

حل ذلك لهم واستحقاقهم له عدم المنع منه فقط لانه من جملة المعاصى في حقهم أيضا لانهم مكلفون بالفروع ولم ينكر عليهم كالكفر الاعظم لمصلحتهم بتمكينهم من دارنا بالجزية ليسلبوا او يامنوا ومن هنا غلط الزركشى وغيره جمعا توهموا من تقرير الاصحاب لهم في هذا الباب على معاص انهم غير مكلفين بها شرعا وهو غفلة فاحشة منهم لاذفرق بين لا يمتنعون ولهم ذلك اذ عدم المنع اعم من الاذن الصريح في الاباحة شرعا ولم يقل بها احد بل صرح القاضي ابو الطيب ان ما يخالف شرعا لا يجوز إطلاق التقرير عليه وإنما جاء الشرع بترك التعرض لهم والفرق ان التقرير يوجب فوات الدعوة بخلاف ترك التعرض لهم لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الآخرة اهـ ولكون ذلك معصية حتى في حقهم ايضا افتى السبكي بانه لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا لمسلم اعانتهم عليه ولا لايحار نفسه للعمل

يكفي الاطلاق فيه نظر الذي ينبغي الصحة مع الاطلاق ويحمل على ما جرت به عادة مثلهم في مثل ذلك البلد ويختلف بالكبر والصغر اهـ ع ش (قوله ما فتح) الى قوله ايضا في النهاية لا قوله كان عمر الى ثم فتح وقوله ومرفى الى بالشروط وقوله وعجيب الى ومعنى لهم (قوله كذلك) اى صلحا على ان الارض لنا الخ (قوله ثم فتح الخ) عطف على قوله استولو اعليه (قوله لكن الوجه) قدمنا عن المغنى ما يوافقه (قوله هو الاول) اى ان العبرة بالشروط الاول اهـ ع ش (قوله ومعنى لهم) الى قوله ايضا في المغنى (قوله هنا) اى في قول المصنف ولهم الاحداث الخ (قوله حل ذلك) اى احداث نحو الكنيسة فلا يباينون عليه في الآخرة وقوله واستحقاقهم له اى فيجوز للامام الاذن لهم فيه وياثم بالمنع منه (قوله عدم المنع الخ) خبر قوله ومعنى لهم الخ (قوله عدم المنع منه فقط) اى عدم تعرضنا لهم لانه يجوز لهم ذلك ونفتيهم به اهـ نهاية (قوله فقط لانه الخ) عبارة المغنى عن السبكي وليس المراد انه جائز بل هو من جملة المعاصى التى يقررون عليها كشرب الخمر ولا نقول ان ذلك جائز اهـ (قوله ومن هنا) اى من اجل ان معنى لهم هنا وفي نظائره عدم المنع منه فقط (قوله في هذا الباب) اى باب الجزية (قوله وهو) اى هذا التوهم (قوله منهم) اى الجمع المذكور (قوله الصريح الخ) صفة كاشفة الاذن (قوله ان ما يخالف الخ) اى بان ما الخ (قوله انتهى) اى كلام القاضى (قوله وليكون ذلك) اى نحو احداث الكنيسة (قوله افتى السبكي) الى قوله وانتصر في المغنى (قوله لا يجوز لحاكم) عبارة المغنى عن السبكي لا يحل للسلطان ولا للقاضى ان يقول لهم افعلوا ذلك اهـ (قوله فسخطناه) اى الاجار المذكور (قوله ثم اختار) اى السبكي من كل ترميم وإعادة اى لنحو كنيسة مطلقا أى سواء استحققت الابقاء ولا (قوله ولا يجوز الخ) عبارة المغنى فائدة قال الشيخ عز الدين ولا يجوز للسلم دخول كنائس اهل الذمة إلا باذنتهم ومقتضى ذلك الجواز بالاذن وهو محمول على ما اذا لم تكن فيها صورة فان كانت وهى لا تنفك عن ذلك حرم هذا اذا كانت بما يقررون عليها ولا اجاز دخولها بغير اذنتهم لانها واجبة الازالة وغالب كنائسهم الان بهذه الصفة اهـ (قوله معظمة) احتراز عن الصورة المنقوشة في الاحجار المفروشة (قوله ما فتح) الى قوله على المعتمد في المغنى لا قوله ولا يشترط الى او على انه (قوله او على انه لنا) اى او فتح صلحا على ان الارض لنا (قوله وللإمام رده) خبر ما فتح الخ (قوله وتؤخذ الجزية) عبارة المغنى فالماخوذ منهم اجرة لان ذلك عقد اجارة فلا يسقط باسلامهم ولا يشترط فيه ان يبلغ دينار او الجزية باقية فنجب مع الاجرة اهـ (قوله لانه) اى الخراج (قوله لا تسقط الخ) خبر ثان لان فكان الاول التذكير (قوله من ارض نحو صبي) اى من لاجزية عليه كمنون وامرأة وخنى اهـ معنى (قوله ولهم الايجار) لان المستاجر يؤجر اهـ معنى (قوله لا نحو البيع) اى بما يزيل الملك كالهبة (قوله ولا يشترط الخ) اى فى رده اليهم بخراج معين (قوله او على انه) اى ما فتح صلحا الخ وهذا عطف على قوله او على انه لنا الخ وكان الانسب تقديمه على قوله والارض التى الخ (قوله كل سنة) يعنى يؤدونه كل سنة (قوله صح) اى الصلح المذكور (قوله واجريت عليه) اى الخراج الماخوذ احكامها اى الجزية فيصرف مصرف النية ولا يؤخذ من ارض صبي ومنون وامرأة وخنى اهـ معنى (قوله وان لم يزرعوا) اى الارض (قوله فان اشترها) او اتبها اهـ معنى (قوله صح) اى وعليه الثمن والاجرة اهـ معنى (قوله

فيه فان رفع البنا فسخطناه ثم اختار لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم وإعادة مطلقا وانتصر له ولده ولا يجوز دخول كنائسهم المستحقة الابقاء إلا باذنتهم مالم يكن فيها صورة معظمة (تنمية) ما فتح عنوة أو على أنه للإمام رده عليهم بخراج معين يؤدونه كل سنة وتؤخذ الجزية معه لانه اجرة لا تسقط باسلامهم ومن ثم أخذ من أرض نحو صبي ولهم الايجار لا نحو البيع ولا يشترط بيان المدة بل يكون مؤبدا كما مر في أرض العراق والارض التى عليها خراج لا يعرف اصله بحكم محل أخذه لاحتمال انه وضع بحق كما تقرر أو على انه لهم بخراج معلوم كل سنة يفى بالجزية عن كل حال منهم صح واجريت عليهم كما مر فيؤخذ وان لم يزرعوا ويسقط باسلامهم فان اشترها أو استأجرها مسلم صح



والخراج على البائع والمؤجر (وينون) (٣٩٦) وإن لم يشترط منهم في عقد الذمة على المعتمد (وجو) وأوقيل ندباً من رفع بناء) لهم ولو

لخوف سراق يقصدونهم فقط على الأوجه (على بناء جار مسلم) وإن كان في غاية القصر وقدر على تعليته من غير مشقة نعم بحث البلقيني تقييده بما إذا اعتيد مثله للسكنى والالم يكلف الذمي النقص عن أقل المعتاد وإن عجز المسلم عن تنعيم بنائه وذلك لحق الله تعالى وتعظيماً لدينه فلا يباح برضا الجار أما جار ذمي فلا منع وإن اختلفت ملتهما على الأوجه وخرج برفع شراؤه لدار عالية لم تستحق الهدم فلا يمنع إلا من الإشراف منها كصبيانهم فيمنع من طلوع سطحها إلا بعد تحجيرها كما قاله الماوردي وغيره ونزع فيه الأذرعى بانه زيادة تعلية إن كان بنحو بناء وبجواب بانه لمصالحته فلم ينظر فيه لذلك وله استجارها أيضاً وسكنها لكن ياتي ما تقرر عن الماوردي هنا أيضاً كما هو ظاهر وتردد الزركشي في بقاء وشبهه إلا أن التعلية من حقوق الملك والروشن لحق الاسلام وقد زال وقضية كلامهم بقاؤه لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولا نسلم أن التعلية من حقوق الملك لا غير بل هي من حقوق

على البائع (الخ) أي باق عليهم لانه جزية اه سم (قوله) وإن لم يشترط) إلى قوله والوجه في النهاية إلا قوله على المعتمد وقوله فقط (قوله) ولو لخوف سراق (الخ) بل ظاهره ولو لخوف القتل ونحوه نعم إن تعين الرفع طريقاً في دفع القتل أو نحوه لم يبعد الجواز اه سم (قول الماتن على بناء جار مسلم (الخ) وقع السؤال عما لو اشترك مسلم وذمي في بناء أعلى من بناء جار لهما مسلم هل يهدم والجواب إن المتجه انه يهدم لانه صدق عليه اعلا بناء ذمي على جاره المسلم وانه لا ضمان على الذمي بنقصه آلة المسلم أو تلفها بالهدم وإن كان الهدم بسببه اه سم بحذف (قوله) وإن كان) إلى قوله ولا نسلم في المغنى إلا قوله كما قاله إلى وله استجاره وقوله لكن ياتي وتردد (قوله) وقد ر) أي المسلم (قوله) نعم بحث البلقيني) عبارة النهاية نعم ينتجه كما قاله البلقيني اه وعبارة المغنى وبحل المنع كما قال البلقيني إذا كان بناء المسلم مما يعتاد في السكنى فلو كان قصيراً لا يعتاد فيها لانه لم يتم بناؤه أو لانه هدمه إلى أن صار كذلك لم يمنع الذمي من بناء جداره على أقل ما يعتاد في السكنى اه (قوله) وإن عجز المسلم (الخ) غاية في قوله لم يكلف الذمي (الخ) (قوله) وذلك) راجع إلى ما في الماتن (قوله) أما جار ذمي (الخ) يحترق قول المصنف مسلم (قوله) شراؤه (الخ) وكذا ما بنوه قبل تملك بلادهم لانه موضع بحق فإن الهدم البناء المذكور امتنع العلمو والمساواة مغنى (قوله) عالية) أي أو مساوية بالاولى (قوله) فلا يمنع) أي الذمي (قوله) من الإشراف) أي على المسلم (قوله) كصبيانهم) أي كمنع صبيانهم من الإشراف على المسلم بخلاف صبياننا حكامه في الكفاية عن الماوردي اه مغنى (قوله) فيمنع) أي كل من الذمي وصبيانهم (قوله) إلا بعد تحجيرها) أي نصب ما يمنع الإشراف (قوله) كما قاله) إلى قوله وله (الخ) عبارة النهاية ولا يقدح في ذلك كونه زيادة تعلية إن كان بنحو بناء لانه ما كان لمصالحته لم ينظر فيه لذلك (قوله) ونزع فيه) أي في الاستثناء المذكور (قوله) بانه) أي التحجير (قوله) وله استجارها (الخ) أي بخلاف اه مغنى وينبغي واستعارتها إلا أن يوجد نقل بخلافه فإيراجع (قوله) أيضاً) أي كالشراء (قوله) لكن ياتي) أي في السكنى (قوله) ما تقرر) أي من منع طلوع سطوحها إلا بعد تحجيرها (قوله) وتردد الزركشي (الخ) تردد مفروض فيما لو ملك داراً لها روشن كما أفادته عبارة شرح الروض أي والمغنى اه سم عبارة نقلها عن الزركشي وهل يجري مثله فيما لو ملك داراً لها روشن حيث قلنا لا يشرع له روشن أي وهو الأصح ولا يجري لأن التعلية (الخ) (قوله) وقد زال) أي حق الاسلام أي بانتقال الدار إلى الذمي (قوله) وقضية كلامهم (الخ) عبارة المغنى والأوجه الأول اه أي جريان حكم التعلية في الروشن (قوله) ولا نسلم (الخ) يشير بهذا إلى رد قول الزركشي في تردده لأن التعلية من حقوق الملك (الخ) اه رشیدی (قوله) أيضاً) أي كأنها من حقوق الملك (قوله) أن المسلم لو اذن (الخ) أي للذمي في إخراج الروشن في هواء ملك المسلم كما هو صريح الكلام ولا إشكال في ذلك وإن استشكله الشهاب ابن قاسم لأن الذمي إنما يمنع من الإشراف في الطرق المسبلة لانه شبهه بالاحياء وهو ممنوع منه ولا كذلك الإشراف في ملك المسلم بأذنه لأن المنع إنما كان لخصوص حق الملك كما لا يخفى اه رشیدی وقوله وقول الجرجاني (الخ) اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الامام لكن زاد الأول مانصه نعم في هذه الحالة لا بد من مراعاة

وظاهر صنيعه أنهم يمنعون من ذلك فيما تقدم (قوله) والخراج على البائع والمؤجر) أي لانه جزية (قوله) ولو لخوف سراق) بل ظاهره ولو لخوف القتل ونحوه نعم إن تعين الدفع طريقاً في دفع القتل أو نحوه لم يبعد الجواز فلو لم يمكن الاحتراز منه إلا بالاتقال إلى بلد أخرى فهل يكلف الانتقال وإن شق حساً ومعنى لمفارقة المألوف أو لافيه نظر (قوله) على بناء جار مسلم (الخ) وقع السؤال عما لو اشترك مسلم وذمي في بناء دار ولهما جار مسلم هل يهدم والجواب أن المتجه انه يهدم لانه صدق عليه انه أعلى بناء ذمي على جاره المسلم وانه لا ضمان على الذمي بنقصه آلة المسلم أو تلفها بالهدم وإن كان الهدم بسببه فان قيل كيف قدم المقتضى للهدم وهو جهة الذمي على المانع فلماذا هدم والمانع مقدم على المقتضى (قوله) وتردد الزركشي (الخ) تردده مفروض فيما لو ملك داراً لها روشن كما أفادته عبارة شرح الروض (قوله) لو اذن) ظاهره اذن للذمي وحينئذ

الاسلام أيضاً كما صرحوا بقولهم لو رضى الجار به لم تجز لأن الحق لله تعالى على أنها أولى بالمنع من الروشن ألا ترى أن المسلم لو ملاصقة اذن في إخراج روشن في هواءه لم يكن جاز ولا كذلك التعلية والأوجه أن الجار هنا أربعون من كل جانب كما في الوصية وقول الجرجاني

المراد أهل محله لا كل أهل البلدة نظروا واستظهروا الزركشي وغيره لا أنه قد لا يعلو على أهل عاتيه ويعلو على ملاصقة من محلة أخرى نعم إن شرط مع الضبط بذلك بعده عن بناء المسلم من سائر الجوانب عرفا بحيث صار لا ينسب اليه لم يعد اعتماده حينئذ (والاصح المنع من المساواة) أيضا تمييزا بينهما (و) الاصح (أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة) عن المسلمين كطرف متقطع (٢٩٧) عن العارة بان كان داخل السور مثلا وليس بحارتهم مسلم

ملاصقة اه قال الرشدي قوله نعم في هذه الحالة الخ فالخاصل حينئذ أنه لا يعلو على أهل محله وان لم يلاصقه ولا على ملاصقيه وان لم يكونوا من أهل محله اه وهو ايضا حاصل قول الشارح الاتي نعم إن شرط الخ (قوله المراد أهل محله الخ) عبارة النهاية والوجه ان الجار هنا أهل محله كما قاله الجرجاني واستظهره الزركشي وغيره اه اى فازاد على أهل محله لا يمنع من مساواة بنائه له او ارتفاعه عليه ولو لم يصل للاربعين دارا اه عش (قوله ويعلو على ملاصقه الخ) قد يقال كل ملاصقه من اى جانب كان هو من محله اه سم (قوله بذلك) اى بما قاله الجرجاني (قوله بعده) اى بناء الذى (قوله بحيث صار) اى بناء الذى لا ينسب اليه اى الى بناء المسلم من حيث الجيرة (قوله لم يعد اعتماده) اى قول الجرجاني (قوله ايضا) الى قوله بان كان فى المعنى والى قوله ويتردد النظر فى النهاية الا قوله فاندفع الى المتن (قوله بينهما) اى بناء المسلم وبناء الذى (قول المتن بمحلة) والمحل يفتح الحاء والكسر لغة موضع الحلول والمحل بالكسر الاجل والمحلة بالفتح المسكان الذى ينزل القوم اه عش عن المصباح (قوله كطرف) اى من البلد اه معنى (قوله بان كان الخ) مراده بذلك تصوير الانفصال مع عده من البلد اه رشدي (قوله وليس بحارتهم الخ) حال من الواو فى كانوا (قوله مع عده) اى المنفصل (قوله من رفع البناء) الى قوله اى حيث فى المعنى (قوله بمنع بروزهم) لعل المراد بالبروز هنا أن يكون بناؤه فى حافة النهر اقرب منه بالنسبة الى بناء جاره المسلم لكن قد يناسبه التعليل الاتي اذ لا يلزم من القرب المذكور الاطلاع على عورة جاره البعيد منه بالنسبة الى النهر فليحذر (قوله فى نحو النيل) عبارة النهاية فى نحو الخ لجان اه (قوله على جار مسلم) عبارة النهاية على بناء جار مسلم اه قال عش قوله على بناء جار مسلم ظاهر التقيد به أنه لا يمنع من البروز على الخ لجان بغير هذا القيد وحيث قيد بالجار فانظر فى أى صورة يخالف الخ لجان فيها غير هامن الدور حتى تكون مقصودة بالحكم اه عش وتظهر المخالفة بما قدمته آتفان المراد بالبروز (قوله كالاغلاء) اى كالاضرار به (قوله ثم) اى فى البناء (قوله نعم يتصور) اى البروز (قوله ولورفع) الى قوله أخذ فى المعنى (قوله وكذا يبيعه لمسلم الخ) ظاهره وان لم يحكم بالهدم كما قبل البيع وعبارة شيخنا الزيادى ولو بنى دارا عالية او مساوية ثم باعها لمسلم لم يسقط الهدم اذا كان بعد حكم الحاكم بالهدم والاسقط اه عش وذكر المعنى عن ابن الرفعة مثلها واقره (قوله والذى يتجه ابقاؤه الخ) قال عش استظهره شيخنا الزيادى اه وقال سم ائفى به شيخنا الشهاب الرملى اه وعبارة النهاية وقيل الاوجه بقاءه ترغيبا فى الاسلام وافقى الود بخلافه وهو مقتضى اطلاقهم اه وامله ائفى بهما فى وقتين متغايرين فليراجع (قوله قال الاذرى وحكمت الخ) أقره المعنى (قوله وبالنقص الخ) لعله عطف تفسير (قوله فاقالا اه) اى الشيخ والاذرى (قول المتن ويمنع الذى) اى فى بلاد المسلمين اه معنى (قوله اى الذكر) الى قوله على ما رجحه فى النهاية وكذا فى المعنى الا قوله ومثله الى المتن (قوله اى الذكر الخ) يفيدان الاثني وغير المكلف لا يمنعون اه سم فليراجع ذلك فانه مشكل (قوله ويعلو على ملاصقه من محلة أخرى) قد يقال كل ملاصق له من اى جانب هو من محله (قوله نعم ان شرط مع الضبط بذلك بعده عن بناء المسلم من سائر الجوانب) ولو لاصقت دار الذى دار مسلم من أحد جوانبها اعتبر فى ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك فى بقية الجوانب لانه لا جار فيه كثر (قوله والذى يتجه ابقاؤه ترغيبا فى الاسلام) ائفى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وخالفه فى هامش الانوار فكتب فيه عدم التقرير وفرق بما كتبناه ببعض الهوامش (قوله اى الذكر الخ)

(٣٨ - شروانى وابن قاسم - تاسع) عنه الرجم باسلامه ثم رأيت شيخنا قال فيما باعه لمسلم أو أسلم الظاهر أخذان كلام ابن الرفعة وغيره أن ذلك يمنع من الهدم قال الاذرى وحكمت أيام قضائى على يهودى بهدم بناء اعلاه وبالنقص عن المساواة لجاره المسلم فاسلم فاقربه على بنائه اه فاقالا اه فى الاسلام يوافق ما ذكرته وما قاله شيخنا فى البيع لمسلم يخالف ما ذكرته والوجه ما ذكرته لما علمت أنه الموافق لكلامهم (ويمنع الذى) اى الذكر المكلف ومثله معاهد ومستأمن كما هو ظاهر (ركوب خيل) لما فيها من العز

والفخر لا في محلة انفردوا فيها غير دارنا على (٢٩٨) مارجحه الزركشي كالاذرعى واعترض ويوجه بان العزينا في الدلة المضروبة

عليهم في سائر الامكنة والازمنة إلا أن يقال لا نظر لذلك مع كونهم بغير دارنا إذ لا عز فيه بالنسبة لنا والحق بها تعليم من لم يبرج اسلامه علوم الشرع والالتباس الانحو علوم العربية على أن بعضهم عمم المنع لان في ذلك تسليطا لهم على عوامنا (لا) براذين خسيصة كما قاله الجويني وغيره قال الزركشي وهو حسن وعبارة أصل الروضة واستثنى الجويني البراذين الخمسية وسكت عليه ففهم منه في الروض اعتماده لم يجرم به لكن قال الزركشي وغيره بالجمهور على أنه لا فرق ولا من ركوب نفيسة زمن قتال استعناهم فيه كما بحثه الاذرعى ولا ركوب (حير) نفيسة (وبغال نفيسة) لحسنتهما ولا عبرة بطر وعزة البغال في بعض البلدان على أنهم يفارقون من اعتاد ركوبها من الاعيان بهيئتهم كركوبهم التي فيها غاية التحقير والاذلال كما قال (ويركب)ها عرضا بان يجعل رجله من جانب واحد وبحث الشيخان تخصيصه بسفر قريب في البلدان (با كاف) أو برذعة وقد يشملها (وركاب خشب

أى كاسينيه عليه اشرح اقول والنخر) دفع نفيسه اعرش (قول لا في محله) الاول في محل اه سيد عمر عبارة النهاية نعم لو انفردوا في محل غير دارنا لم ينعوا اه زاد المغنى في اقرب الوجهين الى النص كما قاله الاذرعى اه (قوله على مارجحه الزركشي) اعتمده لزيادى (قوله كالاذرعى) اقره الاسنى (قوله واعترض) اى مارجحه الزركشي من استثناء غير دارنا (قوله ويوجه) اى الاعتراض (قوله بان الد) اى في غير دارنا (قوله في سائر الامكنة) اى في جميعها (قوله لا ان يقال الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله لذلك) اى العز (قوله والحق بها) اى بالتحليل في المنع (قوله تعليم من لم يبرج الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله الاول (قوله نحو علوم العربية الخ) شامل للصرف والتجو فآير اجمع (قوله لا براذين) الى قوله قال الزركشي في النهاية (قوله كما قاله الجويني) اقره النهاية والمغنى وشيخ الاسلام (قوله واستثنى الجويني) ضعيف ولا يخلو من نظر اعتبارا بالجنس اه حج اه عر ولعل ما نقله عن حج في غير التحفة والافصنيها كالاسنى والنهاية والمغنى ترجيح الاستثناء واعتماده (قوله وسكت) اى اصل الروضة (قوله ففهم) اى صاحب الروض منه اى السكوت (قول في الروض) الاول حذف في (قوله على انه لا فرق) اى في منع ركوب الخيل بين النفيس منها والخسيس وهو ظاهر كلام المصنف اه معنى (قوله ولا من ركوب نفيسة الخ) دفع على قوله لا براذين الخ بملاحظة المعنى (قوله نفيسة) اى من الخيل اه معنى (قوله زمن قتال الخ) وفاقا للنهاية والمغنى وقال عر هو المعتداه (قوله استعناهم فيه) اى حيث يجوز انتهى معنى (قوله كما بحثه الاذرعى) ظاهره ولم يمتدح ذلك طريقا لنهر المسلمين وينبغي ان لا يكون مرادا وإن ذلك يقتدر للضرورة اه عر (قول ولا ركوب حير نفيسة) اى قطعوا لور فبينة القيمة اه معنى (قوله نفيسه) الى قول المتن ولا يورق في النهاية لا قوله وقد يشملها وقوله ومن ثم كان ذلك واجبا وقوله كالجزية الى المتن وقوله وفي عومه فظرو قوله بالقيد الذين ذكرتهما (قول المتن وبغال نفيسة) اى في الاصح والحق الامام والغزالي البغال النفيسة بالتحليل واختاره الاذرعى وغيره فان التجمل والتعظيم بركوبها اكثر من كثير من الخيل وقال البلقي لا توافق عندنا في الفتوى بذلك لانه لا يركبها في هذا الزمان في الغالب إلا اعيان الناس او من يشبههم اه ويمنع تشبههم باعيان الناس او من يشبههم قول المصنف ويركب اه معنى (قوله لحسنتهما) اى باعتبار الجنس انتهى رشيدى (قوله على انهم الخ) قد يقال ان ذلك موجود في الخيل ايضا (قوله ويركبها) اى البراذين الخمسية والخير والبغال (قوله عرضا) الى قوله ومن ثم في المعنى لا قوله وقد يشملها (قوله بان يجعل رجله الخ) اى وظهره من جانب اخر اه معنى (قوله وبحث الشيخان الخ) اقره النهاية وشيخ الاسلام واستظهره المغنى وضعفه عر وفاقا للزيادى (قوله بسفر قريب في البلد) عبارة الشيخين بمسافة قريبة من البلد اه رشيدى وعبارة الاسنى قال في الاصل ويحسن ان يتوسط في فرق بين ان يركبوا الى مسافة قريبة من البلد او بعيدة فيمنعون في الحضر انتهى زاد المغنى وهو ظاهر اه (قوله وليتميزوا عانا الخ) عبارة المغنى والمعنى فيه ان يتميزوا الخ (قوله مطلقا) اى عرضا ومستويا والسكلام في غير الخيل اه عر (قوله لما فيه من الاهانة) اى للمسلمين عبارة الاذرعى من الاذى والتأذى اه رشيدى (قوله ويمنعون) الى التنبيه في المعنى لا قوله واستحسنه الى قال وقوله وجوبا (قوله من حمل السلاح) قال الزركشي ولعل منعه من حمل السلاح محمول على الحضر ونحوه دون الاسفار الخوفة والطويلة معنى واسنى (قوله واستخدام مملوك فاره) قال المختار الفاره الحاذق والمليح الحسن من الناس انتهى ولعل الثاني هو المراد بقرينة التشليل بالتركى اه عر (قوله ومن خدمة الامراء) مصدر مضاف لمفعوله والمراد بخدمتهم اياهم الخدمة بالمباشرة والكتابة وتولية المناصب ونحو

يفيدان الاثنى وغير المكلف لا يمنعون (قوله لا في محلة انفردوا فيها غير دارنا الخ) عبارة الروض وشرحه فان انفردوا ابليدة او قرية في غير دارنا فوجهان ثم قال في شرحه قال الاذرعى وهو اى عدم المنع الاقرب الى

لاحديد) اورصاص (ولا سرج) لكتاب عمر بذلك وليتميزوا عانا بما يحقرهم ومن ثم كان ذلك واجبا وبحث الاذرعى منعه من ذلك الركوب مطلقا في مواطن زحمتها لما فيه من الاهانة ويمنعون من حمل السلاح وتحتم ولو بفضة واستخدام مملوك فاره كتركى ومن خدمة الامراء

كما ذكرهما ابن الصلاح واستحسنه في الاولى الزركشي ومثلما الثانية بل الاولى قال ابن كنج (٢٩٩) وغير الذكر البالغ اي العاقل لا يلزم

ذلك كما هو واقع والسيوطي في ذلك تصيف حافل اه رشيدى عبارة ع ش أى خدمة تؤدي إلى تعظيمهم  
كاستخدامهم في المناصب المحوجة إلى تردد الناس اليهم وينبغي ان المراد بالامراء كل من له تصرف في امر  
عام يقتضى تردد الناس عليه كمنظار الاوقاف الكبير وكشايخ الاسواق ونحوهما وان محل الامتاع مالم  
تدع ضرورة إلى استخدامه بان لا يقوم غيره من المسلمين مقامه في حفظ المال اه (قوله كما ذكرهما) اي المنع  
من الاستخدام والمنع من الخدمة المذكورين (قوله قال ابن كنج الخ) يحترز قوله اي الذكر المكلف وكان  
الاولى ان يقول اما غير الذكر البالغ الخ اه ع ش عبارة المغنى اما النساء والصبيان ونحوهما فلا يمنعون من  
ذلك كما لا جزيه عليه حكاه في اصل الروضة عن ابن كنج واقره اه (قوله نحو الغيار) كالزناز والتميز  
في الحمام اه معنى (قوله ولا يمشون) اي وجوبا اه ع ش (قوله لا يقال هذا) اي الاجلاء (قوله بان  
ذاك) اي التعليل (قوله وهذا بالقيدين الخ) اي بمنهوه مهمان عدم قصد التعظيم وان لا يعد تعظيما في  
العرف (قوله ولئن سلم) اي الضرر والحاصل ان التعلية مشتملة على امرين الضرر ودوامه وهنا  
متفيان فيما نحن فيه أو أحدهما رشيدى (قول المتن ولا يوقر) أى لا يفعل معه أسباب التعظيم اه ع ش (قول  
المتن ولا تصدر الخ) اي ابتداء ولادواما فلو كان بصدده مكان ثم جاء بعده سلمون بحيث صار هو في صدر  
الجلس منع من ذلك بجبري عن الرشيدى (قوله به سلم) إلى قوله ولو بالمهاداة في المغنى لا لقوله لا من حيث  
إلى بالقاب وقوله ولو نجواب وابن إلى قوله اخذ في النهاية إلى قوله واضطرار إلى وتكره وقوله وعلى هذا  
التنزيل إلى والحق (قوله واحرم وادته اي الميل الخ) ظاهره وان كان سببه ما يصل اليه من الاحسان او دفع  
مضرة عنه وينبغي تقييد ذلك بما اذا طلب حمله الميل بالاسترسال في اسباب المحبة بالقاب ولا فلا دور  
الضرورية لا تدخل تحت حد التكليف وتقدر حصوها يسمى فدفعها ما يمكن فان لم يمكن دفعها بحال لم  
يؤاخذ بها اه ع ش (قوله بالقاب) متعلق بموادته اه سيد عمر (قوله واضطرار محبتها الخ) عبارة المغنى فان  
قيل الميل القلبي لا اختيار للشخص فيه اجيب بامكان رفعه بقطع اسباب المودة التي ينشأ عنها ميل القلب كاقبل  
الاساءة تقطع عروق المحبة (قوله للتكسب) خبر مقدم لقوله مدخل الخ والجملة خبر واضطرار الخ (قوله  
وتكره) اي المودة (قوله إن لم يرج اسلامه) اي ولم يرج منه فغادنيويا لا يقوم غيره فيه مقامه كان  
فوض له عملا يعلم انه ينصح فيه ويخلص او قصد بذلك دفع ضرر عنه اه ع ش (قوله او تكن الخ) او بمعنى  
الواو عبارة النهاية ويلحق به ما لو كان بينهما نحور حم او جوار اه (قوله كميادته) عبارة شرح الروض  
في الجنائز في العيادة عن الروضة فان كان ذميا له قرابة او جوار او نحوهما اي كرجاء اسلام استجبت  
والاجازت اي العيادة اه ثم قال في التعزية وعبر الاصل في تعزية الذي بالذي يجوزها والمجموع  
بعدم ندبها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التنبية كالصريح في ندبها وكلام المصنف يوافقه  
قال السبكي وينبغي ان لا تندب تعزية الذي بالذي او بالمسلم الا اذا رجي اسلامه اه وقال في باب  
الاحداث ويمنع الكافر من مسه اي القران لاسماعه وان كان معاندا لم يحجز تعليمه ويمنع تعليمه في الاصح

النص اه (قوله وهذا بالقيدين الخ) يتأمل (قوله اخذ من كلامهم في مواضع كميادته وتعزيته الخ) عبارة  
شرح الروض في الجنائز في العيادة عن الروضة فان كان ذميا له قرابة او جوار او نحوهما اي كرجاء اسلام  
استجبت والاجازت أي العيادة اه ثم قال في التعزية وعبر يعني الاصل في تعزية الذي بالذي يجوزها  
وفي المجموع بعدم ندبها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التنبية كالصريح في ندبها وكلام المصنف  
يوافقه قال السبكي وينبغي أن لا تندب تعزية الذي بالذي أو بالمسلم الا اذا رجي اسلامه اه وقال في  
باب الاحداث ويمنع الكافر من مسه اي القران لاسماعه وان كان معاندا لم يحجز تعليمه ويمنع تعليمه في  
الاصح وغير المعاندين رجي اسلامه جاز تعليمه في الاصح والا فلا اه وقال قيل السجدة هو والمتن ما  
نصه ويستحب الاذن فيه اي في دخول المسجد لسماع قران ونحوه كقوله وحديث رجاء اسلامه وان لم يرج  
اسلامه بان كان حاله يشعر بالاستهزاء او العناد لم يؤذن له كما جزم به في المطلب اه وتقدم في اثناء هذه

بصغارهم ما روي أني كالجزية  
وعليه يستثنى نحو الغيار  
لضرورة التمييز (ويلاحظ)  
وجوب باعذار حام المسلمين  
بطريق (الى اضيق الطرق)  
لامره <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بذلك لكن  
بحيث لا يتأذى بنحو وقوع  
في وهداة او صدمة جدار  
قال الماوردي ولا يمشون  
الا افرادا متفرقين  
(تنبية) قضية تميزهم  
بالوجوب اخذ من الخبر  
أنه يحرم على المسلم عند  
اجتماعها في طريق ان يؤثره  
بواسعه وفي عمومها نظر  
والذي يتجه ان محله ان قصد  
بذلك تعظيمه او عدته ظميا  
له عز فاو الافلا وجه للحرمة  
لا يقال هذا من حقوق  
الاسلام فلا يسقط برضا  
المسلم كالتعلية لانا نقول  
الفرق واضح بان ذاك  
ضرورة يدوم وهذا بالقيدين  
الذين ذكرتهما لا ضرر  
فيه ولئن سلم فهو ينقضي  
سريعا (ولا يوقر ولا يصدر  
في مجلس) به مسلم اي يحرم  
علينا ذلك اهاته له وتحرم  
موادته اي الميل اليه لان  
حيث وصف الكفر والا  
كانت كفر بالقلب ولو  
نحو اب وابن واضطرار  
محبتها للتكسب في الخروج  
عنها مدخل اي مدخل  
وتكره بالظاهر ولو  
بالمهاداة على الاوجه ان لم  
يرج اسلامه او يكن لنحو

رحم او جوار فيما يظهر اخذ من كلامهم في مواضع كميادته وتعزيته وتعليمه القرآن

او نحوه وعلى هذا التفصيل يحمل اختلاف كلام الشيخين والحق بالكافر في ذلك كل فاسق وفي عموه نظار والذي يتجه حمل الحرمة على ميل مع ايناس له اخذا من قولهم يحرم الجلوس مع الفساق ايناسا لهم (ويؤمر) وجوبا عند اختلاطهم بنا وان دخل دار الرسالة او تجارة وان قصرت مدة اختلاطه بنا كما اقتضاه اطلاقهم (٣٠٠) (بالغيار) بكسر المعجمة وهو تغيير اللباس كان يخطط فوق أعلى ثيابه كما يفيد كلامه

الآتي بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف ما يخالف لونها ويكفي عنه نحو منديل معه كما قاله واستبعده ابن الرفعة والعمامة المعتادة لهم اليوم والاولى باليهود الاصفر وبالنصارى الازرق وبالمجوس الاسود وبالسامرة الاحمر لان هذا هو المعتاد في كل بعد الازمنة الاولى فلا يرد كون الاصفر كان زى الانصار رضى الله عنهم على ما حكى والملائكة يوم بدر وكانهم انما اثروهم به لغلبة الصفرة في ألوانهم الناشئة عن زيادة فساد القلب كما في حديث ولا افسد من قلب اليهود ولو أرادوا التمييز بغير المعتاد متعوا خوفا الاشتباه وتؤمر ذمية خرجت بتخالف خفيها والحق بها الخثي (والزنا) بضم الزاى (فوق الثياب) وهو خيط غليظ فيه ألوان يشد بالوسط نعم المرأة والحق بها الخثي تشده تحت أزارها لكن تظهر بعضه والالم يكن له فائدة وقول الشيخ ابى حامد تجعله

وغير المعاندان رضى اسلامه جاز تعليمه في الاصح ولا فلا اه وتقدم في شرح وينعز كوجب خيل الكلام على علوم الشرع اه سم (قوله او نحوه) كفته وحديث اه سم (قوله في ذلك) اى مامر من الحرمة والكرامة اه ع ش (قوله ايناسا لهم) اى اماما عاشرتهم لدفع ضرر يحصل منهم او جلب نفع فلا حرمة فيه اه ع ش (قوله وجوبا) الى قوله ونازع فيه الاذرى في النهاية الا قوله واستبعده ابن الرفعة وقوله كما في حديث الى ولو اراد قوله وهو المنقول عن عمر وقوله وان نوزع فيه (قوله وجوبا عند اختلاطهم بنا) عبارة المغنى الذى او الذمية المكنة في دار الاسلام وجوبا اما اذا انفردوا بحلة فلم ترك الغيار كما قاله في البحر وهو قياس ما تقدم في تعليقه البناء اه (قول الماتن بالغيار) اى وان لم يشرط عليهم اه معنى (قوله بكسر المعجمة) الى قوله وبالسامرة في المغنى الا قوله كما يفيد كلامه الاتي (قوله كلامه الاتي) وهو قوله فوق الثياب (قوله بموضع) متعلق بيخطط (قوله ما يخالف) مفعول يخطط وقوله لونها الاولى التذكير عبارة شيخ الاسلام ما يخالف لونه لونه ويلبسه اه (قوله واستبعده ابن الرفعة) عبارة المغنى وان استبعده الخ (قوله والعمامة المعتادة الخ) ويحرم على المسلم لبس العمامة المعتادة لهم ولان جعل عليهم علامة تميز بين المسلم وغيره كورقة بيضاء مثلا لان هذه العلامة لا تمى بها التمييز المسلم من غيره حيث كانت العمامة المذكورة من زى الكفار خاصة وينبغي ان مثل ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور يهودى مثلا على سبيل السخرية فيعز رفاعل ذلك اه ع ش (قوله اليوم) وقد كاز في عصر الشارح للنصارى العمامم الزرق ولليهود العمامم الصفرة وقد أدركنا ذلك والآن لليهود الطرطور التمر هندى او الاحمر وللنصارى البر نيطة السوداء اه حلي (قوله والاولى الخ) اى في الغيار كما هو صريح صنيع الاسنى والمغنى (قوله وبالمجوس الاسود) عبارة المغنى وشرح المنهج والروض وبالمجوس الاحمر او الاسود اه ولم يذكر او السامرة (قوله وبالسامرة) عبارة النهاية وبالسامرى قال ع ش مراده به من يعبد الكواكب اه (قوله آثروهم) اى اليهود (قوله وتؤمر) الى قوله ونازع فيه الاذرى في المغنى الا قوله والحق به الخثي في موضعين وقوله فيه ألوان وقوله وقول الشيخ الى وينعز وقوله وهو المنقول الى ولا يمنعون (قوله بتخالف خفيها) كان تجعل احدهما اسود والآخر ابيض اه اسنى (قول الماتن والزنا) اى يؤمر الذى ايضا بشد الزنا قال الماوردى ويستوى فيه سائر ألوان مغنى واسنى (قوله نعم المرأة الخ) ولا يشترط التمييز بكل هذه الوجوه بل يكفي بعضها مغنى واسنى (قوله ويرد بان فيه تشبيها الخ) قد يقال جعله فوق الازار لا يستلزم أن يكون على الوجه المختص بالرجال اه سم (قوله تشبيها) الاولى تشبيها (قوله ويمنع ابداله) اى ابدال الزنا حيث أمر به الامام فلا ينافى ما تقدم في قوله ويكفي عنه اى الغيار نحو منديل معه الخ اه ع ش (قوله والجمع بينهما) اى الغيار والزنا اه رشيدى (قوله تاكيد) اى ليس بواجب ومن لبس منهم قلنسوة يميزها عن قلانسنا بعلامة فيها معنى وروض مع شرحه (قوله ولا يمنعون من نحو ديباج الخ) كالا يمنعون من رفع القطن والكتان اسنى ومغنى (قوله بخلاف مخذور التطيلس الخ) لا يخلو هذا الفرق عن تحكيم فليتأمل اه سم (قول الماتن واذا دخل) اى الذى متجردا حماما وهو مذكر بدليل عود الضمير عليه

الصفحة الكلام على علوم الشرع (قوله يرد بان فيه تشبيها بما يختص عادة بالرجال الخ) قد يقال جعله فوق الازار لا يستلزم ان يكون على الوجه المختص بالرجال (قوله بخلاف مخذور التطيلس من محاكاة عظماثنا فانه ينتفى بتميزه عنا بذلك الخ) لا يخلو هذا الفرق عن تحكيم فليتأمل

فوقه مبالغة في التمييز يرد بان فيه تشبيها بما يختص عادة بالرجال وهو حرام وبفرض عدم حرمة فقيه اذراء مذكرا قبيح بالمرأة فلم تؤمر به ويمنع ابداله بنحو منطق أو منديل والجمع بينهما تاكيد ومبالغة في الشهرة وهو المنقول عن عمر رضى الله عنه فلا مام الامر بأحداهما فقط وان نوزع فيه ولا يمنعون من نحو ديباج أو طيلسان ونازع فيه الاذرى بالنختم السابق ويرد بان مخذور النختم من الخيلام يتأتى مع تمييزه عنا بما مر بخلاف مخذور التطيلس من محاكاة عظماثنا فانه ينتفى بتميزه عنا بذلك (واذا دخل حماما فيه مسلمون)

او مسلم (او تجرد) في غيره (عن ثيابه) وشم مسلم (جدل في عنقه) او نحوه (خاتم) اي طارق (حديد اورصاص) بفتح الراء وكسر هاء من الحن العامة (ونحوه) بالرفع اي الخاتم كجلجل وبالكسر اي الحد يدور الرصاص كنجاس وجو باليتميز وتمنع الذميه من حمام به مسلة فلا يتاتي ذلك اي (ويمنع) وجو باران لم بشرط عليه من التسمية بمحمد واحد والخلفاء الاربعة (٣٠١) والحسين رضي الله عنهم على ما قاله بعض

أصحابنا قال الاذرعي ولا ادري من اين له ذلك والمنع من محمد واحد يحتمل عندى خشية السخرية به وقد يعترض بانهم يسمون بموسى وعيسى وسائر أسماء الانبياء دأنا من غير تكبير مع عداوة بعضهم لبعض الانبياء نعم روى ان عمر رضى الله عنه كتب على نصارى الشام ان لا يكونوا بكنى المسلمين اه قال غيره وما ذكره من الجواز في غير محمد وأحد ظاهر وأما ما يشعر برفعة المسمى فيمنعون منه كما قاله العراقي واشعر به كلام الماوردى ويمنع (من اسماءه المسلمين شركا) كالثالث ثلاثة (و) يمنع من (قولهم) القبيح ويصح نصبه عطفًا على شركا (في) عزيز والمسيح صلى الله على نبينا وعليهما وسلم انهما ابنا الله والقرآن انه ليس من الله تعالى (ومن) ابتذال مسلم في مهنة باجرة أو لا وارسال نحو الضفائر لانه شعار الاشراف غالبا (ومن) (اظهار) منكريننا (نحو خمر وخنزير وناقوس) وهو ما يضرب به النصارى لاوقات الصلاة (وعيد)

مذكر اني قوله فيه مسلمون اه مغنى (قوله او مسلم) الى قوله من التسمية في النهاية الا قوله فلا يتاتي ذلك فيها (قوله وشم مسلم) اي ولو غير متجرد كما هو ظاهر الحصر لالباس اه رشيدى (قول المتن جدل) اي وجوبا اه مغنى وسياتي في الشارح ايضا (قول المتن خاتم) بفتح الخاء وكسر هاء اه مغنى (قوله بالرفع الخ) لعل وجه كونه عطفًا على خاتم بناء على انه مرفوع على انه نائب فاعل جعل بناء على انه مبنى للفعول لكن يجوز بناؤه للفاعل فيجوز نصب خاتم وما عطف عليه على انه مفعول اول له ولهذا نقل عن ضبط المقدسى تليث نحوه سم اه رشيدى عبارة المغنى وقوله ونحوه مرفوع بخطه ويجوز نصبه عطفًا على خاتم لارصاص واراد بنحو الخاتم الجلجل ونحوه ويجوز عطفه على الرصاص ويراد حينئذ بنحوه النجاس ونحوه بخلاف الذهب والفضة اه (قوله وبالكسر) الاولى بالجر (قوله وتمنع الذميه من حمام به مسلة) ترى منها ما لا يبدو في المهنة اه نهاية اي فلو لم تمنع حرم على المسئلة الدخول معها حيث ترب عليه نظر الذميه لما لا يبدو منها عند المهنة وحرم على زوجها ايضا تمكينها عس (قوله فلا يتاتي ذلك) اي جعل نحو الخاتم في نحو العنق فيها اي الذميه (قوله وجوبا وان لم بشرط عليه) اي فى العقد وبه صرح القاضى ابو الطيب وابن الصباغ وغيرهما اه مغنى (قوله والخلفاء الخ) اي اسمائهم (قوله وقد يعترض) اي المنع من محمد واحمد قوله انتهى اي قول الاذرعي (قوله قال غيره) اي غير الاذرعي وكان الاسبك وقال الخ بالعطف (قوله وما ذكره) اي الاذرعي (قوله كالثالث) الى قول المتن ومن انتقض في النهاية لا قوله ابتذال مسلم الى المتن وقوله لما مر في نكاح المشرک وقوله لما مر الى المتن (قوله ويمنع من قولهم القبيح الخ) ينبغي ان ما يمنعون منه اذا خالفوا عزروا اه سم (قوله ويصح نصبه الخ) نقل المغنى النصب عن خط المصنف واقتصر عليه وعبارة عس وهو اي النصب اولى اذ لا طريق الى منعهم من مطلق القول اه (قوله انهما الخ) بدل من القبيح اه رشيدى (قوله ابتذال مسلم) الى قول المتن ومن انتقض في المغنى لا قوله ومر الى يحدون وقوله لما مر في النكاح وان فعلوا كانوا ناقضين وقوله لكن الى المتن وقوله وقتلهم الى المتن وقوله وانسك الى المتن وقوله وقتلنا بالانتقاض (قول المتن ومن اظهر خمر الخ) ويمنعون ايضا من اظهار دفن موتاهم ومن اسقاء مسلم خمر او من اطعامه خنزير او من رفع اصواتهم على المسلمين مغنى وروض مع شرحه (قوله ومن اظهر منكر الخ) وينبغي ان يمنعوا من اظهار الفطر كالاكل والشرب في رمضان اه سم (قوله ونحو لطم ونوح) اي لانها من الامور المنكرة اه عس (قوله كاظهار شعار الخ) عبارة المغنى واظهار الخ بالواو (قوله فان اتقى الاظهار الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج وفهم من التقييد بالاظهار انه لا يمنع فيما بينهم وكذا اذا انفردوا بقرية نص عليه في الام فان اظهروا شيئا من ذلك غرروا وان لم بشرط فى العقد اه (قوله ومرضايط الاظهار الخ) وهو ان يمكن الاطلاع عليه بلا تجسس اه عس (قوله ويحدون الخ) ولا يعتبر رضاهم اه مغنى (قوله لنحو زنا الخ) اي بما يعقدون تحريره اه مغنى (قوله لاخر) اي لالنحو خمر مما يمتدنون حله اه مغنى (قول المتن ولو شرطت الخ) اي فى العقد اه مغنى (قول المتن هذه الامور) اي من احداث الكنيسة فابعده اه مغنى (قوله وان فعلوا الخ) عطف على الامتناع يعنى

(قوله بالرفع) لعل وجه كونه عطفًا على خاتم بناء على انه مرفوع على انه نائب فاعل جعل بناء على انه مبنى للفعول لكن يجوز بناؤه للفاعل فيجوز نصب خاتم وما عطف عليه على انه مفعول اول ولهذا نقل عن ضبط المقدسى تليث نحوه (قوله ويمنع من قولهم القبيح) ينبغي ان ما يمنعون منه اذا خالفوا عزروا (قوله ومن اظهر منكر الخ) ينبغي ان يمنعوا من اظهار الفطر كالاكل والشرب في رمضان

ونحو لطم ونوح وقراءة نحو تورا و انجيل ولو بكناثهم لان في ذلك مفسد كاظهار شعار الكفر فان اتقى الاظهار فلا منع وتراق خمر لهم اظهرت ويتلف ناقوس لهم اظهر و مرضايط الاظهار فى الغصب ويحدون لنحو زنا او سرقة لاخر لما مر في نكاح المشرک (ولو شرطت) عليهم (هذه الامور) التى يمنعون منها اي شرط عليهم الامتناع منها وان فعلوا كانوا ناقضين



(خالفوا) ذلك مع تدينهم بها (لم ينتقض العهد) إذ ليس فيها كبر ضرر علينا لكن يبالغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها (ولو قاتلونا) بلا شبهة لما مر في البغاة كان صال عليه مسلم فقتله (٣٠٣) دفعاً وقاتلهم لنحو ذميين يلزمنا الذب عنهم قتال لنا في المعنى كما هو ظاهر فله حكمه (أو امتنعوا)

وشرط عليهم انتقاض العهد بها (قوله خالفوا ذلك) أي باظهارها اه منى (قوله إذ ليس فيها كبر ضرر الخ) بخلاف القتال ونحوه بما ياتي وحملوا الشرط المذكور على تحريفهم معنى واسنى (قوله لكن يبالغ في تعزيرهم الخ) ظاهره انه عند عدم الشرط لا تعزيراه سم وقد مر خلافه عنه وعن المغنى وشرح المنهج وايضا ليس ظاهره عدم التعزير بل عدم المبالغة فيه (قوله بلا شبهة الخ) اما إذا قاتلوا بشبهة كان اعانوا طائفة من اهل البغي وادعوا الجهل او صال عليهم طائفة من ملتصقي المسلمين او قطعاهم فقاتلوه هم فلا يكون ذلك نقضا مغنى ونهاية (قوله لما مر في البغاة) عبارة الاسنى بخلاف ما إذا قاتلوا بشبهة كما مر في البغاة اه (قوله كان صالح الخ) مثال للشبهة المنفية (قوله وقاتلهم) مبتدأ خبره قوله قتال لنا (قوله يلزمنا الذب الخ) أي كان يكونوا في دارنا (قوله لغير عجز) اما العاجز إذا استعمل فلا ينتقض عهده بذلك اسنى ومغنى (قوله عهد الممتنع) الاولى ليشمل المقاتل عهدهم بذلك كما عبر به الروض والمغنى وشرح المنهج (قوله وكذا الممتنع من الاخير) يتامل وكان المراد الممتنع منه بلا قتال اه وعبارة المغنى والاسنى قال الامام ولا ينافي ثمر عدم الانقياد لاحكام الاسلام إذا كان يتعلق بقوة وعدو ونصب لقتال واما الممتنع منه ما راب فلا ينتقض عهده وجزم به في الحاوى الصغير اه (قول المتن ولوزني ذمي بمسلة) أي مع عليه باسلامها حال الزناوسياتي جواب هذه المسئلة وما عطف عليها في قوله فالاصح الخ فان لم يعلم الزاني اسلامها كما لو عقد على كافرة فاسلمت بعد الدخول بها فاصابها في العدة فلا ينتقض عهده بذلك مطلقا فقد يسلم فيستمر نكاحه اه مغنى وقوله فان لم يعلم الخ في الاسنى مثله (قوله والحق به الخ) زاد النهاية ومثل الزنا مقدماته كما قاله الناشري اه (قول المتن أو دل اهل الحرب الخ) أو أي جاسوسا لهم اسنى ومغنى (قوله أو القرآن) يغنى عنه ما مر آنفا في المتن (قوله او قتل مسلما) او قطع طريقة عليه روض ومغنى (قوله عمدا) وإن لم توجب القصاص عليه كذمي حر قتل عبدا مسلما اسنى ومغنى (قول المتن فالاصح الخ) أي في المسائل المذكورة اه مغنى قال عرش لا يقال هذا مناف لما تقدم من انهم لو اسلموا المسلمون شركاوا اظهروا الخ ونحو ذلك لم ينتقض عهدهم وان شرط عليهم الانتفاض بذلك لان ما تقدم فيما يتدينون به او يقرون عليه كشرب الخمر وما هنا فيما لا يتدينون به ويحصل به أذى لنا كما يشير اليه قوله الآتي أما ما يتدين به الخ اه (قول المتن إن شرط انتفاض بذلك الخ) ينبغي ان ياتي هذا التفصيل فيما لو ضرب المسلم وقوله انتقض أي فيترتب عليه احكام الحربيين حتى لو عفت رثة المسلم الذي قتله عمدا عنه قتل للحاربة ويجوز اغراء الكلاب على جيفته اه عرش (قوله على الاوجه) خلافا للمغنى حيث استظهر ما قاله صاحب الاقتصار من انه يجب تنزيل المشكوك فيه على انه مشروط (قوله وصح في اصل الروضة الخ) عبارة النهاية وهذا أي التفصيل المذكور هو المعتمد وان صحح الخ (قوله من حد الخ) ومنه قتله بالمسلم إذا قتله عمدا كما هو ظاهر اه عرش (قوله فلو رجم الخ) عبارة المغنى والروض مع شره ولو شرط عليه الانتفاض بذلك ثم قتل بمسلم او بزناه حال كونه محضا بمسلة صار ماله فيا لانه حر مقتول تحت ايدينا لا يمكن صرفه لاقارب الذميين لعدم التوارث ولا للحربيين لانا إذا قدرنا على ما لهم اخذناه فينا او غنيمته وشرط الغنيمه ليس موجودا اه (قوله وقلنا بالانتفاض) مرجوح اه عرش وفي إطلاقه نظر لما مر من التفصيل فالاولى ان يقول كما إذا شرطنا الانتفاض بذلك

تغلباً (من) بذل (الجزية) التي عقدها لغير عجز وإن كانت أكثر من دينار كما مر (أو من اجراء حكم الاسلام) عليهم (انتقض) عهد الممتنع وإن لم يشرط عليه ذلك لا تيانه بنقض عهد الذمة من كل وجه أما الموسر الممتنع بغير نحو قتال فتؤخذ منه قهر أو لا انتفاض وكذا الممتنع من الاخير (ولو زني ذمي بمسلة) والحق به اللواط بمسلم (أو اصابها بنكاح) أي بصورته مع عليه باسلامها فيهما (أو دل اهل الحرب على عورة) أي خلل (للمسلمين) كضعف (أو فتن مسلما عن دينه) أو دعاء للكفر (أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر) جهرا الله تعالى (أو رسول الله ﷺ) أو القرآن أو نبياً (بسوء) مما لا يتدينون به او قتل مسلما عمدا او قذفه (فالاصح انه ان شرط انتقاض العهد بها انتقض) لمخالفة الشرط (ولا) بشرط ذلك أو شك هل شرط او لا على الاوجه (فلا) ينتقض لانها لا تخل بمقصود العقد وصح في اصل الروضة أن لا تنقض مطلقاً وضعف وسواء انتقض أم لا يقام عليه موجب فعله من حد أو تعزير

(قوله لكن يبالغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها) ظاهره أنه عند عدم الشرط لا تعزير (قوله ولو قاتلونا بلا شبهة الخ) فلو قاتلوا بشبهة مما مر في البغاة أو دفعاً للصائتين أو قطعاً طريق منال ينتقض مر (قوله وكذا الممتنع من الاخير) يتامل ذلك وكان المراد الممتنع منه بلا قتال (قوله فالاصح ان شرط انتفاض الخ) كيف عليهم (قوله اما ما يتدين به) ينبغي ان يمتنعوا من اظهار ذلك وان يعزروا على اظهاره (من رقه غير كامل<sup>(١)</sup>) فيه نظر لان غير الكامل لا يبطل امانه كما سياق في قوله لم يبطل امان نسائهم والصبيان في الاصح (قوله

فلورجم وقلنا بالانتفاض صار ماله فينا أما ما يتدين به كزعمهم أن القرآن ليس من عند الله أو إن الله ثالث ثلاثة (قوله

(١) قول المحشى قوله من رقه غير كامل ليس في نسخ الشرح التي بايدنا اه

فلا نقض به مطاعناهما (ومن انتقض عهده يقتال جاز) بل وجب (دفعه رقالة) ولا يبلغ المأمّن اعظم جنايته ومن ثم جاز قتله وان أمكن دفعه  
بغيره فيما يظهر من كلامهم ويظهر أيضا ان محله في كامل ففي غيره يدفع بالاخف (٣٠٣) لانه اذا اندفع به كان مالا للسليلين ففي

عدم المبادرة إلى قتله  
مصلحة لهم فلا تقوت  
عليهم (او بغيره) أي القتال  
(لم يجب ابلاغه مأمنه في  
الظاهر بل يختار الامام)  
فيه ان لم يطلب تجديد  
عقد الذمة وإلا وجبت  
لإجابه (قتلا ورقا) الوار  
هنا وبعد بمعنى أو  
وأثرها لانها أجود في  
التقسيم عند غير واحد  
من المحققين (ومنا وفداء)  
لانه حربى لا بطلاله امانه  
وبه فارق من دخل بامان  
نحو صبي اعتقده امانا قبل  
ما قاله هنا يتنافى قولها  
في الهدنة من دخل دارنا  
بامان او هدنة لا يقتال  
وان انتقض عهده بل يبلغ  
المأمّن مع ان حق الذي  
أكد ولم يظهر بينهما فرق  
اه وقد يظهر بينهما فرق  
بان يقال جناية الذي  
اغش لكونه خالطنا خلطة  
الحقته باهل الدار فنلظ  
عليه أكثر (فان أسلم)  
المنتقض عهده (قبل  
الاختيار امتنع الرق)  
والقتل كما هو معلوم  
والفداء كما يعلم من امتناع  
الرق فلا يردان عليه  
بخلاف الاسير لانه لم  
يحصل في يد الامام بالقهر  
وله امان متقدم فنفخ

(قوله فلا نقض به) ويحذرون على ذلك معنى (قوله مطاعنا) أي شرط انتقاض العهد بذلك أو لا  
(قوله بل وجب) إلى قوله فيما يظهر في المتن وإلى الباب الرابع لا يجرى به ما عرفت وقوله كما يعلم إلى  
بخلاف الاسير (قوله من ثم جاز قتله) عبارة المفتوح حيث لا يخفى الامام فيمن ظمهم منهم من الاحرار  
الكاملين كما يتخير في الاسير اه معنى (قوله في غيره الخ) فيه نظر لان غير الكامل لا يبطل امانه كما  
سيأتي في قول المصنف لم يبطل امان نسائهم الخ اه وقد يقال ان ما يأتي في الاذا لم يقتل غير الكامل  
وما هنا اذا قاتل فليراجع (قوله فلا تقوت عليهم) أي فلو خالف وقته ابتدأ لم يضمه اه ع ش (قوله  
أي القتال) إلى قول المتن قتلا في المفتوح (قول المتن مأمنه) بفتح الميم أي مكانا يامن فيه على نفسه اه معنى  
(قوله والاوجبت الخ) ظاهره وان تكرره منه ذلك ويذهب إلى ان محله حيث لم تدل قرينة على ان سؤاله تقية  
فقط اه ع ش (قوله لانه حربى) إلى قوله قيل في المفتوح (قوله وبه فارق من دخل بامان صبي) فانه يبلغ المأمّن  
اه سم (قوله بان يقال الخ) وبان الذي ملتزم لاحكامنا وبالاقتضاء زال التزامه لها بخلاف ذلك فانه  
ليس ملتزما لها وقضية الامان رده إلى مأمنه اه اسنى (قوله لكونه خالطنا الخ) جرى على الغالب اه  
رشيدى لانه اراد به دفع تنظير سم بما نصه فيه شيء إذ عقد الذمة لا يستلزم الخلطة مطلقا ولا الخلطة  
المذكورة اه (قوله المنتقض) إلى الباب في المفتوح لا قوله كما هو معلوم وقوله كما يعلم إلى لانه (قول المتن  
قبل الاختيار) أي من الامام لشيء مما سبق اه معنى (قوله والفداء) والحاصل انه يتعين المن نهاية  
فلو قال المصنف تعين منه كان أولى معنى (قوله فلا يردان) أي القتل والفداء عليه يعنى على مفهوم كلام  
المصنف (قوله لانه) المنتقض عهده (قوله والحاصل الخ) فيه توصيف النكرة بالمعرفة (قوله لم يبطل  
امان ذرارهم الخ) فلا يجوز سبيهم في دارنا ويجوز تفرغهم اه معنى (قوله ولو طلبوا الخ) عبارة المفتوح  
والروض مع شرحه ولو طلبوا الرجوع إلى دار الحرب أجيب النساء دون الصبيان لانه لا حكم لاختيارهم  
قبل البلوغ فان طلبهم مستحق الحضانة أجيب فان بلغوا وبذلوا الجزية فذاك وإلا الحقوا بدار الحرب  
والخنائى كالنساء والمجانين كالصبيان والافاقه كالبلوغ اه (قول المتن بلغ المأمّن) قال الاذرى هذا في  
النصرانى ظاهره وأما اليهودى فلا مأمّن له فعليه بالقرب من ديار الاسلام بل ديار الحرب كلهم نصرانى فيما  
احسب وهم اشد عليهم منا فيجوز ان يقال لليهودى اختر لنفسك مأمنا والحق بى دار الحرب شئت اه  
رشيدى (أي المحل الذى هو) ولا يلزمنا الحاقه بلده الذى يسكنه فوق ذلك إلا ان يكون بين بلاد الكفر  
ومسكنه بلد لسليلين محتاج للبرور عليه ولورجع المستمان إلى بلده باذن الامام لتجارة او رسالة فهو باقى على  
امان في نفسه وماله وان رجع للاستيطان انتقض عهده ولورجع ومات في بلاده واختلف الوارث والامام  
هل انتقل للاقامة فهو حربى او للتجارة فلا ينتقض عهده أجاب بعض المتأخرين بان القول قول الامام لان  
الاصل في رجوعه إلى بلاده الاقامة اه معنى (لانه لم تظهر منه خيانة) ولا ما وجب نقض عهده فبلغ مكانا  
يامن فيه على نفسه (خاتمة) الاولى للامام ان يكتب بعد عقد الذمة اسم من عقده ودينه وحليته فيتعرض لسنه

وبه فارق من دخل بامان نحو صبي اعتقده امانا فانه يبلغ المأمّن (قوله وقد يظهر بينهما فرق بان يقال جناية  
الذى الخ) في شرح الروض واجيب بان الذى يلتزم باحكامنا وبالاقتضاء زال التزامه لها بخلاف ذلك  
فانه ليس ملتزما لها وقضية الامان رده إلى مأمنه اه (قوله لكونه خالطنا خلطة الحقته باهل الدار) فيه شيء  
إذ عقد الذمة لا يستلزم الخلطة مطلقا ولا الخلطة المذكورة (قوله ولو طلبوا دار الحرب أجيب النساء الخ)  
قال في شرح الروض وكالنساء الخنائى وكالصبيان المجانين والافاقه كالبلوغ اه (قوله لا الصبيان) عبارة  
الروض دون الصبيان حتى يبلغوا ويطلبهم مستحق الحضانة قال في شرحه فان بلغوا وبذلوا الجزية فذاك

امرهم (ولا ذابطل امان رجال) الحاصل بجزية أو غيرها (لم يبطل امان) ذرارهم من نحو (نسائهم والصبيان في الاصح) إذ لا جناية منهم  
تناقض أمانهم وإنما تبعوا في العقد لا النقض تغليا لعدم فيه ما ولو طلبوا دار الحرب أجيب النساء لا الصبيان إذ لا اختيار لهم (ولو إذا  
اختار ذمى نذ العهد والحق بدار الحرب بلغ المأمّن) أي المحل الذى هو اقرب بلادهم من دارنا يامن فيه على نفسه وماله لانه لم يظهر منه خيانة

على ترك القتال المدة الآتية بعوض أو غيره وتسمى مودعة ومسالمة ومعاهدة ومهادنة وأصلها قبل الاجماع أول سورة براءة ومهادنته <sup>صلوات الله وسلامته عليه</sup> قرىشا عام الحديبية وهي السبب لفتح مكة لان أهلها لما خالطوا المسلمين وسمعوا القرآن أسلم منهم أكثر ممن أسلم قبل وهي جائزة لا واجبة أى أصالة وإلا فالوجه وجوبها إذا ترتب على تركها إلحاق ضرر بنا لا يتدارك كما يعلم بما يأتي (عقدها) لجميع الكفار أو (لكفار اقليم) كالحند (يختص بالامام) ومثله مطاع باقليم لا يصله حكم الامام كما هو قياس نظائره (ونائبه فيها) وحدها أو مع غيرها ولو بطريق العموم لما فيها من الخطر وجوب رعاية مصلحتها (و) عقدها (بلدة) أو أكثر من إقليم لا كله وفاقا للفوراني وخلافا للعمراني (يجوز لو إلى الاقليم أيضا) أى كما يجوز للامام أو نائبه لاطلاعه على مصلحة وبحث البلقيني جوازها مع بلدة مجاورة لإقليمه إذا رأى المصلحة فيها لأهل إقليمه لأنها حيثئذ

أهو شيخ أم شاب ويصف أعضائه الظاهرة من وجهه ولحيته وحاجبيه وعينه وشفتيه وأنفه وأسنانته واثار وجهه ان كان فيه اثار ولونه من سمرة وشقرة وغيرهما ويجعل لكل من طوائفهم عريفا مسلما يضطربهم ليعرفه بمن مات أو أسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم وأما من يحضرهم ليؤدى كل منهم الجزية أو يشتكى إلى الامام ممن يتعدى عليهم منا أو منهم فيجوز جعله عريفا لذلك ولو كان كافرا وإنما اشترط إسلامه في الغرض الاول لان الكافر لا يعتمد خبره مغنى وروض مع شرحه

### (باب الهدنة)

(قوله من الهدون) إلى قوله وهي السبب في المعنى لا لقوله لان إلى قوله المتن ومتى زاد في النهاية إلا قوله لا كله إلى المتن وقوله لما فيها إلى المتن وقوله للاتباع في الاولى وماسانبه عليه (قوله من الهدون) أى مشتق منه اه اسنى (قوله اذ هي الخ) والاولى وهي (قوله مصالحة الحريين الخ) الاظهر ان يقال - فقد يتضمن مصالحة الحريين الخ وكأنه عبر بما ذكر قصدا للنسبة بين المعنى الشرعى واللغوى مع كون المقصود معلوماه ع ش عبارة المعنى ويفهم من تعبير المصنف بعقدها اعتبارا لايجاب والقبول لكن على كيفية ما سبق في عقد الامان اه (قوله بعوض أو غيره) سواء فيهم من يقر على دينه ومن لا يقر معنى وعميرة (قوله وتسمى) أى الهدنة أى مساها (قوله وأصلها) عبارة غيره والأصل فيها اه فالإضافة بمعنى في (قوله أول سورة براءة) وقوله تعالى وان جنحو للسلام فاجنح لها معنى وشيخ الاسلام (قوله عام الحديبية) وهو عام خمس من الهجرة شورى اه بجيرى (قوله وهي) أى مهادنة حديبية (قوله بما يأتي) أى في شرح أو أن يدفع مال اليهم (قول المتن يختص بالامام الخ) قال الماوردى ولا يقوم امام البغاة مقام امام الهداة في ذلك (تنبيه) قد علم من منع عقدها من الاحاد لاهل اقليم منع عقدها للكفار مطلقا من باب اولى وقد صرح في المحرر بالامرين جميعا فان تعاطاها الاحاد لم يصح لكن لا يغتالون بل يبلغون المأمن لانهم دخلوا على اعتقاد صحة امانهم اه معنى (قوله ومثله مطاع الخ) أى فى انه يعتقد لاهل إقليمه اه رشيدى (قوله لا يصله الخ) أى لبعده اه ع ش (قوله ولو بطريق العموم) أى عموم النيابة فلا ينافى قوله الآتى لا كله الخ (قوله لما فيها الخ) علة الاختصاص بالامام ونائبه (قوله أو أكثر) إلى قوله وبحث فى المعنى (قوله لا كله الخ) وفاقا للمعنى والمنهج والروض وخلافا للنهاية (قوله وفاقا للفوراني الخ) كلام الفوراني هو قضية قول المصنف يختص الخ اه سم عبارة المعنى وقضية كلامه كغيره ان وإلى الاقليم لا يهادن جميع اهل الاقليم وبه صرح الفوراني وهو اظهر من قول العمراني ان له ذلك وقضية كلامه ايضا انه لا يشترط إذن الامام للوالى فى ذلك أى فى عقدها لبعض إقليمه وهو قضية كلام الرافعى لكن نص الشافعى على اعتبار اذنه وهو الظاهر والاقليم بكسر الهمزة احد الاقاليم السبعة التى فى الربع المسكون من الارض واقليمها اقسامها وذلك ان الدنيا مقسومة على سبعة اسهم على تقدير الهيئة اه واقرب النهاية القضية الثانية عبارة وشمل ذلك ما لوفعله الوالى بغير إذن الامام اه ويوافقه قول الشارح الآتى وإنما يتجه الخ (قوله وخلافا للعمراني) ما قاله العمراني هو المعتمد مر اه سم عبارة النهاية ولو لجمع اهل إقليمه كما صرح به العمراني وهو المعتمد اه (قوله وبحث البلقيني الخ) معتمد اه ع ش (قوله لاهل إقليمه) أى بخلاف ظهور مصلحة لغير إقليمه فقط كالامن لمن يربهم من المسلمين ونحو ذلك لان تولية الامام للوالى المذكور لم تشمله اه ع ش (قوله وتعين الخ) هو بالنصب عطف على جوازها اه رشيدى (قوله

### (كتاب الهدنة)

والا الحقوا بدار الحرب اه (قوله على ترك القتال) وقع السؤال عما لو وقعت المصالحة على ترك القتال على وجه خاص لا مطلقا كعلى ترك القتال فرسانا والمتجه الجواز بل قد يقال بالاولى لانها إذا جازت على ترك القتال مطلقا فلتجيز على ترك نوع منه بالاولى فليتأمل (قوله وفاقا للفوراني) كلام الفوراني هو قضية قول المصنف يختص الخ (قوله وخلافا للعمراني) ما قاله العمراني هو المعتمد مر

حيث تردد في وجه المصلحة (ولما يعقد المصلحة) لما فيها من ترك القتال ولا يكتفي انتفاء المفسدة قال تعالى فلا تنهوا وادعوا إلى السلم وانتم الاعلون والمصلحة (كضعفنا بقلة عدد وأهبة) لانه الحامل على المهادنة عام الحديبية (او) (٣٠٥) عطف على ضعف (رجاء لإسلام أو بذل

جزية) أو إعادتهم لنا أو كفهم عن الاعانة علينا أو بعدد ادهم وان كنا اقوياء في الكل للاتباع في الاول (فان لم يكن) بناضعف كما باصله وراى الامام المصلحة فيها (جازت أربعة أشهر) ولو بلا عوض للآية السابقة (لا سنة) لانها مدة الجزية فلا يجوز تقريرهم فيها بدون جزية (وكذا دونها) وفوق أربعة أشهر (في الاظهر) للآية ايضا نعم لا يتقيد عقدها لنحو نساء وما لم يمدد (ولضعف) بنا (تجاوز عشر سنين) فما دونها بحسب الحاجة (فقط) لانها مدة مهادنة قريش ومتى احتيج لاقبل من العشر لم تجز الزيادة عليه وجوز جمع متقدمون الزيادة على العشر ان احتيج اليها في عقود متعددة بشرط ان لا يزيد كل عقد على عشر وهو قياس كلامهم في الوقف وغيره لكن نازع فيه الاذرعى بانه غريب ويوجه بان المعنى المقضى لمنع ما زاد على العشر من كونها المنصوص عليها مع عدم دراية ما يقع بعدها موجود مع التعدد ففيه مخالفة للنص اذا اصل منع

حيث تردد الخ) أى وأما اذا ظهرت له المصلحة بالتردد فلا يجب الاستئذان ويصدق في ذلك ثم ان بان خطوه فعلم الامام بعدمها انقضضها اه ع ش (قول المتن كضعفنا الخ) يظهر ان الضعف ليس هو نفس المصلحة وان في التمثيل مساحاة اه سم (قوله عطف على ضعف) اى لا على قلة اه معنى (قوله او بعدد ادهم) لعل المصلحة تنفي الهدنة لذلك ان محاربة الكفار ماداموا على الحراية واجبة وهى مع بعد الدار توجب مشقة عظيمة في تجهيز الجيوش اليهم فنكتفي بالمهادنة حتى ياذن الله اه ع ش (قوله للاتباع) لانه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان ابن أمية أربعة أشهر عام الفتح وقد كان صلى الله عليه وسلم مستظها راعيه وليكنه فعل ذلك لرجاء اسلامه فاسلم قبل مضى معنى وشيخ الاسلام (قوله في الاول) وهو رجاء الاسلام (قوله بناضعف) الى قول المتن ومتى زاد في المعنى لا قوله وهو قياس لكن وقوله ويوجه الى نعم (قوله بناضعف الخ) هلا زاد ولا رجاء اسلام او بذل جزية وفاء بظاهر المتن مع صحة هذا الحكم في نفسه كما هو ظاهر اه سم واجاب الرشيدى بما نصه لما قصر المتن على هذا مع خروجه عن الظاهر لانه لا يجوز عقدها على اكثر من أربعة أشهر لا عند الضعف ولا يجوز ذلك عند القوة اصلا وان اقتضته المصلحة كما صرحوا به فاندفع ما للشهاب ابن قاسم وكانه نظر فيه الى مجرد المنطوق اه (قوله للآية السابقة) اى قوله تعالى في اول براءة فسيحوا في الارض أربعة أشهر (قوله لنحو نساء) اى من الخنثى والصبيان والمجانين (قوله لانها) اى العشر اه ع ش (قوله مدة مهادنة قريش) اى في الحديبية وكان ذلك قبل ان يقوى الاسلام اه معنى (قوله وجوز جمع الخ) عبارة النهاية وقول جمع يجوزها اى الزيادة على العشر الخ صحيح وان زعم بعضهم انه غريب وقال ان المعنى المقضى الخ ونقل شيخ الاسلام ذلك القول عن الفورانى وغيره وقره لكن المعنى وافق الشارح كما يأتى (قوله في عقود متعددة) اى بان يقع كل عقد قبل فراغ مدة ما قبله بدليل قوله نعم انقضضت الخ وفيه تأمل اه سم ويأتى عن المعنى ما يوافقه (قوله لكن نازع فيه الاذرعى الخ) عبارة المعنى جزم به الفورانى وغيره وقال الاذرعى عبارة الروضة ولا تجوز الزيادة على العشر لكن ان انقضضت المدة والحاجة باقية استؤنف العقد وهذا صحيح واما استئناف عقدا عقدا كما قاله الفورانى فغريب لا احسب الاصحاب يوافقون عليه اصلا اه وهذا ظاهر اه (قوله ويوجه الخ) اى النزاع (قوله من كونها) اى العشر (قوله ففيه) اى في تجوز الزيادة على العشر في عقود (قوله منع الزيادة عليه) اى على النص (قوله وبه) اى بخالفة النص (قوله فارق نظيره) قد يشكل الفرق بجواز الزيادة المذكورة في الوقف مع مخالفة شرط الواقف الذى هو كنص الشارع اه سم (قوله نعم ان انقضضت الخ) هذا الاستدراك من تمة التوجيه اه رشيدى (قوله عند طلبهم لها) اى الهدنة اه ع ش (قوله ولودخل الخ) هذه المسئلة لا محل لها هنا اما ولا فانها من مسائل الامان لا الهدنة واما ثانيا فقد تقدم ان دخوله بقصد السماع يؤمنه وان لم يؤمنه احد فلا حاجة الى قوله بامان وما قيل انها تقيد لقول المصنف جازت أربعة أشهر بما لا يحصل المقصود قبلها غير ظاهر لان هذا امان وايضا قول المصنف المذكور لمنع الزيادة لا التقصان ايضا اه بيجرى (قوله فتكرر سماعه) عبارة الروض فاستمع فيها البيان أى التام بلغ المأمن ولا يمهل أربعة أشهر اه

(٣٩ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الزيادة عليه وبه فارق نظائره نعم ان انقضضت المدة والحاجة باقية استؤنف عقد آخر وهكذا لوزال نحو خوف اثناء المدة وجب ابقاؤها ويجتهد الامام عند طلبهم لها ولا ضرر ويفعل الاصلح وجوبا ولودخل دارنا بامان لسماع كلام الله تعالى فتكرر سماعه له بحيث ظن عناده اخرج ولا يمهل أربعة أشهر (ومتى زاد) العقد (على الجائز)

من أربعة أشهر أو عشرين مثلاً (فقولاً تفريق الصفة) فيصح في الجائز ويطل فيباز ادعليه ويشكل عليه ان نحو ناظر الوقف لو زاد على المدة الجائزة بلا عذر بطل في الكل إلا ان يفرق بان المذهب هنا النذر لحقن الدماء وللصلحة التي اقتضت جواز الهدنة على خلاف الاصل فروع ذلك ما أمكن (واطلاق العقد) عن ذكر المدة في غير نحو النساء لما مر (يفسده) لاقتضائه التأييد الممتنع ويفرق بين هذا وتنزيل الامان المطلق على أربعة أشهر بان المفسدة هنا اخطر (٣٠٦) لتبنيهم بعقد يشبه عقد الجزية (وكذا شرط فاسد) اقترن بالعقد فيفسده ايضا (على

الصحيح بان) أى كان (شرط) فيه (منع فك أسرا) منهم (أو ترك ما) استولوا عليه (لنا) الصادق باحدا بل الذى يظهر ان مالذمى كذلك (لهم) الصادق باحدهم بل الذى يظهر ايضا ان شرط تركه لذمى او مسلم كذلك اورد مسلم اسير افلت منهم او سكناهم الحجاز او اظهروهم الخبر بدارنا او ان تبعث لهم من جاءنا منهم لا التخلية بينهم وبينه ويأتى شرط رد مسلمة تاتينا منهم (او) فعلت (لتعقد لهم ذمة بدون دينار) لكل واحد (او) لاجل ان (يدفع) ويجوز جره عطفاً على دون (مال) مناوهل مثله الاختصاص قضية نظائره نعم إلا ان يفرق (اليهم) لمنسافة ذلك كله لعزة الاسلام نعم ان اضطررنا لبذل مال لفداء أسرى يعذبونهم او لاحاطتهم بنا وخوف استئصالنا وجب بذله ولا يملكونه لفساد العقد حينئذ وقولهم يسن فك الاسرى في محله في غير المعذنين إذا امن قتلهم

في مجالس يحصل فيها البيان أى التام بلغ المامن ولا يعمل أربعة أشهر انتهت (قوله من أربعة) إلى قوله ويشكل في المغنى وإلى قوله فالخالف في النهاية إلا قوله منا إلى المتن وقوله مر إلى محل ذلك (قوله من أربعة أشهر) أى في حال قوتنا او عشرين أى في حال ضعفنا اه معنى (قوله مثلاً) أى اودون العشر وفوق أربعة أشهر (قوله على المدة الجائزة) أى كثلث سنين شرط الواقف ان لا يؤجر الموقوف باكثر منها وقوله بلا عذراى كالا احتياج إلى العماره ولم يوجد من يستاجر إلا باكثر منها (قوله في غير نحو النساء) أى من الصبيان والمجانين والخنائى والمال اه ع ش (قوله لما مر) أى قبيل قول المتن ولضعف (قوله بين هذا) أى اطلاق عقد الهدنة (قوله لتشبههم) أى تعلقهم بعقد يشبه عقد الجزية لعل وجه الشبه ان عقد الهدنة لا يكون من الاحاد وتشرط لصحته ان يكون لمصلحة اه ع ش (قوله استولوا عليه) افاد به ان مالنا بفتح اللام وهو اعم من المال لشموله نحو الاختصاص والوقف ويجوز ايضا اه ع ش أى كما جرى عليه المغنى (قوله الصادق الخ) هذا تركيب عجيب لانه ان جعل وصفا لقوله لنا فالجار والمجرور أى المجموع ليس هو الصادق أو للمجرور ولزم وصف الضمير وكذا يقال في امثال ذلك كقوله الآتى انفا الصادق باحدهم اه سم (اقول) والظاهر الاول وتوصيف المجموع بوصف بعض اجزائه مجاز شائع ويأتى جواب اخر (قوله بل الذى يظهر الخ) عبارة المغنى قال الزركشى بحثا او مال ذمى اه (قوله ان مالذمى كذلك) خلافا للاسنى عبارة وخارج بالمسلم أى الاسير وماله الكافر وماله فيجوز شرط تركهما اه (قوله الصادق) صفة لترك مالهم وقوله باحدهم أى بالترك لاحدهم (قوله ان شرط تركه) أى ترك مالنا اول لذمى (قوله اورد مسلم) بالرفع عطفاً على منع فك وقوله افلت نعت ثان لمسلم وفى البجيرمى عن الشوبرى قال فى النهاية التقلت والافلات والانفلات التخلص من الشيء من غير تمكن اه وفى الصحاح افلت الشيء وتقلت وانفقت بمعنى وافلته غيره اه (قوله او سكناهم الحجاز) اودخوهم الحرم معنى وشيخ الاسلام (قوله ويأتى) أى فى المتن عن قريب (قوله او فعلت) أى الهدنة انظار لم لم يقدر عقدت (قوله لاجل الخ) اشار به إلى انه معطوف على تعقد وقال المغنى اول لعقد لهم ذمة ويدفع مال اليهم ولم تدع ضرورة اليه فهو معطوف على بدون اه (قوله ويجوز جره الخ) ويرسم بالباء الموحدة دون الياء المتناة من تحت اه ع ش ولا يخفى ان مثله يتوقف على النقل (قوله لمنسافة) إلى قوله وفيه نظر فى المغنى (قوله وخوف استئصالنا) يذمى او خوف استيلائهم على بلادنا (قوله وجب بذله) أى من بيت المال ان وجد فيه شيء ولا فى مياسير المسلمين وينبغى ان محل ذلك إذا لم يكن للباسور مال والا قدم على بيت المال اه ع ش (قوله وقال شارح الخ) وهذا أولى اه معنى (قوله ما يعلم الخ) فاعل مر (قوله ان محل ذلك) أى بذل المال لهم لفداء الاسرى (قوله إذا لم نتوقع خلاصهم الخ) أى كان استقر الاسرى ببلادهم لان فكهم قهرا حينئذ يترتب عليه مالا يطاق اه نهاية (قوله والاوجب الخ) عبارة النهاية اما إذا اسرت طائفة مسلما ومروا به على المسلمين المكافئين فيجب مبادرتهم إلى فكهم بكل وجه ممكن إذا عذر لهم في تركه حينئذ اه وان توقف الفك على بذل مال وجب على الترتيب الذى قدمناه ع ش (قوله بما مر فى شراء الماء الخ) عبارته هناك ويتجه فى المقيم (قوله الصادق) هذا تركيب عجيب لانه ان جعله وصفا لقوله لنا فالجار والمجرور أى المجموع ليس هو الصادق أو للمجرور ولزم وصف الضمير وكذا يقال فى امثال ذلك كقوله الآتى انفا الصادق باخدهم (قوله

وقال شارح النذب للاحاد والوجوب على الامام وفيه نظر ومر قبيل فضل يكره غزوما يعلم اعتبار منه أن محل ذلك ان لم يتوقع خلاصهم منهم بقتال ولو على ندور والاوجب عينا على كل من توقعه وقدر عليه وان لم يعذبوهم فالخالف ان من عجزنا عن خلاصه ان عذب لزم الامام من بيت المال فداءه والاسن وهل يجب على كل مؤسر بما مر فى شراء الماء فى التيمم فداء المعذب لانه أولى من شراء الماء الا لان هذا لما يحتاج به الامام فقط او يفرق بين قلة الفداء وكثرته عرفا كل محتمل

والاقرب الاول حيث غاب على ظنه خلاصه بما يذله فيه فاضلا عما تقرروا بفرق بين ما تقررون من ايجاب خلاصه بقتال مطلقا بخلافه بالمال بان في القتال عز الاسلام بخلاف بذل المال فلم يجب الا عند الضرورة (وتصح الهدنة على (٣٠٧) ان ينقضها الامام) او مسلم ذكر معين

عدل ذو رأى في الحرب يعرف مصلحتنا في فعلها وتركها (مضى شاء) وتحرم عليه ميثته أكثر من أربعة أشهر عند قوتنا أو أكثر من عشرين عند ضعفنا وخرج بذلك ما شاء الله أو ما أقرم الله وانما قاله رسول الله ﷺ لعليه به بالوحي ولا ما تولى بعد عاقدها نقضها إن كانت فاسدة بنص أو اجماع (ومضى) فسدت بلغوا ما منهم وجروا وانذرناهم قبل أن نقاتلهم إن لم يكونوا بدارهم ولا فلنا قتالهم بلا انذار ومضى (صححت وجب) علينا (الكف) لا ذانا أو أذى الذين الذين يبلادنا فيما يظهر بخلاف أذى الحريين وبعض أهل الهدنة (عنهم) وفاء بالعهد إذا قصد كف من تحت أيدينا عنهم لا حفظهم بخلاف أهل الذمة (حتى تنقضى) مدتها أو ينقضها مدتها أو ينقضها من علق بميثته أو الامام أو نائبه بطريقه كما يعلم بما يأتي (أو ينقضوها) هم ونقضها منهم يحصل (بتصريح) منهم بنقضها (أو) بنحو (قتالنا) أو مكاتبه أهل الحرب

اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالفطرة اه (قوله الاول) أي الوجوب على كل موسراخ (قوله عما تقرروا) أي عن مؤنة يوم وليلة (قوله مطافا) أي عذاب أم لا (قول المتن وتصح الهدنة على الخ) عبارة المحرر ويجوز ان لا تؤقت الهدنة ويشترط الامام نقضها متى شاء اه رشيدى (قوله او مسلم) إلى قول المتن ومتى في المغنى لا لا قوله ويحرم إلى وخرج وإلى قول المتن وإذا انتقضت في النهاية لا لا قوله أي عمدا كما هو ظاهر (قوله بذلك) أي بقوله متى شاء وقوله ما شاء الله وما أقرم الله فانه لا يجوز اه معنى (قوله وانما قاله) أي أقرم ما أقرم الله تعالى اه معنى (قوله نقضها إن كانت فاسدة الخ) انظر ما معنى النقض مع فرض فسادها ولعل المراد به اعلامهم بفساد الهدنة وتبلغهم الممان اه ع ش (قوله بنص الخ) أي فان كان فسادها بطريق الاجتهاد لم يفسخه معنى وروض (قوله وانذرناهم) واعلمناهم اه معنى (قوله والا) أي وان كانوا بدارهم (قوله علينا) عبارة المغنى على عاقدها وعلى من بعد من الائمة اه (قوله لا ذانا) إلى قول المتن وإذا انتقضت في المغنى الا قوله أي الذين إلى بخلاف وقوله أو الامام إلى المتن وقوله أي عمدا كما هو ظاهر وقوله ابواه إلى وإن جهلوا (قوله بخلاف أذى الحريين الخ) فلا يلزمنا كفهم عنهم نعم ان اخذ الحريون ما لهم بغير حق وظفرنا به وردناه اليهم وإن لم يلزمنا استنقاذه معنى وروض مع شرحه (قوله بخلاف أذى الحريين الخ) أي والذين الذين ليسوا ببلادنا اخذنا من أول كلامه (قوله وبعض أهل الهدنة) أي وان قدرنا على دفعهم اه ع ش (قوله او ينقضها الخ) عبارة المغنى او ينقضها الامام اذا علق بميثته وكذا غيره اذا علق بميثته اه (قوله بما يأتي) أي من قول المصنف ولو خاف خيانتهم الخ قول المتن أو قتالها) أي حيث لا شبهة لهم فان كان لهم شبهة كان اعانوا البغاة مكرهين فلا ينتقض كما يحتمل الزركشى اه معنى (قوله أو بنحو قتالنا) هل قتال أهل الذمة عندنا كذلك اه سم (اقول) نعم كما يعلم بالأولى من قول الشارح الآتي انفا وذمى بدارنا (قول المتن بعورة لنا) أي خلل كضعف وهل عورة أهل الذمة بدارنا كذلك كان كاتبوا أهل الحرب بما يقتضى تسلطهم على أهل الذمة فيه نظر ولا يبعد انها كذلك وكذا يقال في نحو قتالهم اه سم (قول المتن أو قتل مسلم) ثم ان لم يتكر غير القاتل مثلا عليه بعد علمه انتقض عهده ايضا كما يأتي انتهى ع ش (قوله بدارنا) لعليه قيد في الذمى فقط فليراجع اه رشيدى (اقول) هذا صريح صنيع المغنى (قوله أو فعل شيء الخ) عبارة المغنى ولا ينحصر الانتقاض فيما ذكره بل ينتقض بأشياء منها ان يسبوا الله تعالى أو القرآن أو رسول الله ﷺ وكل ما يختلف في انتقاض الذمة به تنتقض الهدنة به جز ما لان الهدنة ضعيفة غير متأكدة ببذل الجزية اه (قوله ابواه الخ) أي ابواه شخص يتجسس على عورات المسلمين لينقل الاخبار إلى الكفار اه ع ش (قوله أو اخذنا لنا) أي جميعهم في الصور كلها أو فعل بعضهم شيئا من ذلك وسكوت الباقي عنه انتهى اسنى (قوله ان ذلك) أي نحو قتالنا وما عطف عليه (قوله لقوله تعالى الخ) الاولى تأخير اه عن قول المصنف وبياتهم كما فعله الاسنى والمغنى (قوله من بعد عهدهم) أي الآية اه معنى (قول المتن وإذا انتقضت جازت الخ) انظر هل هو شامل لما اذا نقضها من فوض اليه نقضها من المسلمين اه رشيدى (اقول) ظاهر صنيعهم لا سيما المغنى كما مر في شرح حتى تنقضى الشمول (قوله بغير قتال) لعل التقييد بذلك لانه الذي يحتاج الى بيان هذا الحكم فيه اه سم (قوله نهارا)

أو بنحو قتالنا هل قتال أهل الذمة عندنا كذلك (قوله بعورة لنا) أي خلل كضعف وهل عورة أهل الذمة بدارنا كذلك كان كتبوا أهل الحرب بما يقتضى تسلطهم على أهل الذمة فيه نظر ولا يبعد انها كذلك وكذا يقال في نحو قتالهم (قوله ببذل جزية) لو عقدت بعوض فانه جائز كما تقدم فهل يمتنع حينئذ نقضها بما يختلف في نقض عقد الذمة به (قوله بغير قتال) لعل التقييد بذلك لانه الذي يحتاج الى بيان هذا الحكم فيه (قوله

بعورة لنا أو قتل مسلم) أو ذمى بدارنا أي عمدا كما هو ظاهر أو فعل شيء مما يختلف في نقض عقد الذمة به مما مر وغيره لعدم تأكدها ببذل جزية أو ابواه عين للكفار أو اخذ ماله وان جهلوا ان ذلك ناقض لقوله تعالى وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم (وإذا انتقضت) بغير قتال (جازت الاغارة عليهم) نهارا (وبياتهم) أي الاغارة عليهم ليلا إن كانوا ببلادهم وورقيل الباب



ماله تعلق بذلك فان كانوا يبلادنا بلغوا امامهم اى محلا يامنون فيه منا ومن اهل عهدنا ولو بطرف بلادنا فيما يظهر ومن جعله دار الحرب اراد باعتبار الغالب ومن له ما مئان يتخير الامام (٣٠٨) ولا يلزمه اى بلاغ مسكنه منها على الاوجه وافهم قوله ولماذا الى آخره انه يضم لما بعد حتى

ويصلوا امامهم (ولو نقض بعضهم الهدنة ولم ينكر الباقون) عليه (بقول ولا فعل) بل استمروا على مساكنتهم وسكتوا (انتقض فيهم ايضا) لاشعار سكوتهم برضاهم بالنقض ولا يتأتى ذلك فى عقد الجزية لقوته (فان انكروا) عليهم (باعتزالهم او باعلام الامام) او نائبه (ببقائهم على العهد فلا) نقض فى حقهم لقوله تعالى أنجينا الذين ينهون عن السوء ثم ينذر المعلمين بالتمييز عنهم فان ابوا فناقضون ايضا (ولو خاف) الامام او نائبه (خيانتهم) بشىء مما ينقض اظهاره بأن ظهرت اماره بذلك (فله نبدعهم اليهم) لقوله تعالى ولا تخافن من قوم خيانة الآية فان لم تظهر اماره حرم النقض لان عقدها لازم وبعد النبد ينقض عهدهم لا بنفس الخوف وهذا مراد من اشرط فى النقض حكم الحاكم به (و) بعد النقض واستيفاء ما وجب عليهم من الحقوق (يلغى المامن) وجوبا وفاء بالعهد (ولا ينبد عقد الذمة بتهمة) بفتح الهاء لانه

الى قوله ومن له فى النهاية الا قوله ومضى الى فان كانوا (قوله ماله تعلق بذلك) لعله اراده بقر المصنف ر إذا بطل امان رجال الخ وعليه كان المناسب ان يؤخر قوله ومضى الى الباب الخ عن قوله فان كانوا الخ لان ما مر فيما إذا كانوا يبلادنا كما يظهر بالمراجعة (قوله فان كانوا يبلادنا بلغوا الخ) هذا لا يتأتى فيمن انتقض عهده بقتال فلا احترام عنه من فوائد قوله بغير قتال اه سم (قوله ولو بطرف الخ) غاية فى قوله ولو بطرف بلادنا (قوله ومن جعله) اى المامن اه رشيدى (قوله ومن له مامن الخ) اى يسكن بكل منهما اه نهاية (قوله ولا يلزمه اى بلاغ مسكنه الخ) خلافا للنهاية فان سكن باحدهما لزمه اى بلاغ مسكنه منهما على الاوجه اه (قوله وافهم قوله واذا الخ) قديقال قوله واذا الخ لادلاله فيه على تبليغ المامن حتى يفهم الضم المذكور وقوله لما بعد حتى الخ اى فى قوله حتى تنقضى وقوله ويصلوا امامهم نائب فاعل يضم اه سم (قول المتن ولو نقض بعضهم الخ) اى بشىء مما سم اه معنى (قول المتن ولم ينكر الباقون) ظاهره وإن قلوا اه ع ش ويقال مثله فى قول المصنف ولو نقض بعضهم (قوله عليه) الى قول المتن ولا يجوز فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ثم ينذر الى المتن وقوله وبعد النبد الى المتن (قوله بل استمروا على مساكنتهم) اى لم يعتزلوهم (قوله لاشعار سكوتهم برضاهم الخ) فجعل نقضهم كما كان هدنة البعض وسكوت الباقين هدنة فى حق الكل اه معنى (قوله لقوته) اى وضعف الهدنة اه معنى (قول المتن باعتزالهم او باعلام الامام الخ) اى اعلام البعض المنكرين الامام فان اقتصروا على الانكار من غير اعتزال او اعلام الامام بذلك فناقضون وانما اتى بمثالين لان الاول انكار فعلى والثانى قولى اه معنى (قوله فلا نقض فى حقهم) اى وان كان الناقض رئيسهم والقول قول منكر النقض يمينه معنى وروض مع شرحه (قوله ثم ينذر المعلمين الخ) عبارة الروض مع شرحه ثم نظرت فان تميزوا عنهم ببقائهم اى منتقضى العهد والا نذرناهم اى الباقين لتمييزوا عنهم او يسلموهم اليها فان ابوا ذلك مع القدرة عليه فناقضون للعهد اه (قوله حرم النقض) اى فلو فعله لم ينقض اولافيه نظر والا قرب الثانى اه ع ش وفى المغنى ما قد يؤيده (قوله وبعد النقض) اى النبد كما عبر به غيره (قوله واستيفاء ما وجب الخ) اى ان كان اه اسنى (قوله ولانهم فى قبضتنا الخ) اى فاذا تحققت خيانتهم امكن تداركها بخلاف اهل الهدنة معنى واسنى (قوله غالبا) عبارة الاسنى وجروا فى التعليل الثانى على الغالب من كون اهل الذمة يبلادنا واهل الهدنة يبلادهم اه (قول المتن ولا يجوز شرط الخ) اى فى عقد الهدنة وبحث بعض المتأخرين ان الخشى كالمرأة اه معنى (قوله مسلبة) الى قوله ومسلم فى المغنى والى المتن فى النهاية (قوله وخوف الفتنة الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية ولانه لا يؤمن ان يصيدها زوجها الكافر او تزوج بكافرا ولا نها عجزه عن الحرب عنهم وقرية من الافتتان لنقصان عقلها وقلة معرفتها ولا فرق فى ذلك بين الحرقة والامة اه (قوله ووقع ذلك) اى شرط رد المسلمة (قوله ما فى الممتحنة) اى قوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار اه معنى (قوله ولم يجز به الخ) اى بذلك الشرط اه سم زاد ع ش ولو قال ولم يشمل المرأة كان اولى اه (قوله احتياطا الخ) اى لما مر من خوف الفتنة عليها لنقص عقلها

آ كدلتا يده ومقابله بمال ولاولانهم فى قبضتنا غالبا (ولا يجوز شرط رد مسلمة تأتينا منهم) مسلمة أو كافرة ثم تسلم (قوله) لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار وخوف الفتنة عليها لنقص عقلها ووقع ذلك فى صلح الحديبية نسخته ما فى الممتحنة لنزولها بعد ويجوز شرط رد كافرة ومسلم فان شرط رد من جاءنا مسلما منهم صح ولم يجز به رد مسلمة احتياطا لامرها لخطره (فان شرط)

رد المسئلة (فسد الشرط) لانه اهل حراما (وكذا العقد في الاصح) لا فترانه بشرط (٣٠٩) فاسد قيل ما عبر عنه بالاصح هنا هو بعض

ما عبر عنه بالصحيح فيما مر  
فكررونا قاضاه ويتجابه  
بانه لا يرد ذلك إلا لو كان  
ما مر صيغة عموم وليس  
كذلك وإنما هو مطلق  
وهذا تقييده فلا تكرر  
ولا تناقض ووجه قوته هنا  
حجة الخبر به كما تقرر فكان  
مستثنى من ذلك وسره أن  
فيه إشعارا بتمام عزة الاسلام  
واستغناء اهله كما يرشد اليه  
قوله <sup>عليه السلام</sup> من جاءنا منكم  
رددناؤه من جاءكم منافسحقا  
سحقاً (ولإن شرط) بالبناء  
للفعل اي شرطوا علينا  
او الفاعل اي شرط لهم  
الامام (رد من جاء) منهم  
الينا اي التولية بينهم وبينه  
(اولم يذ كررد) ولا عدمه  
(فجاءت امرأة) مسئلة (لم  
يجب) علينا لاجل ارتفاع  
نكاحها باسلامها قبل وطء  
او بعده وإن حلنا بينه وبينها  
(دفع مهر الى زوجها في  
الظاهر) لان البضع غير  
مقوم فلا يشملها الامان  
وقوله تعالى وآتوهم ما  
أنفقوا لا يدل على وجوب  
خصوص مهر المثل ويوجه  
بانه لا يمكن الاخذ بظاهره  
لشموله جميع ما أنفقه  
الشخص من المهر وغيره  
ولا نعلم قائلًا بوجوب ذلك  
ولا حمله على المسمى لانه  
غير بدل البضع الواجب في  
الفرقة في نحو ذلك ولا مهر

(قوله رد المسئلة) ومثلها الخثي فيما يظهر اسنى ونهاية (قول ابن فسد الشرط) أي قطعه اسواء كان لها عشرة  
ام لا اه معنى (قوله قيل ما عبر عنه الخ) عبارة المغنى تنبيه هذا هو الخلاف المار في قوله وكذا شرط فاسد  
على الصحيح إلا انه ضعفه هناك وقواه هنا فكررونا قاضاه ويتجابه عن ذلك الشارح فقال اشار به إلى  
قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في صور تقدمت بالصحيح إشارة إلى ضعف الخلاف فيها فلا تكرر ولا  
تخالف اه (قوله وناقض) أي حيث عبر بالاصح هنا وبالصحيح ثم اه سم (قوله بانه لا يرد ذلك الا  
الخ) ولك أن تقول ولا يردوان كان فيه صيغة عموم لان الخاص مقدم على العام ومخرج من حكمه اه  
سم (قوله وهذا تقييده) أي من حيث الخلاف وإلا فالحكم واحد في الموضعين اه سم (قوله ووجه قوته)  
أي الخلاف (قوله صحة الخبر به) أي كافي صالح الحديبية وقوله كما تقرر يتامل اه سم وقد يجاب اشار  
الشارح به إلى قوله السابق انقاه وقوع ذلك في صالح الحديبية نسخة الخ وقصده بيان انه وإن صح الخبر به  
لكنه منسوخ فلا يردانه مع صحة الخبر به لم صار مرجوحا (قوله فكان) أي ما هنا وقوله مستثنى من ذلك أي  
من حيث الخلاف كما مر عن سم أو عند مقابل الاصح وقد يؤيد هذا الاحتمال قوله وسره الخ أي الاستثناء  
(قوله ان فيه) أي شرط رد المسئلة (قوله أي شرطوا علينا) أي وقبل الامام أو نائبه وقوله أي شرط لهم  
الامام أي أو نائبه وقبلوه (قول المتن اولم يذ كررد) كذا اصله في اصله رحمه الله تعالى بعد ان كان ردًا  
بالف بعد الدال وهو كذلك فيما وقعت من نسخ المحلى والمغنى والنهاية وبه يعلم ترجيح كون شرط مبنيًا  
للفاعل واقتصر المذ كورون في الحل عليه اه سيد عمر (قوله فجاءت امرأة مسئلة) وإن اسلمت أي وصفت  
الاسلام من لم تزل مجنونة فان افادت ردناها له لعدم صحة اسلامها وزوال ضعفها فان لم تنفق لم ترد وكذا ترد  
ان جاءت عاقلة وهي كافرة لا ان اسلمت قبل مجيئها او بعده ثم جنت او جنت ثم اسلمت بعد افاقتها وكذا ان  
شككتنا في انها اسلمت قبل جنونها او بعده فانها لا ترد روض مع شرحه ومعنى ونهاية (قوله لاجل الخ)  
علة لعدم الوجوب (قوله وان حلنا الخ) غاية أي وإن حصل مناحيلولة بينهما وبين زوجها (قوله غير متقوم)  
أي غير مال نهاية ومعنى (قوله وقوله تعالى الخ) رد دلليل مقابل الاظهر (قوله ويوجه) أي عدم الدلالة  
(قوله ولا نعلم قائلًا الخ) أي فهو أي ظاهره مخالف للاجماع (قوله ولا حمله على المسمى الخ) نفي الامكان  
هنا فيه نظر اه سم (قوله لانه غير بدل البضع الخ) أي فان بدله مهر المثل اه نهاية (قوله ولا مهر المثل)  
عطف على المسمى وفي نفي الامكان هنا نظر (قوله وهذا) أي التوجيه المذ كور مع ما فيه لعله إشارة  
إلى ما في علتي نفي الاحتمالين الاخيرين من البديل عدم استلزام المدعى (قوله الصادق بعدم الوجوب)  
عبارة المحلى أي والمغنى الصادق بعدم الوجوب وهي أولى سم ورشيدى أي لان النذب خاص وعدم  
الوجوب عام ولا يصدق الخاص بالعام بخلاف العكس (قوله الموافق الخ) أي الوجوب لان الاصل في صيغة  
افعل الوجوب حلي وقيل صفة للعدم بجري على الكردى وفسر الاصل ببراءة الذمة (قوله ورجحوه

(قوله وناقض) أي حيث عبر بالاصح هنا وبالصحيح ثم (قوله ويجاب بانه لا يرد ذلك) لك أن تقول هو  
لا يردوان كان فيه صيغة عموم لان الخاص مقدم على العام ومخرج من حكمه (قوله وهذا تقييده) أي  
من حيث الخلاف وإلا فالحكم واحد في الموضعين (قوله ووجه قوته هنا صحة الخبر به) أي ما في صالح  
الحديبية (قوله كما تقرر) يتامل (قوله لم يجب علينا لاجل ارتفاع نكاحها باسلامها الخ) في الروض  
وشرحه وان اسلمت أي وصفت الاسلام من لم تزل مجنونة فان افادت ردناها له لعدم صحة اسلامها  
وزوال ضعفها والتقييد بالافاقة من زيادته ذكره الاذرعى وغيره للاحتراز عما اذا لم تنفق فلا ترد أخذنا  
بأن في المجنون وكذا ان جاءت عاقلة وهي كافرة سواء طلبها في صورتين زوجها ام محارمها لان اسلمت قبل  
مجئها او بعده ثم جنت او جنت ثم اسلمت بعد افاقتها وكذا ان شككتنا في انها اسلمت قبل جنونها فانها لا ترد  
ولا نعطيه مهرها اه (قوله ولا حمله على المسمى) نفي الامكان هنا فيه نظر (قوله الصادق بعدم الوجوب)

المثل لان المقابل لم يقل به فتعين أن الامر لنذب تطليب خاطره بأى شيء كان وهذا مع ما فيه أوضح من الجواب بأنها وان كانت  
ظاهرة في وجوب غرم المهر محتملة لنذبه الصادق بعدم الوجوب الموافق للاصل ورجحوه على الوجوب لما قام عندهم

أى النذب اه عش (قوله لما قام عندهم) أى من أن الأصل براءة الذمة حلي وكردى وقال الشورى عن  
الطباوى أى من إعزاز الاسلام واذلال الكفر اه (قوله انتهى) أى الجواب (قوله ما ذكرته من  
أن حملها الخ) يعنى قوله ولا نعلم قائلا بوجوب ذلك (قوله يمكن ذلك) أى فيتحد الجوابان (قوله من  
الرد) أى رد من جاءنا منهم (قول المتن ولا يرد صبي الخ) لضعفهما ولهذا لا يجوز الصلح بشرط ردهما  
اسنى ومعنى (قول المتن ومجنون) طرا جنونه بعد بلوغه مشركا أم لا اه مغنى (قوله انثى) إلى قوله أى  
لا يجوز فى النهاية إلا قوله أم لا وإلى المتن فى المغنى إلا أنه قيد الصبي بوصف الاسلام واطلق المجنون (قوله  
وصفا الاسلام) أى اتيابكلمة الاسلام اه نهاية (قوله أم لا) أسقطه المنهج والاسنى والنهاية (قوله  
فان كل الخ) عبارة المغنى فان بلغ الصبي وفاق المجنون ثم وصفا الكفر ردا وكذا إذا لم يصفنا شيئا كما يحتمل  
بعض المتأخرين وإن وصفا الاسلام لم يرد اه (قوله وحل قولهم الخ) أى الدال على جواز رد الصبي الذى  
أسلم لا بويته وإذا كان محله ما ذكر لم يعارض قولهم هنا لا يجوز رددهم ولو للاب لأنه فى الرد إلى دار الكفر  
اه سم (قوله بالغ) إلى قول المتن وحر فى النهاية (قوله ولو مستولدة) عبارة المغنى أما الامة المسلمة ولو مكتوبة  
ومستولدة فلا ترد قطعا اه (قوله ثم أن أسلم الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولو هاجر قبل الهدنة أو  
بعدها العبد أو الامة ولو مستولدة ومكتوبة ثم أسلم كل منهما عتق لأنه إذا جاء قاهر السيد ملك نفسه بالقهر  
فيعتق ولأن الهدنة لا توجب امان بعضهم من بعض فبالاستيلاء على نفسه ملكها أو أسلم ثم هاجر قبل  
الهدنة فكذلك يعتق لوقوع قهر حال الاباحة أو بعدها فلا يعتق لأن أمه والهم محظورة حينئذ فلا يملكها  
المسلم بالاستيلاء ولا يرد إلى سيده لأنه جاء مسلما بامر غماله والظاهر أنه استرقه وبيته ولا عشييرة له تحميه بل  
يعتقه السيد فإن لم يفعل باعه الامام عليه السلام أو دفع قيمته من بيت المال واعتقه عنهم ولهم ولاؤه وأعلم أن هجرته  
الينا ليست شرطاً فى عتقه بل الشرط فيه أن يغيب على نفسه قبل الاسلام إن كانت هدنة ومطلقة إن لم تكن فلو  
هرب إلى مأمته ثم أسلم ولو بعد الهدنة أو أسلم ثم هرب قبلها عتق وإن لم يهاجر فلومات قبل هجرته مات حرا  
برث ويورث وإنما ذكرنا هجرته لأن بها يعلم عتقه غالباً وأما المكتوبة فتبقى مكتوبة إن لم يعتق فإن أدت نجوم  
الكتابة عتقت بها ولاؤه السيدها وأن عجزت وورقت وقد أدت شيئاً من النجوم بعد الاسلام لا قبله حسب  
مأدته من قيمتها الواجبة له فإن وفى بها أو زاد عليها عتقت لأنه استوفى حقه ولاؤها للمسلمين ولا يترجع  
من سيدها الزائد وان نقص عنها وفى من بيت المال اه وبذلك علم ما فى كلام الشارح هنا وكان ينبغى أن يقول ثم  
إن هاجر قبل الاسلام مطلقاً أو بعده وقبل الهدنة عتق أو بعدهما واعتقه الخ كما أشار إليه سم بسوقه ما مر عن  
الروض مع شرحه (قوله بعد الهجرة) أى ولو بعد الهدنة اه سيد عمر (قوله عتق) أى بنفس الاسلام اه عش  
(قوله أو بعدهما) أى بعد الهجرة والهدنة اه عش (قوله كذلك) أى بالغ عاقل سم ورشيدى أى مسلم  
روض (قوله ردا أحدهما) أى العبد والحر المذكورين (قوله عند شرط) إلى المتن فى النهاية والمغنى

فى ذلك اه فان قلت ما  
ذكرته من أن حملها على  
وجوب الكل يخالف  
الاجماع وعلى المسمى يخالف  
القاعدة وعلى مهر المثل  
يخالف ما يقوله المقابل  
يمكن أنه الذى قام عندهم  
قلت يمكن ذلك بلا شك  
(و) عند شرط ما ذكره من  
الرد (لا يرد صبي ومجنون)  
أنثى أو ذكر وصفا الاسلام  
أم لا امرأة وخنى أسلم  
أى لا يجوز رددهم ولو للاب  
أو نحوه لضعفهم فان كل  
أحدهما واختارهم مكناه  
منهم وحل قولهم تسن  
الحيلولة بين صبي أسلم  
وأبويه فيمن هم بدارنا لانا  
ندفع عنه (وكذا) لا يرد  
لهم (عبد) بالغ عاقل أو  
أمة ولو مستولدة جاء الينا  
مسلماً ثم أن أسلم بعد  
الهجرة أو قبل الهدنة عتق  
أو بعدهما وأعتقه سيده  
فواضح والاباحة الامام  
لمسلم أو دفع لسيده قيمته  
من المصالح وأعتقه عن  
المسلمين والولاة لهم (وحر)  
كذلك (لا عشييرة له) أوله  
عشييرة ولا تحميه فلا  
يجوز رد أحدهما (على  
المذهب) ثلاثا يفتنوه

عبارة المحلى الصادق به عدم الوجوب وهى أولى (قوله ولا يرد صبي ومجنون) قال فى شرح الروض لضعفهما  
ولهذا لا يجوز الصلح بشرط ردهما اه (قوله وحل قولهم) أى الدال على جواز رد الصبي الذى أسلم لا بويته  
والا كانت الحيلولة واجبة وإذا كان محله ما ذكر لم يعارض قولهم هنا لا يجوز رددهم ولو للاب لأنه فى الرد  
(قوله ثم أن أسلم الخ) فى شرح الروض وأعلم أن هجرته الينا ليست شرطاً فى عتقه بل الشرط فيه أن يغلب على  
نفسه قبل الاسلام أن كانت هدنة فهو مطلقاً لم تكن فلو هرب إلى مأمته ثم أسلم ولو بعد الهدنة أو أسلم ثم  
هرب قبلها عتق وإن لم يهاجر فلومات قبل هجرته مات حرا يرث ويورث وإنما ذكرنا هجرته لأن بها يعلم  
عتقه غالباً اه (قوله أيضاً ثم أن أسلم بعد الهجرة أو قبل الهدنة عتق أو بعدهما الخ) عبارة الروض وشرحه  
ولو هاجر قبل الهدنة أو بعدهما ثم أسلم عتق لأنه إذا جاء قاهر السيد ملك نفسه بالقهر فيعتق أو أسلم ثم  
هاجر قبل الهدنة فكذلك يعتق لوقوع قهر حال الاباحة أو بعدها فلا يعتق لأن أمه والهم محظورة حينئذ  
فلا يملكها المسلم بالاستيلاء اه (قوله والاباحة الامام) أى على سيده (قوله وحر كذلك) أى بالغ عاقل

(ويرد) عند شرط الرد لا عند الاطلاق إذ لا يجب فيه رده مطلقا (من) أي حر ذكر بالغ عاقل ولو لمسلم (له عشرة) تحمية وقد (طلبت) أو واحد منها ولو بوكيل كما هو ظاهر (اليها) لأنه صلى الله عليه وسلم رد باجندل على أبيه سهيل بن عمرو وكذا استدلوا به ورد بان هذا وإن جرى في الحديثية إلا أنه قبل عقد الهدنة معهم رواه البخاري (لإلى غيرها) أي عشيرة الطالب له (٣١١) فلا يرد ولو باذنهم فيما يظهر فاليها

متعلق بكل من الفعلين (لإلى) أن يقدر المطلوب على قهر الطالب والهرب منه (فيرد) إليه وعليه حملوا رده صلى الله عليه وسلم أبا بصير لما جاء في طلبه رجلا ن قتل أحدهما وهرب منه الآخر (ومعنى الرد) هنا (أن يخلي بينه وبين طالبه) كما في الوديعه ونحوها (ولا يجبر على الرجوع) مع طالبه لحرمة إجبار المسلم على إقامته بدار الحرب (ولا يلزمه) أي المطلوب (الرجوع) مع طالبه بل يجوز له أن خشي فتنة وذلك لأنه لم يلزمه إذا عاقد غيره ولهذا لم ينكر صلى الله عليه وسلم على أبي بصير امتناعه ولا قتله لطالبه بل سره ذلك ومن ثم سن أن يقال له سرا لا ترجع وإن رجعت فاهرب متى قدرت (و) جاز (له قتل الطالب) كما فعل أبو بصير (ولنا) التعريض له به (كما عرض عمر لابي جندل رضي الله عنهما بذلك لما طلبه أبوه بقوله اصبروا باجندل فأتانا هم مشركون ولم نأدم أحدهم دم كلب رواه أحمد والبيهقي (لا التصريح)

(قوله عند شرط الرد) أي لمن جاءنا منهم قال الزركشي وإذا شرط رد من له عشرة تحمية كان الشرط جائزا صرح به العراقيون وغيرهم قال البندنجي والضابط أن كل من لو أسلم في دار الحرب لم يجب عليه الهجرة يجوز شرط رده في عقد الهدنة قال ابن شبة وهو ضابط حسن اه معني (قوله مطلقا) أي سواء كان له عشرة أو لا (قوله أو واحد) إلى قوله كذا استدلو في المغني (قوله على أبيه سهيل) ثم أسلم بعد ذلك وحسن أسلامه رضي الله تعالى عنه اه عش (قوله إلا أنه قبل عقد الهدنة الخ) أي والكلام هنا فيما بعده (قوله أي عشيرة الطالب) عبارة النهاية أي لا يرد إلى غير عشيرة الطالب له اه وعبارة المغني ولا يجوز رده إلى غيرهما أي عشيرة إذ اطلبه ذلك الغير لأنهم يؤذونه اه فكان ينبغي للشارح تذكير الطالب (قوله بكل من الفعلين) أي يردو طلبته اه سم (قوله فيرد) إلى قوله والوجه في المغني الإقوله ومن ثم إلى المتن (قوله فيرد إليه) أي الطالب أما إذا لم يطلبه أحد فلا يرد أسنى ومعني (قوله وعليه حملوا الخ) قضية هذا الخلل أن الجاني في طلب أبي بصير لم يكن من عشيرة تولا ولا وكلا لهم اه سم (قوله كافي الوديعه الخ) عبارة المغني ولا تبعد تسمية التخليه ردا كافي الوديعه اه (قوله لحرمة إجبار المسلم الخ) عبارة النهاية لأنه لا يجوز إجبار المسلم على الانتقال من بلد إلى بلد في دار الاسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب اه قال ع ش وعلم من هذه العبارة أن ما يقع من الملتزمين في زمنا من أنه إذا خرج فلاح من قرية وأراد استيطان غيرها أجبروه على العود غير جائز وإن كانت العادة جارية بزرعه واصله في تلك القرية اه (قوله ولهذا) أي لعدم الوجوب لم ينكر الخ ولو كان الرجوع واجبا لأمره بالرجوع إلى مكة اه معني (قوله ومن ثم) أي من أجل سروره صلى الله عليه وسلم بذلك (قول المتن وله قتل الطالب) لا ينافي ذلك الأمان الذي اقتضاه عقد الهدنة لأنه لم يتناول هذا المطلوب كما يأتي نظيره في قوله نعم الخ اه سم (قوله كما فعل أبو بصير) أي ولم ينكر صلى الله عليه وسلم عليه (قول المتن ولنا الخ) هو صادق بالامام وأحادي المسلمين اه معني عبارة النهاية ولو لم يحضره الامام خلافا للبقيين اه (قول المتن له به) أي للمطلوب بقتل طالبه اه معني (قوله كما عرض) إلى قوله وكذا أن طلق في النهاية إلا قوله والوجه إلى المتن (قوله بذلك) أي بقتل طالبه عبارة المغني والنهاية بقتل أبيه اه (قوله لأنهم في أمان) فالمتنافي للأمان التصريح لا التعريض اه سم (قوله لأنه لم يتناوله الخ) عبارة النهاية والمغني لأنه لم بشرط على نفسه أمانا لهم ولا يتناوله شرط الامام كما قاله الزركشي اه (قوله وضده) أي ضد كل منهما (قوله من جاءهم) إلى قوله وكذا أن اطلق في المغني إلا قوله على المعتمد (قوله من الرجال والنساء) عبارة النهاية ولو امرأة ورقيقا اه (قوله وحينئذ لا يلزمهم الرد) ويغرمون مهر المرأة ورقيقة الرقيق فان عاد الرقيق المرتد لنا بعد أخذ قيمته ردناها اليهم بخلاف نظيره في المهر مغني ونهاية

(قوله وربان هذا الخ) قد يجاب بان رده بعد الهدنة كرده قبلها إن لم يكن أولى (قوله متعلق بكل من الفعلين) أي يردو طلبته (قوله وعليه حملوا رده صلى الله عليه وسلم أبا بصير الخ) قضية هذا الخلل أن الجاني أي في طلب أبي بصير لم يكن من عشيرة تولا ولا وكلا لهم (قوله وله قتل الطالب) لا ينافي ذلك الأمان الذي اقتضاه عقد الهدنة لأنه لم يتناول هذا المطلوب كما يأتي نظيره في قوله نعم الخ (قوله لأنهم في أمان) فالمتنافي للأمان التصريح لا التعريض (قوله من الرجال والنساء) قال في الروض ويغرمون مهرها أي المرتد قال في شرحه قال البقيين وهو عجيب لأن الردة تقتضي انفساخ النكاح قبل الدخول وتوقفه على انقضاء العدة فالزامهم المهر مع انفساخ النكاح أو إشرافه على الانفساخ لوجه اه وصرح اعني في شرح الروض عن تصريح اصله

لأنهم في أمان نعم من جاءنا مسلما بعد الهدنة يجوز له التصريح للمطلوب بقتل طالبه لأنه لم يتناوله الشرط (ولو شرط) عليهم (أن يردوا من جاءهم مرتدا منا لزمهم الوفاء) به حرا كان أو ذكرا أو ضده عملا بالتزامهم (فان أبو اقد نقضوا) العهد لخالفتهم الشرط والالوجه أن الرد هنا أيضا بمعنى التخليه (والاظهر جواز شرط أن لا يردوا) من جاءهم مرتدا منا من الرجال والنساء على المعتمد لأنه صلى الله عليه وسلم شرط في صلح الحديبية من جاءنا منكم ردناه ومن جاءكم منافسحقا وحيتلا يلزمهم الرد

الاصح عندهم وان خالف فيه المأوردى واعتمده الزركشى ( فرع ) يجوز شراء أولاد المعاهد من منهم لاسببهم وموافقه في رابع شروط البيع وأقضى أبو زرعة بأنه لا يصح صلح من بأيديهم اسير حتى يشترط عليهم اطلاقه اذ لا سبيل الى ابقائه بأيديهم بل يجب عينا على كل أحد السعى في خلاصه منهم ولو بمقابلتهم وتردد فيها اذا كان بيد غيرهم وهم قادرون على تخليصه والذي يتجه صحة عقد الصلح في الاولى ان اضطررنا اليه وفي الثانية وانه يجب ان يشترط عليهم رده فان أبوا انتقض عهدهم \* ( كتاب الصيد ) \*  
مصدر بمعنى اسم المفعول وأفرده نظر اللفظه ويصح بقاؤه على مصدره لان أكثر الاحكام الآتية تتعلق بالفعل وعطف الذبائح عليه لا ينافي ذلك ( والذبائح ) جمع ذبيحة وجمعها لانها تكون بسكين وسهم وجارحة واصلها الكتاب والسنة والاجماع واركانها فاعل ومفعول به وفعل وآله وستاقى كلها وذكر هذا الكتاب وما بعده هنا هو ما عليه أكثر اصحاب لان في أكثرها نوعان الجنابة وخالف في الروضة فذكرها آخر ربع العبادات لان فيها شربا تاما منها ( ذكاة الحيوان ) البرى ( الماء كول ) المبيحة لئلا يأكله انما هو ل ( بذبحة في حاق ) وهو أعلى العنق بطريقتين

وروض مع شرحه ( قوله وكذا الخ ) أى لا يلزمهم الرد وصرح في شرح الروض عن تصريح أصله بعد لزوم الرد اذا اطلق العقد أيضا ثم بين انهم يفرمون مهرها فراجعهم اهـ سم ( قوله على الاصح عندهم ) أى الاصحاب ( قوله فرع ) الى قوله ومرفى المغنى وشرح المنهج ( قوله يجوز شراء أولاد المعاهد ) عبارة القليوبى على المحلى يجوز شراء أولاد المعاهد من معاهد آخر غير أبيه لانه لا يملك بالقبول لا من أبيه لازماً أباه اذا قهره وأراد بيعه دخل في مالكة فيعتق عليه فلا يصح بيعه وعلى هذا يحمل قول المأوردى يجوز شراء أولاد المعاهد منهم انتهت بجيرى وحله الشارح في البيع على اطلاقه وأجاب عما يرد عليه من عدم استقرار ملك الاب لولده بما فيه بعد نفيه عليه هناك وأشار اليه هنا بقوله الآتى ومرفى الخ ( قوله في رابع شروط البيع ) الا صوب شروط المبيع ولعل المصنف سقطت من قلم الناسخ ( قوله حتى يشترط عليهم الخ ) أى ويقبلوا ذلك الشرط منا ( قوله والذي يتجه صحة عقد الصلح الخ ) أى بلا اشتراط ذلك وقوله وفي الثانية أى باضطرار وبدونه وقوله وانه يجب الخ أى والذي يتجه وجوب السعى في اشتراط ذلك في الاولى والثانية فان قبلوه فيها والا فيصح الصلح بدونه في الثانية مطلقا وفي الاولى ان اضطررنا اليه وقوله فان أبو الخ أى فيما اذا قبلوا ذلك الشرط هذا ما ظهر لى في فهم المقام والله اعلم

\*( كتاب الصيد والذبائح ) \*

( قوله بمعنى اسم المفعول ) أى المصيد مغنى وشرح المنهج يعنى ما يعتبر فيه من حيث اصطياده ليحل هو أى المصيد ( قوله على مصدره ) أى على معنى الاصطياذ يعنى ما يعتبر فيه ليحل المصيد ( قوله ذلك ) أى بقائه على مصدره ( قوله جمع ذبيحة ) بمعنى مذبوحة مغنى وشرح المنهج والتاء للوحدة بجيرى يعنى ما يعتبر فيها من حيث ذبحها لتحل ( قوله واركانها الخ ) عبارة غيره واركان الذبيحة بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة ذبيح وذابح وذبيح وآله اذ قال الرشيدى قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر أى الاندباح وكون الحيوان مذبوحا وانما فسرنا بهذا اليناير الذبيح الذى هو احد الاركان والاركان اتحاد الكل والجزء اهـ ( قوله فاعل ومفعول به وفعل وآله ) والمراد بكونها أركانها لا بدلتحققها منها والافليس واحد منها جزءا منها ما عدا ( قوله وما بعده ) لعله الى كتاب القضاء وعبارة النهاية والاطعمة والنذر اهـ فليراجع ( قوله لان فيها الخ ) عبارة النهاية والمغنى لان طلب الحلال فرض عين اهـ قال الرشيدى هذا كما يحسن مناسبة ذكرها هناك محسن ايضا مناسبة ذكرها عقب الجهاد الذى يظهر ان صاحب الروضة انما ذكرها هناك لمناسبة الاضحية للهدى لا شترأ كهما فى أكثر الاحكام ومن ثم ذكرها عقبه قبل الصيد والذبائح اهـ ( قوله لان فيها الخ ) أقول ومناسبتها مناسبة قوية بما ختم به باب الحج من صيد المحرم وذبحه الهدايا والجبرانات ونحو ذلك اهـ سم قول المتن ذكاة الحيوان الخ هذه العبارة تفيد الحصر لعوم المبتدأ أى كل ذكاة للحيوان وخصوص الخبر اهـ سم ( قوله البرى ) الى قوله وهى بالمعجمة فى المغنى ( قوله انما تحصل الخ ) أى تحصل شرعا

بعد لزوم الرد ان أطلق العقد أيضا ثم بين انهم يفرمون مهرها ايضا فراجعهم ( قوله وكذا ان اطلق العقد ) بخلاف ما تقدم فى آخر الصفحة السابقة ان من جاء منهم لا يجب رده عند الاطلاق ( قوله ايضا وكذا ان اطلق العقد ) فى شرح الروض عن تصريح أصله عدم اللزوم عند الاطلاق ايضا فراجعهم \* ( كتاب الصيد والذبائح ) \*

( قوله لان فيها شربا تاما منها ) أقول ومناسبتها مناسبة قوية بما ختم به باب الحج من صيد المحرم وذبحه الهدايا والحيوانات ونحو ذلك ( قوله ذكاة الحيوان الخ ) هذه العبارة تفيد الحصر لعوم المبتدأ أى كل ذكاة للحيوان وخصوص الخبر ( فرع ) صال عليه حيوان ما كول فرماه فاصاب مذبحه بحيث انقطع كل حلقومه ومريته حل وان اصاب غير المذبح فان كان بمعنى النادى بحيث صار غير مقدور عليه حل باصابتة فى أى محل كان والا فلا ولو قدر على اصابته فى المذبح لكن بحيث ينقطع بعض الحلقوم والمري فقط فهل يتعين فى الحل اصابة المذبح أولا لان قطع البعض من الحلقوم والمري ليس ذبحا شرعيا فلا فرق بين اصابته واصابة غيره فيه نظري ويتجه

(اولبة) بفتح اوله وهى

أسفله ( ان قدر عليه )

وسيدكر انها إنما تحصل

بقطع كل الحلقة ومو المرى

فالدبح هنا بمعنى القطع الآتى

وهى بالمعجمة لغة التطيب

ومنه رائحة ذكية والتميم

ومنه فلان ذكى أى تام

الفهم سعى بها شرعا الدبح

المبيح لانه أطيب أكل

الحيوان باباحته إياه وبهذا

يعلم رد ما قيل تعريفه لها

بذلك غير مستقيم لانها لغة

الدبح فقد عرف الشيء

بنفسه أى المساوى له

مفهوما وما صدقا ووجه

رده منع قوله انها لغة الدبح

على انه لو سلم اطلاقها عليه

لغة كان المراد بها مطلقه

وهو غير الدبح شرعا لانه

يعتبر فيه قيد المبيح فلم

يعرف الشيء بنفسه على انه

ليس هنا تعريف أصلا

وانما صواب العبارة ان فيه

تحصيل الشيء بنفسه

وجوابه ما علم ان مطلق الذكاة

غير خصوص الدبح المبيح

ولاشك أن المطلق يحصل

بيانه بذكر المقيد ولا يرد

عليه حل الجنيين بذبح أمه

وان أخرج رأسه وبه حياة

مستقرة او هو ميت لان

انفصال بعض الولد لا اثر

له غالبا وذلك لان

الشارع جعل ذبحها

ذكاة له واعتبرت

بطريقين ذكر المصنف إحداهما في قوله بذبحه الخ والثانية في قوله والافبع الخ اه معنى (قول المتن اولبة) ولو شك بعد وقوع الفعل منه هل هو محلل او محرم فهل يحل ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان الاصل وقوعه على الصفة المجزئة اه (قوله بفتح اوله) عبارة المعنى بلام وموحدة مشددة مفتوحة تن (قوله) فالدبح هنا بمعنى القطع الخ فكان الاولى ذكرهما في موضع واحد اه معنى (قوله وهى) أى الذكاة (قوله وبهذا) أى قوله وهى بالمعجمة إلى هنا (قوله تعريفه) أى المصنف لها بذلك أى للذكاة بالدبح (قوله لانها) أى الذكاة (قوله منع أنها لغة الدبح) أى لما مر أنها لغة التطيب والتميم (قوله كان المراد بها الخ) أى فى اللغة مطلقه وهو مطلق القطع وهو غير الدبح الشرعى أى المراد بالذكاة هنا أى والمراد بالدبح فى كلامه المعنى اللغوى الذى هو مطلق القطع وبه يندفع ما فى سم عبارته قوله لانها لغة الدبح هذا كبعض كلمات الشارح الآتية يدل على انها فى كلام المصنف بالمعنى اللغوى وهو ممنوع بل هى فيه بالمعنى الشرعى والدبح فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو مطلق القطع فلا إشكال وقوله كان المراد بها مطلقه وهو غير الدبح شرعا الخ هذا يقتضى انه عرف المعنى اللغوى بالمعنى الشرعى ولو عكس فاجاب بان المراد بها المعنى الشرعى والدبح المعنى اللغوى فليس فيه تعريف الشيء بنفسه كان صوابا اه بخذف (قوله على انه ليس هنا تعريف أصلا) بل هنا تعريف ضمني اه سم أى والاولى اسقاط أصلا (قوله) وانما صواب العبارة (أى فى الاعتراض على المتن (قوله وجوابه) أى الاعتراض بهذه العبارة (قوله ان مطلق الذكاة) يعنى الدبح الذى جعل جزءا من التعريف غير خصوص الدبح المبيح يعنى الذى هو المراد من الذكاة المعروف (قوله) ولا شك ان المطلق يحصل بيانه بذكر المقيد يتأمل اه سم ويمكن الجواب بان المعنى ان الدال على الماهية اجمالا بين بما يدل عليه تفصيلا كما هو شأن التعاريف مع معرفاتها (قوله ولا يرد عليه الخ) عبارة شيخ الاسلام والنهاية والمعنى واللائظ الاخير فان قيل يرد على الحصر فى الطرفين الجنيين فان ذكاته بذكاة امه اجيب بان كلامه فى الذكاة مستقلا لا وسياق الكلام على الجنيين فى باب الاطعمة اه فكان المناسب ذكره بعد قول المصنف والافبع قرمز ح الخ كما فعلوه (قوله او هو ميت) المعتمد خلاف هذا مر اه سم عبارة البجيرى عن الشوبرى وضابط حل الجنيين ان يناسب موته إلى ذكاة امه ولو احتمالا بان يموت بتذكيته او يبق عيشه بعد التذكية عيش مذبح ثم يموت او يشك هل مات بالتذكية أو بغيره فاحل لانها سبب فى حله والاصل عدم المانع فخرج مالهو تحقه قناه وانه قبل تذكيتهما كمالوا خراج رأسه ميتا وحياتهما مات ثم ذكيت ومالهو تحقه قناه عيشه بعد التذكية ثم مات كمالوا اضطرب فى بطنها بعد تذكيتهما زمانا طويلا وتحرك فى بطنها تحركا شديدا ثم سكن ثم ذكيت اه (قوله لان انفصال بعض الولد الخ) علة للغة (قوله) وذلك (أى عدم الورود (قوله واعتبرت) إلى قوله فلم فى المعنى لا قوله اهى نكاحنا لاهل ملته وقوله لما يأتى (قوله) بانه سيعبر عنه بالنحر)

الثانى وفاقا لم (قوله لانها لغة الدبح) هذا كبعض كلمات الشارح الآتية يدل على انها فى كلام المصنف بالمعنى اللغوى وهو ممنوع بل هى فيه بالمعنى الشرعى والدبح فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو مطلق القطع فلا إشكال أصلا (قوله) كان المراد بها مطلقه وهو غير الدبح شرعا الخ هذا يقتضى انه عرف المعنى اللغوى بالمعنى الشرعى ويرد عليه انه قطعاً المقصود الشرعى إلا انه قد يجاب عنه بانه من قبيل التعريف بالاختصاص وهو جائز على قول لكن قد يناهيه ما دل عليه قوله الآتى ولا يرد عليه الخ لدلالته على ملاحظة القول باعتبار كون للتعريف جامعاً مانعاً وإلا فلا حاجة إلى دفع ورود هذا فتأمل ولو عكس فاجاب بان المراد بها المعنى الشرعى والدبح المعنى اللغوى فليس فيه تعريف الشيء بنفسه كان صوابا لانه حيث لا يرد عليه ان المقصود بيان معناها الشرعى لانه لم يخالف ذلك ولان المعنيين مختلفان فلا يفسر احدهما بالآخر لانه لم يقتصر فى تعريفها على مجرد معنى الدبح لغة بل اضاف اليه قيوداً صريحاً وإشارة يحصل من مجموعها معناها الشرعى فتأمل (قوله لانه يعتبر فيه قيد المبيح) قد يقال الا باحة حكم مرتب عليه فلا تعتبر فيه (قوله على انه ليس هنا تعريف الخ) بل هنا تعريف ضمني (قوله ولا شك أن المطلق يحصل بيانه الخ) تأمل (قوله او هو ميت) المعتمد



ويرد بانه لا مانع من تسميته ذبحا ونحر او بفرض منعه لا مانع من تسميته به تغليا (والا) يقدر عليه (فبعقر مزهق حيث كان) اى باى موضع منه وجد تحصيل ذكاته لما يأتى (وشرط (٣١٤) ذابح وصائد) وعاقرا ليحل نحوه مذبوحه (حل منا كحته) اى نكاحنا لاهل ملته لاسلامهم

أو كتائبهم بشروطهم  
وتفاصيلهم السابقة في  
النكاح لقوله تعالى وطعام  
الذين اتوا الكتاب  
حل لكم اى ذبائحهم وان لم  
يعتقدوا حلها كالابل فعلم  
ان من لم يعلم كونه اسرائيليا  
وشك في دخول اول اصوله  
قبل ما مر ثم لا تحل ذبيحته  
ومن ثم افتى بعضهم في يهود  
الذين بحرمة ذبائحهم للشك  
فيهم قال بل نقل الائمة أن كل  
اهل الدين اسلموا اه ولا  
خصوصية ليهود الذين بذلك  
بل كل من شك فيه وليس  
اسرائيليا كذلك ومقابل  
نكاح المشرك ما له تعلق  
بذلك فخرج نحو مرتد  
وصانى وسامرى خالف  
في الاصول ومجوسى ووثنى  
ونصارى العرب ويعتبر  
هذا الشرط من اول الفعل  
الى آخره فلو تخلف رد مسلم  
او اسلام مجوسى لم يحل  
وسيعلم من كلامه ان شرط  
الصائد البصر ومثله جارح  
نحو الناد الاق ولا يرد  
عليه المحرم فان مذبوحه  
الذى يحرم عليه صيده ميتة  
لانه مباح الذبيحة في الجملة  
وذلك لعارض يزول عن  
قرب وزعم انه خارج يحل  
منا كحته فاسد يلزم عليه  
عدم حل مذبوحه الاهلى  
(وتحل ذكاة) وصيد وعقر

أى ومقتضاه أنه لا يسمى ذبحا اه معنى (قوله ويرد بانه لا مانع الخ) ويرد ايضا بأن المراد بالذبح مطلق القطع لا الذبح الشرعى والالزم استدراك قوله في حلق اولة فتدبر اه سم (قوله فبعقر) هو بفتح العين وسكون القاف الجرح (قول المتن مزهق) اى للروح اه معنى (قوله اى باى موضع منه وجد) تفسير لحيث كان وقوله تحصيل ذكاته تقدير متعلق ببعقر (قوله لما يأتى) اى مع استثناء عقر الكلب للتردى (قول المتن وصائد) اى لغير سمك وجراد اما صائدهما فلا يشترط فيه الشرط المذكور لان ميتهما حلال فلا عبرة بالفعل اه معنى (قوله نحوه مذبوحه) اى من مصيده ومفقوره (قول المتن حل منا كحته) اى للمسلمين (تنبيه) ان قلنا تحل منا كحة الجن حلت ذبيحتهم وإلا فلا وتقدم الكلام على ذلك في محرمات النكاح معنى (قوله لفعله تعالى الخ) علة لقوله لم او كتائبهم الخ (قوله وان لم يعتقدوا الخ) غاية في قوله اى ذبائحهم او في قوله او كتائبهم وهو صريح صانع المعنى (قوله فعلم) اى من قوله او كتائبهم بشرطهم الخ (قوله في دخول اول اصوله) اى في دين النصراني او اليهود قبل ما مر اى قبل بعثة نبيه صلى الله عليه وسلم ثم اى في النكاح (قوله للشك فيهم) اى يهود الذين اى دخول اصولهم (قوله انتهى) اى فتوى بعضهم (قوله فخرج الخ) مفرع على المتن (قوله خالف) اى كل منهما وكان الظاهر خالفا اه سيد عمر (قوله ومجوسى الخ) ولو اكره مجوسى مسلما على الذبح او محرم حلالا حل نهاية وسم (قوله هذا الشرط) اى حل المنا كحة (قوله فلو تخلفه) الى قوله وسيعلم في النهاية ولى قوله ومثله في المعنى (قوله فلو تخلفه رد مسلم الخ) اى كان رمى مسلم السهم ثم ارتد ثم اسلم قبل اصابتة وسيأتى فيما لو ارسل مسلم كلمة فزاد عدوه باغرا مجوسى انه يحل ويمكن الفرق اه سم (قوله من كلامه) وهو قوله ويحرم صيده برى وكتب (قوله ومثله) اى مثل الصائد في اشتراط البصر (قوله ولا يرد الخ) عبارة للمعنى ولم يشترط في الذابح كونه غير محرم في الوحشى او المتولد منه والمذبح كونه غير صيد حرمى على حلال او محرم لانه قدم ذلك في محرمات الاحرام ولان المحرم مباح الذبيحة في الجملة ولكن الاحرام مانع بالنسبة الى الصيد البرى اه (قوله عليه) اى على منعه (قوله فان مذبوحه الخ) علة للمتن وقوله لانه الخ علة للنفي (قوله وذاك) اى كون مذبوحه الذى صاده ميتة (قوله لعارض) وهو الاحرام (قوله يلزم عليه الخ) علة الفساد (قول المتن وتحل ذكاة أمة كتابية) لعموم الاية المذكورة معنى ونهاية (قوله وهذه) الى قوله لكن في المحلى والمعنى (قوله ما قبلها) اى قول المتن وشرط ذابح وصائد الخ (قوله لكن لا بالتاويل الذى ذكرناه) اى في قوله حل منا كحته اى واما بذلك التاويل فلا استثناء بل هى داخله فيما قبلها اه سم (قوله وبه الخ) اى بذلك التاويل (قوله انه لا يرد

خلاف هذا م (قوله ويرد بانه لا مانع الخ) يرد ايضا بأن المراد بالذبح هنا مطلق القطع لا الذبح الشرعى والالزم استدراك قوله في حلق اولة فتدبر (قوله ومجوسى ووثنى ونصارى العرب الخ) قال في الروض فان اكره مجوسى مسلما على الذبح او امسك له صيدا فذبحه او شاركه اى في قتله بسهم او كلب وهو في حركة المذبح او في رد الصيد على كلبه اى المسلم بان رده اليه لم يحرم اه وفي مختصر الكفاية لابن النقيب اذا اكره مجوسى مسلما على الذبح حل وكذا اذا اكره محرم حلالا على ذبح الصيد قال في الروضة عن ابراهيم المروزي وقال الرافعي لو اكره مسلم مسلما على الذبح يمكن ان نقول ان اعتبرنا فعله وعلقنا به القصاص حلت الذبيحة وان جعلناه كالآلة فكذلك لان المكروه كانه ذبيحة قال ابن الرفعة وعلى هذا يظهر من مسئلة اكره المجوسى ان لا حل وفيما لو اكره المسلم مجوسيا على الذبح ان يحل اه (قوله فلو تخلفه رد مسلم او اسلام مجوسى لم يحل) اى كان رمى مسلم السهم ثم ارتد ثم اسلم قبل اصابتة وسيأتى فيما لو ارسل مسلم كلبه فزاد عدوه باغرا مجوسى انه يحل ويمكن الفرق (قوله لكن لا بالتاويل الخ) اما بذلك التاويل فلا استثناء بل هى داخله فيما قبلها (قوله لكن بالتاويل الذى ذكرناه) اى في قوله حل منا كحته (قوله في غير الشاة

(أمة كتابية) ولان لم يحل نكاحها لان الرق لا تأثير له في منع نحو الذبيحة بخلاف النكاح لما يلزم عليه من تحرق الولد وهذه (مستثناة من مفهوم ما قبلها لكن لا بالتاويل الذى ذكرناه) به يعلم قوله انه لا يرد (١) قول المحشى قوله في غير الشاة ليس في نسخ الشرح

ايضا امهات المؤمنين رضى الله عنهن وانه لا يحتاج للجواب عنه محل نكاحهن قبله ﷺ وله وهو رأس المؤمنين وتحرم مذبوحه ملاقاة وقطعة لحم باناء إلا بمحل يغلب فيه من تحل ذكاته وإلا ان أخبر من تحل ذبيحته ولو كافرا (٣١٥) بانه ذبحها وقضية التقيد بالملاقاة ان

غيرها محل مطلقاً ويظهر ان محله ان لم يتحصن نحو الجوس بمحله او خرج بالتي في اناء الملقاة فتحرم مطلقاً وعمل بالقرينة في الحل في بعض هذه الصور مع ان الاصل قبل الذبح التحريم وهو لا يرتفع بالشك لان لها دخلاً في حل الاموال ومشقة العمل بذلك الاصل (ولو شارك مجوسى) او نحوه عن تحريم ذبيحته (مسلم) او كتانيا ولو احتمالاً في غير الملقاة وقطعة اللحم المذكورين (في ذبح او اصطياد) قاتل كان امراً سكيناً على مذبح شاة او قتل اصيداً بسهم او كلب واحد (حرم) المذبوح او المصيد تغلياً للحرم اما اصطياد لا قتل فيه فلا اثر للشركة فيه (ولو ارسلوا كلبين او سهمين) او احدهما سهماً والاخر كلباً على صيد (فان سبق الة المسلم فقتل) الصيد (او انها الى حركة مذبوح حل) كالو ذبح مسلم شاة فقدها مجوسى فان لم ينه لذلك فاصابته آله المجوسى فانتهى اليه حرم وضمنه المجوسى للمسلم بقيمته وقت اصابته آله لانه أفسد ملكه بجعله ميتة (ولو انعكس) بان سبق الة المجوسى فقتل او انها لذلك (او جرحاه معا)

(الخ) عبارة المغنى واستثنى الاسنوى أيضاً زوجات النبي ﷺ فانهن لا تحل منا كحتمهن وتحل ذبيحتهن واعترضه البلقيني بانه كان محل نكاحهن للمسلمين قبل ان ينكحهن ﷺ وبعد ان ينكحهن فالتحريم على غيره لا عليه وهو رأس المؤمنين ﷺ قال ابن شعبة ويمكن انه يصحح الاستثناء بان يقال زوجاته ﷺ بعد موته يحرم نكاحهن وتحل ذبيحتهن اهـ والاولى عدم استثناء ذلك لان حرمتهن على غيره صلى الله عليه وسلم لا شئ فيهن وإنما هو تعظيماً له صلى الله عليه وسلم بخلاف الامة الكتابية فانه لا امر فيها وهو رقتها مع كفرها (تنبيه) علم من كلامه حل ذكاة المرأة المسلمة بطريق الاول وان كانت حائضاً وقبل يكره ذكاة المرأة الاضحية والخنثى كالاشياء وعبرة النهاية وشمل كلامه الحائض والاقلف والخنثى والاخرس فتحل ذبيحتهم اهـ (قوله ايضاً) يعنى كعدم ورود المحرم وفيه تامل (قوله محل نكاحهن) اى للمسلمين وقوله وله الخ تعطف على هذا المقدور (قوله وتحرم) الى قوله وقضية التقيد في النهاية (قوله وقطعة لحم باناء) او خرقه اهـ عش (قوله إلا بمحل يغلب فيه من تحل الخ) اى بخلاف ما اذا غلب أو ساوم نحو المجوسى له اهـ عش (قوله من تحل ذكاته) مسلماً أو كتانياً (قوله ان أخبر من تحل) عبارة النهاية اخبر فاسق او كتابى انه الخ قال عش اخرج به الصبي والمجنون ولو مع نوع تمييز فلا يقبل خبرهما فيحرم ما أخبر ابذبحه وظاهره وإن صدقهما الخبر اهـ (قوله وقضية التقيد) ظاهر كلام النهاية عدم الفرق بين الملقاة وغيرها وان المدار على الشك في ذابحها اهـ ومن تحل ذكاته او غيره اهـ فتى غلب من تحل ذكاته فظاهرة مطلقاً وإلا فنجسة مطلقاً فاي راجع (قوله ان لم يتحصن الخ) ظاهره الشمول لمسلم واحد مثلاً وفيه بعد ولعل الاقرب ان لم يغلب نحو المجوس فاي راجع (قوله بمحله) الاول التذكير (قوله وخرج بالتي في اناء الملقاة) اى المرمية مكشوفة اهـ عش (قوله مطلقاً) اى غلب من تحل ذكاته ام لا (قوله في بعض هذه الصور) وهو قطعة لحم باناء بشرطها (قوله لان لها) اى القرينة (قوله ممن تحرم الخ) كوثنى ومرتداه نهاية (قوله ولو احتمالاً) اى المشاركة (قوله في غير الملقاة الخ) لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله لا بمحل الخ اهـ سم (قوله المذكورين) الاول التانيث (قوله قاتل) اى مؤدلى القتل ولو بعد مدة (قوله كان امراً) الى قوله وزعم شارح في المغنى الاقوله اما اصطياد الى المتن وقوله ولو بان الى المتن وقوله وايراد الى ويحل (قوله تغلياً للحرم) لانه متى اجتمع المسيح والمحرم غلب الثاني انه نهاية اى في هذا الباب وغيره عش (قول المتن ولو ارسلوا) اى مسلم ومجوسى اهـ معنى (قول المتن فان سبق الة المسلم) اى يقينا اخذاً من قوله الاقوى او جهل اهـ عش (قول المتن فقتل) اى كلب المسلم او سهمه المعبر عنه بالآله اهـ رشيدى (قول المتن وانها الخ) فان لم ينه اليها فهو داخل في قوله او مرتباً الخ اهـ سم (قوله كالو ذبح الخ) اى ولا يقدر ما وجد من المجوسى كالو ذبح الخ اهـ معنى (قوله فان لم ينه الخ) عبارة المغنى ولو اتخن مسلم بجرحه صيد او قذازال امتناعه ملكه فاذا جرحه مجوسى ومات بالجرحين حرم وعلى المجوسى قيمته مثخن لانه افسده بجعله ميتاً ولو اكره مجوسى مسلماً على ذبح او امسكه صيداً فذبحه او شاركه في قتله بسهم او كلب وهو فى حركة مذبوح او شاركه في رد الصيد على كلب المسلم بان رده اليه لم يحرم اهـ وقوله ولو اكره الخ فى سم عن الروض مثله (قوله وضمنه المجوسى الخ) اى حيث ملكه المسلم بشرطه كما هو ظاهر اهـ سم اى بان ازال امتناعه (قوله لذلك) اى الى حركة مذبوح (قوله ولو بان كان الخ) لا حاجة الى زيادة بان (قوله مذقفاً) اى قاتلاً سريعاً (قول المتن ومرتباً الخ) بان سبق الة احدهما لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله لا بمحل الخ (قوله أو أنها الى حركة مذبوح) فان لم ينه اليها فهو داخل في قوله او مرتباً الخ (قوله وضمنه المجوسى للمسلم) اى حيث ملكه المسلم بشرطه كما هو ظاهر (قوله

وحصل الهلاك هما ولو بان كان أحدهما مذقفاً والآخر غير مذقوف لكنه يعين على المذقوف على المعتمد (أو جهل) أسبقهما القاتل اولم يعلم ايها قتله (أو جرحاه) مرتباً ولم يذقف احدهما اى لم يقتله سريعاً (حرم) تغلياً للتحريم وكذا الوسيق كلب مجوسى

فامسكه فقط فقتله كلب مسلم لانه ٣١٦ بامساكه صارمة ودور عليه فلم يحل بقتل كلب المسلم وايراد هذه عليه فيه نظر ويحل ما اصطاده

مسلم بكلب مجوسى قطعاً  
(ويحل ذبح صبي مميز)  
مسلم او كذا في لصحة قصده  
وعبادته وزعم شارح  
كرهه ذكاته لقصوره عن  
المكلفين انما تنجيه ان كان  
في عدم صحة ذبحه خلاف  
يعتد به وظاهر كلام  
المجموع الا ان لا خلاف  
فيه بالاولى (وكذا غير مميز)  
يطبق الذبح (ومجنون  
وسكران) لا تميز لها  
اصلاً فيحل ذبحهم (في  
الظاهر) لان لهم قصداً  
في الجملة بخلاف النائم نعم  
يكراهه خوفاً من خطئهم في  
الذبح (وتكره ذكاة اعمى)  
خوفاً من ذلك (ويحرم  
صيده) وقته لغير مقدور  
عليه (يرمى) لنحو سهم  
(و) بنحو (كلب) وقدره  
على نحو الصيد بصير (في  
الاصح) لعدم صحة قصده  
لانه لا يرى الصيد فصار  
كاسترسال نحو الجراح  
بنفسه اما اذا لم يدله عليه  
احد فلا يحل قطعاً وفي البحر  
ان البصير اذا احس به في  
نحو ظلمة فرماه حل اجماعاً  
وكان وجهه ان هذا مبصر  
بالقوة فلا يعد عرفاً رمية  
عناً بخلاف الاعمى وان  
اخبار وظاهر المتن حل صيد  
من ذكر قبل الاعمى يرمى  
او جازحه وهو ما صححه في  
المجموع قال اما المميز فيحل  
اصطياده قطعاً ونزع فيه  
الاذرعى واطال (وتحل

الآخر فهلك بهما اه معنى (قوله فامسكه فقط) أى لم يقتله ولم يجرحه اه معنى (قوله) ولا يراد هذه  
الخ) ومن اوردته المغنى (قوله عليه) اى على قول المصنف ولو انعكس الخ (قوله ويحل) الى قوله وعبارته  
في النهاية (قوله ويحل ما اصطاده الخ) وكذا ما اصطاده المجوسى بكلب المسلم حرام قطعاً اه ع ش (قول  
المتن ويحل ذبح صبي الخ) اى مذبحه والافواه لا يخاطب بحل ولا حرمة وكذا يقال في قوله الا ان نعم يكره الخ  
اه رشيدى (قول المتن ذبح صبي الخ) اى وصيده وقوله وعبارته اى ان كان مسلماً اه معنى (قوله  
في عدم صحة ذبحه الخ) الا صوب إسقاط عدم (قوله الا ان) أى قبيل قول المتن وتحل ميتة السمك (قوله  
بالاولى) اى بالنسبة الى حل صيده (قوله يطبق) الى قول المتن ويحرم في المغنى والى قوله وظاهر المتن في  
النهاية الا قوله وقته الى المتن وقوله في البحر (قوله يطبق الذبح) اى بالنسبة لما ذبحه اه ع ش عبارة  
المغنى وحل ذبح غير المميز اذا طاق الذبح فان لم يطبق لم يحل نص عليه في الام والختمصر قاله البلقينى بل المميز اذا  
لم يطبق فالحكم فيه كذلك ونقل عن نص الام اه وبما مر عن ع ش ينحل توقف السيد عمر بما نصه  
ينبغي أن يحرق قيد الاطافة فانها تختلف باختلاف الحيوان واختلف الآلة اه (قوله لا تميز لها أصلاً)  
تقييد للحل الخلاف عبارة المغنى وحل الخلاف في المجنون والسكران اذ لم يكن لهما تمييز اصلاً فان كان لهما  
ادنى تمييز حل قطعاً قاله البغوى اه وقال البجيرمى قوله كصبي ومجنون وسكران اى لهم نوع تمييز والام  
يصح ذبحهم كما يرشد اليه تعليل الشارح اى شيخ الاسلام بقوله لان لهم قصداً او ارادة في الجملة عبارة سم  
قوله او مجنون قال الطبرلاوى ينبغي ان يحل ما لم يصير مائى كالخشب لا يحس ولا يدرك والافكاك لثام اه  
وقال مثله في السكران اه وهذا خلاف ظاهر المناهج وصريح شروحه الا ان يحمل المتن فيها على ادراك  
الكليات والمثبت في كلامه على ادراك الجزئيات المحسوسة كما يرشد اليه ما نقله عن سم عن الطبرلاوى  
(قوله نعم يكره الخ) اى اكل ما ذبحه اه ع ش (قول المتن وتكره ذكاة اعمى) ظاهره لو لدله بصير على  
الذبح لكن مقتضى التعليل خلافه ولعل وجه الكراهة فيه انه قد تخطى في الجملة وقياس كراهة اكل ما ذبحه  
غير المميز كراهة اكل مذبحه الا اعمى الا ان يقال ان علة الكراهة في ذلك ما ذكر مع جريان الخلاف في  
مذبحهم بخلاف الاعمى فانه لم يذكر خلافه في حل مذبحه اه ع ش (قوله وبنحو كلب) اى بارسال كلب  
وغيره من الجوارح اه نهاية (قوله نحو الجراح) الاولى نحو الكلب (قوله في ظلمة) اى او من وراء  
شجرة او نحوهما اه نهاية (قوله وظاهر المتن) الى قوله قال في المغنى والنهاية (قوله حل صيد من ذكر)  
اى الصبي والمجنون والسكران الغير المميزين (قوله وهو ما صححه الخ) خلاف ما اقتضاه كلام اصل الروضة  
وجزم به في الروض فقال لا صيدهم اى المجنون وغير المميز والاعمى اى لا يحل اه سم وعبارته المغنى وقول  
الروضة وأصلها أن الوجهين في الاعمى بجريان في اصطياد الصبي والمجنون لا يلزم منه الاتحاد في التجميع وان  
جرى ابن المقرئ في روضه على الاتحاد واما ذبيحة الاخرس فتحل وان لم تفهم اشارته كالمجنون (فرع) قال في  
المجموع قال اصحابنا اولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكتاني ثم  
المجنون والسكران اه قال شيخنا والصبي غير المميز في معنى الاخيرين اه وقوله قال في المجموع الى قال  
شيخنا في سم عن شرح الروض مثله (قوله قال) اى في المجموع (قول المتن وتحل ميتة السمك والجراد)  
بالاجماع سواء اما تابسبب ام لا وان كان نظير الاول في البرحر ما ككلب اه معنى (قوله والمراد) الى قوله  
واعلا له في المغنى (قوله والمراد به) عبارة النهاية بالاجماع وسواء في ذلك ما صيد حيا ومات ومات حتف  
انفه اى بلا سبب واسم السمك يقع على كل حيوان البحر حيث كان لا يعيش الا فيه او اذا خرج منه صار  
عيشه عيش مذبح وان لم يكن على صورته المشهورة اه بل وان كان على صورة ما لا يؤكل في البر ككلب  
وتكره ذكاة اعمى الخ (فرع) في المجموع قال اصحابنا اولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة  
المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكتاني ثم المجنون والسكران والصبي غير المميز في معنى الاخيرين شرح الروض  
(قوله وهو ما صححه في المجموع) خلاف ما اقتضاه كلام اصل الروضة وجزم به في الروض فقال لا صيدهم اى

وان طفلا لانه صلى الله عليه وسلم اكل من العنبر بالمدينة وهو الحوت الذي طفاره واه مسلم (والجراد) للخبر الصحيح احل لنا ميتتان الحوت والجراد واعلاله بوقفه على ابن عمر لا يؤثر لان هذه الصيغة من الصحابي في حكم المرفوع ولا يجب تنقية ما في جوف الجراد وصغار السمك لعسره ويسن ذبح سمك كبير يطول بقاؤه ويظهر ان المراد بذبحه قتله كما يرشد اليه تعليلهم بالاراحه نعم ان كان في توقف حله على خصوص ذبحه وحينئذ اتجه تعين خصوصه خروجه من ذلك الخلاف ويكره ذبح غيره وكان وجه (٣١٧) الكراهه ما فيه من ايها ما توقف حله على ذبحه وحينئذ فالمراد بها

ذبحه وحينئذ فالمراد بها خلاف الاولى ولو تغيرت سمكة وتقطعت بجوف اخرى حرمت ونوزع في اعتبار التقطع ويحجب بان العلة انها صارت كالرث ولا تكون مثله الا ان تقطعت واما مجرد التغير فهو بمنزلة نتن اللحم او الطعام وهو لا يحرمه (ولو صادها) او ذبح السمك (مجوسي) حل ميتتهما فلم يؤثر فيهما فعله نعم قضية كلام الروضة تحريم جراد قتله المحرم على غيره لكن قال البلقيني المعتمد انه لا يحرم على غيره اهو قد تناقض المجموع في كسر المحرم ليض صيد لكنه في الحل جملة الصواب وفي الحرمة جعلها الاشهر وبه يعلم ان المعتمد الاول وحينئذ فليكن المعتمد هنا ايضا بجامع ان كلا لا يتوقف حله على ما فعله المحرم فيه (وكذا) يحل (الدود المتولد من الطعام) وان التي وكان تولده منه بعد الفائه كما هو ظاهر خلافا للزركشي لان الفاءه وتولده منه حينئذ لا وجه لكونه سببا في تحريمه ولا نجاسته إذ غايته انه كلحم نتن وقد صرحوا بحل اكله (كحل

وآدمي عش (قوله وإن طما) عبارة المغني سواء كان طافيا أم راسبا خلافا لابي حنيفة في الطافي اه (قوله الذي طما) اي فوق الماء وعلا عليه (قوله ولا علاله) اي الخبر المذكور (قوله وصغار السمك) اخرج الكبار اه سم (قوله ويسن) الى قوله وكان وجه الكراهه في النهاية والمغني الا قوله ويظهر الى ويكره (قوله ويسن ذبح سمك الخ) والاولى ان يكون الذبح من ذبله او لعل ذلك فيما هو على صورة السمك المعروف اما ما هو على صورة حمار وادمي فينبغي ان يكون الذبح في حلقه وابنته كالحيوانات البرية اه عش (قوله اتجه الخ) اي في تحصيل المسنون (قوله وكان وجه الكراهه) عبارة المغني والاسنى لانه عنت وتعيب بلا فائدة اه (قوله بها) اي الكراهه (قوله ونوزع الخ) واقفه المغني فقال وشمل حل ميتة السمك ما لو وجدت سمكة ميتة في جوف اخرى فتحل كالومات حنف انفاها الا ان تكون متغيرة وان لم تقطع كما قاله الاذرع لانها صارت كالرث والقيء اه (قول المتن ولو صادها الخ) غاية اه عش (قوله على غيره) اي غير المحرم القاتل (قوله لكن قال البلقيني الخ) واقفه المغني فقال واما قتل المحرم الجراد فيحرمه عليه واما غيره ففيه قولان اصحهما انه لا يحرمه عليه وجزم به في المجموع اه (قوله في كسر المحرم الخ) اي في حله لغیر المحرم (قوله لكنه في الحل) اي حل المكسور على غير كسره المحرم (قوله وبه يعلم الخ) اي بما ذكر من الجعلين (قوله الاول) اي الحل (قوله فليكن) اي الاول المعتمد هنا اي في جراد قتله المحرم (قوله ان كلا) اي من الجراد والبيض (قوله وان التي الخ) اي الطعام (قوله حينئذ) الاولى بعده (قوله نتن) بوزن كرم (قول المتن كحل) اي وجب اه مغني (قول المتن وفاكهة) والحق بعض المتأخرين اللحم المدود بالفاكهة اه مغني (قوله ومثله الخ) اي الحل ويحتمل الدود عبارة المغني والنهاية ويقاس بالدود المتولد من الطعام التمر والباقلاء المسوسان اذا طبخوا ومات السوس فيهما اه (قوله لان الغالب الخ) فطلق الا كل معه لا يكفي لصدقه باكله معه بعد انفراده عنه اه سم (قوله فبحث انه الخ) اقره المغني عبارة تعوقضية هذا التعليل انه اذا سهل تمييزه كالنجاح يحرم اكله معه قال ابن شبة وهو ظاهر اي اذا كان لا مشقة فيه اه (قوله كبحث انه الخ) وفاقا للمغني وخلافا للنهاية عبارة وعمل ما ذكره حيث لم ينقله من موضع الى آخر ولم يغيره والاحرم قال الرشدي وقوله ولم يغيره اما اذا غيره فانه يحرم ما فيه الدود لنجاسته حينئذ كما مر في الطهارة لكن هذا انما يكون في المائع كما هو ظاهر فليراجع اه (قوله بان الضرورة هنا أكد) لان وقوع ما لانفس له سائلة يمكن صون المائع عن كثرته بخلافه هنا (قوله لاثم) يتأمل اه سم (قوله قال البلقيني ولو نقله الخ) اعتمده النهاية كما مر وكذا المغني عبارة وخرج بقوله معه اكله منفردا فيحرم لنجاسته واستفادته وكذا الوجه من موضع الى آخره كما قاله البلقيني او تنحى بنفسه ثم عاد بعد امكن صونه عنه كما بحثه بعض المتأخرين اه (قوله او نجاه) لعل او هنالكتنوع في التعبير ولذا

المجنون وغير المميز والاعمى اي لا يحل (قوله وصغار السمك) اخرج الكبار (قوله وكان وجه الكراهه ما فيه الخ) عليها في شرح الروض بانه تعيب بلا فائدة (قوله ونوزع في اعتبار التقطع) الذي اعتبره في الروضة ولم يعتبره في الروض (قوله وآثر ذلك لان الغالب في غير المنفرد انه يؤكل معه) فطلق الا كل معه لا يكفي لصدقه باكله معه بعد انفراده عنه (قوله كبحث انه اذا كثر وغير حرم) كتب عليه مر (قوله لاثم) يتأمل (قوله قال ولو نقله او نجاه الخ) كتب عليه مر

وفاكهة) ومثله نحو التمر والحب (اذا اكل معه) ولو حيا يعني اذا لم ينفردوا اثر ذلك لان الغالب في غير المنفرد انه يؤكل معه (في الاصح) لعسر تمييزه عنه اي ان من شأنه ذلك فبحث انه اذا سهل فصله كدود نحو التفاح وسوس نحو الفول حرم فيه نظر كبحث انه اذا كثر وغير حرم كنية لانفس لها سائلة ويفرق بان الضرورة هنا أكد ومن ثم جوزت اكل الحي والميت هنا لاثم قال البلقيني ولو نقله او نجاه من موضع من الطعام لآخر

حرم في الاصح وينبغي حمله على ما اذا فصله عنه ثم عاد اليه وإن قلنا فيما لا نفس له سائلة أن ما نشره منه إذا انفصل وعاد لا ينجز لان العلة هنا غيرها ثم اما المنفرد عنه فيحرم وان اكل معه لنجاسته إن مات والافلاستغذره ولو وقع في عمل نمل وطبخ جاز اكله او في لحم فلا سهولة تنقيته كذا جزم به غير واحد وفيه نظر ظاهر اذ العلة ان كانت الاستهلاك لم يتضح الفرق مع علمه بما يأتي في نحو الذبابة او غيره فغايتها انه ميتة لادم لها سائر وهي لا يحل اكلها مع ما ماتت فيه وان (٣١٨) لم تنجسه نعم افي بعضهم بانه ان تعدر تخليصه ولم يظن منه ضرر احل اكله معه او في

حار نحو ذبابة أو قطعة لحم آدمى ونهرت واستهلك في لم يحرم كما يأتي ( ولا يقطع ) الشخص ( بعض سمكة ) أو جرادة حية أي يكره له ذلك كافي الروضة وبحث الاذرعى وغيره حرمة لما فيه من التعذيب ويكره أيضا قليها وشيها حية وقول أبي حامد يحرم بناء في الروضة على حرمة ابتلاع حية والاصح انه مباح واستشكل بانه لا يلزم من حل الابتلاع حل القتل لما فيه من التعذيب بالنار وقضية جواز قتل وشي الجراد حل حرقه مطلقا لكن قال القاضي يدفع عن نحو زرع بالاخف فالاخف فان لم يندفع الا بالحرق جاز وكذا نحو القمل اه واوله بعضهم ليوافق ذلك على جوازه بلا كراهة أي بخلاف حرقه بلا حاجة فانه مكروه وجه بعضهم الحل بان حرقه وكذا غيره ولا ينافيه تعليل الروضة حل ذلك في السمك بانه في البر كالمدبوح لان الجراد مع كونه بريما كولا

اقتصر النهاية على نقله والمغنى على نحوه ( قوله حرم ) أي كما هو معلوم من قوله الآتي أما المنفرد الخ ( قوله وينبغي حمله الخ ) لعل مراده ان هذا هو محل التردد والتصحيح بخلاف النقل المذكور فان الحرمة حينئذ ظاهرة ( قوله ثم عاد ) أي بنفسه ( قوله اذا انفصل الخ ) أي ولو بفعل آدمي ( قوله لان العلة هنا غيرها ثم ) فيه تأمل ( قوله ولو وقع ) إلى قوله او لحم في النهاية والى قوله كذا في المغنى ( قوله جاز اكله ) أي النمل ( قوله غير واحد ) ومنهم المغنى كما اثرنا اليه ( قوله وفيه نظر ظاهر اذا العلة الخ ) قد يقال لا ورود لهذا بقوله لسهولة تنقيته تدبر ( قوله لم يتضح الفرق ) أي بين العسل واللحم فيجوز اكله ايضا ( قوله مع علمه ) أي عدم الفرق ( قوله او غيره ) عطف على الاستهلاك ( قوله انه الخ ) أي النمل ( قوله مع ما ماتت به الخ ) أي عسلا كان او لحما او غيرهما ( قوله حل اكله ) أي النمل معه أي العسل ( قوله او في حار ) إلى قوله كما يأتي في النهاية والى قوله وقول أبي حامد في المغنى الا قوله كما يأتي وقوله وبحث إلى ويكره ( قوله او في حار الخ ) عطف على في عسل نمل الخ ( قوله نحو ذبابة ) عبارة المغنى نملة واحدة أو ذبابة ومثل الواحدة الشيء القليل من ذلك فيما يظهر اه ( قوله كما يأتي ) أي في الاطعمة ( قوله ويكره ايضا قليها الخ ) فيه التسوية بين السمك والجراد في حل قليه وشيه حيا وفيه نظر والمنتهج الحل في السمك فانه حاصل ما اعتمد في الروضة دون الجراد كما يؤخذ من تعليل الروضة الحل في السمك بان حياته في البر حياة مذبوح وما في شرح الروض بما هو كالصريح في نقل الحل في الجراد عن الروضة فيه نظر فانه ليس في الروضة كما يعلم بمراجعتها اه سم وقوله دون الجراد اعتمدته النهاية كما يأتي وسيأتي في الاطعمة عن ع ش عن العباب ما يوافقه ( قوله على حرمة ابتلاعها ) أي السمكة او الجرادة ( قوله لما فيه ) أي القلى ( قوله وقضية جواز القلى الخ ) أي مع الكراهة كما مر ويأتي ( قوله مطلقا ) أي امكن دفعه بغيره اه لا ( قوله يدفع ) إلى قوله انتهى في النهاية ( قوله بالاخف فالاخف ) أي كالمصائل نهاية قضيته انه يحرم قتله اذا اندفع بغيره والظاهر انه غير مراد رشيدى ( قوله واوله ) أي قول القاضي ( قوله ذلك ) أي ما يقتضيه كلام الروضة من حل حرقه مطلقا ( قوله على جوازه الخ ) متعلق باول ( قوله الحل ) أي حل حرق الجراد مطلقا ( قوله ولا ينافيه ) أي التوجيه المذكور ( قوله حل ذلك ) أي القلى والشى ( قوله لان الجراد الخ ) علة عدم المناقاة ( قوله لانه كقتله الخ ) وقوله والنهى عن التعذيب محل تأمل ( قوله انما هو الخ ) قد يمنع بان المطلق ظاهر او نص في العموم كما مر ( قوله بعضها ) أي السمكة او الجرادة ( قول المتن او بلغ سمكة حية حل الخ ) هذا تصريح بحل بلع السمكة الكبيرة الحية ما في جوفها وكان وجهه انه لا يسهل تنقيته مع الحياة اه سم ( قوله او جرادة ) إلى قول المتن واذا رمى في المغنى ( قول المتن حل في الاصح ) وعليه يكره ذلك اه معنى أي اكل البعوض المقطوع والبلع ( قوله

( قوله ويكره ايضا قليها وشيها حية الخ ) فيه التسوية بين السمك والجراد في حل قليه وشيه حيا وفيه نظر والمنتهج الحل في السمك فانه حاصل ما اعتمد في الروضة دون الجراد كما يؤخذ من تعليل الروضة الحل في السمك بان حياته في البر حياة المذبوح وما في شرح الروض بما هو كالصريح في نقل الحل في الجراد عن الروضة فيه نظر فانه ليس في الروضة كما يعلم بمراجعتها ( قوله او بلغ سمكة حية حل بلعها في الاصح ) هذا تصريح بحل بلع الحية الكبيرة مع ما في جوفها وكان وجهه لا يسهل تنقيته مع الحياة

يجوز قتله بلا ذبح بخلاف سائر حيوان البر المأكول لجاز حرقه لانه كقتله بلا ذبح بجامع أن في ذلك تعذيبا والنهى عن التعذيب بصير بالنار انما هو فيما لم يؤذن في قتله لا كاله بلا ذبح ( فان فعل ) أي قطع بعضها حل اكله لان ما بين من حي كيتته وانما حرم المنفصل من الصيد لان جميعه لا يحل الا بمزقه و قطع البعض ليس كذلك بخلاف السمك فانه يحل وان مات حتف انفه ( او بلغ ) بكسر اللام مع مضغ او لا ( سمكة ) او جرادة ( حية حل ) بلعها ( في الاصح ) لانه ليس فيه اكثر من قتله وهو جائز اما الميتة الكبيرة فيحرم بلعها لسهولة تنقيته ما في جوفها من النجاسة بخلاف الصغير وبهذا يعلم ضبط الصغير والكبير ولوزالت الحياة بقطع البعض او بلعها لتناول حل قطعها ( واذا رمى )

بصير لا غيره (صيدا متو حشاو بعير اندا وشاة شردت بسهم) أو غيره من كل محد يجرح ولو غير حديد (أو أرسل عليه جراحة فاصاب شيئا من بدنه ومات في الحال) بان لم يبق فيه حياة مستقرة والا اشترط ذبحه ان قدر عليه وسيد كراهه يكتفى جرح يفضي الى الزهوق وان لم يذفق (حل) (اجماع في المستوحش وخبر الصحيحين في رمي البعير الناد بالسهم وقيس انما فيه غير مورويا ايضا ما اصبحت بقوسك فاذا كراسم الله عليه وكل ولا طلاق خبر أبي ثعلبة في الكلام ولم يفصل بين محل ومحل والاعتبار بعدم القدرة عليه (٣١٩) حال الاصابة فلورمي نادا فصار مقدورا

عليه قبلها لم يحل الا ان اصاب مذبحه أو مقدورا عليه فصار نادا عندها حل وان لم يصب مذبحه ولا يشكل اعتبارها هنا باعتبار حل المناكحة من أول الفعل الى آخره كما لم يمكن الفرق بان القدرة نسبية لاختلافها باختلاف الاشخاص والافاق فاعتبرت بالمحل الحقيقي وهو الاصابة ولا كذلك حل المناكحة فاعتبر وجوده عند السبب الحقيقي ومقدمته اما صيد تانس فكمقدور عليه لا محل إلا بذبحه وبحث الأذرعى اشتراط رمي المالك أو غيره بقصد حفظه عليه لاتعديا لان هذا رخصة يرد بان حله من حيث هو لا بقيد المالك رخصة فلم يؤثر فيها التعدى على ان ظاهر الحديث وكلام الاصحاب انه لا فرق (ولو تردى بعير ونحوه في) نحو (بئر) ولم يمكن قطع حلقومه ومريته فكنا (في حله بالرمي لحديث فيه حمل على ذلك وكذا بارسال الكلب) قلت الاصح لا يحل (المتردى) بارسال الكلب (الجراح عليه

بصير الخ) أى لما مر انه يحرم صيد الاعشى (قوله متو حشا) وهو الذى ينفر من الناس ولا يسكن اليهم اه ع ش (قول المتن ند) أى هرب اه نهاية عبارة المعنى أى ذهب على وجهه شاردا اه (قول المتن جراحة) أى من سباع أو طيور اه معنى (قول المتن شيئا من بدنه) أى حلقا أو لبه أو غير ذلك معنى ونهاية (قوله) ان قدر عليه (أخرج ما لا ذلم بقدر وسيعلم حكمه مما يأتى اه سم أى آفعا (قوله بما فيه) أى بالبعير وقوله غيره أى كالشاة والبقر (قوله بين حمل الخ) بفتح الاولين (قوله والاعتبار) إلى قوله وبحت في النهاية والمعنى الا قوله ولا يشكل الى اما صيد (قوله والاعتبار) أى في نحو التوحش (قوله فلورمي نادا الخ) (فرع) صال عليه حيوان ما كول فرماه فاصاب مذبحه بحيث انقطع كل حلقومه ومريته حل وان اصاب غير المذبح فان كان بمعنى الناد بحيث صار غير مقدور عليه حل باصابته فى أى محل كان والا فلا ولو قدر على اصابته فى المذبح لكن بحيث يقطع بعض الحلقوم والمرى فقط فحل بتعين فى الحل اصابة المذبح أو لا لان قطع البعض من الحلقوم والمرى ليس ذبحا شرعيا فلا فرق بين اصابته واصابة غيره فيه نظروا ويتجه الثانى وفاقا لمراه سم عبارة ع ش (فرع) وقع السؤال فى الدرس عما لو صال عليه حيوان ما كول فضر به بسيف فقطع رأسه هل يحل أو لا فيه نظروا والظاهر الاول لان قصد الذبح لا يشترط وانما الشرط قصد الفعل وقد وجد بل وينبغى ان مثل قطع الراس ما لو اصاب غير عتقه كيدته مثلا فجرحه ومات ولم يتمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه اه (قوله ومقدمته) أى كارسال نحو السهم (قوله اما صيد تانس) أى بان صار لا ينفر من الناس اه ع ش (قوله وبحت الاذرعى اشتراط) أى فى حل الناد بالرمى (قوله او غيره) هل يشترط اذن المالك له وقد يقال لا كالمذبح حيوانا بغير اذن مالكة فانه يحل كما هو ظاهر اه سم ولا يخفى انه لا يتناسب كتابته هنا قول الشارح لاتعديا وانما وقع الرد الاتى فانه موافق ومؤيد له (قوله انه لا فرق) أى بين التعدى وعدمه (قول المتن ولو تردى) أى سقط اه معنى (قوله لحديث فيه) أى الحل بالرمى وذلك الحديث ما سيد كراهه فى شرح ويكفى فى الناد الخ قال انسب ذكره هنا كفى النهاية ثم الاحالة عليه هناك (قوله على ذلك) أى المذکور من المتردى والناد (قول المتن بارسال الكلب) أى ونحوه اه نهاية (قوله صاحب البحر الخ عبارة المعنى) وهو بغير همز نسبة لرويان من بلاد طبرستان عبد الواحد ابو المحاسن شافعى زمانه صاحب البحر وغيره القائل لو احترقت كتب الشافعى امليتها من حفظى اه (قوله فى أنه) أى للشاشى لم يصححه أى الحلية (قوله وفارق السهم بانه الخ) عبارة غيره والفرق ان الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجراحة اه (قوله يعنى أمكن الخ) عبارة المعنى (تبيين) كلامه يفهم انه متى أمكن وتعرس ذلك كان غير مقدور عليه وليس مراد ابل لا بد من تحقق العجز عنه فى الحال اه (قوله أى الصيد) إلى قوله للحديث فى النهاية (قوله بمهملة ثم نون) عبارة المعنى بمهملة و نون بخطه من العون ويجوز قراءته بمعجمة ومثلية من الغوث اه (قول المتن بمن يستقبله) أى مثلاه معنى (قول المتن فمقدور) أى حكمه كحيوان مقدور اه معنى (قوله اما اذا تعذر لحوقه حالا) أى بحسب العرف كان لا يدركه فى ذلك الوقت ولو بشدة العدو وراه واذ ترك ربما استقر فى محل آخر فيدركه فى غير الوقت الذى ندفيه فلا يكلف الصبر إلى صيرورته

(قوله ان قدر عليه) أخرج ما لا ذلم بقدر وسيعلم حكمه مما يأتى (قوله أو غيره) هل يشترط اذن المالك له وقد يقال لا كالمذبح حيوانا بغير اذن مالكة فانه يحل كما هو ظاهر (قوله بان حله من حيث هو الخ) يتأمل فيه

(وصححه الرويانى) صاحب البحر عبد الواحد ابى المحاسن فخر الاسلام (والشاشى) صاحب الحلية محمد بن أحمد فخر الاسلام تلميذ الشيخ أبى اسحاق والنزاع فى انهم يصححه لا يلتفت اليه (والله اعلم) وفارق السهم بانه تباح به الزكاة مع القدرة بخلاف نحو الكلب (ومضى تيسر) يعنى أمكن ولو بعسر (لحوقه) أى الصيد والناد (بعده واستعانة) بمهملة ثم نون او بمعجمة ثم مثلية (بمن يستقبله فمقدور عليه) فلا يحل إلا بذبحه فى مذبحه أما اذا تعذر لحوقه حالا فيحل باى جرح كان كما مر (ويكفى فى) الصيد المتوحش (والناد والمتردى



جرح بقضى إلى الزهوق) كيف كان (٣٢٠) للحديث الصحيح لو طعنت في فخذها لأجرك أي المتردية أو المتوحشة كما قاله أبو داود

والناد في معنى المتوحش  
(وقيل يشترط) جرح  
(مذق) أي قاتل حالاً نعم  
أرسال الجارحة لا يشترط  
فيه تذييف جز ما ولو تردى  
بغير فوق بغير فنغد الرمح  
من الأعلى للأسفل حلا وان  
جهل ذلك كما لو نفذ من  
صيد إلى آخر (وإذا أرسل  
سهما أو كلباً أو طائراً على  
صيد) أو نحو ناد بما مر  
(فاصابه ومات) فان لم يدرك  
فيه حياة مستقرة (قبل  
موته) (أو أدركها) قبل  
موته (وتعذر ذبحه بلا  
تقصير) منه (بان سل  
السكين) أو اشتغل بطلب  
المذبح أو بتوجيهه للقبلة أو  
وقع منكساً فاحتاج لقلبه  
ليقدر على الذبح (فمات قبل  
امكان) لذبحه (أو امتنع)  
منه بقوته أو حال بينه وبينه  
حائل كسبع (ومات قبل  
القدرة عليه حل) لعذره  
وكذا لو شك هل تمكن من  
ذبحه أولاً أي إحالة على  
السبب الظاهر ويستحب  
فيها إذا لم يدرك فيه حياة  
مستقرة أن يمر السكين على  
مذبحه وتعرف بامارات  
كحركة شديدة بعد القطع  
أو الجرح أو تفجر الدم  
وتدفقه أو صوت الحلق أو  
بقام الدم على قوامه  
وطبيعته وتكفي الأولى  
وحدها وما يغلب على  
الظن بقاؤها من الثلاث

كذلك ومنه ما لو أراذ ببحر دجاجة ففتر منه ولم يمكن قدرته عليها لا بنفسه ولا بمعينه ع ش (قول المتن  
جرح) بفتح الجيم مصدر جرحه وأما بالضم فهو اسم عمام على الجأى أي الأثر الحاصل من فعل الجرح اه  
ع ش (قول المتن يفضى) أي غالباً اه معنى (قوله كيف كان) أي سواء أذفت الجرح أم لا اه معنى  
(قوله للحديث الصحيح لو طعنت) أي في جواب يارسول الله أمان تكون الذكاة إلا في الحلق واللثة اه نهاية  
(قوله أي المتردية) تفسير لضير فخذها عبارة النهاية قال أبو داود وهذا لا يصح إلا في المتردية والمتوحش اه  
(قول المتن وقيل يشترط) أي في الرمي بسهم اه معنى (قوله أي قاتل) إلى قوله ويفرق في المعنى لا لقوله  
أو نحو ناد بما مر وقوله وتدفقه إلى وتكفي وقوله وما يغلب إلى فان شك (قوله ولو تردى) إلى قول المتن ومات  
في النهاية (قوله حلاً) وإن مات الأسفل بشغل الأعلى لم يحل ولو دخلت الطعنة إليه وشك هل مات بها أو بالثقل  
لم يحل كما هو قضية ما في فتاوى البغوي اه معنى (قوله وإن جهل ذلك) أي وجود الأسفل (قول المتن وإذا  
أرسل) أي الصائد كلباً أو طائراً أي معلماً اه معنى (قوله أو نحو ناد) انظر ما المراد بنحو الناد عبارة النهاية  
أو بغير أو نحوه تعذر لحوقه ولو بالاستعانة اه وهي ظاهرة (قول المتن فاصابه) شامل لما إذا كانت الإصابة  
بجرح مزهق وقضية ذلك مع قوله فان لم يدرك الخ أنه لو مات بالمز هق مع تمكنه من ذبحه فلم يفعل لم يحل اه  
سم ويبقى عن النهاية ما يصرح بذلك (قول المتن فان لم يدرك فيه) أي الصائد في الصيد اه معنى (قوله  
منه) أي الصائد (قول المتن بان سل السكين) أي كان سل الخ أو ضاق الزمان أو مشى له على هيئة ولم ياته عدوا  
اه معنى (قوله بطلب المذبح الخ) أو بتناول السكين اه معنى (قول المتن حل) أي في الجميع كما لو مات ولم  
تدرك حياته اه معنى (قوله وكذا لو شك الخ) عبارة المعنى ولو شك بعد موت الصيد هل قصر في ذبحه أم لا حل  
في الاظهر لان الأصل عدم التقصير اه (قوله هل تمكن) أي هل كان متمكناً (قوله أي إحالة الخ) أي حل  
إحالة الخ (قوله على السبب الظاهر) وهو آلة الصيد من نحو السهم ونحو الكلب (قوله ويستحب) إلى قوله  
ويفرق في النهاية لا لقوله وتدفقه إلى وتكفي وقوله وما تغلب إلى فان شك (قوله فيما إذا لم يدرك فيه حياة  
مستقرة) عبارة المعنى إذا وجد فيه حياة غير مستقرة اه (قوله أن يمر السكين) كذا في النهاية وعبارة المعنى  
أن يذبحه وفي نسخة من النهاية أمر السكين على مذبحة ليربحه اه وهي مضمونة بعبارة الروضة فان لم يفعل  
وتركه حتى مات فهو حلال اه فتعين أن الكلام فيها فيه حياة لم تكن غير مستقرة بخلاف ما لم يبق فيه حياة  
بالكلية فلا معنى لأمرا السكين عليه وإن أوهمه عبارة الشارح اه سيد عمر وقوله عبارة الروضة الخ في  
النهاية مثله وقوله فتعين أن الكلام فيها الخ يصرح به ما فند من عبارة المعنى (قوله وتعرف الخ) عبارة  
المعنى وللحياة المستقرة قرائن وأمارات تغلب على الظن بقاء الحياة فيدرك ذلك بالمشاهدة ومن أماراتها الحركة  
الشديدة الخ وعبارة النهاية والحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة الاختيارية بقرائن وأمارات تغلب الخ وأما  
الحياة المستمرة فهي الباقية إلى خروجها بذيخ أو نحوه وأما حركة المذبح فهي التي لا يبقى معها سمع ولا  
ابصار ولا حركة اختيار اه (قوله بعد القطع) أي قطع الحلقوم والمرى نهية ومعنى (قوله أو الجرح) إسقطه  
المعنى والنهاية فتأمل (قوله أو تفجر الدم الخ) أي بعد قطع الحلقوم والمرى نهية ومعنى (قوله وتدفقه) الو أو  
فيه معنى أو كما عبر بها شرح الروض في موضع اه ع ش وقضية قول الشارح الاتي من الثلاث أنه بمعناه (قوله  
وتكفي الأولى) أي الحركة الشديدة وحدها وما يغلب الخ ومحل ذلك كما يأتي قبيل قول المتن إذا لم يتقدمه  
ما يحال عليه الهلاك (قوله فان شك الخ) أي في حصول الحياة المستقرة ولم يترجح وكذا إدخال ظن حرم  
نهاية ومعنى (قوله ولا يشترط عدو) أي سرعة سير من الرأى والمرسل بكسر السين ع ش وسم ورشيدى

(قوله فاصابه) شامل لما إذا كانت الإصابة بجرح مزهق وقضية ذلك مع قوله فان لم يدرك  
الخ أنه لو مات بالمز هق بعد تمكنه من ذبحه فلم يعمله لم يحل (قوله ولا يشترط عدو) من الصائد  
الآخر فان شك فكعدمها ولا يشترط عدو بعد إصابة سهم أو كلب ويفرق بينه وبين وجوب عدو توقف عليه  
إدراك الجمعية على خلاف فيه بانه ثم لم يحصل منه ما يقوم مقام عدوه وهنا حصل منه ذلك وهو إرسال الكلب أو السهم إليه فلم يكلف غيره

وأيضاً هذا يكثر حتى في الوقت الواحد فلو كلف العدو في كل مرة لثقت مشقة شديدة لا تختمل بخلافه ثم قيل قوله فأصابه ومات لا يستقيم جملة  
مورداً للتقسيم الذي من جملة ما إذا أدركه وبه حياة مستقرة اه وهو غير سديد فانه عطف مات بالواو والمصرحة بانه وجدت اصابة وموت  
وهذا صادق بما إذا تحلله ما حياة مستقرة أو لا (وإن مات لتقصيره بأن لا يكون معه سكن) (٣٢١) وهي تذكر وهو الغالب وتؤنث سميت  
بذلك لانها تسكن حرارة

الحياة ومدة لانها تقطع مدتها  
(او عصبت) منه ولو بعد  
الرمي (او نشبت) بفتح  
فكسر (في الغمد) أي  
الغلاف بأن علفت فيه وعسر  
اخر اجهامه ولو لعارض  
بعد اصابته لكن بحث  
البلقيني فيه وفي الغصب  
بعد الرمي انه غير تقصير  
(حرم) لتقصيره وقد يشك  
غصب سكينه باحالة حائل  
بينه وبينه كما سرق وقد يفرق  
بانه مع الحائل لا يبعد قادراً  
عليه بوجه بخلافه مع عدم  
السكين ثم رأيت من فرق  
بان غصبها عائد اليه ومنع  
الحائل عائد للصيد وهو معنى  
ما فرقت به والالم يتضح  
(ولورماه فقد نصفين) يعني  
قطعتين ولو متفاوتتين كما  
يفيده ما ذكره في امانة العضو  
وافهم تعبيره بالقدانه لم  
يبق في أحدهما حياة  
مستقرة (حلا) لحصول  
الجرح المذقق (ولو بان  
منه عضواً) كيد (بجرح  
مذقق) أي قاتل له حالا  
(حل العضو والبدن) أي  
باقية لما سر ان محل ذكاته  
كل البدن (او) ابانه (بغير  
مذقق) ولم يزم منه (ثم ذبحه  
او جرحه جرحاً آخر مذققاً  
حرم العضو) لانه ابين من

(قوله) أيضاً هذا أي الاصطاد (قوله) بخلافه ثم أي العدو في ادراك الجمرة وكان الاولى استمطاط ثم  
وارجاع الضمير إلى الادراك (قوله) قيل رافة المغني (قوله) الذي من جملة عبارة المغني فان منها ادراكه  
بالحياة المستقرة والميت لاحياة فيه وعبارة المحرر والشرح والروضة فاصابه ثم ان ادراك الصيد حي الخ اه  
(قوله) وهو أي الاعتراض المذكور (قوله) فانه أي المصنف (قوله) أو لا فيه تأمل والاولى ان يقول بما  
تحللت الحياة المستقرة بينهما وما لا (قول المتن لتقصيره) أي الصائد بان أي كان اه معنى (قوله) تذكر  
إلى قوله وهو معنى في النهاية لا قوله بانه إلى بان غصبها (قوله) وتؤنث) وقد استعملها المصنف هنا حيث  
قال معه سكن ثم قال غصبت واستعمل التذكير فقط في قوله بعد ولو كان يده سكن فسقط اه معنى وفيه نظر  
(قوله) ومدة عطف على ذلك (قول المتن او غصبت) بضم المة جملة اوله أي اخذها منه غاصب اولم تكن  
محدودة أو ذبح يظهرها اه معنى (قوله) بفتح إلى قوله ولو لعارض الخ زاد المغني بعده ما نصه نعم لو اتخذ  
للسكين غمداً معتاداً فنشبت لعارض حل كما يفهمه التعمير بالتقصير به على ذلك الزركشي اه (قول المتن  
في الغمد) بغير معجمة مكسورة مغني ومحلى (قوله) ولو لعارض) كحرارة اه ع ش (قوله) لكن بحث البلقيني  
الخ) عبارة النهاية نعم رجح البلقيني الحل فيما لو غصبت بعد الرمي او كان الغمد معتاداً غير ضيق فعلم لعارض  
اه وصنيعها يشهر بالميل إليه وهو وجه اه سيد عمر وقال ع ش قوله او كان الغمد معتاداً الخ معتمد  
اه (قوله) فيه أي النشب لعارض بعد الاصابة عبارة المغني نعم لو اتخذ للسكين غمداً معتاداً فنشبت لعارض  
حل كما يفهمه التعمير بالتقصير به على ذلك الزركشي اه (قوله) لتقصيره) لان من حق من يعانى الصيد  
أن يستصحب الآلة في غمده موافق وسقوطها منه وسرقتها تقصير مغني ونهاية (قوله) وقد يفرق الخ) هذا  
لا يأتي على ما بحثه البلقيني من ان غصبها بعد الرمي لا يمنع الحل فان فيه التسوية بين الغصب والحيلة نعم ان  
كانت الحيلة قبل الرمي احتيج إلى الفرق اه ع ش (قوله) بان غصبها عائد اليه) أي وصف له بكونها غصبت  
منه فنسب لتقصير اه ع ش (قوله) ولا الخ) أي وان لم يرد به ما فرقت به (قول المتن ولورماه) أي الصيد  
فقد اه قطعه نصفين أي مثلاً مغني (قوله) يعني إلى قول المتن وذكاة في المغني لا قوله كما يفيد إلى المتن  
(قول المتن حلا) لكن ان كانت التي مع الرأس في صورة لتفاوت أقل حل بلا خلاف فان ذلك يجري مجرى  
الذكاة وإن كان العكس حلاً ايضاً خلافاً لاني حنيفة وهو إحدى الروايتين عن احمد اه معنى (قول المتن ولو  
ابان منه) أي ازال من الصيدها نهاية (قوله) أي قاتل له حالا) عبارة النهاية بنحو سيف ومات في الحال حل  
العضو الخ اما إذا لم يميت في الحال وامكنت ذكاته وتركه حتى مات فلا محل اه (قوله) لما سر) أي آتفا في قوله  
ويكفي في الصيد المتوحش والتادخ (قوله) ان محل ذكاته) أي نحو الصيد (قوله) بالذبح) أي في الصورة  
الاولى أو التذفيف أي القائم مقام الذكاة في الصورة الثانية اه معنى (قوله) أما إذا أزمته) أي بالجرح  
الاول في الصورة الثانية وقوله فيتعين الذبح أي لا يجوز الجرح الثاني لانه مقدور عليه مغني ونهاية (قول  
المتن حل الجميع) أي العضو والبدن اه معنى (قول المتن وقيل يحرم العضو) واما باقي البدن فيحل جزماً  
اه معنى (قوله) وهو الاصح) إلى قوله قال بعضهم في النهاية (قوله) وهو الاصح) وهو المعتمد اه نهاية  
(قوله) وغيرها) أي الشرحين والجمهور عن نهاية ومعنى (قوله) لانه ابين من حي) فاشبهه ما لوقطع اليه شاة ثم  
ذبحها لا تحل الآلية نهاية ومعنى (قول المتن قدر عليه) أي وفيه حياة مستقرة وقت ابتداء ذبحه اه معنى  
(قول المتن بقطع كل الحلقوم الخ) لو خلق له رأسان وعنقان وفي كل عنق حلقوم ومرى فينبغي ان يقال ان

(قوله) بقطع كل الحلقوم الخ) لو خلق له رأسان وعنقان وفي كل عنق حلقوم ومرى فينبغي ان يقال ان

حي (وحل الباقي) لوجود ذكاته بالذبح أو التذفيف اما إذا  
أزمته فيتعين الذبح (فان لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح) الاول (حل الجميع) لان الجرح السابق كذبج الجملة (وقيل يحرم العضو) وهو  
الاصح كما في الروضة وغيرها لانه ابين من حي (وذكاة كل حيوان) برى وحشى أو انسى (فقد عليه بقطع كل الحلقوم وهو مخرج النفس) يعني

كانا أصليين فلا بد من قطع كل حلقوم ومرى من كل عنق وإن كان أحدهما زائدا فان علم فالعبرة بالأصلي وإن اشتبه بالأصلي لم يحل بقطع أحدهما لاحتمال أنه الزائد ولا بقطعهما إذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كالوقارن الذبح جرحه أو نخسه في محل آخر ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي وكذا الأمر فيما لو خلق له مريثان ولو خلق حيوانان ملتصقان وملكهما على التعيين لشخصين فهل لكل مالك ذبح ملكه أو فصله من الآخر وإن أدى إلى موت الآخر أو تلف عضو منه أو منفعة كان للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وإن أدى إلى تلف ملك جاره أخذ من قول ابن القطان أن للبدنين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام أو لافيه نظروا الأول غير بعيدا أه سم (قوله مو منه) أي الحلقوم (قوله الثاني) أي المرتفع (قوله المتصل) أي كالمتصل فهو كناية عن القرب والافتلا اتصال حقيقة كما هو مشاهد (قوله بالفم) أي آخره (قوله ويسمى الحرقدة) وهي بفتح الحاء والقاف عقدة الخنجور أه قاموس (قوله فيه) أي المستدير (قوله أن لم ينخرم منه الخ) يعني إن لم يبق منه جزء لم تمر السكين عليه ولم ينقص بها (قوله لاسيما كلام الأنوار) عبارة الخامسة قطع تمامهما ولو ترك منهما أو من أحدهما شيئا وإن قل ومات الحيوان أو انتهى إلى حركة المذبوح ثم قطع الباقي حرم وكذا لو خرج السلاح من راسهما أو من راس أحدهما ولو أمر السكين ملتصقا باللحيتين فوق الحلقوم والمرى وأبان الراس حرم أه (قوله بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان الخ) قال في الروض ولا يقطع أي الراس بالصاق السكين باللحيتين أي فوق الحلقوم والمرى انتهى سم (قوله والخارج عنه) أي عن المستدير عطف تفسير لآخر اللسان (قوله ويسمى) أي آخر اللسان الخ (قوله وراء الحرقدة الخ) أي في جهة الرأس (قوله وكل المرى) ولا بد من مباشرة السكين لها حتى ينقطع ما فلو قطع من غيرهما كان قطع من الكتف ولم تصل للحلقوم والمرى لم يحل المذبوح (فرع) يحرم ذبح الحيوان غير المأكول ولو لاراحته كالخمار الزمن مثلا أه عش (قوله بالهمز) على وزن أمير أه قاموس عبارة المغنى بفتح ميمه وهمز آخره ويجوز تسهيله أه (قول المتن مجرى الطعام) أي من الخلق إلى المعدة أه مغنى (قوله والشراب) إلى قوله فلو ذبح في النهاية وإلى قوله وفي كلام غير واحد في المغنى لا قوله فلو ذبح إلى وجود الحياة وقوله خلافا إلى ما يخالفه لكن بلا عزو (قوله ووجود الحياة الخ) عطف على تمحض (قوله قاله الأمام الخ) وفي زيادة الروضة في باب الاضحية ما يقتضي ترجيحه أه مغنى (قوله وهو المعتمد) خلافا لظاهر صنيع النهاية (قوله إلى تمامه) أي الذبح بقطع الحلقوم والمرى جميعا (قوله وسياتي) أي في شرح وإن يحدشفرته (قوله ومحلّه) إن لم يكن بتانيه الخ) يفيد أنه مع الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحركة مذبوح وأوضح من ذلك في

مجره دخولا وخروجا قال بعضهم ومنه المستدير الثاني المتصل بالفم كما يدل عليه كلام أهل اللغة وتسمى الحرقدة فتى وقع القطع فيه حل إن لم ينخرم منه شيء كما يدل عليه كلام الأصحاب لاسيما كلام الأنوار بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان والخارج عنه إلى جهة الفم ويسمى الحرقدة بكسر الحاء والقاف كما في تكملة الصغاني وهذا وراء الحرقدة السابقة (و) كل (المرى) بالهمز (وهو مجرى الطعام) والشراب وهو تحت الحلقوم لأن الحياة إنما تنعدم حالا بانعدامهما ويشترط تمحض القطع فلو ذبح بسكين مسموم بسم موح حرم ووجود الحياة المستقرة عند ابتداء الذبح خاصة قاله وهو المعتمد خلافا لمن قال لا بد من بقائها إلى تمامه وسياتي ندب اسراع القطع بقوة وتحمل ذهابا وعودا ومحلّه إن لم يكن بتانيه في القطع ينتهي الحيوان قبل تمام قطع المذبوح إلى حركة المذبوح والأوجب الاسراع فان تأنى حينئذ حرم لتقصيره

كانا أصليين فلا بد من قطع كل حلقوم ومرى من كل عنق وإن كان أحدهما زائدا فان علم فالعبرة بالأصلي وإن اشتبه بالأصلي لم يحل بقطع أحدهما لاحتمال أنه الزائد ولا بقطعهما إذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كالوقارن الذبح جرحه أو نخسه في محل آخر ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي ولو خلق له مريثان فينبغي أن يقال إن كانا أصليين وجب قطعهما وإن كان أحدهما زائدا فالعبرة بالأصلي فإن اشتبه بالزائد لم يحل بقطعهما ولا بقطع أحدهما على قياس ما تقرروا لو خلق حيوانان متعلقان وملك كلا واحد فهل لكل مالك ذبح ملكه أو فصله من الآخر وإن أدى إلى موت الآخر أو تلف عضو منه أو منفعة كان للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وإن أدى إلى تلف ملك جاره أخذ من قول ابن القطان أن للبدنين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام أو لافيه نظروا الأول غير بعيد (قوله بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان والخارج عنه إلى جهة الفم) ويسمى الحرقدة الخ) قال في الروض ولا يقطع أي الراس بالصاق السكين باللحيتين أي فوق الحلقوم والمرى (قوله ومحلّه) إن لم يكن بتانيه في القطع الخ) يفيد أنه مع الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحركة مذبوح

وخرج بالقطع خطف رأس بنحو بندقة لأنه في معنى الخلق وقد روي عليه غيره وقد سرر بكل ذلك بمعنى وانتهى الى حركة المذبح ثم قطع الباقي فلا يحل فاعلم انه يضرب بما يسر من احدهما الى الجدة لان فرقهما وفي كلام غير واحد (٣٢٣) تفريعا على ما قاله الامام كما هو ظاهر

ان من ذبح بكال فقطع بعض الواجب ثم ادركه فورا آخر قائمه بسكين اخرى قبل رفع الاول يده حل سواء أوجدت الحياة المستقرة عند شروع الثاني ام لا وفي كلام بعضهم أنه لو رفع يده لنحو اضطرابها فاعادها فورا وأتم الذبح حل أيضا ولا ينافي ذلك قولهم لو قطع البعض من تحرم ذكاته كوثى أو سبع فبقيت الحياة مستقرة فقطع الباقي كله من تحل ذكاته حل لان هذا امام فرع على مقابل كلام الامام واما لكون السابق محرما فاول الذبح من ابتداء الباقي فاشتراط الحياة المستقرة عنده وهذا وجه وكذا قول بعضهم لو رفع يده ثم أعادها لم تحل فهو اما مفرع على ذلك أو يحتمل على ما إذا أعادها لا على الفور ويؤيده افتاء غير واحد فاما لو انقلبت شفرته فردها حالاً أنه يحل وأيده بعضهم بان النحر عرفا الطعن في الرقبة فيقع في وسط الحلقوم وحينئذ يقطع الناحر جانبا ثم يرجع للاخر فيقطعه ومراً الجنين يحل بذبحه ما إذا خرج بعضه

هذا ما يأتي في شرح الافلام من قوله نعم لو تاني اه سم (قوله رخرج) الى قوله فعلم في النهاية (قوله خطف رأس) (اصفورا وغيره وقوله بنحو بندقة كيد اه طانه ميتة نهاية ومعنى (قوله وقد سرر) اي في اول الباب (قوله وبكل ذلك) اي كل الحاقوم والمرى (قوله بمعنى الخ) عبارة النهاية بالقطع بدضم وانتهى الخ (قوله ثم قطع الباقي) فيه اشارة الى انه قطع البعض الاول ثم تراخي قطعه للثاني بخلاف ما لو رفع يده بالسكين واعادها فورا او سقطت من يده فاخذها وتم الذبح فانه يحل كما عرج به ابن حجر وقلنا واعادها فورا من ذلك قلب السكين لقطع باقي الحلقوم والمرى او تركها ادم حدثها او اخذ غير هافورا فلا يضرا عرش وعبارة سم قوله ثم قطع الباقي اي بعد ترك القطع لامع تواليه ايضا اخذ ما تقدم عن الامام ومن التعبير ثم اه (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعد الرفع على الفور اخذ من قوله الا في آنفا او يحتمل على ما الخ او مع وجود الحياة المستقرة اه سم (قوله سواء أوجدت الحياة الخ) فعلم الفرق بين الذبح بالكال والثاني فتامله وسياتي في شرحه وان يحد شفرته ما ينبت في هامشته على مخالفتها لعدم الحياة المستقرة عند شروع الثاني اه سم (قوله لنحو اضطرابها) اي كاضطراب الحيوان وسقوط السكين من يده (قوله فاعادها فورا) ظاهره وان لم تبق حياة مستقرة وبدل عليه او يصرح به قوله ولا ينافي ذلك قولهم الخ فتامل اه سم (قوله ولا ينافي ذلك الخ) اي ما في كلام غير واحد من عدم اشتراط بقاء الحياة المستقرة حين شروع الثاني وقولهم لو قطع البعض الخ اي المفيد لاشتراط بقائها حين شروع الثاني (قوله لان هذا الخ) علة لعدم المناقاة والمشار اليه قولهم لو قطع الخ (قوله فاول الذبح) اي الشرعي (قوله وكذا) اي لا ينافي ذلك (قوله على ذلك) اي مقابل كلام الامام (قوله ويؤيده) اي الحل المذكور (قوله وايده) اي الحل ويحتمل الافتاء (قوله فيقع) اي الطعن (قوله جانباً) اي من الحلقوم (قوله ومر) اي اول الباب ان الجنين الخ اي فهو مستثنى مما هنا عبارة المغنى وقد يدخل في قوله قدر عليه ما اذا خرج بعض الجنين وفيه حياة مستقرة لكن صحح في زيادة الروضة حله وسياتي الكلام عليه مستوفى باب الاطعمة اه (قول المتن ويستحب قطع الودجين) ولا يسن قطع ما وراء ذلك اه معنى عبارة عرش والزيادة على الحلقوم والمرى والودجين قبل بحرمتها لانه زيادة في التعذيب والراجح الجواز مع الكراهة كما يؤخذ مما ياتي في شرحه وان يحد شفرته (فرع) لو اضطر شخص لاكل ما لا يحل اكله فهل يجب عليه ذبحه لان الذبح يزيل العفونات ام لا لان ذبحه لا يفيد وقوع ذلك تردد في الاقرب عدم الوجوب لكن ينبغي انه اولى لانه اسهل لخروج الروح اه (قوله بفتح الواو) الى قوله وما افترضته في النهاية والى قوله لا عمل الذبح في المذبح الا قوله لما اه الى المتن وقوله فحينئذ الى الان وقوله نعم الى ومن اه (قول المتن في صفحتي العنق) اي من مقدمه اه نهاية (قوله وهما الوريدان) اي في الادمى اه معنى (قوله اذهر) اي قطع الودجين (قول المتن ولو ذبحه) اي الحيوان المقذور عليه اه معنى (قوله لافيه من التعذيب) وللعدول عن محل الذبح اه نهاية (قوله

واوضح من ذلك قوله الا في اخر الصفحة نعم لو تاني الخ (قوله ثم قطع الباقي) بعد ترك القطع لامع تواليه ايضا اخذ ما تقدم عن الامام ومن التعبير ثم (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعد الرفع على الفور او مع وجود الحياة المستقرة (قوله ايضا قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعده على الفور اخذ من قوله الا في آنفا او يحتمل على ما اذا أعادها لا على الفور (قوله سواء أوجدت الخ) فعلم الفرق بين الذبح بالكال والثاني فتامله هذا وسياتي في الصفحة لانية ما نذبه في هامشته على مخالفتها لعدم الحياة المستقرة عند شروع الثاني (قوله فاعادها فورا) ظاهره وان لم يبق حياة مستقرة وبدل عليه او يصرح به قوله ولا ينافي ذلك قولهم الخ فتامله (قوله ومراً الجنين) اي اول الباب

وان كان فيه حياة مستقرة (ويستحب قطع الودجين) بفتح الواو والدال (وهما عرفان في صفحتي العنق) يحيطان بالحلقوم وقيل بالمرى وهما الوريدان لانه من الاحسان في الذبح المأمور به اذ هو اسهل لخروج الروح (ولو ذبحه من قفاه) او من صفحتي عنقه (نعنى) لما فيه من التعذيب (فان اسرع) في ذلك (بان قطع الحاقوم والمرى وبه حياة مستقرة) رلو ظنا بقرينة

كامل (حل) لأن الذكاة صادقة وهو حي (ولاً) تكون به حياة مستمرة حينئذ بان وصل الحركة مذبح لما انتهى إلى قطع المريء (فلا) يحل لأنه صار ميتة قبل الذبح وما افترضته العبارة من اشتراط وجود الحياة المستمرة عند قطعها بما جزمها غير مراد بل الشرط رجوعها عند ابتداء القطع هنا أيضاً حينئذ لا يضر انتهائه لحركة مذبح لما ناله بسبب قطع الفم لأن أفمى مارع الزبد به وجودها عند ابتداء قطع المذبح نعم لو تأتى بحيث ظهر انتهائه لحركة مذبح قبل تمام (٢٢٤) قطعها لم يحل لنفسه بغيره ومن أنه لو شرع في قطعها مع الشروع في قطع الغنم مثلاً حتى النقي

القطعان حل غير مراد أيضاً بل لا يحل كالمقارن ذبحه نحو إخراج حشوته بل أو غيره بماله دخل في الهلاك وإن لم يكن مذقاً لأنه اجتمع مع المبيح ما يمكن أن يكون له أثر في الإزهاق والأصل التحريم بخلاف مسألة المتن لأن التذفيف وجد منفرداً حال تحقق الحياة المستمرة أو ظن وجودها بقرينة نعم لو انتهى لحركة مذبح بمرض وإن كان سببه أكل نبات مضر كفي ذبحه لأنه لم يوجد ما يحال عليه الهلاك فإن وجد كان أكل نباتاً يؤدي إلى الهلاك أو انهدم عليه سقف أو جرحه سبع أو هرة اشترط وجود الحياة المستمرة فيه عند ابتداء الذبح فعلم أن النبات المؤدى لمجرد المرض لا يؤثر بخلاف المؤدى للهلاك أي غالباً فيما يظهر إذا لا يحال الهلاك عليه إلا حينئذ (وكذا) إدخال سكين بأذن ثعلب (مثلاً) لقطعها داخل الجلد حفظاً لجلده فإنه حرام للتعذيب ثم إن ابتداء قطعها مع الحياة المستمرة حل والأفلا (ويسن)

كامل (أي في شرح) وإذا أرسل سهاها (قوله) لأن الذكاة صادقة (الخ) كما وقطع يد الحيوان ثم ذكاه مغنى ونهاية (قوله) تكون به حياة مستمرة (عبارة المغنى) بأن لم يسرع قطعها ولم تكن فيه حياة مستمرة اهـ (قوله) لما انتهى (الخ) بفتح اللام وشد الميم (قوله) عند قطعها (أي الحلقوم والمريء) (قوله) عند ابتداء القطع (أي قطعها) اهـ سم عبارة المغنى عند ابتداء قطع المريء اهـ وهي أوضح (قوله) حينئذ أي حين وجودها عند ابتداء القطع هنا وقوله لا يضر انتهائه (الخ) أي قبل تمام قطع الحلقوم والمريء وبه يندفع قول السيد عمر (قوله) حينئذ لا يضر) ينبغي أن يتأمله اهـ (قوله) لم يحل (الخ) أي كامل انفاً (قوله) بل لا يحل (الخ) يؤخذ من قوله الاتي بخلاف مسألة المتن (الخ) أن محل عدم الحل هنا حيث لم تتحقق الحياة المستمرة ولم يظن وجودها بقرينة سيد عمر وفيه نظر (قوله) كالمقارن (الخ) عبارة النهاية ولا بد من كون التذفيف متممها بذلك فلو أخذ في قطعها وأخر في نزع الحشوة أو نخس الخاصرة لم يحل اهـ (قوله) أو ظن وجودها (الخ) عبارة المغنى ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستمرة عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها بقرينة ولو عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم ومحل ذلك ما لم يتقدم ما يحال عليه الهلاك فلو وصل بجرح إلى حركة المذبح وفيه شدة الحركة ثم ذبح لم يحل وحاصله أن الحياة المستمرة عند الذبح تارة تيقن وتارة تظن بعلامات وقرائن فإن شككنا في استقرارها حرم للشك وتغليباً للتحريم اهـ وفي عرش بعد ذكر مثلها عن الروض وشرحه ما نصه أي بخلاف ما إذا وصل إلى حركة المذبح وليس فيه تلك الحركة ثم ذبح فاشتدت حركتها أو انفجرت منها فيحل اهـ (قوله) نعم لو انتهى (الخ) استدراك على قول المتن وإلا فلا (قوله) وإن كانت سببه (الخ) خلافاً للمغنى عبارته وإن مرض أو جاع فذبحه وقد صار آخر رمق حل لأنه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه ولو مرض بكل نبات مضر حتى صار آخر رمق كان سبباً للهلاك عليه فلم يحل كما جزم به القاضي مرة وهو أحد احتماليه في مرة أخرى وإن جرى بعض المتأخرين على خلاف ذلك اهـ وقوله أو انهدم إلى قوله عند ابتداء الذبح في النهاية (قوله) اشترط وجود الحياة (الخ) فإن ذبحت وفيها حياة مستمرة حلت وإن تيقن موتها بعد يوم أو يومين وإن لم يكن فيها حياة مستمرة لم تحل اهـ نهاية وكذا في الروض مع شرحه إلا أنه قال وإن تيقن هلاكه بعد ساعة اهـ قال عرش قوله وإن تيقن موتها بعد يوم (الخ) وكان الأولى أن يقول وإن تيقن موتها بعد لحظة اهـ (قوله) لا يؤثر (قد مر ما فيه) (قوله) مثلاً (إلى المتن في النهاية) إلا قوله ابتداء وإلى قول المتن والقبلة في المغنى إلا قوله قيل يكره إلى ظاهر عبارته وقوله خلافاً إلى المتن وقوله فإن فرض إلى المتن (قوله) مثلاً) أي فلو فعل ذلك بغيره كان الحكم كذلك اهـ مغنى (قوله) لقطعها (أي الحلقوم والمريء) (قوله) أي طعننا (الخ) عبارة النهاية ويسن نحر ابل ونحوه مما طال عنقه وهو قطع اللبة أسفل العنق لأنه أسهل (الخ) ولا بد في النحر من قطع كل الحلقوم والمريء كما جزم به المجموع اهـ وقوله وهو قطع اللبة (الخ) شامل كما ترى لقطعها عرضاً بدون الطعن (قوله) ومن ثم بحث ابن الرفعة (الخ) جزم به النهاية بلا عز وكامرو المغنى مع العز واليه (قوله) كاللاوز) والنعام والبطاه مغنى (قوله) وخيل) إلى قوله وقيل في النهاية (قوله) من غير كراهة) لكنه خلاف الأولى اهـ نهاية (قوله) قيل (الخ) وافقه المغنى كما أشرنا إليه (قوله) مخصوص (أي كل منهما) (قوله) وليس كذلك (الخ) عبارة المغنى وليس مراد ابل

(قوله) عند ابتداء القطع (أي قطعها)

نحر (إبل) أي طعننا بماله حتى منحرها وهو الهدية التي في أسفل عنقها المسمى باللبة للامر به في سورة الكوثر وفي الصحيحين بحريان ولأنه أسرع لخروج الروح لطول العنق ومن ثم بحث ابن الرفعة وتبعوه أن كل ما طال عنقه كاللاوز كالإبل (وذبح بقرو غنم) وتخيّل وحمار وحش وسائر الصيود للاتباع (ويجوز عكسه) أي ذبح نحو الإبل ونحو البقر من غير كراهة وقيل يكره ونص عليه في الام قيل إن ظاهر عبارته أن إيجاب قطع الحلقوم والمريء ونذب قطع الودجين مخصوص بالذبح وليس كذلك كما في المجموع وغيره خلافاً لقضيه كلام

البندنجي اه وهو عجيب مع قوله اول الباب اول الصريح في شمول الذكاة للنحر ايضا وقوله هنا وذكاة كل حيوان الخ يشملهما ايضا فالقول مع ذلك بان ظاهر عبارته ما ذكر سهو (و) سن (أن يكون البعير قائما) فان لم يتيسر فباركوا ان يكون (معه قول ركية) وكونها اليسرى للاتباع (و) ان تكون (البقرة والشاة) ونحوهما (مضجعة لجنبها الايسر) لما صح في الشاة وقيس بها غيرها ولكون الايسر أسهل على الذابح ويسن للاعسر انا به غيره ولا يضر جمعها على يمينها (وتترك رجلها اليمنى) بلا شد لتستريح بتحركها (وتشد باقي القوائم) لثلاثه طرب فيخطيء المذبح قال في البسيط ويجب الاحتراز عن حركتهما ما أمكن حتى لا تحصل اعانة على (٣٢٥) الذبح فان فرض اضطراب يسير لا يمكن الاحتراز عنه عادة

عفى عنه (وإن يحد) بضم اوله لأنه (شفرته) أو غيرها بفتح أوله وهي السكين العظيمة وكانها من شفر المال ذهب لا ذهبها للحياة سريعا وأثرها لانها الواردة في خبر مسلم وهو ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسبوا القتل وإذا ذبحتم فاحسبوا الذبحة وليحد احدكم شفرته وليريح ذبيحته فان ذبح بكال اجزا ان لم يحتاج القطع لقوة الذابح وقطع الحلقة والمريء قبل انتهائه لحركة مذبوح وندب امرار السكين بقوة وتحامل يسير ذهابا واياها وسقيها وسوقها برفق ويكره حد الآلة وذبح اخرى قبلاتها وقطع شيء منها وتحريكها وسلخها وكسر عنقها ونقلها قبل خروج روحها (و) ان (يوجه للقبلة ذبيحته) للاتباع وهو في الهدى والاضحية اكد أي مذبحها لا وجهها لئلا يمكنه

يجريان في النحر أيضا كما جزم به المجموع وحكاها في الكفاية عن الحاوي والنهاية وغيرهما (قوله وهو) أي القول المذكور (قوله مع قوله) أي المصنف (قوله وقوله الخ) مبتدأ خبره قوله يشملهما الخ أي الذبح والنحر ولو قال فانه يشملهما الخ يعطف وقوله هنا على قوله اول الخ كان أسبك (قوله مع ذلك) أي مع القولين المذكورين للمصنف (قوله وكونها) إلى اثنين في النهاية (قول المتن والبقرة والشاة) أي حال ذبح كل منهما اه معنى (قول اثنين مضجعة الخ) ويندب اضجاءها برفق اه نهاية (قوله ولكون الايسر أسهل الخ) أي في اخذه الآلة باليمين وامساك راسها باليسار نهاية ومعنى (قوله ويسن) إلى قوله فان فرض في النهاية (قوله ولا يضر جمعها الخ) أي يكره ذلك اه ع شر (قوله حتى لا تحصل) أي الحركة وقوله اعانة مفعول له لقوله يجب الاحتراز الخ (قوله بضم اوله) إلى قوله ولكون هذا في النهاية الا قوله فان ذبح إلى وندب وما سانه عليه (قوله بفتح اوله) ويضم ايضا اه شورى (قوله وأثرها الخ) أي والمراد هنا السكين مطلقا وانما أثر المصنف الشفرة لانها الخ اه نهاية (قوله فان ذبح بكال الخ) عبارة المغنى تنبيه لو ذبح بسكين كال حل بشرطين ان لا يحتاج القطع إلى قوة الذابح وان يقطع الحلقة والمريء قبل انتهائها إلى حركة المذبح اه (قوله وقطع الحلقة والمريء) حذف على لم يحتاج القطع الخ (قوله وقطع الحلقة والمريء) قبل انتهائه لحركة مذبوح هذا يدل على انه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند ابتداء قطعها فقط وهذا يخالف ما تقدم فيما لو ذبح بكال فقط قطع بعض الواجب ثم انه آخر فور انه يحل وإن فقدت الحياة المستقرة عند شروع ذلك الاخير على ان الدم اخف منه وقوله فقد اكتفى في ذلك بوجوده عند ابتداء قطعها فقط مع القطع فيهما بكال وزوالها فيهما زمان القطع بذلك الكال وكون الاتمام بفعل آخر ان لم يوجب ضعفا ما اوجب قوة الا ان يفرق بان الفرض ثم التعميم بغير كال ولا يخفى ما فيه فان الفرق بين الكال وغيره بعد زوال الحياة المستقرة لا يتقدح ويمكن حمل ما هنا على ما مر بان يريد بقوله وقطع الحلقة والمريء معنى شرعى في قطعها فليتأمل فان قياس ما هنا ضعيف ما تقدم اه سم اقول وما مر عن المغنى أنفا كالصريح في عدم كفاية وجود الحياة المستقرة في ابتداء قطعها فالظاهر ضعف ما تقدم في الشارح والله اعلم (قوله بقوة) كذا في المغنى لكن عبارة النهاية برفق اه (قوله وسقيها) عبارة المغنى وان يعرض عليه الماء قبل الذبح لان ذلك اعون على سهولة تسخينه اه (قوله وسوقها) أي إلى المذبح اه نهاية (قوله وساخها) عبارة النهاية والمغنى ابانة راسها (قوله قبل خروج الخ) ظرف لقوله وقطع الخ وما عطف عليه على التنازع (قوله للاتباع) ولانها افضل الجهات مغنى ونهاية (قوله أي مذبحها) إلى قوله ولا يقال في المغنى الا قوله ونصب الشبهة (قوله لئلا يمكنه الخ) علة لقوله إلى مذبحها لا وجهها (قوله ولكون هذا الخ) عبارة المغنى فان قيل اه لا كره كالبول إلى القبلة اجيب بان هذه عبادة ولهذا شرع فيها التسمية اه (قوله وعند الاصابة) ويحصل اصل السنة بكل بل وبالتسمية بينهما اه بجري من عن الشورى (قوله وانما كره) إلى قوله فلا

(قوله وقطع الحلقة والمريء قبل انتهائه لحركة مذبوح) هذا يدل على انه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند

وهو الاستقبال المندوب له ايضا ولكون هذا عبادة ومن ثم سنت له التسمية فارق البول للقبلة وقول الاحياء يحرم بقارعة الطريق ضعيف وغاية أمره أنه مكروه كالبول فيها على ان الدم اخف منه (وأن يقول) عند الذبح وكذا عند رمى الصيد ولو سماك وجرد او ارسل الجارحة ونصب الشبهة وعند الاصابة (بسم الله) والافضل بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقال المقام لا يناسب الرحمة لان تحليل ذلك لنا غاية في الرحمة بنا ومشروعية ذلك في الحيوان رحمة له لما فيه من سهولة خروج روحه وانما كره تعمد ترك التسمية لم يحرم لانه تعالى اباح ذبائح الكيا بين وهم لا يسمون غالبوا وقد امر صلى الله عليه وسلم فماشك ان ذابحه سمى أم لا بأكله فلو كانت التسمية شرطا لما حل عند الشك والمراد بما يذكر اسم الله عليه في الآية ما ذكر عليه اسم الصنم بدليل وأنه لفسق إذا لاجماع منعقد على أن من أكل ذبيحة مسلم لم يسم عليها ليس بفاسق فلا فرق



فرق في النهاية لإلا قوله غالباً والمراد إلى قوله ولو ذبح ما كولا في المغني إلا قوله فلا فرق إلى ويسن وقوله  
ويأتي إلى المتن (قوله) وإنما كرهه عبارة المغني ولا يجب فلو تركه أحمد أو سهو أحل وقال أبو حنيفة إن تعدد  
يحل وإجاباً امتناباً بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم إلا ما ذكرتم فإباح المذكي ولم يذكر التسمية  
وبأن الله تعالى إباح ذبائح أهل الكتاب بقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم لا يسمون  
غالباً فدل على إباحة غير واجبة اهـ (قوله) بين جعل الواو أي في قوله تعالى وأنه لفسق اهـ مغني (قوله) ولغيره  
أي للعطاف (قوله) في كل ذبيح الخ أي كالمقيقة والهدى (قوله) ويسلم إلى قوله ولو قال في النهاية لإلا قوله  
والقول إلى المتن (قول المتن) ولا يقول باسم الله واسم محمد عبارة الروض ولا يجوز أن يقول الذابح أي  
والصائت كافي أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أي ولا باسم الله ومحمد رسول الله بالجرك كافي أصله للتشريك  
فإن قصد التبرك فينبغي أن لا يحرم كقوله باسم الله ومحمد رسول الله برفع محمد ولا يحل ذبيحة كتابي للمسيح  
ومسلم لمحمد أو للكعبة أي مثلاً فإن ذبح للكعبة أو للرسول أعظمها الكون نهايت الله أول كونهم رسول الله جاز  
انتهت وبه يعلم أن تسمية محمد على الذابح على الأفراد أو بالعطف يحرم وإن أطلق ولا يحرم أن أراد التبرك  
وتحل الذبيحة في الحالين وأما إذا قصد الذبيح له فإن أطلق حرم وحرمت الذبيحة وإن قصد التعظيم والعبادة  
كفرو وحرمت الذبيحة وبه يعلم الفرق بين إطلاق الذبح لما ذكر وإن قصد معه التعظيم والعبادة اهـ سم  
وفي المغني ما يوافق (قوله) أي يحرم عليه ذلك أي القول لا المذبح رشيدى وعش عبارة سم والحرام  
هذا القول والافضل أكل لذبيحة كاهن ظاهر اهـ (قوله) التبرك عبارة غيره لإيهامه التبرك وهو  
أحسن إذ لا تبرك فلو قصد التبرك فينبغي أن يقال إن كان في التبرك بذكر اسمه لم يحرم أخذ ما سياتي  
عن آية وبيب الرافعي وإن كان في الذبح له حرم وحرم المذبح أخذ من كلام الروض اهـ سم (قوله) فلا  
باسم عبارة المغني فإنه لا يحرم له ولا يكره كما يحتمل شخبنا لهدم إيهامه التبرك (قوله) وبما لا ذرعى الخ  
عبارة المغني قال الزركشي وهذا ظاهر في النجوى أما غيره فلا ينجيه فيه اهـ (قوله) فمما سياتي أي الجرك الرفع

ابتداء قطعهما فقط وهذا يخالف ما تقدم في الذبح بكال قطع بهض الواجب ثم آتمه آخر فوراً أنه يحل وإن  
فقدت الحياة المستقرة عند شروعه ذلك الأخير فقد اكتفى في ذلك بوجودها عند ابتداء قطعها فقط مع  
القطع فيهما بكال وزوالها فيهما زمان القطع بذلك الكال وكون الاتمام ثم بفعل آخر إن لم يوجب ضعفاً ما  
أوجب قوة إلا أن يفرق بأن التسميم بغير كال ولا يخفى ما فيه فإن الفرق بين الكال وغيره بعد زوال الحياة  
المستقرة لا ينقدح ويمكن حل ما هنا على ما مر بأن يريد بقوله وقطع الحلقة والمرى معنى شرع في قطعها  
فلتأمل فإن قياس ما هنا تضعيف ما تقدم (قوله) ولا يقول باسم الله واسم محمد عبارة الروض ولا يجوز  
أن يقول الذابح أي والصائت كافي أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أي ولا باسم الله ومحمد رسول الله بالجرك  
كافي أصله للتشريك فإن قصد التبرك فينبغي أن لا يحرم كقوله باسم الله ومحمد رسول الله برفع محمد ولا تحل  
ذبيحة كتابي للمسيح ومسلم لمحمد أو للكعبة فإن ذبح للكعبة أو للرسول أعظمها الكون نهايت الله أول كونهم  
رسول الله جاز اهـ وبه يعلم أن تسمية محمد على الذبح على الأفراد أو عطفه على اسم محرم أن أطلق ولا يحرم أن  
أراد التبرك وتحل الذبيحة في الحالين وأما إذا قصد الذبح فإن أطلق حرم وحرمت الذبيحة وإن قصد  
التعظيم والعبادة كفرو وحرمت الذبيحة (قوله) أي يحرم ذلك أي والحرام هذا القول والافضل أكل  
الذبيحة كاهن ظاهر (قوله) للتشريك الخ عبارة غيره لإيهامه التشريك وهي أحسن ويستشكل التحريم  
هنا والكره في مطرنا بنو كذا أو يمكن الفرق بأن الإيهام هنا أقرب لأن الأنبياء وقع كثيراً التبرك  
باسمائهم وعبادتهم بخلاف النوم وأعلم أنه لو قصد التشريك فينبغي أن يقال إن كان في التبرك بذكر اسمه لم  
يحرم أخذ ما سياتي من تصوير الرافعي وإن كان في الذبح له حرم وحرم المذبح أخذ من قول الروض  
ولا تحل ذبيحة كتابي للمسيح ولا مسلم لمحمد أو للكعبة أي مثلاً قال في شرحه أن ذبح لذلك تعظيماً  
وعبادة كفرو وبه يعلم الفرق بين إطلاق الذبح لما ذكر وإن يقصد معه التعظيم والعبادة

بين جعل الواو للحال  
ولغيره ويسن في الاضحية  
أن يكبر قبل التسمية ثلاثاً  
وبعد ما كذلك وأن يقول  
اللهم هذا منك واليك فتقبل  
مني ويأتي ذلك في كل ذبيح  
هو عبادة كاهن ظاهر (و)  
أن (يصل) ويسلم (على  
النبي ﷺ) لأنه محل يسن  
فيه ذكر الله تعالى فكان  
كالأذان والصلاة والقول  
بكرامتها بعيد لا يقول  
عليه (ولا يقول بسم الله  
واسم محمد) أي يحرم عليه  
ذلك للتشريك لأن من حق الله  
تعالى أن يجعل الذبيح باسمه  
فقط كافي اليمين باسمه نعم  
أن أراد أذبح باسم الله  
وأ تبرك باسم محمد فقط  
كما صوبه الرافعي ولو قال  
بسم الله ومحمد رسول الله  
بالرفع فلا بأس وبما لا  
الاذرعى تقييده بالعارف  
والأفهام سياتي عند غيره  
ومن ذبح تقر بالله تعالى  
لدفع شر الجن عنه لم  
يحرم أو بقصد حرم

وكذا يقال في الذبح للكمة أو قدوم السلطان ولو ذبح ما كولا نيزا كاله ليمحرم وان ( ٣٢٧ ) أهم بذلك ( فصل ) في بعض شروط

الآلة والذبح والصيد  
( يحل ذبح مقدور عليه  
وجرح غيره بكل محد  
بتشديد الدال المفتوحة أى  
شئ له حد ( بجرح كحديد )  
ولو في قلادة كلب أرسله  
على صيد فجرحه بها وقد  
علم الضرب بها والام يحل  
( ونحاس ) ورصاص والتظير  
فيه بعيد لان الفرض ان له  
حدا يجرح ( وذهب )  
وفضة ( وخشب وقصب  
وحجرو زجاج ) لان ذلك  
أوحى لازهاق الروح قبل  
تعبيره معكوس فصوابه  
لا يحل المقدور عليه الا  
بالذبح بكل محد الخورد  
بان الكلام هنا في الآلة  
وكون المقدور عليه لا يحل  
الا بالذبح قدمه اول الباب  
وأقول لو فرض أن هذا لم  
يتقدم فالأيراد فاسدا أيضا  
لان مقابلة ذبح المقدور  
بجرح غيره الصريح في أن  
الذبح قيد في الاول دون  
الثاني يفهم ما أورده ( الا  
ظفر او سن او سائر العظام )  
للحديث المتفق عليه ما نهر  
الدم وذكر اسم الله عليه  
فكلا ليس السن والظفر  
أما السن فعظم وأما الظفر  
فقدى الحيشة أى وهم كفار  
وقد نهينا عن التشبه بهم  
أى لمعنى ذاتى في الآلة  
التي وقع التشبه بها فلا يقال  
بمجرد النهى عن التشبه  
بهم لا يقتضى البطلان بل

في الحرمة ( قوله وكذا يقال الخ ) فان ذبح للكمة أو للرسل تعظيما لكونها بيت الله أو لكونهم رسل الله جاز  
قال في الروضة وهذا المعنى يرجع قول القائل أهديت للحرمة أو للكمة اه معنى ( قوله او قدوم السلطان  
الخ ) عبارة المعنى ويحرم الذبيحة اذا ذبحت تقر بالى السلطان او غيره لما مر فان قصد الاستبشار بقدومه فلا  
باس كذبح العقيقة ولو لادة المولود اه ( قوله وان اثم ) ويظهر انه اذا لم يقصد تطهارة نحو جلده  
( فصل في بعض شروط الآلة والذبح والصيد ) ( قول المتن بكل محد ) وينبغى ان من المحدد بالمعنى الذى  
ذكره ما لو ذبح بخيط يؤثر مروره على حلق نحو العصفور قطعه كتأثير السكين فيه فيحل المذبوح فيه وينبغى  
الاكتفاء بالمشار المعروف الان ( فائدة ) يكفى الذبح بالمديّة المسمومة فان السم لا يظهر له اثر مع القطع  
اه ع ش يحذف ولا يخفى ان ما ذكره آخر الخائف لما مر في السوادة بعد قول المصنف وهو مجرى الطعام الا  
ان يحمل على سم غير مسرع للقتل وان ما ذكره اولاً من الاكتفاء بالخيط او المنشار ينبغى ان يقيد بما مر في  
الذبح بسكين كالمن الشراطين والله اعلم ( قوله بتشديد الدال ) الى قوله وقد علم في النهاية ( قول المتن بجرح )  
أى يقطع اه معنى ( قوله المتن كحديد الخ ) أى محد حد يدو محد ونحاس وكذا بقية المعطوفات معنى ونهاية  
( قوله وعلم الضرب الخ ) من التعليم كما صرح به الاسنى وع ش ( قوله ورصاص ) الى قوله قيل في النهاية الا  
قوله والتظير الى المتن والى قوله وأقول في المعنى الا ذلك القول ( قوله أوحى ) أى أسرع اه قاموس ( قوله  
قيل تعبيره معكوس الخ ) أقول زعم ان التعبير المذكور معكوس وهم وعكس لان تخصيص حل المقدور  
بالذبح علم من اول الباب وليس مقصود المصنف هنا الا بيان ما يحصل به الذبح فتأمل فانه دين ما ذكره  
المعترض وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله اه سم وهذا عجيب منه فانه حسن ظاهر غفل عنه  
الشارح بقوله ورد الخ ( قوله في الآلة ) أى في بيان ما يحل به اه معنى ( قوله قدمه اول الباب ) أى  
بقوله وذكاة الحيوان المأكول بذبحه في حلق اولية ان قدر عليه اه معنى ( قوله الصريح في أن الذبح قيد  
الخ ) الصراحة بمنوعة قطعاً بل العبارة محتملة لان يكون المذكور في كل واحد جائزاً في الآخر والمقابلة  
لا تنافي ذلك بل تحتمله فدعوى فساد الايراد فيه ما فيه اه سم أقول غاية ما هناك ان دعوى الصراحة  
مبالغة وأما ما يوهمه كلام المحشى من المساواة وعدم ظهور المقابلة فيما قاله الشارح فكأثرة ( قول المتن وسائر  
العظام ) ظاهره دخول الصدف المعروف الذى يعمل به السكتان فلا يكفى وينبغى الاكتفاء به لان الظاهر  
انه ليس بعظم فليراجع اه ع ش ( قوله للحديث ) الى قول المتن او اصابه في المعنى الا قوله أى لمعنى الى  
والحكمة والى قول المتن فسقط في النهاية الا قوله والحكمة الى نعم وقوله بمدية كالة وقوله بضم العين أى  
جانبه وقوله جرحه او لا وقوله ولا يحتاج الى المتن ( قوله ما نهر الدم ) أى أساله وقوله عليه أى على مذبحه  
او المنهر المأخوذ من نهر بدليل قوله فكلوه أى المنهر بضم الميم وفتح الهاء وقوله ليس أى ما نهر الدم ( قوله  
واما الظفر الخ ) هذا قد يقتضى ان الظفر ليس من العظام وهو مخالف لظاهر قول المصنف وسائر العظام اه  
ع ش أقول ولصريح قول المنهيج الاعظام كسن وظفر اه ( قوله اما السن فعظم واما الظفر الخ ) والحق  
بهما باقى العظام نهاية ومعنى ( قوله ومن ثم نهى عن الاستنجاء به ) وهل ينهى عن تنجس العظام في غير  
الذبح والاستنجاء أيضاً للمعنى المذكور اه سم عبارة المعنى فلو جعل نصل سهم عظماً فقتل به صيد احرم  
( تنبيه ) قد يؤخذ من علة النهى عن الذبح بالعظام انه بمطعم الاذى اولى كان يذبح بحرف ر غيف محدد اه

( فصل يحل ذبح مقدور عليه الخ ) ( قوله قبل تعبيره معكوس الخ ) أقول زعم ان التعبير المذكور معكوس  
وهو وعكس لان تخصيص حل المقدور بالذبح علم من اول الباب وليس مقصود المصنف هنا الا بيان ما يحصل به  
الذبح فتأمل فانه حسن ظاهر غفل عنه المعترض وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله ( قوله  
الصريح في أن الذبح قيد ) الصراحة بمنوعة قطعاً بين العبارة محتملة لان يكون المذكور في كل واحد الجائزين  
فيه والمقابلة لا تنافي ذلك بل تحتمله ففى دعوى فساد الايراد ما فيه ( قوله ومن ثم نهى عن الاستنجاء به الخ )  
هل ينهى عن تنجس العظام في غير الذبح والاستنجاء أيضاً للمعنى المذكور

ولا الحرمة في نحو النهى عن السدل واشتمال الصماء والحكمة في العظم تنجسه بالدم مع انه زاد الجن ومن ثم نهى عن الاستنجاء به

نعم نأب الكلب وظفيرة لا يؤثر كما أتى لا يرد على قوله وجرح غيره (المقتول) بنية كلة أو (بقتل) بفتح القاف المشددة (أو قتل عدد كبدقة وسوط وسهم بلا فعل ولا مد) أمثلة الاول وذن أمثلة الثاني اقتل بقتل - وهم له ل نه أو - (أو) قتل (بهم) وبندقة او جرح - سهم وأثر فيه عرض السهم) يغتم الذين أي جانب ( ٣٢٨ ) (في مروره ومات بهما) أي الجرح وانأثير (أو الخنق باحبولة) وهي حبال تشد للصيد ومات (أو أصابه سهم)

جرحه أولا (فوقع بارض عالية كسطح كابدل لقوله الآتي فسقط بالارض وحينئذ فلا اعتراض عليه ولا يحتاج لتصويره بما اذا لم يجرحه السهم ( أو جبل ثم سقط منه) فيهما ومات (حرم) في السكل لقوله تعالى والمنخنقة والموقوذة أي المقتولة بنحو حجر أو ضرب ولا نه في الاربعة الاول مات بلا جرح وفيما عداها الا لخنق لا يدرى الموت من الاول المبيح او الثاني المحرم فغلب المحرم (ولو اصابه السهم ( بالهواء) أو على شجرة فجرحه وأثر فيه (فسقط بارض ومات حل) ان لم يصبه شيء من اغصان الشجرة حال سقوطه عنه ولا اثر لتأثير الارض فيه ولا لتدحرجه عليها من جنب الى جنب لان الوقوع عليها ضروري ومن ثم لو وقع بيثر بهما ماء او صدمه جدارها حرم اما اذا لم يؤثر فيه فلا يحل جرحه او لا والماء لطيره كالارض ان اصابه وهو فيه وان كان الراى بالبر او في هوائه والراى بسفينة مثلا فان كان

(قوله نعم نأب الكلب الخ) عبارة للمغنى والنهاية وهو الموم بما أتى ان ما قتله الجرح - بظفيرة أو نابها - لال فلا حاجة الى استثنائه (قول التز او قتل عدد) وبلم بما أتى ان المقتول بقتل الجرح - كالتزول بجر - ها نه نهاية (قوله الاول) أي المقتول وقوله ومن أمثلة الثاني أي القتل بقتل عدد (قوله كابدل له الخ) عبارة للنهاية بديل قوله أو جبل اه (قوله الآتي الخ) دلاله كابدل له رجوع قوله ثم سقط لهذا ايضا اه سم (قوله فلا اعتراض عليه الخ) عبارة للمغنى بهذ كرماء بانق كلام ائشارح انه هاء او اما اذا اصابه سهم فوقع بارض فقد اختلف كلام ائشارح في تهويه فنهيم من صوره بما اذا اصابه السهم في الهواء ولم يؤثر فيه جرحا بل كسر جناحه فوقع فانه لا يحل كسبا في قتل كلاه ومنهم من صوره بما اذا جرحه جرحا وثرا ووقع بارض عالية ثم سقط منها وجرحه من صوره الموت بسهمين ودله بانه لا يدرى بايه امات وهذا هو الظاهر ولو دبر كالحرر والروضة بوقع على طرف سطح كان أولى ولا بد في تهوير الارض والجبل بان يكون فيه حياة مستقرة اما اذا انتهت السهم الى حركة مذبح فانه يحل ولا اثر لصدمة الارض والجبل اه (قول التين منه) أي ما وقع عليه من أرض أو جبل (قوله فيهما) أي في المسائلين اه مغنى (قوله في الاربعة الاول) يتأمل اه سم اقول ويندفع النظر بقول المغنى ومنه أي القتل بقتل محدد السكين الكال اذا ذبحت بالتحامل عليهما اه فالمراد من الاربعة الاول البندقة والهوط والسهم ونقل عدد (قوله لا يدرى الخ) عبارة للنهاية والمغنى مات بسهمين مبيح ومحرم فغلب الثاني لانه لاصل في الميتات اه (قوله او على شجرة) الى قوله قال الاذرعى في المغنى والنهاية (قوله فجرحه) راجع لكل من الماء ونيز وسيد كرمحتزه (قول التين ومات) أي قبل وصوله الارض أو بعده اه مغنى (قوله ان لم يصبه شيء الخ) أي فان اصاب غصنه ثم وقع على الارض حرم نهية مغنى أي لا حتمل ان موته بالغصن ومنه يؤخذ انه لا بد في الغصن من كونه يمكن احالة الهلاك عليه لغايته مثلا عش قوله من كونه الخ لعل الاولى ان يكون له دخل في الهلاك فليراجع (قوله سقوطه عنه) أي عن الشجرة فكان الظاهر الثاني (قوله ضروري) أي فعفى عنه نهية ومغنى (قوله اما اذا لم يؤثر الخ) محترز قوله المارواثر فيه عبارة للنهاية فلم يلجأ به بل كسر جناحه فوقع ومات او جرحه جرحا لا يؤثر فطل جناحه فوقع ومات لم يحل لعدم مبيح محال موته عليه اه (قوله والماء لطيره الخ) كذا في المغنى وعبارة للنهاية فان رمى طيرا على وجه الماء الخ قال عش قوله فان رمى الخ هذا التفصيل ذكره الزيادي في طير الماء دون غيره وكلام ائشارح يقتضى انه لا فرق بين طير الماء وغيره وهو محتمل اه وسياتي ما يتعلق بما هنا (قوله كالارض) أي لغير طير الماء اه مغنى (قوله ان اصابه وهو فيه) أي اصاب السهم طير الماء حالة كون الطير في الماء ومات فيحل (قوله وان كان الخ) غاية (قوله او في هوائه الخ) عطف على قوله فيه عبارة للمغنى وان كان الطير في هواء الماء فان كان الراى في الماء ولو في نحو سفينة حل او في البر حرم اه (قوله فان كان خارجا) عبارة للمغنى ولو كان الطير خارج الماء فرماه فوقع في الماء سواء كان الراى في الماء ام خارجا حرم اه (قوله او بهوائه الخ) عطف على خارجا وهو محترز قوله او في هوائه والراى الخ (قوله والا فهو غريق الخ) وقضية كلامهما ان طير البر ليس كطير الماء فيما ذكر لكن البغوى في تعليقه جعله مثله فان حمل الاضافة في طير الماء في كلامهما على معنى في فلا مخالفة وهذا أولى قال الماوردى واما الساقط في النار فحرام اه مغنى ويوافق هذا الحل تعبير النهاية المارآ تفافى البجيرى مانصه ونقل سم عن مر ان المراد بطير الماء ما يكون فيه او في هوائه حالة الراى يجعل الاضافة على معنى في اه (قوله واعتمده وحمل (قوله كابدل له قوله الآتي) هلا قال كابدل له رجوع قوله ثم سقط لهذا ايضا (قوله ولا نه في الاربعة الاول)

خارجا ثم وقع فيه أو بهوائه والراى بالبر حرم هذا كله حيث لم ينه السهم لحركة مذبح والالم يؤثر شيء مما ذكره حيث لم يغتمه السهم أو ينغمس لتقل جثته في الماء قبل انتهائه لحركة مذبح والا فهو غريق قاله الاذرعى ونقل البلقيني عن الزاين عن عامة الاصحاب أنه متى كان الطير في هواء الماء حل وان كان الراى في البر واعتمده وحمل الخبر الظاهر في تحريمه على غير طير الماء

وطيره الذي ليس هو انه (تنبيه) اتفق المصنف بحل رمى الصيد بالبندق لانه طريق الى (٣٢٩) الاصطياد المباح وقال ابن عبد السلام وبحل

والموردى يحرم لان فيه تعريض الحيوان للهلاك ويؤخذ من علمتهما اعتماد ظاهر كلامه في شرح مسلم من حل رمى طير كبير لا يقتله البندق غالبا كالاوز بخلاف صغير قال الاذري وهذا مما لا شك فيه لانه يقتلها غالبا وقتل الحيوان عبثا حرام والكلام في البندق المعتاد قديما وهو ما يصنع من الطين اما البندق المعتاد الآن وهو ما يصنع من الحديد ويرمي بالنار فيحرم مطلقا لانه محرق مذنب سريعا غالبا ولوفي الكبير نعم ان علم حاذق انه لما يصيب نحو جناح كبير فيثبته فقط احتمال الحل (ويحل الاصطياد) المستلزم لحل المصاد المدرك ميتا او في حكمه (بجوارح السباع والطير ككلب وفهد) ونمر قبل التعليم وان سلم ندوره ولا فلا وعليه يحمل تناقض الروضة والجمع (وباز وشاهين) لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح اى صيدها اما الاصطياد بمعنى اثبات الملك على الصيد فيحصل باى طريق تيسر كما يأتى (بشرط كونها معللة) للآية (بأن ينزجر جارحة السباع بجزر صاحبه) اى من هو بيده ولو غاصبا كما هو ظاهر ثم رأيت منصوصا

(الح) اى البلقينى (قوله) وطيره الذي ليس هو انه (تنبيه) هذا يدل على ان المراد بطير الماء ماشائه ان يكون فيه وان لم يلزمه لا بمجرد ما يتفق حلوله فيه اوفى هو انه اسم (قوله) ويؤخذ من علمتهما (الح) هذا التفصيل هو المعتد انتهى شيخنا الزيادى اقول وكالرمى بالبندق ضرب الحيوان بعصا ونحوها وان كان طريقا للوصول اليه حيث قدر عليه بغير الضرب كما يقع في امساك نحو الدجاج فانه قد يشق امساكها فيجوز ذلك لا يبيع ضربها فانه قد يؤدى الى قتلها وفيه تعذيب مستغنى عنه وكل ما حرم فعله على البالغ وجب على ولى الصبي منعه منه فتنبه له اه ع ش (١) قوله اعتماد ظاهر كلامه (الح) (قوله) بخلاف صغير (قوله) كالصانير وصغار الوحش فيحرم مغنى وعش اعتمد المغنى ايضا (قوله) وهذا (الح) أى التفصيل المذكور او قوله بخلاف صغير (قوله) يقتلها (الح) اى الصغير فكان الظاهر التذكير (قول المتين) ويحل الاصطياد (الح) لو علم خنزيرا الاصطياد حل الصيد وان حرم من حيث الاقتناء بحته الطبلاوى واقره سم على المنهج اه ع ش (قوله) المستلزم (الح) اى حل الاصطياد دلى حذف المضاف عبارة المغنى اى اكل المصاد بالشرط الاق غير المقذور عليه اه (قوله) المدرك (الح) اى حيث لم تكن فيه حياة مستقرة بان ادركه ميتا اوفى حركة المذبوح اه مغنى (قول المتين بجوارح السباع) جمع جارح وهو كل ما يجرح سى بذلك لجرحه الطير بفقره او نابه اه مغنى (قوله) قبل التعليم (الح) لمراده بهذا بيان ما قبل التعليم من هذا النوع والافراط الحل كونه معلما بالفعل لا قبوله اه رشيدى (قوله) ندوره (الح) اى قبول الفهد والنمر التعليم (قوله) والاى (الح) اى وان لم يقبل التعليم فلا يحل الاصطياد بهما (قوله) وعليه (الح) اى على هذا التفصيل (قوله) وعليه (الح) عبارة المغنى قال فى المجموع وقوله فى الوسيط فريسة النهى والنحر حرام غلط مردود وليس وجها فى المذهب بل هما كالكلب نص عليه الشافعى وكل الاصحاب انتهى فان قيل قد صرحا فى الروضة واصحابنا بعد النثر فى السباع التى يحل الاصطياد بها وقال فى كتاب البيع لا يصح بيع النر لانه لا يصلح للاصطياد اجيب بان ما ذكر فى البيع فى نمر لا يمكن تعاليمه وما هنا لانه فاذا كان معلما او امكن تعاليمه صح بيعه اه (قوله) لقوله تعالى (الح) اى اثنى فى المغنى (قوله) اى صيده (الح) اى صيده اه ع ش فكان الاولى تذكير الضمير (قوله) فيحصل (الح) اى فلا يختص بالجوارح بل يحصل (الح) (قوله) كياتى (الح) اى فى الفصل الاق (قول المتين بشرط كونها معللة) ولو بتعليم الجوى اه نهاية (قوله) اى تنف (الح) اى قوله وكذا الوهر فى المغنى لا لقوله ومن لازم الى المتين (قوله) فلو انطاق بنفسه لم يحل (الح) قال فى شرح الروض واشترط ان لا ينطق بنفسه لما هو للحل كما سياتى فى كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام اصله انتهى ثم قال فى الروض فرع وان استرسل المعلم بنفسه فاكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلما ولا يحل (الح) اى لا ينبغي الجزم ببيان فساد التعليم واطلاق نسبه اليه فائتاهل ثم انظر جزوه هنا ببيان فساد التعليم مع قوله الاق ولا يؤثر اكله مما استرسل عليه

يتأمل (قوله) وطيره الذي ليس هو انه (تنبيه) هذا يدل على ان المراد بطير الماء ماشائه ان يكون فيه وان يلزمه لا بمجرد ما يتفق حلوله فيه اوفى هو انه (قوله) فلو انطاق بنفسه لم يحل (الح) قال فى شرح الروض واشترط ان لا ينطق بنفسه لما هو للحل كما سياتى فى كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام اصله اه ثم قال فى الروض فرع وان استرسل المعلم بنفسه فاكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلما ولا يحل (الح) اى لا ينبغي الجزم ببيان فساد التعليم واطلاق نسبه اليه فائتاهل ثم انظر جزوه هنا ببيان فساد التعليم مع قوله الاق ولا يؤثر اكله مما استرسل عليه

ظهور التعليم (قوله) فلو انطاق بنفسه لم يحل (الح) اى لا ينبغي الجزم ببيان فساد التعليم واطلاق نسبه اليه فائتاهل ثم انظر جزوه هنا ببيان فساد التعليم مع قوله الاق ولا يؤثر اكله مما استرسل عليه

عن الامام وعبارة الروضة وذكر الامام ان ظاهر المذهب انه يشترط ايضا ان ينطاق باطلاق صاحبه وانه لو انطاق بنفسه لم يكن معلما وراه الامام شكلا من حيث ان الكلب دلى اى صفة كان لى اذا رأى صيدا بالقرب منه وهو دلى كلب الجوع يبيد انفكاكه اه

كاسيد كره (ويذكر الصيد) أي يحبس صاحبها فاذا جاء تخلى عنه (ولا ياكل منه) بعد اكله ساكدة قبل قتله أو بعده ولو من نحو جلده لانهو  
شعره لانتهى الصبيح عن الاكل اكلت منه وكاد له منه مقاتله دونته وكذا لوهر في وجهه صاحبه عند اخذه الصيد منه كما يحتمل ابن الرفعة قال لان  
من شرائط التعليم في الابتداء أن لا يهر في وجه صاحبه او يتجه أن عمله إن كان هره للطمع فيه لا مجرد عادة وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق  
بين اكله عقب اكله أو بعده وإن طال (٣٣٠) الفصل وتليه في فرق بينه وبين ما يأتي قريبا بأنه يغتفر بعد ظهور التعليم ما لا يغتفر

في ابتدائه ثم رايت في كلام  
شيخنا ما يقتضي استواءهما  
في التفصيل الآتي وفي  
كلام الزركشي ما يؤيد  
ذلك (ويشترط ترك الاكل  
في جراحة الطير في الاظهر)  
كجراحة السباع وكذا  
يشترط فيها بقية الشروط  
حتى انزراجها بجزج صاحبها  
ولو بعد العدو كما انتصر له  
البلقي لکن نقلا عن  
الامام واقراه ان هذا لا  
يشترط وهو الوجه لا طباق  
اهل الصيد على استحالة  
ذلك فيها (ويشترط تكرار  
هذه الامور) المعتبرة في  
التعليم (بحيث يظن) في  
عادة اهل الخبرة بالجوارح  
(تادب الجارحة) ولا يضبط  
بعدد (ولو ظهر كونه  
معلما) فارسله صاحبه فلم  
يسترسل او زجره فلم ينزجر  
او استرسل (ثم اكل من  
لحم صيد) او حشوته او  
جلده او اذنه او عظمه قبل  
قتله او عقبه (لم يحل ذلك  
الصيد الا في الاظهر) للنهي  
السابق ولان عدم لاكل  
شرط في التعليم ابتداء  
فكذا دوا ما والخبر الحسن

بنفسه في تعليمه إلا أن يكون هذا في ابتداء التعليم والآتي فيها بعد ظهور التعليم اه سم وصنيع النهاية  
والمغني كالصريح في ان اكله مما استرسل عليه بنفسه لا يندح في كونه مملما مطلقا (قوله كاسيد كره)  
عبارة الروضة وذكر الامام ان ظاهر المذهب انه يشترط ايضا ان يطاق باطلاق صاحبه وانما لو انطلق بنفسه  
لم يكن مملما وراه الامام شكلا أي من حيث ان الكلب على أي صفة كان إذا رأى صيدا بالاقرب منه وهو  
على غلبة الجوع يهدد انكشافه اه سم (قوله أي يحبس) إلى قوله وكذا في النهاية لا قوله للنهي إلى  
وكا كره (قوله أي يحبس صاحبها) ولا يخل به يذهب مغني ولا يقتله نهاية (قوله تخلى عنه) عبارة المغني  
والنهاية تخلى بينه وبينه ولا يذمه عنه اه (قوله أو بعده) عبارة النهاية والمغني عقبه اه (قوله ولو من  
نحو جلده) كحشوته واذنه وعظمه نهاية ومغني (قوله لانهو شعره) كحشوته وريشه نهاية ومغني  
(قوله اكلت) أي الجارحة (قوله مقاتله دونته) أي منع الصائد من الصيد اه معنى عبارة النهاية  
ولو اراد الصائد اخذه منافاة مع وصاريه فان لدونه ان ياكل منه اه (قول لوهر) أي صوت دون الباباح  
قاموس (قوله أن لا يهر) بضم الهاء وكسره (قوله أن عمله) أي البحث قوله فيه أي الصيد (قوله أنه  
لا فرق الخ) خلافا للمغني عبارته اما إذا اكل منه ولم يقاتله أو قتله ثم انصرف وداديا فاكل منافاة لا يضمر اه  
وهذا نصية قول النهاية فيها مردته آنفا عقبه (قوله يغتفر بعد ظهور التعليم) أي كفي الآتي وقوله  
ما لا يغتفر في ابتدائه أي كذا اه سم (قوله ما يقتضي الخ) وقفا لظاهر صنيع النهاية وصريح المغني كما  
مر آنفا (قوله الآتي) أي في شرح لم يحل ذلك الصيد في الاظهر (قوله ولو بعد العدو) مذهب الظاهر  
كما جرى عليه شيخنا في منهجه اه معنى (قوله وهو الوجه) وقفا لظاهر النهاية وخلافا للمغني والمنهج كما  
مر آنفا (قوله على استحالة ذلك) أي انزجارها بعد طير انها لا يشترط اه ع ش (قوله المعتبرة) إلى  
قول المتن ولو ظهر في المغني (قوله في عادة اهل الخبرة الخ) كذا في النهاية (قوله ولا يضبط بعدد) وقيل  
يشترط تكرره ثلاث مرات وقيل مرتين اه معنى (قول المتن ولو ظهر) أي بما ذكره من الشروط اه  
معنى (قول المتن ثم اكل) أي مرة كما في المحرر اه معنى وهو تبييد لمحل الخلاف كما يأتي (قول المتن ثم اكل  
من لحم صيد الخ) راجع لموصو او استرسل نقط (قوله أو حشوته) إلى المتن في النهاية وإلى قول المتن  
ولا يجب في المغني لا قوله ومن ثم إلى وخرج (قوله أو حشوته) بالضم والكسر اه معاوه اه يجرى عن  
الصحيح (قوله السابق) أي في شرح ولا ياكل منه (قوله اما في سنده الخ) لا يخفى ما فيه عبارة المغني والثاني  
يحل اكله لخبر أبي داود باسناد حسن إذا رسل الخ واجاب الاول باز في رجاله من تكلم فيه وإن صح حمل على  
ما ذال الخ وهي ظاهرة (قوله فاقولان) أي الاظهر ومقابله (قوله وإلا الخ) أي وإن اكل منه بعد ما قتله  
وانصرف عنه (قوله وخرج) إلى قوله وإذا حرم في النهاية لا قوله ومن ثم إلى ولو تكرر وقوله آخر الخ ولا  
يؤثر (قوله ما سبقه) أي ما اصطاده قبله (قوله فلا يحرم) خلافا لابي حنيفة اه معنى (قوله ومن ثم قال  
في الشرح الصغير) عبارة المغني ومحل الخلاف في الاكل مرة كما قدرته في كلامه فلو تكرر الخ (قوله وكذا  
ما اكل منه الخ) أي بخلاف ما سبقه مما لم ياكل منه (قوله على الاقوى) أي الاصح اه معنى (قوله  
ولا يؤثر الخ) عبارة المغني والنهاية وإنما يخرج بالاكل عن التعليم إذا اكل مما رسل عليه فان استرسل المعلم  
(قوله بأنه يغتفر بعد ظهور التعليم) كافي الآتي وقوله ما لا يغتفر في ابتدائه كما هنا (قوله آخر اقطعا) يتأمل

وإذا أرسلت كلبك المعلم فكل وإن أكل منه

بأنه  
اما في سنده متكلم فيه او محمول على ما إذا أطعمه صاحبه منه او اكل منه بعد ما قتله وانصرف بان طال الفصل عرفا ومن ثم قال  
في المجموع ان اكل منه عقب القتل فالقولان ولا حل قطعاً وخرج بذلك الصيد ما سبقه مما لم ياكل منه فلا يحرم ومن ثم قال في الشرح الصغير  
ولو تكرر منه الاكل وصار عادة لحرم ما اكل منه آخر اقطعا وكذا ما اكل منه قبل على الاقوى ولا يؤثر اكله مما استرسل عليه بنفسه في تعاقبه

ولما حرم ما ذكره به بد (فيشترط تعليم جديد) لفساد التعاليم الاولى من حين الاكل (ولا اثر له في الدم) لانه لا يسمى اكلا مع عدم قصده (ومع ضرر الكلب من الصيد نجس) نجاسة مغفلة كغيره مما اصابه به من اجزاء الكلب (٣٣١) مع رطوبة (والاصح انه لا يفي به)

لندرتة (و) (الاصح) انه يكفي غشله بماء (سبعا) (وتراب) في احدا من كغيره (ولا يجب ان يقور ويطرح) لانه لم يرد وتشرب اللحم بلباها لا اثر له لانه لا نجاسة على الاجواف كما نص عليه (فرع) يحرم اقتناء كلب ضار وما لا نفع فيه مطلقا وكذا ما فيه نفع الا ان اراد به الصيد حالا يصطاد به ان تاهل له او حفظ نحو زرع اودار بعد ملكهما لاقبله ويجوز تربية جرو لذلك وكذا اقتناء كبير لتعليمه ان شرع فيه حالا فيما يظهر وفيما قبل الان ينقص من اجرة كل يوم قيراطان كما صح به الخبر ونقل احمد في مسنده ان اصغرها كاحد قال جماعة من الصحابة وتعدد القراريط بتعدد الكلاب (ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتلته) او انتهت لحركة مذبح (بشقها) او بصدمتها او بعضها او بقوة امساكها (حل في الاظهر) لاطلاق قوله ته الى فكلوا بما امسكن عليكم ولا نهى بعسر تعليمه ان لا يقتل الا جرحا ولا نما حرم الميت بعرض السهم لانه من سوء الرمي وتسميتها جوارح باعتبار ما من شأنها او

بنفسه فقتلوا كل لم يقدح في كونه مباحا قطعاه (قول) ولما حرم الخ دخول في الماتن واشارة الى أنه اوفر على عدم الحل الاظهر (قول) ما ذكر) اي من اكل المعلم من اللحم الصيد ونحوه او عدم استرساله اذا ربه صاحبه او عدم انزجاره اذا زجره (قول) الصيد) مفعول حرم (قول) لفساد التعاليم) الى قول الماتن ولا يجب في النهاية (قول) من حين الاكل) اي او عدم الاسترسال او عدم الانزجار (قول) لانه لا يسمى كلا) اي والمنع في الخبر منوط بالاكل (قول) مع عدم قصده) اي لانه لا يسمى (قول) لندرتة) عبارة المغني كولو غه اه وعبارة النهاية كالواصاب ثوبا اه (قول) وتشرب اللحم الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قول) اقتناء كلب الخ) اي كبير اخذ ما ياتي (قول) مطلقا) اي عن الاستثناء الا في ويحتمل ان المراد اصلا (قول) ان تاهل) اي الشخص له اي الاصطيات بالكل بعد ويحتمل ان المعنى ان تاهل الكلب الاصطيات به (الافليراجع) (قول) نحو زرع الخ) كالماشية (قول) بعد ملكهما الخ) متعلق باراد المقدر بالعطف لا يحفظ الخ (قول) لذلك) اي يصطاد به بعد تاهله او ليحفظ به نحو زرع ملكه بالفعل فيما يظهر فليراجع (قول) وفيما قبل الا) اي في قوله السابق الا ان اراد به الصيد حالا اه سم (قول) او انتهت) الى قوله ولا يؤثر في المغني الا قوله ولا نما حرم الى ولومات وقوله ولا نما يشترط الى الماتن (قول) بقلم او بصدمتها الخ) اي من غير جرح اه معنى (قول) لا طلاق) الى الماتن في النهاية (قول) لا طلاق قوله ته الى الخ) عبارة النهاية والمغني لعموم قوله الخ (قول) الا جرحا) الاولى بجرح (قول) وتسميتها الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قول) بالبلاء) لعله احتراز عن البلاء المثناة (قول) او فزع الخ) عطف على بجرح عبارة المغني وخرج بقوله بثقله مالو مات فزعاه من الجارحة او من عدوها فانه يحرم قطعاه (قول) او بشدة عدوها) اي او فزعا بشدة عدو الجارحة اه سيد عمر (قول) حرم قطعاه) وكذا لو تعبد من كثرة العدو ومات قبل ان يدركه الكلب كما في العزيز اه سيد عمر (قول) فيما مر) اي في قوله بان ينزجر الى ويشترط (قول) والمعنى اخرى) وهو انها اسم للحيوان الذي يجرح وان كان انثى ولفظ الحيوان مذكر اه عش (قول) ويشترط الخ) كذا في الروض والعباب حيث قالوا واللفظ الاول ولا بد فيهما اي الذبيح والعقر من قصدالعين بالفعل وان اخطا في الظن او الجنس وان اخطا في الاصابة اه ويؤخذ من ذلك انه لو قصد قطع ثوبه او اصابة جدار فاصاب مذبح شاة اتفاقا قطعاه لم تحل لاذلم يقصد عينها ولا جنسها وان التحريم الا في فيما لو قصد ما ظنه حجرا او خنزيرا فاصاب غيره لا فرق فيه بين اصابة المذبح و اصابة غيره اه سم (قول) في الذبيح) الاولى في الذكاة (قول) قصدالعين) اي وان اخطا في الظن او الجنس اي وان اخطا في الاصابة كما سيأتي تصويرهما اه معنى (قول) بالفعل) متعلق بالقصد (قول الماتن سكين) وقوله صيد وقوله شاة اي مثلا وقوله وهو في يده اي سواء حر كهما لا وقوله وانقطع حلقه وم الخ اي وتمقر به صيدها مبنى (قول) لفقد القصد) اي المعتبر في الذبيح انتهى نهاية (قول) وانما لم يشترط في الضمان الخ) اي فتي تالف شيء بفعله ضمه وان لم يقصده به انتهى

وجه هذا القطع والخلاف فيما قبل (قول) وفيما قبل الا) في قوله السابق الا ان اراد به الصيد حالا (قول) ويشترط في الذبيح الخ) كذا في الروض فقال فلا بد فيهما اي الذبيح والعقر من قصده العين بالفعل وان اخطا في الظن او الجنس وان اخطا في الاصابة اه وفي شرحه اما التصريح في الذبيح من زيادته اه ويؤخذ من ذلك انه لو قصد قطع ثوب او اصابة جدار فاصاب مذبح شاة اتفاقا قطعاه لم تحل لاذلم يقصد عينها ولا جنسها وان التحريم الا في فيما لو قصد ما ظنه حجرا او خنزيرا فاصاب غيره لا فرق فيه بين اصابة المذبح و اصابة غيره ويؤيد ذلك انه لما قال في الروض بعد ذلك انه لو رمى شاة فاصاب مذبحا ولو اتفاقا حلت علة في شرحه بقوله لا نه قصد الرمي اليها اه فدل على انه لو انتفى القصد اليها لم تحل ولما قال في العباب ولا بد فيهما اي الذبيح والعقر من

الجوارح الكواكب بالباء ولومات بجرح مع الثقل حل قطعاه او فزعا منها بشدة عدو حارم قطعاه (تنبيه) ان هذا الجارحة وذكرها فيما مر نظر للفظ تارة وللمعنى اخرى (و) يشترط في الذبيح قصدالعين او الجنس بالفعل فينشد (لو كان بيده سكين فسهط والجرح باه بد) واه (او احتكت به شاة وهو في يده فانقطع حلقها ومريتها) لم تحل لفقد القصد وانما لم يشترط في الضمان لانه اوسع (او استرسل



كلب) مثلا (بنفسه فقتل لم يحل) لان الارسال شرط كافي للحديث الصحيح ولا يؤثر اكله هنا في فساد تعليمه ويفرق بينه وبين فساد في المسائل السابقة بانه ثم عاند صاحبه ومع المعاندة (٣٣٢) لم يبق للتعليم اثر فوجب استثنائه وهنالك يعانده فانه لما انطلق بنفسه فوقع اكله لضرورة

الطبع لا لمعاندة تفسد تعليمه (وكذا لو استرسل) كلب مثلا بنفسه فاغراه صاحبه او غيره (فزاد عدوه) لا يحل الصيد (في الاصح) لاجتماع الاغراء المبيح والاسترسال المحرم فغلب فان لم يزد عدوه حرم جز ما ولو زجره فان زجر ثم اغراه فاسترسل حل جز ما ولو ارسله مسلم فزاد عدوه باغراء نحو مجوسى حل كذا نقله عن الجمهور ثم تعقبه بجزم البخوى بالتحريم واختيار شيخه ابي الطيب له لانه قاطع او مشارك له وهو الاوجه مدركا وان اصابه (اي الصيد سهم) باعانة ريح طراهو بها بعد الارسال وقبله كما اقتضاه اطلاقهم وكان يقصر عنه لولا الريح (حل) لتعذر الاحتراز عنها فلم يتغير بها حكم الارسال وكذا لو اصابه مع انقطاع وتره او صدمه بحائط مثلا لان اثر الرامى باق مع ذلك بخلاف ما لو وقع بالارض ثم ازدلف منها اليه وقتله فانه يحرم لا لقطع حكمه بوقوعه عليها وخرج باعانتها محض الاصابة بها فلا يحل (ولو ارسل سهمها) او كلبا لا لاختبار قوته او الى غرض او الى مالا يؤكل او لا لغرض (فاعترض صيدا) او كان

عش (قول المتن كلب) أى معلم اه معنى (قوله هنا) أى فى الاسترسال بنفسه (قوله المسائل السابقة) أى فى قوله ولو ظهر كونه معلما فارسله صاحبه الخ (قوله او غيره) الى قوله ولو ارسله فى النهاية وقول الى قوله كذا نقله فى المغنى (قوله فان زجر الخ) وان لم ينزجر ومضى على وجهه حرم جز ما قاله النهاية وقال المغنى فعلى الوجهين واولى بالتحريم اه (قوله فزاد عدوه) وباغراء نحو مجوسى حل (جزم به الروض اه سم عبارة السيد عمر قوله حل لان حكم الارسال لا ينقطع بالاغراء وان ارسله مجوسى فاغراه مسلم لذلك كذا جزم المغنى فى المسئلتين ولم يتعرض لعزو الاول للجمهور ولا لتعقب الشيخين اه (قوله واختيار شيخه الخ) أى وباختيار شيخ البخوى (قوله لانه) اى باغراء نحو المجوسى قاطع أى لحكم ارسال المسلم (قوله وهو الاوجه) اى التحريم مدركا اى لاحكاما (قوله اى الصيد) الى قوله وكذا فى النهاية وإلى الفصل فى المغنى إلا قوله بخلاف ما إلى وخرج وقوله اما بفتحها إلى المتن وقوله او من سرب اخر وقوله لكن خالفه إلى كماله امسك وقوله والتحريم إلى المتن وقوله ولو وجدته الخ (قول المتن باعانة ريح) اى مثلا اه معنى (قوله وكان يقصر الخ) عطف على اصابة سهم الخ (قوله عنه) أى عن اصابة الصيد (قوله عنها) أى الريح أو اعانتها عبارة النهاية والمغنى عن هوبها اه (قوله مع انقطاع وتره) الوتر حركة شرعة القوس ومعلمها اه قاهوس (قوله فانه يحرم) خلافا للمغنى والروض مع شرحه عبارتهما ولو اصاب السهم الارض او جدارا او حجرا فازدلف ونفذ فيه او انقطع الوتر عند نزاع القوس فصد من الفرق فارتبى السهم وصاب الصيد فى الجرع حل لان ما يتولد من فعل الرامى منسوب اليه اذ لا اختيار للسهم اه واقرها سم (قول المتن او الى غرض) بحركة هدف يرمى اليه اه قاموس (قوله أو الى مالا يؤكل الخ) عبارة النهاية ولو قصد غير الصيد كمن رمى سهمها او ارسل كلبا على حجر او عتبا فاصاب صيدا حرم اه قال عش قوله ولو قصد غير الصيد الخ من ذلك ما لورمى سهمها على نخلة مثلا بقصد رمى بلحها فاصاب صيدا فلا يحل ذلك اه (قول المتن حرم فى الاصح) وقول الشارح الا لى لا غيره لانه قصد محر ما ظاهره ولو اصاب المذبح فى هذه الصور كما بيناه انما هم سم (قوله بوجه) اى لا معين ولا مبهما اه معنى (قول المتن ولورمى صيدا) اى فى نفس الامر (قوله لا غيره) اى فلا يحل لانه الخ عبارة للمغنى والنهاية والروض مع شرحه ولو قصدوا خطأ فى الظن والاصابة ما كمن رمى صيدا ظنه حجرا أو خنزيرا فاصاب صيدا غير حرم لانه قصد محر ما فلا يستبعد الحل بخلاف عكسه بان رمى حجر او خنزير اظنه صيدا فاصاب صيدا فافت حل لانه قصد محبا اه (قوله لانه قصد محرما) لا يخفى انه قصد محرما ايضا فاما اذا اصاب ذلك الصيد فن ذلك يعلم ان قصد المحرم انما يضر اذا كانت الاصابة لغيره بخلاف ما اذا كانت له اه سم (قوله محرما) اى شيئا لا يؤكل وبه يندفع توقف السيد عمر بما نصه قوله لانه قصد محرما واضح

قصد الفعل وجنس الحيوان أى عينه اه قال فى شرحه واشترط القصد فى الذبح وهو ما ذكره قال ابن الرفعة وينبغي ان يشترط ايضا ان يقع القطع فيما قصد قطعه ولو ضرب جدرا بسيف فاصاب عتق شاة لم تحل كما قاله القاضى وغيره اه ما فى شرح العباب وقد يقال ما ذكره ابن الرفعة هو صريح اشتراط قصد جنس الحيوان او عينه فليتأمل (قوله فزاد عدوه) باغراء نحو مجوسى حل (جزم به فى الروض) (قوله بخلاف ما لو وقع بالارض) ثم ازدلف منها اليه وقتله فانه يحرم (عبارة الروض وكذا اى يحل لو اصاب الارض او جدارا فازدلف او انقطع الوتر فصد من فوق فارتبى وأصاب الصيد اه قال فى شرحه لان ما يتولد من فعل الرامى منسوب اليه اذ لا اختيار للسهم اه (قوله حرم فى الاصح) وقوله الا لى لا غيره لانه قصد محر ما ظاهره ولو اصاب المذبح فى هذه الصورة وقد بيناه فى هامش الصفحة السابقة (قوله لا غيره) لانه قصد محرما عبارة الروض فى هذا وكذا لو قصدوا خطأ فى الظن والاصابة معا كمن رمى صيدا ظنه حجرا او خنزير افاصاب صيدا غير حرم قال فى شرحه لانه قصد محر ما فلا يستفيد الحل اه ثم قال فى الروض لا يمسكه قال فى شرحه بان رمى

موجودا (فقتله حرم فى الاصح) لانه لم يقصد الصيد بوجهه فارق ما فى قوله (ولورمى صيدا ظنه حجرا) فيما مثلا أو حيوانا لا يؤكل فاصاب ذلك الصيد لا غيره لانه قصد محرما (حل) ولا اثر لظنه كالأقحاشة يظنها ثوبا أو حيوانا لا يؤكل

ولورمى نحو خنزير او حجر ظنه صيد فاصاب صيدا حل لانه قصد مباحا (او) رى (سرب) بكمرا وله اى قطع (ظباء) او نحو قطا (فاصاب واحدة حل) لانه فى الاولين ازهته بغملة ولا اعتبار بالنصد فى الاخرة قصد اجمالا بما بفتحها فهو الابل وما رعى من المائل (فان قصد واحدة) من السرب (فاصاب غيرها) منه او من سرب اخر (حل فى الاصح) لانه قصد (٣٣٣) الصيد فى الجملة وكذا الوارسل كلبا على صيد

فعدل لغيره ولو فى غير جهة الارسال كما فى السهم وان ظهر للكلب بعد ارساله على ما هو ظاهر كلامهم لكن خالفه جمع فيما اذا استدبر المرسل اليه وقصد آخر وهو الاوجه لمعاندته للصائد من كل وجه ومن ثم لو كان عدوله لفوت الاول لم يؤثر كالأول صيدا ارسل عليه ثم عن له آخر ولو بعد ارسال فامسكه لان المعتبر ان يرسله على صيد وقد وجد (فلو غاب عنه الكلب) مثلا (والصيد) قبل ان يجرحه الكلب (ثم وجده ميتا حرم) وان كان الكلب ملطخا بدم (على الصحيح) لاحتمال موته بسبب اخر والدم من جرح اخر مثلا والتحرير محتاط له لانه الاصل هنا (وان جرحه) الكلب او اصابه بسهم فجرحه جرحا يمكن احالة الموت عليه ولم ينهه لحركة مذبوح (وغاب) عنه (ثم وجده ميتا حرم فى الاظهر) لما ذكر والثانى يحل ومال اليه فى الروضة وصححه بل صوبه فى المجموع واختاره فى التصحيح وشرح مسلم قال وثبت فيه احاديث صحيحة ولم يثبت فى التحريم شئ

فيما اذا ظنه حيرا انا لا يؤكل لافيا اذا ظنه حجرا فليحرم اه وقد فزعنا عن المعنى والنهاية والروض مع شرحه ويأتى فى الشارح ما يصرح بعدم الفرق بين ظنه حجرا وظنه خنزيرا (قوله ولورمى نحو خنزير الخ) هذا عكس ما اشار الشارح اليه بقوله لا غيره كما سرن المعنى وغيره (قوله او نحو قطا) بكسر فتوتين جمع قطاة بالفتح طائر اه قاموس (قوله فى الاولين) اى فيها ظنه حجرا او حيوانا لا يؤكل وقوله بالنصد اى الظن وقوله فى الاخرة اى فى سرب نحو ظباء (قوله اما بفتحها) اى السين (قوله لانه قصد) الى المتن فى النهاية لا لقوله وهو الاوجه كالأول امسك (قوله وان ظهر اى الصيد بعد ارساله) معتمد اه عش (قوله لمعاندته الخ) وكان الفرق انه بالاستدبار اعرض بالكلية عما ارسله اليه مما حبه بخلاف عدم الاستدبار فان الحاصل معه مجرد الانحراف فكانه لم يعدل اه عش (قوله لو كان عدوله الخ) اى ولو مع الاستدبار (قوله وقد وجد) اى الارسال على صيد (قوله قبل ان يجرحه) الى الفصل فى النهاية (قوله جرحا يمكن الخ) راجع للمتن ايضا (قوله ولم ينهه الخ) فان انتهاء اليها فيحل قطعانها ومعنى قول المتن حرم فى الاظهر وقد نقل فى المحرر ذلك عن الجمهور وهو المذهب المعتمد كما قاله البلقينى اه نهاية ويأتى عن المعنى مثله (قوله وعلق الشافعى الحل على صحة الحديث) اى وقد صحت الاحاديث به وسيأتى عن الجواب عنه بقوله وبانه جاء الخ (قوله واعترضه) اى ما اختاره النووي فى الكتب المذكورة من الحل (قوله على الاول) اى ما فى المتن من الحرمة (قوله تلك الاحاديث الخ) عبارة المعنى والنهاية بقية الروايات ويدل على التحريم فى محل النزاع انتهى وهو ما اذا لم يعلم اى لم يظن ان سهمه قتله اه وزاد الاول فتحرم من ذلك ان المعتمد ما فى المتن وجرى عليه مختصره اه اى المنهج (قوله او جرح) اى اخر

(فصل فيما يملك به الصيد) (قوله وما يتبعه) اى من قوله ولو تحول حمامه الخ يجزى (قول المتن يملك الصيد) اى ولو غير ما كول عش (قوله لغير نحو محرم الخ) هذا الحل صريح فى ان يملك مبنى للجهول وانظر ما وجه تعيينه مع ان بناءه للفاعل افيد من حيث تضمنه النص على المالك اه رشيدى اى كما جرى عليه المعنى (قوله لغير نحو محرم ومرتد) انظر ما فائدة لفظة نحو الزيادة على المنهج والنهاية والمعنى عبارة الاخير يملك الصائد الصيد غير الحرمى متعنا كان ام لا ان لم يكن به اثر ملك وصائده غير محرم وغير مرتد اما الصيد الحرمى والصائد المحرم فقد سبق حكمهما فى محرمات الاحرام واما المرتد فسبق فى الردة ان ملكه موقوف ان عاد الى الاسلام تبين ان ملكه من وقت الاخذ ولا فهو باق على اباخته اه (قوله اى الذى) الى قوله باطل فى النهاية ولى قوله ولو حكفى المعنى (قوله اى الذى يحل اصطياده الخ) ومن ذلك الاوز والعراقى المعروف فيحل اصطياده واكله ولا عبرة بما اشتهر على الالسة من ان له ملا كما معروفين لانه لا عبرة بذلك وبتقدير صحته فيجوز ان ذلك الاوز من المباح الذى لا مالك له فان وجد به علامة تدل على الملك كخضب وقر جناح فينبغى ان يكون لقطة كغيره بما وجد فيه ذلك اه عش (قوله باطل منعه) اى امتناعه عن برده والجار متعلق بيملك فى المتن (قوله ولو حكفا) كضبطه بيده والجار له المضيق وتعشيشه فى بنائه ومسئلتي الخوض والسفينة الاتيتين واما الابطال الحسى فكبحرجه بمذفف وازمانه (قوله مع القصد) خرج به مالو وقع اتفاقا

حجرا وخنزيرا ظنه صيدا فاصاب صيدا او مات حل لانه قصد مباحا اه وهذا ما ذكره الشارح بقوله رى خنزيرا او حجرا الخ (قوله لانه قصد محرم) لا يخفى انه قصد محرم ما ايضا فيما اذا اصابه فمن ذلك يعلم ان قصد المحرم إنما يضر اذا كانت الاصابة لغيره بخلاف ما اذا كانت له (فصل) يملك الصيد بضبطه الخ (قوله ولو حكفا مع القصد) عبارة المنهج فصل يملك صيد باطل منعه

وعلق الشافعى الحل على صحة الحديث واعترضه البلقينى بان الجمهور على الاول وبانه جاء بطرق حسنة ما يقيد تلك الاحاديث المطلقة بان يعلم اى او يظن ظنا قويا فيها يظهر انه قتله رده ولو وجده بماؤ فيه أنرا آخر كهدمة أو جرح حرم جزما (فصل) فيما يملك به الصيد وما يتبعه (يملك) لغيره محرم ومرتد ولم تدع ادلاسلام (الصيد) الذى يحل اصطياده وليس عليه اثر ملك باطل منعه ولو حكفا مع القصد

ويحصل ذلك (بضبطه) أى  
الانسان ولو غير مكلف نعم  
ان لم يكن له نوع تمييز وامره  
غيره فهو لذلك الغير لانه  
الله له محضة (بيده) كسائر  
المباحات وان لم يقصد  
تملكه كان اخذه لينظر اليه  
فان قصده لغيره الآذن له  
ملكه الغير (و) يملكه وان  
لم يضع يده عليه (بجرح  
مذفف وبازمان) ونحو  
(كسر جناح) وقصه بحيث  
يعجز عن الطيران والعدو  
جميعا أو بحيث يسهل لحوقه  
واخذه ويعطشه بعد الجرح  
لعدم الماء بل لعجزه عن  
وصوله (وبوقوعه) وقوعا  
لا يقدر معه على الخلاص  
(في شبكة) ولو مغصوبة  
(نصبها) للصيد كما بصله وان  
غاب طرد اليها أم لا لانه  
يعد بذلك مستوليا عليه  
بخلاف ما لو لم ينصبها أو  
نصبها لاله اما اذا قدر معه  
على ذلك فلا يملكه مادام  
قادرا فمن اخذه ملكه  
وبارسال جارح عليه سبعا  
كان او كلبا ولو غير معلم له  
عليه يدولو غصبا فامسكه  
وزال امتناعه بان لم ينفك  
منه ولو زجره فضولى فوق  
ثم اغراه كان ماصدا له  
بخلاف ما لو زاد عدوه  
باغرائه من غير وقوف  
ويفرق بينهما وبين ما مر انفا  
في اغراء الجورسى بناء على  
الحرمة بانه يحتاط لها  
(وبالجائنه الى مضيق

في ملكه وقدر عليه بتوكل أو غيره ولم يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كبيض وفرخ اه شرح المنهج  
(قوله) ويحصل ذلك) أى الابطال (قول المتن بضبطه) قد يتبادر انه من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف  
فاعله أى ضبط الانسان اياه وتفسير الشارح قد يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحامل عليه قول المصنف  
بيده وفيه انه لا ينافى ما قلناه اه سم (قوله) أى الانسان) إلى قوله ولو زجره في النهاية إلا قوله او نصبها لاله  
وقوله بخلاف إلى اما (قوله) نعم ان لم يكن له نوع تمييز) أى او كان اعجميا يعتد وجوب طاعة الامراه ع ش  
(قوله) وامره غيره الخ) وإن لم يأمره أحد فقصده له ان كان حرا او لسيده إن كان قنوا وأما ان كان ميمزا وامره  
غيره فان قصد الامر فالمقصود له أى الامر والا فلنفسه اه بجرمي عبارة ع ش ولو لم يأمره أحد أى فيملك  
ما وضع يده عليه ولا يضرب في ذلك عدم تمييزه اه (قول المتن بيده) ومنه ما لو تعقل بنحو شبكة نصبها ثم  
اخذها الصيد بما فيها وانفك منها الصيد بعد اخذها فلا يزول ملكه عنها ع ش (قوله) كسائر المباحات  
إلى قوله وبارساله في المغنى (قوله يملكه الخ) هذا الحل لا يناسب لتقديره ولا يحصل الخ ولا للحل يملك في  
المتن على بناء المجهول (قول المتن مذفف) أى مسرع للهلاك (قوله) بحيث يعجز عن الطيران والعدو الخ  
أى ان كان عما يمتنع بهما ولا فيا بطل ماله منهما اه مغنى (قوله) بحيث يسهل لحوقه الخ) قد يمثل به لقوله  
او حكا اه سم (قوله) ويعطشه الخ) عبارة المغنى ولو طرده فوق اعياء او جرحه فوق عطشا لعدم  
الماء يملكه حتى يأخذه لان وقوفه في الاول استراحته وقوى معيته على امتناعه من غيره وفي الثاني لعدم  
الماء بخلاف ما لو جرحه فوق عطشا لعجزه عن وصول الماء فانه يملكه لان سبيه الجراحة اه (قوله) طرد  
اليها) عبارة المغنى سواء كان ما مضى ام غائبا طرده اليها طاردا أم لا اه (قوله) لانه بعد بذلك الخ) فان  
قيل لو غصب عبدا وامره بالصيد كان الصيد للمالك العبد بخلافه هنا اجيب بان للعبد يد افا استولى عليه دخل  
في ملك سيده قهرا واحترز بقوله نصبها عمالو وقعت الشبكة من يده بلا قصد وتعقل بها صيد فانه لا يملكه  
على الاصح اه مغنى (قوله) بخلاف ما لو لم ينصبها الخ) أى فلا يملكه وقياس نظائرهما انه يصير احق به  
(قوله) او نصبها لاله) فان مجرد نصبها لا يكفي حتى يقصد نصبها للصيد اه مغنى (قوله) أما اذا قدر) أى  
الصيد معه أى الوقوع على ذلك أى الخلاص (قوله) فلا يملكه الخ) وكذا لا يصير احق به فيما يظهر (قوله)  
فمن اخذه ملكه) ويصدق في انه ما صار مقدورا عليه بما فعله الاول اه ع ش (قوله) وبارسال الخ) أى ويملكه  
باو سال الخ (قوله) فامسكه الخ) لا يخفى ما في عطفه (قوله) ولو زجره) أى بعد استرساله بارسال صاحبه  
وقوله له أى للفضولى (قوله) وبين ما مر انفا) في شرح فاغراه صاحبه الخ (قوله) بناء على الحرمة

حسا أو حكا قصدا اه قال في شرحه وخرج بقصدا ما لو وقع اتفاقا في ملكه وقدر عليه بتوكل أو غيره ولم  
يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كبيض وفرخ اه وقد مثل لقوله ولو حكا بمسئلة الشبكة (قوله) بضبطه  
قد يتبادر انه ان كان من إضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله أى ضبط الانسان اياه وتفسير الشارح قد  
يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحامل عليه قوله بيده وفيه انه لا ينافى ما قلناه (قوله) او بحيث يسهل لحوقه  
قد يمثل به لقوله او حكا (قوله) ويعطشه بعد الجرح الخ) عبارة الروض او جرحه فوق عطشا لعدم الماء  
أى فلا يملكه لا بعجزا عن الوصول إلى الماء أى بل يملكه اه ويفرق بينهما وبين ما مر في أعلى الصفحة (قوله)  
وبالجائنه الى مضيق) عبارة العباب واما بالجائنه الى مضيق بيده لا ينفك منه كبيت ولو مغصوبا اه وفي  
شرحه عن المجموع ولو دخل صيد دار انسان وقلنا بالاصح انه لا يملكه فاغلق اجنبى عليه لم يملكه صاحب  
الدار ولا الاجنبى لانه منفرد لم يحصل الصيد في يده بخلاف من غصب شبكة وصادها اه ثم قال في العباب  
واما باغلاق ذى اليد لا غيره باب البيت لئلا يخرج الخ اه قال في شرحه وقوله لئلا يخرج هي عبارة الروضة  
والمجموع وغيرهما عبارة ابن الرفعة وغيره فيعلق عليه الباب قاصدا ان يملكه فان لم يقصد تملكه لم يملكه اما  
غير ذى اليد بان لم يكن له عليه يدولو بغصب فلا يفيد اغلاقه شيئا فلا يملكه واحد منهما اه فعلم ان اغلاق  
الاجنبى باب الدار ان كان مع كون الدار في يده ولو بغصب افاد الملك والا فلا وان مراد العباب باليد في العبارة

لا يفت) بضم ثم كسر من افلتي الشيء وتفلت منى انفلت (منه) كبت او برج اغلق بابه عليه (٣٣٥) ولو مغصوبا لانه صار مقدورا عليه

وأفهم قوله مضيق أنه لا بد من ان يمكنه اخذه منه من غير كلفة وبتعشيشه في بنائه الذي قصده له كدار أو برج فيملك بيضه وفرخه وكذا هو على المنقول المعتمد بل حتى جمع القطع به فان لم يقصده لم يملك واحدا من الثلاثة لكنه يصير أحق به أماما عليه أثر ملك كوسم وقص جناح وخضب وقرط فهو لقطعة وكذا دارة وجدها بسمكة اصطادها وهي مثقوبة وإلا فله قال ابن الرفعة عن الماوردي ان صاها من بحر الجوهر اى وإلا فهي لقطعة ايضا وإذا حكم بانها له لم تنتقل عنه ببيع السمكة جاهلا بها كبيع دار احياءا وبها كنز جهله فانه له هذا حاصل المعتمد في ذلك وإن أوهمت عبارة غير واحد خلا فولو دخل سمك حوضه ولو مغصوبا فسد بسد منفذه ومنعه الخروج منه ملكه ان صغر بحيث يمكن تناول ما فيه باليد والاصار احق به فيحرم على غيره صيده لكنه يملكه (ولو وقع صيد في ملكه) اتفاقا أو بما يحل له الانتفاع به ولو بعارية كسفينة كبيرة (و صار مقدورا عليه بتو حل وغيره) صار أحق به فيحرم على غيره اخذه لكنه يملكه

أى المرجوحة (قول المتن لا يفتل منه) وإن قدر الصيد على التفلت لم يملكه المالحى ولو أخذه غيره ملكه اه معنى (قوله بضم) إلى قوله على المنقول في النهاية والمعنى (قوله اغلق بابه عليه) اى من له يد على البيت لا من لا يدله عليه اى نهاية عبارة سم عبارة العباب واما بالجائز إلى مضيق يده لا يفتل منه كبت ولو مغصوبا اه وفي شرحه عن المجموع ولو دخل صيد دار انسان وقلنا بالاصح انه لا يملكه فاعلق عليه اجنبي لم يملكه صاحب الدار ولا الاجنبي ثم قال في العباب واما باغلاق ذى اليد لا غيره باب البيت لئلا يخرج اه وفي شرحه قوله لئلا يخرج هي عبارة الروضة والمجموع وغيرهما وعبارة ابن الرفعة فيغلق عليه الباب قاصدا تملكه فان لم يقصد تملكه لم يملكه أيا غير ذى اليد بان لم يكن له عليه يد ولو بغصب فلا يفيد اغلاقه شيئا فلا يملكه واحدا منهما اه فعلم ان اغلاق الاجنبي باب الدار إن كان مع كون الدار في يده ولو بغصب افاد الملك وإلا فلا اه بحذف (قوله الذى قصده له) اى واعتيد الاصطياد به اه نهاية وقره سم وعش ورشيدى وياتى فى الشارح ما يوافقوه وكذا فى المعنى ما يوافقوه (قوله وكذا هو) اى الصيد (قوله على المنقول المعتمد) اى خلافا للجواهر والعباب عبارة البجيرمى ثم المملوك بهذا الطريق اى التعشيش لانهما هو البيض والفرخ كما صرح فى الجواهر وعبارة العباب ومن بنى بناء يعشش فيه الطير فعشش فيه ملك بيضه وفرخه لاهو انتهت وهو ظاهر لانه لم يزل منعة الطائر لاحسا ولا حكما بمجرى التعشيش سم وقضية الحاوى ملك الطائر ايضا واخذ به القونوى وهو ظاهر الروض واعتداه الطباوى وكذا م ر بشرط ان يقصد بالبناء تعشيشه وان يعتاد البناء للتعشيش اه بحذف (قوله لكنه يصير احق به) اى فيحرم على غيره اخذه لكنه يملكه (قوله اماما عليه) إلى قول المتن ومتى ملكه فى المعنى لا قوله وعلم إلى وان السفينة (قوله اماما عليه اثر ملك الخ) محترز قوله وليس عليه أثر ملك (قوله فهو لقطعة) أو ضالة اه معنى (قوله وكذا دارة الخ) عبارة المعنى (فرع) الدرّة التى توجد فى السمكة غير مثقوبة ملك للصياد إن لم يبع السمكة وللشترى إن باعها تبعا لها قال فى الروضة كذا فى التهذيب ويشبه ان يقال انها فى الثانية للصياد ايضا كالكنز الموجود فى الارض يكون لمحبيها وما حتمه وما جزم به الامام والماوردي والرويانى وغيرهم فان كانت مثقوبة للبايع ان ادعاها فان لم يكن بيع او كان ولم يدعها البائع فلقطة وقيد الماوردي ما ذكر بما إذا صاها من بحر الجوهر وإلا فلا يملكها بل تكون لقطعة اه وقوله فللبائع ان ادعاها الخ كذا فى النهاية وقال ع ش اى وان لم تكن لانفة به وبعد ملكه لمثلها اه (قوله مثقوبة) اى مثلا (قوله والا) اى ان لم تكن مثقوبة (قوله فله) اى الصائد (قوله ان صاها الخ) جزم به النهاية بلا عزو (قوله من بحر الجوهر) وينبغى او من غيره لكن علم خروجها من بحر الجوهر عبارة ع ش قوله من بحر الجوهر مجرد تصوير اه (قوله لم تنتقل عنه الخ) وفاقا للمعنى كما مرو خلافا للنهاية والشهاب الرملى عبارة سم (قوله لم تنتقل عنه الخ) هو ما بحثه الشيخان وجزم به الامام والماوردي والرويانى وغيرهم والذى فى التهذيب وجزم به فى الروض انها للشترى وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد لانها كفضلات السمكة بخلاف الكنز اه (قوله ولودخل سمك) يعنى تسبب فى ادخاله كما هو ظاهر اه ع ش (قوله حوضه) اى الخوض الذى بيده (قوله والا الخ) اى بان كان كبيرا لا يمكنه ان يتناول ما فيه الا بجهود تعب او القاء شبكة فى الماء لم يملكه به ولو كان صا الخ معنى ونهاية (قوله فيحرم على غيره الخ) اى بغير اذنه نهاية ومعنى (قوله او بما يحل الخ) عبارة المعنى أو مستأجر له أو معار أو مغصوب تحت يد الغاصب اه (قول المتن وغيره) الو او بمعنى أو (قوله لكنه) اى الغير (قوله لا يقصد به) الاصطياد اى والقصد مرعى فى التملك نهاية ومعنى

الثانية ما يشمل بد الغاصب (قوله وبتعشيشه فى بنائه الذى قصده له) واعتيد الاصطياد له مر (قوله واذا حكم بانها لم تنتقل عنه ببيع السمكة جاهلا بها) فان كانت مثقوبة فللبائع ان ادعاها والا فلقطة مر (قوله لم تنتقل عنه) وما بحثه الشيخان وجزم به الامام والماوردي والرويانى وغيرهم والذى فى التهذيب وجزم به فى الروض انها للشترى وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد لانها كفضلات السمكة بخلاف

وانما (لم يملكه) من وقع فى نحو ملكه (فى الاصح) لان مثل هذا لا يقصد به الاصطياد

نعم إن قصد بسق الارض ولو مغصوبة تحول الصيد بها فتوحل و صار لا يقدر على الخلاص منها ملكه على المعتمد من تناقض لهما فيه ومحله إن كانت بما يقصد به ذلك مادة وعلم ما (٢٢٦) قررته أن الغصب يتأني الزجر لا الملك فتقيده بملكه قيد للتحجر المطوى او للخلاف وان

(قوله نعم إن قصد الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحله ما ذكره المصنف مالم يقصد به الاصطياد فان قصد به واعتيد ذلك ملكه وعليه يحمل ما نقله المصنف هنا في الروضة عن الامام وغيره وإن لم يعتد الاصطياد به فلا وعليه يحمل ما نقله في إحياء المرات عن الامام ايضا اه (قوله ومحله) أي المعتمد (قوله ان الغصب يتأني الزجر) خلافا للمغنى ولما قدمه الشارح انفا في سمك الخوض (قوله للتحجر المطوى) أي المذكور بقول الشارح صار احتياجه اه سم (قوله وان السفينة الخ) ولو حذر حذرة ووقع فيها صيد ملكه ان كان الحفر للصيد والا فلا اه مغنى (قول المتن لم يزل ملكه) أي كالأبق العبد أو شردت البهيمة اه مغنى (قوله ومن اخذه) إلى قوله فقطن المغنى لا قوله وكذا إلى ولو ذهب وإلى قوله إن علم في النهاية لا قوله كما صححه في المجموع وقوله ويوجه إلى ولو ذهب (قوله ومن اخذه الخ) الأولى التفرغ كافي للمغنى (قوله هو لا غيره) أي الصيد فان قطعها غيره فأنفكت فهو باق على ملك صاحبها فلا يملكه غيره نهاية ومغنى (قوله يحجزه) أي الكلب عنه أي الصيد (قوله ولو ذهب الخ) الأولى التفرغ كافي النهاية (قول المتن وكذا بارسال الملك الخ) سواء قصد بذلك التقرب إلى الله تعالى أم لا نهاية ومغنى (قوله كالأبق العبد الخ) عبارة النهاية والمغنى لأن رفع اليد لا يقتضي زوال الملك كالأبق الخ وزاد الثاني فليس لغيره ان يصيده إذ اعرفه اه (قوله لانه يشبه الخ) ولانه قد يختلط بالمباح فيصا دنها به ومغنى أي وهو يؤدي إلى الاستيلاء على ملك الغير بغير اذنه اه عش (قوله نعم إن قال الخ) عبارة النهاية وتحل حرمة الارسال مالم يقل مرسله ابحتة فان قال ذلك وهو مطلق التصرف وإن لم يقل لمن ياخذ حله لم يأخذ اكله بلا ضمان ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه ولا باطعام غيره منه خلافا لما بحثه بعض المتأخرين اه يعني شيخ الاسلام ووافقه المغنى وسم عبارة الاول ولو قال مطلق التصرف عند إرساله ابحتة لمن ياخذها وابتحتة فقط كما بحثه شيخنا حل لمن اخذه اكله بلا ضمان وله إطعام غيره منه كما بحثه شيخنا ايضا ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه وهل يحل إرساله في هذه الحالة أو لا لم ارم ذكره لكن افتى شيخني بالاول اه وعبارة الثاني قوله اكله قال في شرح الروض وكذا إطعام غيره منه فيما يظهر اه واقول هو وجيه جدا لان غيره كان يجوز له اخذه واكله فاي مانع من إطعامه وإن خالف في ذلك مر اه وعبارة عش وينبغي أن مثل الآخذ عياله فلم الاكل منه فيما يظهر فان كان غير مأكول فينبغي أن لمن اخذه الانتفاع به من الوجه الذي جرت اعادة الانتفاع به منه وخرج باكله اكل ما تولد منه فلا يجوز لأن الاباح لم يتناول له فیرسله لمن ياخذ اه وقوله وخرج باكله الخ فيه وقفة (قوله اما غير مطلق التصرف الخ) عبارة المغنى ومحله الخلاف في الهالك مطلق التصرف راما الصبى والمجنون والمحجور عليه بسفه أو فاس والمكاتب الذي لم ياذن له سيده فلا يزل ملكه عنه قطعا اه (قوله ومر) إلى قوله وقوله في النهاية لا ما سأل به عليه (قوله ومر ان من احرم الخ) أي فلا حاجة إلى استثنائه (قوله واستثنى) إلى قوله وقوله في المغنى (لا ما سأل به عليه (قوله واستثنى الزركشي ما إذا الخ) عبارة النهاية ويستثنى من عدم الجواز ما إذا الخ

السكن (قوله نعم ان قصد بسق الارض الخ) على هذا يحمل ما نقله في الروضة هنا عن الامام وغيره مر (قوله ومحله ان كانت بما يقصد به ذلك مادة) بخلاف ما إذا لم يعتد الاصطياد بذلك وعليه يحمل ما نقله في الروضة عن الامام في إحياء الموات مر (قوله فتقيده بملكه قيد للتحجر المطوى) المذكور بقول الشارح صار احتياجه (قوله نعم ان قال الخ) هل الارسال مع هذا القول جائز فيه نظر مر (قوله ابحتة لمن ياخذ) وكذا ابحتة فقط فيما يظهر برلسي ومر (قوله ابيع لا أخذه اكله) ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه ولا باطعام غيره منه خلافا لما بحثه بعض المتأخرين مر (قوله اكله فقط) أي فلا ينفذ تصرفه فيه كما قاله في الروضة ببيع او غيره وقوله اكله قال في شرح الروض وكذا اطعام غيره منه فيما يظهر اه واقول هو وجيه جدا لان غيره كان يجوز له اخذه واكله فاي مانع من اطعامه وان خالف في ذلك مر (قوله واستثنى الزركشي)

السفينة ان اعدت للاصطياد بها وازال الوقوع فيها امتناع الصيد وصغرت بحيث يسهل اخذها منها ملكه من هي يده ولو غاصبة بمجرد وقوعها فيها فيما يظهر (ومتى ملكه لم يزل ملكه بانقلا ته) ومن اخذه لزمه رده له وان توحش نعم ان قطع الشبكة هو لا غيره وانفكت منها صار مباحا وملكه من اخذه كما صححه في المجموع وكذا لو افلته الكلب ولو بعد ادراك صاحبه ويوجه بانه بان بذلك يحجزه عنه فلم يتحقق زوال امتناعه ثم رأيتهم صرحوا بنحو ذلك ولا اثر لقطعها بنفسها ولو ذهب بها وبقي على امتناعه بان يعدو ويمتنع بها فهو على اباحتها والافلاصاحبها ولو سعى خلف صيد فوقف اعياء لم يملكه حتى ياخذ (وكذا لا يزول) ملكه (بارسال الهالك) المطلق التصرف (له في الاصح) كما لو سبب بهيمته بل لا يجوز ذلك لانه يشبه سوا تب الجاهلية نعم ان قال عند ارساله ابحتة لمن ياخذ ابيع لا أخذه اكله فقط كالضيف ان علم بقول الهالك ذلك واما بحث شيخنا ان له اطعام غيره فينبغي حمله على ما اذا علم رضامه بذلك او على أن

اكل الثاني له انما استفاده من قول الهالك ذلك لكن يشترط على هذا علم الثاني بذلك القول او اعفته لم يبيع ذلك اما غير مطلق التصرف (قوله كما كتبت لم ياذن له سيده فلا يزول بارساله قطعاً ومر ان من احرم وبملكه صيد زال ملكه عنه فيلزمه ارساله واستثنى الزركشي ما اذا خشي على

ولذلك لم يصد أو على أم ولد صاده دونها الحديث الغزاة التي أطلقها النبي ﷺ لا ولادها لما استجارت به في الأولى وحدث الحرة التي أخذ فرخها لجأت إليه تمرش فامر بردها إليها في الثانية قال وهما صحيحان فيجب الإفلات حيث ذبحهما أي إلا أن يراد ذبح الولد لما كول وقوله صحيحان غير صحيح فإن حديث الغزاة ضيف من سائر طرقه ولعله أخذ في الخادم من اجتماع طرقه قوله أنه حسن ثم رأيت الحافظ ابن كثير قال لا أصل له ومن نسبته للنبي ﷺ فقد كذب وغيره رد عليه بأنه ورد في الجملة في عدة أحاديث يتقوى بعضها ببعض وأما الحرة وهي بضم المهملة فمهم مشددة وقد تخفف طائر كالصفرور فحدثها صححه الحاكم وفيه التعبير بفرخها وبأنه ﷺ قال رده رده رحمة لها وكذا عبر بالفرخ بالآفراد الترمذي وابن ماجه وفي رواية الطيالسي يبيضا قال الدميري وحكمة الأمر (٣٣٧) بالرد احتمال إحرام الأخذ وانها لما

استجارت به أجارها أو كان الإرسال في هذه الحالة واجبا له وما قاله آخره يوافق ما قاله الزركشي قال ومن معه طير أو غيره ولم يجد ما يذبحه به ولا ما يطعمه إياه يلزمه إرساله أيضا ويحل إرسال معتاد العود ويجب على احتمال إرسال ما نهي عن قتله كالخطف والهدم لأنه لما حرم التعرض له بالاصطياد حرم حبسه كصيد الحرم ويحرم حبس شيء من الفواسق الخمس على وجه الاقتناء ويحل حبس ما ينتفع بصوته أو لونه اه ملخصا وبما ذكره آخره يقيد احتماله في نحو الخطف بأن يكون حبسه لانتفو بصوته فرع يزول ملكه بالأعراض عن نحو كسرة خبز من رشيد وعن سنابل الحصادين وبرادة الحدادين ونحو ذلك مما

(قوله في الأولى) أي صيد الأم دون الولد (قوله تعرش) يعني تقرب من الأرض وترفرف بجناحيها اه عش (قوله في الثانية) أي صيد الولد دون أمه (قوله قال وهما صحيحان) عبارة المغني والحديثان صحيحان نبه على ذلك الزركشي ومحل الوجوب كما قال شيخنا في صيد الولد أن لا يكون ما كولا ولا فيجوز ذبحه اه وعبارة النهاية والحديثان صحيحان لكن نقل الحافظ السخاوي عن ابن كثير أنه لا أصل له وإن من نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ثم قال الحافظ أنه ورد في عدة أحاديث يقوى بعضها بعضا اه (قوله وفيه) أي صحيح الحاكم (قوله بفرخها) أي بالأفراد (قوله في هذه الحالة) أي تفريق الولد عن أمه بصيد أحد هما دون الآخر (قوله وما قاله آخره) وهو قول الدميري أو كان الإرسال الخ وقوله ما قاله الزركشي أي من استثناء ما إذا خشي على ولد صيدت أمه دونه أو على أم صيدت ولد هادونها (قوله قال) أي الدميري (قوله كالخطف) بضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى زوار الهند ويعرف عند الناس بعصفور الجنة لأنه زهد فمما يابدهم طائر أسود الظهر أبيض البطن يابو البيوت في الربيع اه معنى (قوله على وجه الاقتناء) أخرج غيره اه سم (قوله وبما ذكره آخره) وهو قول الدميري ويحل حبس ما ينتفع الخ (قوله يزول ملكه) إلى قوله لكن بحث في المغني والنهاية إلا قوله منه يؤخذ أنه (قوله من رشيد) سيد كر عن البلقيني وغيره ما يقيد أنه ليس بقيد ويوافقه تعبير النهاية والمغني هنا بمن ماله اه (قوله وبرادة) بضم الباء وتخفيف الراء (قوله فيملكه آخذ) أي وإن كان غير ميمز وعلم من المالك عدم إخراج الزكاة عما أخذ منه ذلك لأن هذا عما يقصد الأعراض عنه فكان الزكاة لم تتعلق به وذلك إذا لم يأمره غيره بذلك فيملكه بأخذه وحيث أمره غيره بذلك ملكه الأمر وإن أذن له إذا عا ما كان قال له التقط لي من السنابل ما وجدت اه أو تيسرك وتراخي فمل المأذون له عن إذن الأمر ولو أذن له أو أن مثلا كان التقاطه منها ملكا لها لم يقصد الأخذ لنفسه اه عش وقوله ما لم يقصد الخ هذا لا يظهر في المميز والموافق لكلامهم فيه أن يقول أن قصد الأخذ للأمر (قوله وينفذ تصرفه فيه) بالبيع وغيره نهاية ومعنى وقضية نفوذ التصرف أنه ملكها بنفس الأخذ وعليه فلو طلب ما لهما ردها إليه لم يجز دفعها له وهو ظاهر عش (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله أنه لا فرق في ذلك الخ) جزم به النهاية والمغني كما أشرنا إليه (قوله أعراضه) أي المالك (قوله قال) أي الزركشي (قوله على ما يؤخذ الخ) أي على زكاة الخ (قوله نعم) إلى قوله ثم رايته في النهاية (قوله وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك الخ) سيد كر الشارح عن البلقيني وغيره خلافه ثم يؤيده بكلام المجموع (قوله أن محل حل الخ) مفعول نقل (قوله وعبارة المتولى الخ) عطف على قوله ثم رايته الخ

أي من عدم جواز الإرسال قوله ويحرم حبس شيء من الفواسق الخمس على وجه الاقتناء أخرج غيره (قوله) ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما يتعلق به الزكاة وغيره مسافة بذلك لاعتقاده عادة لكن بحث الزركشي ومن تبعه التقييد بما لا يتعلق به لأنها تتعلق بجميع السنابل والمالك مأمور بجمعها وإخراج نصيب المستحقين منها إذ لا يحل له التصرف قبل إخراجها كالشريك في المشترك بغير إذن شريكه فلا يصح إعراضه قال ولعل الجواز محمول على ما لا زكاة فيه أو على ما إذا زادت أجرة جمعها على ما يؤخذ منها اه ومر في زكاة النبات عن مجلي وغيره ماله يتعلق بذلك فراجع نعم محل جواز الأخذ ذلك كما هو ظاهر ما لم تدل قرينة من المالك على عدم رضاه كان وكل من يقطعه له وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك إذ لا يتصور منه إعراض ثم رايته في الروضة في اللفظة نقل عن المتولى وأقره أن محل حل النقاط السنابل إن لم يشق على المالك وعبارة المتولى وإن كان المالك يلقطه ويثقل عليه النقاط الناس له

(٤٣ - شرواني وابن قاسم - تاسع)

يعرض عنه عادة فيملكه آخذة وينفذ تصرفه فيه أخذا بظاهر أحوال السالف ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما يتعلق به الزكاة وغيره مسافة بذلك لاعتقاده عادة لكن بحث الزركشي ومن تبعه التقييد بما لا يتعلق به لأنها تتعلق بجميع السنابل والمالك مأمور بجمعها وإخراج نصيب المستحقين منها إذ لا يحل له التصرف قبل إخراجها كالشريك في المشترك بغير إذن شريكه فلا يصح إعراضه قال ولعل الجواز محمول على ما لا زكاة فيه أو على ما إذا زادت أجرة جمعها على ما يؤخذ منها اه ومر في زكاة النبات عن مجلي وغيره ماله يتعلق بذلك فراجع نعم محل جواز الأخذ ذلك كما هو ظاهر ما لم تدل قرينة من المالك على عدم رضاه كان وكل من يقطعه له وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك إذ لا يتصور منه إعراض ثم رايته في الروضة في اللفظة نقل عن المتولى وأقره أن محل حل النقاط السنابل إن لم يشق على المالك وعبارة المتولى وإن كان المالك يلقطه ويثقل عليه النقاط الناس له



فلا يحل وعبارة شيخه القاضي إن كان في وقت لا يدخلون بمثل تلك السنابل حل وتجعل دلالة الحال كالأذن أو يدخلون بمثله فلا يحل وبه يعلم صحة  
قولي ما لم يدل الخ وعبارة مجي لولم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل والناس مختلفون في ذلك وقل أن يوجد منهم من يترك غبة أي فينبغي الاحتياط  
ورأيت الأذرعى بحث في سنابل المحجور أنه لا يحل التقاطها كالموكل حال المالك ورضاء المعبر وغيره اعتبره بما بهتة البلقنى في عيون مر  
الظهر أن أن لا يحتفل به ملا كولا يمتنع من أحد أو اطردت عادتهم بذلك حل الشرب منه وإن كان لمحجور فيه شركة أه ويرد بان المساحة  
في مياه العيون أكثر منها في السنابل (٣٣٨) على أن التحقيق في تلك العيون أن واضعى أيديهم عليها لا يملكون ماءها إلا أن ملكوا

منبعها وهو أصل تلك  
العيون وملسكه متعذر  
لأنه في بطون جبال موات  
لا يدري أصله فيكونون  
حينئذ أحق بتلك المياه  
لا غير ثم رأيت البلقنى  
صرح في السنابل بما صرح  
به في الماء فقال كلام الروضة  
يقتضى إثبات خلاف في  
السنابل وليس كذلك وإن  
كان الزرع لنحو صغير أه  
قال غيره وهو جيد وبدل  
له إطلاق المجموع الآتى  
على الأثران اعتقاد الإباحة  
كاف من غير نظر إلى كونه  
لمحجور أو غيره لأن تكليف  
وليه المشاحة له فيما اطردت  
العادة بالمساحة به أمر مشق  
وهذا ينظر في تنظير ابن  
عبد السلام في حل دخول  
سكة أحد ملاكها لمحجور  
أه ويحرم أخذ ثمر متساقط  
أن حوط عليه وسقط داخل  
الجدار وكذا أن لم يحوط  
عليه أو سقط خارجه لكن  
لم تعتد المساحة بأخذه وفي  
المجموع ما سقط خارج  
الجدار أن لم تعتد إباحته  
حرم وإن اعتدت حل  
عملا بالعادة المستمرة

(قوله فلا يحل) أى الالتقاط (قوله وعبارة شيخه) أى المتولى (قوله إن كان الخ) أى الالتقاط (قوله  
بمثله) الانسب التانيث (قوله وعبارة مجي لولم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل) أى فلا يكفي مجرد عدم  
قرينة عدم الرضا لا بد من قرينة الرضا فالمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن كما يفيد ما سيذكره عن المجموع (قوله  
وغيره) أى الأذرعى (قوله أو اطردت الخ) أو بمعنى الواو (قوله بذلك) أى عدم المنع (قوله وملسكه)  
أى منبعها (قوله أه) أى كلام البلقنى (قوله قال غيره) أى البلقنى (قوله وهو الخ) أى ما قاله الغير  
وكذا ضمير له (قوله على الأثر) أى انفا (قوله أن اعتقاد الإباحة الخ) مقول قال (قوله له) أى للمحجور  
(قوله وبهذا) أى بقوله لأن تكليف الخ (قوله أه) أى كلام الغير (قوله لكن لم تعتد الخ) راجع للمعطوفين  
(قوله وفى المجموع الخ) هو الموعود في قوله السابق إطلاق المجموع الآتى (قوله أه) أى كلام  
المجموع (قوله ومن أخذ) إلى قوله ومر في النهاية وإلى قول المتن فإن اختلط في المقتى إلا قوله أو  
بإباحة إلى المتن وقوله الذى إلى المتن (قوله أعرض عنه) فإن لم يعرض عنه ذواليد لا يملكه الذابغ له ولا شيء  
له في نظير الدبغ ولا في ثمن مادبغ بهو ينبغي أنه لو اختلف الآخر صاحبه صدق صاحبه لأن الأصل عدم  
الأعراض ما لم تدل قرينة على الأعراض كالفائه على نحو الكوم أه ع ش (قوله واختلط بمباح الخ) عبارة  
المغنى والروض مع شرحه والنهاية ولو اختلط حمام مملوك أى محصورا أو لا حمام مباح غير محصور  
أو انصب ماء مملوك في نهر لم يحرم على أحد الاصطياد والاستقاء من ذلك استصحا بالماء كان وأن لم يزل ملك  
المالك بذلك لأن حكمه لا ينحصر لا يتغير باختلاطه بما ينحصر أو بغيره كالموكل اختلطت حرمة بئساء غير  
محصورات يجوز له الزواج منهن ولو كان المباح محصور أحرمت ذلك كما يحرم الزواج في نظيره أه (قوله حرم  
الاصطياد) ولا يخفى أن للمالك أن يأخذ منه ما شاء ولو بلا جتهاد لأنه مملوك عليه صار ملكه لأنه أن  
كان مملوكا فلا كلام أو مباحا مملوك به وضع يده عليه أه سم (قوله ومر بيانه) أى المحصور في النكاح أى في باب  
ما يحرم من النكاح (قوله أو بمباح دخل الخ) عطف على مباح محصور وحينئذ يشكك لأنه في حين ولو  
تحول حمامه مع أنه ينافيه فتأمل أه سم أى إلا أن يتكلف بأن المعنى دخل المباح مع حمامة بعد  
الاختلاط ببرجه ولو قال أو اختلط حمامه بمباح الخ لسلم عن الاشكال (قوله ولو شك الخ) عبارة المعنى  
ولو شك في كون المخلوط لحامه مملوكا لغيره أو مباحا فله التصرف فيه لأن الظاهر أنه مباح أه زاد للنهاية ولو  
ادعى إنسان تحول حمامه إلى برج غيره لم يصدق والورع تصديقه ما لم يعلم كذبه أه (قوله فالورع  
تركه) ويجوز التصرف فيه لأن الأصل الإباحة مر أه سم (قوله أن تميز) إلى قول المتن فإن اختلط في  
النهاية إلا قوله أما إذا لم يأخذه (قوله أن تميز) ويأتى في المتن مفهومه (قوله فهو أمانة شرعية الخ) عبارة  
النهاية والمغنى ومراده بالرداعلام ماله كونه متمكنه من أخذه كسائر الأمانات الشرعية لارده حقيقة فإن لم  
يرده ضمنه أه (قوله فهو للمالك الآتى) هذا إنما يظهر أثره فيما إذا كان أحدهما يملك الأناث فقط والآخرة

كتب عليهم مر (قوله أو بمباح دخل برجه) عطف على مباح محصور وحينئذ يشكك لأنه حينئذ في حين ولو  
تحول حمامه مع أنه ينافيه فتأمل (قوله فالورع) قضية التعبير بالورع عدم الحرمة (قوله أيضا فالورع تركه)

المغلبة على الظن إباحتهم له كما تحل هدية أو صلح أميز أه ومن أخذ جلد ميتة أعرض عنه فدبغه ملكه لزوال  
ما فيه من الاختصاص الضعيف بالأعراض (ولو تحول حمامه) من برجه إلى صحراء واختلط بمباح محصور حرم الاصطياد  
منه ومر بيانه في النكاح أو بمباح دخل برجه ولم يملكه لكبر البرج صار أحق به ولو شك في إباحته فالورع تركه أه (إلى برج غيره) الذى له  
فيه حمام فوضع يده عليه بأن أخذه (لزمه رده) أن تميز بقاء ملكه أما إذا لم يأخذه فهو أمانة شرعية يلزمه الإعلام بها فور أو التخليه بينها وبين  
مالكها فإن حصل بينهما فرخ أو بيض فهو للمالك الآتى (فإن اختلط) حمام أحد البرجين بالآخر أو حمام كل منهما بالآخر وتعيين البلقنى

الذكر

الذكر اما اذا كان كل منهما يملك من كل منهما فلا فقد لا يتمزيبض او فرخ ناك احدهما عن بيض او  
 فرخ انات الا اخره رشيدى عبارة عن ش فلو تنازعنا فيه فقال صاحب البرج هو بيض اناثى وقال من  
 تحول الحمام من برجه هو بيض اناثى صدق ذواليد وهو صاحب البرج المتحول اليه وان مضت مدة بعد  
 الاختلاط تقضى العادة فى مثلها ببيض الحمام المتحول لاحتمال انه لم يبيض او باض فى غير هذا المحل اه  
 (قوله لهذا التصور) اى الثانى (قوله عجيب) خبر وتعين البلقينى الخ (قوله ونحوهما) الى قوله فان بين فى  
 المعنى الا قوله وزعم الى نعم وقوله الى وقوله ولو وكل (قوله لعدم تحقق ملكه) لا يظهر فى صورة  
 الكل اه سم اى كما اشار اليه الشارح بقوله لذلك الشىء الخ (قوله وما تقرر الخ) عبارة المعنى وعلم من  
 كلامه امتناع بيع الجميع من باب اولى وصرح به فى البسيط اه (قوله هو مارجحه فى المطلب) ولا يشك  
 بما مر فى تفرق الصفقة من الصحة فى نصيبه لان محل ذلك فيما اذا علم عين ماله رشيدى وسم (قوله ان  
 يملك الخ) اى بيع او هبة او غيرهما من سائر التمليكات (قوله للضرورة) وقد تدعو الحاجة الى التسامح  
 باختلال بعض الشروط ولهذا صححوا القراض والجمالة مع ما فيها من الجهالة معنى ونهاية (قوله  
 اى المال كان) الى قوله وقوله الى فى النهاية الا قوله وزعم الى نعم (قوله المختلط) بالا فراد نظر الى المعنى والا  
 لحق التعبير الحمامين المختلطين كفى النهاية والمعنى (قوله وكل لا يدري) الواو للحال اه ع ش (قوله ووزع  
 الثمن على اعدادهما) اى فالتن بينهما اثلاثا فى المثال المتقدم اه نهاية (قوله فى المبيع) اى حصة كل  
 منهما والا فمجموع المبيع لاجل فيه اه سم (قوله له) اى الثالث (قوله بالجزئية) اى كنصفه وقضيته  
 عدم صحة بيعهما بعضه المعين بالمشاهدة وكان وجه عدم تحقق كونه ملكهما لاحتمال انه ملك  
 احدهما اه سم (قوله بانه متعذر) اى التوزيع حينئذ اى عند جعل القيمة (قوله نعم الخ) عبارة  
 المعنى والروض فالحيلة فى صحة بيعهما الثالث ان يبيع كل منهما نصيبه بكذا فيكون الثمن معلوما او يوك  
 احدهما الاخر فى بيع نصيبه فيبيع الجميع بثمن ويقتسما او يصطلحان فى المختلط على شىء بان يتراضيا على ان  
 ياخذ كل منهما منه شيئا ثم يبيعا له الثالث فيصح البيع اه وقال شرح الروض مانصه وقضية كلامه  
 كاصله ان الثالثة طريق للبيع من ثالث مع الجهل وليس كذلك بل هو طريق للبيع مطلقا اه (قوله ان  
 قال كل بعثك الحمام الخ) ظاهره انه لا بد من قول كل ما ذكر فلا يصح قول احدهما فقط والا نافي قوله السابق  
 لم يصح بيع احدهما الخ ويحاج بمنع المناقاة لان قوله السابق المذكور يصور بما اذا باع شيئا معينا بال شخص  
 لا بالجزئية كما صور بذلك البلقينى ويصرح به تعليل ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشىء بخصوصه  
 بخلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة البيع كما صرح به البلقينى ايضا فانه قال فى قول المصنف  
 شيئا منه محله اذا وهب او باع شيئا معينا بالشخص ثم لم يظهر انه ملكه بعد ذلك امالو تبين انه ملكه يصح وكذا  
 لو لم تبين ولكن باع معينا بالجزئية كنصف ما يملكه او قال بعثك جميع ما يملكه بكذا فيصح لانه يتحقق  
 الملك فيما باعه ويحل المشتري محل البائع كالمالك باع من ثالث مع جهل الاعداد بثمن معين اى لكل واحد

فيجوز التصرف فيه لان الاصل الا باحتمار (قوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشىء بخصوصه) لا يظهر فى  
 صورة الملك (قوله هو مارجحه فى المطلب) فان قلت قد يشكك لانه من قيل بيع ملكه وملك غيره بغير اذنه  
 وهو صحيح فى ملكه كما تقدم فى تفرق الصفقة قلت لعله يجب بان محل ذلك اذا علم عين ماله وهو هنا جاهل به  
 (قوله فى المبيع) اى حصة كل منهما والا فمجموع المبيع لاجل فيه ولم يقل وفى الثمن بالنسبة لكل كانه  
 لا تنفاه الجهل فيه لانه اذا كان العدد معلوما والقيمة سواء كان مال الكل منهما من الثمن معلوما له (قوله المعين  
 بالجزئية) اى كنصفه وقضيته عدم صحة بيعهما بعضه المامين بالمشاهدة وكان وجه عدم تحقق كونه ملكهما  
 لاحتمال انه ملك احدهما (قوله نعم ان قال كل بعثك الحمام الخ) ظاهره انه لا بد من قول كل ما ذكر فلا  
 يصح قول احدهما فقط والا نافي قوله السابق لم يصح بيع احدهما الخ ويحاج بمنع المناقاة لان قوله السابق  
 المذكور يتصور بما اذا كان باعه شيئا معينا بالشخص لا بالجزئية كما صور بذلك البلقينى ويصرح به تعليل

ويغتفر الجهل بقدر المبيع للضرورة اه سم ثم ساق عن شيخه البرلسي ما يؤيده وبوجهه (قوله وقوله لي لا بد منه) خلافا لظاهر النهاية والمعنى (قوله فان بين الخ) جواب او (قوله من انه لا يحتاج هنا الخ) هذا قضية ما قدمنا انفا عن المعنى والروض عبارة سم قوله وما اوهمه كلام شارح الخ هذا الذي اوهمه كلام الشارح المذكور عبارة تهم مصرحة به ثم قال بعد ان ساق ما قدمناه عن الروض ما نصه فانظر قوله في صورة التوكيل بثمن ويقتسماه فانه ناص على ما اوهمه كلام ذلك الشرح اذ لا يحتمل انه بين ثمن نفسه و ثمن موكله ولا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقتسماه فهذا الايهام عين المنقول فتأمل اه (قوله لو اختلط مثلي) عبارة المعنى والنهاية قوله اختلطت دراهم او دهن حرام بدراهمه او بدهنه او نحو ذلك ولم يتميز فيز قدر الحرام وصرفه الى ما يجب صرفه فيه وتصرف في الباقي بما اراد جاز للضرورة كحمامة لغيره اختلطت بحمامة فانه ياكله بالاجتهاد فيه الا واحدة كالمو اختلطت تمره بتمره ولا يخفى الورع وقد قال بعضهم ينبغي للبتق ان يحتنب طير البرج وبناءها اه قال ع ش قوله وصرفه الخ مفهومه ان مجرد التمييز لا يكفي في جواز تصرفه في الباقي ويمكن توجيهه بانه باختلاطه به صار كالمشترك واحد الشريكين لا يتصرف قبل القسمة والقسمة انما تكون بعد التراضي وهو متعذر هنا فنزل صرفه فيما يجب صرفه فيه منزلة القسمة للضرورة اه

وقوله لي لا بد منه وإن حذف من الروضة وغيرها ولو وكل أحدهما صاحبه فباع للثالث كذلك فإن بين ثمن نفسه و ثمن موكله كما هو ظاهر صرح أيضا لما ذكر وما اوهمه كلام شارح من انه لا يحتاج هنا لبيان الثمن بل يقتسمانه بعيد للجهل بالثمن حيثئذ لان الغرض جهل العدد أو القيمة (فرع) لو اختلط مثلي حرام كدرهم أو دهن أوجب

ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكة لذلك الشيء بخصوصه بخلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة البيع كما صرح به البلقيني ايضا فانه قال في قول المصنف شيئا منه حله اذا باع او وهب شيئا معيننا بالشخص ثم لم يظهر انه ملكه بعد ذلك اما لو تبين انه ملكه فيصح وكذا لو لم يتبين ولكن باع معينا بالجزئية كنصف ما يملكه او قال بعثك جميع ما املكه منه بكذا فيصح لانه يتحقق الملك فيما باعه ويحل المشتري محل البائع كما لو باع من ثالث مع جهل الاعداد بثمن معين اى لكل واحد ويغتفر الجهل بقدر المبيع للضرورة قال العراقي الفرق بينهما ان في المقيس عليه جملة المبيع للمشتري معلومة وما يلزم له لكل منهما من الثمن معلوم وان لم يعلم قدر ما اشتراه من كل منهما فاغتفر الجهل بذلك للضرورة مع انه لا يترتب على الجهل به مفسدة فلا يلزم من اغتفار الجهل به اغتفار الجهل بجملة ما اشتراه اه قال شيخنا الشهاب البرلسي اقول وقول العراقي ان جملة المبيع معلومة للمشتري في المقيس عليه في شيء وذلك ان مراده ان جملة ما اشتراه من الاثنين معلومة فلشيخه ان يقول سلمنا ذلك ولكنه غير نافع في دفع جهل المبيع الذي وقع عليه العقد من كل منهما وتعددت الصفقة بذلك الا ترى ان بيع عبيد جمع بثمن لا يصح وإن كانت جملة المبيع معلومة وجملة الثمن معلومة اذ هذا الاختلاط لما كان محل ضرورة اغتفر فيه الجهل بقدر المبيع اذ كان على الوجه المذكور انتهى (قوله وما اوهمه كلام شارح الخ) هذا الذي اوهمه كلام الشارح المذكور عبارة تهم مصرحة به وعبارة الروض ما نصه ولو جهل العدد اى ولم تستو القيمة كما بينه في شرحه فالخيلة ان يبيع كل نصيبه بكذا او بكل احدهما الاخر في البيع بثمن ويقتسمانه او يصطلحا فيه اى في المختلط على شيء اى ثم يبيعهما لثالث واحتملت الجهالة اى في عين المبيع وقدره للضرورة اه فانظر قوله في صورة التوكيل بثمن ويقتسماه فانه ناص على ما اوهمه كلام ذلك الشارح اذ لا يحتمل انه بين ثمن نفسه و ثمن موكله ولا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقتسماه فهذا الايهام هو عين المنقول فتأمل وقد يمنع انه لا معنى مع ذلك لما ذكر لاحتمال ان المراد انهما يقتسمان الجملة المقبوضة على حسب التفصيل الذي بينه في العقد ولا يخفى بعده (قوله فرع لو اختلط مثلي حرام الخ) قال في الروض فرع وإن اختلط حمام بملوك اى محصور او غير محصور بحمام بلد مباح غير محصور لم يحرم الاصطياد ولو كان المباح محصورا حرم اه ولا خفاء ان للمالك ان ياخذ منه ما شاء ولو بلا اجتهاد لانه مهم ما وضع يده عليه صار ملكه لانه ان كان مملوكا له فلا كلام او مباحا ملكه بوضع يده عليه واما غير المالك فله الاجتهاد في المباح كالمو اختلط ملك المحصور بملك غيره المحصور فان له الاجتهاد واخذ ملكه بالاجتهاد والمباح هنا بمنزلة المملوك بجامع جواز اخذه ولا يضر احتمال

بمثله له جازله ان يعزل قدر الحرام بنية القسمة ويتصرف في الباقي ويسلم الذي عزله لصاحبه ان وجد والا فلناظر بيت المال واستقل بالقسمة على خلاف المقرر في الشريك للضرورة اذ الفرض الجمل بالمالك فاندفع ما قبل تعيين الرفع للقاضي لقسمة عن المالك وفي المجموع طريقه ان يصرف قدر الحرام إلى ما يجب صرفه فيه ويتصرف في الباقي بما اراد ومن (٣٤١) هذا اختلاط او خلط نحو دراهم جماعة

ولم تتميز طريقه ان يقسم الجميع بينهم على قدر حقوقهم وزعم العوام ان اختلاط الحلال بالحرام يحرمه باطل وفيه كالروضة ان حكم هذا كالحمام المختلط ومراده التشبيه به في طريق التصرف لافي حل الاجتهاد اذ لا علامة هنا لان الفرض ان الكل صار شيئا واحدا لا يمكن التمييز فيه بخلاف الحمام فان قلت هذا يناه في الغصب ان ملك الخاطئ يقتضى ملك الغاصب ومن ثم اطل في الانوار في رد هذا بذاك قلت لا ينافيه لان ذاك فيما اذا عرف المالك وهذا فيما اذا جهل كما تقررو بفرض استوائهما في معرفته فاهنا انما هو ان له افراز قدر الحرام من المختلط اي بغير الاراد او هذا لا ينافي ملكه له لانه ملك مقيد باعطائه بدل كما مر فتامله وقد بسطت الكلام عليه في شرح الباب بما لا يستغنى عن مراجعته (ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فان) ازمنه بمجموع جرحيهما

ويؤيده قول الشارح الاتي لانه ملك مقيد الخ ويبقى غن سم والرشيدي ما يتعلق بالمقام (قوله بمثله) متعلق باختلاط وقوله له اي لشخص حال من مثله (قوله جازله ان يعزل الخ) قال في الروض كحمامة اي لغيره اختلطت بحمامه ياكله بالا اجتهاد الا واحدة اسم (قوله ان وجد) اي ان عرفه وقوله والا فلناظر بيت المال او صرفه هو بنفسه لمصالح بيت المال ان عرفها اعمش (قوله فاندفع الخ) فيه تامل (قوله وفي المجموع الخ) تقدم عن المغنى والنهاية ما يوافق (قوله طريقه) اي تتميز حقه ان يصرف الخ انظره مع قوله السابق ويسلم الذي عزله الخ الا ان يراد جواز كل من الطريقين او يراد بما يجب صرفه فيه الصرف لما السكة ان وجد ثم لناظر بيت المال اه سم وقوله او يراد بما يجب الخ محل تامل وعبرة الرشيدي قوله ان يصرف قدر الحرام انظر هل الصرف المذكور شرط لجواز التصرف في الباقي حتى لا يجوز له التصرف عقب التمييز كما هو ظاهر العبارة والظاهر انه غير مراداه (قوله ومن هذا) اي اختلاط المثل بمثله (قوله ان يقسم الخ) الظاهر انه ببناء المفعول (قوله وفيه) اي المجموع (قوله ان حكم هذا) اي نحو دراهم مختلطة او مخلوطة بلا تتميز لجماعة (قوله هذا ينافي) اي ما مر في اول الفرع ويجوز رد الاشارة الى ما ذكره عن المجموع والروضة (قوله لان ذاك الخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح وهذا قد حررنا في هامش باب الغصب ان شرط ملك الغاصب ان يوجد منه الفعل فان اختلط بنفسه لم يملك بل يكون شريكا وما هنا مصور في الاول بالاختلاط بنفسه فلا اشكال بالنسبة له اه سم (قوله وهذا لا ينافي ملكه لانه) الخ فيه نظر اه سم (قوله ازمنه بمجموع جرحيهما الخ) اي بان لا يكون واحد منهما على حاله من مانوسكت عن هذه الحالة المنهج والنهاية والمغنى لدخولها في قول المصنف او ازمنه دون الاول الخ (قوله لما ياتي) اي من ان الاول جرحه وهو مباح (قوله فان جرحه) اي الاول (قوله ويمكن الثاني من ذبحه) اي وتركه (قوله نظير ما ياتي) اي في قوله اما اذا تمكن من ذبحهم الخ (قوله وعليه ما نقص الخ) وكذا اذا لم يذفق وتمكن الثاني من الذبح وذبحه (قوله وكذا) اي يلزم الاول قيمة الصيد مجروحاً بالجرحين الاولين (قوله نظير ما ياتي الخ) يحتمل انه راجع الى ما قبل قوله وكذا الخ ايضا وعلى كل ياتي فيما بعد كذا الاستدراك الاتي (قوله اي لم يوجد) الى قوله وهذا هو الراجح في المغنى الا قوله وقول الامام الى المتن والى قوله ففيما يلزم في النهاية الا قوله ويؤخذ الى المتن وقوله كذا من قوله وكذا في الجرحين وقوله على ما اقتضاه الى ينبغي (قوله

اخذ المملوك كالا يضرب في اجتهاد من اختلط ملكه بملك غيره احتمال اخذ ملك غيره فيه نظر (قوله جازله ان يعزل قدر الحرام الخ) قال في الروض كحمامة اي لغيره اختلطت بحمامه ياكله بالا اجتهاد الا واحدة اه قال في شرحه وهذا ما ذكره البغوي والذي حكاه الروياني انه ليس له ان ياكل واحدة منه حتى يصالح ذلك الغير او يقاسمه اه وهو ظاهر ان علم المالك (قوله طريقه ان يصرف الخ) انظره مع قوله جواز كل من الطريقين او يراد بما يجب السابق ويسلم الذي عزله الخ الا ان يراد صرفه فيه الصرف لما السكة ان وجد ثم لناظر بيت المال (قوله لان ذاك الخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح وهذا قد حررنا في هامش باب الغصب ان شرط ملك الغاصب اذا وجد منه الفعل الذي هو الخلط فان اختلط بنفسه لم يملك بل يكون شريكا وما هنا مصور في الاول في الاختلاط بنفسه فلا اشكال بالنسبة له (قوله هذا لا ينافي ملكه لانه ملك مقيد) فيه نظر

فهو للثاني ولا ضمان على الاول لما ياتي فان جرحه ثانيا ايضا ولم يذفق وتمكن الثاني من ذبحه ضمن ربع قيمته توزيعا للتصف على جرحيه المهدر احدهما نظير ما ياتي مع استدراك صاحب التقریب اذ فق فان اصاب المذبح حل وعليه ما نقص من قيمته بالذبح والاحرم وعليه قيمته مجروحاً بالجرحين الاولين وكذا ان لم يذفق ولم يتمكن الثاني من ذبحه نظير ما ياتي وان (ذفق الثاني او ازمن دون الاول) اي لم يوجد منه تذييف ولا ازمان (فهو للثاني) لانه المؤثر في امتناعه ولا شيء على الاول لانه جرحه وهو مباح (وان ذفق الاول) هو (له) لذلك

لن على الثاني ارش ما نقص بحر حه من لحمه وجلده لانه جنى على ملك الغير (وان اذن من) الاول (فهو له) لذلك (ثم ان ذفف الثاني يقطع  
حلقوم ومرى فهو حلال وعليه للاول ما نقص بالذبح) وهو ما بين قيمته زمنا ومذبحا كذبحه شاة غيره متعدد باقوال الامام لما يماظهر التفاوت  
في مستقر الحياة تعقبه البلقيني بان الجلد (٣٤٢) ينقص بالقطع وان ذفف ولكنه حيثما انما يضمن نقص الجلد فقط ويؤخذ منه صحة كلام

الامام لانه انما تقي في  
غير مستقر الحياة التفاوت  
بين قيمته مذبحا وزمنا لا  
مطلق القيمة فلا رد عليه ما  
ذكر في الجلد (وان ذفف  
لا يقطعها) اي الحلقوم  
والمرى فحرام لانه مقدور  
عليه وهو لا يحل الا بذبحه  
اولم يذفف ومات بالجرحين  
فحرام) لاجتماع المباح  
والمحرم (ويضمنه الثاني  
للاول) لانه افسد ملكه اي  
يضمن له في التدفيع قيمته  
زمنا وكذا في الجرحين  
الغير المذققين لان لم يتمكن  
الاول من ذبحه على ما اقتضاه  
كلامهم لكن صححا  
استدرك صاحب التقریب  
عليهم بانه ينبغي اذا ساوى  
سليما عشرة ومزنا تسعة  
ومذبحا ثمانية انه يلزمه  
ثمانية ونصف لحصول  
الزهوق بفعلها فيوزع  
الدرهم الفاتت بهما عليهما  
اما اذا تمكن من ذبحه  
فتركه فله قدر ما فوته الثاني  
لا يجمع قيمته زمنا لانه  
بتفريقه جعل فعل نفسه  
افسادا ففي هذا المثال  
تجمع قيمته سليما وزمنا  
تبلغ تسعة عشر فيقسم  
عليهما ما فوته وهو عشرة  
خصة الاول لو ضمن عشرة

لكن على الثاني ارش ما نقص الخ) اي ان كان اه مغنى (قوله) وقول الامام لما يماظهر التفاوت في مستقر  
الحياة) تتمته فان كان متما لما بحث لولم يذبح ملكه فاعندى انه ينقص بالذبح شيء اه سم ونهاية (قوله) تعقبه  
البلقيني الخ) خبر وقول الامام الخ وافر النهاية تعقبه (قوله) ويؤخذ الخ) هذا من كلام الشارح وقوله منه  
اي الاستدراك (قوله) فلا يرد عليه الخ) فيه نظر اه سم (قوله) وكذا في الجرحين الخ) اي يضمن قيمته زمنا  
اه سم اي التسعة في المثال الاتي (قوله) على ما اقتضاه كلامهم لكن صححه الخ) راجع لما بعد كذا كما يعلم  
بمراجعة الروض وغيره سم وورشيدى (قوله) لكن صححا الخ) معتمد اه بجري وجزم به النهاية والمغنى  
(قوله) ومذبحا) اي لو ذبح كما قال في العباب فينظر الى قيمته لو ذبح فان كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية  
ونصف اه سم (قوله) انه يلزمه ثمانية ونصف) اي لا تسعة كما اقتضاه كلامهم اه سم (قوله) فتركه الخ)  
ولو ذبحه لزم الثاني الارش ان حصل بحر حه نقص مغنى ونهاية (قوله) فعل نفسه) وهو لازمانه الصيد  
(قوله) في هذا المثال الخ) وان كانت الجنابة ثلاثة وارش كل جنابة دينار جمعت القيم التي هي عشرة  
وتسعة وثمانية فيكون المجموع سبعة وعشرين فتقسم العشرة عليها اه نهاية (قوله) تجمع قيمته سليما  
الخ) ايضاح ذلك ان تقول لو فرض قيمته وقت رمى الاول عشرة دنانير وعند رمى الثاني تسعة فيقسم  
ما فوته وهو العشرة على مجموع القيمتين وهو تسعة عشر فيقسم من العشرة تسعة دنانير ونصف دينار  
على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من التسعة عشر وذلك خمسة دنانير وعلى الثاني تسعة  
اجزاء من التسعة عشر وذلك اربعة دنانير ونصف دينار ويفضل من العشرة المقسومة نصف دينار يقسم  
على تسعة عشر فيخص الاول عشرة اجزاء من نصف دينار ويخص الثاني تسعة اجزاء منه فتكون جملة  
ما على الاول خمسة دنانير وعشرة اجزاء من تسعة عشر جزء من نصف دينار وجملة ما على الثاني اربعة  
دنانير ونصف دينار وتسعة اجزاء من تسعة عشر جزء من نصف دينار اه سم (قوله) تبلغ الخ) اي قيمتها  
سليما وزمنا عبارة المغنى والنهاية فيصير المجموع تسعة عشر فيقسم عليه الخ) وهي احسن (قوله) فيقسم  
عليهما) اي على القيمتين (قوله) ما فوته وهو العشرة) اي بعد بسطها من جنس المقسوم عليه اه بجري (قوله)  
لو ضمن) ولا فوهو مالكة (قوله) من تسعة عشر جزء من عشرة) من الاولى تبعية والثانية ابتدائية  
اه بجري (قوله) اللازمة له) اي على الاول (قوله) وهذا الخ) اي ما صححه الشيخان من استدراك صاحب  
التقریب (قوله) على ملوك) عبارة النهاية على عبده مثلاه (قوله) جراحة الخ) مفعول مطلق نوعي لقوله  
جنى (قوله) لانه الخ) من مقول ابن الصلاح وعلة للتعين (قوله) بما يقطعها عنها) اي بكيفية تقطع الواقعة  
عن النظائر (قوله) فاقل تلك الاوجه الخ) جواب اذا (قوله) هو هذا) اي اقلها ما طبق عليه العراقيون وقوله

(قوله) وقول الامام لما يماظهر التفاوت في مستقر الحياة) قال فان كان متما لما بحث لولم يذبح ملكه فاعندى  
انه ينقص بالذبح شيء (قوله) فلا يرد عليه) فيه نظر (قوله) وكذا في الجرحين) اي يضمن قيمته زمنا  
(قوله) على ما اقتضاه الخ) ثم قوله لكن صححا الخ) راجع لما بعد كذا كما يعلم بمراجعة الروض وغيره (قوله)  
ومذبحا) اي لو ذبح كما قال في العباب فينظر الى قيمته لو ذبح فان كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية ونصف  
اه (قوله) انه يلزمه ثمانية ونصف) لا تسعة كما اقتضاه كلامهم (قوله) في هذا المثال تجمع قيمته سليما  
وزمنا يبلغ تسعة عشر فيقسم عليهما ما فوته وهو عشرة خصة الاول لو ضمن عشرة اجزاء من تسعة عشر  
جزء من عشرة وحصه الثاني تسعة اجزاء من ذلك فهي اللازمة له) ايضاح ذلك ان تقول لو فرض قيمته وقت

أجزاء من تسعة عشر جزء من عشرة وحصه الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي اللازمة له وهذا على الراجح في أصل هذه  
المسئلة وهو ما لو جنى على ملوك قيمته عشرة جراحة ارشها دينار ثم جرحه آخر جراحة ارشها دينار ومات بهما فقيما يلزم الجارحين ستة  
أوجه للاصحاب وكلامهم في تحريرها طويل متشعب والذي أطبق عليه العراقيون منها واعتمده الحاوي الصغير وفروعه وغيرهم وقال ابن الصلاح  
انه متعين لانه إذ لم يكن بدم مخالف للنظائر والقواعد لاختصاص الواقعة بما يقطعها عنها فاقل تلك الاوجه محذوراه وهذا انه يجمع

بين قيمته فتكون تسعة عشر ثم يقسم عليه ما فوقه وهو عشرة فعلى الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة وعلى الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة (وان جرحا) هـ (معا وذفقا) هـ بجرهما (او ازمنا) هـ به او ذفقا احدهما وازمنه الاخر او احتمل كون الا زمان بهما او باحدهما (ف) هو (لها) وان تفاوت جرحاهما او كان احدهما في المذبح لا اشتراكهما (٣٢٣) في سبب الملك لكن ظاهر في الاخرة

ومن ثم ندب لكل أن يستحل الآخر ولو علم تذييف احدهما وشك في تأثير جرح الآخر سلم النصف الاول ووقف النصف الآخر فان بان الحال او اصطلاحا فواضح والا قسم بينهما نصفين ويسن لكل أن يستحل الآخر فيما يخصه بالقسمة (وان ذفف احدهما او ازم دون الآخر) وقد جرحاه معا (ف) هو (له) لانفراده بسبب الملك ولا ضمان على الآخر لانه جرح مباحا ويحل المذفع ولو بغير المذبح (وان ذفف واحد) لا بذبح شرعي (وازم من الآخر) فيما إذا ترتبا (وجهل السابق) منهما (حرم على المذهب) تغليبا للحرم لانه الاصل كما مر فانه يحتمل سبق التذييف فيحل وتأخره فلا إلا بالذبح ومن ثم لو ذبح المذفع حل قطعاً والاعتبار في الترتيب والمعية بالاصابة دون ابتداء الرمي

(كتاب الاضحية)  
(هي) بكسر الهمزة وضحاها مع تخفيف الياء وتشديد ها ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى في الزمن الاتي ويقال ضحية واضحا بفتح

أنه يجمع الخ خبر والذي أطلق الخ (قوله بين قيمته) أي قيمته سلبيا وقيمه مجروحا بالجرح الاول اه نهاية (قوله فيكون) أي مجموع القيمتين (قوله عليه) أي على مجموع تسعة عشر (قوله بجرهما) إلى الكتاب في المعنى (قوله او احتمل الخ) عبارة المعنى ولو جهل كون التذييف او الا زمان منها او من احدهما كان لها عدم الترجيح اه (قوله في الاخرة) وهي صورة الاحتمال (قوله ومن ثم) أي من اجل عدم العلم بالمذفع في الاخرة (قوله تذييف احدهما) عبارة المعنى تأثير احدهما اه (قوله ولا قسم الخ) أي النصف الموقوف فيخصص للاول ثلاثة ارباع الصيدو للآخر ربعه اه معنى (قوله ويسن الخ) أي فيما إذا لم يتبين الحال (قوله ويحل المذفع) بفتح الفاء (قوله لا بذبح شرعي) أي في غير مذبح اه معنى (قوله كما مر) أي في مواضع (قوله ومن ثم لو ذبح المذفع الخ) عبارة المعنى أما لو ذفف احدهما في الذبح فانه يحل قطعاً ويكون بينهما كما استظهره في المطالب لان كلام الجرحين ملك لو انفرد فان جهل السابق لم يكن احدهما أولى به من الآخر فان ادعى كل منهما انه المازن له ولا فذلك تحليف صاحبه فان حلها اقسما ولا شيء لاحدهما على الآخر او حلف احدهما فقط فهو له وله على الناكل ارش ما نقص بالذبح (خاتمة) لو ارسل كلبا وسهما فازمنه الكلب ثم ذبحه السهم حل وان ازمه السهم ثم قتله الكلب حرم ولو اخبر فاسق او كذابي انه ذبح هذه الشاة مثلا حل اكلها لانه من اهل الذبح فان كان في البلد مجوس ومسلمون وجعل ذابح الشاة هل هو مسلم او مجوسي لم يحل اكلها للشك في الذبح المبيح والاصل عدمه نعم ان كان المسلمون اغلب كافي بلاد الاسلام فينبغي كما قال شيخنا ان يحل كذا فيه فيما ربي باب الاجتهاد عن الشيخ اني حامد وغيره فيما لو وجد قطعة لحم اما إذا لم يكن فيه مجوسي فتحل وفي معنى المجوسي كل من لا تحل ذبيحته اه (قوله والاعتبار) إلى الكتاب في النهاية

(كتاب الاضحية)  
(قوله بكسر الهمزة الخ) لو قدم هذه السودة على قول المصنف كما فعله غيره كان اسبك واستغنى عن قوله الاتي ثم مذهبا ان الضحية (قوله بكسر الهمزة) إلى قوله وروى الترمذي في النهاية إلى قوله وكأنه لم ينظر في المعنى لا قوله لكن على نزاع فيه وقوله رشيد إلى قادر وقوله وصح إلى وجاء وقوله ويوافقه إلى ثم (قوله بكسر الهمزة وضحاها) وجمعها اضحى بتخفيف الياء وتشديد ها وقوله ويقال ضحية واضحا وجمع الاول ضحايا والثاني اضحى بالتوئين كارتاة وارطى وقوله بفتح اول كل وكسره فذه ثمان لغات فيها معنى وبجريحى (قوله سميت) عبارة غير وهى ماخوذة من الضحوة سميت الخ (قوله بول ازمنا) أي باسم ماخوذ من اسم اول الخ اه سم (قوله الكتاب) كقوله تعالى فصل لربك وانحر أي صل صلاة العيد وانحر نفسك والسنة كخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين املحين اقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاهما شيخ الاسلام ونهاية ومعنى (قوله انها) أي الاضحية (قوله والخبر الخ) مبتدأ خبره قال ابن

زمى الاول عشرة دنائير وعذرى الثاني تسعة فيقسم ما فوقه وهو عشرة على مجموع القيمتين وهو تسعة عشر فنها تسعة دنائير ونصف دينار على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر وذلك خمسة دنائير وعلى الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر وذلك اربعة دنائير ونصف دينار يفضل من العشرة المقسومة نصف دينار يقسم على تسعة عشر فيخصص الاول عشرة اجزاء من نصف دينار ويخصص الثاني تسعة اجزاء منه فيكون جملة ما على الاول خمسة دنائير ونصف وتسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من نصف دينار برر

(كتاب الاضحية)

أول كل وكسره سميت بأول أزمنا فعلمها وهو وقت الضحى والاصل في مشروعيتها الكتاب والسنة واجماع الامة روى الترمذي والحاكم وهو صحيح لكن على نزاع فيه خبر ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل احب إلى الله تعالى من ارافة الدم انها لثاني يوم القيامة بقرونها وظلالها وان الدم ليقع من الله بمكان قبل ان يقع على الارض فطيبوا بها نفسا والخبر المذكور في الرافي وغيره عظموا اضحايكم فانها على الصراط



مطابقاً كما قال ابن الصلاح خير ثابت ثم مذهبنا ان التضحية (سنة) في حقنا الحر أو مريض مسلم مكلف رشيد نعم الولي الاب أو الجدل لا غير التضحية عن موليّه من مال نفسه (٣٤٤) كما يأتي قادر بان نضل عن حاجة مونه ما ر في صدقة التطوع ولو مسافر أو بدوي أو حاجا بني

والان أهدي خلافا لمن شذ  
مؤكدة الخبر الترمذي  
امرت بالنحر وهو سنة لكم  
والدارقطني كتب على  
النحر وليس بواجب عليكم  
وصح خبر ليس في المال حق  
سوى الزكاة وجاء باسناد  
حسن أن أبا بكر وعمر رضي  
الله عنهما كانا لا يضحيان  
مخافة أن يرى الناس  
وجوبها وبوافقه  
تفويضها في خبر مسلم  
الى ارادة المضحي  
والواجب لا يقال فيه ذلك  
ثم ان تعدد أهل البيت  
كانت سنة كناية فتجزى  
من واحد رشيد منهم لما  
صح عن أبي أيوب الانصاري  
رضي الله عنه كنا نضحى  
بالشاة الواحدة يذبحها  
الرجل عنه وعن أهل بيته  
والافسنة عين ويكره تركها  
للخلاف في وجوبها ومن  
ثم كانت أفضل من صدقة  
التطوع وبحث البلقيني  
أخذ من زكاة الفطر ان  
ندبها لا يتعلق بمن كان حلالا  
أول وقتها وان انفصل عقب  
دخوله ثم رأيت احتج أيضا  
بقول الاصحاب لا يضحى  
عما في البطان كالا تخرج  
عنه الفطرة اه وكأنه لم  
ينظر الى احتمال ان مرادهم

الصلاح (قوله في حقنا) الى قوله بان نضل في النهاية الا قوله مكلف الى قادر (قوله في حقنا) وأما في  
حقه صلى الله عليه وسلم فواجبة لخبر الترمذي والدارقطني الاتيين اه معنى (قوله او مريض) اي إذا  
ملك ما لا يبعثه الحر اه معنى (قوله من مال نفسه) اي لا من مال المولى لان المولى مأمور بالاحتياط لمال  
موليّه ومنوع من التبرع به والاضحية تبرع اه معنى (قوله كما يأتي) اي قبيل الفصل (قوله بان نضل  
الخ) قال الزركشي ولا بد ان تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من مونه على ما سبق في صدقة التطوع لانها نوع  
صدقة انتهى وظاهر هذا أنه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في يومه وليته وكسوة فصله كما مر وينبغي  
ان تكون فاضلة عن يوم العيد واما يوم التشريق فانها وقتها كما ان يوم العيد وليلة العيد وقت زكاة الفطر  
واشترطوا فيها ان تكون فاضلة عن ذلك اه معنى وأقره السيد عمرو في البجيرمي عن العناني عن الرمي  
ما يوافقه (قوله عن حاجة مونه) ومنه نفسه اه سم (قوله خلافا لمن شذ الخ) عبارة المأني لانه صلى الله  
عليه وسلم ضحى في منى عن نسائه بالبرر رواه الشيخان وبهذا رد على العبدري في قوله انها لا تسن للحاج بني  
وأن الذي ينحره هدى لأضحية اه (قوله لخبر الترمذي الخ) تعليل لما في المتن من السنة (قوله) وهو سنة  
لكم قد يقال السنة بالمعنى المعروف اصطلاح حادث فاني يحمل عليه الحديث فالظاهر ان المراد بها معناها  
اللغوي وهو الطريقة فلا ينافي الوجوب اه سيد عمرو وقد يجاب بان مقابلتها باول الحديث قرينة دالة على  
ان المراد بها المعنى المعروف (قوله مخافة ان يرى الناس الخ) لا يقال هذا يندفع بالاخبار بعدم وجوبها  
لانه قد اجيب عن مثل هذا في مواضع تتفق بفعله صلى الله عليه وسلم بما حصله ان عدم الفعل اقوى في  
انقياد النفوس واعتقادها لما دل عليه الترك من عدم الوجوب من القول لانه يحتل المجاز وغيره من  
الاشياء المخرجة له عن الدلالة اه عش (قوله وبوافقه) اي ما ذكر من الاخبار (قوله تفويضها) اي  
الاضحية اه عش (قوله ثم ان تعدد) الى قوله وبحث في النهاية لا قوله فتجزى الى والافسنة (قوله فتجزى  
من واحد رشيد الخ) شامل لغير القائم على أهل البيت اه سم عبارة عش قال مر الاقرب ان المراد  
بأهل البيت من تلزم نفقتهم شخصا واحدا قال والقياس على هذا ان شرط وقوعها عنهم ان يكون المضحي هو  
الذي تلزمه النفقة حتى لو ضحى بعض عياله لم يقع عن غير ذلك البعض وفي حجج خلافه وهو الاقرب لانه المناسب  
لكونها سنة كفاية اه وسياقي ما يتعلق به (قوله ومن ثم كان افضل الخ) هل المراد ما تصدق به منها  
افضل من صدقة التطوع اه سم (اقول) والظاهر ان المراد جميع الاضحية وفضل الله تعالى واسع  
(قوله وبحث البلقيني اخذ من زكاة الفطر الخ) في الاخذ بحث لا يخفى اه سم عبارة السيد عمر ولك ان  
توقف في هذا الاخذ فان وجه عدم الخطاب بزكاة الفطر انتفاء الموجب لانهم صرحوا بان موجبها مجموع  
الامر من أعنى آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال بخلاف ما نحن فيه فان كلامهم ظاهر أو صريح في  
ان الموجب هنا امر واحد وهو هذا الزمن المعين فن صار بمن يصح عنه في جزء منه ضحى عنه قياسا على نحو  
الصلاة قد يدرحق تدبر اه (قوله عقب دخوله) عبارة المأني وان انفصل بعد في يوم النحر او بعده اه  
(قوله انتهى) اي كلام الاذرعى (قوله وكأنه لم ينظر) اي البلقيني (قوله يرد ذلك) اي الاحتمال المذكور  
لان المراد بالمشبه بالمتولد في يوم العيد (قوله كما تقرر) اي بقوله ما يذبح من النعم الخ (قوله ويرد بان الخ)  
ويرد ايضا بان الضمير عائد للتضحية المفهومة من الاضحية او للاضحية لكن مع حذف مضاف اي ذبح اه

(قوله باول الخ) أي باسم مأخوذ من اسم أول الخ (قوله بالافضل عن حاجة مونه الخ) ومنه نفسه (قوله)  
فتجزى من واحد رشيد منهم) شامل لغير القائم على أهل البيت (قوله ومن ثم كانت افضل) هل المراد ان  
ما تصدق به منها افضل من صدقة التطوع (قوله وبحث البلقيني اخذ من زكاة الفطر الخ) في الاخذ بحث  
لا يخفى (قوله ويرد بان ذكر الاضحية الخ) يرد ايضا بان الضمير عائد للتضحية المفهومة من الاضحية او

ادام بجنا لان التشبيه بزكاة الفطر يرد ذاك قيل قوله هي سنة غير مستقيم لان الاضحية غير  
كما تقرر ويرد بان ذكر الاضحية في الترجمة دال على ان الراد منها ما يعم الامر من فاعاد الضمير  
سم

على أحدهما لظهوره من

قرينة السياق ففيه نوع استخدام (تبيينه) لم يبينوا المراد بآهل البيت هنالك منهم ينوهم في الوقف فقالوا الو قال وقتت على آهل بيتي فهم أقارب الرجال والنساء فيحتمل أن المراد هنالك أيضا ويوافقه ما مر أن آهل البيت أن تعددوا كانت سنة كفاية ولا فسنة عين ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تسن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كعصاة الجنابة وفي تصريحهم بندها لكل واحد من آهل البيت ما يمنع أن المراد بهم المحاجير ويحتمل أن المراد بآهل البيت هنا ما يجمعهم نفقة منفق واحد ولو تبرعا ويفرق بين ما هنا والوقف بأن مداره على المتبادر من الالفاظ غالبا حتى يحمل عليه لفظ الواقف وإن لم يقصده وهنا على من هو من آهل المواساة إذا الضحية كذلك ومن هو في نفقة غيره ليس من آهل المواساة غالبا وقول أبي أيوب يذبها الرجل عنه وعن آهل بيته يحتمل كلا من المعنيين ويحتمل أن المراد به ظاهره وهم الساكنون بدار واحدة بان اتحدت مرافقها وإن لم يكن بينهم قرابة به جزم بعضهم لكنه بعيد ولذلك تمتة في شرح العباب فراجعها فانها مهمة (لا

سم (قوله على أحدهما) وهو التوضيحية (قوله ففيه نوع استخدام) لا يخفى أن الاستخدام لا يتوقف على أن المراد منها في الترجمة ما يعبر الامرين بل يتحقق وإن اريد في الترجمة أحد الامرين فقط إذا صلحت للامر الآخر كما يعلم من محله على أن دعوى أن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكر من نوعه ويجوز أن يريد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التوضيحية فلا استخدام نعم أن اريد بها في الضمير معنى التوضيحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وأن يذب بها الخ وأن اريد بها فيها ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال اه سم (قوله ينوهم) الاولى افراد ضمير النصب (قوله ومعنى كونها) إلى قوله وفي تصريحهم في النهاية (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب أيضا وهذا مخصص قولهم الآتي والشاة عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطالب اه سم (قوله ومعنى كونها الخ) عبارته في شرح الارشاد ومعنى كونها سنة كفاية إذا فعلها واحد من آهل البيت أي عرفا فيما يظهر وإن لم يلزم بعضهم مؤنة بعض كفي عنهم انتهى وما ذكره في المراد بآهل البيت مثنى عليه الطالب لاوى كذا في حاشية سم على شرح المنهج وينبغي أن يكون هو الماعول عليه وإن قال في التحفة انه بعيد اه سيد عمر (قوله سقوط الطلب بفعل الغير) يحتمل أن المراد أصل الطالب لا الطالب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقعت اضحية واثيب وقد يقال سقوط الطالب على الإطلاق لا ينافي الوقوع اضحية والثواب اه سم (قوله بفعل الغير) ظاهره وإن لم تلزمه النفقة اه ع ش (قوله لا حصول الثواب لمن لم يفعل الخ) نعم ذكر المصنف في شرح مسلم أنه إن أشرك غيره في ثوابها جاز اه نهاية أي كان يقول أشركتك أو فلانا في ثوابها وظاهره ولو بعدنية التوضيحية لنفسه وهو قريب ع ش (قوله أن المراد بهم) أي بآهل البيت (قوله ويحتمل أن المراد بآهل البيت ما يجمعهم نفقة منفق الخ) هذا هو الذي صححه شيخنا الشهاب الرمي بهامش شرح الروض ولم يتعرض لقول الشارح ولو تبرعا وسئل شيخنا المذكور عن جماعة سكنوا بيتا ولا قرابة بينهم فضحى واحد منهم هل يجزى عنهم وحاصل ما اعتمدته في ذلك عدم الاجزاء اه سم ومر ع ش عن الرمي ما يوافقه وكذا في البحيرى عن الزيادة ما يوافقه (قوله وهنا) أي في الاضحية وعطفه على ما قبله مبنى على توهم أنه قال فيه أن المدار هناك الخ (قوله كذلك) أي من المواساة (قوله يحتمل المعنيين)

للاضحية لكن مع حذف مضاف أي ذبح (قوله ففيه نوع استخدام) لا يخفى أن الاستخدام لا يتوقف على أن المراد منها في الترجمة ما يعبر الامرين بل يتحقق وأن اريد بها في الترجمة أحد الامرين فقط إذا صلحت للامر الآخر كما يعلم من محله على أن دعوى أن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكر من نوعه ويجوز أن يريد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التوضيحية فلا استخدام نعم أن اريد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التوضيحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وأن يذب بها الخ وأن اريد بها فيها ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب أيضا وهو تخصيص قولهم الآتي والشاة عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطالب ثم قال في شرح العباب عن الأذرع قضية كلام الشيخين وبه صرح إبراهيم المروزي أنه لو نوى بالشاة نفسه وآهل بيته لم يجز إذا لا تقع إلا عن واحد الحديث محمول على الاشتراك في الثواب لا الاضحية وقال الفوراني لو قال هذه عني وعن آهل بيتي كانت شاة لحم إلا أن يريد وقوعها عن نفسه وإنما أشرك غيره في ثوابها وخبر اللهم هذا عن امتي وفي رواية غمن لم يضع من امتي محمول لنص البويطى على أن من نواها عنه وعن آهل بيته اجزاء على الشركة في الثواب لا الاضحية لا استحالة وقوعها عن كلهم عن كل جزء من شاة ولا احسب فيه خلافا اه وبما قدمته علم أن معنى نفى الاجزاء عدم حصول ذلك الثواب بخصوص وأن حمل الفوراني له على حقيقة فيه نظر الخ اه (قوله سقوط الطلب) يحتمل أن المراد أصل الطلب لا الطالب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقعت اضحية واثيب وقد يقال سقوط الطلب على الإطلاق لا ينافي الوقوع اضحية والثواب (قوله ويحتمل أن المراد بآهل البيت هنا ما يجمعهم نفقة منفق واحد) هو الذي صححه شيخنا الشهاب الرمي بهامش شرح

الاتزام ورد عليه التزم  
اضحية أو هي لازمة لي وان  
اشتريت هذه الشاة فله  
على ان أجعلها أضحية ولا  
وجوب فيها أو خصوص  
النذر ورد جعلت هذه  
أضحية أو هذه أضحية فانها  
تجب فيها الحاقا لهما  
بالتحريم والوقف اه  
ويجب باختيار الثاني ولا  
يرد ذاك العلم بهما من  
قوله الآتي وكذا لو قال  
جعلتها أضحية والاول وينم  
ايراد تلك الثلاثة بان الذي  
يتجه في الاولين انهما كناية  
نذرو في الثالث انها لا تصير  
أضحية بالشراء بل بالجعل  
بعده فيلزمه ان قصد الشكر  
على حصول نعمة الملك والا  
كان نذر لجاج فاندفع اطلاق  
قوله ولا وجوب فيها (ويسن  
لمريدها) غير المحرم ولا  
يقوم نذره بلا ارادة لها مقام  
ارادته لها لانه قد يحل  
بالواجب (ان لا يزيل شعره)  
ولو بنحو عاتته وابطله  
(ولا ظفره) ولا غيرهما من  
سائر أجزاء البدن حتى الدم  
كما صرحوا به في الطلاق  
قاله الاسنوي لكن غلطه  
البلقيني بانه لا يصح لعه  
من الاجزاء هنا وانما المراد  
تبقية الاجزاء الظاهرة نحو  
جلدة لا يضر قطعها ولا  
حاجة له فيه (في عشر ذي الحجة

ولكنه ظاهر في المعنى الثاني (قوله كسائر المندوبات) إلى قوله ويجب في المعنى لإقوله أو هي لازمة لي  
(قوله وصرح به) أي بعد قوله هي سنة اه معنى (قوله ثلاثيهم الخ) وللتلويح بمخالفة أبي حنيفة حيث  
أوجبها على مقيم بالبلد مالك لنصاب زكوى وللتنبية على ان نية الشراء للأضحية لا لتصير به أضحية لان ازالة  
الملك على سبيل القرية لا تحصل بذلك كما لو اشترى عبد ابنة العتق أو الوقف اه معنى وعبرة سم اقول  
في التصريح به افادة الوجوب بالاتزام وانحصار طريق الوجوب في الاتزام والسكوت عنه لا يدل على ذلك  
وهذا فائدة أي فائدة اه (قوله الطريقة) أي التي هي اعم من الواجب والمندوب اه معنى (قوله وإن  
اشتريت الخ) عبارة الروض فان قال الله على ان اشتريت شاة ان اجعلها أضحية واشترى لزمه ان يجعلها قال في  
شرحه هذا ان قصد الشكر على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاج اه ثم قال في الروض فان عينها في  
لزوم جعلها أضحية وجهان ولا تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية انتهى اه سم وعبرة بالمعنى وما لو قال  
ان اشتريت هذه الشاة فله على ان اجعلها أضحية ثم اشترى لزمه ان يجعلها أضحية كما هو اقيس الوجهين  
في المجموع تغليباً لحكم التعيين وقد أوجبها قبل الملك فيلغو كالمعلق به طلاقاً أو عتقاً بخلاف ما لو قال ان  
اشتريت شاة فله على ان أجعلها أضحية ثم اشترى شاة لزمه ان يجعلها أضحية وفاء بما التزمه في ذمة هذا ان قصد  
الشكر على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاج وسيأتي اه (قوله او هذه أضحية الخ) ينبغي ان يكون  
محله ما لم يقصد الاخبار فان قصده أي هذه الشاة التي اريد التضحية بها فلا تعين اه سيد عمر (قوله فانها  
تجب فيهما) أي مع انهما ليستا بنذر اه معنى (قوله والاول) عطف على الثاني (قوله وينم الخ) أو يقال  
ان المراد مطلق الاتزام الشرعي ولا يرد عليه شيء فتدبره اه سيد عمر (قوله انهما كناية نذر) جزم به  
الاستاذ في كثره اه سم (قوله بل بالجعل بعده) ما المراد به اه سم والظاهر ان المراد به بان يقول بعد  
شرائه جعلتها أضحية (قوله فيلزمه ان قصد الخ) ومر عن المعنى والروض وشرحه انه في المنكر لا في المعروف  
(قول المتن ويسن لمريدها الخ) قال الزركشي وفي معنى مريد الاضحية من اراد ان يهدي شيئاً من النعم إلى  
البيت بل اولى وبه صرح ابن سراقه اه معنى ونقل ع ش عن سم على المنهج مثله (قول المتن لمريدها)  
أي التضحية يخرج ما عدا من يريدها من أهل البيت ولو وقعت عنهم اه سم (قوله غير المحرم) أي أما المحرم  
فيحرم عليه ازالة الشعر والظفر اه معنى (قوله نذره) أي نحر الاضحية وقوله لها أي التضحية تتازع فيه  
قوله نذره وقوله ارادة (قول المتن ان لا يزيل شعره ولا ظفره) أي شيئاً من ذلك اه نهاية (قوله ولو بنحو  
عاتته) إلى قوله حتى الدم في النهاية والمعنى (قوله ولو بنحو عاتته الخ) عبارة النهاية والمعنى وسواء في ذلك شعر  
الراس والحية والابط والعانة والشارب وغيرها اه (قوله لكن غلطه البلقيني الخ) اقتصر الكنز على  
الجزم بما قاله الاسنوي بلا عزو اه سم (قوله بانه لا يصلح الخ) لم ذاك سم (قوله لا يضر قطعها الخ) صفة  
جلدة وللنحو وقوله فيه أي القطع (قول المتن في عشر ذي الحجة) أي ولو في يوم الجمعة ع ش وعبرة (قوله  
الروض ولم يتعرض لقول الشارح ولو تبرع اسئل شيخنا الشهاب الرملي عن جماعة سكنوا بيتنا ولا قرابة بينهم  
فضحى واحد منهم هل يجوز عنهم وحاصل اعتماده في ذلك عدم الاجزاء (قوله وصرح به ثلاثيهم الخ)  
اقول في التصريح به افادة الوجوب بالاتزام وانحصار طريق الوجوب في الاتزام والسكوت عنه لا يدل  
على ذلك وهذا فائدة أي فائدة (قوله وان اشتريت هذه الشاة فله على ان اجعلها أضحية الخ) عبارة الروضة  
فان قال الله على ان اشتريت شاة ان اجعلها أضحية واشترى لزمه ان يجعلها قال في شرحه هذا ان قصد الشكر  
على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاج اه ثم قال في الروض فان عينها في لزوم جعلها وجهان ولا  
تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية اه (قوله انهما كناية نذر) جزم به الاستاذ في كثره فقال ولو قال  
التزمت الاضحية أو هي لازمة لي فكناية نذرها (قوله بل بالجعل بعده) ما المراد به (قوله لمريدها) يخرج  
ما عدا مريدها من أهل البيت وان وقعت عنهم (قوله قاله الاسنوي لكن غلطه البلقيني الخ) اقتصر في  
الكنز على الجزم بما قاله الاسنوي من غير عزو (قوله بانه لا يصلح) لم ذاك

التشبه بالحرمين والالكره نحو الطيب والمحيط فان فعل كره وقيل حرم وعليه احمد وغيره مالم يحتاج ولا لا فقد يجب كقطع يد سارق وختان بالغ وقد يستحب كختان صبي او كتنظف لمريد احرام او حضور جمعة على ما يحسنه الزركشي لكن ينافيه افتاء غير واحد بان الصائم اذا اراد ان يحرم او يحضر الجمعة لا يسن له التطيب رعاية للصوم فكذلك هنا رعاية شمول المغفرة اولى وقد يباح كقطع سن وجمعة وسلعة واعترض الاسنوي التثليل بختان الصبي بانها تحرم من ماله واجاب بتصورها بان يكون من اهل البيت او بان يشركه بالغ معه ثم رده بان الاخبار وعبارات الائمة لا تمدلت على الكراهة في حق مريد التضحية وهذا لم يرد ما خالفه غيره فبحث ندب ذلك لمولى ارادها عنه وليه من مال الولي وقياسه الندب في مستأق الاسنوي لوقوعها فيهما عن الصبي ويضم على الاوجه لعشر ذى الحجة ما بعده من ايام التشريق الى ان يضحي ولو فأت أيام التشريق ان شرع القضاء بان اخر النادر التضحية بمعين فانه يلزمه

للامر) الى قوله لا التشبيه في النهاية والمغنى (قوله شمول المغفرة الخ) لعل المراد الشمول قصد احتياطي اذا ازالها لم يشملها كذلك اه سم عبارة البجيرمي انظر اى فائدة لشمول العقق لما مع انها لا تعود حين البعث واجاب الاجمورى بانها لا تعود متصلة بل تعود منفصلة تطالب بحقة كعدم غسلها من الجنابة او يخاله حيث ازالها قبل ذلك اه (قوله ولا) اى ان قصد التشبه بالحرمين (قوله فان فعل) الى قوله ويوجه في المغنى لا قوله وقيل الى مالم يحتاج وقوله وقد يباح الى واعترض وقوله وخالفه الى ويضم وقوله بناء الى والذي (قوله) فان فعل كره) كذا في النهاية (قوله مالم يحتاج) عبارة النهاية ومحل ذلك فيما لا يضر اما نحو ظفر وجملة تضر فلا اه وعبارة المغنى واستثنى من ذلك ما كانت ازالته واجبة الخ (قوله فقد يجب) اى الفعل اى الازالة (قوله وكتنظف لمريد احرام) عبارة المغنى وقول الزركشي لو اراد الاحرام في عشر ذى الحجة لم يكره له الازالة قياسا على ماله دخل يوم الجمعة فانه يستحب له اخذ شعره وظفره ممنوع في المقيس والمقيس عليه اذ لا يخلو العشر من يوم الجمعة اه (قوله اولى) لعله خبر رعاية الخ والاولى ان يقول بل اولى (قوله بانها تحرم) اى الاضحية اه سم (قوله بتصورها) اى الاضحية من الصبي (قوله ثم رده بان الاخبار الخ) اعتمده المغنى عبارة قال الاسنوي ولقاتل ان يمنعه وهو الاوجه يقول الاحاديث الواردة بالامر وعبارات الائمة الخ وقد مناعن سم ما يوافق (قوله وهذا) اى الصبي المذكور (قوله وخالفه) اى الاسنوي (قوله) فبحث ندب ذلك الخ) لعل هذا البحث اقرب وقوله وقياسه الذب الخ فيه توقف لاسيما بالنسبة الى المسئلة الاولى (قوله في مستأق الاسنوي) اى مسئلة كونه من اهل البيت ومسئلة الاثراك (قوله لوقوعها فيهما الخ) فيه بالنسبة الى المسئلة الاولى وتوقف يظهر بمراجعة ما تقدم في معنى كونها سنة كفاية (قوله ويضم) الى قوله ايضا في النهاية لا قوله ولو فأت الى ولو تعددت (قوله ولو فأت الخ) كان ينبغي ان يسقط قوله من ايام التشريق حتى تظهر هذه الغاية او يجهله كلاما مستأنفا كافي المغنى (قوله بمعين الخ) يؤخذ من قوله ويشكل الخ في شرح قول المصنف الاتي لزمه ذبحها الخ ان ذبح المعين كذلك وفي مختصر الكفاية لابن النقيب (فرع) لو قال جعلت هذه اضحية تأقت ذبحها بوقت الاضحية ولو قال لله على ان اضحي شاة فكذلك في الاصح وفي وجه يجوز في جميع السنة الخ اه سم (قوله انتفت الكراهة الخ) (تنبيه) لولم يزل نحو شعره بعد التضحية بل ابقاءه الى العام الثاني واد التضحية ايضا فظاهر انه يسن له ان لا يزيد في عشر ذى الحجة من العام الثاني حتى يضحي خلافا لما توهم انه لا يطالب ترك ازالته في العام الثاني لشمول المغفرة له في العام الاول

(قوله وحكمته شمول المغفرة والعق من النار الخ) قضيته انه لو زال ما ذكر قبل التضحية لم تشملها المغفرة والعق من النار حتى انه يعذب دون بقية الاجزاء وهو بعيد ويحتمل ان المراد شمول المغفرة قصد احتياطي اذا ازالها لم يشملها كذلك (تنبيه) لولم يزل نحو شعره بعد التضحية بل ابقاءه الى العام الثاني واد التضحية ايضا فظاهر انه يسن له ان لا يزيد في عشر ذى الحجة مع العام الثاني حتى يضحي خلافا لما توهم من انه لا يطالب ترك ازالته في العام الثاني فان هذا فاسد لانه زاد زيادته لم تشملها المغفرة وتجددت ذنوب في العام الثاني تحتاج للمغفرة على ان المغفرة في العام الاول غير قطعية (قوله وكتنظف لمريد احرام او حضور جمعة على ما يحسنه الزركشي الخ) ويحتمل الفرق بين مريد الاحرام فلا تكره له الازالة لانه قد يتصور في الاحرام بالشعر ويحتاج لازالة قلزمه الفدية ومريد حضور الجمعة فسكره له الازالة لانه لو احتاج للازاله لم يلزمه شيء وينبغي ان يلحق بمريد الجمعة الكافر اذا اسلم فانه يسن له ازالته لشعر الكفر (لكن ينافيه افتاء غير واحد بان الصائم اذا اراد ان يحرم او يحضر الجمعة لا يسن له التطيب رعاية للصوم فكذلك هنا رعاية شمول المغفرة اولى) لقاتل ان يقول بين ادلة طلب الازالة يوم الجمعة وادلة طلب عدمها لمريد الاضحية عموم وخصوص من وجه وهما متعارضان في مريد الاضحية بالنسبة ليوم الجمعة فيحتاج للترجيح فليتأمل سم (بانها تحرم من ماله) اى الاضحية (قوله بمعين) يؤخذ من قوله الاتي في شرح قول المصنف لزمه ذبحها في هذا الوقت ويشكل عليه الخ مع قوله بعد ذلك وافهم قولنا اداء الخ ان غير المعين كذلك وفي مختصر الكفاية لابن النقيب فرع لو قال جعلت هذه اضحية تأقت ذبحها

ذبحها قضاء ولو تعددت اضحيته انتفت الكراهة

بالاول على الاوجه ايضا بناء على الاصح عند الاصوليين ان الحكم المعلق على معنى كل يكفى فيه أدنى المراتب لتحقيق المسمى فيه وقضيته أنه لو نواها متعددة لم تنف بالاول والذي يتجه أنه لا فرق ويوجه بان القصد شمول المغفرة وقد وجد (وان يذبحها بنفسه) إن أحسن للتابع نعم الافضل للخشي واللائي أن يوكلا (والا) يرد (٣٤٨) الذبح بنفسه (فيشدها) ندبا لما في الخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة رضى الله عنها

فان هذا فاسد لانه زاد زيادة لم تشملها المغفرة وتجددت ذنوب في العام الثاني تحتاج للمغفرة على أن المغفرة في العام الاول غير قطعية اه سم وايضا ان الكمال يقبل الكمال (قوله على الاوجه) ولكن الافضل ان لا يفعل شيئا من ذلك إلى آخر ضحاياه اه معنى (قوله وقضيته انه الخ) ما وجهه اه سم (قوله وقد وجد) قد يقال لم يتحقق وجوده فانه غير لازم لكل بخصوصه فلا احتياط ترك الازالة اه سم وقد يقال ما ذكره إنما يفيد افضلية الترك لا كراهة الفعل (قول المتان وان يذبحها الخ) اى الاضحية الرجل ومغنى ونهاية ومنهج وينبغي ان يستحضر في نفسه عظم نعم الله تعالى وما سخره من الانعام ويجدد الشكر على ذلك عيش وشوبرى (قوله ان احسن) الى قوله وسياتي في النهاية الاقوله وان تقول الى وافهم الى قول المتن وشرط ابل في المغنى الاقوله وان تقول الى ووعدها وقوله وسياتي (قوله نعم الافضل الخ) قال الاذرى والظاهر استحباب التوكيل لكل من ضعف عن الذبح من الرجال لمرض او غيره وان امكنه الاتيان ويتاكد استحبابه للاعمى وكل من تكره ذكاته اه معنى (قوله والا يرد الذبح الخ) اى لعذر او غيره اه معنى (قوله وان تقول الخ) عطف على ذلك (قوله ووعدها الخ) عطف على امر الخ (قوله وان هذا الخ) عطف على قوله انه صلى الله عليه وسلم الخ كما هو صريح صنيع المغنى (قوله وافهم المتن صحة الاستنابة) وبها صرح غيره لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة فنحر منها بيده الشريفة ثلاثا وستين ثم اعطى عليا رضى الله تعالى عنه المدية فنحر ما غير اى بقى والافضل ان يستتيب مسلماتها ياب الاضحية وتكره استنابة كتابى وصبي واعمى قال الرويانى واستنابة الخائض خلاف الاولى ومثلها النفساء اه معنى وقوله والافضل الخ في النهاية ما يوافقه (قوله وسياتي) أى فى المتن (قوله فى بيته) وفى يوم النحر وان تعددت الاضحية مسارة للخيرات اه معنى (قوله بمشهد اهله) لفرحوا بالذبح ويتمتعوا باللحم اه معنى (قوله وله اذا الخ) عبارة بالمغنى ويسن للامام ان يضحي من بيت المال عن المسلمين بدنة فى المصلى وان ينحرا بنفسه رواه البخارى وان لم تيسر بدنة فشاوة وان ضحى عنهم من ماله ضحى حيث شاء (قوله التضحية) عبارة بالمغنى اى الاضحية قال الشارح من حيث التضحية بها اى لا من حيث حل ذبحها واكل لحما ونحو ذلك اه (قوله ويظهر انه لا يجوز) اى المتولد بين ضأن ومعز أو بقر عبارة بالمغنى والمتولد بين ابل وغنم أو بقر وغنم يجوز عن واحد فقط كما هو ظاهر وان لم ار من ذكره اه ويفهم منه كما نبه عليه السيد عمر ان المتولدين بين ابل وبقر يجوز عن سبعة والله اعلم (قول المتن ان يطعن) اى يشرع اه نهاية (قوله بضم العين) ويجوز الفتح ايضا عيش ورشيدى (قوله عنه) اى الطعن (قوله اذن لازمه) اى تمام الخامسة (قول المتن فى الثانية) بالاجماع نهاية ومعنى (قوله لذلك) اى لتظير ذلك على حذف المضاف (قوله هذا) الى قوله وفى خبر مسلم فى المغنى والى قوله اذ لا يخلو فى النهاية الاقوله وفى هذا التأويل الى المتن (قوله هذا) اى اشتراط ذلك فى الضأن (قوله قبلها) اى السنة (قوله والا) اى وان اجذع قبل تمام السنة اى سقط سنة كفى ويكون ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام نهاية ومعنى (قوله ان عجز) اى مرید التضحية (قوله لمنافاته لقولهم الاتى الخ)

بوقت الاضحية ولو قال الله على أن أضحي بشاة فكذلك فى الاصح وفي وجه يجوز فى جميع السنة الخ (قوله بناء على الاصح عند الاصوليين ان الحكم المعلق على معنى كل يكفى) قد يمنع ان هذا من المعلق على كل ويدعى انه متعلق بكل واحدة (قوله وقضيته انه لو نواها متعددة الخ) ما وجهه (قوله وقد وجد) قد يقال لم يتحقق وجوده فانه غير لازم لكل بخصوصه فلا احتياط ترك الازالة (قوله لمنافاته لقولهم الاتى الخ) وجه المنافاة ان قولهم الاتى افاد تقديم جذعة الضان على مسنة المعز والتاويل افاد العكس لان مسنة من جملة المسنة فى

بذلك وأن تقول ان صلاتى ونسكى الى وانا من المسلمين ووعدها بانه يغفر لها باول قطرة من دمها كل ذنب عملته وان هذا لعموم المسلمين وافهم المتن صحة الاستنابة فيها وسياتي ويسن لغير الامام ان يضحي فى بيته بمشهد اهله وله اذا ضحى عن المسلمين أن يذبح بنفسه فى المصلى عقب الصلاة ويخليا للناس للتابع (ولا تصح) التضحية (الامن ابل وبقر) اهلية عراب او جواميس دون بقر وحش (وغنم) للتابع وكالزكاة فلا يكفى متولد بين واحد من هذه وغيرها بخلاف متولد بين نوعين منها على الاوجه ويعتبر على الاوجه ايضا سنها باعلاها سنا كسنتين فى متولد بين ضأن ومعز أو بقر ويظهر انه لا يجوز اى واحد لانه العتيق (وشرط ابل أن يطعن) بضم العين (فى السنة السادسة) ويعبر عنه بتمام الخامسة زمن لازمه الطعن فيما يليها (و) شرط (بقر ومعز) ان يطعن (فى) السنة (الثالثة) ويعبر عنه بتمام الثانية لذلك وكل من هذه الثلاثة يسمى ثنية ومسنة (و) شرط (ضأن)

أن يطعن (فى) السنة (الثانية) ويعبر عنه بتمام السنة لذلك ايضا هذا ان لم يجزع قلبها والا كفى كافى خبر أحمد وغيره وفى وجه خبر مسلم ما حاصله ان جذعة الضأن لا تذبح الا ان عجز عن المسنة وتاوله الجمهور بحمله على الذب أى يسن لكم ان لا تذبحوا الا مسنة فان عجزتم فجذعة ضأن وفى هذا التأويل نظر ظاهر لمنافاته لقولهم الاتى ثم ضأن ثم معز والمسنة فى الخبر تشمل الثلاثة السابقة كفى شرح مسلم عن العلماء

(ويجوز ذكره واثني) اجماعا لكن الذكرو لو بلون مفضل فيها يظهر افضل لان لحمه اطيب الا اذا كثرت زوانه فاثني لم تدا فضل منه ويجزى خشي إذ لا يخلو عنها والذكر افضل منه لاحتمال انوثته وهو افضل من الاثني لاحتمال ذكوره (وخصي) للاتباع ولان لحمه اطيب والخصيتان غير مقصودتين بالا كل عادة بل حرم غير واحد كلها بخلاف الاذن (و) يجزى (٣٤٩) (البعير والبقرة) الذكرو الاثني منها اى

كل منهما (عن سبعة) من البيوت هنا ومن الدماء وان اختلفت اسبابها كتحلل المحصر لخبر مسلم به وان اراد بعضهم مجرد لحم ثم يقسمون اللحم بناء على انها افراز وهو ما صححه في المجموع وعلى انها يبع تمتع القسمه لما مر ان بيع اللحم الرطب بمثله لا يجوز فن طريقه ان يبيع أحد الشريكين لصاحبه حصته بدرهم ولا تجزى في الصيد البدنة عن سبعة ظباء لان القصد المماثلة وظاهر كلامهم اجزاؤها عن سبع شياه في سبع اشجار ويوجه بأنه لا مماثلة فيه وخرج بسبعة مالم يذبحها ثمانية ظنوا انهم سبعة فلا تجزى عن أحد منهم (و) تجزى (الشاة) الضائنة والماعزة (عن واحد) فقط اتفاقا لا عن اكثر بل لو ذبحا عن شاتين مشاعتين بينهما لم يجز لان كلامه يذبح شاة كاملة وخبر اللهم هذا عن محمد وأمة محمد محمول على التشريك في الثواب وهو جائز ومن ثم قالوا له ان يشرك غيره في ثواب

وجه المناقاة ان قولهم الاثني افاض تقديم جذعة الضأن على مسنة المعز والتأويل افاض العكس لان مسنة المعز من جملة المسنة في الخبر اه سم زاد البجيرمي وقال البرماوى والثنية من المعز التي لها ستان مقدمة على التي اجذعت من الضأن قبل تمام السنة لانها اكثر لحم او محل تقديم الضأن على المعز عند استوائهما وعلى هذا الاشكال فليحرم اه اقول عبارة النهاية كشرح المنهج صريحة في تقديم الضأن على المعز مطلقا حيث اقرا التاويل المذكور وقال ع ش ماجرى عليه الجمهور من الحمل على التدب هو المعتمد اه فاجاب القليوبي عن التفسير الاثني عن شرح مسلم عن العلماء بأنه تفسير لغوي (قوله اجماعا) الى قول المتن والشاة في المغنى لا قوله ولو بلون الى افضل وقوله بل حرم الى المتن وقوله وعلى انها الى ولا تجزى وقوله وظاهر كلامهم الى وخرج (قوله افضل) اى من الاثني وظاهره ولو سميته وسيأتى ما فيه اه ع ش (قوله لان لحمه الخ) عبارة المغنى وجبر ما قطع من زيادة لحمه طيبا وكثرة نسف الفحل افضل منه ان لم يحصل منه ضراب اه (قوله اى كل منهما) راجع الى المتن (قول المتن عن سبعة) اى ويجب التصديق على كل منهم من حصته ولا يكتفى بتصديق واحد عن الجميع كما هو ظاهر لانه في حكم سبع اضاح اه سم (قوله من البيوت) الى قوله وعلى انها في النهاية (قوله ومن الدماء الخ) عبارة المغنى ولا يختص اجزاء البعير او البقرة عن سبعة بالتضحية بل لو لم تمشي سبع شياه باباب مختلفة كالتمتع والقران والقوات ومباشرة محذورات الاحرام جاز عن ذلك بعير او بقرة اه (قوله كتحلل المحصر) الظاهر انه مثال للدماء لاللاسباب المختلفة (قوله وان اراد الخ) غاية (قوله بعضهم) اى بعض الشركاء في البعير او البقر (قوله انها افراز) جزم به المغنى والنهاية عبارتهما ولهم قسمة اللحم لان قسمته قسمة افراز اه وزاد الاول على الاصح كما في المجموع اه (قوله فمن طريقه) اى بيع اللحم (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالجميع وقد يشكل في الاضحية لوجوب التصديق بالبعض فلعله فيمن اراد مجرد الاحم خاصة اه سم (قول المتن والشاة عن واحد) ولو ضحى بدنة او بقرة بدل شاة واجبة فالزائد على السبع تطوع فله صرفه مصرف اضحية التطوع من اهداء وتصديق مغنى ونهاية (قوله فقط) الى قوله وظاهره في النهاية والمغنى (قوله بل لو ذبحا عن شاتين الخ) وكذا يقال فيما لو اشترك اكثر من سبعة في بقرتين مشاعتين او بعيرين كذلك لم يجز عنهم لان كل واحد لم يخصه سبع بقرة او بعير من كل واحد من ذلك اه مغنى (قوله له ان يشرك غيره الخ) اى كان يقول أشركتك او فلانا في ثوابها وظاهره ولو بعدنية التضحية لنفسه وهو قريب اه ع ش (قوله وهو ظاهر ان كان ميتا) ويلزم على هذا انه عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء اه سم اقول ويشكل ايضا بما تقدم في شرح في عشر ذى الحجة حتى يضحى من ثمانية مسئلتى الاسنوى ومر انفا عن ع ش ما يصرح بجواز اشراك الحي ايضا وهو قضية اطلاق النهاية والمغنى (قوله ويفرق بينه) اى جواز اشراك الميت في الثواب (قوله عنه) اى الميت (قوله ذلك) اى الفرق (قوله وهو مامر الخ) فيه تأمل إذ مامر في سقوط الطلب عن بقية اهل البيت والفرق بينه وبين حصول الثواب لهم في التشريك المراد هنا واضح (قوله ان الثواب الخ) بيان لما بحثه بعضهم (قوله للمضحي خاصة) ظاهره ولو قصد تشريكهم

الخبر (قوله عن سبعة) اى ويجب التصديق على كل منهم من حصته ولا يكتفى بتصديق واحد عن الجميع كما هو الظاهر لانها في حكم سبع اضاح (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالجميع وقد يشكل في الاضحية لوجوب التصديق بالبعض فلعله فيمن اراد مجرد الاحم خاصة (قوله وهو ظاهر ان كان ميتا) ويلزم على هذا انه عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء (قوله ان كان ميتا)

أضحيتة وظاهره حصول الثواب لمن أشركه وهو ظاهر ان كان ميتا قياسا على التصديق عنه ويفرق بينه وبين ما يأتي في الاضحية الكاملة عنه بأنه يقتصر هنا لكونه مجرد اشراك في ثواب مالا يقتصر ثم ثم رايت ما يؤيد ذلك وهو مامر في معنى كونها سنة كفاية الموافق لما بحثه بعضهم ان الثواب فيمن ضحى عنه وعن اهل بيته للمضحي خاصة لانه الفاعل كالفاعل بفرض الكفاية (وافضله)



عند الانفراد فلا ينافي قوله الآتي سبع شياه الخ (بغير) لانه أكثر لحما من البقرة (ثم بقرة) لانها أكثر لحما بعددها (ثم ضأن) لان لحمه أطيب (ثم معز) احتاج لثم لان بعده مراتب أخرى تعلم من كلامه ومشارك من بدنة ثم بقرة (وسبع شياه) لا أقل كما اقتضاه كلامهم وان أَوْهم تعليلهم بتعدد إراقة الدم خلافه ويوجه (٣٥٠) بأن سبع البعير يقاوم شاة فلا يقاومه مع الزيادة عليه إلا السبع (أفضل من بعير)

في الثواب وهو أيضا ظاهر قول المغني فان ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشرك غيره في ثوابها جاز وعليهما حل خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين وقال اللهم من محمد وال محمد ومن أمة محمد وهي في الأولى سنة كفاية إلى ان قال ولكن الثواب فيما ذكر للبضحي خاصة لانه الخ (قوله عند الانفراد) أي الاقتصار على التضحية بواحد من الأنواع الأربعة (قوله عند الانفراد) إلى قول المتن وسبع شياه في النهاية (قوله احتاج لثم) أي لثم معز بقريته ما يليه عبارة المغني وبعد المعز المشاركة كما سيأتي فالاعتراض بأنه لا شيء بعد المعز ساقط اهـ (قوله لانه بعد مراتب أخرى) أقول لولم يكن بعده مراتب أخرى لكان محتاجا لثم لدفع توهم ان المعز في رتبة الضأن اهـ سم (قول المتن وسبع شياه أفضل الخ) (فرع) لو أراد أن يضحي بأكثر من سبع شياه أو بأكثر من بعير فهل يقع اضحية فيه نظر ويتجه انه يقع اضحية وانه لا أحد لا أكثر الاضحية إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك اهـ سم أقول ويدل على ذلك ما سيأتي من انه صلى الله عليه وسلم نحر مائة بدنة الخ (قوله ويوجه) أي ما اقتضاه كلامهم وفي هذا التوجيه تأمل (قوله يقاوم) أي سبع البعير بضم السين (قوله فلا يقاومه) أي البعير (قوله مع الزيادة عليه) أي البعير في الفضيلة وقول السيد عمر أي في عدد إراقة الدم فيه تساهل (قوله إلا السبع) أي من الشياه (قوله وبه يعلم الخ) أي بقوله للانفراد الخ (قوله ولان كان) أي الشراك (قوله لمن نظرفيه) وافقه المغني عبارة وقضية لإطلافة ان الشاة أفضل من المشاركة وان كانت أكثر من سبع كما لو شارك واحد خمسة في بعير وبه صرح صاحب الوافي تفقها لكن الشارح قد ذلك بقوله بقدرها فافهم انه إذا زاد على قدرها يكون أفضل وهو الظاهر اهـ (قوله ومن ثم) أي من أجل اعتبار الأفضلية في الضأن والمعز بالأطبية لا بكثرة اللحم (قوله السبع) أي من الشياه نائب فاعل فضلت (قوله الاكثر) بالنصب نعت للبعير (قوله وقدمت الخ) مستأنف (قوله أكثرية اللحم الخ) في البعير والبقر بالنسبة إلى الضأن والمعز (قوله فاتجه الخ) محل تأمل (قوله قول الرافعي) عبارة المغني عقب تعليل قول المصنف سبع شياه الخ بما مر نصه وقيل البدنة أو البقر أفضل منها لكثرة اللحم قال الرافعي وقد يؤدي التعارض في مثل هذا إلى التساوي ولم يذكر اهـ (قوله وما يؤيد ذلك) أي ما ذكره في توجيه الترتيب (قوله كثرة الثمن) إلى قوله فعمل في النهاية وإلى قوله قال في المغني (قوله كثرة الثمن هنا أفضل الخ) أي في النوع الواحد مغني ورشيدى (قوله فالصفراء فالعفراء) قديقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانها أقرب إلى البيضاء من الصفراء اهـ سم (قوله فالبلقاء فالسوداء) قال في المختار البلق سوداوي باض وكذا البلقاء بالضم اهـ والظاهر ان المراد هنا ما هو اعم من ذلك ليشمل ما فيه بياض وحمرة بل ينبغي تقديمه على ما فيه بياض وسوداوي فربما من البياض بالنسبة للسوداوي وينبغي تقديم الازرق على الاحمر وكما كان أقرب إلى الأبيض يقدم على غيره اهـ ع ش (قوله بانه خلاف السنة الخ) اعتمده المغني كما مر

ومن بقرة وان كان كل من هذين أكثر لحما من السبع لان لحمه أطيب مع تعدد إراقة الدم (وشاة أفضل من مشاركة في بعير) للانفراد بإراقة الدم مع طيب اللحم وبه يعلم اتجاه ما اقتضاه المتن أنها أفضل من الشراك وان كان أكثر البعير وقد صرح صاحب الوافي بنحو ذلك وهو ظاهر خلافا لمن نظرفيه والحاصل أن لحم الابل والبقر لما تقاربا في الرداءة اعتبرت الأفضلية فيهما بمظنة أكثرية اللحم والضأن والمعز لما تقاربا في الطبية اعتبرت الأفضلية فيهما بالأطبية لا بكثرة اللحم ومن ثم فضلت سبع البعير الأكثر لحما وقدمت أكثرية اللحم على طبيعته لان القصد اغناء الفقراء فاتجه بما ذكرته كلامهم وأنه لا اعتراض عليه وأنه لا يرد على قول الرافعي قد يؤدي التعارض في مثل هذا إلى التساوي فتأمل وما يؤيد ذلك قولهم كثرة الثمن هنا أفضل من كثرة

قد يشكل مع هذا ما تقدم من جواب الاسنوى الثاني عن اعتراض التثليل بختان الصبي فان حمل التشريك هنا على التشريك في نفس الاضحية بان اذن الصبي له في التضحية عن بعض بدنة ففيه ان الصبي ليس من اهل الاذن فليتأمل (قوله لان بعده مراتب أخرى) أقول بل لولم يكن بعده مراتب أخرى لكان محتاجا لثم لدفع توهم ان المعز في رتبة الضأن (قوله وسبع شياه أفضل من بعير) (فرع) لو أراد أن يضحي بأكثر من سبع شياه أو بأكثر من بعير فهل يقع اضحية فيه نظر ويتجه ان يقع اضحية وانه لا أحد لا أكثر الاضحية إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك (قوله فالصفراء فالعفراء) قديقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانها أقرب إلى

العدد بخلاف العتق لان القصد هنا طيب اللحم وشم تخليص الرقة من الرق فدل أن الاكل من كل منها الاسمين (قوله) فعمدة أفضل من هز بلتين وإن كانتا بلون أفضل أو ذكرين فيما يظهر وكثرة لحم غير ردي ولا خشن أفضل من كثرة اللحم وأفضلها البيضاء لانه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين املحين والاملاح الأبيض يقل ما يباعه أكثر من سواده فالصفراء فالعفراء وهي مالم يصف بياضا فالعفراء فالبلقاء فالسوداء قال الماوردي والأفضل لمن يضحي بعدد ان يفرقه في أيام الذبح ورده المصنف بأنه خلاف السنة

فانه <sup>عليه السلام</sup> نحر مائة بدنة في يوم واحد مسارة للخيرات (وشرطها) أى الاضحية لتجزى حيث لم يلتزمها ناقصة (سلامة) وقت الذبح حيث لم يتقدمه إيجاب ولا فارق خروجها عن ملكه (من عيب ينقص) بالتخفيف كيشكر في الافصح كما مر (الحا) حالا كقطع فلفة كبيرة من نحو نخود ما لا كعرج بين لانه ينقص رعيها فتهزل والقصد هنا اللحم فاعتبر ضبطها بما لا ينقصه كما اعتبرت في عيب المبيع بما لا ينقص المالية لانها المقصودة ثم ويلحق باللحم ما في معناه من كل ما كول فلا يجزى بمقطوع بعض آلية أو أذن كما يأتي ولا يردان عليه لأن اللحم قد يطلق في بعض الابواب على كل ما كول كما في قولهم يحرم بيع اللحم بالحيوان أما لو التزمها ناقصة كان نذر (٣٥١) الاضحية بمعية أو صغيرة أو قال جعلتها

أضحية فانه يلزمه ذبحها ولا تجزى وضحية وإن اختص ذبحها بوقت الاضحية وجرت مجراها في الصرف وافهم قولنا ولا الخ انه لو نذر التضحية بهذا وهو سليم ثم حدث به عيب ضحي به وثبت له احكام التضحية وافهم المتن عدم اجزاء التضحية بالحامل وهو ما في المجموع عن الاصحاب لان الحمل ينقص لحمها كما صرحوا به في عيب المبيع والصداق ومخالفة ان الرفعة فيه ردها بان المنقول الاول وقوله إن نقص اللحم ينجر بالجنين رده ايضا بانه قد لا يكون فيه جبر أصلا كالعلقة وبأن زيادة اللحم لا تجبر عيبا كمرجاء أو جرباء سمية ولا نما عدوها كاملة في الزكاة لان القصد فيها النسل دون طيب اللحم والجميع بين قول الاصحاب ذلك ونقل الباقي عنهم كالنص الاجزاء بحمل الاول على ما إذا حصل بالحمل عيب فاحش والثاني على ما إذا لم يحصل به ذلك يرده

(قوله نحو مائة بدنة) نحر منها يديه الشريفة ثلاثا وستين وأمر عليا رضي الله تعالى عنه فنحر تمام المائة اه معنى زاد القليوبي وفي ذلك إشارة إلى مدة حياته <sup>عليه السلام</sup> اه (قوله أى الاضحية) إلى قوله ولا نما عدوها في المعنى لا قوله وقت الذبح إلى المتن وقوله ولا يردان إلى اما وقوله وافهم قولنا إلى وافهم المتن وإلى قوله قيل في النهاية لا قوله فاعتبر إلى ويلحق (قوله إيجاب) أى بنذر اه ع ش (قوله ولا فارق خروجها الخ) يعنى وإن أوجبها قبل الذبح فشرطها التجزى لسلامة وقت الإيجاب فكان الاولى ولا فارق الإيجاب (قوله كيشكر) بفتح أوله وضم ثالثه (قوله في الافصح) ويجوز فيه ايضا ضم الياء مع تشديد القاف وكسرها اه ع ش (قوله فلفة) بكسر فسكون (قوله فتهزل) هو يفتح المشاة وكسر الزاى من باب فعل بفتح العين يفعل بكسر هاء مبني للفاعل كما في مقدمة الادب للزغشري وهذا خلاف ما اشترى ان هزل لم يسمع إلا مبني للجهول فتنه لذلك اه رشيدى أى وان اريد معنى بناء الفاعل (قوله اللحم) أى ونحوه اه معنى (قوله فاعتبر الخ) عبارة المعنى فاعتبر ما ينقصه كما اعتبر في عيب المبيع ما ينقص المالية اه (قوله ولا يردان) أى مقطوع بعض آلية أو أذن عليه أى على قول المصنف لحما (قوله على كل ما كول) الاولى مطلق الما كول (قوله اما لو التزمها الخ) يحترز الحثية الاولى (قوله بمعية الخ) لعل الصورة انها معنية اه رشيدى (قوله أو صغيرة) أى لم تبلغ سن الاضحية اه ع ش (قوله أو قال الخ) عطف على نذر الخ (قوله ولا تجزى وضحية) أى لا مندوبة ولا مندورة في ذمته اه ع ش (قوله وهو سليم) الواو حالية اه ع ش (قوله وثبت له احكام التضحية) قضيتها اجز أو هافى الاضحية وعليه في فرق بين نذرها سليمة ثم تنعيب وبين نذرها ناقصة بانه لما التزمها سليمة خرجت عن ملكه بمجرد نذرها فحكم بأنها ضحية وهى سليمة بخلاف المعية فان النذر لم يتعلق بها الا ناقصة فلم تثبت لها صفة الكمال بحال اه ع ش (قوله بانه قد لا يكون الخ) عبارة المعنى بان الجنين قد لا يبلغ حد الاكل كالمضغة اه (قوله كالعلقة) تصريح منهم بان الحامل بعلقة لا تجزى فبالضغة أولى بعدم الاجزاء اه سم وفي دعوى الاولوية تأمل (قوله وانما عدوها) أى الحامل (قوله بين قول الاصحاب ذلك) أى الذى فى المجموع (قوله ونقل الخ) بالجر عطف على قول الاصحاب (قوله كالنص) أى كنهله عن النص (قوله الاجزاء) مفعول ونقل الخ (قوله بحمل الاول) أى ما فى المجموع (قوله والثاني) أى ما نقله الباقي (قوله يرده الخ) خبر والجمع الخ (قوله قيل الخ) وافقه المعنى عبارته ويلحق بها أى الحامل قرينة العهد بالولادة لنقص لحمها والمرضع به عليه الزركشى (قوله وقضية الضابط) أى ضابط الاضحية اه (قوله والذي يتجه خلافه الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للبعنى كما سار انفا (قوله وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداءة الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرد الولادة سم ورشيدى (قوله قهنا الاولى) وهوانها (قوله وهى التى) إلى قوله وظاهر المتن فى النهاية والمعنى الاقوله بحيث الى الخبر (قوله ذهب مخها) والمخ ذهن العظام اه معنى زاد القليوبي فيشمّل غير الراس اه (قوله وفى رواية العجفاء) أى بدل البيضاء من الصفراء (قوله كالعلقة) تصريح منهم بان الحامل بعلقة لا تجزى فبالضغة أولى بعدم الاجزاء (قوله وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداءة الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرد الولادة

ما تقرر ان الحمل نفسه عيب وان العيب لا يجبر وإن قل قبل وقضية الضابط أيضا أن قرينة العهد بالولادة لا تجزى أيضا لنقص لحمها بل هى أسوأ حالا من الحامل ولهذا لا تؤخذ فى الزكاة على وجه مع اتفاقهم على جواز أخذ الحامل اه وفيه نظر والذى يتجه خلافه وبفارق بينهما وبين الحامل بان الحمل يفسد الجوف ويصير اللحم رديئا كما صرحوا به وبالولادة زال هذا المحذور وأما ما ذكر عن كلامهم فى الزكاة فهو لمعنى يختص بها لا باقى مثله هنا فانها إن اخذت بولدها ضار المالك أو بدونه ضرها وولدها (فلا تجزى عجماء) وهى التى ذهب مخها من الهزال بحيث لا يرغب فى لحمها غالب طابى اللحم فى الرغاء الخبر الصحيح أربع لا تجزى وفى الاضاحى العوراء البين عورها والمر بضة البين مرضها أو العرجاء البين عرجها

والكسيرة وفي رواية العجفاء التي لا تنقي أي (٣٥٢) من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو المخ (ومجنونة) أي ثولاء إذ حقيقة الجنون

ذهاب العقل وذلك للنهي عنها ولأنها تترك الرعي أي الاكثار منه فتعزل وظاهر المتن وغيره كالخبر أنها لا تجزى ولو سميته لانها مع ذلك تسمى معيبة (ومقطوعة بعض) ضرع أو الية أو ذنب أو بعض (اذن) ايبن وان قل حتى لو لم يلح للنظر من بعد لذهاب جزء ما كقول ولما في خبر الترمذي أنه عليه السلام امر باستشراف العين والاذن أي بتاملهما لئلا يكون فيهما نقص وغيب وقيل بذبح واسع العينين طويل الاذنين ونهى عن المقابلة أي مقطوع مقدم اذنها والمدايرة أي مقطوعة جانبها والشرقاء أي مشقوقتها وافهم المتن عدم اجزاء مقطوعة كل الاذن وكذا فاقدتها بخلاف فائدة الالية لان المعزلا الية والضرع لان الذكر لا ضرعه والاذن عضو لازم غالبا والحقا الذنب بالالية واعترضا بتصريح جمع بانه كالاذن بل فقد اندر من فقد الاذن ويتردد النظر فيما يعتاد من قطع طرف الالية لتكبر فيحتمل الحاقه ببعض الاذن ويؤيده قولهم وان قل ويحتمل انه ان قل جدا لم يؤثر كما يصرح به قولهم المخصص لعموم قولهم وإن قل لا يضر قطع

الكسيرة (قوله لا تنقي) أي لا تخ لها اه معنى (قوله أي من النقي الخ) وكان معنى لا تنقي حيث لا تنصف بالنقاء أي المخ لفقده منها للزال اه سم (قوله أي ثولاء) أي بالثلثة كما يستفاد من القاموس اه سيد عمرو الذي في النهاية والمعنى وشرح المنهج بالمشاة وفي القاموس لها معنى مناسب للتمام ايضا (قوله اذ حقيقة الجنون ذهاب العقل) أي وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل اه سم (قوله وذلك للنهي عنها الخ) عبارة المتنتي هي عنها لزالها وقضيته اجزاء السميثة وهو الظاهر حيث سلم اللحم مع ذلك من الرداءة فلا يرد منع جر بآه سميثة اه سيد عمرو وقد يقال ان قضيته ايضاً اجزاء العرجاء السميثة بالاولى ولكن جرى الشارح والنهاية والمعنى على خلافه وايضا قول الشارح الاتي وظاهر المتن الخ صريح في خلاف ما استظهره من اجزاء المجنونة السميثة (قوله للنهي عنها ولائها الخ) عبارة النهاية لانه ورد للنهي عن الثولاء وهي المجنونة التي تستدبر المرعى الا القليل وذلك يورث الهزال اه (قوله تسمى معيبة) فيه تأمل (قوله ضرع) إلى قوله حتى في النهاية والمعنى (قوله أو الية) أي لغير ان تكبر كما يأتي (قوله أو ذنب) أو لسان معنى وعش (قوله أو بعض اذن) الانسب الاخصر أو اذن باو واسقاط بعض (قوله ايبن) أي كما يؤخذ من قول المتن الاتي وكذا شق اذنها وخرقها اه سم (قوله وان قل) قال ابو حنيفة إن كان المقطوع أي من الاذن دون الثلث اجزاء اه معنى وفي ايضاح المناسك للبصنف ولا يجزى ما قطع من اذنه جزءين اه ويمكن حمله على ما في التحفة بان يراد بالبين فيه ما لا يلوح للنظر من قرب (قوله لم يلح) بضم اللام (قوله وقيل) أي في تفسير باستشراف العين الخ بذبح العين الخ (قوله ونهى الخ) عطف على امر الخ (قوله وافهم المتن) إلى قوله والحقا في النهاية وإلى قوله واعترضا في المعنى (قوله وكذا فاقدتها) أي خلقها اه سم عبارة عش أي بان لم يخلق لها اذن اصلا اما صغيرة الاذن فتجزي لعدم نقصها في نفسها كصغيرة الجثة وهل مثل قطع بعض الاذن ما لو اصاب بعض الاذن آفة اذهبت شيئا منها كما كل نحو القراد لشيء منها ولا يفرق بالمشقة التي تحصل بارادة الاحتراز عن مثل ذلك فيه نظروا الاقرب الثاني اه وقوله والاقرب الثاني فيه توقف (قوله بخلاف فائدة الالية) أي خلقه وعلم انه لا يضر فقد الالية والضرع ويضر مقطوعة بعض احدهما اه سم عبارة المعنى اما اذا فقد ذلك أي الضرع أو الالية أو الذنب بقطع ولو لبعض منه أو قطع بعض لسان فانه يضر لحدوث ما يؤثر في نقص اللحم اه (قوله لان المعز لا الية له) بقي ما لو خلق المعز بلا ذنب هل تجزى ام لا فيه نظر ثم رايت الروض صرح بالاجزاء في ذلك اه عش (قوله والضرع) والذنب معنى وزيادى (قوله والاذن) بالنصب عطف على المعز (قوله والحقا الذنب بالالية) اعتمده الروض والزيادى كما مر انفا (قوله ويحتمل انه ان قل جدا الخ) افق هذا اذا كان المقطوع يسير اشيخنا الرمل اه سم عبارة النهاية نعم لو قطع من الالية جزء يسير لاجل كبرها فالوجه الاجزاء كما افق به الوالدرحمه الله تعالى بدليل قولهم لا يضر فقد فلقه يسيرة من عضو كبير اه قال عش وظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون الالية صغيرة في ذاتها كما هو مشاهد في بعض الغنم وكونها كبيرة ولا ينافيه قوله فقد فلقه يسيرة من عضو كبير لان المراد الكبير النسبي فالالية وان صغرت فهي من حيث هي كبيرة بالنسبة للاذن هذا ويبقى النظر فيما لو وجدت الية قطع جزء منها وشك في ان المقطرع كان كبيرا في الاصل فلا يجزى ما قطع من الية الآن أو صغيرا فيجزى فيه نظر والاقرب الاجزاء لانه الاصل في اقاطعت منه والموافق للغالب في ان الذي يقطع لكبر الالية صغير اه (قوله لا يضر) إلى قوله وهذا بدل من قولهم المخصص زاد المعنى عقب ذلك ما نصه كفخذ لان ذلك لا يظهر بخلاف

(قوله أي من النقي بكسر النون الخ) وكان معنى لا تنقي حيث لا تنصف بالنقي أي المخ لفقده منها للزال (قوله اذ حقيقة الجنون ذهاب العقل) وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل (قوله ايبن) أي كما يؤخذ من قول المتن الاتي وكذا شق اذنها وخرقها (قوله وكذا فاقدتها) أي خلقه (قوله بخلاف فائدة الالية الخ) اعلم انه لا يضر فقد الالية والضرع ويضر مقطوعة بعض احدهما (قوله ايضا بخلاف فائدة الالية) أي خلقه (قوله ويحتمل انه ان قل جدا الخ) افق هذا اذا كان المقطوع يسيرا شيخنا الشهاب الرمل

أليتها في صغرها التعظم وتحسن كالا يضر خصاء الفحل اه لكن في اطلاقه مخالفة لكلامهم كاعلم ما قررته فتعين ما قيدته به وتردد الزركشي في شلل الاذن ثم بحث تخريجه على اكل اليد الشلاء وفيها وجهان قال فان اكلت جاز والا فلا اه وفيه نظر لاختلاف مدرك الاجزاء هنا والا كل كافي اليد الشلاء توكل وتمنع الاجزاء الذي يتجه ان شلل الاذن كجرها فان منع هذا فاولى الشلل والا فلا (وذات عرج) بين بان يوجب تحلفها عن المشية في المرعى الطيب وإذا ضرو لو عند اضطرابها عند الذبح فكسر (٣٥٣) العضو وفقده اولى وان نازع ابن

الرفعة في الاولوية (و) ذات (عور) فالعمياء اولى بين بان يذهب ضوء احدى عينيها ولو بياض عمه او اكثره كما نقله البلقيني واعتمده نعم لا يضر ضعف البصر ولا عدمه ليلا (و) ذات (مرض) بين وهو ما يظهر بسببه الهزال (و) ذات (جرب بين) للخبر السابق فيهن وعطف الاخيرة على ما قبلها من عطف الخاص على العام إذا جرب مرض وسواء انقصت بهذه العيوب ام لا (ولا يضر يسيرها) اى الاربع لانه لا يؤثر كفقده قطعة يسيرة من عضو كبير كفقده (ولا فقد قرن) وكسره لاذ لا يتعلق به كبير غرض وإن كانت القرناء افضل للخبر فيه نعم إن اثر انكساره في اللحم ضرر كما علم من قوله وشرطها الخ ولا تجزى مفارقة جميع الاسنان ونقل الامام عن المحققين الاجزاء حمل على ما اذا لم يكن لمرض ولم يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم وهو بعيد لانه لا يؤثر بلا شك كما قاله الرافعي بخلاف

الكبيرة بالاضافة الى العضو فلا يجزى لنقصان اللحم اه (قوله في صغرها الخ) متعلق بالقطع (قوله فتعين ما قيدته الخ) يعنى قوله ان قل جدا وقد يقال يعنى عنه قيد الاعتداد في كلام الباحث (قوله ثم بحث تخريجه الخ) اعتمده المغنى عبارته وبحث بعض المتأخرين ان شلل الاذن كفقدها وهو ظاهر إن خرج عن كونه ما كرلا اه (قوله فان اكلت) اى الاذن الشلاء (قوله بين) الى قول المتن ويدخل في النهاية لا قوله وإن نازع الى المتن وقوله بين الى نعم وقوله للخبر فيه وقوله ونقل الى بخلاف فقده قوله بخلاف مالى او يحمل وقوله به الى المتن (قوله بان يوجب) اى العرج (قوله ولو عند اضطرابها الخ) اى ولو حدث العرج عند الخ عبارة غير باضطرابها الخ بالبلاء بدل عند (قوله فكسر العضو الخ) ومن ذلك ما لو قطع بعض العروق بحيث لو بقيت بلا ذبح لاستطيع الذهاب معه للبرعى فلو فعل هذا ذلك عند ارادة الذبح ليمكن الذابح من ذبحها لم تجز اه ع ش يحذف (قوله وفقده) اى غير ما مر استثناءه في السوادة انفا (قوله فالعمياء اولى) كذا في المغنى (قوله عمه او اكثره) اى العين فكان الاولى التانيث (قوله نعم لا يضر الخ) عبارة المغنى وتجزى العمشاء وهى ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالباً والمكوية لان ذلك لا يؤثر في اللحم والعشواء وهى التى لا تبصر في الليل لانها تبصر وقت الرعى غالباً اه ويؤخذ من التعليل كانه عليه بعض المتأخرين انها لو لم تبصر وقت الرعى لم تجز (قوله ضعيفة الخ) المناسب لما بعده ضعف الخ كافي النهاية (قوله للخبر السابق) اى فى شرح فلا تجزى ع عجماء (قوله وعطف الاخيرة الخ) هى ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاولى فذكر الاخيرة مع ما قبلها من ذكر الخاص بعد العام اه سم (قوله انقصت) فى اصله بغير همزة اه سيد عمر (قول المتن ولا فقد قرن) اى خلقه اه معنى (قوله وكسره) الى قوله المفهوم الخ فى المغنى الا قوله ونقل الى بخلاف الخ (قوله وكسره) اى وان دى بالكسر اه معنى (قوله اذ لا يتعلق الخ) يؤخذ منه اجزاء فاقد الذكر لانه لا يؤكل وهو ظاهر نعم ان اثر قطعه في اللحم ضرر اه ع ش (قوله وان كانت القرناء افضل للخبر فيه) ولانها احسن منظار ابل يكر غيرا كما نقله فى المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله ولا تجزى مفارقة جميع الاسنان) ظاهره ولو خلقه (قوله ونقل الامام عن المحققين الاجزاء) ونقله ع ش عن الجمال الرملى ايضا فيما اذا كان الفقد خلقيا ثم قال فليحذر (قوله حمل الخ) خبر ونقل الامام الخ (قوله وهو بعيد) اى هذا الحل (قوله فانه لا يضر الخ) عبارة المغنى لانه لا يؤثر فى الاعتلاف ونقص اللحم وقضية التعليل ان ذهاب البعض اذا اثر يكون كذلك اى كذهاب الكل وهذا هو الظاهر اه (قوله لئلا يفهم) اى الخرق والثقب اه ع ش وقال سم يمكن حملها على ما يمنع الترادف اه (قوله وعليه) اى ذهاب شىء بذلك (قوله السابق) اى فى شرح ومقطوعة بعض اذن (قوله على التنزيه) اى كراهة التنزيه اه معنى (قوله لمفهوم الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله خبر اربع) اى الى اخره (قوله السابق) اى فى شرح ولا تجزى ع عجماء (قوله على الاعتداد بمفهوم العدد) اى كما رجحه فى جمع الجوامع (قوله ان ماسواها الخ) بيان لمفهوم الخبر (قول المتن الصحيح المنصوص الخ) وقال الرافعي انه قضية ما اورده المعظم صريحا ودلال ونقلوه عن نصه فى الجديده اه معنى (قوله لانه) الى قوله عملا فى المغنى الا قوله وبه الى المتن (قوله والودك) (قوله وعطف الاخيرة على ما قبلها) ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاولى وذكر الاخيرة مع ما قبلها من ذكر الخاص بعد العام (قوله لئلا يفهم) يمكن حملها على ما يمنع الترادف

(٤٥) — شروانى وابن قاسم — (تاسع) فقد معظمها فانه لا يضر ان لم يؤثر فى ذلك (وكذا شق اذن وخرقها وثقبها) تا كيد لئلا يفهم (فى الاصح) ان لم يذهب منها شىء لبقاء لحمها بحاله بخلاف ما اذا ذهب بذلك شىء وإن قل وعليه يحمل خبر الترمذى السابق أو يحمل على التنزيه لمفهوم خبر أربع السابق أى بناء على الاعتداد بمفهوم العدد أن ماسواها يجزى (قلت الصحيح المنصوص يضر يسير الجرب والله اعلم) لانه يفسد اللحم والودك والحق به الثبور والقروح

وبه يتضح ما قدمناه في الشلال (و يدخل رقبتها) أي التضحية (إذا ارتفعت الشمس كرمح يوم النحر) وهو عاشور الحجة (ثم مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين) راجع لكل من الركعتين والخطبتين عملا بقاعدة الشافعي السابقة في الوقف أو أن الثانية نظرا للفظين السابقين وأن كان كل منهما مثني في نفسه كما في هذان خصمان اختصموا إذ يجوز اختصما أيضا اتفاقا فاندفع اعتراضه بأنه قيد في الخطبتين مع أنه قيد في الركعتين أيضا وضابطه أن يشتمل على (٣٥٤) أقل مجزئ من ذلك فإن ذبح قبل ذلك لم يجزى وكان تطوعا كما في الخبر المنفق عليه أو بعده

أجزاء وان لم يذبح الامام خلافا لما وقع في البيوطي نعم ان وقفوا بعرفة في الثامن غلطا وذبحوا في التاسع ثم بان ذلك اجزأهم تبعا للحج ذكره في المجموع عن الذارمي كذا ذكره شارح وهو غلط فاحش فان الحج لا يجزى في الثامن اجماعا فأي تبع في ذلك والذي في المجموع ليس في ذلك بل في الوقوف في العاشر فان الايام تحسب على حساب وقوفهم فيذبحون بعد مضى ايام التشريق وقد حررت ذلك في حاشية الايضاح مع فروع نفيسه لا يستغنى عن مراجعتها (ويبقى) وقت التضحية وان كره الذبح ليلا إلا الحاجة أو مصلحة (حتى تعرب) الشمس (آخر) ايام (التشريق) للخبر الصحيح عرفة كلها موقف وأيام منى كلها منحر وفي رواية في كل ايام التشريق ذبح وهي ثلاثة ايام بعد يوم النحر وقال الأئمة الثلاثة يومان بعده (قلت) ارتفاع الشمس فضيلة والشرط طلوعها ثم عقبه (مضى)

محركة الدسم اه قاموس (قوله وبه الخ) أي بالالحاق (قوله في الشلال) أي شلال الاذن (قوله أي التضحية) إلى قوله وان لم يذبح في النهاية إلا قوله فاندفع إلى وضابطه (قوله بقاعدة الشافعي الخ) وهي رجوع الصفة المتأخرة للكل (قوله أو ان الثانية الخ) ويجوز أن يكون من قبيل الحذف من الاول لدلالة الثاني اه سم (قوله نظرا للفظين) أي يجعل كل منهما قسما وليس المراد اللفظين من حيث كونهما اللفظين كما قد يتبادر اه رشيدى عبارة السيد عمر اى المدلوليهما فان الركعتين لها وحدة باعتبار انهما صلاة والخطبتين لها وحدة باعتبار انهما خطبة اه (قوله كما في هذان خصمان الخ) الفرق بين هذا وما نحن فيه ظاهر كما قاله سم اه رشيدى (قوله إذ يجوز الخ) أي في غير القرآن اه ع ش (قوله بأنه قيد في الخطبتين) أي فقط في كلام المصنف مع أنه قيد في الركعتين أي في الواقع ايضا أي كما أنه قيد في الخطبتين (قوله وضابطه) أي ما في المتن اه رشيدى (قوله ان يشتمل) أي فعل الركعتين والخطبتين بعد الارتفاع كرمح (قوله تطوعا) أي صدقة التطوع عبارة المعنى لم تقع اضحية اه وعبارة النهاية شاة لحم اه (قوله نعم) إلى قوله فيذبحون في النهاية إلا قوله في الثامن إلى في العاشر (قوله كذا ذكره شارح وهو غلط الخ) عبارة المعنى وهذا لما يأتى على رأى مرجوح وهو ان الحج يجزى ما لا يصح انه لا يجزى فكذا الاضحية اه (قوله بل في الوقوف الخ) أي غلطا اه ع ش (قوله فان الايام) أي للذبح اه نهاية (قوله تحسب على حساب وقوفهم) أي فتكون ايام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر المذكور اه ع ش قال الرشيدى وانظر هل هذا الحكم خاص باهل مكة ومن في حكمهم اه (اقول) الظاهر نعم والله اعلم (قوله على حساب وقوفهم الخ) خلافا للمعنى عبارته تنبيه لوقفوا العاشر غلطا حسبت ايام التشريق على الحقيقة لا على حساب وقوفهم اه (قوله بعدم مضى ايام التشريق) يعنى إلى مضى ثلاثة ايام بعد العاشر (قوله وقت التضحية) إلى قوله وصوب في المعنى إلا قوله إلا الحاجة أو مصلحة وقوله اقل إلى المتن وفي النهاية إلا قوله وقال إلى المتن وقوله خلافا لما زعمه شارح (قوله وان كره الذبح) شامل لغیر الاضحية واطهر منه في الشمول قول المعنى ويكره الذبح والتضحية ليلا للنهي عنه اه (قوله إلا الحاجة) كاشتغاله نهارا بما يمنعه من التضحية أو مصلحة كتيسر الفقراء ليلا أو سهولة حضورهم اه ع ش (قوله ان وقت العيد) أي وقت صلاته نهاية ومعنى (قوله بل نازع البلقين الخ) اقره المعنى (قوله واحدة) إلى قوله مشكل في النهاية إلا قوله وان نازع فيه البلقين وقوله وان كانت إلى المتن وما سأنبه عليه (قوله لا كظبية) أي فانه لغو فلا يجب ذبحها في ايام التضحية ولا في غيرها بخلاف ما لو نذر ان يتصدق بها فانه يجب ولو حية ولا يتقيد بالتصدق بها من على ما يفهم من قوله لا بالصدقة المنذورة اه ع ش (قوله والحقت) أي المعيشة التي تجزى في الاضحية ع ش ورشيدى (قوله لا بالصدقة المنذورة) يفيد انه لا يتعين فيها الزمن ويصرح به كلام البهجة في باب الاعتكاف وقال شيخ الاسلام في شرحه كذا في الرافي هذا لکنه قال في كتاب النذر ان الصدقة كالزكاة

(قوله أو ان الثانية نظرا للفظين السابقين وان كان كل منهما مثني في نفسه) يجوز أن يكون من قبيل الحذف من الاول لدلالة الثاني (قوله كما في هذان خصمان) فيه بحث لظهور الفرق فتامله (قوله لا بالصدقة المنذورة) يفيد انه لا يتعين فيها الزمن (١) وعبارة البهجة في باب الاعتكاف لا لان يصلحها والتصدقات أي

قدر) أقل مجزئ خلافا لما زعمه شارح من (الركعتين والخطبتين والله أعلم) بناء على أن وقت العبد يدخل ويجوز بالطلوع وهو الاصح كما وصوب الاذرعى ومن تبعه ما في المحرر فتلا ودلا وليس كما قالوا بل نازع البلقين في ان ارتفاع الشمس فضيلة بان تعجيل النحر مطلوب عند الشافعي فيسن تعجيل الصلاة عقب الطلوع وفيه نظر والمعتمد نذر تأخير ذلك حتى ترتفع كرمح خروجا من الخلاف (ومن نذر) واحدة من النعم بلو كذا (معينة) وان لم تجز اضحية كمعينة وفصيل لا كظبية والحقت بالاضحية في تعيين زمنها لا بالصدقة المنذورة لان شبهها بالاضحية أقوى (١) قول المحشى وعبارة البهجة الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وانظر عبارة البهجة وشرحها

لا سيما وارقة الدم في هذا الزمان أكمل فلا يرد كونها شبيهة بالاضحية وليست بالاضحية (فقال الله على) أو على وان لم يقل الله كما يعلم من كلامه في النذر (أن أضحي بهذه) أو جعلتها أضحية أو هذه وأهى أضحية أو هدى زال ملكه عنها بمجرد التعيين كما لو نذر التصديق بمال بعينه وإن نازع فيه البلقيني (و لزمه ذبحها) وإن كانت مجزئة لحدث فيها ما يمنع الاجزاء كما مر (في هذا الوقت) السابق أداء وهو أول وقت يلقاه بعد النذر لأنه التزامها أضحية فتعين لذبحها وقت الاضحية وإنما لم يجب الفور في أصل النذور والكفارات لأنها رسالة في الذمة وما هنا في عين وهي لا تقبل تأخيرا كما لا تقبل تأجيلا ويشكل عليه أنه لو قال على أن أضحي بشاة مثلا كانت كذلك إلا أن يجاب بان التعيين هنا هو الغالب فالحق به ما في الذمة بخلافه في تلك الابواب وخرج بقوله قال نية ذلك فهي لغو كنية النذر وأفهم أنه مع ذلك القول لا يحتاج لنية بل لا عبرة بنية خلافه لأنه صريح وحينئذ فما يقع فيه كثير من العامة أنهم يشتركون

ويجوز تقديمها اه أي على الزمن المعين لها في النذر وهذا قد يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمكن اه سم (قوله كونها) الاولى أنها كما في النهاية (قوله شبيهة بالاضحية وليست الخ) أي فلا يتعين لها وقت اه رشيدى عبارة ع ش أي فغنها ان لا يتقيد بذبحها بايام التضحية اه (قول المتن فقال الله على الخ) ومعلوم ان اشارة الاخرس المفهمة الناطق كنطق كما قاله الاذرعى وغيره معنى (قوله او على) الى قوله كما لو نذر في المغنى لا افوله كما يعلم الى المتن وقوله او هدى (قوله او هدى) أي او عقيقة (قول المتن لزمه ذبحها) أي ولا يجزى غير هار ولو سلمه عن معية عينها في نذره اه ع ش (قوله وان كانت مجزئة فحدث الخ) أي او كانت معية مثلا عند الالتزام كما تقدم انفا اه سم (قوله كما مر) أي في شرح وشرطها سلامة من عيب ينقص لحما (قوله السابق) الى قوله وانما في المغنى (قوله وهو اول وقت يلقاه الخ) احتراز عن وقتها من عام اخر اه رشيدى عبارة ع ش أي وهو جملة الايام الاربعة التي يلقاها بعد وقت النذر لاول جزء منها اه (قوله فتعين لذبحها الخ) أي ولا يجوز تأخيرها للعام القابل اه معنى (قوله ولانما لم يجب الخ) عبارة النهاية وتفرق البذور والكفارات حيث لم يجب الفور فيها اصاله بانها ملزمة برسلة الخ (قوله في أصل النذور) أي المطلقة اه ع ش (قوله لانها رسالة الخ) وفي سم ما حاصله انه لا حاجة للفرق المذكور لان ما هنا من النذر في زمن معين حكما لان الالتزام بالاضحية التزام لا يقاها في وقتها فيحمل على اول ما يلقاه لانه المفهوم من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير عنه اه (قوله وما هنا في عين) قضية هذا الفرق وجوب الفور فيما لو نذر التصديق بمال بعينه كان قال الله على ان اتصدق بهذا الدينار والظاهر انه غير مراد ويصرح بذلك قول البهجة وشرحها في باب الاعتكاف اه ع ش (قوله ويشكل عليه) أي على التقييد بالمعينة انتهى معنى ويجوز ارجاع الضمير للفرق المذكور في كلام الشارح (قوله كانت كذلك) أي كالمعينة في عين اول وقت يلقاه بعد النذر (قوله هنا) أي في نذر الاضحية (قوله فالحق به) أي بالمعين انتهى ع ش (قوله في تلك الابواب) أي ابواب النذور اه ع ش (قوله وخرج) الى قوله كنية النذر في المغنى (قوله نية ذلك) أي بدون تلفظ به اه معنى (قوله كنية النذر) قد يرد عليه انه من تشبيه الجزئى بكليه (قوله وأفهم) أي قول المصنف قال (قوله لانه صريح الخ) فيه ان الصريح قد يقبل الصرف بالنية اه سم (قوله جاهلين الخ) وانما لم يسقط عنهم وجوب الذبح جهلهم لتقصيرهم بعدم التعلم ولان الجهل انما يسقط الاسم لا الضمان انتهى ع ش (قوله بل وقاصدين) الى قوله وفي التوسط عبارة النهاية بدل تصير به اضحية واجبة يمتنع عليه اكله منها ولا يقبل قوله اردت اني اتطوع بها خلافا لبعضهم اه قال ع ش قوله ولا يقبل الخ المتبادر عدم القول بظاهر او ان ذلك ينفعه فيما بينه وبين الله تعالى فلا يجب التصديق بها باطنا وان كان قوله هذه اضحية صريحا لان الصريح يقبل الصرف الا ان يحمل قرا مو لا يقبل الخ على معنى لا ظاهر او لا باطنا

لا نذر للصلاة والصدقات في زمن قال شيخ الاسلام في شرحه فلا يتعين كذا في الراسمى هنا لكنه رجح في كتاب النذر النذر في الصلاة الى ان قال فالصدقة كالزكاة ويجوز تقديمها بخلاف الصلاة والصوم اه وقد يفهم امتناع تأخير الصدقة مع الذمة لكن في شرح الارشاد للشارح بل يجوز التقديم أي تقديم الصلاة عليه أي الزمن المعين لها في النذر والتأخير عنه خلافا لما مال اليه الاسنوى من جواز التقديم فقط اه (قوله لحدث منها ما يمنع الاجزاء) او كانت معينة مثلا عند الالتزام كما تقدم في اول الصفحة السابقة (قوله وانما لم يجب الفور الخ) ان كان المراد بالفور هنا وجوب ذبحها في وقت الاضحية الذي يلقاه بعد النذر فلا حاجة للفرق لانه انما وجب في هذا الوقت لانه عينه حكما لان التزام الاضحية التزام لا يقاها في وقتها والخ على اول ما يلقاه لانه المفهوم من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير عنه لكن ما في الحاشية الاخرى عن شرح الارشاد بخلاف ذلك وقد يشكل بشموله العين على قوله وما هنا في عين وقد يفرق بان الاضحية وضعت على الاختصاص بوقت معين بخلاف غيرها (قوله بخلافه في تلك الابواب) قد يدل الجواب بان للعين في تلك الابواب حكم ما في الذمة فليراجع (قوله لانه صريح الخ) فيه

اضحيتهم من اوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون هذه اضحية جاهلين فيما يترتب على ذلك بل وقاصدين



الاخبار عما أضمره وظاهر كلامهم أنهم (٣٥٦) مع ذلك تترتب عليهم تلك الاحكام مشكل وفي التوسط في هذا هدى ظاهر كلام

الشيخين انه صريح في إنشاء جعله هدايا وهو بالاقرار شبه لان ينوي به الانشاء اه ويرد بانه نظير هذا حر او مبيع منك بالف فكما ان كلام من هذين صريح في بابه فكذلك ذلك ثم رايت بعضهم قال وفي ذلك حرج شديد وكلام الاذرعى يفهم قبول ارادته انه سيتطوع بالاضحية بها ويؤيده قوله ليس ان يقول بسم الله هذه عقبة فلان مع تصريحهم بحمل الاكل منها اه ويرد ما قاله اولاً بما مر في رد كلام الاذرعى وثانياً بان ما ذكره لم يرد وإنما السنة ما ياتي اللهم هذه عقبة فلان وهذا صريح في الدعاء فليس مما نحن فيه وبفرض انهم ذكروا ذلك لا شاهد فيه ايضا لان ذكره بعد البسملة صريح في انه لم يرد به إلا التبرك فلم ان هذا قرينة لفظية صارنا ولا كذلك في هذه اضحية وافهم قولنا اداء انه متى فات ذلك الوقت لزمه ذبحها بعده قضاء وهو كذلك فيصرفه مصرفها (فان تلفت) او ضلت او سرت او تعيبت بعيب يمنع الاجزاء (قبله) اى وقت الاضحية بغير تفريط او فيه قبل تمكنه من ذبحها وبغير تفريط ايضا (فلا شيء عليه) فلا

فيوافق قوله يتمتع عليه أكله منها اه (قوله عما أضمره) اى من ارادته أنه سيتطوع بها (قوله وظاهر كلامهم الخ) حال من كثير الخ (قوله مع ذلك) اى الجهل والقصد لما ذكر (قوله مشكل) خبر قوله فليقع الخ (قوله في هذا هدى) اى بيان حكمه (قوله وهو الخ) عطف على قوله ظاهر كلام الشيخين الخ (قوله بالاقرار شبه) اى فيقبل قوله اردت به انى اطوع بها (قوله انتهى) اى ما في التوسط (قوله ويرد) اى قول التوسط وهو بالاقرار شبه الخ (قوله بانه) اى قول الشخص هذا هدى (قوله وفي ذلك الخ) اى فيما افهمه كلام المصنف من انه مع ذلك القول لا يحتاج لنية الخ (قوله جرح شديد) وتأتى عنه محاسن الشرع الشريف ولذلك مال سم وافتى السيد عمر بخلافه كما ياتي (قوله ويؤيده) اى كلام الاذرعى او قبول الارادة بحمل الاكل اى اكل قائله ومو نه منها اى من هذه العقبة (قوله ما قاله اولاً) وهو قوله وكلام الاذرعى يفهم الخ (قوله بما مر الخ) فيه نظر إذ غاية ما مر ان ذلك صريح لكن الصريح يقبل الصرف كاتين في هو امش باب الحوالة اه سم وقد مناعن ع ش ما يوافقه وقال السيد عمر ما فيه ينبغي ان محله اى التعيين بقوله هذه اضحية ما لم يقصد الاخبار بان هذه الشاة التى اريد التضحية بها فان قصده فلا تعين وقد وقع الجواب كذلك في نازلة رفعت لهذا الحقيق وهى ان شخصا اشترى شاة للتضحية فليخص فقال ما هذه فقال اضحيتى اه (قوله في رد كلام الاذرعى) اى في التوسط (قوله وثانياً) وهو قوله ويؤيده قولهم ليس الخ (قوله لم يرد) اى في السنة (قوله وهذا صريح في الدعاء الخ) قضيته انه لو قال مثله هنا بان يقول بسم الله اللهم هذه اضحيتى لا تصير واجبة اه ع ش زاد الرشيدى وانظر هل هو كذلك اه (قوله وافهم) اى قوله او فضاء في المعنى لا قوله اى لها الى وناخير هو الى قول المتن فان ألتفها في النهاية لا قوله او فضلت الى ولو اشترى وما سأنه عليه (قوله لزمه ذبحها الخ) اى فور اقياسا على إخراج الزكاة لتعلق حق المستحقين بها وظاهره وإن اخر لندرا ع ش وسيأتى عن المعنى الجزم بذلك (قول امان فان تلفت) اى الاضحية المذكورة المعينة اه معنى (قوله او فيه) اى وقت الاضحية (قول المتن فلا شيء عليه) بى ما لو اشترى على التلف قبل الوقت وتمكن من ذبحها فهل يجب ويصرف لهما مصرف الاضحية او لا فيه نظر وقد يؤخذ ما ياتي من انه لو تعدى بذبح المعينة قبل وقتها وجب التصديق بلحمها أنه يجب عليه ذبحها فيأذ كر والتصدق بلحمها ولا يضمن بدله لعدم تقصيره وعليه فلو تمكن من ذبحها ولم يذبحها فيغني ضمانه لها اه ع ش وقد يدعى دخوله في قول الشارح الآتى او قصر حتى تلفت (قوله فهى كوديعة عنده) فلا يجوز له بيعها فان تعدى وباعها استردها إن كانت باقية وإن تلفت في يد المشتري استردا كثر قيمها من وقت القبض الى وقت التلف كالغاصب والبائع طريق في الضمان والقرار على المشتري ويشترى البائع بتلك القيمة مثل التالفة جنسا ونوعا وسنانا نقصت القيمة عن تحصيل مثلها وفي القيمة من ماله فان اشترى المثل بالقيمة أو في ذمته مع نيته عند الشراء أنه اضحية صار المثل اضحية بنفس الشراء وان اشترى في الذمة ولم يذبحها اضحية فيجعلها اضحية ولا يجوز إيجارها ايضا لانها بيع للمنافع فان اجرها وسلمها للمستاجر وتلفت عنده بر كوب او غيره ضمنها المأجر بقيمتها وعلى المستاجر اجرة المثل نعم ان علم الحال فالقياس ان يضمن كل منها الاجرة والقيمة والقرار على المستاجر ذكره الاسنوى وتصرف الاجرة مصرف الاضحية كالقيمة فيفعل بها ما يفعل بها وتقدم بيانه واما اعارتها فاجرة لانها لرافق كما يجوز له الاتفاق بها للحاجة برق فان تلفت في يد المستعير لم يضمن ولو كان التلف بغير الاستعمال في الموضع المشار اليه لان يده غيره يد امانة فكذلك اه وكذا ذكره الرافعى وغيره في المستعير من المستاجر ومن الموصى له بالمنفعة قال ابن العاد وصوره المسئلة ان تتلف قبل وقت الذبح فان دخل وقتها وتمكن من ذبحها وتلفت ضمن تقصيره اى كما يضمن معيره لذلك معنى وروض مع شرحه (قوله هذا) اى العبد (قوله بالعق) ان الصريح قد يقبل الصرف بالنيابة (قوله وكلام الاذرعى يفهم قبول ارادته أنه سيتطوع الخ) ولا يقبل قوله اردت انى اطوع بها خلافا لبعضهم ولا ياتي في ذلك قولهم ليس ان يقول بسم الله اللهم ان هذه عقبة فلان مع تصريحهم بحمل الاكل منها الصراحة في الدعاء الخ مر (قوله بما مر في رد كلام الاذرعى) فيه نظر

ان يملك نفسه والعقل لا ينتقل الملك فيه لاحد بل يزول عن اختصاص الادمي به ومن ثم لو اتلفه الناذر لم يضمنه ومالكو الاضحية بعد ذبحها باقون ومن ثم لو اتلفها ضمنها ولو ضلت بلا تقصير لم يلزمه طلبها الا ان لم يكن له مؤنة اى لها كبير وقع عرفا فيما يظهر وتأخير الذبح بعد دخول وقته بلا عذر فنظفت تقصير فيضمنها او فضلت غير تقصير كذا في الروضة واستشكل بان الضلال كالتلف كما ياتي وقد يفرق بان الضلال اخف لبقاء العيب معه فلا يتحقق التقصير فيه الا بمضي الوقت بخلاف التلف ولو اشترى شاة وجعلها اضحية ثم وجدها عيبا قد بما امتنع ردها وتعين الارش لزوال ملكه عنها كاسر وهو للمضحي ولوزال عيبها لم تصر اضحية لان السلامة انما وجدت بعد زوال ملكه عنها فهو كالواعتق اعنى عن كفارة فابصر بخلاف مالو كل من التزم عتقه قبل اعتاقه فانه يجزى عتقه عن الكفارة ولو عيب مضحية ابتداء صرفها مصر فها وضحي بسليمة او تعيبت فضحية ولا شيء عليه ولو عين سليما عن نذره ثم عيبه او تعيب او تلف او

(١) قول المحشى وله تملكه اه الذى فى نسخ الشرح وله اقتناء اه

عبارة النهاية بالاعتاق (قوله نحو يبعه) اى كيبته وابداله اسنى (قوله ومن ثم) اى من اجل عدم انتقال الملك في منذور العتق لاحد من الخاق (قوله لو اتلفه) اى قبل الاعتاق (قوله ومالكو الاضحية الخ) الاولى نصبه عطفا على اسم ان في قوله لانه الخ او تصديره باما كما فى النهاية عبارة تهو اما الاضحية بعد ذبحها فلا كما الخ (قوله بلا تقصير الخ) وان قصر حتى ضلت لزومه طلبها ولو بمؤنة مغنى وروض (قوله لم يلزمه طلبها الخ) فان وجدها بعد فوات الوقت ذبحها في الحال قضاء و صرفها مصرف الاضحية مغنى وروض مع شرحه (قوله وتأخير الذبح الخ) هو مفهوم قوله فيما مر قبل تمكنه من ذبحها اه رشيدى (قوله او فضلت غير تقصير) خلافا للنهاية والمغنى والاسنى عبارة الاول ويضمنها بتأخير ذبحها بلا عذر بعد دخول وقته اه (قوله كذا في الروضة) راجع الى المعطوف فقط (قوله واستشكل الخ) اعتمده النهاية والاسنى والمغنى عبارة الاخيرين قالوا ومن التقصير تأخير الذبح الى آخر ايام التشريق بلا عذر وخروج بعضها ليس بتقصير كمن مات في اثناء وقت الصلاة الموسع لا ياثم قال الاسنوى وهذا ذهل عما ذكره كالرافى فيها قبل من انه ان تمكن من الذبح ولم يذبح حتى تلفت او تعيبت فانه يضمنها وذكر البلقين نحوه وقال ما رجحه النووي ليس بمعتمد ويفرق بينه وبين عدم اثم من مات وقت الصلاة بان الصلاة محض حق الله تعالى بخلاف الاضحية انتهت او زاد المغنى وما فرقه بين الضلال وبين ما تقدم بانها في الضلال باقية بحالها بخلافها فيما مضى لا يجدى فالوجه التسوية بين الضلال وبين ما تقدم اه (قوله كما ياتي) اى في شرح فان اتلفها (قوله لا بمضى الوقت الخ) قضيته انه يضمن اذا مضى الوقت ثم رأيت قوله الآتى به يجمع الخ وهو يفيد ذلك مع زيادة قيد الياس اه سم عبارة الروض مع شرحه وان قصر حتى ضلت طلبها وجوبها ولو بمؤنة وذبح بدلها وجوبها قبل خروج الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعده ثم اذا وجدها بذبحها وجوبها ايضا لانها الاصل اه (قوله وجعلها اضحية) اى بالنذر اه ع ش اى ولو حكما كهذه اضحية (قوله وتعين الارش) اى ووجب ذبحها اه ع ش (قوله كاسر) اى في شرح ومن نذر معينة (قوله وهو) اى الارش اه ع ش (قوله ولو زال عيبها الخ) لعل المراد مطلق الاضحية لا خصوص الشاة المشتركة المذكورة فليراجع اه رشيدى عبارة الروض مع شرحه ولو قال جعلت هذه ضحية وهى عوراء او نحوها او فصيل او سخله لا طيية ونحوها لم يلزمه ذبحها وقت الاضحية وكذا لو التزم بالنذر عوراء او نحوها ولو في الذمة يلزمه ذبحها وقت الاضحية ويثاب عليها ولا تجزى عن المشروع من الضحية ولو زال النقص عنها لانه ازال ملكه عنها وهى ناقصة فلا يؤثر الكمال بعده كمن اعتق اعنى عن كفارة كفارة بصره اه بحذف (قوله لم تصر اضحية) اى لا تقع اضحية بل هى باقية على كونها مشبهة للاضحية فيجب ذبحها وليست اضحية فلا يسقط عنه طلب الاضحية المذوبة ولا الواجبة ان كان التزما بنذر في ذمته اه ع ش (قوله فابصر الخ) اى فانه لا يجزى عن الكفارة وينفذ عتقه اه ع ش (قوله ولو عيب) الى قوله وقضية كلامهم في المغنى (قوله ولو عيب معينة) عبارة النهاية وعين معينة ابتداء صرفها مصرفها وأردفها بسليمة اه وقوله عين معينة لعله محرف من عيب معينة والافوه مكرر مع ما قدمه في شرحه ومن نذر معينة ومناف لقوله بعد واردها بسليمة (قوله صرفها الخ) اى وجوبها اه ع ش (قوله وضحي سليمة) اى وجوبها اسنى ومغنى (قوله او تعيبت فضحية الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه النوع الثانى حكم التعيب فاذا حدث في المندورة المعينة ابتداء عيب يمنع ابتداء التضحية ولم يكن بتقصير من الناذر فان كان قبل التمكن من

اذغاية مامر ان ذلك صريح لكن الصريح يقبل الصرف كائنين في هو امش باب الحوالة (قوله ومن ثم لو اتلفها ضمنها الخ) قال في الروض وشرحه بخلاف العبد المندور عتقه اذا اتلفه اجنى فانه اى الناذر ياخذ قيمته لنفسه ولا يلزمه ان يشتري بها عبدا يعتقه لما مر ان ملكه لم يزل عنه ومستحق العتق هو العبد وقد هلك ومستحق الاضحية باقون اه (قوله فلا يتحقق التقصير فيه الا بمضى الوقت الخ) قضيته انه يضمن اذا مضى الوقت ثم رأيت قوله الآتى به يجمع الخ وهو يفيد ذلك مع زيادة قيد الياس (قوله وله تملكه<sup>(١)</sup> الخ) يتأمل

ذبحها أجزأ ذبحها في وقتها ولا يلزمه شيء بسبب التعيب فإن ذبحها قبل الوقت تصدق باللحم ولا يأكل منه شيئا لأنه فوت ما التزمه بتقديره وتصديق بغيره أدر أهم أيضا ولا يلزمه أن يشتري بها الضحية أخرى لأن مثل المعينة لا يجزئ الضحية وإن كان التعيب بعد التمكن من ذبحها لم تجزئ لتقديره بتأخير ذبحها ويجب عليه أن يذبحها ويتصدق بلحمها لأنه التزم ذلك إلى هذه الجهة ولا يأكل منه شيئا لما روي أن يذبح بذلها سائمة ولو ذبح المنذورة في وقتها ولم يفرق لحمها حتى فسد لزومه شراء اللحم بدله بناء على أنه منبئ وهو الأصح ولا يلزمه شراء أخرى لحصول إراقة الدم ولكن له ذلك وقيل يلزمه قيمة ويجرى عليه إن المأقري تبعه الأصل بناء على أنه مقدم وأما المعينة عما في لزومه فلو حدث بها عيب ولو حالة الذبح جال تعينها زواله التصرف فيها ويبقى عليه الأصل في ذمته اهـ (قوله ابدله) أي وجوباً عرشاً ومغنى وأسنى (قوله لا تفككها عن الاختصاص الخ) ولا يتوقف انفكاكها عن الاختصاص على إبدالها باسم قبل الإبدال يجوز أن يتصرف فيها ببيع وغيره كما يصرح بذلك ما مر اتفاقاً في المغنى والأسنى خلافاً لما في شرح من التوقف اخذاً من ذكر الانفكاك بعد الإبدال (قول المتين فان تلفها الخ) وإن ذبحها الناذر قبل الوقت لزومه التصديق بجميع اللحم ولزومه أيضاً أن يذبح في وقتها مثلاً بدلاً عنها وإن باعها فذبحها يشتري قبل الوقت اخذ البائع منه اللحم وتصديق به واخذ منه الأرض وضم إليه البائع ما يشتري به البدل مغنى وروى مع شرحه (قوله أو قصر) إلى قوله وقضية كلامهم في المغنى إلى قوله أي وقد ألى المتين إلى قوله لا إلا أكثر في النهاية الاقوله لأنه يوم النحر وقوله وفيما إذا زاد إلى ولو كانت وما سائبه عليه (قوله أو قصر حتى تلفت) ومنه ما لو أخر ذبحها بعد دخول وقتها حتى تلفت وإن كان التأخير لا يشتغاله صلاة العيد لأن التأخير وإن جاز به شروط سلامة العاقبة اهـ عرش وقد يقال ومنه أيضاً ما مر عنه أنها لو اثرقت على التلف قبل الوقت وتمكن من ذبحها ولم يذبحها لزومه قيمتها اهـ ولعل اللازم هنا قيمتها وقت الاثراف كما هو ظاهر ما مر عنه إلى فقيمه وقوله لا إلا أكثر منها ومن قيمتها يوم النحر فإيراجع (قوله وقد فات الخ) انظر كيف يجتمع هذا مع قوله وإن يذبحها فيه أي الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت والياس منها لا يتأتى الذبح فيه فإن استثنى هذا من قوله وإن يذبحها فيه أشكل من وجه آخر وهو أن قضيته أنه إذا قصر حتى ضلت جاز تأخير ذبح بدله عن الوقت وإن علم أنه لا يجدها إلا بعده لتقييده بفوات الوقت والياس منها ويخالفه قول الروض وشرحه أي والمغنى مانصه وإن قصر حتى ضلت طلبها وجوباً ولو بمئونة وذبح بدله وجوباً قبل خروج الوقت أن علم أنه لا يجدها إلا بعده اهـ سم وشرى (قوله وما مر أنفاً) أي قوله أو ضلت غير تقصير الخ (قوله أو سرت) تلفت على تلفت (قوله أو نحوه) كالسركة اهـ عرش (قوله ومثلها) تطف على قيمتها وعلى ضمير المجزور بدون إعادة الجار كما جوزه ابن مالك عبارة النهاية وتحصيل مثلها اهـ وبعبارة المغنى وقيمة مثلها اهـ (قوله لأنه بالتزامه الخ) عبارة المغنى كالمثل باعها وتلفت عند المشتري ولأنه التزم الذبح وتفرقة اللحم وقد فوتها وبهذا فارق التلافى الاجنبي اهـ (قوله إذا تساوى) أي المثل والقيمة اهـ نهاية (قوله أو زادت القيمة) أي في يوم نحو التالف ثم الأولى اسقاطه لا غناء قوله الاتى ولو كانت قيمتها الخ عنه (قوله بين القيمة) أي بين النقد الذي عينه عن القيمة والا

ضل ابدله بسلام وله اقتناء تلك المعينة والضالة لا تفككها عن الاختصاص وعودها للملك من غير انشاء تملك خلافاً لما يوهمه كلام جمع (فان تلفها) أو قصر حتى تلفت أو ضلت أي وقد فات الوقت وأيس منها فيما يظهر وبه يجمع بين هذا وما مر أنفاً أو سرت (لزومه) أكثر الأمرين من قيمتها يوم تلفها أو نحوه ومثلها يوم النحر لأنه بالتزامه ذلك التزم النحر وتفرقة اللحم فقيماً إذا تساوى أو زادت القيمة يلزمه (أن يشتري بقيمتها) يوم نحر التلافى (مثلها) جنساً ونوعاً وسناً (و) أن (يذبحها فيه) أي الوقت لتعديده ويصير المشتري متعيناً للضحية إن اشتراها بعين القيمة أو في الذمة لكن بنية كونه عنها وإلا فيجعله عدل الشراء بدلاً عنها وقضية كلامهم تعين الشراء بالقيمة فلو كان عنده مثلها لم يجز أخراجه عنها وهو بعيد

مع قوله لا تفككها الخ إلا أن يريد بتمسكها تصرفه فيها تصرف المالك (قوله وعودها للملك من غير انشاء تملك خلافاً لما يوهمه كلام جمع) مر (قوله أي وقد فات الوقت الخ) انظر كيف يجتمع هذا مع قوله وإن يذبحها فيه أي الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت والياس منها لا يتأتى الذبح فيه فإن استثنى هذا من قوله وإن يذبحها فيه أشكل من وجه آخر وهو أن قضيته أنه إذا قصر حتى ضلت جاز تأخير ذبح بدله عن الوقت وإن علم أنه لا يجدها إلا بعده لتقييده بفوات الوقت والياس منها ويخالفه الروض وشرحه مانصه وإن قصر حتى ضلت طلبها وجوباً ولو بمئونة وذبح بدله وجوباً قبل خروج الوقت أن علم أنه لا يجدها إلا بعده ومن التقصير تأخير الذبح إلى خروج أيام التشريق فلا عذر فعلياً البديل لا إلى خروج بعضها فليس بتقصير اهـ وقوله لا إلى خروج بعضها الخ لعله في الضالة فلا ينافي قوله السابق وتأخير الذبح بعد دخول وقته بلا عذر فتلفت

والذي يظهر اجزاؤه وظاهر كلامهم تمكينه من الشراء وان كان بالتلاف ونحوه ويوجه بان اشارة جعل له ولاية الذبح والتفرقة المستدعية لبقاء ولايته حتى على البذل وليست العدة الشرطية هنا حتى تنتقل الولاية للحاكم بخلافه (٣٥٩) في نحو وصي خان فاندفع توقف الاذرعى

في ذلك وبجمله أن الحاكم هو المشتري وفيما إذا زاد المثل يحصل مثلها لحصول ذبيحة الملتزمين بكل من هذين ولو كانت قيمتها يوم الاتلاف أكثر فخص الغنم وفضل عن مثلها شيء اشترى كريمة او شاتين فاكثر فان لم يجد كريمة ولم توجد شاة ولو باى صفة كانت بالفاضل اخذ به شقضا بان يشارك في ذبيحة اخرى وان لم يجز فان لم يجده اخذ به لحما على الاوجه فان لم يجده تصدق بالدرهم على فقير او اكثر ولا يؤخرها لوجوده فيما يظهر ولو اُتلفها اجنبى أخذ منه الناذر قيمتها او ذبحها في وقتها ولم يتعرض للحما اخذ منه ارش ذبحها واشترى بها او به مثل الاول ثم دونها ثم شقصا ثم اخرج درهم كاتقرر ولو اُتلف اللحم او فرقه وتعدر استرداده ضمن قيمتها عند ذبحها الا اكثر من قيمتها وقيمة اللحم ولا ارش الذبح وقيمة اللحم وهذا جار في كل من ذبح شاة انسان مثلا بغير اذنه ثم اُتلف اللحم (وان نذر في ذمته) اضحية كعلي اضحية (ثم عين) المنذور بنحو عينت هذه الشاة لنذري ويلزمه تعيين سليمة الا ان يلزم

فالقيمة في ذمته ليست منحصرة في شيء بعينه اه ع ش (قوله ونحوه) كان قصر حتى تلفت الخ (قوله بخلافه) اى العدل (قوله في ذلك) اى تمكينه من الشراء (قوله ان الحاكم الخ) الاول ان المشتري هو الحاكم (قوله وفيما إذا زاد الخ) عطف على قوله فيما إذا تساوى الخ (قوله يحصل مثلها) اى وفي القيمة من ماله اه معنى (قوله لحصول ذبيحة الملتزمين) وهما النحر وتفرقة اللحم بكل من هذين وهما الشراء واخر اجماعه عند وكان حق هذا التعليل ان يذكر عقب قوله السابق والذي يظهر اجزاؤه ولعل تأخيرها الى هنا من الناسخ (قوله ولو كانت) الى قوله لا الاكثر في المعنى لا قوله ولا يؤخرها الى ولو اُتلفها وما سابه عليه (قوله او شاتين الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه او مثل المتلفة واخذ بالزائد اخرى ان وفيها وان لم يف بها ترتب الحكم كما ياتي فيما إذا اُتلفها اجنبى ولم تنف القيمة بما يصح الاضحية واستحب الشافعى والاصحاب ان يتصدق بالزائد الذي لا يفي بأخرى وان لا يشتري به شيئا أو يأكله وفي معناه بدل الزائد الذي يذبحه ولا يتم يجب التصديق بذلك كالاصل لانه مع ان ما كذا ياتي ببدل الواجب كما لا اله (قوله اخذ به شاة صا الخ) عبارة الروض مع شرحه اشترى به سهما من ضحية صالحة للشركة من بغير او بقرة لاشاة اه (قوله فان لم يجده الخ) عبارة النهاية او تصدق به درهم اه ومرافق المغنى والروض مع شرحه ما يوافق (قوله ولا يؤخرها) اى الدرهم لوجوده اى الى ان يوجد اللحم فيشتري بها (قوله او ذبحها في وقتها الخ) ولو ذبحها اجنبى قبل الوقت لزمه الارش وهل يعود اللحم ملكا او يصرف مصارف الضحايا وجهان فان قلنا بالاول اشترى الناذر به وبالارش الذي يعود ملكا اضحية وذبحها في الوقت وان قلنا بالثاني وهو كما قال شيخنا الظاهر فرقه واشترى بالارش اضحية ان امكن ولا فكا ياتي اه معنى (قوله واشترى بها) بخلاف العبد المنذور عتقه إذا اُتلفه اجنبى فان الناذر ياخذ قيمته لنفسه ولا يلزمه ان يشتري بها عبا يعتقه ما امر ان ما كذا لم يزل عنه ومستحق العتق هو العبد وقد ملك ومستحقوا الاضحية باقون معنى وروض مع شرحه (قوله ثم دونها الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان لم يجد بها ما لها يشتري دونها فاذا كانت المتلفة ثنية من الضان مثلا وتقصت القيمة عن ثمنها اخذ عنها جذعة من الضان ثم ثنية معز ثم دون سن الاضحية ثم سهما من الاضحية ثم لحما وظاهر كلامهم انه لا يتعين لحم جنس المنذورة ثم يتصدق بالدرهم للضرورة (قوله ثم اخرج درهم) هلا قال على طريقة ما قبله ثم لحما ثم اخرج درهم اه سم اى كفى المغنى والروض مع شرحه (قوله ضمن قيمتها الخ) هذا يفيد عدم اجزاء تفرقة الاجنبى وعبارة الروضة اى وفي الروض مع شرحه والمغنى مثلها فيه قال فان اكله او فرقه في مصارف الاضحية وتعدر استرداده فهو كالاتلاف بغير ذبح لان تعيين المصروف اليه الى المضحي فعليه الضمان والمالك يشتري بما ياخذ ضحية وفي وجه تقع التفرقة عن المالك كالذبح والصحيح الاول انتهى وقضيته انه لو استقل الفقراء بالاخذ لم يقع الموضع اه سم (قوله وهذا الخ) اى قوله ضمن قيمتها الخ (قوله اضحية) الى قوله وتقييد شارح في النهاية لا قوله الا ان ياتزم معية (قوله تعين) جواب الشرط اه سم (قوله وهى) اى الاضحية (قوله وبهذا) اى بوجود الفرض في التعيين هنا (قوله بتقصير ومثلها يوم النحر كان المعنى وقيمة مثلها كما عبر به في شرح الروض (قوله والذي يظهر اجزاؤه) كتب عليه مر وقوله وظاهر كلامهم تمكينه كتب عليه مر (قوله ثم اخرج درهم) هلا قال على طريقة ما قبله ثم لحما ثم اخرج درهم (قوله ضمن قيمتها الخ) هذا يفيد عدم اجزاء تفرقة الاجنبى وعبارة الروضة صريحة فيه قال فان اكله او فرقه في مصارف الاضحية وتعدر استرداده فهو كالاتلاف بغير ذبح لان تعيين المصروف اليه الا المضحي فعليه الضمان والمالك يشتري بما ياخذ ضحية وفي وجه تقع التفرقة عن المالك كالذبح والصحيح الاول اه وقضيته انه لو استقل الفقراء بالاخذ لم يقع الموضع (قوله تعين) جواب الشرط (قوله لزمه ذبحه فيه) قال في الروض وان عين شاة عما في ذمته ثم ذبح غيرها اى مع وجودها في اجزائها تردد

معية تعين وزال ملكه عنها بمجرد التعيين (لزمه ذبحه فيه) اى الوقت لانه التزم اضحية في الذمة وهى مؤقتة ومختلفة باختلاف أشخاصها فكان في التعيين عرض اى غرض وبهذا فارقت ما لو قال عينت هذه الدرهم عما في ذمى من زكاة أو نذر لم تعين

أى لانه لا غرض في تعيينها وهذا أوضح من فرق الروضة بان تعيين كل من الدراهم وما في الذمة ضعيف إلا أن يقال سبب ضعف تعيينها عدم تعلق غرض به فيرجع للاول أما إذا التزم (٣٦٠) معية ثم عين معية فلا تتعين بل له أن يذبح سليمة وهو الأفضل فعلم أن المعيب ثبت في

الذمة وأما قولهما عن التهذيب لو ذبح المعية المعينة للتضحية قبل يوم النحر تصدق بلحمها ولا يأكل منه شيئاً وعليه قيمتها يتصدق بها ولا يشترى بها أخرى لأن العيب لا يثبت في الذمة محمول على أنه أراد أن بدل المعيب لا يثبت في الذمة (فان تلفت) المعينة ولو (قبله) أي الوقت (بقي الأصل عليه) كما كان (في الأصل) لبطان التعيين بالتلف إذا ما في الذمة لا يتعين الا قبض صحيح وتقييد شارح التلف هنا بغير تقصير غير صحيح بل لافرق هنا كما هو واضح (فرع) عين عما بذمته من هدى أو اضحية تعين كما علم مما مر وما يصرح به قولهم أنه بالتعيين يخرج عن ملكه وقولهم أن الضال هو الأصل الذي تعين أو لا وبه يعلم أن الأرجح من خلاف إطلاقه وكذا المجموع أنه لو ذبح غير المعين مع وجوده كاملاً لم يجز هو وإنما اجزأ في نظيره من كفارة يمين عين عبداً عنها فإنه وإن تعين يجزئ عتق غيره مع وجوده كاملاً لانه لا يزول الملك عنه بالتعيين كما مر فقول الأذرعى هذا مشكل جوابه ظاهر كما هو واضح (وتشترط النية) هنا لأنها عبادة وكونها

أى لانه لا غرض (الخ) أى لعدم اختلافها غالباً حتى لو تعلق غرضه لجودتها أو كونها من جهة حل لا يتعين (الخ) أى (قوله في تعيينها) أى الدراهم (قوله بان تعيين كل (الخ) لم يظهر لي حاصل هذا الفرق لاسيما بقطع النظر عن قول الشارح إلا أن يقال (الخ) فليراجع (قوله) أما إذا التزم معية (الخ) كأن قال لله على أن اضحي بعوراء أو عرجاء أو عشا (قوله) بل له أن يذبح سليمة (مفهومه) أنه ليس له أن يذبح معية أخرى غير المعينة مع وجودها على حالها فليراجع (قوله) لو ذبح المعية (قوله) إلى قوله فمحمول كذا في الروض وقال الاسنى عقبه أى بغير التزام له لئلا يشكك بما مر في قوله وكذلك التزم عوراء في الذمة يلزمه ذبحها وقت الاضحية (الخ) (قوله) المعينة للتضحية) أى ابتداء كأن قال جعلت هذه اضحية وهى عوراء أو نحوها أو فصيل أو سحاة أو روض (قوله) وعليه قيمتها (الخ) أى أن لم يتصدق بلحمها قاله عشا وكلام الروض كالصريح في ضمان القيمة مطلقاً عبارة تصدق بجميع لحمها وبقيمتها (الخ) (قوله) فمحمول على أنه (الخ) قد مر عن الاسنى تأويل آخر (قوله) بدل المعيب) أى المعين عما في الذمة (قوله) لا يثبت في الذمة) أى لا يثبت شاة بدل المعية في ذمته وإلا فالقيمة التي يجب التصديق بها ثابتة في الذمة (الخ) عشا (قوله) في المعينة) أى عن النذر في الذمة (الخ) معنى (قوله) لبطان التعيين) عبارة شيخ الاسلام والمغنى لأن ما التزمه ثبت في الذمة والمعين وإن زال ملكه عنه فهو مضمون عليه إلى حصول الوفاء (قوله) إذا ما في الذمة لا يتعين (الخ) وهذا كالأمر من مدينه سلمة بدنه ثم تلفت قبل تسلمها فإنه بنفسه البيع ويعود الدين كما كان نهاية وشرح المنهج (قوله) لا يتعين (الخ) أى يقينا يسقط به الضمان فلا ينفى ما مر (قوله) وتقييد شارح (الخ) وقد يكون التقييد لتعيين محل الخلاف (الخ) سم أى يفيد القطع بالبقاء عند التقصير (قوله) عين (الخ) أى لو عين على حذف أداة الشرط (قوله) مما مر) أى فى شرح ثم عين (قوله) وقولهم أن الضال (الخ) سنذكر آنفاً عن الروض مع شرحه ماوضحه (قوله) وبه يعلم (الخ) عبارة المغنى ولو عين شاة عما في ذمته ثم ذبح غير هاهم وجودها في اجزائها خلافاً ويؤخذ مما مر أنه يزول ملكه عنها عدم الاجزاء ولو ضلت هذه المعينة عما في الذمة فذبح غير هاهم اجزأ أنه فان وجد هاهم يلزمه ذبحها بل يتلصقها كما صرح به الراغب (الخ) وكذا في الروض مع شرحه (قوله) لا يؤخذ لى ولو ضلت ثم قال فلو وجدها قبل الذبح لغير هاهم يلزمه ذبح الثانية بل يذبح الاولى فقط لأنها الأصل الذي تعين أو لا (الخ) (قوله) وكذا المجموع) أى أطلقه (قوله) وإنما اجزأ) أى غير المعين مع وجود المعين (قوله) فانه (الخ) هذا علة ثبوت الاجزاء في الكفارة وقوله الآتى لانه (الخ) توجيه للاجزاء وعلته اثباته فلا اشكال (قوله) كما مر) أى فى شرح فلا شيء عليه (قوله) هذا مشكل) أى الاجزاء في الكفارة دون الاضحية (قوله) ما ذكر) أى أنه لا يزول الملك (الخ) (قوله) هنا) إلى قوله ولو عين في النهاية والمغنى (قوله) لا يؤخذ لى (قوله) هنا) أى فيما إذا عينها عما في الذمة بخلاف ما لو عينها في نذره ابتداء عشا (قوله) فسيأتى) أى فى قوله كما يكتفى

أى خلاف فلو ضلت المعينة فذبح غير هاهم اجزأ أنه فان وجد هاهم يلزمه ذبحها بل يتلصقها فلو وجدها قبل الذبح لم يذبح الثانية أى لم يلزمه ذبحها بل يذبح الاولى فقط (فرع) لو عين عن كفارة تعين فان تعيب أو مات وجب غيره ولو اعتق غيره مع سلامته اجزأه ووفر في شرحه بين الاجزاء هاهم وعدمه على وجه في مسألة التردد السابقة بأن المعنى ثم خرج عن ملكه بخلافه هنا (قوله) (١) وإن حدث به عيب (انظره مع قوله للسابق قبيل المتن فان اتلفها ولو عين سليمان نذره ثم عيبه أو تعيب إلى قوله ابدل بسليم ومع قول الروض وشرحه أما المعينة عما في الذمة لو حدث بها عيب قبل الوقت أو بعده ولو في حالة الذبح مبطل التعيين لها وله بيعها وسائر التصرفات وعليه البدل بمعنى أنه بقي عليه الأصل في ذمته (الخ) عبارة شرح الروض لأن المعيب لا يثبت في الذمة أى بغير التزام له لئلا يشكك بما مر في قوله وكذلك التزم عوراء في الذمة أى يلزمه ذبحها وقت الاضحية (الخ) (قوله) أن بدل المعيب لا يثبت في الذمة) ما وجه ذلك (قوله) وتقييد شارح التلف (الخ) قد

(عند الذبح) لأن الأصل اقترانها بأول الفعل هذا (أن لم يسبق) افراز أو (تعيين) ولا فسيأتى (وكذا) تشترط النية اقترانها عند الذبح (أن قال جملة أضحيتها في الأصل) من تناقض فيه (١) قول المحشى قوله وإن حدث به عيب ليس في نسخ الشرح التى بأيدينا

ولا يكتفى عنها بما سبق من الجعل لان الذبح قربة في نفسه فاحتاج اليها وفارقت المندورة الالية بان صيغة الجعل لجريان الخلاف في اصل الزوم بها منحة عن النذر فاحتاجت لقولها وهو النية عند الذبح نعم لو اقترنت بالجعل كفت عنها عند الذبح كما يكفي اقترانها بافراز او تعيين ما يضحى به في مندوبة وواجبة معينة عن نذر في ذمته كما تجوز في الزكاة عند الافراز (٣٦١) وبعده وقبل الدفع وكل هذا افهمه قوله ان

لم الخ وقد يفهم أيضا ان المعينة ابتداء بنذر لا يجب فيها نية عند الذبح وهو كذلك بل لا يجب لها نية أصلا ولو عين عما في ذمته بنذر لم يحتج لنية عند الذبح ويفرق بينه وبين ما مر في المعينة عما في ذمته بان ذاك في مجرد التعيين بالجعل وهذا في التعيين بالنذر وهو أقوى منه بالجعل ﴿ تنبيه ﴾ ما قررت به عبارته من ان وكذا عطف على الميثب هو ظاهر العبارة وزعم أن ظاهرها العطف على المنق ليوافق قول الامام والغزالي وجرى عليه في المجموع في موضع ان التعيين بالجعل كهو بالنذر تكلف ليس في محله لان الذي في المجموع في موضعين ونقله عن الاكثرين كالروضة ما قدمته من الفرق بينهما (تنبيه ثان) أطبقوا في الاضحية والهدى على ان النية فيهما حيث وجبت او نذبت تكون عند الذبح ويجوز تقديمها عليه لا تاخيرها عنه وذكر في المجموع عن الروايان

اقترانها الخ (قوله عنها) أي النية عند الذبح (قوله اليها) أي النية اه ع ش (قوله وفارقت) أي المجمعة اضية (قوله الالية) أي في قوله ويفهم أيضا ان المعينة الخ (قوله عن النذر) أي عن صيغته اه معنى (قوله فاحتاجت) أي صيغة الجعل (قوله لو اقترنت بالجعل) أي بان كانت مع الجعل او بعده اخذ بما ياتي انفا (قوله كما يكتفى اقترانها الخ) لعل المراد بالاقتران هنا ما يشمل وجود النية بعد الافراز او التعيين وقبل الدفع كما يفهمه قوله كما يجوز في الزكاة عند الافراز وبعده الخ ويصرح بذلك قول المغنى ما نصه وهذا أي ما في المتن من اشتراط النية عند الذبح وجهه الاصح في الشرح والروضة والمجموع جواز تقديم النية في غير المعينة كما في تقديم النية على تفرقة الزكاة لكن يشترط صدور النية بعد تعيين المذبح فان كان قبله لم تجز كما في نظيره من الزكاة حيث تعتبر النية بعد افراز المال وقبل الدفع قال في المهمات وهل يشترط لذلك دخول وقت الاضحية او لا فرق فيه نظرا والوجه الاول اه (قوله ولو عين عما في ذمته بنذر) بان قال الله على ان اضحى بهذه عوضا عما في ذمتي بالنذر السابق المطابق اه سيد عمر أي بلا نية عند التعيين كما ياتي عنه وعن سم (قوله ويفرق بينه وبين ما مر الخ) فليس معنى قول المصنف ان لم يسبق تعيين انه إذا سبق لم يحتج للنية عند الذبح بل انه تسكنى النية عند التعيين لكن قوله وقد يفهم أيضا الخ يقتضى ان معناه ايضا انه قد لا يحتاج للنية اصلا إذا سبق تعيين فكانه حمل مفهومه على ما يشمل الاكتفاء بها عن التعيين وسقوطها راسا اه سم (قوله ما مر) كانه يريد بما مر قوله السابق وواجبة معينة عن نذر الخ لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الذبح او التعيين فكان الواجب ان يقول هنا لم يحتج للنية عند الذبح ولا عند التعيين ليحتاج للفرق بينهما ولا انفرد عدم الاحتياج لها عند الذبح ثابت في كل منهما فليتأمل اه سم (قوله تنبيه الخ) يتأمل هذا التنبيه اه سيد عمر (قوله من ان وكذا عطف الخ) أي مع ارجاع اسم الاشارة إلى عدم السبق على الميثب أي المذكور في المتن (قوله وزعم ان ظاهرها العطف الخ) أي مع ارجاع اسم الاشارة إلى السبق (قوله على النية) أي مفهوم ان لم يسبق الخ وهو لا تشترط النية عند الذبح ان سبق تعيين (قوله كهو بالنذر) أي في عدم الاحتياج إلى النية (قوله في موضعين) أي اخرين (قوله من الفرق بينهما) أي بان التعيين بالنذر أقوى منه بالجعل (قوله حيث وجبت) أي النية (قوله او نذبت) أي كالمعينة ابتداء والمعينة عما في الذمة بنذر او بجعل او افراز مقرون بنية (قوله عند التفرقة) سكت عليه سم وسيد عمر وع ش (قوله والهدى مثلها) جملة اعتراضية (قوله لانه) أي الاضحية (قوله فكانت وقت الاراقة) إلى قوله ومن دماء النسك يتأمل فيه ولعل حق التعبير ان يقول والاراقة هو الذبح فتعين قرن النية به اصالة (قوله قدمت فرقا اخر الخ) أي في الحج في مبحث الدعاء عبارته هناك وظاهر كلامهم هنا ان الذبح لا يجب النية عنده وهو مشكل بالاضحية ونحوها إلا ان يفرق بان القصد هنا اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه كما مر فوجب اقترانها بالمقصود دون وسيلته وشم اراقه الدم لكونها فداء عن النفس ولا يكون كذلك إلا

يكون التقييد بمحل الخلاف (قوله لم يحتج لنية عند الذبح) مجرد هذا لا يحوج لفرق فتأمل (قوله ويفرق بينه وبين ما مر الخ) فليس معنى قول المصنف ان لم يسبق تعيين انه إذا سبق لم يحتج للنية بل انه تسكنى النية عند التعيين لكن قوله وقد يفهم أيضا الخ يقتضى ان معناه ايضا انه قد لا يحتاج للنية اصلا إذا سبق تعيين فكانه حمل مفهومه على ما يشمل الاكتفاء بها عند التعيين وسقوطها راسا (قوله ما مر) كانه يريد قوله السابق وواجبة معينة عن نذر في ذمته لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الذبح او التعيين فكان الواجب ان يقول

(٤٦ - شرواني وابن قاسم - تاسع) وغيره في مبحث دماء النسك وأقرهم وتبعه السبكي وغيره أن النية فيها عند التفرقة وعليه يجوز تقديمها عليها كالزكاة ولا تنافي بين البابين لا مكان الفرق بان المقصود من الاضحية والهدى مثلها اراقه الدم لانها فداء عن النفس فكان وقت الاراقة هو الذبح فتعين قرن النية بها اصالة ومن دماء النسك جبر الخل وهو إنما يحصل بارفاق المساكين والحاصل ان ذلك هو التفرقة فزدين قرن النية بها اصالة فان قلت لم جاز في كل التقديم لمن تعين دون التأخير قلت لانا عهدنا



في العبادات تقديم النية على فعلها ولم يهدف فيها تأخيرها عن فعلها وسره أن المقدم يمكن استصحابه إلى الفعل فكان الفعل كالم متصل به بخلاف المؤخر عن الفعل فإنه انقطعت نسبتة إليه فلم يمكن أن طافه عليه وما يؤيد ما فرقت به أولاً قولهم في بحث الدماء عند اشتراط مقارنة النية للنفرة ما يتفرع عليه وهو لو ذبح الدم فسرق أو (٣٦٢) غصب مثلاً ولو بلا تقصير من الذابح قبل النفرة لزمه إما إعادة الذبح والتصدق به وهو

الافضل وإما شراء بدله لما والتصدق به أي لان النية المشترط مقارنتها للنفرة لما وجدت عندها مع سبق صورة الذبح حصل المقصود الذي هو إرفاق المساكين كما تقرر نعم يتجه أنها حيث وجدت عند النفرة لا بد من فقد الصارف عند الذبح ويفرق بينه وبين بعض صور الاضحية التي لا تجب لها نية عند الذبح فإن الصارف لا يؤثر فيها بأنه وجد هنا من التعيين ما يدفعه فلم يؤثر بخلافه ثم فإن الدم من حيث هو لم يوجد له ما يعينه فآثر الصارف فيه فتأمل ذلك كله فإنه مع كونه مهما أي مهم كما علمت لم يتعرضوا لشيء منه) وإن وكل بالذبح نوى عند إعطاء الوكيل المسلم على ما بحثه الزركشي ما يصح به وإن لم يعلم أنه اضحية (أو) عند (ذبحه) ولو كافراً كتابياً كوكيل نفرة الزكاة ويفرق بين ذبح الكافر وأخذه حيث اكتفى بمقارنة النية للاول دون الثاني بأن النية في الاول قارنت المقصود فوقعت في محلها بخلافها في الثاني فإنها تقدمت عليه

إن قارنت نية القرية ذبحها فتأمل اه (قوله في العبادات) أي كالزكاة والصوم (قوله فكان الفعل) بتخفيف النون المفتوحة (قوله وما يؤيد) فيه تأمل ظاهر (قوله ما فرقت به أولاً) يعني الفرق بين الاضحية ودماء النسك (قوله ما يتفرع عليه) مقول قولهم (قوله وهو الخ) أي ما يتفرع على اشتراط ما ذكر (قوله قبل النفرة) متعلق بقوله فسرق الخ (قوله بينه) أي دم النسك (قوله التي لا تجب الخ) صفة بعض صور الخ والتأنيث نظر اللبني (قوله لا يؤثر فيها) أي في نيتها عند الذبح (قوله بأنه وجد هنا من التعيين ما يدفعه) لعل حق التعبير أن يقول بأن ما وجد هنا من التعيين للاضحية بالنذر يدفعه (قول المتن عند إعطاء الوكيل) من إضافة المصدر إلى مفعوله الاول ومفعوله الثاني قول الشارح ما يصح به (قوله المسلم) إلى قوله كوكيل الخ في النهاية (قوله المسلم الخ) ضعيف اه عش عبارة المغني قال الزركشي ويستثنى ما لو وكل كافراً في الذبح فلا يكفي فيه النية عند الذبح في الظاهر اه والظاهر الاكتفاء بذلك اه (قوله وإن لم يعلم) أي الوكيل (قوله وأنهم) إلى المتن في المغني الا قوله أو غيره ولفظه نحو (قوله له تفويضها) إلى المتن في النهاية (قوله أو غيره) أي بأن يوكل في النية غير وكيل الذبح اه سيد عمر عبارة سم قوله أو غيره يشمل الوكيل في الإفراز ويقتضي أن له التوكيل في الإفراز والنية عنده اه (قوله ولا نحو مجنون) أي غير عاقل (قوله استثناء كافر) أي في الذبح (قوله وذبح اجنبي) مبتدأ خبره قوله لا يمنع الخ سم ورشيدى (قوله لو اوجب نحو اضحية الخ) أي كعقيقة (قوله معين) صفة نحو اضحية الخ (قوله بنذر) راجع إلى الصورتين فالعين ابتداء بنذر كقوله ان اضحي بهذه والمعين بنذر عما في الذمة كقوله على أن اضحي بهذه عمالزم في ذمى وقد تقدم أن في هذين الحالين لا يحتاج إلى النية أصلاً سيد عمر وسم (قوله في وقته) متعلق بالذبح (قوله لا يمنع من وقوعه الخ) وباخذ من أرش ذبحها كما ذكره قبل قول المصنف وإن نذر في ذمته فإنها وهناك مفروض في حالة واحدة عبارة الروض وشرحه فاذا ذبح الاضحية والهدى المعين كل منهما بالنذر ابتداء أو عما في الذمة فضولى في الوقت واخذ من المالك اللحم وفرقه على مستحقه وقع الموقع لانه مستحق الصرف اليهم ولأن ذبحها لا يفتقر إلى النية فاذا فعله غيره أجزأه ولو لم الفضولى أرش الذبح وإن ضاق الوقت وإن كانت معدة للذبح أو مصرف الأصل فيشترى به أو بقدره المالك مثل الأصل إن أمكن والا

هنا لم يحتاج لنية عند الذبح ولا عند التعيين لاحتاج للفرق بينهما والافجر عدم الاحتياج لها عند الذبح ثابت في كل منهما فليتأمل (قوله أو غيره) يشمل الوكيل في الإفراز ويقتضي أن له التوكيل في الإفراز والنية عنده (قوله وذبح اجنبي) مبتدأ خبره (قوله لا يمنع من وقوعه الخ) أي لا يمنع من وقوعه موقعه وباخذ من أرش ذبحها كما ذكره في راس الصفحة بقوله اخذ منه أرش ذبحها الخ فإنها وفي راس الصفحة مفروض في حالة واحدة وعبارة الروض وشرحه فان ذبحها أي الاضحية أو الهدى المعين كل منهما بالنذر ابتداء أو عما في الذمة فضولى في الوقت واخذ منه المالك اللحم وفرقه على مستحقه وقع الموقع لانه مستحق الصرف اليهم ولأن ذبحها لا يفتقر إلى النية فاذا فعله غيره أجزأه ولو لم الفضولى الأرش أي أرش الذبح وإن ضاق الوقت وإن كانت معدة للذبح أو مصرف الأصل فيشترى به أو بقدره المالك مثل الأصل إن أمكن والافكاهم اه باختصار وقوله فكاهم إشارة إلى قوله قبل تمام دونها فان كانت نية من الضان فقصت القيمة عن ثمنها اخذ عنها جذعة ضان ثم ثلثة معز ثم دون سن الاضحية ثم سهما من ضحية ثم ثلثاهم يتصدق بالدرهم اه باختصار (قوله أو عما في الذمة بنذر) ينبغي رجوعه لهما اخذ من قوله السابق ويفرق

مع مقارنة مانع لها وهو الكفر فان إعطاءها للكافر مقدمة للذبح وهي ضعيفة وقد قارنها بكفر الآخذ الذي ليس من فكاهم

أهل النية فلم يعتد بتقدمها حيث نذر ليس كاقترانها بالعزل لانه لم يقارنه مانع وأفهم المتن أنه لا يصح تفويض النية للوكيل وليس على إطلاقه بل له تفويضها للمسلم عموماً ولا يجوز أن لا يكون مسكران لانهم ليسوا من أهلها ويكره استثناء كافر وصبي وذبح اجنبي لواجب نحو اضحية أو هدى معين ابتداءً وعما في الذمة بنذر في وقته لا يمنع من وقوعه موقعه لانه مستحق الصرف لهذه الجهة من غير نية له

(وله) أي المضحى عن نفسه ما لم يرتد فلا يجوز لكافر الأكل منها طاعة أو يؤخذ منه (٣٦٣) التفسير والمهدي إليه لا يطعمه منها ويوجه بان

القصد منها إرفاق المسلمين  
بأكلها فلم يجوز لهم تمكين  
غيرهم منه (الأكل من  
أضحية أطوع) وهدية بل  
يسن وقيل يجب لقوله  
تعالى فكلوا منها ولاتتبع  
رواه الشيخان أما الواجبة  
فلا يجوز الأكل منها سواء  
المعينة ابتداء أو عما في الذمة  
وبحث الرافعي الجواز في  
الأولى سبقه إليه الماوردي  
لكن بالغ الشائى في رده  
بل هي أولى ولا يجوز الأكل  
من نذر المجازاة قطعاً لانه  
كجزء الصيد وغيره من  
جبران الحج (و) له (إطعام  
الاغنياء) المسلمين منه شيئاً  
ومطبوخاً لقوله تعالى  
واطعموا القانع والمعتز  
قال مالك أحسن ما سمعت  
أن القانع السائل والمعتز  
الزائر والمشهور أنه المتعرض  
للسؤال (لاتملِككم) شيئاً  
منها للبيع كما قيد به في  
الوجيز والبيع مثال ومن  
ثم عرّج بآنه لا يجوز أن  
يملككم شيئاً ليتصرفوا فيه  
بالباع ونحوه بل يرسل إليهم  
على سبيل الهدية فلا يتصرفون  
فيه بنحو بيع وهبة بل  
بنحو أكل وتصدق وضيافة  
لغنى أو فقير مسلم لأن غايته  
أنه كالمضحى واعتماد جمع  
أنهم يملكونه ويتصرفون  
فيه بما شاؤوا ضعيف وإن  
أطالوا في الاستدلال له نعم

فكأمر انتهى باختصار اه عبارة عش قوله لا يمنع من وقوعه الخ أي حيث ولي المالك تفرقه وإلا  
فكأنه تلافى فلم القيمة الأجنبية بتمامها ودفعها للناذر فيشتري بها بدلها ويذبحها في وقت التضحية وإلّا لم  
يكتف بتفرقة الأجنبية مع أنها خرجت عن ملك الناذر بالنذر لانه فوت تفرقة المالك التي هي حقه اه (قوله  
أي المضحى) إلى قوله وببحث في النهاية لا قوله وقيل إلى أما الواجبة (قوله أي المضحى عن نفسه) خرج به ما  
لوضحي عن غيره فلا يجوز الأكل منها اه نهاية عبارة المغنى والاسنى وخرج بذلك من ضحي عن غيره كمت  
بشرطه الا في فليس له ولا لغيره من الاغنياء الا كل منها وبصرح الفقهاء ودلله بان الاضحية وقعت عنه  
فلا يحل الأكل منها الا بأذنه وقد تعذر فيجب التصديق بها اه (قوله مطلقاً) أي فقيراً أو غنياً مندوبة أو  
واجبة اه عش (قوله ويؤخذ منه) أي من عدم جواز أكل الكافر منها مطلقاً (قوله أن الفقير والمهدي  
إليه الخ) لكن في المجموع أن مقتضى المذهب الجواز نهاية أي وهو ضعيف كما يعلم بما يأتي في الشارح اه  
رشيدى وسيأتى تضعيفه أي كلام المجموع وعن سم عن الأيعاب أيضاً (قوله بل يسن) إلى قوله سواء في المغنى  
(قوله فلا يجوز الأكل منها) ينبغي ولا إطعام الاغنياء اه سم قال المغنى فإن أكل أي المضحى منها شيئاً غرم  
بدله اه (قوله وببحث الرافعي الخ) وافقه الروض ورده شارحه عبارة ما ولا يجوز الأكل من دم وجب  
بالحج ونحوه كدم تمتع وقرآن وجبران ولا من أضحية وهدي وجباً بنذر ومجازاة كان عاق البر بهما بشقاء  
المريض ونحوه فلو وجباً بالنذر المطلق ولو حكى بان لم يعاقب التزامهما بشيء كقوله لله على أن أضحي هذه  
الشاة أو بشاة أو هدى هذه الشاة أو شاة أو همت هذه أضحية أو هدياً أكل جوازاً من المدين ابتداء كالطوع  
تبع في هذا ما يحتمل الأصل وتضحية ما قدمناه في النوع الثاني من وجوب التصديق بجميع اللحم أنه لا يجوز أكله  
منه وبصرح في المجموع دون المدين عن الماتزم في الذمة فلا يجوز أكله منه اه بخذف (قوله في الأولى) أي  
المعينة ابتداء (قوله سبقه) أي الرافعي وقوله إليه أي البحث (قوله في رده) أي الماوردي (قوله بل  
هي) أي الأولى أولى أي بالامتناع (قوله من نذر المجازاة) أي نذر التبرر المعاق كان شفي مريضى لله على  
أن أضحي بهذه الشاة أو بشاة اه اسنى (قوله وغيره) عطف على جزاء الصيد (قوله المسلمين) إلى قوله بل  
بنحو أكل في المغنى لا قوله شيئاً إلى شيئاً وإلى قوله قال ابن الرفعة في النهاية لا قوله قال مالك أحسن ما سمعت  
وقوله الزائر والمشهور أنه وقوله شيئاً وقوله واعتماد جمع إلى نعم (قوله منه) الأولى التانيث (قوله أن  
القانع السائل) يقال تقع تقع قنوعاً بفتح عين الماضي والمضارع إذا سأل وقع يقع قناعة بكسر عين الماضي  
وفتح عين المضارع إذا رضى بما رزقه الله تعالى قال الشاعر

العبد حر إن قنع \* والحر عبد إن قنع فاقنع ولا تقنع وما \* شيء يشين ويى الطمع  
مغنى وحاشي (قول الماتن لاتملككم) أي كان يقول ملككم هذا لتصرفوا فيه بما شئتم ولم يبينوا المراد بالغنى  
هنا وجوز الجمل الرمى أنه من تحرم عليه الزكاة والفقير هنا من تحمل له الزكاة سم على المنهج اه عش (قوله  
بنحو بيع وهبة) أي وهدية كما قال في شرح الارشاد أنه الأقرب وانظر لومات الغنى قبل التصرف بنحو  
أكل اللحم فهل يثبت في حق وارثه ما يثبت في حقه أو يطاق تصرفه فيه اه سم والقاب إلى الأولى أميل  
أخذاً بما يأتي في الشرح في وارت المضحى ثم قوله أي وهدية الخ قد يخالفه ما يأتي من قول الشرح بل بنحو  
أكل الخ وقوله لأن غايته أنه الخ فإن ظاهرهما يشمل الهدية (قوله لأن غايته) أي المهدي إليه اه نهاية  
(قوله نعم) إلى قوله ثم الأكل في المغنى (قوله يملكون ما استطاعوا الامام الخ) أي الاغنياء وظاهره أنهم  
يتصرفون فيه حتى بالبيع اه عش (قوله في الأكل) أي ونحوه اه مغنى (قوله ثم الأكل الخ) ثم

الخ لا يفيد أن مجرد التعيين بالجعل لا يكفي عن النية وكذا من قوله هو والمتن وكذا يشترط النية عند الذبح الخ  
(قوله فلا يجوز الأكل منها) ينبغي ولا إطعام الاغنياء (قوله المسلمين) هذا التقيد لا يأتي على ما في الحاشية  
عن المجموع (قوله وهبة) أي وهدية كما قاله في شرح الارشاد أنه الأقرب وانظر لومات الغنى قبل التصرف

بما كوز وأندطاد لامام لهم من ضحية بيت المال كجثة الباقى (ويأكل ثلثاً) أي يسن من ضحي لنفسه أن لا يزيد في الأكل عليه ثم الأكل

كما يأتي ان لا ياكل منها الا لقما يسيرة تبركا بها للاتباع ودونه كل ثلث والتصدق بثلثين ودونه كل ثلث والتصدق بثلث واهداء ثلث قياسا على هدى التطوع الوارد فيه فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أى الشديد الفقر (وفي قول) قديم يأكل (نصفاً) أى يسن ان لا يزيد عليه ويتصدق بالباقي (والاصح وجوب (٣٦٤) تصدق) أى اعطاء ولو من غير لفظ مملك كما كادوا ان يطبقوا عليه حيث اطلقوا انها التصدق

وعبروا في الكفارة بانه لا بد فيها من التملك واما ما في المجموع عن الامام وغيره انهما قاسا هذا عايمها وأقرهما فالظاهر اخذان كلام الاذرعى انه مقالو يفرق بان المقصود من التضحية مجرد الثواب فكفى فيه مجرد الاعطاء لانه يحصله ومن الكفارة تدارك الجنابة بالاطعام فاشبهه البدل والبدلية تستدعى تملك البدل فوجب ولو على فقير واحد (بعضها) مما ينطلق عليه الاسم قال ابن الرفعة عقب هذا قال في الحاوى وهو ما يخرج عن القدر التافه الى ما جرى في العرف ان يتصدق به فيها من القليل الذى يؤدى الاجتهاد اليه اه وذلك لانها شرعت رفقا للفقير وبه يتجه من حيث المعنى بحث الزركشى انه لا بد من لحم يشبعه وهو المقدّر في نفقة الزوج المعسر لانه أقل واجب لكن ينافيه قول المجموع لو اقتصر على التصدق بادنى جزء كفاه

هنا لترتيب الذكرى (قوله كما يأتي) أى فى المتن (قوله والتصدق بثلث) أى للفقراء واهداء ثلث أى للاغنياء اه معنى (قوله قياسا الخ) ظاهره انه علة للمرتبتين الاخيرتين وجعله المغنى وشيخ الاسلام علة لسن مطلق الاكل من اضحية تطوع (قوله أى يسن ان لا يزيد الخ) أى فى الاكل ونحوه واستثنى البلقينى من اكل الثلث على الجديد والنصف على القديم تضحية الامام من بيت المال اه معنى (قوله هذا) أى الاضحية فكان الاولى التانيث (قوله انه مقالة) أى ضعيف (قوله فاشبه) أى المقصود من الكفارة الا قوله قال ابن الرفعة الى نعم (قوله فوجب) أى التملك (قوله لو على فقير) الى قوله وتردد فى المغنى (قوله ولو على فقير الخ) عطف على قوله ولو من غير لفظ مملك (قول المتن ببعضها) أى المندوبة وهل يتعين التصدق من نفسها او يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشتري قدر الواجب من اللحم ويملكه للفقراء كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وإن تعلقت بعينه فيه نظر والثاني غير بعيد ان لم يوجد نقل بخلافه اه سم (قوله فيها) أى الاضحية وفى معنى من وقوله من التعليل بيان للموصول (قوله انتهى) أى كلام ابن الرفعة (قوله وذلك) أى وجوب التصدق ببعضها (قوله وبه الخ) أى بهذا التعليل (قوله وهو المقدّر في نفقة الزوج الخ) أى كرتل (قوله ينافيه) أى ذلك البحث (قوله نعم) الى قوله ولا يصرفه فى النهاية الا قوله اخذان كلام الماوردى (قوله تقييده) أى قول المجموع (قوله بغير التافه جدا) أى فلا بد ان يكون له وقع فى الجملة كرتل اه ع ش (قوله ويجب ان يملكه نيا الخ) ولا يغنى عن ذلك الهدية نهاية ومعنى أى للاغنياء ع ش (قوله ومنه) أى بما لا يسمى لحما (قوله وتردد البلقينى الخ) عبارة النهاية والاوجه عدم الاكتفاء بالشحم إذ لا يسمى لحما نهاية ومعنى (قوله وقياس ذلك) أى ما ذكر من الجلد وما ذكر معه (قوله وللفقير) الى المتن فى المغنى الا قوله أى لمسلم الى ولو اكل (قوله ببيع) أى ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله وغيره أى كهبة ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله أى لمسلم أى فلا يجوز نحوه بيعه لكافرا سم اقول وقوة كلامهم تفيد انه لا يجوز للفقير نحوه بيع نحو جلد هال الكافر ايضا فليراجع (قوله او اهداء) أى للمغنى (قوله غرم قيمة ما يلزمه الخ) عبارة النهاية غرم ما ينطلق عليه الاسم وياخذ بثمانه شقصا ان امكن والا فلا وله تاخير عن الوقت الا كل منه اه وعبارة المغنى والاسنى غرم ما ينطلق عليه الاسم وهل يلزمه صرفه الى شقص اضحية ام كفى صرفه الى اللحم وتفريقه وجهان فى الروض اصحهما كافى المجموع الثانى وجرى ابن المقرئ على الاول وله على الوجهين تاخير الذبح وتفرقة اللحم عن الوقت ولا يجوز له الاكل من ذلك لانه بدل الواجب اه عبارة البجيرمى عن الحلبي ويشترى بقيمته لحما ويتصدق به اه (قوله ولا يصرف شي الخ) قال فى شرح العباب كما نقله جمع متأخرون وردوا به قول المجموع ونقله القمولى عن بعض الاصحاب وهو وجه مال اليه المحب الطبري انه يجوز اطعام فقراء الذين من اضحية التطوع دون الواجبة انتهى اه سم (قوله منها) أى الاضحية (قوله ولا لقن) أى ما لم يكن رسولا غير اه نهاية (قوله ومكاتب) كذا فى النهاية والمغنى (قوله

بنحو كل اللحم فهل ثبت فى حق واره ما ثبت فى حقه او يطلق تصرفه فيه (قوله والاصح وجوب تصدق ببعضها) هل يتعين التصدق من نفسها او يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشتري قدر الواجب من اللحم ويملكه للفقراء كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وان تعلقت بعينه فيه نظر والثاني غير بعيد ان لم يوجد نقل بخلافه (قوله ببيع) أى ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله وغيره أى كهبة ولو للمضحي كما هو ظاهر (قوله أى لمسلم) أى فلا يجوز نحوه بيعه لكافر (قوله ولا يصرف شي منها لكافر على النص) قال

بلا خلاف نعم يتعين تقييده بغير التافه جدا اخذان كلام الماوردى ويجب ان يملكه نيا طاريا لا قديدا ولا يجوز ما لا يسمى لحما ان مما يأتي فى الايمان كما هو ظاهر ومنه جلد ونحو كبد وكرش اذ ليس طيبها كطيبه وكذا ولد بل له اكل كله وان انفصل قبل ذبحها وتردد البلقينى فى الشحم وقياس ذلك انه لا يجوز وللفقير التصرف فيه ببيع وغيره أى لمسلم كما علم مما مرويات ولو اكل الكل او اهداء غرم قيمة ما يلزم التصدق به ولا يصرف شي منها لكافر على النص ولا لقن الا لمبعض فى نوبته ومكاتب أى كتابة صحيحة فيها يظهر

(والأفضل) أن يتصدق (بكلها) لأنه أقرب للتقوى (إلا لما يتبرك بها كلها) لآية والاتباع ومنه يؤخذ أن الأفضل الكبد لخبر البيهقي أنه صل الله عليه وسلم كان يأكل من كبد اضحيته وإذا تصدق بالبعض وأكل الباقي أثيب (٣٦٥) على التضحية بالكل والتصدق بما تصدق

به ويجوز ادخالهما ولو في زمن الغلاء والنهي عنه منسوخ (ويتصدق بجلدها) ونحو قرنها أي المتطوع بها وهو الأفضل للاتباع (أو ينتفع به) أو يعيره لغيره ويحرم عليه وعلى نحو وارثه بيعه كسائر أجزائها وأجارته وأعطائه أجره للذابح بل هي عليه للخبر الصحيح من باع جلد اضحيته فلا ضحية له ولزوال ملكه عنها بالذبح فلا تورث عنه لكن بحث السبكي أن لورثته ولاية القسمة والتفكة كهو ويؤيده قول العلماء له الأكل والاهداء كورثته أما الواجبة فيلزمه التصديق بنحو جلدتها (وولد الواجبة) المنفصل كما يشعر به التعبير بولد ويذبح وبواقفه قولها في الوقف الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولدا (يذبح) وجوباً سواء المعينة ابتداء أو عما في الذمة علق به قبل النذر أم معه أم بعده لأنه تبع لها فان ماتت بقي أضحية كالآلة يرتفع تدبير ولد مدبرة بموتها (وله أكل كله) إذا ذبح معها لأنه جزء منها وبه يعلم بناء هذا على جواز الأكل منها وقدم أن المعتمد حرمة مطلقاً فيحرم من ولدها كذلك كما أفاده كلام المجموع

أن يتصدق إلى قوله ولزوال ملكه في المغنى وإلى قوله كما لا يرتفع في النهاية الإقوله ونحو قرنها إلى المتن (قوله) لأنه أقرب إلخ) وأبعد عن حفظ النفس ولا يجوز نقل الاضحية عن بلدتها كما في نقل الزكاة مغنى ونهاية أي مطلقاً سواء المندوبة والواجبة والمراد من الحرم في المندوبة حرمة نقل ما يجب التصديق به على الفقراء وقضية قوله كما في نقل الزكاة يحرم النقل من داخل السور إلى خارجه وعكسه عش (قول المتن) إلا لما أو لقيمة أو لقيمة أه مغنى (قوله) (قوله) من المتبع (قوله) من كبد اضحيته) أي غير الأولى لما تقدم أنها واجبة عليه ومنه يؤخذ أن الواجب يسقط بالأولى أه عش (قوله) أثيب على التضحية إلخ) أي ثواب التضحية المندوبة وقوله والتصدق إلخ أي ثواب الصدقة أه عش (قوله) ويجوز إلخ) أي من غير كراهة انتهى نهاية (قول المتن) أو ينتفع به) كان يجعله دلو أو لعلاً أو خفاه مغنى (قوله) نحو بيعه إلخ) ليس فيه إفصاح ببطلانه وقضية قوله ولزوال ملكه عنها إلخ البطلان أه سم (قوله) بحث السبكي إلخ) عبارة النهاية لكن يتجه كما بحثه السبكي إلخ (قوله) والنفقة) أي مؤن الذبح انتهى عش (قوله) ويؤيده) أي البحث (قوله) قول العلماء إلخ) عبارة المغنى ولومات المضحي وعنده شيء من لحمها كان يجوز له أكله فلو فلو أرثها أكله أه (قوله) له الأكل) أي لو أرث المضحي بعد موته (قوله) سواء المعينة ابتداء أو عما في الذمة) وسواء كان التعيين بالنذر أو بالجعل مغنى وشرح المنهج (قوله) فان ماتت) أي الاضحية (قوله) بقي اضحية) أي فيجب التصديق بجميعه أه عش (قول المتن) وله أكل كله) اعتمده شيخنا الشهاب الرملي أه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى فقالوا واللفظ للأول هذا ما نقله في الروضة عن ترجيح الغزالي وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وليس مبنياً على القول بجواز أكله من أه خلافاً لجمع متأخرين أه قال عش قوله خلافاً لجمع الخ منهم ابن حجر أه أي وشيخ الإسلام وقدم أي في شرح وله الأكل من اضحية تطوع (قوله) مطلقاً) أي عينت ابتداء النذر أو عما في الذمة (قوله) فيحرم) أي الأكل من ولدها وفاق الشيخ الإسلام وخلافاً للنهاية والمغنى كما مر انفاً (قوله) كذلك) أي مطلقاً أه سم (قوله) لكن انتصر بعضهم الخ) وكذا انتصر لهم النهاية والمغنى بما يأتي (قوله) بما يقع عليه إلخ) أي أصالة أه نهاية (قوله) والولد ليس كذلك) أي لا يسمى اضحية لنقص سنه أه مغنى وقوله لنقف الخ هذا نظر الغالب والأولى أن يقول أصالة كما مر عن النهاية (قوله) لكونه كجنيها) أي تبعها ولا يلزم أن يعطى التابع حكم المتبوع من كل وجه

في شرح العباب كما نقله جمع متأخرون وردوا به قول المجموع ونقله القمولى عن بعض الأصحاب وهو وجه مال إليه المحب الطبري أنه يجوز أطعام فقراء الذميين من اضحية التطوع دون الواجبة أي كما يجوز إعطاء صدقة التطوع له وقضية النص أن المضحي لو أرث لم يجز له الأكل منها وبه جزم بعضهم وأنه يمتنع التصديق منها على غير المسلم والاهداء إليه أه وعبارة المجموع بعد أن حكى عن ابن المنذر أنهم اختلفوا في أطعام الفقراء أهل الذمة فرخص فيه الحسن البصري وأبو حنيفة وأبو ثور وقال مالك غيرهم أحب إلينا وكره مالك إعطاء النصراني جلد الاضحية أو شيئاً من لحمها وكرهه الليث قال فإن طبخ لحماً فلا بأس بالكل الذي مع المسلمين منه ما نصه هذا كلام ابن المنذر ولم أر لأصحابنا كلاماً فيه ومقتضى المذهب أنه يجوز أطعامهم من ضحية التطوع دون الواجبة أه (قوله) نحو بيعه) ليس فيه إفصاح ببطلانه وقضية قوله ولزوال ملكه عنها البطلان (قوله) علق به قبل النذر) تقدم أنه لو نذر التضحية المعينة لم يذبحها ولا تجزى اضحية فإن شمل العيب فيه الحمل فقوله هنا علق به قبل النذر لا يقتضي أنها حيث تقع اضحية على أن الفرض أنه ان فصل قبل ذبحها فيتبين أنه لم يلتزم معية (قوله) وله أكل) اعتمده شيخنا الشهاب الرملي (قوله) فيحرم) أي الأكل (قوله) من ولدها كذلك) أي مطلقاً

واعتمده قال الأذرعى ويجب تنزيل كلام الروضة والشرحين عليه لكن انتصر بعضهم لهذه الثلاثة والمتن بأن التصديق إنما يجب بما يقع عليه اسم الاضحية والولد ليس كذلك ولزوم ذبحه معها لكونه كجنيهاً وبأنه يجوز للوقوف عليه أكل الولد ولا يكون وقفاً فكذلك الولد هنا

اه وليس بصحيح وما ذكره من الحصر إنما هو في المقطوع بها والكلام هنا في الواجبة وهي قد زال ملكه عنها وعن جميع اجزائها التي يقع عليها اسم الاضحية وغيره او يفرق بينه وبين ولد الموقوفة بأن القصد بالوقف انتفاع الموقوف عليه بفوائد الموقوف والولد من جملتها وبالنذر في الفقره اكل جميع اجزائها ومنها الولد فلا (٣٦٦) جامع بينهما وعلم من المتن بالاولى حكم جنيها لما اذا بحث فئات بموتها وذبح فن حرم اكل

الولد حرم هذا بالاولى ومن اباحه اباح هذا المامرا نه بناء على حل اكلها فان قلت كيف يلائم هذا مامرا ان الحمل عيب يمنع الاجزاء قلت لم يقولوا انها ان الحامل وقعت اضحية وإنما الذي دل عليه كلامهم ان الحامل اذا عينت بنذر عينت ولا يلزم من ذلك وقوعها اضحية كالمو عينت به معيبة بعيب آخر على انهم لو صرحوا بوقوعها اضحية تعين حملها على ما اذا حملت بعد النذر ووضعت قبل الذبح نعم يشكل على ذلك قول جمع له اكل جميع ولد المتطوع بها سواء اذبحها معه أم دونه لوجوده بطنها ميتا ويتصدق بقدر الواجب منها فليتعين تفريع هذا على الضعيف انه تجوز التضحية بحامل ثم رأيت شيخنا ذكر مامرا إلى قولي على انهم ولا يجوز الاكل قطعا من ولد واجبة في دم من دماء النسك (و) له يكره (شرب فاضل لبنها) أي الواجبة ومثلها بالاولى المندوبة عن ولدها وهو مالا يضره ففنده ضرر الاحتمال كمنعه نموه كامثاله فيما يظهر كما ان له ركوبها

اه معنى (قوله انتهى) أي ما انتصر بمضمون (قوله وليس بصحيح) أي ذلك الانتصار (قوله من الحصر) أي بقوله إنما يجب الخ (قوله وعن جميع اجزائها) أي ولو باعتبار الاصل فتشمل ولدها ويظهر عطف قوله وغيره على قوله التي يقع الخ (قوله ومنها الولد) هذا محل النزاع اه سم (قوله بينهما) أي ولد الموقوفة وولد الاضحية الواجبة (قوله وعلم) إلى قوله فن حرم في النهاية (قوله فن حرم الخ) كالشارح وشيخ الاسلام تبعاً للجموع (قوله ومن اباحه الخ) كالتهايق والمغني تبعاً للدين والثلاثة المتقدمة (قوله على حل اكلها) أي الام (قوله فان قلت) إلى قوله نعم في النهاية (قوله يلائم هذا) أي قول المتن وولد الواجبة يذبح الخ أي المقتضى لصحة التضحية بالحامل (قوله إذا عينت بنذر) انظر التقييد به اه سم اقول المراد بالنذر هنا ما يشمل الحكمي كجعلت هذه اضحية فلا إشكال (قوله كالمو عينت به) أي بالنذر وقوله بعيب آخر أي غير الحمل اه عش (قوله ووضع قبل الذبح) بل ينبغي انه حيث نذر التضحية بها حائلاً ثم حملت انها تجزى اضحية لما تقدم في شرح فان تلفت قبله فلا شيء عليه من قوله او تعينت فضحية ولا شيء عليه اه عش عبارة سم قوله ووضع قبل الذبح هلا قيل اولم تضع قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وافهم قولنا والا الخ ان يخص العيب هناك بغير الحمل وفيه ما لا يخفى فليتامل اه اقول فانما قيد الشارح بالوضع قبل الذبح ليناسب تعبير المصنف بالوضع والحمل قبل انفصاله لا يسمى ولداً كما نبه عليه شيخ الاسلام والمغني والنهاية (قوله على ذلك) أي الجواب الثاني العلوي (قوله اكل جميع الخ) مقول الجمع (قوله لوجوده الخ) راجع للعطوف فقط (قوله تفريع هذا) أي قول الجمع المذكور (قوله مامرا) أي من السؤال والجواب (قوله في دم من دماء النسك) لعله في جزاء الصيد والافشوط دماء النسك ان تجزى وفي الاضحية قاله السيد عمر والاولى حملها على ما اذا حملت بعد تعيينها بالنذر عما في ذمته من دماء النسك ووضعت قبل الذبح (قوله يكره) أي مع الكراهة اه معنى (قول المتن وشرب فاضل لبنها) وله سقيه وغيره بلا عوض اه معنى (قوله أي الواجبة) إلى قوله على المنقول في النهاية إلا قوله كمنعه إلى كما (قوله) مثلها بالاولى الخ قد تقتضي الاولوية نفي الكراهة فليراجع اه سم (قوله المندوبة) عبارة النهاية المعزولة اه (قوله عن ولدها) متعلق بفاضل الخ (قوله وهو) أي فاضل اللبن (قوله لا يضره) أي ولدها (قوله لما فيها من المنة والضمان) قد يشكل بأن قضية ضمانه النقص ضمانها إذا تلفت اه سم أي إلا ان يقال ان العلة بمجرع المنة والضمان (قوله واركابها الخ) عطف على ركوبها (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركابها محتاج الخ اه سم (قوله فهو) أي المستعير الذي يضمنه خلافاً للمغني (قوله وبهذا) أي التعليل المذكور (قوله قياس الاسنوي الخ) وافقه المغني كما مر في مبحث تلف الاضحية المندوبة (قوله لهذا) أي مستعير الاضحية من ناذرها (قوله من نحو مستاجر) أي كالموصى له بالمنفعة

(قوله ومنها الولد) هذا محل النزاع (قوله إذا عينت بنذر) انظر التقييد به (قوله ووضع قبل الذبح) هلا قيل اولم تضع قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وافهم قولنا ولا الخ إلا ان يخص العيب هناك بغير الحمل وفيه ما فيه فليتامل (قوله ومثلها بالاولى المندوبة) قد تقتضي الاولوية الكراهة هنا فليراجع (قوله لما فيها من المنة والضمان) قد يشكل بأن قضية ضمانه النقص ضمانها إذا تلفت (قوله لكن يضمن) أي صاحبها على ما اقتضاه قوله الاتي لان معيره يضمن النقص باستعماله كما تقرر فليحرج (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركابها محتاج الخ

لكن الحاجة بان يحجز عن المشي ولم يجد غيرها بأجرة وجدها ولا أثر لقدرة على الاستعارة لما فيها من المنة والضمان (قوله) واركابها محتاج بلا أجرة لكن يضمن المضحي نقصها بذلك إلا ان حصل في يد مستعير فهو الذي يضمنه على المنقول الذي اعتمده ابن الرفعة والقمولي وغيرهما لان معيره يضمن النقص باستعماله كما تقرر فكذا هو وبهذا يعلم الفرق بين ما هنا والتفصيل السابق في المستعير انه لا يضمن ما تلف بالاستعمال المأذون فيه بخلاف غير هو يندفع قياس الاسنوي لهذا على المستعير من نحو مستأجر فانه لا يضمن ووجه اندفاعه

أن معيره ثم ملك المنفعة فنزل منزلته لانه فرع بخلاف معيره هنا وأحسن قول الأذرعى بعد ذكره بعض ذلك فلا يصح ما ذكره الأسنوى  
تفقها وقياسا وفارق اللبن الولد بانه يضرها حبسه ويحلف لوجع لسانه يسرح فيه وإن خرج عن ملكه ويحرم عليه نحو بيعه ويسن له  
التصدق به وله جز صرفها أن أضر بها والانتفاع به (ولا تضحية لرفيق) بسائر أنواعه (٣٦٧) لعدم ملكه ومن ثم كان المبعض فيما

يملكه كالحر (فإن أذن  
سيده) له ولوعن نفسه  
(وقعت له) أي السيد لانه  
نائب عنه والغاء لقوله عن  
نفسك لعدم امكانه واخذا  
بقاعدة اذا بطل الخصوص  
بقي العموم اذا ذنه متضمن  
لنية وقوعها عن تصالح له ولا  
صالح لها غيره فانحصر  
الوقوع فيه وبه يجاب عما  
يقال كيف تقع عنه من غير نية  
منه ولا من العبد نيابة عنه  
ثم رأيت شارحا اجاب  
بما ذكرته ثم قال ويحتمل أن  
المراد أنه أذن له ونوى عن  
نفسه أو فوض النية له فنوى  
عنه اه وظاهر كلامهم خلاف  
هذا (ولا يصحى مكانب  
بلاذن) من السيد لانها  
تبرع وهو ممنوع منه لحق  
السيد فان أذن له فيها وقعت  
للمكانب (ولا تضحية)  
تجوز ولا تقع (عن الغير)  
الحى (بغير اذنه) لانها عبادة  
والاصل منعها عن الغير الا  
لدليل وذبح الاجنبى للمعينة  
بالنذر لا يمنع وقوعها عن  
التعيين فتقع الموقع للمامر  
انه لا يشترط لها نية ويفرق  
صاحبها لحما ولا ترد عليه

(قوله فنزل) أي المستعير (قوله لانه) أي المستعير (قوله فلا يصح الخ) مقول الأذرعى (قوله وفارق)  
إلى قول المتن فان أذن في المغنى (قوله وفارق اللبن الولد) أي عند من منع اكلا اه معنى (قوله وإن خرجت  
الخ) غاية والضمير الاضحية الواجبة (قوله ويحرم) إلى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله ويسن له التصديق  
به) أي اللبن ويجلاها وقلنا هما اه نهاية (قوله أن أضر بها) أي أن تركه إلى الذبح والا فلا يجزه أن  
كانت واجبة لانتفاع الحيوان به في دفع الأذى وانتفاع المساكين به عند الذبح وكالصوف فيما ذكر  
الشعر والوبر اه معنى (قوله والانتفاع به) خرج به البيع فلا يجوز له اه عش (قوله بسائر أنواعه)  
إلى قوله ولا ترد هذه في المغنى الا فرأه ثم رأيت إلى ويحتمل وقوله وظاهر كلامهم خلاف هذا (قوله ومن  
ثم كان المبعض الخ) ظاهره وإن لم تكن مهاياة اه سم عبارة عش أي ولو في نوبة السيد (قوله كالحر)  
فيضحى بما ملكه يبيعه الحرة ولا يحتاج إلى إذن السيد اه معنى (قول المتن فان أذن سيده) أي فيها وضحي  
وكان غير مكانب اه معنى (قوله ولوعن نفسه) أي الرفيق (قوله والغاء لقوله الخ) عطف على لانه نائب  
الخ عبارة النهاية ويلغو قوله الخ وهى أحسن (قوله غيره) أي السيد (قوله وبه الخ) أي بقوله واخذا  
الخ (قوله نيابة عنه) (راجع) للمعطوفين جميعا (قوله خلاف هذا) أي الاحتمال المذكور (قول المتن  
ولا يصحى مكانب الخ) أي كتابة صحيحة اه عش (قوله من السيد) إلى قوله كما علم في النهاية (قوله  
وقعت للمكانب) بفتح التاء اه عش الا قوله وذبح الاجنبى إلى الولوى (قوله الالدليل) عبارة المغنى  
الاما خرج بدليل اه (قوله للمعينة بالنذر) أي ابتداء أو عمافى الذمة بالنذر ونحوها مما لا يحتاج إلى نية  
عند الذبح كما يعلم مما مر قبيل قول المصنف وله الا كل الخ (قوله عن التعيين) أي جهته أي المعين (قوله  
للمامر) أي غير مرة (قوله ويفرق صاحبها الخ) أي وتفريق الاجنبى كاتلافه كما مر اه عش (قوله  
ولا ترد) أي مسألة ذبح الاجنبى عليه أي المتن (قوله لان هذا) أي ذلك الذبح منه أي الاجنبى (قوله  
وللإلى الخ) خبر مقدم لقوله التضحية الخ (قوله لا غير) أي لا غيرهما من الاولياء اه رشيدى (قوله  
لانه) أي الغير (قوله عنه في هذا) كل من الجارين متعلق بولا يتهو الضمير راجع للمحجور واسم الإشارة  
للتضحية المتقدمين رتبة (قوله من ماله) أي الولوى (قوله عن محجوره) أي وكان ملكه له وذبحه عنه باذنه  
فيقع ثواب التضحية للصبي والاب ثواب الهبة اه عش (قوله ولا ترد عليه هذه) صحة تضحية الولوى عن  
مولاه (قوله وان الامام الخ) ولا يسقط بفعله الطالب عن الاغنياء فالتمسود بذلك بحر حصول الثواب لهم  
ويذبحى أن مثل ذلك التضحية بما شرط الواقف التضحية به من غلة وقته فانه يصرف لمن شرط صرفه لهم ولا تسقط  
به التضحية عنهم وبأكلون منه ولو اغنياء وليس هو تضحية من الواقف بل هو صدقة مجردة كبقية غلة الوقف  
اه عش وقوله ويذبحى سيأتى عن سم ما يوافقه (قوله الذبح عن المسلمين) أي بدنة في المصلى فان لم تتيسر  
فشاة اه رشيدى (قوله ان اتسع) ليس هذا من جملة ما تقدم اه رشيدى (قوله ولا ترد هذه) أي  
المسائل الثلاث (قوله رحيث) إلى قوله اما باذنه في المغنى (قوله فان كانت معينة) قال في الروض بالنذر  
اه سم وبه يندفع توقف عش حيث قال تأمل فيما احتزبه عنه فانها متى ذبحت عن غير المضحي

(قوله ومن ثم كان المبعض فيما يملكه كالحر) ظاهره وإن لم تكن مهاياة (قوله للمعينة بالنذر) أي ابتداء  
أو عمافى ذمة بالنذر كما علم من أو آخر الورقة السابقة (قوله فان كانت معينة) قال في الروض بالنذر (قوله  
كما علم من قوله السابق الخ) فيه تأمل لان المراد بالتضحية عن الغير التضحية من مال المضحي ولا كذلك مسألة

لان هذا منه لا يسمى تضحية وللولى الاب فالجد لا غير لانه لا يستقل بتمليكك فتضعف ولا يته عنه في هذا التضحية من ماله عن محجوره كاله اخراج  
الفطرة من ماله عنه ولا ترد عليه هذه أيضا لانه قائم مقامه وممرانه يجوز اشراك غيره في ثواب اضحيته بما فيه وانه لو ضحى واحد من اهل  
البيت اجزاعهم من غير نية منهم وإن للامام الذبح عن المسلمين من بيت المال ان اتسع ولا ترد هذه ايضا عليه لان الاشراك في الثواب ليس اضحية  
عن الغير وبعض أهل البيت والامام جعلهما الشارع قائمين مقام الكل وحيث امتنعت عن الغير فان كانت معينة وقعت عن المضحي والا فلا



اما باذنه فيجزىء كما علم من قوله السابق وان وكل بالذبح الخ كذا قاله شارح وليس بصحيح لا يهاهه ان اذنه للغير مقيد بما مر ان الوكيل انما يذبح ملك الآذن وأنه النأوى مالم يفوض اليه بشرطه والظاهر أنه لا يشترط هنا الاول أخذنا بما أتى في الميت أنه لا يشترط أن يعطيه مالا وما مر أنه لو قال لغيره اشترى كذا بكذا ولم يعطه شيئا (٣٦٨) فاشتراه له به وقع للوكل وكان الثمن قرضاله فيرد بدله وحينئذ فقياس هذا انه يكفي

هنا صح عنى ويكون ذلك متضمنا لا فتراضه منه ما يجرىء أضحية أى أقل يجرىء فيما يظهر لانه المحقق ولاذنه له في ذبحها عنه بالنية منه ويأتى في وصى الميت إذالم يعين له مالا احتملان والذي يظهر أنهما لا يأتیان هنا لان كلا من تبرع الوصى وكون الوصية في الثلث امره معهود في الميت لوصول الصدقة اليه إجماعا ولان الشارع جعل له الثلث يتدارك به ما فرط او يجوز به الثواب ولا كذلك الحى الآذن فهما (ولا) تجوز ولا تقع أضحية (عن ميت ان لم يوص بها) لما مر ويفرق بينها وبين الصدقة بأنها تشبه الفداء عن النفس فتوقف على الاذن بخلاف الصدقة ومن ثم لم يفعلها وارث ولا اجنبى وان وجبت بخلاف نحو حج وزكاة وكفارة لان هذه لا فداء فيها فأشبهت الديون ولا كذلك التضحية والحق العتق بغيرها مع انه فداء ايضا لتشوف الشارع اليه أما إذا أوصى بها فصح

كانت معينة اه (قوله) اما باذنه الخ) محترز قول المصنف بغير اذنه (قوله) كما علم من قوله السابق الخ) فيه تامل لان المراد بالتضحية عن الغير التضحية من مال المضحي ولا كذلك مسألة الوكالة فان المضحي به من مال الموكل اه سم (قوله) كذا قاله الخ) أى قوله اما باذنه فتجزىء الخ (قوله) مالم يفوض) أى الاذن النية اليه أى وكيل الذبح بشرطه أى التفويض من كون المفوض اليه النية مسلمات (قوله) هنا) أى في التضحية عن الغير باذنه (قوله الاول) أى كون المذبح ملك الآذن (قوله قرضاله) الاولى عليه (قوله فقياس هذا) أى ما مر (قوله ذلك) أى قول الشخص ضح عنى (قوله لانه) أى الاقل (قوله ولاذنه الخ) عطف على لا فتراضه الخ (قوله بالنية منه) حال من ذبحها والضمير للوكل (قوله ويأتى) أى انفا (قوله) إذالم يعين) أى الميت (قوله هنا) أى في ضح عنى (قوله لوصول الخ) هذا راجع للمعطوف عليه فقط (قوله اليه) أى الميت وقوله ولان الشارع الخ راجع للمعطوف فقط (قوله جعل له) أى للميت (قوله) فهما) أى وصول الصدقة اليه وتعين الثلث لما ذكر (قوله لما مر) إلى قوله ومن ثم في النهاية (قوله لما مر) أى عقب قول المصنف بغير اذنه (قوله بينها) أى الاضحية وكذا ضمير لم يفعلها وضمير بغيرها (قوله) اما إذا أوصى الخ) وقيل تصح التضحية عن الميت وان لم يوص لانه ضرب من الصدقة وهى تصح عن الميت وتنفعه وتقدم في الوصايا ان محمد بن اسحاق السراج النيسابورى احداشياخ البخارى ختم عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمة وضحي عنه بمثل ذلك اه مغنى (قوله لما صرخ الخ) عبارة المغنى فان أوصى بها جاز في سنن ابى داود والبيهقى والحاكم ان على ابن ابى طالب كان يضحي بكبشين عن نفسه وكبشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنى ان اضحي عنه فاننا اضحي عنه ابد الكنية من شريك القاضى وهو ضعيف اه (قوله ويجب) إلى قوله لانه نأبته في النهاية والمغنى لإقوله سواء وارثه إلى التصديق (قوله على مضح عن ميت الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهية وخرج بذلك أى بقول المصنف وله الاكل من اضحية تطوع من ضحي عن غيره كميته بشرطه الآتى فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها وبه صرح القفال وعلمه بان الاضحية وقعت عنه فلا يحل الاكل منها إلا باذنه وقد تعذر فيجب التصديق بها عنه اه (قوله من مال عينه) أى من حيث كونه من مال نفسه او مال ماذونه وقياس ما قدمه في التضحية عن الحى باذنه انه لو لم يعين قدر المال يحمل على أقل مجزىء فليراجع (قوله في ثلثه) أى الميت (قوله التصديق بجميعها) فاعل يجب (فرع) ما يقع في الاوقاف ان الواقف يشترط ان تشتري ضحية وتذبح وتفرق على ايتام الكتاب او على المستحقين ينبغى صحة ذلك وجوب العمل به واعطاؤه واحكام الاضحية من

الوكالة فان المضحي به من مال الموكل (قوله ويجب على مضح عن ميت باذنه الخ) قال في شرح الروض ومحل ذلك أى استحباب الاكل من اضحية التطوع إذا ضحي عن نفسه فلو ضحي عن غيره باذنه كميته أوصى بذلك فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها وبه صرح القفال في الميتة وعلمه بان الاضحية وقعت عنه فلا يحل الاكل منها إلا باذنه فقد تعذر فيجب التصديق به عنه اه (قوله ويجب على مضح عن ميت باذنه الخ) فرع ما يقع في الاوقاف ان الواقف يشترط ان تشتري ضحية وتذبح وتفرق على ايتام الكتاب او على المستحقين ينبغى صحة ذلك وجوب العمل به واعطاؤه واحكام الاضحية من حيث وجوب ذبحها فى وقتها ويجب تفرقتها كما شرط فلو فات وقت الاضحية قبل ذبحها فهل يجب ذبحها قضاء فيه نظروا فيه ان يجب الا ان يدل كلامه على اشتراط ذبحها بوقت الاضحية فتؤخر لو قتها من العام الاخر (قوله التصديق بجميعها) فاعل يجب

لما صح عن على كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يضحي عنه كل سنة وكانهم لم ينظروا لضعف سندده حيث لا نجباره ويجب على مضح عن ميت باذنه سواء وارثه وغيره من مال عينه سواء مال ماذونه فيما يظهر فان لم يعين له مالا يضحي منه احتمال صحة تبرع الوصى عنه بالذبح من مال نفسه واحتمل ان يقال انها في ثلثه حتى يستوفيه التصديق بجميعها لانه نأبته في التفرقة لاعلى نفسه وعمونه لاتحاد القابض والمقبض ويؤخذ من قولهم أنه نأبته في التفرقة أنه لا تصرف هنا للوارث غير الوصى فى شىء منها ويفرق بينه وبين هذا

وما مر عن السبكي بأن المورث عزله هنا بتفويض ذلك لغيره بخلافه فهو يشجه اخذ من هذا ان الوصي اطعام الوارث منها و مران للولى الاب فالجد المضجعة عن موليه وعليه فلا يقدر انتقال الملك فيها للولى كما هو ظاهر وإن اقتضى (٣٦٩) التقدير نظائر لذلك اما اولافلان اقرب

النظائر إليها العقيقة عنه  
وهي لا تقدير فيها كما  
يصرح به كلامهم وأما  
ثانيا فلانه يلزم عليه منع  
المقصود منها من الاكل  
والتصدق كسائر اموال  
المحجور وحينئذ فهل للولي  
اطعام المولى والظاهر نعم  
(فصل) في العقيقة  
وهي لغة شعر رأس المولود  
حين ولادته وشرعا ما يذبح  
عند خلق شعره تسمية لها  
باسم مقارنها كما هو عاداتهم  
في مثل ذلك وأنكر أحمد  
هذا لان العقيقة الذبيح  
نفسه وصوبه ابن عبد البر  
لان عق لغة قطع والاصل  
فيها الخبر الصحيح الغلام  
مرتين بعقيقته اى فاع  
تركها لا ينعونمو أمثاله قال  
احمد رضى الله عنه ولا  
يشفع لأبويه قال الخطابي  
وهذا احسن ما قيل فيه  
واستبعده غيره وهذا لا بعد  
فيه لانه لا مدخل للرأى في  
ذلك فاللائق بجلالة أحمد  
واحاطته بالسنة انه لم يقله  
إلا بعد ان ثبت عنده توقيف  
فيه لاسيما نقله الحلبي  
عن جمع متقدمين على  
احمد وشرعت اظهار اللبش  
ونشر النسب وكره الشافعى  
تسميتها عقيقة اى لانه

حيث وجوب ذبحها وقتها وتجب تفرقتها كما شرط فلو فات وقت الاضحية قبل ذبحها فحل يجب ذبحها قضاء فيه نظر ويتجه انه يجب الان بدل كلامه على اشراط ذبحها بوقت الاضحية فتؤخر لو قتها من العام الاخر اه سم (قوله وما مر عن السبكي) اى فى شرح او ينتفع به اه سم (قوله عزله) اى الوارث غير الوصى (قوله من هذا) اى الفرق (قوله ومر) اى انفاى شرح بغير اذنه (قوله فلا يقدر الخ) تقدم خلافه عن ع ش بل تعليله السابق فى عدم جواز تضحية غير الاب والجد مفيد للتقدير (قوله اما ولا) اى اما وجه عدم التقدير أولا (قوله عنه) اى المولى (قوله واما نانيا فلانه يلزمه الخ) قديمم اللزوم اذ لا ضرر على المولى اه سم (قوله وحينئذ) اى حين عدم تقدير الانتقال (قوله الظاهر نعم) وفاقا للنهاية (فصل فى العقيقة) (قوله فى العقيقة) من عقى يعق بكسر العين وضما معنى وشورى (قوله وهى لغة) الى قوله وظاهر كلام المتن فى النهاية لا لقوله وانكر الى والاصل وقوله واستبعده الى فاللاق وقوله اى الى بل وكذا فى المعنى لا لقوله فاللاق الى نقله (قوله عند خلق راسه) اى عند طلب خلق شعره وان لم يخلق اه ع ش (قوله تسمية الخ) علمه لمقدر اى وانما سمي ما يذبح الخ بذلك الخ (قوله باسم مقارنها) اى متعلق مقارنها ذبح العقيقة انما يقارن الحاق المتعلق بالشعر لا بنفس الشعر المسمى بالعقيقة لغة (قوله فى مثل ذلك) اى فى النقل من المعنى اللغوى الى الشرعى (قوله وانكر احمد هذا) اى وجه التسمية المذكور او كون العقيقة لغة ما ذكر (قوله لان العقيقة) اى لغة الذبح الخ اى المذبح فالعقيقة فعيلة بمعنى مفعولة فتكون من نقل العام الى الخاص كما هو الغالب فى الاسماء المنقولة من المعنى اللغوى الى الاصطلاحى (قوله الغلام مرتين بعقيقته) تمته كما فى النهاية والمعنى تذبح عنه يوم السابع ويحلق راسه ويسمى اه قال ع ش لعل التعبير بالغلام لان تعلق الوالدين به اكثر من الانثى فقد حثهم على فعل العقيقة ولا فالانثى كذلك اه (قوله ولا يشفع لابيّه) اى لا يؤذن له فى الشفاعة وإن كان اهلا له لكونه مات صغيرا او كبيرا هو من اهل الصلاح اه ع ش (قوله وشرعت الخ) فهو معقول المعنى وليس تعبدا محضا اه ع ش (قوله للبشر) هو بفتح او ضم فسكون البشارة وبكسر فسكون الطلاقة كذا فى القاموس وفسره ع ش بالنعمة ولعله تفسير مراد (قوله وكره الشافعى الخ) وظاهر صنيع المعنى والاسنى وشرح المنهج اعتماد الكراهة ايضا عبارة الاولين ومقتضى كلامهم والاخبار انه لا يكره تسميتها عقيقة لكن روى ابو داود انه قال لا للسائل عنها لا يجب الله العقوق فقال الراوى كانه كره الاسم ويوافقه قول ابن ابي الدم قال صحابنا يستحب تسميتها نسيكة او ذبيحة ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاء عتمة اه واقصر الاخير ان على ما ذكره ابن ابي الدم واقراه وقال ع ش قوله ويكره تسميتها عقيقة ضعيف اه ووافقه شيخنا عبارته وفى الجيرى عن سلطان مثله والمعتد انها لا تكرر لورودها فى الاحاديث اه (قوله كان يكره الفال الخ) اى وفيها تفاؤل بان يعق الولد والديه (قوله ان ينسك) بضم السين كما فى المختار اه ع ش عبارة الشورى يقال نسك ينسك نسكا بفتح السين وضما فى الماضى وبضمها فى المضارع وباسكانها فى المصدر اه (قوله والقول بوجوبها) اى كاللث ودادوا وبانها بدعة اى كالحسن اه معنى (قوله لافراط) اى مجاوزة اه ع ش (قوله افضل من التصديق الخ) قضيته ان التصديق بقيمتها يكون عقيقة وقد يخالفه ما يأتى من ان اقل ما يجزى عن الذكر شاة وقولهم يحصل اصل السنة فى عقيقة الذكر بشاة فلعل المراد

(قوله وما مر عن السبكي) أى فى شرح أو ينتفع به (قوله) وأما ثانياً فلا نه يلزم عليه قديم الزوم لانه لا ضرر على المولى

﴿فصل﴾ (يسن ان يعق عن غلام بشاتين الخ) (قوله لان عى لغة قطع الخ) قد يقال هذا يمنع ان العقيقة

صلی اللہ علیہ وسلم کان یکرہ الفال القبیح بل تسمی

(۷۶ - شروانی و ابن قاسم - تاسع)

نسيكه اود ذبيحة ولم تجب لخبر أبي داود من احب ان ينسك عن ولده فليفعل والقول بوجوبها أو بانها بدعة لإفراط كما قاله الشافعي رضي الله عنه وذبحها افضل من التصديق بقيمتها وظاهر كلام المتن والاصحاب انه لو نوى بشاة الاضحية والعقيقة لم تحصل واحدة منهما

أن ثواب الذبيح للعقيقة أفضل من التصديق بقيمتها مع كونه ليس عقيقة اه ع ش (قوله وهو ظاهر) خلافا  
للهاية عبارة ولو نوى بالشاة المذبوحة الاضحية والعقيقة حصلا خلافا لمن زعم اه (قوله لان كلامهما  
الخ) قد يقال وايضا كل منهما لا يحصل باقل من شاة ويلزم من حصولها بواحدة حصول كل منهما بدونها  
اه سم عبارة البحرى عن الحلبي والشورى ولو نوى بها العقيقة والاضحية حصلا عند شيخنا خلافا لابن  
حج حيث قال لا يحصلان لان كلا الخ وهو وجه (قوله الضيافة الخاصة) ما المراد من الخصوص هنا مع انه  
لا فرق بينهما فى الاكل والتصدق والاهداء كما يأتى (قوله يختلفان) الاولى التانيث (قوله كما يأتى) أى فى  
شرح والاكل والتصدق كالاضحية (قوله سنة مؤكدة) إلى قوله فيما يظهر فى النهاية والمغنى لا قول خلافا  
إلى لا قبله (قوله وان مات) قال فى العباب ويعق عن مات بعد السابع وامكن الذبيح لا قبل السابع او  
التمكن من الذبيح قال الشارح فى شرحه على ما اقتضاه كلام الروضة واصلها واعتمده فى الكفاية لكن المحزوم  
به فى المجموع انه يعق عنه وان مات قبل السابع وقول الاذرعى يبعد ندها عن مات عقب الولادة او قبل  
السبع ولعل ما فى المجموع سبق قلم من بعد إلى قبل اه ليس فى محله إذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجى وإنما غاية  
الامر ان فى المسئلة خلافا لجرى فى الروضة على وجه منه وجرى عليه فى المجموع هنا لكنه فى آخر الباب جرى  
على مقابله فقال لو مات المولود قبل السابع استجبت العقيقة عندنا خلافا للحسن ومالك فقوله عندنا فى  
مقابلة هذين الامامين صريح فى ان هذا هو المذهب انتهى اه سم عبارة المغنى والاسنى والنهاية ويسن ان  
يعق عن مات قبل السابع وبعد التمكن من الذبيح اه (قوله لكن ينبغي حصول اصل السنة الخ) خلافا  
لظاهر النهاية والروضة ولصريح الاسنى والمغنى عبارتهما ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد ولا تحسب قبله  
بل تكون شاة لحم اه وعبارة ع ش قوله لا قبله اى فان فعل لم يقع عقيقة اه (قوله والعاق) إلى قوله  
وفى مشروعيها فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله اى إلى قبل (قوله والعاق) اى من يسن له العق اه رشيدى  
(قوله من مال نفسه) انظر هذا متعلق بماذا اه رشيدى (اقرل) لعله متعلق بمقدر معلوم من المقام اى  
يعق من مال الخ (قوله لا الولد) اى اماماه فلا يجوز للولى ان يعق عنه من ذلك لان العقيقة تبرع وهو ممتنع  
من مال المولود فان فعل ضمن كما نقله فى المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله بشرط يسار العاق الخ)  
عبارة المغنى ولو كان الولى عاجزا عن العقيقة حين الولادة ثم ايسر بها قبل تمام السابع استجبت فى حقه وان  
ايسر بها بعد السابع مع بقية مدة النفاس اى اكثره كما قاله بعض المتأخرين لم يؤمر بها وفيما إذا ايسر بها  
بعد السابع فى مدة النفاس تردد للاصحاب ومقتضى كلام الانوار ترجيح مخاطبتها بها ولا يفوت على الولى  
الموسر بها حتى يبلغ الولد فان بلغ يحسن له ان يعق عن نفسه تداركاً لما فات اه (قوله قبل مضى الخ) متعلق  
بيسار العاق اه رشيدى (قوله والالم تشرع) وفاقا للمغنى كما مر آتفا (قوله حيثئذ) اى حين إذا لم تشرع  
لوليه (قوله احتمالا ان) تشرع لا تشرع اه سيد عمر (قوله وان ظاهر الخ) ظاهر صنيعة انه معطوف  
على قوله وفى مشروعيته وليس من كلام شرح العباب وليس كذلك بل هو من كلامه عبارة البحرى عن

وهو ظاهر لان كلامهما  
سنة مقصودة ولان القصد  
بالاضحية الضيافة العامة  
ومن العقيقة الضيافة  
الخاصة ولا يمتنع اختلافان فى  
مسائل كما يأتى وبهذا يتضح  
الرد على من زعم حصولها  
وقاسه على غسل الجمعة  
والجناية على أنهم صرحوا  
بان مبنى الطهارات على  
التداخل فلا يقاس بها  
غيرها (يسن) سنة مؤكدة  
(ان يعق عن) الولد بعد  
تمام انفصاله وان مات  
بعده على المعتمد فى المجموع  
خلافا لمن اعتمد مقابله لا  
سما الاذرعى لا قبله فيما  
يظهر من كلامهم لكن  
ينبغي حصول أصل السنة به  
لان المدار على علم وجوده  
وقد وجدوا العاق هو من  
تلزمه نفقته بتقدير فقره من  
مال نفسه لا الولد بشرط  
يسار العاق أى بان يكون  
من تلزمه زكاة الفطر فيما  
يظهر قبل مضى مدة أكثر  
النفاس ولا لم تشرع له وفى  
مشروعيها للولد حيثئذ  
بعد بلوغه احتمالا ان فى  
شرح العباب وان ظاهر  
اطلاقهم

فعلية بمعنى مفعولة وهى التى تذبح لانهما مقطوعة أى مذبوحة تأمل (قوله لان كلامهما سنة مقصودة ولان  
القصد بالاضحية الضيافة العامة الخ) قد يقال وايضا كل منهما لا يحصل باقل من شاة ويلزم من حصولها  
بواحدة حصول كل منهما بدونها (قوله يسن ان يعق عن الولد بعد تمام انفصاله الخ) قال فى العباب ويعق  
عن مات بعد السابع وامكن الذبيح لا قبل السابع او التمكن من الذبيح قال فى شرحه على ما اقتضاه كلام  
الروضة واصلها واعتمده فى الكفاية لكن المحزوم به فى المجموع انه يعق عنه وان مات قبل السابع وقول  
الاذرعى يبعد ندها عن مات عقب الولادة لا قبل السبعة ولعل ما فى المجموع سبق قلم من بعد إلى قبل اه ليس  
فى محله إذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجى وإنما غاية الامر ان فى المسئلة خلافا لجرى عليه فى الروضة على وجه  
منه وجرى عليه فى المجموع هنا لكنه فى آخر الباب جرى على مقابله فقال لو مات المولود قبل السابع استجبت  
العقيقة عنه خلافا للحسن ومالك فقوله عندنا فى مقابلة هذين الامامين صريح فى ان هذا هو المذهب الخ اه

سما لمن لم يعق عنه بعد بلوغه الاول لانه حينئذ مستقل فلا يفتي الذنب في حقه بانتمائه في حق عمله وخبرانه صلى الله عليه وسلم عن نفسه بعد النبوة قال في المجموع باطل وكأنه قل في ذلك انكار البيهقي وغيره له وليس الامر كما قالوا في كل طرقة فتدروا واحمدوا الزوار والطبراني من طرق وقال الحافظ الهيثمي في احدهما ان رجاله رجال الصحيح الا واحد او وثقة اه وعنه صلى الله (٢٧١)

كانافي نفقته لا عسار ابويهما  
او معنى عني اذن لا يميها او  
اعطاه ما عني به وعن تلزمه  
النفقة الامهات في ولد زنا  
ولا يلزم من ندها اظهارها  
المثافي لا خفاءه والولد الفتن  
ينبغي لاصله الحر العق عنه  
وان لم تلزمه نفقته لانه  
لعارض دون السيد لانها  
خاصة بالاصل والافضل  
ان يعق عن ( غلام ) اي  
ذكر ( بشاتين ) ويسن  
تساويهما ( و ) يسن ان  
يعق عن ( جارية ) اي انثى  
ومثلها الخنثى على الاوجه  
فان قلت ما فائدة الخلاف  
لذ الشاة تجزى حتى عن  
الذكر قلت فائدته ان  
الاقتصاريه على شاة هل  
يكون خلاف الاكمل  
كالذكر او لا كالاثني ولانما  
رجحنا هذا لان الحكم على  
ذابح واحدة عنه بانه خالف  
الاكمل مع الشك بعيدا وما  
قول البيان يذبح عنه شاتين  
فينبغي حمله على ان الافضل  
له ذلك فيه لاحتمال ذكر كورته  
وان كان لو اقتصر على  
واحدة لا يحكم عليه بانه  
خالف الاكمل لاننا لم

الشو برى نفسه فان أيسر بعدها أي مدة النفاس فلا يندب له قاله في العباب قال في الايماب وهو كنعيرهم  
بلا يؤمر بها صريح في ان الاصل المومر بعد الستين اي اكثر مدة النفاس او فعله قبل البلوغ لم تنفع عقيقة  
بل شاة لحم وقولهم لا الحولوقها محمول على ما إذا كان الاصل مومرا في مدة النفاس وهل فعل المولود لها بعد  
البلوغ كذلك لان عمله لم يخاطب بها كان هو كذلك او تحصل بفعله مطلقة لانه مستقل فلا يفتي الثواب  
في حقه بانتفاؤه في حق اصله كل محتمل وظاهر اطلاقهم الا في ان من بلغ ولم يعق احد عنه يسن له ان يعق  
عن نفسه يشهد للثاني اه اذا علمت هذا فكان حق التعبير ان يقول وفي شرح العباب ان ظاهر اطلاقهم  
الخ ولعل تاخير الواو الى هنا من قلم الناسخ (قوله سنه) مفعول اطلاقهم اه سم (قوله الاول) خبر ان  
سم اي احتمال انها تشرع اه سيد عمر وجزم به المغني كما مر انفا (قوله وخبرانه) الى قوله وعن تلزمه  
في المغني لا قوله وكأنه الى وعنه (قوله باطل) أي فلا يستدل به الاول (قوله وكأنه) أي المجموع (قوله  
في ذلك) اي القول بالبطالان (قوله له) اي لذلك الخبر (قوله وعنه) الى قوله والولد في النهاية (قوله وعنه  
الخ) جواب عما يراد على قولهم والعاق من تلزمه نفقته الخ (قوله واعطاه) اي اباهما (قوله وعن تلزمه  
النفقة الامهات الخ) عبارة المغني قال الاذري واطلاقهم استحباب العقيقة لمن تلزمه نفقة الولد فيهم انه  
يستحب للام ان تعق عن ولدها من زنا وفيه بعد لما فيه من زيادة العار وانه لو ولدت امته من زنا او زوج  
معسر او مات قبل عقه استحباب للسيد ان يعق عنه وليس مرادا اه (قوله ينبغي لاصله الخ) خلافا للنهية  
(قول المتن بشاتين) وكالشاتين سبعان من نحو بدنة اه قليوبي (قوله ويسن تساويهما) كذا في النهاية  
والمغني (قوله على الاوجه) وفاقا للشيخ الاسلام والمغني وخلافا للنهية والشهاب الرملي (قوله وانما رجحنا  
هذا) اي كون الخنثى كالانثى (قوله عنه) أي الخنثى (قوله فينبغي حمله الخ) لا يخفى ان هذا الحمل يتوقف  
على مغايرة الافضل للاكمل (قوله لاننا لم نتحقق سبب هذه المخالفة) لقائل ان يقول من لازم تسليم ان الافضل  
ذلك الحكم بان من لم يات به خالف الافضل ويكفي في صحة ذلك الحكم مخالفة ما حكم بانه الافضل للاحتياط اذ  
مخالفة الاحتياط المطلوب امر مفضول بلا شبهة ومن هنا يتضح انه لا بعد في ذلك الحكم وليت شعري كيف  
يجتمع انه الافضل وان مخالفه لم يخالف الافضل كما هو حاصل كلامه فليتامل اه سم (قوله للخبر الخ)  
عبارة النهاية والمغني لخبر عائشة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نعق عن الغلام بشاتين متكافئتين  
وعن الجارية بشاة رواه الترمذي وقال حسن صحيح اه (قوله ولكونها) الى قوله هذا ان لم تنذر في المغني  
الا فوله واثرا الى فالافضل وقوله اي للتأبلة (قوله ولكونها الخ) متعلق باشبهت (قوله وتجزى) الى  
قوله هذا ان لم تنذر في النهاية (قوله واثرا) اي المصنف (قوله نظير ما مر) هو رفع نظير خبر عن الافضل  
اه رشيدى (قوله من سبع شياه الخ) هل هو مخمصر ص بالذ كرام لا وظاهر الاطلاق الثاني (قوله ثم  
الابل ثم البقر) ولو ذبح بقرة او بدنة عن سبعة اولاد جاز وكذا لو اشترك فيها جماعة سواء اراد كلهم العقيقة  
او بعضهم ذلك وبعضهم نهاية ومغني (قوله وغير ذلك) اي من الافضل منها وتعيينها اذا عينت مغني

(قوله سنه) مفعول اطلاقهم (قوله الاول) خبر ان (قوله لاننا لم نتحقق سبب هذه المخالفة) لقائل ان يقول  
من لازم تسليم ان الافضل ذلك الحكم بان من لم يات به خالف الافضل ويكفي في صحة ذلك الحكم مخالفة ما حكم  
بانه الافضل للاحتياط اذ مخالفة الاحتياط امر مفضول بلا شبهة ومن هنا يتضح انه لا بعد في ذلك الحكم  
وليت شعري كيف يجتمع انه الافضل وان مخالفه لم يخالف الافضل كما هو حاصل كلامه فليتامل (قوله

نتحقق سبب هذه المخالفة (بشاة) للخبر الصحيح بذلك ولكونها فداء عن النفس أشبهت الدية في كون الانثى على النصف من الذكر وتجزى  
شاة أو شرك من ابل او بقر عن الذكر لانه صلى الله عليه وسلم عني عن كل من الحسين رضي الله عنهما بشاة واثرا للشاة تبركا بلفظ الوارد ولما  
فالافضل هنا نظير ما مر من سبع شياه ثم الابل ثم البقر ثم الضان ثم المعز ثم شرك في بدنة ثم بقرة (وسنها) وجنسها (وسلامتها) عن العيوب  
والنية (والاكل والتصدق) والاهدام والادخار وقد رما كولا وامتناع نحو البيع وغير ذلك مما مر (كالاضحية) لانها شبيهة بها في الذنب

(و) لكونها فداء عن النفس قد تفارقها في احكام قليلة جدا منها ان ما يهدى منها للغنى يملكه ويتصرف فيه بما شاء لانها ليست ضيافة عامة بخلاف الاضحية ومنها انه (يسن طبخها) لانه السنة كما رواه البيهقي عن عائشة نعم الافضل اعطاء رجلها الى اصل الفخذ فيما يظهر والافضل الميمن كما هو ظاهر أيضاً للقابلية نية للخبر الصحيح به هذا لم تذكره والواجب التصديق ببعضها نيتاً كما بحثه الاذرعى نظير ما مر في الاضحية وقضية التنظير وجوب التصديق بكلها نيئة (٣٧٢) فان لم نقل به فليجب بكلها مطبوخة فلم يصح ما بحثه ثم رايت الزركشي قال الظاهر انه

يجب التصديق بلحمها نيتاً كالاضحية وشيخنا نظر فيه ثم قال بل الظاهر انه يسلك بها مسلكها بدون النذر اه فاما التنظير في كلام الزركشي فهو محتمل واما ما قاله الشيخ فان اراد بمسلكها مسلك الاضحية الغير المنذورة كان عين بحث الاذرعى وقد علت رده او مسلك العقيقة الغير المنذورة لم يفد النذر شيئاً فالوجه ما ذكرته لانها تميزت عن الاضحية باجزاء المطبوخة وان شاركها في وجوب التصديق بالبعض والنذر لا بدله من تأثير وهو لما يظهر في وجوب التصديق بالكل فان قلت لم اثر في هذا دون وجوب كونه نيتاً قلت لان هذا وصف تابع لا يترتب عليه كبير امر بخلاف التصديق بالكل فاكتفى به ثم رايت المسئلة في المجموع وعبارته وتعين الشاة اذا عينت للعقيقة كما ذكرنا في الاضحية سواء لافرق بينهما انتهت فأفاد أن التعيين هنا يحصل بالنذر والجعل ونحو

ونهاية (قوله ولكونها) أي العقيقة وقوله قد تفارقها أي الاضحية اه ع ش وكان الاولى للشارح أن يقول في كونها فداء عن النفس وتفارقها الخ (قوله الميمن) الاولى النبي كما في النهاية (قوله للقابلية الخ) متعلق بالاعطاء (قوله هذا) أي سن طبخها (قوله والواجب التصديق الخ) وفاقا لظاهر النهاية عبارة ولو كانت أي العقيقة مندورة فالظاهر كما قاله الشيخ انه يسلك أي العقيقة المنذورة مسلكها أي العقيقة أي فلا يجب التصديق بجميع لحمها نيتاً اه بزيادة تفسير الضائر الثلاثة عن ع ش وقوله فلا يجب التصديق الخ قال ع ش ظاهر في انه يجب التصديق ببعضها نيتاً بخلاف باقيها اه (قوله مطبوخة) أي ندبا أخذاً من السؤال والجواب الآتين في كلامه (قوله بلحمها الخ) أي بكلا كما يفيد قوله الاتي وبه يتايد الخ (قوله او مسلك العقيقة الخ) جرى على هذا النهاية كما مر وكذا جرى عليه المغني وأشار إلى منع قول الشارح لم يفد النذر بجعل وجه الشبه سن الطبخ عبارة (تنبيه) ظاهر كلامهم انه يسن طبخها ولو كانت مندورة وهو كذلك كما قاله شيخنا وان بحث الزركشي انه يجب التصديق بلحمها نيتاً هو ظاهر كما ترى انها كالاضحية المنذورة في وجوب التصديق بالجميع وكالعقيقة المسنونة في سن الطبخ فيوافق قول الشارح فالوجه الخ (قوله ما ذكرته) وهو قوله فليجب بكلها مطبوخة (قوله عن الاضحية) أي المنذوبة (قوله لم اثر) أي النذر في هذا أي في وجوب التصديق بالكل (قوله لان هذا) أي كونه نيتاً (قوله وتعين الشاة الخ) مبتدأ وقوله كما ذكرنا الخ خبره وقوله سواء خبر مبتدأ محذوف أي هما متساويان والجملة تأكيد لما قبلها وقوله لافرق بينهما تأكيداً لذلك او خبر ثان للبتدأ المحذوف (قوله فافاد) الاولى التانيث (قوله ومنه) أي الجميع (قوله بل وأنه يجب كونه نيتاً) قد يقال أنه مستثنى علم استثناء باطلاقهم سن طبخ العقيقة كما علم استثناء وقت الاضحية باطلاقهم دخول وقت العقيقة بتمام انفصال المولود فالوجه ما ذكره او لا من وجوب التصديق بالجميع مطبوخاً كما اقتصر ع ش والبيهقي على حكايته عنه ولم يذكر اماماً الى ثانياً هنا من وجوب التصديق بالجميع نيتاً (قوله وارسالها) إلى قوله وظاهر كلام النخ في النهاية وكذا في المغني إلا قوله عند طلوع الشمس وقوله كما مر إلى ولا تحسب (قوله وارسالها) أي العقيقة مطبوخة اه معنى (قوله أفضل الخ) ولا بأس بنداوم اليها اه معنى (قوله لك) عبارة النهاية والمغني منك اه (قوله واليك) أي ينتهي فعلى اليك لا يتجاوزك الى غيرك اه ع ش (قوله اللهم هذه عقيقة) يؤخذ منه انه لو قال في الاضحية المندوبة بسم الله والله اكبر اللهم لك واليك هذه اضحية لا تصير بهذا واجبة وهو قريب فليراجع اه ع ش (قوله وان يطبخها بحلو الخ) ولا يكره طبخها بحامض مغني وعيمرة قال السيد عمر وفي النهاية ويكره بالحامض اه وفي اصل الروضة ولو طبخ بحامض ففي كراهته وجهان أحدهما لا يكره اه فلعل لا ساقطة من النهاية اه (قول الماتن ولا يكسر عظام) أي يسن ذلك ما أمكنه بل يقطع كل عظم من مفصله اه معنى (قوله ولكنه خلاف الاولى) والا قرب كما قاله الشيخ انه لو علق عنه بسبع بدنتون تاتي قسمتها بغير كسر تعق استحباب ترك الكسر بالجميع إذ ما من جزء الا وللعقيقة فيه حصة نهاية ومعنى (قوله مع الفرق بينهما) وهو ضعفه وعدم تحمله لاختلاف ع ش (قول الماتن ويسمى فيه) وينبغي ان التسمية حق من له عليه الولاية من الاب وإن لم تحب عليه نفقة لفقره ثم الجدي وينبغي ايضا ان تكون التسمية قبل العلق كما قد يؤخذ من قوله

هذه عقيقة وأنه يجري هنا جميع احكام الواجبة ثم ومنه التصديق بالجميع بل وأنه يجب كونه نيتاً وبه يتايد ما مر عن الزركشي وينتفي التنظير فيها وارسالها مع رقها على وجه التصديق للفقراء افضل من دعائهم اليها والافضل ذبحها عند طلوع الشمس وان يقول عند ذبحها بسم الله والله اكبر اللهم لك واليك اللهم هذه عقيقة لان الخبر البيهقي به وان يطبخها بحلو تفاؤلاً بحلاوة الولد (ولا يكسر عظام) تفاؤلاً بسلامة اعضاء المولود فان فعل لم يكره ولكنه خلاف الاولى (وإن تدخ يوم سابع ولا دته) فيحسب يومها كما مر في الحتان مع الفرق بينهما ولا تحسب الليلة بل اليوم الذي يليها (و) ان (يسمى فيه) للخبر الصحيح بهما

وان مات قبله بل تسن تسمية سقط نفخت فيه الروح فان لم يعلم اذ كروا نثي سمي بما يصلح لها كهند وطلحة ووردت اخبار صحيحة بتسميته يوم الولادة وحملها البخاري على من لم يرد العق يوم السابع وظاهر كلام أئمتنا نذها يومه وان لم يرد العق وكانهم رأوا ان اخباره اصح وفيه ما فيه ويسن تحسين الاسماء واحبها عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره اسم نبي او ملك بل جاء (٣٧٣) في التسمية بمحمد فضائل عليه ومن ثم قال

الشافعي في تسمية ولده محمد اسميته باحب الاسماء الى وكان بعضهم اخذ منه قوله معنى خبر مسلم أحب الاسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن انها أحية مخصوصة لا مطلقة لانهم كانوا يسمون عبد الدار وعبد العز فكانه قيل لهم احب الاسماء المضافة للعبودية هذان لا مطلقا لان احبها اليه كذلك محمد وأحمد اذ لا يختار لنبه صلى الله عليه وسلم الا الافضل اه وهو تاويل بعيد يخالف لما درجوا عليه وما عل به لا ينتج له ما قاله لان من أسمائه صلى الله عليه وسلم عبد الله كافي سورة الجن ولان المفضل نذ يؤثر لحكمة هي هنا الاشارة الى حيازته لمقام الحد وموافقته للمحمود من اسمائه تعالى كما مروى بذلك انه سمي ولده ابراهيم صلى الله عليه وسلم دون واحد من تلك الاربعة لاحياء اسم ابيه ابراهيم ولا حجة له في كلام الشافعي لان عدوله عن الافضل لسكتة لا تقتضي ان ما عدل اليه هو الافضل مطلقا ومعنى كونه احب الاسماء اليه اي بعد ذينك فنامله

السابق ويقول عند ذبحها بسم الله الخ اه عش (قوله وإن مات قبله) ظاهره انه يسمى في السابع وان مات قبله فتؤخر التسمية للسابع ويحتمل انه غاية في اصل التسمية لا بقيد كونها في السابع فليراجع اه رشيدى عبارة المغنى ولو مات قبل التسمية استحب تسميته بل يسن تسمية السقط اه وهذا الصنيع كالصريح فيما ذكره آخره (قوله ووردت الخ) عبارة المغنى ولا باس بتسميته قبله وذكر المصنف في اذكاره ان السنة تسميته يوم السابع او يوم الولادة واستدل لكل منها باخبار صحيحة وحمل البخاري اخبار يوم الولادة على من لم يرد العق واخبار يوم السابع على من اراده قال ابن حجر شارحه وهو جمع لطيف لم اره لغيره اه (قوله وحملها البخاري الخ) هذا الخلل حسن كما قاله بعض المتأخرين سمى ابا جبري (قوله وكانهم) اي ائمتنا (قوله ان اخباره) اي نذها يوم السابع (قوله ويسن) الى قوله ومن ثم قال في النهاية والمغنى (قوله ويسن تحسين الاسماء) لخبر انكم تدعون يوم القيامة باسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم اه معنى (قوله ثم عبد الرحمن) كذا في النهاية ثم وعبر المغنى بالواو (قوله اسم نبي او ملك) ويسوطه خلافا لما لك اه معنى (قوله بل جاء في التسمية بمحمد فضائل الخ) وفي كتاب الخصائص لابن سبع عن ابن عباس انه إذا كان يوم القيامة نادى مناد ألا ليقم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة لنبه محمد صلى الله عليه وسلم وفي مسند الحارث بن ابي سلية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له ثلاثة من الولد ولم يسم احدهم بمحمد فقد جهل قال مالك سمعت اهل المدينة يقولون ما من أهل بيت فيهم اسم محمد الا رزقوا رزق خير قال ابن رشد يحتمل ان يكونوا عرفوا ذلك التجربة أو عندهم في ذلك اثر اه معنى (قوله في تسميته الخ) أي سبها (قوله وكان) بشد النون (قوله منه) أي قول الشافعي المذكور (قوله ومعنى) خبر الخ مقول البعض (قوله المضافة) اي المنسوبة (قوله لا مطلقا) اي لا مطلق الاسماء مضافة الى العبودية ام لا (قوله اليه) اي الله تعالى وقوله كذلك اي اجنية مطلقة (قوله انتهى) أي قول البعض (قوله لما درجوا اليه) اي من ان عبد الله وعبد الرحمن احب الاسماء مطلقا (قوله وما عل به) أي قوله لان احبها اليه الخ (قوله لان من أسمائه) رد لقول البعض لان احبها الخ وقوله ولان المفضل الخ رد لقوله اذ لا يختار الخ (قوله ويؤيد ذلك) اي التعليل الثاني (قوله من تلك الاربعة) أي عبد الله وعبد الرحمن ومحمد واحد ولا حجة اي للبعض (قوله ومعنى كونه) اي محمد مبتدأ خبره قوله اي بعد الخ وكان الاولى التفرغ (قوله اليه) اي الشافعي (قوله اي بعد ذينك) اي عبد الله وعبد الرحمن (قوله فنامله) ويظهر ان كلام الشافعي المذكور على ظاهره من الاطلاق ومنشؤه كمال محبته له صلى الله عليه وسلم (قوله بمن اعتمده) أي قول البعض (قوله ويكره) الى قوله قال الاذرعي في النهاية الا ما سانه عليه وإلى قوله اه في المغنى الا ما سانه عليه (قوله ويكره قبيح) اي من الاسماء ويسن ان تغير الاسماء القبيحة وما يتطير بنفيه مغنى وروض مع شرحه (قوله ويحرم ملك الملوك) وشاهان شاة ومعناه ملك الاملاك مغنى وزياى والاولى ملك الملوك (قوله عبد النبي) خلافا للنهية والمغنى حيث قالوا واللفظ الاول وكذا عبد الكعبة او النار الخ ومثله عبد النبي اي او عبد الرسول على ما قالاه الا كثرون والوجه جوازه اي مع الكراهة لاسيما عند ارادة النسبة له صلى الله عليه وسلم اه بزيادة تفسير في موضعين من عش (قوله ومنه يؤخذ) اي من التعليل (قوله لا يباهم) اي نحوهما (قوله لا يباهم المحذور) اي التشريك اه عش (قوله وحرمة قول بعض العامة الخ) اي وان لم يقصد ويكره قبيح كشهاب وحرب ومرة الخ في شرح الروض قال في المجموع والتسمية بست الناس او العلماء

ولا تغتر بمن اعتمده غير مبال لخالفته لصريح كلامهم ويكره قبيح كشهاب وحرب ومرة وما يتطير بنفيه كيسار ونافع وبركة ومبارك ويحرم ملك الملوك لان ذلك ليس لغیر الله تعالى وكذا عبد النبي او الكعبة او الدار أو على او الحسين لا يباهم التشريك ومنه يؤخذ حرمة التسمية بحار الله ورفيق الله ونحوهما لا يباهم المحذور أيضا وحرمة قول بعض العامة اذا حمل نقيلا الجملة على الله قال الاذرعي نقلا



عن بعض الاصحاب ومثله قاضى القضاة وانطاع منه حاكم الحكم اه وما ذكره عن بعض الاصحاب يردّه تجويز القاضى أبى الطيب الاول واستدلّاه بتجويزهم الثانى لكن فيه (٣٧٤) نظر بالنسبة الاول بل الذى عليه الماوردى وغيره تحريمه وزعم القاضى أن المراد ملك

المعنى المستحب على الله تعالى لايامه اياه اه عش (قوله عن بعض الاصحاب) عبارة المغنى عن القاضى أبى الطيب اه وهى مخالفة لما يأتى فى الشرح فايراجع (قوله ومثله) اى ملك الملوك فى الحرمة (قوله وانطاع الخ) هذا من جملة المنة قول (قوله منه) اى من ملك الملوك (قوله الاول) اى ملك الملوك اه سيد عمر (قوله واستدلّاه الخ) هذا وعط الرد (قوله الثانى) اى قاضى القضاة (قوله فيه نظر) اى فى الرد او فيما اختاره القاضى (قوله واما الثانى) اى قاضى القضاة سيد عمر (قوله لعله يحتل الخ) المعتمد الكرامة زيادى اه بجيرى (قوله عليه) أى جواز الثانى (قوله أقرب) وفى البجيرى عن الزبادى اعتماد انه كملك الاملاك حرام وكذا اقر المغنى الاذرى فى حرمة كل من قاضى القضاة وحاكم الحكم كامر (قوله تسمى به) اى بملك الملوك (قوله فاستفتى) اى الوزير عنه اى الماوردى (قوله ثم هجره) اى الماوردى الوزير فسال اى الوزير عنه اى الماوردى وزاد اى الوزير فى تقريره اى الماوردى وقال اى الوزير لو كان اى الماوردى يحاى اى يميل (قوله وقال الحلبي) الى قوله اه فى المغنى (قوله وفى حديث) بالتونين خبر مقدم لقوله لا تقولوا الخ مراد به لفظه (قوله فانما الطيب الله) قضية هذا جواز اطلاق الطيب على الله اه سم (قوله ووجهه) اى وجه الحلبي ذلك الحديث وقوله بانه اى الشخص المعالج للمريض وقوله والطيب العالم الخ مبتدا وخبر عبارة المغنى وانماسمى الرفيق لانه يرفق بالعليل واما الطيب فهو العالم الخ وليس هذه الا لله تعالى اه (قوله لتجويزهم التسمية الخ) ففى تفسير القرطبي عند قوله تعالى السلام المؤمن المهيمن عن ابن عباس انه قال اذا كان يوم القيامة اخرج الله تعالى أهل التوحيد من النار وأول من يخرج من وافق اسمه اسم نبي حتى اذا لم يبق من وافق اسمه اسم نبي قال انتم المسلمون وانا السلام وانتم المؤمنون وانا المؤمن فيخرجهم من النار ببركة هذين الاسمين اه معنى (قوله فان سلمت) اى كراهة الطيب (قوله ولا بأس) الى قوله وان الحرمة فى المغنى وكذا فى النهاية الا قوله ومن ثم الى ويكره وقوله ولا يعرف الى ويحرم (قوله باللقب الحسن) ويحرم تلقب الشخص بما يكره وان كان فيه كالا عوروا الاعمش ويجوز ذكره بنية التعريف لمن لا يعرفه الا به اه معنى (قوله حتى سموا) اى لقبوا اه معنى (قوله بفلان الدين) أى كضياء الدين وعلاء الدين فيكره اه عش (قوله ومن ثم) أى من أجل قبح ذلك التلقب (قوله انها) اى تسمية السفلة وتلقبهم بنحو يحى الدين من الالقاب العلمية (قوله نحو ست الناس الخ) بل ينبغى الكراهة بنحو عروب وناس وقضاة وعلما بدون ست اه عش (قوله لانه من اقبح الكذب) ولم يحرم لانه لم يرد به معناه الحق بى اه عش (قوله ولا يعرف الست الخ) فى القاموس وستى للمرأة اى ياست جهاتى والحن والصواب سيدتى انتهى اه سم (قوله ومرادهم) اى العوالم اه معنى (قوله ويحرم التكنى باني القاسم الخ) ويسن ان يكنى اهل الفضل الرجال والنساء وان لم يكن لهم ولد ولا يكنى كافر قال فى الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لان الكنية للتكرمة وليسوا من اهلها بل امرنا بالاغلاظ عليهم الا خوف فتنة من ذكره باسمه او تعريف ويسن ان يكنى من له اولاد با كبار اولاده اى لو انثى ولا بأس بتكنية الصغير اى ولو انثى ويسن لولد الشخص وتليذه وغلما ان لا يسميه باسمه اى ولو فى المكتوب والادب ان لا يكنى الشخص نفسه فى كتاب او غيره الا ان كان لا يعرف بغيرها او كانت اشهر من الاسم معنى ونهاية (قوله مطلقا) اى سواء كان اسمه محمدا لا اه عش اى وسواء كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم او بعده (قوله ان الحرمة الخ) بيان لما ينبغى (قوله كله) الى المتن فى النهاية والمغنى الا قوله وفيه الى ونحوه أشد كراهة وقد منعه العلماء ملك الملوك وشاهان شاه اه (قوله فانما الطيب الله) قضية هذا جواز اطلاق الطيب على الله (قوله ولا تعرف الست الا فى العدد) فى القاموس وستى للمرأة اى ياست جهاتى

ملوك الارض بعيد لان اللفظ صريح فى خلافه واما الثانى فله احتمال ومن ثم اطبق العلماء وغيرهم عليه ويفرق بان هذا اشهر فى المخلوقين فقط بخلاف الاول وحاكم الحكم يتردد النظر فيه والحاقه بقاضى القضاة فيها ذكرناه اقرب ولا نسلم أن انطاعته ان سلمت تقتضى تحريمه لانه مع ذلك محتمل لا صريح بخلاف ملك الملوك ولما تسمى به وزير كان الماوردى اقرب الناس عنده فاستفتى عنه فافق بحرمته ثم هجره فسال عنه وزاد فى تقريره وقال لو كان يحاى احد الجبابرة وقال الحلبي قال الحاكم وفى حديث لا تقولوا الطيب وقولوا الرفيق فانما الطيب الله ووجهه بانه رفيق بالعليل والطيب العالم بحقيقة الداء والدواء والقادر على الشفاء اه والاوجه حله الا ان صح الحديث الذى ذكره بل مع صحته لا يبعد ان النهى للتنزيه لتجويزهم التسمية والوصف بغير لفظ الله والرحمن بل ظاهر هذا عدم الكراهة ايضا فان سلمت اطردت فى كل ما شبهه الطيب فى انه لا يتبادر منه

الا الله وحده ولا بأس باللقب الحسن الا ما توسع فيه الناس حتى سموا السفلة بفلان الدين ومن ثم قيل انها الغصة التى لا تساغ ويكره كراهة شديدة نحو ست الناس أو العرب أو القضاة أو العلماء لانه من اقبح الكذب ولا تعرف الست الا فى العدد ومرادهم صيده ويحرم التكنى باني القاسم مطلقا كامر فى الخطبة بما فيه مما ينبغى مجيئه هنا وان الحرمة خاصة بالواضع أولا (و) ان (يخلق رأسه)

ويكره وقوله وبحث الحرمة إلى ويكره وقوله واستدل إلى ويسن (قوله كله) ولا يكتفى حلق بعض الرأس ولا تقصير الشعر ولو لم يكن برأسته شعر ففي استحباب امرار موسى عليه احتمال اه معنى (قوله فيه) اي اليوم السابع اه معنى (قوله طيبة) نسبة إلى الطب (قوله تلطixه) اي الرأس اه ع ش (قوله وكان القياس الخ) عبارة النهاية ولم يعلم بحرم لرؤايات ضعيفة به قال بها بعض المجتهدين اه وعبارة المغنى وإتمام يحرم للخبر الصحيح كافي المجموع انه صلى الله عليه وسلم قال مع الغلام عقيقة فاهرقوا عليه دما وما يطواعه الاذى بل قال الحسن وقتادة انه يستحب ذلك ثم يغسل لهذا الخبر اه (قوله لولا الخ) جوابه ما قبله (قوله به) اي بطلب التلطix (قوله صحيحة) فكيف كره اه سم (قوله كما قاله) اي ضعفها وقوله غيره اي غير المجموع وقوله قال بها الخ صفة رواية والضمير المحرور عائد اليها (قوله وبحث الحرمة مخالف) مبتدا وخبر (قوله للنقول) اي من عدم الحرمة المار في قوله ويكره تاطixه الخ (قوله عليه) اي ذلك البحث وقوله لولم تظهر له اي للنقول وقوله وقد ظهرت اي العلة وهى الرواية المتقدمة (قوله ويكره القزع) ومنه الشوشة اه ع ش (قوله خلافا لـ الخ) عبارة المغنى وهو حاق بهض الرأس طلقا وقيل حاقه واضع متفرقه واما حاق جميع الرأس فلا باس به لمن اراد التنظيف ولا يتركه ان اراد ان يدهنه ويرجله واما المرأة فيكره لها حاق رأسها لالضرورة اه (قوله بالخلق) هو بالفتح ضرب من الطيب اه ع ش (قوله فيه) اي تقديم الذم على الحلق (قوله للخبر) إلى قوله نعم فى النهاية والمغنى (قوله ومن ثم كان) اي الذم افضل والخبر محمول على انها كانت هى المتيسرة لاذالك (تنبيه) من لم يفعل بشعره ما ذكر ينبغي له كما قال الزركشى ان يفعله هو به بعد بلوغه ان كان شعر الولادة باقيا والاتصدق بزنته يوم الحاق فان لم يعلم احتياط واخرج الاكثر اه معنى عبارة النهاية ومن ثم كان افضل فاو فى كلامه للتنويع لالتخير لان القاعدة متى بدىء بالاغظ قبل او كانت للتنويع او بالاسهل فللتخير اه (قوله نعم الخ) استدراك على قوله والحلق بها الخ (قوله وذكر) اي ابن عباس منها اي السبعة وقوله ويتصدق الخ مفعول ذكر (قوله فرع ذكروا الخ) (خاتمة) يسن لكل احد من الناس ان يدهن غبا بكسر الغين اي وقتا بعد وقت بحيث يحف الاول وان يكتحل وترا لكل عين ثلاثة وان يحلق العانة ويقلم الظفر وينتف الابط ويجوز حلق الابط وتنف العانة ويكون اتيا باصل السنة قال المصنف فى تهذيبه والسنة فى الرجل حلق العانة وفى المرأة تنفها والخنى مثلها كما يحبه شيخنا والعانة الشعر النابت حول الفرج والذبروان يقص الشارب حتى يتبين طرف الشفة بيانا ظاهرا ولا يخفيه من اصله ويكره تاخير هذه المذكورات عن الحاجة وتاخيرها إلى بعد الاربعين اشد كراهة وان يغسل البراجم ولو فى غير الوضوء وهى عقد الاصابع ومفاصلها وان يغسل معاطف الاذن وصماخها فيزيل ما فيه من الوسخ بالمسح وان يغسل داخل الانف تيامنا فى كل المذكورات وان يخفض الشعر الشائب بالخرقة والصفرة وهو بالسواد حرام الا لمجاهدى الكفار فلا باس وخضاب البدن والرجلين بالخناء ونحوه للرجل حرام الا لعذر اما المرأة فيسن لها طلقا والخنى فى ذلك كالرجل احتياط ويسن فرق شعر الرأس وتشميطه بماء او دهن او غيره وتسريح اللحية ويكره تنف اللحية اول طلوعها اثار اللبرودة وتنف الشيب واستعجال الشيب بالكبريت او غيره طلبا للشيخوخة وتنف جانبي العنقة وتشعيبها اظهارا للزهد وتصفيفها طاقة فوق طاقة للترن او التصنع والنظر فى سوادها وياضها إعجابا وافتخارا والزيادة فى الغذار من الصدغ والنقص منهما ولا باس بترك سباليه وهما اطراف الشارب معنى ونهاية قال ع ش قوله ان يدهن اي يدهن الشعر الذى جرت العادة بتزيينه بالدهن وقوله لكل عين ثلاثة اي متوالية وقوله وهو بالسواد حرام اي للرجل والمرأة كما شمله اطلاقه وقوله الا لمجاهدى بالنسبة للرجل فقط وقوله حرام اي ولو بعد الموت وقوله ويسن فرق الخ اي عند الحاجة اليه وقوله وتنف جانبي العنقة ومنه ازالة ذلك بنحو المقص اه وقوله اي يدهن الشعر الخ فيه توقف وظاهر كلامهم الشمول لجميع البدن وقوله اي بالنسبة

ويكره وقوله وبحث الحرمة إلى ويكره وقوله واستدل إلى ويسن (قوله كله) ولا يكتفى حلق بعض الرأس ولا تقصير الشعر ولو لم يكن برأسته شعر ففي استحباب امرار موسى عليه احتمال اه معنى (قوله فيه) اي اليوم السابع اه معنى (قوله طيبة) نسبة إلى الطب (قوله تلطixه) اي الرأس اه ع ش (قوله وكان القياس الخ) عبارة النهاية ولم يعلم بحرم لرؤايات ضعيفة به قال بها بعض المجتهدين اه وعبارة المغنى وإتمام يحرم للخبر الصحيح كافي المجموع انه صلى الله عليه وسلم قال مع الغلام عقيقة فاهرقوا عليه دما وما يطواعه الاذى بل قال الحسن وقتادة انه يستحب ذلك ثم يغسل لهذا الخبر اه (قوله لولا الخ) جوابه ما قبله (قوله به) اي بطلب التلطix (قوله صحيحة) فكيف كره اه سم (قوله كما قاله) اي ضعفها وقوله غيره اي غير المجموع وقوله قال بها الخ صفة رواية والضمير المحرور عائد اليها (قوله وبحث الحرمة مخالف) مبتدا وخبر (قوله للنقول) اي من عدم الحرمة المار في قوله ويكره تاطixه الخ (قوله عليه) اي ذلك البحث وقوله لولم تظهر له اي للنقول وقوله وقد ظهرت اي العلة وهى الرواية المتقدمة (قوله ويكره القزع) ومنه الشوشة اه ع ش (قوله خلافا لـ الخ) عبارة المغنى وهو حاق بهض الرأس طلقا وقيل حاقه واضع متفرقه واما حاق جميع الرأس فلا باس به لمن اراد التنظيف ولا يتركه ان اراد ان يدهنه ويرجله واما المرأة فيكره لها حاق رأسها لالضرورة اه (قوله بالخلق) هو بالفتح ضرب من الطيب اه ع ش (قوله فيه) اي تقديم الذم على الحلق (قوله للخبر) إلى قوله نعم فى النهاية والمغنى (قوله ومن ثم كان) اي الذم افضل والخبر محمول على انها كانت هى المتيسرة لاذالك (تنبيه) من لم يفعل بشعره ما ذكر ينبغي له كما قال الزركشى ان يفعله هو به بعد بلوغه ان كان شعر الولادة باقيا والاتصدق بزنته يوم الحاق فان لم يعلم احتياط واخرج الاكثر اه معنى عبارة النهاية ومن ثم كان افضل فاو فى كلامه للتنويع لالتخير لان القاعدة متى بدىء بالاغظ قبل او كانت للتنويع او بالاسهل فللتخير اه (قوله نعم الخ) استدراك على قوله والحلق بها الخ (قوله وذكر) اي ابن عباس منها اي السبعة وقوله ويتصدق الخ مفعول ذكر (قوله فرع ذكروا الخ) (خاتمة) يسن لكل احد من الناس ان يدهن غبا بكسر الغين اي وقتا بعد وقت بحيث يحف الاول وان يكتحل وترا لكل عين ثلاثة وان يحلق العانة ويقلم الظفر وينتف الابط ويجوز حلق الابط وتنف العانة ويكون اتيا باصل السنة قال المصنف فى تهذيبه والسنة فى الرجل حلق العانة وفى المرأة تنفها والخنى مثلها كما يحبه شيخنا والعانة الشعر النابت حول الفرج والذبروان يقص الشارب حتى يتبين طرف الشفة بيانا ظاهرا ولا يخفيه من اصله ويكره تاخير هذه المذكورات عن الحاجة وتاخيرها إلى بعد الاربعين اشد كراهة وان يغسل البراجم ولو فى غير الوضوء وهى عقد الاصابع ومفاصلها وان يغسل معاطف الاذن وصماخها فيزيل ما فيه من الوسخ بالمسح وان يغسل داخل الانف تيامنا فى كل المذكورات وان يخفض الشعر الشائب بالخرقة والصفرة وهو بالسواد حرام الا لمجاهدى الكفار فلا باس وخضاب البدن والرجلين بالخناء ونحوه للرجل حرام الا لعذر اما المرأة فيسن لها طلقا والخنى فى ذلك كالرجل احتياط ويسن فرق شعر الرأس وتشميطه بماء او دهن او غيره وتسريح اللحية ويكره تنف اللحية اول طلوعها اثار اللبرودة وتنف الشيب واستعجال الشيب بالكبريت او غيره طلبا للشيخوخة وتنف جانبي العنقة وتشعيبها اظهارا للزهد وتصفيفها طاقة فوق طاقة للترن او التصنع والنظر فى سوادها وياضها إعجابا وافتخارا والزيادة فى الغذار من الصدغ والنقص منهما ولا باس بترك سباليه وهما اطراف الشارب معنى ونهاية قال ع ش قوله ان يدهن اي يدهن الشعر الذى جرت العادة بتزيينه بالدهن وقوله لكل عين ثلاثة اي متوالية وقوله وهو بالسواد حرام اي للرجل والمرأة كما شمله اطلاقه وقوله الا لمجاهدى بالنسبة للرجل فقط وقوله حرام اي ولو بعد الموت وقوله ويسن فرق الخ اي عند الحاجة اليه وقوله وتنف جانبي العنقة ومنه ازالة ذلك بنحو المقص اه وقوله اي يدهن الشعر الخ فيه توقف وظاهر كلامهم الشمول لجميع البدن وقوله اي بالنسبة

أولحن والصواب سيدقى اه (قوله لولا رواية صحيحه) فكيف كره

الاولى المذكور (فرع) ذكروا هنا فى اللحية

ونحوها خصا لا مكرهه منها انتفها وحلقها وكذا الحاجبان ولا ينافيه قول الحلبي لا يحل ذلك لامكان حمله على ان المراد في الحل المستوى الطرفين والنص على ما يوافقه ان كان بلفظ لا يحل يحمل على ذلك او يحرم كان خلاف المعتمد وصح عند ابن حبان كان صلى الله عليه وسلم يأخذ من طول لحيته وعرضها وكأنه مستند ابن عمر رضى الله عنهما في كونه كان يقبض لحيته ويزيل ما زاد لكن ثبت في الصحيحين الامر بتوفير اللحية اى بعدم اخذ شيء منها وهذا مقدم لانه اصح على انه يمكن حمل الاول على انه لبيان ان الامر بالتوفير للتدب وهذا اقرب من حمله على ما اذا زاد انتشارها وكبرها على المعهود لان ظاهر (٣٧٦) كلام ائمتنا كراهة الاخذ منها مطلقا وادعاء انه حينئذ يشوه الخلقة ممنوع وإنما المشوه تركه تعهدا بالغسل

والدهن وبحث الاذرعى كراهة خلق ما فوق الحلقوم من الشعر وقال غيره انه مباح (و) يسن ان يؤذن في أذنه اليمنى ثم يقام في اليسرى (حين يولد) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم اذن في أذن الحسين حين ولد وحكته ان الشيطان ينخسه حيث تشرع الاذان والاقامة لانه يدبر عند سماعهما وروى ابن السني خبر من ولد له مولود فاذن في اذنه اليمنى واقام الصلاة في أذنه اليسرى لم تضره ام الصبيان وهي التابعة من الجن وقيل مرض يلحقهم في الصغر ويسن ان يقرأ في اذنه اليمنى فيما يظهر واني اعينها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ويزيد في الذكر التسمية وورد أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في أذن مولود الاخلاص فيسن ذلك أيضا (و) ان (يحنك بتمر) بأن يمضغه ويدلك به حنكه ويفتحه حتى يصل

للرجل الخ كذا في شرح بافضل للشارح وقال الكردى في حاشيته قوله ويحرم تسويد الشيب ولو للمرأة الخ كذا في الاسنى عن المجموع لكن قال الشهاب الرملى في شرح الزبيدي يجوز للمرأة ذلك باذن زوجها او سيدها لان له غرضا في تزويجها به وقد اذن لها فيه اه ومثله عبارة ابنه في شرح الزيد وهو مفهوم كلام الشارح السابق قبيل الوضوء اه (قوله منها) الى قوله وكذا في النهاية (قوله ولا ينافيه) اى قوله منها انتفها وحلقها (قوله والنص الخ) مبتدأ وجملة ان كان الخ خبره (قوله على ما يوافقه) اى قول الحلبي (قوله على ذلك) اى نفي الحل الخ (قوله او يحرم كان خلاف المعتمد الخ) قال في شرح العباب (فائدة) قال الشيخان يكره خلق اللحية واعترضه ابن الرفعة في حاشية الكافية بان الشافعى رضى الله تعالى عنه نص في الام على التحريم قال الزركشى وكذا الحلبي في شعب الايمان واستاذ القفال الشافعى في محاسن الشريعة وقال الاذرعى الصواب تحريم حلقها جملة لغير علة بها كما يفعله القلندرية اه سم (قوله اى بعدم اخذ شيء الخ) ويحتمل ان المراد عدم الحلق والتقصير (قوله يمكن حمل الاول) هذا يتوقف على تأخره عن الامر بالتوفير (قوله وهذا اقرب من حمل الخ) فيه تامل (قول المتن وأن يؤذن) اى ولو من امرأة لان هذا ليس من الاذان الذى هو من وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الدلالة للترك وظاهر اطلاق المصنف فعل الاذان وإن كان المولود كافرا وهو قريب اه ع ش بحذف (قوله اليمنى) الى قوله لم تمسه النار في المغنى لا قوله للخبر الى وحكته وقوله وقيل الى ويسن والى قوله وفي ذكرهم في النهاية الى قوله كذا قاله الى نعم وقوله خلافا للبقينى (قوله ينخسه) من باب نصر قاموس (قوله حينئذ) اى حين تولده (قوله واني الخ) عبارة اصل الروضة وتبعه المغنى والنهاية اى بغير واو اه سيد عمر (قوله وي زيد الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهم انه يقول ذلك وإن كان الولد ذكر اعلى سبيل التلاوة والتبرك بلفظ الالية بتاويل ارادة النسمة اه (قوله النسمة) هي محركة الانسان اه قاموس (قوله في اذن مولود) اى اذنه اليمنى مغنى وعش (قوله ثم) اى فى فطر الصائم (قوله هنا) اى فى تحنيك المولود (قوله ما ذكر) اى من كون الخلو عقب التمر (قوله استدراك) اى نسبة ترك الاولى وعدم عليه (قوله نعم قياس ذاك ان الرطب) عبارة النهاية والوجه تقديم الرطب على التمر نظير ما مر في الصوم اه وظاهر عبارة المغنى وهي وفي معنى التمر الرطب اه عدم افضلية الرطب من التمر (قوله والاشي) الى قوله وفي ذكرهم في المغنى لا قوله اى الى يبارك (قوله خلافا للبقينى) اى حيث خصه بالذكر اه مغنى (قوله من اهل الصلاح) فان لم يكن رجل فامرأة صالحة اه مغنى (قوله ويسن تهنية الوالد الخ) اى سواء كان الولد ذكرا او انثى اه عش (قوله يبارك الله لك الخ) ويحصل اصل السنة بالدعاء بغير ذلك للوالد او الولد اه عش (قوله وشكرت الواهب) اى جعلك شاكر اه (قوله وبلغ) اى الموهوب (قوله ورزقت) ببناء المفعول (قوله وفي ذكرهم)

(قوله او يحرم كان خلاف المعتمد) في شرح العباب قاعدة قال الشيخان يكره خلق اللحية واعترضه ابن الرفعة في حاشية الكافية بان الشافعى رضى الله عنه نص في الام على التحريم قال الزركشى وكذا الحلبي

بعضه لجوفه للخبر الصحيح فيه فان فقد تمر فحلو لم تمسه النار نظير فطر الصائم كذا قاله الشارح اى وهو انما يتأتى على قول الرويانى ان الخلو مقدم على الماء لكنه ضعيف ثم ومع ذلك الاوجه هنا ما ذكره ويفرق بان الشارع جعل بعد التمر ثم الماء فادخال واسطة بينهما فيه استدراك على النص به انما يد بعد التمر شيء فالحقنا به ما في معناه نعم قياس ذاك أن الرطب هنا أفضل من التمر كهم والاشي كاذب كرهنا على الاوجه خلافا للبقينى وينبغي ان يكون المخنك من اهل الصلاح ليحصل للمولود بركة مخالطة ريقه لجوفه ويسن تهنية الوالد اخذ امام في التمزية عند الولادة يبارك الله لك فى الموهوب لك وشكرت الواهب وبلغ أشده ورزقت بره ويسن الرد عليه بنحو جزاك الله خيرا وفى ذكرهم الواهب نظرا لان يكون صحيح به حديث ولم نره ثم رايته فى المجموع

قال قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن رضى الله عنه انه علم انسانا التهئة فقال قل بارك الله لك الخ اه فاطباق الاصحاب على سن ذلك مصرح بان المراد الحسن بن علي كرم الله وجهه والابصرى لان الظاهر ان هذا لا يقال من قبل الراى فهو حجة من الصحابي لا التابعى وحيث اوضح منه جواز استعمال الواهب وانه من الاسماء التوقيفية ولم يستحضر (٣٧٧) بعضهم ذلك فانكره يادىء رايه واما قول

الاذرعى الظاهر انه البصرى فيرد بانه يلزم عليه تحطئة الاصحاب كلهم لان ما يجيىء عن التابعى لا تثبت به سنة وينبغى امتداد زمنها ثلاثا بعد العلم كالتعزية ايضا (خاتمة) المعتمد من مذهبنا الموافق للحديث الصحيحة كما بينه فى المجموع وادعاء نسخها لم يثبت ما يدل له وان سلم ان اكثر العلماء عليه ان العتيرة بفتح المهمة وكسر الفوقية وهى ما يذبح فى العشر الاول من رجب والفرع بفتح الفاء والراء وبالعين المهمة وهى اول تاج البهيمة يذبح رجاء بركتها وكثرة نسلها مندوبتان لان القصد بهما ليس الا التقرب الى الله بالتصدق بلحهما على المحتاجين فلا تثبت لهما احكام الاضحية كما هو ظاهر (كتاب) بيان ما يحل ويحرم من (الاطعمة) ومعرفة ما من اكد مهمات الدين لما فى تناول الحرام من الوعيد الشديد المشار الى بعضه بقوله صلى الله عليه وسلم اى لحم نبت من حرام النار اولى به والاصل فيها قوله تعالى ويحل لهم

اى الاصحاب (قوله قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن الخ) هذه العبارة ليست صريحة فى ان مستندهم فى سن ذلك مجرد بجيئته عن الحسن حتى يلزم ان يكون هو ابن علي كرم الله وجهه ما سم وقد يقال اطباقهم عليها كالصرية فى ذلك (قوله فقال الخ) من عطف المفصل على المجمل (قوله ان هذا) اى القول باستحباب التهئة بما ذكر (قوله فهو حجة) اى فى حكم المرفوع فى الاحتجاج به (قوله وحيث اى حين حجية قول الصحابي فيما ليس للراى فيه مجال (قوله اوضح منه) اى بما جاء عن الحسن رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) اى قوله فاطباق الاصحاب الخ ويحتمل ان الاشارة الى ما ذكره عن المجموع (قوله وينبغى) الى قوله لان القصد فى المعنى الاقوله خاتمة الى ان العتيرة (قوله امتداد زمنها) اى التهئة (قوله بعد العلم) اى او القدوم من السفر اه نهاية (قوله وان سلم الخ) غاية (قوله عليه) اى النسخ (قوله ان العتيرة الخ) قال ابن سراقه اكد الدماء المسنونة الهدايا ثم الضحايا ثم العقيقة ثم العتيرة ثم الفرع اه معنى (قوله وهى ما يذبح الخ) ويسمونه الرجبية ايضا اه معنى

### (كتاب الاطعمة)

(قوله بيان) الى قوله قيل النسيان فى النهاية الاقوله ومن نظر الى المتن وقوله والفاء الى المتن وقوله جرى الى وقيل وما سانه عليه وكذا فى المعنى الاقوله او حى الى المتن وقوله ولا يتنجس به الدهن وقوله ولو حيا (قوله بيان ما يحل الخ) اى وما يتبع ذلك كاطعام المضطر اه عش (قوله ويحرم) الاولى وما يحرم كفى المعنى (قوله ومعرفة ما) اى ما يحل وما يحرم اه عش (قوله المشار الى بعضه بقوله الخ) عبارة المعنى والنهاية فقد ورد فى الخبر اى لحم الخ وهى اولى واخصر (قوله الى بعضه) اى بعض افراد الوعيد (قوله او حى) مقابلته لما قبله تفيد ان ليس عيشه عيش مذبوح اه سم عبارة عش قوله او حى عطف على مذبوح وعليه فالمراد او حى حياة مستقرة ولا فاحركته حركة مذبوح يصدق عليه انه حى (فرع استطراى) وقع السؤال عن بئر تغير ماؤها ثم فتنشت فوجد فيها سمكة ميتة فاحل التغير عليها فهل الماء طاهر او متنجس والجواب ان الظاهر بل المتعين الطهارة لان ميتة السمك طاهرة والتغير بالطاهر لا يتنجس ثم ان لم ينفصل منها اجزاء تخالط الماء وتغيره فهو طهور ولا فغير طهور ان كثر التغير بحيث يمنع اطلاق اسم الماء عليه اه (قوله لكنه لا يدوم) سياق يحترزه فى قوله دائما عقب قول المصنف وما يعش اه رشيدى (قوله بسبب) اى ظاهر كصدمة حجر او ضربة صياد او انحصار ماء اه معنى (قوله وصح خبر هو الطهور ماؤه الخ) عبارة المعنى واليه اى التفسير المذكور يشير قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور الخ (قوله ومر) اى فى اوائل باب الصيد (قوله حرم) اى تناوله من حيث الضرر وهو باق على طهارته اه عش (قوله وانه يحل الخ) اى ومرايه الخ (قوله وانه يحل اكل الصغير) وكذا الكبير ان لم يضر ما فى الكبير وشبهه قال ثم فقتضى تقييدهم حل ذلك بالصغير حرته وقره سم على المنهج وينبغى ان المراد بالصغير ما يصدق عليه

فى شعب الایمان وأستاذة الفقهاء الشافعى فى محاسن الشريعة وقال الاذرعى الصواب تحريم حلقها جملة لغیر غلة بها كما فعله القلندرية (قوله قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن الخ) هذه العبارة ليست صريحة فى أن مستندهم فى سن ذلك مجرد بجيئته عن الحسن حتى يلزم ان يكون هو ابن علي كرم الله وجهه ما

### (كتاب الاطعمة)

(قوله او حى الخ) مقابلته لما قبله تفيد انه ليس عيشه عيش مذبوح فكيف يشكلى حيث اطلاق قولهم إنما

(٤٨ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (حيوان البحر) أى ما يعيش فيه بان يكون عيشه خارجه عيش مذبوح او حى لكنه لا يدوم (السمك منه حلال كيف مات) بسبب او غيره طافيا اوراسبا لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطامه اى مصيده ومطومه وفسر طعامه جمهور الصحابة والتابعين بما طاف على وجه الماء وصح خبر هو الطهور ماؤه الحل ميتته ومرايه صلى الله عليه وسلم اكل من العنبر وكان طافيا نعم ان انتفخ الطافي واضر حرم وانه يحل اكل الصغير ويتسامح بما فى جوفه

ولا يتنجس به الدهن وأنه يحل شيه وقايه وابعه ولو حيا (وكذا) يحل كيف مات (غيره في الاصح) بما ليس على صورة السمك المشهور فلا ينافي  
تصحيح الروضة ان جميع ما فيه يسمى سمكا (٣٧٨) ومنه القرش ودوالحم بفتح اللام والمجمعة ولا نظار الى تقويه بناه ومن انظر لذلك

في تحريم التمساح فقد  
تساهل ولا بما العلة الصحيحة  
عيشه في البر (وقيل لا) يحل  
غير السمك لتخصيص الحل  
به في خبرا حل لنا ميتتان  
السمك والجراد ويردهما  
تقرر ان كل ما فيه يسمى  
سمكا (وقيل ان اكل مثله في  
البر) كالبر (حل والا)  
يؤكل مثله فيه (فلا) يحل  
(كالكب وحمار) لتناول  
الاسم له ايضا (وما يعيش)  
دائما (في روبرو بحر كضفدع)  
بكسر ثم كسر او فتح وفتح  
ثم كسر وبضم ثم بفتح والفاء  
ساكنة في الكل (وسرطان)  
ويسمى عقرب الماء وتمساح  
ونسناس (وحية) وسائر  
ذوات السموم وساحفاة  
والترسة وهي اللجاة بالجم  
جری بعضهم على انها  
كاسلحفاة وبعضهم على  
حلم الا انها لا يدوم عيشها في  
البر وجرى عليه في المجموع  
في موضع لكن الاصح  
الحرمة وقيل اللجاة هي  
السلحفاة (حرام) لاستخبائه  
وضرره مع صحة النهي عن  
قتل الضفدع اللازم منه  
حرمة وجريه على هذا في  
الروضة واصلها ايضا  
لكن تعقبه في المجموع  
فقال الصحيح المعتمد ان

عرفا أنه صغير فيدخل فيه كبار البسارية المعروفة بمصر وإن كان قدر أصبعين مثلاً اه عش (قوله) ولا  
يتنجس به الدهن (ليس هذا من جملة ما مر (قوله) ولا يتنجس به الدهن) أي فهو أي الدهن باق على طهارته  
وليس ينجس معفو عنه اه عش (قوله) وأنه يحل شيه الخ) وأنه لو وجد سمكة في جوف أخرى حل أكلها الا  
ان تكون قد تغيرت فيحرم لانها صارت كالقئ مغنى ونهاية (قوله) شيه الخ) أي صغير السمك من غير ان  
يشق جوفه اه مغنى (قوله) ولو حيا) يشمل الحياة المستقرة على ما مر وفيه ما فيه اه رشيدى عبارة عش  
قال صاحب العباب يحرم قلى الجراد وصرح في اصل الروضة بجواز ذلك قياسا على السمك انتهى والا قرب  
عدم الجواز لان حياته مستقرة بخلاف السمك فان عيشه عيش مذبح فالتحق بالميت اه ورجح  
الشارح في باب الصيد جواز قلى الجراد وعقبه سم هناك بما يوافق ما قاله صاحب العباب راجعه (قوله) ما  
ليس الخ) كبخزير الماء وكلبه ولا يشترط فيه الذكاة لانه حيوان لا يعيش الا في الماء مغنى (قوله) ما ليس  
على صورة السمك المشهور) لعل المراد ما لم يشتهر باسم السمك وان كان على صورته حتى يتأق قوله ومنه  
القرش والافه و على صورة السمك كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) ومنه) أي الغير (قوله) القرش  
بكسر فسكون قاموس ومغنى (قوله) غير السمك) أي المشهور اه سم (قوله) ويرده) أي تليج  
القبيل بما ذكر (قوله) كالبر) أي ما هو على صورته لكنه اذا خرج تكون به حياة مستمرة اه عش (قول  
المتن حل) أي أكله ميتا اه مغنى (قوله) لتناول الاسم له الخ) فاجرى عليه حكمه فعلى هذا الوجه ما لا نظير  
له في البر يحل اما اذا ذبح ما اكل شبهه في البر فانه يحل جرما ولو كان يعيش في البر والبحر لانه حينئذ  
كحيوان البر وحيوان البر يحل مذبحا فحل الخلاف اذا اكل ميتا مغنى وسم وعش (قوله) دائما)  
اخرج قوله السابق اوحى لكنه لا يدوم اه سم (قوله) ونسناس) بفتح النون مصباح وضبطه في  
شرح الروض اي والمغنى بكسر النون اه عش (قول المتن وحية) ويطلق على الذكرو الانثى ودخلت التاء  
للوحدة لانه واحد من جنسه كدجاجة (تنبيه) قد يفهم كلامه ان الحية التي لا تعيش الا في الماء حلال  
لكن صرح الماوردى بتحريمها وغيرها من ذوات السموم البحرية اه مغنى عبارة الرشيدى قوله  
حية اي من حيات الماء كما صرح به غيره اه (قوله) وسائر ذوات السموم) كعقرب اه مغنى (قوله) وسلحفاة)  
بضم السين وفتح اللام وبمهمة ساكنة مغنى ورشيدى (قوله) والترسة) مبتدأ خبره قوله جرى الخ (قوله)  
وهي اللجاة الخ) عبارة النهاية قيل هي السلحفاة وقيل اللجاة هي السلحفاة اه (قوله) على انها كالسلحفاة)  
اي في الحرمة او في الخلاف واصحح الحرمة (قوله) لكن الاصح الحرمة) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله)  
لاستخبائه وضرره) عبارة المغنى للسمية في الحية والعقرب والاستخباء في غيرهما اه (قوله) عن قتل  
الضفدع) اي صغير كان او كبيرا اه عش (قوله) وجريه على هذا) الاشارة لما في المتن اه رشيدى (قوله) في  
الروضة واصلها الخ) اعتمده النهاية عبارة كذا في الروضة كاصلها وهو المعتقد وان قال في المجموع ان  
الصحيح المعتمد الخ واعتمد المغنى ما في المجموع كما هو ظاهر صنيع الشارح (قوله) ايضا) لا موقع له هنا (قوله)  
ان جميع ما في البحر الخ) اي وان كان يعيش في البر ايضا (قوله) محمول على ما في غير البحر) اي فالحية والنسناس  
والسلحفاة البحرية حلال وعلى ان السلحفاة هي الترسة الذي قدمه تكون الترسة المعروفة الآن حلالا  
على ما في المجموع وان كانت تعيش في البر فاحفظه فانه دقيق اه عش (قوله) قيل النسناس) الى  
قوله قيل زاد المغنى قبله وهو اي النسناس على خلفة الناس قاله القاضي ابو الطيب وغيره اه (قوله) يقفز

حل شيه وقليه لان عيشه بعد خروجه من الماء عيش المذبح (قوله) وقيل لا يحل غير السمك) اي المشهور  
(قوله) دائما) اخرج قوله السابق اوحى لكنه لا يدوم (قوله) لكن تعقبه في المجموع فقال الصحيح المعتمد ان  
جميع ما في البحر تحل ميتته الا الضفدع اي وما فيه سم الخ) قال في شرح العباب قال الدميري ويحرم الارنب

جميع ما في البحر تحل ميتته الا الضفدع اي وما فيه سم وما ذكره الاصحاب او بعضهم من تحريم السلحفاة والحية والنسناس محمول على من  
ما في غير البحر اه قيل النسناس يوجد بجناثر الصين يثب على رجل واحدة وله عين واحدة يتكلم ويقتل الانسان ان ظفره يقفز كقفز الطير

قليل يرد عليه نحو بيط وأوزفاته يعيش فيهما وهو حلال اه ويرد بمنع عيشه تحت الماء دائما الذي الكلام فيه قال الزركشي ولم يتعرضوا  
للدنيلس وقد سمت به البلوى في بلاد مصر كما سمت البلوى في الشام بالسرطان وعن ابن عدلان أنه أفتى بالحل لا كل نظيره في البر وهو الفسق  
وهذا عجيب أي من شئين اعتبار المثل في البر وهو ضعيف وعدم فهمه إذ المراد عليه ما أكل (٣٧٩) مثله من الحيوان لا مطلقا وعن ابن

عبد السلام انه كان يفتي  
بتحريمه وهو الظاهر لانه  
اصل السرطان لتولده منه  
كما نقل عن اهل المعرفة  
بالحيوان اه واعتمد  
الدميري الحل ونازع في  
صحته ما نقل عن ابن  
عبد السلام ونقل ان اهل  
عصر ابن عدلان وافقوه  
(وحيوان البريجل منه  
الانعام) اجماعا وهي  
الابل والبقر والغنم  
(والخيل) العربية وغيرها  
لصححة الاخبار بحملها  
وخبر النهي عن لحومها  
منكر وبفرض صحته هو  
منسوخ باحلالها يوم خيبر  
ولا دلالة في تركبوها  
وزينة على ان الآية مكية  
اتفاقا والحر لم تحرم  
إلا يوم خيبر فدل على  
أنه صلى الله عليه وسلم  
لم يفهم من الآية تحريم  
الحر فكذا الخيل والمراد  
في جميع ما مروى في الذكر  
والاثنى (وبقر وحش  
وحاره) وان تانسأ الطيبهما  
واكله صلى الله عليه وسلم  
من الثاني وامره بالاكل  
منه رواه الشيخان وقيس  
به الاول (وظي) اجماعا  
(وضع) بضم بأنه أفصح  
من اسكانها لصحة الخبر

من الباب الثاني أي يشباه قاموس (قوله يرد عليه) أي المتن (قوله وهو حلال) الواو حالية والضمير  
لنحو بيط (قوله) وقد سمت به البلوى به) أي بأكله (قوله) انه أفتى بالحل) أي حل الدنيلس وهذا هو  
الظاهر لانه من طعام البحر ولا يعيش إلا فيه اه مغنى (قوله) عليه) أي الضعيف (قوله) ما أكل مثله من  
الحيوان (الخ) ما المانع ان يكون للحيوان يسمى بالفتق كما هو المتبادر من كلام ابن عدلان اه سيد عمر  
وفي دعوى التبادر وقفة (قوله) وهو الظاهر) خلافا للمغنى كما مر آتفا وللنهاية كما يأتي آتفا (قوله) لانه  
أصل السرطان (الخ) عبارة عرش ويلزم على ما تقدم أي في كلام نفسه عن ابن المطرف في السرطان  
انه متولد من الدنيلس انه حلال لان الحيوان المتولد من الطاهر طاهر وتقدم التصريح بحرمة السرطان  
فليتأمل وجه ذلك اللهم إلا أن يقال ما ذكره ابن مطرف ممنوع وفي تصريحهم بحل الدنيلس وحرمة  
السرطان دليل على ان كلامهما اصل مستقل وليس أحدهما متولدا من الآخر اه عرش (قوله) واعتمد  
الدميري (الخ) عبارة النهاية واما لدنيلس فاعتمد له كما جرى عليه الدميري وافتى به ابن عدلان وأئمة  
عصره وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله) في صحة ما نقل (الخ) أي صحة نقله (قوله) ونقل) أي الدميري  
(قوله) اجماعا) إلى قول المتن والاصح في النهاية إلا قوله للخلاف إلى ومن عجيب وقوله حقه إلى امره  
وقوله وهو السنجاب إلى وزعم وقوله وكذا اهلية إلى وكذا (قوله) وهي الابل) إلى قول المتن والاصح  
في المغنى إلا قوله للخلاف إلى ومن عجيب وقوله وام حنين إلى المتن وقوله اعجمي معرب وقوله وزعم إلى المتن  
وقوله وشق وقوله وقال جمع إلى المتن وقوله كربه الريح وقوله قبل إلى وقيد الغراب (قوله) وغيرها) أي  
غير العربية (قوله) بحلها) أي الخيل (قوله) ولا دلالة) عبارة المغنى والاستدلال على التحريم بقوله تعالى  
لتركبوا هوزينة ولم يذكر الاكل مع انه في سياق الامتنان مردود كما ذكره البيهقي وغيره فان الآية مكية  
بالاتفاق ولحوم الحرمات يوم خيبر سنة سبع بالاتفاق فدل على انه لم يفهم النبي ﷺ ولا الصحابة  
من الآية تحريم اللحم ولا غيرها فانها ولدت على تحريم الخيل لدلت على تحريم الحرم ولم يمنعوا منها  
بل امتدت الحال إلى يوم خيبر فحرمت وايضا الاقتصار على ركوبها والتزين بها لا يدل على نفي الزائد عليهما  
ولما خصهما بالذكر لانهما معظم مقصوداه (قوله) وان تانسأ) أخذه غاية في الحمار ظاهر لدفع توهم  
انه إذا تانسأ صار اهليا فيحرم كسائر الحرم الا اهلية واما اخذه غاية في البقر فلم يظهر له وجه لان الاهلي من  
البقر حلال عرايا كان او جواميس اه عرش أي فالاولى الافراد ليرجع إلى الثاني فقط عبارة المغنى ولا  
فرق في حمار الوحش بين ان يستانس ويبقى على توحشه كما انه لا فرق في تحريم الاهلي بين الحالين اه (قوله)  
وامره) عطف على حقه (قوله) ولا يسقط له سن) أي إلى ان يموت مغنى ونهاية (قوله) وانه (الخ) عطف على

البحري وهو حيوان رأسه كراس الارنب وبدنه كبذن السمك وقال ابن سينا حيوان صغير صدف وهو  
من السموم إذا شرب منه قتل ولا يرد على ذلك ان ما أكل في البر يؤكل شبهه في البحر لان هذا لا يشبه الارنب  
الشكل بل في الاسم ولا عبرة به اه وقوله يؤكل شبهه في البحر أي وان عاش في البر ايضا كما هو ظاهر هذا  
الكلام إذ لو لم يرد ذلك فلا فائدة في التقييد بالمشبه لان الحل حينئذ لا يتوقف عليه ثم هذا لا ينافي قول المصنف  
وما يعيش في البر وبحر لان كلامه في الميتات وفيما لا شبه له في البر وهذا الكلام فما يذكر مما لا شبه له في البر  
والحاصل ان الورأنا حيوانا يؤكل في البر كغنم وبقر واوز ودجاج يعيش في البر والبحر حل بتذكيته  
(قوله) واعتمد الدميري (الحل) وافتى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله) وحاره (الخ) قال في شرح الروض  
وفارقت أي الحرم الوحشية الاهلية بانها لا ينتفع بها في الركوب والحل فانصرف الاتفا عنهما إلى حلها خاصة

بانه يؤكل ونا به ضعيف لا يتقوى به وخبر النهي عنه لم يصح وبفرض صحته فهو نهي تنزيه للخلاف فيه كذا قيل وفيه نظر لان ما خالف  
سنة صحيحة لا يراعى ومن عجيب حمقه انه يتناوم حتى يصاد وأمره أنه سنة ذكر وسنة أنثى ويحيض (وضب) وهو معروف لذكره  
ذكر ان ولانثاء فرجان ولا يسقط له سن وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أقر آكله بحضرة ثم بين حله وانه إنما تركه لانه لم يلفه متفق عليه



(وارنب) لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> اكل منه رواء البخارى وهو قصير الدين طويل الرجلين عكس الزرافة يطأ الارض بمؤخر قدميه (وثعلب) بمثلثة اوله لانه طيب والخبر ان في تحريمه ضعيفان (٢٨٠) (ويربوع) وهو قصير الدين جدا طويل الرجلين لونه كونه كونه الغزال لانه طيب ايضا وناهما

ضعيف ومثلهما قنفذ ووبر  
حله وقوله تركه اى الاكل (قول المتن وأرنب) بالتونين بخطه وفي بعض الشروح بلاتونين لمنع صرفه  
حيوان يشبه العناق اه معنى (قوله اكل منه رواء البخارى) ولم يبلغ ابا حنيفة ذلك فخرهما محتجا بانها  
تحض كالضبع وهى محرمة عنده ايضا اه معنى (قوله عكس الزرافة) بفتح الزاى وضما لغتان  
مشهورتان وهى غير ما كوله اه عش (قول المتن ويربوع) وهو حيوان يشبه الفار اه معنى (قوله  
لونه كونه الغزال) عبارة المغنى ايضا البطن اغبر الظهر بطرف ذنبه شعرات اه (قوله وناهما) اى  
الثعلب واليربوع (قوله قنفذ) بالذال المعجمة ديميرى وبضم القاف وفتحها مختار وبضم الفاء وتفتح  
للتخفيف مصباح اه عش (قوله ووبر) هو باسكان الموحدة دوية اصغر من الهر كحلاء العين لا ذنب لها  
معنى ورشيدى (قوله فوحدة مفتوحة الخ) ونون في اخره اه معنى (قول المتن وفنك) وهو حيوان  
يؤخذ من جلده فروا لينة وخفته معنى ونهاية (قوله وقام الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه والدليل  
وهو باسكان اللام بين المهملتين المضمومتين دابة قدر السخلة ذات شوكة طويلة تشبه السهام وفي الصحاح  
انه عظيم القنأذ وابن عرس وهو دوية رقيقة تعادى الفار تدخل جحره وتخرجه وجمعه بنات عرس  
والحواصل جمع حوصلة ويقال له حوصل وهو طائر ابيض اكبر من الكركى ذو حوصلة عظيمة يتخذ  
منها فروا ويكثر بمصر ويعرف بالبجع والقاقم بضم القاف الثانية دوية يتخذ جلدها فروا اه عبارة  
النهاية ويحل دلدل وابن عرس اه (قوله وزعم انه) اى السمور (قوله وشق) وهو حيوان يتخذ  
من جلده فروا او قيانوس (قوله مثلا) اى او بقر اه معنى (قوله حل اتفاقا) اى لانهما  
ما كولا ان اه عش (قوله لما ذكر) اى من النهى الصحيح عنه (قوله وهو للطير الخ) عبارة النهاية  
والمغنى اى ظفر اه (قوله فالاول) اى ذو الناب (قوله وفهد) عبارة المغنى ومن ذى الناب الكلب  
والخنزير والفهد بفتح الفاء وكسرهما مع كسر الهاء واسكانها والبير بياءين موحدين الاولى مفتوحة  
والثانية ساكنة وهو ضرب من السباع يعادى الاسد من العدو لامن المعادة ويقال له الفواق بضم الفاء  
وكسر النون شبيهة بان اوى اه (قول المتن ونمر) بفتح النون وكسر الميم وباسكان الميم مع ضم النون  
وكسرهما حيوان معروف اخبث من الاسد سمى بذلك لثمنه واختلاف لون جسده يقال تنمر فلان اى  
تسكرو وتغير لانه لا يوجد غالبا الا غضبا نام معجبا بنفسه ذو قهروسطوات عنيدة ووثبات شديدة اذا شبع نام  
ثلاثة ايام وفيه رائحة طيبة اه معنى (قول المتن ودب) بضم الدال المهملة والاثنى دبة اه معنى (قوله  
والثاني) اى ذى الخلب (قول المتن وصقر) بفتح فسكون كل شئ يصيد من البراة والشواهيى اه قاموس  
(قوله بحرمة النسر) الاولى ان حرمة النسر كافي النهاية (قوله وهو) اى ابن آوى فوجه اى الثعلب (قوله  
وكذا اهلية الخ) عبارة المغنى واحترز بالوحشية عن الاهلية فانها حرام ايضا على الصحيح في الحديث انها  
سبع وقيل تحل لضعف ناهيا (تنبه) قال الدميرى لو قال المصنف وهرة وحذف لفظ وحش لكان اشمل  
واخصر اه وقد يعتذر باختلاف التصحيح كاعلم من التقرير وان اوهم كلامه الجزم بحرمتها واما ابن  
مقرض وهو بضم الميم وكسر الراء وبكسر الميم وفتح الراء الدلق بفتح اللام فلا يحرم لان العرب تستطيعه  
ونا به ضعيف اه بحذف وقوله فلا يحرم خلافا للنهاية عبارة تويحرم النمس لانه يفترس الدجاج وابن مقرض  
على الاصح اه (قوله وكذا النمس) وهو دوية نحو الهرة ياروى البساتين غالبا والجمع نموس مثل حمل

بخلاف الاهلية اه (قوله وسمور) عبارة الروض والسمور والسنجاب قال في شرحه وهما نوعان من  
ثعلب الترك (قوله وهرة وحش) قال في شرح الروض وفارق الهر الوحش الحمار الوحشى حيث الحق بالهر  
الاهلى لشبهه به لونا وصورة وطبعافانه يتلون بالوان مختلفة ويستانس بالناس بخلاف الحمار الوحشى مع

وأم حبين بجاء مهملة  
مضمومة فوحدة مفتوحة  
فتحتية تشبه الضب وهى  
اثنى الحرايى (وفنك) بفتح  
الفاء والنون وسنجاب  
وقاقم وحوصل (وسمور)  
بفتح فضم مع التشديد  
اعجمى معسرب وهو  
والسنجاب نوعان من  
ثعلب الترك وزعم انه طير  
أو من الجن أو نبت غلط  
(ويحرم) وشق (وبغل)  
للهي الصحيح عنه كالحمار  
يوم خيسر ولتولده بين  
حلال وحرام ومن ثم لو تولد  
بين فرس وحمار وحشى  
مثلا حل اتفاقا (وحمار  
أهلى) لما ذكر (وكل ذى  
ناب) قوى بحيث يعدوبه  
(من السباع ومخلب) بكسر  
فسكون وهو الطير كالظفر  
للانسان (من الطير) للنهى  
الصحيح عنهما فالاول  
(كاسد) وفهد (ونمر وذنب  
ودب وفيل وقرود) الثانى  
نحو (بازوشاهين وصقر)  
عام بعد خاص لشموله للبراة  
والشواهيى وغيرهما من كل  
ما يصيدوه بالسين والصاد  
والزاى (ونسر) بتثنية  
أوله والفتح أفصح  
(وعقاب) بضم اوله وجميع

جوارح الطير وقال جمع بحرمة النسر لاستخباته لالان له مخلبا ولانما له ظفر كظفر الدجاجة (وكذا ابن آوى) وحول  
بالمدة وهر كرية الريح طويل الخالب والاظفار يعمى لايلا إذا استوحش بما يشبه صياح الصياد فيه شبه من الذنب والثعلب وهو  
فوقه ودون الكلب لاستخباته وعدوه بنا به (وهرة وحش في الاصح) لعدوها وكذا اهلية قيل جزما وقيل فيها الخلاف وكذا النمس

(ويحرم ما ندب قتله) اذ لو جاز اكله لحل اقتناؤه (كحبة وعقرب وغراب ابقع) اي فيه سواد وبياض (وخداة) بوزن عنبه (وفارة وكل) بالجر (سبع) بضم الباء (ضار) بالتخفيف اي عاد للخبر الصحيح في الفواسق الخمس (٣٨١) انهن يقتلن في الحل والحرم وهي غراب ابقع

وحداة وفارة وعقرب  
وكلب عقور وفي رواية لمسلم  
ذكر الحية بدل العقرب  
وفي اخر زيادة السبع الضاري  
قيل البيمة التي وطئها  
الادمي مامور بقتلها مع  
حلمها اه ومر ان قتلها  
وجه ضعيف فلا استثناء  
على انها لا ترد وإن قلنا  
بقتلها لانه لعارض  
والالورد مالو صال  
عليه حيوان يحل اكله فانه  
يجب قتله ومع ذلك هو  
حلال وقيد الغراب بالا ببق  
تبع للخبر وللالتقاء على  
تحريره والا فلا سود وهو  
الغداف الكبير ويسمى  
الجبل لانه لا يسكن الا  
الجبال حرام ايضا على الاصح  
وكذا العقق وهو ذولونين  
ايض واسود طويل  
الذنب قصير الجناح صوته  
العققة وخرج بضر  
نحو وضع وتعلب لضعف  
نابه كامر (وكذا رخصة)  
للهي عنها رواه البيهقي  
ولحبها (وبغائة) بموحدة  
مثلثة فمعجمة ثم مثلثة طائر  
ايض او غير بظي الطير ان  
اصغر من الحداة يا كل  
الجيف والاصح (حل غراب  
زرع) وهو اسود صغير  
يقال له الزاغ وقد يكون محمر  
المنقار والرجلين لانه  
مستطاب وفي اصل الروضة

وحول مصباح اعرش (قول المتن ما ندب قتله) اي لا يذاته اه معنى (قوله حل اقتناؤه) اي فكانه  
لا يقتل اه سم (قول المتن كحبة) يقال للذكر والانثى وعقرب اسم للانثى ويقال للذكر عقربان بضم  
العين والراء اه معنى (قول المتن وفارة) بالهمز وكنيتها ام خراب وجمعها فتران بالهمز والبرغوث بضم  
الباء والزبور بضم الزاي والبق والقمل وانما ندب قتلها لا يذاتها ولا نفع فيها وما فيه نفع ومضرة لا يستحب  
قتله لنفعه ولا يكره لضرره ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالحنافس جمع خنفساء بضم الفاء افصح من فتحها  
والجعلان بكسر الجيم وهو دويبة معروفة تسمى الزعقوق تعض البهائم في فروجها فتهرب وهي اكبر من  
الخنفساء شديدة السواد في بطنها لون حمرة للذكر قرنان والرخم والكلب غير العقور الذي لا منفعة فيه  
مباحة معنى وروض مع شرحه (قوله وفي اخرى الخ) عبارة النهاية والمغني وفي رواية لابي داود والترمذي  
ذكر السبع العادي مع الخمس اه قال ع ش لعله مع الرواية الاولى اه (قوله قيل الخ) وافقه المغني عبارة  
واستثنى من عموم تحریم ما امر بقتله البيمة المأكولة اذا وطئها الادمي فانه يحل اكلها على الاصح كما  
ذكر في باب الزنا مع الامر بقتلها اه (قوله لعارض) وهو الستر على الفاعل اه ع ش (قوله وهو الغداف)  
بالدال المهملة اه ع ش عبارة القاموس في فصل الغين الغداف كغراب غراب القيط اه (قول  
المتن رخصة) وهو طائر ابقع يشبه النسر في الحلقة والنهاس بسين مهملة طائر صغير ينهس اللحم بطرف  
منقاره واصل النهس اكل اللحم بطرف الاسنان والنهش بالمعجمة اكله بجمعها فتحرم الطيور التي تنهش  
كالسباع التي تنهش لاستخبائها معنى وروض مع شرحه (قول المتن وبغائة) هي غير الجوزية المسماة  
بالنورسية وقد اقي بجلها الشهاب الرمل اه رشيدى (قوله او اغبر) اسقطه المغني وعبارة النهاية  
ويقال اغبراه (قوله وهو اسود) الى قوله وفي اصل الروضة النهاية والمغني (قوله وهو اسود صغير الخ)  
ولو شك في شيء هل هو بما يؤكل او من غيره فينبغي الحرمة احتياطاً اه ع ش لعل ما ذكره مخصوص  
بالشك في انواع الغراب والاف يخالف ما ياتي قبيل التنبيه الثاني (قوله وفي اصل الروضة الخ) قال شيخنا  
والشهاب الرمل المعتمد خلاف ما في اصل الروضة اه سم ووافقه اي الشهاب الرمل النهاية والمغني عبارة  
الاول واما الغداف الصغير وهو اسود رمادي اللون فقتضى كلام الرافي حله وبه صرح جمع منهم  
الرويان وعلمه بانه ياكل الزرع وهو المعتمد وإن صح في الروضة تحريره اه وعبارة الثاني ثالثها الغداف  
الصغير وهو اسود رمادي اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم كما صححه في اصل الروضة وجرى عليه ابن  
المقرئ وقيل يحله كما هو قضية كلام الرافي وهو الظاهر وقد صرح بحله البغوي والجرجاني والرويان  
واعتمده الاسنوي اه بخذف (قوله حرام) خلافا للشهاب الرمل والنهاية والمغني كما مر وروى كل مادف  
ودع ما صنف معنى واسنى (قوله انه غلط) اي ما في اصل الروضة (قوله بفتح الموحدين) الى قوله واعررض  
في المغني الا قوله وفي القاموس الى المتن والى قول المتن وكذا في النهاية الا قوله اذ النغر الى المتن وقوله فتامله  
الى المتن (قوله مع تشديد الثانية) ومنهم من يسكنها اه معنى (قوله بضم المهملة) وتشديد الراء المفتوحة  
له قوة على حكاية الاصوات وقبول التلقين اه معنى (قول المتن وطاوس) هو طائر في طبعه العفة وحب  
الزهر بنفسه والخيلاء والاعجاب بريشه وهو مع حسنه يتشام به اه معنى (قول المتن وتحل نعمة الخ)  
كذا الحبارى طائر معروف شديد الطيران والشقراق بفتح المعجمة وكسر هاء مع كسر القاف وتشديد الراء  
وبكسر هاء مع اسكان القاف وتخفيف الراء ويقال له الشر قراق وهو طائر اخضر على قدر الحمام روض مع  
شرحه ونهاية (قول المتن وكركي) على وزن دردي بشدالياء (قول المتن وبط) بفتح اوله اه معنى (قوله)

الاهل اه (قوله لحل اقتناؤه) فكان لا يقتل (قوله وفي اصل الروضة ان الغداف الصغير الخ) قال شيخنا  
الشهاب الرمل المعتمد خلاف ما في اصل الروضة

ان الغداف الصغير وهو اسود او رمادي حرام واعررض بما لا يجدي بل الاسنوي انه غلط (وتحرم بيغا) بفتح الموحدين مع تشديد الثانية  
ثم معجمة وبالقصر وهو الدرة بضم المهملة ولونها مختلف والغالب انه اخضر (وطاوس) لخبثها (وتحل نعمة) اجماعاً (وكركي وبط)

قال الدميري هو الاوز الذي لا يطير (واوز) بكسر ففتح وقد تحذف همزته (ودجاج) بتثنية اوله في الذكر والاثنى والفتح أفصح لطبيعتها كسائر طيور الماء الا اللقلق (وحمام وهو كل ما عب) أي شرب الماء بلا تنفس ومص وفي القاموس العب شرب الماء او الجرع او تتابعه (وهدر) أي رجع صوته وغرد وذكركه تاكيدوا لا فهو لازم للاول ومن ثم اقتصر في الروضة في موضع على عب وزعم أنها متلازمان فيه نظر اذ النغر من العصافير يعب ولا يهدر (وما على شكل عصفور) بضم اوله أفصح من فتحه (وان اختلف لونه ونوعه كعندليب) وهو الهزار (وصعوة) بمهملتين مفتوحة فساكنة وهو عصفور احمر الراس (وزرزور) بضم اوله لأنها من الطييات (لا خطاف) للنهي عن قتله في مرسل اعتضد بقول صحابي وهو الخفاش عند اللغويين و فرق بينهما المصنف في تهذيبه بان الاول عرفا طائر اسود الظهر ابيض البطن أي وهو المسمى الان بعصفور الجنة لأنه لم يأكل من قوت الدنيا شيئا والثاني طائر صغير لا ريش له يشبه الفارة يطير بين المغرب والعشاء

قال الدميري) عبارة المغنى تنبيه عطفه أي الاوز على البط يقتضي تغايرهما وفسر الجوهري وغيره والاوز بالبط وقال الدميري الخ (قوله بتثنية اوله الخ) عبارة المغنى وهو بتثنية اوله والفتح أفصح يقع على الذكر والاثنى والواحدة دجاجة وليست الهاء للتانيث وحله بالاجماع سواء انسيه وحشيه ولا نه صلى الله عليه وسلم اكاهم رواه الشيخان اه وعبارة ع ش قال الشامي في سيرته روى الشيخان عن ابى موسى الاشعري قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل لحم الدجاج حبسه ثلاثة ايام اه (قوله كسائر طيور الماء الخ) رسول الله ﷺ المناسب تقديمه على قول المصنف رد جاج كافي النهاية والمغنى (قوله لا اللقلق) وهو طائر طويل العنق يأكل الحيات ويصف فلا يحل لاستخباؤه واقلول المصنف والاصح حل غراب زرع مع تفسير الشارح اياه بالاسود الصغير (قول المتن وحمام) ويحل للورنبان وهو بفتح الواو والراء ذكر القمري وقيل طائر متولد بين الفاخنة والحامة وتحل القطا جمع قطاة وهو طائر معروف والحجل بفتح الاو لين جمع حجلة وهي طائر على قدر الحمام كالقطا احمر المنقار والرجلين ويسمى دجاج البر وهذه الثلاثة قال في الروضة انها ادرجت في الحمام مغنى وروض مع شرحه عبارة النهاية ودخل في كلامه القمري والدبسي واليام والفواخت والقطا والحجل اه (قوله بلا تنفس ومص) أي بان شرب جرعة بعد جرعة من غير مص اه مغنى (أي رجع) من الترجيع (قوله وغرد) وفي القاموس غرد الطائر كفرح وغرد تغريد ارفع صوته وطرب به اه (قوله وذكركه تاكيد) الى ومن ثم ضرب عليه في اصل المصنف ثم اصلح بما نصه وذكره من باب ذكر الخاص بعد العام اه وليس هذا الاصلاح بخط المصنف ولا بخط كاتب الاصل فليحذر فان الظاهر أنه غير متعين وعبارة النهاية موافقة لما كان سابقا من غير اصلاح اه سيد عمر (اقول) بل لا بد من الاصلاح واولاه ان تزداد الواقيل فيه نظر فيكون حيث نوزع معطوفا على اقتصر فيصير دعوى التلازم بما في الروضة كما يصرح به قول المغنى وجمع ما بينهما تبعاً للمحرر وقال في الروضة انه لا حاجة الى وصفه بالهدر مع العب فانها متلازمان اه ويؤيده صنيع النهاية حيث قال بدل قوله وزعم انها الخ ونظر بعضهم في دعوى ملازمتها اه وأما اصل كلامه بلا اصلاح فيزد عليه ان قوله اذ النغر الخ كما يقتض عدم التلازم بينهما كذلك فيفيد عدم لزوم الثاني للاول ولذا قال سم ما نصه قوله يعب ولا يهدر انظر هذا مع قوله فهو لازم للاول إلا ان يكون ذلك منقوله وهذا مختاره اه ومعلوم ان عدم الزوم مستلزم لعدم التلازم (قول المتن كعندليب) بفتح العين والبدال المهملتين وبينهما نون واخره موحدة بعد تحتانية اه مغنى (قوله وهو الهزار) بفتح الهاء اه رشدي (قول المتن وزرزور) طائر من نوع العصفور وسمى بذلك لزرزرتة أي تصويته ونغر بضم النون وفتح المعجمة عصفور احمر الانف وبلبل بضم الباءين وكذا الحجرة بضم الحاء المهملة وتشديد الميم المفتوحة قال الراعي ويقال ان اهل المدينة يسمي البلبل النغرو الحجرة مغنى وروض مع شرحه ونهاية (قول المتن لا خطاف) عبارة المغنى ولا يحل ما نهى عن قتله وهو أمر منها خطاف بضم الخاء وتشديد الطاء وجمعه خطاطيف ويسمى زوار الهند ويعرف عند الناس بعصفور الجنة لأنه زهد فبقي ايديهم من الافوات وقال الدميري ومن عجيب امره ان عينه تطلع فتعود ولا يفرخ في عش عميق حتى يطينه بطين جديد والهدد والسرود وهو بضم الصاد المهملة وفتح الراء طائر فوق العصفور يقع ضخم الراس والمنقار والاصابع بصيد العصافير اه بادني زيادة من الاسنى وكذا في الروض مع شرحه الا قوله وقال الى والهدد (قوله وهو الخفاش الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهما ان الخطاف والخفاش متغايران واعتراضا بان الخفاش والخطاف واحد وهو الوطواط كما قاله اهل اللغة واجيب بان كلامهما ليس باعتبار اللغة ففي تهذيب الاسماء واللغات ان الخطاف عرفا وهو طائر اسود الظهر ابيض البطن ياوى البيوت في الربيع واما الوطواط وهو الخفاش فهو طائر صغير الخ (قوله اذ النغر من العصافير يعب ولا يهدر) أنظر هذا مع قوله وهو لازم للاول إلا ان يكون ذلك منقوله وهذا مختاره

وأعترض جزمها بحرمتها هنا بحرمتها ما بان فيه القيمة على المحرم فان ذلك يستلزم حلها كله وبجواب يمنع هذا الاستلزام اذ المتولد بما يحل ويحرم حرام مع وجوب الجزاء فيه فلهذا الخفاش عندهما من هذا افتقار له فان المتأخرين كانوا ان يطبقوا على تغليطها وليس كذلك (وتمل ونحل) لصحة النهي عن قتلها وحملها على التمل السليمانى وهو الكبير اذ لا اذى فيه بخلاف الصغير لاذاه فيحل قتله بل وحرقة إن لم يندفع إلا به كالقمل (وذباب) بضم أوله (وحشرات) وهى صغار دواب الارض (كخنفساء) بضم أوله فثالثه (٣٨٣) مع القصر أو المد أو بفتح المد

(ودود) منفرد لما مر فيه في الصيد والذباح ووزغ بانواعها وذوات سموم وأبر والصرارة وذلك لاستحبابها نعم يحل منها نحو يربوع ووبر وأم حنين وقنفذ وبنت عرس وضب (تنبيه) استدلل الرافعى بتحريم الوزغ بأنه نهى عن قتلها وهو سبق قلم بلا شك فقد روى مسلم أن من قتلها في أول ضربة كتب له مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفي ذلك حض أى حض على قتلها قيل لأنها كانت تنفخ النار على إبراهيم صلى الله عليه وسلم (وكذا) يحرم كل (ما تولد) يقينا (من ما كول وغيره) كسمك بكسر فسكون لتولده بين ذئب وضبع وكررافة فتحرم بلا خلاف كما في المجموع لكن اطال الأذرعى وغيره في حلها لتولدها بين ما كولين من الوحش وخرج يقينا ما لو ولدت شاة كلبه ولم يتحقق نزول كلب عليها فأنه يحل كما قاله البغوى كالفوضى لانه قد يحصل الخلق على خلاف

ولهذا أفردهما الفقهاء بالذكر ولم أطلق اللغويون اسم أحدهما على الآخر اه (قوله) واعترض جزمها الخ) عبارة المغنى واما الخفاش فقطع الشيخان بتحريره مع جزمها في محرمات الاحرام بوجوب قيمته لاذا قتل المحرم أو قتل في الحرم مع تصريحهما بان ما لا يؤكل لا يجب ضمانه والمعتمد ما هنا اه (قوله) حرام مع وجوب الخ) المناسب لما قبله القلب بان يقول يجب الجزاء فيه مع انه حرام (قوله) لصحة النهي الى قوله بلا شك في المغنى الا قوله فيحل الى المتن (قوله) وحملها) أى النهي عن قتل التمل (قول المتن كخنفساء) وهى انواع منها نبات وردان وحمار قبان والصرصار ويحرم سام ابرص وهو كبار الوزغ والعضاء وهى بالعين المهملة والضاد المعجمة ودوية اكبر من الوزغ واللحكا بضم اللام وفتح الحاء المهملة ودوية كأنها سمكة ملساء مشربة بحمرة توجد في الرمل فاذا احست بالانسان دارت بالرمل وغاصت اه مغنى (قوله) او بفتح اه) أى ثالثه وهو الاشهر نهاية ومغنى (قول المتن ودود) جمع دودة وجمع الجمع ديدان وهو انواع كثيرة يدخل فيها الارضة ودود القز والدود الاخضر الذى يوجد على شجر الصنوبر ودود الفاكهة وتقدم حل دود الخلل والفاكهة معه اه مغنى (قوله) وابر) بكسر الهمزة اه رشيدى جمع ابرة أى وذوات ابر كعقرب وزنبور (قوله) والصرارة) بفتح الصاد المهملة وتشديد الراء الصرصار ويسمى الجدد اه اسنى وهو معطوف على خنفساء كما هو صريح صنيع المغنى والروض (قوله) يحل منها) أى الحشرات اه مغنى (قوله) قيل الخ) وفي المشكاة عن ام شريك ان رسول الله ﷺ امر بقتل الوزغ وقال كان ينفخ على ابراهيم متفق عليه انتهى اه سيد عمر (قوله) لأنها كانت تنفخ النار الخ) أى لان اصلها الذى تولدت هى منه كان ينفخ الخ فثبتت الخسة لهذا الجنس اكراما لابراهيم اه عش (قوله) يقينا) الى قوله ويجوز في المغنى الا قوله لكن الورع تركها الى قوله انهم نزلوا في النهاية الا قوله بلا خلاف الى وخرج وقوله ان فرض الى الذى يظهر وقوله وفي شرح الارشاد الى ومع ذلك (قوله) وكررافة الخ) بفتح الزاى وضما الغتان مشهورتان اه عش زاد المغنى كما حكاهما الجوهرى وقال بعضهم الضم من لحن العوام اه (قوله) فتحرم قيل لان النافقة الوحشية لاذوردت الماء طرقها انواع من الحيوانات بعضها ما كول فيتولد من ذلك هذا الحيوان اه عش (قوله) ولم يتحقق نزول كلب الخ) أى لم يعلم نزول الكلب عليها او علم لكن في وقت يعلم منه عادة ان ما ولدته ليس منه اه عش (قوله) وقال آخرون) عبارة النهاية وقال جمع اه (قوله) ان كان الخ) يظهر ان مرجع الضمير ما تولد يقينا من ما كول وغيره وإن اقتضى صنيع الشارح كانهما ان مرجعه نحر كلبه ولدتها نحو شاة من غير تحقق نزول كلب عليها فكان ينبغى على الاول تقديم قوله وقال آخرون الخ) على قوله وخرج الخ فليراجع (قوله) ومنها) أى الامام (قوله) مسخ الخ) أى لو مسخ الخ (قوله) لكن يتأفيه الخ) وقد منع المناقاة بان كلام الطحاوى في نسل المسوخ وما هنا في المسوخ نفسه (قوله) فظاهره الخ) فيه تأمل (قوله) وفي إطلاق هذا) أى ما في فتح البارى من اعتبار المسوخ اليه وما قبله أى من اعتبار المسوخ عنه (قوله) ان ذاته ان بدلت الخ) بهم يعلم ان المبدل الذات او الصفة اه سم عبارة السيد عمر قوله ان بدلت لذات الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى باللام وينبغى ان يتأمل المراد بتبديل الذات (قوله) والذى يظهر ان ذاته ان بدلت الخ) بهم يعلم ان المبدل الذات او الصفة

صورة الاصل لكن الورع تركها وقال آخرون إن كان أشبه بالحلال خلقة حل ولا فلا ويجوز شرب ابن فرس ولدت بغلا وشاة كلبا لانه منها لا من الفحل (فرع) مسخ حيوان يحل الى ما لا يحل او عكسه اعتبر ما قبل المسخ على ما جزم به بعضهم عملا بالاصل لكن يتأفيه ما في فتح البارى عن الطحاوى ان فرض كون الضب مسوخا لا يقتضى تحريره كله لان كونه آدميا قد زال حكمه ولم يبق له اثر اصلا وإنما كره صلى الله عليه وسلم اكاه لما وقع عليه من سخط الله تعالى كما كره الشرب من مياة عوداه فظاهره اعتبار المسوخ اليه لانه نظر للحالة الراهنة وفي إطلاق هذا وما قبله نظر والذى يظهر ان ذاته ان بدلت لذات اخرى اعتبر المسوخ اليه والابان لم تبدل الا صفة فقط اعتبر ما قبل المسخ

وفي شرح الارشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين ما يؤيد ذلك فراجعناه مهم ومع ذلك فالذي يتعين اعتماده في الأدعي الممسوخ أنه لا يجوز أكله هطفا كما يدل عليه الحديث الصحيح (٣٨٤) انهم نزلوا بارض كثيرة الضباب فطبخوا منها فقال صلى الله عليه وسلم

ان أمة من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض واخشى ان تكون هذه فاكفوها ولا ينافي ذلك انه اذن في اكلها حملا للاول على انه جوز مسخها وللثاني على انه علم بعدان الممسوخ لا نسل له ففي خبر مسلم وغيره ان الله لم يجعل للممسوخ نسلا ولا عقبا وقد كانت القردة والخنازير قبل ذلك وتردد بعضهم في مال مغصوب قدم لولي فقلب كرامة له دما ثم اعيد الى صفته او غير صفته والوجه عدم حله لانه بعوده الى المالية يعود للملك مالكة كما قاله في جلد مئة دبح ولا ضمان على الولي بقلبه الى الدم كما لا ضمان عليه اذا قتل بحاله (وما لا نص فيه) من كتاب ولا سنة خاص ولا عام بتحريم او تحليل ولا بما يدل على احدهما كالامر بقتله او النهي عنه فاندفع مالم يلقيني هنا من الاعتراض على المتن (ان استطابه اهل يسار) بشرط ان لا تغلب عليهم العيافة الناشئة عن التعم (وطباع سليمة من العرب) الساكنين في البلاد والقرى دون البوادي لانهم يا كلون مادب ودرج (في حال رفاهية حل) سواء ما يبلد

والصفات اه وعبارة عش لكن يبقى النظر في معرفة ما تحول اليه أهو الذات أم الصفة فان وجد ما يعلم به احدهما فظاهر ولا فينبغي اعتبار اصله لاننا لم نتحقق تبدل الذات فتحكم ببقائها وان المتحول هو الصفة وقد عهد تحول الصفة في انخلاع الولي الى صور كثيرة وعهد رؤية الجن والملك على غير صورتها الاصلية مع القطع بان ذاتها لم تتحول وانما تحولت الصفة اه (قوله مطلقا) اي تبدلت ذاته اوصفته (قوله فاكفوها) بصيغة الامر من باب الافعال والضمير للقدور (قوله ولا ينافي ذلك) اي الحديث المذكور (قوله حملا للاول) اي الامر بالا كفاء وقوله للثاني أي الاذن في أكلها (قوله قبل ذلك) أي مسخ أمة من بني اسرائيل (قوله وتردد) الى التنبيه في النهاية الا قوله فاندفع الى المتن وقوله بشرط الى المتن وقوله لكن طباعهم الى الحق وقوله واعترضه الى وامام اسبق (قوله فقلب) ببناء المفعول والضمير للمغصوب او الفاعل والضمير للولي ويؤيد الثاني قوله الآتي ولا ضمان على الولي بقلبه الخ (قوله والوجه عدم حله) اي لغير ما لمكة كالا يخفى اه رشدي (قول المتن وما لا نص فيه الخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه اي في تحريم ما لا نص فيه بشيء مما مري شرع من قبلنا اه وفي الروضة فصل اذا وجدنا حيوانا لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة ولا استطابة ولا استخبار ولا غير ذلك مما تقدم من الاصول وثبت تحريمه في شرع من قبلنا فهل يستصحب تحريمه قولان الاظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استصحبناه فشرطه ان يثبت تحريمه في شرعهم بالكتاب او السنة او يشهد به عدلان اسلمنا منهم يعرفان المبدل من غيره انتهى اه سم بحذف (قوله من كتاب) الى قوله وهذا قد ينافي في المعنى الا قوله بشرطه الى المتن وقوله سواء الى المتن وقوله وببحث الى فقد صرحوا وقوله ويظهر الى فان استوى (قوله ولا سنة) ولا إجماع اه معنى (قوله فاندفع الخ) ما وجه اندفاعه اه سم (اقول) وجهه التعميم بقوله خاص ولا عام بتحريم او تحليل الخ (قوله مالم يلقيني هنا الخ) فانه قال ان اراد نص كتاب اوسته لم يستقم فقد حكم بحل الثعلب وتحريم البيغا والطاوس وليس فيها نص كتاب ولا سنة او نص الشافعي او احدا صحابه فهو بعيد لان هذا لا يطلق عليه نص في اصطلاح الاصوليين اه معنى (قول المتن اهل يسار) اي ثروة وخصب اه معنى (قوله العيافة) اي الكراهة (قوله مادب) اي عاش ودرج أي مات اه بجيرى عن عش (قول المتن في حال رفاهية) أي اختيار بجيرى (قوله سواء ما يبلد العرب الخ) اي فانه يرجع الى العرب في جميع ذلك اي خلافا لمن ذهب الى انهم لا يرجع اليهم فيها يبلد العجم اه رشدي (قوله بالخبث) عبارة النهاية والمعنى بالخبث (قوله ومحال الخ) خبر مقدم لقولهم اجتمع الخ (قوله على ذلك) اي الاستطابة والاستخبار

(قوله وفي شرح الارشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين الخ) حكينا عبارته بهامش تشطير الصداق (قوله وما لا نص فيه الخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه اي في تحريم ما لا نص فيه بشيء مما تقرر شرع من قبلنا اه وفي الروضة فصل اذا وجدنا حيوانا لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة ولا استطابة ولا استخبار ولا غير ذلك مما تقدم من الاصول وثبت تحريمه في شرع من قبلنا فهل يستصحب تحريمه قولان الاظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استصحبناه فشرطه ان يثبت تحريمه في شرعهم بالكتاب او السنة او يشهد عدلان اسلمنا منهم يعرفان المبدل من غيره قال في الحاوى فعلى هذا لو اختلفوا اعتبر حكمه في اقرب الشرائع الى الاسلام وهي النصرانية فان اختلفوا عاد الوجهان عند تعارض الاشباه اه كلام الروضة لا يقال يشكل على كون النصرانية اقرب الشرائع الى الاسلام ان النصراني من انواع الكفر ما ليس لنحو اليهودي كالتثليث وقولهم بالا قانيم لاننا نقول انما ادعينا ان الشرع الذي جاء به رسولهم اقرب الى الاسلام ولم ندع ان النصراني اقرب الى الاسلام وقرب شرعهم لا ينافي بعدم مخالفتهم وتغاليبهم في كفرهم فليتأمل (قوله فاندفع مالم يلقيني هنا الخ) ما وجه اندفاعه

العرب أو والعجم فيما يظهر (وإن استخبوه فلا) يحل لانه تعالى أناط الحل بالطيب والحرمة بالخبث ومحال عادة اجتماع العالم على ذلك لا اختلاف طباعهم فتعين أن المراد بعضهم والعرب أولى لانهم الافضل الا عدل طباعا والاكمل عقولا ومن ثم أرسل

صلى الله عليه وسلم منهم ونزل القرآن بلغتهم بل وكلام أهل الجنة كما في حديث وفي آخر من أحبه فحبى أحبه ومن أبغضهم فبغضى أبغضهم لكن طباعهم مختلفة ايضا فرجع الى غرب زمنه صلى الله عليه وسلم على ما قاله جمع والحق ما بحثه الرافعي انه يرجع في كل عصر الى اكل الموجودين فيه وهم من جمعوا ما ذكره واعترضه البلقيني بما إذا خالف أهل زمن من قبلهم أو بعدهم بأنه ان رجوع للسابق لزوم ان لا يعتبر من بعدهم وبالعكس ورد بان العرب انما يرجع اليهم في المجهول واما ما سبق فيه كلام العرب قبلهم فهو قد صار معلوم الحكم فلا يلتفت لكلامهم فيه وبحسب الزركشي أنه يكفي خبر عدلين منهم وأنه لو خالفهما آخران أخذ بالحظر لانه لا حوط وكأن كلامه في هذا التصوير بخصوصه والا قد صرحوا بان لو استطابه البعض واستخيه البعض أخذ بالاكثر فان (٣٨٥) استووا رجح قريش لانهم أكل العرب

عقلا وفتوة فان اختلف القرشيون ولا مرجع أو شكوا أو سكتوا ولم يوجدوا هم ولا غيرهم من العرب الحق باقرب الحيوان به شها كما ياتي أما اذا اختلف شرط بما ذكر فلا عبرة بهم لعدم الثقة بهم حينئذ (وان جهل اسم حيوان سئلوا) عنه (وعمل بتسميتهم) حلا وحرمة (وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به) من الحيوانات صورة أو طبعاً من عدو أو ضده أو طبعاً للحم ويظهر تقديم الطبع لقوة دلالة الاخلاق على المعاني الكامنة في النفس فالطعم فالصورة فان استوى الشبهان أو لم نجد له شها حل لقوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى الى محرما الآية وهذا قد يناق في ترجيح الزركشي الحرمة فيما مر الا ان يفرق بان اتمارض في الاخبار ثم أقوى منه هنا (تنبيه) قولهم أو طبعاً متعذر من جهة التجربة لتوقفها على ذبح

(قوله فبحي) من اضافة المصدر الى مفعوله أي بحلي اه عش (قوله وهم) أي الاكل اه رشيد (قوله ما ذكر) أي في المتن (قوله واعترضه) أي ما بحثه الرافعي (قوله بما إذا خالف) أي فيما إذا اختلف (قوله أو بعدهم) لا حاجة اليه (قوله في المجهول) أي في امر الحيوان المجهول حكمه اه عش (قوله لكلامهم) أي العرب الذين بعدهم قال سم قد يشكل عدم الالتفات بان تقديم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع في شروط الاعتبار تحكم ومجرد السابق لا يقتضي الترجيح اه (قوله بالحظر) أي الحرمة اه عش (قوله وكان كلامه في هذا التصوير الخ) ومع فرض كلامه في هذا التصوير بخصوصه فيخالف اطلاق قولهم الآتي آنفاً فان استووا رجح قريش اذ قضيته ان احدا الجانبين في هذا التصوير اذا كان من قريش رجح اخباره ولو بالحل فليتأمل اه سم (قوله في هذا التصوير الخ) أي في حالة التساوي واتحاد القبيلة (قوله وفتوة) أي مروءة أو كرم (قوله ولم يوجدوا) أي في موضع يجب طلب الماء منه فيما يظهر اه عش (قوله ولا غيرهم من العرب) سكتوا عما اذا فقدوا أو وجد غيرهم اه رشيد (اول) يعلم حكمه من قولهم أخذ بالاكثر فان استووا رجح قريش فانه اذا قدم الاكثر ولو من غير قريش على الأقل من قريش فيعتبر قول غير قريش عند فقد قريش بالاولى (قوله به شها كما ياتي) عبارة المغني شها به صورة أو طبعاً فان استوى الشبهان أو لم يوجد ما يشبهه خلال لا يفل لا اجد فيما أوحى الى محرما الخ ولا يعتمد فيه شرع من قبلنا لانه ليس شرعاً لنا فاعتماد ظاهر الآية المقتضية للحل اولى من استصحاب الشرائع السالفة اه ومر عن الروضة والروض ما يوافق قوله ولا يعتمد الخ (قوله اما اذا اختلف الخ) عبارة المغني وخرج باهل اليسار المحتاجون وبسليمة الطباع اجلاف البوادي وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها اه (قوله ما ذكر) أي في المتن اه رشيد (قول المتن سئلوا) أي العرب اه مغني (قوله حلا وحرمة) تميزان لعمل لا لتسميتهم كما لا يخفى اه رشيد وفيه ما لا يخفى عبارة المغني بما هو حلال او حرام لان المرجع في ذلك الى الاسم وهم اهل اللسان اه وهي صريحة في انه مفعول للتسمية على حذف مضاف (قوله وهذا) أي قوله فان استوى الشبهان الخ (قوله لتوقفها) أي التجربة (قوله على ذبح) بالتوين (قوله أو قطع فلذة) كقطعة لفظاً ومعنى (قوله على المشابهة الطبيعية الخ) الاخصر الاولى على المشابهة الصورية (قول المتن واذا ظهر تغير لحم الخ) أي ولو يسير من نعم أو غيره كدجاجة اه مغني (قوله أي طعمه) الى قوله و قول الشارح في النهاية والمغني الا قوله كما ذكره الى ومن اقتصر (قوله كما ذكره) أي شمول التغير للاوصاف الثلاثة (قوله على الاخير)

(قوله فلا يلتفت لكلامهم) قد يشكل عدم الالتفات بان تقديم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع في شروط الاعتبار تحكم ومجرد السابق لا يقتضي الترجيح (قوله وكان كلامه في هذا التصوير الخ) ومع فرض كلامه في هذا التصوير بخصوصه فيخالفه اطلاق قولهم الآتي آنفاً فان استووا رجح قريش اذ قضيته ان احدا الجانبين في هذا التصوير اذا كان من قريش رجح اخباره ولو بالحل فليتأمل

(٤٩ - شرواني وابن قاسم - تاسع)

أقطع فلذة من عضو كبير من حيوانات تحمل وحيوانات تحرم الى أن نجد الاشبه وذلك لا يمكن القول به لانه لا غاية له على أنه قد لا ينتج لو فعل كثير من ذلك فالذي يتجه تعين حل كلامهم على ما إذا وجدنا عدلاً ولو عدل رواية بخبر بمعرفة طعم هذا وأنه يشبه طعم حيوان يحل أو يحرم فيعمل بخبره ويقدم - يتنزه على الاشبه به صورة وأما اذا لم يوجد هذا فلا يعول الا على المشابهة الطبيعية فالصورية فنأمله (وإذا ظهر تغير لحم جلالة) أي طعمه أو لونه أو ريحه كما ذكره الجويني واعتمده جمع متأخرون ومن اقتصر على الاخير أراد الغالب وهي آكلة الجلة بفتح الجيم أي النجاسة كالعدرة وقول الشارح وهي التي تاكل العدرة اليابسة أخذ من الجلة بفتح الجيم لا يوافق قول القاموس والجلالة البقرة تتبع النجاسات ثم قال والجللة مثلثة البعر والبصرة اه فتقيده باليابسة



وقوله اخذ الخ يحتاج فيه السند (حرم) (٣٨٦) أكله كسائر أجزائها وما تولد منها كلبها ويضها وبه قال أحمد ويكره اطعام

أى الريح (قوله يحتاج فيه لسند) من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سند فان هذا أمر نقل وهو مشهور بمزيد التحري والامانة اه سم (قول المتن حرم الخ) وينبغي كما قاله البلقينى تعدى الحكم إلى شعرها وصوفها المنفصل في حياتها قال الزركشى والظاهر الحاق ولدها بما إذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا ووجدت الرائحة فيه نهاية ومعنى قال ع ش قوله ووجدت الرائحة الخ قضية التقيد بما ذكر انتفاء كراهة الجنين اذا لم يوجد فيه تغير ومقتضى كونه من اجزائها انه لا فرق وعبارة شرح الروض قال الزركشى والظاهر الحاق ولدها بما إذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا أودكى ووجدت فيه الرائحة اه وهى تقتضى انه إذا وجد في بطنها ميتا كره مطلقا وانه إذا خرج حيا ثم ذكى فصل فيه بين ظهور الرائحة وعدمه اه (قوله اكله) إلى قوله ويكره في المعنى وإلى قوله وافهم في النهاية لا قوله وبه قال احمد (قوله ويكره اطعام ما كولة نجسا) المتبادر من النجس نجس العين وقضيته انه لا يكره اطعامها المتنجس اه ع ش ويصرح بذلك قول الروض مع شرحه والمعنى ويعلف جواز المتنجس دابته لخبر صحيح فيه اما نجس العين في كره علفها به اه (قوله وهو محتمل) لعل الاوجه خلافه اه سم ويؤيده بل يصرح به قول المحلى في بيان تغير اللحم مانصه بالرائحة والنتن في عرفها وغيره اه (قوله لان النهى) إلى قوله وبه فارت في المعنى وإلى قول المتن ولو تنجس في النهاية (قوله لا يحرم) من التحريم (قوله لونت) ككره وضرب اه قاموس (قوله ويكره ركبها الخ) ظاهره وإن لم ترق اه ع ش (قوله ومثلها) أى الجلالة سخله ربيت بلبن كلبة او خنزيرة اه معنى (قوله إذا تغير لحمها) لعل المراد تغييره بالقوة بان يقدر انه لو كان بدل اللبن الذى شربه في تلك المدة عذرة فلا يظهر فيه التغير نظير ما سياتى في كلام البغوى ولا فاللبن لا يظهر منه تغير كما لا يخفى فليراجع اه رشيدى (قوله لا زرع الخ) عبارة المعنى ولا يكره الثمار التى سقيت بالماء النجسة ولا حب زرع نبت في نجاسة كزبل اه (قوله ومنه) أى التعليل (قوله او متنجسا) كشعر اصابه ماء نجس اه معنى (قوله كما بحثنا) ببناء المفعول عبارة النهاية كما هو ظاهر كلام الروض اه وعبارة المعنى كما هو ظاهر كلام التبيين اه (قوله فهو تفرع عليهما) قد يقال ان ما قدره لا ينتج هذا لانه اخذ الحل في المتن بمعنى عدم الحرمة الصادق بالكراهة ولهذا احتاج للتقيد بقوله بلا كراهة والذى ينتج له ما ذكر أن يقول عقب قول المتن حل أى لم يحرم ولم يكره فالمراد ايح اه رشيدى عبارة المعنى وقول المصنف حل المراد به زوال التحريم على الاول والكراهة على الثانى فلو قال لم يكره لكان أولى إذا حل بجامع الكراهة إلا ان يريد حلا مستوى الطرفين (قوله اما طيبه الخ) عبارة المعنى وخرج بعلف ما لو غسلت هى او لحمها بعد ذبحها او طبخ لحمها فزال التغير فان لكراهة لا تزول وكذا بمرور الزمان كما قاله البغوى وقال غيره يزول قال الأذرى وهذا ما جزم به المروذى تبعا للقاضى وقال شيخنا وهو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة إذا زال التغير بذلك اه (قوله غذيت بحرام) أى بعلف حرام كالمغصوب اه معنى (قوله ورجع ابن عبد السلام الخ) هل يجوز التصرف باكله وبيع وغيرهما قبل اداء بدل المغصوب او لا كما لو خط المغصوب بماله حيث يملكه ويحجر عليه فيه إلى اداء البدل فيه نظر وقد يفرق باستهلاك المغصوب هنارا سابحيث انعدمت عينه ولا كذلك هناك ولعل هذا

(قوله وقوله اخذ الخ يحتاج فيه لسند) من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سند فان هذا أمر نقل وهو مشهور بمزيد التحري والامانة (قوله وهو محتمل) لعل الاوجه خلافه (قوله وقيل يكره الخ) في الروض قبل الكلام على الجلالة ويحرم ما تقوت بنجس اه قال في شرحه خبث غذائه والمراد به ما شانه ان يتقوت بنجس لثلا ترد الجلالة اه لعل المراد ما شانه ذلك بحسب نوعه وإلا فلان بقرة او شاة مثلا لزمت التقوت بالنجس من حين ولادتها حلت كما هو ظاهر كالصريح من كلامهم (قوله كالتن لحم المذكاة) في هذا القياس تأمل (اما طيبه بنحو غسل) عبارة شرح الروض اما طيبه بالغسل او الطبخ فلا تنفى به الكراهة والقياس خلافه قال البغوى وكذا لا تنفى بمرور الزمان عليه نقله عن الاصحاب مع نقله خلافه بصيغة قبل وعبارة المجموع قال البغوى لا يزول المنع وقال غيره يزول قال الأذرى وبالثانى جزم المروذى تبعا للقاضى قلت

ما كولة نجسا وافهم ربط التغير باللحم انه لا اثر لتغير نحو اللبن وحده وهو محتمل لانه يغتفر في اتبع (وقيل يكره قلت الاصح يكره والله اعلم) وبه قال ابو حنيفة ومالك لان النهى لتغير اللحم وهو لا يحرم كالتن لحم المذكاة او يضها ويكره ركبها بلا حائل ومثلها سخله ربيت بلبن كلبة اذا تغير لحمها لا زرع وثمر سقى او روى بنجس بل يحل اتفاقا ولا كراهة فيه لعدم ظهور اثر النجس فيه ومنه أخذ انه لو ظهر ريحه أى مثلا فيه كره ومعلوم ان ما اصابه منه متنجس يطهر بالغسل (فان علفت طاهرا) او متنجسا او نجسا كما بحثنا اولم تعلق كما اعتمدته البلقينى وغيره وانتصار أكثرهم على العلف الطاهر جرى على الغالب ان الحيوان لا بدله من العلف وانه الطاهر (فطاب لحمها حل) هو ويضها ولبنها بلا كراهة فهو تفرع عليهما وذلك لزوال العلة ولا تقدر لمدة العلف وتقديرها باربعين يوما في البعير وثلاثين في البقر وسبعة في الشياه وثلاثة في الدجاجة للغالب اما طيبه بنحو غسل او طبخ

اظهره اسم (قوله انها لا تحرم) وهل تكره أم لا فيه نظروا الاقرب الاول اه ع ش عبارة المغني وقال  
 الغزالي ترك الاكل من الورع اه (قوله حل ذاته) اي الغذاء الحرام اه رشيدى (قوله) وإنما حرم لحق  
 الغير) اي وغير المكاف لا يخاطب بالحرم اه رشيدى (قوله وبه) اي بقوله حل ذاته فارتقت اي الشاة  
 المعلوفة بلف حرام (قوله غير اللحم) جواب لو وقوله حرمت جواب ان وقوله مبنى الخ خبر وما في  
 الانوار الخ (قوله مبنى على الضعيف الخ) فيه امور منها ان كونه مبنيا على حرمة الجلالة من جملة ما في الانوار  
 خلافا لما يوهمه كلام الشارح ومنها ان ما ذكره الغزالي وابن عبد السلام هو الذي اعتمدته البغوى في فتاويه  
 خلافا لما يوهمه سياق الشارح ومنها ان قوله وما في الانوار الخ لا موقع له بعد ما ذكره عن الغزالي وابن  
 عبد السلام إذ هو متواتر على القول بالحرم والقول بالكراهة إذ الظاهر انه لا كراهة في الشاة المذكورة  
 ايضا للمغني الذي ذكره الغزالي وابن عبد السلام ولعلمهما وإنما اقتصر على نفي الحرمة لأنها التي كانت  
 تنوهم من غذائهم بالحرام وقد سبق ان ما قاله سبقهما إليه البغوى اه رشيدى (قول المتن طاهر) اي مائع  
 محلي ومغني (قول المتن ودبس) هو بكسر الدال المهملة ما سال من الرطب اه ع ش عبارة القاموس الدبس  
 بالكسر وبكسر تين غسل الترو وعسل التحل اه (قوله بالمعجمة) إلى قوله ولا يحرم في المغني لا قوله  
 هذا إلى ولا يكره (قوله تناوله) إلى المتن في النهاية لا قوله للخبر إلى ولا يكره وقوله ولبن وقوله أو من غير  
 ما كول وقوله وعبره وقوله ومن ثم إلى ولو وقعت (قوله هذا) اي الباقي (قوله هو المحترز عنه) اي بذائب  
 اه سم (قوله مطلقا) اي ما لاقي النجس وغيره (قوله ولا يكره أكل بيض الخ) كما لا يكره الماء إذا سخن  
 بالنجاسة اه اسنى (قوله ولا يحرم من الطاهر الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ويحرم تناول ما يضر  
 البدن او العقل كالخمر والتراب والزجاج والسم بثلاث السين والفتح افصح كالاقيون وهو لبن الخشخاش  
 لان ذلك مضر وربما يقتل لكن قليلا اي السم يحل تناوله للتداوى به ان غلبت السلامة واحتج إليه ويحل  
 اكل كل طاهر لا ضرر فيه إلا جلد ميتة دبع الخ (قوله ومنه) اي التراب (قوله وسم) كقوله وجلد عطف  
 على نحو حجر (قوله إلا ان لا يضره) اي القليل منه اما الكثير فيحرم اه ع ش (قوله ونبت ولبن جوز  
 انه سم أو من غير ما كول) كذا في العباب قال الشارح في شرحه كما ذكره القاضي لكن اعترضه النووي  
 بانه يتعين تخريجهما اي النبت واللبن المذكورين على الاشياء قبل الشرع فالصحيح لاحكم فيحلان اه  
 سم (قوله جوز) لعل المراد به الظن لا ما يشمل التوهم ولا افيقه حرج لا يخفى فليراجع (قوله انه سم  
 او من غير ما كول) نشر على ترتيب اللف (قوله مسكر) قال في الروض ويحرم مسكر النبات وان لم يطرب  
 ولا حذفيه اه وقضيته عدم الحدوان اطرب والظاهر انه المعتمد خلافا لما في شرحه عن الماوردى اه سم  
 عبارة شرح الروض والمغني ولا حذفيه ان لم يطرب بخلاف ما إذا اطرب كما صرح به الماوردى ويجوز  
 التداوى به عند فقد غيره بما يقوم مقامه وان اسكر للضرورة ما لا يسكر الا مع غيره يحل اكله وحده لا مع

وهو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة إذا زال التغير بذلك قال البلقيني وهذا في مرور الزمان على اللحم فلو  
 مر على الجلالة ايام من غير ان تاكل طاهر افضالت الرائحة حلت اه (قوله انها لا تحرم) هل يجوز التصرف  
 بالكل وبيع وغيرهما قبل اداء بدله المغصوب او لا كالأو خط المغصوب بماله حيث يملكه ويحجر عليه فيه  
 إلى اداء البدل فيه نظر وقد يفرق باستهلاك المغصوب هتاراسا بحيث انعدمت عينه ومالته بالكلية ولم يبق  
 منه في الحيوان شيء متمول ولا كذلك هناك ولعل هذا اظهر (قوله وبه فارتقت حرمة المرباة بلبن كلبه على  
 الضعيف) قال في الروض وللسخلة المرباة بلبن كلبه كالجلالة (قوله هذا هو المحترز عنه) بذائب (ونبت  
 ولبن جوز انه سم او من غير ما كول) كذا في العباب قال الشارح في شرحه كما ذكره القاضي قال وكذا لو وجد  
 مذبو حاشك هل ذبحه من يحل ذبحه او غيره لكن اعترضه النووي في النبات واللبن بانه يتعين تخريجهما على  
 الاشياء قبل الشرع فالصحيح لاحكم فيحلان ويفرق بينهما وبين المذبوح بان الاصل فيهما التحريم حتى  
 يعلم الميسح ولم يعلم بخلافهما فان الاصل فيهما الحل اه كلام شارح العباب وما ذكره في المذبوح شامل لما

انها لا تحرم وان غذيت به  
 عشر سنين لحل ذاته وإنما  
 حرم لحق الغير وبه فارتقت  
 حرمة المرباة بلبن كلبه على  
 الضعيف وما في الانوار  
 عن البغوى من ان الحرام  
 ان كان لو فرض نجسا غير  
 اللحم حرمت وإلا فلا  
 مبنى على الضعيف ان  
 الجلالة حرام (ولو تنجس  
 طاهر كحل ودبس  
 ذائب) بالمعجمة (حرم)  
 تناوله لتعذر تطهيره كما مر  
 آخر النجاسة بدليله اما  
 الجامد فيزيل النجس  
 وما حوله ويأكل بافيه  
 للخبر هذا هو المحترز عنه  
 فلا يقال ظاهره ان  
 المتنجس الجامد لا يحرم  
 مطلقا ولا يكره أكل بيض  
 سلق في ماء نجس ولا يحرم  
 من الطاهر إلا نحو حجر  
 و تراب ومنه مدر و طفل  
 لمن يضره وعليه يحل  
 اطلاق جمع متقدمين  
 حرمة بخلاف من لا يضره  
 كما قاله جمع متقدمون  
 واعتمده السبكي وغيره  
 وسم وان قل إلا ان  
 لا يضره ونبت ولبن  
 جوز انه سم أو من غير  
 ما كول

ومسكر ككثير أفيون وحشيش وجوزة وعنب وزعفران وجلددبغ ومستقدر أصالة بالنسبة لغالب ذوى الطباع السليمة كخايط ومنى وبصاق وعرق لا لعارض كغسالة يدو لحم (٣٨٨) مثلاً أنتن وخرج بالبصاق وهو ما يرى من الفم الريق وهو ما فيه فلا يحرم فيما يظهر

من كلامهم لانه غير مستقدر مادام فيه ومن ثم كان صلى الله عليه وسلم يمس لسان عائشة وصح في حديث هلا بكر اتلاعها وتلاع بك مالك ولعابها بضم اللام وقول عياض انه بكسر اللام لا غير مردود فلا غراء على ريقها صريح في حل تناوله ولو وقعت ميتة لانفس لها سائلة ولم تكثر بحيث تستقدر أو قطعة يسيرة من لحم آدمي في طيبخ لحم مذكي لم يحرم اكل الجميع خلافا للغزالي في الثانية واذا وقع بول في قلى ماء ولم يغيره جاز استعمال جميعه لانه لما استهلك فيه صار كالعدم (وما كسب بمخامرة نجس كحجامة وكنس مكروه) للحرمان كسبه قن للنهى الصحيح عن كسب الحجام ولم يحرم لانه صلى الله عليه وسلم أعطى حاجه أجرة ترواه البخارى ولو حرم لم يعطه لانه حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كاجرة الناحية الا لضرورة كاعطاء شاعر أو ظالم أو قاض خوفاته فيحرم الاخذ فقط وأما خبر مسلم كسب الحاجم خبث فاو له الجمهور بان المراد به الدنى على حد

غيره اه (قوله ككثير أفيون وحشيش الخ) أما القليل بما ذكر الذى لا ضرر فيه بوجه يحل تناوله من غير قيد الاحتياج والتعين لانه طاهر لا ضرر فيه نعم من علم من عاداته ان تناوله لقليل شئ من ذلك يدعو إلى تناول ما يضر منه حرم عليه ذلك كما هو ظاهر اه ايعاب (قوله وجوزة) اى جوزة طيب اه نهاية (قوله وجلددبغ) اى لميته اما جلد المذكاة فيحل اكله وان دبغ مغنى واسنى (قوله كخايط ومنى) والحيوان الحى غير السمك والجرا دكاعلم بما مر في باب الصيد وفي حل اكل بيض ما لا يؤكل خلاف قال في المجموع وإذا قلنا بطهارته اى وهو الراجح حل اكله بلا خلاف لانه طاهر غير مستقدر بخلاف المنى ومال البلقينى الى المنع اه مغنى (قوله مثلاً) عبارة المغنى ولو نتن اللحم او البيض لم نجس قال في المجموع قطعاً ويحل اكل النفاق والشوى والهرأئس كما قاله ابن عبد السلام وإن كان لا يخلو من الدم غالباً اه (قوله فيه) اى الفم (قوله لانه غير مستقدر الخ) قد يقال بمنع هذا لانه مستقدر لا لعارض نحو محبة وهذا لا نظر اليه فهو مستقدر أصالة بالنسبة لغالب الطباع السليمة اذا استقداره انما ينتفى بالنسبة لنحو المحب من الافراد فقامل اهرشيدى (قوله بحيث تستقدر) اى اما ما استقدرت فتحرم وإن لم يستقدره خصوص من اراد تناوله لكونه ليس من ذوى الطباع السليمة اه ع (قوله أو قطعة) اى قوله في الثانية في المغنى الا قوله لحم مذكى (قوله لم يحرم اكل الجميع) ظاهره وان لم تستهلك وتميزت لكن في شرح العباب خلافه اه سم عبارة المغنى قال الغزالي لم يحل منه شئ من حرمة الآدمى وخالفه في المجموع وقال المختار الحل لانه صار مستهلكاً فيه ولو تحقق اصابة روث الثيران القمح عند دوسه ففغو عنه ويسن غسل الفم عنه كما في المجموع ومرة الاشارة إلى ذلك في كتاب الطهارة اه (قول المتن وكنس) اى لنجس كزبل مغنى وشرح منهج (قول المتن مكروه) اى تناوله شرح المنهج (قوله للحرم) اى قوله وقيل في النهاية وإلى قوله فيكره في المغنى الا قوله واقاض وقوله واما خبر الى وعلته خبثه (قوله وإن كسبه قن) فيه اشارة إلى ان ما فى المتن موصولة وفسر المغنى قول المصنف ما كسب بالكسب ثم قال وقد علم بما قررت به كلام المصنف ان ما فى كلامه مصدرية لا موصولة ولا لسان المنى ان المكسوب بذلك مكروه ونفس الكسوب لا يوصف بكرامة ولا غيرا وانما تتعلق الكراهة بالكسب اه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم اعطى الخ) هذا الدليل انما يأتى على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم اه رشيدى اى المرجوح (قوله ولو حرم لم يعطه الخ) فان قيل يحتمل انه صلى الله عليه وسلم انما اعطاه ذلك ليطعمه رقيقه وناضحه اجيب بانه لو كان كذلك لينة له صلى الله عليه وسلم اه مغنى زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الاسنى إلا ان يقال لعله كان معلوما اه (قوله كاعطاء شاعر) لئلا يمجوه مغنى واسنى ومقتضاه ان اعطاءه ليظهر الثناء عليه لا يحرم كما مال اليه ع ش آخر (قوله أو ظالم) اى لئلا يمتنع حقه أو لئلا يأخذ منه شيئاً أكثر مما اعطاه مغنى واسنى (قوله فيحرم الاخذ فقط) اى ولا يحرم الاعطاء لما تستدفع به الضرورة اه ع (قوله علة خبثه) اى كسب الحاجم وكذا ضمير به (قوله نعم صحح الخ) عبارة النهاية لأفصاد على الاصح لقلة مباشرته لها وكذا حلاق وجارس وحائك وصباغ وصواغ وما شقة إذ لا مباشرة للنجاسة فيها اه قال ع ش ومثل الماشطة القابلة اه (قوله وقيل دناءة الحرفة الخ) عبارة

لأغلب المسلدون أو لا فإرجع كلامهم في باب الاجتهاد فانهم ذكروا ذلك هناك وفضلوا فيه ثم (قوله ومسكر ككثير أفيون وحشيش الخ) في الروض ويحرم مسكر كالنبات وان لم يطرب ولا حد فيه اه وقضيته عدم الحد وان اطرب والظاهر انه المعنى خلافاً لما في شرحه عن الماوردى (قوله وجلددبغ) عبارة الروض ويحل اكل طاهر لا ضرر فيه إلا لجلد ميتة دبغ قال في شرحه وخرج بالميتة جلد المذكاة فيحل اكله ان دبغ اه (قوله أو قطعة يسيرة من لحم آدمي في طيبخ لحم مذكى لم يحرم) ظاهره وان لم تستهلك وتميز لكن في شرح الباب خلافه فراجع اه (قوله ولو حرم لم يعطه) قال في شرح الروض وفيه نظر لاحتمال انه

ولا يمتص الخبيث منه تنفقون وعلته خبثه مباشرة للنجاسة ومن ثم الحقوا به كل كسب حصل من مباشرتها كزبال ودباغ وقصاب نعم صحح في أصل الروضة انه لا يكره كسب الفصاد لقلة مباشرته لها وقيل دناءة الحرفة وانتصر له البلقينى

فكره كسب كل ذي حرفة دينية كحلاق وحارس وحائك وصباغ وصواغ وصح في الروضة انه لا يكره كسب حائك وحكي وجهين في الصباغين والصواغين لكثرة اخلافهم الوعدو الوقوع في الربا والذي في المجموع وجزم به في الانوار وغيره أنه لا يكره الحرف وغيره مكسوب بحرقة دينية وفي خبر لا يداود الطيالسي الكذب الناس الصباغون والصواغون وحرم الحسن كسب الماشطة لانه لا تخلو غالباً عن حرام او تغيير خلق الله (ويسن) للحر (أن لا يأكله) بل يكره أكله وهو مثال إذا سائر وجوه الاتفاق (٣٨٩) حتى التصديق به كذلك كما بحثه الاذرعى

والزر كشي (و) أن يطعمه رقيقه وناضحه) أي بعيره الذي يستق عليه لتهيئه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من استاذنه في اجرة الحجام عنها فلا زال يسأله حتى قال له اعلفه ناضحك وأطعمه رقيقك وآثر لفظ الرقيق والناضح مع لفظ الاطعام تبركا بلفظ الخبر والمراد ويمون به ما يملكه من قن وغيره ولدناءة القن لاق به الكسب الذي بخلاف الحر (فرع) يسن للانسان ان يتحرى في مؤنة نفسه ومونه ما أمكنه فان عجز في مؤنة نفسه ولا تحرم معاملة من أكثر ما له حرام ولا الاكل منها كما صححه في المجموع وانكر قول الغزالي بالحرمة مع انه تبعه في شرح مسلم (فرع) افضل المكاسب الزراعة لانه اعم نفعا واقرّب للتوكل واسلم من الغش ثم الصناعة لان فيها تعباً في طلب الحلال أكثر ثم التجارة (ويحل جنين وجد ميتا في بطن مذكاة) وان اشعر للخبر الصحيح يا رسول الله انا نحر

المغنى ولو كانت الصنعة دينية بلا مخامرة نجاسة كفصدوحيا كالم تكره إذ ليس فيها مخامرة نجاسة وهي العلة الصحيحة لكرهه ما مر عند الجمهور وقيل الخ (قوله فكره الخ) مفرع على كون العلة دناءة الحرفة (قوله لكثرة اخلافهم الخ) راجع لكل من الصباغين والصواغين وقوله والوقوع الخ راجع للصواغين فقط (قوله والوقوع في الربا) ليعمهم المصوغ باكثر من وزنه اه معنى (قوله والذي في المجموع الخ) اعتمده شيخ الاسلام وكذا النهاية والمغنى كما مر (قوله بحرقة دينية) ومنها حرفة الماشطة اه سم (قوله وفي خبر الخ) الانسب تقدّمه على قوله والذي في المجموع (قوله بل يكره) إلى قول المتن ويحل في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله وآثر إلى والمراد وما سانه عليه يفهم جواز ان يشتري به ملبوسا ونحوه ولا كراهة في ذلك والظاهر كما قال الاذرعى التعميم بوجوده الاتفاق حتى التصديق به اه (قوله بل يكره الخ) ولا يكره للرقيق ولأن كسبه حر اه معنى (قوله وهو مثال الخ) عبارة المغنى (تنبيه) قوله ان لا يأكله (قوله حتى التصديق به) هل ولولنحو اكل رقيق او دابة او لا اه سم ويظهر الثاني اخذاً من قولهم الاتى ولدناءة القن (قوله عنها) أي اجرة الحجام والجار متعلق بالنهاي (قوله وآثر) أي المصنف (قوله ولدناءة الخ) متعلق بقوله لاق الخ (قوله يسن للانسان الخ) عبارة المغنى قال في الذخائر إذا كان في يده حلال وحرام او شبهة والكل لا يفضل عن حاجته قال بعض العلماء يخص نفسه بالحلال فان التبعة عليه في نفسه أكد لا نديعه له والعيال لا تعلمه ثم قال والذي يجي على المذهب انه واهله سواء في القوت والملبس دون سائر المؤن من اجرة حمام وقصارة وثوب وعمارة منزل وخم تنور وشراء حطب ودهن سراج وغيره من المؤن اه (قوله ولا تحرم الخ) عبارة المغنى ولو غلب الحرام في يد السلطان قال الغزالي حرمت عطيته وانكر عليه في المجموع وقال مشهور المذهب الكراهة لا التحريم مع انه في شرح مسلم جرى على ما قاله الغزالي اه (قوله افضل المكاسب الزراعة) أي ولولم يباشرها بنفسه بل بالعملة اه ع ش (قوله ثم التجارة) أي لان الصحابة كانوا يكتسبون بها اه معنى (قول المتن وجد ميتا) او عيشه عيش مذبح في بطن مذكاة بالمعجمة سواء كانت حر كاتها بذبحها او إرسال سهم او كلب عليها اه معنى (قوله وان اشعر) إلى قوله كما قاله في النهاية والمغنى إلا قوله كما صححه إلى فذبح وقوله وان طالت (قوله وان اشعر) أي نبت شعر (قوله مالم يتم الخ) ظرف لقول المصنف ويحل الخ (قوله لو خرج) أي رأس الجنين اه معنى قوله أو ميتا عطف على قوله وبه حياة مستقرة (قوله بكلام الامام) اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الاسلام فقالوا او اللفظ الاول وان خرج بعد ذبح امه ميتا واضطرب في بطنها بعد ذبحها ما ناطو بلا ثم سكن لم يحل او سكن عقبه حل كذا ذكره ابو محمد وهو المعتمد وعليه لو اخرج راسه وبه حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج وان خرج راسه ميتا ثم ذبحت امه قبل انفصاله لم يحل كما يدل عليه كلام الامام وهو الاصح خلافاً للبغوي اه اقول ويفهم ضعف ما قاله البغوي مما سذكره الشارح عن البلقيني بالاولى (قوله خلافة) أي خلاف كلام الامام (قوله وغيره) أي روايت غير ابن الرفعة (قوله فذبح) عطف على قوله خرج (قوله حل) أي اذا مات عقب خروجه أعطاه له ليطعمه رقيقه وناضحه اه وقديجاب بأنه لو حرم عليه بينه له الا أن يقال لعله كان معلوماً (قوله والذي في المجموع وجزم به في الانوار وغيره انه لا يكره) كتب عليه مر (قوله بحرقة دينية) ومنه حرفة الماشطة (قوله حتى التصديق به) هل ولولنحو اكل رقيق او دابة او لا

الابل ونذبح البقر والشاة فنجدي بطنها الجنين أي الميت فقلقه أم نأكله فقال كلوه ان شئتم فان ذكاته ذكاة أمه وذكاتها التي أحلتها أحلتها تبعاً لها مالم يتم انفصاله وفيه حياة مستقرة والا اشترط ذبحه فعلم أنه لو خرج وبه حياة مستقرة كما صححه في الروضة والمجموع وان نوزع فيه بانه صار مقدوراً عليه أو ميتاً كما ذكره البغوي وان نوزع فيه بكلام الامام بل رجح غير واحد خلافة ثم رأيت ابن الرفعة رجح كلام البغوي وغيره قال أنه أقرب للقول فذبح قبل انفصاله حل لان للنفصل بعضه حكم المتصل كله غالباً ولا أثر لخروجه بعد ذبحها حيا

لكن حر كته حركة مذبح وان طالت بخلاف ما لوبق بطنها يضطرب زمانا طويلا كما قاله القاضي ونقله في المجموع عن الجويني وقره واعتمده الاذري وكذا الزركشي لكنه قاسه على ما فيه نظر قال البلقيني ومالم يوجد سبب يحال عليه الموت ولو احتمالا ولا كان ضرب بطنها لم يحل وما لم يكن علقه لانه دم او مضغة لم تبين فيه صورة (٣٩٠) كما اقتضاه كلامها وعلوا بما يصرح بان المدار هنا على ما ثبت به الاستيلا دلالة انما

يسمى ولدا تبعا لها حيثئذ والتقييد بنفخ الروح فيه ضعيف (ومن) اضطر وهو معصوم بان لم يجد حلا لا او لم يتمكن منه الا بعد نحو زنا به كما ياتي (وخاف على نفسه موثا او مرضا مخوفا) او غير مخوف او نحوهما من كل مبيح للتيمم (ووجد محرما) غير مسكر كيتو ولو مغلظة ودم (لزمه) اي غير العاصي بسفره ونحوه والمشرع على الموت بان وصل الحالة تقضي العادة ان صاحبها لا يعيش وان اكل (أكله) او شر به لقواه تعالى فن اضطر الاية مع قوله ولا تقتلوا انفسكم وكذا خوف العجز عن نحو المشي او التخلف عن الرفقة ان حصل به ضرر لا نحو وخشة كما هو ظاهر وكذا اذا جهده الجوع وعيل صبره ويكفي غلبة ظن حصول ذلك بل لو جوز التلف والسلامة على السواء حل له تناول المحرم كما حكاها الامام عن صريح كلامهم ولو امتنع مالك طعام من بذله لمضطرة لا بعدو طئها زنا لم يحز لها تمكينه بناء على الاصح ان الاكره بالقتل لا يبيح الزنا والواط وكونه مظنة في الجملة لا اختلاط الانساب شدد فيه اكثر

بذكاة أمه معنى وأسنى ونهاية (قوله لكن حر كته الخ) أي فيحل اه سم (قوله وان طالت) خلافا لظاهر ما مر انقاع المغنى والاسنى والنهية (قوله بخلاف ما لوبق بطنها الخ) أي فيحرم اه سم (قوله قال البلقيني) إلى قوله كما اقتضاه في المغنى الا قوله ولو احتمالا (قوله قال البلقيني الخ) أي عطفه على ما لم يتم انفصاله الخ (قوله ولا كان ضرب الخ) عبارة المغنى فلو ضرب حاملا على بطنها وكان الجنين متحركا فسكن حتى ذبحت أمه فوجد ميتا لم يحل اه (قوله ومالم يكن الخ) عطف على قوله ما لم يتم الخ وليس من مقول البلقيني (قوله او مضغة) عطف على علقه (قوله على ما ثبت به الاستيلا) يعني لو كان من ادعى اه معنى (قوله والتقييد الخ) ولو كان للذكاة عضو اش حل كسائر اجزائها معنى ونهاية (قوله ومن اضطر) أي كان مضطرا (قوله وهو معصوم) إلى قوله وظاهر في النهاية الا قوله ولم يتمكن إلى المتن وقوله او شر به (قوله نحوزنا به الخ) أي كالواط به اخذ ما ياتي (قوله او نحوهما) أي المرض الخوف وغير الخوف (قوله من كل مبيح للتيمم) كزيادة المرض وطول مدته قال الزركشي وينبغي ان يكون خوف حصول الشين الفاحش في عضو ظاهر كخوف طول المرض كافي للتيمم معنى وروى مع شرحه (قوله كية) إلى المتن في المغنى الا قوله او شر به وقوله ان حصل إلى ويكفي وقوله بناء إلى وظاهر (قوله ولو مغلظة) وميتة الكلب والخنزير في مرتبة اخذ من اطلاقه اه عش (قوله اي غير العاصي الخ) حال من ضمير لزمه الرجوع للصوصل خلافا لما يوهمه صنيعه انه تفسير له فكان الاولى اسقاط اي (قوله ونحوه) أي نحو السفر كاقامته كما ياتي عن الاسنى والمغنى عن الاذري (قوله وكذا خوف العجز الخ) هذا داخل في قوله او نحوهما الخ فالتصريح به لدفع توهم اورد بخالف (قوله عن نحو المشي) كالركوب اه معنى (قوله او التخلف) عطف على العجز (قوله وعيل) أي فقد اه عش (قوله ويكفي غلبة ظن الخ) قضية اطلاقه انه لا يشترط في حصول الظن الاعتماد على قول طبيب بل يكفي مجرد ظنه بامارة يدركها وقياس ما في التيمم اشتراط الظن مستند الخبر عدل رواه او معرفته بالطب اه عش (قوله حصول ذلك) أي الموت وما عطف عليه (قوله على السواء) أفهم انه اذا جوز التلف مع كون الغالب السلامة لم يحز تناوله اه عش (قوله لم يحز تمكينه) وخالف اباحة الميتة في ان المضطر فيها إلى نفس المحرم وتندفع به الضرورة وهنا الاضطرار ليس إلى المحرم وإنما جعل المحرم وسيلة اليه وقد لا يندفع به الضرورة إذ قد يصير على المنع بعدو طئها اه معنى (قوله ولكونه الخ) أي الزنا اه عش والاولى أي إلى ما ذكر من الزنا والواط (قوله شدد فيه أكثر) أي من الواط قاله عش وهو بخالف لقول الشارح كالتبعية بناء على الاصح الخ ولقوله السابق لا بعدد زنا به الخ فليراجع (قوله كما يجوز) إلى قوله ويظهر في المغنى الا قوله أي إلى او مغلظة وقوله اما المسكر إلى واما العاصي وقوله ونحوه إلى المتن في النهاية الا قوله ويظهر واما الشرف (قوله للسلم) أي الصائل اه معنى (قوله بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا اه سم (قوله أي كادى الخ) عبارة المغنى كشاة وحمار اه

(قوله لكن حر كته حركة مذبح) أي فيحل (قوله بخلاف ما لوبق بطنها يضطرب زمانا طويلا) أي فيحرم (قوله كما قاله القاضي) كتب عليه مر (قوله من كل مبيح للتيمم) شامل لنحو بطء البرء في لزوم الاكل لخوفه نظر ظاهر بل قد ينظر في اللزوم لخوف نحو الشين الفاحش في عضو ظاهر ايضا (قوله غير العاصي بسفره) قال في شرح الروض وكالعاصي بسفره مراق الدم كالمرتد والحرثي فلا ياكلان من ذلك حتى يسلبا قاله البلقيني قال وكذا مراق الدم من المسلمين وممكن من اسقاط القتل بالتوبة كتارك الصلاة ومن قتل في قطع الطريق اه (قوله بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا

بخلاف نظائره وظاهر ان الاضطرار لغير القوت والماء كستره خشى بتركها ما يأتى فيه جميع أحكام المضطر السابقة (قوله والآية (وقيل يجوز) كما يجوز الاستسلام للسلم وفاق الاول بان هذا فيه اثار طلبا للشهادة بخلاف ذلك ولو وجد ميتة يحل مذبحها وأخرى لا يحل أي كادى غير محترم فيها يظهر تخير أو مغلظة وغير هاتين غير ما قاله في المجموع واعتراض الاسنوي مردود واما المسكر

عطش كامر واما العاصي  
بفسره ونحوه فلا يجوز له  
تناول المحرم حتى يتوب  
قال البلقيني وكذا مر تد  
وخرني حتى يسلمنا وتارك  
صلاة وقاطع طريق حتى  
يتوبا اه ويظهر فيمن لا  
تسقط توبته قتله كزان  
محسن انه يا كل لانه لا يؤمر  
بقتل نفسه واما المشرف  
على الموت فلا يجوز له  
تناوله ايضا لانه لا ينفعه  
ولو وجد لقمة حلالا لزمه  
تقديمها على الحرام (فان  
توقع اي ظن كاهو ظاهر  
(حلالا) يجده (قريبا)  
اي على قرب بان لم يخش  
محدورا قبل وصوله (لم  
يجز غير سد) بالمهمة وهو  
المشهور او المعجمة  
(الرمق) وهو بقية الروح  
على المشهور والقوة على  
مقابله (والا) يتوقعه (في  
قول يشع) لاطلاق  
الاية اي يكسر سورة  
الجوع بحيث لا يسمى جائعا  
لان لا يجد للطعام مساغا  
اما ما زاد على ذلك فحرام  
قطعا ولو شبع ثم قدر على  
الحل لزمه ككل من تناول  
محرم ما ولو مكرها التقيوان  
اطاقه بان لم يحصل له منه  
مشقة لا تحتمل عادة  
(والاظهر سد الرmq  
فقط) لانه بعده غير مضطر  
نعم ان توقف قطعه لبادية  
مهلكة على الشبع وجب  
وبحث البلقيني انه متى خشي

(قوله فلا يجوز تناوله لجوع ولا عطش) ومحل ذلك اذ لم ينته به الامر الى الهلاك والافتين شر به كما يتعين على  
المضطر اكل الميتة ومحل منع الندوى به اذا كان خالصا بخلاف المعجون به كالترياق لاستهلاكه فيه وخرج بما  
قاله شر به لاساغة لقمة فيحل اه اسنى (قوله كامر) اي في الاشربة (قوله واما العاصي بفسره ونحوه)  
عبارة المغنى ويستثنى من ذلك العاصي بفسره فلا يباح له الاكل حتى يتوب قال الاذرى ويشبهه ان يكون  
العاصي با دامت كالمسافر اذا كان الاكل عونا له على الاقامة وقولهم يباح الميتة للمقيم العاصي باقامته محمول  
على غير هذه الصورة اه وفي سم بعد ذكر مقالة الاذرى عن الاسنى ما نصه ويحتمل ان الشارح اراد ذلك  
بقوله ونحوه اه (قوله وقاطع طريق) اي قاتل في قطع الطريق مغنى ونهاية (قوله لانه لا يؤمر الخ) قضية  
هذه العلة ان المراد بقوله انه يا كل انه يجوز ان يا كل اه سم (قوله لزمه تقديمها على الحرام) اي وان  
لم تسدر مقه ثم يتعاطى من الحرام ما تندفع به الضرورة اه ع ش وقال سم يحتمل ان يراد بتقديمها  
ما يشمل مقارنتهما كان يضع قطعة من الحرام على اللقمة ويتناولها معا اه ويدفع ذلك الاحتمال قول  
المغنى ويبدأ وجوبا بلقمة حلال ظفرها فلا يجوز له ان يا كل بما ذكر حتى يا كلها لتحقيق الضرورة اه  
(قوله على قرب) الى قول المتن ولو وجد في النهاية الاقوله وبحث الى المتن وقوله وقياسه الى واذو قوله اي  
ان كان الى وقيده وقوله ورقيقهم (قول المتن لم يجز) اي قطعاً غير سد الرmq اي لا ندفاع الضرورة به وقد  
يجد بعده الحلال مغنى واسنى (وهو بقية الروح) ولعل وجه التعبير ببقية الروح انه نزل ما اصابه من الجوع  
منزلة ذهاب بعض روحه التي بها حياته فعبر عن حاله الذي وصل اليه ببقية الروح مجازا والروح  
لا تنجز اه ع ش (قوله على المشهور) عبارة الاسنى والمغنى قال الاسنوى ومن تبعه والرمق بقية الروح  
كما قاله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر لك ان الشد المذكور بالشين المعجمة لا بالمهملة وقال الاذرى  
وغيره الذي نحفظه انه بالمهملة وهو كذلك في الكتب اي والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل في  
ذلك بسبب الجوع اه (قوله يتوقعه) اي الحلال قريبا اه مغنى (قوله لا تطلق الاية) الى قوله ويجب  
في المغنى الاقوله نعم الى المتن (قوله على ذلك) اي ما يكسر سورة الجوع بحيث لا يسمى جائعا (قوله ولو شبع  
الخ) عبارة النهاية ولو شبع في حال امتناعه ثم قدر الخ قال ع ش قوله في حال امتناعه الخ قضية انه حيث لم  
يتمتع عليه تناوله او امتنع لكن لم يقدر بعد تناول على الحل لا يجب عليه التقيؤ في كل منهما وينافي ذلك  
ما تقدم له في اول الاشربة من قوله ويلزمه ككل اكل او شارب حرام تقيؤه ان اطاقه كما في المجموع وغيره  
ولا نظر الى عذره وان لزمه تناول لان استدامته في الباطن انتفاع به وهو محرم وان حل ابتداءه لزال سببه

(قوله واما العاصي بفسره ونحوه) قال في شرح الروض قال الاذرى ويشبهه ان يكون العاصي باقامته  
كالمسافر اذا كان الاكل عونا له على الاقامة وقولهم تباح الميتة للمقيم العاصي باقامته محمول على غير هذه  
الصورة اه ويحتمل ان الشارح اراد ذلك بقوله ونحوه (قوله قال البلقيني وكذا مر تدو خرنى الى اخر  
الكلام) عطف ذلك على قوله العاصي بفسره ونحوه يقتضى ان المراد بقوله ونحوه ما عدا جميع هذه  
المذكورات فليظن ما هو (قوله وخرني) قضية اخراج الذمي فهل قياسه ان يكون عقدا للذمة للحربي  
كاسلامه فيقال في حقه حتى يسلم او يعقد له ذمة (قوله ايضا قال البلقيني وكذا مر تدالخ) عبارة شرح  
الروض عن البلقيني قال وكذا مراق الدم من المسلمين وهو متمكن من اسقاط القتل بالتوبة كتارك  
الصلاة ومن قتل في قطع الطريق اه وقوله وهو متمكن من اسقاط القتل بالتوبة قد يخرج الزانى المحسن  
(قوله لانه لا يؤمر بقتل نفسه) قضية هذه العلة ان المراد بقوله انه يا كل انه يجوز ان يا كل (قوله لزمه  
تقديمها على الحرام) يحتمل ان يراد بتقديمها ما يشمل مقارنتها كان يضع قطعة من الحرام على اللقمة  
ويتناولها معا (قوله بان لم يخش محدورا قبل وصوله) لعلة المراد لم يخش محدورا قبل وصوله بعد سد الرmq  
اما لو لم يخش محدورا كذلك بدون سد الرmq فينبغي امتناع ما يسد الرmq ايضا اعدم الحاجة اليه بل لا يتصور  
سدر رmq حينئذ (قوله الرmq وهو بقية الروح الخ) قال في شرح الروض كما قاله جماعة وقال بعضهم انه



يخاف تلفاً) أى محذور تيمم (ان اقتصر) على سد الرق فيلزمه ان يشبع أى يكسر سورة الجوع قطعاً لبقاء الروح ويجب التزودان لم يرج وصول حلال ولا اجاز بل قال الفقهاء لا يمنع من حمل ميتة لم تلوثه ولو لغير ضرورة (وله) أى المعصوم بل عليه (أكل آدمي ميت) محترم إذا لم يجد ميتة غيره ولو مغلفة لان حرمة الحى أعظم ومن ثم لو كانت ميتة نبى امتنع الاكل منها قطعاً وكذا ميتة مسلم والمضطر ذى وظاهر كلامهما انها حيث اتحد اسلاما وعصمة لم ينظر لافضلية الميت وقياسه أنها لو اتحد انبوة لم ينظر لذلك ايضا ويتصور فى عيسى والخضر صلى الله على نبينا وعليهما وسلم وهذا غير محتاج اليه إذ النبى لا يتقيد برأى غيره وإذا جاز أكله حرم نحو طبخه أى ان كان محترماً كما بحته الاذرى وقيد شارح ذلك بما اذا أمكن أكله نيشا ويؤيده تعليقه بان دفاع الضرر بدون نحو الطبخ والشئ (و) له بل عليه (قتل) مهدر (نحو مرتد وحرى)

فاندفع استبعاد الاذرى لذلك ويمكن ان يجاب بحمل ما مر من الوجوب على ما لو استقر في جوفه فزنا اتصل معه خاصته إلى البدن بحيث لا يبق في بقائه في جوفه نفع وما هنا على خلافه اه اقول عبارة المغنى سالمة عن الاشكال الاول وهى وإذا وجد الحلال بعد تناول الميتة ونحوها لزمه التمسك بما هو قضية نص الامام فانه قال وان اكره رجل حتى شرب خمر او اكل محرماً فعليه ان يتقياها إذا قدر عليه اه وهى كما ترى شاملة للشبع وما دونه والحال الامتناع وغيرها (قوله أى محذور) الموافق لكلامه السابق فى شرح او مرضاً مخوفاً ولكلام النهاية والمغنى فى الموضوعين او بدل أى (قوله أى محذور تيمم) هذا يفيد وجوب الشبع على من خاف نحو شين فاحش فى عضو ظاهر وطول مدة المرض وكلام شرح الروض يفيد ذلك ايضا فليطالع وفيه نظر راجعه اه سم اقول ويفيده ايضا كلام المنهج والنهاية والمغنى (قوله محترم) إلى قوله وظاهر كلامهم فى المغنى (قوله) إذا لم يجد ميتة غيره (فان وجد ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلماً حيث كان معصوماً ولم يبين ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذى اه سم اقول لنا وجه انه لا يجوز اكل الميت المسلم ولو كان المضطر مسلماً كما نبه عليه المغنى وقد يؤخذ من ذلك الوجه انه يتمتع اكل ميتة مسلم مع وجود ميتة ذى إذا صاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن القول المرجوح (قوله ومن ثم) أى من اجل النظر الاحترام عبارة النهاية والمغنى نعم اه (قوله لو كانت ميتة نبى الخ) بحث بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لانه حى فليتامل سم وعش (قوله امتنع الاكل منها الخ) ولولمثلة خلافاً لبعضهم من رعش وانظر لو كان المضطر اشرف كان كان رسولاً والميت نبى اه بجري وسياق عن سم ما يتعلق به بزيادة تفصيل (قوله انهما الخ) أى الميت والمضطر (قوله وعصمة) احترام عن نحو تارك صلاة (قوله لافضلية الميت) أى بنحو العلم (قوله وقياسه الخ) خلافاً للنهاية (قوله ويتصور فى عيسى والخضر الخ) أى إذا مات احدهما دون الآخر اه عش (قوله وهذا غير محتاج اليه الخ) لكن إذا قلنا به فيتنج تفصيل وفاقاً لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على غيره من سائر الانبياء وجواز اكله ميتة غيره من سائرهم واما ما عداه فينبغى اكل الافضل ميتة المفضول دون العكس فان تساوى افاقية نظروا يتجه الجواز لان حرمة الحى أعظم بل يتجه الجواز ايضا عند التفاوت لان المفضول الحى احق بالاحترام من الافضل الميت اه سم (قوله وإذا جاز اكله الخ) أى الادعى الميت (قوله كما يحته الاذرى) وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية عبارة نعم قيد ذلك الاذرى بما إذا كان محترماً وما لا وجه الاخذ باطلاقهم اه (قوله قتل مهدر الخ) لم يقيده بعدم وجود غيره ويتجه التقييد بمن يتمتع قتله بغير

القوة بذلك ظهر لك ان الشد المذكور بالثين المعجمة لا بالمهملة وقال الاذرى وغيره الذى يحفظه انه بالمهملة وهو كذلك فى الكتب والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل فى ذلك بسبب الجوع اه (قوله أى محذور تيمم) هذا يفيد وجوب الشبع على من خاف نحو شين فاحش فى عضو ظاهر وطول مدة المرض وكلام شرح الروض يفيد ذلك ايضا فليطالع وفيه نظر راجعه (قوله) إذا لم يجد ميتة غيره (فان وجد ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلماً حيث كان معصوماً ولم يبين ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذى (قوله ومن ثم لو كانت ميتة نبى الخ) بحث بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لانه حى فليتامل (قوله وهذا غير محتاج اليه) لكن إذا قلنا به فيتنج تفصيل وفاقاً لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على غيره من سائر الانبياء وجواز اكله ميتة غيره من سائرهم واما ما عداه فينبغى اكل الافضل ميتة المفضول دون العكس فان تساوى افاقية نظروا يتجه الجواز لان حرمة الحى أعظم بل يتجه الجواز ايضا عند التفاوت لان المفضول الحى احق بالاحترام من الافضل الميت (قوله حرم نحو طبخه) عبارة الروض ولا يطبخه أى الميت المسلم بل الميت المحترم كما فى شرحه ويتخير فى غيره أى بين اكله نيشا او مطبوخا او مشويا (قوله قتل مهدر) لم يقيده بعدم وجود غيره ويتجه التقييد بمن يتمتع قتله بغير اذن الامام (قوله قتل مهدر نحو مرتد وحرى الخ) يحتمل ان الامر كذلك وان وجد ميتة غير آدمى اخذ من قوله السابق واخرى لا تحل أى كادى غير محترم فيما يظهر تخير لانه إذا جاز اكل ميتة غير المحترم مع وجود ميتة اخرى فليجز قتله واكله مع وجود غيره ويحتمل

وزان محصن ومحارب وتارك صلاة بشرطه ومن له عليه قود من غير إذن الامام للضرورة ومن هذا يعلم ان هؤلاء كانوا مضطرين لم يجب على احد بذل الطعام لهم (لا ذمي ومستامن) لعصمتها (وصبي حربي) وامرأة حربية لحرمته قتلها (قلت الاصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين) وكذا الخنثى والمجنون ورقيقهم (للاكل والله اعلم) لعدم عصمتهم وحرمة قتلهم لانما هي (٣٩٣) لحق الغائبين ومن ثم لم يجب فيه كفارة

وبحث البلقيني أن محله مالم يستول عليهم والا حرم لانهم صاروا أرقاء معصومين للغائبين وبحث ابن عبد السلام حرمة قتل صبي حربي مع وجود حربي بالغ وليس لو الدقتل ولده لالاكل ولا للسيد قتل قته قال ابن الرفعة إلا ان يكون القن ذمياً كالحربي فيه نظر ظاهر (ولو وجد) مضطر (طعام غائب) ولم يجد غيره (اكل) وجوبا منه ما يسد رمقه فقط او ما يشبعه بشرطه وإن كان معسر للضرورة ولان الذم تقوم مقام الاعيان (وغرم) إذا قدر قيمته إن كان متقوماً ولا فثله لحق الغائب وبحث البلقيني منع اكله إذا اضطر الغائب أيضاً وهو يحضر عن قرب وهو متجه إن اراد بالقرب ان يكون بحيث يتمكن من زوال اضطراره بهذا دون غيره وغية ولى محجور كغنية مستقل وحضوره كحضوره وله بيع ماله حينئذ نسيئة ولمعسر بلارهن للضرورة (او) وجد وهو غير نبي طعام (حاضر مضطر لم يلزمه بذله) له (إن لم يفضل عنه) بل هو أولى بالخبر ابداً بنفسك اما النبي فيجب على غيره

اذن الامام اه سم ثم كتب أيضاً قوله قتل مهدر نحو مرتد وحربي الخ يحتمل أن الامر كذلك وإن وجد مية غير آدمي ويحتمل تقييده بما إذا لم يجد مية غيره ويحتمل ان يفصل بين من يجوز قتله بغير إذن الامام كالحربي فيجوز قتله واكله وإن وجد مية غير آدمي ومن لا يجوز قتله بغير إذن الامام فيمتنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم ان اذن الامام صار كمن يجوز قتله بغير اذنه اه (قول المتن وحربي) اي كامل بالذكورة والعقل والبلوغ (قوله وزان محصن) الى قوله وليس لو الدقي المغني لا قوله وبهذا الى المتن (قوله وزان محصن الخ) الوجه أن محله إذا لم يكن المضطر مثله اه سم (قوله من غير اذن الامام) راجع لقوله وزان محصن الخ كما هو صريح صنيع الروض والمغني وسم (قوله ومن هذا الخ) لعل الاشارة الى جواز قتل من ذكره لالاكل (قول المتن حل قتل الصبي الخ) قال في شرح الروض اذا لم يجد غيرهم اه سم اقول وفيه بحث ابن عبد السلام الا في (قوله فيه) اي في قتلهم (قوله وبحث البلقيني الخ) عبارة النهاية ومحل ذلك كما يحتمل البلقيني الخ (قوله ان محله) اي حل قتلهم (قوله وحرمة قتل صبي الخ) لما في اكله من إضاعة المال ولأن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكي وكذا يقال في شبه الصبي اه معنى أي من النساء والمجانين والارقاء (قوله وفيه نظر ظاهر) عبارة النهاية والا قرب خلافه اه (قوله وفيه نظر الخ) وذلك لانا لانسلم ان حقن الدم لذلك فقط ولالام يلزمه كفارة بقتله فوجوبها يدل على ان عصمته ليست مجرد حق السيد ولو صح ما قاله لزوم عدم عصمة قن الغير فيقتله ويغرم قيمته كما يأكل طعام الغير وكلامهم كالصريح في امتناع ذلك اه سم (قوله مضطر) الى قوله واما ما فضل في المغني الا قوله وهو متجه الى وغية ولى والى قول المتن وانما يلزم في النهاية الا قوله وكأنه هو الى أماً إذا (قوله ولم يجد غيره) فيقدم مية وطعام غير الغائب على طعامه أي الغائب اه سم (قوله او ما يشبعه بشرطه) اي بان لم يخش محذور اقبل وجود غيره اه ع ش وقوله بان لم يخش صوابه بان يخشى الخ باسقاط لم (قوله وان كان الخ) اي المضطر (قوله اذا قدر) اي عند الاكل اه ع ش وفي اطلاق مفهومه توقف والا قرب تقييده بما اذا لم ينظم بيت المال وكان المالك من الاغنياء ثم رايته ذكر في قوله اخرى ما يوافق ما قلته كما تاتي (قوله قيمته) اي في ذلك الزمان والمكان اه اسنى ويبقى في الشارح مثلاً (قوله والا فثله) نعم يتعين قيمة المثل بالمفاضة كما ذكره في الماء به عليه الزركشي اه معنى (قوله لحق الغائب) لعل الانسب الا خصر للغائب عبارة الاسنى لا تلافه ملك غيره بغير اذنه اه (قوله وله) اي الولي وقوله بيع ماله اي المحجور وقوله للضرورة اي ضرورة المضطر اه ع ش (قوله بل هو) اي المالك (قوله فيجب على غيره الخ) ويتصور هذا في زمن عيسى عليه السلام او الخضر على القول بحياته ونبوته اه معنى (قوله واما ما فضل) ولو وجد مضطرين ومعه ما يسكني احدهما وتساويا في الضرورة

تقييده بما اذا لم يوجد مية غيره ويفرق بين مجرد اكله المية غير المحرم وبين قتله لا كله ويحتمل أن يفصل بين من يجوز قتله بغير اذن الامام كالحربي فيجوز قتله واكله وان وجد مية غير آدمي ومن لا يجوز قتله بغير اذن الامام فيمتنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم ان اذن الامام صار كمن يجوز قتله بغير اذنه (قوله وتارك صلاة الخ) الوجه أن محله اذا لم يكن المضطر مثله (قوله حل قتل الصبي الخ) قال في شرح الروض اذا لم يجد غيرهم (قوله الا ان يكون القن ذمياً) قال لان حقن دمه انما هو لاجل حق السيد في ماله حتى لا يضيع (قوله وفيه نظر ظاهر) وذلك لانا لانسلم ان حقن الدم لذلك فقط والام يلزمه كفارة بقتله فوجوبها يدل على ان عصمته ليست مجرد حق السيد ولو صح ما قاله لزوم عدم عصمة قن الغير فيقتله ويغرم قيمته كما يأكل طعام الغير وكلامهم كالصريح في امتناع ذلك (قوله ولم يجد غيره) فنقدم مية وجدها عليه كما سيأتي في قول

ايتاره على نفسه ولو من غير طلب وأفتى القاضي

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - تاسع)

بان الميتة لا بد لاحد عليها فلا يقدم بها من هي بيده واعترض بانها كسائر المباحات فزاد اليد عليها احق بها وهو ظاهر واما ما فضل عنه أي عن سد رمقه كما يحتمل الزركشي فيلزمه بذله وان احتاج اليه مالا (فان أثر)

في هذه الحالة وهو بمن يصبر على الاضاعة على نفسه مضطرا (مسلبا) معصوما (جاز) بل سن لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة أما المسلم غير المضطر والذي (٣٩٤) والبيمية والحق بها المسلم المهدر في حرم إيثاره (أو) وجد طعام حاضر (غير مضطر لزمه)

والقراية والصالح قال الشيخ عز الدين احتمل أن يتخير بينهما واحتمل أن يقسمه عليهما انتهى والثاني أوجه فان كان أحدهما أولى كوالد وقريب أو ولي الله أو أبا ما مقسطا قدم الفاضل والمفضل ولو تساوى أو باو معه رغيف مثلا لو اطعمه لأحدهما عاش يوما وإن قسمه بينهما عاشا نصف يوم قال الشيخ عز الدين المختار قسمته بينهما ولا يجوز التخصيص اهـ معني (قوله في هذه الحالة) أي حالة اضطرار نفسه (قوله والذي) لعله إذا لم يكن المؤثر أيضا ذميا اهـ (قوله والحق بها المسلم المهدر) أي المضطر ولهذا ثنى الضمير لأنه ملحق بالذمي والبيمة المضطرين اهـ سيد عمر (قوله مضطر) إلى قوله ويجب في المغني (قوله بيمة الغير) بالاضافة (قوله نحو حربي الخ) كقائل في قطع الطريق (قوله ويلزمه ذبح شاته الخ) ويحل أكلها للآدمي لأنها ذبحت للآكل أسنى ومعني ونهاية (قوله لا طعام كلبه الخ) قياس ما تقدم له أن لا مالا منفعة فيه ولا مضرة محترمة (١) ذبحها له هنا والقياس أن الحكم لا يتقيد بكله بل يجب ذبح شاته لكلب غيره المحترم وقاية لروحه اهـ عش (أقول) وقد يدعى دخوله في قول الشارح وكذا بيمة الغير الخ (قوله نحو صبي الخ) أي كالحنثي والمجنون وأرقائهم (قوله كما مر آنفا) أي في شرح قلت الاصح الخ (قوله فان منع المالك الخ) عبارة المغني ويجب على المضطر أن يستأذن مالك الطعام أو وليه في أخذه فان امتنع وهو أو وليه غير مضطر في الحال من بذله بعوض لمضطر محترم الخ (قوله المالك) إلى قوله أو مات في المغني (قوله غير المضطر) ويصدق المالك في دعواه الاضطرار وينبغي أنه لو دلت قرينة على كذبه في دعواه الاضطرار لم يصدق في ذلك اهـ عش (قوله ولا يلزمه) أي القهر (قوله فان قتل) أي المالك (قوله أو مات) أي المضطر (قوله وقضية كلامهم أن للبضطر الخ) عبارة المغني (تنبيه) قضية كلام المصنف جواز قهر الذمي للمسلم وإن قتله وليس مرادوا ولذا قال الشارح إلا إن كان مسلما والمضطر غير مسلم أي فلا يجوز له قهره ولا قتله وإن قتله فعليه ضمانه لأن الكافر لا يسلط على ميتة المسلم فالخلى أولى وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا هو عبارة سم المعتمد خلاف ذلك وليس للبضطر الذي قتل المسلم وإن فعل ضمن مراه وعبارة السيد عمر قوله أن للبضطر الذي قتل المسلم المانع له قال في النهاية والمعتمد خلافه اهـ أقول وما اعتمدته النهاية هو الذي يميل إليه القلب لأنه لا لاقت بجرمته ولا نظر معها للكافر وإن كان ذميا اهـ وعبارة عش قوله والمعتمد خلافه أي فلو خالف وقته فينبغي أن لا يقتل فيه لأن القصاص يسقط بالشبهة وهي الاضطرار بل يضمنه بدية عمد اهـ (قوله فبحث بعضهم) أنه يضمنه اعتمده النهاية والمغني كما مر آنفا (قوله كالشارح) أي المحلى (قوله يرد الخ) خبر فبحث بعضهم الخ وقوله وكأنه الخ جملة اعتراضية (قوله أما إذا رضى) إلى قول المتن نسيت في المغني إلا قوله مع اتساع الوقت (قوله بشن الخ) أي أو هبته اهـ معني (قوله فيلزمه قبوله الخ) ولا يلزمه أن يشتره باكثر من ثمن مثله كثرة لا يتغابن بها بل ينبغي أن يحتال في أخذه منه ببيع فاسد مثلا يلزمه أكثر من قيمته كان يقول له ابذله لي بعوض فيبذله بعوض ولم يقدره أو يقدره ولم يفرز له ما ياكله فيلزمه مثل ما أكله إن كان مثليا وإلا فقيمته في ذلك الزمان والمكان روض مع شرحه ومعني (قوله المالك) إلى قوله ويفرق في النهاية إلا قوله وإن كان إلى أبا مع ضيق الوقت (قوله المالك) أي أو وليه اهـ معني

أي مالك الطعام (اطعام) أي سدر مق (مضطر) أو أشباعه بشرطه معصوم (مسلم أو ذمي) أو مستامن وإن احتاجه مالكه مالا للضرورة الناجزة وكذا بيمة الغير المحترمة بخلاف نحو حربي ومر تد وزان محصن وكلب عقور ويلزمه ذبح شاته لا طعام كلبه الذي فيه منفعة ويجب اطعام نحو صبي وأمرأة حريين اضطرأ قبل الاستيلاء عليهما وبعده ولا ينافيه ما مر من حل قتلها لأنه ثم لضرورة فلا ينافي احترامهما هنا وإن كانا غير معصومين في نفسها كما مر آنفا (فان منع) المالك غير المضطر بذله للبضطر مطلقا أو الا بزيادة على ثمن مثله بما لا يتغابن بها (فله) أي المضطر ولا يلزمه على المعتمد وأن امن (قهره) على أخذه (وأن قتله) لا هداره بالمنع فان قتل المضطر قتل به أو مات جوعا بسبب امتناعه لم يضمنه لأنه لم يحدث فيه فعلا وقضية كلامهم أن للبضطر الذي قتل المسلم المانع له وعليه يفرق بين هذا وعدم حل أكله لميتة المسلم بأنه لا تقصير ثم من المأكول بوجه وهنا الممتنع مهدر لنفسه بعصيانه بالمنع فبحث بعضهم أنه

المتن ولو وجد مضطر ميتة وطعام غيره أي الغائب الخ (قوله والذي) لعله إذا لم يكن المؤثر أيضا ذميا (قوله) لأنه لم يحدث فيه فعلا) والتلف لسبب سابق لا مدخل فيه بخلاف ما لو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب على التفصيل السابق في محله لأنه أحدث الحبس والمنع وبخلاف ما لو شتمت الحبل راحة ما عنده ولم يدفع اليها منه ما يدفع الاجراض ولا بالعوض حتى اجبضت لأن التلف هنا ليس بسبب سابق بل بمدخل من ترك الدفع مراه (قوله وقضية كلامهم أن للبضطر الذي قتل المسلم الخ) المعتمد خلاف ذلك فليس للبضطر الذي قتل المسلم فان فعل ضمن مراه (قوله أيضا وقضية كلامهم الخ) في المحلى ما يصرح بخلاف هذه القضية

يضمنه وكأنه هو أو من جزم به كالشارح أخذه بما ذكر في ميتة المسلم بربما ذكرته أما إذا رضى ببذله له بشن مثله ولو بزيادة يتغابن بها فيلزمه قبوله بذلك ولا يجوز له قهره (وإنما يلزم) المالك بذل ما ذكر للبضطر (بعوض ناجز) هو ثمن مثله زمانا ومكانا (ان) (قوله)

(قوله فلا يلزمه بذله بجانا) عبارة الروض مع شرحه ولا يلزمه أى مال كذا بذله إلا بعوض ولا أجرة لمن  
 خلص مشرفا على الهلاك بوقوعه فى ماء أو نار أو نحوهما بل يلزمه تخليصه بلا أجرة لضيق الوقت عن تقدير  
 الأجرة فإن اتسع الوقت لم يجب تخليصه إلا بأجرة كالأجر الذى قبلها فإن فرض فى تلك ضيق الوقت وجب البذل  
 بلا عوض فلا فرق بين المستلئين وهو ما نقله فى الشامل عن الأصحاب وقال الأذرى أنه الوجه والذى قاله  
 القاضي أبو الطيب وغيره واختصر عليه الأصوفى والحجازى كلام الروضة الثانى اهزاد المغنى وهو الظاهر  
 والفرق أن فى أطعام المضطر بدل مال فلا يكلف بذله بلا مقابل مطلقا بخلاف تخليص المشرف على الهلاك  
 اهـ ومال إليه ع ش وفى سم بعد ذكر عبارة الروض مع شرحه المذكورة مانصه به يعلم أن الشارح حيث قيد  
 هنا بالاتساع وقال فيما يأتى أمامه ضيق الوقت الخ ما شاع على التسوية بين المستلئين وكذا مر اهـ (قوله مع  
 اتساع الوقت) أى لزوم الصيغة اهـ ع ش (قوله ممتدة لزوم وصوله الخ) قد يقتضى صحة هذا التاجيل مع أن  
 هذا الاجل مجهول والقياس فساد هذا التاجيل والبيع المقترن به والتزام الصحة للضرورة بعيدة اهـ سم أى  
 فينبغى حمله على تقدير لزوم معين يعلم عادة امتداده إلى وصول المضطر إلى ماله (قوله قال الأسوى الخ) وفاقا  
 للمغنى (قوله أنه يبيعه) أى يجوز أن يبيعه اهـ مغنى (قوله ثم إن قدر الخ) راجع لما فى المتن والشرح جميعا عبارة  
 النهاية والروض مع شرحه ولو اشتراه بأكثر من ثمن مثله ولو بأكثر مما يتغابن به وهو قادر على قهره واخذه  
 منه لزومه ذلك وكذا العجز عن قهره واخذه (قوله ملكه به الخ) أى وقد وقع عقد صحيح والام يلزمه زيادة  
 على القيمة كما هو ظاهر ولهذا قالوا إذا لم يبدله إلا بأكثر من ثمن مثله ينبغى أن يحتال فى أخذه ببيع فاسد لئلا  
 يلزمه أكثر من قيمته اهـ سم (قوله وإن كان الخ) غاية وقوله وقدره الخ جملة حالية (قوله وإن كان المضطر  
 محجورا الخ) أو كان عاجزا عن أخذه منه وقهره اهـ مغنى (قوله وإن لم يقدره أو لم يفرزه له لزومه الخ) قد  
 يشكل بأن من لا مال له يجب أطعامه على أغنياء المسلمين إلا أن يقال صورة المسئلة هنا أن مالك الطعام ليس  
 من الأغنياء اهـ ع ش عبارة البجيرمى محله أى لزوم ثمن المثل إن كان المضطر غنيا فإن كان فقيرا لا مال له  
 أصلا فيلزمه ذلك بلا بدل لأنه يجب على أغنياء المسلمين أطعامه كما مر وتقدم أنه يجب أطعامه على كل من  
 قصده منهم ثلاثيتوا كلوا اهـ (قوله بجانا) وفاقا للنهاية والأسنى وخلاف للمغنى كما مر (قوله فإن له البدل)  
 عبارة المغنى لزومه البدل لأنه غير متبرع بل يلزمه أطعامه ببقاء أمهته ولما فيه من التحريض على مثل  
 ذلك فإن قيل قد يأتى فى المتن أنه لو أطعمه ولم يذكر عوضا أنه لا عوض فيكون هنا كذلك كما قاله القاضي  
 وغيره اجيب بأن هذه حالة ضرورة فرغ فيها اهـ (قوله هنا) أى فى مسائل إيجار المضطر وقوله وأما فى

(قوله فلا يلزمه بذله بجانا الخ) عبارة الروض ولا يلزمه بذله إلا بعوض ولا أجرة لمن خلص مشرفا على  
 الهلاك لضيق الوقت عن تقدير الأجرة فإن اتسع لم يجب تخليصه إلا بأجرة قال فى شرحه كفى التى قبلها فإن  
 فرض فى تلك ضيق الوقت وجب البذل بلا عوض فلا فرق بين المستلئين وهو ما نقله فى الشامل عن الأصحاب  
 كما قاله الأذرى وقال أنه الوجه واقتضى كلام المجموع أو آخر الباب أنه لا خلاف فيه لكنه قبل ذلك نقله  
 كالأصل عن القاضي أبى الطيب وغيره بعد نقله عن قطع الجمهور أنه لا يلزمه البذل فى تلك الأبعوض بخلافه فى  
 هذه يلزمه تخليصه بلا أجرة وعلى هذا اختصر الأصوفى وشيخنا أبو عبد الله الحجازى كلام الروضة اهـ  
 وبه يعلم أن الشارح حيث قيد هنا بالاتساع وقال فيما يأتى أمامه ضيق الوقت الخ ما شاع على التسوية بين المستلئين  
 وكذا مر (قوله ممتدة لزوم وصوله إليه) قد يقتضى صحة هذا التاجيل مع أن هذا الاجل مجهول والقياس  
 فساد هذا التاجيل والبيع المقترن به والتزام الصحة للضرورة بعيد (قوله ثم إن قدر العوض الخ) أى وقد وقع  
 عقد صحيح والام يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر ولهذا قالوا إذا لم يبدله إلا بأكثر من ثمن مثله ينبغى أن  
 يحتال فى أخذه ببيع فاسد لئلا يلزمه أكثر من قيمته (قوله وإن كان المضطر محجورا وقدره ولبه الخ) فى  
 التاشرى ولا يخفى أن محل لزوم العوض بذكره ما إذا لم يكن المضطر صديقا فإنه ليس من أهل الالتزام لكن قال  
 البلقيني يحتتمل أن يلزم فى هذه الصورة لما فيه من تحريض صاحب الطعام على بذله للمضطر ولو صديقا والأول

فتناسب الزامه بالبدل وأما فى تلك فالمانع لم ينشأ عنه بل عن أمر خارج فلم يلزم بشئ (ولو أطعمه ولم يذكر عوضا فالأصح لا عوض) له

لتقصيره فان صرح بالاباحة فلا عوض قطعاً قال البلقيني وكذا لو ظهرت قريتها ولو اختلفا في ذكر العوض صدق المالك بيمينه وسرقيل الولعة  
 واول القرض ماله تعلق بذلك (ولو وجد (٣٩٦) مضطر ميتة) غير ادعى محترم (وطعام غيره) الغائب فالمذهب انه يلزمه اكلها لانها مباحة له

تلك أى في مسئلة ضيق الوقت عن العقد (قوله لتقصيره) عبارة غيره حملاه على المسامحة المعتادة في الطعام  
 لاسيما في حق المضطر اه (قوله فان صرح) الى قوله نعم في النهاية لا قوله ومراراً الى المتن وقوله والحق الى المتن  
 ولما في قوله على الاوجه في المعنى لا ما ذكر (قوله وكذا) اي لا يلزم عوض قطعاً اه معنى (قوله قريتها)  
 عبارة المعنى قرينة اباحة أو تصديق اه (قوله فان اختلفا في ذكر العوض الخ) ولو اتفقا على ذكره  
 واختلفا في قدره تحالفاهم بفسخانه ههما او احدهما والحاكم ويرجع الى المثل او القيمة فلو اختلفا بعد  
 ذلك في قدر القيمة صدق الغارم اه ع ش (قوله صدق المالك الخ) لانه أعرف بكيفية بذله معنى واسنى  
 عبارة النهاية لا ذلول لم تصدق لرب الناس عن اطعام المضطر وافضى ذلك الى الضرر اه (قوله اما الحاضر الخ)  
 هذا غير قول المتن السابق او غير مضطر لزمه إطعام مضطر مسلم او ذمي فان منع الخ لان ذلك في وجود طعام  
 الحاضر دون الميتة وهذا في وجوده ووجود الميتة ايضاً اه سم (قوله ولا يتغابن الخ) عبارة المعنى اما اذا  
 كان مالك الطعام حاضر او امتنع من البيع اصلاً او ابالاً كثيراً يتغابن به فانه يجب عليه أكل الميتة في الاولى  
 ويجوز له في الثانية وسنله الشراء بالزيادة ان قدر عليه اه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض  
 مانصه وقضيته امتناع الغصب من المالك ومقاتلته وصرح به الشاوش كايان لكن رأيت بخط شيخنا الشهاب  
 البرلسي بها مش شرح البهجة مانصه (فرع) اذا طلب المالك العوض مع الغبن كان المضطر مخيراً بين  
 الغصب والشراء وبينهما وبين الميتة ولكن الافضل الشراء به عليه الجورجى انتهى فليتامل اه (قوله  
 هنا) أى فيما لو وجد المضطر ميتة وطعام الحاضر (قوله مطلقاً) اي بعوض ودونه (قوله وألحق به الخ)  
 الاخلاق في شرح الروض اه سم (قوله وتحريم اكله) عطف على وجوب الجزاء ويجوز عطفه على  
 تحريم ذبحه (قوله وميتة) اي لصيد او غيره (قوله اصحابها تعينها الخ) وقد يدعى ان المتن يفيد (قوله  
 او ميتة) اي لصيد (قوله اكل الصيد) وفاقاً لاسنى والمعنى وخلافاً لبعض نسخ النهاية (قوله فرع) الى  
 قوله والمعصوم في المعنى الا قوله بلفظ الى المتن ولما في قوله ومتى قدر في النهاية (قوله عم الحرام الخ) ولو وجد  
 المريض طعاماً له أو غيره يضره ولو بزيادة مرضه فله اكل الميتة دون اه نهاية زاد المعنى ويجوز للمضطر  
 شرب البول عند فقد الماء النجس لا عند وجوده لان الماء النجس اخف منه لان نجاسته طارئة اه (قوله  
 ما تمس حاجته) ظاهره انه لا يقتصر على سد الرق المتقدم في المضطر مع انه من افراد الله لا ان يقال ما هنا  
 فيما ذالم يتوقع زوال المبيح فكان الاقتصار على سد الرق دوا من شأنه ترتب الضرر اه سيد عمر (قوله  
 بلفظ المصدر) احترز به عن ان يكون هكذا الا كلة عطفاً على بعضه وعن ان يكون هكذا الا كلة اه سم أى

بالنص الاقوى من الاجتهاد  
 المبيح له مال الغير بلا اذنه  
 اما الحاضر فان بذله ولو  
 بضمن مثله او بزيادة يتغابن  
 بها وهو معه ولو يبذل سائر  
 عورته ان لم يخف هلاكاً  
 بنحو برد او رضى بذمته لم  
 تحل الميتة او لا يتغابن بها  
 حلت ولا يقااله هنالو امتنع  
 مطلقاً (او) وجد مضطر  
 (محرم) او بالحرم (ميتة  
 وصيدا) حيا والحق به لبنه  
 ويضيه وفيه نظر لان هذين  
 ليس فهما الاتحريم واحد  
 كالميتة الا ان يفرق بان فيها  
 جزء بخلافها (فالمذهب)  
 انه يلزمه (اكلها) لان في  
 الصيد تحريم ذبحه المقضى  
 لكونه ميتة ولو وجوب الجزاء  
 وتحريم اكله وفيها تحريم  
 واحد فكانت اخف نعم لو  
 وجد المحرم حلالاً يذبح  
 الصيد حرمت على الاوجه  
 وان ذبحه له لان هذا محرمه  
 عليه وحده فهو اخف منها  
 لحرمتها على العموم او ميتة  
 ولحم صيد ذبحه محرم بخير  
 بينهما او صيداً حياً وميتة  
 وطعام الغير فواجه سبعة  
 اصحابها تعينها ايضاً ولو لم يجد  
 محرم او من بالحرم الاصيدا  
 ذبحه واكله وافتدى او  
 ميتة اكلها ولا فدية او صيدا  
 وطعام الغير اكل الصيد  
 لان حق الله تعالى مبنى على

أقرب اه وقضية التعليل بانه ليس من أهل الالتزام ان السفه كالصبي وكذا المجنون (قوله أما الحاضر  
 الخ) هذا غير قول المتن السابق او غير مضطر لزمه إطعام مضطر مسلم او ذمي وإن منع الخ لان ذلك في وجود  
 طعام الحاضر دون الميتة وهذا في وجوده ووجود الميتة ايضاً (قوله ولا يتغابن بها حلت) عبارة الروض  
 وكذا لو كان أى مالك الطعام حاضر او امتنع من المبيع قال في شرحه اصلاً او ابالاً كثيراً يتغابن به  
 وجب اكل الميتة اه وقضية تعبيره بالوجوب امتناع شرائه بالعين ولا يخفى ما فيه والظاهر انه غير مراد  
 إذ لا محذور في الالتزام المضطر الغبن لحاجته وقضيته ايضاً امتناع الغصب من المالك ومقاتلته وصرح به  
 الشارح (١) لكن رأيت بخط شيخنا الشهاب البرلسي بها مش شرح البهجة مانصه فرع اذا طلب  
 المالك العوض مع الغبن كان المضطر مخيراً بين الغصب والشراء وبينهما وبين الميتة ولكن الافضل الشراء  
 به عليه الجهرى اه فليتامل (قوله والحق به لبنه ويضيه) الاخلاق في شرح الروض (قوله او صيد  
 او اطعام الغير اكل الصيد) على الظاهر في شرح الروض (قوله بلفظ المصدر) احترز به عن ان يكون هكذا

المسامحة الم يحضر مالك الطعام ويبدله له ولو بضمن مثله كاهو ظاهر (فرع) عم الحرام الارض جاز أن يستعمل  
 منه ما تمس حاجته اليه دون ما زاد هذا ان توقع معرفة اربابه ولا اضرار مال بيت المال في اخذ منه لقدر ما يستحقه فيه (والاصح تحريم قطع بعضه)  
 أى بعض نفسه (لا كلة) بلفظ المصدر لتوقع الهلاك منه (١) قول المحشى لكن رأيت بخط الخ قبل لكن يبايض يسير في النسخ التي بايدنا

(قلت الاصح جوازها) لما يسد به رمة أو لما يشبهه بشرطه لانه قطع بعض لاستبقاء كل فهو كقطع يد متاكلة (وشرطه) أي حل القطع البعض (فقد الميتة ونحوها) كطعام الغير فتي وجد ما ياكله حرم ذلك قطعاً (وان) لا يكون في قطعه خوف أصلاً أو (يكون الخوف في قطعه أقل) منه في تركه فان كان مثله أو أكثر أو الخوف في القطع فقط حرم قطعاً وإنما جاز قطع السلعة عند تساوي الخطرين لأنها لحم زائد وبقطعها يزول شينها ويحصل الشفاء وهذا تغيير وفساد للبينة الأصلية فضويق فيه ومن ثم لو كان (٣٩٧) ما يراد قطعه نحو سلعة أو يد متاكلة جازها

حيث يجوز قطعها في حالة

الاختيار بالاولى قاله البلقيني (ويحرم قطعه) أي البعض من نفسه (لغيره) ولو مضطراً لفقد استبقاء الكل هنا نعم يجب قطعه لني (و) يحرم على مضطر قطع البعض (من معصوم) لاجل نفسه (والله اعلم) لما ذكر والمعصوم هنا من لا يجوز قتله لاكل ما غير المعصوم كحربي ومردد ومحارب وزان محصن وتارك صلاة فيجوز قطع البعض منه لاكله واعترض بتصريح الماوردي بحرمة لما فيه من تعذيبه ويردبانه اخف الضررين ومتى قدر على قتله حرم عليه اكله حياً

(كتاب المسابقة)

على نحو الخيل ويسمى الرهان وقد تعم ما بعد ما بل ظاهر كلام الازهرى انها موضوع لها فعليه العطف الآتي عطف خاص على عام من السبق بالسكون أي التقدم وأما بالتحريك فهو المال الذي يوضع بين السباق كالقبض بالتحريك ما قبض من المال (والمناضلة) على نحو السهام من فضل بمعنى غلب والاصل

بصيغة اسم الفاعل (قوله كطعام الغير) شامل للغائب والحاضر البازل ولو بالغن والممتع رأساً فليحرر اه سم وقد يمنع شموله للبازل بالغن قوله الآتي فتي وجد الخ (قوله ويحصل الشفاء) أي يتوقع حصوله اه معنى (قوله ومتى قدر الخ) (خاتمة) ترك التبسط في الطعام المباح مستحب فانه ليس من أخلاق السلف هذا إذ لم تدع إليه حاجة كقرى الضيف وافات التوسعة كيوم عاشوراء ويوم العيد فيستحب ان يبسط فيها من أنواع الطعام إذ لم يقصد بذلك التفاخر والتشكربل تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء وطهرهم بما يشتهونه ويسن الحلوم من الاطعمة وكثرة الايدي على الطعام واكرام الضيف والحديث الحسن على الاكل ويسن تقليله ويكره هضم الطعام لا صانعه قال الخليلي قال الزركشي وعمل الكراهة إذا كان الطعام لغيره فان كان له فلا لاسيما ما ورد خبثه كالصل وتكره الزيادة على الشبع من الطعام الحلال لما فيه من الضرر وعمله في طعام نفسه اما في طعام مضيفه فتحرم إلا إذا علم رضاه كما مر في الوليمة ويسن ان ياكل من اسفل الصحفة ويكره من اعلاها ووسطها وان يحمده الله عقب الاكل فيقول الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه اه روض مع شرحه زاد المعنى ومثلها في عرش (تتمه) في اعطاء النفس حظها من الشهوات المباحة مذاهب ذكرها الماوردي احدها منعها وقهرها كي لا تنطفي والثاني اعطاؤها تحيلاً على نشاطها وبعثها روحانيتهما والثالث قال وهو الاشبه بالتوسط لان في اعطاء الكل سلاطة وفي منع الكل بلادة اه (كتاب المسابقة)

هذا الباب لم يسبق الشافعي رضي الله تعالى عنه احد إلى تصنيفه نهاية ومعنى (قوله على نحو الخيل) إلى قوله لانه يؤذى في المعنى لا قوله وكالقبض إلى المتن وقوله وان سائق إلى المتن وقوله لا لاية وقوله ويجاب إلى اما بقصد أو إلى قوله ويؤيده في النهاية لا قوله وكالقبض إلى المتن وقوله لما يأتي إلى ويكره وقوله غير ما ذكر إلى المتن (قوله وقد تعم) أي المسابقة ما بعدها أي المناضلة (قوله لها) أي المعنى كأي يصدق على ما على نحو الخيل وما على نحو السهام (قوله عطف خاص الخ) أي لنكتة آ كديته (قوله بالرمي) أي بتعلمه ولو باحجار اه عرش فاطلق السبب على المسبب تدبير بجري (قوله بقصد التأهب الخ) سيد كر محترزه (قوله للجهاد) ينبغي ان يكون مثله قتال البغاة وقطاع الطريق اه سيد عمر (قوله للرجال الخ) أي غير ذوى الاعذار كما صرح به صاحب الاستعصاء في الاعراج اه معنى (قوله المسلمين) قال الشارح في غير هذا الشرح والوجه جوازها للذميين كيبيع السلاح لهم ولا يجوز لنا الاستعانة بهم في الحرب بالشرط السابق اه وسياق خلافه هنا عن البلقيني اه سم (قوله أي تحرم الخ) أي عليهما (قوله لا بغيره) لكنه مكروه ومسايقته صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله تعالى عنها إنما هي لبيان الجواز كما في القليوبي اه بجري (قوله او قد عصي) كذافي الاسنى والمعنى وعبرة النهاية أو قد عصي اه أي خالفنا وهو محمول على الكراهة المذكورة عرش (قوله آ كد) أي من الرهان (قوله لا لاية) يتأمل (قوله ولانه ينفع الخ) من عطف الحكمة على الدليل عبارة المعنى والمعنى فيه ان السهم ينفع في السعة والضيق كواضع

لا كاه عطف على بعضه وعن أن يكون هكذا الأكله (قوله كطعام الغير) شامل للغائب والحاضر البازل ولو بالغن والممتع رأساً فليحرر (كتاب المسابقة والمناضلة)

(قوله للرجال المسلمين) قال الشارح في غير هذا الشرح والوجه جوازها للذميين كيبيع السلاح لهم ولانه

فيهما قبل الاجماع قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وصح انه صلى الله عليه وسلم فسرهما بالرمي وان سائق بين الخيل الجيدة إلى خمسة اميال وغيرها إلى ميل (هما) أي كل منهما بقصد التأهب للجهاد (سنة) للرجال المسلمين لما ذكر دون النساء والخناثى لعدم تاهلها لها أي تحرم بمال لا بغيره على الواجهة لما يأتي في سباق عائشة ويكره كراهة شديدة لمن عرف الرمي تركه لخبر مسلم من تعلم الرمي ثم تركه فليس منا او قد عصي والمناضلة آ كد لا لاية وخبر السنن ارموا واركبوا وأن ترموا خير لكم من أن تركوا ولا ينفع في الضيق والسعة



قال الزركشي وينبغي أن يكونا فرضي كفاية لانهما وسيلتان له اه ويجاب بانهما ليسا وسيلتين لاصله الذي هو الفرض بل لاحسان الاقدام والاصابة الذي هو كمال فاتجه اقالوه اما بقصد مباح فباحان او حرام كقطع طريق خرامان (ويحل أخذ عوض عليهما) لاخبار فيه ويأتى بيانه وشرط باذله لا قابله لإطلاق التصرف فيمتنع (٣٩٨) على الولي صرف شيء من مال موليه فيه لانه ليس مظنة للتعلم بخلاف تعلم صنعة أو نحو

قرآن وصح خبر لا سبق اى بالفتح وقد تسكن لا فى خف أو حافر أو نصل (وتصح المناضلة على سهام) عربية وهى النبل وعجمية وهى النشاب وعلى جميع انواع القسي والمسلات والابر (وكذا مزاريق) وهى رماح قصار (ورماح) عطف عام على خاص (ورمى باحجار) بيده او مقلع (ومنجنيق) بفتح الميم والجيم على الاشهر عطف خاص على عام (وكل نافع فى الحرب) غير ما ذكر كالتردد بالسيوف والرماح (على المذهب) لان كل نافع فيه فى معنى السهم المنصوص عليه لحل بعوض وغيره وانما يحل الرمى الى غير الرامى امارمى كل لصاحبه فحرام قطعاً لانه يؤذى كثير ومحله ان لم يكن عندهما حذق يغلب على ظنهما سلامتهما والا حل اخذا من قول المصنف فى فتاويه فى البيع واذا اصطاد الحواى الحية ليرغب الناس فى اعتماد معرفته وهو حاذق فى صنعه ويسلم منها فى ظنه ولسعته لم يأثم ويؤخذ من كلامه هذا ايضا حل انواع اللعب الخطرة من الحذاق

الحصار بخلاف الفرس فانه لا ينفع فى الضيق بل قد يضر اه (قوله قال الزركشي الخ) أقره المغنى (قوله) وينبغي ان يكونا فرضي كفاية الخ) والامر بالمسابقة يقتضيه اه معنى (قوله وسيلتان له) اى للجهاد اه معنى (قوله لاصله) اى اصل الجهاد (قوله اما بقصد مباح الخ) محترز قوله بقصد التاهب للجهاد (قوله فباحان الخ) لان الاعمال بالنيات اه معنى (قوله خرامان) اى او مكروه فكهروهان قياسا على ما ذكر اه عش (قوله فيه) اى اخذ العوض (قوله بيانه) اى العوض او اخذه او حله (قوله لا قابله) اى فيجوز فى القابل ان يكون سفها وأما الصبي فلا يجوز العقدمعه لالغاء عبارته اه عش (قوله لا قابله) يفيد انه لا يشترط فيه إطلاق تصرفه ويدخل فيه السفه وقضيته صحة قبوله وعليه فينبغي ان يجيء فى صحة قبضه المال ما فى قبضه عوض الخلع اه سم (قوله فيمتنع على الولي الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وليس للولي المسابقة والمناضلة بالصبي بماله وإن استفاد بهما التعلم نعم إن كان من اولاد المرتبة وقد راق فينبغي كما قاله الاذرعى الجواز لاسيما إذا كان قد ثبت اسمه فى الديوان وكذا فى السفه البالغ لما فيه من المصلحة اه (قوله فيه) اى فى تعلم المناضلة او المسابقة (قوله او نحو قرآن) أى كعلم اه نهاية (قوله) وصح الخ) دليل للتمسك بما هو صريح صنيع المعنى وعليه فافائدة قوله لاخبار فيه ولما فصله عنه (قوله النشاب) كرامان والواحدة بهاء اه قاموس (قوله ورمى) بالجر بخطه اه معنى (قول المتن ومنجنيق) اى الرمى به اه معنى (قوله عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع ان المناسب له ان لا يقتصر على يد او مقلع اه سم وعبرة البجيرمى قوله باحجار الباء فيه للبلابة وتوفى بيدلالة فقوله ومنجنيق عطف على احجار من عطف الخاص على العام من حيث كون المنجنيق آلة للرمى بالا حجار فتكون الباء الداخلة عليه للآلة فان عطف على يد كان مغاير تدبر اه ولا يخفى ان اشكال سم على حاله ولا يزول بذلك لان الباء فى المعطوف عليه للبلابة وفى المعطوف للآلة (قوله لان كل نافع الخ) فيه اظهار فى موضع الاضمار عبارة النهاية لانه فى معنى السهم الخ (قوله امارمى الخ) اخرج روى احدهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود العلة اه سم (قوله فحرام الخ) وينبغي ان مثل ذلك ما جرت به العادة فى زمننا من الرمى بالجر يد للخيلة فيحرم لما ذكره الشارح اه عش (قوله ولالا) ومنه البلهان وإذامات يموت شهيدا وقوله حل اى حيث لا مال اه عش (قوله واسعته) عطف على اصطاد (قوله انواع اللعب الخ) ومن ذلك ما يفعله من يسمى فى عرف الناس بالبلهان ومن ذلك ما يسمى فى عرف العامة بالضيايع فكل ذلك يحل للحاذق الذى تغلب سلامته بل الضيايع المذكور داخل فى قول الشارح امارمى كل لصاحبه الخ اه سم عبارة عش ومن ذلك اللعب المسمى عندهم بلعب العود اه (قوله فى الحديث الخ) اى فى شرحه وقوله حدثوا الخ يدل من الحديث وقوله هذا دال الخ مقول القول (قوله وتردد الاذرعى الخ) عبارة النهاية والاقرب جواز التقاف لانه ينفع الخ قال عش وظاهر التعبير بالجواز الاباحة اه وقال سم ظاهره ولو بمال اه (قوله فى الحاق التقاف الخ) التقاف

يجوز لنا الاستعانة بهم فى الحرب بالشرط السابق اه وسياق خلافه هنا عن البلقينى (قوله لا قابله) يفيد انه لا يشترط فيه إطلاق تصرفه ويدخل فيه السفه وقضيته صحة قبوله وعليه فينبغي ان يجيء فى صحة قبضه المال ما فى قبضه عوض الخلع (قوله عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع ان المناسب له ان لا يقتصر على يد او مقلع (قوله امارمى كل لصاحبه) اخرج روى احدهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود العلة (قوله انواع اللعب الخطرة) من ذلك ما يفعله من يسمى فى عرف الناس بالبلهان ومن ذلك ما يسمى فى عرف العامة

بها الذين تغلب سلامتهم منها ويحل التفرج عليهم حيثئذ يؤيده قول بعض أئمتنا فى الحديث الصحيح حدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج وفى رواية فانه كانت فيهم أعاجيب هذا دل على حل سماع تلك الاعاجيب للفرجة لا للحجة اه ومنه يؤخذ حل سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد الفرجة بل وما يتيقن كذبه لكن قصد به ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة على ألسنة آدميين أو حيوانات وتردد الاذرعى فى الحاق التقاف بالنافع المذكور ولان كلا يحرم على اصابة صاحبه

كتاب

ثم رجع جوازه لانه ينفع في الحرب ومحل حيث لم يكن فيه الخصام المعروف عند اهل الحرمه اتفاقا وخرج برمه اشالته باليد ويسمى العلاج ومراماته والا كثرون على حرمته بمال (لا) مسابقة بمال (على كرة صولجان) أي محجن (٣٩٩) وهو خشبة حنية الرأس (وبندق)

أي رمى به بيد أو قوس (وسباحة) وغطس بماء اعتيد الاستعانة به في الحرب وكان وجه هذا التقييد في هذا فقط انه يتولد منه الضرر بل الموت بخلاف نحو السباحة (وشطرنج) بكسر أو فتح أوله المعجم أو المهمل (وخاتم ووقوف على رجل) وكذا شبك على الوجه (ومعرفة ما يده) من زوج أو فرد وكذا سائر أنواع اللعب كسابقة بسفن أو اقدام لعدم نفع كل ذلك في الحرب أي نفعا له وقع بقصد فيه أما بغير مال فيباح كل ذلك وقد صرح الصيمري بجواز اللعب بالخاتم وصح انه صلى الله عليه وسلم سابق عائشة فرة سبقتها ومرة سبقتها لما حملت اللحم وقال هذه بتلك (وتصح المسابقة) بعوض (على خيل) وأبل تصلح لذلك وإن لم تكن مما يسهم لها (وكذا فيل وبغل وحمار في الاظهر) لعموم الخف والحافر في الخبر لكل ذلك أما بغير عوض فيصح قطعاً (لا) على بقر أي بعوض وبه يعلم جواز ركوب البقر ولا على نحو مearشة ديك

ككتاب المضاربة يقال تافقه تقافا إذا خاصمه وجالده أو قيانوس (قوله ثم رجع) إلى قوله وقد صرح في النهاية لا قوله ومرماته وكذا في المغني لا قوله ومحل إلى وخرج وقوله أي رمى إلى المتن وقوله وكان وجه إلى المتن (قوله وخرج) عبارة المغني وخرج بقوله ورمى بأحجار المراماة بأن يرمى كل واحد منهما الحجر على صاحبه فباطلة قطعاً وإشالة الحجر باليد ويسمى العلاج والا كثرون على عدم جواز العقد عليه (قوله ومراماته) مكرر مع قوله السابق أمارى كل الخ (قول المتن على كرة) الكرة الكورة وإضافة الكرة إلى صولجان لأنها تضرب بها والهاء عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لأن أصلها كرو وكما في المصباح بجيرى ومعنى (قوله خشبة الخ) أي يضرب بها الصبيان الكورة أه بجيرى (قوله أي رمى به الخ) عبارة المغني يرمى به إلى حفرة ونحوها وأما الرمي بالبندق على قوس فظاهر كلام الروضة في حلها أنه كذلك لكن المنقول في الحاوي الجواز قال الزركشي وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو الأقرب أه وفي سم بعد ذكر مثلها ما نصه والشارح مشى على الأول حيث قال أو قوس قال شيخنا الشهاب البرلسي وأما الرمي به بالبارود فالوجه جوازه لانه نكايه وإي نكايه انتهى أه عبارة ع ش قوله يداوق قوس التعبير به قد يشكك بما مر من جواز المسابقة على الرمي بالأحجار فإن الرمي بالقوس بالبندق منه ومن ثم قال شيخنا الزبيري وبندق يرمى به إلى حفرة ونحوها والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العيد أما بندق الرصاص والطين فيصح المسابقة عليه لأن له نكايه في الحرب أشد من السهام رملي أه ويمكن حمل كلام الشارح عليه بأن يقال رمى به للحل الذي اعتيد لعبهم به فيه أه (قول المتن وخاتم) أي بأن يأخذ خاتماً ويضعه في كفه وينطظه ويلقاه بظهر كفه ثم يدرجه إلى أن يصل إلى طرف أصبع من أصابعه حتى يدخله في رأس ذلك الأصبع كما هو دأب أهل الشطارة أه بجيرى (قوله شبك) أي المشابكة باليد أه أسنى (قوله فيباح كل ذلك) دخل الغطس ببقده ويتجه أن جوازه حيث لا يظن منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك القيد فليتأمل أه سم (قوله بعوض) أي وغيره أه معنى (قوله وأبل) إلى قول المتن وشرط المسابقة في النهاية لا قوله وبه يعلم جواز ركوب البقر وكذا في المغني لا قوله ووقع إلى المتن وقوله نعم إلى المتن (قوله تصلح) أي الخيل وكان الأولى التثنية (قوله فيصح الخ) الأولى التانيث (قوله وبه يعلم الخ) أي بمفهوم قوله بعوض (قوله نحو مearشة ديك الخ) كالكلاب أسنى ومعنى (قوله ومن فعل قوم لوط) أي الذين أهلكهم الله بذنوبهم أه معنى (قوله وقد يضم) عبارة المغني قال ابن قاسم بكسر الصاد ووه من ضمها أه (قوله ومصارعته الخ) استئناف ياتي (قوله ركانة) بكسر الراء وتخفيف الكاف على شياء أي ثلاث مرات كل مرة بشاة أه بجيرى (قوله فانه كان) أي ركانة وقوله لا يصرع ببذاء المفعول وقوله حتى يسلم عطف على يريه وقوله فأسلم عطف على صرعه وقوله رد جواب الخ لما (قوله المشتعل على إيجاب الخ) أي لفظاً أه معنى (قوله

الضياح فكل ذلك محل للحاذق الذي تغلب سلامته بل الضياح المذكور داخل في قول الشارح أمارى كل لصاحبه الخ (قوله ثم رجع جوازه) ظاهره ولو بمال (قوله وبندق) قال الزركشي الظاهر أن مرادهم الرمي إلى حفرة ونحوها بدليل قولهم لأن المذكورات لا تنفع في الحرب قال وأما الرمي به عن قوس فظاهر كلام الروضة وأصلها كذلك وصرح به ابن الرفعة ونفي الخلاف فيه لكن المنقول في الحاوي الجواز وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه وهو أقرب انتهى والشارح مشى على الأول حيث قال أو قوس قال شيخنا الشهاب البرلسي وأما الرمي به بالبارود فالوجه جوازه لانه نكايه وإي نكايه أه (قوله كل ذلك) دخل الغطس ببقده ويتجه أن جوازه حيث لا يظن منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك القيد فليتأمل (قوله وبه يعلم)

ومناطحة كباش ولو بلا عوض اتفاقاً لانه سفة ومن فعل قوم لوط ولا على (طير وصرع) بكسر أو له وقد يضم بعوض فيهما (في الاصح) لعدم نفعهما في الحرب ومصارعته صلى الله عليه وسلم ركانة على شياء المروية في مراسيل أبي داود إنما كانت ليريه معجزة فانه كان لا يصرع حتى يسلم ومن ثم لما صرعه فأسلم رد عليه غنمه أما بلا عوض فيصح جزماً (والاظهر أن عقدهما) المشتعل على إيجاب وقبول أي المسابقة والمناضلة

بعوض منهما أو من أحدهما أو من غيرهما (٤٠٠) (لازم) كالأجارة لكن من جهة ملتزم العوض فقط ووقع في الأنوار أن الصحيح هنا

مضمون دون الفاسد ورد بان المرجح وجوب اجرة المثل في الفاسدة (لا جائز) من جهته بخلاف غيره كالحلل الا في اما بلا عوض لجائز جزما وعلى لزومه (فليس لاحدهما) الذي هو ملتزمه ولا للاجنبي الملتزم ايضا (فسخه) اذا ظهر عيب في عوض معين وقد التزم كل منهما كافي الاجرة نعم لا يجب التسليم هنا قبل المسابقة لخطر شأنها بخلاف الاجارة كذا فرق شارح وليس بالواضح ووضح منه ان ثم عوضا يقبضه حالا فلزمه الاقباض قبل الاستيفاء ولا كذلك هنا اماهما فلهما الفسخ مطلقا وكانهما انما لم ينظروا للحلل فيما اذا اتفق الملتزمان على الفسخ لانه الى الان لم يثبت له حق ولا التزام منه (ولا ترك العمل قبل شروع وبعده) من منضول مطلقا وناضل امكن ان يدرك ويسبق والاجاز له لانه ترك حق نفسه (ولا زيادة ونقص فيه) اي العمل (ولا في مال) ملتزم بالعقد وان وافقه الاخر الا ان يفسخاه ويستأنفا عقدا (وشرط المسابقة) من اثنين مثلا (علم) المسافة بالذرع او المشاهدة (والموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان اليها هذا ان لم يغلب عرف

بعوض منهما) اي بمحلل معنى (قوله هنا) اي المسابقة والمناضلة (قول المتن لا جائز) انما ذكره ليصرح بمقابل الاظهر القائل بانه كعقد الجمالة اه معنى (قوله من جهته) اي ملتزم العوض (قوله لا) اذا (الخ) راجع الى المتن فقط لا الى قول الشارح ولا للاجنبي (الخ) ايضا (قوله وقد التزم كل منهما) اي من المتعاقدين المال وبينهما محلل اه معنى عبارة سم قوله وقد التزم الخ اي فلن ظهر العيب بعوض صاحبه الفسخ ولا يقال اذا التزم كل منهما لم يصحح الا بمحلل والعوض له فلا معنى لفسخ احدهما بعيب العوض لانه ليس له لا نأقول قد يكون له ايضا اي لاحدهما كما يعلم مما سيأتي وخرج ما لو كان الملتزم احدهما فلا معنى لفسخه اذا العوض منه فلا يتصور فسخه بعينه ولا لفسخ الاخر لجواز العقد من جهته الا ان يقال جواز من جهته لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما قالوه في نحو شرط الرهن في القرض وعبارة شرح الروض ولما كان العقد في حقه جائز افسخه ولو بعيب اه سم وبذلك تبين ان قول ع ش قوله كل منهما اي من الاجنبي واحد المتعاقدين اه سبق فلم ولعل منشأ توهم رجوع الاستثناء الى المتن والشرح جميعا وليس كذلك كما مر (قوله ووضح الخ) قد يتنافى ما قبله (قوله ان ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فان اراد العين المؤجرة فهي ليست العوض وانما العوض منفعتها اه سم وقد يقال انها في قوة العوض (قوله اماهما الخ) اي المتعاقدان الملتزمان وهو محترز قول المتن لاحدهما (قوله مطلقا) اي ظهر عيب ام لا (قوله الى الان) اي قبل المسابقة وتحقق سبقه (قوله من منضول مطلقا الخ) عبارة الروض فان امتنع المنضول من اتمام العمل حبس وكذا الاخر اي الناضل ان يوقع صاحبه ادراكه اه قال في شرحه ولا بان شرطا اصابة خمسة من عشرين فاصاب احدهما خمسة والاخر واحد ولم يبق لكل منهما الا رميان فلصاحب الخمسة ان يترك الباقي اه سم (قوله ويستأنفا عقدا) زاد المعنى ان وافقهما المحلل اه اي في الاستئناف لا في الفسخ فلا منافاة بينه وبين ما مر في كلام الشارح اه سيد عمر (قول المتن وشرط المسابقة) اي شروطها اه معنى (قوله من اثنين) الى قوله فان ان في المعنى الا قوله فاغلب الى المتن وقوله وكذا الى فيمتنع ولى قوله وإطلاق التصرف في النهاية لا قوله اي من قوله اي ولا الخ وقوله اوسبقه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج الى اشتراط علم الموقف والغاية مع اشتراط علم المسافة ان حصل بالمشاهدة الا ان يقال اشتراط علم المسافة صادق بكونها يقع فيها التسابق وان لم يستوعبها لكن هذا يقتضي الاستغناء عن هذا الاشتراط باشتراط معرفة الموقف والغاية اه سم عبارة المعنى (تنبية) دخل في إطلاقه الغاية صورتان الاولى ان تكون اما بتعيين الابداء والانهاء واما مسافة يتفقا عليها مدرعة ومشهورة الثانية ان يعينا الابداء والانهاء ويقولان ان اتفق السبق عندها فذاك ولا فغايتنا موضع كذا اه وهذه سالمة عن الاشكال المذكور

يتأمل (قوله بعوض منهما) اي بشرطه (قوله وقد التزم كل منهما) اي فلن ظهر العيب بعوض صاحبه الفسخ ولا يقال اذا التزم كل منهما لم يصحح الا بمحلل والعوض له فلا معنى لفسخ احدهما بعيب العوض لانه ليس له لا نأقول بل قد يكون له ايضا كما يعلم مما سيأتي وخرج ما لو كان الملتزم احدهما فلا معنى لفسخه اذا العوض منه فلا يتصور فسخه بعينه ولا يفسخ الاخر لجواز العقد من جهته الا ان يقال جواز من جهته لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما قالوه في نحو شرط الرهن بالعوض وعبارة شرح الروض ولما كان العقد في حقه جائز افسخه ولو بعيب اه (قوله ان ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فان اراد العين المؤجرة فهي ليست العوض وانما العوض منفعتها (قوله اماهما) محترز احدهما (قوله من منضول مطلقا الخ) عبارة الروض فان امتنع المنضول من اتمام العمل حبس وكذا الاخر اي الناضل ان توقع صاحبه ادراكه اه قال في شرحه ولا بان شرطا اصابة خمسة من عشرين فاصاب احدهما خمسة والاخر واحد ولم يبق لكل منهما الا رميان فلصاحب الخمسة ان يترك الباقي اه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج الى اشتراط علم الموقف والغاية مع اشتراط علم المسافة ان حصل بالمشاهدة الا ان يقال اشتراط علم المسافة صادق بكونها يقع فيها التسابق وان لم يستوعبها لكن هذا يقتضي الاستغناء عن هذا الاشتراط باشتراط معرفة

في نظيره (وتساويهما فيهما) فلو شرط تقدم أحدهما فيهما أو في أحدهما امتنع لأن القصد معرفة الأسبق وهو لا يحصل مع ذلك ويجوز أن يعينا غاية أن اتفق سبق عندها ولا لا غاية أخرى عنها بعدها لا أن يتفقا على أنه أن وقع سبق في نحو وسط الميدان وقفا عن الغاية لأن السابق قد سبق ولأن المال لمن سبق بلا غاية (وتعيين) الراكين كالرايين بأشارة لا وصف (الفرسين) مثلاً بأشارة أو وصف سلم لأن القصد امتحان سيرهما (ولهذا) يتعين أن عينا بالعين وكذا الركبان والرايين كما يأتي فيمتنع (٤٠١) إبدال أحدهما فاني أعمى أو قطعت

يده مثلاً إبدال الموصوف وانفسخ في المعين نعم في موت الراكب يقوم وارثه ولو بنائبه مقامه فان أبي استاجر عليه الحاكم وظاهر أن محله أن كان مورثه لا يجوز له الفسخ لكونه ملتزماً ويفرق بين الراكب والراي بأن القصد جودة هذا فلم يقم غيره مقامه ومركوب ذاك فقام غيره مقامه وعند نحو مرض أحدهما ينتظر أن رجى أي والا جاز الفسخ إلا في الراكب فيبدل فيما يظهر (وامكان) قطعهما المسافة (وسبق كل واحد) منهما لأعلى ندور وكذا في الرايين فان ضعف أحدهما بحيث يقطع بتخلفه أو يندر سبقه لم يجوز لأنه عبث لكن نقلا عن الإمام فيه تفصيلاً واستحساناً وهو الجواز أن أخرجه من يقطع بتخلفه أو سبقه لأنه حينئذ مسابقة بلا مال فان أخرجهما مع ولا محل واحد يقطع بسبقه فالسابق كالمحلل لأنه لا يفرم شيئاً وشرط المال من جهته لغو وعلم من هذا

(قوله في نظيره) أي في المناضلة (قوله لأن القصد معرفة الأسبق الخ) عبارة المغنى والنهاية لأن المقصود معرفة فروسية الفارسين وجودة جرى الدابة وهو لا يعرف مع تفاوت المسافة لا احتمال أن يكون السابق لأقرب المسافة لالحق الفارس ولا لفرافة الدابة (قوله في نحو وسط الميدان) بسكون السين (قوله قد سبق) ببناء المفعول (قوله بلا غاية) أي بلا تعيينها (قوله إبدال أحدهما) عبارة المغنى إبدالهما ولا أحدهما لاختلاف الغرض (قوله نعم في موت الراكب الخ) أي دون موت الراي عيش وسم (قوله لكونه ملتزماً) راجع للنفي (قوله ومركوب الخ) عطف على قوله هذا (قوله وعند نحو مرض أحدهما) أي الراكب والراي (قوله فيما يظهر) راجع إلى قوله أي والا (قوله وامكان قطعهما المسافة) فيعتبر كونها بحيث يمكنهما قطعاً بلا انقطاع وتعب والا فالحق بطل أسنى ومغنى (قوله أن أخرجه) أي المال (قوله لأنه حينئذ مسابقة بلا مال) يتأمل في الأول اسم وعلل الروض والنهاية الأول بأنه كالباذل جعلاه أي في نحو قوله لغيره أرم كذا فلك هذا المال أسنى (قوله وشرط المال من جهته لغو) فعنده لا يشترط إمكان سبق كل واحد سم وعش (قوله وعلم) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغنى (قوله من هذا) أي اشتراط إمكان السابق (قوله ومنه يؤخذ الخ) عبارة النهاية وأخذ بعضهم من ذلك اعتبار كون أحد ابوي البغل حماراً (قوله أن الكلام الخ) فيه تصريح بأنه لا يكون أحد ابويه حماراً سم على حج أي وهو خلاف المعروف أعش (قوله برؤية المعين) إلى قوله أو أن سبقه في المغنى الأول قوله واستحق إلى وركوبهما (قوله برؤية المعين الخ) عبارة النهاية جنساً وقدرار صفة ويجوز كونه عينا وديناً حالاً أو مؤجلاً أو بعضه كذا وبعضه كذا فان كان معينا كفت مشاهدته أو في الذمة ووصف اهزاد المغنى فلا يصح عقد بغير مال كسكب وإن كان لاحدهما على الآخر مال في ذمته وجعله عوضاً جاز بناء على جواز الاعتياض عنه وهو الراجح اه (قوله فان جهل) كسب غير موصوف اه مغنى (قوله وركوبهما الخ) وقوله واجتناب وقوله واسلامهما الخ وقوله وإطلاق التصرف كل منها عطف على قوله علم المسافة (قوله لهما) أي للدائنين اه سيد عمر (قوله كما بحثه البلقيني) تقدم عن الشارح في غير هذا الشرح خلافاً اه سم عبارة الأسنى قال البلقيني والارجح اعتبار اسلام المتعاقدين ولم أر من ذكره انتهى وفيه وقفة انتهى وعبارة عش تقدم أنها الاستعانة على الجهاد مندوبة فان قصد بها مباح فهي مباحة وعليه فيبني صحتها إذا جرت بين المسلم والكافر ليقوى بها على أمر مباح أو مكروه ومن ذلك أن يقصد المسلم التعلم من الكافر لشدة حذقه فيه اه (قوله كما مر) أي في شرح ويحل أخذ عوض عليهما (قول المتن ويجوز شرط المال) أي أخرجه

الموقف والغاية (قوله ويتعينان الخ) عبارة شرح الروض فعلم أن المراكز بين يتعينان بالتعيين لا بالوصف فلا يجوز إبدال واحد منهما في الأول ويجوز في الثاني اه (قوله نعم في موت الراكب يقوم وارثه الخ) بخلاف الراي (قوله لأنه حينئذ مسابقة بلا مال) يتأمل في الأول (قوله وشرط المال من جهته لغو) فعنده لا يشترط إمكان سبق كل واحد (قوله ومنه يؤخذ أن الكلام في بغل أحد ابويه حمار) فيه تصريح بأنه قد لا يكون أحد ابويه حماراً (قوله كما بحثه البلقيني) تقدم في الهامش عن الشارح في غير هذا الشرح خلافاً (قوله وإطلاق التصرف الخ) تقدم هذا في شرح قوله ومحل أخذ عوض عليهما

(٥١) - شرواني وابن قاسم - تاسع - اشتراط اتحاد الجنس لا النوع وإن تباعد النوع وإن وجد لا مكان المذكور نعم يجوز بين بغل وحمار انتقارهما ومنه يؤخذ أن الكلام في بغل أحد ابويه حمار (والعلم بالمال المشروط) برؤية المعين ووصف الملتزم في الذمة كما مر في الثمن فان جمل فسدوا استحق السابق أجرة المثل بركوبهما لهما فلو شرط جريهما بأنفسهما فسدوا واجتناب شرط مفسد كاطعام السابق لا صحابه أو أن سبقه لا يسايقه إلى شهر واسلامهما كما بحثه البلقيني لأن مبيحه غرض الجهاد وإطلاق التصرف في خرج المال فقط كما مر لأن الآخر إما أخذ أو غير غارم ( ويجوز شرط المال من غيرهما بأن يقول الإمام أو أحد الرعية من سبق منك فله في بيت المال )

كذا هذا خاص بالامام (أو) فله (على كذا) هذا عام فيهما خلا فالمنزعم تخصيص هذا بغير الامام لما في ذلك من الحث على الفروسية وبذل مال في قربة ومثله يؤخذ نذب ذلك (و) يجوز شرطه من أحدهما فريقول ان سبقتني فلك على كذا أو سبقتك فلا شيء (ل) (عليك) اذ لا قار (فان شرط ان من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح) لتردد كل بين أن يغرم أو يغرم وهو القمار المحرم (الابمحلال) يكافئهما في الركوب وغيره (فرسه) مثلا المعين (كفاء) (٤٠٢) بتثنية أوله أي مساو (لفرسهما) ان سبق أخذ مالهما وإن سبق لم يغرم شيئا وكانه

حذف هذا من أصله للعلم به من لفظ المحلل فحينئذ يصح للخبر الصحيح من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يؤمن أن يسبق فليس بقمار ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قمار فاذا كان قمارا عند الامن من سبق فرس المحلل فعند عدم المحلل أولى وقوله فيه بين فرسين للغالب فيجوز كونه بجنب أحدهما إن رضيا والاتعين التوسط ويكفي محلل واحد بين أكثر من فرسين فالتثنية في المتن على طبق الخبر وسمى محلا لأنه أحل العوض منهما اما اذا لم يكافأ فرسه فرسهما فلا يصح نظير مامر (فان سبقهما أخذ المالين) سواء أجا أمعا أو مرتبا (وان سبقاه وجا أمعا) ولم يسبق أحد (فلا شيء) لا أحد وإن جاء مع أحدهما وتأخر الآخر (فقال هذا) الذي جاء معه (لنفسه) لأنه لم يسبق (ومال المتأخر للمحلل والذي معه) لانهما سبقاه

في المسابقة وقوله من غيرهما أي المتسابقين اه معنى (قوله كذا) الى قوله وكانه في النهاية الا قوله خلافا الى ما في ذلك (قوله هذا خاص بالامام) ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح كما قاله البلقيني اه معنى (قوله لمن زعم الخ) وافقه المعنى (قوله لما في ذلك الخ) أي وإنما صح ذلك الشرط لما فيه من التحريض على تعلم الفروسية اه معنى (قوله نذب ذلك) أي بذل المال اه ع ش (قوله ويجوز) الى قوله وكانه في المعنى الا قوله يكافئهما الى المتن (قول المتن وسبقتك الخ) الاولى وان سبقتك الخ (قوله اذ لا قار) بكسر القاف اه ع ش (قول المتن فان شرط) أي شرطا في عقد المسابقة وقوله لم يصح أي هذا الشرط اه معنى (قوله يكافئهما في الركوب الخ) لعل المراد في الحدق فيه (قوله وغيره) أي كالرمي حلي ومساواتهما في الموقف والغاية اه معنى (قوله مثلا) أي فكل ما تصح المسابقة عليه كذلك اه معنى (قوله المعين) فيشترط ان يكون فرسه معيناً عند العقد كفرسهما اه معنى (قوله ان سبق أخذ مالهما وان سبق لم يغرم) أي لا بد من شرط ذلك في صلب العقد اه حلي زاد المعنى فان شرط ان لا يأخذ لم يجز اه (قوله من لفظ المحلل) أي وقول المصنف فان سبقهما أخذ المالين (قوله فحينئذ) الى قوله ولو كانوا عشرة في النهاية الا قوله واعتمد البلقيني الاول (قوله فحينئذ) أي حين اذ وجد المحلل (قوله للخبر الخ) ولخروجه بذلك عن صورة القمار اه معنى (قوله من أدخل فرسا الخ) عبارة شرح الروض والخبر من أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن أن يسبقهما فهو قمار وان لم يامن أن يسبقهما فليس بقمار وجه الدلالة انه اذا علم ان الثالث لا يسبق يكون قمارا فاذالم يكن معهما الثالث فالولى بان يكون قمارا انتهت اه سم (قوله وهو لا يؤمن الخ) وفي النهاية لا يامن الخ بالهمز بدل الواو قال الرشيدى قوله وهو لا يامن ان يسبق هو ببناء بامن للفاعل وبناء يسبق للمفعول عكس ما سياتى في قوله وقد آمن ان يسبق فانه ببناء امن للمفعول وبناء يسبق للفاعل ليطلق الرواية الاخرى وبه يتم الدليل فليتأمل اه اقول ما ذكره في الاول ليس بمتعين من حيث المعنى والاستدلال (قوله وقوله اه صلى الله عليه وسلم فيه) أي الخبر (قوله ويكفي محلل واحد الخ) الى المتن في المعنى الا قوله فالتثنية في المتن على طبق الخبر (قوله أحل العوض الخ) عبارة المعنى بكسر اللام من حلل الممتنع جملة حلالا لانه يحلل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرم اه (قوله اما اذا لم يكافأ الخ) عبارة الاسنى فان لم يكن فرسه مكافئا لفرسهما بان كان ضعيفا يقطع بتخلفه او فارها يقطع بتقدمه لم يجز اه (قوله نظير مامر) أي في شرح واما كان سبق كل واحد (قوله سواء) الى قول المتن ويشترط في المعنى الا قوله اثنين الى ثلاثة وقوله وقيل الى وآثروا ما نبه عليه (قول المتن وان تسابق ثلاثة فصاعدا) أي وبازل المال غيرهم اه معنى (قوله من رابع) الاولى من اجنبي (قوله والاصح في الروضة كالشرحين الصحة) وهو المعتمد نهاية ومعنى ومنهج (قوله فسد) فيه وقفة في الثانية لان كلا يجتهدان لا يكون ثالثا مثلا اه

(قوله للخبر الصحيح من أدخل فرسا بين فرسين) عبارة شرح الروض والخبر من أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن أن يسبقهما فهو قمار وان لم يامن أن يسبقهما فليس بقمار رواه ابو داود وغيره وصحح الحاكم اسناده وجه الدلالة انه اذا علم الثالث انه لا يسبق يكون قمارا فاذالم يكن معهما الثالث فالولى بان يكون قمارا فان لم يكن فرسه مكافئا لفرسهما بان كان ضعيفا يقطع بتخلفه او فارها يقطع بتقدمه لم يجز لوجود صورة القمار لانه كالعدوم اه أي وهذا ما اشار اليه بقوله في الخبر وقد آمن الخ (قوله فسد) فيه وقفة في الثانية لان كلا

(وقيل للمحلل فقط) بناء على انه محلل لنفسه فقط والاصح انه محلل لنفسه وغيره (وان جاء احدهما ثم المحلل ثم الآخر) أو سبقاه وجا أمر تبين أو سبقه احدهما وجاء مع المتأخر (فقال الاخر للاول في الاصح) لسبقه لهما فعلم من كلامه حكم جميع الصور الثمانية التي ذكرها ان يسبقهما وهما معا أو مرتبا أو يسبقاه وهما معا أو مرتبا أو يتوسطهما أو يصاحب اولهما او ثانيهما أو ياتي الثلاثة معا (وان تسابق ثلاثة فصاعدا وشرط) من رابع (لثاني) عليه (مثل الاول فسد) العقد لان كلا لا يجتهد في السابق لو وثقه بالمال سبق أو سبق والاصح في الروضة كالشرحين الصحة لان كلا يجتهدان يكون أولاً أو ثانيًا ليفوز بالعوض ومن ثم لو كانا اثنين فقط

وشرط للثاني مثل الاول او ثلاثة وشرط للثاني اكثر من الاول فسدوا اعتماد البلقيني الاول (و) إذا شرط للثاني (دونه) أي الاول (يجوز في  
الاصح) لان كلا يجتهدان يكون اولاً ليفوز بالاكثر ولو كانوا عشرة وشرط لكل واحد (٢٠٣) سوى الاخير مثل اودون من قبله

جاز على مافي الروضة (وسبق  
ابل) وكل ذي خف كفيل  
عند إطلاق العقد (بكتف)  
أو بعضه عند الغاية عبارة  
الروضة كالشافعي والجمهور  
بكتد وهو بفتح الفوقية  
أشهر من كسرهما مجمع  
الكتفين بين اصل الظهر  
والعق ويسمى بالكاهل  
قيل مآل العبارتين واحد  
وآخر المتن الكتف لانه  
أشهر وذلك لانها ترفع  
اعناقها في العدو والليل  
لاعق له فتعذر اعتباره  
(وخيل) وكل ذي حافر  
(بعق) أو بعضه عند  
الغاية لانها لا ترفعه ومن  
ثم لورفعته اعتبر فيها  
الكتف كما بحثه البلقيني  
وصرح به جمع متقدمون  
ولو اختلف طول عنقها  
فسبق الاطول او الاقصر  
بتقدمه باكثر من قدر  
الرائد وهذا في سبق الاطول  
واضح واما في سبق الاقصر  
فمؤتمل والذي يتجه انه  
يكفي ان يجاوز عنقه بعض  
زيادة الاطول لا كلها  
(وقيل) السابق (بالقوائم  
فيهما) أي الابل والخيل  
لان العدو بها والعبرة  
بالسبق عند الغاية لا قبلها  
ولو عثر أو ساخت قوائم

سم (قوله الاول) أي مافي المتن من الفساد (قوله للثاني) أي منهم اه معنى (قوله أي الاول) أي أقل  
منه اه معنى (قوله سوى الاخير) ويجوز ان يشرط له دون ما شرط لمن قبله في الاصح اه معنى  
وشرح المنهج (قوله جاز) أي في الاصح اه معنى (قوله على مافي الروضة) تقدم عن النهاية والمعنى  
والمنهج اعتماده (قوله وكل ذي خف) إلى قوله ويشترط للمناضلة في النهاية إلا قوله وقيل إلى وائر (قوله  
عند إطلاق العقد أي كافي الروضة فان شرطاً في السابق اقداما معلومة فلا يحصل السابق بما دونها معنى  
ونهاية (قوله اعتباره) أي العنق (قول المتن وخيل بعق) لم اعتبروا العنق دون الراس اه سم  
(قوله ولو اختلف دون عنقهما الخ) يتامل هذا يعلم ان المتبر في تساويهما في الموقف تساوى قوائمه المقدمة  
اه سم (قوله فسبق الاطول الخ) عبارة الروضة وان اختلفا فان تقدم اقصرهما عنقا فهو السابق وان  
تقدم الاخر نظرا ان تقدم بقدر زيادة الحلقة فادونها فليس يسابق وان تقدم باكثر فسابق انتهت  
و يتاملها يعلم مافي صنيعه اه سيد عمر (قوله بعض زيادة الاطول لا كلها) قضيته انه لا بد من تقدم صاحب  
الاقصر بقدر من الرائد ومجاوزة ذلك القدر والظاهر انه غير مراد بل الشرط ان يجاوز قدر عنقه من عنق  
الاطول فتزيد اذ يجزم من عنقه على قدر من عنق الاطول عدسا بقا اه عرش (قول المتن وقيل بالقوائم الخ)  
في الزركشي عن البسيط ان الامام خص الخلاف باخر الميدان وان التساوى في الابتداء يعتبر بالقوائم  
قطعا وان ذلك حسن متجه إذا كانا ميدان اعناقهما وقديقال المانع ان المتبر في الابتداء ما هو معتبر  
في الانتهاء اه سم (قوله أي الابل والخيل) أي ونحوهما اه معنى (قوله والعبرة) إلى قوله ولو عثر  
مكرر مع قوله السابق عند الغاية (قوله عند الغاية لا قبلها) فلو سبق احدهما في وسط الميدان والاخر  
في اخره فهو السابق نهاية ومعنى (قوله ولو عثر الخ) أي احد المركوبين اه معنى وينبغي تصديق  
صاحب الفرس العاشر في ذلك عرش (قوله أو ساخت) أي غاصت اه عرش (قوله أو وقف لمرض)  
عبارة النهاية أو وقف بعد جريه لمرض ونحوه فتقدم الاخر لم يكن سابقا أو بلاعلة فمسيوق لان وقف قبل  
ان يجري اه زاد المعنى ويسن جعل قصة في الغاية باخذها السابق ليلظهر سبقه اه (قول المتن ويشترط  
للمناضلة الخ) فصوره عقدها ان بعقد اعلى رمي عشرين مثلافن فضل منها باصابة خمس مثلافه العوض  
اه سم (قوله أو العدد المشروط الخ) أي كخمسة اه معنى (قوله من عدد معلوم) إلى قوله فلو شرط  
الخ المفهوم من هذا التقرير الذي هو نص كلامهم انه ليس المراد بسبق احدهما باصابة العدد المشروط  
ان يصيبه قبل الاخر وان اصاب الاخر في ذلك العدد كان رمي احدهما عشرة فأصاب منها الخمسة الاولى ثم  
رمي الاخر العشرة فأصاب منها الخمسة الثانية بل المراد ان يصيب احدهما ذلك العدد من القدر المرمي دون

يجتهدان لا يكون ثالثا مثلاً (قوله بعق) لم اعتبروا العنق دون الرأس (قوله ولو اختلف طول عنقهما فسبق  
الاطول او الاقصر الخ) يتامل هذا يعلم ان المتبر في تساويهما في الموقف تساوى قوائمه المقدمة (قوله  
وقيل بالقوائم) في الزركشي عن البسيط ان الامام خص الخلاف باخر الميدان وان التساوى في الابتداء  
يعتبر بالقوائم قطعا وان ذلك حسن متجه إذا كانا ميدان اعناقهما اه وقد يقال المانع ان المتبر في  
الابتداء ما هو معتبر في الانتهاء (قوله ويشترط الخ) عبارة المنهج وشرط المناضلة بيان بادي موعود رمي  
واصابة وقدر غرض وارتفاعه ان لم يفلح عرف لا مبادرة الخ اه فصوره عقد المناضلة ان يعقد على رمي  
عشرين مثلافن فضل منها باصابة خمس فله العوض (قوله وهي ان يبدر احدهما باصابة العدد المشروط  
اصابته من عدد معلوم كعشرين من كل مع استوائهما في العدد المرمي أو الياس من استوائهما في الاصابة فلو  
شرط الخ) المفهوم من هذا التقرير الذي هو نص كلامهم انه ليس المراد بسبق احدهما باصابة العدد  
المشروط ان يصيبه قبل الاخر وان اصابه الاخر في ذلك العدد كان رمي احدهما عشرة فأصاب منها

بالارض أو وقف لمرض فتقدم الآخر لم يكن سابقا (ويشترط للمناضلة) أي فيها (بيان أن الرمي مبادرة وهي أن  
ان يبدر) بضم الدال أي يسبق (أحدهما باصابة) الواحد أو (العدد المشروط) اصابته من عدد معلوم كعشرين من كل



الآخر كان يرمى أحدهما قد راسوا كان القدر المعلوم كالعشرين في المثال أو بعضه كعشرة فيه ويصيب في خمسة منه ثم يرمى الآخر ما رماه الأول من العشرين أو العشرة فلا يصيب خمسة منها بخلاف ما لو أصابها وان كانت هي الخمسة الأخيرة من العدد المرمى وكان إصابة الأول في الخمسة الأولى منه فتأمل فانه ربما يتوهم خلافا من لفظ المبادرة والسبق اه سم (قوله مع استوائهما في العدد المرمى) أي الذي رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الاتي أو عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة اه سم (قوله أو الياس الخ) عطف على استوائهما الخ (قوله ولو شرط الخ) هذا التمثيل صريح كما ترى في أنه مع كون المشروط السابق بخمسة لورمي كل عشرة وتميز أحدهما بإصابة الخمسة منها فهو الناضل وان أمكن الآخر إصابة الخمسة لورميا العشرة الباقية من العشرين فتأمل يظهر لك صحة ما قلناه في الحاشية الأخرى أنه المفهوم من هذا الكلام اه سم (قوله أو عشرة الخ) قضية هذا أن الثاني لو رمى من العشرة ستة فلم يصب فيها شيئا قضينا الأول وان لم يستوف الثاني باقي العشرة ولا مانع من التزام ذلك برسمي اه سم (قوله وإلا فلا) أي وان أصاب كل منهما خمسة فلا ناضل منهما اه معنى وقوله فان أصاب أحدهما خمسة من عشرين الخ ولعل الخامسة من الإصابات إنما حصلت عند تمام العشرين وإلا فلا حصلت قبل فهو ناضل لانه صدق عليه أنه بدر إصابة العدد المشروط مع استوائهما في العدد المرمى فتأمل اه رشيدى وهذا يخالف ما مر عن سم أولا في القولة الطويلة (قول الماتن أو محاطة) أي بيان أن الرمي في المناضلة محاطة اه معنى (قوله بتشديد الطاء) إلى قوله ويشترط في المعنى (قوله كعشرين من كل) أي كان يقول لا كل منا يرمى عشرين مثلا اه معنى (قوله فناضل الآخر) فيستحق المال المشروط في العقد ولو أصاب أحدهما من العشرين خمسة ولم يصب الآخر شيئا فهل يقال الأول ناضل أو لا أن قيل نعم انتقض حد المحاطة لانه لا تقابل ولا طرح وان قيل لا احتيج إلى نقل وقضية كلامه أنهم الوشرط الناضل بواحدة وطرح المشترك أنه لا يكون من صورة المحاطة لأن الواحد ليس بعدد وليس مراداه معنى (قوله بيان ما ذكر) أي من كون الرمي مبادرة أو محاطة معنى وعش (قوله ويحمل على المباراة) كان يقول تناضلت معك على أن يرمى كل منا عشرين ومن أصاب في خمسة منها فهو ناضل فان هذه الصيغة محتملة لأن يكون معناها أن من أصاب في خمسة قبل الآخر أو زيادة على الآخر فتحمل على المبادرة اه بجري

الخمسة الأولى ثم رمى الآخر العشرة فاصاب منها الخمسة الثانية بل المراد أن يصيب أحدهما ذلك العدد من القدر المرمى دون الآخر كان يرمى أحدهما قد راسوا كان القدر المعلوم كالعشرين في المثال أو بعضه كعشرة فيه ويصيب في خمسة منه ثم يرمى الآخر ما رماه الأول من العشرين أو العشرة فلا يصيب خمسة منها بخلاف ما لو أصابها وان كانت هي الخمسة الأخيرة من العدد المرمى وكان إصابة الأول في الخمسة الأولى منه فتأمل فانه ربما يتوهم خلافا من لفظ المبادرة والسبق (قوله مع استوائهما في العدد المرمى) أي الذي رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الاتي أو عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة وغيرهما (قوله ولو شرط) هذا التمثيل صريح كما ترى في أنه مع كون المشروط بخمسة من عشرين لورمي كل عشرة وتميز أحدهما بإصابة الخمسة منها فهو الناضل وان أمكن الآخر إصابة الخمسة لورميا العشرة الباقية من العشرين فتأمل يظهر لك صحة ما قلناه في الحاشية الأخرى أنه المفهوم من هذا الكلام (قوله أو عشرة) قضية هذا أن الثاني لو رمى في العشرة ستة فلم يصب فيها شيئا قضينا الأول وان لم يستوف الثاني باقي العشرة ولا مانع من التزام ذلك برمي (قوله مع استوائهما في عشرين) أي على ذلك التقدير (قوله وهي أن تقابل أصاباتها الخ) قاله الزركشى وأورد بعضهم هنا أسئلة الأول لو أصاب أحدهما من العشرين خمسة ولم يصب الآخر شيئا فهل ينضّل مع أنه لا مقابلة ولا طرح لعدم الاشتراك أن قيل نعم انتقض حد المحاطة الثاني لو أصاب الآخر واحد فهل يكون بالاول لأن الواحد ليس بعدد الثالث لو شرط بعد طرح المشترك فضل شيء من غير تعيين هل يجوز ويكون محاطة اه ومنشأ هذه الاسئلة أنه اعتبر في المحاط

مع استوائها في العدد المرمى أو الياس من استوائهما في الإصابة فلو شرط أن من سبق لخمسة من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين أو عشرة وتميز أحدهما بإصابة الخمسة فهو الناضل وإلا فلا فان أصاب أحدهما خمسة من عشرين والآخر أربعة من تسعة عشر تممها لجواز أن يصيب في الباقي أو ثلاثة فلا يياسه من الاستواء في الإصابة مع استوائهما في رمي عشرين (أو محاطة) تشديد الطاء (وهي أن تقابل أصاباتها) من عدم معلوم كعشرين من كل (ويطرح المشترك) بينهما من الإصابات (فن زاد) منهما بواحد أو (بعدد كذا) كنخمس (فناضل) للآخر والمعتمد في أصل الروضة والشرح الصغير أنه لا يشترط لصحة العقديان ما ذكر بل يكفي إطلاقه ويحمل على المبادرة وان جهلاها لأنها الغالب

ويفرق بين هذا وما يأتي قريباً من الجهل بهذا نادراً جداً فلم يلفت إليه (و) يشترط المناضلة بناء على خلاف المعتمد المذكور (بيان عدد نوب الرمي) في كل من المحاطة والمبادرة لينضبط العمل إذ هذا وما بعده هنا كالميدان في المسابقة (٤٠٥) وذلك كاربعة نوب كل نوبة خمسة أسهم

وكسهم سهم أو اثنين اثنين ويجوز شرط تقدم واحد بجميع سهامه فان أطلق أحل على سهم سهم كما قاله وبه يعلم ضعف ما في المثنى كما تقرر أما بيان عدد ما يرميه كل فهو شرط مطلقاً (و) بيان عدد (الاصابة) كخمسة من عشرين لأن الاستحقاق بها وبها يتبين حذق الرامي وقضية المثنى انهما لو قالوا نرعى عشرة فن أصاب أكثر من صاحبه ففاضل لم يصح لكن جزم الأذرى بخلافه فعليه لا يشترط بيان هذا كالذي قبله ويشترط إمكانها فان ندر عشرة أو تسعة من عشرة وكشدة صغر الغرض أو بعده فوق مائتين وخمسين ذراعاً أي بذراع اليد المعتدلة كما هو ظاهر من قياس نظائره ثم زابت شارحاً صرح به لم يصح والتحديد بذلك إنما يأتي على عرف السلف وأما الآن فقد اتفقت القسبي حتى صار الحاذق يرمي أضعاف ذلك العدد فلا يبعد التقدير لكل قوم بما هو الغالب في عرفهم أو يتقن كواحد من مائة لحاذق فكذلك على

(قوله ويفرق بين هذا) أي حيث يغتفر الجهل فيه وما يأتي قريباً أي في مسافة الرمي أنه لا يغتفر فيه (قوله المذكور) أي خلاف المعتمد (قوله في كل مرة من المحاطة) إلى قوله كما قاله في النهاية إلا قوله وما بعده وإلى قول المثنى والظاهر في المعنى إلا قوله ذلك وقوله والتحديد إلى أوتيقن وقوله علم الموقوف والغاية وقوله ثم إن عرفاً إلى ويصح (قوله إذ هذا) أي عدد النوب (قوله وما بعده) أي عدد الاصابة وما ذكر بعده في المثنى والشرح ويحتمل أنه أدخل فيه عدد الرمي أيضاً (قوله وذلك) أي عدد النوب (قوله وكسهم سهم) أي خلافاً لما يرميه تعبيره بالعدد اه معني (قوله فان أطلقاً) أي عن بيان عدد النوب (قوله كما قاله) وظاهره ان بيان عدد نوب الرمي مستحب وبه صرح المأوردى اه معني (قوله ضعف ما في المثنى) أي من اشتراط بيان نوب الرمي (قوله كما تقرر) أي في قوله بناء على خلاف المعتمد المذكور (قوله فهو شرط) أي إلا إذا توافقا على رمية واحدة وشرط المال لمصيدها فيصح في الأصح معني وروض مع شرحه (قوله مطلقاً) أي سواء كان هناك عرف غالب في ذلك أم لا اه اسنى (قوله وبيان عدد الاصابة) إلى قول المثنى والظاهر في النهاية إلا قوله وقضية المثنى إلى ويشترط وقوله ثم رايت شارحاً صرح به (قوله لكن جزم الأذرى الخ) وهو الظاهر اه معني (قوله بخلافه) أي بالصحة (قوله ويشترط إمكانها الخ) أي عدم ندرتها اه سم عبارة ع ش أي إمكانها قريباً يصح التفريع بقوله فان ندر الخ اه وعبارة المعنى والروض مع شرحه ويشترط إمكان الاصابة والخطأ في سد العقدان امتعت الاصابة عادة لصغر الغرض أو بعد المسافة أو كثرة الاصابة المشروطة وكثرة متواليه أو ندرت كاصابة تسعة من عشرة أو تيقنت كاصابة حاذق واحداً من مائة اه (قوله فان ندر الخ) المتبادر من المعنى ان يكون فاعل ندر وقوله الاقوتيقن ضمير الاصابة فكان ينبغي التأنيت وأما كونه ضميراً لا مكان فيلزمه غاية التعسف كما لا يخفى اه سم ويجوز أرجاع الضمير إلى عدد الاصابة بلا تعسف (قوله من عشرة) من فيه ابتدائية بالنسبة إلى العشرة وتبعية بالنسبة إلى التسعة (قوله والتحديد بذلك) يعني بمائتين وخمسين ذراعاً عبارة المعنى والروض وقدر الاصحاب المسافة التي يقرب توقع الاصابة فيها بمائتين وخمسين ذراعاً وما يتعدى فيها بمافوق ثلثائة وخمسين وما يندر فيها بما بينهما اه (قوله فكذلك الخ) عبارة النهاية فالأوجه عدم الصحة كما جزم به ابن المقرئ اه (قوله والاستواء فيه) عطف على اتحاد جنس الخ عبارة المعنى ويشترط أيضاً تساوى المتناضلين في الموقف اه (قوله وبيان علم الموقف) انظر الجمع بين بيان وعلم اه سم ويمكن ضبط الثاني بفتح العين واللام عبارة الروض مع شرحه ويستحب نصب غرضين متقابلين يرمون من عند أحدهما إلى الآخر ثم بالعكس بان يأتون إلى الآخر ويلتقطون السهام ويرمون إلى الأول لأنهم بذلك لا يحتاجون إلى الذهاب والاياب ولا تطول المدة أيضاً اه (قول المثنى ومسافة الرمي) صريح في ان بيان موقف الغاية لا يكفي في بيان علم المسافة وهو متجه لأنه يتصور علمهما بمشاهدتهما مع الجهل بالمسافة لعدم مشاهدته وتقديرها اه سم (قوله والا) أي وان كان هناك عادة أو لم يقصد اغرضاً (قوله وينزل) أي المطلق عن بيان المسافة (قوله

اشترأ كهما في الاصابة وأن ينضل لأحدهما وان ناضله عدداً ويكون معينا فاعتبار الاشتراك افاده قولهم ان تقابل اصابتاهم وي طرح المشترك واعتبار كون الفاضل عدداً افاده قولهم بعدد كذا إلا ان في كون الواحد يسمى عدداً خلافاً (قوله ويشترط إمكانها) أي عدم ندرتها (قوله فان ندر) المتبادر من المعنى ان يكون فاعل ندر وقوله الآتي أو تيقن ضمير الاصابة فكان ينبغي التأنيت وأما كونه ضميراً لا مكان فيلزمه غاية التعسف كما لا يخفى (قوله وبيان علم) انظر الجمع بين بيان وعلم (قوله ومسافة الرمي) صريح في ان بيان الموقف والغاية لا يكفي عن بيان علم المسافة وهو متجه لا يتصور علمهما بمشاهدتهما مع الجهل بالمسافة

الأوجه لأنها عبث ويشترط اتحاد جنس ما يرمى به لا كسهم مع مزارق والعلم بالشرط وتقارب المتناضلين في الحذق وتعيينها كالموقف والاستواء فيه (و) بيان علم الموقف والغاية (و) مسافة الرمي بالذرع أو المشاهدة حيث لا عادة وقصد اغرض أو الامم محتج ببيان ذلك وينزل على عادة الرماة الغالبة ثم ان عرفاً هو الاشتراط بيانها ويصح رجوع قوله الآتي الآن يعمد إلى آخره لهذا أيضاً لخيئذ لا اعتراض عليه

ولو تناضلا على أن يكون السبق لا بعدهما رميا ولم يقصد اغراضا صح ان استوى السهمان خفة ووزانة والقوسان شدة ولينا (وقدر الغرض)  
الرمي اليه من نحو خشب أو قرطاس أو دائرة (طولا وعرضا) وسمكا وارتفاعا من الارض لاختلاف الغرض بذلك (الا ان يعقد بموضع فيه  
غرض معلوم فيحمل) العقد (المطلق) عن بيان غرض (عليه) أى الغرض المعتاد نظير ما مر في المسافة وبينان أيضا موضع الاصابة أهو  
الهدف أم الغرض المنصوب فيه أم الدارة (٤٠٦) في الشئ أم الخاتم في الدارة ان قلنا بصحة شرطه (وليبينا) ندبا (صفة الرمي) المتعلقة باصابة

ولو تناضلا الخ) هذا ما خرج بقوله وقصد اغراضا هم (قوله ان استوى السهمان الخ) قضيته عدم اشتراط  
ذلك إذا قصد اغراضا هم سم وكلام الاسنى والمغنى كالصريح في عدم الاشتراط وتقدم منه في المسابقة ان  
الثاني يكفي في الاول (قول المتن وقدر الغرض) والغرض بفتح الغين المعجمة والراء المهملة ما يرمى اليه من  
خشب أو جلد أو قرطاس والهدف ما يرفع من حائط يبنى أو تراب يجمع أو نحوه ويوضع عليه الغرض  
والرقعة عظام ونحوه يجعل وسط الغرض والدائرة نقش مستدير كالقمر قبل استكمالها قد يجعل بدل الرقعة في  
وسط الغرض والخاتم نقش يجعل في وسط الدائرة وقد يقال له الحلقة والرقعة مغنى وروض مع شرحه (قوله  
وسمكا) أى ثخنا أه ع ش (قوله وبينان أيضا موضع الاصابة الخ) قال الماوردي فان اغفل ذلك كان  
جميع الغرض محلا للاصابة وان شرطت الاصابة في الهدف سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الهدف في  
طوله وعرضه أو في الغرض لزم وصفه أو في الدارة سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الدارة انتهى مغنى  
(قوله ان قلنا بصحة شرطه) وهو الراجح قاله ع ش وهو مخالف لقول الروض والمغنى ولو شرط اصابة الخاتم  
الحق بالنادر أه فيبطل العقد اسنى فراجع (قوله باصابة الغرض) نعت لصفة الرمي عبارة النهاية  
المتعلق باصابة الغرض أه (قوله أى انه يكفي فيه ذلك) لا يخلو عن شيء من حيث المغنى فان التمكن من  
الاصابة بلا خدش يدل على غاية الحذق واحسان الرمي فقد يكون هذا مقصودا فانه من الاغراض العظيمة  
وكذا يقال في الباقي وليتأمل أه سم وقوله من حيث المغنى أى لا من حيث النقل (قول المتن ولا يثبت  
فيه) بان يعود اسنى ومغنى (قوله بالراء) أى المكسورة أه مغنى (قوله كامر) أى في شرح بلا خدش  
(قول المتن من حيث يجوز) أى من الجهة التي يجوز منها أه مغنى (قوله فيجوز الخ) عبارة المغنى فيخرج  
عوض المناضلة الامام من بيت المال أو أحد الرعية أو أحد المتناضلين أو كلاهما فيقول الامام أو أحد  
الرعية ارميا كذا فن اصاب من كذا فله في بيت المال أو على كذا أو يقول احدهما نر مى كذا فان اصب  
انت منها كذا فلك على كذا وإن اصب انت انما كذا فلا شيء لى عليك وأشار بقوله بشرطه الى ان العوض اذا  
شرطه كل منهما على صاحبه لا يصح الا بمحلل يكون رمية كرميهما في القوة والعدد المشروط ياخذما لهما ان  
غلبهما ولا يغرم ان غالب أه (قوله بخلاف الفرس) تقدم انه يشترط تعيين الفرسين مثلا باشارة أو  
وصف ملو يتعينان ان غنبا بالعين فيمتنع ابدال أحدهما فان مات أو عوى أو قطعت يده مثلا بادل الموصوف  
وانفسخ في المعين أه (قوله فان اطلقا الخ) عبارة المغنى فاذا اطلقا صح العقد ثم ان تراصيا على نوع فذاك  
أو نوع من جانب وآخر من جانب جاز في الاصح وان تنازعافسوخ العقد وقيل ينفسخ أه (قول المتن والظاهر  
اشتراط بيان البادى الخ) فان لم يبيناه فسد العقد ولو بدا احدهما في نوبة لا تأخر عن الاخرى في الاخرى ولو  
شرط تقديمه ابد الم يجوز لان المناضلة مبنية على التساوى والرمي من احدهما في غير النوبة لا غ ولو جرى ذلك

لعدم مشاهدة وتقديرها (قوله ولو تناضلا على أن يكون الخ) هذا ما خرج بقوله وقصد اغراضا (قوله ان  
استوى السهمان) قضيته عدم اشتراط ذلك إذا قصد اغراضا (قوله أى انه يكفي فيه ذلك الخ) لا يخلو عن شيء  
من حيث المغنى فان التمكن من الاصابة بلا خدش يدل على غاية الحذق واحسان الرمي فقد يكون هذا مقصودا  
فانه من الاغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي فليتأمل (قوله بخلاف الفرس) في شرح الروض فلم ان

الغرض (من قرع) بسكون  
الراء (وهو اصابة الشئ)  
المعلق وهو يفتح أو له المعجم  
الجلد البالى والمراد هنا  
مطلق الغرض (بلا خدش)  
له أى انه يكفي فيه ذلك لان  
ما بعده يضرو وكذا في الباقي  
(أو خزق) بفتح فسكون  
للمعجمة تين (وهو ان يثقبه  
ولا يثبت فيه أو خسق) بفتح  
للمعجمة فسكون للمعجمة  
ققاف (وهو ان يثبت) فيه  
أو في بعض طرفه ويسمى  
خرما وان سقط بعد وقد  
يطلق الخسق على المرق  
وجريا عليه في موضع (أو  
مرق) بالراء (وهو ان ينفذ)  
بالمعجمة منه ويخرج من  
الجانب الاخر والحواشي  
من حبال الصبي وهو ان يقع  
السهم بين يدي الغرض ثم  
يثب اليه ولا يتعين ما عيناه  
من هذه مطلقا بل كل يغنى  
عنها ما بعدهما كامر فالقرع  
يغنى عنه الخزق وما بعده  
والخزق يغنى عنه الخسق  
وما بعده وهكذا والعبرة  
باصابة النصل كما ياتي (فان  
اطلقا) العقد عن ذكر  
واحد من هذه (اقتضى  
القرع) لانه المتعارف وبه

يعلم أن الامر في قوله وليبينا للندب كما مردون الوجوب والالم يصح مع الاطلاق (ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز  
عوض المسابقة بشرطه) فيجوز من غيرهما ومن أحدهما وكذا منها بمحلل كفء لهما فان كانا حزين فكل حزب كشخص (ولا يشترط  
تعيين قوس وسهم) بعينه ولا نوعه لان الاعتماد على الرامي بخلاف الفرس فان اطلقا واتفقا على شيء أو الانفسخ العقد (فان عين) قوس أو سهم  
بعينه (لنا) تعيينه (وجاز ابداله بمثله) من ذلك النوع وان لم يحدث فيه خلل بخلاف الفرس أما بغير نوعه فلا يجوز الا بالرضا (فان شرط منع  
ابداله فسد العقد) لانه يخالف مقتضاه إذ قد يعرض للرامي أمر خفي يوجه اليه ففي منعه منه تضيق (والاظهر اشتراط بيان البادى بالرمي)

مطلقا وإن أطال البلقيني في خلافه لا شرط الترتيب بينهما فيه لئلا يشتبه المصيب بالخطي ولورميا معا (ولو حضر جمع للناسطة فانتصب) منهم  
برضاهم (زعيمان) فلا يكفي واحد (يختاران) قبل العقد (أصحابا) أي هذا واحد اثنان هذا واحد وكذا الثلاث يستوعب أحدهما الخذاق ويبدأ  
بالتعيين من رضاهم والافالقرعة ثم يتوكل كل عن حزبه في العقد ثم يعقدان (جاز) إذ (٧٠٤) لا محذور فيه وفي البخاري ما يدل له وكل حزب

إصابة وخطأ كشخص  
واحد في جميع ما مر فيه فن  
ذلك أنه يشترط حزب  
ثالث محل كفاء لكل  
منهما عدد اورميا إن بذلا  
مالا وتساويا في عدد  
الارشاق والاصابات  
وانقسام المجموع عليهم  
صحيجا فان تحزبوا ثلاثة  
وثلاثة أو أربعة وأربعة  
اشتراط أن يكون للعدد ذلك  
أوربع صحيح كالثلاثين  
والاربعين (ولا يجوز  
شرط تعيينهما) الاصحاب  
(بقرعة) لأنها قد تجمع  
الخذاق في جانب فيفوت  
المقصود نعم إن ضم حاذق  
إلى غيره في كل جانب واقرع  
فلا باس قاله الامام وهو  
ظاهر لا تنفاه المحذور  
المذكور (فان اختار) احد  
الزعيمين (غريبا ظنه راميا  
فبان خلافه) أي غير محسن  
لاصل الرمي (بطل العقد  
فيه وسقط من الحزب  
الآخر واحد) في مقابلته  
ليتساويا وهو كما قاله جمع  
مقدمون واعتمده البلقيني  
وغيره ما اختاره زعيمه  
في مقابلته لما مر أن كل  
زعيم يختار واحدا ثم

بافتقارهما فلا يحسب الزيادة له أن اصاب ولا عليه إن أخطأ معنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) أي  
سواء كان هناك عرف غالب في ذلك أم لا أسنى اه (قوله وإن أطال) إلى قوله وهو كما قاله جمع في المعنى  
الافوله وفي البخاري ما يدل عليه (قوله لا شرط الترتيب) علة للبت وقوله لئلا يشتبه الخ علة لتلك العلة  
(قول المتن زعيمان) تنبيه زعيم وهو سيد القوم ويشترط كونهما احذق الجماعة معنى ونهاية (قوله أي  
هذا) إلى قوله ويبدأ في النهاية (قوله وهكذا) أي حتى يتم العدد اه معنى (قوله ولما فالقرعة) أي  
وإن تنازع الزعيمان فيمن يختار أو لا اقرع بينهما اه معنى (قوله ثم يتوكل كل عن حزبه الخ) ونص في  
الام على أنه يشترط أن يعرف كل واحد من يرى معه بان يكون حاضرا أو غائبا يعرفه قال القاضي أبو الطيب  
وظاهره أنه يكفي معرفة الزعيمين ولا يعتبر أن يعرف الاصحاب بعضهم بعضا وابتداء احد الحزبين كابتداء  
احد الرجلين ولا يجوز أن يشترط أن يتقدم من هذا الحزب فلان ويقابله من الحزب الاخر فلان ثم  
فلان لان تدبير كل حزب إلى زعيمه وليس للاخر مشار كنه فيه معنى وروض مع شرحه (قوله وكل حزب  
إلى قوله في جميع في النهاية) (قوله وتساويا) أي الحزبين ويشترط تساوي عدد الحزبين عند العرايين  
وبه اجاب البغوي وهو اظهر من قول الامام لا يشترط التساوي في العدد بل لورمي واحد سهمين في مقابلة  
اثنين جاز معنى (قوله في عدد الارشاق) بفتح الهجمة جمع رشق بفتح الراء هو الرمي واما بكسر هاء فهو  
النوبة يجرى بين الرامين سهماسهما واكثر اه أسنى (قوله وانقسام المجموع) إلى قوله وهذا في بعض  
في النهاية لا قوله ويمكن إلى المتن (قوله وانقسام المجموع الخ) عطف على حزب ثالث الخ عبارة المعنى  
الرابع أي من الشروط إمكان قسمة السهام عليهم بلا كسر فان تحزبوا الخ (قوله ثلث اوربع) نشر على  
ترتيب اللف (قوله والاربعين) المناسب لما قبله أو بدل الواو (قوله قد تجمع الخذاق في جانب) أي وضدهم  
في اخرهاية ومعنى (قول المتن فبان خلافه) أي بان الغريب غير ما ظن به بخلافه بالنصب اه ع ش  
(قوله وهو) الواو احد الساقط (قوله ما اختاره) الاولى من اختاره (قوله ان كل زعيم الخ) الاولى ان احد  
الزعيمين الخ (قوله ويردبانه الخ) معتمده اه ع ش (قوله ويردبانه لو كان الامراخ) خلاصته ان الاختيار  
وإن كان واحدا في نظير واحد لا يلزم منه انه إذا سقط واحد سقط من اختيار في نظيره اه رشدي (قوله  
لم يثبت قولهم الخ) منع ذلك بانه يتأتى فيما لو جهل ما اختاره زعيمه في مقابلته أو بان المراد انه يسقط من  
اختاره زعيمه حيث لا منازعة ولا فسح العقد اه سم ويأتى عن المعنى ما يوافق الجواب الاول (قوله اما  
لوان) إلى قوله وهو هذا في بعض في المعنى لا قوله نعم إلى المتن (قوله ضعيفه) عبارة غيره ضعيف الرمي أو قليل  
الاصابة اه (قوله اوفوق ما ظنوه الخ) ولو اختاره مجبولا ظنه غير رام فبان راميا قال الزركشي فالقياس  
البطلان أيضا (تنبيه) لو تناضل غريبان لا يعرف كل منهما الاخر جاز فان بانا غير متكافئين فهل  
يبطل العقد أو لا وجهان اظهرهما كما جزم به ابن المقرئ البطلان لثبوت فساد الشرط اه معنى (قوله  
ظنوه) الاولى افراد الفعل (قوله واصحهما الصحة الخ) عبارة المعنى اظهرهما تفرق ويصح العقد فيه فان  
صححنا العقد في الباقي وهو الاصح فلم الخ اه معنى (قول المتن وتنازعوا فيمن يسقط بدله ففسخ العقد)  
هذا قلنا إذا سقط واحد على الابهام كما هو ظاهر كلام المصنف ولكن ذكر ابن الصباغ في الشامل والشاشي  
في الحلية وصاحب التريغيب كما حكاه الاذرعى انه انه يسقط الذي عينه الزعيم في مقابلته وقال البلقيني انه متعين

المركو بن شعيان بالتعيين لا بالوصف فلا يجوز ابدال واحد منهما في الاول ويجوز في الثاني اه (قوله لم  
يثبت) لهم منع ذلك بانه يتأتى فيما لو جهل من اختاره زعيمه في مقابلته أو بان المراد انه يسقط من اختاره زعيمه

الاخر في مقابلته واحدا وهكذا ويردبانه لو كان الامر كما قاله هو لا لم يثبت قولهم الا في تنازعوا فيمن يسقط بدله فتامله اما لو بان ضعفه  
فلا فسح لحزبه أو فوق ما ظنوه فلا فسح للحزب الاخر (وفي بطلان) العقد في (الباقى قولاً) تفريق (الصفقة) وأصحهما الصحة فيصح هنا  
(فان صححنا فلم جميعا الخيار) بين الفسخ والاجازة للتبعض (فان اجازوا وتنازعوا فيمن يسقط بدله ففسخ العقد) لتعذر امضاءه

(وإذا نضل حزب قسم المال)

(٤٠٨)

بينهم (بحسب الاصابة) لانهم استحقوا بها (وقيل) وهو الاصح في أصل الروضة والاشبه

في الشرحين بل قال  
الاسنوي ان ترجيح الاول  
سبق قلم يقسم بينهم  
(بالسوية) لانهم كشخص  
واحد كما ان المنضولين  
يغرمون بالسوية ويمكن  
حمل الاول لولا مقابله  
المذكور على ما اذا شرط  
المال بحسب الاصابة فانه  
يتبع (ويشترط في الاصابة  
المشروطة ان تحصل  
بالنصل) الذي في السهم  
دون فوقه وعرضه  
بالضم لانه المتعارف نعم  
ان قارن ابتداء رمية ربح  
عاصفة لم يحسب له ان اصاب  
ولا عليه ان اخطا القوة  
تأثيرها (فلو تلف  
وتر او قوس) ولو مع  
خروجه بلا تقصيره  
ولاسوء رمية كان حدث  
ربح عاصفة او علة بيده  
(او عرض شيء) كهيئة  
(انصدم به السهم واصاب)  
الغرض في كل ذلك (حسب  
له) لان الاصابة مع ذلك  
تدل على جودة الرمي وقوة  
الساعد (ولالا) يصبة (لم  
يحسب عليه) لغدره فيعيد  
رميه اما بتقصيره او سوء  
رميه فيحسب عليه (ولو  
نقلت ربح الغرض) عن  
محله (فاصاب موضعه حسب  
له) لاذل كان فيه لاصابه

اه وعلى هذا لا يفسخ ولا منازعة ويحمل كلام المصنف على ما اذا لم يعلم مقابله اه معنى (قول المتن فضل)  
اي غلب في المناضلة اه معنى (قول المتن قسم المال بحسب الاصابة) فمن لا اصابة له لاشيء له ومن اصاب  
اخذ بحسب اصابته نهاية ومعنى وقوله اخذ الخ اي وجوبا اه عش (قول المتن وقيل بالسوية) معتمد  
اه عش (قوله يقسم بينهم بالسوية) اي على عدد رؤسهم اه معنى عبارة سم قضيته ان يعطى من لم  
يصب شيئا اه (قوله ويمكن حمل الاول الخ) عبارة المعنى محل الخلاف في حالة الاطلاق فان شرطوا ان  
يقسموا على الاصابة فالشرط متبع ولو لان الخلاف محقق لا يمكن حمل كلام المتن على هذا اه (قول المتن  
بالنصل) بضاد معجمة بخطه وفي الروضة بالمهملة اي بطرف النصل وصوبه بعضهم اه معنى (قوله فوقه)  
هو بضم الفاء وهو موضع النصل من السهم اه رشيدى (قوله دون فوقه وعرضه) اي فتحسب الاصابة  
بذلك اي بفوق السهم وعرضه عليه لاله روض وسم زاد المعنى وهو اي الفوق موضع الوتر من السهم  
اه (قوله بالضم) اي فيها اه عش اي في الفوق والعرض (قول المتن فلو تلف وتر) اي بانقطاعه  
حاله رمية او قوس اي بانكساره حال رمية اه معنى (قوله في كل ذلك) أي من المسائل الثلاث اه معنى  
(قول المتن حسب له) قال في الروضة ولو انكسر السهم نصفين بلا تقصير فاصاب اصابة شديدة بالنصف الذي  
فيه النصل حسب له لان اشتداده مع الانكسار يدل على جودة الرمي وغاية الخدق بخلاف اصابته بالنصف  
الآخر لا تحسب له كالم لم يكن انكسار وظاهر التقيد بالشديدة ان الضعيفة لا تحسب والاوجه كما قال  
شيخنا انها تحسب وان اصاب بالنصفين حسب ذلك اصابة واحدة كالرمي دفعة بسهمين اذا اصاب بهما ولو  
اصاب السهم الارض فازدلف واصاب الغرض حسب له وان اخطأ فعليه ولو سقط السهم بالاغراق من  
الرامي بان بالغ بالمد حتى دخل النصل مقبض القوس ووقع السهم عنده فكأنقطاع الوتر وانكسار القوس  
لان سوء الرمي ان يصيب غير ما قصده ولم يوجد هنا اه معنى وقوله وان اصاب بالنصفين الخ في الروض مع  
شرحه مثله (قول المتن والالم يحسب عليه) عبارة الروض مع شرحه ولورمي السهم ما تلاعن السميت او  
مسا متا والريح لينة فردته الى الغرض او صرفته عنه فاصاب بردها وخطا بصرها حسب له في الاولى وعلى  
في الثانية لان الجو لا يخلو عن الريح اللينة غالباً ويضعف تأثيرها في السهم مع سرعة مروره فلا اعتدادهما ولو  
رمي رميا ضعيفا فقوته الريح اللينة فاصاب حسب له صرح به الاصل لان رمي كذلك في ربح عاصفة قارنت  
ابتداء الرمي فلا تحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطا لقوة تأثيرها وكذا الحكم فيما لو هجمت في مرور  
السهم نعم لو اصاب في الهاجمة حسب له اه بخذف (قوله اما بتقصيره الخ) عبارة النهاية فان تلف الوتر او  
القوس بتقصيره الخ (قوله فيحسب عليه) ظاهره وان اصاب اه سم وفيه وقفة لاسيما بالنسبة الى سوء  
الرمي لما مر انفا عن المعنى والاسنى من تفسيره (قوله هذا) اي قول المصنف فلا يحسب عليه (قوله في بعض

بلا منازعة والافسخ العقد (قوله بحسب الاصابة) قياسه ان من لم يصب لا يعطى شيئا وقوله وقيل بالسوية  
قضيته ان يعطى من لم يصب شيئا (قوله دون فوقه وعرضه) اي فتحسب الاصابة بذلك عليه قال في الروض  
والاعتبار باصابة النصل لا بفوق السهم وعرضه لدلالتة على سوء الرمي فتحسب اي هذه الرمية عليه انتهى  
(قوله ولو مع خروجه) أي السهم عن القوس (قوله أو عرض شيء انصدم به السهم الخ) في الروض ولو  
انصدم بالارض فازدلف واصابه حسب له وان اخطأ فعليه انتهى وقوله حسب له قال في شرحه وان اعانته  
الصدمة كما صرفت الريح اللينة السهم فاصابه وقوله وان اخطأ قال في شرحه بعد ازدلافه فلم يصب الغرض  
فعليه يحسب اه فخص مسألة الخطا بصورة الازدلاف فتستثنى هذه الصورة من قول المصنف والشارح  
والايصبة لم يحسب عليه بل لا حاجة للاستثناء لان هذا خارج عن كلام المصنف لانه مصور بعروض شيء  
انصدم به السهم فلا يتناوله الازدلاف (قوله والالم يحسب عليه) في الروض وشرحه ولورمي السهم ما تلا  
عن السميت او مسا متا والريح لينة فردته الى الغرض او صرفته عنه فاصاب بردها وخطا بصرها حسب له في  
الاولى وعليه في الثانية ولورمي رميا ضعيفا فقوته الريح اللينة فاصاب صرح به الاصل لانه رمي كذلك في ربح

(ولالا) يصب موضعه (فلا يحسب عليه) احالة على السبب العارض وهذا في بعض

نسخ أصله قال  
الاذرعى وهو سبق قلم  
والذى فى أكثرها الاقتصار  
على قوله فلاى فلا يحسب  
اياه قضية السياق وهذان  
يخالفان قول الروضة  
وغيرها حسب عليه لاله وان  
اصابه فى المحل المنتقل اليه  
فان قلت هل يمكن فرض  
عبارة الروضة فى غير صورة  
المنهاج لتصح كان تحمل  
الاولى على انتقاله قبل  
الرمى والثانية على انتقاله بعده  
كطرو الريح بعده والفرق  
انه فى الاول مقصر بخلافه  
فى الثانى قلت نعم يمكن  
ذلك ثم رايت بعضهم صرح  
به وقال معنى قول الشارح  
ولا ترد على عبارة المنهاج  
أن عبارته ليست شاملة  
لها وظن كثيرون اتحاد  
صورتي الروضة والمنهاج  
فاطالوا فى الاعتراض  
عليه (ولو شرط خسق  
ثقب) السهم الغرض  
(وثبت) فيه (ثم سقط  
أولقي صلابة) منته من  
ثقبه (فسقط حسب له)  
لعذره ويسن جعل شاهدين  
عند الغرض ليشهدا على  
ما يريانه من اصابة وغيرها  
وليس لهما ولا لغيرهما  
مدح أو ذم أحدهما مطلقا  
لانه يخل بالنشاط

نسخ أصله) أى المحرر (قوله) وهذان يخالفان الخ مخالفة الاول ظاهرة واما مخالفة الثانى فلعلها لان المتبادر من عدم الحسبان له ان يصير لغوا (قوله فان قلت) الى الكتاب فى النهاية والمعنى الا قوله ثم رايت بعضهم صرح به وقوله مطلقا (قوله لتصح) أى صورة المنهاج (قوله قلت نعم الخ) عبارة المعنى قال الشارح وما بعد لا مز يدعى المحرر وفى الروضة كاصها أو اصاب الغرض فى الموضع المنتقل اليه حسب عليه لاله ولا يرد على المنهاج اهدفع بذلك الاعتراض عن المنهاج ووجه الاعتراض انه اذا كان عند اصابة الغرض فى الموضع المنتقل اليه بحسب عليه فبالاولى يحسب عليه اذا لم يصبه ووجه الدفع اما ان يقال ان ما فى المنهاج محمول على ما اذا طرات الريح بعذره فنقلت الغرض فلم يحصل منه تقصير والروضة على ما اذا نقلته قبل رمية فنسب إلى تقصير فيها مستلطان او انه محمول على ما اذا نقلت الريح الغرض والحال ما ذكر من تلف وتراو قوس أو عروض شئ انصدم به السهم بخلاف ما فى الروضة وهذا أقرب الى عبارة المصنف اه (قوله ان عبارته) أى المنهاج (قوله ليست شاملة الخ) قد يشكل عليه مع شمول قوله ولو نقلت الخ للريح الموجودة قبل الرمي والطارئة بعده إلا أن يدعى ان قوله فاصاب دون فرمى فاصاب يشير لطورها أو ان ذكر هذا بعد قوله أو عرض شئ الخ يتبادر منه تصوير الريح بالعارض بجماع ان المقصود بيان الاعذار فليتأمل اه سم (قوله لها) أى لعبارة الروضة وما تفسيده (قوله فى الاعتراض عليه) أى على المنهاج (قوله وليس الخ) قال ابن كج لو تراهن رجلان على قوة يختبران بها أنفسهما كالقدرة على رقى جبل أو اقلال صخرة أو أكل كذا أو نحو ذلك كان من أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام أى بعوض وغيره ومن هذا النمط ما يفعله العوام فى الرهان على حمل كذا من موضع كذا إلى مكان كذا واجراء الساعى من طلوع الشمس إلى الغروب كل ذلك ضلالة وجهالة مع ما يشتمل عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات اه نهاية (قوله لهما) أى الشاهدين (قوله مطلقا) أى مخطئا كان أو مصيبا اه معنى

عاصفة قارنت ابتداء الرمي فلا تحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطا وكذا الحكم لو هجمت فى مرور السهم نعم لو اصاب بغير الهاجمة حسب له اه باختصار الادلة (قوله اما بتقصيره او سوء رمية فيحسب عليه) ظاهره وان اصاب (قوله ولو نقلت ربيع الغرض) الى موضع آخر فاصاب السهم موضعه حسب له لانه لو كان موضعه لا صابه هذا ان كان الشرط اصابه وكذا ان كان خسقان ثبت فى موضع مساو صلابة أى مساو فى صلابته صلابة الغرض أو فوقه فيها انتهى فقول المصنف حسب له اما ان يحمل على الشق الاول وهو ما اذا كان الشرط اصابه وإما ان يحمل قوله فاصاب موضعه على ما يشمل اصابة موضعه مع الثبوت فيه على المذكور ثم قال فى الروض وشرحه وان اصاب الغرض فى الموضع الآخر أو لم يصبه كما فهم بالاولى حسب عليه لاله وان نقلته حين استقبله بالسهم فاصاب الغرض لم يحسب له ويحسب عليه فالظاهر انه لو اصاب موضع الغرض حسب له وان رمى الغرض لخاد السهم عن طريقه حسب عليه لسوء رمية انتهى (قوله وقال معنى قول الشارح ولا ترد على عبارة المنهاج ان عبارته ليست شاملة لها) قد يشكل دعوى عدم الشمول مع شمول قوله ولو نقلت ربيع للريح الموجودة قبل الرمي والطارئة بعده الا ان يدعى ان قوله فاصاب دون فرمى و اصاب يشير لطورها أو ان ذكر هذا بعد قوله أو عرض شئ الخ يتبادر

منه تصوير الريح بالعارض بجماع ان

المقصود بيان الاعذار

فليتأمل

تم الجزء التاسع ويليهِ الجزء العاشر وأوله كتاب الايمان





﴿ فهرست الجزء التاسع من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة

باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة	٢
فصل في الاصطدام ونحوه	١٨
فصل في العاقلة	٢٥
فصل في جناية الرقيق	٣٣
فصل في الغرة في الجنين	٣٨
فصل الكفارة	٤٥
كتاب دعوى الدم والقسامة	٤٧
فصل فيما يثبت به موجب القود	٦٠
كتاب البغاة	٦٥
فصل في شروط الامام الاعظم	٧٤
كتاب الردة	٧٩
كتاب الزنا	١٠١
كتاب حد القذف	١١٩
كتاب قطع السرقة	١٢٣
فصل في فروع تتعلق بالسرقة	١٤٢
فصل في شروط الركن الثالث وهو السارق	١٥٠
باب قاطع الطريق	١٥٧
فصل في اجتماع عقوبات على شخص	١٦٤
كتاب الاشربة	١٦٦
فصل في التعزير	١٧٥
كتاب الصيال	١٨١
فصل في حكم اتلاف الدواب	٢٠١
كتاب السير	٢١٠
فصل في مكروهات ومحرمات ومنتدوبات	٢٣٧
في الغزو وما يتبعها	
فصل في حكم الاسر وامول الحريين	٢٤٦
فصل في امان الكفار	٢٦٥
كتاب الجزية	٢٧٤
فصل في اقل الجزية	٢٨٤
فصل في جملة من احكام عقد الذمة	٢٩٢

(تابع فهرست الجزء التاسع من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر)

صحيفة

٣٠٤ باب الهدنة

٣١٢ كتاب الصيد والذبائح

٣٢٧ فصل فى بعض شروط الآلة والذبح والصيد

٣٣٣ فصل فيما يملك به الصيد وما يتبعه

٣٤٣ كتاب الاضحية

٣٦٩ فصل فى العقيقة

٣٧٧ كتاب الاطعمة

٣٩٧ كتاب المسابقة

(تمت)

